





— الجزء الثالث —

من حاشية العالم العلامة شمس الدين  
الشيخ عرفة الدسوقي على الشرح  
الكبير لآبي البركان سيدي  
أحمد الدردير تغمدهما  
الله برحمته  
آمين

( وبها مشها )

الشرح المذكور \* جزى الله خير من قام بهذا العمل المبرور

( طبع على ذمة كبر العائلة المهدية )

﴿ الطعة الاولى ﴾

بالمطبعة الخيرية

لما لكها ومديرها السيد عمر حسين الحشاش





٣٦٣٤٤	واحدة
٢٣	الف
١٥	فوق

ومن يتوكل على الله  
فهو حسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

((باب بعقد البيع بما يدل على الرضا))

(قوله أي يحصل ويوجد) انما يفسر بعقد بما دل على ان العقد الشئ عبارة عن تقويمه باجرائه ولا يصح أن يفسر يصح أو يلزم لانه قد يحصل البيع بالمعاطاة او غيرهما من الصيغ ولا يكون صحيحا أولا لزاما والحقائق الشرعية تشمل الصحيح والفساد (قوله عقد معاوضة) أي عقد محتوي على عوض من الجانبين (قوله على غير) أي على ذوات غير منافع وغير متع أي انفعالات (قوله وتدخل هبة الثواب الخ) أي ويدخل فيه أيضا التولية والشركة والاقالة والاحدا الشفعة وتخرج من الاحصاء قوله ذو مكايسة (قوله والصرف) هو بيع النقد بنقد مغاير لنوعه وأما المراطلة فهي بيع النقد بنقد من نوعه (قوله أي لانه الخ) هذا التفسير من عند الشارح ولما كان ما خوذ من كلام ابن عرفة قال الشارح كما قال أي ابن عرفة (قوله قال) أي ابن عرفة والعالم عرفا أي والعالم اطلاقه في عرف الفقهاء بمعنى أحص منه أي من المعنى الاعم المتقدم بسبب أن يراد في التعريف السابق ذو مكايسة الخ (قوله ذو مكايسة) أي صاحب معاملة ومشاححة خرج هبة الثواب فانه ليس فيها مشاححة لانه متى دفعت القيمة لم الواهب قبولها ولا يجاب لازيذ والمراد أن شأنه المكايسة والمعالمية وحيث لا يضرب تخلفها في بعض الافراد كبيع الاستثمار (قوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة) أي وأما العوض الاخر فصادق بان يكون ذهبا أو فضة أو غيرهما بان يكون عرضا وخرج هذا القيد الصرف والمراطلة فانه ليس أحد العوضين فيهما غير ذهب ولا فضة بل العوضان ذهب أو فضة في المراطلة أو أحدهما ذهب والاخر فضة في الصرف (قوله معين غير العين فيه) اضافة غير فيه للعموم أي معين فيه كل ما خالف العين خرج السلم فان غير العين فيه ليس معين في الذمة والمراد بالعين ما ليس في الذمة فيشمل العائيب فيبيع العائيب ليس سائما لان غير العين فيه معين والحاصل أن المعين لا يجب أن تكون معينة في البيع والسلم وأما غير العين فيجب أن يكون معين في البيع وغير معين في السلم فان قلت طاهر كلامه أن رأس المال في السلم لا بد أن يكون عيننا مع أنه يجوز أن يكون عرضا قلت المراد بالعين رأس المال نقدا كان أو عرضا وانما أثر العين بالذمة كونه نظرا للشأن اه عدوى (قوله عايدل على الرضا) أي بسبب وجود ما يدل على الرضا من الرضا من العاقدين وأشار

((باب))  
د كرفيه البيع وهو أول  
النصف الثاني من هذا  
المختصر (بعقد) أي  
يحصل ويوجد (البيع)  
وهو كما قال ابن عرفة  
عقد معاوضة على غير  
منه ولا متعينة لانه  
فتخرج الاجارة والمكراه  
والدكاح وتدخل هبة  
الثواب والصرف  
والمراطلة والسلم أي لانه  
تعريف للبيع الاعم  
كما قال قال والعالم عرفا  
أخص منه بزيادة  
دوم مكايسة أحد عوضيه  
غير ذهب ولا فضة معين  
غير العين فيه فتخرج  
الاربعة انتهى والمكايسة  
المعالمية وأركانه ثلاثة  
الصبيغة والعاقدة وهو  
البائع والمشتري والمعقود  
عليه وهو الثمن والمثمن  
وهي في الحقيقة خمسة  
وصرح بالاول مبتدئا به  
لقوله السلام عليه  
بقوله ((بما)) أي شئ أو  
بالشئ الذي يدل على  
الرضا من قول أو كتابة



او اشارة منهما او من أحدهما (وان) حصل الرضا (بمعاطاة) بان يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن او يدفع البائع المبيع فيبد  
له الاخر عنه من غير تكلم ولا اشارة ولو في غير المحقرات ولزم البيع فيها بالتقايض اي قبض الثمن والثمن واما اصل البيع فلا يتوقف  
على ذلك خلافا لما يؤولهمه المصنف فمن اخذ ما علم ثمنه من مالته وايدفع له الثمن (٣) فقد وجدا اصل العقد لا لزومه

ولا يتوقف العقد على

دفع الثمن فيجوز ان

يتصرف فيه بالاد

ويحويه قبل دفع ثمنه فـ

قال المصنف وان اعط

لن كان احسن اي وان

الدال على الرضا اعطا

ولو من احد الجانبين ا

كلامه في الانعقاد ولو لم

لزم (و) ان حصل الرضا

(ب) يقول المشتري للبائع

(بغنى) ويحويه بصيغته

الامر ابتداء (فيقول)

له البائع (بعت) ونحوه

واذا انعقد فيما اذا كان

القبول بصيغة الامر

متقدمة على الايجاب

فاولى اذا كان الايجاب

بصيغة الامر وهو مقدم

بان يقول البائع اشترى

السلعة متى اخذها بكذا

ونحوه ويقول المشتري

اشتريت ويحويه لان الايجاب

وقع في محله وظاهر المصنف

انعقاد البيع ولو قال

المشتري لا ارضى او كنت

هالا ولا يمين عليه لانه

قدمها على المسائل التي

يخلف فيها وهو قول راجح

وايكن الارجح والمعول

عليه ان عليه اليمين كما

في مسألة التسوق الآتية

لا يقول ابن القاسم في

المدونة ويثبت مدونه محل الا اعتماد ذلك ان اسهر عني ارضاه او حلف ولم يحلف والالم يلزمه الشراء واجيب عن المصنف بانه لما بين انه

الشارح بقوله أي شيء الخ إلى أن ما في كلام المصنف يصح أن تكون نكوة وإن تكون معرفة وهو أولى  
لأن الموصول بعم دائماً وهو المراد هنا وأما النكوة في سياق الأبحاث فقد نعم وقد لا نعم (قوله بما يدل)  
أي عرفاً سواء دل على الرضا أيضاً أو لا فالأول كبعث واشترى وغيره من الأقوال والثاني كالكتابة  
والإشارة والمعاطاة (قوله منهما أو من أحدهما) راجع للقول وما بعده أي من قول من الجانبين أو كتابة  
منهما أو قول من أحدهما أو كتابة من الآخر أو إشارة منهما أو من جانب وقول أو كتابة من الآخر (قوله  
وان بمعاطاة) أي هذا إذا كان دال الرضا غير معاطاة بان كان قولاً أو كتابة أو إشارة بل وإن كان دال الرضا  
معاطاة وفاقلاً لاجد وخلافاً لما في القائل لا بد من القول من الجانبين مطلقاً أي كان المبيع من المحقرات  
أم لا ولا يبي حنيقة في غير المحقرات ولا بد فيهم من القول عنده من الجانبين وتكفي المعاطاة في المحقرات  
(قوله ولزم المبيع فيها) أي في المعاطاة بالتقايض أي بالتقايض من الجانبين فمن أخذ رغبة من شخص  
ودفع له ثمنه فلا يجوز له رده وأخذ بدله للثمن في التماثل بخلاف ما لو أخذ الرغب ولم يدفع ثمنه فيجوز له  
رده وأخذ بدله لعدم لزوم البيع (قوله ولا يتوقف العقد) أي صحة العقد وقوله ويجوز أن يتصرف فيه  
بالأكل ونحوه أي كالأصالة قبل دفع ثمنه أي أن وجد من الآخر ما يدل على الرضا والالم ينعقد ببيع بينهما  
وأكله غير حلال أنظر (قوله وان حصل الرضا بقول المشتري للبائع يعني) أشار الشارح إلى أن قول  
المصنف وبمعنى الخ مدخول للمبالغة فهو عطف على معاطاة وليس من أفرادها وهو من ذكر الخاص بعد  
العام لا ندراج هذا تحت قوله بما يدل على الرضا كما أن كل مبالغة ذكرها بعد المبالغ عليه كذلك وحاصله  
أنه كما ينعقد البيع بالمعاطاة ينعقد بتقديم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع بان يقول المشتري  
بمعنى فيقول له البائع بعتك خلافاً لما في في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى منه عقب قوله وان بمعاطاة  
لدخولها معها في حيز المبالغة (قوله ويقول المشتري اشترى ويحويه) أي كأخذتها أو رضيت بها بكذا  
(قوله وقع في محله) أي لأن الأصل في الإيجاب أن يقع من البائع أولاً ويقع القبول من المشتري ثانياً (قوله  
انعقاد البيع) أي لزمه وليس لأحدهما الانعكاس عنه أي بقول المشتري أولاً يعني فيقول له البائع  
بعتك (قوله وهو قول راجح) هو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وهيب في كتاب ابن مري  
واختاره ابن المواز ورجحه أبو اسحق واقصر عليه اه خش والحاصل أن المصنف ينعقد به البيع  
اتفاقاً ولا عبرة بقول من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء ولو حلف والمصارح أن حلف من أتى به أنه لم يرد  
البيع أو الشراء قبل قوله والالم وأما الأمر فهل هو كالمصنف وهو قول مالك وابن القاسم في غير المدونة  
أو كالمصارح وهو قول ابن القاسم في المدونة (قوله وليكن الارجح والمعول عليه ان عليه اليمين) لانه  
قول ابن القاسم في المدونة كذا قال عجم لكن كلام ابن قسلا عن ح يقتضي اعتماد ظاهر المصنف من  
انعقاد البيع ولو قال المشتري لا أرضى أو كنت هالا ولو حلف ونصه من المعلوم أن قول ابن القاسم في  
المدونة مقدم على قوله وقول غيره في غير ما لكان ابن القاسم في المدونة استند في هذه المسئلة  
للقياس على مسئلة التسوق وكان قياسه هداماً طعوا فيه اعتماد المصنف البحث فيه فجرم بالروم ولو  
رجع المشتري وحلف وهو المعتمد اه (قوله كما في مسألة التسوق الآتية) مراده ما قول المصنف  
الآتي وحلف والالم ان قال إلى قوله أحدثها بدليل ما يأتي (قوله والالم يلزمه الشراء) أي والابان حلف  
أنه لم يرض وأما كان هالا لم يلزمه الشراء (قوله لأن دلالة المصارح على البيع) أي في المسئلة الآتية

المدونة ويثبت مدونه محل الا اعتماد ذلك ان اسهر عني ارضاه او حلف ولم يحلف والالم يلزمه الشراء واجيب عن المصنف بانه لما بين انه  
يخلف مع صيغة المضارع الآتية فاول مع صيغة الامر لان دلالة المصارح على البيع اقوى من دلالة الامر عليه لدلالة المضارع على  
الطال بخلاف الامر (و) ينعقد (ب) يقول المشتري (ابتعت) واشترى ونحو ذلك بصيغة الماضي (او) يقول البائع (بعتك) او عطيتك او نحو ذلك



(جبر احراما) وهو ما ليس بحق فيصح (٦) ولا يلزم (ورده عليه) ما جبر على بيعه أو على سببه ولا يثبت له ادول املاك ولا عتق ولا هبة

وانما يرجع على الظالم وذلك لان للمكره أن يقول للحميل أنت ظلمت ومالك لم تدفعه لي بخلاف المسلف وهذا هو الصواب خلافا لما في عبق من عدم رجوع المسلف كالحميل على المكره بل على الظالم (قوله جبرا حراما) أي وأما لو أجبر على البيع جبرا حلالا كان البيع لازما كجبره على بيع الدار لتوسعة المسجد أو الطريق أو المقبرة أو على بيع سلعة لوفاء دين أو لنفقة زوجه أو ولد أو ابوين ومن الجبر الحلال الجبر على البيع لأجل وفاء ما عليه من الخراج الحق كما قاله شيخنا العدوي (قوله فيصح ولا يلزم) أي وحيد شذوذ غير المانع ان شاء دفع الثمن للمشتري وأخذ سلعته التي أكرهه على بيعها وان شاء تركها للمشتري وأمضى البيع فقوله ورد عليه أي على البائع أي ان أراد البائع ردوله أن يرضيه (قوله بلائع الخ) أي ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله بالثمن وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا نولي المكره بالفتح قبض الثمن بيده أو قبضه غيره (قوله هذا خاص الخ) وقد اعتمد بعضهم أن الاكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع في أن البائع اغايرد المبيع اذا رد الثمن للمشتري والحاصل أن الاكراه على سبب البيع فيه أقوال ثلاثة قيل أنه لازم وبه العمل وقيل أنه غير لازم وعليه اذا رد المبيع فهل يرد بالثمن وهو المعتمد أو بلائع وهو ما مشى عليه المصنف وبقى قول رابع لسعدون وحاصله أن المصعوط ان كان قبض الثمن رد المبيع بالثمن والا فلا يغرره وأما الاكراه على البيع فهو غير لازم ويرد المبيع ان شاء البائع بالثمن قولوا واحدا (قوله الابينة) تشهد بتلقه من البائع بالتقريب منه أي ولا يلزمه رد الثمن حينئذ وظاهره أن البائع اذا ادعى التلف من غير تقريظ ولم يكن له بينة بذلك لم يصدق وهو قول وقيل انه يصدق بيمين كالمودع (قوله في جبر عامل) المراد به من يلزم بالبلد أو الاقليم ويظلم الناس وكذا كل حاكم ظلم في حكمه كقائم مقام الذي يدر البلد من طرف الملتزم (قوله لكان أحسن) أي لان قوله نضى يوهم ان جبر العامل على بيع ما بيده لوفاء ما ظلم فيه غيره عبر جائز ابتداء وان كان بمضى البيع بعد الوقوع والنزول مع أنه جائز بل واجب وأجاب بن بان معنى قوله ومضى في جبر عامل أي ومضى عمل القضاة بجوار البيع في جبر عامل وهو إشارة لقول ابن رشد الذي نضى عليه عمل القضاة أن من تصرف للسلطان في أخذ المال واعطائه له اذا ضغط له وبيعه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في أخذ المال واعطائه فلا يشتري منه اذا ضغط فان اشتري منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا ضغط فيما خرج عليه من المال الذي تصرف فيه وتبين انه حصل عنده شيء منه فلم يضغط الا فيما صار عنده من أموال الناس (قوله ومحل بيع الخ) يعني أن محل جبر السلطان للعامل على البيع لأجل أن يوفي من غمه ما ظلم فيه اذا لم يكن العامل عصب أعيا ما راسمته باقية عنده وعلم رجاها والا أحدها رها (قوله ومصحف) أي ولو كان بقراءة شادة كمصحف ابن مسعود لانه ككتب العلم وقول الشارح وكتب حديث لا مفهوم له بل يجمع كتب العلم لهم مطلقا وظاهره ولو كان الكافر الذي يشتري ما ذكر يعظمه وهو كذلك لان مجرد غلظه له اهانة ويمنع أيضا بيع التوراة والانجيل لهم لانها مبدلة ففيه اعانة لهم على ضلالهم واعلم انه كما يمنع بيع ما ذكر لهم غنم أيضا مبدلة لهم والتصدق به عليهم ويمضى الهبة والصدقة عليهم من المسلم بذلك بعد الوقوع ولكن يجبرون على اخراجه من ملكهم كالمبيع لهم (قوله كبيع جاربه لاهل الفساد) أي أو يبيع أرض لتتخذ كنيسة أو حارة والحشمة لمن يتخذها صليبا والعنب لمن يعصره جارا والنحاس لمن يتخذة ناقوسا وكذا يمنع أن يباع للحر بين آلة الحرب من سلاح أو كراع أو سرج وكل ما يتقوى به في الحرب من محاسن أو خباء أو ماعون ويجبرون على اخراج ذلك وأما بيع الطعام لهم فقال ابن بوس عن ابن حبيب يجوز في الهبة وأما في غير الهبة ولا يجوز والذي في المعيار عن الشاطبي أن المذهب المنع مطلقا وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبيين وأما جري القوانين لابن القاسم ودكر في المعيار أيضا عن الشاطبي أن يبيع الشمع لهم ممنوع اذا كانوا يستعملون به على اضرار المسلمين فان كان لا عبادهم فكرهوا نظربن (قوله وأجبر المشتري من غير فسخ للبيع على اخراجه) هذا هو المشهور كما قال المازني وهو مذهب المدونة ومقابله أنه يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما ونسبه

ولا ايلاد (بلائع) هذا خاص بما اذا اجبر على سببه بأن اجبر على دفع مال لظالم فبائع مائة لذلك وأما لو أكره على البيع فقط فله رد البيع ويجب رد الثمن الذي أخذه الابينة على تلقه بلا تقريظ منه (ومضى) بيع المجبور (في جبر عامل) جبره السلطان على بيع ما بيده ليوفي من غمه ما ظلم فيه غيره لان جبره هذا حق فعليه السلطان فلو عبر المصنف بجواز ذلك أحسن ومحل بيع ما بيد العامل ان تكن السلعة المفصولة باقية بعينها والا أخذها رها (ومنع) يحرّم على المكلف بيع (مصحف) (مسلم) غير أو كبير (ومصحف) جزئه وكتب حديث (وصغير) كافر كتابيا كان أو مجوسيا جبرهما على الاسلام وفي مفهوم صغير وهو الكبير أي البائع تفصيل فان كان جبر على الاسلام كالمجوسي لم يجز بيعه كان لي دين مشتريه ام لا ان كان لا يجبر كالكتاني الكبير جاربه ان ان على دين مشتريه (لكافر) ذمي أو غيره اذا يبيع يبيع كل شيء علم المشتري فله رد الهبة ويجوز كبيع جاربه



بيوع او (عق) ناجز (اوهبة) مسلم (ولو) وهبته كافر اشترته (لولدها الصغير) المسلم وقدرتها على اعتضارها منه لا تمنع من الاكتفاء بها في الاخراج (على الارجح لا) يكفي الاخراج (بكتابه) ان لم ينسج والاكتفى وقد ذكر المصنف ما يفيد وجوب بيعها بقوله ومضت كتابة كافر مسلم وبيعت ولو قال لا بكتابه وبيعت ليشمل التدبير والاستيلاء والعق لاجل كان (٧) اولى ويؤاجر المديروين بخرعتن ام الولد وبيع خدما

المعتق لاجل (و) لا (رهن)

في دين فيؤخذ الرهن

وباع (واني) الكافر الرهن

بدله (برهن ثقة) فيه وفاء

للمدين (ان علم مرتنه) حين

ارتثانه (باسلامه) اي

اسلام العبد الرهن وهذا

القيس لابن محرز (ولم

يعين) للرهنه اي لم يقع

عقد المعاملة في فرض او

يسع على رهنه بعينه وهذا

القيس لبعض القرويين

(والا) بان لم يعلم المرتن

باسلامه عينه ام لا وعلم

باسلامه وعين (عجل)

الدين لربه في الثلاث صور

ان كان موسرا والدين

مما يعجل بان كان عيننا

او عرضا من فرض فان كان

عرضا من بيع خبر المرتن

في قبول التعجيل وفي بقاء

ثمن العبد الذي اسلم رهننا

وفي رهن ثقة بدله وان

كان الراهن معسرا بقي

تم شبهة في التعجيل قوله

(كعقده) اي ان الكافر

اذا اعتق عبده المسلم

المرهون قبل بيعه عليه

فانه يعجل الدين لربه

ويحتمل ان العبد

المرهون اذا اعتقه سيده

مطلقا كافر او مسلما

فيضة المرتن أولا ووجب

سحون لا كثر أصحاب مالك قال ابن رشد والخلاف مقيد بما اذا علم البائع أن المشتري كافر أما إذا ظن أنه مسلم فإنه لا يفسخ بخلاف ويجوز على إخراج من ملكه ببيع ونحوه اه بن (قوله ببيع) لم يذكره المصنف لعلمه بالأولى مما ذكره من العتق والهبة الذي يتولى بيعه الإمام لا السيد الكافر لأن فيه إهانة للمسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة فإن السيد الكافر يتولاها وليس توليته لها كتولية البيوع في إهانة المسلم فإن تولى الكافر بيعه نقضه الإمام وباعه هو كما قاله بعضهم (قوله ولو لولدها الصغير) هذا مبالغة في الاكتفاء في الإخراج عن الملك بالهبة أي ولو كانت تلك الهبة صادرة من كافر اشترته ووهبته لولدها الصغير أي أو من كافر اشتراه ووهبته لولد الصغير فالأب كالأمر بالانثى فرض مسئلة (قوله على الأرجح الخ) ما رجحه ابن يونس هو قول ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن ورد المصنف بقول ابن شاس أن هبتها لولدها الصغير لا تكفي في الإخراج وأما المصنف الصغير مع أن الصغير والكبير سواء في الاعتبار مما لا ينفك عنه لان فيه فرض الخلاف والترجيح عند ابن يونس وأما الهبة للكبير فامتنع في الإخراج انفا وانفادته على إقامته الاعتصام بالتصرف بخلاف الصغير فانه محجور عليه اه بن (قوله ولا رهن) أي ولا يكفي الإخراج برهن (قوله فيؤخذ الرهن) أي الذي هو العبد المسلم الذي رهنه الكافر في الدين الذي عليه وبيع ويدفع ثمنه لما ملكه الكافر ولا يبقى العبد رهنا لأن فيه استمرار ملك الكافر على المسلم (قوله وأني برهن ثقة) أي إذا لم يرض المرتن ببقاء دينه بالرهن (قوله ان كان موسرا) أي أن محل كون الرهن يباع ويأتي الراهن برهن ثقة بالشرطين المدكوكين والاعجل الدين ان كان الراهن موسرا الخ وقوله فان كان عرضا من بيع أي والموضوع أن الراهن موسر (قوله بان كان عينا) أي مطلقا من بيع أو من فرض (قوله بقي) أي بقي العبد الذي أسلم رهنا (قوله بشرطه) أي المتقدم وهو قوله ان كان أي ذلك المعتق موسرا والدين مما يعجل فان كان مما لا يعجل خبر المرتن في تعجيل الدين وفي الأيمان له برهن مكان العبد وان كان المعتق معسرا تختم رد العتق وبقاء العبد رهنا (قوله وجار للمشتري رده) أي رد العبد المسلم وفرض ابن المسئلة فيما إذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه قال وجب له رد البعث بان البيع هنا من السلطان وبيع السلطان بيع براءة ولا موجب لتخصيص عبق القاعدة ببيع المفلس اه وعلى هذا لو كان الاسلام سابقا على البيع لم يكن للمشتري رده بالغيب خلافا للشارح حيث قال وإذا باع الكافر عبده المسلم الخ فقد فرض الكلام في عبدا اسلامه سابقا على بيعه فتأمل (قوله بخيار المسلم) أي لمشتري مسلم وقوله أو كافر صادق بان يكون ذلك الكافر الذي جعل له الخيار مشتريا أو كان هو البائع (قوله وفي خيار الخ) الجار والمحرر ومعتق يجهل ولما قدمه عليه أوقع الظاهر موقع المصحر والعكس والاصل وجهل مشتري مسلم في خياره لا نقصائه اه بن (قوله فان رده الخ) أي وان أجاز المشتري المسلم البيع فالأمر ظاهر (قوله وان أسلم في خيار الكافر الخ) أشار المؤلف لقول المدونة لو باع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فأسلم العبد في أيام الخيار ولم يفسخ البيع وقبل للمالك الخيار احترازا ورد ثم بيع على من صار إليه اه وظاهر كلام المصنف ان الكافر يستعجل سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا أو الذي في نص ابن يونس ان محل ذلك اذا كان العاقدان كافرين أما ان كان أحدهما مسلما لم يعجل اذا قد يصير للمسلم مما و قد نقل كلامه في التوضيح واعتمد مقتصر عليه وليس فيه ما يشير إلى ضعفه فقوله عبق ان كلام ابن يونس ضعيف كما في التوضيح وعيره والمعتد اطلاق المصنف فيه بطر اطر بن والحاصل انه

تعجيل دينه بشرطه (و) اذا باع الكافر عبده المسلم (حار) للمشتري (رده عليه) أي على الكافر (بعيب) ثم يجبر الكافر على إخراج

تمامه (و) ان باع الكافر عبده الكافر بخيار المسلم أو كافر فأسلم العبد من الخيار فان حصل اسلامه (في) رهن (خيار مشتري) بالتقوين

(مسلم) بعته (يمهل) المشتري المسلم ذو الخيار (لا نقصائه) أي لا نقضاء من خياره لسبق حقه على حق العبد فان رده لبا نعه جبر على

إخراجه بما تقدم (و) ان أسلم في خيار الكافر بائعا أو مشتريا ولا يجهل بل (يستعجل الكافر) صاحب الخيار منهما



بالامضاء أو الرد لئلا يدوم ملك الكافر على المسلم وشبهه في الاستعجال قوله (كبيته) أي كما يستعجل السلطان ببيع العبد (أن أسلم) في غيبة سيده الكافر (و بعدت غيبته سيده) بأن (٨) يكون على عشرة أيام فأكثر أو يومين على الخوف فإن قربت لم يبيع بل يكتب له فإن

إذا كان المشتري مسلماً وكان الخيار له وحصل إسلام العبد في مدة خياره فإنه يملك لا نقضاء أمه خياره اتفاقاً وإن كان المشتري مسلماً وكان الخيار للبائع الكافر فظاهر المصنف أنه يستعجل والمعتد ما قاله ابن بونس من الإمهال لا نقضاء أمه الخيار لا احتمال أن البائع صاحب الخيار يحجز البيع لذلك المسلم (قوله بالامضاء) أي بالامضاء البيوع أو رده فإن أمضى البيوع أجبر المشتري على أخراجه من ملكه بما هو وان رد البيوع أجبر البائع على أخراجه بما هو (قوله كبيته أن أسلم وبعدت غيبته سيده) محل الاستعجال بيده في الحالة المذكورة إذا كان لا يرجي قدوم سيده فإن رجا قدومه انتظر كافي أبي الحسن على المدونة انظر بن (قوله بأن يقول على عشرة أيام) أي مع أمن الطريق (قوله على الخوف) أي مع الخوف في الطريق (قوله فإن أجاب) أي بأخراجه بواحد مما هو فالأمر ظاهر (قوله وفي البائع يمنع من الامضاء) ذكر ابن الحاجب في هذا قولين وهما مخرجان كما نقله ابن شاس عن المازري على أن يبيع الخيار هل هو منحل فيمنع من الامضاء لأنه كابتداء بيع أو منسبم فيجوز قال في التوضيح والمعروف من المذهب انحلاله ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا أنه منبرم إذا لفرق بين أن يكون بيد السيد ورفع تقريره وبين ابتداءه بجماع تلك الكافر للمسلم في الوجهين اه وحاصله أنه لا فرق في حرمة الامضاء سواء قلنا أنه منبرم وإن الذي بيد السيد رفع تقريره أو قلنا أنه منحل وإن بيد السيد ابتداء تقريره لملك الكافر للمسلم في الوجهين فقد اعتمد المصنف ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع أن المنصوص لابن محرز خلاصته ونصه ولو كان البائع مسلماً والخيار له واسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقاء الخيار لمدته إذا الملك للبائع وتعجيله إذا حرمة لعقد الكافر اه ونقله ابن عرفة وأقره وبه نظر المواقف في كلام المصنف اه بن (قوله استعجل) أي في امضاء البيوع أو رده فإن رده فلا كلام وإن امضاء أجبر على أخراجه من ملكه بواحد مما هو (قوله وفي جواز الخ) يريد أن الكافر إذا أسلم عبده وقلنا أنه يجب بيعه به هل يجوز للإمام أن يبيعه على خيار المالك أو للمشتري لما فيه من طلب الاستقصاء للكافر في الثمن وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر العبد لضرر السيد الكافر ولا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر ومن الخيار طريقان فقوله تردد أي طريقان لبعض المتأخرين الأولى لعياض والثانية لابن رشد كافي أبي الحسن وعلى الثاني إذا بيع خيار فظاهر فسخ البيع وعلى الأول وهل أمه الخيار رجعة هنا كغيره أو ثلاثة أيام طريقان (قوله فلا يجوز الخ) أي بل يجب بيعه بها (قوله أو كان الأب عند المشتري) أي قبل شراء الولد (قوله والأجاز) والأب أن كان معه أبوه جاز مطلقاً كان على دين مشترية أم لا (قوله وهو قيد في قوله مطلق) قال بن فيه نظر بل الظاهر أنه شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليهما وقال وهل منع الصغير إذا لم يكن معه أبوه مطلقاً أو إذا لم يكن على دين مشترية تأويلان كان أولى وبذلك لذلك كلا عياض انظر التوضيح وح ومفهوم القيد أنه إذا كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة للأب لأنه تاسع لآبائه وأما بنظر للأب فإن كان على دين مشترية جاز ولا كما قال المصنف وجاز شراء بالغ على دينه فقول شارحنا تبع العقب والأب أن كان معه أبوه جاز أي مطلقاً غير صحيح كما علمت اه (قوله وما يجوز) أي وأما الصغير المحجوس يمنع بيعه لكافر اتفاقاً كان معه أبوه أم لا (قوله على المشهور) أي كما أن كبار المحجوس يمنع بيعهم لكافر على المشهور وسواء كان المشتري موافقاً لذلك المبيع في الاعتقاد أم لا (قوله مقابلان لظاهر المدونة) أي فهما ضعيفان وقوله من المبيع مطلقاً بيان لظاهر المدونة السابق الراجع (قوله من المنع مطلقاً) أي منع بيع الصغير لكافر سواء كان ذلك الصغير كتابياً أو مجوسياً كان على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا لأن الصغير يجب على الإسلام ولو كتباً بفاهو مسلم (قوله مطلقاً)

أجيب والإيبيع عليه (وفي البائع) المسلم لعبد الكافر من كافر بخيار البائع وأسلم العبد من الخيار (يمنع) البائع المذكور (من الامضاء) أي امضاء البيوع للمشتري الكافر فلو جعل الخيار لمشتري الكافر استعجل (وفي جواز بيع من أسلم) بن رقيق الكافر عنده بخيار) أما إن اشتراه مسلماً فلا يجوز بيعه بالخيار لا تردد وعدم الجواز بخيار (تردد) استظهر الجواز للاستقصاء في الثمن لأنه وإن حدث سلامة عنده فلا يمنع من حقه من الاستقصاء فيه (وهل منع) بيع الكافر الصغير (الكافر كما هو محله إذا لم يكن) الصغير (على بن مشترية) كان يبيعه يهودي وهو نصراني يعكسه لما بينهما من لعداوة وسواء كان معه أم لا فإن كان على دين مشترية أي معتقده الخاص جائز (أو) المنع مطلقاً (واقف دين مشترية) ولا (أن لم يكن معه) في بيع (أبوه) أو كان الأب عند المشتري والأجاز وهو في قوله مطلقاً (تأويلان) الصغير الكتابي وأما

المجوس فيمنع اتفاقاً ككبيرهم على المشهور لأنهم مسلمون حكموا بالتأويلان مقابلان لظاهر المدونة السابق الراجع من المبيع أي مطلقاً وإن ملك المسلم عبداً يجبر على الإسلام وهو المجوس مطلقاً والكتابي الصغير يعين عليه أن يعرض عليه الإسلام فإن امتثل والأجبه عليه (وجبره بتهديد وضرب) ويحتمل وهو الأقرب أن المعنى وجبر الكافر على إخراج المسلم أو المصنف من يده ما ذكره لا قتل



وقدم الاول على الثاني وجوابا (وله) أي للكافر الكفاي (شراء بالغ) مفهوم صغير في ما تقدم (على دينه) كمنصراني لمثله (ان أقام) المشتري في بلاد الاسلام يعني ان محل جواز البيع المذكور ان شرط في عقد البيع أن يقيم في بلاد الاسلام لا يخرج به لبلاد الحرب كذا يعود جناسا أو بطلع الحرب بين علي عورات المسلمين وان لم يشترط ذلك لم يجز البيع ولم يصح وان أقام بالفعل كذا استظهر (لا) باله على (غيره) أي على غير دين مشتمية فذبحور (على المختار) بقوله (والصغير على الأرجح) (٩) الصواب خلافه لانه ان عطف

على بالغ أي وله شراء الصفة  
أي ان كان على دينه كما هو  
احدالة أو بدين خالف ما  
تقدم من الرجح ومع ذلك  
فليس لابن يونس فيه  
ترجيح وانما هو لابن الموا  
واختاره اللخمي وان  
عطف على المنفي أي غير  
كان المعنى لا يجوز شراء  
الصغير وهو عين قوله فيما  
مرو صغيرا كافر وهو يص  
المدونة وليس لابن يونس  
فيه ايضا ترجيح وأشار  
للكس الثالث وهو المعقود  
عليه بذكر شروطه وذكر  
انها ستة بقوله (وشرط  
للمعقود عليه) أي شرط  
لصحة بيع المعقود عليه  
ثما أو ثمة (طهارة)  
وتفادع به وباحة وقدرة  
على تسليمه وعدم نفي  
وجهل به وقوله طهارة أي  
اصلية باقية أو عرض لها  
بجاسة يمكن ازاها كالثوب  
اذا تنجس ويجب تبيئنه  
مطلقا حـ سـ د يـ ا و لا  
يفسده لعسل أو لا كان  
المشترى يصلي أو لا لان  
المفوس تذكره فان لم  
يبين وجب للمشتري الخيار  
(لا) يبيع ببيع ما بجاسته  
اصلية أو لا يمكن طهارته

أي صغيرا أو كبيرا (قوله وقدم الاول) أي وهو التهديد أي التخويف بانضرب والمراد بالثاني الصرب بالفعل  
(قوله وله شراء بالغ) أي شراؤه من مسلم أو من كافر (قوله ان أقام) أي ان شرط عليه حين البيع لاقامة  
به (قوله كما هو أحد التاويلين) أي السابقين كلام المصنف (قوله خالف ما تقدم) أي لما مر أن الرجح  
مذهب المدونة وهو منع بيع الصغير للكافر مطلقا كان مجوسيا أو كتابيا على دين مشتمية أم لا كان معه  
أبوه أم لا (قوله وهو عين قوله فيما مرو صغيرا كافر) أي فيكون مكررا وأجاب بعضهم باختيار عطفه على  
المنفي وهو وان كان عين قوله فيما مرو صغيرا كافر لكنه كرهه للتنبيه على ما فيه من الترجيح نعم الترجيح  
هنا ليس لابن يونس بل اعياض وكان على المصنف أن يقول على الأصح (قوله وعدم نفي) أي عن بيعه  
(قوله وجهل به) أي وعدم جهل به (قوله أي أصلية باقية إلى الخ) فيه أنه يرد على مفهومه الجرا إذا انحجر  
أو دخل ولو قال عوض أصلية باقية أو عرض الخ حالية أو ما آتية أو يقول حاصلة أو مستحصلة لكان ظاهرا  
ويدخل الثوب المتنجس ولا يدخل الحجر في قولنا أو ما آتية لانه إذا انحجر أو دخل لا يبقى خيرا فهو مادام خيرا  
لا يظهر أمدا نأمل (قوله أو عرض لها) لعل الاولى له أي للمعقود عليه المصنف بالطهارة الاصلية (قوله  
ويجب تبيئنه) أي ما ذكر من النجاسة ولو قال تبيئنها كان أوضح (قوله وجب للمشتري الخيار) أي ولو  
كان لا يصلي ولا يمسح الثوب العسل على ما استظهره (قوله أو لا يمكن طهارته) أي أو كانت نجاسته  
عارضة ولا يمكن طهارته والاسباب أن يقول أو لا يمكن زوالها (قوله كز دل الخ) مشى المصنف  
على قياس ابن القاسم له على العذرة بما على قول مالك يمنع بيعها بدل كلام المصنف على أن العذرة  
ممنوعة بالاولى وقد حصل ح في بيع العذرة أربعة أقوال المنع لما لك على فهم الأكثر للمدونة والكراهة  
على ظاهرها وفهم أي الحسن لها والحوار لاس المناجشون والفرق بين الصرور لها ويجوز وعدها  
نبيع وهو لا شبه في كتاب محمد وأما لـ لـ قد ذكر ان عرفه فيه ثلاثة قول المنع وهو قياس ابن القاسم  
له على العذرة في المنع عند مالك وقول لابن القاسم بخواره وقول أشهب بخواره عند الضرورة وتراد  
الكراهة على ظاهر المدونة وفهم أي الحسن وفي التحفة

ونجس صفقته محظوره \* ورخصوا في الزلل للصروره

وهو يفيد أن العمل على حوار بيع الزلل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن اب وهو الذي  
به العمل عندما اهـ بن (قوله ولو لمكررها) أي هذا اذا كان غير المباح محرما كالخيل والعمال والحبر  
بل ولو كان مكررها كسبع وضع ونعل يدب وهو (قوله ويريت تنجس) ما ذكره من أنه لا يصح بيعه  
هو المشهور من المذهب ومقاله رواية وقعت لما لك حواز بيعه كل يفتي بها ابن اللباد قال ابن رشد في  
جماع القرينين في كتاب الصيد ما نصه والمشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها أن  
بيعه لا يجوز ولا طهر في القياس أن يبعه جائز ممن لا يغش به اذا بين لان تجديسه بسقوط النجاسة فيه  
لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المباح منه ولا يجوز أن يتلف عليه فحار له أن يبيعه ممن يصرفه  
وبما كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الرية على مذهب من لا يجبر عسله وما على مذهب من يحيز عسله  
وروى ذلك عن مالك فسبيله في البيع سبيل الثوب المتنجس اهـ (قوله احتيارا) اجمع نقول فلا يصح  
بيع الخ (قوله لم يكن رجح بعضهم) هو اس عرفة (قوله والمصنف) أي حيث قبل المشتري بالخمر

(٢ - دسوقي ثالث) (كر بل) من غير المباح ولو لمكررها وعظم ميتة وحلده ولود بيع (و) (كر ريت) وسمن وعسل (تنجس) كما  
لا يقبل التطهير اختيارا أو اما اضطرارا كخمر لارالة عصاة فيصح (وانتفاع) به انتفاعا شرعيا ولو قل كتراب (لا كحرم) اكله (أشرف)  
على الموت لم يباغ حد السباق أي البرع لعدم الانتفاع به واحترره عن المباح المشرف ولم يباغ حد السباق فيجوز بيعه لا مكان ذكاته لكن  
رجح بعضهم حوار بيع ما لم يباع حد السباق في ولو شرع ما لا يمان حياته والمصنف تبع ابن عبد السلام



في بحثه وهو ضعيف أو البائع حد النسيان فلا (و) شرطه (عدم شيء) من الشارح عن بيعه (لا ككاتب صيد) وحراسة وأولى غيرهما يجوز  
 اتخاذه لهما (وجاز هو وسبع) أي بيعهما حوازا مستويا (للجلد) أي لا تحده وأما اللحم فقط أوله وللجلد فأكبره ثم إذا ذكرى بقصد أخذ الجلد  
 فقط لم يؤكل لحمه بناء على أن الذكاة تتبع غرض نجاسته بعدم تعلق الذكاة به وعلى أنها لا تتبع غرض وهو المعتمد في مؤكل وأما الجلد فيؤكل على كل حال  
 (وحامل مقرب) آدمية أو دابة أي جاز بيعها لأن الغالب السلامة ومقرب اسم فاعل من أقربت الحامل إذا قرب وضعها (و) شرطه (قدرة ذ  
 عليه) أي على تسليمه وتسليمه (لا كآبق) (١٠) حال ناقه ولم يعلم موضعه أو علم أنه عند من لا يسهل خلاصه منه أو عند من

يسهل خلاصه منه ولم  
 تعلم صفته ولا جاز أذهو  
 مقدور عليه حينئذ (و)  
 لا (أبل) وتقر (أهملت)  
 أي تركت في المرحى حتى  
 توحشت ولم يقدر عليها  
 إلا بعسر (و) لا (مغصوب)  
 لغير عاصبه حيث كان  
 العاصب لا تأخذه الأحكام  
 أو تأخذته وهو منكر ولو  
 عليه دينه لمع شرا ما فيه  
 خصومه فإن كان مقرا  
 جارا (الا) أن يبيعه (من  
 غاصبه) أي له فيجوز لانه  
 يسلم بالفعل للمشتري  
 (وهل) محل جواز بيعه  
 لعاصبه (أن رد له) وفي  
 عنده (مدة) هي سنة  
 أشهر أو أكثر كما قيل أولا  
 يشترط الرد على الإطلاق  
 بل فيه تعصيل وهو أن  
 علم أنه عازم على رده جاز  
 اتفاقا وغير عازم منع اتفاقا  
 وإن اشكل الأمر فقولان  
 مشهورهما الجواز (تردد  
 أي طريقان أرجحهما  
 الثانية) وللعاصب إذا  
 باع المعصوب قبل ملكه من  
 ربه (نقص) بيع (مبايعه)  
 أو وهبه أو اعتقه أو وقعه

(قوله في بحثه) أي استظهره (قوله ولا) أي فلا يجوز بيعه سواء كان محرم الأكل أو مباحه (قوله لا ككاتب  
 صيد) أي لا نه شيء عن بيعه في الحديث شيء النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البعى وحلوان  
 الكاهن وقوله لا ككاتب صيد أي خلافا للصحاح حيث قال أبيعته وأحج شحمته وكلام التوضيح  
 وغيره يفيد أن الخلاف في مباح الاتخاذ طائفا سواء كان كلب صيدا أو حراسة وأما قول النخعة

وانفقوا أن كلاب المشايخ \* يجوز بيعها ككلب البادية

فقد انتقد ولده عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلب الحراسة بل أن لا يفي فيه مثل كلب الصيد (قوله  
 للجلد) الصواب أن قوله للجلد قيد في بيع السبع فقط وأما الحر فيجوز بيعه لينتفع به حيا وللجلد على  
 طاهر المدونة وبه شرح المواق خلافا لظاهر المصنف اهـ بن (قوله وحامل مقرب) ومثلهما ذو المرض  
 لمخوف وماد كره من جوار بيع ماد كره بنه ابن محرز وابن رشد عن المذهب وقطع ابن الحاجب وابن  
 سلمون بانه الأصح ونقل الساجي عن ابن حبيب منع بيع ذي المرض المخوف والحامل بعد ستة أشهر (قوله  
 أي على تسليمه) أي على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري له (قوله ولم تعلم صفته) منع البيع في هذه  
 الحالة تاجه يصفته لعدم القدرة على تسليمه الذي هو الموضوع تأمل (قوله والجار) نحوه للمتنبطي  
 واصله ويجوز بيع العبد لا يبق إذا علم المبتاع موضعه وصفته وكان عند من يسهل خلاصه منه فإن  
 وجد هذا لا يبق على الصفه التي علمها المبتاع قبضه وصح البيع فيه وإن وجدته قد تغير أو تلف كان  
 صحابه من البائع ويسترجع المبتاع الثمن اهـ بن (قوله قال كان) أي العاصب الذي تأخذه الأحكام  
 مقرا (قوله حاز) أي بيعه للعاصب من غير رد بالفعل وأولى إذا رده له بالفعل (قوله منع) أي منع بيعه  
 للعاصب إذا لم يحصل رده بالفعل (قوله فقولان) أي هل يجوز بيعه للعاصب قبل رده بالفعل أولا يجوز  
 قولان (قوله أرجحهما الثانية) وحاصلها جواز البيع للعاصب إذا لم يعزم على عدم رده له بان رده له  
 بالفعل وعزم على رده له أو جهل الحال فإن عزم على عدم رده له لم يصح البيع له (قوله لا أن اشتراه) ابن  
 عاشر اطر كيف يتصور مع فرض بيعه وجود شرط شرائه الذي هو العزم على رده أو رده بالفعل وأجيب  
 بأن محل الشرط المتقدم إذا كان العاصب غير مقدور عليه بحيث لا تساله الأحكام والأجاء بيعه للعاصب  
 من غير شرط وعليه ما هما اهـ بن (تسمية) من فروع هذه المسئلة شريفة في دار باع كلها تعد بائنا ملان  
 حظ شريكه فإن ملكه بارت رجوع فيه وبأحد نصيبه بالشفعة وإن ملكه بشراء أو هبة أو صدقة فلا رجوع  
 له (قوله أن رقب بيعه) أي امضاء بيعه بالبائع صحيح وأوقوف على رضا المرتهن امضاءه ولو رومه (قوله  
 أن بيع) أي وانما يكون له الردان بيع الخرحاص له أنه أعيا يكون للمرتهن رد بيع الرهن ونقاؤه رهنا بأحد  
 أمور ثلاثة الأول أن يباع له من الدين ولم يكمل الراهن للمرتهن دينه فإن كمل له فلا رد له الثاني  
 أن يباع الرهن بغير دين وبأثر الراهن رهن نفسه بدل الأول فإن أنى رهن ثقة بدل الأول فلا رد  
 للمرتهن وثالث الدين لأجله والثالث أن يكون الدين مما لا يجعل كعرض من بيع والا فلا رد له ويجعل دينه

(أن ورثه) من المعصوب منه لا تقال ما كان لمورثه (لا) ن (اشترائه) من المعصوب منه بعد أن باعه أي (قوله)

أو ملكه هبة أو صدقة من المعصوب منه فليس له المقض (ووقف موهون) باعه مال ملكه الراهن بعد حوره أي وقف بيعه (على رضا مرتهنه)  
 فله الإجازة وتعمل دينه والردان بيع بأقل من الدين ولم يكمل له أو بيع بغير دين حيث لم يأت رهن ثقة أو كان الدين عرضا من  
 بيع وأما لو باعه الراهن قبل حوره موهون بيعه أو ورطه مرتهنه ولا يلزم الراهن دفع بدله وإن لم يفرط فتأويلان بالرد والامضاء وجعل  
 الثمن رهنا وإلى هذا كله أشار المصنف في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه إن فرطه مرتهنه والاتفاق بيلان



وبعد فله رده ان يبيع باقل اود يئنه عرضا وان اجازته ليشق (و) وقف (ملك غيره) أي بيع ملك غير البائع (على رضاه) أي رضاه المالك  
لم يعلم المشتري ان البائع فضولي بل (ولو علم المشتري) بذلك ولازم من جهة من جهة المالك وبطالب الفضولي فقط بالثمن لا  
باجازته يبعه صار وكيله ومحل كونه محلا من جهة المالك اذ المالك يبيع محضه (١١) والا كان البيع لارمان جهة ايضا وكذا  
بغيرها ادا بلغه ذلك

وسكت عاما ولا يعذر بجهل  
في سكونه ادا ادعاه ومحل  
مطالبة الفضولي بالثمن  
مالم يمتص عام فان مضى  
وهو ساكت سقط حقه هذا  
ان يبيع محضه وان  
يبيع بغيرها مالم يمتص مدة  
الخيار عشرة أعوام  
وحيث نقص بيع الفضولي  
مع القيام فلا يشتري  
العله ان اعتقد ان البائع  
مالك أولا علم عنده بشي  
او علم انه غير مالك يمكن  
قامت شبهة في عنده  
العداء كان يكون من  
ناحية المالك ويتعاطى  
أموره فيظن ان المالك  
وكله ويحذرك (و)  
وقف (العبد الجاني) أي  
وقف امصاء ببعه الواقع  
من سيده (على) رضا  
(مستحقها) أي الحماية  
وسله الرد والامضاء  
(وحلف) سيده العالم  
بحمايته أنه مباح راضيا  
تحميها (ان ادعى عليه  
الرضا) تحمّل الارش  
(بالبيع) أي سببه  
ومثل البيع الهبة  
والصدقة فان نكل لزمه  
الارش (ثم) بعد حلفه  
كان (للمستحق) وهو  
لجى عليه أو وليه (رده)

اقوله وبعده) أي وان باعه الراهن بعه قصاصا رهن له قوله ووقف ملك غيره) تكلم المصنف  
على حكم بيع الفضولي بعد الوقوع وما اقدم عليه قليل بعه وقيل يجوز وقيل بعه في العقار  
والجواز في العروض (قوله وبطالب الفضولي فقط بالثمن أي ادا اجار المالك بعه وانما يطالب بالثمن  
الفضولي البائع ولا يطالب بما شترى لانه باجازه بعه صار وكيله أي والموكل انما يطالب بالثمن وكيله  
لا المشتري من وكيله (قوله وكذا) أي يكون لارمانا كان لبيع بغير حضرة المالك اذ بلغه ذلك البيع  
وسكت عاما أي من - بين علمه أي والحال انه ليس هناك مانع بعه من القيام وأما لو سكت بعد العلم اقل  
من عام أو أكثر من عام وكان هذا المانع بعه من قيامه لم يلزم البيع (قوله سقط حقه) أي رصار الثمن  
ملا كالبائع الفضولي (قوله وان يبيع غيرها) أي وعلم وسكت العام ولا يسقط حقه من الثمن مالم يمتص  
مدة الخيار وقوله عشرة أعوام طاهره كان المبيع عقارا أو عرضا مع أن الخيار في العرض مدتها سنة  
فتأمل ذلك انتهى مؤلف (تنبيه) محل كون المالك له نقص بيع الفضولي عاصيا أو غيره ان لم يفت  
المبيع فان بدهاب عينه فقط كان على الفضولي الاكثر من ثمنه وقيسته عاصيا أولا (قوله فلا يشتري  
العله الخ) حاصل كلامه أن العلة للمشتري في جميع صور بيع الفضولي الا في صورة واحدة والعلة فيها للمالك  
وهي ادا علم المشتري أن البائع غير مالك ولم تقم به شبهة تنفي عنه العداء وأولى ادا علم بتعدي البائع (قوله  
والعبد الجاني الخ) لم يدكر حكم الاقدام على بيعه مع علم الحماية وقال ابن عرفة وفي هبتها (ابن القاسم من  
باع عبده بعد علمه بحمايته لم يحز الا أن يحمّل الارش ونقل أبو الحسن عن الاخميمي الجواز واستحسنه  
وهو ظاهره ابن وحاصل فقه المسئلة على ما ذكره المصنف والشارح أن العبد الجاني ادا باعه سيده كان  
بيعه صحيحا لكنه غير ماض فيتوقف مصيبه ولزمه على رصا مستحق الحماية به لتعلق الحماية برفقة العبد  
الجاني فان شاء مستحق الحماية أمضى ذلك البيع وأخذ الثمن وان شاء رده وأخذ العبد في الحماية  
ومحل تخييره على الوجه المذكور ادا يدفع له البائع أو المشتري أرش الحماية والا فلا كلام له واعلم أن سيد  
العبد ادا باعه فانه بخير أولا بين دفع أرش الحماية وعدم دفعه فان أي من دفعه خير للمشتري بين دفعه  
وعدم دفعه فان أبي خير المستحق بين اجازته البيع وأخذ الثمن وبين بيعه وأخذ العبد ودفع المانع  
الارش فالامر طاهر وان دفعه المشتري رجع با على البائع ان كان أقل من الثمن أو بالثمن ان كان أقل  
من الارش واداد على البائع العالم بالحماية أنه قد رضى تحمّل الارش سيد بعه وقال ما رضيت تحمّله  
طوب بالخير فان نكل عزم الارش وان حلف أنه ماضى تحمّله كان مستحق الحماية رد البيع وأخذ  
العبد أو امصاء البيع وأخذ الثمن ان لم يدفع له البائع أو المشتري الارش على ما مر (قوله على رضا الخ)  
أي تتعلق الحماية برفقة العبد الجاني قوله فله رد أي وأخذ العبد في حمايته ان لم يدفع له البائع أو المشتري  
لرب الحماية أرشها وقوله والامضاء أي امصاء ببعه وأخذ الثمن من المشتري (قوله وحلف سيده) أي  
حلف سيده الجاني للمجنى عليه وقوله راضيا تحمّلها أي الحماية أي تحمّل أرشها (قوله ان ادعى الخ)  
يدعى ضبطة بالساء للمفعول ليشمل ما اذا ادعى المجنى عليه وما اذا ادعى المشتري لماله من الحق ثم محل  
الحلف اذ باعه بعد علمه بالحماية كما في المدونة اهـ (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) أي ومحل كون  
المستحق للحماية له رد البيع وأخذ العبد أو له امصاؤه وأخذ الثمن ان لم الخ (قوله والخيار للسيد) أي في  
دفع الارش رد م دفعه أولا فان أبي خير المشتري في دفعه وعدم دفعه فان أبي من دفعه خير المستحق  
للحماية في رد البيع وأخذ العبد في امصائه وأخذ الثمن (قوله لتعلق حقه بعين العبد الاولى) أن يقول  
لانه اسقط له ما كان يملك بالبيع والافهده العلة موجودة في مستحق الحماية فلا تنتج تقديم بمتاع

أي رد البيع اذ ادعى في الحماية أي و امصاؤه واحد منه ان يدفع له السيد ارش الخيار للسيد أولا وبعد امتناعه  
للمتباع لتبرئه من رثته تتعلق حقه بعين العبد (وك) أي للمجنى عليه امصاء ببعه رد (أخذ ثمنه) وكان الاولى تأخير قوله ان لم يدفع الخ بعد  
هذا لانه مقيد به أيضا كما أنشر ناله ثم ان دفع السيد الارش



يا بنى (و) شرط عدم (جهل) من احد هما (بضمون) كبيع نرنة حجر او شجرة مجهول (او غن) كأن يقول بعثك بما يظهر من  
السعر بين الناس اليوم وقوله (ولو تفصيلا) مبالغة في المفهوم أى فان جهل الثمن او المثل من ضر ولو كان الجهل فى التفصيل وعلامة  
جملته وأما ان تعلق الجهل بالجملة فقط (١٤) وعلم التفصيل فلا يفسد البيع كبيع صبرة نعامها مجهولة القدر كل صاع

قد علم انه اذا اشترى قتي خيل فوجد احداها اخر اول يعلم بذلك واحد منهما فانه يجوز له أن يتجسس بالخل  
بما ينوبه من الثمن حيث كان وجه الصفقة ويرجع على البائع بما يخص الخمر من الثمن لفساد بيعه  
وهذا ما هو اذا استمر الخمر على حاله فلو تخال أو تحجر قبل رده فانه لا يبيع من رده عنه والرجوع على  
البائع بما يخصه من الثمن لعدم ملك البائع له حين البيع وهل يرد للبائع أو هو رزق ساقه الله للمشتري  
قولان الاول لابن أبي ريد والثاني للقاسمى انظرين (قوله عدم جهل الخ) أى فلا بد من كون الثمن والمثل  
معلومين للبائع والمشتري والافسد البيع وجهل أحدهما كجهلها على المذهب سواء علم العالم منهما  
بجهل الجاهل أو لا وقبل بخير الجاهل منهما اذا لم يعلم العالم بجهله فان علم بجهله ففسد البيع كجهلها معا  
وقوله وجهل عطف على حرمة (قوله كبيع نرنة حجر) أى فلا يصح البيع للجهل بكمية الثمن وقدره  
(قوله ضر) أى هذا اذا كان الجهل بالجملة والتفصيل معايل ولو كان الجهل بالتفصيل فقط ورد بلوقول  
أشهب وهو قول لابن القاسم أيضا (قوله وأما ان تعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع)  
أى بل هو صحيح كما اذا كان كل من الجملة والتفصيل معلوما كشرائه صبرة أو شقة معلومة القدر كل ذراع أو  
أردب منها بكذا والحاصل ان الاحوال أربع علم الجملة والتفصيل وجهلها وجهل الجملة فقط وجهل  
التفصيل فقط ففسد البيع فى حالتين ويصح فى حالتين (قوله ومثل للتفصيل الخ) أى للجهل به أى  
وأما جهل الجملة والتفصيل معا فكان يشتري شقة نعامها غير معلومة القدر بقياس خشبة مجهولة كل  
خشبة بكذا (قوله بالتفاوت) أى وأما لو كانت الشركة نسبة واحدة حازا البيع لانه لا جهل فى الثمن فى  
هذه الصورة وحينئذ فلا بد من كمال المصنف ادعائه للجهل بالتفصيل وهذه لا جهل فيها (قوله  
فالثلاث فاسدة) ظاهره علم المشتري باشتراكهما أم لا وهو كذلك (قوله فان فات) أى المبيع عفو من  
مفوتات البيع الفاسد الا بنية مضي بالثمن أى لانه يبيع مختلف فيه لما علمت من خلاف أشهب (قوله  
كما اذا سميا) أى عند البيع لكل عبدا كما اشتري هذا انكذا وهذا بكذا (قوله أو قوما) أى قبل البيع لاجل  
وض الثمن على قيمتهما بان قوم أحدهما بعشرة والاخر بخمسة واشترى بهما الثمن واحد (قوله  
أو دخلا على المساواة) أى أو دخلا على تساوى العبدان ويجعل للآخر ثلثاه مثلا (قوله وكوطل الخ) كما اذا رأيت الحرار  
أن حصل منهما تقويم (قوله أو جعللا أحدهما بعينه جزأ معا الخ) أى بأن اتفقا على أن يجعل أحدهما  
العبد ثلث الثمن الذى يباع به العبدان ويجعل للآخر ثلثاه مثلا (قوله وكوطل الخ) كما اذا رأيت الحرار  
قابضا على شاة قبل ذبحها أو بعده وقبل السلخ فقلت له أشترى منك رطلها بدينارهم أو أشترى بدينار  
كلها كل رطل بكذا فيجمع ان كان البيع على البت وأما شراؤها كلها بعد السلخ كل رطل بكذا وهو جائز  
وكذا شراؤها رطل بكذا (قوله اذا لم يكن المشتري للوطل) أى أول الشاة كلها كل رطل بكذا (قوله ولو قبل  
الذبح) أى هذا اذا كان قبل السلخ بل ولو قبل الذبح فيجوز رأى لعلم البائع بصفقة لحم شاته أى ومجمله  
أيضا اذا كان البيع على البت وأما لو وقع البيع على أن للمشتري الخيار كان صحيحا (قوله ان رى) أى  
قبل العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو خلاصه) ردها لو ما قاله ابن أبي زيد انه اذا خلاصه فانه لا يردو يبنى  
لمشتريه وعزم قيمته على عرره أن لو جار بيعه (قوله ان لم يرد على قيمة الخارج) أى بأن كانت الاسرة  
أقل من قيمة الخارج أو مساوية لها وأما لو كانت الاسرة أريد من قيمة الخارج ولا يس له الا ما خلاصه أو  
قيمتها (قوله لا يبيع ببيع تراب معدن) أى وأما نفس المعدن بشماه ولا يجوز بيعه لما تقدم أن حكمه  
للامام يقطعه لمن شاء واعما جار بيع تراب المعدن دون تراب الصوانين خمسة رطلين الاول دون الثانى  
وقوله لا يبيع ببيع تراب معدن ذهب أو فضة بعير صمغ أى سواء كان البيع جرافا أو كيبلا كفى بن

كذلك كما سياتى ومثل  
تفصيل بقوله (كعبدى  
جائز) مثلا لكل واحد  
بدا واحد هو الواحد  
لا آخر مشترك بينهما  
شتر كان فيهما بالتفاوت  
ثلث من أحدهما وثلثين  
من الآخر لا أحدهما  
عاصفة واحدة (بكذا)  
بمائة مثلافه وكما  
ن الثمن فالثلاث فاسدة  
هل بالتفصيل اذا  
ى ما يخص كل واحد  
فات مضي بالثمن  
نوضا على القيم والمنع  
لصور الثلاث مفيد  
ذالم ينف الجاهل  
بجاز كما اذا سميا لكل  
سا أو قوما كذا بانفراده  
خلا على المساواة قبل  
تويم أو بعده أو جعللا  
سدهما بعينه جراً  
نما من الثمن الذى  
به المشتري قبل العقد  
بيع (و) (كوطل من)  
شاة) مثلاً قبل الذبح  
سلخ وهذا مثال لجهل  
به لانه لا يدري ما صفة  
م بعد خروجه وأما  
السلخ فجائز ومحل  
المصنف اذا لم يكن  
رى للوطل هو البائع  
الشراء عقب العقد  
ل الذبح فيجوز (و)

ب) حانوت (صانع) او عطار وهو مثال لما جهل تفصيلا ان رى فيه شئ او جملة وتفصيلا ان لم يريه شئ (ورده مشريه) (قوله  
اصه) ولا يكون تحليصه وتايجه رده (وله الاجر) ان لم يرد على قيمة الخارج فان لم يخرج شئ ولا شئ له (لا) يبيع ببيع تراب معدن  
بأوضة) بعير صمغ وأما به ويمنع للثنى الجهل (و) لا يبيع (شاة) مدبوحة جرافا (قبل سلخها) قياسا على الحى الذى لا يراى



اللاذبح وأخرى بعده وأما وزننا فيمنع لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا (و) جازي بيع (حنطة) مثلاً بعد بيعها فالمراد كل ما يشترط  
معرفته جودته ورداءته برؤية بعضه بقوله أو نحوه (في سنبل) قبل حصده أو بعده إذا لم يتأخر تمام حصده ودرسه وذروه أكثر من  
عشر يوماً (و) في (تبن) بعد الدرس (ان) وقع (تكيل) راجع لهما فان وقع على غير كيل لم يجوز كما لو اشتراه مع تبنه ما لم يكن رآه في سنبل  
قائم وحزره فانه يجوز لجواز بيع الزرع قائماً في أرضه شرط ينسبه وكون ثمرته في رأسه (١٥) كقوله وأما أن يكون جزافاً مع ما يجز  
تنبه لا بالفدان بلا

(قوله وأما وزننا) أي وأما شرائها كما قبل السليح وزنا كل رطل يكذا (قوله لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا) مراده بالعرض الحلد والصوف وكلامه يقتضي الجواز إذا استثنى ذلك وليس كذلك فالأولى ما قاله غيره  
أن علة المنع أن الالتفات للورن يقتضي أن المقصود اللحم وهو مغيب بخلاف الحزاف فإن المقصود  
الذات تمامها وهي مرتبة وعسارة خش وأعمال حازية بها جزافاً لأنها تدخل في ضمان المشتري بالعقد لان  
المبيع الذات المرتبة بتمامها كشاة حية بخلاف ما إذا وقع البيع للشاة بتمامها قبل السليح على الوزن  
فالمقصود حينئذ ما شابه الوزن وهو اللحم فيرجع إلى بيع اللحم المغيب المجهول الصفة اهـ وهي ظاهرة  
(قوله وحطه في سنبل وتبن ان يكيل) اعلم أن أحوال الزرع خمسة لانه إما قائم أو غير قائم والثاني إما وقت  
وأما منفوش وأما في تبن وأما مخلص والمبيع إما الحب وحده وإما السنبل بما فيه من الحب وان كان المبيع  
الحب وحده فيجوز بالتكيل في الأحوال كلها ويجوز جزافاً في المخلص فقط دون غيره وان كان المبيع  
السنبل بما فيه من الحب جاز بيعه جزافاً في الوقت والقائم دون المنفوش ودون ما في تبنه ما لم يكن رآه وهو  
في سنبله قائماً وحزره ولا حاز فيه ما (قوله وبيع حنطة) أي وحدها (قوله أو بعده) أي سواء كانت قائماً  
منفوشاً (قوله إذا لم يتأخر) أي والامنع أن لا يكون سلمياً معين (قوله وتبن) عطف على سنبل والواو  
بمعنى أو أي أو في تبن بعد درسه (قوله ان وقع تكيل) أي كاشف نرى كل هذه الحنطة كل أردب يكذا (قوله  
وجازي بيع جزافاً) أي وأولى بيع القائم جزافاً (قوله لا يحوفول) أي ولا يجوز بيع قته جزافاً ولو رآه  
قائماً لعدم إمكان حزره (قوله لا منفوشاً) أي يبيع جزافاً وأولى إذا كان في تبنه وهذا قسم قوله وقت (قوله  
ان لم يختلف) أي ان كان خروجه عند الناس لا يختلف في الجودة والصفاء والخصورية والبياض وليس  
المراد الاختلاف بالقلة والكثرة اد لا ينظر لذلك مع كون المبيع الكل أو قدر معلوماً واعلم أنه إذا كان  
لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر لم يختلف خروجه عند الناس جاز بيعه بما واشترط النقد فيه وان  
كان يختلف خروجه امتنع بيعه بتأجير ان اشترط الخيار للمشتري ولا يحوف فيه المقد حيث يشترط  
لترده بين السلفية والشمسية وما قيل في مسألة لريت يقال في مسألة الدقيق الآتية (قوله وان لا يقدر  
بشرط) أي بان لا يقدر أصلاً أو يقدر تطوعاً وان نقد بشرط أو بشرط النقد وان لم يحصل نقداً لفعل فسد  
البيع (قوله أو كل صاع) أي أو بمعنى جميع دقيق هذا القمح كل صاع يكذا (قوله ان لم يختلف خروجه)  
أي في العمومية والحشونة (قوله وأن لا يتأخر) أي أنه لا يلزم السلم في معين (قوله وصاع أو كل صاع من  
صبرة) أي ان المشتري إذا قال للمائع أشترى منك صاعاً من هذه الصبرة أو أشترى منك كل صاع من هذه  
الصبرة بكذا أو أراد في الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزاً سواء كانت الصبرة معلومة الصيعان  
أو لا لانها ان كانت معلومة الصيعان كانت معلومة الجلة والتفصيل وان كانت مجهولة كانت مجهولة الجلة  
معلومة التفصيل وقد علمت أن جهل الجلة فقط لا يبصر (قوله لا منها الخ) كقوله أبيعك من هذه الصبرة  
أو أشترى منك من هذه الصبرة كل أردب بدينار وأراد بمن التبعض وان المعنى أشترى منك بعض هذه  
الصبرة كل أردب بدينار والحاصل انه إذا أتى بمن كقوله أشترى من هذه الصبرة كل أردب بدينار أو أشترى  
من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشترى من هذه الشمعة كل رطل بكذا فان أريد بها التبعض منع وان  
أريد بها بيان الجنس والقصد ان يقول أبيعك هذه الصبرة كل أردب بكذا فلا يمنع وأما ان لم يرد بها واحد

ولا جزافاً يجوز ادعنا  
(و) جازي بيع (فت  
نحو قمع مما ثمرته في  
قصبتة (جزافاً) لا  
حزره لا يحوفول بما  
في جميع قصبتة (لا)  
بيع الزرع بعده  
(منفوشاً) أي تحت  
بعضه بعض في الجوز  
أو في موضع حصده  
يكن رآه قبل حصده  
وحزره ولا جاز (و) ب  
بيع (زيت زيتون) أ  
قدر معلوم منه قبل  
عصره (بوزن) كبيع  
عشرة أرطال من زيت  
زيتون بكذا أو جميعه  
كل رطل بكذا (ان  
يختلف خروجه عند  
الناس وأن لا يتأخر  
عصره أكثر من نصف  
شهر فان اختلف خروجه  
لم يجوز بيعه قبل عصره  
(الا أن يجزى) المشتري  
أي بشرط خياره إذا رآه  
بعد العصر وأن لا ينقد  
بشرط فالاستثناء من  
المفهوم (و) جازي بيع  
(دقيق حنطة) قبل  
طحنها كبيع صاعاً أو كل  
صاع من دقيق هذه

الحنطة بكذا ان لم يختلف خروجه وأن لا يتأخر الطحن أكثر من نصف شهر فان اختلف مع الا أن يجزى بغيره يجري فيه ما جرى في الزيت  
ولو قدمه على الشرط لكان أحسن ارجع ان شرط والاستثناء اليهما (و) جازي بيع (صاع) مثلاً (أو كل صاع من صبرة) أريد شراء جميعها  
ان علمت صيعانها بل وان جهلت (لا) يجوز بيع كل صاع بكذا (مها) أي من الصبرة أو كل ذراع من شقة أو كل رطل من زيت أو شمعة  
لزفاف (وأريد البعض) أي يبيع البعض بمقادير ولا يجوز سواء أراد كل منهما أو أحدهما



لأجل الجهل بالثمن والمثمن حالاً ولم يعتبر العلم بالحاصل في المال (و) جاز بيع (شاة) مثلاً (واستثناء) مفعول معه (أربعة أرطال) منها  
 مثلاً مادون الثلث واستثناء الثلث (١٦) ممنوع ولو كان قدر أربعة أرطال ان بيعت قبل الدبح أو السليخ فإن بيعت بعدهما فله

منهما فطر يقنان المنع اتبادر التبعض منها وهو ما يفيد كذا من ابن عرفة وأخو لا حتمه ال ربادته وهذه  
 الطريقة متبادرة من المصنف لانه قيد المبيع بإرادة البعض وأقوى الطريقين الأولى كما يفيد كذا من  
 بقلا عن الفأ كها في فائده ومثل الا تيان بمن وإرادة البعض في المبيع ما إذا قال أشتري منك ما يحتاج له  
 الميت من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشتري منك ما يكفي قميصاً من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو  
 أشتري منك ما يقود النار من هذه الشقة في الزقاق كل رطل بكذا (قوله للجهل الخ) أي لان البعض  
 صادق بالقليل والكثير والثلث يختلف بحسب ذلك (قوله وجاز بيع شاة الخ) بناء على أن المستثنى مبيع  
 لا يشتري والا كان من باب شراء اللحم المعيب وهو ممنوع للجهل بالصفة عبرة لشرائه رطل أو كل رطل منها  
 قبل سليخها كذا قيل لكن مقتضى العلة الجواز ولو بلغت الارطال المستثناة الثلث تأمل (قوله مثلاً)  
 أي أو بقرة (قوله واستثناء أربعة أرطال) انما خص المصنف الأربعة أرطال بالذكرة لانه ورص المسئلة  
 في شاة والأربعة أرطال أقل من ثلثها بحسب الشاة (قوله فله استثناء قدر الثلث) أي من الارطال سواء  
 قلما ان المستثنى مبيع أو يشتري لان الشاة المسلوحة عبرة للصبرة ويأتي أنه لا يجوز أن يستثنى من ماله ما  
 على الثلث والحاصل أن الفرق بين المسلوحة وغيرها انما هو في حوار استثناء الثلث في المسلوحة ومنعه  
 في غيرها وأما استثناء ما راد على الثلث فهو ممنوع فيهما واستثناء الأقل من الثلث وهو جائز فيهما هذا هو  
 التحقيق خلافاً لما في عمق من أنها اذا بيعت بعد السليخ وليا نعتها استثناء ما شاء (قوله فان استثنى جزءاً  
 شائعاً) أي كربع أو خمس أو سدس قبل السليخ أو بعده وقوله فله استثناء ما شاء أي من الأجزاء ولو  
 كان أكثر من ثلثها مثل نصفها أو ثلثها (قوله ولا يأخذ) أي لا يجوز أن يأخذ البائع المستثنى من المشتري  
 أرطالاً أو صاعاً من الارطال التي استثناءها من لحم شاة أخرى غير الشاة المستثنى منها (قوله بناء على أن  
 المستثنى يشتري) أي فالبايع قد اشتري الارطال المستثناة وما عداها باللحم أو الدراهم قبل أن يقبضها من  
 المشتري (قوله وأما على أنه مبيع) أي لما استثناءه على ذلك وهذا القول هو الراجح كما أفاده بعض  
 الأشياخ بقلا (قوله من بيع اللحم المعيب) أي وبيع اللحم المعيب لا يجوز سواء كان بلحم أو دراهم  
 (قوله وصرة وغرة واستثناء قدر ثلث) مثل الشمرة المقاني والخضر ومعيب الأصل فيجوز في ذلك كله أن  
 يستثنى قدر ما يعلم بالكيل أو الوزن أو العدد بشرط كونه الثلث فأدنى اهـ بن قال ابن رشد في البيان  
 أجمعوا على أن من باع جزءاً ولا يجوز له أن يستثنى منه كيلاً الا الثلث فأقل فادان باع جزءاً ولم يستثن منه  
 شيئاً ولا يجوز أن يشتري منه الا ما كان يجوز أن يستثنيه منه وذلك الثلث فأقل فان اشتري منه الثلث  
 فأقل مقاصدة من الثمن جاز وان اشتري منه ذلك فقد لم يقاصه جاز ان كان البيع بقدا ولم يكن لأجل  
 (قوله وغرة) لو أو بمعنى أو (قوله ولو كان جزءاً شائعاً) أي كما بيعت هذه الصرة بكذا الاربعها مثلاً (قوله  
 بكل حال أي سواء كان ذلك الجزء ثلثاً أو أقل أو أكثر) (قوله ويمجرى فيها الخ) أي ويقال ان حصل البيع  
 واستثناءها قبل الدبح أو قبل السليخ جاز ان كانت أقل من الثلث وان كانت بعد السليخ جاز ولو كانت  
 الثلث لا أكثر (قوله بسفر فقط) أي وكره ذلك مالك في الحصر وأبى أنو الحسن الكراهة على ما هو ولا يفسح  
 البيع عند استثناء ما ذكر في الحضر وطاهر كذا المصنف في التوصية أنها محمولة على المبيع وان البيع  
 يفسح و يوافق نقل المازوي المنع عن المذهب انطرس (قوله كما هو مفاد النقل) أي خلافاً لما في حش  
 وعمق من رجوع قوله بسفر فقط للجلد فقط وأما السقط وهي الرأس والأكارع فيجوز استثناءها في  
 السفر والخضر على حكم قليل اللحم ولا كراهة فيه وهذه طريقة لابن يوسف وماتشي عليه شارحنا  
 طريقة المدونة ونصها أو أما استثناء الجلد أو الرأس فقد أجاز مالك في السفر اذا لم تكن له هامة وكرهه في  
 الحضر وقول بن طريقة المدونة (قوله لخفة ثمنها فيه دون الحضر) أي ولو بعكس الحال وهل يعكس  
 الحكم وهو الطاهر لمقتضى العلة أولاً والمعتبر سفر البائع فيه ما ينظر ولو كان المشتري مقيماً (قوله أو غيره)

استثناء قدر الثلث فان  
 استثنى جزءاً شائعاً فله  
 استثناء ما شاء (ولا يأخذ)  
 المستثنى الأربعة  
 الارطال (لحم غيرها)  
 بدلا عنها ولو قال ولا يأخذ  
 لها أي الارطال لشم  
 أخذ بدلا لها أو غيره  
 دراهم لم يفيده من بيع  
 الطعام قبل قبضه بناء  
 على أن المستثنى يشتري  
 أما على أنه مبيع فاما  
 به من بيع اللحم المعيب  
 هو ممنوع لدر هذا  
 التعليل لا يعض فيما  
 لا يبيعت بعد السليخ مع  
 أن الحكم المنع (و) جاز  
 بيع (صرة وغرة) جزافاً  
 واستثناء كيل (قدر  
 ث) وأقل لا أكثر  
 أشعرز كذا قدر كان  
 استثنى كيل فلو كان جزءاً  
 انما جاز بكل حال كما  
 أنى قريباً (و) جاز بيع  
 بيوان واستثناء (جلد  
 ساقط) رأس وأكارع  
 كرش وكبد وطحال  
 انما من اللحم فيجوز  
 ما جاز فيسه وقدم  
 بسفر فقط) راجع  
 جلد والساقط معاً كما هو  
 فاد النقل فله شيء  
 انما جاز استثناءها في  
 سفر فقط لخفة ثمنها  
 دون الحضر (و) جاز

تثناء (جزء) شائع (مطلقاً) من حيوان أو غيره سفر أو حصر انما أو أقل أو أكثر وسواء اشتري الحيوان على  
 بيع أو الحياة أو يكون شراً بكامله يشتري بقدا وما استثنى



(وتولاه) أي المبيع بفتح أو سلب أو عطف وسبق وحفظ وغيره (المشتري) لأن الشراء مظنة ذلك (١٧) (ولم يحجر) المشتري (على الد

أي كصورة أو غيرة (قوله وتولاه المشتري) قال طي انظر ما معني هذا الكلام فانه مشكل سواء عاد الضمير على الذبح أو على المبيع لانهما في مسألة الجزع والارطال شريكان واحرة الذبح عليهما قال ولم ار هذا الفرع بعينه لعبر المؤلف اه قلت وقد يقال يصح أن يعود الضمير على الذبح ويجعل هذا الفرع خاصا بمسألة الجلد والساقط بناء على ما صوبه ابن محرز من ان احرة الذبح على المشتري وعلى هذا حله المواق وايضا لما كان المشتري لا يحجر على الذبح في الجلد والساقط وان له أن يدفع المثل او القيمة للبائع صار كأنهما في ذمته وكان البائع لا حق له في المبيع فصح كلامه حينئذ يعود الضمير للمبيع وهذا الفرع على هذا وان لم يذكره صريحه فهو لازم من كلامهم اه بن واذا علمت هذا فقول شارحنا وقولاه أي المبيع الخ مراده المبيع المستثنى منه الجلد او الجلد والساقط وليس المراد المستثنى منه مطلقا ارطالا او حرأشائعا او جلد او ساقطا كما هو ظاهره (قوله بخلاف الارطال يحجر على الذبح) اعلم أن اجرة الذبح وكذا السلب في استثناء الجلد مع الساقط على المشتري لانه غير مجبور على الذبح ادلو شاء اعطى القيمة او المثل من عنده على ما صوبه ابن محرز لا عليهما بقدر ما السكل كما قال ابن يونس وأما اجرة الذبح والسلب في مسألة استثناء الجلد وحده فهو على البائع بناء على ان المستثنى مبيع وأما على انه مشتري فقول على البائع وقيل على المشتري واختار بعضهم أهم عليهما ما رأينا في مسألة استثناء الساقط وحده فهو على المشتري بناء على القول بصحان المشتري له في الموت هذا ما نقله اس طائر عن ابن عرفة انظر بن واجرة الذبح والسلب في استثناء الارطال وكذلك في استثناء الجزع عليهما على قدر الاصلاء لانهما شريكان (قوله اذ ليس له اخذ غيرها) أي والمشتري داخل على أن يدفع للبائع الحما من المبيع ولا يتوصل اليه الا بالذبح (قوله وخبر في دفع رأس) لما قدم أن المشتري لا يحجر على الذبح في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر انه بخبر بين أن يدفع مثل المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعدل لموافقة القواعد وما ذكره من التخيير معنى على ان المستثنى مبيع لا مشتري والا منع أخذ شئ عوضا عنه ثم ان محل التخيير حيث لم يدبجها المشتري فان دمجها تعين للبائع ما استثناء من جلد وساقط الا أن يفوت فالقيمة ~~ك~~ اقيما وقيل يحجر بين دفع المثل والقيمة سواء ذبح أم لا فها طرقتان ورجح بعضهم الطريقة الثانية كما قال شيخنا (قوله وبقية ساقط الخ) لوقال المصنف في دفع كراس كل أشمل لدخول ما ذكره الشارح قوله وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان) قال ح قال الجراح والقولان تؤولا على المدونة والقول بانه للمشتري أليق بظاهرها قال ابن عرفة وصوبه اس محرر وهو ظاهرهما اه والخلاف وان كان مفر وصافي الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلام المدونة الذي تؤول عليه القولان صريح في تسوية الجلد لرأس في الحكم فلا يقال كان على المصنف أن يذكر الخلاف في محله وهو الجلد اه س (قوله لا ضمير المشتري) أي وان نائب الفاعل ضمير عائد على المشتري وذكر القول المعتمد ولا ثم ذكر ما في المسألة من الخلاف كما هو عادته (قوله ما استثنى منه معين) اراد بالمعنى ما قال الشائع فيدخل فيه استثناء الجلد والساقط والارطال كما شار ذلك الشارح (قوله ضمن المشتري جلد او ساقطا) أي فيضمن مثلها ما و قيمتهما كذا قال الشيخ سالم وقال طي أطلق المصنف في الصمان سواء كان الموت تفريط من المشتري أم لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الصمان انه يغرم للبائع قيمته او جلد امثله وانما معناه انه يعزم ما يخص ذلك من قيمة الشاة وذلك بان يطر الى مثله وان كانت قيمته درهمين وكانت الشاة تساع بالجلد بعشرة دراهم رجع البائع على المشتري سدس قيمة الشاة كمن باع شاة بعشرة دراهم وعرض قيمته درهمان واستحق العرض من يد البائع وقد فاتت الشاة عند المشتري وهذا بين لا اشكال فيه اه قامت وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن محرز والمصنف في التوضيح وقبلاه وهو مراد المصنف بالصمان وقول الشيخ سالم وله دفع مثلها و قيمتهما حلوه اه س (قوله لا لحما) أي فلا يصح منه المشتري لتفريط البائع كما قال الشارح وهذا ما لم يأكلها المشتري والا ضمن مثل الارطال لانه مثلي (قوله وحار بيع حراف) الحراف فارسي معرب وهو بيع الشيء بالكيل ولا وزن ولا عدد والاصل معه ولكنه حذف فيما شق

فيهما أي في مسألة الجلد الساقط ومسألة الجزع ام الاولى فليقيم مثله مقام واما في الثانية فانه شريك (بخلاف) استثنى (الارطال) فيحجر على الذبح اذ ليس له اخذ غير (وخبر) المشتري (في دفع مثل) (رأس) وبقية ساقط مثل جلد (او قيمتها) أي قيمته الرأس والاولى قيمته لان الرأس مذكور (وهي) أي القيمة (اعدل) لموافقة القواعد في اهم مقومة وللسلامة من بيع اللحم بالمحم (وهو) التخيير للبائع لانه صاحب الحق وهذا لا يناسب قوله دفع لانه يبين ان التخيير للمشتري ولو حذف لفظ دفع لاستقام قوله هذا وهل الخ الا ان يجعل نائب فاعل حبر هو في دفع لا ضمير المشتري أي وقع التخيير لاهل المذهب في دفع (او للمشتري) وهو المعتمد (قولان ولومات ما) أي حيوان (استثنى منه) شئ (معين) من جلد وساقط او ارطال (ضمن المشتري) للبائع من المعين (جلدا وساقطا) لانه لا يحجر على الذبح فيهما ادله دفع مثلها ما وكأنهما في ذمته (لا لحما) وهو ما عر عنه قبل بالارطال فلا يصح منه كاستثناء الجزع لتفريط البائع في



(أن يرى) حال العقد أو قبله واستمر (القول) على المعرفة لوقت العقد وكنت رؤية بعضه المتصل به كما في مغيب الأصل وكصبرة

فيكون رؤية ما ظهر من ماله  
ومحل شرط الرؤية ما لم يلزم  
عليها تلف المبيع كقلا  
خل مطينة يفسدها فتحها  
والاجازان كانت مماواة  
او علم المشتري قدر بقصها  
ولو من اخبار البائع ولا بد  
من بيان صفة ما فيها من  
الخل (ولم يكن) المبيع  
(حدا) أي أن يكون كثيرا  
لا حدا فان أثر حد بحيث  
يتعذر حرره أو قل جدا  
بحيث يسهل حله لم يحرك  
جرا فاما ما قل جدا من  
مكيل ومورون فيحوز  
بيعه جرافا (وجهلاه)  
يحترره عما اذا علمه  
أحدهما فقط لا عما اذا  
علماه لانه في هذه الحالة  
يخرج عن كونه جرافا  
(وحرراه) أي المبيع جرافا  
(بالفعل واستوت ارضه)  
شرط صحتها فلا بد من علم أو  
ظن الاستواء والفسد  
ثم ان وجد الاستواء في  
الواقع لم والافان طهر في  
ارض علوا والخيار للمشتري  
او انخفاض الخيار للبائع  
(ولم يعد لامشقة) بأن عد  
عشقة وسه لفظا على  
أن المكيل والموزور يباع  
كل جرافا ولو لم يكن مشقة  
(ولم تقصد افراده) أي  
آحاده وهذا كالمستثنى من  
الشرط قبله أي فان كان  
في عدم مشقة جاريه  
جرا فاما أن تقصد افراده  
بالتنمين كالعييد والشياب  
والدواب فلا بد من عدمه

علمه من المعداد أو قل جهله في المكيل والموزور ان اذلا تشتط المشقة فيهما كما يأتي (قوله ان يرى حال  
العقد اذ قبله واستمر الخ) هذا مستثنى على ما اختاره ابن رشد وهو قول ابن حبيب انه لا يشترط في الخراف  
الحضور مطلقا سواء كان زرافا قائما أو صبرة طعام أو غيرهما وانما يشترط فيه الرؤية بالبرص سواء كانت  
مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدونة من رواية ابن القاسم عن مالك يشترط في بيع الخراف كله  
أن يكون حاضرا حين العقد لكن يستثنى منه الزرع القائم والثمار في رؤس الاشجار فقد اغتفر فيهما  
عدم الحضور ان تفرغت الرؤية وبالثاني قرر ح كلام المصنف فقال مرادهم بالمرئي الحاضر كما  
يفيده كلام التوضيح ويلزم من حضوره رؤيته أو رؤية بعضه لان الحاضر لا يكتفي فيه بالصفة على  
المشهور الا لعسر الرؤية كقلا الخل المحتومة اذا كان في فتحها مشقة وفساد فيحوز بيعها بدون فتح هذا  
محصل كلامه فحده قول المصنف ان يرى على اشتراط الحضور وأخذ منه شرط الرؤية بالاروم انظر بن  
(قوله واستمر) أي البائع والمشتري وقوله على المعرفة أي معرفة ذلك المبيع (قوله والاجاز) أي عدم  
رؤيته (قوله فان أثر الحد) حاصله أن ما كثر جدا يمنع بيعه جرافا سواء كان مكبلا أو مور وبما وعدودا  
لتعذر حرره وما كثر لا جدا يحوز بيعه جرافا مكبلا كان أو مور وبما وعدودا لا مكان حرره وأما ما قل  
جدا يمنع بيعه جرافا فان كان معدودا لانه لا مشقة في علمه بالعدد ويجوز ان كان مكبلا أو مور وبما  
و جهلا قدر كيله أو وزنه ولو كان لا مشقة في كيله أو وزنه (قوله وجهلاه) أي وجهل المتبايعان قدر ذلك  
المبيع من كيل أو وزن أو عدد (قوله عما اذا علمه أحدهما فقط) أي اذا علم أحدهما قدره كيبلا أو وزنا  
أو عددا وجهله الآخر فانه لا يجوز العقد سواء علم صاحبه بعلمه أم لا لان الذي علم قصد حديعة من لم يعلم  
لكن ان أعلمه حال العقد بعلمه بقدره فسد والا فلا (قوله وحرراه بالفعل) أي مع كونهما من اهل الحرز  
بأن اعتماداه والا فلا يصح ولو وكلا من يحترره وكان من اهل الحرز كفي كما من اهل الحرز رام لا فالشرط  
حرز المبيع بالفعل من اهل الحرز كل الحرز منهما أو من وكلاهما (قوله واستوت ارضه) أي في علمهما  
أو ظنهما (قوله والافسد) أي والا فان علم أحدهما عدم الاستواء فسد (قوله ولم يعد لامشقة) سالية  
عدولة المحمول أي جعل فيها السلب جرافا من مدحوله وقد صرحوا أنهم لا تقتضي وجود الموضوع  
وحيث لم يمتطوقها صادق عما اذا كان المبيع بعد عشقة ويكويه لا بعد اصلا بان كان مكبلا أو مور وبما ولو لم  
يكن في كيله أو وزنه مشقة اذا علمت هذا تعلم أن الشارح لو ذكر هذا وأسقط قوله وبه لفظ العددا الخ  
لكان صوابا وقرل عبق وتبعه الشارح ولم يعد لامشقة بأن عدم عشقة وهذا منطوقه لان نفي النفي اثبات  
وفيه نظرا علمت أن منطوقه ثلاثة - ورأى بعد عشقة وأن لا بعد اصلا ليكويه مكبلا أو مور وبما ولو لم  
يكن في كيله أو وزنه مشقة والحاصل أن المعداد لا يباع جرافا الا اذا كان في عدم مشقة بخلاف المكيل  
والمورون فانه يباع كله ما حرر فلولم يكن مشقة في كيله أو وزنه وذلك لانها مأمومة للمشقة  
لا احتياجهما لآلة وتحرير لا يتأتى لكل الناس بخلاف العدلتين لعل الناس فالخراف يتعلق بكل من  
الثلاثة لذكر شروط سبعة في المعداد وجهه في غيره باسقاط ولا يعد لامشقة ولم تقصد افراده لان هذين  
الشرطين مختصان بالمعداد (قوله ولو لم يكن مشقة) أي في كيله أو وزنه (قوله وهذا كالمستثنى الخ) أي  
ومفهوم هذا الشرط كالمستثنى من منطوق الشرط قبله لأن منطوق هذا كالمستثنى مما قبله كما هو واضح من  
تقريره وزاد الكافي في قوله كالمستثنى لعدم أدائه استثناء ولا خصوصية لهذا الشرط هذا الحكم بل كل شرط  
هو باعتبار مفعومه كاستثنى من منطوق ما قبله لان حقيقة الشرط تقتضي ذلك (قوله الا أن تقصد  
أفراده) أي الا أن تكون افراده مفعولة وكان التفاوت بينهما كثيرا فلا يحوز بيعه جرافا فان قل لتفاوت  
حار وهو قوله بعد الا أن يقل الخ (قوله الا أن يقل ثمة) أي ثمن افراد ما تقصد افراده بأن كان التفاوت  
بين افراده قايلا وهذا المستثناء من مفهوم ما قبله أي فان قصدت افراده فلا يباع جرافا لا بد من عدمه  
الا أن يقل ثمن تلك الافراد فانه يجوز حينئذ بيعه جرافا ولا يكون قصد الافراد مصرافي بيعه  
جرافا فعلم من المصنف ان ما يباع جرافا ما أن يعد عشقة أو لا وفي كل ما أن تقصد افراده أم لا وفي كل  
أما أن يقل ثمنها أم لا فمتى عد لامشقة لم يحرك جرافا فقصدت افراده أم لا قل ثمنها أم لا ومتى عد بمشقة



و بطيخ وبقى من شروط الجراف ان لا يشترطه مع تكيل على ما سيأتى ثم صرح بجهة فهم بعض الشروط لما فيه من الخفاء فقال (لا غير من)  
بالجر عطف على محل ان رى اذ هو فى محل الصفة لجراف اى جراف من ثى لا غير من ثى (وان) كان غير المرئى (مل طرف) فارغ كقوة  
يملؤها من حنطة بدرهم او قارورة يملؤها زيتا بدرهم ولم يتقدم لها بيع ملته جرافا بل (ولو) كان الطرف مملواً أولاً فاشترى ما فيه  
جرافا بدرهم على أن يملأه (ثانياً) من ذلك المبيع (بعد تفرغه) مثل الثمن الاول لان الثانى غير من ثى حال العقد وليس الطرف بمكيا  
معلوم (الا) ان يكون ذلك (فى كسلة تين) وعصب رقرقة ماء وجراره وحموها مما جرى العرف بأن (١٩) ضمايه من بائعه اذا تلف قبل  
تفرغه فيجوز ثمره ملته

فأرأى وملته ثانياً بعد  
تفرغه بدرهم مثلاً فى  
عقد واحد لان السلسلة  
ونحوها بعبرة المكيال  
المعلوم والسلسلة بفتح  
السين الا بناء الذى يوضع  
فيه الزبيب والتين  
ونحوهما ثم عطف على  
غير من ثى اربعة اشياء  
مشاركته فى المنع  
الا ولان منهما محتررو خزا  
والثالث والرابع محترزان  
تقصده افرادهما  
قوله (و) لا (عصافير)  
ونحوها مما يتدخل من  
الطير كحمام وصغار دجاج  
(حيه) لعدم تبس حزره  
بخلاف المدبوحه فيجوز  
ان **كثرت** محبوسة  
(بقفص) وأولى غير  
المحبوسة ثانياً بقوله (و) لا  
(حمام فى برج) لعدم  
امكان الحر فيه ان لم  
يحط به معرفة قبل الشراء  
والاجاز واحترزان قوله  
حمام برج من بيع البرج  
مع الحمام فانه جائز لانه  
تبيع للبرج ثالثاً قوله  
(و) لا (تباب) ورفيق

فان لم تقصد افراره جار ببعه جرافا قل ثمها أم لا واد اقصدت جار جرافا فان قل ثمها ومنع ان لم يقل فالبيع فى  
حسه أحوال والحوار فى ثلاثة (قوله ويطيخ) قال بعضهم لعل المراد يطيح كله كبيراً وكله صغيراً لانه ماعضه  
صغير وبعضه كبير وهذا انتر حتى قصور قال فى القباب ما نصه والحوار فى المعدود اما يكون اذا تحققت  
المشقة فى عدده لكثرته وتساوى افراده كالخوز والبيص أو يكون المقصود مبلعه لا آحاده كالبطيخ فانه  
بحور الجراف فيه وان اختلفت آحاده والنصوص بذلك فى العتية والموارية (قوله وبقى الخ) أى وأما  
عدم الدخول عليه ففيل انه شرط لا بد منه وعليه ولا يجوز ان تدفع درهما ليطيخ به شيئاً من  
الابرار من غير وزن ولا لقول لا يدفع لك بها ولا حاراً أو مدمسواً لا أن تاتى لجرار وتفق معه على ان يكون  
لك كوما من اللحم لتشتريه جرافا بل لا بد فى الحوار ان يكون مجزاً عنه قبل طلبك وان تراه عند الشراء  
وقيل انه لا يشترط عدم الدخول عليه بل يجوز الدخول عليه وهو فسخه واختار شيخنا هذا القول الثانى  
(قوله لا غير من ثى) أى لا غير من صرحى العقد ولا قبله ولو كان حاصراً والمراد لا غير حاصر ولو أبصر  
قبل العقد على ما مر ثم ان طاهره منع بيع غير المرئى ولو بيع على الخيار للخروج عن الرخصة ويستثنى  
من قوله لا غير من ثى جواز الخل بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية بالصر وثر الحائط والروع القائم بناء  
على أن المراد بها الحضور (قوله ولم يتقدم لها بيع ملته جرافاً) أى بل دخلا على ذلك من غير حصول  
ملته قبله (قوله غير من ثى حال العقد) أى ولا قبله وان رى بعده (قوله الا أن يكون الخ) كلام الشارح  
يقضى أن قول المصنف الا فى كسلة تين مستثنى من المبايعتين معا وهو كذلك كما بنى خلافاً لما يوجه  
صدر كلام عبق من رجوعه للثانية فقط (قوله مما يتدخل من الطير) أى مما يدخل بعضه تحت بعض  
(قوله ان كثرت) أى بان كان فى عددها شقة (قوله ولا حمام فى برج) أى وقع العقد عليه بدون البرج (قوله  
والاجاز) أى والابان أحاط بهم معرفة بالحر فى وقت هدم أو فومها جار شراً وها جاراً فاقبل هنا يقال  
فى العصافير (قوله واحترزان الخ) هذا يقتضى أن الصورتين مختلفتان فى الحكم وليس كذلك بل هما عند  
عند ابن القاسم سواء فى الحوار ان أحاط بالحمام معرفة وعدم الحوار ان فقد القيد فى العتية من سماع  
أصغ من ابن القاسم انه أحار ببيع البرج بما فيه اذ آراه وأحاط به معرفة وحرراً اه وحكى ابن عرفة  
عن محمد عن ابن القاسم مثل ما روى عنه أصح ونص محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع من يبيع فى البرج من حمام  
أو ببعه بحمامه جرافاً ان رآه وأحاط به معرفة اه ب (قوله لتفاوت الخ) الا وضح أن يقول لـ  
افرادها مع تفاوت آحاده (قوله لا مفهوم له) أى بل المدار على التعامل بالعدد فى تعومل بها عدد اول  
يجوز بيعها جرافاً كات مسكوكة أم لا وان لم يتعامل بها عدد بل تعومل بها اور باجار ببعها جرافاً  
مسكوكة أم لا هذا هو المعتمد (قوله فهذا راجع الخ) هذا الكلام أصله لعج وتبعه عبق نقله شارحنا  
ثم اعترضه (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا الاقتضاء نظر والصواب رجوعه للتقيد بما أى والا يجتمع  
الشرطان بأن فقد أحدهما جرافاً يدخل تحت الثلاث صور وحاصله أن عجب وتبعه عبق ذكر أن  
قوله والاحار يتبع رجوعه للتقيد الثانى ولا يصح رجوعه للتقيد بما لا به محل المتنى والابان كان غير

وحيوان لتفاوت آحاده فى القيمة لقصد افرادها رابعاً بقوله (و) لا (نقد) ذهب او فضة وكذا فليس اقصد افرادها ايضاً (ان سئل)  
لام مفهوم له ولو حذفه لكان اولى (والتعامل بالعدد) لو اولى الحال (والا) يتعامل بالعدد بل بالوزن (جار) ببعه جرافاً لعدم قصد الافراد  
حينئذ فهذا راجع لقوله والاعمال بالعدد فقط ولا يرجع لقوله ان سئل ايضاً والا لا يقتضى ان المسكوك الممل به وزناً لا يجوز بيعه  
جرافاً وليس كذلك ووجه الاقتضاء اذ ادخل تحت الا لى الشرطين اى ان لم يسئل ولم يتعامل به عدد بل وور باجار فيفيد ان المسكوك  
المتعامل به وزناً لا يجوز جرافاً مع انه جائز وفيه نظر ان فى ادبوجه الكلام مقيد بالتقيد فان نفهم ما معنا ونفى احدهما فقط فمصدق



ثلاث صور محكوم عليهما بالفساد في البيع أو الشراء أو في غير ذلك مما هو متعلق به وزنا ثم الراجح ان العبرة بالتعامل  
عدد فقط كالمثلث الاول وان كان التعامل بالعدد يمنع والا جاز مطلقا لوقال ونقد ان توهل بالعدد وان كان احسن واذا تعامل بهما  
كدنا بغير مصر ووجهي العدد ثم اشار الى ان في مفهوم قوله وجهلاه تفصيلا بقوله (فان علم احدهما) بعد العقد (علم الاخر) حين العقد  
(بقدره) اي المبيع جزافا (خير) (٢٠) الجاهل (ون اعلمه) اي اعلم احدهما الاخر بعلمه او علم من غيره (اولا) اي حين العقد

ودخلا على ذلك (فسد)

البيع لتعاقد ههما على  
الغرر فيرد المبيع ان كان  
قائما والا لزم القيمة

(كالمغنية) تشبيهه في

فساد البيع اي ان من

باع جارية مغنية بشرط

انها مغنية فسد قال لم

يشترط بل علم بذلك بعد

العقد خير وان لم يعلم

البائع ثم محل الفساد ان

قصدا الاستزادة في الثمن

فان قصدا التبري جاز

ولما كان العسر المانع

من صحة البيع قد يكون

بسبب انضمام معلوم

لجهول لان انضمامه

اليه يصير في المعلوم جهلا

لم يكن وكان في ذلك

تفصيل اشار اليه المصنف

بقوله عطفها على غير مرئي

(و) لا يجوز بيع (جراف

حب) كقمح وشعير مما

اصله البيع كيلا (مع

مكيل منه) اي من الحب

كان من جنسه او لا

لمسروج احدهما عن

الاصل (او) مع مكيل

من (ارض) مما اصله

البيع جزافا لحرر جهما

معان الاصل (و) لا

يجوز بيع (جراف ارض) مما اصله ان يباع جزافا (مع مكيله) اي مكيل من الارض كبعي مداه الارض مع مائة

قوله

مسكوك ولم يكن التعامل به عددا جارية فتضي ان الحوار انما هو اذا كانت غير مسكوكه وكان التعامل  
بها وزنا لا انتفاء القيد من اموالها كانت مسكوكه والتعامل بها وزنا ولا يجوز بيعها جزافا لا انتفاء القيد الثاني  
دون الاول فبرده شارحنا بما حاصله اننا لا نعلم انه اذا رجس النفي للقيد ينقض المنع في هذه الصورة اعني  
ما اذا كان مسكوكا والتعامل به وزنا بل يقتضي الحوار في صور ثلاث هي احداها لان المعنى والايحتماع  
الشرطان بان وفدا او احدهما جاز فشمك كلامه ثلاث صور من جملتها الصورة المذكورة وحينئذ فالاول  
رجوع النفي للقيد نعم يعترض على المصنف من جهة اخرى وهي ان احدي هذه الصور الثلاث  
ممنوعة على المصنف وهي ما اذا كان غير مسكوكه وكان التعامل به عددا فكمكان على المصنف ان يحذف  
قوله ان سنك (قوله وهي غير المسكوك المصنف به وزنا) هذه الصورة مأخوذة من توجه النفي للقيد  
والصورة الثانية مأخوذة من توجه النفي للقيد الاول فقط والثالثة مأخوذة من توجه النفي للقيد الثاني  
فقط (قوله او لا) اي بقوله لا مفهوم لقوله ان سنك (قوله منع) اي مطلقا مسكوكا او لا (قوله والاجاز  
مطلقا) اي مسكوكا او لا (قوله ثم اشار الى ان في مفهوم قوله وجهلاه تفصيلا) اي فان مفهومه حصول  
العلم بقدره لا حد هما وهذا صادق بان يعلم الجاهل بين العقد به علم ذلك العام او لا يعلم به الا بعد العقد (قوله  
اي اعلم احدهما الاخر بعلمه) اي بان يعلم بقدره اي ولم يبين له الكمية والا لم يكن بيع جزاف (قوله  
لتعاقد ههما على العرر) اي لا يخطو ههما على العرر الكائن من العالم من حين العقد لانه لما علم احدهما  
بالقدر وعلم الاخر بعلمه وتر كالدخول على الوزن او الكيل وارتكبا الجراف صار كل واحد قصده  
غير صاحبه وغلبته (قوله اي ان من باع جارية مغنية) اي في الواقع بشرط على المشتري اهم مغنية كما  
هو الواقع (قوله فان قصدا التبري جاز) اي واما العبد المعنى فليس كلامه فلا يوجب اشتراط كونه مغنيا  
فسادا ولا يوجب وجوده مغنيا بدون شرط خيار او اعل وجهه مع ان المنفعة غير شرعية فيه ايضا  
لا يخشى من غمائه تعلق الناس به بحسب الشأن والعادة بخلاف الحارية (قوله كقمح وشعير) اي  
كاشترى مثل هذه الصبرة التي لم يعلم قدرها وهذه الصبرة المعلومه القدر من كونها عشرة اراد بثمان  
واحد او ثمنين والحال ان العقد وقع على الصبرتين معا (قوله او مع مكيل من ارض) اي كاشترى مثل  
هذه الصبرة جزافا بنكدا ومائة دراع او فدان من هذه الارض بنكدا او بعى هذه الصبرة بمائة دراع من  
ارض بنكدا او ثمن امام تعدد او متحد (قوله مع مكيله) بنكدا كبر الصبر العائد على ارض نظر للجنس  
وبالتأنيث مع التووين صفة لارض محدودة اي او مع ارض مكيله (قوله فهذه ثلاث صور) اي وهي  
اجتماع جراف من حب مع مكيل منه واجتماع جراف من حب مع مكيل من ارض واجتماع جراف  
من ارض مع مكيل منها وقوله بمسوعة اي للجهل بما يخص المكيل من الثمن تأمل (قوله لا مع حب) اي  
كاشترى مثل هذه الصبرة المعلومه القدر وهذه الارض المجهولة القدر بمائة (قوله سواء كان اصلهما  
البيع جزافا) كقطعتي ارض مجهولتي القدر يشتريهما جزافا بنكدا او ارضا اخرى بنكدا او ارضا  
(قوله او كيلا) اي كصبرتي حب مجهولتي القدر اشتريهما جزافا بنكدا او ارضا اخرى  
بنكدا او ارضا اخرى (قوله والاخر جزافا) اي وسواء كان الثمن واحدا او متعددا (قوله  
كحب وارض) اي كل منهما مجهول القدر واشترىهما جزافا بنكدا او ارضا اخرى بنكدا او ارضا اخرى

يجوز بيع (جراف ارض) مما اصله ان يباع جزافا (مع مكيله) اي مكيل من الارض كبعي مداه الارض مع مائة  
قوله  
ذراع من ارض بنكدا لخر وج احدهما عن الاصل فهذه ثلاث صور ممنوعة وشار الى الرابعة الخاتمة بقوله (لا) يمنع اجتماع جراف  
اصله ان يباع جزافا كالارض (مع) مما اصله ان يباع كيلا كالمكيل (حب) عقدة واحدة فيجوز لمجيء كل منهما على اصله (ويجوز  
جزافا) صفقة واحدة سواء كان اصلهما البيع جزافا او كيلا او احدهما كيلا والاخر جزافا كحب وارض لا م- جاني معنى الجراف  
الي احدهما من حيث تناول الرخصة لهما



(و) يجوز (مكيلا) ذلك صفقة واحدة (و) يجوز (جزاف) على غير كيل بدليل قوله ولا يضاف الخ أي ويجوز جزاف أصله  
يباع كيلا كصبرة أو جزافا كقطعة أرض (مع عرض) كعبد مالا يباع كيلا ولا جزافا (و) يجوز (جزافا) صفقة واحدة (على كيل  
أو وزن أو عدد) (إن اتحد الكيل) أي المكيل وفي الكلام مضاف مقدر لو ذكره (٢١) كما روي أي عن المكيل واحتوز بذلك

اختلافه كصيرتي فم

أحدهما ثلاثة أقفر

بدينار والآخرى أربعة

بدينار وإنما امتنع

لاختلاف الثمن وأما

باع الأربعة بدينار

والثلاثة بثلاثة أرباع

دينار لحاز كما لو كانت كل

صبرة ثلاثة أرباع بدينار

(و) اتحدت (أصفه)

كما مثلما احتوا من صبرا

قمح وشعير والاختلاف

بالجودة والرداءة

كالاختلاف في الصفة

(ولا يضاف لجزاف على

كيل) أو عدد أو زرع

(غيره مطلقا) مكيلا أو

موزونا أو موزوعا من

جنسه أو من غير جنسه

أي أن من باع جزافا

كصبرة على أن كل قفيز

مها يكذا وعلى أن مع

المبيع سلعة كذا من غير

تسمية ثمن لها بل ثمنها

من حيلة ما اشترى به

المكيل فانه لا يجوز لأن

ما يخص السلعة حين

المبيع محمول (وجاز)

المبيع (برؤية بعض

المثلي) من مكيل كقمح

وموزون كقطن وكتان

بجلاف المقوم فلا يكتفي

برؤية بعضه (و) برؤية

(الصوان) بكسر الصاد

(قوله ومكيلا) كاشترى منك عشرة أرباب هذه الصبرة وعشرة أرباب شعير من هذه الصبرة  
بكذا اتفق الثمن في المكيلين أو اختلف وكاشترى منك عشرة أذرع من هذه الأرض وعشر بن ذراعا من  
أرض أخرى بكذا وكاشترى منك عشرة أرباب حب وعشرة أذرع من هذه الأرض بكذا فقول الشارح  
ومكيلا أن ذلك أي سواء كان أصله ما يبيع جزافا أو كيلا أو أحدهما كيلا والآخر جزافا (قوله وجزاف  
مع عرض) كاشترى منك هذه الصبرة أو القطعة الأرض المجهولة القدر مع هذا الثوب بكذا (قوله  
وجرافان على كيل) كاشترى منك هاتين الصبرتين من التمر أو القمح كل أرباب بكذا فقد اتحد ثمن المكيل  
واتحدت صفة المبيع أيضا (قوله ثلاثة أرباب) أي منها وقوله بدينار أي وذلك لاتحاد ثمن المكيل فيهما  
(قوله احتراز من صيرتي فمع وشعير) أي سواء اتحد ثمن المكيل ككل أرباب منهما بدينار أو اختلف ككل  
أرباب من صبرة القمح بدينار بن ومن الشعير بدينار (قوله والاختلاف بالجودة والرداءة) أي كالأ  
كانت الصبرتان من القمح واحداهما جيدة والآخرى رديئة واشتراهما معا كل أرباب مهما بدينار أو  
الأرباب من هذه بدينارين ومن الأخرى بدينار (قوله كصبرة الخ) أي وكبلاصي سمن كل رطل بدرهم  
على أن مع المبيع ثوبا وكذلك شقة قماش كل ذراع بكذا على أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن  
لها وكوم بطيخ كل بطيخة بدرهم على أن مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها (قوله من غير  
تسمية ثمن لها) تبين في ذلك عبق قال بن أنظر من أين له هذا القيد وطاهر كلام ابن رشد الاطلاق ومن  
خط شيخ شيوخنا أبي العباس بن الحاج هنا ما نصه سواء سمى لذلك العبري ثمن أم لا بدليل صور المنع  
الثلاث في مفهوم ما قبله اه والحاصل أن الحق أن المنع مطلقا سواء سمى لتلك السلعة ثمن أم لا قال  
أشترى منك هذه الصبرة كل أرباب بدينار وهذا الثوب بدينار أو لم يسم للثوب أصلا لا مع التسمية قد  
يساوى الثوب أكثر مما سمى له واعتقر لاجل هذا الجزاف فصارت التسمية كالتسمية ومع عدم  
التسمية لا يدرى ما يخص الثوب من الثمن (قوله وجاز المبيع برؤية بعض المثلي) أي بسب رؤية بعض  
المثلي سواء كان المبيع ثوبا أو على الخيار ولو جزافا لما من أن رؤية البعض كافية فيه (قوله بجلاف المقوم)  
أي كعدل مملوء من القماش وقوله فلا يكتفي برؤية بعضه أي على طاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن  
عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلي في كفاية رؤية البعض إذا كان المقوم من صنف  
واحد والراجح الأول قال شيخنا الأ أن يكون في نشره آلاف كالأشاش والاكتفي برؤية البعض (قوله  
والصوان) عطف على مدخول رؤية وهو بعض (قوله للصبر مرة) أي لمسا في حل العدل من الخرج والمشقة  
على المانع من ثبوته ومؤنه شدة أن لم يرضه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية (قوله والآخر  
المشتري) أي وأما لو وجد الصفة بها ولو كان وجد في العدل زيادة في العدد على ما في البرامج كالأشترى  
عدلا بربما حجه على أن فيه خمسين ثوبا ووجد فيه أحد وخمسين فقال مالك يكون البائع شريرا كما معه في  
التياب بجزء من أحد وخمسين جرأ من الثياب ثم قال مالك يرد منها ثوبا كيف وجدته فيه أي يرد أي ثوب  
شاء رده قال ابن القاسم وقوله الأول أحب إلى وأن وجد في العدل تسعة وأربعين ثوبا وضع عنه من  
الثمن جرأ من خمسين جرأ كما قاله في المدونة فإن وجد فيها أربعين ثوبا مثلاً قال مالك أن وجد من الثياب  
أكثر مما سمى لزمه محصته من الثمن وإن كثرت النقص لم يلزمه وردد المبيع أي أن شاء ولا يتعين الرد وليس  
هذا من قبيل قوله لا يكتفي ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق أكثره لأن هذا في المعين وما هنا غير معين (قوله  
وجاز المبيع أو الشراء من الأعمى) أي إذا كان المبيع غير جزافي لأن الجزاف يعتبر فيه الرؤية كما مر

وضمها وهو ما يصدق الشيء فشر الزمان وجوز وروى برؤية قشر بعضه وإن لم يدر شيئا منه ليرى ما بداخله (و) جاز بيع وشراء  
معتدافيه (على) الأوصاف المكتوبة في (البرامج) بفتح الباء وكسر الميم أي المدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل من الثياب  
المبيعة لا يشترى على تلك الصفة الظهيرة فإن وجد على الصفة لزم والآخر المشتري (و) جاز المبيع أو الشراء (من الأعمى) سواء ولد



أما إذا كان هذا البيع (أو جازا البيع) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع  
مادة (بعدها) إلى وقت العقد ولو حاصر المجلس العقد فإن كان يتغير بعدها لم يحزم على البت ويجوز على الخيار بالرؤية (وحلف) بأن  
(مدع) عدم مخالفة (ليبيع) أي في مسألة (٢٢) بيع (برنامج) وقد تلفا وغاب المشتري على المبيع وادعى مخالفته فقال البائع لا

(قوله ويغتمد في ذلك) أي فيما ذكر من البيع والشراء على أوصاف المبيع فتذكر له الأوصاف ليغتمد  
عليها في البيع والشراء وهذا فيما لا يمكن فيه معرفته للمبيع بغير وصف وأما ما يمكن معرفته للمبيع  
بدون وصف فيجوز ضم أثره وإن لم يوصف له المبيع كالسمن في الشاة وكالدهان والمشهومات لا بد وكها  
باللحم والذوق والشم (قوله وجازا البيع رؤية) أي جازا البيع تناوعا على الخيار بسبب رؤية (قوله  
لا يتغير بعدها) أي إذا طن أو جزم أنه لا يتغير بعدها (قوله ولو حاصر المجلس العقد) ادلا يشترط العيبة  
عن مجلس العقد إلا فيما يبيع على الوصف (قوله فإن كان يتغير) أي جرما أو طنا أو شيكا بعدها أي وقبل  
وقت العقد (قوله وحلف بأفع مدع عدم المخالفة) أشار المشرح بما ذكره إلى أن صلة مدع بخدوفة وإن  
اللام في لبيع ليست صلة مدع أو البيع على البرنامج متفقان عليه لا مدع له أحد هما فقط وانها معني في  
وحاصل ما ذكره المصنف أن المشتري على البرنامج إذا ادعى عدم قبض المتاع وعاب عليه أو بعدم قبض  
المتاع وتلف البرنامج عدم موافقة ما في العدل لمافي البرنامج وادعى البائع الموافقة فإن البائع يحلف  
أن ما في العدل موافق للمكتوب في البرنامج وهذا إذا قبضه على تصديق البائع فإن قبضه على أن  
المشتري مصدق كان القول قوله وكذا إذا قبضه ليقلب ويظن قوله أو الحسن عن اللعني أه بن (قوله  
وقد تلف) أي البرنامج (قوله أن موافقة) أي أن موافقة ما في العدل للمكتوب في البرنامج حاصله تغير  
أن محذوف أن قلت القاعدة أن الذي يحلف المدعي عليه لا المدعي وهو ما قد حلف البائع وهو مدع  
للموافقة قلت البائع وإن ادعى الموافقة إلا أنه في المعنى مدعي عليه لأن المدعي عليه من ترجح قوله  
عنه ودأصل وهذا كذلك إذا أصل الموافقة (قوله حلف المشتري) أي أنها مخالفة لما في العدل (قوله  
وعدم دفع الخ) عطف على قوله لبيع برنامج أي حلف مدع عدم دفع ردي أو ناقص أنه لم يدفع رديا ولا  
بأفعاء فعول حلف محذوف (قوله أو غيرهم) كمشترى دفع الثمن للبائع (قوله أنه وجدها الخ) أي أو ادعى  
أنه وجدها ناقصة العدد (قوله فادعى أخذها) أي بعد أن غاب عليها (قوله ويحلف في نقص العدد على  
البت) أي أنه يحلف أنه دفع القدر الفلاني بتمامه جرما وقوله مطلقا أي سواء تحقق أن هذه الدراهم  
الناقصة العدد دراهم أم لا (قوله على نفي العلم) أي بأن يحلف أنه ما دفع إلا كاملا أو جيا دافي علمه وما  
ذكره من أنه يحلف في نقص الوزن على نفي العلم كالعش خلاف ما اعتمده شيخنا في حاشيته من أنه يحلف  
في النقص مطلقا سواء كان نقص وزن أو عدد على البت ويحلف في العش على نفي العلم إلا أن يتحقق أن  
تلك الدراهم المعشوشة ليست دراهم والأحلف على البت (قوله وإن اشترى على رؤية الخ) أي وأما  
ما يبيع على الصفة وادعى المشتري أنه ليس على الصفة التي يبيع عليها وادعى البائع أنه عليها فانه في حالة  
الشن يحل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري كما في حش وغيره (قوله أنه أي المبيع  
(قوله ولم يتغير) تفسير بقائه على الصفة التي رآه عليها (قوله حصل شن) أي من أهل المعرفة (قوله  
فالقول للمشتري كذلك) أي بلا غير (قوله وإن رجحت لواحد منهما) أي بأن قال أهل المعرفة الذي في طسا  
أنه تعبر أو أنه لم يتغير والحاصل أنه إذا قطعت أهل المعرفة بأحدهما والقول قوله بلا غير وإن رجحت لواحد  
منهما بأن ظمت التعبر أو عدمه والقول له يميز وإن اشكل الأمر فاقول للبائع بيمين ولا يشترط كون  
القطع أو الترجيح حاصل من جماعة من أهل المعرفة بل يكفي واحد منهم على المعتمد كما قال شيخنا (قوله  
وجاز يبيع عائب) أعلم أن يبيع العائب فيه ست صور لا به أمان يباع على الصفة أو بدونها وفي كل منهما  
أما أن يباع على البت أو على الخيار أو على السكوت وكلها جائزة إلا ما يبيع بدون صفة على اللزوم أو  
السكوت فقول المصنف وجاز يبيع عائب أي على البت والخيار أو السكوت هذا إذا وصف ذلك المبيع

بلى أنت قد بدلته ومعهول  
حلف قوله (أن موافقته)  
أي موافقة ما في العدل  
أي أنها موافقة (للمكتوب)  
في البرنامج فإن نكل سلف  
المشتري ورد المبيع  
(و) حلف دافع مدع  
(عدم دفع ردي أو  
ناقص) وهو دافع الدائير  
أو الدراهم من صرف أو  
مدين أو مقرض أو غيرهم  
إذا قبضها المدفوع له  
بقول الدافع أنها جيا د  
فادعى أخذها أو وجدها  
أو شيئا منها رديا أو ناقصا  
وانكر الدافع أن تكون  
من دراهمه ويحلف في  
نقص العدد على البت  
مطلقا وفي نقص الوزن  
والعش على نفي العلم إلا  
أن يتحقق أنها ليست  
من دراهمه فيحلف  
على البت فيهما وهذا  
كله إذا اتفقا على أنه  
قبضها على المفاضلة أو  
اختلفا فان اتفقا على أنه  
قبضها البرجها أو أبرها  
فالقول للقباض بيمينه  
في الردي أو الناقص (و)  
أن اشترى على رؤية  
متقدمة فادعى المشتري  
أنه ليس على الصفة التي  
رآه عليها وادعى البائع  
أنه عليها حلف البائع  
على (بقاء الصفة) إلى

رآه المشتري عليها ولم يتغير (أن شن) أي حصل شن أهل تعبر فيما بين الرؤية والقبض أم لا فان قطع أهل المعرفة  
بعدم التغير فاقول للبائع بلا غير وإن قطع بالتعبر فاقول للمشتري كذلك وإن رجحت لواحد منهما فاقول له بيمين فهدا من تنجده قوله  
في رؤيته لا يتغير بعدها الخ



(ولو بلا وصف) لذو عنه أوجنسه لكن (على) شرط (خياره) أي المشتري (بالرؤية) للمبيع لينتفع غرضه لأعلى اللزوم أو السكت  
فيفسد في غير التولية أذ فيها لا يضر السكوت لانها معروفة بقوله على خياره الخ شرط (٢٣) في المبالغ عليه فقط اذا بيع على الوصف  
يجوز بالزام ولو حذف ولو

كان أوضح (أو) بيع  
غائب بالصفة على  
اللزوم ولو (على يوم)  
ذها فقط ويجوز رأوى  
أكثر فكلاديه فيما بيع  
بالصفة على اللزوم لا فيما  
بيع على الصفة بالخيار  
ولا فيما بيع على خيار  
الرؤية ولا فيما بيع على  
رؤية متقدمة فلا يشترط  
كون ذلك على يوم بل ولو  
حاضرا في المجلس فأتى  
بهذا في حيز المبالغة للرد  
على من قال ان ما على  
يوم ودون كالحاضر  
لسهولة احضاره والا  
كان حقه أن يدكره بعد  
قوله الا تى ولم يمكن  
رؤيته بلامشقة المفروض  
في بيع الغائب على  
الصفة باللزوم واعترض  
على المصنف بانه يقتضى  
انه لا بد من احضار حاضر  
بالبلد مجلس العقد  
ورؤيته مع أن الذي  
يفيده النقل ان حاضر  
مجلس العقد لا بد من  
رؤيته الا فيما في فقه  
ضر رأوفساد وغير حاضر  
مجلس العقد يجوز بيعه  
بالصفة على اللزوم ولو  
بالبلد وان لم يكن في  
في احضاره مشقة (أو  
وصفه) أي ولو وصفه

الغائب بل وان بلا وصف ان كان البيع على الخيار للمشتري لان كان متأو على السكوت فانه لا يجوز  
فقوله على خياره بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وهو المبيع بلا وصف وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة  
كما عراه له غير واحد وأشار بالورد القول بان الغائب لا يساع الا بالصفة أو رؤية متقدمة ولا يجوز بيعه  
بلا وصف مطلقا ولو كان على الخيار ونسب هذا القول لبعض كبار أصحاب الامام قال ح قال في  
المقدمات وهو الصحيح (قوله ولو بلا وصف لموعه أوجنسه) يحتمل أن المراد انه لم يذكر الجنس أو  
الموع بناء على ما لا ين عبد السلام فانه قال وطاهر سلمها الثالث أنه لا يحتاج لذكر جنس السلعة أهى  
عند أو ثوب مثلا ويحتمل ان مراد الشارح ان المنقوص وصف الجنس أو الموع وأما هما فلا بد من ذكره  
بناء على ما قاله ح (قوله على شرط خياره) أي لكن شرط أن يجعل الخيار للمشتري اذا رأى المبيع  
(قوله اذ فيها لا يضر) يعنى أنه اذا قال له وليتكن ما شئت عما شئت بت دون وصف لما اشتراه فيجوز اذا  
جعل الخيار للمولى أو دخل على السكوت ويكون للمولى في هذه الحالة الخيار أو ما على اللزوم فيمنع  
للجهالة (قوله شرط في المبالغ عليه) أي وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف فيجوز بيعه على البت  
وعلى الخيار وعلى السكوت والصورت المنع في اثنين والجواز في أربع (قوله ولو على يوم) أي هذا اذا  
كان غائبا عيوبة بعيدة بل ولو كان عائنا على يوم وحاصله ان ما يسع على الصفة باللزوم لا بد في حوار بيعه  
من كونه عائنا على مجلس العقد ولو كانت مساواة العيبة يوما ما يسع على الصفة بالخيار أو يسع على  
الخيار بلا وصف أو يسع على رؤية متقدمة متأو على الخيار ولا يشترط في حوار بيعه غيبته بل يجوز  
بيعه ولو كان حاضرا في المجلس اذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ولو كان غائبا على يوم فيما يسع على  
الصفة باللزم كما قال الشارح (قوله للرد على من قال) أي رهواس شعبان (قوله كالحاضر) أي في كونه  
لا يجوز بيعه على الصفة تماثل لادم من حضوره في مجلس العقد ورؤيته (قوله والا كان حقه الخ) أي  
والا يكن ذكره ههنا في حيز المبالغة للرد ولا وجه لذكره ههنا وكان حقه أن يذكره بعد قوله الا تى ولم يمكن  
رؤيته بلامشقة المفروض في بيع الغائب بالصفة على اللزوم وان يقول ولم يمكن رؤيته بلامشقة وهو  
على يوم (قوله واعترض على المصنف) المعترض له بذلك الاعتراض ح وقوله بانه يقتضى الخ أي لانه قال  
ولو كان عائنا على يوم فناداه أنه اذا كان لي دون يوم الصادق بالحاضر في البلد لا بد من احضاره بمجلس  
العقد ولا يجوز بيعه على الصفة باللزم (قوله مع أن الذي يفيد النقل) مراده به المدونة فقد ذكر  
بعضهم ان هذا يؤخذ منها من خمس مواضع وتحصل من كلام الشارح أولا وانما أن ما يسع على الصفة  
بالخيار أو بلا وصف على الخيار بالرؤية أو يسع على رؤية متقدمة سواء كان متأو على الخيار لا يشترط  
فيه أن يكون عائنا بل يجوز بيعه ولو كان حاضرا في مجلس العقد أو بالبلد أو ما يسع على الصفة على اللزوم  
فقداد المصنف أنه لا بد أن يكون عائنا يوما أو اثر ولا يجوز بيعه ان كان حاضرا بالبلد الا اذا حضر مجلس  
العقد ورى ومقاد النقل انه ان كان حاضرا في مجلس العقد فلا بد من رؤيته الا اذا كان في رؤيته صرر  
وان كان حاضرا بالبلد دون مجلس العقد صح بيعه على اللزوم وان لم يكن في احضاره في مجلس العقد  
مشقة (قوله أي ولو وصفه) أشار الشارح الى أنه عطف على قوله بلا وصف وهو في حيز المبالغة (قوله وانما  
الحال في وصف البائع) في الموارد والعتبة لا يجوز أن يساع الشيء بوصف بانه لانه لا يؤتى بوصفه  
ادق يقصد الى بادة في الصفة لانفاق سلعة وهو حلال ما ارتصاه اس رشدا والاحمى من حوار البيع  
بوصف البائع نعم لا يجوز العقد وهو أي كون الوصف من غير البائع شرط في العقد عد هما لا في صحة البيع  
انه متى كان الوصف من البائع مع العقد كان ملوفا أو بشرط كل المبيع عقارا أو غيره كما ارتصاه شيخنا

(عبر بانه) فيجوز والاولى حتى غير لان وصف غير البائع لا حلال فيه وانما الحلال في وصف البائع وأجيب بأن وصف بقراءمه مدرا  
معطوفا على المصدر المنقضي ونفي النفي انبات والتقدير



ولو لا وصفه غير البائع أي بان رضى (ع) بالبيع بشرط ما يبيع عايبا على اللزوم وصف امر ان اشار الى الاول بقوله (ان لم يبيع بعد)

(قوله ولو بلا وصفه) أي ولو اتفق وصف غير البائع له (قوله ويجوز هذا الشرط أيضا فيما يبيع على رؤية سابقة الخ) تلخص من هنا ومما مر أن ما يبيع على رؤية سابقة بشرط فيه شرطان أن لا يتغير بعدها أي أن يعلم أو يظن أنه لم يحصل فيه تغير بين الرؤية والعقد وأن لا يعد جديا بحيث لا يتغير بين العقد والقبض وهذا إذا بيع على اللزوم وأما على الخيار فلا بشرط قرب ولا عدم تغير (قوله أن ما يبيع على الخيار) أي سواء يبيع بوصف أو بلا وصف أو رؤية سابقة (قوله لا يشترط فيه ذلك) أي بل يجوز ولو بعد جديا على ما عند ابن عبد السلام خلافا لظاهر كلام المصنف في ضيقه اه خش (قوله ولم تكن رؤيته بالمشقة) المنقى بالمشقة أي وان اتفق إمكان رؤيته من غير مشقة وإذا اتفق إمكان رؤيته من غير مشقة ثبت إمكانها مع المشقة فكأنه قال ولا بد أن يكون في رؤيته مشقة (قوله بأن أمكنت بمشقة) أي وذلك كالعائب على مسافة يوم ذهابا (قوله وأما العائب الذي يبيع على الخيار سواء كان موصوفا أو غير موصوف (قوله أو رؤية سابقة) أي أو يبيع رؤية سابقة سواء كان متا أو على الخيار (قوله ولو كان حاضرا مجلس العقد) أي بين يدي المتعاقدين بان يكون بينهما حائل كجدار أو في صندوق مثلا ولا منافاة بين كونه حاضرا وبين كونه غائبا لان المراد بعيبته غيبته عن البصر فلا ينافي أنه حاضرا (قوله وتقدم أن هذا الشرط ضعيف) وان المعتمد ما أفاده العقل وهو أن الحاضر في مجلس العقد لا بد من رؤيته الا لضرر وغير الحاضر في مجلس العقد يجوز بيعه على الصفة ولو كان في البلد وان لم يكن في حضره مشقة (قوله وجار النقد تطوعا فيه) انما قيد جوار النقد بالتطوع لقوله بعد ومع الشرط الخ وحاصل فقه المسئلة أن المبيع العائب يجوز النقد فيه تطوعا بشرط وهو كونه المبيع على اللزوم سواء كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا فان كان البيع على الخيار منع مطلقا كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا وهل يشترط أيضا في جوار النقد تطوعا إذا بيع على الصفة أن يكون الوصف له غير البائع لان رصفه يبيع من حوالة النقد ولو تطوعا كافي عقب وارضاءه شيئا أو لا يشترط ذلك وهو المأخوذ من كلام بن فانه يارع في كون وصف البائع يبيع من جوار النقد تطوعا وأما النقد بشرط فان كان المبيع عقارا قريبا أو بعيدا فيجوز شرط بين أن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الوصف له اذا كان يبعه بالصفة غير البائع فان تخلف شرط منهما امتنع النقد بالشرط وان كان المبيع غير عقار فيجوز اشتراط النقد بربعة شروط أن تقرب غيبته كيومين وأن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الوصف له اذا يبيع بالوصف غير البائع وأن لا يكون في المبيع حق توفية فان تخلف شرط منها امتنع النقد بشرط (قوله في المبيع العائب) أي سواء كان يبعه بالوصف أو برؤية متقدمة لكن محل حوالة النقد تطوعا إذا يبيع بالصفة ان كان الوصف له غير البائع والا فلا يجوز على ما علمت فيما مر (قوله عقارا أو غيره) أي سواء كان ذلك المبيع العائب قريبا أو بعيدا (قوله أو الاحتمار) أي كأن يقول له بعث سلعة من سلعتي كذا العائتي بثلثي محل كذا بدينار على الاختيار أي على ان تختار واحدة منهما بعد رؤيتهما (قوله ومع الشرط في العقار) قيده في التوضيح بما اذا يبيع العقار جرافا فان يبيع مدارعة فلا يصح النقد فيه قاله أشهب في العتية وكذا قاله مالك وتبعه في الشامل واعترض طي تقييد التوضيح قائلا الطاهر أن قول أشهب هذا وما روى عن مالك خلاف المعتمد ولذا أطلق غير واحد حوالة النقد في العقار كالمدونة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم اذ علمت هذا تعلم ان قول الشارح ولو يبيع مدارعة على المعتمد الاولى له أن يقدمه قبل قوله وضمنه مشتر ويدكره بعد قوله ويجاز النقد مع الشرط في العقار لان العقار اذا يبيع مدارعة النزاع فيه من جهة حوالة النقد فيه شرط أولا لان من جهة دخوله في ضمان المشتري بالعقد وعدم دخوله كما هو ظاهر الشرح لان العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الا اذا يبيع حرافا أو ما اذا يبيع مدارعة لم يكن ضمانه قبل قبضه من المشتري لان فيه حق توفية وما كان كذلك لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض لا بالعقد (قوله وأما بوصف البائع ولا يجوز النقد فيه بالشرط) ظاهره انه يجوز النقد تطوعا اذا يبيع بوصف

جديا بحيث يعلم أو يظن أن المبيع يترك على ما وصف فان بعد جديا (كمخراسان من اوريقية) من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه لم يحز ويجوز هذا الشرط أيضا فيما يبيع على رؤية سابقة ومفهوم قولنا على اللزوم أن ما يبيع على الخيار لا يشترط فيه ذلك وهو كذلك والى الثاني بقوله (ولم تكن رؤيته بلا مشقة) بان أمكنت بمشقة فان أمكنت بدونها بان كان على أقل من يوم فلا يجوز بالوصف لان العدول عن الرؤية الى الوصف غرر ومخاطرة فهو شرط في العائب المبيع على الصفة باللزوم فقط وأما على الخيار أو رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضرا مجلس العقد وتقدم أن هذا الشرط ضعيف (و) جاز (النقد) تطوعا (فيه) أي في المبيع العائب على اللزوم عقارا أو غيره لا على الخيار المبسوط له أو الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جار النقد (مع الشرط في العقار) المبيع على اللزوم بوصف غير البائع ولو بعد جديا لانه مأمون لا يسرع له التعير بخلاف غيره وأما بوصف

البائع ولا يجوز النقد فيه بالشرط لتردده بين السلفية والتمنية



(وضمنه) أي العقار الغائب (المشترى) بالعقد أي دخل في ضمانه مجرد العقد ولو يبيع مزارعة على الممتد ببيع شرط النقد لا وهذا إن وافق المشتري البائع على أن الصفقة أدركته سالما والاقضاه من البائع كما يأتي في قوله أو مزارعة (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أي غير العقار (أن قرب) محله (كاليومين) فأقل ويبيع على المزمع (٢٥) برؤية متقدمة أو بوصف غير بائعه ولم يكن فيه حق توفيق (وضمنه)

أي غير العقار يبيع بشرط النقد لا (بائع) وقوله (الشرط) راجع لهما أي ألا شرط من المشتري في العقار على البائع أو من البائع على المشتري في غيره فيعمل بالشرط ويتنقل الضمان عن كان عليه إلى من شرط عليه وقوله (أو مزارعة) راجع للأول لا الثاني لعدم صحة تفرعه عليه أي ضمن العقار المشتري المزارعة بينه وبين البائع في أن العقد صادق المبيع سالما أو معيبا باقيا أو هالكا فان الضمان حينئذ من البائع لأن الأصل انتفاء الضمان عن المشتري إلا بأمر محقق (وقبضه) أي العائب أي الخروج للبيان به (على المشتري) لأعلى البائع وشرطه على بائعه يفسد العقدان كان الضمان منه لأن كان ضمانه على المشتري بخائر (و) حرم كتابا وسنة واجماعا (في نقد) أي ذهب وفضة ولو قال في عين كان أولى لأن النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به (وطعام ربا فضل) أي زيادة (ونساء) يفتح

البائع وهو ما قاله بن قانظوه (قوله وضمنه المشتري بالعقد) أي ضمن المشتري العقار الذي يبيع وهو غائب بوصف أو برؤية مجرد العقد حيث كان البيع وقع على البت (قوله أي غير العقار) أي الذي يبيع وهو غائب (قوله كاليومين) أي ذهابا والكاف استقصائية لا تدخل شيئا لأن المروي عن ابن القاسم يومان وعن مالك يوم وفحوه وهو يوم ثان وإلى هذا يشير الشارح بقوله كاليومين فأقل تأمل (قوله فيعمل بالشرط) هذا ظاهر إذا كان الشرط في صلب العقد وأما إذا تطوع به أحد هاتين اللاتين حريته في المسئلة قولان وظاهر المصنف اعتباره لأن قوله ألا شرط يشمل الواقع في العقد وبعده فله شيننا (قوله أو مزارعة) قال أبو علي المسناوي المشتري على رؤيته سابقة إذا هلك قبل أن يقبضه المشتري ضمانه من البائع كافي المدونة وتبعه المصنف وقالت في بقاء الصفقة وتسعها المصنف القول للبائع فيه وكلاهما على خلاف الأصل إذا أصل عدم الهلاك وعدم النقص فلم فرقوا بينهما ما قلت الهلاك ثبت وقوعه والصفقة البائع يقول هي باقية لم تتغير أصلا والمشتري يزعم تغيرها فعليه البينة ولو سلم البائع نقصها أو ثبت ببينة إسكان القول للمشتري كالمسئلة الأولى اهـ بن (قوله لعدم صحة تفرعه عليه) أي بذلك لأن المنازعة لا توجب الضمان على المشتري وإنما وجبه على البائع والحاصل أن العقار المبيع عائب على الصفقة أو على رؤيته سابقة ضمانه من المشتري ألا شرط أو مزارعة ولا كان ضمانه من البائع وغير العقار المبيع عائباً ضمانه من البائع ألا شرط ولا كان الضمان من المشتري (قوله إلا بأمر محقق) أي وهو مصادفة العقد له سلبا (قوله يفسد العقد) أي لأنه لما شرط عليه المشتري الاتيان به صار كوكيله فانتفى عنه الضمان اللازم له بمقتضى العقد فصار اشتراط الاتيان به موجبا للفساد لا به كالمسئلة المماقص لمقتضى العقد (قوله لا إن كان ضمانه من المشتري بخائر) أي وإن كان فيه يبيع واجارة (قوله وحرم كتابا وسنة الخ) أي بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فقد قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وأما الثاني فقد قال في الصحيح لعن رسول الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده وقال هم سواء وأما الاجماع فقد أجمع علماء الأمة على حرمة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول باباحة ربا الفضل (قوله لأن النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة وقيل إن النقد لا يختص بالمسكوك وعلى هذا القول يظهر قول المصنف في نقد (قوله والحرمة لا تختص به) أي فتجوز في المسكوك وغيره (قوله أي زيادة) يعني في الكيل أو الوزن أو العدد لا في الصفقة إذا حرمة في زيادتها (قوله ولا بأس به) أي بربا الفضل في مختلف الجنس فيجوز بيع ذهب بفضة متفاضلا إذا كان بدايبدو يبيع قمح بأرز أو فول متفاضلا إذا كان بدايبدا (قوله مطلقا) أي اتحد الجنس أو اختلاف فلا يجوز بيع ذهب بذهب قدره لأجل ولا يبيع بذهب بفضة قدرها أو أكثر منها أو أقل لأجل (قوله وكذا في الطعام) أي مطلقا اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع أرز بقمح مثله أو بارز بول لأجل (قوله ولو غير ربوي) أي كخنوخ وتفاع فلا يجوز بيع قنطار من أحد هاتين بقنطار من الآخر لأجل (قوله فكل ما يدخله ربا الفصل) أي وهو المقدور الطعام الربوي (قوله دون عكس) أي وليس كل ما يدخله ربا النساء يدخله ربا الفضل أي لأن الطعام غير الربوي يدخله ربا النساء ولا يدخله ربا الفضل فيجوز بيع الخوخ بالخوخ متفاضلا إذا كان بدايبدا (قوله ومثله طعام) أي سواء كان ربويا أو غير ربوي (قوله إن جنس كل نوعا) أي أن تؤخذ جنس كل من المقدور الطعام الربوي (قوله محمل) أي لأن طاهره أن

(٤ - دسوقي ثالث) المون أي تأخير لكر حرمة ربا الفضل فيما اتحد جنسه من المقدور واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس مهما بدايبدا وربا النساء يحرم في المقدور مطلقا وكذا في الطعام ولو غير ربوي فكل ما يدخله ربا الفصل يدخله ربا النساء دون عكس قال العلامة الأجهوري وربا في المقدور ومثله \* طعام وإن جنسا ههما فقد تعددا وخص ربا فضل بقدومه \* طعام ربا إن جنس كل نوعا فكل ما يدخله المصنف محمل أراد به بيان أن ربا الفضل والنساء



يدخلان في التقدير الطعام في الجاهل من غير علم من حرم وان وعروض وأما تفضيل ذلك فيؤخذ مما يأتي ولذلك قال الساطي هذا  
كالترجمة ويأتي تفضيلها في قوله على طعام الرب بالخ (٢٦) ثم عطف على مقدر تقديره فيجوز ما سلم من قسمي الرب (لا) يجوز (دينار

ودرههم) دينار ودرهم  
منهما (أو غيره) أي غير  
الدرهم كشاة مثلاً بدل  
الدرهم مع الدينار ويبع  
الدينار وشاة (بمثلهما)  
أي دينار وشاة ووجهه ربا  
الفضل في الصورة الأولى  
احتمال كون الرغبة في  
أحد الدينارين أو أحد  
الدرهمين أكثر وجهه  
التماثل كتحقق التفاضل  
وجهه في الثانية أن  
ما صاحب أحد التقديرين  
كالشاة يبرل مرة المقد  
(و) لا يجوز صرف (مؤخر  
ولو) كان التأخير منهما أو  
من أحدهما (قريباً) مع  
فرقة يبدن اختياراً ولو  
بأن يدخل أحدهما في  
الحاوت أي يأتي له بالدرهم  
منه لا أن لم تحصل فرقة  
فلا يضر إلا إذا طال كما  
يأتي (أو) كان التأخير  
(غالباً) فهو عطف على  
قريباً خلافاً لابن رشد  
القائل أن التأخير عملية  
لا يصر وظاهره ولو طال  
كان يحول بينهما سبيل أو  
ناراً وعدو وعطف عليه  
على قريباً يكون في كلامه  
الرد على ابن رشد حال العلية  
مطلقاً خلافاً لمن جعله  
معطوفاً على الصفة  
المقدرة أعني اختياراً فإنه  
لا يفيد الرد حال البعد  
وعطف على قريباً أيضاً قوله

كلام من ربا النساء وربا الفضل يحرم في التقدير اتحاد الجنس أو اختلافه ويحرم في الطعام سواء اتحد الخبز أو  
اختلف كان الطعام ربواً أو غير ربوي وليس كذلك (قوله فيؤخذ مما يأتي) أي في الرويات (قوله هذا  
كالترجمة) أي لما بعده وكأنه قال باب حرمه الربا في المقود والطعام (قوله لا يجوز دينار ودرهم) أي لأنه لم  
يسلم من الربا بل فيه ربا الفضل كما بيده الشارح (قوله احتمال كون الخ) ويدفع ذلك الراغب لأجل رغبته  
أكثر من دينار وأكثر من درهم (قوله وجهه التماثل كتحقق التفاضل) أشار بهذا إلى أن محل المنع في الصورة  
الأولى إذا لم يتحقق مساواة الدينار للدينار والدرهم للدرهم بل شئت في تساويهما أو توهم ذلك أما لو جزمنا  
بالمساواة لحازو يكون هذا من قبيل المبادلة لا من قبيل الصرف (قوله وجهه في الثانية الخ) حاصله أن  
ما صاحب أحد التقديرين من العرض يقدر أنه من جنس التقدير المصاحب له يأتي الشك في التماثل والمنع  
في هذه مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين أو إذا منع البيع لأجل هذا التفاضل  
المتوهم فأحرى المنع للتفاضل المحقق كبيع دينار ودرهم يائنين واعلم أن ما لكافة منع الصورتين وأما  
خليفة أجازهما والشاقي قد فرق بينهما فاجار الأولى ومنع الثانية وتسمى المسئلة الثانية عند الشاقي  
مسئلة درهم ومدعجوة (قوله ولا يجوز صرف مؤخر) أي لوجود ربا النساء (قوله ولو قريباً) أي هذا إذا  
كان التأخير منهما أو من أحدهما بعيداً مع تفرق الأبدان بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما مع  
تفرق الأبدان قريباً هذا إذا كان التأخير بعيداً أو القريب اختياراً بل ولو كان غلبه وما ذكره من منع  
التأخير القريب مع المفارقة هو المشهور ومقابلته المشار إليه بالموذهب العتبية من جواز التأخير القريب  
مع تفرق الأبدان اختياراً (قوله ولو بأن يدخل الخ) أي ولو كان التأخير بأن يدخل الخ (قوله ولا يضر إلا  
إذا طال) حاصله أنه إذا حصل التأخير اختياراً وان حصلت مفارقة الأبدان منهما أو من أحدهما فذلك  
اتفاقاً أن كان التأخير كثيراً وان كان التأخير قليلاً يضر أيضاً لكن على المشهور وخلافاً لما في العتبية وإن لم  
تحصل مفارقة الأبدان ضرر إن كان التأخير كثيراً على المشهور وإن كان قليلاً فلا يضر اتفاقاً وذلك  
كاستقراضه من بجانبه من غير قيام وأما أن حصل التأخير غلبة ضرر مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً خلافاً  
لابن رشد القائل بعدم الضرر مطلقاً (١) كان التأخير غلبة قليلاً أو كثيراً (قوله كما يأتي) أي في قوله أو غاب  
تقدراً أحدهما وطال فانه محمول على عدم المفارقة (قوله أو كان التأخير غلبة) أي في ضرر قليلاً كان التأخير  
أو كثيراً (قوله مطلقاً) أي في قرب التأخير وبعده (قوله أو بطل الصرف الخ) أي لأنهم أحرروا التوكيل  
على القصد مثله التأخير وأجروا عليه حكمه وما ذكره من بطلان الصرف أن تولى القبض غير طاقده هو  
المشهور وخلافاً لمن قال بالصحة وهو المردود عليه بل وفي كلام المصنف لا قول أو عقد الخ واقع في حيز  
المسألة لأن المعنى ولو كان التأخير قريباً ولو عقد ووثق في القبض (قوله ولو شريكه) أي لأنه لا فرق بين  
أن يوكل اجنبياً أو يوكل شريكه وهذا هو الأرجح وفي سماع أصح أنه يجوز أن يقبض إذا كان الموكل  
شريكاً ولو في غيبة الموكل (قوله على الأرجح) أي خلافاً لما في الشامل من المانع مطلقاً أي سواء قبض  
بمحصره الموكل أم لا والحاصل أن المسئلة ذات أقوال أربعة قيل إن التوكيل على القبض لا يضر مطلقاً  
سواء كان الموكل شريكاً أو اجنبياً قبض بمحضرة موكله أو في غيبته وقيل أنه يضر مطلقاً وقيل إن كان  
شريكاً فلا يضر ولو قبض في غيبة موكله وإن كان غير شريك يضر إن قبض في غيبة موكله وإن قبض  
بمحضرته فلا يضر وقيل إن قبض بمحضرة موكله فلا يضر مطلقاً سواء كان شريكاً أو اجنبياً وإن قبض في  
غيبته يضر مطلقاً وهذا هو الأرجح كذا قرر شيخنا (قوله فيفسد) أي على المشهور وخلافاً لمن قال بالصحة  
وهو المشار إليه بل وفي المصنف وأشار الشارح بقوله لا فرقة بين دفع ما يقال إن بين مفهوم قوله هذا وطال

(أو عقد ووثق في القبض) أي وبطل الصرف أن تولى القبض غير طاقده وكأله عنه ولو شريكه إذا لم يقصده بمحضرة الموكل والا  
يجاز على الأرجح (أو) ولو (عاب قد أحدهما) عن المجلس (وطال) بلا فرقة بين دفع ما يقال إن بين مفهوم قوله هذا وطال



بصرته أو فتح صندوقه من غير تراخ كثير يضر فإن حصلت الفارقة ضرر ولو قريبا كما مر (أو غاب) نقدا هما) معان لمجلس الصرف وإن لم يحصل طول ولا فارقة بدن لأنه مظنة الطول (أو) كان التأخير (بمواعدة) أي بسببها بان جعلها معقدا لا يأتانفان غيره كذهب بنا إلى السوق لنقد الدراهم أو وزنها فإن كانت جيادا أخذت منك نارا كذا (٢٧) بدينا وقال له الآخر نعم قال فيها ولكن يسير

معه على غير موعدة  
انتهى أي من الجانبين كما  
هو حقيقة المواعدة بان  
يقول أحدهما لصاحبه  
ادهب بنا إلى السوق للصرف  
فيذهب معه الآخر ثم  
يجددان عقد بعد النقد فهذا  
جائز (أو) كان الصرف  
(بدن) بان يكون لأحدهما  
على صاحبه دراهم ولا آخر  
عليه ديون يسير فيسقط  
الدراهم في الدين ويروى المنع  
(ان تأجل) مهمابيل  
(وان) كان التأجيل (من  
أحدهما) ومن الآخر حال  
لان من عجل المؤجل عند  
مساغا وإدعاء الاجل  
اقتضى من نفسه لنفسه  
فكان الذي له الدينار  
أحذه من نفسه لنفسه  
في نظير الدراهم المتروكة  
لصاحبه وكذا الآخر  
فانقبض انما وقع عند  
الاجل وعقد الصرف قد  
تقدم فقد حصل التأخير  
فلو لامعاجار كن له دراهم  
حالة على أحد قدر صرف  
دينار أخذ منها دينارا  
فيجوز ان لم يحصل تأخير  
بمواعدة أو غيرها (أو)  
صرف من من بعد وفاء  
الدين أو قبله من الراهن  
أو ودع بالكسر من  
مسودع بالفتح و (غاب

وبين قوله ساقا ولو قريبا نقدا قضا وحاصل الجواب ان ما هنا لم يحصل (١) مفارقة وما تقدم في قوله ولو قريبا  
محمول على ما اذا حصل تفرق (قوله وار لم يحصل طول الخ) أي بان أسلف هذا الدينار من رجل يجابه  
وأسلف الآخر الدراهم من رجل يجابه وأما لو حل كل منهما صرته فلا مسع اهشبحنا عدوى واعلم ان قوله  
أوعاب نقدا هما هي مسألة الصرف على الذمة أي على استحداث شيء في الذمة وأما قوله فيما يأتي أو  
بدن فهي مسألة صرف ما في الذمة أي صرف ما هو متقرر في الذمة وهو جائز اذا حل الدينان فان كانا  
مؤجلين أو أحدهما منع الصرف والحاصل أن الصرف على الذمة لم تكن الذمة مشغولة بشيء قبل الصرف  
والصرف هو الذي أحدث شغلا بخلاف صرف ما في الذمة فان الذمة مشغولة فيه قبل الصرف (قوله أو  
كان التأخير) أي تأخير الصرف (قوله كاد هب بنا إلى السوق إلى قوله وقال له الآخر نعم) أي ويجعل ذلك  
القول نفس العقد (قوله ولكن يسير معه) أي ولكن المطلوب أن يسير معه الخ (قوله للصرف) أي لأجل  
أن أصرف من هذه الدنانير وقوله فيذهب معه أي من غير أن يتفقا على أن يأخذ منه قدر كذا في مقابلة  
كل دينار وقوله ثم يجددان عقد بعد النقد أي ثم يعدو صولهما للسوق ونقد ههنا لا يسير يجددان عقد  
الصرف بان يتفقا على أن كل دينار صرفه كذا من الدراهم (قوله ان تأجل الخ) أي ان كان الدينان أو  
أحدهما مؤجلا (قوله اقتضى) أي قبض وأحدهما من نفسه وقوله لنفسه متعلق باقتضى أي أحدهما من نفسه  
لنفسه ما أسلفه (قوله وكان الذي له الدينار أحذه من نفسه الخ) أي اذا حل الاجل (قوله المتروكة  
لصاحبه) أي التي تركها لصاحبه (قوله وكذا الآخر) أي الذي له الدراهم كانه اذا جاء لأجل أحدهما  
نفسه لنفسه الدراهم في نظير الدينار الذي تركه لصاحبه وحاصله أن الذي في ذمته الدينار حين تصار فاد  
عجل الدينار الذي في ذمته فأسلفه لصاحبه إلى أن يأتي الاجل يصرفه بالدراهم التي في ذمته وظهر  
الصرف المؤخر وكذا يقال في الجواب الآخر (قوله ولو حل معاجار) لا يقال هدامقاصه لا صرف لا ما نقول  
قد تقرر أن المقاصة عما تكرر في الدينين المتحدى الصف فلا تكون في دينين من نوعين كذهب ووصصة  
ولا صفي نوع كبراهيحي ومحمدي (قوله أحذه عن الدينار أي من ذلك الأحدهما المدين (قوله ان لم يحصل  
تأخير) أي في دفع الدينار عن تلك الدراهم (قوله أو قبله) أي حيث رضى المرتهن بصرفه وبقاء الدين من  
من غير رهن (قوله وغاب الخ) مفهومه أنه لو كان حاضرا في مجلس الصرف جار صرفه (قوله ولو شرط  
الضمان) أي ضمان الدينار المرهون أو المودع وقوله بمجرد العقد أي عقد الرهن والوديعة خلافا للخمى  
القائل بالجوار اذا شرط الضمان على المرتهن والمودع وقت عقد الرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكهما  
بينه لانه لم يدخل في ضمان المرتهن أو المودع صار كانه حاضرا في مجلس الصرف (قوله ولو سئل) أي هذا  
إذا كان كل من الرهن والوديعة غير مسكوك بل ولو كان مسكوكا فيمنع صرفه في عيبه عن مجلس  
الصرف لعدم المناخلة على المشهور وردا أصناف الوارواه محمد من حوار صرف المرهون أو المودع  
المسكوك العائب عن مجلس العقد لحصول المجازة بالقول قال ح وطاهر كلام المصنف ان الخلاف في  
المسكوكين لا في المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كافي التوضيح عن الجواهر اهـ (قوله كل  
من الرهن والوديعة) أي لعدم المجازة وانما لم يقل المصنف ولو سكتا بالمطابقة لان المطابقة اذا كان بأو  
تجاوزية المطابقة وعدمها هو الأكثر (قوله خلافا لما قال) أي وهو محمد بن الموار (قوله جار صرفه  
غيبتهما) أي لحصول المجازة بالقول ولانه لا الخاصر لانه يمكن تعاقبه بذمة المرتهن أو المودع على تقدير  
عدم اليقظة على هلاكه فلما كان يمكن تعاقبه بالذمة فكانه حاضرا (قوله كسنا جرو عارية) تشبه بما قبله

رهن) مصارف عليه (أو وديعة) كذلك عن مجلس الصرف فيمنع بشرط الضمان على المرتهن والمودع بالفتح بمجرد العقد وأما ان  
كان الضمان من رهن ما فيمنع اتفاقا (ولو سئل) كل من الرهن والوديعة خلافا لما قل ان سكا جارا للصرف في عيبتهما (ك) امتناع  
صرف حلي (بمسنا جرو عارية) ان عابا عن مجلس الصرف والجار



وإذا إلى جهة القيمة بالتلف  
 (فكالدين) أي حكمه  
 كصرف الدين الحال  
 المسترب في الذمة وهو  
 الجواز (و) لا يجوز  
 الصرف (بتصديق فيه)  
 أي في وزنه أو عدده أو  
 جودته وشبهه في منع  
 التصديق فروع خمسة  
 فقال (بإدلة بوسين)  
 من نقدين أو طعامين  
 متحدتي الجنس أو مختلفيه  
 فالمراد ولور بانساء يحرم  
 التصديق فيهما (و) كل شيء  
 (مقروض) بفتح الراء  
 طعام أو غيره لا يجوز  
 لا أخذه التصديق فيه  
 لا احتمال وجدان نقص  
 فيغفره لحاجته أو عوضا  
 عن المعروف فيدخله  
 بزيادة (و) غسل (مبيع  
 لأجل) طعام أو غيره  
 لا احتمال نقص فيه  
 فيغفره أخذه لأجل  
 التأخير ففيه أكل أموال  
 الناس بالباطل (و) كل  
 (رأس مال سلم) لماد كره  
 والراجح أنه يجوز فيه  
 التصديق فكان عـلى  
 المصنف حذف هذا الفرع  
 (و) كل دين (معجل) قول  
 جله (لأنه لا يجد نقصا فيغفره  
 فيصير سلفا جرنفعالا  
 المعجل مسلف (و) حرم  
 (بيع وصرف) أي  
 اجتماعهما في عقد واحد  
 كأن يدفع دينارين ويأخذ

ثوباً وعشرين درهماً وصرف  
ولأنه يؤدى لترف الحل بوجوه

ثوباً وعشرين درهماً وصرفي اثنينار عشرين لتما في أحكامهما الخوار الاجل والخيار في البيع دونه (قوله)  
ولانه يؤدي لترقب الحل بوجود عيب في الساعة أو لتأديته الى الصرف المؤخر لا احتمال استحقاق قيمه الا يعلم ما يمو به الا في ثاني حال



واستثنى أهل المذهب من أن يسارهم ما أشار لا ولاهما هوية (الآن يكون الجميع) أي البيع والصرف أي ذو الجميع (دينار) كان يشتري شاة وخمسة دراهم دينار فيجوز وللثانية بقوله (أو يجتمع) أي البيع والصرف (فيه) أي في الدينار بأن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشتري عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف (٣٩) الدينار عشرون درهماً فلو كان صرفه يساوي عشرة

في هذا المثال لم يجز لعدم اجتماعهما فيه ولا بد من المناجزة في سلعته البيع والصرف في الصورتين على المذهب لأن الساعه كالنقد خلافاً للسبوري في بقاء كل منهما على حكمه حال الانفصال فأوجب تعجيل الصرف وأجاز تأخير الساعه (و) حرم (ساعه) كشاة أي بيعها لشخص (دينار) لا درهمين (فدون) (أن تأجل الجميع) الدينار من المشتري والساعه والدراهمان من البائع (أو) تأجلت (الساعه) من البائع لا به بيعه وصرف تأخر عوضه أو بعضها وهو الساعه وتأجيل بعضها كذا تأجيل كلها لا بقدر خياطتها أو بعث من يأخذها وهي معينة (أو) تأجيل (أحد المقددين) كلا أو بعضاً أيضاً (بمخلاف تأجيلهما) لأجل واحد وتعجيل الساعه فيجوز لأن تعجيلها فقط دل على أن الصرف ليس مقصوداً ليسارة الدراهمين فلم يلزم تأخير الصرف وإنما المقصود البيع (أو تعجيل الجميع)

(قوله واستثنى أهل المذهب) أي من منع اجتماع البيع والصرف (قوله أي ذو الجميع) أي أنما قدر ذلك لأجل صحة الأخبار لأن الدينار ليس هو البيع والصرف وإنما هو صاحب الاجتماعهما فيه (قوله كان يشتري شاة) أي تساوي خمسة دراهم أو تساوي أربعة دراهم التي معها ستة أو تساوي ثلاثة دراهم التي معها (١) تساوي سبعة (قوله بأن يأخذ الخ) أي بأن تكون الدراهم التي مع الساعه أقل من صرف دينار كما مثله السارح أو عن الساعه أقل من صرف دينار (قوله وصرف الدينار الخ) أي والحال أن قيمة الأثواب تساوي مائتي درهم وعشرة دراهم فالعشرة دينار وقعت في بيع ليس إلا والحادي عشر بعضه في مقابلة العشرة دراهم وبعضه في مقابلة بعض الأثواب فقد اجتمع البيع والصرف في الدينار الحادي عشر فالأمر إلى أن كل ثوب خصه دينار ودرهم (قوله فلو كان صرفه يساوي عشرة) أي والأثواب تساوي مائة درهم (قوله لعدم اجتماعهما فيه) أي لأن الدينار الحادي عشر في مقابلة الدراهم وهذا صرف والدنانير العشرة في مقابلة الأثواب كل دينار في مقابلة ثوب وهذا بيع فلم يجتمع البيع والصرف في دينار وليس الجميع دينار بل اجتماع البيع والصرف في غير دينار (قوله لأن الساعه كالنقد) أي لأنها لما صارت الدراهم صارت كما من جملة الدراهم المدفوعة في مقابلة الدينار في الصورة الأولى والدنانير في الصورة الثانية (قوله أو تأجلت الساعه من البائع) أي وعجل الدينار من المشتري والدراهمان من البائع (قوله لا به بيعه وصرف تأخر عوضه) علة للحرمة إذا تأجل الجميع وقوله أو بعضهما علة للحرمة إذا تأجلت الساعه (قوله وتأجيل بعضها) أي الساعه وكذا تأجيل بعض أحد المقددين كذا تأجيل أحدهما تمامه (قوله إلا بقدر خياطتها) أي إلا أن يكون تأجيلها بقدر خياطتها (قوله وهي معينة) أي لاها حينئذ كالمقوضة بالفعل بخلاف غير معينة فلا يجوز التأخير فيها مطلقاً (قوله أو تأجل أحد المقددين) أي كالتأجيل الدينار من المشتري وعجلت الساعه والدراهمان من البائع أو عجل الدينار من المشتري والساعه من البائع وأجل الدراهمان منه (قوله وإنما المقصود البيع) أي لأن الاعتناء بتقديم المقوم يدل على أنه هو المقصود ولا يرد على هذا التعليل ما إذا تأجل النقدان وتأجلت الساعه فكان القياس الجوار لأن الصرف حينئذ مقصود وقد حصلت المناجزة لأن الساعه لما كانت كالجزء من الدراهم كان تأجيلها كذا تأجيل بعضها وقد علمت أن تأجيل بعض أحد المقددين كذا تأجيل كله (قوله فذكره) أي فذكر هذا القسم مع علمه بمما قبله بالأولى (قوله لتتجهيم الأقسام) أي الخمسة (قوله لكن الجواز حينئذ) أي حين عجل الجميع لا يتعبد بالدراهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف في دينار وأما في صورة تأجيلهما بأجل واحد وتعجيل الساعه فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدراهمين فاعملنا فماتت ومعه فيها وعلم أن الصرف غير مراعى فاجتزأ تأجيل المقددين لأجل واحد وتعجيل الساعه والحاصل أنه إذا كان المشتري درهمين فأقل كان المنع في ثلاث صور والجوار في صورتين وأما لو كان المشتري ثلاثة أو أربعة فالمنع في أربع صور والجواز في واحدة وهي ما إذا تعجل الجميع (قوله لما استثنى من القاعدة) أي وهي قوله وحرم اجتماع بيع وصرف (قوله فهل هذا) أي الاستثناء أي هل جوار هذا المستثنى على إطلاقه (قوله تفصيلاً وتقييداً) أي وأجاب بأن محل الجوار إذا لم يترتب على اجتماع البيع والصرف في الدينار محظور كالصرف المؤخر كما في هاتين المسألتين الأخيرتين والألمع كما في المسائل الثلاث الأولى (قوله وشبهه في مطلق الجواز لا بقيد الخ) أي بل هو تشبيهه في الجواز مطلقاً وحاصله أنه إذا تعددت السلع

فيجوز بالأولى قد كره لتتجهيم الأقسام لكن الجواز حينئذ لا يتعبد بالدراهمين وهذه المسئلة وما بعدها في قوة الاستثناء والتقييد لقوله الآن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع عا فيه وكانها استثنى من القاعدة الكلية قوله الآن يكون الخ قبل فهل هذا على إطلاقه وأجاب بأن في أفراد تفصيلاً وتقييداً وشبهه في مطلق الجواز لا بقيد تعجيل قوله (كدرهم) أي كجوار استثناء دراهم (من دنانير)



كان يشترى عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وصرف الدينار عشرون وربع البيع (بالمقاصة) أي على شرطها بان دخلا على ان  
كلما اجتمع من الدراهم المستثناة قدر صرف دينار أو عشرة دينارا (و) الحال انه (لم يفضل) من الدراهم بعد المقاصة في المثال لانه  
يعطيه تسعة دنانير ويسقط العاشر في نظير العشرين درهما فان لم يدخل على المقاصة لم يحز ولو حصلت بعد وأشار لمفهوم ولم يفضل بقوله  
(و) الحكم (في) فضل الدرهم أو (الدرهمين) بعد المقاصة (كذلك) أي مثل دينار أو درهمين في الأقسام الخمسة السابقة ان تعجل الجميع  
أو السبعة جازوا فلا كان يكون المستثنى في المثال المتقدم درهمين وعشر درهم أو خمسة من كل دينار (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من  
درهمين بعد المقاصة كان يكون (٣٠) المستثنى في المثال المتقدم من كل دينار درهمين وخمسة درهم فجاءت المستثنيات حينئذ أربعة

وعشرون درهما عشرون  
منها في نظير دينار يفضل  
أربعة دراهم (كالبيع  
والصرف) أي كاجتماعهما  
في دينار لانهما اجتماعان  
الدينار التاسع في المثال  
في يجوز ان تعجل الجميع  
(و) حرم اتفاقا (صانع)  
أي معاقبته وفسرها بقوله  
(يعطى الزنة والاجرة)  
أي حرم اعطاء صانع الزنة  
والاجرة وهذا صادق  
بصورتي أحدهما أن  
يشترى من صانع سبيكة  
فضة بوزنها دراهم أو  
انصاف فضة مسكوكة  
ويدفع له السبيكة  
ليصوغها له ويزيده  
الاجرة الثانية أن يراطله  
الشيء المصنوع عنده  
يجنسه من الدراهم ويزيده  
الاجرة والاولى تمنع وان لم  
يزده اجرة وأما الثانية  
فمحل المنع ان راده والا  
جار بشرط المماثلة ولو  
وقع الشراء بنقد مخالف  
لنقد الصانع جنسا

والدنانير والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة فان ذلك يجوز اذا لم يفضل من الدراهم شيء  
كانت الدراهم المستثناة صرف دينار أو دينارين أو أكثر سواء تأجلت السلع والدنانير أو تعجلا أو تأجل  
أحدهما أو تعجلا الآخر (قوله كأن يشترى عشرة أثواب الخ) أي وكما لو اشترى ستة عشر ثوبا كل ثوب  
دينار أو درهمين على شرط المقاصة صرف الدينار ستة عشر درهما فيكون ثمن الأثواب خمسة عشر  
دينارا ويسقط عنه واحد في نظير الستة عشر درهما للمقاصة (قوله والافلا) أي والابان تأجل الجميع  
أو تأجلت السلعة فقط أو تأجل أحد الباقين فقط فلا يجوز (قوله في المثال المتقدم) أي بان اشترى  
عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وعشر درهم وصرف الدينار عشرون ودخلا على المقاصة فان  
المشتري يعطيه تسعة دنانير ويحط عنه العاشر للمقاصة ويأخذ من البائع الأثواب العشرة ودرهما (قوله  
درهمين وعشر درهم) راجع لقوله قبل والحكم في أصل الدرهم وقوله أو خمسة راجع لقوله أو الدرهمين  
(قوله أو خمسة) أي فاد اشترى منه عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وخمس درهم وصرف الدينار  
عشرون درهما ودخلا على المقاصة فان المشتري يدفع للبائع تسعة دنانير ويحط عنه دينار للمقاصة ويدفع  
البائع عشرة أثواب ودرهمين (قوله عشرون مهاي في نظير دينار) أي وحينئذ فيغرم المشتري للبائع تسعة  
دنانير ويحط الدينار العاشر للمقاصة ويدفع البائع له عشرة أثواب وأربعة دراهم (قوله كالبيع والصرف)  
أي المدخول عليه وبه يدفع ما يقال ان هذا بيع وصرف حقيقة فكيف يشبه الشيء بنفسه (قوله وفسرها  
بقوله الخ) فيه أن المعاقبة ليست نفس الاعطاء فتأمل (قوله ويدفع له السبيكة الخ) أي قال الامر للبدل  
المؤخر (قوله ويزيده الاجرة) أي سواء كانت نقدا أو غيره (قوله والاولى تمنع) أي لعدم المناجزة في بيع  
الفضة بالفضة (قوله امتنعت الاولى) أي سواء دفع له اجرة أم لا (قوله وجارت الثانية) أي سواء دفع له  
اجرة أم لا (قوله وكريون الخ) ادخل بالكاف الخجلان ويزر الفجل الاجرة يدفعه لمن يطعمه  
ويأخذ الآن منه دقيقا قدر ما يخرج منه بالتحري (قوله وان لم يدفع اجرة) أي فلا مفهوم لقول المصنف  
وأجرته لمعصره اذا المنع حاصل وان لم يدفع له اجرة لما فيه من بيع الطعام بالطعام سبيكة وللشئ في التماثل  
(قوله ومسكوك بسكة لا تروج الخ) يفيد أنه لا مفهوم للبر وهو كذلك وانما عبر به تبعاً لابن الحاجب وقد  
عبر في العتبية بالمال وعبر الماردي واس عرفة والتوضيح بالذهب والفضة وكذا عبرهم من أهل المذهب  
وبه نعلم ان قول عبق وانظرو كان مع المسافر مصوغ الى قوله والظاهر المنع عبر صواب اه بن (قوله يعطيه  
المسافر المحتاج) أي وأما عبر المحتاج فجميع اتفاقا كما ان عبر المسافر مع كذلك اتفاقا وأما دار الضرب والظاهر  
عبر خاص هم فلو أعطاه لخدمته الناس عبر أهل دار الضرب والظاهر الجوار قد ذكر المصنف دار الضرب  
لمجرد التمثيل عما هو الشأن كما قاله شيخنا العدوي (قوله والاطهر خلافه) أي خلاف ما مر من الجوار وهو  
المنع (قوله وبخلاف الخ) هذا مما أجيز للضرورة وهو أن يدفع الشخص درهما لا آخر ليا خدمته بمصفه

كذهب فضة امتنعت الاولى للثأخير وجارت الثانية يدايد (كريتون) أي كمنع دفع  
زيتون مثالا (وأجرته) أي اجرة عصره (لمعصره) ويأخذ منه الآن قدر ما يخرج منه بالتحري للشئ في المماثلة أو يخطه على زيتون  
عنده ثم يقسمه بعدا على حسب كل وأما على أن يعصره له بعينه فلا شئ في جواره والمنع في المصنف وان لم يدفع اجرة كما هو ظاهر  
(بخلاف تبر) ومسكوك بسكة لا تروج عمول الحاجة للشراء بها كسكة معربة بمصر (يعطيه المسافر) المحتاج (و) يعطى (أجرته دار  
الضرب) أي أهله (ليا حد) عاجلا (رنته) فيجوز حاجته الى الرحيل وطاهره وان لم تشتد (والاطهر خلافه) ولو اشتدت الحاجة ما لم  
يحتج على نفسه اهلاكه والجار والمعتد الاول (وبخلاف) اعطاء (درهم



ببعض (أي فيما يروج رواج النصف وان زاد وزنه أو نقص عن النصف) (وفلوس أو غيره) أي غير الفلوس كطعام فيجوز بشروط سبعة  
أولها كون المبيع درهما لا أكثر ثانيها كون المردود نصفه فأقل ليعلم أن (٣١) الشراء هو المقصود واليه ما أشار بقوله درهم

بنصف ثالثها أن يكون  
(في بيع) لذات أو منفعة أن  
دفع الدرهم بعد استيفاء  
المنفعة من الصانع أجرة  
له وعجل الصانع نصفه  
وأشار إليها بقوله (وسكا)  
أي الدرهم والنصف فلو  
كانا قطعتي فضة لاسكة  
فيهما لم يجز وخامسها  
بقوله (وانتقدت) سكتها  
أي تعومل بهما معا وان  
كان التعامل باحدهما أكثر  
من الآخر لا أن كان  
أحدهما لا يتعامل به فلو  
قال وتعامل بهما كان أوضح  
ولسادسها بقوله (وعرف  
الوزن) أي عرف أن هذا  
بروج بدرهم وهذا نصف  
وان اختلفا وزنا ولسانها  
بقوله (وانتقد الجميع) أي  
الدرهم ومقابلته من  
النصف مع السلعة (كدينار  
الدرهمين والاولى صوابه  
قديم والا فلا علم كدينار  
أي والابان فقد شرط فلا  
يجوز وقوله كدينار الا  
درهمين مثال لما انحرم فيه  
بعض الشروط والاحسن  
كدينار أو درهمين أي  
كالدينار أو درهمين  
كان يدفع دينار أو يأخذ  
بنصفه ذهباً والنصف  
الآخر سلعة أو يدفع  
درهمين ليأخذ درهماً  
وبالثاني سلعة فثأل  
(وردت زيادة) رادها

طعماً أو عرضاً أو فلوساً والنصف الآخر فضة وذ كر المصنف لجوازها شروطاً تبعاً لما أخبرين كابن أبي  
زمنين وابن لب وانما توقف الجواز على هذه الشروط لأن الأصل المنع بسبب أن الدرهم مثلاً يبيع بعضه  
ببعض معه سلعة والسلعة تجعل من جنس ما انضمت اليه فيكون هناك تفاضل مشكوك (قوله بنصف)  
أي في نصف درهم (قوله أي فيما يروج رواج النصف) أي مثل الفضة العادية واللاطحة الحساوية  
والمراد بكونه بروج واجبه أن يكون مثله في النفاق بفتح النون بأن تكون السلعة التي تشتري بهذا  
تشتري بالآخر (قوله وان زاد وزنه) أي وزن ذلك الرائج عن نصف درهم أو نقص عنه فالاول كتسعة  
أصاف فضة والثاني كاللاطحة الحساوية أو خمسة أنصاف فضة عادية (قوله كون المبيع درهماً) أي  
شريعياً أو ما يروج رواجه راد وزنه عنه كثمان ريال أو نقص كطلاقة بشمانية ويستفاد من هذه الشروط  
عدم الجواز إذا كان المبيع ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال وليكن قد أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد  
أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجبر صرف الريال الواحد بالفضة العادية وكذا نصفه وربعه للضرورة وان  
كانت القواعد تنص على المنع للثمن في النماثل وأما ما راد على الواحد ولا يجوز كذا قرر شيخنا العديوي  
والعلامة الشارح (قوله لا أكثر) أي فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا  
لو اشترى بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً (قوله هو المقصود) أي بالذات وأما الصرف والمبادلة  
فغير مقصودة (قوله في بيع لذات) أي كان تشتري سلعة بنصف درهم فتدفع للبائع درهماً ليرد لك نصفه  
(قوله أو منفعة) أي كاجارة أو كراء كدفعك للصانع نعلان أو دلو بصلحه فبعد اصالحه دفعت له درهماً  
كبيراً نصفه في مقابلة أجرته ورد عليك الصانع نصف درهم حالاً فلودفعت له الدرهم وأحدث منه نصفه  
وتركت شيئاً عنده لصلحه لم يجز لأن من شروط الجواز انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل  
واحترق بالبيع من القرض والصدقة كان يكون عليه فلوس مثلاً أو عرض من قرض فيدفع درهماً وبأحد  
نصف درهم وكان يدفع لا خرد درهماً على أن يكون له نصفه صدقة ويرد له نصفه فضة (قوله كان أوضح)  
أي لأن الشرط التعامل بهما لا كونهما سكة سلطان واحد كما يرويه كلام المصنف (قوله أي عرف الخ)  
أي ان عرف أن هذا يشتري به قدر ما يشتري بالآخر من ثياب (قوله وان اختلفا وزنا) أي بان كان النصف  
المردود أكثر من الوزن من الدرهم فلا يضر ذلك اعتباراً بالنفاق والراجح والحاصل أنه متى جرى العرف أن  
هذا نصف هذا ولا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة للرد وبعضهم منع ذلك اعتباراً بالوزن قال ابن ماجي  
والظاهر الجواز كما قال شارحنا نظراً حاشية شيخنا وانما اشترط معرفة الوزن لتلازم بيع القصة بالفضة  
جزاً فاولاً انخفاضاً في منعه (قوله صوابه تقديم الخ) اعاصوبه بما ذكر لان ظاهر المصنف أنه تشبه في الانتقاد  
وان المعنى يشترط في الجوارهما انتقاد الجميع كما يشترط ذلك في مسألة شراء سلعة بدينار الدرهمين فيفيد  
أن مسألة دينار الدرهمين لا تخور الا اذا انتقد الجميع مع أنه قد مر أنه في تلك المسألة لا يتوقف الجواز على  
انتقاد الجميع بل يجوز البيع أبداً اذا عجلت السلعة فقط (قوله والا فلا) أي والا بأن فقد شرط من هذه  
الشروط فلا يجوز وصرح بالمفهوم لا يصاح (قوله لبأ حد درهماً والثاني سلعة) الاولى لبأ حد نصفهما  
وصة ونصفهما الثاني ساعة تامل ولا يقال ان الصورة الاولى من هاتين الصورتين وهي صورة الدينار  
جائز لاهما من أفراد قوله سابقاً الا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمعان فيه لأن ما هما ليس مما اجتمع فيه  
بيع وصرف في دينار واعما فيه بيع نصف الدينار بالسلعة وأخذ نصفه الثاني ذهباً والصرف بيع  
الذهب بالفضة وأما الذهب بالذهب فهو ليس بصرف حتى يقال يجتمعان فيه (قوله وردت الخ)  
صورتهما رجل صرف من رجل ديناراً ثم بعد أيام لقيه فقال له قد استرخصت مني الدينار فتقصني  
عن صرف الساس مردى فزاده دراهم هذا جائز ولا ينقض الصرف فاذا اطلع على عيب في الدراهم

أحدهما على الأصل حيث وقعت (بعده) أي بعد عقد الصرف بأن لقي صاحبه فقال له



استرخصت في الدينار فزدي في الصنف لا في الصنف زاد فزدد له كالمدة بعد البيع فزدد في  
 رد السلعة بغيرها (أي لو جرد عيبها فقط) وهل (عدم ردها لغيرها) مطلقا عيبها أم لا أرحم أم لا كما هو  
 ظاهر المدونة وهو المذهب فحاق الموازين من أن له الرد وأخذ بدل المزداد الزائف مخالفا لها (أو) محل عدم ردها لغيرها (الأن بوجهها)  
 الصيرفي على نفسه فترد وحدها ومعنى إيجابها (٣٢) أن يعطيه له بعد قوله نقصتني عن صرف الناس فزددني ونحوه وإن لم

يقبل له نعم أريدك أو أن  
 يقول له بعد قوله عن صرف  
 الناس أنا أريدك وأولى  
 أن اجتمع طلب الزيادة  
 مع قوله أريدك فإن عدمه  
 يكن إيجابا (أو) محل عدم  
 ردها لغيرها (أن عينت)  
 الهدا درهم وإن لم تعين  
 كزيدك درهمها جاز ردها  
 أخذ بدل وعليها ما غا  
 في المساواة وفاق لها  
 (تأويلات) وفهم من قوله  
 هذه أنها لو كانت في العقد  
 رد لعيبه وعيبها \* ولما  
 كالم على شرط المناجزة  
 تبعه بالسكلام على ما إذا  
 له ردها عيب أو  
 مستحقا فقال (وإن  
 ضي) وأجل العيب منها  
 بالحضرة) أي في حضرة  
 لاطلاع (بقص وزن)  
 أي أو عدد فيما دفع له صح  
 صرف لا أن يبيع  
 ابتداء ولو قال قدر بدل  
 زن لشمل العدد (أو)  
 ضي (بكرصاص) خالص  
 دليل ذلك كالمعشوش  
 أدخلت الكاف المحاس  
 القردير (بالحضرة) أي  
 حضرة العقد أي بقرنه  
 بهد قيد للحضرة الأولى  
 لا تكرر اصح الصرف

الاصلية فردها وان ثلاث الزيادة ترد مع الاصلية (قوله استرخصت مني الدينار) أي ونقصتني عن صرف  
 الناس (قوله فزددني) أي فزاده دراهم ثم اطلع على عيب في الدراهم الاصلية التي صرف بها الدينار  
 فردها على صاحبها بسبب العيب الذي وجدته فانه يرد معها الدراهم المزدادة بعد الصرف (قوله للبيع) أي  
 لا جمل البيع وقوله فرد أي تلك المدة لو اهبها حيث ردت السلعة لصاحبها بسبب العيب (قوله لا ترد  
 الزيادة) أي الحاصلة بعد العقد لغيرها وأما الزيادة في سلب الصرف فترد لغيرها كما ترد لعيب غيرها (قوله  
 عيبها) أي دافعها بأن كانت حاضرة وأشار له بأخذها إشارة حسية (قوله أوجبها) أي الصيرفي على نفسه  
 أم لا (قوله فترد وحدها) أي لغيرها أو يأخذ بدلها (قوله وإن لم يقل نعم أريدك) (الواو للعالم للمبالغة  
 والا لتكرار قوله الاتي وأولى الخ مع ما قبل المبالغة تأمل (قوله فإن عدمه) كان يقتصر على دفعها له عقب  
 قوله نقصتني عن صرف الناس من غير نطق بطلب الزيادة ولم يقل الصيرفي أريدك (قوله وعليها ما غا في  
 الموازنة الخ) أي لأن ما في الموارد يجهل على ما إذا أوجبها الصيرفي على نفسه وما في المدونة على ما إذا لم  
 يوجبها أو أن ما في الموازنة يجهل على ما إذا لم تعين الزيادة وما في المدونة على ما إذا عينت (قوله تأويلات)  
 أي ثلاثة الأول بالخلاف والآخران بالوافق والأول ظاهرهما والثاني للقاسي والثالث لعبد الحق  
 واعترضه المازري بأن فيها ما يمنع لقولهما فزاده درهما بقدا أو إلى أجل والمؤجل غير معين ورد بأن التعيين  
 لا ينافيه التأجيل بل المعين قد يؤجل قال في التوضيح وفي كلام عبد الحق إشارة إلى الخواص لأنه تأويل  
 قولها إلى أجل على أنه قال أنا أريدك لو تأتيني عند أجل كذا وكذا ثم عند الأجل أنه وأعطاه درهما  
 فوجده راتفا فليس عليه بدله لأنه رضى بما دفع له ولم يلتزم غيره بخلاف قوله أريدك درهما فانه يحمل على  
 الحيداهن (قوله على شرط المناجزة) أي لما تكلم على أنه يشترط في الصرف المناجزة وهو عدم افتراق  
 المتصارفين لأن افتراقهما يؤدي للصرف المؤخر وهو يؤدي إلى ما انشاء (قوله وإن رضى الخ) حاصله أن  
 العيب الذي اطلع عليه أحد المتصارفين بعد العقد ما نقص عددا أو وزن أو رصاص أو نحاس خالص أو  
 معشوش بأن كان فصه مخلوطا بغيره من مثله وان اطلع الآخر على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة  
 أبدان ولا طول ورضي بذلك مجازا صح العقد وكذا ان لم يرض الاخذ بذلك ورضي الدافع ما إذا اطلق العقد  
 يصح في الجميع مطلقا عيب الدراهم والدراهم لا يبرأ من لا يوجب على انعام العقد من أباه مهما ان لم تعين الدراهم  
 والدراهم فان عينت فلا يجبر (قوله أي في حضرة الاطلاع الخ) هذا الحل الذي حل به الشارح أصله  
 للقاسي ونصه قول المؤلف بالحضرة أي حضرة الاطلاع ولما كانت قد تعدت من العقد قيد ذلك بالحضرة  
 الثانية أي حضرة العقد والاحسن كافي بن وغيره ان المراد بالحضرة الاولى والثانية حضرة العقد  
 ويلزم من القرب بالنسبة للعقد القرب بالنسبة للاطلاع فان الاطلاع بعد العقد ولو حذف المصنف  
 الثانية كان أولى لأن الاولى منصبة على الجميع اهـ بن (قوله وهذا قيد للحضرة الاولى) أي وكما قال وان  
 رضى بحضرة الاطلاع الكائنة في حضرة العقد (قوله ليسكون راجعا للجميع) أي ليسكون قوله  
 بالحضرة راجعا لكل من رضا الاخذ ورضا الدافع (قوله وهو) أي قوله مطلقا راجع للجميع (قوله  
 وأجبر الممتنع منها عليه) أي فادارضى الاخذ للمعيب به مجازا وطلب الدافع له أن يفسح العقد

(أو) لم يرض المطلع على النقص به أو على كالرصاص ولكن (رضي) الدافع للمعيب (بإتمامه) أي إتمام الصرف  
 بمعنى العقد يشمل تكميل الوزن والعدد وتبديل الرصاص ونحوه وكان الأولى أن يؤخر قوله بالحضرة إلى هنا ليكون راجعا للجميع  
 (أو) رضى الاخذ (بمعشوش) أي مخلوط بغيره أو رضى الدافع ما بدله (مطلقا) أي سواء كانت الدراهم والدراهم معينة أم لا والفرص أنه  
 بالحضرة بدليل قوله وان طال نقض الخ وهو راجع للجميع لا للمعشوش فقط (صح) الصرف (وأجبر) الممتنع منها (عليه) أي على  
 الاتمام (ان لم تعين) الدافع والدراهم من الجاهلين كادفع لى عشرة دراهم أو عشرين درهم أو عشرين درهم أو عشرين درهم أو عشرين درهم



هو المعيب (وان طال) ما بين العقد والاطلاع أو حصل افتراق ولو قرب (نقص) الصرف على (٣٣) التفصيل الآتي في قوله وحيث نقص

الخ وهذا في المغشوش غير  
المعين بدليل ما بعده (ان  
قام) واحد المعيب (به) أي  
بالمعيب أي بحقه فيه بان  
طلب البديل أو تسميم  
الناقص أي وأخذ البديل  
بالفعل وأما ان قام فارضاه  
شيء من عنده زاده له فلا  
نقص وشبهه في النقص لا  
يقيد القيام قوله (كنقص  
العدد) ولو يسيرا اطلع  
عليه بعد طول أو مفارقة  
وان لم يقم به ومثله نقص  
الوزن فيما يتعامل به  
ورنا (وهل معين ما غش)  
ولو من احد الجانبين  
(كذلك) أي بنقص مع  
الطول أو المفارقة ان قام  
به (أولا) بنقص بل يجوز  
فيه الدل (تردد) مستوفي  
المعين من الجانبين وأما  
من أحدهما فالراجح  
النقص وحيث نقص  
الصرف أي حكمنا بنقصه  
وكان في الدنانير صغار وكبار  
(فاصغر دينار) هو الذي  
ينقص ولا يتجاوز لا كبر منه  
(الا أن يتعداه) موجب  
النقص ولو درهم (ف) الذي  
ينقص (أ كبر منه) فان  
تعددت وتساوت في الكبير أو  
الصغير نقص واحد فقط مالم  
يتجاوز به موجب النقص ولو  
درهم فالثاني وهكذا (لا  
الجميع) على المشهور (وهل)  
نقص الأصغر الا ان يتعداه  
فأكبر منه دون الجميع مطلقا  
(ولو لم يسم) عند العقد

أجبر الله افع على امضائه وكذا اذ رضى الاخذ للمعيب بايداله وامتنع الدافع من البديل فانه يجبر عليه  
أو أراد الاخذ للمعيب فسخ العقد وطلب الدافع البديل فان الاخذ للمعيب يجبر على قبول البديل وعدم  
الفسخ (قوله وان طال الخ) حاصله انه اذا اطلع على ما ذكر من نقص الوزن أو العدد أو الرصاص أو  
النحاس أو المغشوش بعد مفارقة الاخذ ان أو بعد طول فان رضى أخذ المعيب به مجانا صح الصرف في  
الجميع الا في نقص العدد وليس له الرضا به مجانا على المشهور ولا بد من نقص الصرف فيه سواء قام بحقه فيه  
وطلب البديل أو رضى به مجانا والحق الاخمس به نقص الوزن فيما اذا كان التعامل بها وزنا وان لم يرض  
بأخذ المعيب مجانا بل قام بحقه بحيث طلب البديل نقص الصرف في الجميع الا في المغشوش المعين من  
الجهتين كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم ثم اطلع على غش في الدينار أو في العشرة دراهم فقيهه طريقان  
الطريقة الاولى أن المذهب كله على اجارة البديل ولا ينقص الصرف لان ما لم يفترقا عن العقد وفي ذمة  
أحدهما لا تخرش ولم يزل المعين مقبولا وقت البديل فلم يلزم على البديل صرف مؤخر بخلاف غير المعين  
فان ما ية تفرقا وذمة أحدهما مشغولة لصاحبه في البديل صرف مؤخر والثانية أن المغشوش المعين فيه  
قولان والمشهور من من ناقص الصرف وعدم اجارة البديل (قوله ما بين العقد والاطلاع) أي سواء حصل  
افتراق أو بقاء وانقصا من مجلس الصرف أم لا (قوله أو حصل افتراق) أي بالابتداء (قوله وهذا في  
المغشوش غير المعين) الاولى وهذا في غير المغشوش المعين الشامل للرصاص والنحاس والمغشوش غير  
المعين وشامل لنقص العدد والوزن الا انه أخرجهما بعد واعلم أن الذي عليه أكثر الاشياخ أن الرصاص  
ونحوه مثل المغشوش غير المعين في انه يجوز الرضا به مجانا وان قام به فسخ الصرف واحتار ابن الحاجب أن  
الرصاص ونحوه مثل نقص العدد يتبع فيه فساد الصرف سواء رضى به مجانا أو قام به وطاهر الشارح  
موافقه ولو قال الشارح وهذا في غير المغشوش المعين لكان جازيا على مختارا أكثر الشيوخ ونص الماروي  
انظر بن (قوله بدليل ما بعده) أي وهو قوله وهل معين ما غش الخ (قوله ان قام به) أي وأما ان رضى به مجانا  
فلا نقص (قوله فأرضاه شيء من عنده) أي ولم يبدل له ذلك المعيب وكان لا ينقص في هذه الحالة لا ينقص  
أيضا فيما اذا قام به بعد الطول ولم يأخذ شيئا بل رضى به بعد القيام بالشيء على ما استظهره بعضهم (قوله  
كنقص العدد الخ) الفرق بين نقص العدد وغيره حيث قلتم ان نقص العدد يوجب نقص الصرف ولو رضى  
الاخذ به مجانا أو ما غيره ان رضى به مجانا فلا ينقص فان قام به وأخذ البديل نقص أن ناقص العدد بنقص  
لا حسا ولا معنى بخلاف غيره فقد قضى حسا أو معنى (قوله وان لم يقم به) أي بل رضى به مجانا (قوله وهل  
معين ما غش) أي كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم فيجدا أحدهما مغشوشا بعد المفارقة أو الطول (قوله  
تردد) أي طريقان الاولى لان السكك والثانية للخمسة وأي بكر من عبد الرحمن وعلى الطريقة الاولى  
فالمعين كغير المعين وأما على الثانية فليس المعين كغيره (قوله صغار) أي كاصا في محاييت (قوله وكبار)  
أي مثل المحاييت الكاملة (قوله الا أن يتعداه والذي ينقص أ كبر منه) أي ولا ينقص الا صغروا تقطع حبة  
من الا كبرى بطير ما زاد على الأصغر لان الدايير المضر وبه لا تقطع لانه من الفساد في الارض ومحل نقص  
الا كبر اذا تعدى موجب النقص الا صغرا لم يكن حسا أصغر ثان والا فالنقص للأصغر الثاني (قوله لا  
الجميع) مقابل لقوله فأصغر دينار الا أن يتعداه فأكبر منه وقوله على المشهور رأي لان كل دينار كان مفرد  
بنفسه اذ لا تختلف قيمته من قيمة صاحبه ومقاله ماروي عن ابن القاسم أنه ينقص الجميع سواء على  
ان المجموع مقابل للمجموع (قوله مطاوعا ولو لم يسم الخ) أي سواء سموا عند العقد لكل دينار عددان من  
من الدراهم أو لم يسموا لكل دينار عددان بل جعلوا كل الدراهم في مقابلة كل الدايير (قوله وكان الاولى  
حذف التردد) أي ان الاولى للمصنف كالحكم من غير تكرار التردد لا أن ذكره فيه تشويش على الفهم  
ادرمائهم ان المراد به التحير في الحكم وأحيب بان مراد المصنف بالتردد طريقان وهما محتموتان

(هـ - دسوق ثالث) (لكل دينار) عدد من الدراهم أو انما ذلك ان سمي والا بنقص الجميع (تردد) الراجع لاطلاق فكان الاولى حذف التردد



أجيزاً أو وجب على ما تقدم في قوله (٣٤) وأجيز عليه أن لم تعين (جنسية) أي نوعية السلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف لأنه يؤول إلى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا أخذ عرض عنه إلا أن يكون العرض يسيراً يغتفر اجتماعه في البيع والصرف ولا يشترط اتفاق الصنفية فيجوز أن يرد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أردأ أو أوزن أو أنقص (و) شرطه (تعجيل) للسلامة من ربا النساء ولما كان الطاري على الصرف إما عيباً أو قد قدم الكلام عليه وأما استحقاقاً شرع في بيانه بقوله (وإن استحق) من أحد المتصارفين شيء (معين) من دينار أو درهم وكذا غير معين على الرجح وانما قيد به لأجل قوله وهل إن تراضيا الخ لأن التردد في المعين وأما غيره فيجبر إلا أن يلمن طالب انعام العقد لا تردد (سن) مراده بالمسكوك ما قابل المصوغ فيشمل التبر والمكسور (بعد مفارقة أو طول) لا افتراق بدن (أو) استحق (مصوغ مطلقاً) أي حصلت مفارقة أو طول أم لا لأن المصوغ يراد لعينه وبعده لا يقوم مقامه (نقص) الصرف ولا يجوز لمن استحققت عنه أن يأتي ببطلانها ويتم الصرف (والا) بأن استحق المسكوك بالحضرة (صح وهل) محل الصحة (ان تراضيا بالبدل) ومن أباه منها لا يجبر أو يصح مطلقاً ومن أباه مذهب أجيز عليه

أَخَذَ قِطْعَةً ذَهَبٍ بَدَلَ  
 ذَرَاهِمَ زَائِفٍ لِأَنَّهُ يَقُولُ إِلَى  
 أَخَذَ ذَهَبٌ وَفَضَّهَ عَنْ  
 ذَهَبٍ وَلَا أَخَذَ عَرَضَ عَنْهُ  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ يَسِيرًا  
 يَغْتَفِرُاجْتِمَاعَهُ فِي الْبَيْعِ  
 وَالصَّرْفِ وَلَا يَشْتَرِطُ  
 اتِّفَاقَ الصَّنِيفَةِ فَيَجُوزُ  
 أَنْ يَرُدَّ عَنِ الذَّرَاهِمِ الزَّائِفِ  
 أَجْسُودَ مِنْهُ أَوْ أَرْدَا أَوْ  
 أَوْزَنَ أَوْ أَنْقَصَ (و) شَرْطُهُ  
 (تَعْجِيلُ) لِلسَّلَامَةِ مِنْ رَبَا  
 النِّسَاءِ وَلَمَّا كَانَ الطَّارِئُ  
 عَلَى الصَّرْفِ أَمَّا عِيَاوُودُ  
 قَدَّمَ السَّكْلَامَ عَلَيْهِ وَأَمَّا  
 اسْتَحْقَاقًا شَرَعَ فِي بَيَانِهِ  
 يَقُولُهُ (وَأَنْ اسْتَحَقَّ) مِنْ أَحَدٍ  
 الْمُتَصَارِفِينَ شَيْئًا (مَعِينُ)  
 مِنْ دِينَارٍ أَوْ دَرَاهِمٍ وَكَذَا  
 غَيْرَ مَعِينٍ عَلَى الرَّاجِحِ  
 وَأَمَّا قَيْدُهُ لِأَجْلِ قَوْلِهِ  
 وَهَلْ أَنْ تَرْضَى الْخِلَافَ  
 التَّرَدُّدُ فِي الْمَعِينِ وَأَمَّا غَيْرُهُ  
 فَيُجْبَرُ إِلَّا بِمَنْ طَلَبَ انْقِصَامَ  
 الْعَقْدِ لَا تَرَدُّدَ (سَلْ)  
 مُرَادُهُ بِالْمُسْكُوتِ  
 مَقَابِلَ الْمَصْغُوعِ وَيَشْمَلُ  
 النَّبْرَ وَالْمَيْكُورَ (بَعْدَ  
 مَقَارَقَةٍ أَوْ طَوِيلٍ) سَلَا  
 افْتِرَاقَ بَدَنِ (أَوْ) اسْتَحَقَّ  
 (مَصْغُوعٌ مُطْلَقًا) أَيْ  
 حَصَلَتْ مَقَارَقَةُ أَوْ طَوِيلُ

أم لا لأن المصوغ يراد بعينه وغيره لا يقوم مقامه (نقص) الصرف فلا يجوز لمن استحققت عنه أن يأتي المصوغ  
ببدلها ويتمم الصرف (والا) بأن استحق المصوغ بالخصم (صح وهل) محل الصدقة (ان تراخيا بالبدل) ومن أباه منهم لا يجبر أو يصح  
مطلقا ومن أباه منهم اجبر عليه







بأن يكون في نزعها فساد أو عيب (وهو محال) المعقود عليه من ثمن أو مسمى فلا أجل منع بالنقد فان وجدت الشرط  
جازيعة (مطلقا) كانت الحلية تبعا للجزء هرام لا يبيع بصفته أو غير صفته لكن يزاد أن يبيع بصفته شرط رابع أشار له بقوله  
(و) جازيعة (بصفته ان كانت) (٢٦) أي الحلية (الثالث) فدون لانه يبيع (وهل) يعتبر الثالث (بالقيمة) أي ينظر إلى كون

صرف دينار لان هداها والشرط (قوله بأن يكون في نزعها فساد الخ) أي سواء كانت مسجرة أو مخبطة أو  
منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك فليس المراد بقوله ان سميت خصوص التسمية (قوله مطلقا) في بعض  
النسخ غير صفته مطلقا وهذا هو الملائم لما بعده ويبدو في تفسيره على نسخة سقوطه ليناسب الكلام  
وعلى كل فلا يصح التنازع الذي ادعاه الشارح في قوله باحد التقدين لتعين كونه معمولا للحلي اه بن  
(قوله لكن يزاد ان يبيع بصفته الخ) حاصله انه اذا يبيع بغير صنف الحلية يمكن الشروط الثلاثة السابقة  
سواء كانت الحلية كثيرة أو قليلة وان يبيع بصفته فلا بد من شرط رابع وهو أن تكون الحلية قدر الثالث  
فأقل (قوله ثلث القيمة) أي قيمة الحلي بحليته (قوله خلاف) الاول قال ابن بونس هو طاهر الموطا  
والموازية وطاهر ابن الحاجب ترجيحه والثاني قال الباقي هو طاهر المذهب قياسا على السرقة والركاة  
اعدم اعتبار الصبغة فيهما اه (قوله على الاول) أي في كلام المصنف وكذا المراد بالثاني وقوله لم يحجر  
على الاول أي لان قيمة الحلية ثلاثون وهي أكثر من ثلث قيمة الحلي بحليته لانها ثلثون وثلاثمائة  
وعشرون وثلث (قوله وجاز على الثاني) وذلك لان قيمة ذلك السيف بحليته ٣٥٠٠ وورن الحلية عشرون  
وهي أقل من ثلث القيمة المذكورة (قوله لم يحجر بعهما) لانه اذا امتنع ببيع سلعة وذهب بذهب  
وأخرى بفضة وذهب بذهب أو ببيع فضة وذهب بفضة (قوله ان تبعا للجوهر) أي بان لم يزيد على الثالث  
كما قال الحبيب (قوله فلا يحجر على ما تقتضيه قواعد المذهب) أي لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة  
بفضة وذهب (قوله وجازت مبادلة القليل) أي النقد القليل بالقليل صفه لمحدوف وقد أشار الشارح  
لذلك حيث قال من أحد المقدين بما لا يقل (قوله بشروط) أي ستة (قوله وأن تكون معدودة) أي  
وأن تكون الدراهم أو الدنانير التي وقعت المبادلة فيها معدودة أي يتعامل بها أعدادا لا يوراف ولا تجوز المبادلة  
في الدراهم أو الدنانير المتعامل بها وراوا لا في أوقية تبر كاملة بأوقية ناقصة (قوله وأن تكون قليلة) أي  
وأن تكون الدراهم أو الدنانير المبادلة قليلة (قوله وأن تكون الزيادة) أي التي في أحد البديلين في  
الوزن لا في العدد أي أن تكون زيادة كل واحد على ما يقابل في الوزن لا في العدد وحينئذ لا بد أن  
يكون واحدا بواحد لا واحدا باثنين (قوله وأن يكون) أم المريد في كل دينار أو درهم سدس أو أقل  
قال بن هذا الشرط ذكره ابن شاش وابن الحاجب وابن جماعة لكن قال في القباب أكثر الشيوخ لا بد كرون  
هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في كلام المسدونة وهو محتمل للتمثيل والشرطية وقال ابن عرفة  
أطلق الأحمى والصقلى والمازرى والجلاب والتلفين وغير واحد القول في قدر النقض وهو طاهر ما نقله  
الشيخ وعمر ابن عبد السلام اشتراط كون المقص سدس مسدونة وفيه نظر لا به لم يذكره تحديد ابل  
ورضا (قوله وأن تقع على قصد المعروف) أي لا على أوجه المبايعة ولا بد في جوار المبادلة من كون الدراهم  
أو الدنانير مسكوكة وهل يشترط اتحاد السدس أو لا يشترط في ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط  
اتحادهما اه ود كر بعصمهم أن ما يتعامل به عددا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك (قوله  
وصرح المصنف بثلاثة) شروط الاولى باربعة شروط ادسه أشار إلى اشتراط اقله بقوله القليل وإلى  
اشتراط كون المعامل بها عددا بقوله لمعدود وأشار إلى اشتراط كون الزيادة في الوزن لا في العدد بقوله  
بأورن منها وأشار إلى اشتراط كون الزيادة في كل دينار أو درهم سدس أو أقل بقوله (قوله بالمعدود) أي  
المتعامل به عددا فلا يجوز المبادلة في المتعامل به ورا كبادلة أربعة أواق تبر كاملة بأربعة ناقصة وكذلك

قيمتها ثلث قيمة الحلي  
بحليته وهو المعتمد (أو  
بالوزن) أي انما ينظر إلى  
كون وزنها ثلث القيمة  
(خلاف) فان يبيع  
سيف محلي بذهب  
سبعين دينارا ذهبيا  
وكان وزن حليته عشرين  
ولصياغتها تساوى ثلاثين  
وقيمة النصل وحده  
أربعون لم يحجر على الاول  
وجاز على الثاني (وان  
حلي) ثنى (بهما) أي  
(لنفدين) معا (لم يحجر)  
بيعه (بأحدهما) وأولى  
بهما كانا تساويين أولا  
(الأن تبعا للجوهر)  
الذي هما فيه وهو ما قابل  
النقد فيجوز بأحدهما كان  
أقل من الآخر أو أكثر  
وأما ببيعهما فلا يجوز  
على ما تقتضيه قواعد  
المذهب \* وما كان يبيع  
النقد بنقد غير صفته  
يسمى صرفا وبصفته  
مسكوكين عددا مبادلة  
وبه وزنا ماطلة وأمرى  
الكلام على الاول شرع  
في حكم الثاني وشروطه  
فقال (وجازت) جوار  
مستويا (مبادلة القليل)  
من أحد المقدين بشروط  
أن تقع بلفظ المبادلة

وان تكون معدودة وان تكون قليلة دون سبعة وان تدون الزيادة في الوزن لا في العدد وان يكون في كل دينار أو درهم  
سدس أو أقل وان تقع على قصد المعروف وصرح المصنف بثلاثة منها وأشار لا اشتراط اقله بقوله القليل ولما كونه معدودة بقوله (المعدود)  
وقوله (دون سبعة) بيان للقيل وأراد بالسبعة دون وأشار إلى كون الزيادة في كل دينار أو درهم سدس أو أقل بقوله (بأورن منها)



بسدس سدس) فاقول على مثالبه في الجانب الآخر وأشعر قوله بسدس سدس انه لو كانت الدنانير أو الدراهم من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة وهو كذلك (٣١) ولما كان السبب في الجواز المعروف بشرط

تمحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين أشار إلى منعه بقوله (و) النقود (الاجود) جوهرية حال كونه (أنقص) وربما منتهى انداله بارد أجوهرية كاملا ورنالدوان الفضل من الجانبين (أو أجود سكة) بالرفع عطف على الاجود كالاجود نعر به أي وهو أنقص فحذفه من هذا الدلالة ما قبله عليه كما حذف مما قبله جوهرية لدلالة قوله هناك سكة عليه فالمراد أجود سكة وأنقص ورنالدوان ردي السكة كامل ورنالدوان والاجود جوهرية أو سكة أنقص (ممنوع) الدوران الفصل من الجانبين كان أنقص وأوضح (والا) بأن لم يكن الاجود جوهرية أو سكة أنقص بل مساويا أو أوزن فتعنته أربع صور (جار) تمحض الفصل من جانب واحد ولما قدم الصرف والمبادلة ذكر المراطلة بقوله (و) جازت (مراطلة عين) ذهب أو فضة (مثله) أي عين مثله ذهب بذهب أو فضة بفضة وتكون في المسكوك وغيره ورناما (بصيغة) في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى (أو كفتين) يوضع عين

الدنانير إذا تعومل بها ورنابا (قوله بسدس سدس) كرر لفظ السدس لتلايقهم أن الزيادة سدس في الجميع ومثله إذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يشهد به التعليل بسماحة النفس وكسبها لو كانت الزيادة في بعضها السدس وفي البعض الباقي دون السدس وأما لو كانت الزيادة في كل واحد أكثر من السدس أو كانت الزيادة في بعضها سدسا وفي بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فإنها تمنع وسدس الثاني عطف على سدس الأول بحذف العاطف وهو جائز شرطا ونظما عند بعض النحاة (قوله من غير شرط الخ) طاهره حوازا بدال واحد كامل باثنين موازين له وهو كذلك كابدال ريال بربعه أو ماع ريال موازنة له وماتقدم من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحدة أو واحد لا واحدا باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين لا مساواة كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله والحاصل أن المبادلة إما أن تكون الدراهم والدنانير فيهما من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر وإما أن تكون غير مساوية بل فيها زيادة من أحد الجانبين وإن كانت مساوية تجازت المبادلة مطابقة لشرط وإن كان فيها زيادة من أحد الجانبين فلا يجوز إلا بالشرط السبعة المتقدمة (قوله ولما كان السدس في الجواز) أي في جواز المبادلة المعروف أي لأن القواعد تقتضي منعها لطلب الشارع المساواة في النقود المتحدة الجنس (قوله ومنع دورانه من جهتين) طاهره ومنع دوران المعروف وليس كذلك فالأولى أن يقول بشرطه وهو تمحض الفصل من جهة ومنع دورانه من جهتين لأن ذلك يؤدي لقصد المبالغة في تنقي المعروف من أصله تأمل والحاصل أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجارها للمعروف بشرطه وهو تمحض الفصل من جهة فان دار الفصل من الجانبين اتقى المعروف الذي هو السبب في الجواز فتتمتع المبادلة حيث فعلت أن الذي يدور من الجانبين إنما هو الفصل لا المعروف تأمل (قوله أشار إلى منعه) أي إلى منع دوران المعروف من الجانبين هذا طاهره (قوله وحذفه) أي الحال وهو قوله أنقص من هناك لدلالة الأول عليه أي وحيث قدر بالحال فلا إشكال في الإخبار بقوله ممنوع بالنسبة للثاني وحاصل الإشكال أن قوله أو أجود سكة ممنوع طاهره مع اندال الاجود سكة بالارداسكة إذا كانا كاملين في الوزن وليس كذلك بل ذلك جائز لوجود الفصل من جانب واحد وحاصل الجواب أن المصنف حذف الحال من هناك لدلالة ما قبله عليه والأصل والاحود سكة حالة كونه أنقص وربما ممنوع انداله بردي السكة الكامل وزنا والحاصل أن المصنف حذف من الأول التمييز وهو جوهرية ودكر الحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال وهو أنقص ودكر التمييز الذي هو سكة وفيه احتباك ولو لم تقدر الحال في المعطوف لاشكل الإخبار بالامتناع وذلك لكون الفصل من جانب واحد وبالقدر بالحال طهره أن الفصل من الجانبين فظهر الامتناع فصيح الإخبار (قوله ممنوع) اعلم يقل ممنوعان مع أنه خبر عن الأمرين لأن العطف بار (قوله وتكون في المسكوك وغيره) أي أحدا من قول المصنف عين لاها تشمل المسكوك وغيره بخلاف المقدفاته قاصر على المسكوك كما مر وقوله وتكون في المسكوك وغيره أي وسواء كان المسكوك كان منه حدى السكة أم لا وسواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد (قوله اما بصيغة أو كفتين) أي كلام المصنف لحكاية الخلاف كما في عمق والقولان في الأولوية كما يدل له قول التوضيح تبعا لابن عبد السلام أنه لا خلاف في جواز المراطلة بصيغة وكفتين وإنما الخلاف في الأرجح منها وقبل أن الخلاف في الجواز وبدل له قول عياض في الأكمال اختلاف في جواز المراطلة بالمشاقيل وقيل لا يجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل يجوز بالمشاقيل أيضا وهو أصوب اه قال طفي وما صوبه عياض سبقه إليه المازري وصرح به ابن شاس تبعا لهما والمراد بالمشاقيل كما قال لابي الصيغة اه بن وعلى هذا معنى قول المصنف بصيغة أي وأولى بكفتين وقوله أو كفتين يعنى فقط (قوله بصيغة) أي سواء كانت معلومة القدر أم لا والصيغة تفتح الصادق بالسبب وهو أوضح كما في القاموس (قوله ولولم يوربا على الأرجح) مباغة في جوارها بكفتين

أحد ههناي كفه من عين الأخرى (ولم يوربا) أي العيمان قبل وصع ههناي الكفتين (على الأرجح) لأن كل واحد انما يأخذ



مثل عينه خلافه أي المال لا يجوز ولا يبيح المسكوك جزافاً ويجوز المراطلة (وان كان  
أحدهما) أي أحد التقديين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو اسكندرية (أو بعضه أجود) والبعض  
الأخر مساو لجميع الآخر في جودته (لا) ان كان أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) منه كاسكندرية ومغربية  
تراطل بمصرية وفي فرضهم أن الاسكندرية (٣٨) أدنى من المصرية والمغربية أجود منها فيمنع لدوران الفصل من الجانبين

(والأكثر) من الاشياخ  
(على تأويل السكة) في  
المراطلة كالجودة فكما  
لا يجوز مراطلة جيد  
وردي ومتوسط لا يجوز  
مراطلة ردي مسكوك  
يجيد تبر (و) الأكثر على  
تأويل (الصياغة) في  
المراطلة (كالجودة) فما  
قيل في السكة بحري في  
الصياغة وقول الأقل  
هدم اعتبارهما لان العبارة  
بالمساواة في القول وهو  
الراجح لكن الذي في  
التوضيح عن ابن عبد  
السلام وأقره أن الأكثر  
على عدم اعتبارهما  
فصوابه انهما ليسا كالجودة  
(و) جازيبيع (مغشوش)  
كذهب فيه فصصة (بمثله)  
مراطلة أو مبادلة أو غيرهما  
(و) بيعه (بحالصة) على  
المذهب (والأظهر خلافه)  
راجع للثاني والخلاف في  
المغشوش الذي لا يحري  
بين الناس كغيره والأجاء  
قطعا وشروط جوار بيع  
المغشوش ولو عرض  
أن يباع (لمن يكسره أولا  
يفش به بل يتصرف به

(قوله مثل عينه) ظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة ولو قليلة وهو كذلك كافي المواق بخلاف المبادلة  
ان قلت اذا كان كل واحد انما يأخذ مثل عينه فأى غرض في ذلك الفعل قلت يمكن أن يكون الغرض  
باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس اذا كانت المراطلة من كبار وصغار أو عند الاختلاف  
بالجودة فيرغب في ذهب صاحبه لكونه جيدا مثلاً (قوله لئلا يؤدي الى بيع المسكوك جزافاً) أى وهو  
لا يجوز ويؤخذ من تعديله بالجزاف جريان الخلاف في المراطلة اذا كانت بصيغة مجهولة القدر وهو ظاهر  
انظر من واعلم أن محل الخلاف في ذهب أو فضة يمنع بيعه جزافاً للتعامل بهما عدداً وأما المتعامل بهما ورياً  
فيستفاد على جواز المراطلة فيهما بصيغة مجهولة وكفتين ولو لم توزن العينان قبل المراطلة بهما لجواز بيع  
النفق المتعامل به ورياً جزافاً كما هو (قوله وان كان أحدهما أجود) أى هذا اذا كان العينان متساويين في  
الجودة بل وان كان أحدهما أجود (قوله كدنانير مغربية الخ) أى والفرض ان المغربية أجود من  
المصرية والمصرية أجود من الاسكندرية (قوله أو بعضه أجود الخ) أى كمراطلة دنانير بعضها مصرية  
وبعضها اسكندرية بدنانير كلها اسكندرية (قوله لدوران الفضل من الجانبين) أى قرب المصرية يعتفر  
جودتها بالنسبة لرداءة الاسكندرية نظر الجودة المغربية ورؤية المغربية يعتفر جودتها على المصرية نظراً  
لصاحبة الاسكندرية لها (قوله والاكثر على تأويل السكة) أى والاكثر على تأويل المدونة السكة في  
المراطلة كالجودة فكما لا يجوز مراطلة جيد ناقص رديء كامل ولا مراطلة سكتين جيدة ورديشة سكة  
متوسطة لا يجوز مراطلة الرديء المسكوك تبر جيد لدوران الفضل من الجانبين (قوله فما قيل في السكة  
يحري في الصباغة) أى فيقال كما لا يجوز مراطلة جيد ناقص رديء كامل ولا مراطلة جيد ورديء ومتوسط  
لا يجوز مراطلة رديء ومصوغ جيد غير مصوغ بل مكسر لدوران الفضل من الجانبين (قوله عدم  
اعتبارهما) أى وحينئذ فيجوز مراطلة رديء مسكوك يجيد تبر و مراطلة رديء ومصوغ يجيد مكسور (قوله  
ان الأكثر على عدم اعتبارهما) أى والذي يعتبرهما كالجودة أعما هو الأقل (قوله فصوابه انهما ليسا  
كالجودة) أى ان الصواب لو قال المصنف والاكثر على تأويل أن السكة والصياغة ليسا كالجودة ولا يدور  
فيهما الفصل لعدم اعتبارهما (قوله ومغشوش بمثله) أى بمغشوش مثله وظاهره تساوى العشاء لا وهو  
ظاهر ابن رشد وغيره كافي ج ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام وأعل ذلك مع تساوى العشاء لانه لم  
يجرم به لكن في المواق عن أبي عمر ابن عبد البر أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله الا اذا علم أن الداخل فيه ما  
سواء انظر من (قوله بمثله) أى وأولى بعرض (قوله راجع للثاني) أى وهو بيع المغشوش بالخالص وأما  
بيعه بمثله فهو خلاف في جواره (قوله أو لا يعيش به) أى أو ببقية من غير كسر لكن لا يعيش به (قوله  
تخاية) أى ما ينصرف فيه تحليه (قوله وكره لمن لا يؤمن أن يعيش) مثله اس رشداً بالصياغة وبارعه  
ابن عرفة بان التمثيل موقوف في الرواية لمن يعيش لا لمن لا يؤمن اطرح اهن (قوله أى بتجدد ملكه) أى  
بعد الفوات وأما قوله فلا يدخل الثمن في ملكه لفساد البيع (قوله أو يتصدق بالجميع) وذلك لان البيع  
غير منعقد والمغشوش باق على ملك البائع فيجب عليه رد الثمن للمشتري ان علمه والتصدق به عنه ان  
لم يعلمه (قوله أو بالزائد) وجه ذلك القول ان البيع لا يفسخ ولو عثر عليه قبل الفوات بل يباع ذلك

بوجه جائز كتجلية أو تصفية أو غير ذلك

على

ولو قال لمن لا يعيش به كان أخصر وأظهر في افادة المراد (وكره) بيعه (لمن لا يؤمن) ان يغش به بان يشك في غشه (وفسخ ممن) يعلم انه  
(يفش) به فيجب رده على بائعه (الا أن يفوت) بذهاب عينه أو بتعدد المشتري فان فات (فهل يملكه) أى بتجدد ملكه لثمن المغشوش  
فلا يجب ان يتصدق به وان بدله بالتصدق (أو يتصدق) وجوباً بالجميع أى جميع الثمن (أو بالرائد على) فرض بيعه (لمن لا يغش)  
به لانه اذا بيع من يغش يباع بالزائد (أقوال) أعد لها ما لها ثم شرع في بيان حكم قضاء الدين بقوله



(و) تجار (قضاء قرض ميسر) لما في الذمة قدر او صفة حل الاجل أم لا كان الدين عينا أو طعاما أو عرضا (و بافضل) منه (صفة) كدينار أو درهم أو رطل أو ثوب جيد عن مثله رديء لانه حسن قضاء مشروط (٣٩) عدم الدخول على ذلك عند القرض والافسد

كاشتراط زيادة القدر  
(وان حل الاجل) جاز  
القضاء (باقل صفة وقدر)  
مع ان نصف اردب قمح  
أو دينار أو ثوب رديء عن  
كامل جيد أو رطل باقل  
صفة فقط أو قدر فقط  
(لا) يجوز قضاؤه (أزيد  
عددا) من المقضى عنه  
طعاما أو عرضا أو عينا في  
المتعامل به عددا كعشرة  
أنصاف فضة عن ثمانية  
وسواء كان ما يقابله أزيد  
وزنا أم لا وأما المتعامل به  
وزنا ولو مع العدد فلا تضر  
زيادة العدد اذا اتحد الوزن  
كنصفي رطل أو أربعة  
ارباعه عن كامل فيجوز  
اذا المتعامل به عددا أو وزنا  
كما في مصر يلغى فيه  
جانب العدد ويعتبر فيه  
الوزن وقوله (أو) أزيد  
(وزنا) أي حيث كان  
المتعامل بالوزن فلا يجوز  
حل الاجل أم لا للسلف  
زيادة (الا ان تكون زيادة  
الوزن يسيرة جدا  
(كرجحان ميران) على  
آخر فيجوز وعطف على  
معنى قوله أزيد عددا قوله  
(أودار) أي لا ان زاد  
عدد القضاء ولا ان دار  
(فضل من الجانبين) فلا  
يجوز كسيرة يزيدية عن  
تسعة مجدية أو عكسه  
وكعشرة أنصاف مقصوفة  
عن غانية مختومة (وثن  
المبيع) المترتب في الذمة  
(من العين) بيان لثمن

على المشتري لمن لا يعيش به (قوله وجار قضاء قرض) حاصل ما في المقام يستون صورة وذلك لان الدين  
المترتب في الذمة أمان قرض أو مبيع وفي كل امان أن يكون عينا أو عرضا أو طعاما وهذه ستة وفي كل امان  
ان يكون قضاؤه مساو في القدر والصفة أو بافضل صفة أو قدرا أو باقل صفة أو قدرا فهذه ثلاثون وفي كل  
امان أن يكون القضاء بعد حلول الاجل أو قبله فهذه ستون صورة ثلاثون في القرض وثلاثون في المبيع أما  
الثلاثون التي في القرض فاثنا عشر منها ممنوعة والثمانية عشر الباقية جائزة أما الجائزة فهي ما اذا كان  
القضاء بمساو قدر او صفة أو بافضل صفة حل الاجل فيهما أم لا أو باقل صفة أو قدرا ان حل الاجل فيهما  
سواء كان المقضى والمقضى عنه في هذه الستة طعاما أو عرضا أو عينا أو اما الاثنا عشر الممنوعة فهي  
القضاء ما يزيد قدر احل الاجل أو لا أو باقل صفة أو قدرا ولم يحل الاجل سواء كان المقضى والمقضى عنه  
في هذه الاربعة طعاما أو عرضا أو عينا أو اما الثلاثون التي في المبيع فسيأتي الكلام عليها (قوله و بافضل  
صفة) أي سواء حل الاجل أم لا كان الدين عينا أو طعاما أو عرضا ولا يقال انه اذا لم يحل الاجل في القضاء  
ما افضل صفة خط الضمان وأزيد لان الحق في الاجل في القرض لمن عليه الدين وجبئذ فلا بد من  
ماد كمر (قوله جيد) راجع للدينار وما بعده (قوله عن مثله رديء) أي كاردب قمح عن شعيراذ لا فرق بين  
ما اتخذ نوعه أو اختلف (قوله أو دينار أو ثوب) أي أو نصف دينار أو نصف ثوب وقوله رديء راجع  
للاثنا عشر قبله أي نصف اردب قمح رديء أو نصف دينار رديء أو نصف ثوب رديء (قوله وأولى باقل صفة  
ونقط أو قدرا فقط) أي في جوار ان حل الاجل فان لم يحل لم يجز كقضاء اردب شعير عن اردب قمح وقضاء  
نصف دينار أو نصف ثوب عن دينار أو ثوب وانما منع ذلك قبل الاجل لما فيه من صع وتعجل وقوله أو قدرا  
فقط أي سواء كان الدين عينا أو عرضا أو طعاما (قوله لا ياريد عددا) أي حل الاجل أم لا (قوله وسواء  
كان ما يقابله) أي يقابل ماد كرم من العشرة والمقابل لها هو الثمانية (قوله يلغى فيه جانب العدد) الذي  
في خش انه اذا كان التعامل مهيأ يلغى الوزن كما هو ظاهر المدونة وعليه جملها أبو الحسن ونقل الساجي انه  
يلغى العدد وقد علمت انه خلاف ظاهرها ابن الحاصل ان العين اذا كان يتعامل بها عددا فلا يجوز  
قضاء قرضها بأزيد عددا باتفاق لانه سلف بزيادة واما ان كان التعامل بها وزنا فلا يضر فيها زيادة العدد  
حيث اتحد الوزن وانما المضر بالزيادة في الوزن واما ان كان التعامل بالوزن مع العدد كما في مصر فهل يلغى  
الوزن أو العدد خلاف والمعتد الاول وعليه ولا يجوز قضاء نصفي رطل أو أربعة ارباعه عن كامل  
ولو اتحد الوزن وعلى مقابله يجوز (قوله أو أزيد وزنا) أي ولا يجوز القضاء بأزيد وزنا (قوله حل الاجل  
أم لا) أي وسواء كان الدين عينا أو طعاما كسمن أو عرضا كحبر (قوله كرجحان ميزان) أي اذا كان  
هذا الرجحان باعتبار اختلاف الموازين كان يكون راجحا في ميزان صيرفي ومرجوحا أو مساويا  
ميزان آخر أما الرجحان في كل الوارين فلا يعتفر (قوله أو دار فصل الخ) هذا كالتقييد لقوله وان حل  
الاجل باقل صفة وقدر أي أن محله ما لم يدر الفصل من الجانبين اذا علمت هذا فصول المثال كما  
في التوضيح كقضاء تسعة مجدية عن عشرة يزيدية بن عليه أن المثال الاول ليس المنع فيه لخصوص  
دوران الفصل من الجانبين لان فيه القضاء بزيادة في القدر أيضا (قوله كعشرة يزيدية) أي فالمقترض  
تساهل في دفع العشرة المذكورة وان كان فيها زيادة لغت في حودة التسعة المجدية التي أخذها  
والمقترض يرغب في أحد العشرة لزيادة وان كانت رديئة بالسنة لتسعة التي اقترضها (قوله أو عكسه)  
أي كعشرة مجدية عن عشرة يزيدية (قوله وكعشرة أنصاف مقصوفة) الاولى في التمثيل عكسه كما  
قبل فيما قبله (قوله ويجوز بالمساوي والا فصل صفة حل الاجل أم لا) باقل صفة أو قدرا ان حل  
الاجل وهذه ست صور جائزة وقوله وجاريا كترأي سواء حل الاجل أم لا وهما صورتان جائزتان في جملة  
(كذلك) بحري في قصائه ما جرى في قضاء القرض ويجوز بالمساوي والا فصل صفة حل الاجل أم لا باقل صفة أو قدرا ان حل



لا قبله ولا ان كان فضل الا في صورة اشارة له (وقال) قضاء من المبيع اذا كان عينا (ما كثر) عله او وزنا ما في الذمة واولى صفة  
ان علة منع ذلك في القرض وهي السلف بزيادة منقبة هنا وظاهره ولو لم يحصل الاجل وهو كذلك ومفهوم قوله من العين انه لو كان عرضا  
أو طعاما فان حل الاجل أو كان حالا ابتداء (٤٠) جاز مطلقا بمساو أو يزيد قدر اوصفة وباقول ان كان عرضا كطعام وجعل الاقل في

مقابلة قدره ويبريه مما  
زاد لان جعل الاقل في  
مقابلة الكل فيمنع عما  
فيه من المفاضلة في الطعام  
وان لم يحل الاجل جاز ان  
كان مثله صفة وقدرا  
لا يزيد لما فيه من حظ  
الضمان وأريدك ولا  
باقل الضع وتبطل (ودار  
الفضل) من الجانبين في  
قضاء القرض وثمن المبيع  
(بسكة) في أحد العوضين  
(وصياغة) أي أوصياغة  
بذلها (وحودة) أي معها  
أي يقابلان الجودة أي  
كل واحد منهما يقابل  
الجودة فلا يفرض عشرة  
تراجيدية عن مثلهما  
رديئة مسكوكة أو مصوغة  
ولا العكس بخلاف المراطلة  
ولا بدور الفضل فيها على  
مذهب الاكثر بالحدودة  
خاصة على ما تقدم من  
التصويب والفرق أن  
المراطلة لم يحجب فيها  
لأحدهما قبل الآخر شي  
يتهم به ترك الفضل في  
المسكوك والمصوغ لفضل  
الحدودة (وان بطلت فلوس)  
أو دباير أو دراهم ترتب  
لشخص على غيره أي  
قطع التعامل بها واولى  
تغيرها بزيادة أو نقص  
ولعله اطلق الفلوس على  
ما يشمل غيرها نظرا

الصور الجائزة ثمانية ومفهومه وباقول صفة أو قدر ان حل أنه ان لم يحل الاجل فهو ممنوع فيهما فتكون  
الصور عشرة فيما اذا كان الثمن عينا ثمانية جائزا واثنان منه وعتان كما علمت واذا كان الثمن  
عرضا أو طعاما ففيهما عشرة من صورته تأتي (قوله أم لا) لا يقال اذا لم يحل الاجل كان فيه قضاء العسرين  
بأفضل منها صفة ففيه حظ الضمان وأريدك لان الحق في الاجل في العين مطلقا أي كانت من بيع أو من  
قرض لمن عليه الدين فلا يأتي ما ذكر (قوله لا قبله) أي فلا يجوز لما فيه من ضع وتبطل (قوله واولى  
صفة) أي واولى أكثر بمعنى أعلى صفة كاردب قمع عن شعير (قوله لو كان) أي عن المبيع (قوله لما فيه  
من حظ الضمان وأريدك) اعلم أن هذه العلة اغتاد خـل قضاء ثمن المبيع اذا كان عرضا أو طعاما لان  
الحق في الاجل لرب الدين ولا يأتي في القرض مطلقا ولا في ثمن المبيع اذا كان عينا لان الحق لمن عليه  
الدين ان شاء عجل أو بقي للاجل وأما ضع وتبطل فام انجرت في قضاء القرض وثن المبيع كان القرض أو  
الثن عينا أو طعاما أو عرضا (قوله في قضاء القرض الخ) فيه نظر بل لا فرق بين قضاء دين القرض وغيره  
كدين الصداق فلو قال الشارح في قضاء الدين كان أحصروا شمل لشموله لقضاء دين القرض والصداق  
وثمن المبيع انظر بن (قوله أي أوصياغة) أشار الى أن الواو الاولى بمعنى أو والثانية بمعنى مع أي ودار  
الفضل بسكة أوصياغة مع حودة (قوله فلا يفرض) أي اتفاقا وأما قضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه  
ففيه خلاف حكاه ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم كما في المواق عن ابن محرز الجواز وهذه  
الصورة خارجة عن كلام المصنف على التقرير الذي قرر به شارحنا بالتب من جعل الواو الاولى بمعنى  
أو والثانية بمعنى مع (قوله ولا العكس) ولا يفرض عشرة دباير رديئة مسكوكة أو مصوغة عن عشرة  
تراجيدية (قوله الا بالحدودة خاصة) ولا بدور بالسكة أو الصياغة مع الحدودة (قوله وان بطلت فلوس والمثل  
أو عدمت فالقيمة) أي ولا عبرة بشرط غير ما ذكر كافي ح فانه في المبح (قوله ترتب لشخص على غيره) أي  
بقرض أو بيع أو نكاح أو كانت عنده ودبعة وتصرف فيها وكذا لو دفعها لمن يعمل فيها اقراضا كما وقعت  
الفتوى بذلك فاطوره مع قول الشارح كغيره فالواجب المثل على من ترتب في ذمته قبل قطع التعامل بها  
أو التغير فان مال القراض لم يترتب في ذمته العامل والا كان في ضمانه لكن رأيت في شرح الموطأ للرفاعي  
نقلا عن الساقى ان المال القراض بعضه يتعلق بذمة العامل ادلوا دعوى المسارة ولم يبين وجهها فقال بعض  
أصحابنا يصح من حينئذ فلا اشكال (قوله على ما يشمل غيرها) أي غير الفلوس بان أراد بها ما يتعامل به  
الشامل للدباير والدرهم (قوله نظرا للعرف) أي فان العرف اطلاق الفلوس على كل ما يتعامل به (قوله  
ولو كانت) أي الفلوس حين العقد مائة بدرهم ثم صارت ألفا وكذا لو كان الريال حين العقد تسعين ثم  
صار مائة وستين أو كان حين العقد مائة وستين ثم صار تسعين (قوله على من ترتب عليه مما تحدد) أي  
بدفعها مما تحدد وظاهر من المعاملة أي بان يقال ما قيمة العشرة دراهم التي عدمت بهذه الدراهم التي  
تحددت فيقال ثمانية دراهم مثلا في دفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التي تحددت قيمتها واذا قبل  
قيمتها اثنا عشر دفع اثني عشر منها وهكذا وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وان كان القبض في غيرها كما  
ذكره ج عن الرزلي (قوله فالعبرة) أي فان كان العدد والاستحقاق حصلا في وقت واحد فالامر طاهر وان  
تقدم أحدهما على الآخر فالعبرة بالتأخر منهما ماد لا يمتنع ان الاوقات متأخر منهما فان استحققت ثم  
عدمت اعتبر القيمة يوم العدم وان عدمت ثم استحققت اعتبر القيمة يوم الاستحقاق (قوله فاشبهه  
وقت الاتلاف) أي للسلعة (قوله يوم الحكم) أي الذي هو متأخر عن يوم العدم وعن يوم الاستحقاق

للعرف (فالمثل) أي فالواجب قضاء المثل على من ترتب في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير ولو كانت حين العقد مائة وانظر  
بدرهم ثم صارت ألفا وعكسه (أو عدمت) بالكلية في بلد تعامل المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقيمة) واحدة على من ترتب  
عليه مما تحدد وظهوره بتعتبر القيمة (وقت اجتماع الاستحقاق) أي الحلول (والعدم) معا فالعبرة بالتأخر منهما فاشبهه وقت الاتلاف  
والاعتماد ان القيمة تعتبر يوم الحكم فكان على المصنف أن يمشي عليه







(فصل علة) حرمه (طعام) بالربا أي ربا الفضل يعني الربا في الطعام (اقتنيات) أي إقامة البنية باستعماله بحيث لا تقصد عند الاقتناء عليه ربح معنى الاقتنيات اصلاح القوت كملح وتابل (وادخار) بأن لا يفسد بتأخيرها الى الامد المبتغى منه عادة ولا حله على ظاهر المذهب بل هو في كل شيء بحسبه (وهل) يشترط مع ذلك كونه متخذاً (لغلبة العيش) بأن يكون غالب استعماله اقتنيات الا دى بالفعل كقمح ذرة أو أن لو استعمل كغريباً أو لا يشترط ذلك وهو قول الاكثر المعول عليه (تأويلان) وتظهر فائدة الخلاف في البيض والطين والجراد (٤٢) والزيت وقد اقتصر المصنف في البيض والزيت على أنهم ماربون بناء على أن

العلة الاقتنيات والادخار فقط وذكر في الجراد الخلاف في ربوته بناء على الخلاف في العلة وذ كر أن التسبين ليس بربوي بناء على ان العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالباً وأما ربا النساء فعلمته مجرد الطعام لا على وجه التداوى فتدخل الفاكهة والخضر كبطيخ وقثاء أو بقول كعس ونحو ذلك (كعب) مراده به البر ولو عبر به لكان أحسن (وشعير وسلت) وهو المعروف بشعير النبي (وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لقارب منفعتها فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً (وعاس) قريب من خلقة البرطعام أهل صنعاء البهن (وآرزودحن وذرة وهي) أي الاربعه المذكورة (أجناس) يجوز التفاضل بينهما مناجرة (وقطيمية) بضم القاف وكسر هاء وسكون الطاء وكسر المون وتشديد

### (فصل علة طعام الربا اقتنيات وادخار)

(قوله حرمه) انما قدر حرمه دفعا لما يقال ان الذوات كالطعام لا تعال وانما تعال الاحكام (قوله أي الطعام المختص بالربا) أشار بذلك الى ان الاضافة للاختصاص فورد عليه ان الطعام الربوي لا يتصف بالحرمه فاجاب بان في الكلام قلبا والاصل علة حرمه الربا في الطعام أو أن فيه حذف مضافي ثان أي علة حرمه ربا الطعام الربوي تأمل والمراد بالعلة العلامة لا المباعث لانه يستحيل ان يبعث المولى أمراً من الامور على أمر اللهم الا أن يراد المباعث الذي يبعث المسكف على الامتنال (قوله أي ربا الفضل) أشار الشارح بذلك الى أن المراد بالربا ههنا ربا الفضل وأما ربا النساء فسيأتي أن علة حرمته مجرد الطعمية وجد الاقتنيات والادخار أو وجد الاقتنيات فقط أو لم يوجد واحد منهما (قوله على ظاهر المذهب) أي كما قال ابن ناجي وحكي المتأدلي حده ستة أشهر وأكثر (قوله بل هو في كل شيء بحسبه) أي فالمرجع فيه للعرف ولا بد من كون الادخار معتاداً فلا عبرة بادخار الرمان في بعض البلاد لانه نادر (قوله لغلبة العيش) أي للعيش غالباً (قوله أو أن لو استعمل) أي أو يكون غالباً استعماله اقتنيات الا دى ان لو استعمل (قوله تأويلان) الاول قول القاضي بن وتأول ابن مرزوق المدونة عليه والثاني تأويل ابن رشد والاكثر وهو المعول عليه والمشهور من المذهب اه بن (قوله فتدخل الفاكهة) أي فتدخل الفاكهة وما بعدها في علة ربا النساء المسد كورة الفخذ الجنس أو اختلف ولو قال فتدخل أي العلة المذكورة في الفاكهة وما بعدها أي تحقق فيها ما كان أولى فتأمل (قوله كبطيخ وقثاء) أي وليمون وباريج (قوله ونحو ذلك) أي ويحو الخس ككرات وجزر وقلناس وكرنب (قوله البر) هو القمح خاصة (قوله لكان أحسن) أي لاسلامته مما أو رد على كلام المصنف وحاصله أنه أطلق الحب فيشمل القمح والشعير والسلت وغيرها فكيف يقول وهي جنس (قوله جنس واحد على المعتمد) أي خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ حيث قال ان الثلاثة المذكورة اجناس فيجوز التفاضل فيما بينهما اذ وقع البيع على سبيل المناجرة (قوله لتقارب منفعتها) أي في القوتية (قوله فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً) ولو ما حرة وطاهره ولو قل التفاضل جداً كبيع حبة بحتين وهو الصحيح واعلم ان محالة القمح مثله بخلاف محالة الشعير فانها كالتبن (قوله يجوز التفاضل بينهما) أي ويحرم بيع بعضها ببعض لاجل اتفق القدر أو اختلف للساء (قوله وقطيمية) هي كل ماء غلاف من الحبوب وهو الاصناف السبعة المذكورة (قوله أمها) أي القطيمية (قوله بضم بعضها البعض) أي لاجل تكميل النصاب (قوله وهي هنا أجناس) أي على المشهور وقيل امهاها جنس واحد كالركاة (قوله ونحو) أي وهو جنس واحد فلا يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ولو من صنفين كرنى وصيحاني وبجوة وكذا يقال في الزيت (قوله وبحري) المراد بالطير الحري الطير الذي يألف البحر كالعطاس فانه يعطس في البحر ويخرج منه بالسمن فهو من جنس الطير البري وأما الذي في داخل الماء ولا يخرج منه فهو من دواب الماء ولا يصح ادخاله هنا الطرب (قوله ولو اختلف مرقته) لاجل لهما والاولى تأخيرها بعد ذوات اللحوم ويقول والمطبوخ من جنس جنس ولو اختلفت مرقته كما في المدونة اه بن (قوله ولا يخرج ذلك)

التحتية وتخفيفها عدى ولو بيا وحصى وترمس وقول وجلان وبسيلة (ومها) أي القطيمية (كرسة) بكسر الكاف أي

وتشديد النون قبل قريبة من البسيلة وقيل هي البسيلة نفسها ولم يختلف قول مالك في الركاة امها جنس واحد يضم بعضها البعض (وهي) هنا (أجناس) يجوز التفاضل بينهما مناجرة (ونحو) رنى وصيحاني وغبرهما (وريب) أحره واسوده وصغيره وكبيره (ولحم طير) برى وبحري انسي ووحشي كعربان ورحم ومنه المعام (وهو) أي لحم الطير بأنواعه (جنس) واحد (ولو اختلفت مرقته) بأن طبخ بامران مختلفة بأزار أم لا ولا يخرج ذلك عن كونه جنساً واحداً وما يأتي من قوله ولحم طبخ بأزار



أما هو في نقله عن اللحم التي في غير ما هنا (كذب الماء) كلها جنس واحد حتى آدمية وترسه وقلبه ونخريه (وذوات الأربع) إن كان أنسيا  
كابل وغنم بل (وان) كان (وحشيا) أغزال وحبار وحش وبقره كلها صنف واحد إن كانت مباحة فإن منع أو كره أكلها ففيها لا بأس بلهم  
الأنعام بالخيل وسائر الدواب نقدا أو مذكرا لا يؤول كل لحمها أي الخيل وبهيمة غير الأنعام وأما طير وأما طير (و) ليس من متفاعلي  
الأنعام بها الاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تحريم انتهى (والجراد) (٤٣) جنس غير الطير (و) ليس من متفاعلي

ربويته بل (في ربويته  
خلاف) والراجح أنه ربوي  
(وفي جنسية المطبوع من  
جنسين) كلهم طير وبقر  
في أناه أو أناه من بزار نافذة  
لكل منهما فيصيران  
بالطبخ هاجنسا بحرم  
التفاضل بينهما أو كل  
واحد باق على أصله ولا يحرم  
(قولان) رجح كل منهما  
فالأولى خلاف وأما إن  
طبخ أحدهما بأبرار فقط  
أو كل بلا بزار فهما جنسان  
اتفاقا (والمسرق) كاللحم  
فيباع بمرق مثله وبلحم  
مطبوع ومرق ولحم كهما  
مثلهما متماثلان في الصور  
الأربع (والعظم) المختلط  
باللحم كاللحم بمرة نوى  
التمر حيث لم ينفصل عنه  
أو انفصل وكان يؤكل  
كالقروش والأصابع باللحم  
متفاضلا كالنوى بالتمر  
(والجلد كهو) أي كاللحم  
فتباع شاة مذبوحة بمثلها  
تحرى ولا يستثنى الجلد  
لأنه لحم بخلاف الصوف  
فلا بد من استثنائه لأنه  
عرض مع طعام والجلد  
المذبوح كالعرض فيما  
يظهر (ويستثنى قشر  
بعض المعام) إذا بيع بمثل  
أو بيع دجاج أي لا يصح

أي طبخه بالابزار (قوله) أما هو في نقله عن اللحم) حاصل كلامه هنا وفيما يأتي أن الطبخ بالابزار إنما  
ينقل اللحم المطبوع عن التي في صير المطبوع بالابزار جنسا والتي جنسا آخر يحور فيهما التفاضل بدا  
بدا وأما اللحم المطبوع من جنس كاطير فكله جنس واحد لا فرق بين ما طبخ بابرار وما طبخ بغيرها كما أن  
التي والمطبوع بغير ابزار جنس واحد (قوله) كدواب الماء تشبيه في قوله وهي جنس وقوله وذوات الأربع  
أي وذوات الأربع تشبيه في قوله وهو جنس أيضا (قوله) حتى آدمية (وأولى السمك المملح كالفسيفخ  
فتمليح السمك لا يصير جنسا غير جنس السمك والبطارخ في حكم المودع في السمك وليس من جنسه  
فيباع منفردا عن السمك بالسمك متفاضلا كما يباع لحم الطير ببعضه متفاضلا كذا في عتق (قوله) وذوات  
الأربع أي أكلها جنس واحد فيعبر به بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا (قوله) بالخيل وسائر الدواب أي  
كالغزال والخير يعني الحية (قوله) وبهيمة غير الأنعام مراده من البغال والخير (قوله) فذكره يبيع لحم  
الأنعام أي سواء كانت حية أو مذبوحة والتفاضل بين لحم المباح ولحم المكروه مكروه فقط كافي المبح  
(قوله) خلاف الأول فالسند والحلاب هو المذهب والثاني قال المارري هو المعروف من المذهب فكل  
من القولين قد شهور ولكن الراجح أنه روي لما تقدم أن الذي عليه الأكثر وهو المألوف عليه أن العلة في  
حرمة ربا الفصل في الطعام الأقيمت والأدحار ولا يشترط علة الأقيمت (قوله) بأقله لكل منهما أي بأقله  
لكل واحد من المطبوعين عن التي من جنسه (قوله) رجح كل منهما أي لأن الأول قال في الجواهر أنه  
المذهب والثاني اختاره ابن بونس والبخمي ابن قال شيخنا وكل من القولين وان كان قد رجح الأول أن  
الظاهر الثاني وهو بقاء الجنس على حالهما (قوله) فالأولى خلاف أي لا جل أن يكون جاريا على قاعدته  
من أنه يعبر بالقولين عند عدم التشهير لهما بالخلاف عند التشهير لكل منهما (قوله) كهما أي كإصابع لحم  
ومرق بمثلها أي بلحم ومرق (قوله) في الصور الأربع أي وهي بيع مرق بمرق وبيع مرق بلحم وبيع  
مرق مرق ولحم وبيع مرق ولحم فلا بد من التماثل في القدر في الجميع والامتنع البيع (قوله) حيث  
لم ينفصل أي العظم عن اللحم (قوله) والأصابع أي والأبأن انفصل عن اللحم وكان ذلك العظم لا يؤكل  
(قوله) فتباع شاة مذبوحة بمثلها أي بشاة مذبوحة وأما بيع الشاة الحية بشاة أخرى حية فيجوز من  
غير استثناء وأما بيع الحية بالمذبوحة فهو يبيع اللحم بالخيل وسائر (قوله) بمثلها فحربا أي إذا كانت  
المماثلة بينهما بالتحرى والتخمين (قوله) لأنه عرض مع طعام أي ولا يجوز بيع عرض مع طعام عرض مع  
طعام لأن العرض مع الطعام بقدر طعاما فبأنى التماثل (قوله) كالعرض أي ويجوز بيعه باللحم  
نقد أو لاجل (قوله) وذوزيت) مبتدأ أو الزبوت عطف عليه وقوله أصناف خبر عنها (قوله) أي أصناف أي  
وحينئذ فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مما جرة (قوله) على التحقيق أي خلافا لمن قال أنه كزيت  
غير ربوي لأنه لا يؤكل وأكله عرف طارئ (قوله) أي أحماص) فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مما جره  
(قوله) لا الخلول) بالجر عطف على العسل والأنبذة والحبار عطف على الخلول (قوله) والأنبذة) كماء  
الزيت والتين والخروب والعرق سوس والتمر والمشمش والقراصية (قوله) جنس واحد على المعتمد  
أي ويجرم التفاضل بينهما وأما الذي يدمع أصله كالتمر فلا يجوز مطلقا لأنه يبيع رطب بياض من جنسه  
وهو مزابة وأما يبيع الخل بالتمر فيجوز ولو متفاضلا لأنهما جنسان (قوله) على المعتمد أي وهو الذي  
يفيده كلام ابن رشد ونصه يجهل أن يقال أنه لا يصح بالتمر وأقرب ما بينهما ولا بالخل الأمثل لا يجهل

البيع إلا بشرط استثنائه إلا يلزم في الأول بيع طعام وعرض وفي الثاني بيع طعام وعرض بطعام وهو مذكور (وذوزيت)  
أي أصناف وبه لم منها أن يربو به (كفجل) أي بر الفجل الأحمر لأنه الذي يخرج منه الزيت ويحل بالكاف ساجم وجاجلان وقرطم  
وزيتون وبزر الكتان أولى بالخلول من السلم على التحقيق (والزبوت أصناف) أي اجناس كاصولها (كالعسل) المختلفة من قصب  
ونخل ورطب وعنب فاما أصناف يجوز التفاضل بينهما ما حرة لا الخلول) فليست بأصناف بل كلها صنف واحد لأن المبتغى منها  
شي واحد وهو الخوض (و) لا (الأنبذة) فانها صنف واحد لأن المبتغى منها الشرب والخلول مع الأنبذة جنس واحد على المعتمد وإن  
كان مقابله أظهر (والأخبار) جميعها صنف واحد



(ولو كان) بعضها قاطبة) كقول وعده من (الا الكعك بايزار) فانه يصير بها اجناسا منفردا يباع بالخبز متفاضلا من اجزء والمراد جنس الابزا فيصدق بالواحد (ويخص) بالخرق طفا على حب أي فهو ربوي على المشهور وجميعه صنف واحد من زعم أو غيره المازري فتحرى المساواة وان اقتضى التحري مساواة بيضة بيضتين (وسكر ربوي وكله صنف) (وعسل) ربوي وفيه نوع تكرار مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافا الا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا (٤٤) في ربويته صرح بهما والسكر والعسل صنفان (ومطلق لب) ربوي وهو

لأن الخل والتمر طرفان بعيد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والبيد واسطة تقرب من كل واحد منهما ولا يجوز بانتمر على كل حال ولا بالخل الامثلا مثل وهذا أظهر اهن والحاصل أن البيد واسطة بين التمر والخل فلا يجوز بيعه بالتمر مطلقا ولو متمائلا ويجوز بيعه بالخل اذا تماثلا قدر اوا اما التمر بالخل فيجوز مطلقا ولو مع تفاضل أحدهما (قوله الا الكعك بايزار) أي مثل محلب وسمس وسبيسة وكافورة وأولى من الابزار ما اذا كان بدهن كسمن أو زيت كالغطير واستظهر بعض الاشياخ أن ما كان بايزار من الكعك صنف وما كان بدهن منه صنف آخر واختاره شيخنا (قوله فهو ربوي على المشهور) أي بناء على أن علة الربا في الطعام الاقبيات والادخار وان لم يكن الاقبيات عاليا كما في (قوله وكله صنف) أي لا فرق بين السبع منه والمكرور والعوام والنبات فلا يجوز بيع صنف منها آخر متفاضلا (قوله لا يها لا تكون أصنافا الخ) هذا جواب عما يقال لا يسلم التكرار لانه فيما تقدم حكم عليها بانها أصناف وهذا حكم عليها بانها ربوية والحكمان متعاربان (قوله لما لم يكن صريحا) أي الحكم عليه بأنه أصناف (قوله صنفان) أي فيجوز بيع العسل بالسكر متفاضلا وليس هذا من باب بيع رطب بياض الممنوع لأن الممنوع في الجنس الواحد ويجوز بيع السكر بالقصب وعمائه قتل طسحه و بر به وهو ماؤه المطبوخ ولا يجوز بيع القصب بعسله ولا بر به لانه من الرطب بالياس الا أن يدحلر به بايزار (قوله ومنه) أي من اللب (قوله وقيل الخضراء طعام) أي والياسة دواء وهذا قول اصبع (قوله فعلم أنها الخ) اعلم أن طاهر المصنف هنا كطاهر اس الحاجب في أن التردد في كونه ربوي أم لا واعتراه في التوضيح عاد كره شارحنا من هذا خلاف النقل واعتصر الشارح مرام على المصنف هنا مثل اعتراضه في التوضيح وأجاب عجب بأن كلام الخزولي في شرحه الكبير يدل لابس الحاجب والمصنف من كونه طعاما قطعاً والخلاف في ربويته وعدم ربويته أي في كونه با يدخلها بالفضل أو لا يدخلها وقال ح بعد ما ذكرنا اعتراض الشارح ويظهر من كلام اس عبد السلام أنه يستفاد من الخلاف المدكوك والخلاف في كونه ربوي أم لا ود كر كلامه في طهره والطاهر أن المصنف اعتمد ذلك بطرين (قوله ليست ربوية قطعاً) أي لا يدخلها بالفضل قطعاً بل يجوز فيها التفاضل من غير خلاف (قوله أولا) أي أولست بطعام ولا يحرم فيها بالنساء (قوله كفلفل) أي ورببجيل (قوله وهي أحناس) الضمير لما ذكره من المصالح والمواد أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا لا يندم ان ماد كره من أنها أحناس هو ما استظهره النجاشي ونقل الشيخ أبو محمد عن محمد بن المواز عن ابن القاسم أن الشمار والابيسون حنس والكعوب حنس وهو المعتمد كما قرر شيخنا (قوله بل ولا طعام) أي ولا يدخل حله لار بال فضل ولار بالنساء (قوله كحس) أي وقلفاس وساق وباذبحان وبامية وما وجيهة وطبخ وقتاء وخيار (قوله ودواء) لا يدخل فيه الاشر به كشراب الورد والسفنج والحاص وشرب الخلاب مثلالا لار بويه وهي جنس واحد لان منفعتها متقاربة فلا يجوز التفاضل فيها بطرين (قوله كصبر) أي ومروبان وفحاب وعبر ذلك من العقاقير العطر به (قوله والمعتمد أنه ربوي) لانه يقتات ويدحر وان لم يتجدد للعيش غايبا (قوله وفاكهة) أي ما عدا العنب فانه ربوي وان لم يترب كاد كره شيخنا في حاشيته خلافا لخش (قوله ولو ادحرت بقطر) رد بلو على ما اختاره اللحمي من ربويته ما دخر بقطر (قوله والكثيري) أي وكذلك الرمان والمشمش (قوله بضم الفاء الخ) قال في القاموس فسق كقنفذ وجندب معروف (قوله مما يدحروا يقتات) فيه أن الجور واللور والبندق والفسق يقتات ويحرق الخلق أن القول بانها غير ربوية يبي على أنه يعتبر في الاقبيات ان يكون عاليا أو ما على القول بعد اعتبار ذلك فهي ربوية ومذهب المدوة امتناع الكاف وبراى وقد تبدل سينا

صنف واحد من الب وتمر وغنم حليب ونخض ومضروب ومنه اللب وهو ما يؤخذ وقت الولادة (وحلبه) ضم الحاء واللام وتسكن تخفيفا ربوية (وهل ان انضرت) أو ولو يابسة (تردد) هذا طاهره وهو خلاف النقل اذا النقل عن ابن القاسم أنها طعام وعن ابن حبيب دواء وأبست طعام وفيه ل الخضراء طعام واحتجاب المتأخرون فبعضهم أبقى الاقوال على طاهرها وعليه فالراجح ما لابن القاسم وبعضهم ردها لقول واحد يحمل كلام ابن القاسم على الخضراء وابن حبيب على اليابسة فعلم أنها ليست ربوية قطعاً وأما الخلاف في أنها طعام يحرم فيها النساء اولاداً (ومصلحه) أي مصلح الطعام وهو لا يتم الانتفاع بالطعام الا به ربوي ومثله بقوله (كلمح وبصل ونوم) بثلاثة مضمومة (وتابل) بفتح الموحدة وكسرها وقد تميز ومثله بقوله (كفلفل) بضم الفاء (وابرة) بضم الكاف وبراى وقد تبدل سينا

وصم الباء وقد تفتح (وكرويا) بفتح الراء وسكون الواو ويبعة على وزن كرويا وأخرى كيميما (وأيسون) التفاضل وشمار وكروين) أبص وأسود (وهي) أي المدكورات (أجناس لا حردل) فليس بربو والمعتمد أنه ربوي (ورعفران) ليس بربوي بل ولا طعام (وحصر) كخص (ونواء) كصبر (وتين) صعب والمعتمد أنه ربوي (وموز) ليس بربوي (وفاكهة) كتفاح ادالم تدخر بل (ولو ادحرت بقطر) كالتفاح والكثيري بدمشق (وبندق) وفسق بضم الفاء مع فتح الباء أو صمها وجور ولور مما يدحروا لا يقتات فليس



بروي لتركب العلة منهما (وبلغ ان صغر) بأن انعقد لانه يراد للعطف لا لكل فأحرى الا غريض والطلع وأما الزهر وما بعده من سدر  
فرطب فمنه طعام روي وهو مفهوم صغر (وماء) عذب او مالخ ليس بروي بل ولا طعام على المعروف والعذب جنس والمالخ جنس وفائدة  
اختلاف الجنسية انه لا يدخل بينهما سلف حرم منفعة بخلاف الجنس الواحد (وبحور) بيعه (طعام لاجل) وكذا ابيع بعضه بعض  
متفاضلا لا يبدل الى اجل ان كان المعجل الاقل لانه سلف حرم منفعة كأن (٤٥) كان المعجل الاكثر على طاهرها وعلته منى على ان ثمة

ضمان يجعل نوجب المنع  
والافلاوحه لمنعه ثم شرع  
في بيان ما يكون به الجنس  
الواحد جنسين وما لا يكون  
فمن الثاني قوله (والطحن)  
الحب (والعجن) للدقيق  
(والصافي) الشئ من  
الحبوب (الا الترمس  
والتميد) امرا وزيد  
(لا ينقل) كل منهما عن اصله  
والدقيق ليس جنسا منفردا  
عن اصله لانه يفرق اجزاء  
والعجين مع الدقيق او  
الفصح جنس واحد  
والمصنوع مع غيره جنس  
لكن لا يباع مصنوع بمثله  
لعدم تحقق المماثلة ولا  
يبايس لانه رطب يبايس  
وكذا التميد لا ينقل عن  
اصله وكذا عصير العنب  
مع العنب واما الترمس  
وصلقة ينقله عن اصله  
لطول امسه وتكلف  
موته ولا بد من بقعه في  
الماء حتى يحلو وشاره لقديم  
لنقل بقوله (بخلاف خله)  
يعني تحصيل التميد فانه  
ينقل عن اصل التميد عن  
التميد اذ الحبل والتميد  
جنس على المعتمد (و)  
بخلاف (طبخ لحم ببرار)  
فانه ينقل عن الى وعن  
المطبوخ بعينه والجمع ليس  
بمراد والمراد الجنس اصادق  
بان واحد واما بابصل

التفاضل فيها وطاهر الباحي اعتمادا ما مشى عليه المصنف انظر بن (قوله لتركب العلة منهما) أي  
تركب علة الى ما من أمرين وقد اتفق أحد هما فيما ذكره تكون العلة غير موجودة فيه هذا كلامه وقد  
علمت ما فيه (قوله بان انعقد) أي ولم يبلغ حد الرامح وهو الصغير جدا (قوله فأحرى الا غريض والطلع)  
الحاصل أن مراتب الملح سبعة طلع وأغريض فيبلغ صغير وهو المسمى بالثني فيبلغ كبير وهو المسمى  
بانه هو فسر ورطب ونمرو ويحتملها قولك طاب ررت وكل واحد من هذه اما أن يباع بمثله أو بعينه فالجمله  
سبعة وأربعون صورة المكرر منها احدى وعشرون صورة والباقي من غير تكرار ثمانية وعشرون صورة  
وهي بيع الطلع بمثله وبالسنة بعده وبيع الاغريض بمثله وبالحصة بعده وبيع البلح الصغير بمثله وبالأربعة  
بعده وبيع الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالأثنين بعده وبيع الرطب بمثله وبالنمرو وبيع التمير  
بالتمر والجائر من هذه أربع وعشرون صورة وهي بيع كل عثله بشرط المماثلة والمماثلة في الأربعة  
الاحيرة وأما في الثلاثة الأول فالجواز لو مع التفاضل ولو مع عدم المماثلة وبيع الطلع بكل واحد من  
السنة بعده وبيع الاغريض بكل واحد من الحصة بعده وبيع البلح الصغير بكل واحد من الأربعة بعده  
ولو متفاضلا ولو لا أجل ان كان البيع على شرط الجداد أو محدودا أو ما على التسقية في شجره حتى يراد  
لا كاه فيمنع كما يمنع بيع التمير ورطب أو بسرا أو كبير بلح وكذا يمنع بيع كبير البلح ورطب لا بد من لانهما  
كشئ واحد وكذا يمنع البسر بالرطب على أي حال لا متلا بمثل ولا متفاضلا فصور المصنف حصة (قوله على  
المعروف) أي والا لمنع بيعه بطعام لاجل واللازم باطل (قوله والماء جنس) المراد به كل ما يشرب ولو  
عدم الضرورة والمراد بالمالح ما لا يشرب أصلا ولو عدم الضرورة (قوله أنه لا يدخل بينهما سلف حرم  
منفعة) أي وحيثما في حور بيع أحد هما بالآخر متفاضلا مناحره أو لاجل أما الأول فلاهما جنسان  
وأما الثاني ولانه ليس بطعام حتى يدخله بالساء وحيث كانا جنسين كان ذلك سليما (قوله بخلاف الجنس  
الواحد) أي فانه يجوز بيع بعضه بعض ولو متفاضلا اذا كان يدا يدا ولا يجوز متفاضلا اذا كان لاجل لا  
سلم الشئ في نفسه سلف حرمه وهو واضح ان كان المعجل اعمها والقليل وأما ان كان المعجل الكثير  
وظاهر المدونة منه أيسر وأصله مبي على أن ثمة ضمان يجعل نوجب المنع والافلاوحه لمنعه (قوله الا  
الترمس) أي فان صلقة ينقله عن جنسه وألحق بصاق الترمس ند ميس القول وصلق الفول الحار للكلغة  
أي المشقة وحيثما في حور بيع الفول المدمس والفول الحار بالفول اليابس ولو متفاضلا اذا كان مناحره  
(قوله والدقيق ليس جنسا منفردا عن أصله) أي وحيثما في حور بيعه بالحبة متماثلا لا متفاضلا وبأي  
أن المماثلة هنا تتم بالورن لا بالكيل وقيل تعتبر بكل منهما (قوله والعجين مع الدقيق او الفصح جنس  
واحد) أي فلا يباع العجين بواحد منهما الا اذا كان متماثلا وتعتبر المماثلة في قدر الدقيق فحرم بامر  
الخائبين في بيع العجين بالفصح وفي جانب العجين اذ ابيع بالدقيق كما يأتي (قوله على  
المعتمد) وحاصله أن التميد مع التمر جنس واحد وكذلك مع الحل حنس واحد لا أنه يمنع بيعه بالتمر مطلقا  
ويجوز بيعه بالحل متماثلا لا متفاضلا وأما الحل مع التمر فهما جنسان والتمر طرف والحل طرف والتميد  
واسطه بينهما فهو مع كل طرفي جنس والطرفان حنس (قوله وطبخ لحم ببرار) أي وأما طبخ أرز ببرار  
فانه لا ينقل كذا في عبق وفيه نظرفان طاهر كلام ابن شيركافي المواق أن كل ما طبخ ببرار ينقل عن أصله  
بذلك سواء اللحم والارز وغيرهما (قوله وبخلاف شبهه وتحقيقه) أي بالانزاري أو غيرهما من  
المصلح كالبصل أو الثوم مع الملح (قوله لا بدونها) أي لا ان كان التجفيف بدون أن يراد فانه لا ينقل عن  
الي (قوله وسويق وسمن) الطاهر كالملاح ان الواو في قوله وسمن بمعنى مع وأب صاده أن السويق اذ الب

فحتى اضيف للماء والملاح لبصل كفي في النقل (و) بخلاف (شبهه) أي اللحم بالبار (وتحقيقه) انزاع وشمس او هو (بها) أي  
بالا برار فانه ما قبل لا بدونها (و) بخلاف (الخبر) بفتح الحاء فانه ناقل عن العجين والدقيق (وقلي قمح) مثله فانه ناقل (وسويق) المراد  
به القمح المصنوع المطبوخ به ينقل لا اجتماعه فيه وان كان كل واحد منهما منفردا لا ينقل (و) بخلاف (سمن) أي تسمين



فانه ناقل عن اللبن الذي اخرج زبدته (وجازته) أي بيعة (ولو قدم شجر) بجد يد أو قديم فالصور أو بيع وقيل لا يجوز قديم بجد يد لعدم تحققه جائلة (و) جازابن (حليب) أي بيعة بمثله (ورطب) بمثله يضم الراوي قطع الطاء ما اضجع ولم يبدس والاقنمر (ومشوى) بمثله (وقديد) بمثله واعلم أن اللحم اما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو في بيعة كل واحد بمثله جائز كالتي بكل واحد ان كان بأزار كما تقدم والامنع مع المشوى والقديد مطلقا لا به رطب بياس ومع (٤٦) المطبوخ متفاضلا فقط أو المشوى والقديد والمطبوخ ولا يجوز بيع واحد منها

واحد من باقيها ان كان الناقل في كل أولنا وفيها ولو متماثلا فان كان الناقل بأحد هما فقط جاز ولو متفاضلا (وعفن) وهو ما تغير طعمه من اللحم بمثله ومغلول بمثله ان قل الغلت (وزبد) بمثله (ومن) هو زبد مطبوخ بمثله (وجبن) بمثله (وأقط) لبن مستحجر يطبخ به بمثله فقوله (بمثلهما) راجع للجميع أي كل واحد منها بمثله (كربون ولحم) أي يجوز كل واحد منهما بمثله ان كانا رطبين أو يابسين (لارطبهما بياسهما) بطنية الصمير وفي بعض النسخ لارطبهما بياسهما بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين وعليها يكون مرفوعا لعطفه على المرفوعات قبل الكاف (و) لا (مباول) من قمع أو غيره (بمثله) من جنس وبوي لا متماثلا ولا متفاضلا لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقق المماثلة في البطل لجواز أن أحدهما يشرب أكثر من الآخر (و) لا (لبن) حليب (زبد) سواء أريد أحد اللبنين لأخراج زبدته أم لا إلا أن يخرج زبدته (فيجوز بيعه بالزبد وأولى بالسمن) واعتبر

سمن ينتقل عن السويق غير الملتوت وبهذا سلم من اعتراض ابن غازي في قوله وسمن بأنه يقتضي أن السمن جنس غير الزبد والحليب وان أجيب عنه أيضا بما قال شارحنا وحاصله أن المراد بالسويق التسويق والمراد بالسمن التسمين أي اس التسويق ينقل السويق عن أصله وهو القمع والتسمين ينقل السمن عن اللبن الذي أخرج زبدته (قوله ومشوى بمثله وقديد بمثله) نقل المواق عن ابن حبيب أنه لا يباع واحد منهما بمثله ونقل عقبة عن ابن رشد أنه لا يباع المشوى بالمشوى ولا القديد بالقديد إلا بتحري أصولها وإذا اعتبرت المماثلة بينهما تحرى الأصول فلا عرة بالشئ والتقديم استوى أو اختلف اهـ بن (قوله وقديد) أي مقيد ومشمس بالشمس ثم ان شارحنا تبع العج حله على أن المراد قديد من اللحم وعفن من اللحم وفيه أنه يصير تكرار مع قول المصنف بعد ولحم فالأولى أن يحمل قوله قديد وعفن أي من الباع (قوله واعلم الخ) أشار بذلك إلى أن صور بيع اللحم باللحم ست عشرة صورة لأن اللحم اما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو في بيعة وكل واحد منها ما أن يباع بمثله أو غيره فالجمله ست عشرة صورة من ضرب أرعة في أرعة المكرر منها ستة والباقي ثلاثون تكرار عشرة وقديد ذكر الشارح أحكامها مستوفاة (قوله ان كان) أي كل واحد بأثره (قوله مطلقا أي متماثلا ومتفاضلا) (قوله بأحد هما) أي بأحد المبيعين (قوله مستحجر) أي بعد إخراج زبدته (قوله أي كل واحد منهما بمثله) اعلم أن اللبن وما قلد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط ومخيض ومضروب وبيع كل واحد من هذه السبعة إما بوعده أو بغير فوه فالصور تسع وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون والباقي بعد إسقاط المكرر ثمانية وعشرون الجائز منها قطعا ست عشرة صورة وهي بيع كل واحد بمثله وبيع المخيض والمضروب فهذه ثمانية وكذلك بيع كل من المخيض والمضروب بالحليب أو بالزبد أو بالسمن أو بالحبن فهذه ثمانية أيضا وأما بيع المخيض أو المضروب بالأقط ففيل بالجوار بشرط المماثلة وقيل بالمنع واستظهر لان الأقط اما مخيض أو مضروب فهو بيع رطب بياس من جنسه وكذا اختلف في بيع الحبن بالأقط والظاهر المانع كذا قالوا وطاهره سواء كان الحبن من حليب أو من مخيض أو مضروب والظاهر المانع اذا كان من مخيض أو مضروب وأما ان كان من حليب فانه يجوز لان المقصود منه ما يختلف فهذه صور ثلاثة تختلف فيها وأما الصور الممنوعة اتفاقا فتسعة بيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط وبيع زبد بسمن أو جبن أو أقط وبيع السمن بجبن أو أقط (قوله لارطبهما بياسهما) أي لارطب الزبد واللحم بياسهما (قوله لعطفه على المرفوعات) أي وهو الاتمر وما بعده (قوله ولابن حليب بزبد) أي أو سمن وقوله إلا أن يخرج زبدته أي بحيث يصير مخيضاً أو مضروباً (قوله وطاهره كلامهم ولو كان الخ) أي طاهره كلامهم جوار البيعة اذا استوى الخبران دقيقا بالتحري ولو كان وزن أحد الخبرين أكثر من الآخر (قوله اعتبر وزن الخبرين فقط لا الدقيق) أي قال استوى وزنه ما جازوا ولا لما أمر أن الاخبار كلها جنس ولو من طينية وقمح فإن كانا من صنفين غير ربويين كبربرسيم و زرعاسول أو كان أحدهما ربويا والآخر غير ربوي لم يعتبر وزن ولا غيره لحواز المفاضلة حينئذ انظر (قوله فيكفي العدد) أي رذا العدد ولو راد الوزن على العدد أو نقص وما ذكره الشارح من الاكتفاء بوزن العدد هو ما نقله الطحطاوي عن ابن شعبان وذكره المواق أن القرض إنما يعتبر فيه الوزن لا قدر الدقيق ولا العدد سواء كان الخبران من صنف واحد ربوي أو من جنسين ربويين واستظهر شيخنا العدوى ما لابن شعبان والحاصل أنه يعتبر في بيع الخبر بمثله تحري قدر الدقيق ان اتحد أصلا ولا يتحد أصلا فلا بد من التساوي في الوزن كالقرض مطلقا عند المواق وعند غيره يكفي العدد وان

الدقيق) أي قدره (في) بيع (خبر مثله) من صنف واحد ربوي فيعتبر قدره دقيق كل ولو بالتحري وطاهر زاد كلامهم ولو كان وزن أحد الخبرين أكثر من الآخر فإن كانا من صنفين ربويين اعتبر وزن الخبرين فقط لا الدقيق وقولنا في بيع خبر وأما في القرض فيكفي العدد لأنهم لا يقصدون المبايع بذلك بل المعروف ونقل عن ابن شعبان لا بأس أن يتسايف الخبران في جابئتهم والخبر والخبر



ويقتضون مثله (كعجين) يبيع (بخطئة أو بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المستلثين تحريما من الجانبين في الأولى ومن العجين في الثانية إذا كان صلحا من جنس واحد ونوى والابراز من غير تحري (وبجارية ص) أي يبيعه (بدقيق) بشرط التماثل لأن الطحن غير ناقول (وهل) محل الجواز (ان رونا) أي فالشرط التماثل بالوزن ولا عبرة بتماثل الكيل أو مطلقا (٤٧) وهو المعتمد (تردد واعتبرت المماثلة) المطالبة

في الرويات (بمعيار الشرع) وما ورد عنه في شيء أنه كان يكال كالقمح والمماثلة فيه بالكيل لا بالوزن وهذا ما يضعف القول باعتبار الوزن في المسئلة قبلها وما ورد عنه في شيء أنه كان يوزن كالقمح والمماثلة فيه بالوزن لا بالكيل فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا نقد بنقد كيلا (والا) برده عن الشرع بمعيار معين في شيء من الأشياء (وبالعادة) العامة كاللحم فانه يوزن في كل بلد أو الخاصة كالسمن والابن والزيت والعسل فانه يختلف باختلاف البلاد فيعمل في كل محل بعادته (فان عسر الوزن) فيما هو مغاير له سرفا وبأدب (بجاز التحري) (لكنه) وهذا فاسد اذ عند العجز لا يتأتى الجواز والصواب ان لم يتعد التحري لكثرته أو يريد لا قبل ان والاخص أن يقول ان أمكن وخص التحري بعسر الوزن لأن الكيل والعدد لا يعسران حوار الكيل بنظر المكيال المعهود ثم تقييده بالعسر هو قول الأكثر في ابن عرفة

راد أحدهما في الوزن (قوله ويقتضون مثله) أي في العدد (قوله من غير تحري) أي لا فيقهما الكيل لا بد من علم قدر العجين ومقابلته ولو بالتحري فيما يكون فيه التحري لأجل أن يقع العقد على معلوم (قوله غير ناقول) أي حتى انه يجوز التفاضل (قوله وهل ان ورنا الخ) قال ابن شاس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقبل بالحوار وقيل بنفيه وقيل بجواره بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين يرى أن هذا تفسير للقوانين ويجعل المذهب على قول واحد وبعضهم ينكر ذلك وإلى الطريقتين أشار المصنف بالتردد بقوله وهل ان وزنا أي وهل الحوار محله ان وزنا وما ان كيلا فالمنع بناء على أن المذهب على قول واحد وقوله أو مطلقا أي أو الجواز مطلقا سواء كيلا أو وزنا بناء على أن المذهب ذو أقوال ثلاثة والراجح أولها (قوله بمعيار الشرع) أي بالمعيار الذي اعتبره الشارع في ذلك النوع من كيل أو وزن ولا يشترط خصوص المعيار الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم وما ورد عنه أنه يكال كالقمح ولا تصح المبادلة فيه الا اذا حصل التماثل بالكيل أي كيل كان وكذا يقال فيما ورد عن الشارع انه يوزن كالقمح (قوله فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا) أي كقسطا رقة حابطة قسطا رقة حابطة (قوله ولا نقد بنقد كيلا) أي كربع وصة عددية بربع مثله (قوله باختلاف البلاد) أي فبعض البلاد تستعمل الكيل فيما ذكره من الوزن وبعض البلاد بالعكس (قوله فيعمل في كل محل بعادته) أي ولا يجوز بيع سمن بسمن ولا زيت بزيت ولا عسل بعسل كيلا في بلد عادتهم وزنه ولا وزنا في بلد عادتهم كيله (قوله فان عسر الوزن جاز التحري) حاصل ما لا بد من رشد في سماع عيسى أن كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا مما هو نوى تحريمه المبادلة والقسمة على تحري الوزن وهو ما في المدونة وكل ما يباع كيلا ولا وزنا مما هو نوى فلا يجوز فيه المبادلة ولا القسمة بالتحري كيله لا خلاف بل لا بد من كيله بالفعل وأما ما ليس بنوى فاختلاف في جواز القسمة فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة أقوال أحدها الجواز فيما يباع وزنا ولا كيلا وهو مذهب ابن القاسم فيما حكى ابن عبدوس والثاني الحوار مطلقا وهو قول أشهب وابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عسر الجواز مطلقا وهو الذي في آخر كتاب السلم الثالث من المدونة ونقل ابن عرفة عن الساجي أن المشهور جواز التحري في الموزون سواء كان وزنا أو غيره وان لم يكن في وزنه عسر وهو ظاهر المدونة خلافا لما صنف فانه قيد حوار تحري الوزن بعسره بالفعل فتأمل انظر بن (قوله ان لم يقدر على تحريه) أي ان انتفت القدرة على تحريه بان عجز عنه (قوله فالصواب) أي لا نطاهره أن حوار التحري عند عدم القدرة على التحري مع ان العجز عن التحري انما ينتج منعه لا جواره (قوله أو يزيد لا قبل ان) أي يكون عطف على محذوف أي فان عسر الوزن جاز التحري ان قدر عليه لا ان لم يقدر على تحريه (قوله ان أمكن) أي لعدم الكثرة جدا (قوله الجواز الكيل بعير المكيال المعهود) المراد حوار الكيل بعير المعهود في هذا الموضع الذي يحصل فيه العذر وهو المادية ومحل السفر وليس المراد أن الكيل بعير المعهود جائز مطلقا ما عدا قوله وجهل شمس أو مشمن أن شراء كل قفة من القمح بكدام ممنوع للجهل بقدر المبيع (قوله بعير المكيال المعهود) أي كالقفة والطافية والاماء والحلة والعرارة (قوله ثم تقييد بالعسر) أي ثم ان تقييد حوار التحري بعسر الوزن (قوله وفسد مهي عنه) أي مهي عن تعاطيه وهذه قصية كلية شاملة للعبادات والمعاملات وهي العقود سواء كان العقد عقدا سكاك أو بيع كما مثل لذلك الشارح واعلم ان الهوى عن الشيء اما لذاته كالدم والخمر أو لوصفه كالخمر وهو الاسكارا ونحوه لا ربه كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الاعراض عن ضيافة الله فان كان الهوى لو احدث ماد كركان مقتصيا للفساد وان كان الهوى عن الشيء لخارج عنه غير لارم كالصلاة في الدار المعصومة فلا يقتضي الفساد بقول الشارح ومحل القاعدة أي فساد الهوى عنه اذ لم يكن الهوى لامر خارج عنه غير لارم أي بان كان لذات الشيء لوصفه ولا مخرج خارج عنه لارم له (قوله لان الهوى الخ) علة لقول المصنف وفسد مهي عنه (قوله لا الدليل) أي امر عي يدل على الصحة أي على صحة

والمدونة أنه يجوز التحري في الموزون وان لم يعسر (وفسد مهي عنه) أي بطل أي لم ينفع سواء كان عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كسكاك المريض أو المحرم وكبيع بالادوية على تسليمه أو مجهول لان الهوى يقتضي الفساد (لا الدليل) يدل على الصحة



كأنه نجس والمهرأة وثائق الركبان ويكون مخصصا لتلك القاعدة ويؤخذ من هذا فساد الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها إذا دلل على صحته أو دلالة لقول المصنف وقطع محرم بوقت نهى على الصحة وحمل القاعدة ما لم يكن النهى لأمر خارج غير لازم فلا يقتضي الفساد كالصلاة بالارض المغصوبة والوضوء بالماء المصسوب ألا ترى أن اشغال بقعة العبر بلاذنه أو اتلاف ماله أو الاعراض عن سماع الخطبة أو انس الحرير حرام في ذاته مطلقا نلس (٤٨) بصلاة أم لا ثم مثل للمنهى عنه بقوله (كحيوان) مباح الاكل يباع (بلحم

جنسه) لانه معلوم مجهول وهو مرأنة (أو لم يطبخ) فان طبخ ولو بغير أربار جاز بحد الطبخ عن الحيوان وشمل قوله كحيوان ما فيه منفعة كثيرة وبراءة للفنسية وما لا تطول حياته أولا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فهذه أربع صور ومفهوم بلحم جنسه جواز بلحم غير جنسه مطلقا في الصورة الأولى وبشرط المساجرة في الثلاثة بعدها لان ما لا تطول حياته وما بعده طعام حكا (أو) كحيوان مطلقا بأقسامه الأربعة (ع) أي كحيوان (لا تطول حياته) كطير ماء (أو) كحيوان (لا منفعة فيه إلا اللحم) كخصى معز (أو) قلت (منفعته كخصى صان فهذه اثنتا عشرة صورة من ضرب أربعة في ثلاثة إلا أنه يتكرر منها ثلاثة لأن الأربعة فيما لا تطول حياته بأربعة وأدصر منها فيما بعده تكررت واحدة وهي ما لا تطول حياته بما لا منفعة فيه إلا اللحم وإذا ادصر منها في الأخيرة تكررت اثنان وهما ما لا منفعة فيه إلا اللحم أو ما لا تطول حياته بما قلت والباقي تسعة تضم إلى الأربعة المتقدمة وهي بيع الحيوان مطلقا

المنهى عنه فلا فساد وسواء كان الدليل المدكور متصلا باللهي أو منفصلا عنه ويكون ذلك الدليل مخصصا لتلك القاعدة (قوله كالجش والمهرأة) يعني العتمة بهما لانه هو الذي يوصف بالفساد لولا وجود الدليل على صحته (قوله ولا دلالة لخال) لحوار أن يكون المعنى ترك التباس بهذا الأمر الغير المعقد تأمل (قوله كحيوان) أي حي واثما قيد بقوله مباح لا كل لاجل صحة الدليل بعد ذلك بالمزاينة أذ يبيع الخيل ونحوها باللحم حائر لعدم المزاينة وسواء كان البيع نقدا أو لاجل (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله مجهول أي وهو الحيوان (قوله ولو بغير أربار) أي كما أفاده الاقفاه وهو المعول عليه فنقل اللحم عن الحيوان يكون بأدنى باقل بخلاف نقل اللحم عن اللحم فانه لا يكفي فيه مجرد الطبخ خلافا لمن قال ان اللحم لا ينقل عن الحيوان إلا بالطبخ بآزار (قوله ما فيه منفعة كثيرة) أي كالمقرو والابل واثبات الضأن وفحوله وكذا انثاء المزدحموطا (قوله وما لا تطول حياته) أي كطير ماء (قوله أولا منفعة فيه إلا اللحم) أي كخصى المعز (قوله أو قلت) أي منفعته كخصى صان إذ منفعته وهي الصوف يسيرة (قوله فهذه أربع صور) أي كالأصنوعة (قوله جواز) أي الحيوان بلحم غير جنسه بأن يبيع الحيوان الحي بلحم طيرا أو بلحم معز (قوله مطلقا) أي سواء كان مناجرة أو لاجل والمراد بالصورة الأولى ما إذا كان الحيوان المبيع بلحم من غير جنسه منفعته كثيرة ويراد للفنسية (قوله وبشرط المساجرة في الثلاثة بعده) أي ما إذا كان الحيوان الذي يبيع لحم من غير جنسه لا تطول حياته أولا منفعة فيه إلا اللحم أو كانت منفعة قليلة (قوله طعام حكا) أي يبيع الطعام بالطعام تحب فيه المساجرة ولو كانا جنسين (قوله أو كحيوان مطلقا) أي سواء كان كثير المنفعة أو لا تطول حياته أولا منفعة له إلا اللحم أو قلت منفعته (قوله وأدصر منها) أي الأربعة وقوله فيما بعده وهو ما لا منفعة فيه إلا اللحم (قوله في الأخير) أي وهو ما قلت منفعته (قوله عما قلت) أي إذا بيع كل منهما بما قلت منفعته (قوله نصم الخ) والحاصل ان المصنف شمل كلامه ست عشرة صورة كلها مبيعة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة بلحم جنسه وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا تطول حياته وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا منفعة فيه إلا اللحم وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة عما قلت منفعته فهذه ست عشرة صورة المذكور منها ثلاث يبنى ثلاث عشرة صورة (قوله على تفصيل المتقدم) أي فان كان اللحمان من جنس واحد وبت المساجرة والمماثلة في الورن والحفا أو الرطوبة وان كانا من جنس حار والمماثلة في رطوبة المساجرة (قوله وانما منع) أي يبيع الحيوان بأقسامه الأربعة (قوله لان الثلاثة طعام حكا) أي فإذا بيعت عما فيه منفعة كثيرة كان من بيع الحيوان بلحم جنسه وإذا بيعت عما كان من بيع الطعام بالطعام المشكوك في غائله (قوله وللدائي) أي فلا حل اعتبار أن ما لا تطول حياته قسم وما بعده قسم ثنى الصمير الخ (قوله ولا يجوز) أي الثلاثة طعام لاجل أي ولا يؤخذ منها كراء أرض ولا تؤخذ قصاء عن دراهم أو كريت بها الأرض ولا يؤخذ قضاء عن غنمها طعام بخلاف الحيوان الذي يراد للفنسية لكثرة منفعته فانه يحور به بطعام ولولا حل ويحور كراء الأرض به وأحده قصاء عما كريت به الأرض وأخذ الطعام قصاء عن غنم وذلك لانه لما كان مقتضى لمساغ غير الاكل صار ليس طعاما لا حقيقة ولا حكا واعلم أنه كما لا يجوز بيع ما ذكر من الحيوانات الثلاثة طعام سيئة لا يحور أن يباع اللحم بطعام سيئة ولا الاقتضاء عن غنم الطعام طعاما ولا يجوز بيع شاة للحرار بدراهم ثم يأخذ بدل الدراهم لحما أو قمحا أو لعا الدراهم المتوسطة بين العقد والقض فكأنه باعها أولا بطعام (قوله فان كان) أي خصى الصان يقتنى لصوفه وقوله حار أي حار يبعه بالطعام لاجل لان اقتناءه لاجل صوفه يرله ممرلة ذى المنفعة الكثيرة ومثله خصى المعز إذا كان يقتنى أشعره كما يفيد المعنى ونص عليه

وباللحم الثلاثة عشر وبقى بيع اللحم بمحور على تفصيله المتقدم وبيع حيوان يراد للفنسية بمثله وحائز قطعها بالصورة خمسة في عشر وانما بيع ما لا تطول حياته وما بعده لان الثلاثة طعام حكا وإذا كانت كذلك (لا يجوز ان) أي بما لا تطول حياته وما بعده ولدائي الصمير وقال ولا يجوز أي الثلاثة (طعام لاجل) لانه طعام بطعام سيئة كان أحسن وقوله (كخصى صان) مثال لما قلت منفعته كما هي



أذ منعه وهي الصوف يسيرة فإن كان يقتنى لصوفه جاز (وكبيع الثور) فإنه فاسد للمس عنه (كبيعهها في حبتها) التي ستظهر في السود  
أو التي يقولها أهل الذبيرة للجهل بالعوض (أو) بيعها (على حكمه) أي العاقد من (أو) بائع أو مشتر (أو) على (حكم غيره) أجنبي أي بـ  
بحكم به ولأن أي جعل العقد

بناو الثمن هو كره على  
حكمه (أو) على (رضاه)  
أي رضامن ذكر والفرق  
بين الحكم والرضا أن الحكم  
يرجع للزام بخلاف  
الرضا كما يفهم من قولنا أنا  
حكمت عليكم بكذا وأنا  
رضيت بكذا (أو تولى بكذا)  
أيها البائع (ساعة) لعينه  
عما اشترى بها به (لم يذكرها)  
المولى ولا غيره لمن ولاه  
(أو) لم يذكر (غها)  
قوله (بالزام) راجع لما بعد  
الكاف فإن كان على الخيار  
صح في الجبيع والسكوت  
كالزام إلا في التولية  
فتصح وله الخيار لأنها  
معروف (وكلامه الثوب  
أو منابذته) فانه فاسد  
للمس عنه ذلك أما بيع  
الملاسة فهو أن يبيعه  
الثوب ولا ينشره ولا يعلم  
ما به أو يبيع ولو مقمرا  
ولا يتأمل بل يكتفي في لزوم  
البيع بالمسة فالمفاعلة  
على غير باعها والمنابذة أن  
أن يبيعه ثوبه بثوبه  
وتنذه اليه وينذه اليك  
بلا تأمل مسكاً على الزام  
فالمفاعلة هي على باعها ومثله  
في المنع ما لو باعه بدراهم  
وبمنذه له (فيلزم) فيهما فإن  
كان بجبار جاز (وكبيع

(قوله وكبيع الثور) أي البيع الملابس للعر ولا أن العر ومبيع والعرد التردد بين أمرين أحدهما على  
العرض والثاني على خلافه (قوله للجهل بالعوض) أي حين العقد وان كان يعلم بعد ذلك (قوله أو بيعها على  
حكمه) أي بان يقول البائع للمشتري بعثت هذه السلعة بما تحكم به أو بما ترضى به أنت من الثمن فيقول  
المشتري اشترى بها بذلك ثم يفرض المشتري الثمن بأن يقول رضيت أن الثمن كذا أو حكمت بأن الثمن  
كذا أو يقول المشتري اشترى تلك السلعة منك بما تحكم به أنت يا بائع أو بما يحكم به فلان الأجنبي أو بما  
ترضى به أنت أو بما يرضى به فلان الأجنبي فيقول له البائع بعثت بذلك ثم يحكم البائع أو الأجنبي بشمن  
يذكره أو يقول رضيت أن الثمن كذا (قوله من ذكر) أي من البائع والمشتري والأجنبي (قوله يرجع  
للزام) بمعنى أن الحكم يلزمهما الثمن الذي حكم به حيزا عليهما بخلاف الرضا فإنه لا يلزمهما الثمن الذي  
رضيه بل إن رضيا به فيها ونعمت والار جعاع عن ذلك الثمن لما يرضيان به وليس له الزام به وهذا لا ينافي  
قول المصنف بالزام لأن مراده بالزام لاصل العقد وأما الثمن فقد يكون موقفاً على ما يرضيان به وإنما جع  
المصنف بين الحكم والرضا نظر السكون العاقد قد يعبر بهذا وقد يعبر بهذا فاندفع ما يقال كان الأولى حذف  
الرضا لأن الحكم أخص منه فيلزم من الحكم بشئ الرضا به فتأمل (قوله لم يذكرها المولى ولا غيره لمن ولاه) أي  
وإنما ذكره ثمها وقوله أو لم يذكر غها أي أورد كرهاه ولكن لم يذكر غها (قوله بالزام) اعلم أن المضر الدخول  
على روم البيع لهما أو لأحد هما في مسألة بيعها بغيرهما أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم  
أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم أو الرضا بهما وأما في التولية فالمضر الزام الجاهل  
منهما ما شمن (قوله وكلامه الثوب) أي وكالبيع المحتوي على ملاسة الثوب أو منابذته بأن يتفق  
معه على أن يبيع له الثوب قبل تأمله فيها بكذا وأنه بمجرد لمس المشتري لها ينعقد البيع من غير أن ينشرها  
ويعلم ما فيها أو أنه بمجرد أن يأتيها البائع ويطرحها للمشتري لزم البيع والممس من المشتري وأما التبدل  
فهو من البائع فقوله وكلامه الثوب أي ملاسة المشتري الثوب أي ويكتفي في لزوم البيع وتحققه  
بذلك من غير أن ينشرها ويعلم ما فيها أو أمالو باعها له قبل التأمل فيها على شرط أن ينظر فيها فإن أعجته  
أمسكها أو أوردها كان جائزاً (قوله ولا ينشره) أي والحال أن المشتري لا ينشره الخ وقوله ولا يتأمل بل  
يكتفي في لزوم البيع بالمسة أي بلمس المشتري له هدام تنم تصور مسألة الملاسة فكان الأولى للشاح  
أن يقدمه قبل قوله أو دليل مقمراً لانه إشارة لمسألة أخرى وحاصلها أن يبيع الثوب الذي لا يعلم ما فيها  
بالليل ولو كان مقمراً مبيع ومثل الثوب في عدم جواز بيعه بالليل ولو مقمراً الحيوان غير ما كقول  
اللحم وكداماً كوله عند ابن القاسم وقال أشهد شرا ما يؤكل لحمه في الليل جائز سواء كان الليل مقمراً  
أو غير مقمراً لأن الخبرة بالبدن بين المقصود منه من سمن أو هزال وأما الدابة الغير المأكولة ويحور بيعها في  
الليل المقمرون المظلم والظاهر أن الحوت كهيئة الأنعام وانظر هل شراء الحبوب في الليل المقمرون يجري  
على الحلال أم لا (قوله وتنبذه اليه) أي بلا تأمل فيها والحال أنهم قد دخلوا على روم البيع بمجرد حصول  
نبداهة من البائع (قوله وهل هو بيع) أي بأن يقول البائع للمشتري أبيعك على البت قدر من أرضي هذه  
مبدؤه من محل وقوى أو من محل وقوى فلان إلى ما ينتمى رمية الحصاة أي أو من فلائ بكدا فيبيع ذلك  
للجهل بقدره لا اختلاف الرمي ومحل الفساد اد اوقع البيع على اللزوم (قوله أو هو بيع يلزم وقوعها) بأن  
يقول له اشترى منك هذه الساعة بكذا أو انعقاد البيع إذا وقعت الحصاة مني أو من فلان أو من فلان باختيار  
ممن هي معه وبأحد الحصاة في يده أو حبيبه فإذا أوقعها الرمي البيع فقد علق الانعقاد على السقوط في زمن  
غير معين فالبيع فاسد للجهل بزمن وقوعها ففيه تأجيل بأجل مجهول فلو عين لوقعها باختياره أجلا  
معلوماً وكان قد رزمن الخيار كذا وقعت الحصاة من طلوع الشمس إلى الظهر أو من اليوم إلى غده قصداً  
كان البيع لازماً لم يفسد (قوله ممن هي معه) أي في زمان غير معين (قوله أو على ما تقع عليه الخ) أي بأن



التي هي من أجل كونها من جنس الباش فبشترى مقطعا بدينار وقال المانع للمشتري بشرط أن يكون المقطع الذي تأخذه هو الذي تقع عليه الحصاة فيأخذ حصوة ويرميها فكل ما جاءت عليه كان هو المبيع والفرض أنه ليس هناك قصد للمقطع معين (قوله ان كان) أي ذلك القصد (قوله بأن يقول) أي البائع للمشتري (قوله فما خرج) أي من أجزائك الحصاة التي تكسرت وقوله فما خرج أي وجده (قوله كان لا) أي أيها البائع (قوله للحديث) أي وهو ما في مسلم من نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة (قوله وكبيع ما في بطون الابل) أي من الجنبين قال أبو اسحق الشاطبي يبيع الاجنبة لا يجوز وفسخ وان قبضها المشتري ردت فان كانت عليه القيمة وأجبر على أن يحكم ما بينهما أو يبيعهما (قوله وخصها بالذكر) أي مع أنه يهي عن بيع الجنين مطلقا سواء كان جنين ابل أو غيرها (قوله تبعه للامام في الموطا) وذلك لأنه روى في الموطا عن سعيد بن المسيب مرسل لا راي في الجنان واعماله في فيه عن ثلاثة المصنفين والملاقيع وحبل الحيلة فقال مالك المصنفين يبيع ما في بطون اناث الابل والملاقيع يبيع ما في ظهور الفحول وحبل الحيلة يبيع الجزور الى أن ينتج نتاج الباقية (قوله أو يبيع ما في ظهورها) الضمير عائدة على الابل المتقدمة لكن في الكلام حذف مضاف أي أو ما في ظهور فحولها أو الضمير عائدة على الابل لا بالمعنى المتقدم ولا حاجة للمحذوف (قوله الى أن تلد الاولاد) أي التي هي في بطون أمهاتها كاشترى منها سلعة كذا بدينار مؤجل الى أن يولد للجنين الذي في بطن ناقتي ولد (قوله بفتح الحاء والباء) أي وكل منهما مصدر بمعنى اسم المفعول أي ومجيئها المحبولة لأن الاول اسم مفعول والثاني جمع حائل كظالم وظلمة والا كان عين الاول وهو المصنفين فالحبل الاول مصدره الولد الثاني والحيلة مصدره الولد الاول الذي في بطن أمه وفي جعل الولد الثاني محبولا بحمار الاول (قوله حياته) أما لو كان بالنفقة عليه مدة معلومة جاز أن كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما في بطن ناقتي للوارث أو لبيت المال فان كان على أنه هبة للمشتري لم يرجع له عدوى (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا معلوم القدر أو مجهوله وذلك كالأموال كل يوم يعطيه دجاجة وكان ما أعطاه له منصبا معلوم القدر أو كان غير منصف بطوحين الجهل تكون القيمة للثمن العادي (قوله والصورة أوسع) أي لان مادونه المشتري للبائع اما مقوم أو مثلي وفي كل اما أن يكون معلوم القدر أو مجهوله (قوله ولو سرفا) أي ولو كان ما أنفق الممشتري على البائع من مقوم ومثلي سرفا بالنسبة للبائع (قوله في مسألة الاجارة) أي في الرجوع بالسرف في مسألة الاجارة مطلقا (قوله كان) أي السرف قائما أو فات وهذا بيان للاطلاق (قوله لم يرجع بدله) أي بدل السرف والحاصل ان غير السرف يرجع به مطلقا قائما أو فاتا وأما السرف فيرجع به في الاجارة مطلقا وأما في البيع ويرجع به ان كان قائما أو فات لم يرجع به وهذه التفرقة التي ذكرها أشارح بين الاجارة والبيع هي ما في المواق وفي من تحقيق أنه لا فرق بينهم ما وأن البيع كالاجارة في الرجوع بالسرف مطلقا كان قائما أو فاتا الا انه ان كان قائما أخذه بذاته وان فات رجع بدله من قيمة أو مثل على ما هو ومن فروع المسئلة ما يقع كثيرا يخدم الشخص عند آخروا لا يخرج طعمه ويرجع عليه بأجرة مثله ويرجع الا يخرج عليه بما أنفق عليه (قوله ويقاصصه بما أنفق) أي ويقاصصه المشتري البائع بما أنفق عليه (قوله وكعيب الفحل) يطلق العيب على الذكر وعلى ضرب الفحل وهو المراد وقوله على عقود الاشياء أي جعلها أي يستأجر الفحل للضرب الى اجل الاشياء وعلى معنى الى واعتراض على المصنف في تعبيره بعقود بان المسموع اعقاق وسبق قول المصنف فان أعقت رباعي وعقاق كسحاب وكتاب انظر بن (قوله لانها قد لا تحبل) أي فيعيب رب الفحل وقد تحبل في زمن قريب فيعيب

أربعة للحديث ولذا لم يقل نأويلات (وكبيع ما) أي جنين (في بطون الابل) مثلا وخصها بالذكر تبعه للامام في الموطا (أو) يبيع ما في (ظهورها) أي يبيع ما يكون منه الجنين من ماء هذا الفحل بخلاف العيب فانه الاستئجار على الفعل أي صعوده على الانثى كما يأتي فلا تكرار (أو) اشترى شيئا أو أجل ثمنه الى أن ينتج بالبناء للمفعول (النتاج) بكسر نون أي الى أن تلد الاولاد وفسر المصنف الثلاثة بما في الموطا بقوله على سبيل اللف والنشر المرتب وهي المضامير والملاقيع جمع مضمون وملقوح وحبل الحيلة بفتح الحاء والباء فيهما (وكبيعه) بشمل الاجارة لان المراد يبيع الدات أو المنفعة أي يبيع البائع سلعة ذرا أو غيرها (بالنفقة عليه) أي على البائع (حياته) فانه مدله ورا عدمه لم مدة الحياة (ورجع) المشتري الى البائع (بقيمة ما أنفق) ان كان مقولا أو مثليا مجهول القدر كما اذا كان

في عيال المشتري (أو مثله ان علم) المثلي بأن دفع اليه قدرا معلوما من طعام أو دنانير أو دراهم فالصور أربع برجع بالقيمة في ثلاث وبمثل في واحدة (ولو) كان في الحالين (سرفا) بالنسبة للبائع المنفق عليه (على الارحح) في مسألة الاجارة مطلقا كان قائما أو فات وأما في البيع فلا يرجع الا اذا كان السرف قائما فان لم يرجع بدله (ورد) المبيع داتا أو منفعة (الا أن يفوت) هدم أو بناء فيغرم المشتري القيمة يوم قصه ويقاصصه بما أنفق فيه فصل أخذ (وكعيب الفحل) وهو ذلك بقوله (يستأجر على عقود الانثى) حتى تحبل ولا شأن في جهالة ذلك لانها قد لا تحبل







ان كان المبيع أو أحد أجزائه كذا كونه في عقد اختيار متفلا في صورة فيمن باع بستانه المثلث واستثنى منه عدد ثلثين  
 ثمرة يختارها أشار إلى جواز بقوله (لا البائع يستثنى (٥٢) بخلافه المبيع على أن يختارها منه فيجوز أيا كان المستثنى

أو أكثر أمساو أو الشئ في التماثل كتحقق التفاضل (قوله ان كانا كيلين) أي ان دخلا على كيلهما أو على  
 كيل أحدهما ثم لا يحق أن قوله والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا كيلين أو أحدهما غايته أن في بيع  
 إحدى صيرتين على الأروم يختار واحد منهما ولا يتأتى في بيع نخلة مثمرة من محلات ثمرات فالأولى  
 للشارح أن يقتصر على قوله فيؤدي للتفاضل بين الطعامين ويحذف ما بعده تأملا (قوله موجوده) أي  
 ظاهره ولا ينافي جوابه الآتين بقوله أيا كان المستثنى مبيح ثم ان العبارة لا تخلو عن حذف والاصل  
 ولما كانت العلة المذكورة موجودة فيمن باع الخ مع أنه جائز أشار لجوازه بقوله الخ (قوله يستثنى خسا الخ)  
 أي بأن يقول أي هذا البستان المثلث بخلافه الخمس فخلات أختارها منه وأعنيها على حدة فالمستثنى  
 هذه الثمرة مع الأصول لان الكلام هنا في الطعام مع غيره وحيث يتحقق التكرار مع قوله سابقا وصورة وثمرة  
 واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط (قوله أيا كان المستثنى مبيح) أي لا مشري وقوله أولان الخ  
 أي أو أنه مشري لكن لما كان البائع يعلم جيد حياطة الخ (قوله ثمر لمستثنى) أي ثمر النخل المستثنى  
 (قوله قدر ثلث الثمر) أي الذي في البستان (قوله أو أقل) أي سواء زاد عدد المستثنى منه على خمس  
 فخلات أو نقص أو كان قدرها (قوله ولا ينظر لعدد النخل) أي المستثنى فلا يقال أنه لا بد من كونه خمس  
 فخلات كما هو ظاهر المصنف ولا يقال ان عدد النخل المستثنى أو قيمته لا بد أن يكون ثلث عدد محل البستان  
 أو ثلث قيمة محله (قوله وكبيع حامل) أي وهو فاسد للمني عنه فان وان المبيع بشرط الحمل مضى بالثمن لان  
 البيع المذكور مختلف في صحته لان الشافعية يقولون بصحته كذا في حاشية شيخنا العدوي يختار ظاهره  
 به يعضى بالثمن عند الفوات طهر أنها حامل أو طهر عدم الحمل والصواب قصره على ما إذا تبين أنها حامل  
 فان تبين عدم الحمل فانه يعضى بالقيمة لا بالثمن كذا في المجل وهو وجه لان الحمل يزاد في ثمنها فاختار ما زيد  
 من الثمن من أصل أموال الناس بالباطل تأمل (قوله ان قصد) أي البائع باشتراطه الحمل استزادة الثمن  
 بان كان مثلهما لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به وهذا يتأتى في الدواب والامه الوحش لافي العلية  
 لان الحمل لا يوجب زيادة ثمنها بل يقصره (قوله فان قصد التبري) كان يقول البائع للمشتري أخاف أن  
 أبيعها لك وتردها على باطل فانا لا أبيعها لك الا على أنها حامل لاجل ان لا تقدر على ردها لو ظهر بها حمل  
 وقوله فان قصد التبري أي من عيب الحمل واشتراط الحمل للتبري لا يتأتى في الدواب وانما يتأتى في الامه  
 لان البراءة من العيون انما تجوز في الرقيق لافي الدواب (قوله جازي الحمل الظاهر) أي سواء كانت الامه  
 المبيعة من على الرقيق أو وحشه (قوله دون الرأفة) وذلك للفرق في الحق لان المشتري يجوز وجوده  
 وعدمه بخلاف الظاهر فانه قادم عليه محقق لوجوده وأما الوحش فالحمل يزيد في ثمنها والحاصل انها اذا  
 كانت وحشا وكان الحمل خفيا يجوز اشتراط الحمل لاجل البراءة لان المشتري على فرض اذا لم يصدق البائع  
 لا يضره وجود الحمل لانه يريد في ثمنها بخلاف العلية فانه اذا كان خفيا بما جاور المشتري أنها غير حامل ولم  
 يصدق البائع ومظهر انها حامل فيعود عليه الضرر (قوله فان لم يصرح بما قصد الخ) الحاصل انه اما أن  
 يصرح بما قصد من اشتراط الحمل بأن يقول أردت باشتراط ذلك الشرط البراءة أو الاستزادة في الثمن واما  
 أن لا يصرح بما قصد وان صرح بما قصد فحله طاهر مما تقدم وان لم يصرح فقد أشار له الشارح هنا  
 بقوله فان لم يصرح بما قصد باشتراط الحمل الخ (قوله عور بسير) أي وهو ما شأن الناس التماس فيه  
 (قوله كاساس الدار) أي كالعور بالنسبة لاساس الدار المبيعة والا فالاساس ليس عورا وكذا يقال فيما بعد  
 (قوله وكجبة محشوة أو لحاف) أي واما محشوة الطراحة فلا بد من نظره ولا يعتذر العرف فيه لانه كثير (قوله  
 ولا يعتذر اجماعا) أي بل يفسد البيع (قوله بشرط الحمل) اذ فانه يقصد في البيع عادة وهو عور اذ يحتمل  
 حصوله وعدم حصوله وعلى تقدير حصوله هل تسلم امه عند الولاده او غوت (قوله بالتسوين) هذا غير متعين  
 لجوار فراءه بالاصافة وتكون الا صافه للبيان (قوله من الزب وهو الدرع) من قولهم ناقة زبون اذا مسعت  
 من حبلها والمع الدفع ومنه الربايضة لدفعهم انكمار في النار (قوله مجهول معلوم) بدل مما قبله أو عطف  
 بيان او خبر بمتبدا محذوف (قوله ربوي او غيره) أي كبيع اردب قمح بعرة مملوءة لا يدري قدر ما فيها من

مبيح أو لان البائع يعلم  
 جيد حياطة من رديته  
 فلا يختار ثم لا ينقل ولا  
 أن يكون ثمر المستثنى قد  
 ثلث الثمر كيلاً أو أقل ولا  
 ينظر لعدد النخل ولا  
 لقيمته على المصنف  
 (وكبيع حامل) أمة أو  
 غيرها من الحيوان (بشر  
 الحمل) ان قصد استزادة  
 الثمن فان قصد التبري  
 جازي في الحمل الظاهر كالحمل  
 في الوحش اذ قد يبريد ثمنها  
 به دون الرأفة فان لم يصرح  
 بما قصد حمل على الاستزادة  
 في الوحش وفي غير آدمي  
 وعلى التبري في الرأفة  
 (واغتفر عور بسير) اجماعا  
 (الحاجة) أي للضرورة  
 كاساس الدار فانما تشتري  
 من غير معرفة عمقه ولا  
 موضعه ولا مناته وكجارها  
 مشاهرة مع احتمال  
 نقصان الشهور وكجبة  
 محشوة أو لحاف والحشو  
 مغيب وشرب من سقاء  
 ودخول حمام مع اختلاف  
 الشرب والاستعمال (لم  
 يقصد) أي غير مقصود أي  
 لم تكن العادة قصده  
 فيخرج بقصد البشارة  
 لكثير كبيع الطير في الهواء  
 والسمن في الماء ولا يفتقر  
 اجماعا وبقي عدم القصد  
 بيع الحيوان بشرط الحمل  
 على ماص (وكمزانة)  
 بالتسوين من الزب وهو  
 الدفع لان كل واحد يدفع

صاحبه مما يقصد منه وفسرها المصنف تبعاً لاهل المذهب بقوله (مجهول) أي بيع مجهول (معلوم) ربوي أو غيره القمح



(أو) بيع مجهول (بمجهول من جنسه) فبذلك لا يرد بسبب المغالاة فإن تحققت المغالاة في أحد الطرفين جاز كماله بقوله (وجاز) المجهول بمثله أو بالمعلوم (إن كثر أحدهما) أي العوضين كثرية بينة تنفي معها المغالاة (في غير روى) أي فيما لا يرد بأفضل فيه فيشمل ما يدخله بالنساء فقط كالقوا كذا وما لا يدخله بأصل كقطن وحديد لكن بشرط (٥٣) المناجزة في الطعام كما تقدم في قوله وحرم

في نقد وطعام بأفضل ونساء وأما الروى ولا يجوز للتفاضل في الجنس الواحد وقوله من جنسه فإن اختلف الجنس جاز كما لا يخفى ولما قيد المراد بالجنس مع اختلافه ولو بدخول باقل لامرأته فيه عطف على فاعل جاز قوله (و) جاز (لجناس) أي ببعه (تور) بمثناة فوقها مفتوحة أاء من جناس يشرب فيه وسواء كانا جزئين أو أحدهما والحوار أن يبيع نقدا وكذا مؤجلا وقد دم الجناس حيث لم يمكن أن يعمل فيه مثل لمصنوع المؤجل والامنع وكذا يجوز بيع أواني الجناس بالفلوس لاهما مصنوعان أن علم عدد الفلوس ووزن الأواني واهل الوزن ووجدت شروط الجزاء والامنع كما لو جهل العدد والوزن معا وأما ما ذكر من أنها ما بطل من الفلوس فلا يجوز بيعهما بالفلوس معاملة بها وهما داخلان تحت قوله (لافلوس) عطف على نور أي لا يجوز بيع جناس بفلوس لعدم انتقاله بفلوس بصفتهما بخلاف صنعه الأنا وهو محل المنع

القمح وكقنطار خوخا بقص مخلو خوخا لا يعلم وزن ما فيه (قوله أو بيع مجهول بمجهول) أي كبيع غرارة مخلوأة قمحا غرارة مخلوأة منه ولا يعلم قدر ما فيه ما أو يبيع بقص خوخا بمثله لا يعلم قدر ما فيه ما (قوله ويهما) أي في المعلوم بالمجهول والمجهول بالمجهول أي أنه راجع لهما (قوله وأما الروى الخ) هذا مختار قول المصنف في غير روى (قوله فلا يجوز) أي يبيع المعلوم بالمجهول منه أو يبيع المجهولين منه إذا كثر أحدهما كثرية بينة كما لا يجوز إذا كانت الكثرة غير بينة (قوله فإن اختلف الجنس) أي كبيع اردب أرز بصبرة قمح مجهولة القدر أو صبرتين منهما بمجهولتي القدر (قوله جاز) أي بشرط المناجزة كما مر (قوله وجناس) هو مثل النون أي غير مصنوع وقوله تنور هو في اللغة أناء من جناس يشرب فيه والمراد به ههنا مطلق جناس مصنوع سواء كان تورا أو حلة أو أريقا فإراد المصنف أنه يجوز بيع الجناس غير المصنوع بالجناس المصنوع وهذه إحدى مسائل أربعة الثانية بيع الجناس الغير المصنوع بالفلوس المتعامل بها وهذه هي الآية للمصنف والثالثة بيع الجناس المصنوع بالفلوس وقد ذكرها المشرح بقوله وكذا يجوز بيع أواني الجناس بالفلوس إلى آخره والرابعة بيع الفلوس المتعامل بها بمثلها وسند كرها وأما جاز بيع الجناس غير المصنوع بالنور ولم يمنع للمراينة لا تنقله بالصنعة (قوله وسواء كانا جزائين) أي مجهولتي الوزن أو أحدهما بمجهولتيه والآخر معلوم أو مالم كان معلومي الوزن جاز مطلقا من غير قيد كقنطار جناس بأنا نصف قنطار (قوله وكذا مؤجلا وقدم الخ) حاصل فقه المسئلة أنه إذا علم قدر كل من الجناسين جاز من غير شرط وإن جهل قدر كل منهما أو أحدهما والحوار أن كان المبيع نقدا أو كان المبيع مؤجلا ففيه تفصيل فإن كان المقدم الجناس ولا بد أن يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن أن يعمل فيه ذلك الجناس تورا ولا مع وإن كان المقدم التور فأجره مطلقا كان الاجل يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل محاسا أم لا وقال بعضهم لا بد أن يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل محاسا اه عه وي (قوله حيث لم يمكن أن يعمل فيه) أي في الاجل لقصره (قوله ان علم عدد الفلوس) حاصله أنه إذا علم عدد الفلوس ووزن الجناس والحوار كثر أحدهم كثرية تنفي المره أم لا وأما ان علم عدد الفلوس واهل وزن الجناس فإن كثر أحدهما كثرية تنفي المرأسة جاز والافان وجدت شروط الجزاء أيضا وإن لم توجد مع كما به إذا لم يعلم عدد الفلوس علم وزن الجناس أو لا فانه يبيع كثر أحدهما كثرية تنفي المرأسة أم لا (قوله منها) أي من أواني الجناس (قوله وهما داخلان تحت قوله لا فلوس) أي لأن المعنى لا يجوز بيع جناس غير مصنوع بفلوس وهذا صادق بكون الجناس مكسرا أو فلو ساطل العامل بها وقوله بفلوس أي متعاضل بها (قوله ومحل المنع حيث جهل عددها) أي الفلوس ونعم مع ذلك ولو مع الكثرة التي تنفي المرأسة لأن المنع لكون الفلوس لا تناع جازا كما سبق لا مجرد المرأسة والاحار في حال الكثرة المذكورة (قوله كما إذا علم عدد هار ووزن الجناس) أي فانه يجوز سواء كثر أحدهما كثرية تنفي المرأسة أم لا فعلم أن أقسام هذه المسئلة وهي مسألة بيع الجناس بالفلوس ثلاثة أقسام قسم يمنع فيه البيع مطلقا وقسم يجوز فيه البيع مطلقا وقسم يمنع فيه البيع لم يكثر أحدهما كثرية تنفي المرأسة والاجاز (تد به) سكنت المصنف والشارح عن المسئلة الرابعة وهي بيع الفلوس السعائيت المتعامل بها بالفلوس الذي رأية فعلى المعتمد من أن الفلوس غير رويية فإن غاها لاعداداً جزواً جهل عدد كل فإراد أحدهما زيادة تنفي المرأسة فأجزواً لافلا وأما على أن الفلوس رويية فلا يجوز البيع إلا إذا قلنا وزناً وعدداً (قوله من الكلاسة بكسر الكاف وهي الحفظ) استشكل ذلك بأن الدين مكحول لا كالي وإن كالي إمامه وصاحبه وهو الذي يحفظ المدين وأجيب بأنه مجاز في اسناد معنى الفعل للملابسة فحق الكلاسة وهي الحفظ أن تسند للشخص بأن

حيث جهل عددها وسواء علم وزن الجناس أم لا كثر أحدهما كثرية تنفي المرأسة أم لا أو علم عددها واهل وزن الجناس حيث لم يمكن فضل أحد العوضين والاجاز كما إذا علم عددها ووزن الجناس (وككالي) أي دين من الكلاسة بكسر الكاف وهي الحفظ أي يبيع دين (بمثله)



يقال وكدين كالتى صاحبه فاسندت للدين للملاسة التى بين الدين وصاحبه أو أن كالتى بمعنى مكلوه فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم المفعول لعلاقة الأروم لا يلزم من الحافظ المحفوظ وعكسه (قوله وهو) أى يبيع الدين بالدين ثلاثة أقسام فبسه ان من حلتها يبيع الدين بالدين ويلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل وأجيب بأن يبيع الدين بالدين يشمل الاقسام الثلاثة لعمدة التى هى فسخ ما فى الذمة فى مؤخر ويبيع الدين بالدين وتأخر رأس مال السلم فكل واحد منهما يقال له يبيع الدين بالدين لعمدة الا ان الفقهاء سموه اكل واحد منهما باسم يخصه (قوله لا يكونه بالجاهلية) أى فتحريمه بالكتاب بخلاف الاخيرين فتحريمهما بالسنة (قوله فسخ ما فى الذمة) هو بالجواب بدل أو عطف بيان أو بالنصب مفعول محذوف أو بالرفع خبر لمحذوف (قوله فى مؤخر) أى فى شئ يتأخر قبضه (قوله حل الدين) أى المفسوخ (قوله ان كان المؤخر) أى الذى فسخ فيه (قوله من غير جنسه) أى من غير جنس الدين كما لو كان الدين عينا ففسخه فى طعام يتأخر قبضه أو بالعكس أو كان الدين دراهم ففسخه فى دنانير يتأخر قبضها (قوله أو من جنسه بأكثر منه) أى من الدين كما لو كان الدين عشرة دنانير ففسخه فى خمسة عشر يتأخر قبضها وأما تأخير الدين أخلا نائبا من غير زيادة أو مع حطية بعصه فهو جائز ولو كان الدين طعاما من يبيع أو كان نقدا من يبيع أو من فرض حلا لا يعقب اذ ليس هذا من فسخ الدين فى الدين بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل فى قول المصنف فسخ ما فى الذمة لان تأخير ما فى الذمة أو بعصه ليس فسخا لان حقيقة الفسخ الاشتغال عما فى الذمة الى غيره كما قاله عجم ثم ان قول المصنف فسخ ما فى الذمة أى ولو اتها ما دخل فيه حينئذ ما اذا أخذ منه فى الدين شيئا ثم رده اليه بشئ مؤخر من غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر منه لان ما خرج من اليد وعاد اليها بعد لهو أو ودخل أبصا ما لو قصا الدين ثم رددته له سلم أو هاتان الصورتان يقعان بعصر كثير التحويل على التأخير من زيادة (قوله ولو كان المفسوخ الخ) أى هذا اذا كان المفسوخ فيه مضمونا فى الذمة بل ولو كان المفسوخ فيه معينا (قوله يتأخر قبضه) أى يتأخر رضاه وان حصل قض ذلك المعين بالفعل كما فى الامه التى شأها أن تتواضع أو المراد يتأخر قبضه حسا أو شرعا فالاول كالغائب والثانى كالامه المتواضعة ادلا بقبضها شرعا بحيث تدخل فى ضمانه الا برؤية الدم (قوله كغائب) أى سواء كان أخذ ذلك الغائب فى الدين على وصف أو رؤية سابقة (قوله وغيره) أى كعرض لانه لا يدخل فى ضمانه الا باقبض مع بقا الصفة المعينة حين الفسخ (قوله يبيع العقار مرارعة) كما لو طلبت الدين من المدين عند حلول الاجل فأعطاك دارا عاتبة كل دراع بكذا وقوله أو جزا فأى كما لو طلبت الدين من المدين بعد حلوله فأعطاك دارا عاتبة فى الدين حرا فأفاد قلت العقار المبيع حرا فأيدخل فى ضمان المشتري بالعقد وليس فيه يبيع معين يتأخر قبضه قلت هو وان كان مقبوضا شرعا لكن قبضه متأخر حسا ومتى تأخر القبض شرعا أو حسا فالمعنى ولا يحصل الخلاص منه الا بالقبضين كما يفيد ابن يونس واللخمي وما ذكره من المعنى فى الجرافى كالمراعاة هو تأويل ابن يونس واللخمي واسمحروا هو اعتماد كما فى شب حلا فالما فى خش من الجوازي الجرافى تبعا لشيخ سالم والشارح بهرام وهو تأويل فصل وابن أبى زمنين وعليه اقتصر المصنف فى التوضيح تبعا لابن عبد السلام (قوله أو أقر بوطئها) أى سواء كانت رائحة أو وخشا (قوله أو منافع عين) عطف على قوله معينا يتأخر قبضه وهو داخل فى حيز لمبالغة أى هذا اذا كان المفسوخ فيه منافع مضمونة ل ولو كان منافع عين أى ذات معينة ورد بل على أشبه القائل ان فسخ ما فى الذمة فى منافع الذات المعينة غير ممنوع بل هو جائز ومثل الفسخ فى منافع الذات المعينة فى عدم الجوار الفسخ فى غار يتأخر جذها أو سلعة فيها خيار أو رقيق فى عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد (قوله كركوب دابة) أى كاش يفسخ ما عليه من الدين فى كركوب دابة معينة جعده أو خدمة عبد معين شهرا أو سكنى دار معينة سنة (قوله لتأخر أجزائها) أى فقبض الاوائل ليس قضا لالا واخر عند ابن القاسم وعبد الله بن قبض الاوائل قص للادواجر (قوله وصحح) قد كان عجم يعمل به فكأنه حانوت ساكر وفيه الجمل يجلد الكعب فكان اذا برت له أجرة فى دمه يسما جره بها على نفسه كتب وكان يقول

الدين ويبيع الدين بالدين  
واستبداء الدين بالدين  
وبدأ المصنف بالاول  
لانه أشدها لكونه ربا  
الجاهلية بقوله (فسخ ما فى  
الذمة) أى ذمة المدين (فى  
مؤخر) قبضه عن وقت  
الفسخ حل الدين أم لا ان  
كان المؤخر من غير جنسه  
أو من جنسه بأكثر منه  
(ولو) كان المفسوخ فيه  
(معينا) يتأخر قبضه  
كغائب (عقارا أو غيره يبيع  
العقار مرارعة أو جزا  
(و) أمة (مواضعة) فى  
حال مواضعتها فسخها  
المشتري فى دين عليه أو  
أن المراد شأنها أن تتواضع  
فلا يجوز لمن عليه دين أن  
يدفع له فيه أمة عنده رائحة  
أو أقر بوطئها (أو) كان  
المفسوخ فيه (منافع عين)  
أى ذات معينة كركوب  
دابة وخدمة عبد معين  
فلا يجوز لأن المنافع وان  
كنت معينة فى الدابة والعبد  
مختلفة هى كالدين لتأخر  
أجزائها وقال أشبه بجور  
لأنها اذا اسندت لمعين  
أشبه المعينات المقبوضة  
وصحح لكن الراجح الاول  
وأما المنافع المضمونة  
كركوب دابة غير معينة  
يسكنى دار كذلك ولا خلاف  
بين ابن القاسم وأشهب فى  
منعها وأشار للقسم الثانى  
الثانى بقوله (ويبعه) أى  
الدين ولو حالا (بدين)



غير من هو عليه ولا بد فيه من نظام عبارة ذمتين أو احداهما وتصور الاول في اربعة كنه دين على زيد ولا خرد دين على عمرو وبيع كل منهما دينه بدين صاحبه والثاني في ثلاثة كنه دين على شخص وبيعه من ثالث لا أجل ولا يمنع في هذا القسم بيعة معين يتأخر قبضه ولا يمنع معين ولد الميقل وبيعه بماد كثر وأشار لثالث بقوله (وتأخير) (٥٥) رأس مال السلم) أكثر من ثلاثة أيام

وهو عين لما فيه من ابتداء

دين بدين لان كلا منهما

أشعل ذمة صاحبه بدين

له عليه وهو أخف من

بيع الدين بالدين الا أخف

من فسخه به ولما تسكلم

على منع الدين بالدين ذكر

بيعه بالشق ولا يتخلو من هو

عليه من أن يكون ميتا أو

حيا حاضرا أو غائبا بقوله

(ومنع بيع دين ميت)

أي عليه (أو) على (غائب

ولو قربت غيبته) أو علم

ملاؤه (و) على (حاضر)

ولو ثبت بالينة (الا أن يقر)

به والدين مما يباع قبل

قبضه لا طعام معاوضة

وبيع بغير جنسه وليس

دهبا بقصة ولا عكسه وأن لا

يكون بين المشتري والمدين

عداوة (وكبيع العربان)

اسم مفرد ويقال أربان

بضم أول كل وعربون

أربون بضم أولهما وفتح

وهو (أن) يشتري أو يكتري

السلعة (يعطيه) أي

يعطي المشتري البائع

(شيأ) من الثمرة (على

أنه) أي المشتري (أن كره

البيع لم بعد البه) ما أعطاه

وإن أحبه حاسبه به من

التمس أن يتركه مجانا لانه

من اسأل امسوال الناس

بالباطل وبفسخ وان فات

هذا قول أشهب وصححه المتأخرون وافق به ابن رشد (قوله لغير من هو عليه) أي وأما بيعة لمن هو عليه فلا يكون من بيع الدين بالدين وإنما هو من فسخ الدين في الدين (قوله والثاني في ثلاثة) أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة كما أن فسخ الدين في الدين لا يتصور الا في اثنين (قوله ولا يمنع في هذا القسم بيعة) أي لغير من هو عليه وقوله معين يتأخر قبضه أي سواء كان عقارا أو غيره أي فاد كان لزيد دين على عمرو ويجوز له بيعه لحاله معين يتأخر قبضه أو بمنافع ذات معينة وإذا علمت أن الدين يجوز بيعه بماد كثر ولا يجوز فسخه فدل أن هذا القسم أوسع مما قبله ان قلت سيأتي ان الدين لا يجوز بيعه الا اذا كان على حاضر أو كان الشراء بانقضاء والمعتبر الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات المعينة ليست بقدا قلت المراد بالقدم ليس مضمونا في الذمة ولا شئ من المعين ومنافعه ليست مضمونة في الذمة لانه لا تقبل المعينات فهي نقد هذا المعنى وليس المراد بالنقد المقبوض بالفعل فقط (قوله وهو عين) أي وأما لو كان رأس المال غريبا عين حاز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام ان لم يكن بشرط كما يأتي (قوله على منع الدين بالدين) أي على منع بيع الدين بالدين وقوله ذكر بيعه أي ذكر حكم بيعه في كلامه حذف مضافين واحدا في الاول وواحدا في الآخر (قوله أي عليه) طاهره ولو علم المشتري تركه وهو كذلك لان المشتري لا يدري بما يحصل له مما يتقدر دين آخر (قوله أو علم ملاؤه) أي بخلاف الحوالة عليه فانها جائزة (قوله الا أن يقر الخ) حاصله انه لا يجوز بيع الدين الا اذا كان الثمن نقدا وكان المدين حاضرا في البلد وان لم يحضر مجلس البيع وأقر بالدين وكانت تأخذ الاحكام وبيع بغير جنسه أو بجنسه وكان مساويا لأقص والا كان سلفا لزيادة ولا أزيد ولا كان فيه حظ الصمان وأزيدك وليس عينا معين وليس بين المشتري والمدين عداوة وان يكون الدين مما يجوز أن يباع قبل قبضه احترازا من طعام المعاوضة فان وجدت تلك الشروط حار بيعه وان تخلف شرط من هذه الشروط وانما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقر أو غنى اد لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولا ولا يعلم أن من اشترى ديننا أو وهب له وكان رهنا أو حيل لم يدخل فيه الرهن أو الحيل الا بشرط دخولهما وحضور الحيل وإقراره بالحمل لقوان كره التحمل لم ملكه ولرب الرهن اذا شرط دخوله وكره ذلك الثاني وهو المشتري للدين أو الموهور له وضعه عند أمين وهذا بخلاف من ورث ديما برهر أو حيل فانه يكون له مما وارث لم يشترط ذلك وللراهن وضعه عند أمين اذا كره وضعه عند الوارث (قوله اسم مفرد) أي لاجمع ولا اسم جمع (قوله وفتح) الا انه اذا صم أوله سكن ثابته واذا فتح أوله فتح ثابته كدار أيته في بعض التقايد (قوله وهو أن يشتري أو يكتري الخ) أشار بذلك الى أن منع العربان بحري في البيع والاحارة لا في البيع فقط كما هو ظاهر المصنف والظاهر منعه في جميع العقود لانه من أكل أموال الناس بالباطل وأولى منه في المنع للعدة المدكورة المراجعة التي تقع من عوام الناس (قوله أو تركه مجانا) كقول المانع للمشتري لا يبيد السلعة الا اذا أعطيتني ديما أو آخذت مطلقا سواء أخذت السلعة أو كرهت أخذها (قوله جار) أي ويحتم عليه ان كان لا يعرف بعينه قاله المواق لئلا يتردد بين السلمية والتمنية (قوله وكفريق أم) أي فهو مهيى عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحنته يوم القيامة (قوله أي والدته) أي وأما الام من الرضاع فلا تحرم التفرقة بينها وبينه (قوله غير حربية) أي وأما لو كانت حربية بان طفر بالام دون ولدها أو بالعكس جاز أن يأخذ احداهما من طفر به ويبيعه وان لم يفرق (قوله أو مجنونة) عطف على كفرة أي هذا اذا كانت عاقلة بل ولو كانت مجنونة (قوله وان نسمة) أي هذا اذا حصل التفريق ببيع بل وان حصل نسمة أو دفع

مضى بالبيعة فان أعطاه على انه ان كره البيع احده والا حاسب به جاز (وكتفريق ام) أي والدته ولو كفرة غير حربية أو مجنونة (فقط) لا باب ولا جده من ولدها وان من ربا (ان) حصل التفريق (نسمة) في ميراث أو غيره فادورث جماعة الامه وولدها لم يحز لهم قسمتها ما ولو



بالفرقة وان اشترطوا عدم التفرقة لا يثبت في الملك (أو يبيع أحدهما) إلا م أو الولد (أو يبيع سدا الآخر) ولو غير ما دون لا احتمال ان  
يعتقه سيده ولا يثبت ملكه (مالم يشتر) أي مدة عدم ثبات بدل روضعه بعد سقوطها انقارا (معتادا) فان تعجل الانتفاء فلا تفريق  
(و صدقت المسئلة) مع ولدها في دعواها الامومة فلا يفريق بينهما التمسك سايهما ارا اختلاف الاقربينة على كذا (ولا قوارث) بينهما  
لا احتمال كذا ولا قوارث مع شدة (57) اما في فلا ترثه قطعا واما هو فكذا ان كان لها وارث ثاب النسب بأخذ جميع المال

أحدهما أجرة أو صداقا خلافا لما في حش وانما يجوز التفرقة في الاجارة والسكاح باجارة أحدهما أو انكاحه  
لا بدفع أحدهما أجرة أو صداقا كما في س (قوله ان اشترطوا عدم التفرقة أي في الحوز بأن اشترطوا  
جميعهما عدم واحد من الشركاء بعد القسم (قوله أو يبيع أحدهما الخ) هذا داخل في حيز المبالغة وبالغ  
عليه لئلا يتوهم جواز له ان العبد ومالك سيده وحاصله انه لا يجوز لمن ملك أم ولد ها ان يبيع الام لم رجل  
ورلدها العبد ذلك الرجل (قوله مالم يشتر) أي مدة عدم انتفاء أي مدة عدم اتيان زمن انتفائه المعتاد فان  
جاء زمن الانتفاء المعتاد فلا تمنع التفرقة سواء حصل انتفاء بالفعل أم لا لان شدة استتياج الولد لأمه  
وظهور آثار المحبة تنهت في زمن الانتفاء والظاهر أن المراد بزمن الانتفاء زمن ثبات بدل الرواضع كلها  
لا بعضها ولو المعظم (قوله بدل روضعه) أي بدل استنائه التي نشت في زمن الرضاع (قوله و صدقت المسئلة  
الخ) اعلم ان السنة المانعة من التفريق نشت بالبيعة و باقرار مالكيها ما ورد دعوى الام مع قرينة صدقتها  
لا مع قرينة كذبها و تصديق الام انما ينفع في من التفرقة بق لا في غيره من احكام البشوة ولا يختل في ما ولا  
قوارث بينهما بخلاف شهادة البيعة بالسنة و اقرار المالكيين بها فان ذلك ينفع في منع التفرقة و نشت  
به الميراث و جواز الخلوة بها (قوله فلا يفريق بينهما) أي في الملك وقوله التمسك سايهما أو اختلاف أي صدقتها  
السائي أو كذبها وقوله و صدقت أي يمين ان انتمت والاصدقت بدونه (قوله وكذلك) أي لا يرثها قطعا  
ان كل لها الخ أي فان لم يكن لها وارث أصلا أو وارث لا يجوز جميع المال فانه يرثها على أحد القولين وقيل  
لا يرثها والاول هو المعتمد ومعنى القولين هل بيت المال وارث أو حائز فعلى الاول لا يرث وعلى الثاني  
يرث وخص الاخفى الخلاف بما اذا لم يطل اقرارها به ومنه والاورثها قولا واحدا او الطول بمعنى ثلاث  
سنين فأكثر (قوله ويجرى هنا وخصه المختار الخ) أي وخص الاخفى الخلاف بما اذا لم يطل الاقرار واما  
اذا طال الاقرار وورثها اتفاقا وكان الاول حذف هذا من ههنا لانه متى كان لها وارث ثاب النسب حائز ولا  
يرثها اتفاقا ولو طال زمن الاقرار كان الاولى أن يؤخر هذا بعد قوله فان لم يكن لها وارث على الوجه  
المذكور وورثها فيقول وقيل لا يرثها ويجرى هنا وخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار (قوله فان رضيت  
طائفة غير محدودة جاز على المشهور) أي ساء على المشهور من أن مع التفريق حق للذم وقيل انه حق  
لأولاد وعليه فيمنع ولو رصبت (قوله وقيل به في البهائم) وهو رواية عيسى بن ابي اسلم والاول هو ظاهر  
لما ذهب كما قال ابن ماسي (قوله فلا يفريق بينهما بالبيع لم يفسخ) أي ويجوز ان على جميعهما في حوز (قوله  
اذا كان عقد معاوضة) دخل فيه همة الثواب ودفع أحد هما صداقا للمخالعة به ودفع أحدهما في اجارة  
أو يبيع فترد الهبة والخلع ويلزمها قيمته ويقع الطلاق و يفسخ السكاح والبيع (قوله أو عكسه) أي  
ان أي مشتري الولد أن يشتري الام (قوله فان جمعهما) أي عدم التفرقة بان اشترى أحدهما من صاحبه  
أو باعها معا لغيرهما (قوله صح البيع) الاولى مضي العقد أي الذي حصلت به التفرقة قبل جمعهما سواء  
كان بيعا أو غيره (قوله واما اجارة أحدهما أو رهنة) أي وكذا ترويج الأم وقوله فلا يوجب الفسخ أي  
عدم التفرقة في الملك وهذا ما قاله اللقائي واختاره خش وعبيد وقال عجب انه يفسخ ذلك واختاره شب (قوله  
أو هبتهما لشخصين) أي بان وهبهما مالهما لشخصين وكذا لو ورثتهما شخصان (قوله كذلك) أي  
كالتفرقة الحاصلة بعوض فلا بد من جمعهما في ملك ويجوز ان على ذلك ان ايبا (قوله راجع لما قبل الكاف)  
أي وأما ما عد الكافي فهو تشبيهه بالتأويل الثاني ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما يجب اذا وجد الولد  
في ملك شخص والام في ملك شخص آخر ولم يعلم هل صار اليهما معاوضة أو يعبرها والحكم في هذا وجوب

ويجوز هنا وخصه المختار  
بما اذا لم يطل الاقرار فان  
لم يكن لها وارث على الوجه  
المسذ كور وورثها ومنع  
التفرقة بين الام و ولدها  
(مالم ترض) بذلك لانه حق  
لها فان رضيت طائفة غير  
محدودة جاز على المشهور  
والراجح ان منع التفريق  
خاص بالماقل وقيل به في  
البهائم ايضا حتى يستغنى  
عن امه بالرعي وعليه ولو  
فوق بينهما بالبيع لم يفسخ  
فليس كتفريق العاقل  
(وفسخ) العقد المتضمن  
للتفرقة اذا كان عقد  
معاوضة (ان يجمعها هما  
في ملك) واحد بأن أي  
مبتاع الام أو يشتري  
الولد أو عكسه فان جمعهما  
صح البيع ومحل الفسخ  
أيضا حيث لم يفت المبيع  
والا لم يفسخ وجبر على  
جميعهما في حوز واما اجارة  
أحدهما أو رهنة فلا يوجب  
الفسخ وجبر على جمعهما  
في حوز واحد أيضا (وهل)  
التفرقة الحاصلة (بغير  
عوض) كهبة أحدهما  
أو التصدق به أو الوصية به  
أو هبتهما لشخصين (كذلك)  
أي لا بد من جمعهما في ملك  
بيعه أو غيره ولا يفسخ لان

ما حصل بالعوض لا يفسخ فيه اتفاقا تشبيهه بغير تام (أو يكتفي في جمعهما) (محور) لان السيد لما اتدأ بالمعروف علم انه لم  
يقصد صررا فاسبب التخلف ثبته (كأنه يكتفي) لا أحدهما فانه يكتفي بجمعهما في حوز اتفاقا لعدم قصد الصرر وقوله (تأويلان) راجع لما  
قبل الكافي والراجح منهم الاول



(وجاز بيع نصفهما) مثلاً لو اجد أو اثنين اتفق الجزء أو اختلافاً ومعه أنه أن يبيع نصف أحدهما لا يجوز وهو كذلك (و) جاز (بيع أحدهما للعتق) الناجز وبقاء الآخر فالتشويق للشارع الحرية وقوله للعتق قيد في الثانية فقط (و) جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابه أمه) يعني إذا بيعت كتابه أمه وجب بيعه معها فالمراد بالحوار هنا الاذن (٥٧) وكذا يجوز بيع الأم مع كتابه الولد فالمراد بالحوار هنا الاذن (٥٧)

قال وأحد هما مع كتابة الآخر لكان أشمل (و) جاز (للعاهد) حربي نزل البنا بأمان ومعه أمة وولدها (التفرقة) بينهما (و كره) لنا (الاستبراء منه) بالتفرقة والكراهة محمولة على التحريم ويجوز البائع والمشتري على الجمع في ملك مسلم ولا يفسخ لانه إذا فسخ رجع لملك المعاهد (و كبيع وشروط ياقص المقصود) من البيع أو يحل بالثمن فالاول (كان) بشرط البائع على المشتري أن (لا يبيع) أو لا يبيع أولاً يتخذها أم ولد أولاً يخرجها من البلد أولاً يركبها أولاً يسهها أولاً يسكنها أولاً يواجرها أو على أنه ان باعها فهو أحق بها بالثمن بخلاف ما لو طلب البائع الاقالة فقال له المبتاع على شرط ان يعتق العيرى فأنا أحق بها بالثمن فيجوز لانه يفتقر في الاقالة ما لا يفتقر في غيرها (الا) شرطاً متساوياً (تمجيد العتق) فانه جائز وان كان منافياً لمقتضى العقد لتشويق الشارع للحرية ومثل تنجيد العتق التحجيس والهبة والصدقة واحترق بالتمجيز عن التمديد

جمعهما ملك ولا يكفي جمعهما في حوزة كافي عتق (قوله وجاز بيع نصفهما) أي لاتحاد المالك وسواء كان مشتري ذلك الجزء الذي (٣) اشتراه للعتق أم لا (قوله مثلاً) أي أو ثلثهما أو نصف أحدهما وبيع الآخر مثلاً وبيع أحدهما مع جزء الآخر فنص في المدونة على منعه خلافاً لآل الحسن القائل بجوازه كذا قال شيخنا (قوله وجاز بيع أحدهما للعتق) أي وانشاء الآخر فتنابو يجب حينئذ جمعهما في حوزة ولا يجوز تفرقهما (قوله الناجز) أي وأما بيع أحدهما للعتق المؤجل فلا يجوز وكذلك الكتابة والتسديد بالاولى وينبغي أن يكون التحجيس كالعتق كافي شب هشبخنا (قوله وجاز بيع الولد الخ) أشار الشارح الى أن الولد يقرأ بالحر عطف على نصفهما الا بالزوج على أنه نائب فاعل فعل محذوف أي وبيع الولد لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله الاذن) أي الصادق بالوجوب واعلم انه إذا بيع الولد مع كتابه أمه فيجب أن لا يفرق بينهما إذا اعتقت الأم الى وقت الانعاز ويجوز المشتري على جمع أمه معه في حوزة ان أبي (قوله وحار لمعاهد التفرقة بينهما) أي يبيع أو غيره فادنا ع أحدهما فلا يفسخ ببعده ولا تعرض له خلافاً لابن محرر القائل بفسخ البيع ان لم يجز معاها في ملك وأدهم قوله معاهد أن الذي ليس له التفرقة ولا يمكن منها وهو كذلك وسواء كانت ممنوعة في شريعتهم أم لا (قوله ويجوز البائع) أي وهو المعاهد وقوله على الجمع في ملك مسلم أي غيرهما أو ملك المشتري وحاصله ان المعاهد اذا وقع ورل ربا ع مفرقا لهما فانه لا يفسخ ببعده لكن يجز المشتري والمعاهد على جمعهما في ملك مسلم (قوله وكبيع وشروط) اعلم أن الشرط الذي يحصل عند البيع اما أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه أو يحل بالثمن أو يقتضيه العقد أولاً لا يقتضيه ولا ينافيه فالمضر الأولان دون الاخيرين وقد ذكر المصنف مثال الأولين وأما الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهذه الامور لا رمة دون شرط لاقتضاء العقد لها بشرطها ناكيد والرابع كشرط الاحل والخيار والرهن فهذه أمور لا تنافي العقد ولا يقتضيها بل ان اشترطت عملها أو الافلا هذا تفصيل الامام مالك وذهب أبو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقا لما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن بيع وشروط وذهب ابن شرمه الى الحوار مطلقا عملاً بما في الصحيح من أن جارا باع ناقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم واشترط حلاها وطهرها للمدينة وذهب ابن أبي ليلى الى بطلان الشرط مع صحة البيع مطلقا حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشترى ريرة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن اعتق فخار البيع وبطل الشرط وعرف مالك الاحاديث كلها فاستعملها في مواضعها وتأولها على وجوها ولم يعمد غير ما لم يظروا أحسن تأويل الا نارقاه اس رشد (قوله أن لا يبيع) أي لا أحد أي أصلاً أو الامن بغير قليل (قوله على شرط ان يعتق العيرى) فأنما أحق بها بالثمن ويجوز أي ويعمل بذلك الشرطان باعها بالقرب والا فلا (قوله الا شرط الخ) أشار الشارح ههنا الى أن الاستثناء من محذوف أي وكبيع وشروط متساوياً بكل كيفية الا شرطاً متساوياً الخ تأمل (قوله فانه لا يجوز) أي فان اشترط ذلك لا يجوز وبفسد البيع (قوله وجوها أربعة) أي أقساماً أربعة البيع فيها صحيح وانما يفترق الخواص في صفة وقوع العتق من افتقاره لصفة وعدم افتقاره لها وفي الخبر على العتق وعدمه وفي شرط العقد (قوله بشرط أن تعتقه) أي فاذا قال له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه كان البيع صحيحاً ولا يجز المشتري على عتقه بل ان شاء أعتقه وان شاء ترك عتقه وإذا ترك عتقه خسر البائع في امضاء البيع ورده (قوله ولم يفسد ذلك بايجاب) أي بان يقول له أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه والعتق لازم لك (قوله ولا خيار) أي بان يقول للمشتري أبيعك هذا

(٨ - دسوقي ثالث) والكتابة واتحاد الامه أم ولد والعتق لاحتل فانه لا يجوز ثم أشار الى أن شرط تنجيد العتق وجوها أربعة أولها الا اتمام وأشار له مع حكمه بقوله (ولم يجز) المشتري على العتق اذا امتنع منه (ان أهم) البائع في شرطه العتق على المبتاع بأن قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيده بذلك بايجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده



السلفية والتمنية والخيير وحكمه كالاول كما اشار به بقوله (كالمير) عند الشراء في العتق ورد البيع أي وقع البيع على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع فلا يجبر على العتق ولا يقصد البيع لتشوف الشارع للحرية ويثبت للبائع الخيار في رد البيع وامضائه ان أي المشتري العتق وشرط النقد يفسده أيضا فليس مراده التخيير بين العتق وعدمه وثالثها الايجاب وأشار به بقوله (بخلاف الاشتراء على) شرط (ايجاب العتق) بأن قال السائم (٥٨) أبيعك على شرط أن تعتقه لزوما لا تخلف لك عنه فرضي

العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله لترده بين السلفية والتمنية) وذلك لتخيير المشتري في العتق فبتم البيع ويمضي وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وفي امضائه فإن حصل الرد قبل الفوات رد الثمن للمشتري وأن رد بعد الفوات فعلى المشتري القيمة (قوله على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع) أي بأن قال له البائع أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله فلا يجبر على العتق) أي بل أما أن يعتق أو يرد العبد لبائعته فإن رده له خير البائع بين امضاء البيع ورده (قوله وشرط النقد يفسده أيضا) أي لتردد المنقود بين السلفية والتمنية (قوله فليس مراده التخيير الخ) أي تخيير المشتري بين العتق وعدمه بل مراده تخييره بين العتق ورد البيع (قوله على ايجاب العتق) أي الزامه (قوله فانه يجبر على العتق) أي فالبيع صحيح ويجبر على العتق أي وشرط النقد فيسه لا يفسده والعتق هيا يتوقف على صيغة بخلاف ما بعده (قوله كأنها) أي الرقبة حرة بالشراء وحاصله أنه اذا قال له أبيعك هذا العبد بعشرة على أنه مجرد الشراء كان البيع صحيحا ولا يفسده اشتراط النقد ولا يتوقف العتق على صيغة لحصوله بمجرد الشراء (قوله أن كان شرط السلف من المشتري) أي صادر من المشتري لانه اذا كان الشرط منه يشتري السلعة ضمن غال لأنه المتسلف أما لو كان الشرط صادرا من البائع فانه يبيعها بنقص لانه حينئذ متسلف (قوله كبيع وسلف) مثال للشرط الذي يخل بالثمن وقوله لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أي ان كان شرط السلف صادرا من البائع وقوله أو المثلث أي ان كان شرط السلف صادرا من المشتري وقوله وهو مجهول أي والانتفاع بالسلف مجهول (قوله لان الانتفاع الخ) علة لمحدوث أي وانما لم يجر لان الخ ولا يخفى أن مفاد هذا معاير لمفاد قوله أن يؤدي الخ لان حاصل الاول الجهل بالثمن وحاصل الثاني الجهل اما بالثمن أو بالثمن (قوله أو لما فيه من سلف جرنفعا) أي للمقرض لان المقرض ان كان هو المشتري صار المقرض له وهو البائع منتفعا بزيادة الثمن وان كان المقرض هو البائع صار المقرض له وهو المشتري منتفعا بنقص الثمن تأمل (قوله وصح البيع ان حذف شرط السلف) أي وليس فيه الا الثمن الذي وقع البيع به وهذا مع قيام المبيع فان فاسمائي في قول المصنف فان فات الخ (قوله المؤثر في العقد خلا) أي سواء كان يناقض المقصود أو يخل بالثمن (قوله كشرط رهن وجبيل وأجل) أي ان البيع يصح مع اشتراط هذه الامور مثل أن يبيعه السلعة ضمن مؤجل على شرط رهن أو جبيل أو لا جبيل معلوم للثمن من غير رهن ولا جبيل وهذه الامور المشترطة يقضى بها مع الشرط ولا يقضى بها دون شرط (قوله ولو غاب الخ) أي هذا اذا لم يعب المتسلف على العين التي تسلفها بل ولو غاب عليها بحيث يمكنه الانتفاع ما وحاصله أنه اذا رد السلف له والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به أو قوله ولو غاب هذا هو المشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه ومقابلته المشار له بلوقول سحنون وابن حبيب ان البيع يقضى مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لوجود موجب الرابطة ما وهو الانتفاع وعلى هذا القول تأول المدونة الاقلون واليه أشار المصنف بقوله وتوالت بخلافه ولو لا قول المصنف وتوالت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب الى الرهن والجبيل أي انه يصح اشتراط الرهن والجبيل العائنين أما شرط الرهن العائنين ففيها أنه جائز قربت غيبته أو بعدت وتوقف السلعة حتى يقبض الرهن العائنين وأما شرط الجبيل العائنين ففيها أنه جائز ان قربت غيبته لا ان بعدت والفرق بين الرهن والجبيل قد يرضى

المشتري بذلك فانه يجبر على العتق فان أبي اعتقه الحاكم عليه وأشار للرابع بقوله (كأنه حرة بالشراء) تشبيهه في لزوم العتق لا يقيد الجبر لان العتق حاصل بنفس الشراء ولا يحتاج الى انشاء عتق ثم عطف على يناقض المقصود قوله (أو) شرط (يخل بالثمن) بان يؤدي الى جهل به بزيادة ان كان شرط السلف من المشتري أو بنقص ان كان من البائع (كبيع و) شرط (سلف) من أحد هما لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو المثلث وهو مجهول أو لما فيه من سلف جرنفعا وهو ظاهر وأما جمعها من غير شرط فجائز على المعتمد (وصح) البيع (ان حذف) شرط السلف مع قيام السلعة (أو حذف شرط التدبير) ونحوه من كل شرط يناقض المقصود ولو اقتصر على قوله وصح ان حذف أي الشرط المؤثر في العقد خلا لا يمكن أخصروا أشمل ثم شبه في الصحة لا يقيد حذف الشرط بل يقيد بقائه ولزومه قوله (كشرط رهن

وجبيل وأجل) معلوم وخيار لان ذلك من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها بل مما تعود على البيع بمصلحته بالجملة وهي جائزة ثم بالغ على صحة البيع مع اسقاط شرط السلف بقوله (ولو غاب) أي المتسلف منها على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به وهو راجع لقوله وصح ان حذف ولو ذكره عمده كالأولى (وتوالت بخلافه) وهي نقض البيع مع الغيبة ولو أسقط الشرط لتمام الرابطة



والمعتمد الاول جرد ما اذا فاق المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بقوله (وفيها) أي  
 البيع بشرط السلف (ان فاق) المبيع بمقتضى البيع الفاسد (أكثر الثمن) أي يلزمه فيه الاكثر من الذي وقع به البيع (والقيمة) يوم  
 القبض (ان أسلف المشتري) البائع لانها أسلف أحدها بالنقص فعومل بنقيض قصده (والا) بان كان السلف من البائع (فالعكس)  
 أي يكون على المشتري الاقل منها لانه أسلف ليزداد فعومل بنقيض قصده (٥٩) وتعرض المصنف لما اذا فاق ما وقع

فيه الشرط المحل بالثمن  
 ولم يتعرض لمحكم ما وقع  
 فيه الشرط المناقض  
 للمقصود والحكم أن البائع  
 الاكثر من قيمتها يوم  
 القبض أو الثمن لو وقع  
 البيع بأقل من الثمن  
 المعتمد لاجل الشرط  
 (وكالتجش) بفتح  
 النون وسكون  
 الجيم أي بعبه لان هذا  
 من جملة البياعات المنهي  
 عنها والنهي يتعلق بالبائع  
 أيضا حيث علم بالتجش  
 والا يتعلق بالتجش فقط  
 وهو الذي (يريد) في  
 السلعة على ثمنها من غير  
 ارادته سراءها (ليعر)  
 غيره بأن يقتدي به كذا  
 سره في الموطا وقال المازري  
 هو الذي يزيد في السلعة  
 يقتدي به غيره فلم يقيده  
 بالزيادة على الثمن وظاهره  
 العموم وعليه حمله ابن  
 عرفة والظاهر ان كلام  
 المازري مساو لكلام  
 الامام بحمل الثمن في كلام  
 الامام على الثمن الذي  
 وقع في المادة لا القيمة  
 وقول المازري يزيد أي  
 على ثمن المادة وقول

بالجملة وقد لا يرضى لذلك اشتراط فيه القرب (قوله والمعتمد الاول) أي كافي التوضيح والذي حكى طي  
 تشهيره القول الثاني في المجمع نقل عنه المشهور أن حذف شرط السلف بعد الغيبة عليه لا يرفع (قوله  
 وفيه ان فاق الخ) حاصله أنه اذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلعة عند المشتري سواء أسقط شرط  
 الشرط شرطه أولا فان كان المشتري أسلف البائع فان المشتري يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة فاذا  
 اشترها بعشر بن والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون وان كان المسلف هو البائع فعلى المشتري  
 للبائع الاقل من الثمن والقيمة فيلزمه في المثال المذكور عشرون وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف  
 مذهب المدونة ومقابلته لزوم القيمة مطلقا سواء كان المسلف البائع أو المشتري وقيل ان محمل كون  
 المشتري يغرم الاقل اذا تسلف من البائع اذا لم يرغب على ما تسلفه وانفع به والالزمه القيمة بالغة ما بلغت  
 فهو قول ثالث في المسئلة كما قال طي لا تقييد للاول خلافاً لتجش (قوله والقيمة الخ) هذا اذا كان مقوماً وان  
 كان مثلياً فاعاقبه المثل لانه كعينه فلا كلام لو اختلف فهو بمثابة مالو كان قائماً او رد بعينه (قوله ولم يتعرض  
 لمحكم ما وقع) أي لمحكم ما اذا فاق ما وقع فيه الشرط المناقض سواء أسقط ذلك الشرط أم لا (قوله أرا الثمن)  
 المناسب ان يعبر بالاول لا بأو (قوله لان هذا من جملة البياعات المنهي عنها) أي لما في الموطا عن ابن عمر  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التجش وقوله لان هذا الخ تعليل لتقدير بيعه أي وانما  
 قدرنا ذلك لان هذا الخ ثم ان هذا التقدير مع الالتفات لقوله بعد يزيد ليعرى بوزن بأن التجش مراد به  
 التجش وأن المراد بالبيع المقدر الزيادة ولو حمل التجش على حقيقته أعنى الزيادة ورجع ضمير يزيد  
 للعامل المستفاد من الحديث كان في عناية عن تقدير بيع (قوله أيضاً) أي كالتجش (قوله حيث علم  
 بالتجش) أي وأقره على فعله (قوله على ثمنها) أي الذي شأنه ان تباع به تلك السلعة وهو القيمة وعلى  
 هذا اذا بلغها سرائر بادت قيمتها فلا حرمه عليه بل قال ابن العربي هو مدبوب (قوله فلم يقيده بالزيادة على  
 الثمن) أي الذي شأنه ان تباع به (قوله وظاهره العموم) أي وظاهره سواء اراد على الثمن الذي شأنه ان  
 تباع به أو زاد على أقل منه بلغها القيمة بربادته أم لا (قوله وعليه) أي على العموم حمله ابن عرفة وهو  
 المعول عليه (قوله الذي وقع في المادة) أي سواء كان ذلك الثمن قيمتها وزود التجش عليها أو أقل من  
 قيمتها وبلغها التجش قيمتها بربادته أم لا والحاصل أنه اذا اراد على قيمتها فالمنع اتفاقاً وادام يرد على  
 القيمة بل ساواها بربادته أو كانت زيادته أنقص منها فهو مسموع على ظاهر كلام المازري وجائز على ظاهر  
 كلام الامام ومدبوب على كلام ابن العربي وعلى تأويل كلام الامام وكلام المازري وهو ممنوع كالزيادة على  
 القيمة تأمل (قوله والمدار) أي في الحرمة (قوله على أنه لم يقصد الشراء) أي سواء قصد أن يعر غيره أم لا  
 (قوله فان علم البائع بالتجش) أي وسكت حتى حصل البيع فالمشتري رده الخ وأما ان لم يعلم فلا كلام  
 للمشتري ولا يفسد البيع والاثم على من فعل ذلك انظر المواق (قوله والمشتري رده وله التماسك) هذا  
 ظاهر في أن البيع صحيح وحينئذ فالقيمة اذا فاقت تعتبر يوم العقد لا يوم القبض وفي ايراد هذه المسئلة مع  
 أمثلة الفاسد هي ومثلها مسئلة التلقى الآية وشارحنا تبع عجم في قوله القيمة يوم القبض انظر حاشية  
 شيخنا (قوله والقيمة يوم القبض ان شاء وان شاء أدى ثمن التجش) كذا قال ابن حبيب قال ابن بوس  
 قول ابن حبيب ان شاء يريد ان كانت القيمة أقل يدل على ذلك قوله وان شاء أدى الثمن اد لا يشاء أحد

المصنف ليعر أي يقول أمره لا عور ولولم يقصده فاللام لا عاقبه والمدار على أنه لم يقصد الشراء (فان علم) البائع بالتجش (فالمشتري  
 رده) أي المبيع ان كان قائماً وله التماسك به (فان فاق ما وقع) يوم القبض ان شاء وان شاء أدى ثمن التجش (وجاز) لحاضر رسوم سلعة  
 يزيد أن يشتري بها (سؤال الباعض) من الجامعين (ليقتضي عن الزيادة) فيها المشتريها المسائل برخص



ولو يعرض لكف عن  
الزيادة ولك درهم ويلزمه  
العوض اشتراها أم لا  
ويجوز مثل ذلك فيمن  
راد تزويج امرأته أو يسي  
في رزقه أو وظيفة ولو قال  
كف ولك بعضها كربعها  
فإن كان على وجه الشركة  
جاز وإن كان على وجه  
العطاء مجازاً لم يجز (لا)  
يجوز سؤال (الجميع) أو  
الأكثر أو الواحد الذي  
في حكم الجماعة كشيخ  
سوق فإن وقع هذا وثبت  
بيئته أو اقرار خبير البائع  
في قيام السلعة بين ردها  
وعدمه فإن فاتت فله  
الأكثر من الثمن والقيمة  
فإن أمضى فلهم أن  
يشاركوه فيها وله أن يلزمهم  
الشركة إن أبوا (وكبيع  
حاضر) سدا ولو لونه تجارة  
(له مودى) قدم بها  
الحاضرة ولا يعرف ثمنها  
بالحاضرة وكان البيع  
مخاضراً فلا يجوز للمدعي عن  
ذلك بخلاف ما لو باع لمدعي  
مشبه أو كان العمودي  
يعرف ثمنها فيجوز تولي  
بيعه له إذا أقدم بها  
للحاضر بل (ولو بارسالة)  
أي العمودي (له) أي  
للحاضر السلعة ليبيعهها  
له (وهل) يمنع بيع الحاضر  
(لقروي)

أن يودى أكثر مما عليه قطهر أن الذي يلزمه الأقل من الثمن الذي اشتراها به والقيمة أهون والمطلوب  
أن المشتري يخبر في حالة قيام المبيع وحالة فواته ففي حالة قيامه بخبر ما أن يجيز البيع أو يردده فإن فات  
فانه يلزمه الأقل من الثمن والقيمة وليس المراد أنه يخبر بينهما في حالة الفوات كما هو ظاهر العبارة (قوله  
ولو يعرض) مبالغة في سؤاله عن الكف وقوله يعرض أي من غير السلعة (قوله ويلزمه العرض اشتراها  
أم لا) كذا لابن رشد قال ابن عازي في تكميل التقييد في أول باب المراجعة كان ابن هلال يستشكل ذلك  
ويقول انه من أكل أموال الناس بالباطل لا سيما إذا كان ربهما لم يبيعهما وقال العبدوسي لا اشكال لانه عوض  
على تركه وقد ترك أهبن (قوله فيمن أراد تزويج امرأته) أي فيجوز سؤال البعض ليكف عن الزيادة فيها  
ولو يعرض ويلزمه ذلك العرض أخذها أم لا وكذلك إذا مات إنسان عن بلد كان ملتزماً بها أو عن رزقه أو  
وظيفة وانحلت عنه فيجوز إن سعى في أخذها من نائب السلطان سؤال البعض ليكف عن الزيادة في  
حلوائها ليأخذها ولو يعرض يجعله لهم ويلزمه ذلك العرض أخذها أم لا (قوله على وجه الشركة جاز) أي  
بحيث يغرم ذلك المسؤول من الثمن ما يتوب البعض الذي جعله له السائل (قوله فإن وقع هذا) أي سؤال  
الجميع أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة (قوله أو اقرار) أي من المشتري (قوله في قيام) أي في  
حالي قيام السلعة (قوله وعدمه) أي عدم ردها أي بخبر بين امضاء البيع وقسح (قوله فله الأكثر من  
الثمن والقيمة) أي على حكم الغش والخدعة في البيع (قوله فإن أمضى) أي فأن أمضى البائع البيع  
في حال قيام السلعة وقوله فلهم أي لمن سألهم الكف أن يشاركوه في كافها ربيع وهذا ظاهر في أن الاشتراك  
انما هو في حال قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فاتت وليحصل امضاء ولزم المشتري الأكثر من الثمن  
والقيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بهما المشتري اهش (قوله وله أن يلزمهم الشركة) أي ان  
حصل فيها تلف أو خسر وظاهره كان الاشتراء في سوق السلعة أم لا أرادها للتجارة أو لعبيرها كان  
المشتري من أهل تلك التجارة أم لا وانما لم يجعلوا هذه كمسئلة شركة الجبر لا قيمة في قول المصنف وأجبر  
عليها ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر أو قنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجارده لاستواء الجميع هنا في الظلم لأن  
السائل ظالم بسؤاله الجميع ولو حكما وهم ظالمون باجانبه بخلاف مسئلة الجبر فانه لا ظلم فيها من أحدها  
وما ذكره الشارح من أن المشتري الرام المسؤول الشركة ان أبو اقدرد بن بان هذا كلام لا صحة له لأن  
الضرورة في سؤالهم انما كان على البائع وهو قد رضى حيث أمضى البيع وأما المشتري فقد سدا له الماسألهم  
وأسقطوا حقهم ورضى هو باشرائه وحده وحيداً ولا يجبر واحد منهم على الشركة بحال (قوله سلعا) أي  
كسبه من غسل وفحم وحطل وبان ونج وشيح وسنامكي (قوله ولو لونه تجارة) أي هذا إذا حصلها بعد برئ من  
بل ولو حصلها من ثمن أن كانت لتجاره وهذا هو المعتد بخلاف ما نص المصنف من أن حصلها بلا ثمن  
اهش يخنا عدوى (قوله للمدعي عن ذلك) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام دعوا الناس في غفلاتهم يوزق  
الله بعضهم من بعض رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً لا يبيع حاضر لباد رواه مسلم (قوله  
بخلاف ما لو باع) أي الحاضر لمدوي مثله أي فانه يجوز لأن المدوي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا يأخذها  
إلا بأسعارها سواء اشتراها من حصري أو من مدوي فيبيع الحصري له بمسئلة يبيع مدوي لمدوي (قوله  
أو كان العمودي يعرف ثمنها) وذلك لأن الهوى لا جل أن يبيعوا للناس برخص وهذه العلة انما تنفذ إذا  
كانوا جاهلين بالأسعار فإذا علموا بالأسعار فلا يبيعون إلا بقيمتها كما يبيع الحاضر فيبيع الحاضر حينئذ  
بمسئلة يبيعهم وما في حش من المنع مطلقاً سواء كان العمودي عالماً بالأسعار أو جاهلاً لها وهو ضعيف كذا  
قال شيخنا العمودي وفي من ما يعضي اعتماد ما في حش فانه أيده بالقل عن الباجي وغيره انظره (قوله  
فيجوز تولي بيعه له) أي يجوز له حصر أن يتولى بيعه له فله متعلق فيجوز (قوله ولو بارسالة) هذا  
من إضافة المصدر للمفعول والمفعول محذوف أي ولو بارسال العمودي السلعة للحاضر وحذف المفعول  
لعدم تعاقب العرض بورد بل على الإجماع القائل بجواز البيع في هذه الحالة لا ما أمانة اضطرابها

(قوله)



أي لسا كن قرية صغيرة) هذا يفيد أن المدي يجوز أن يبيع له الخاص اتفاقا قبل وقيل أن  
المراد بالقروي ماليس بعمودي فيشمل المدي وجبته فيجوز في البيع له (قوله أطهرهما  
الجواز) بل جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته (قوله وفسخ) أي يبيع المأخر لمن يمنع البيع  
له وهو البدوي والقروي على أحد القولين (قوله والامضى بالثمن) هذا هو المعتمد وقيل بالقيمة (قوله  
أن لم يعذر بجهل) أي بأن علم بالحرمة ولا أدب على الجاهل لعذره بالجهل وقوله وهل وإن لم يعتد به أي وهل  
الأدب مطلقا وهو الظاهر لقول المصنف وأدب الإمام لعصية الله وإن اعتاده قولان (قوله على أحد  
القوانين) أي وهو القول بمنع البيع له والاولى حذف ذلك لأنه يجوز الشراء له على كل من القولين تأمل  
(قوله بالنقد أو بالسلم) متعلق بالشراء له أي جاز الشراء له بالنقد وبالسلم مطلقا سواء حصلها بمال أو  
بغير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عبث السلم بالتى حصلها بمال وأما التى حصلها بغير  
مال فلا يجوز أن يشتري له بها السلم وقال بن طاهر كلام الأئمة أن لا يجوز الشراء له إلا بالنقد لا بالسلم مطلقا  
والا كان يبيعها لساكنه وهو ممنوع مطلقا على المعتمد كما تقدم وهو وجيه (قوله وكتفى السلم) يعنى انه يمسى  
عن تاق السلم الواردة ابند مع صاحبها قبل وصولها للبلد واختاف هل الهى عن التقي مفيد بما إذا كان على  
أقل من ستة أميال فإذا كان على ستة أميال ولا يحرم لأن هذا سفر لا تقي وقيل ان الهى إذا كان التقي  
على مسافة فرسخ أي ثلاثة أميال ولا يحرم التقي إذا كان على مسافة أكثر منها وقيل ان الهى إذا كان  
التقي على مسافة ميل فإن كان التقي على مسافة أريد من الميل ولا يحرم والاول أرجحها (قوله كاخذهما)  
أي كشرائهما على الصفة من صاحبها المقيم أو القادم والحال أنه في البلد قبل وصولها (قوله ولو طعما) أي  
هذا إذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعاما لقوته وهذه المباعدة راجعة لقوله وكتفى السلم  
أو صاحبها ولقوله كاخذهما في البلد من صاحبها بصفة (قوله بل هو صحيح بدخل في ضمان المشتري بالعقد)  
أي ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية والا فلا بدخل في ضمانه إلا بالقبض وبهى المتلقى عن تلقية فان  
عاد أدب ولا يرع منه شئ لعدم فساد البيع (قوله وهل يخص بها) أي وهل يخص المتلقى بالسلمة التى  
تلقاها أو تلقى صاحبها (قوله أو يعرضها على أهل السوق) أي أو يجبر على عرضها على أهل السوق إن كان  
لهما سوق والأفعلى أهل البلد (قوله قولان) الاول مهمه شهره لما روى والثانى شهره القاصى عياض وأشعر  
قول المصنف وكتفى السلم جوار تلقى جمال السفائين من البحر والخبر من الفرس وكذلك تلقى الثما وهو كذلك  
كفى عبث (قوله من السلم) أي وليس هذا من التالى المهى عنه لأن المتلقى يخرج من البلد الذى يجلب  
اليه ههنا صحت عليه وهو من ماله أو قرينه الساكن بها (قوله مطلقا) أي سواء كانت لقوته أو للتجارة  
كان للسلمة المحلولة سوق في البلد المجلوب اليها أو كان لا سوق لها لبيع في البيوت (قوله وليكن المعتمد  
الح) أي وهو قول ابن سراج كفى بس (قوله له الا حذم مطلقا) أي سواء كان لها سوق في البلد المجلوب اليها  
أم لا كان الشراء للتجارة أو لقوت وجبته وقول المصنف وجاز لمس على ستة أميال أحد محتاج اليه  
ضع فلا لا له الا حذم مطلقا (قوله أحد لقوته) أي مما مر عليه من السلم (قوله ولا يجوز) أي كان الشراء  
للقوت أو للتجارة (قوله ولا جاز مجرد الوصول) أي كان الا حذم لقوت أو للتجارة (قوله متفقا عليه) أي  
على الفساد أم لا (قوله بالقبض) أي لا يتم كمين المستري منه ولا بإقباضه الثمن للبائع خلافا لاشبه القائل  
ان الضمان ينقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم أن المشتري بالقبض عبثا من انما هو أصالة لا ضمان  
الرهان المفصل فيه بين ما يعاب عليه وبه وبه بغير قيام بيمينه وعدم قيامه بخلاف السحون القائل انه

وقيل فرسخ أي السلم  
التى مع صاحبها قبل وصولها  
البلد (أو تلقى) صاحبها  
قبل وصوله ليشتري منه  
ما وصل من السلم قبله أو  
سيصل (كاخذهما في البلد)  
من صاحبها المقيم أو القادم  
قبل وصولها (بصفة)  
فيمنع ولو طعما لقوته (ولا  
يفسخ) هذا البيع ان وقع  
بل هو صحيح بدخل في  
ضمان المشتري بالعقد وهل  
يخص بها أو يعرضها على  
أهل السوق فيشاركه من  
شاء منهم قولان (وجاز لمن)  
مهرله أو قرينه (على كسنة  
أميال) من البلد المجلوب  
لها السلم (أخذ) أي شراء  
(محتاج اليه) لقوته  
للتجارة من السلم المارة  
عليه ان كان لها سوق بالبلد  
المجلوب لها أو لا أخذ ولو  
للتجارة وأما من على دون  
الستة فلا يجوز له الاخذ  
مطلقا لانه من التلقى  
وليكن المعتمد أن من كان  
على مسافة زائدة على  
ما يمنع تلقى البلد منه له  
الاخذ مطلقا ولو للتجارة  
أو لها سوق ومن كان على  
مسافة يمنع التلقى منها فان  
كان لها سوق أخذ لقوته  
فقط أو لا أخذ ولو للتجارة

وقوله أي لسا كن قرية صغيرة) هذا يفيد أن المدي يجوز أن يبيع له الخاص اتفاقا قبل وقيل أن  
المراد بالقروي ماليس بعمودي فيشمل المدي وجبته فيجوز في البيع له (قوله أطهرهما  
الجواز) بل جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته (قوله وفسخ) أي يبيع المأخر لمن يمنع البيع  
له وهو البدوي والقروي على أحد القولين (قوله والامضى بالثمن) هذا هو المعتمد وقيل بالقيمة (قوله  
أن لم يعذر بجهل) أي بأن علم بالحرمة ولا أدب على الجاهل لعذره بالجهل وقوله وهل وإن لم يعتد به أي وهل  
الأدب مطلقا وهو الظاهر لقول المصنف وأدب الإمام لعصية الله وإن اعتاده قولان (قوله على أحد  
القوانين) أي وهو القول بمنع البيع له والاولى حذف ذلك لأنه يجوز الشراء له على كل من القولين تأمل  
(قوله بالنقد أو بالسلم) متعلق بالشراء له أي جاز الشراء له بالنقد وبالسلم مطلقا سواء حصلها بمال أو  
بغير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عبث السلم بالتى حصلها بمال وأما التى حصلها بغير  
مال فلا يجوز أن يشتري له بها السلم وقال بن طاهر كلام الأئمة أن لا يجوز الشراء له إلا بالنقد لا بالسلم مطلقا  
والا كان يبيعها لساكنه وهو ممنوع مطلقا على المعتمد كما تقدم وهو وجيه (قوله وكتفى السلم) يعنى انه يمسى  
عن تاق السلم الواردة ابند مع صاحبها قبل وصولها للبلد واختاف هل الهى عن التقي مفيد بما إذا كان على  
أقل من ستة أميال فإذا كان على ستة أميال ولا يحرم لأن هذا سفر لا تقي وقيل ان الهى إذا كان التقي  
على مسافة فرسخ أي ثلاثة أميال ولا يحرم التقي إذا كان على مسافة أكثر منها وقيل ان الهى إذا كان  
التقي على مسافة ميل فإن كان التقي على مسافة أريد من الميل ولا يحرم والاول أرجحها (قوله كاخذهما)  
أي كشرائهما على الصفة من صاحبها المقيم أو القادم والحال أنه في البلد قبل وصولها (قوله ولو طعما) أي  
هذا إذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعاما لقوته وهذه المباعدة راجعة لقوله وكتفى السلم  
أو صاحبها ولقوله كاخذهما في البلد من صاحبها بصفة (قوله بل هو صحيح بدخل في ضمان المشتري بالعقد)  
أي ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية والا فلا بدخل في ضمانه إلا بالقبض وبهى المتلقى عن تلقية فان  
عاد أدب ولا يرع منه شئ لعدم فساد البيع (قوله وهل يخص بها) أي وهل يخص المتلقى بالسلمة التى  
تلقاها أو تلقى صاحبها (قوله أو يعرضها على أهل السوق) أي أو يجبر على عرضها على أهل السوق إن كان  
لهما سوق والأفعلى أهل البلد (قوله قولان) الاول مهمه شهره لما روى والثانى شهره القاصى عياض وأشعر  
قول المصنف وكتفى السلم جوار تلقى جمال السفائين من البحر والخبر من الفرس وكذلك تلقى الثما وهو كذلك  
كفى عبث (قوله من السلم) أي وليس هذا من التالى المهى عنه لأن المتلقى يخرج من البلد الذى يجلب  
اليه ههنا صحت عليه وهو من ماله أو قرينه الساكن بها (قوله مطلقا) أي سواء كانت لقوته أو للتجارة  
كان للسلمة المحلولة سوق في البلد المجلوب اليها أو كان لا سوق لها لبيع في البيوت (قوله وليكن المعتمد  
الح) أي وهو قول ابن سراج كفى بس (قوله له الا حذم مطلقا) أي سواء كان لها سوق في البلد المجلوب اليها  
أم لا كان الشراء للتجارة أو لقوت وجبته وقول المصنف وجاز لمس على ستة أميال أحد محتاج اليه  
ضع فلا لا له الا حذم مطلقا (قوله أحد لقوته) أي مما مر عليه من السلم (قوله ولا يجوز) أي كان الشراء  
للقوت أو للتجارة (قوله ولا جاز مجرد الوصول) أي كان الا حذم لقوت أو للتجارة (قوله متفقا عليه) أي  
على الفساد أم لا (قوله بالقبض) أي لا يتم كمين المستري منه ولا بإقباضه الثمن للبائع خلافا لاشبه القائل  
ان الضمان ينقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم أن المشتري بالقبض عبثا من انما هو أصالة لا ضمان  
الرهان المفصل فيه بين ما يعاب عليه وبه وبه بغير قيام بيمينه وعدم قيامه بخلاف السحون القائل انه

وأما الشراء بعد وصولها للبلد فلا يجوز ان كان لها سوق حتى تصل اليه والاجاز مجرد الوصول  
على ما أراد من البياعات التى ورد الهى عنها أتسع ذلك بما يوجب ضمان المبيع على المشتري فيهما فقال (وأما ينقل ضمان)  
المبيع (الفاصل) على البتة متفقا عليه أم لا إلى المشتري (بالقبض) المستعمل في المشتري الثمن أم لا كان المبيع بدخل في ضمان



الأحراز على الورق  
المشتري النعمة له  
على وجه المائة أو غيرها  
كالواستنى ر كوبها مائة  
وأخذها بعد قبض المشتري  
لها فاسد فهل يكت والضمنان  
على البائع (ورد) المبيع  
بيعا فاسدا أم لا لم يفت  
وجوبه بحرم إسقاط  
المشتري به مادام قائما  
(ولا علة) تصحبه في رده  
بل يفوز به المشتري لانه  
كان في ضمانه والعله بالضمنان  
ولا يرجع على البائع  
بالمفقة لأن من له العلة  
عليه النفقة وان أنفق  
على ماله علة لرجوع بها  
وان أنفق على ماله علة  
لأنفق بالمفقة رجوع برئ  
النفقة (وان فات) المبيع  
فاسدا به المشتري (مضى  
المختلف فيه) ولو خارج  
الذهب (بالضمن) الذي وقع  
به البيع (والا) يكن محسنا  
فيه بل متفقاً على فساد  
(ضمن) المشتري (فيمته)  
ان كان مقوما (حينئذ)  
أي حين القبض كما تقدم  
المصنف في الجملة بقوله  
فان فات فالقيمة حين  
القبض (و) ضمن (مثل  
المثلي) اذا بيع كبد  
أو رمانة لم يمسك  
أو ورد ولم يمسك  
وجردوا لم يمسك  
يوم القبض  
ومثل ذلك في  
البيع الجاهل

لا يضمن المشتري الا اذا كان مما يباع عليه ولم ينفق على هلا كنه بينه لأن المشتري لم يقبضه الا لحق  
نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا توثقه كالرهان ولا لادته مع بقاء عينه على ملك المالك كالعوارى  
ولا دخل على احتمال رده كالخيار قال بن ولا يوقف القبض على الحصاد وحذا الثمرة حيث كان البيع بعد  
استحقاقهما فقولوا وانما يقتل ضمان الفاسد بالقبض أي وأما ملكه فانما يقتل للمشتري بالقوات واعلم  
أن محل انتقال ضمان الفاسد بالقبض اذا كان ذلك المبيع الفاسد منفعته شرعا فخرج من ضمان المبيته  
والزبل فان ضمانه من بانه ولو قبضه المشتري كما قاله شيخنا العدي وأما نحو كات الصيد وجلد الأضحية  
والقيمة بالثلاثة لا تتعدى لا للقبض حتى لو نفق سماءى كانه ضمانه من البائع (قوله بالعقد) أي وهو  
ماليس فيه حق توفية أي لا يكال ولا يوزن ولا يعد كالتياب والعبيد (قوله أو بالقبض) أي وهو ما فيه حق  
توفية بان كان يكال أو يوزن أو يعد كالطعام وكالعائيب وما فيه موضة (قوله وأخذها) أي البائع  
يستوفى الر كوب المدة التي استثناه (قوله فاسدا) أي شراء فاسدا (قوله على البائع) أي لا على المشتري  
لعدم انتقال الضمان اليه لانه لم يقبضها قبضاً مستمرا (قوله ورد الخ) أي من غير احتياج لحكم برده ان  
كان مجمعا على فساد وأما ان كان مختلفا في فساد ولا بد من فسخ الحاكم أو من يقوم مقامه كالحكم والعدول  
يقومون مقام الحاكم عند تعدده اما لعدم أمانته أو لعدم اعتيانه بالامور فان عاب أحد المبيعين رفع  
الاخر الامر لهما كم أول العدول وفسخه (قوله ولا علة) أي الا أن يشتري موقوفا على غير معين واستغله  
عالم بوقفيته ويرد العلة وكذلك اذا كان موقوفا على معين وعلم بوقفيته عليه والحال أنه لم يرض ببيع  
بخلاف ما اذا ظهر أنه وقف على معين سواء كان هو البائع أو غيره راضيا ببيعته فان المشتري يفوز بالعلة ولو  
علم أنه وقف وانما يعتبر رضا الرشد دون غيره (قوله بل يفوز بها المشتري) أي إلى غير الحكم رد المبيع  
لكونه في ضمانه الى ذلك الوقت لان الخراج بالضمن ولو علم بالفساد ان عامه بالفساد وبوجوب الرد  
لا يثنى عنه الضمان واعلم أن المشتري يفوز بالعلة في البيع الفاسد ولو في بيع الثياب الممنوعة على الرجوع  
و بيع الثياب المعروفة بمصر ببيع المعداد بأن يشترط البائع على المشتري أنه متى اتى له بالشحن رد المبيع له  
فان وقع ذلك الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله كان البيع فاسدا وأما سقوط الشرط لتردد الشمن بين  
السلفية والتمنية وهذا مستثنى مما مر من أن إسقاط الشرط الموجب لحمل المبيع بصحته واداف بص  
المشتري ذلك المبيع واستعله قبل الرد كانت العلة له على ما قاله ح وهو الرجوع إلا ان لصمان منه خلافا  
للشيخ أحمد الرقاني القائل ان البائع وان لم يقبضه بل بقي عند البائع والعلة له لا للمشتري ولو كل المشتري  
أنفاه عند البائع باجرة كما يقع عصر لانه فاسد ولم يقبضه وأما اذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بان  
واله بعد الترام المبيع متى ردت الى الثمن دعت لك المبيع كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء  
لذلك الوعد بل يستحب فقط (قوله ولا يرجع على البائع بالمفقة) أي حيث كانت قدر العلة أو كانت  
علة أو يد منها (قوله فان أنفق على ماله علة له) أي كسفي وعلاج في ررع ونحوه لم يمسك صلاحه وحصل الرد  
على بدو صلاحه (قوله وان أنفق على ماله علة لا في الخ) لدى في المواقف الجبار وغيره أنه اذا أنفق على  
ماله علة بالنفقة في العلة رأسا رأس كانت النفقة قدر العلة أو رأس ماله أو أنقص وعليه اقتصر في ملح  
(قوله مضى المحلف به بالثمن) هذه قاعدة لا يسهة زقديا في ما هو مختلف فيه ولكنه يمسك اذا فات  
بالقيمة بقوله مضى المحلف به بالثمن أي ما استثنى كالمبيع وقت نداء الجمعة فانه مختلف فيه ومع ذلك  
داوات يمسك بالقيمة (قوله والا ضمن قد) منه حينئذ هذا اشارة لعادة وهي كل وسد متفق على فساد  
اذا فات فانه يمسك بالقيمة وتعتبر القيمة بوقت القبض وهذه اعلمية ايضا لما يأتي في بيان مسألة وان باعه  
قبل قبضه فمأو بلان من ان القيمة تعتبر يوم البيع (قوله والا ضمن قيمة يوم القضاء) أي والابان  
بيع جزا ما وكيلي اء ورن او تدولكن نسي ذلك وقت القضاء بالرد او علم ذلك في الوقت المذكور وان  
مصر ورجوعه يوم القضاء بالرد به ضمن قيمة يوم القضاء بان وقوله ضمن قيمة يوم القضاء لرد



بعد والاوجب رد المثل ثم شرع في بيان مقولات البيهقي القاسدة بقوله والفوت (٦٣) (بتغير سوق غير مثلي و) غير (عقار) كحيوان

وعرض وأما المثلي والعقار  
فلا يفتيهم ما يعبر السوق  
على المشهور (وبطول  
زمان حيوان) ولو لم يتغير  
سوقه ولا ذاته (وفيها شهر)  
يعد طولاً (و) وفيها أيضاً  
شهران (بل وثلاثة ليست  
بطول ولو قال وفيها الشهر  
طول والثلاثة ليست بطول  
لكان أصوب) (واختار)  
الشيخ (أهـ خلاف)  
معنوي (وقال) المازري  
على ما فهم المصنف (بل)  
هو خلاف لفظي (في شهادة)  
أي مشاهدة أي معاينة أي  
أن الامام رضى الله عنه  
رأى مرة أن بعض الحيوانات  
يفيته الشهر بمطنة تغيره  
فيه لصغر ونحوه فحكم بان  
الشهر فيه طول ورأى  
مرة أن بعض الحيوانات  
يفيته الشهران والثلاثة  
لعدم مظنة تغيره في ذلك  
حكم فيه بعدم طول ما ذكر  
الحق أن المازري قائل  
بأن الخلاف حقيقي  
كاللخمي غير أنه اعترض  
على اللخمي بما لا وجه له  
وطس المصنف رحمه الله  
من أول عبارة أنه قائل  
بأن الخلاف لفظي فراجع  
في التتائي والشهرين  
تفهم المقصود (و) يفوت  
(تقل عرض) ككتاب  
(ومثلي) كتمح من بلد  
العقد (بلد) آخر أو  
العكس وكذا المحل آخر

ولا ينتظر لوقت وجوده إذا تعذر رده بخلاف القاصد فإنه إذا تعذر عليه وجود المثلي فإنه يصح رده  
لوقت وجوده يؤخذ منه المثلي لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله بعد) أي بعد البيع (قوله والفوت  
بتغير سوق الخ) هذا حل معنى لا حل اعراب فلا ينافي أن قوله بتغير سوق متعلق بقوله فإن فات لأنه متعلق  
بما حل محذوف وقد يقال إن تغير العامل أولى من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي (قوله ولا  
يفيته ما يعبر السوق) أي لأن غالب ما يراد به العقار القسيه فلا ينتظر فيه كثرة الثمن ولا لقلته وحيث أنه  
فلا يكون تغير الاسواق وهو فتاوان الأصل في ذوات الأمثال القضاء بالمثل والقضاء فيها بالقيمة كالأ  
عدم المثلي كالفرع فلا يعدل إليها مع إمكان الأصل ثم إن كون المثلي لا يفتيه حواله السوق مقيده بما إذا لم  
يسح جزاها والافات بحواله السوق وغيرها كما في النواذر انظرين (قوله وطول زمان حيوان) يعني أن مجرد  
طول إقامة الحيوان بيد المشتري من غير ضمنية نقل ولا تعبير في ذات أو سوق مقيته له لأن الطول مظنة  
التغير في الذات وإن لم يظهر وإذا كان التعبير مع المطنة مفيداً للتغير مع التحقق أولى (قوله وفيها) أي في  
المدونة في كتاب البيهقي القاسدة وقوله وفيها أيضاً أي في كتاب السلم شهران أي ليس بطول هذا مراده  
والألم يكن له فائدة مع ما قبله ولم يصح قوله واختار أنه خلاف وكاله قال وفي حواله الطول قولان فيمنع  
للغاري أن يسكت سكتة لطيفة على قوله شهر ثم يتدى بقوله وشهران وكان ينبغي للمصنف أن يقول  
وشهران أو ثلاثة أو يقتصر على الثلاثة ويستفاد الشهران بطريق الأولى ادماد كره يفيد أن الثلاثة  
طول باتفاق المحلين وليس كذلك (قوله أنه خلاف معنوي) أي أن ما وقع بين المحلين خلاف حقيقي راجع  
للمعنى لأن المحل الذي حكم به بان الشهر طول طاهره مطلقاً كان الحيوان كبيراً أو صغيراً والمحل الثاني  
الذي حكم فيه بان الشهر والشهرين والثلاثة ليس بطول طاهره مطلقاً والمعتمد منهما الأول (قوله بل)  
هو خلاف لفظي (في شهادة) أي أن ما حكم به الامام أولاً من أن الشهر طول بالظن لما شاهدته ومعاينه أي  
بالنظر لحيوان صغير حضر عنده ومعاينه وشاهده كعم بان الشهر فيه مظنة التغير وحكمه ثانياً بان  
الشهرين والثلاثة ليست طولاً بالنظر لما حضر عنده وشاهده من حيوان كبير كبقروا بل فإن الشهرين  
والثلاثة فيها ليست مظنة للتغير ومن المعلوم أن الحكمين المختلفين لا خلاف محلهم إلا بما يختلفان حقيقة  
إنما الخلاف الحقيقي عند اتحاد المحل كما قرر شيخنا وهو المناسب لكلام المصنف لأنه لما قابل الخلاف  
الحقيقي بالشهادة بعلم أنه أرادها الخلاف اللفظي وبوجه عاد كر (قوله والحق أن المازري قائل الخ) نص  
كلام المازري بعدم ما ذكرنا في الموضوعين من المدونة اعتقد بعض أشياخي يعني اللخمي أنه اختلاف  
قول على الإطلاق وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة يعادة لأنه أشار في المدونة إلى أن المازري من  
الزمان الذي لا يفتي الاوقد تعبر الحيوان بتغيره في ذاته أو سوقه معتبر اتفاقاً وإنما الخلاف في قدر الزمان  
الذي يستدل به على التغير اه قال ابن عرفة في رده على اللخمي تعسف واضح لأن حاصل كلامه أن  
الخلاف بين المحلين إنما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغير الحيوان وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لم  
نأمله وأنصف اه وحاصله أن المازري اعترض على اللخمي من جهة أن كلامه يقتضي أن الخلاف بين  
المحلين ولو وجد التعبير بالفعل مع أنه لا خلاف عند وجود التعبير بالفعل وإنما الخلاف في قدر الزمان الذي  
هو مظنة لتغيره ورد عليه ابن عرفة بأنه ليس في كلام اللخمي ما يفيد أن الخلاف ولو وجد التعبير بالفعل  
قال بن والصواب اتفاق كلام المازري واللخمي على أن الخلاف الواقع في المدونة خلاف في شهادة لأهمها  
يتفقان على أن ما هو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعاً وعلى أن الخلاف بين الموضوعين في الشهر إلى الثلاثة  
هل هو مظنة للتغير فيكون فوتاً أو لا يكون فوتاً وليس الخلاف الذي فيها الفطيا وهو الخلاف في حال  
وبين ذلك بالفرق بين الخلاف في حال والخلاف في شهادة فإن الأول يقال حيث يكون لمشي حالاً فيقول  
اقائل بجواره باعتبار إحدى الحالتين وهي الحاصرة في دهنه حين القول ويقول الآخر منعه باعتبار  
الحالة الأخرى لأنها هي التي حصرت في دهنه حين القول ولو حضر في دهن كل واحد من انقائلسين

وان لم يكن لبلد إذا كان ذلك (ككافة) في الواقع وإن لم يكن عاراه هو كافة كحمله له على دوابه وخدومه أو في سفينة قير بقيمة العرض ومثل



ما حضر في ذهنه الا تحلو وافقه فهذا ليس خلافا في الحقيقة وأما الخلاف في شهادة فيقال حيث يكون  
 القول من كل منهما من تبا على أحد الحالين وهو مع ذلك ينفي الاخر بأن يقول كل منهما مثالا المشاهدة  
 نقضي بكذا وينفي غيره فهو خلاف حقيقى مثالا الخلاف في ما جعل في القم هل يصح التطهير به أم لا فان  
 كان هذا الخلاف من أجل أن الماء قد ينضاف بالريق فن منع تكلم على حالة الاضافة ومن أجاز تكلم على حالة  
 عدمها وكل يسلم وقوع الحالين فهو خلاف في حال وان كان هذا الخلاف من أجل أن القائل بالجمع يرى انه  
 ينضاف ولا بد ولا يمكن عادة عدم اضافته والقائل بالجواز يرى نقيض هذا فهو خلاف في شهادة والخلاف  
 في مسئلتنا من هذا الثاني لان من قال ان الثلاثة ومادونها قوت يرى أنها مظنة للتغير ولا بد ومن قال انها  
 ليست بقوت يرى أنها ليست مظنة للتغير ولا بد وهذا ما يفيد ابن عرفة كما يفيد ما تقدم وأما قول  
 شارحنا أي أن الامام رأى الخ فتوفيق لم يقله المازري ولا هو معنى كلامه على أن ما بين به الخلاف معنى  
 الخلاف في حال لا معنى الخلاف في شهادة اهـ كلام من ثم قال بعد ذلك واعتصم الصقلي على اللخمى  
 والمازري ومن تبعهما في المعارضة بين كلامي المدونة بأر قولها الثلاثة أشهر ليست قوتا انما هو في الاقالة  
 من السلم اذا كان طعاما ورأس المال حيوان فان وقعت الاقالة على عين رأس ماله حاز وان تغير عقوت  
 منع لا به يبيع الطعام قبل قبضه قال فيها والثلاثة أشهر لا تفيته حيث لم يتغير في ذاته ولا يلزم من ذلك أنها  
 لا تفيت البيع الفاسد حتى يتعارض الموضوعان لان الاقالة معروفة بخلاف فيه ألا ترى أنهم عدا حواله  
 الاسواق وبها غير مفيدة مع القطع هنا بأنها مفيدة وهذا اعتراض ظاهر اهـ كلامه (قوله في محلهما)  
 أي في المحل الذي قضى ما فيه فلو كان النقل غير مقوت لرد العرض بذاته ودفع المثلي في المحل الذي نقله  
 (قوله ويرد) أي ورده على البائع لكر الضمان من المشتري حتى يسلمه المانع (قوله وبالوطء) أي عوض  
 عن المضاف اليه أي ووطئه وانما عدل عن قوله ووطء لصدقه بما اذا ووطئها العير عند المشتري وهو  
 لا يفيتهما وأفهم قوله وبالوطء أن المقدمات لا تفيت وأما الخسوة فما قال ادعى وطأها صدق عليه أو وخشا  
 صدقه البائع أو كذبه فتقوت في هذه الاربع صور فان ادعى عدمه صدق في الوخش صدقه البائع أو كذبه  
 وترد ولا استبراء كعليه ان صدقه البائع وترد ولكن نستأرقا كذبه فانت (قوله لامة) أي لا لامة لولد ذكر  
 ولا يكون فوتا وقوله لا أمة أي ولو بدبرها (قوله والا فلا) أي ولا يكون بالعال صعبا ولا يكون وطؤه فوتا  
 (قوله ويفضتها) أي غير البائع (قوله ولو حذف غير مثلي كل أحسن أي لان رد المثل اعتراف بفواته نعم  
 التقييد بغير المثلي يظهر على القول بان المثلي مع الفوات يضمن بالقيمة فاذا كان تعبير الذات لا يفيته  
 فالواجب في هذه الحالة رد مثله لقيامه مقامه والخلاف مذ كورنى طنى وصيه اعتمد المصنف قوله في  
 توضيحه الذي للخمى والمازري وابن شبر أن المثلي لا يفوت بتعير الذات لان مثله يقوم مقامه ولكنه غير  
 ملتئم مع ما قدمه من قوله والا ضمن قيمته ومثل المثلي اد المثل هو المرتب على الفوات عنده وتلك  
 طريقة اس شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف هنالك وأما لامة ابن يوسف فهما طر يقمان احدا هما لابن  
 يوسف ومن تبعه أن اللازم في الفوات القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا أن بعدم كثر في غير امانه  
 وقيمتيه وعلى هذه الطريقة مشى المصنف سابقا قوله ومثل المثلي والثانية لابن رشد وابن شبر  
 والآخرى والمازري أن اللازم مع الفوات هو القيمة مطابقة المقوم والمثل واختارها ابن عرفة وغيره  
 من المتأخرين وعليهم ما باتى التصريح والخلاف في حواله الاسواق والنقل والتعسير هل يفيث المثلي أم لا  
 فن أو حب فيه المثل وهو المشهور وقال بعدم الفوات ومن أو حب فيه القيمة قال بالفوات وأما رد مع  
 أرض المقص كما توهمه عح فلا قائل به اهـ (قوله عن يد) أي عن يده مشتريه (قوله أو نحيس من  
 المشتري عن نفسه) ليس المراد أنه حبسه عن نفسه بأن قال هذا احس عن نفسه بل المراد أنه حبس  
 متعلق بنفسه كان حبس دارا على الصقراء أو طلبة العلم احترار اعمادا أو صى الميت بشراء دار أو  
 بستان وأن يحبس فاشترى ذلك الوصى شراء فاسدا وحبسه فان المبيع برود لا يكون له حبس مفيدنا له  
 (قوله كبيع الكل) أي في كونه فوتا وقوله كبيع أكثر ما يقسم أي فانه فوت والمراد بالا أكثر ما راد على

في محلهما واحترز بهما  
 ليس في نقله كافة كعبد  
 أو حيوان ينتقل بنفسه  
 فليس ذلك بقوت ويرد الا  
 ان يكون في الطريق خوف  
 أو مكس فالقيمة (وبالوطء)  
 لامة ولو وخشا ثيبا اذا كان  
 الواطئ بالعا والافلا الا ان  
 تكون بكر أو يفضها لانه  
 من تعير الذات (وبتغير  
 ذات غير مثلي) من عقار  
 وعرض وحيوان ومنه  
 تعير الدابة بالسمن  
 أو الهزال والامة بالهزال  
 فقط وأما تعير ذات المثلي فلا  
 تفيته وطأه انه يرده  
 وليس كذلك بل يرده مثله  
 حيث قد فلو حذف غير مثلي  
 كان احسن (وخروج)  
 للمبيع (عن يد) يبيع صحيح  
 أو عتق أو هبة أو صدقة أو  
 تحبىس من المشتري عن  
 نفسه لا يبيع فاسدا فلا  
 يفيث ويبيع بعض مالا  
 ينقسم ولو قل كبيع الكل  
 كبيع أكثر ما يقسم



والايات ما يبيع فقط (وتعالى حق) بالمبيع فاسد الغير المشتري (كروثه) ولم يقدر على خلاصه له من الارض فلو قدر له لاسلامه لم يكن ذوا  
 (واجارته) اللازمة بان كانت وجيبة أو نقد كراء أيام الموثنة ولم يقدر على فسدها تراض وهذا في رهن واجارة بعد القبض واما قبله  
 فيجوز فيه الخلاف الا في قوله وفي بيعة قبل قبضه الخ ولم يقدّم ان تعبر الذات مفقوت وشمل ذلك الارض وكان فيها تفصيل وخفا  
 يذنه بقوله (و) بتغير (أرض بيتر) حفرت فيها غير ماشية (وعين) قنعت فيها ولو لماشية أو أحرقت اليها والواو بمعنى أو وكذا في قوله (و)  
 بإنشاء (غرس وبناء عظيمي المونة) صفة لغرس وبناء ولا يرجع لبشر وعين لأن أنهما ذلك ومثل العرس والبناء القلع والهدم وكلاهما  
 المصنف فيما أحاط الغرس أو البناء بها ولم يعم الأرض ولا معظمها والافات (٦٥) واسلم يكن عظيم المونة لجبله على ذلك وأما  
 ان عم مادون الجبل فهو ما

النصف (قوله والا) أي بأن باع بعض ما ينقسم فأت ما يبيع الخ (قوله وأرض بشر وعين) أي ولو كان  
 كل من البشر والعين بدون ربع الأرض (قوله لغير ماشية) أي بأن كان حفر للزراعة (قوله لأن شأنهما  
 ذلك) أي عظم المونة من هذا يعلم وجهه خروج بشر الماشية لأنه ليس شأنه عظم المونة فعلى هذا لو كان  
 عظيم المونة بالفعل كان مقيما كالبناء والغرس قاله شيخنا (قوله ومثل العرس والبناء الخ) أي وأما  
 لزوع فلا يفيت كما قاله محمد فيفسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان أي زمن زراعة الأرض فعلى  
 المشتري كراء المثل ولا يقلع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه وفار بذلك الزرع لانه غيلة (قوله  
 ومثل الغرس والبناء القلع والهدم) أي في كونهما مقوتين اذا كان كل واحد منهما عظيم المونة كما قاله  
 شيخنا (قوله فيما أحاط العرس أو البناء بها) أي كالسور والحاصل أنهما ان أحاطا بها كالسور فان كانا  
 عظيمي المونة أفتاوا ولا يفتان شيئا وان عم الأرض كلها أو معظمها فافتان الأرض بتمامها  
 سواء كانا عظيمي المونة أم لا (قوله عند أبي الحسن) أي خلافا لمن قال ان غرس النصف وجمعه بالعرس  
 كان مقيما للأرض بتمامها كما لو عم كلها أو معظمها وعلى هذا القول مشي ابن عرفة فجدد اليسير عند  
 الثالث فما زاد عليه كثير مقيمتها بتمامها ومثل ما لا يبي الحسن لأن رشداً كلامه يفيد أن النصف  
 كالربع لا قال واذا كان الغرس ساحة قيمها وحلها لا غرس فيه وحب أن يفوت منها ما غرس وفسخ  
 البيع في سائرهما اذ لا ضرر على البائع وذلك ان كان المعروس من الأرض يسيراً كما لو استحق من يد  
 المشتري في البيع الصحيح ولزمه البيع ولا يمكن له أن يردّه فأنت تراه أحال الفسخ الذي يفوت بالعرس  
 دون ما لم يغرس على القدر الذي لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف  
 ورد بعض المبيع بحصته الا أن يكون الاكثر ثم قال وتلف بعضه واستحقاقه كعيب به اه (قوله بالقيمة)  
 أي فيقال ما قيمة تلك الجهة ما قيمة الجهة الاقية فان قيل قيمة الجهة المعروسة مائة وقيمة الجهة  
 الاخرى مائتان أو ثلث مائة فانت تلك الجهة ورد الباقي وقاص تلك القيمة من الثمن (قوله وله القيمة)  
 أي لا الرجوع بما أتفق كما خرج به بعضهم ونسبه للعتبية وقوله قائما أي لا مقلوعا يوم حاءه كما هو فوفون  
 رشد (قوله والمصحح) أي وهو المعتمد فتحصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل يرجع المشتري على  
 البائع بما أتفق وقيل بقيمة البناء والعرس قائما وقيل مقلوعا يوم حاءه المشتري (قوله بتغير السوق)  
 أي وهو العروس والحجوان (قوله أم لا) أي وهو المثل والعقار (قوله تأويلان) الاول لا يمحرو وجاعة  
 والثاني لا فصل وان السكائب (قوله لزمه قيمته) أي مصى البيع ولزم المشتري الاول قيمته للبائع يوم  
 يبيع ذلك المشتري له ولا يقال هذا بخلاف ما حرر من أن المشتري يصمم قيمة المبيع فاسدا اذ افاك يوم  
 القبض لا ما يقول يبيع المشتري للسلعة يبرل مرة قبضها وقول المصنف والا ضمن قيمته حينئذ أي حين  
 القبض حقيقة أو حكما (قوله ويكون نقضا للبيع الفاسد) أي وهذا هو المراد بالقوات تسعها والحاصل  
 أنه لا معنى لكون مصى البائع قبل قبضه من المشتري فهو تاليع الفاسد وانما هو نقص وفسخ له

ان عم مادون الجبل فهو ما  
 أشار به بقوله (وفانت بهما)  
 أو بأحد هما (جهة هي  
 الربع) أو الثلث أو النصف  
 عند أبي الحسن (فقط)  
 راجع لقوله جهة أي  
 لا الجميع فلم يحترزه عن  
 الثالث أو النصف (لا أقل)  
 من الربع فلا يفيت شيئا  
 منها ولو عظمت المونة  
 ويعتبر كون الجهة الربع  
 أو أكثر أو أقل بالقيمة يوم  
 القبض لا بالمساحة واذالم  
 يكن العرس أو البناء مقيما  
 اما ينقص محلها من الربع  
 أو لعدم عظم المونة واما  
 يعتريه العظم فانه يكون  
 لما نفع الأرض (وله) أي  
 للمشتري (القيمة) يوم  
 الحكم أي قيمة ما غرسه أو  
 ساه قائما لا مقلوعا لانه  
 فعليه بوجه شبهة على  
 التأيد (على القول) عند  
 المداري (والمصحح)  
 عند ابن محرز (وفي بيعة)  
 أي يبيع الشيء المشتري  
 شراء فاسدا يباع صحيحا  
 وقع من مشتريه أو من

(٩ - دسوق ثالث) بائعه (قبل قبضه) أي قبل قبض أحد المتباعين له من هو يبيده فمما بأن يبيعه المشتري وهو يبيد بائعه أو يبيعه  
 بائعه وهو يبيد المشتري قبل أن يردّه ويقبضه منه (مطلقا) أي سواء كان مما يفوت بتغير السوق أم لا متفقاً على فساد أم مختلفاً فيه ولا  
 يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع الثاني صحيحاً أم لا اذ لا يحصل القوان بالبيع الفاسد اتفاقاً (تأويلان) بالقوت  
 وعدله وعلى القوت فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع لزمه قيمته للبائع يوم يبيعه أي يبيع المشتري له وان كان البائع له  
 البائع وهو يبيد مشتريه قبل أخذه منه فانه يضي ويكون نقضا للبيع الفاسد من أصله



ورد المبيع المشتري ان كان قبضه وعلى عدم القوت وان كان البائع له المشتري رد لبايعه الاصل وان كان البائع له البائع كان بمنزلة ما اذا باعه بغيره فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بايعه فيه يسع بعد قبض المشتري له واستظهر الخطاب من القولين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من بايعه الامضاء قياسا على العتق والتسديد والصدقة في المدونة عتق المشتري بأفواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري مليا بالثمن والارد عتقه ورد (٦٦) لبايعه (لان قصد) المشتري (بالبيع الافاتة) فلا يفوته معاملة له بنقيض قصده (و)

لوفات المبيع فاسدا ووجبت القصة في المقوم أو المثل في المثلي ثم زال المفيت (ارتفع المفيت) أي حكمه وهو عدم رده لبايعه (ان عاد) المبيع حاله الاصلية سواء كان عوده اختياريا أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد لبايعه مالم يحكم حاكم بعدم الرد (الا) أن يكون الفوات (تغير السوق) ثم يعود السوق الاول فلا يرتفع ووجب على المشتري ما وجب في غير مثلي وعقار (فصل) في بيع الوعاء وهي بيوع طاهرها الجواز لكنها تؤدي الى ممنوع ولذا قال (ومنع) عند مالك ومن تبعه (للتهمة) أي لاجل ظن قصد ما منع شرعاسد الذريعة (ما) أي بيع جائز في الطاهر (كتر قصده) أي قصد الماس له للتوصل الى الربا الممنوع وذلك (كبيع وسلف) أي كبيع جائز في الظاهر يؤدي الى بيع وسلف فانه يمنع للتهمة على أهم ما قصد البيع والسلف الممنوع كأن يبيع سلعتين بدينارين لشهر ثم يشتري احدهما بدينار نقدا قال امر البائع الى انه خرج

فكان المراد بالقوت في هذا فوت المبيع على المشتري تفسير مراد (قوله ورد) أي ذلك البائع الثمن للمشتري أي الاول (قوله ان كان قبضه) أي ان كان ذلك البائع قبضه منه قبل أن يبيعه ثانيا (قوله رد) أي ذلك المبيع وكان الاوضح أن يقول بقى ببايعه الاصل لان الفرض ان المشتري لم يقبضه من ذلك البائع الا أن يقال المراد رد المشتري الثاني ان كان قبضه بعد البيع له وهذا لا ينافي أن المشتري الاول باعه له قبل قبضه من بايعه (قوله لبايعه الاصل) أي ونقض ذلك البيع الثاني (قوله ولم يحصل من بايعه فيه يسع) هذا محط الكاتبة أي وحيث لا يرد ذلك البيع الثاني وضمائه ان حصل فيه ما يوجب الضمان من ذلك المشتري (قوله لان قصد الخ) أي ان المشتري اذا علم بالفساد فباعه بغيره فاقبل قبضه أو بعده وقصد بالبيع الافاتة فان البيع الاول الفاسد لا يعضى ولا يفوته البيع الثاني اتفاقا ولا مفهوم للبيع بل الهبة والصدقة كذلك لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للحرية (قوله بالبيع) أي بعد أن قبضه من بايعه (قوله الافاتة) أي لشرائه الفاسد (قوله وهو عدم رده لبايعه) أي ويثبت رده لبايعه (قوله ان عاد المبيع) أي فيما يمكن عوده كالسمن والهزال ونقل العرض والمثلي لا مالا يمكن عوده كالوطء والعتق وطول الرمان والموت وذهاب العين (قوله سواء كان عوده اختياريا) أي بالشراء كما لو اشترى سلعة ثم اسدا وباعها بغيره كما اشترى هذا الذي باعه له أو أن من باعه له وهب له أو تصدق به عليه أو باعه له وارثه ثم ورثها منه وقوله أو ضروريا أي كالارث (قوله مالم يحكم حاكم بعدم الرد) أي والا فلا يرد قطعا (قوله لا تغير السوق) أي لان تغير السوق الذي أوجب الفوات ليس من سبب المشتري ولا قدرته فلا يهتم على أنه حصله لاجل أن يفوت السلعة على ربه بحيث لا يرد له فلذا اذا عاد السوق الاول مازال فواته على ربه باقيا لانه أمر من الله بخلاف البيع والصدقة والنقل فانه يهتم على أنه فعل ذلك لاجل فواته على ربه فاذا حصل شيء من ذلك حكمه بالفوات نظرا لظاهر الحال فاذا زال ذلك المفيت حكمه بمنزلة الحكم وعدم الرد نظرا للاثم ولا يقال ان تعبر الذات ليس من سببه لانا نقول قد يحصل منه تنجويع أو تنفريط في صونه وحل العالم على غيره طرد اللاب على وتيرة واحدة (قوله فلا يرتفع) أي حكم المفيت الذي هو عدم الرد بل هو باق على حاله (قوله ما وجب في غير مثلي وعقار) أي وهو الحيوان والعروض وأما المثلي والعقار فقد مر أهمهما لا يقوتان بتغير الاسواق (فصل في بيع الوعاء) (قوله تؤدي الى ممنوع) أي وهو اجتماع بيع وسلف أو سلف جر منفعه أو ضمان بجعل (قوله ومنع للتهمة) اما عطف على قوله وفسد مبيع عنه بساء على ما صرح به السعد في شرح نصريف العري وغيره من أن الفصل بالترجمة ليس مانعا من العطف فوجوده لا يصر له بجسلة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أو أن الواو للاستئناف لما صرح به ابن هشام في شرح بانت سعاد من أن أكثر ما تقع واو الاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد (قوله ما كثر الخ) نائب فاعل منع أي منع البيع الذي كثر قصد الناس اليه لاجل التهمة وطاهره وان لم يقصده فاعله وفي المواق عن ابن رشد أنه لا اثم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الامر الممنوع وقوله كبيع الخ مثال لما كثر قصده وفي الكلام حذف أي كبيع يؤدي لبيع وسلف (قوله كبيع وسلف) أدخلت السكاف الصرف المؤخر والدين بالدين والمبادلة المتأخرة فالبيع المؤدى لشيء مما كثر ممنوع لكثرة قصد الناس اليه للتوصل للممنوع المذكور (قوله فانه يمنع للتهمة على أنهم ما قصد البيع والسلف الممنوع) أي لان التهمة على قصد ذلك تزل بمنزلة اشتراط ذلك والمص عليه بالفعل (قوله قال أمر البائع الى أنه خرج من يده سلعة ردينا) أي لان السلعة التي خرجت من يده ثم عادت اليها لمعانة (قوله كذا قيل) فأنه عبق

من يده سلعة ودينار نقدا احدهما عدا لاجل دينارين احدهما عن السلعة وهو بيع والاخر عن الدينار وهو سلف ولكن قال واذا كره المصنف في هذا ضعيف واعتمد ما قدمه من ان منع البيع والسلف اذا شرط الدخول عليه بالفعل لا الاتهام على ذلك كذا قيل



وقوله نظرنا سبأ في المصنف من الفروع المبنية على ذلك (وسلف بمنفعة) أي وكبيع يؤدي إلى ذلك كبيع سبعة عشرة شهرا  
ويشترى بها خمسة قفأ فال أمره لدفع خمسة قفأ يأخذ عنها بعد الأجل (٦٧) عشرة (لا) ما (قول) قصده

فلا يمنع لصعف التهمة  
(كضمان يجعل) أي كبيع  
جائز في الظاهر يؤدي  
لذلك كبيع ثوبين بدينار  
لشهر ثم يشتري منه عند  
الأجل أو دونه أحدهما  
بدينار فيجوز ولا ينظر  
لكونه دفع له ثوبين ليضمن  
له أحدهما هو الثوب الذي  
اشترى مدة بقائه عنده  
بلا آخر لصعف تهمة ذلك  
لغلة قصد الناس إلى ذلك  
وأما صريح ضمان يجعل  
فلا خلاف في منعه لأن  
الشارع جعل الضمان  
والحالة والقرض لا تفعل إلا  
لله تعالى فأخذ العوض  
عليها سحت (أو أسلفني)  
يقطع الهمة المفتوحة  
(وأسلفني) بضم الهمة  
ونصب الفعل أي وكبيع  
أدى إلى ذلك كبيع ثوبا  
بدينارين إلى شهر ثم يشتريه  
منه بدينار بقدا ودينار إلى  
شهرين فال أمر البائع أنه  
دفع الآن دينار أسلفا  
للمشتري ويأخذ عند رأس  
الشهر دينارين أحدهما عن  
ديناره والثاني سلف منه  
يدفع له مقابلته عند رأس  
الشهر الثاني فلا يمنع لصعف  
التهمة لأن الناس في الغالب  
لا يقصدون إلى السلف إلا  
بأجل لا بعد مدة ولما كان  
ما تقدم فاقحة لبيع  
الأجل أن يبعه بالكلام

قال ح اعلم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وسلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في ظاهره لا خلاف  
في المذهب في منعه صرح بذلك ابن بشر وتابعوه وغيرهم انتهى فقول حقيق ومادة كره هنا ضعف الخ غير  
صحيح لما علمت ولا منافاة بين ما هنا وما تقدم وذلك لأن الصور ثلاث بيع وسلف بشرط ولو يجز بان  
العرف وهذه هي التي تكلم المصنف على منعها سابقا وبيع وسلف بلا شرط لأصراحة ولا حكاية هذه  
هي التي أجازوها وقد ذكرها الشارح فيما مر وتهمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي  
تكلم على منعها المصنف هنا فأجازوه سابقا غير ما منعه هو هنا لأن ما هنا فيه التهمة بالدخول على شرط  
بيع وسلف انظرين (قوله وسلف بمنفعة) هذا مثال ثان لما كثر قصد الناس إليه لأجل التوصل للممنوع  
فإن قلت البيع والسلف إنما منع لادته لسلف جر نفعه فكان يعنى عن قوله كبيع وسلف قوله وسلف  
بمنفعة قلت الشيء قد يكون مقصود لذاته كسلف بمنفعة وقد يكون وسيلة كالبيع والسلف فيبين  
المصنف أن كلاهما يقتضي المنع فلا يقتصر على ما يقصد لذاته لم يعلم حكم كثرة القصد لما يكون وسيلة  
ضرورة أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل (قوله فال أمره لدفع الخ) أي فال أمر البائع إلى  
أن يشترى راجع إليه ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة (قوله لا ما قل) أي لا يمنع بيع جائز في  
الظاهر قل قصد الناس إليه للتوصل إلى ممنوع لصعف التهمة وقوله كضمان يجعل الخ مثال لما قل وفي  
الكلام حذف أي كبيع جائز مؤد ضمان يجعل وأشار الشارح بتقدير ما لي أن المعطوف بالمحذوف  
وهو الموصول الاسم وحذفه مع بقاء صلته جائز ومثاله بقوله تعالى آمننا بالذي أرسل البنا وأرسل إليكم  
أي والذي أرسل إليكم لا اختلاف المبرلين (قوله كضمان يجعل) إطلاق الضمان هنا تجوز ولا به ليس فيه  
شغل ذمة أخرى بالحق وإنما المراد الحفظ كدأ قال عبق وفيه نظر لأن الضمان عند الفقهاء إطلاقين  
أخص وهو شغل ذمة أخرى بالحق وأعم وهو الحفظ والصون الموحب تركه للعزم ومنه قولنا وأما ينتقل  
ضمان الفاسد بالقبض ومنه ضمان الرهان وضمان المبيع ومن هذا الإطلاق الضمان هنا فهو حقيقة  
لا محاز اه بن (قوله فيجوز ولا ينظر الخ) حكى ابن بشر وابن شاس في البيع المؤدى لضمان يجعل  
قولين مشهورين قال في التوضيح والجوار طاهر المذهب ولذا اقتصر عليه المصنف هنا اه بن (قوله  
ليضمن له أحدهما) أي ليحفظ له أحدهما (قوله بالآخر) أي بالثوب الآخر (قوله وأما صريح ضمان  
يجعل) أي سواء كان الضمان بالمعنى الخاص أو بالمعنى العام فالأول ظاهر وذلك كأن يكون عليك دين  
لإنسان فيضمنك شخص في ذلك الدين والثاني كأن تسلفه مائة عشر على شرط أن يرد لك عشرة كافي  
الصور الآية (قوله سحت) فسر به بأنه كس ما لا يحل (قوله يقطع الهمة المفتوحة) انما فتحت  
الهمة في الأول وصحت في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال تفتح همة أمره وتضم همة مضارعه  
بحوا كرمي وأكرم (قوله ونصب الفعل) أي بأن مصممة بعدوا والمعينة في جواب الأمر أي ليكن مي  
سلف مع سلف منك أي ليكن من كل منهما سلف للآخر (قوله فال أمر البائع الخ) أي لأن السلعة  
التي خرحت من يده وعادت إليها لمغاة فكأنه لم يحصل لها بيع أصلا (قوله سلف منه) أي من المشتري  
للبيع وقوله يدفع أي البائع للمشتري مقابلته (قوله لا يقصدون إلى السلف الخ) أي أن الشأن أنهم  
يقصدون السلف حالما يدفعونه (قوله لا بعد مدة) أي ولا يقصدون أن ما يدفعونه قد يؤل أمره أي كونه  
سلفا كما في دفع المشتري الأول الدينارين عند رأس الشهر (قوله ولما كان ما تقدم فاقحة لبيعوع الأجل)  
أي أن ما تقدم قاعدتان لبيعوع الأجل يتفرع عليهما جميع مسائل الباب الآية فقوله يمنع ما كثر  
قصده يشمل جميع مسائل الباب المجموعة وقوله لا قل يشمل جميع مسائل الباب الجائرة فالأمثلة التي  
ذكرها المصنف فيما يأتي مفصلة للقاء سدي المدكورين اجالا (قوله فما شتمل على إحدى العلتين  
المتقدمتين) أي وهما بيع وسلف وسلف جر نفعه (قوله فمن باع لأجل الخ) أشار المصنف به إلى أن

عليها إذا اشتمل على إحدى العلتين المتقدمتين منع وما لا فلا بقوله (فمن باع)



مقوماً أو مثلياً (الأجل) الكثير (ثم اشتراء) أي اشترى البائع أو من نزل منزله من وكيله أو مادونه عين ماباعه من المشتري أو من نزل منزله (بجنس ثمنه) الذي باعه به أو يسه (78) قوله (من عين) متفق في البيهقيين سنخاً وصفه كعبد يمين أو يزيد يمين وصند كز

تمس وطبيعاً إلا حال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لاجل فلو كانت بقدا كانت الثانية نقداً أولاً فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانياً هو المبيع أولاً وأن يكون البائع ثانياً هو المشتري أولاً أو من نزل منزله والبائع أولاً هو المشتري ثانياً أو من نزل منزله والمبتذل منزلة كل واحد وكيله سواء علم الوكيل ببيع الآ خر أو ثرائه أو جهله وأن يكون صف عن الشراء الثاني من صف ثمنه الأول الذي باعه به أولاً (قوله مقوماً أو مثلياً) اعلم أن الكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي في قول المصنف والمثلي قدراً أو صفه بمثله فنعم هنا فقد أخطأ كذا قال ح (قوله ثم اشتراء) ليس المقصود من ثم الترخي أو أنه نص على التراخي لأنه المنة وهم جواره على الإطلاق وفاعل اشتراء هو فاعل باع والضمير المنصوب طائد على المفعول المحذوف أي باع شيئاً وحذفه للعموم وقوله اشتراء المتبادر منه اشتراء لنفسه وأما لو اشتراه غيره كحججوره مثلاً فهو كزوه فقط وقوله فاما نقداً فعلة المحذوف هو الجواب والتقدير ففي ثرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا عشرة صورة لأن الشراء اما نقداً الخ (قوله أو مادونه) أي عبده الذي أذن له في التجارة والحال أنه يتجر لسيدته أما ان اشترى لنفسه جاز مطلقاً وقيل بذكره وقيل بمنع كالوكيل (قوله ويجري مثل ذلك في قوله وعرض) أي والمراد عرض متفق الصنفية في البيعتين سواء اتفقت صفتها أو اختلفت والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (قوله يحصل اثنتا عشرة صورة أي من ضرب ثلاثة أحوال الثمن الثاني وهو كونه مثل الأول أو أقل أو أكثر في أربع أحوال الشراء الثاني من كونه نقداً أو للاجل الأول أولادونه أولاً ثم ثمنه وان شئت قلت وفي كل أمان تكون العقدة الثانية في مجلس العقدة الأولى أولاً وفي كل أمان تكون السلعة قد قبضها المشتري الأول أم لا فهذه أربعة أحوال مضروبة في اثني عشر تكون الصور ثمانية وأربعين صورة وان شئت قلت وفي كل أمان يكون الثمن الأول والثاني عينا أو عرضاً أو طعاماً أو حيواناً ولكن المصنف فرض الكلام في العين وسيأتي الكلام في الطعام والعرض والحيوان (قوله بأن يشتري بأقل الخ) كأن يشتري ماباعه بعشرة لاجل ثمانية نقداً أولادون الاجل أو بائني عشر لا بعد من الاجل الأول لان البائع الأول يدفع ثمانية في الأولين إلا أن أو بعد نصف شهر ويرجع له بدله عشرة بعد شهر والبائع الثاني وهو المشتري الأول في الأخيرة يدفع بعشرة بأخذها بعد شهرين اثني عشر (قوله إلا أنه) أي دفع القليل في الكثير (قوله وأما التسع صور الباقية) أي وهي شراؤه ماباعه بعشرة لاجل بعشرة نقداً أولادون الأول أو لا بعد منه وشراؤه ثمانية ماباعه بعشرة للاجل أو لا بعد منه وشراؤه بائني عشر ماباعه بعشرة نقداً أو لا بعد منه وقوله ان تساوى الاجلان الخ أي فأجرولوا اختلف الثمنان وهذا صادق بثلاث صور لا به أمان يكون الثمن الثاني قدر الأول أو أكثر منه أو أقل (قوله فالمنع) أي وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ماباعه بعشرة لاجل ثمانية نقداً أولادون الاجل أو بائني عشر لا بعد من الاجل الأول (قوله والا فالجواز) وذلك في ثلاث صور أن يشتري ماباعه بعشرة لاجل بائني عشر نقداً أولادون الاجل أو بأقل من عشرة لا بعد من الاجل الأول (قوله وكاب) أي أحوال تأجيل الشمس الثاني كله أو تعجيل كله أو بعضه وهي تأجيله إلى الاجل الأول أو لا بعد منه أو لا بعد منه فلهذه ثلاث نظم لتعجيله كله فهي أربع وقوله في ثلاثة أي كون الثمن الثاني قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر (قوله في كل الصور) أي كان هذا الثمن الثاني قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر (قوله مضروبة) في أحوال قدر الثمن أي قدر الثمن الثاني وهو كونه قدر الثمن الأول أو أقل منه أو أكثر منه (قوله وكذا لو أجل بعضه) أي كما يقع فيما مضى ما تعجل فيه الأقل كذلك لو أجل من الثمن الثاني بعضه يمتنع في صورة ما تعجل فيه الأقل كله على كل ألا كثيراً على بعضه (قوله فمتنع) خبر مقدم وما تعجل من متدا

اختلاف السكة في قوله وسكتين إلى أجل (وطعام) ولو اختلفت صفتها مع اتفاق صنفه ويجري مثل ذلك في قوله (وعرض) والواو فيهما بمعنى أو (فاما) ان يشترى (نقداً أو للاجل) الأول (أو) للاجل (أقل) منه (أو أكثر) فهذه أربعة أحوال بالنسبة للاجل وفي كل منها أمان يشترى به (بمثل الثمن) الأول (أو أقل) منه (أو أكثر) يحصل اثنتا عشرة صورة (يمنع منها) ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل (بأن يشتري بأقل نقداً أولادون الاجل أو بأكثر لا بعد منه وعلة المنع) ثممة دفع قليل في كثير وهو سلف بمضعة إلا أنه في الأولين من البائع وفي الأخيرة من المشتري وأما التسع صور الباقية فيجائز والضابط أنه ان تساوى الاجلان وان الثمنان فالجواز وان اختلف الاجلان او الثمنان فانظر إلى اليد السابقة بالعطاء فان دفعت قليلاً عاد إليها كثيراً فالمنع والا فالجواز وما ذكرنا أحوال تعجيل الثمن الثاني كله أو تأجيله كله وكاب أربعة في ثلاثة كذا أحوال تعجيل بعضه في كل الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أجل دون دون الاجل الأول أو مثله

أو بعد وهذه الثلاثة مضروبة في أحوال قدر الثمن الثاني في ثلاثة فالحجموع تسع وتسع صور بالنقد الثلاث  
مشتري في المنع فقال (وكذا لو أجل) من الثمن الثاني (بعضه) (ويعجل بعضه) (فمتنع) عن الصور التسع (ما تعجل فيه الأقل)



أي كلمة على كل إلا أكثر أو بعضه فحينئذ صورتي الأولى أن يبيع السلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل  
والثانية أن يشتريها في الفرض المذكور باثني عشر خمسة نقدا وسبعة لا بعد من الأجل لأن البائع تعجل الأجل وهو العشرة على بعض  
الأكثر وهو السبعة التي لا بعد والمشتري الأول يدفع بعشرة خمسة منها عن الخمسة الأولى وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة (أو)  
ما تعجل فيه (بعضه) أي بعض الأقل على الأكثر أو بعضه فحينئذ صورتي أيضا (١٦٩) الأولى أن يبيعها بعشرة لشهر ثم

يشتريها منه بثمانية  
أو أربعة نقدا وأربعة  
للاجل لا يتقاع المقاصة  
في أربعة عند الشهر  
ويأخذ ستة عن الأربعة  
التي نقدها ولا فهو سلف  
بمنفعة والثانية أن  
يشتريها بثمانية أربعة  
نقدا وأربعة لا بعد من  
الأجل لأن المشتري  
الأول يدفع بعشرة  
عشرة سنة عن الأربعة  
الأولى وهو سلف بمنفعة  
وأربعة يأخذ عنها بعد  
ذلك أربعة فالمشروع  
أربعة والجائز خمسة ولما  
كان من ضابط الجواز أن  
يستوى الأجلان ومن  
ضابط المنع أن يرجع إلى  
البذل السابقة أكثر مما  
خرج منها به على أنه قد  
يعرض المنع للجائز في الأصل  
والجواز للمنع في الأصل  
بقوله مشبه في المنع  
(كتساوي الأجلين) كبيعها  
بعشرة لأجل ثم شرائها  
إليه (أن شرطاً) حين  
الشراء (بني المقاصة)  
وسواء كان الثمن الثاني  
مساوياً للأول أو أقل أو  
أكثر (للدين بالدين) أي  
لأنه لا بد منه بسبب عمارة  
ذمة كل للآخر ومفهوم  
أن شرطاً بني المقاصة  
أنهما أن لم يشترطاً فيها

مؤخر ويجوز أن يكون ممنوع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط وقوع الوصف مبتدأ  
الاعتماد وكذا مفعول مطلق مؤخر كما أنه ممنوع أي ممنوع ما تعجل فيه الأقل كالا ممتنع السابق في عاقبته  
وهو سلف حرفاً (قوله أي كلمة على كل إلا أكثر) أي تعجل فيه كل الأقل على كل إلا أكثر وقوله أو بعضه أي  
أو تعجل فيه كل الأقل على بعض الأكثر (قوله الأولى) أي وهي ما إذا تعجل كل الأقل على كل إلا أكثر (قوله  
ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل) أي فقد دفع قليلاً في كثير فهو سلف حرفاً وتوضيحه  
أن السلعة لما خرجت من يد البائع الأول ثم عادت إليه صارت ملغاة فأل أمره إلى أنه خرج من يده  
ثمانية بعضها نقداً وبعضها مؤجلاً يأخذ عنها عند الأجل الثاني عشرة فهو سلف حرفاً (قوله والثانية)  
أي وهي ما إذا تعجل كل الأقل على بعض الأكثر (قوله في الفرض المذكور) أي بيعها بعشرة لأجل (قوله  
لأن البائع) أي الثاني وهو المشتري الأول ولو قال لأن المشتري كان أوضح (قوله وخمسة يأخذ عنها بعد  
ذلك سبعة) أي وهذا سلف بمنفعة (قوله الأولى) أي وهي ما إذا تعجل بعض الأقل على كل إلا أكثر (قوله  
والثانية) أي وهي ما إذا تعجل بعض الأقل على بعض الأكثر وقوله أن يشتريها بثمانية أربعة نقدا الخ  
هذه الصورة لا يصح التمثيل مما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأكثر كما ذكره بل هي مما تعجل  
فيه بعض الأقل على كل إلا أكثر فقول المصنف أو بعضه المراد به أو تعجل بعضه على كل إلا أكثر وهو  
يشمل صورتين اللتين ذكرهما الشارح ولا حاجة لقوله أو على بعضه (قوله أن يشتريها) أي السلعة  
التي باعها بعشرة لأجل (قوله فالمشروع) أي من الصور التسع وقوله والجائز خمسة أي وهي أن يشتري  
السلعة التي باعها بعشرة لأجل بعشرة خمسة منها نقداً وخمسة لدون الأجل أو للأجل أولاً لا بعد منه أو  
يشتريها باثني عشر خمسة نقداً وسبعة لدون الأجل أولاً لا بعد منه وحاصل هذه الصور التسع أن تقول  
إذا كان الثمن الثاني أقل من منع طلقاً كان البعض المؤجل أجله أبعد من الأجل الأول أو مساوياً له أو  
دونه وإن كان الثمن الثاني قدراً الأول جارماً لتمامي الأحوال الثلاثة وإن كان أكثر منعت واحدة وهي  
ما إذا كان البعض مؤجلاً لا بعد (قوله مشبه في المنع) هو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل نبيه (قوله  
كتساوي الأجلين) أي سواء كان الثمن الثاني قدراً أو أقل أو أكثر (قوله أن شرطاً) كان الأولى أن  
يقول أن شرط كان الشرط منهما أو من أحدهما فالتشبيه بيب شرطاً (قوله جاز) أي لأن الأصل  
المقاصة لا يهتفى بها عند تساوي الأجلين فإذا سقط المتمثلان فلم يبق إذا كان الثمن الثاني أقل أو  
أكثر غير الرائد في إحدى الذمتين وليس فيه إلا تعميم ذمة واحدة (قوله صح) أي البيع في مسئلة شرائها  
بأكثر من الثمن لا بعد من الأجل ولا مفهوم لقوله في أكثر لا بعد باقي الصور المجموعة كذلك وهي  
شرائها ثانياً بأقل نقداً أو لدون الأجل كما في ح وجيد فاقصار المصنف على الأكثر فرض مثال (قوله  
بني المنع على أصله) أي لوجود العلة وهي سلف حرفاً فقط هو الفرق بين الصور التي أصلها المنع والتي  
أصلها الجواز والحاصل أن التي أصلها الجواز لا يفسدها إلا شرطاً في المقاصة لا السكوت لأن التهمة  
فيها ضعيفة فإذا شرط فيها تحققت التهمة وأما أصلها المنع فتجوز إذا شرطها لأن التهمة فيها  
قوية فإذا شرطها بعدت التهمة فلا قبل بالمنع إذا سكت عن اشتراطها (قوله والرذالة والجودة كالقلة  
والكثرة) مقصود التشبيه أن الصور اثنا عشر بأن تقول إذا باع بجيد واشترى برديء أو بالعكس  
فذلك الشراء ما نقده أو لأقل من الأجل الأول أو له أو لا بعد منه وفي كل ما أن يكون الثمن الثاني  
أقل عدداً من الأول أو مساوياً له أو يزيد منه فهذه اثنا عشر صورة وفي كل ما أن يبيع بجيد ويشتري  
برديء أو بالعكس فهذه أربع وعشرون صورة وأن الصور التي تمنع ما تعجل فيها الأقل وهي أن يشتري

بأن اشتراطها أو سكتها عما جاز وهو كذلك (ولذلك) أي ولا أجل للشرط المدعى بالمقاصة تأنيراً سواء تعلق بشيئها أو غيرها (صح في  
أكثر) من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشرائها باثني عشر (لا بعد) من الأجل (أو شرطاً) أي المقاصة للمقاصة من دفع  
قليل في كثير ولو سكتها عن شرطها بني المنع على أصله (والرذالة) من جانب (والجودة) من جانب آخر ثم يرنان في الثمنين (كالقلة والكثرة



أقل نقداً أو لدون الاجل أو بأكثر لا بعد من الاجل فيمنع تعجيل الورد فيها وإذا اشترى بارداً نقداً أو لدون الاجل أو بأجل لا بعد من الاجل فإنه يمنع عدم مقتضى التشبيه وليس كذلك لأن صور الاجل كلها ممنوعة كما قال الشارح (قوله فحيث يمنع الخ) أي فالصور الثلاث التي يمنع فيها تعجيل الاقل يمنع فيها تعجيل الردي وحيث طرف مكان مجازاً (قوله وحيث جاز الخ) ظاهره أن ضمير جار مجازاً مع تعجيل الاقل مع أن تعجيل الاقل دائماً ممنوع ولا يتأتى هنا مقاصد الاختلاف الصفة وقد يجب أن ضمير جار مجازاً مع تعجيل الاقل لا يقتضي الاقل أو أنه راجع للعقد المدة هو من السياق (قوله فيما اذا استوى الاجلان) أي كان الثمن الثاني أجود من الاول أو أردأ منه كان الثاني أقل عدداً من الاول أو مساوياً له أو أزيد منه (قوله فعاد اليها أردأ) أي سواء كان ذلك الورد الذي عاد اليه أزيد عدداً مما دفعه أو مساوياً في العدد لما دفعه أو لا أو أقل منه في العدد (قوله لمساوياً في اختلاف السكتين الخ) أي باختلاف السكتين من جهة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله من منع صور الاجل كلها) أي وهي ثمانية عشر لأن الاجل الثاني أمدون الاول أو مساو له أو أزيد منه وفي كل أمان يكون الثمن الثاني مساوياً للاول في القدر أو أقل منه أو أكثر منه وفي كل أمان يكون البيع يجيد والشراء يردى أو العكس فهذه ثمان عشرة صوراً كلها ممنوعة لا اشتغال الدمين ولا يتأتى هنا المقاصد لاختلاف الصفة (قوله ويجب أن التشبيه هنا بالنسبة لوقوع الثمن الثاني معجلاً أي فكأنه قال والجودة والرداءة في الجواز والمنع كالتقابلة والكثرة حيث كان الثمن الثاني معجلاً أي والقرض اتحاد الثمين في القدر وقد مر أنه اذا كان الثمن الثاني معجلاً ان كان أكثر من المؤجل جاز وان كان أقل منع فكذلك هنا ان كان المعجل الاجود جاز وان كان الورد أمد منع وقوله بالنسبة الخ أي بدليل ذكره الممنوع في اختلاف السكتين حيث كان الثمن الثاني مؤجلاً مطلاً أو اختلاف السكتين من جهة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله والمسئلة مفروضة الخ) أي لا به لو كان الثمنان غير متعدي القدر بان كان أحدهما أريد من الآخر كان هناك قلة وكثرة حقيقة فلا يصح التشبيه (قوله في اتحاد القدر) أي قدرا ثمن الثاني للاول أي أنهم متساويان في القدر والعدد وان كان أحدهما جدياً والآخر ردياً (قوله وصورها ثمانية) أي وصور المسئلة ثمانية وذلك لأنه اذا كان الثمنان متعدي القدر وبيع يجيد واشترى يردى أو العكس فاما ان يكون الثمن الثاني نقداً أو مؤجلاً لدون الاجل الاول اوله أو لا بعد منه فهذه ثمانية أربع فيهما اذا باع يجيد واشترى يردى أو ربعة فيهما اذا باع يردى واشترى يجيد فحيث كان الثمن الثاني مؤجلاً لدون الاجل الاول أو لا بعد منه منع لا ابتداء الدين بالدين وللبديل المؤخر وان كان الثمن الثاني معجلاً فان عجل الورد أمد منع لا سلف بمنفعة وان عجل الاجود جاز لا انتفاء الدين بالدين والبديل المؤخر والسلف بمنفعة (قوله وهي أحص من الآية) أي ان مسئلة الجودة والرداءة أخص من مسئلة السكتين لفرض هذه في اتحاد الثمين قدرا وأما الآية فهي أعم من اتحادهما قدرا أو كور الثاني أقل من الاول أو أكثر منه (قوله في الصور الاثني عشر) حاصلها انه اذا باع بفضة لاجل ثم اشتراها بذهب فلا يحل ما ان يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل من قيمتها أو أكثر في كل أمان أن يكون الشراء الثاني نقداً أو لدون الاجل الاول أو لا بعد منه فهذه اثنا عشرة صورة ومثلها يقال فيما اذا باع أولاً بذهب لاجل ثم اشتري بفضة فالصور أربع وعشرون كلها ممنوعة انتهى للصرف المؤخر لا ما استتماه المصنف فانه جائز لا انتفاء التهمة المسد كورة (قوله الا أن يعجل أكثر الخ) انظر لو عجل أقل من قيمة المتأخر حداً كان يبيع ثوباً بسترين درهمين اشترى ثوباً بدينارين نقداً وصرف الدينارين عشرون هل هو جائز كذلك لأن خمسة الصنف المؤخر متفية بالكثرة المسد كورة أم لا ويبلغ الثاني لأن المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جداً وفيه دفع قليل في كثير كذا نظراً للشيخ أحمد الزرقاني قال بن وهو قصور فقد نص في المدونة على المنع وذكرها فاطمة بنه (قوله وصرف الدينارين عشرون) أشار بهذا إلى أن القلة والكثرة والمساواة هنا أي في هذه المسئلة باعتبار صرف المال لا باعتبار الدات لأن القسمة والمساواة والكثرة باعتبار الدات اعلم أي في الجنس الواحد (قوله ويستقيم إلى أجل) حاصله انه اذا باع سكة لاجل ثم اشترى سكة أخرى لاجل فاما ان يتساوى الاجلان

مقتضى التشبيه وهو يقيد الجواز فيما اذا استوى الاجلان أو وقعت البدل السابقة أجود فعاد اليها أردأ وليس كذلك لما سيأتي له قريباً في اختلاف السكتين من منع صور الاجل كلها ويجب أن التشبيه هنا بالنسبة لوقوع الثمن الثاني معجلاً نقداً والمسئلة مفروضة في اتحاد القدر وصورها ثمانية فقط يجوز منها صورة فقط وهي ما تقدم فيها الاجود ويمنع الباقي فهي أخص من الآية ثم صرح ببعض مفهوم قوله بجنس ثمنه بقوله (ومنع) ببيع سلعة (بذهب و) شراؤها (بفضة) أو عكسه في الصور الاثني عشر في تقديم الذهب ومثلها في تقديم الفضة للصرف المؤخر أي الاتهام عليه ولذا لو انتفت التهمة جاز كما أشار به بقوله (الا أن يعجل أكثر من قيمة المتأخر جداً) بأن يكون المعجل يزيد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كببيع ثوب بدينارين شهر ثم اشتراه بستين درهماً نقداً وصرف الدينارين عشرون (و) منع البيع ثم الشراء (سكتين إلى أجل) سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وسواء اتفقا في المعدل أو في القلة



(بمحمدية) نسبة محمد السفايح أول خلفاء بني العباس وهي الجيدة (ما) أى شياً (باع بزيادة) نسبة ليزيد بن معاوية وهي الرديئة لا اشتغال الذميين لعدم تأني المتخاصة هنا اذ شرطها تساوي الدينين (وان اشترى) ما باعه (بعرض مخالف ثمنه) أى ثمن المبيع بأن باع السلعة بدسار أو ثوب واشترى بها بشاة ما نقداً أو لأجل أو أقل أو لا كثيراً وفى كل (٧١) من الاربع اما قيمتها قدر قيمة السلعة

أو أقل أو أكثر (جازت ثلاث النقود فقط) ومنعت التسعة الباقية وهي ما أجل فيه الثمنان للدين بالدين (و) المبيع (المثلى) من مكيل وموزون ومعدود والموافق لمبايعه لأجل (صفة وقدرا كئله) أى كعينه أى كعين ما باعه ومن اشترى عين ما باعه ففيه الاثناعشرة صورة فن باع ارد بالاجل ثم اشترى من المشتري مثله فاما نقداً أو لدون الاجل أو له أولاً بعد الثمن اما مساو للاول أو أقل أو أكثر (فيمنع) منها الثلاث التي عجل فيها الأقل وصورتان أيضاً باقية صور الأقل وهما شراؤه مثله (بأقل لأجله أو لا بعد) منه لكن محل المنع فيهما (ان غاب مشتريه به) أى عليه غيبة بمكته الاستفاعة به للسلف بمنفعة لانهم يعدون العيبة على المثلى لكونه لا يعرف بعيبه سلفاً فيصير الممنوع خساً وهي شراؤه مثلى والمثلى وقد باعه عشرة الى شهر بعد العيبة عليه بشاىة نقداً أو لصف الشهر أو للشهر أو لشهرين أو بأشئ عشر لشهرين لان المشتري

أو يكون الاجل الثانى أقل من الاول أو بعده منه وفى كل اما ان يتساوى الثمنان فى القدر أو يكون الثانى أقل أو أكثر فهذه تسعة وفى كل اما أن يبيع بسكة جيدة ويشتري بديئة أو بالعكس فهذه ثمان عشرة صورة ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين لا شتعا للذمتين كل هذا اذا كان البيع الثانى مؤجلاً كالاول أو ما ان كان نقداً فصوره ستة لأن الثمن الثانى اما قدر الاول أو أقل أو أكثر وفى كل اما ان يكون الثمنان بالاجل أو الاراد ان يحوز منها اثنتان ما اذا اشترى بأجل أو مساوياً بالاربعه ممنوعة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واعلم أن الاختلاف بالسكتين كالاختلاف بالحدود والرداءة وأخذ مما هنا المنع فى صور الاجل كلها وهي ثمانية عشر كما علمت وأخذ مما تقدم التفصيل فى صور النقود وهي ستة كما علمت (قوله بمحمدية الخ) أى وأولى عكسه فقد نبه بالمثال الاخف تهمة على منع الاشياء منه (قوله تساوى الدينين) أى فى القدر والصفة (قوله بغير مخالف ثمنه) الضمير فى مخالف راجع لعرض لانه نعت له وضمير ثمنه للمبيع فهو منصوب على المفعولية بمخالف أى وان اشترى بعرض مخالف ذلك العرض الثمن الذى يبيع به أولاً أعم من ان يكون بيع أو لا بعرض أو بعين والمراد بالعرض ما قابل العين فيشمل الطعام والحيوان ولو قال المصنف وان اشترى بعرض مخالف لصف الثمن الاول كان أظهر ومفهوم قوله مخالف ثمنه أنه لو اشتراه بعرض موافق لثمنه الاول فى الصنفية كالوباع سلعة ثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالشراء اما نقداً أو لدون الاجل أو لا بعده منه وفى كل اما أن تكون قيمة الثوب الثانى مساوية لقيمة الاول أو أقل أو أكثر فهى اثناعشرة صورة يمنع منها ما عجل فيه الأقل اتفاقاً وذلك ثلاث صور ما اذا كانت قيمة الثوب الثانية أقل وكان الثمن نقداً أو لدون الاجل أو كانت قيمة الثوب الثانية أكثر من قيمته الاولى وكان الثمن الاول وما عداها فالجوار اتفاقاً فى الجميع وذلك اذا كانت قيمة الثوب الثانى مساوية لقيمة الاول كان المبيع الثانى نقداً أو لدون الاجل أو له أولاً بعده منه أو كانت قيمة الثانية أكثر من قيمة الاولى وكان المبيع الثانى نقداً أو لدون الاجل أو له أولاً بعده قيمة الثانية أقل من قيمة الاولى وكان المبيع الثانى لأجل الاول أو بعده وأما قول عبق اذا عجل الا كثيراً فى جواره ومعه فولاد فقد رده بس ان هذا جائز اتفاقاً وليس هذا من محل الخلاف لان هذا المفهوم داخل فى قول المصنف أول الباب ثم اشتراه بخمس ثمنه من غير طعام وعرض وحيث قد فاعجل فيه الأقل من الصور ممنوع اتفاقاً وما عدا ذلك جائز اتفاقاً (قوله حارت ثلاث النقود) أى وهي ما اذا كان العرض الذى اشترى به ثانياً نقداً واء كانت قيمته قدر الثمن الاول أو قدر قيمته أو أقل منه أو أكثر (قوله وهي ما أجل فيه الثمنان) أى سواء كان أحل الثمن الثانى لأجل الاول أو أقل منه أو لا يزيد منه سواء كانت قيمة العرض المشتري به ثانياً قدر الثمن الاول أو قدر قيمته أو أقل أو أكثر فهذه تسعة كلها ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين (قوله والمثلى صفة) هذا مفهوم الضمير فى قوله سابقاً ثم اشتراه الخ (قوله الى محل فيها الأقل) أى وهي شراؤه ثانياً بأقل نقداً أو لدون الاجل أو بأكثر لا بعد من الاجل (قوله ان غاب الخ) أى وأما ان لم يعب عليه جارت هاتان الصورتان فتكون صور الجوار تسعة وهي الشراء بمثل الثمن نقداً أو لدون الاجل أو لا بعده منه أو بأكثر نقداً أو لدون الاجل أو لا بعده و بأقل للاجل أو لا بعده (قوله لان المشتري الخ) هذا الاعدل انما يظهر فى الصور الاربع الاول فى كلام الشارح وأما الخامسة فوجه وجود السلف بمنفعة فيها أن المشتري الاول دفع عند الاجل الاول قليلاً ليعود اليه عند الاجل الثانى كثيراً (قوله فيحوز مطلقاً) أى فى الصور الاثنى عشر أى ما اذا كانت قيمة الثانى مساوية لقيمة الاول أو أقل منها أو أكثر

الاول بصيره درهمان تركهما للبائع الاول فى نظير عيبته على المثلى وهي تعد سلفاً فالسلف بمنفعة ومفهوم صفة أمر ان المباينة حنسا كقمح وفول فيجوز مطلقاً والمباينة نوعاً وابنه أشار بقوله (وهل غير صنف طعامه) الموافق له جسا (كقمح) باعه لأجل ثم اشترى من المشتري مثله صفاً آخر من جنسه كسبات (وشعر مخالف) بمرلة مالو باعه عمداً فاشترى منه ثوباً فتحوز الصور كلها (أولاً) يكون







في شرائه بمثل أو أقل نقداً أو لدون الاجل والبيع والسلف في شرائه بأكثر نقداً أو لدون الاجل أولاً به (أو) اشتراه بعدد عشرة  
لاجل (بخمسة وسبعة) نقداً أو لدون الاجل أولاً بعد (امتنع) للبيع والسلف (٧٣) وأما لاجل فجاءت بقوله أو بخمسة

معطوف على مع سبعة  
وقوله امتنع جواب عن  
السبع فيما قبلها وعن  
الثلاث أو النسخ فيها  
ووجه كونها تسعاً أن قيمة  
السبعة التي مع الخمسة  
أما أن تفرض خمسة أو  
أقل أو أكثر فلهذه ثلاثة  
مضروبة في الثلاث الأول  
والكل ممنوع (لا) ان  
اشتراه (عشرة) أو أكثر  
(وسبعة) فيجوز نقداً  
أو لدون الاجل أو لاجل  
الاجل لا بعد ويجب تعجيل  
السبعة في صور الجواز  
من صور خمسة وسبعة أو  
عشرة فأكثر وسبعة لثلاثة  
يلزم بيع معين يتأخر  
فضله ان كانت معينة  
وابتداء الدين بالدين ان  
كانت مضمونة (و) لا بمثل  
وأقل لا بعد من الاجل  
فيجوز وهو مفهوم قوله  
بأكثر من قوله أولاً بعد  
بأكثر فهو من تمتته وليس  
متعلقاً بما هو بلصقه  
وأخره هو اللام شاركة في  
الجواز فهذان الصورتان  
وثلاث صور الاجل جائزة  
وتقدمت سبع ممنوعة  
وصورتها اثنا عشرة (ولو  
اشترى) ثمانية (أقل) مما  
باع به (لاجله) أولاً بعد  
وقلنا بالجواز (ثم رضى)  
المشتري الثاني (بالتعجيل  
للاقل ففيه) (قولان)  
بالجواز نظر الحال العقد

منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً أو لدون الاجل كان الثمن في السلعتين مثل الأول أو أقل  
منه أو أكثر منه والسابعة ما إذا كان الثمن الثاني أكثر من الأول لا بعد من الاجل والحائز من تلك الصور  
الاثنى عشر خمسة صور الاجل الثلاث أي ما إذا اشترى لاجل نفسه بمثل الثمن أو أقل أو أكثر  
اشترى مبيعه مع السلعة الأخرى بمثل الثمن الأول أو أقل لا بعد (قوله في شرائه بمثل أو أقل الخ) ووجه  
ذلك أنه آله الأمر إلى أن البائع الأول ثوبه قدر حجت اليه وقد دفع للمشتري الأول عشرة أو ثمانية يأخذ  
عنها بعد الاجل عشرة وزاد المشتري أيضاً ثوباً أو شاة والحاصل أن المسلف هنا البائع الأول المشتري  
ثانياً وانتفاعه بالسلعة الثانية فقط ان كان الشراء بمثل الثمن نقداً أو لدون الاجل أو هو أو مزايده  
الثمن الأول ان كان قد اشترى بأقل من الثمن الأول نقداً أو لدون الاجل (قوله في شرائه بأكثر نقداً  
أو لدون الاجل) ووجه ذلك أن البائع الأول قدر حجت له سلعة فكان المخرج من يده وخرج من يده  
عشرة خمسة منها في مقابلة السلعة الثانية وخمسة سلفاً فإذا جاء الاجل رد المشتري له الخمسة التي أخذها  
سلفاً (قوله أولاً بعد) ووجه ذلك أن البائع قد رجعت له سلعة والمشتري الأول قد دفع له عند الاجل  
الأول عشرة وهي سلفاً فإذا جاء الاجل حصل الثاني دفع له البائع يده اثني عشر عشرة عوضاً عن السلف  
واثنين عن السلعة الأخرى والحاصل أن المسلف هنا المشتري وفيما قبله البائع (قوله للبيع والسلف)  
بيانه أنه آله الأمر إلى أنه يخرج منه خمسة وسبعة فيما إذا كان نقداً أو لدون الاجل يأخذ عند الاجل  
عشرة خمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السلعة وهي الثمن وأما إذا كان لا بعد من  
الاجل والمسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السلعة وهي  
بيع وخمسة أسلفاً للبائع بقبضها منه بعد ذلك (قوله معطوف على مع سبعة) أي لكن السلعة فيما امر  
من المشتري الأول وهنا من البائع الأول (قوله ووجه كونها تسعاً الخ) أي وأما وجه كونها اثناً  
الشراء الثاني اما نقداً أو لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله اما أن تفرض الخ) الاوضح أن يقول ان قيمة  
السلعة مع الخمسة اما أن تكون مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر والحاصل انما إذا عت سلعة بعشرة  
لشهر ثم اشترى بها خمسة وسبعة اما أن تكون قيمة السلعة مع الخمسة قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر  
وفي كل اما أن يكون البيع الثاني نقداً أولاً حل دون الأول أو له أولاً بعد منه فهي اثنا عشرة صورة  
يجوز منها صور الاجل الثلاثة ويمتنع منها الباقي وهو تسعة للبيع والسلف (قوله لا بعشرة وسبعة) هذا  
مرتبط بما قبله كأنه مقابل خمسة وسبعة وحاصله أنه إذا باع سلعة بعشرة لاجل ثم اشترى بها ثمن آخر مع  
سلعة فان كان ذلك الثمن الذي مع السلعة أقل من الثمن الأول فقد تقدم الكلام عليه وان كان الثمن  
الذي مع السلعة قدر الثمن الأول بأن كان عشرة أو كان أكثر منه كاثني عشر فلا يحلوا ما أن يكون الشراء  
نقداً أو لدون الاجل الأول أو له أولاً بعد منه فهذه ثمانية يجوز في سنة وهي ما إذا كان الشراء الثاني  
نقداً أو لدون الاجل الأول أو له كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر ويمتنع في اثنين إذا كان الشراء الثاني  
لا بعد من الاجل كان الثمن الذي مع السلعة عشرة أو أكثر ووجه الجواز في السنة المذكورة أن البائع  
آله الأمر إلى أنه يدفع شاة وعشرة دنانير أو أكثر نقداً أو قبل الاجل يأخذ عوضاً عنها عشرة دنانير إلى شهر  
ولا تخمسة فيه وأما في صورة الاجل فالجواز لوقوع المقاصة الا أن يشترط فيها وأمالاً بعد فالمنع مما لا يقوله  
أولاً بامتنع ما تعجل فيه الاقل (قوله لاجل) أي ما إذا كان الشراء الثاني لاجل الأول بمثل الثمن أو  
أقل أو أكثر (قوله ولو اشترى بأقل الخ) يعني أنه إذا باع سلعة بعشرة لاجل ثم اشترى بها ثمانية لاجل الأول  
أولاً بعد منه ثم رضى بتعجيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما إذا كان الثمن عيناً لان الاجل  
من حق من هو عليه أو يمتنع من التعجيل لانها مما على السلف بزيادة قولان قال ابن وهبان ويذهب  
أن يكون المنع هو الرأى لعلته المذكورة وكذلك الخلاف اذا اشترى بأكثر لاجل ثم راضياً على التأخير  
أو اشترى بأكثر نقداً أو لدون الاجل ثم راضياً بالتأخير لا بعد فلو قال المصنف وفيما آله المنع وقد وقع

(١٠ - دسوقي ثالث) والمع نظر لما آله الأمر من أن السلعة رجعت لصاحبها ودفع الاثنى ثمانية يأخذ عنها عند الشهر  
عشرة ووجه بعضهم نظر هذه العلة ثم شبه في القولين قوله



(كتمكبر) بالثوب (مثل) حقيقة (مفعول) أي مبيع (قيمة) وثالث (الذمة) (أول) من ثمنه كما لو باعها بعشرة لاجل  
وقيمتها وقت الاتفاق ثمانية وعشرها (٧٤) عاجلا (من) أخذ (الزيادة) أي الزائد على القيمة (عند الاجل) أي هل يمكن

بما تراقولان اشمل جميع ما ذكر (قوله كتمكبر) أي أن من باع ساعة بعشرة لاجل ثم أبلغها على  
المشتري وكانت قيمتها حين الاتفاق ثمانية ودفع له قيمتها حين الاتفاق وهو الثمانية وإذا جاء الاجل  
هل يمكن البائع من أخذه من المشتري ما زاد الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بتعامها  
أولا يمكن وانما يأخذ الثمانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان قولان (قوله متلف) بأن أحرق  
الثوب أو ذبح الحيوان فالحكم جار فيما يتفق به بعد الاتفاق وفيما لا يتفق به وهو واضح في الأول دون  
الثاني إذا كان مقتضاه أنه لا يأخذ الزائد قولاً واحداً إلا أنهم أجروا الباب على سنن واحد (قوله أي الزائد)  
جواب عما يقال إن الزيادة معنى من المعاني فلا يتعلق الأخذ بها فلا يصح بالمز يد كان أولى وحاصل الجواب  
أن الزيادة بمعنى المزيد أو أنها تعورفت في المزيد فلا اعتراض (قوله ليعاد التهمة) أي لاستحقاقه تلك  
الزيادة قبل الاتفاق (قوله للأنهام على سلف بزيادة) أي فالبائع قد سلف المشتري ثمانية وأخذ منه عند  
الاجل عوضها عشرة (قوله وإن أسلم فربا الخ) قال في التوضيح مسئلتا الفرس والحمار ليستا من يبيع  
الاجل ولا كتم ما شئتم تان به البناءهما على سد الذرائع وقد ذكرهما في المدونة في هذا الباب اه وببحث  
فيه الناصر اللقاني بأن يبيع الاجل حقيقة يبيع ساعة بثمن لاجل ولا شأن أن كلا من الفرس والحمار يبيع  
بالاثواب لاجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعاً لنصهم على أن كلا من العوضين مبيع بالآخر فقتاً ماله  
اه بن (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى أن مراد المصنف مجرد التمثيل فلا مفهوم لفرس ولا عشرة ولا  
لاثواب ولا خمسة وانما المراد أنه أسلم مقوماً فرساً أو غيره في مقوم كالذلك المسلم فيه ثياباً أو غيرها كانت  
التياب عشرة أو أقل أو أكثر كان المردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر (قوله ثم استرد) أي المسلم اليه  
(قوله مع خمسة) ليس المراد مع تعجيل خمسة والابن بعض سور الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد  
خمس ومفهوم قوله مع خمسة أمران الأول مالوا استرد مثله فقط فتجوز الصور والاثنا عشرة المتقدمة  
وهي ما إذا كانت قيمة المثل المردود مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر سواء كان رد المثل نقداً أو لاجل  
دون الأول أو مثله أولاً بعد منه وذلك لأن هذا استثناء يبيع غير الأول وهذا عين قوله سابقاً وان باع  
مقوماً مثله كغيره والثاني مالوا استرد مثله مع غير جنس المسلم فيه كشاء فتمنع الصور وكلها كالمنطوق لما  
فيه من سلف جر نقداً والحاصل أن رد مثل الفرس مع غير المسلم فيه كردد مثلاً مع بعض المسلم فيه في أن  
كلامهم ما يمنع سلف بزيادة كما بينه الشارح بقوله لانه آل امره أي المسلم إلى أنه أسلفه أي المسلم اليه  
الخ (قوله كالوا استرده) أي كما يمنع لو استرده بعد العيبة عليه وقبل الاجل مع خمسة أثواب معجلة أو لدون  
الاجل أولاً بعد منه لاجل اجتماع البيع والسلف كما بينه الشارح بعد (قوله وأما لاجل فيجوز الخ)  
حاصله أنه إذا رد قبل الاجل فرساً مثلاً لما أسلمه مع خمسة فالمنع في الأحوال الأربع واما لورد الفرس  
بذاتها قبل الاجل مع خمسة فالمنع في ثلاثة أحوال والحوازي حالة أن قلت إذا كانت الاثواب الخمسة مؤجلة  
للاجل الأول ما وجه الحوار إذا كان المردود عين الفرس والمنع إذا كان المردود مثلاً قلت إذا كان  
المردود مثلاً سلم انهما قصد السلف بالساعة المدفوعة أولاً وسموه سلماً تحيلاً بخلاف ما إذا كان المردود  
عينها فكأنهما اشتراط رد العين فغردا عن حقيقة السلف إذا الشأن فيه عدم رد العين ولذا جرى السلف  
بزيادة في الأول دون الثاني وما مل (قوله في الثلاثة التي قبل الاستثناء) أي ما إذا رد الفرس بعينه قبل  
الاجل مع خمسة معجلة أو مؤجلة لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله لأن المعجل الخ) حاصله أنه إذا عجل  
خمس الاثواب أو آخرها لدون الاجل فيقال أنه ترتب للبائع في ذمة المشتري عشرة أثواب لاجل عجل  
منها خمسة مع الفرس قبل الاجل فهذه الخمسة التي عجلها سلف أسلفها للبائع بقبضها من نفسه لنفسه  
عند تمام الاجل والخمسة الاثواب الأخرى التي أسقطها عنه البائع مبيعة بالفرس فقد اجتمع البيع  
والسلف وأما إذا أخر تلك الخمسة بعد الاجل فيقال إن البائع ترتب له في ذمة المشتري عشرة أثواب أسقط

عند الاجل من أخذ  
الدرهمين في الفرض  
المدكور فيأخذ العشرة  
بتعامها بعد التهمة وهو  
سرها أولاً يمكن الا من قدر  
مادفع وهو الثمانية ويسقط  
عن المشتري الزائد  
للأنهام على سلف بزيادة  
ولا وجه له قولان وأشعر  
قوله متلف أنه نعمد وأما  
لو تلف منه خطأ يمكن قولاً  
واحداً (وإن أسلم) شخص  
(فرساً) مثلاً (في عشرة  
أثواب) مثلاً (ثم) بعد  
العبية عليه وقبل الاجل  
(استرد) فرساً (مثله مع)  
زيادة (خمس) من العشرة  
الاثواب وأبراه من  
الخمس الباقية (منع  
مطلقاً) سواء كانت  
الخمس المريدة مع  
الفرس معجلة أو مؤجلة  
للاجل أو دونه أولاً بعد  
منه لانه آل امره إلى أنه  
أسلفه فرساً مثله وهو  
عين السلف وزاده  
الاثواب فهو سلف بزيادة  
(كما) يبيع (لو استرده)  
أي الفرس بعينه مع  
خمس أثواب معجلة أو  
مؤجلة لدون الاجل  
أولاً بعد وأما لاجل فيجوز  
كما أشار بقوله (الآن تبقى  
الخمس) الاثواب المريدة  
(لأجلها) على الصفة  
المشترطة لأدنى ولا أجود

بدليل ما يأتي في مسألة الحمار وأما منع في الثلاثة التي قبل الاستثناء لأن المعجل لما في الذمة كأي الصور بين الأولين وهو  
المسلم اليه الدافع الفرس مع الاثواب عما في ذمة المسلم (أو المؤخر) عن الاجل كأي الثلاثة وهو المسلم (مسلف) وقد اجتمع السلف



مع بيع دعة المنع يسع وسلف بيانه في الاول ان الخمسة المعجلة سلف من المسلم اليه يقبضها من نفسه عند الاجل وفي الثاني ان تأخيرها  
عن اجلها سلف من المسلم يقبضها من المسلم اليه اذ ذلك والفرس المردودة مبيعة بالخمس الاثواب الباقية فقد اجتمع بيع وسلف (وان  
باع حمارا) مثلا (بعشرة) من العين (لاجل) كشهر (ثم استرده) من المشتري بالاقالة (ودينارا) من المشتري (نقدا) منع مطلقا كان  
الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار او من غيره لانه يسع وسلف اذا المشتري (٧٥) ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع

عنه منها خمسة في مقابلة الفرس وهو يسع فاذا جاء الاجل واخر بالخمس الثانية كان ذلك سلفا من  
البائع للمشتري وقد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول وهو أن المعجل لما في  
الذمة بعدم سلفه (قوله وفي الثاني) وهو أن المؤخر عن الاجل بعدم سلفه (قوله الباقية) أي التي أبرأه  
منها (قوله وان باع حمارا الخ) حاصله أنه اذا باع حمارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا فالدينار ما نقدا  
أو مؤجلا لدون الاجل الاول أو له أولا بعدمه وفي كل امكن يكون من جنس الثمن الاول أي موافقا له  
في صفته أولا فهذه ثمانية ممنوعة الا اذا كان الدينار موافقا للثمن في صفته وكان مؤجلا للاجل نفسه  
(قوله كان الدينار من جنس الثمن) أي من صفته بأن وافقه سكة وجوهريته ووزنا (قوله أو من غيره)  
أي بأن كان الدينار المردود مخرجا وكان البيع يزيدية أو عكسه أو كان البيع بفضة والمردود ذهبا أو  
العكس وأما لو باعه بعشرة أثواب ثم استرده ودينارا نقدا الجاز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي  
لان البائع للحمار قد باع للمشتري ما في ذمته من الاثواب بدينار وحمار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا  
التعليل لا يظهر الا لو كان باع الحمار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده ودينارا مؤجلا فيقال انه قد باع الحمار  
بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل ففسخ دين وهو الثوب العاشر في  
دين وهو الدينار المؤجل مع أن الموضوع أن الحمار باعه بعشرة من العين فالاولى التعليل باجتماع بيع  
وسلف كما عمل به ابن يونس لان الدينار المزداد لم يبق لاجله فهو محض سلف فانه يسع (قوله للاجل) حال  
لا استثناء والحال وان كانت قيد العاملها الا أن الاستثناء مخرجه الاول مقيد بالثاني وليس الثاني  
مقصودا بالذات بل بالتبعية ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ اهـ عدوى (قوله فيجوز)  
أي اذا لم يشترط في المقاصة كذا قال عبق ووجه أن هذا القيد لا معنى له هنا لعدم تأني المقاصة اذ ليس  
للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله الى أنه اشترى الحمار بتسعة) أي من الدينار التي في ذمة المشتري (قوله  
وان يريد مع الحمار المردود وغيره) أي والفرس أنه باع الحمار أو لا بعير عرض بان باعه بعين لاجل كالو باعه  
بعشرة ما يبرأ لاجل ثم استرده مع عرض (قوله لفسخ الخ) علة لمحدوف أي فلا يجوز لفسخ الخ (قوله  
بالنسبة للمريد) مثلا لو باع الحمار بعشرة ما يبرأ مؤجلة ورده وعرض مؤجلا للاجل الاول أو دونه أو أكثر  
وقد فسخ دينار مثلا في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده اهـ (قوله وبيع الحمار نقدا) يعني  
أنه اذا بيع الحمار بذهب أو فضة على المعجل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من  
المشتري كان المراد عينا أو عرضا أو حيا واما فانه يجوز ان يعجل المزداد مع الحمار (قوله ويشترط  
أي بالنسبة للمسئلة الثانية لان هذا الشرط اعمايتاني وبها ولا يتأني في الاولى لان المريد فيها  
غير عين (قوله أن يكون المريد اقل من صرف دينار) أي والامع للصرف المؤخر (قوله لان  
المريد) أي مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية أعني قوله وبيع نقدا وقوله  
تأخير في بعض النسخ أي الاول وقوله وذلك سلف أي من البائع الاول لانه قد أحرما هو معجل وتوضيحه  
أنه اذا باع الحمار بعشرة نقدا ولم يقبض حتى نقا بالاسلي أن يدفع المشتري دينار مؤجلا لكان البائع  
قد أخذ الحمار من المشتري بتسعة وقد سلفه الدينار العاشر الحبل يأخذه منه بدله الدينار المؤجل (قوله  
وهو الحمار المشتري) أي الذي اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (قوله وان كان) أي المريد  
وقوله فان كان عينا والثمن عين هذا أيضا بالنسبة للمسئلة الثانية (قوله وهو صرف مؤخر) فاذا كان

عنه منها خمسة في مقابلة الفرس وهو يسع فاذا جاء الاجل واخر بالخمس الثانية كان ذلك سلفا من  
البائع للمشتري وقد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول وهو أن المعجل لما في  
الذمة بعدم سلفه (قوله وفي الثاني) وهو أن المؤخر عن الاجل بعدم سلفه (قوله الباقية) أي التي أبرأه  
منها (قوله وان باع حمارا الخ) حاصله أنه اذا باع حمارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا فالدينار ما نقدا  
أو مؤجلا لدون الاجل الاول أو له أولا بعدمه وفي كل امكن يكون من جنس الثمن الاول أي موافقا له  
في صفته أولا فهذه ثمانية ممنوعة الا اذا كان الدينار موافقا للثمن في صفته وكان مؤجلا للاجل نفسه  
(قوله كان الدينار من جنس الثمن) أي من صفته بأن وافقه سكة وجوهريته ووزنا (قوله أو من غيره)  
أي بأن كان الدينار المردود مخرجا وكان البيع يزيدية أو عكسه أو كان البيع بفضة والمردود ذهبا أو  
العكس وأما لو باعه بعشرة أثواب ثم استرده ودينارا نقدا الجاز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي  
لان البائع للحمار قد باع للمشتري ما في ذمته من الاثواب بدينار وحمار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا  
التعليل لا يظهر الا لو كان باع الحمار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده ودينارا مؤجلا فيقال انه قد باع الحمار  
بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل ففسخ دين وهو الثوب العاشر في  
دين وهو الدينار المؤجل مع أن الموضوع أن الحمار باعه بعشرة من العين فالاولى التعليل باجتماع بيع  
وسلف كما عمل به ابن يونس لان الدينار المزداد لم يبق لاجله فهو محض سلف فانه يسع (قوله للاجل) حال  
لا استثناء والحال وان كانت قيد العاملها الا أن الاستثناء مخرجه الاول مقيد بالثاني وليس الثاني  
مقصودا بالذات بل بالتبعية ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ اهـ عدوى (قوله فيجوز)  
أي اذا لم يشترط في المقاصة كذا قال عبق ووجه أن هذا القيد لا معنى له هنا لعدم تأني المقاصة اذ ليس  
للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله الى أنه اشترى الحمار بتسعة) أي من الدينار التي في ذمة المشتري (قوله  
وان يريد مع الحمار المردود وغيره) أي والفرس أنه باع الحمار أو لا بعير عرض بان باعه بعين لاجل كالو باعه  
بعشرة ما يبرأ لاجل ثم استرده مع عرض (قوله لفسخ الخ) علة لمحدوف أي فلا يجوز لفسخ الخ (قوله  
بالنسبة للمريد) مثلا لو باع الحمار بعشرة ما يبرأ مؤجلة ورده وعرض مؤجلا للاجل الاول أو دونه أو أكثر  
وقد فسخ دينار مثلا في العرض المؤخر وبيع الحمار بتسعة حين رده اهـ (قوله وبيع الحمار نقدا) يعني  
أنه اذا بيع الحمار بذهب أو فضة على المعجل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من  
المشتري كان المراد عينا أو عرضا أو حيا واما فانه يجوز ان يعجل المزداد مع الحمار (قوله ويشترط  
أي بالنسبة للمسئلة الثانية لان هذا الشرط اعمايتاني وبها ولا يتأني في الاولى لان المريد فيها  
غير عين (قوله أن يكون المريد اقل من صرف دينار) أي والامع للصرف المؤخر (قوله لان  
المريد) أي مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية أعني قوله وبيع نقدا وقوله  
تأخير في بعض النسخ أي الاول وقوله وذلك سلف أي من البائع الاول لانه قد أحرما هو معجل وتوضيحه  
أنه اذا باع الحمار بعشرة نقدا ولم يقبض حتى نقا بالاسلي أن يدفع المشتري دينار مؤجلا لكان البائع  
قد أخذ الحمار من المشتري بتسعة وقد سلفه الدينار العاشر الحبل يأخذه منه بدله الدينار المؤجل (قوله  
وهو الحمار المشتري) أي الذي اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (قوله وان كان) أي المريد  
وقوله فان كان عينا والثمن عين هذا أيضا بالنسبة للمسئلة الثانية (قوله وهو صرف مؤخر) فاذا كان

بالنسبة للمريد (وبيع الحمار) (نقدا) أي ذهب وفضة حال والواو بمعنى أو أدهى مسألة ثانية (لم يقبض) أي الثمن النقدا حتى وقع  
التقابل وكذا ان بيع بمؤجل ولم يتقابل الا بعد حلوله والمريد في هذه أعم من أن يكون عينا أو غيره (جاز) في المسئلتين (ان يعجل المريد)  
مع الحمار ويشترط أيضا حيث كان المريد فضة والثمن ذهبا أن يكون المريد اقل من صرف دينار فان تأخر المريد بزيادة من المريد  
ان كان من جنس الثمن فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مقارن للمبيع وهو الحمار المشتري به في الثمن وان كان من غيره  
بجنس الثمن فان كان عينا والثمن عين فهو تأخير في بعض الثمن



الثاني فأشاره بقوله (الـ)

ان بفوت (مبيع البيع  
 الثاني) بيد المشتري  
 الثاني وهو البائع الاول  
 بفوت من مفوات الفاسد  
 (قيمة خا) مع السريان  
 الفساد الاول بالتفاوت  
 وحينئذ لا مطالبة لواحد  
 منهما على الآخر بشئ  
 لان المبيع فاسد اقدر رجوع  
 لبياعه فضاء منه وسقط  
 الثمن عن ذمة المشتري  
 الاول برجوع المبيع  
 لبياعه وسقط الثمن الثاني  
 عن المشتري الثاني لفساد  
 شرائه باتفاق (وهل)  
 فسخ البيعتين في الفوات  
 بيد المشتري الثاني  
 (مطلقا) كانت قيمة  
 السلعة في البيع الثاني  
 قدر الثمن الاول او اقل او  
 اكثر (او) انما يفسخ الاول  
 (ان كانت القيمة) اللازمة  
 للبائع الاول في الشراء  
 الثاني يوم قبضه (اقل)  
 من الثمن الاول كماله  
 كانت ثمانية والثمن الاول  
 عشرة وان كان مثله او  
 اكثر فلا يفسخ الاول في  
 ذلك (خلا) فيجعله في  
 فسخ الاول حيث فات بيد  
 المشتري الثاني وهو البائع  
 الاول وكان القيمة

مساوية للثمن الاول او اكثر وان فات بعد بيعه لبايعه بثلث المتبقى الاول فسخ اسامى فقط باتفاق وان كانت القيمة الاجال  
اقل من الثمن الاول فسخا معا باتفاق \* (فصل) \* د كرويه يحكم بيع العينة ومسايله المتعلقة به ووجه مناسبتها لما قبله لتجمل  
على دفعه فليول في كثير والعينة بكمم العين المهمة (١) وما سقط بفهم من عبارة عيني فارجع اليها كتبه



فباعتها في قنون وأهل العينة يوم تصبوا أنعتهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون إلى التجار فيشترونها منهم  
ليبيعوها لمن طابها منهم فهي بيع من طلبت منه سلعة قيل ملكه أيها الطالب بعد شرائها سميت بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على  
تحصيل مقصده من دفع قليل لباخذ عينة كثير وهي ثلاثة أقسام جائز ومكروه وممنوع وبذلك الأول بقوله (جاء لطلب من سلعة)  
وليست عنده (أن يشتريها) بن مالكها (ليبيعها) لطلبها منه (بمن) وفي نسخة بنهما وهي (٧٧) أحسن لأنه المقصود في هذا

الفصل وعلى كل فهو  
متعلق ببيعها هذا إن  
باعها الطالب بنقد كله أو  
بمؤجل كله بل (ولو بمؤجل  
بعضه) وعجل الطالب  
بعضه للمطوب منه ورد  
لوقول العينة بكرة  
ذلك لأنه كانه قال خذها  
معها حاجتك والباقي  
لك ببقية الثمن للأجل  
والغالب أن ما بقي بعد بيع  
بعضها حاجته لا يبيعا  
أشترت به فليتم أم لا  
وأشار للقسم الثاني بقوله  
(وكره) لمن قبل له سلفه  
ثمانين وأردت عهدها ثمانية  
أن يقول (خذ) مني  
(بماثها) أي سلعة  
(بثمانين) قيمة له يكون  
حلالا وما سألته به حرام  
(أو اشترها) أي بكره أن  
يقول شخص لبعض أهل  
العينة إذا أمرت عليك  
السلعة الفلانية فاشترها  
لي (و يومئذ لا يبيعه)  
اعترض بأن الذي في  
توضيحه وأما أن رجلا ولا  
يأمر من الشراة مع  
أنه يبيع أنكره مع  
الإيماء وبما كان كاره  
هو أبوهم حرمه العينة  
وأجيب بأن هذا هو الذي  
ذكره الربيع من غير  
وهو قسمه ما بينهما فلا يهمل

الأحوال وقوله التحصيل أي في كل منهما (قوله وبياع تحسية) أي مقبلة عن واولا أصلها العون (قوله  
لاستعانة البائع بالمشتري الخ) أراد بالبائع المطوب منه السلعة والمشتري الطالب لها وحينئذ قسمته  
باعتبار اعتبار المال لأنه حين طلبت منه السلعة لم يكن بائعا بل مطوب منه فقط والاحسن أن يقال إنما  
سميت عينة لاستعانة أهلها المضطر على تحصيل مطوبه على وجه التحصيل بدفع قليل في كثير (قوله لأنه  
المقصود في هذا الفصل) أي وعلى نسخة بثمن يقال لا غرة لك إلا التوصل للمبالغة والافق المعلوم  
أن كل من باع لا يبيع إلا بثمن (قوله وهو متعلق ببيعها) أي لا نقوله يشتريه إلا أن شراء المطوب منه  
لا خلاف في جوازها سواء عجل كل الثمن أو أجل الكل أو عجل البعض وأجل البعض وحينئذ فلا يناسبه  
التعجيل بل هو خلاف عما هو في بيع المطوب منه للطالب بثمن مؤجل بعضه وبعضه معجل ثم إن قول  
المصنف جار لطلب من سلعة أي وإحال أنه من أهل العينة أي الذين يتجهلون على دفع قليل في كثير  
لأنه محل الخلاف المشار إليه ولو موضوع الصور الآتية بعد (قوله لأنه كانه الخ) أي لأن المطوب منه كانه  
قال للطالب حين باعها له حدها الخ ولا يتأتى هذا إلا إذا كان الطالب من أهل البياعات وكانت السلعة  
يمكن بيع بعضها (قوله منها الحاجت) أي وهو ما يدعوه معجلا للمطوب منه (قوله لا يبي الخ) الأولى  
لا يبي ببقية الثمن الذي اشترى به أي والشراء بغلو والبيع برخص مكروه (قوله فليتم أم لا) أي في رد  
المصنف على العينة بلوفاته غير صحيح وإن كلام المصنف مسألة وكلام العينة مسألة أخرى لأن كلام  
العينة فيمن كان من أهل العينة يشتري السلعة من التجار ويبقيها عنده حتى ياتي به من يشتريها منه  
بثمن بعضه مؤجل وبعضه معجل فظاهر المسدودة والامهات جواز ذلك لأهل العينة وظاهر العينة  
الكراهة ومحل الخلاف إذا ادعى أي البائع والمشتري على أن المشتري لا يحتاجه ببيع من تلك السلعة  
بقدر ما يقدره البائع ويبقى ببقية عهده للأجل في مقابلة ما في من الثمن والأولا كراهه وكلام المصنف  
فيمن طلبت منه سلعة فبشترها من مال كهاثم ببيعها لمن طلبها منه فيجوز له أن يبيعها له بثمن كله  
معجل أو كله مؤجل أو بعضه معجل وبعضه مؤجل فادعيت هذا علم أن على المصنف الدرد من وجهين  
أما أنه بالمبالغة في مسألة المطوب منه سلعة وليست عنده وليست هذه محلا للثاني أنه على تقدير أنه  
لا فرق بين الشراء من المطوب منه سلعة وليست عنده والشراء من هي عنده محل المبالغة مقيد بما إذا  
اشترى لبيع الحاجة وقد أحل بالقبض نظر بن (قوله وكره حذمها الخ) ظاهر المصنف أن الكراهة إذا  
كان الفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه دأره هنا ولكن ظاهر الفصل الاطلاق كما قال عقب وأما أن  
أعطى رب مال لمريد سلف منه بالرأيا من يشتريها سلعة على مال رب المال ثم يبيعها له وهو ممنوع كما  
نقله عن ابن رشد في آخر الفصل لا مال له نكن عنده السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة  
صورة إيماء ودفع قليل لباخذ عينة كثير (قوله وأجيب بأن مراده الخ) الأولى أن يقال أنه أراد بالاجتماع  
لتربيحه عدم التصريح بقدر الربح سواء أو مالا يبيع أو صرح به لا وأما ما ذكره شارح من الجواب  
فباطر فيه لا يطبق كلام المصنف على ما في الوصيح (قوله فإن صرح بقدره حرم أي ذلك الشراء  
الثاني لأجل وأما إذا كان نقدا في الجوار أو الكراهة فهو كالمسألة ولا معارضة من كلام  
الشارح هنا وما يأتي للمصنف من أنه إذا قال له اشترها بعشرة نقدا أو بأخذها بمائة مائة عشر مائة في  
الجوار أو الكراهة فهو (قوله جار) أحد كما هو مفاد الوصيح وهو في حلال الفاعل وكلام المصنف هنا  
من الكراهة (قوله ولا يصح بالرد على من قال الخ) في حقه أنه لا يرد وهو فضل يحب أن يبيع حله  
الكراهة في المدونة على أن يحرم ما فيه من التحصيل على دفع قليل في كثير (قوله بخلاف اشترها) حرم

ليرد كرهه والربح فإن صرح بقدره حرم والربح غير تصريح بعهده هو ويذكر الأخير جازم في أي به مع عهده من  
الكراهة لا دفع توهم أن المراد بالكراهة التحريم والتعريض بالرد على من قال بالفسخ وأشار للقسم الثاني من الجوار بقرينة  
(بخلاف) قول الإمام (اشترها) بعشرة نقدا







(والأظهر والأصح) أنه (لا جعل له) فيمكنا لا يلزم تشييم الفاسد وهو ضعيف والراجح ما قدمه (وجاز) نقدا للمأمور (بغيره) أي بغير شرط بل وقع تطوعا وله درهمان (كقصد الآخر) نفسه بأن دفع العشرة للمأمور وقال له اشترها لي بالعشرة وأخذها باثني عشر نقدا فانه يجوز له درهمان لانهما أبوة له (وان لم يقل لي) بأمر قال اشترها بعشرة نقدا وأخذها من باثني عشر نقدا (ففي الجواز) أي جواز شرائه منه باثني عشر نقدا (والكراهة) وهو الراجح (قولان) محلهما ان نقدا للمأمور بشرط فان تطوع جاز قطعا (وبخلاف اشترها لي باثني عشر لاجل واشترها) منكم (بعشرة نقدا) فمنوع للسلف بزيادة لانه يسلفه عشرة على (٧٩) أن يشترها لي باثني عشر (فتلزم) (الآخر) (بالمسمى) (الحلال) وهو الاثناعشر لاجلها (ولا تعجيل العشرة) للمأمور لانه يؤدي الى السلف بزيادة (وان عجلت أخذت) أي ردت للأمر ولو غاب عاينها للمأمور ولا يفسد العقد (وله جعل مثله) زاد على الدهمين أو نقص (وان لم يقل لي) في الفرض المذكور فهذا ثاني القسم الثالث وهو عام السنة الأقسام الممنوعة (فهلا يرد البيع) الثاني بالعشرة نقدا (إذا فات) بل يعصى بالعشرة نقدا وعلى المأمور الاثنا عشر لاجل يؤدى البائع

أنه لا حاجة لذلك لانه ان فسح فظاهر عدم الجعل وأن أمضى فقد أخذ (قوله) والأظهر والأصح أنه لا جعل له) أي وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن زرقون ولا اختيار ابن زرقون أشار المصنف بالأصح وهذا يفسد تعقب الموافق على الموافق بقوله لعل الواو في قوله والأصح أفهمها الناسخ وذلك لان اعتماد الموافق على ابن عرفة وهو لم يذكر كلام ابن زرقون ثم اعلم ان المسئلة الثانية ذات أقوال ثلاثة ذكر المصنف منها قولين والثالث أن له أجر مثله بخلاف الأولى ففيها قولان له الأقل أو أجر مثله وليس فيها الثالث الذي استظهره ابن رشد وحينئذ فلا يصح قول المصنف فيها بالنسبة للأولى لانه يقتضي أن القولين المذكورين جاربان في المسئلة الأولى والثانية كذا اعترضه الموافق ورده بن بأن ابن رشد ذكر هذا القول في المسئلة الأولى أيضا ونقل ح كلامه فاطوره (قوله فانه يجوز) ظاهره الجواز ولو كان نقدا الآخر بشرط اشترطه للمأمور عليه وهو كذلك كافي عبث (قوله محلهما الخ) هذا غير صحيح وفي التوضيح لما ذكر المسئلة قال ما نصه واختلف فيها قول مالك فارة أجازا إذا كانت البيعتان نقدا وانتقد الآخر ومرة كرهه للمراوضة التي وقعت بينهما في السلعة قبل أن يصير في ملك المأموراه وهذا يدل على أن محل القولين إذا نقدا الآخر (قوله لانه) أي الآخر يسلفه الخ هذا التعليل أصله لتتوالى والشيخ سالم وكانهما رأيا أن الآخر يسلف عشرة للمأمور ليس دفع له عنها عند الاجل اتى عشر وهو بعيد لان السلف لم يكن للزيادة المذكورة بل لاجل تولية الشراء فالأحسن عبارة ابن رشد في المقدمات والبيان لانه استأجر المأمور على أن يتنازع له السلعة يسلف عشرة دنانير يدفعها اليه ينتفع بها الى الاجل ثم يرد لها اليه والآخر يدفع الاثني عشر عند الاجل للبائع الأصلي وصحوه في التوضيح والموافق (قوله فهلا يرد) أي فهلا يرد البيع الثاني إذا فاتت السلعة وتلزم القيمة وان كانت قائمة ردت بذاتها ويقسح البيع (قوله عنده) أي عند الاجل (قوله أي وترد بعينها الخ) أي وهذا الثاني أحسن

(فصل في خيار شرط) (قوله عندنا) أي خلافا للشافعية فانه معمول به عندهم ووافقهم ابن حبيب من أنتمنا والسيوري وعبد الحميد الصائغ وعلى المشهور من عدم العمل به فاشترطه مفسد للبيع لانه من المدة المجهولة الآتية (قوله وان ورد به الحديث) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وإن كان صحيحا لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لان عمل أهل المدينة كالتواتر لانه من قبيل الإجماعات والمتواتر يغلب القطع بخلاف خبر الآحاد فاعلمنا بفيد الطن ونقل ابن يونس عن شهاب أن الحديث مذبذب وبعض المالكية جعل التفريق في الحديث على تفرق الأقوال لا على تفرق الأبدان كما جعل الشافعي (قوله خيار نرو) أي ويقال له خيار شرطي وهو الذي ينصرف له لفظ الخيار عند الإطلاق (قوله ولما كانت مدة الخيار تحذف الخ) أي لما كانت مدة الخيار تحذف عند الخ أي خلافا لابي حنيفة والشافعي القائلين بأن مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله كشهري) أي أنه إذا شرط الخيار في دار فإن مدته لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أمهات

(الآن يموت) أي البيع (فانقيحه) أنه لا يفسح مع الفوات على هذه الأقوال وليس كذلك وهو ما يصحح به من السلف في الأقسام أو المدة من مقدر أو وترد بعينها الخ (قولان) (فصل) في أحكام الخيار وهو قسمان خيار نرو أي تأمل ورأى فليأخذ بعينها أو خيار نقيصة وهو ما كان موحى به ففصل في المبيع من عيب أو استحقاق يسمى الحكمي لانه جاز اليه الحكم وأشار للأول بقوله (انما الخيار شرطي) أي لا يثبت الا بالشرط أي لا بالمجس فانه ليس معمول ولا به عذر بالان عمل أهل المدينة على خلافه وان ورد به الحديث في الصحيح ولما كانت مدة الخيار تحذف عند الخ أي المبيع بينهما بقوله مدته (كشهري) أي شهر وستة أيام (في دار) ومثلها



بقية انواع العقار (ولا  
يسكن) اي لا يجوز ان  
يسكن بأهله كثير اي مدته  
سواء كان بشرط ام لا  
لاختبار حالها ام لا وفسد  
البيع باشرطه هذا اذا  
كان بلا اجر والا جاز في  
الاربعة فهذه ثمانية وان  
سكن يسير العير اختبارها  
جاز بشرط وغيره ان  
كان بأجرة والا فلا فيهما  
ويفسد البيع في صورة  
الشرط ولا اختبارها جاز  
في الاربع فهذه ثمانية  
ايضا فالمنوع ست الفاسد  
منها ثلاثة (وكجمعة في  
رقيق) وادخلت الكاف  
ثلاثة ايام فالجمعة عشرة  
(واسخدمه) اي جاز  
استخدامه بما يحصل به  
اختبار حاله فقط ان كان  
من رقيق الخدمة وان  
تكون يسيرة لا ثمن لها  
فان كان لا لا اختبار حاله  
او كثيرة لم تجز فيرجع  
الاستخدام لسكنى الدار  
وكذا ليس الثوب وركوب  
الدابة واستعمها لتجري  
فيه الست عشرة صورة  
المتقدمة وقول المصنف  
ولا يسكن وقوله واستخدمه  
يوهم خلاف المراد  
(وكتلاثة في دابة)

تكون أقل من شهر وأشار الشارح بتقدير مدته الى أن قول المصنف كسهر مثال لمقدور ويصح أن يكون  
من مدخل الحضر وهو أحسن ويكون إذا ما لا أول علم عند المصنف وابن حبيب وبالثلثي على الشافعي أبي  
حنيفة (قوله بقية انواع العقار) أي كارض وضعة وحائوت وخان وغير ذلك ثم ان ظاهر المصنف أن أمد  
الخيار في العقار شهر وما ألحق به سواء كان الحيا لا اختبار حال المسموع للزوي في الثمن وهو ظاهر كلام  
أهل المذهب وقيل أنه قاصر على الأول وان الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التونسي وكذا  
يقال فيما يأتي في الرقيق والدابة والزوج (قوله سواء كان) أي الاسكان وليس الضمير للاختبار (قوله  
ويفسد البيع باشرطه) أي كان للاختبار أم لا (قوله في الاربعة) أي كان بشرط أم لا لا اختبار حالها أم لا  
(قوله والا) أي ولا يمكن بأجرة فلا يجوز فيها أي كان الاسكان بشرط او غيره (قوله في الاربع) أي سواء  
كان بشرط او غيره كان بأجرة أو كان بغيرها (قوله فهذه ثمانية ايضا) أي فيكون صور سكنى المشتري في  
مدة الخيار ست عشرة صورة وحاصلها أنه ما أن يسكن كثير أو يسير أو في كل ما أن تكون السكنى بشرط  
أو غيره وفي كل من هذه الاربعة ما أن تكون لا اختبار حالها أم لا وفي كل من هذه الثمانية ما أن تكون  
السكنى بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة علم حكمها من الشارح وحاصل ما ذكره الشارح أنه ان سكن  
بأجر جازمطابق في صورها الثمان كانت بشرط أو غيره كانت كثيرة أو يسيرة للاختبار أو لا غيره وان سكن  
بغير أجر منع في الكثير في صورة الاربع بشرط وغيره للاختبار وغيره ومنع في اليسير في صورتي غير الاختبار  
أي ما اذا سكن لغير الاختبار بشرط وغيره وحاز في صوتي الاختبار (قوله فالمنوع ست) أي وهي ما اذا  
كان الاسكان كثيرا بشرط أو غيره لا اختبار حالها أم لا وكان ذلك بالأجرة وكذا ان كان يسير العير اختبار  
كان بشرط أو غيره وهو بالأجرة (قوله الفاسد منها ثلاثة) أي وهي ما اذا كان الاسكان كثيرا بشرط من غير  
أجرة سواء كان لا اختبار حالها أم لا أو كان يسيرا بالأجر لغير اختبار (قوله وكجمعة في رقيق) ولو بيعت دار  
به أي بالرقيق وكل بالخيار فالظاهر ان الخيار ان قصده كل منهما ما اعتبر امدا لا بعد منه ما وان قصده  
أحدهما اعتبر امدا المقصود منه ما بالخيار انظر من (قوله أي جاز استخدام) أي في مدة الخيار أي جاز  
استخدام المشتري له (قوله أو كثيرة) أي غير أجرة (قوله فيرجع الاستخدام لسكنى الدار) أي في حريان الست  
عشرة صورة فيه وحاصلها أن الاستخدام ما أن يكون كثيرا أم لا وفي كل ما بشرط أم لا وفي كل من الاربعة  
اما لا اختبار حاله أم لا وفي كل من هذه الثمانية اما بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة وحاصل حكمها أنه اذا  
كان بأجرة جاز في ثمانية وان كان بغير أجرة فان كان يسيرا لا اختبار حاله جاز بشرط ودونه والا منع فالمنوع  
ست والفاسد منها ثلاث ولو قال المصنف ولا يسكن مجاها والا جاز كاختبارها في اليسير والاستخدام في  
الرقيق كذلك كان حسنا (قوله بيوهم خلاف المراد) أي وذلك لان ظاهره ان السكنى ممنوعة في الصور كلها  
والاستخدام حائز في الصور كلها وهذا خلاف المراد (قوله وكتلاثة في دابة) قال طفي ظاهر كلامه في توضيحه  
ومختصره تبعا لابن عبد السلام أن مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها فان كان ليس شأنها  
الركوب فمدة الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان شأنها الركوب فان اشترط الخيار فيها لاجل اختبارها بالركوب في  
البلد كان أمد الخيار فيها يوما وان كان لاجل اختبارها بالركوب خارجها فبدر أو بريدان وهو خلاف  
ما عده الحق وابن يونس وعياض وابن شامس من أن اليوم ليس أمد للخيار وانما هو أمد للركوب مع نقاء  
أمد الخيار ثلاثة أيام مطا بقا سواء كانت ترد للركوب أم لا وهذا هو التحقيق ولو لا ما في التوضيح لا يمكن  
حل قوله كيوم لركوبها عليه أي كيوم لا شراط لركوبها لاجل اختبارها به داخل البلد مع نقاء الخيار الى  
ثلاثة أيام اه وعلى هذا حل ابن غاري واستدل له بكلام عبد الحق وابن يونس بحاصله أنه يجوز بيع  
الدابة بالخيار ثلاثة أيام سواء اشترط اختبار حالها بغير الركوب أو بالركوب في البلد أو خارجها الا انه اذا شرط  
اختبارها بالركوب في البلد لا يركب الا يوما واحدا مع كون الخيار الى ثلاثة أيام وان شرط اختبارها



في يوم ونحوه كما أشارا بقوله (وكيـوم الر كوب) أي بشرطه فقط فاشترطه وغيره فثلاثة وليس قصده بدون شرط كشرطه على الراجح وأما ان اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد فإشارته بقوله (ولأنه) بشرط) سير (السري) ونحوه عند ابن انقاسم وقال (أشهب والبريد) وفي كونه) أي قول أشهب (خلافاً) لقول ابن القاسم فالبريد عنده ذهاباً وإياباً والبريد ان عند أشهب كذلك أو السري ذهاباً ومثله إيا أو البريد ان كذلك أو فاقا فالبريد عند ابن القاسم ذهاباً والبريد ان عند أشهب ذهاباً وإياباً (تردد) الأولى تأو بلان (وكثلاثة في ثوب) وعرض ومثلي (وصح) أي الخيار وجاز (بعد) عقد (بت) أي يصح فيما وقع فيه البيع على البت أن يجعل أحدهما صاحبه أو كل مهمالاً خيراً الخيار (وهل) محل الصلحة والحوار (ان نقد) المشتري لثمن للبائع وعليه الأكثر وهو المعتمد وكان الأولى الاقتصار عليه لانه ادالم بمقدور فقد فسخ البائع ماله في دمة المشتري في معين يتأخر قبضه ان كان

الابريد أو بر يدين مع بقاء الخيار ثلاثة أيام (قوله ليس شأنها الر كوب) أي كالمقر والعنم ودخل فيها الخبير والاوز والدجاج كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشئ عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر اهـ عدي (قوله أولم بشرط الخ) أي أو كان شأنها الر كوب ولم يشترط الخيار فيها الر كوب بل لقوتها الخ (قوله فان اشترط الر كوب) أي فان كان شأنها الر كوب واشترط الخيار لا خيارها بالر كوب فاما ان يشترط اختبارها بالر كوب في البلد كالحمير والبغال عصر أوفى خارجها كحمير التراسين (قوله فيوم) أي فأمد الخيار يوم فقط لاثلاثة هذا ظاهر المصنف (قوله أي لشرطه) أي لشرط اختبارها به فقط (قوله فان اشترطه وغيره) أي فان اشترط اختبارها به وسيره كالكها (قوله وليس قصده) أي وليس قصده المشتري الاختيار بالر كوب بدون شرط كشرط اختبارها به على الراجح وما ذكره من ان قصد الر كوب ليس كاشترطه قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومثاله أن قصد الر كوب كاشترطه قول أبي عمران ومثاله عياض فإذا اشترى دابة على الخيار ثلاثة أيام ولم يشترط ر كوبه الاجل اختبارها به فلا يجوز له ر كوبه في أيام الخيار على الاول ويجوز على الثاني ونص عياض ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن الى أنها لا تركب أيام الخيار الا بشرط وذهب أبو عمران الى أنه اذا لم يشترط ر كوبه اقله من ذلك ما يجوز شرطه اذا كان العرف عند الناس الاختيار بالر كوب وهو الصحيح ثم ان قول الشارح وليس قصده الخ هذا الغايه سبب طريقه عبد الحق من أن أمد الخيار في الدابة مطلقاً ثلاثة أيام فان كان شأنها الر كوب وشترط اختبارها بالر كوب في البلد جاز له ر كوبها يومها وان لم يشترط ذلك فهو حل يجوز له ر كوبها أم لا فيه ما علمته من الخلاف وأما على طريقه المصنف من أن دابة الر كوب اذا اشترط فيها الخيار لا اجل اختبارها بالر كوب داخل البلد فأمد الخيار فيها يوم فلا يتأتى فيها ذلك الخلاف فتأمل (قوله ولأنه) بشرط سير البريد) هو سفر نصف يوم بالسير المعتاد أي وإذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد ولأنه بأس باشرط سير البريد (قوله الأولى تأو بلان) لان هذا اختلاف من شرح المدونة في فهمها والاول لا ي عمران والثاني لعياض (قوله وعرض) من جلته الكتب وهل السفن كذلك أو كالدور قولان وأما الخمر والغوا كه فأمد الخيار فيها بقدر الحاجة مما لا يغير فيه كذا في الميج (قوله وحاز) أي ابتداء لا أنه يصح بعد الوقوع مع منعه ابتداء (قوله بعدت) أي وأما الجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو مجموع كما نقله بن عن السويعي لخرج الرخصة عن مورد هالان إباحة الخيار رخصة وذلك لان الخيار محتو على عز راذ لا يدري كل من المتبايعين ما يحصل له هل الثمن أو المثل لجهله باسرام العقد ومتى يحصل فكان مقتضاه أن يكون مجموعاً لكن رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراد (قوله ان يجعل أحدهما صاحبه أو كل مهمالاً خيراً الخيار) قال في المدونة وهو بيع مؤتلف بمبرلة يبيع المشتري لها من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صادر بائعاً (قوله فقد فسخ البائع الخ) حاصله أن البائع قد تقرر له بالمت الواقع أو لا عن عند المشتري أو جـ ذلك الثمن للمشتري عند البائع سلعة فيها خيار فقد فسخ البائع ماله من الثمن في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه لان تلك السلعة في ضمان البائع لتمام مدة الخيار والمراد بالقص القبض الشرعي وهو دحر لها في ضمان المشتري (قوله فالمنع لمطنة التأخير) أي تأخير رد السلعة فكاه اذا اختار الراد انما ردها بعد يومين فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين وقد تأخر قبضه له بالنظر لا آخرة الامر وحاصله أن الثمن الذي تقرر في ذمة المشتري للبائع بائت قد فسخه البائع في سلعة يتأخر قبضه لها لان المشتري يحتمل أن يبيع البيع وأن يردده وعلى احتمال رده له يظن انه آخر ردها للبائع يوماً أو يومين وقوله لا احتمال الا لامعني مع وقد علمت ان العلة في المبيع عدم النقد وفسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري الا انه ان كان الخيار للبائع فتأخير القبض بالنسبة للمشتري وان كان الخيار للمشتري فتأخير القبض بالنسبة للبائع وعلى كل حال والقاسم لما في الذمة هو البائع اذا علمت هذا فالأولى لشارح أن يقول لانه







زمن الخيار وما في حكمه  
فان كانت الساعة يد  
البائع لزومه الرد للبيع  
كان الخيار له أو غيره  
وان كانت بيد المشتري  
لزومه الامضاء كان الخيار  
له أو لغيره (ورد) المبيع  
بالخيار أي وجادل من يده  
المبيع أن يرد به بعد انقضاء  
زمن الخيار على الآخر  
(في كالع) اليوم واليومين  
ولو كانت مدة الخيار يوما  
وهذا حيث وقع النص على  
مدته المتقدمة فان وقع  
بخيار ولم ينص على مدته  
المتقدمة لزوم انقضائه  
من غير زيادة كالغسل  
والظاهر أن مثل ذلك  
ما إذا نص على مدة أقل  
كعشرة أيام في الدار (و)  
وبدفع الخيار (بشرط  
نقد) لاشمن وان لم ينقد  
بالفعل لتردده بين السلفية  
والثمنية ولما كان الغالب  
حصول النقدي بالفعل عند  
شرطه أ ما طوا الحكم به  
وان لم يحصل نقد بالفعل  
اداء الدار لاحكامه ولما  
شارك هذا الفرع في الفساد  
بشرط المقدور وسبعة  
شبهها به فقال (كعائب)  
من غير العقار بيع بالصفقة  
على البعد وبعثت عينته  
ببديل قول المصنف سابقا  
ومع الشرط في العقار وفي  
غيره ان قرب كاليومين  
وعهدة ثلاث فان شرط  
المقدور به (ومواضعه)

لنفسه فلا يضر (قوله لان الغلة في بيع الخيار لا يضر) لان ضمان منته  
والحاصل أن الاجرة والعلة للبائع في بيع الخيار رهنه سواء كان صحيحا أو فاسدا ولو كان الخيار في الصباح  
للمشتري وأمضى البيع لنفسه لان الملك للبائع رهنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم من أن العلة  
للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول كاتقدم على ما إذا كان البيع تنافيع البت الفاسد  
ينقل فيه الضمان بالقض فيعوز المشتري بالعلة وأما بيع الخيار فالملك فيه للبائع ولا ينقل الضمان  
فيه بالقض كان صحيحا أو فاسدا فإذا كانت الاجرة والعلة فيه للبائع (قوله وما في حكمه) أشار إلى أن  
في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت وحيتن ذلك في بين قوله ولزم بأنقضائه وبين قوله ورد في كالع  
(قوله بعد انقضاء زمن الخيار) أي وبعد انقضاء ما أتى به كالغسل وهو اليوم واليومين فقول المصنف  
ورد في كالع أي بعد كشهر في دار وبعد كجمعة في رقيق وبعد ثلاث في دابة وبعد كيوم في ثوب أي له  
أن يرد الدار بعد مضي يومين واقعين بعد الشهر وما ألحق به وهو ستة أيام كاهم فالجدة ثمانية وثلاثون يوما  
وله أن يرد الرقيق بعد مضي يومين واقعين بعد الجمعة وما ألحق بها وهو ثلاثة أيام كاهم فالجدة اثنا عشر يوما  
وله أن يرد الدابة بعد مضي يومين واقعين بعد الثلاثة الأيام وما ألحق بها وهو يوم فالجدة ستة أيام وكذا يقال  
في الثوب فالكاف في قوله كالع ادخلت اليوم والكاف في كاهم ادخلت الستة بالنسبة للدار والثلاثة  
بالنسبة للرقيق واليوم بالنسبة للدابة والثوب اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو كانت مدة الخيار  
يوما) أي كالدابة تشتري بالخيار لاجل اختبارها بالركوب داخل البلد على ما مر للمصنف والحاصل أن له  
الرد في كالع ولو كانت مدة الخيار يوما لان كانت أقل كما تقدم في الفواكه والخضر (قوله وهذا حيث رفع  
النص على المدة الخ) تنوع فيه عجم وطاهر المدونة كأي الموافق الاطلاق وعراش بذلك لتقييد لابي الحسن  
انظر بن (قوله بشرط نقد) أي ولو أسقط الشرط على المعتمد فليس كشرط السلف المصاحب للمبيع  
وقوله بشرط نقد الخ وأما النقد تطوعا فلا يضر لصعف التهمة كالأستنفه بعد عقد البيع (قوله من غير  
العقار) أي فلو كان المبيع عقارا مطلقا أو غيره وهو قرض بالعيبة كالثلاثة الأيام فلا يفسد بشرط النقد  
فيه كما مر في بابه (قوله ومع الشرط) أي وجار المقدم مع الشرط وقوله ان قرب راجع لغير العقار وأما  
العقار فيجوز فيه اشتراط النقد مطلقا (قوله وعهدة ثلاث) أي ثلاثة أيام يرد فيها العبد المبيع بكل  
حادث من العيوب وأما اشتراط النقد في هذه المسئلة فلا يفسد العقد لعله الصغار فيها المدرة أمرا صها  
فاحتمال اشمن في السلف ضعيف بخلاف هذه الثلاث وهو قوي لانه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعه)  
أي وأمة بيعت على البت بشرط المواضعه لاحتمال ان تظهر حاملا فيمدون سلم أو يحضر فيمدون ثمنا  
لان شرط عدم المواضعه أو كان لعرف عدمها كأي بما عاب مصر ولا يصح شرط النقد لئلا يقران  
على ذلك بل تنوع من المشتري وتجعل تحت يد أمينة ومفهومة بيعت على البت انه لو بيعت على الخيار امتنع  
المقدور بها مطلقا ولو طوعا كيباني (قوله بخلاف الس) برأة أي وهي الامسة الوحش أي لم يقر البائع  
بوطئها اذا اشتراها انسان ففسد الوطء فانه يجب استبرأؤها واشتراط المقد لا يفسد بيعها (قوله وأرض  
لزراعة) أي أجرها رهنه على البت وقوله لم يؤمن رهنها بأن كانت من أراضي الميسل العالية أو من  
الأراضي التي تروى بالمطر وقوله فان شرط النقد يفسدها أي لتردد المقدور بين الثمنية ان روت  
والسلفية ان لم تروى فان آمن رهنها كارض النيل المنخفضة جار لنفسه فيها ولو بشرط (قوله فان شرط  
نقد الكراء يفسد اجارتهما) أي وأما النقد تطوعا فهو جائز والموضوع ان الاجارة على البت وأما على  
الخيار فالمقدور فيها مودع ولو تطوعا والحاصل أن كراء الارض ان كان على الخيار منع المقدور به مطلقا  
تطوعا وبشرط كات الارض مأموئة أو غير مأموئة وان كان على البت جار لنفسه تطوعا وبشرط ان  
كانت الارض مأموئة وان كانت غير مأموئة جار المقدور كان في طوعا ومع ان كان بشرط وسبباني في  
الاجارة أن مأموئة الرد بالميسل اذارو بت بالفعل يجب المقدور بها حيث فسد فالتقدي كراء الارض على

بمقتضى في البت بخلاف المستبرأة لمدور الحقل فيها (أرض) الزراعة (لم يؤمن رهنها) فان شرط نقد الكراء يفسد اجارتهما



تألف الزرع عند فتح الإجازة فيكون (٨٤) المنقود سلفاً أو لا منه فيكون ثمناً (وأجبر) معين (تأخر) شروعه (شهر)

ثلاثة أقسام جائز وممتنع واجب (قوله وجعل الخ) أي أن من جعل شخصاً على الأيمان بعبد إلا بقى مثلاً واشترط المجهول له انتقاد الجعل في العقد فإنه يكون فاسداً إلا أن كان النقد تطوعاً فلا يضر على المصنف كذا كذا بن وأيده بالنقول جلالاً من قال إن النقد يمنع في الجعل مطلقاً ولو تطوعاً (قوله واجارة لحر زرع) أي أول عني غنم أو لحياطة ثوب وقوله فتتفخ الاجارة أي لتعذر الخلف وما ذكره المصنف من أن النقد بشرط في مسألة الاجارة لحر زرع مفسد لها بناء على أنه لا يجب خلاف الزرع إذا تلف وأما على أنه يجب خلفه وهو المذهب في جواز شرط النقد فيه فالمصنف مشي على ضعف لا جمل جمع الظاهر نعم إذا كان لزرع المستأجر على حراسته معيناً فلا يجب الخلف اتفاقاً وخيئاً فيمتنع اشتراط النقد (قوله عاقلاً أو غيره) أي كمن اكترى سفينة بعينه على أن يركبها وقت صلاح البحر للركوب فالمرء جائز ثم إن كان وقت صلاح البحر للركوب فربما مثل نصف شهر جار شرط النقد وإن كان بعد نصف شهر كعشرين يوماً أكثر لم يجز اشتراط النقد (قوله فكان عليه) أي على المصنف أن يقول وأجبر بأحرش وعه بعد نصف شهر ويعلم المبيع عند تأحرش وعه شهر بالاولى وأما عبارته فتوهم عدم المنع عند تأحرش وعه بعد نصف شهر وليس كذلك (قوله فالعلة في الكل التردد بين السلفية والشمسية) يؤخذ من هذا أن محل امتناع اشتراط النقد في المسائل المدكورة إذا كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأن العيبة عليه تعدسلاً ما كان مما يعرف بعينه جار المقدم مطلقاً ولو بشرط لعدم وجود هذه العلة سينتدلان الغيبة على ما يعرف بعينه لا تعدسلاً ما (قوله يتعين فيه تعجيل النقد) أي وإلا كان فسخ دين ودين وقوله أو الشروع أي بقاء على أن قبض الاوائل قبض للواحد (قوله ولا خصوصية للاربع المدكورة) أي لا خصوصية للمسائل الاربع التي ذكرها في مع المقدم بشرط وعبره بل هذا الحكم ثابت لمسائل أخرى غير ما ذكره بعضهم هذه الثلاث بخيار لاربع هذه الثلاث إنما تكون بعد أيام الخيار ولا تدخل في أيامه ولا يبيع لا اشتراطها فائدة (قوله كل ما) أي كل مبيع (قوله يبيع المقدم فيه) أي تطوعاً وبشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) أي وهو الذي مديلاً كان أو مورداً أو معاً وداناً يجعل ذلك رأس مال السلم وأجرة الكراء وعن الآمة المواضع أو العائبات ولو كان الثمن من المقومات فإنه لا يبيع نقده في هذه المسائل سواء كان البيع بتأ أو على الخيار ولو بشرط لأن ما يعرف بعينه من المقومات لا يترتب في الذمة حتى يفسخ في غيره والعيب عليه لا تعدسلاً فلا ياتي فيه فسخ ما في الذمة في مؤخر ولا التردد بين السلفية والشمسية (قوله فسخ ما في الذمة) أي وهو هذا الثمن الذي قبضه المانع وصار في ذمته وقوله في مؤخر أي وهو المبيع الذي يباح قبضه بعد أيام الخيار (قوله في مواضعه) يعني أن من ابتاع أمة بخيار وهي ممن يتوابع متبهاً فإنه لا يجوز له المقدم فيها أي أيام الخيار ولو تطوعاً حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه لا يهودى به فسخ ما في الذمة في معين يباح قبضه بيانه أن البيع إذا تم بانهضار من الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي في ذمته ابتاع في شيء لا يسهله إلا أن وكذا من باع دابة عاتبه على الخيار ولا يجوز المقدم فيها ولو تطوعاً حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه للهالة المسد كورة لأن البيع إذا تم بانقضاء أمد الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي في ذمته ابتاع في شيء لا يسهله إلا أن وكذا من باع دابة عاتبه على الخيار ولا يجوز في وقوع البيع على الخيار لأنه لو كان بتنا كل المموسع عما هو شرط المقدم وأما التطوع بالفتقد ولا يضر وفرصاً إن الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه لو كان يعرف بعينه جار نقده ولو بشرط كن أن يبيع على البت أو على الخيار وكذا يقال في بقيه المسائل الاربع وبحسبها (قوله ضمن بخيار) أي أمضاه ووده والظاهر أن قدر أمد الخيار في الكراء أنه أيام كفي الدابة التي تباع بشرط الخيار لا حصاراً لها (قوله أو غير معينة) أي وهي التي كراؤها بصله مضموه (قوله لبر بها) أي مجرد انقضاء أمد الخيار (قوله مطلقاً) أي ولو تطوعاً وذلك

وهي اذنه أن من استأجر  
 أجيرا معينا عاقلا أو غيره  
 وكان لا يشرع في العمل  
 الا بعد شهر فكان عليه  
 أن يقول بعد نصف شهر  
 فان شرط نقصد الاجرة  
 نقصد الاجارة لا احتمال  
 تلف الاجير المميز فيكون  
 سلفاؤه الامته فيكون  
 ثمننا فالعلة في الكل التردد  
 بين السلفية والتمنية  
 وتقييد الاجير بالمعين  
 لانه يأتي ان الكراء  
 المضمون يتعين فيه  
 تعجيل القصد أو الشروع  
 ثم ذكر أربع مسائل يتسع  
 القصد فيها مطلقا بشرط  
 وغيره ولا خصوصية  
 للدربع المدكورة وضابط  
 ذلك هو ما نبأ حرقبضه بعد  
 أيام الخيار جميع القصد فيه  
 الا انه مخصوص بكون  
 الثمن مما لا يعرف بعينه  
 لان - لمة المبيع فسحق ما في  
 الدمة في مؤخر وما يعرف  
 بعينه لا يترتب في الدمة  
 وقال (وومع) القصد (وار  
 لا شرط في) بيع (موصعه)  
 بجيار (و) بيع شئ  
 (عائب) بجيار (و) في  
 (كراء صمن) بجيار ولا  
 مفهوم اضمن من اكرى  
 وابنه مثلا معينه أو غير  
 معينه على الخيار ليركبها  
 مثلا فلا يجوز القصد فيها  
 مطلقا وانما بيع في الكراء

بأن خيار ولو طوعا وجار في البيع - إلى خيار الطوع والارادة في بيع خيار التردد بين المسلمين والشمسية وهذا  
انما هو من الشروط وأما في الكراء فإختيار الاردم فيه مستحب في الدية في فوجرو هذا يتحقق في النقد ولو طوعا



لان الكراء اذا عقده بانقضاء امد الخيار فقد فسح المكثري الثمن الذي له في ذمة المكري في متى لا يجعله  
الا ن بل بعد مضي ايام الخيار لان قبض الاوائل ليس قبضاً للذات واخر (قوله وسلم بخيار) أي أن من أسلم  
شيئاً لا يعرف بعينه في متى بجار لا حد هما فانه لا يجوز له النقص فيه مطلقاً لما فيه من نسخ ما في الذمة في مؤخر  
لان ما يجعل من النقص في زمن الخيار سلف في ذمة المسلم اليه ولا يكون ثماً الا بعد مضي مدة الخيار  
وانبراهمه فاذا مضت مدة الخيار فقد نسخ المسلم ماله من الدين في ذمة المسلم اليه في مؤخر وهو المسلم فيه  
(قوله وهذه المسئلة ذكرها المصنف) أي في باب السلم (قوله وجاز) أي السلم بخيار لما يؤخر أي لما يؤخر  
اليه رأس المال وهو ثلاثة ايام وقوله ان لم يسبق أي ان في النقص شرطاً وطوعاً فان حصل بقدمه ففسد  
وهو ما ذكره هنا (قوله واستبداداً) متعلقه محذوف أي استقل نافع بامضاء البيع أو رده اذ باع على  
مشورة غيره كان ذلك العير واحداً أو متعدد او استقل مشتر بامضاء البيع أو رده اذ اشترى على مشورة  
غيره وكذلك يستقل البائع والمشتري اذا كان كل من البيع والشراء على مشورة غيرهما فوقي كلام  
المصنف مانعة خلو فحجور الجمع وحاصله أن من باع سلعة أو اشترى على مشورة غيره كزبد ثم أراد البائع أو  
المشتري أن يبرم البيع أو يرده دون مشورة زيد فانه لا يستقل بذلك ولا يفتقر في ابرام البيع أو رده  
الى مشورته لانه لا يلزم من المشاورة الموافقة لمبرشاوروهن وخالفوهن وقوله على مشورة غيره أي  
والحال ان الثمن والمؤمن معلومان كاشترى مثلاً سلعة كذا وكذا او كذا على مشورة فلان وما مر من قوله أو  
على حكمه أو حكم غيره أو رضاه أي في الثمن فلم يكن الثمن معلوماً فلا منافاة ثم ان ما ذكره من ان من باع  
أو اشترى على مشورة غيره فله الاستبداد هذان المشورة المطلقة وأما اذا قال على مشورته ان شاء أمسى  
وان شاء ردى فكان الخيار والرصا ليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على امضاءه ولا انظر  
حش (قوله فليس له الخ) أي ولا بد من رصا ولا ان أو اختياره لامضاء البيع أو رده (قوله على نفيه فيهما)  
أي على نفي الاستبداد في البائع والمشتري في الخيار أي فيما اد باع على خيار فلان أو اشترى على خياره  
(قوله أي في الخيار والرصا) فاد اقل نعمتك على خياره ولا ان أو رضاه أو اشترى بكذا على خياره ولا ان أو  
رصاه فلا ان هذا كالمكيل (قوله والمعتمد الاول الخ) حاصله أن من اشترى سلعة على خياره ولا ان أو رضاه  
أو باع سلعة على خياره أو رضاه في المسئلة أقوال أربعة الاول وهو المعتمد أنه لا استقلال له سواء كان  
بائعاً أو مشترياً وهو لما شاركه بقول المصنف لا خياره أو رضاه والقول الرابع له الاستقلال بابرارام البيع أو  
رده بائعاً كان أو مشترياً بامام يسهفه فلا لعير ما حصل منه والقول الثاني له الاستقلال ان كان بائعاً في  
الخيار والرصا وان كان مشترياً فليس له الاستقلال في الخيار ولا في الرصا والقول الثالث الاستقلال في  
الرصا بائعاً كان أو مشترياً وليس له الاستقلال في الخيار بائعاً كان أو مشترياً (قوله الى رافع الخيار الخ)  
الحاصل أن الخيار المشروط لا حد هما يرفع اما بقول أو فعل فاشارهما لما يرفعه من الفعل وسيأتي يتكلم  
على ما يرفعه من القول (قوله ورضي مشتراح) يعني أن من اشترى عبداً أو امه على الخيار له وكأنه أو رده  
أو اعفقه في رمن الخيار كان العتق باجراً أو موطئاً أو عتق كله أو بعضه فان هذا يدل على رصاه بالمبيع  
و يلزمه ذلك وكذا اذا روج الامه في رمن الخيار فانه يعد رصاه منه ولا خلاف في ذلك وأما بعد اذ روجه في  
ايام الخيار ففيه خلاف انشهور أنه يعد رصاه خلافاً لاسهب وفي الرد على أشهب أشار المصنف بكونه  
قوله ولو عبداً (قوله رضى فعل ماض) أي والواو للاستئناف لا هيال تعطى ورصاه صدر عن طوبى على  
بانقضاءه لا يبرأ منه أنه لا بد من الرصاه مع الكتابة وما معها وليس كذلك بخلاف ما عمل فانه يبرأهم ذلك لان  
معناه وهذا المشتري رصاه بالكتابة وما معها وما يخص الكتابة بالذات دون غيرها من انواع العتق لانه  
رجع فيها القول بما يبيع ويرى يتوهم انها لا تدل على الرصاه كما أن البيع لا يدل عليه كما يأتي فرفع هذا  
التوهم بالنص على أهم مقوته بناء على ما رجح فيها ايصام أنها عتق (قوله وروج) طهوه أو رده  
كأن في عدم المشتري رصاه بالمبيع ولو كان ذلك العقد فاسداً وهو كذلك ما ليس صحيحاً على ما هو عليه  
بالخيار والوجه فيه كذا او بهما الاول أو الثاني (أوروج) من له الخيار الواقعي ان كان أمه قبل (ولو عبداً)

يشق قوله بخيار راجع للذات  
(واستبد) أي استقل  
(بائع) باع (أو مشتري  
اشترى) على مشورة  
غيره) أي جازله أن  
يستقل في أخذها وردها  
بنفسه ولا يتوقف أمره  
على مشورة ذلك الغير  
(لا) ان باع أو اشترى  
(على خياره) أي الغير  
(أو رضاه) فليس له أن  
يستبد بنفسه دون من  
شرط له الخيار أو الرضا  
لان من شرط الخيار أو الرضا  
الرضا للغير مع رص من عن  
نظر نفسه بالكتابة بخلاف  
مشروط المشورة فانه اشترط  
ما يقوى نظره (وتوالت  
أيضا على هيه) أي  
الاستبداد (في مشتر)  
اشترى على خيار غيره أو  
رصاه دون البائع فانه ان  
يستبد فيهما كالمشورة  
(و) توالت ايضاً على  
هيه) أيهما (في الخيار)  
دون الرصا فليس كل منهما  
الاستبداد كالمشورة (و)  
توالت ايضاً (على انه) أي  
المجهول له الخيار والرضا  
(كالمكيل فيهما) أي في  
الخيار والرصا من  
مهما بامضاء أو ردها عتق  
وعليه والمعتمد الاول  
والثالث بعد ذلك هيمنة ثم  
أشار الى رافع الخيار من  
العتق قوله (ورضى مشتر)  
رضى فمن ما عتق ومشتري  
باعتق ووجهه بقوله (كاتب)  
يرتقي العتق اشتراطاً

بالخيار والوجه فيه كذا او بهما الاول أو الثاني (أوروج) من له الخيار الواقعي ان كان أمه قبل (ولو عبداً)







بعد أمدا الخيار انه اختار  
أيام الخيار ليأخذها من  
هي يسهه أو يلزمها من  
استثنى يسهه إلا (بيته)  
تسههه بما ادعاه (ولا)  
يدل على الرضا (بيع  
مشتري له الخيار في زمنه  
(فان فعل) أي باع راضي  
انه اختار الامضاء (فهل  
يصدق انه اختار) الامضاء  
(بمعين أو لا يصدق  
و (لما انتضه) وله اجازته  
وأحد الثمن (قولان)  
واستشكل قوله وبيع  
مشتري له من دالة  
التسوق على الرضا كان  
البيع أولى والصواب أن  
مسئلة التسوق إنما هي لابن  
القاسم وعليه فاني بيع  
أخرى في الرضا ومسئلة  
البيع لغيره وعليه  
والتسوق حرم في عدم  
الرضا والمعمول بانه قوله  
ابن القاسم نكاح على  
المصنف حذف مسئلة  
البيع هذه (واسفل)  
الخيار من مكانه الخيار  
(السيد مكانه عجر)  
من أداء الكتابة ومن  
خياره وقيل اختياره (و)  
انتقل خياره من باع أو  
اشترى على خياره (لغير  
أحاطة به) عمل المدين  
أشئ أو لم يتوقا العريم  
عليه قبل انتضاء زمن  
خياره

فلا تقبل دعواه إلا بيته أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى بعد انتضاء أمدا الخيار وما الحق  
به أنه اختار له أجل انتزاعه من المشتري فلا تقبل دعواه إلا بيته قوله بعد أمدا الخيار (أي وما الحق  
به) قوله تسههه بما ادعاه أي من اختياره الامضاء والرد (قوله فان فعل الخ) أي ان من اشترى ساعة  
على الخيار ثم باعها في زمن الخيار ولم يختر البائع باختياره امضاء البيع ولم يشهد به وادعى أنه اختار الامضاء  
قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق البائع في دعواه اختياره الامضاء  
قبل البيع بمعين وميئذ ولا يكون للبائع سلطة على المشتري لا بأخذ ربح ولا بنقض بيع وهذا ما حكاه  
ابن سيب عن مالك وأصحابه وهو قول ابن القاسم في بعض روايات المدونة وفي الموازية ولا يصدق المشتري  
أنه اختار الامضاء قبل بيعه وحيث قد تغير البائع بين نقض بيع المشتري وبين اجازته واخذ ربحه وهذه  
رواية على بن زياد (قوله أو لا يصدق ولما انتضه) كذا قال ابن الحاجب وتعقبه في التوضيح بأن سحنونا  
طرح التخيير في هذا القول وقال ابن مافي رواية على أن الرجح للبائع لأنه لا فائدة في نقض بيعه لأنه لو  
نقضه لكان للمشتري أخذ الساعة لأن أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الرجح فقط لأنه يتم المشتري على  
أنه باع قبل أن يختار فيقول له أنت بعيت الساعة وهي في ضمانى فالرجح لي والصواب أن لو قال المصنف أنه  
لرجحه أي رجح المشتري الحاصل في بيعه قولان والحاصل أن بيع المشتري لما كان لا يسقط خياره  
يوم البيع باقراره انه باع بعد الاختيار ولم يكن للنازع نقضه على القولين لكنه من أجل الرجح يتم على  
البيع قبل الاختيار يصدق بمعين على القول الاول وكان الرجح للبائع على القول الثاني هذا ما يفيد كلام  
التوضيح والناصر للقاء ثم قال في التوضيح وانما يتم تصحيح التخيير في القول الثاني اذا كان الراجح  
في أيام الخيار وهي باقية أما لو كان الراجح يومها بعد أيام الخيار وقع البيع في أيام الخيار والقول بتخيير  
البائع بين نقض البيع وامضاءه وأخذ ربحه ظاهر لأن المشتري لا يمكنه أخذ الساعة بعد النقض لأنه  
لم يبق له اختيار فحمل المصنف على هذا الفرض طاهرا نظرا بن واعلم أن محل الخلاف ادوغم البيع  
ومن الخيار ووقع الراجح فيه أو بعده والحال أن الخيار للمشتري وأما لو كان للبائع وباع المشتري زمنه  
ما بعده فللبائع رد المبيع قطعا ان كان قائما فان بات بيد المشتري الثاني لزم المشتري للبائع أكثر من  
الثمن الاول والثاني والقيمة فان باعه بعد مضى زمنه والخيار للبائع أيضا فليس عليه الا الثمن فقل  
فان باه البائع والخيار للمشتري كان للمشتري الفسخ أو لا أكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على  
الاول (قوله وأحد الثمن) أي ربحه (قوله والمعمول عليه قول ابن القاسم) أي في المدونة من أن التسوق  
وأخرى البيع دال على الرضا وحاصل ما في المسئلة ان مذهب ابن القاسم في المدونة ان كلاما من التسوق  
والبيع من المشتري يدل على رضاه وقال غيره ان كلامهم لا يدل على رضاه وان وقع وباع قبل انقضاء  
زمن الخيار وادعى انه انما باع بعد اختياره الرضا فان كان نراعهما بعد مضى أيام الخيار وقولان الاول  
يقبل قوله بمعين والثاني ان النائع يخبر في نقض البيع وامضاءه وأخذ الربح وان كان نراعهما قبل فراجح  
أمدا الخيار وقولان أيضا الاول به يقبل قول المشتري بمعين والثاني لا يقبل قوله وللنازع أحد الرجح  
والمعتمد طريقة ابن القاسم وأما الطريقة الثانية مع ما ادعى عليها من الخلاف وضعيفة (قوله وانتقل  
لسيد مكانه) أي ان المالك ان باع ساعة بخياره أو اشترى ساعة بخياره ثم عجز عن أداء نجوم الكتابة  
قبل انقضاء زمن الخيار فانه ينتقل ما كان له من الخيار لسيد فان شاء السيد أمضى البيع وان شاء رده  
ولا كلام للمالك به لعجزه لان اختياره بعد عجزه يؤدي انه صرف الرقيق بعير ادن سبده (قوله وانتقل  
خياره من الخ) أشار الشارح الى أن قوله ولغيره متعلق بعقد وكرن من عطف الحمل وليس عطف فاعلى  
لسيد مكانه المعمول لا ينتقل الاول لان فاعله خيار المالك وكذا يقال في قوله ولوارث (قوله وقام العريم  
عليه الخ) أشار هذا الى أن محرد احاطة الدين لا يكفي في انتقال الخيار الذي للمدين للعريم بل لا بد من



والاحتياج الى حكم محكم ما لا يرد عليه من ادعاء الاخذ بالعرف (قوله ولا يحتاج الا تنقل الى حكم الخ) أي الذي هو القياس بالمعنى الاخص بل ينتقل خيار المدين لغرمائه بمجرد تقديسه بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وان لم يحكم الحاكم بجمع ماله للغرماء (قوله واذا اختار) أي الغريم الاخذ بأي السلعة التي اشتراها المدين بخيار (قوله بخلاف ما اذا أدى الخ) أي بخلاف السلعة التي اشتراها المدين على البت وفلس قبل أن يؤدي ثمنها فأداء الغريم فان رجحها للمفلس وخسارتها عليه والفرق بينهما أن ما اشتراها المدين على البت ثمنها الا ان لم يلزم له فلما كان له رجحها وخسارتها عليه وأما التي اشتراها بخيار فانه لا يلزمه ثمنها الا بعيشة العرماء لان الخيار صار لهم فليس لهم أن يدخلوا عليه ضررا (قوله ولا كلام لو ارث) أي ان من مات وعليه دين محبط بماله وقد اشترى بخيار ومات من الخيار فالكلام في ذلك لغرمائه ولا كلام لو ارثه وقوله قام الغريم قبل الموت أو بعده هذا هو الصواب خلافا لما في عجم من أن محله حيث قام العرماء عليه قبل الموت انظر بن (قوله الا أن ياخذ الوارث شيئا بماله) حاصله أن المدين اذا اشترى سلعة بخيار له وأدى ثمنها بالبايع ومات قبل انقضاء زمن الخيار فرد العرماء تلك السلعة فأراد الوارث أخذ تلك السلعة بماله ويؤدي ثمنها للغرماء فانه يمكن من ذلك وكذلك اذا كان الميت باع بخيار له ومات ورد العرماء ببعده وأراد الوارث أخذها ودفع الثمن لهم فانه يمكن من ذلك فصحيح قول الشارع ويؤدي ذلك أي الثمن للعرماء وأما لو كانت السلعة التي اشتراها المدين بخيار ولم يؤدي الثمن لبايعها ورد الغريم البيع وأخذها الوارث ثمن من ماله فانه يؤدي الثمن لبايعها ولا يؤديه للعرماء ويحتمل أن يكون مراده يؤدي الربح للعرماء وهو صواب لقول ابن عرفة اذا أخذ الوارث ماله فالربح للميت ونقله ابن غاري (قوله وانتقل لو ارث) أي فان انتقلوا على الاجازة أو الرد فالامر طاهر وان اختلفوا بالقياس الخ (قوله والقياس رد الجميع) أي يقتضي رد الجميع أي قياس الوارث على المورث وان ما كان للمورث يكون للوارث يقتضي رد الجميع فكما أن المورث اذا اشترى بالخيار ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض ورد البيع في البعض فانه يجبر على رد الجميع حيث لم يرص البائع بالشركة فكذلك ورثته اذا رد بعضهم البيع وأجاز به بعضهم فان المحيز يجبر على الرد كغيره قياسا على مورثه لانه لما كان الخيار للمشتري وانتقل الحق في الخيار لو رثته وقد أسقط بعضهم حقه منه وطلب الرد للبائع أن يقول للمجبر ان صاحبك أسقط حقه وصار الآن لاحق لاحد في السلعة الا أنا وأنت لأن نصيب الرد يعود لذلك البائع وقيامك أنت بحقق موحد اضرب من تبعض السلعة وليس لك أخذها كلها لان صاحبك لم ينتقل حقه لك بل أسقطه وانتقل لي فحينئذ يقتضي رد الجميع (قوله حل معلوم) أي علم تصور ولا علم تصديق ادلو كان هناك حكم معلوم لم يصح القياس (قوله وان ص) أي التعريف بالقياس الصحيح وقوله حذف الخبر أي القيد الاخير وهو قول عند الحامل لان الصحيح مساو في الواقع (قوله على الرد) أي على رد ما به لاجل أن يكمل جميع البيع له ائنه (قوله من ضرر الشركة) أي بين البائع وبين الذي لم يرد السلعة للبائع (قوله والحكم الخ) الاولى والحكم عدم التبعض (قوله والاستحسان) أي والذي يقتضيه الاستحسان أخذ المحيز الجميع (قوله معنى ينفذ) كأن يصرح المحيز بالحكم وينفذ العلة في ذهنه ولكن لا يقدر على التعبير عنها وقوله تقصر عنه عبارته أي أولا فلا يثنى دكر التوجيه في قوله بعد والفرق الخ فان هذا دليل للحكم الذي استحسنه لان المراد بالدليل العلة قاله شيخنا (قوله أحد المحيز الجميع) أي ولو لم يرص البائع بعض البيع لان للمحيز أن يقول للبائع الخيار كان لمورثي وأنت ليس لك الا ثمن سلعتك فانما أوفيه لك (قوله ان شاء المحيز ذلك) شرط في قول أحد المحيز الجميع (قوله كذلك) أي كورثة المشتري المتقدم فيدخلهم القياس

بختيار ميت غير مفلس بائع أو مشتري على الخيار (لو ارث) ليس معه غريم أصلا أو معه غريم لم يحط دينه والافه هو ما قبله (والقياس) عند أشهب وهو نص المسدونه قال في جمع الجوامع وهو جعل معلوم على معلوم مساواته له في علة حكمه عند الحامل وأن خص بالصحيح حذف الاخير (رد الجميع) من ورثة المشتري بالخيار فيجبر مريد المصاء على الرد مع مريد الرد (ان رد بعضهم) السلعة للبائع لما في التبعض من ضرر الشركة فالمعلوم الثاني هنا والمورث والاول لو ارث والمعلقة ضرر الشركة والحكم التصرف بالاجارة والرد (والاستحسان) عند أشهب أيضا وهو مافي الموازية وهو معنى ينفذ في ذهن المحيز تقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسنه وأما الحكم فقد عبر عنه (أخذ المحيز الجميع) أي جميع السلعة فيمكن من أراد الا حارة من أحد سبب الرد ويدفع جميع الثمن للبائع ليرفع ضرر التبعض ان شاء المحيز



والاستحسان أخذ الراد

الجميع أو اغيا بدخلهم

القياس فقط دون

الاستحسان والفرق

على هذا التأويل بين

ورثة البائع والمشتري

المحيز أن المحيز من ورثة

المشتري له أن يقول لمن

صار له نصيب غيره وهو

البائع أنت رضىت باخراج

السلعة بهذا الثمن فأما

أدفعه لك ولا يمكن الراد

أن يقول ذلك لمن صار له

حصة المحيز وهو المشتري

لا تنقل الملك عنه للمشتري

عبردا لأجازة (تأويلان)

ثم المعتمد القياس في

ورثة المشتري والبائع

(وان جن) من له الخيار

وعلم انه لا يفيق أو يفيق

بعد طول بصر الصبر

اليه بالآخر (نظر

السلطان) في الاصلح

له من امضاء أورد (ونظر)

بالسواء للمجهول أي انتظر

(المعنى) عليه لافاقته

ليست لنفسه (وان طال)

اغماؤه بعد مضي زمنه

بما يحصل له الصبر

(فسخ) البيع ولا ينظر

له السلطان وقال أشهب

ينظر له (والملك) زمن

الخيار (للبائع) لا به

محل فالامضاء نقل

لا تقرب (وما يوهب

للعبد) المبيع بالخيار في

رمته أي للبائع (الا ان

يستثنى) أي يشترط المشتري (ماله)

والاستحسان اذا اختلفوا في الاحارة والرد (قوله وينزل المحيز منهم) أي من ورثة البائع منزلة الراد أي لان

المحيز هنا أراد عدم أخذ السلعة والراد للمبيع من ورثة المشتري أراد أيضا عدم أخذها (قوله فالقياس

أجازة الجميع) أي فقياس ورثة البائع على مورثهم يقتضي أجازة الجميع ان أجاز بعضهم وذلك لان

المورث اذا باع بمخيار له ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض وامتنع المشتري لصبره الشرية فانه يمتنع

البيع في الجميع وتدفع السلعة تمامها للمشتري لدفع ضرر الشرية فذلك ورثته اذا أجاز بعضهم

المبيع ورده بعضهم (قوله بين ورثة البائع والمشتري) أي حيث كان ورثة المشتري بدخلهم الاستحسان

كما بدخلهم القياس وأما ورثة البائع فلا بد حلهم الاستحسان بل القياس فقط (قوله نصيب غيره) أي

الذي هو الراد وقوله وهو البائع بيان لمن يصير له نصيب الراد (قوله ولا يمكن الراد) أي الذي هو من ورثة

البائع وقوله عنه أي عن المحيز وقوله لا تنقل الملك عنه علة لصبره حصة المحيز للمشتري (قوله تأويلان)

الاول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (قوله ثم المعتمد القياس في ورثة المشتري) وهو رد الجميع

السلعة للبائع ان رد بعضهم وان من طلب امضاء المبيع بحره على أن يرد مع غيره (قوله والبائع) أي وفي

ورثة البائع وهو أجازة الجميع للمبيع ودفع السلعة للمشتري ان أجاز بعضهم (قوله وان جن من له الخيار)

أي قبل اختياره (قوله أو يفيق بعد طول) أي أو يفيق بعد أيام الخيار بطول وأما ان أعاد أيام

الخيار وما ألحق بها اقرب بحيث لا يضر الصبر اليه على الاخر فانه ينتظر افاقته ولا ينظر السلطان (قوله

نظر السلطان) أي ذو السلطة فيشتمل فواب السلطان ولو نظر السلطان وحكم بالاصح من الرد أو

الامضاء ثم انه افاق المحزون فلا يعتبر ما حثاره بل ما نظره السلطان هو المعتمد ولو لم ينظر السلطان ومضى

يوم أو يومان من أيام الخيار فالالحزون فهل تحبس تلك المدة من أيام الخيار لقيام السلطان مقامه

وهو الظاهر أو تلغى وتنتهي أيام الخيار ولو لم ينظر السلطان حتى افاق بعد أمدا الخيار فلا بد تأني له أحل

على الظاهر والمبيع لا رم لمن هو بيده كذا قرر شيخنا (قوله أي انتظر المعنى عليه لافاقته) أي على

المشهور ومقابلته قول أشهب انه ينظر له السلطان كالمحزون (قوله وان طال اغماؤه بعد الخ) أي وان مضى

زمن الخيار وطال اغماؤه بعده بما يحصل به لصبره لا آخر (قوله مسح) أي فاعلم يفسح حتى افاق بعده

استوفى له الاجل ومفهوم طال انه لو افاق بعد أيام الخيار بقرب فانه يختار لنفسه وهل يختار فوراً أو

يؤتلف له أجل طريقتهان وهذا بخلاف المحزون اذا تكامل السلطان ولم ينظر حتى افاق بعد أيام الخيار فانه

لا يستأنف له الاجل على الظاهر واعلم ان المفقود كالمحزون على الراجح وقيل كالمعنى عليه فان طال فسخ

وأما الاسير فانظر هل هو كالمفقود يجري فيه الخلاف أو يتفق على انه كالمحزون وأما المرتد فان مات على

ردته نظر السلطان وان تاب نظر بنفسه لغصص المدة اشد عداوى (قوله والمالك للبائع) أي والمالك

للمبيع بمخيار في ريمه للبائع وهذا هو المعتمد وعليه فالامضاء نقل للمبيع من ملك البائع للمالك المشتري

وقيل ان الملك للمشتري فالامضاء تقرب الملك المشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قولهم ان بيع

الخيار من حصل أي ان المبيع على ملك البائع أو مع عقد أي انه على ملك المشتري لكن ملكه غير تام

لا حتمال رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً فحرة الخلاف في العلة الخاصة له في

رمن الخيار وما ألحق بها فقط وهي للبائع على الاول وللمشتري على الثاني الا أن كون العلة للمشتري على

القول الثاني مخالف لقاعدة الخراج بالصمان ومن له العزم عليه العزم فان العزم هو للمشتري والعزم

أي الصمان على البائع فتأمل (قوله وما يوهب للعبد) هذا وما بعده من غرات كون الملك للبائع وما يوهب

مبتدأ والعلة وأرش ما جى أجنبي عطف عليه والخبر قوله له (قوله الا أن يستثنى ماله) أي الا أن

يشترط المشتري ماله أي لنفسه أو للعبد واعلم ان استثناء العبد حائز مطلقاً كان الثمن من حذس مال

العبد أم لا وأما لو كان الاستثناء للمشتري فان كان الثمن مخالفاً للمال العبد جاز الاشتراط وان كان موافقاً

له منع وأجازة بعضهم يصح الا ان لا يراعى بين مال العبد وثمره وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا والطريقه

الاولى طريقه ابن يونس واسرشد وأنى الحسن والطريقه الثانية طاهر التوضيح واسر ما جى



في بيعه (والعلة) الحادثة زمن الخيار من لن وسمن ويض (وارش ماخني اجنبي) على المبيع بالخيار (له) أي للبائع ولو استثنى المشتري ماله فيهما (بخلق الولد) فانه لا يكون للبائع لانه كجزء المبيع لا علة ومثله الصوف التام وغيره وأما الشجرة المؤثرة فكمال العبد لا يكون للمشتري الا بشرط (والضمان) في (٩٠) زمن الخيار (منه) أي من البائع اذا قبضه المشتري وكان مما لا يعاب عليه

وغيرهما (قوله في بيعه) أي لان المشتري اذا استثنى أي اشترط مال العبد فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول كالذي يوهب له في زمن الخيار (قوله والعلة) أي وحينئذ فتكون النفقة مدة الخيار عليه لازمة للبائع (قوله وارش ماخني اجنبي له) أي للبائع ولو كان الخيار لغيره واذا أخذ البائع أرض الجنابة فيغير المشتري حينئذ ما مال يأخذه معيبا جانا وأما ان يرد ولا شيء عليه (قوله ولو استثنى المشتري ماله فيهما) أي كما يدل على ذلك تقديم المصنف قوله الا أن يستثنى ماله عليهما (قوله لانه كجزء المبيع) أي ان الولد كالحزب الباقي بخلاف ما تقدم من أرض الجنابة فانه كجزء فات وهو على ملك البائع (قوله ومثله الصوف التام وغيره) أي وغير التام وعلى هذا فالصوف التام مخالف للشجرة المؤثرة وقيل انه مما لا يعاب على القاعدة (قوله وسواء كان الخيار له الخ) هذا تعميم في قول المصنف والضمان منه أي وسواء كان البيع صحيحا أو كان واسدا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد بالقبض فهو في بيع البت والكلام هنا في بيع الخيار (قوله متهم أم لا) أي بخلاف المودع والشريك فلا يلحق الا اذا كان متهما والمراد المتهم عند الناس لا عند من قام عليه فقط قاله شيخنا (قوله الا أن يظن كذبه) استثناء من مقدر أي وحلف مشتروا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فانه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف مشتروا قوله الا بيينة راجع ليعاب عليه لا لقوله الا أن يظهر كذبه أيضا ورجعه بعضهم لهما ما فاد اشهدت بيينة بكذبه وشهدت أخرى بصدقه والحال أنه مما لا يعاب عليه قدمت بيينة صدقه بناء على أن الاستثناء منهما معا وقيل تقدم بيينة الكذب بناء على أن الاستثناء من الثاني فقط وهما قولان في المسئلة والمعتد الثاني وهو تقديم بيينة الكذب اهتبا بخنا عدوى (قوله أو يعاب عليه) طاهره أنه لا يمين على المشتري مع ضمانه وهو كذلك ويدل على أنه لا يمين عليه مع الصما قول المصنف بعد الا أن يحلف فالثمن فانه صريح أو كالصريح في أنه اذا عزم القيمة وهي أكثر أو عزم الثمن وهو مساو أو أكثر لا يكلف باليمين وهو طاهر اه بن (قوله كان الصما من منه) أي بان كان المبيع بخيار مما لا يعاب عليه وظهور كذبه أو لم يظهر كذبه لكن نكل عن اليمين أو كان مما يعاب عليه ولا بيينة له بالتلف أو الضياع فالضمان من المشتري في ثلاث حالات كما أن الضمان من البائع في حالتين (قوله وضمن المشتري الاكثر الخ) هذا يجري فيما لا يعاب عليه ان نكل عن اليمين أو ظهر كذبه وفيما يعاب عليه اذا لم تقم له بيينة وأما قوله الا أن يحلف فهو خاص بالاخير لا يمين مع ظهور الكذب قاله اس عاشر (قوله أو القيمة) أي وتعتبر يوم قبض المشتري للمبيع (قوله ان كان الثمن أكثر) لا يقال كيف يتأتى الامضاء في معدوم لا بالقول العدم غير محقق فكأنه في موحود (قوله أنه ما فرط) أي انه ضاع بعير تفريط أو يحلف انه تلف بعير سبه (قوله فالثمن يضمنه الخ) هذا اذا كانت القيمة أكثر من الثمن فان كان الثمن أكثر من القيمة أو مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين وحاصله أن المبيع اذا كان مما يعاب عليه وادعى المشتري ضياعه أو تلفه ولم تقم له بيينة فانه يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة كما مر فان كان الثمن أكثر أو مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وان كانت القيمة أكثر وغرمها ولا كلام وان أراد أن يعزم الثمن الذي هو أقل مما يحلف اليمين فعلم أن المشتري لا يكلف باليمين مع الضمان كما تقدم (قوله وادعى ضياعه أو تلفه) أي فانه يضمن الثمن فقط لا به بعد راضيا وسواء كان الثمن أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشبه أنه لم يرد الشراء والا كان عليه القيمة ان كانت أقل (قوله تعليل جانب البائع) أي وحيد فيضمن المشتري الاكثر من الثمن والقيمة ان لم يحلف ما فرط والا ضمن الثمن فقط (قوله وكعبية نائع على المبيع بالخيار) أي سواء كان مما يعاب عليه أم لا (قوله فانه يضمن الثمن) أي بعد حلفه لقد ضاع كافي المواق عن اللغوي اه بن وذكر بعضهم انه لا يمين عليه لان

حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يعاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بيينة وسواء كان الخيار له أو للمشتري (أو لهما أو لغيرهما) وحلف مشتري فيما لا يعاب عليه حيث ادعى تلفه أو ضياعه بعد قبضه متهما أم لا ويحلف المتهم لقد ضاع وما فرطت ويحلف غيره ما فرطت فقط (الا أن يظهر كذبه) كان يقول ضاعت أو ماتت فتقول البيينة باعها أو أكلها أو يقول ضاعت يوم كذا فتقول البيينة رأيناها عنده بعده (أو) الا أن (يعاب عليه) كحلي وثياب فيضمن المشتري في دعواه التلف أو الضياع (البيينة) تشهد له بذلك ولا ضمان عليه ثم بين ماله يضمنه المشتري حيث كان الضمان منه بقوله (وضمن المشتري ان خير البائع) أي ان كان الخيار له (الاكثر) من ثمنه الذي يبيع به أو القيمة لان من حق البائع اختيار الامضاء ان كان الثمن أكثر والرد ان كانت القيمة أكثر (الا أن يحلف) المشتري أنه ما فرط (فالثمن)

الملل

يضمنه دون التلفات الى القيمة ثم شبه في صما به الثمن قوله (كخياره) أي كما اذا كان الخيار

للمشتري وعاب عليه وادعى ضياعه أو تلفه ولو كان الخيار لهما فالظاهر تعليل جانب البائع لان الملل له (وكعبية نائع) على المبيع بالخيار وادعى التلف أو الضياع (والخيار لغيره) مشترا أو اجنبي فانه يضمن الثمن ومعنى ضمانه أنه يردده للمشتري ان كان قبضه



والأفلاشي له والمقدم حكم جنابة الأفلاشي في قوله وارث ما جنى أخيه له ذكر جنابة العاقلين وأنها ست عشرة صورة ثمانية في البائع ومثاله في المشتري لأن جنابته كل ما عدا أو خطأ متلفه أو غير متلفه وفي كل من الأربعة إما أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري وبدأ بالكلام على جنابة البائع فقال (وان جنى بائع) ومن الخيار (والخيار له عمدا) ولم يتلفه (فرد) أي دفعه له دال على رد البيع (وخطأ فلم يشتري) أن أجار البائع بماله فيه من خيار التروي (خيار العيب) أن شاء نفسه ولا شيء له أو ردوا أحد الثمن (وان تلف) لم يبيع (انفسخ) البيع (فيهما) أي في صورتي العمد والخطأ (وان خير غيره) أي غير البائع (٩١) وهو المشتري والاولى التصريح

به (وتعمد) البائع الجنابة ولم يتلف المبيع (فلم يشتري الرد أو) المصاءو (أخذ) ارش (الجنابة وان تلفت) السلعة بجنابة البائع (ضمن) للمشتري (الاكثر) من الثمن والقيمة (وان أخطأ) البائع والخيار للمشتري (وله) أي للمشتري (أخذه) ما قصا ولا شيء له لأن يبيع الخيار منحل وجنابة البائع على ملكه (أورده) للبائع (وان تلفت) السلعة بجنابة البائع (انفسخ) البيع وهذه ثمانية جنابة البائع ثم شرع في ثمانية جنابة المشتري بقوله (وان جنى مشتري) والخيار له ولم يتلفها عمدا وهو رضا) كما تقدم (وخطأ) فله رده وما نقص) وله التمسك به ولا شيء له (وان تلفها) المشتري فيهما (ضمن) للبائع (الثمن) كما تقدم (وان خير غيره) أي غير المشتري وهو البائع (وجنى) المشتري (عمدا أو خطأ) ولم تلف السلعة (وله) أي للبائع رد البيع و (أخذ) ارش

الملك للبائع كما مر (قوله والأفلاشي له) أي لانها يتقاصان ان وجدت شروط المقاصة بان كان الثمنان متفقين حلولا وأمالو كان المشتري اشتراها بوجع وقد تلفت عند البائع والخيار للمشتري فان البائع يعزم الثمن حالا فادخل الأجل غرم المشتري ما عليه من الثمن فله شيئا تبع العتق وفي بن الظاهر أنهما يتقاصان مطلقا لان البائع يضمن الثمن على الوجه الذي وقع عليه البيع من أجل أو حلول ولذا قال لا يخفى كافي المواق فعلى قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويرأى ظاهره مطلقا (قوله أي دفعه له دال على رد البيع) أي دال على أنه رد البيع قبل جنابته لان هذا تصرف شأنه لا يفعله الانسان الا في ملكه ثم ان هذا مكرر مع قوله سابقا وهو رد من البائع الا لاجارة كرهه لاجل تنجيم الصور (قوله وخطأ) أي وان جنى بائع والخيار له خطأ والحال أنه لم يتلفه (قوله ان أجار البائع) أي البيع وأمضاه بسبب ماله في ذلك المبيع من خيار التروي فان رد البائع البيع ولا كلام للمشتري واما لم تكن جنابته خطأ ردا كجنابته عمدا لان الخطأ منافي لقصد الفسخ اذا الخطأ لا يجتمع القصد (قوله ان شاء نفسه) أي بذلك المبيع المحمي عليه (قوله وان تلف المبيع) أي وان جنى بائع والخيار له عمدا أو خطأ وتلف المبيع انفسخ البيع فيهما (قوله فيهما) أي في صورتي الجنابة عمدا أو خطأ (قوله بجنابة البائع) أي عمدا (قوله ضمن للمشتري الاكثر من الثمن) أي لان المشتري أن يختار الرد ان كان الثمن أكثر أو المضاء ان كانت القيمة أكثر (قوله فله رده وما نقص) الاولى التعبير بارش الجنابة لما تقدم في قوله أو أخذ الجنابة (قوله والذي نقله ح عن ابن عرفة الخ) الحاصل أن المشتري اذا جنى عمدا أو خطأ على المبيع بخيار البائع جنابة غير متلفه وفي المسئلة طريقان طريقة للمصنف أن البائع يخير ما لم يرد البيع ويأخذ ارش الجنابة واما أن يرضى البيع ويأخذ الثمن كانت الجنابة عمدا أو خطأ وطريقة لابن عرفة أن الجنابة ان كانت عمدا خير البائع على الوجه المذكور وان كانت الجنابة خطأ خير المشتري بين أحد المبيع ودفع الثمن وأرش الجنابة واما أن يترك المبيع للبائع ويدفع ارش الجنابة فارش الجنابة يدفعه في كل من حالي تخيير وقول السراح مع دفع ارش الجنابة في الحالتين أي حالي تخيير وليس المراد حالة العمد أو الخطأ واعتمد بعضهم ما لبس عرفة واقتصر عليه في المح (قوله وفي ترك) أي رد المبيع للبائع (قوله وان تلفت ضمن الاكثر) هذا تكرار مع قوله وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر أعاده لتمام الاقسام اهـ (قوله الاكثر من الثمن والقيمة) أي لانه اذا كان الثمن أكثر كان للبائع أن يجبر المبيع لماله فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فلم يبيع أن يرد البيع لماله فيه من الخيار أو بأحد القيمة (قوله فالاقسام ثلاثة) أي بيع خيار فقط وبيع اختيار فقط وبيع خيار واختيار وبيع الخيار فقط هو البيع الذي جعل فيه الخيار في التروي لاحد المتبايعين في الاحد والرد كما يبعث هذين الشوبين بكدا على الخيار مدة ثلاثة أيام في الاحد والرد وبيع الاختيار فقط يبيع جعل فيه البائع للمشتري المعين لما اشتراه كما يبعث أحدهما في التروي وفي البت يدينار وجعل للب يوم أو يومين يختار فيه واحدا منهما وبيع الخيار والاختيار يبيع جعل فيه البائع للمشتري الاختيار في التعيين وبعده هو مبيع به بالخيار في الاحد والرد كما يبعث هذين

(الجنابة أو) المصاءو (الثمن) في العمد والخطأ كما عليه جملة من الشراح والذي نقله الخطاب عن ابن عرفة أن الخيار المذكور للبائع حيث كانت الجنابة عمدا وان كانت خطأ خير المشتري في دفع الثمن وأحد المبيع وفي ترك المبيع مع دفع ارش الجنابة في الحالتين (وان تلفت) في العمد أو الخطأ (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن وقيمته ولما هي الكلام على بيع الخيار شرع في الكلام على الاختيار الجامع لخيار والمفرد عنه فالاقسام ثلاثة وقد ذكرها المصنف وأشار الى الاختيار مع الخيار بقوله



(وان اشترى) المشتري (أحد ثوبين) لا بعينه من شخص واحد (رأى ضمه اليه) واختار منهما وهو فيما يختاره بالخيار في امساكه ورده (فادعى ضياعهما ضمن واحد) منهما (بالثمن) الذي وقع عليه البيع ان كان الخيار له كما هو قضيته فان كان الخيار للبائع فانه يضمن له الاكثر من الثمن والقيمة الا ان يحلف ويضمن الثمن (٩٣) خاصة وبحري مثل ذلك في قوله اوضياع واحد ضمن نصفه

الثوبين يدينار على ان تختار واحدا منهما وهذا اختيار واحد لك الخيار في الاخذ والرد ثلاثة ايام وفي كل من هذه الثلاثة اما ان يصيب الثوبان او احدهما او تقضي ايام الخيار ولم يخترفه هذه تسع والمصنف تكام على حكمها وحاصله ان الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما مبيع فيضمنهما المشتري اذا قبضهما ضمن الخيار ان ادعى ضياعهما او ضياع احدهما فان مضت مدة الخيار ولم يخترفه هذه ثلاثة وفي بيع الاختيار فقط ان ادعى ضياعهما معا او ادعى ضياع احدهما او مضت مدة الاختيار ولم يخترفه المصنف من كل منهما بكل الثمن فهذه ثلاثة ايضا وفي بيع الخيار والاختيار ان ادعى ضياعهما معا ضمن واحد بالثمن وان ادعى ضياع واحد ضمن نصفه وله اختيار الباقي واذا مضت المدة ولم يخترفه يلزمه شيء فهذه ثلاثة ايضا وقد علمت احكام التسع (قوله وان اشترى أحد ثوبين) الكاف مقدرة في كلامه أي أحد كثر من أي أحد شيئين مما يعاب عليهما (قوله من شخص واحد) احتراز عما اذا اشتراه من شخصين فسيأتي حكم ذلك (قوله الا ان يحلف) أي لقد ضاعا وما فرطت (قوله وبحري مثل ذلك في قوله اوضياع واحد ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي بيع به فيقال هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان للبائع فيضمن له نصف الاكثر من الثمن والقيمة (قوله راجع الخ) أي لا لقوله بالثمن لثلاثيته وهم أنه يضمن الاخر بعير الثمن (قوله بدفعهما) أي للمشتري ليختار واحدا منهما (قوله ولو سأل في اقتضاهما الخ) رد المصنف بلو إلى أشبه القائل ان سأل فانه يضمنهما أحدهما بالقيمة لا ما عير بيعة والاخر بالاقول من الثمن والقيمة وتضميه القيمة اذا كانت أقل بعد ان يحلف له صاعا ونظرة فانه اذا كان غير مبيع فأوجه ضمايه لقيمتيه (قوله ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي وقع البيع به (قوله فاعملنا الاحتمالين) أي احتمال كون الصانع هو المبيع واحتمال كونه غيره أي اننا نرى في حالة وسطى لانه على احتمال كون الصانع هو المبيع يلزمه كله وعلى احتمال كونه غير المبيع يحكم بعدم اللزوم أصلا لانه ودعيه عنده وعملا بكل من الاحتمالين وأخذنا من كل طرفا (قوله على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم وقال محمد بن المواز القياس أن له اختبار نصف الباقي لاجبته وذلك لان المبيع ثوب واحد واذا احتار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفه هو حلا في الفرض وأجيب بأن هذا أمر جرت اليه الاحكام لدفع صرر الشركة (قوله ضمنه تماما) أي وليس له بعد ذلك اختيار الباقي كما في ح عن الرجاء بن يوسف (قوله وشبهه في مطلق الضمان) أي في ضمان الاشتراك وهو ضمان جبري بحسب ما لكل مطلقا أي لا يقيد بكونه قبض ليختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ولا يقيد بكون المصنوع نصفه (قوله فيعطى ثلاثة) أي على أن له من حيز القبض واحد منهما غير معين ليختار منهما واحدا (قوله وأولى ان قامت له قيمة بذلك) أي كما قال ابن يونس لانه قبضها على وجه الارام أي الارام أن له واحدا منهما من حيز قبضها حلا فالسحنون حيث قال معنى المدونة أن تلف الديارين لا يعلم الا من قوله (قوله ويكون شريكا) هذا نص يوجب وجه الشبه خلفائه في المسئلة السابقة فلا يقال ان هذا ضائع لانه قد استفيد من التشبيه والحاصل أن وجه الشبه بين المسئلتين مطلق الشركة وهو حفي في التشبيه به لان قوله وفيها ضمن المصنف ينص من الشركة فيها (قوله ويحلف على الصياع ان كان منهما) أي لا جمل ان يبرأ من ضمان التشبين ويحل خلفه اذا عدم البينة (قوله فان لم يحلف ضمن الثلثين أيضا) أي ضمن الثلثين من الباقي ومن التالفين كما يصح من الثلث الثالث وحيث قد يضمن الديارين التالفين ويرضى له مما بقي والحاصل انه اذا لم يكن منهما أو منهما وحلف على الصياع حسب له ديناران أحده قصاء ويكون عليه ان أحده قرصا وان كان منهما ولم يحلف حسب له الديناران التالفان ان أحدها قصاء وحسب عليه ان أحدها قرصا

وقوله (نقط) راجع الى قوله ضمن واحد أي فلا يضمن الثاني لانه أمين فيه ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤال المشتري له ذلك عند ابن القاسم واليه أشار بقسوله (ولو سأل في اقتضاهما) وفهم من قوله فادعى انه ان قامت له بينة بذلك لم يضمن شيئا (أو) ادعى (ضياع واحد) مهمه فقط ولم تقم له بينة (ضمن نصفه) لعدم العلم بالصانع هل هو المبيع أو غيره فاعملنا الاحتمالين (وله) أي للمشتري في ادعاء ضياع واحد فقط (اختيار جميع الباقي) ورده ان كان من الخيار باقيا وليس له اختيار نصفه على المشهور لما في اختيار نصف الباقي من ضرر الشركة فان قال كمت اختارت هذا الباقي ثم ضاع الاخر لم يصدق ويضمن نصف التالف وان قال كمت اختارت التالف ضمنه بتسامه وشبهه في مطلق الصمان قوله (كسائل) غيره (دينارا) مثلا فضاء عن دين أو قرضا (فيعطى) السائل

(ثلاثة) ليختار أحدهما غير معين (فرغم تلب الثمين) وأولى ان قامت له بينة بذلك (فيكون) السائل (شريكا) بالثلث في السلم والتالف فله في السلم ثلثه وعليه ثلث كل من التالفين ويحلف على الصياع ان كان منهما فان لم يحلف ضمن الثلثين أيضا



فان قبضها على أن ينقذها فان وجد فيها جيداً وازناً أخذها والارد الجبيع فلا شيء عليه لانه أمين فيها وأشار الى القسم الثاني وهو الخيا فقط بقوله (وان كان) اشتراها معاً على أن له فيها ما خيار التروي وقبضهما (ليختارهما) معاً أو يرد هما معاً فالمراد باختبارهما أنه فيهما بالخيار لا الاختيار المقابل للخيار (فكلاهما مبيع) بصمتهم ما ضمان مبيع الخيار ان لم تقم له بينة (ولمناه بعض المدة) أي مدة الخيار (وهما يده) وهذا معلوم مما مر أتى به لتتميم أحكام مسألة الثوبين وأشار الى القسم الثالث وهو الاختيار فقط بقوله (وفي) اشتراؤه على (الاروم لاحدهما) أي على أن أحدهما الاروم به وانما الخيار في التعيين (٩٣) ولا يرد الا أحدهما صحت مدة الاختيار

ولم يختار ولم يدع ضياع شيء منها فانه (يلزمه النصف من كل) منهما لان ثوباً قد لزمه ولا يعلم ما هو منهما فوجب أن يكون فيهما شيء يكوم مثل ذلك ماذا ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما كما قررته بعضهم وسواء كانا يده البائع أو المشتري كان المبيع مما يعاب عليه أم لا (وفي) اشتراؤه أحدهما على (الاختيار) ثم هو فيهما يختاره بالخيار وهي أول صور هذا المسح إذا صحت مدة الخيار ولم يختار (لا يلزمه شيء) من الثوبين لان تركه الاختيار حتى تمت مدة الخيار دليل على الرجوع عن المبيع وسواء كانا يده أو يده البائع اذا لم يقع البيع على معين فليزمه ولا على لزوم أحدهما فيكون مريباً كما ولما أنهى الكلام على خيار التروي أتبعه بخيار القيصه أي العيب فقال (ورد) أي المبيع أي جار رده لمطأ رآه فيه من الخيار (بعدم) وجود وصف (مشروط)

بقوله فان قبضها على أن ينقذها الخ) هذا محبر رقولنا فيعطى ثلاثة على أن له واحد منهما من حين القبض (قوله فلا شيء عليه لانه أمين فيها) فلو ادعى الدافع على الآخر خذاً أنه اختارهما أو أحدهما بعد نقضها وورهما وادعى الآخر خذاً أنها ضاعت قبل أن يختار كان القول قول الآخر خذاً به لانه لا يلزمه شيء (قوله ليختارهما) أي ليتروى في أن يأخذهما معاً أو يردهما معاً (قوله أو يردهما) هذا يشير إلى أن في العبارة حد فائقه أو يردهما وقوله بعد والمراد بالاختيار الخ يؤدون بأن العبارة لا حذف فيها لأن كونه فيهما بالخيار صادق بالطرفين الرضا والرد والتفريع لا يناسب فلو قال أو المراد الخ كان أولى (قوله فكلاهما مبيع) يؤخذ منه انه اذا ادعى ضياعهما معاً لمناه بالحق وان ادعى ضياع واحد فقط لزمه بحصته من الثمن وهو كذلك كما في المدونة أبو يوسف قال بعض فقهاء القرويين ولو كان المالك متهما بوجه الصفقة لوجب أن يلزمه جميعاً كضياع الجميع ويحمل على أنه عيبه قال في التكميل التقييد بحكي ابن محرز هذا التقييد عن بعض المدركين قال وهو غلط والصواب أن له رد الباقي كان الوجه أو التسع وذلك لان ضمانه اياه بثمنه اعماهوم من أجل انهم لم يحكم عليه بأنه احتبسه لنفسه ولو كان الصمان عليه بذلك لم يكن له رد الباقي كان الوجه أو التسع اهـ س (قوله أتى لتتميم الخ) الحاصل أن رد كرا المصنف لهذا القسم وهو ما اذا اشترى الثوبين معاً على الخيار عما هو لا حل استيعاء أقسام الثوبين المدكورة في كلام غيره والافهم ما ذكر مع ما مر من أحكام الخيار من أنه اذا ادعى المشتري الضياع أو التلف كان الصمان منه وان كانا يدين بيده حتى انقضى أجل الخيار لزمناه لقوله سابقاً ولزمناه بقصائه (قوله كما قررته بعضهم) قال بن وهذا التقرير به هو الظاهر من ح ومقابلته انه ان ادعى ضياعهما صحت مدة الاختيار فقط بالثمن وان ادعى ضياع واحد أو صحت المدة من غير اختيار لزمه النصف من كل منهما بالثمن ولزوم النصف من كل بالثمن في صورتيه على انتقار ير الثاني وفي ثلاث عن الاول (قوله مما يعاب عليه أم لا) قامت بيبه على الضياع أم لا لان البيع على الاروم (قوله ورد) بالباء للمفعول (قوله لمطأ رآه) أي للمشتري المفهوم من السياق وقوله بعدم الباء سببه (قوله كان فيه ماله) أي بأن كان الثمن يريد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله أن عليه عيباً) أي ولو لم تقم له بذلك بيبه حلاً والمال يفيده كلام ابن سهل من أنه لا يصدق بما ادعاه من العيب كالأبصدق فيما ادعاه من غيره وأنه لا بد من ثبوت ذلك (قوله في غيره) أي كالأشترى حاربه بشرط كوما بصراية فوجدتها مسلمة فأراد ردّها وادعى أنه انما اشترط كوما بصراية لكونه أراد أن يرد وجهها من بصراية فوجدتها مسلمة فأراد ردّها وادعى أنه انما اشترط كوما وبغيره ما حيث صدق في العيب دون غيرها ان ليعين مظنه الطهارة ولا كذلك غيرها (قوله وان بمادة) أي هذا اذا حصل الشرط من المشتري لوان حصل غشاة ولو استندل عم الرقيق كأن يقول السمسمار بامن يشتري من زعم أمه اطبة حة ولا يحد ما يقع في المادة من تافيق السمسمار حيث كانت العادة أنهم لا يلفقون مثل ذلك فان كانت العادة أنهم يلفقون مثل ذلك فلا رد عند عدمه ماد كره في المادة على الظاهر لا حول المشتري على عدم ذلك كذا قرر شيخنا (قوله ويلزم منه انتفاء المالبه) أي لان المشتري لا تعرض اما ان يكون فيه ماله أم لا فاعرض أهم من المالبه ويلزم منه انتفاء الاعمال انتفاء الا حص (قوله ويدعى الشرط) أي لكونه لا عرض فيه ولا يسمع المشتري قوله لا أعين العالم بحد مني نعم كبر بعضهم انه

اشترطه المتاع له (فيه عرض) كان فيه مالبه كاشراط او ما طباحه ولا فوحد كذلك أو لا مالبه فيه (كثيب) أي كشرط ثبوتة أمه (ليمين) عليه أن لا يطأ بكرا واشترانا لا ودر يجدها بها وبصدق دعواه أن عليه عيباً ولا يصدق في غيره الا بيبه أو وحده (وان) كان الشرط (بمادة) عامها حار البيع امها طباحه أو حينا طه أو غيره فترد بعدمه (لا ان تنفي) العرض ويلزم منه انتفاء المالبه كعبد لا يخدمه ويشترط أنه غير كاتب فيوجد كاتبا أو انه جاهل فهو جسد عالم لا يعلو الشرط ولا يرد



(و) رد (بما العادة السالمة منه) مما ينقص الثمن أو المبيع أو التصرف أو يخاف عاقبته ثم شرع في أمثلة ذلك بقوله (كعور) وأخرى  
العمى إذا كان المبيع قائما أو المبتاع لا يبصر حيث كان ظاهرا فإن كان خفيا بأن كان المبيع تام الخدقة يظن به إلا بصار ردوان كان  
حاضرا أو المشتري بصيرا (وقطع) ولو أملة (٩٤) (وخصاء) بالمدوان زاد في غن رقيق لأنه منفعة غير شرعية كغناء الأما

ويستثنى البقر فإن انحصار  
فيها ليس عيبا لأن العادة  
أنه لا يستعمل منها إلا  
الخصى (واستحاضة) ولو  
في وحش لانه مرض  
والنفوس تذكره - ان  
ثبت أنها من عند البائع  
اخذت من الموضوعة  
للاستبراء تحيض ثم يستمر  
عليها الدم فلا ترد ولا  
حاجة لهذا القيد لأن  
الكلام في العيب القديم  
(ورفع حيضة استبراء)  
أي تأخيرها عن وقت  
مجئها زمننا لا يآخر  
الحيض لمثله عادة لانه مظنة  
الزينة والمراد أنها باحتر  
فيمن تتوضع وأما من لا  
تتوضع فلا ترد متأخر  
الحيض إذا ادعى البائع  
أما حاضرت عنده لانه عيب  
حدث عند المشتري  
لأنه لو لم يأت ضحاياه بالعقد  
الا أن تشهد العادة بقدمه  
(وعسر) بفتح حين وهو  
العمل باليسرى فقط وسواء  
كان ذكرا أو أنثى عليها أو  
ونحشا (وزنا) ولو غصا  
(ومر) لم يكر أو أكل  
نحو أفيون (وبجر) بضم  
أو - روح وله في وحش  
(ورعر) أي عدم نبات  
شعر العانة ولو لم يكر  
لأنه على المرض إلا

إذا اشترط في عقد الخدمة أن يكون غير كاتب فوجده كاتباً أو له الردوان هذا الشرط لعرضه وخوف  
اطلاع العبد على عورات السيد قاله شيخنا (قوله وبما العادة السالمة منه) أي ولو لم يشترط السلامة منه  
(قوله ثم شرع في أمثلة ذلك) أي أمثلة الشيء الذي حوت العادة بالسلامة منه المنقص للثمن أو المبيع  
أو التصرف أو يخاف عاقبته (قوله أو المبتاع الخ) أي أو كان حاضر المكن كان المشتري لا يبصر وقوله  
حيث كان الخ شرط في المفهوم أي فلو كان المبيع حاضر أو المشتري مبصر أو لارده بالعمى ولا بالعور  
حيث كان ظاهر الحمله على الرضا حال العقد فإن كان خفيا لا يظهر إلا تأمل كان له الرد (قوله كغناء  
الأمسة) أي فانه موجب لرد هاهنا كان قد يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية (قوله احترازاً من  
الموضوعة للاستبراء) قال في الشامل ان حاضرت حيضة استبراء ثم استمر بها الدم فهو من المستناع ولا رد  
اه ومحلها إذا قبضها وهي بقية من الحيض أما ان قبضها في أول الدم ثم تمالى استحاضة قال له أن يرد  
بقوله ابن عرفة عن الأعمى وهذا محتمل قول المصنف واستحاضة وقوله احترازاً من الموضوعة للاستبراء  
أي أو الموضوعة ومراعاة بالاستبراء ما يشمل المواضعة (قوله ورفع حيضة استبراء) أي فيمن تتوضع  
كما قال الشارح وهذا قيدان سهل في نوارله ووصفه الذي في المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب في التي  
فيها المواضعة لا في الوحش التي لا مواضعة فيها وكذلك في المقر بتم ذكر أن ابن عتاب أفنى بأنه عيب  
حتى في الوحش التي لا مواضعة فيها لأن للمشتري وطأها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع  
حيضتها كما ان الحمل وبها عيب وان كانت ونحشا والى هذا ذهب ابن القصار وقد رأيت لأصبع عن ابن  
القاسم ما قاله ابن عتاب اه منه وهذا إذا ارتفع حيضها حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك أما ما علم أنها  
لا تحيض من قبل فهو عيب مطلقا قال ابن بونس قال ابن القاسم وإذا علم أنها لا تحيض وقد بلغت ست  
عشرة سنة وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق فارقه ودينه اه بن والحاصل ان من اشترى امه فتأخر  
حيضها زمننا لا يتأخر الحيض لمثله كان ذلك عيباً وجب لرد هاهنا اتفاق ان كانت تتوضع فان كانت تستبرأ  
وطريقتان طريقه ابن سهل انه لا يكون ذلك التأخير عيباً ردها وطريقه ابن عتاب انه عيب ومحل  
الحل ان لم يعلم أنها لا تحيض من قبل فان قال البائع انها كانت تحيض عمدى واحتمل صدقه وكذبه فان  
علم أنها كانت لا تحيض عمدى كان عيباً اتفاقاً رده (قوله لا يباخر الحيض لمثله) أي بان تأخر شهرين أو  
ثلاثة قال في المدونة وان تأخر حيضها شهرين أو ثلاثة فذلك عيب اه وإذا علمت أنها تأخر الحيض  
لما يضر بالمشتري فتدس فيه عيوب الفرج بالاولى قال في الحلاب الا العنة والاعتراض (قوله ودنا)  
أي سواء كان فاعلاً أو مفعولاً وشمل اللواط اذا كان فاعلاً لا مفعولاً وان كان عيباً يصاد كره بعده في  
قوله وتحنث عبيد (قوله واكمل فحواقي) أي فتنى ثبت عليه انه يفعل ذلك فانه يرد سواء كان من على  
الرقيق أو من وحشه (قوله بضم) أي ولو لم يكر كافي ح لتأدى سيده بكلامه (قوله لدلالة على المرض  
أي لان الشعر يشد الفرج وعدمه يرخيه (قوله الا لدواء) أي ان محل كون الزعر عيباً يرد إذا كان ذلك  
الزعر لعبد وانه كان خلقه وأما اذا كان لدواء استعمله ولا يكون عيباً (قوله عدم نبات شعر غيرها) أي  
مما هو دليل على المرض (قوله بمقدم لهم الخ) تارة كل من زيادة سن وطول احداها (قوله لحم نبات  
على بياض العين) عبارة عج ابن عرفة عن ابن حبيب الظفر لحم نبات في شفر العين (قوله ومثله الشعر  
النبات في العين) أي في يردنه وان لم يمنع البصر ولا يخلف المشتري انه لم يره كافي رواية عيسى عن ابن  
القاسم كذا في حاشية شيخنا خلافاً لما في علق من حلمه (قوله وبجر) في الصحاح البجر بالتحريك  
خروج السرة ونحوها وعظ اصلاها (قوله ووجود احد الوالدين) أي بمكان قريب يمكن اباقه اليه لان

لدواء الحق بذلك عدم نبات شعر غيرها (وريادة سر) على الاسنان أو طول احداها في ذكر أو أنثى  
على أو وحش بضم - لم يعم أو مؤخره (وظفر) بالتحريك يمشي بابت على بياض العين من جهة الالف الى سوادها ومثله الشعر النبات  
في العين (وبجر) بضم بجر بطن وقيل عقدة على ظهره فأنف أو يره وقيل ما ينفذ في العصب والعروق (وبجر) بضم الموحدة  
بفتح الجيم بالتحريك (والدين) دنية وأولي وجودهما معا (أو) وجود (ولد) وان سفل حر أو رقيق



(لا جلد ولا نخ) ولو شقيقا (وبعدا أم أب) أو أم وان عللا لانه يغدي ولو لا ربيعين جدا ولو قال أصل لكان أشمل (أو جنونه) أي الأصل (بطبع) المراد به ما لا دخل لمخلوق فيه فيشمل الوسواس والصرع المذهب للعقل (لا) ان كان (عس حن) فلا يرد به الفرع لعدم سرية له (وسقوط سنين) مطلقا (وفي الرائحة) أي الجملة لا سقوط (الواحدة) عيب ترد به (٩٥) كوخش أوز كرم من مقدم فقط ينقص الثمن

أم لا ولو قال وسقوط سن

الافى غير المقدم من وخش

فان كان لوفى بالمسئلة

(وشيبها) أي بالرائحة

التي لا يشيب مثلها (فقط

وان قل) لا بوخش أوز كرم

الا أن يكثر بحيث ينقص

من الثمن (وجعودته)

أي كونه غير مرجل أي

مرسل بأن يكون فيه

تكميرات من لفة على

عود ونحوه ولو فى وخش

لا من أصل الخلقة لانه

ما بعد له (وصوره) (و

أي كونه يضرب الى الحرة

في رائحة فقط ان لم يعلجه

المشتري عمدا البسع ولم

تكن من قوم عادتهن ذلك

(وكونه ولدنا) لانه مما

تكرهه المفوس (ولو

وخشا) أي دنيأ حسيبا

(وبول فى فرش) حال فومه

(فى وقت ينكر) فيه البول

بأن يملح رما لا يبول

الصغير فيه عالبا (ان ثبت

بينة حصوله) عند البائع

والا) يثبت وأنكره البائع

(حلف) أم الم تبيل عنده

والأردت عليه (ان أقرت

بصم الهرة أي وضعت

السمة المبيعة من د كرم

أو أشى (عند غيره) أي غير

المشتري وبالت عنده كما

كان يمكن بعيد جدا أو انقطعت طريقه (قوله لا جلد) أي لا وحيد في بلد قريب ولا يكون ذلك عيما  
يرد به وذلك لما جيل عليه العبد والامة من شدة الالفة والشفقة للابوين والاولاد فيحملها ذلك على  
الاباق لمادون غيرهما من أقاربهما (قوله المراد به ما لا دخل لمخلوق فيه) أي المراد بالجنون الطبيعى ما لا  
دخل الخ بأن كان من غلبة خلط السوداء بعبد من الاخلاط الثلاثة الصفر والدم والبلغم على ما ذكره  
أهل الطب وهذا أظهر من قول بن نقلا عن شيخه ابن مبارك أن الجنون الطبيعى ما يكون من حن  
يسكن في الشخص من أول الخلقة فتى خلق الله الانسان خلق سكا به معه فصا صرهم ووسوستهم له  
بالطبع أي من أصل الخلقة ومس الحن هو الصرع العارض من الحن الاجنبى الذى لا يسكن في المصروع  
بل يعرض له أحيانا اه كلامه (قوله لا بمس حن) قال ابن عاشور تأمل كيف جعلوا هاهنا مس الحن ليس  
بعيب مع أن عيوب الرقيق يرد ثقلها وكثيرا وجعلوا الجنون فى الزوجين ولو مرة فى الشهر عيما مع  
أن عيوبها التى يرد هاهنا كانت كثيرة لا قليلة اه وأجيب عنه بأن ما فى النكاح فى نفس الزوج بخلاف  
ما هنا وأنه فى أصل الرقيق وهو أضعف كما هو ظاهر اه ب (قوله التى لا يشيب مثلها) صفة لمخدوف أى  
بالرائحة الشابة التى لا يشيب مثلها أو محل الرمال شيب وما بعده اذ لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد والاولا  
لدخوله على الرضا بذلك العيب (قوله وجعودته) قال فى المدونة من اشترى حارية فوجد شعرها قد سود  
أو جعد فانه عيب ترد به اه المسمى ان فعل شعرها فعل وكان ذلك مما يريد فى ثمنها ردت به أبو الحسن  
والنجميد أن يكون شعرها أسبط ويكلف على عود لان الاجعد أحسن من الأسبط وعليه مكان على  
المصنف لو قال وتجميده (قوله ولو وخشا) قال ح الظاهر وجوعه للمسائل الثلاث قبله أى الطعنة  
والصهوبة وكونه ولدنا اه وفيه نظرونى أبى الحسن قال عياض مفهوما المدونة أن الصهباء لو سود  
شعرها لكان له القيام لان هذا غش وتدليس قال أبو محمد بن حبيب وذلك فى الرائحة وليس فى غيرها عيما ثم  
قال ابن القاسم ولا أرى أن يرد هاهنا الا أن تكون رائحة أو يكون ذلك يصع من ثمنها اه وبه يعلم أن  
ما ذكره عقب التاسع له شارحا من التقييد بالرائحة هو الصواب بطرين (قوله فى وقت) أى اذا حصل  
ذلك البول فى وقت وقوله ينكر فيه البول أى مسه وقوله انها أى الذات المبيعة ذكر أو أنشى (قوله ان  
أقرت) شرط فى قوله وحلف وحاصله أنه اذا لم يثبت حصول البول عند البائع وأنكر البائع حصول البول  
منه فانه يوضع عند أبي فادا أخبر ببوله حلف البائع أنه لم يبل عنده فانه حلف كانت مصيبته من  
المشتري وان نكل رد ذلك المبيع على البائع والمفقة فى رمن وضعها عند الاجنبى على المشتري لا يقال  
قول المصنف وحلف أى البائع ان أقرت الخ بخالف قوله الا فى والبول للبائع فى نفي العيب أى لا يعبى  
لانا نقول ان السمة لما أقرت عند الغير وبالت كان فى ذلك تر جميع لقول المشتري ولذلك حلف البائع اه  
خش (قوله كما هو الموصوع) الاولى كما هو المقصود أى ان المقصود من وضعه عند الغير أن يبول عنده  
فيحلف البائع أنه ليس بقديم والحاصل أنه لا يحلف المشتري بانه على عدم قدمه بمجرد دعواه ولا مجرد  
الوضع عند الغير بل لابد من البول عند من وضعت عنده لانه حينئذ تنأتى الممارعة بينهما فيحلف البائع  
(قوله وليس عراد) أى لان البائع لا يوضع عنده أصلا كما لا يوضع عند المشتري بل يوضع عند غيرهما  
أما ما لا يوضع عند المشتري ولانه يتهم فى قوله بالت عندي وأما ما لا يوضع عند البائع فلا احتمال أن  
يبول عنده ويذكر ذلك (قوله من امرأة أو رجل دى زوج) هذا اذا كان المبيع أمسة وأما لو كان  
عبد افاه يوضع عند رجل وان لم يكن له زوج (قوله ببوطها) أى الامه المبيعة (قوله فلو قال الخ) هذا

هو الموصوع وظاهر كلامه يشمل ما اذا أقرت عند البائع لان غير المشتري يشمل البائع والاجنبى وليس عراد اذا المراد أنها أقرت عند  
أجنبي من امرأة أو رجل دى زوج ويقبل خبر المرأة أو الزوج عن روجه ببوطها عنده ولو قال المصنف ان بالت عند امين كان ابن  
ودل قوله ان أقرت الخ على ان اختلافهما فى وجوده وعدمه لافى مدونه وقدمه



اذ لا يحسن حينئذ ان يقال ان اقوت الخ واختلافهما في الحدوث وقدمه القول لمن شهدت العادة له او رجحت بلا عين وان لم تقطع لواحد  
منهما قلبا ببيع يمين كياتنى (وتخت عبدا وفحولة (٩٦) امة اشهرت) هذه الصفة بكل منهما فكان حقه ان يقول اشتهرا بالثقة

مفرع على ما مر من انه لا بد في حلف المانع من اقرارها تحت يد أمين غير المشتري وأنه لا بد من بوطا عند  
(قوله اذ لا يحسن حينئذ ان يقال الخ) أى لان البول ثابت باتفاق كل من البائع والمشتري ونراعهما ان  
هو في كونه قدما عند المانع أو حادنا عند المشتري فلا يتأتى ان يقال ان المانع يخاف ما نالت عبده ان وضعت  
عده أمين وأخبر بأنها بالت (قوله لمن شهدت العادة له) أى شهدت له البيعة مستندة للعادة (قوله اور رجحت  
الأمين) فيه نظر لقول المصنف الا تى وحلف من لم يقطع صدقه والحاصل ان من شهدت له البيعة  
قطعا فالقول قوله بالأمين وان شهدت له طنا والقول قوله يمين وان لم يقطع ولم تظن لواحد بل حصل الشك  
فالقول للبائع يمين وانما حلف مع أن القول قوله في نفي العدم وحدوده لان الشأن في الدل الشك في  
قدمه وحدوده (قوله نكل متهما) أى وليس المراد اشهرت الامة فقط تلك الصفة كما هو ظاهره (قوله  
فكان حقه ان يقول اشتهرا بألف التثنية) أى فالاشتهار لا بد منه في تخت العبد وفي فحولة الامة وهو  
كذلك في نقل المواق عن الواضحة ليمه خلاف ظاهر المدونة كما في المواق أيضا عما في ظاهرها ان  
الشهرة شرط في رد الانثى بالفحولة وأما العبد فغير ما تخت اشهر بذلك أم لا قال في التوضيح أبر عمران  
واغما اختصت الامة بهذا القيد ولم يجعل الرجل مشاركا لها فيه لان التخت في العبد يصعفه عن العمل  
وينقص نشاطه والتذكير في الامة لا يمنع جميع الحصول التي تراد منها ولا ينقصها فاذا اشهرت بذلك  
كان عيبا لانها معلومة في الحديث وجعل في الواضحة الاشتهار قيد ان العبد والامة اه عياض وتبين  
هذا ان الافراد في الاشتهار كما في المصنف هو الصواب الموافق لما هو المدونة ولا الحاجب اه بن  
(قوله بأن يؤتى الد كر) أى في دبره وقوله فعل شرار النساء أى من المساحقة وقوله والام يردا أى والا  
بحصل ماد كرم من الفعل فلارد ولو حصل التشبه متهما (قوله أوالتشبيه) أى واذا حصل الرد بالتشبيه  
فالرد بالفعل أولى (قوله وماها في المفعول الخ) علم من كلامه ان الفاعل يرد بالربا وان لم يشهر بذلك ولو  
كان ذلك الفاعل لا نطا واما المفعول فلا يرد الا اذا اشهر بتلك الصفة على ما في ذلك من الخلاف كما مر  
(قوله تأو يلان) الاول لعبد الحق والثاني لابس ان يردوس بينهما ان المدونة قالت يرد تحت العبد  
وتد كرا الامة ان اشهرت وفي الواضحة انهما يردان بالفعل دون التشبيه ويجعله عبد الحق نفسه يرالها  
وجعله ابن أبي زيد خلافا واحتج له ابو عمران بأنه لو رأى الفعل عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد  
الاشتهار في الامة فلدا حل المحنت والفحولة على التشبيه اه س (قوله او طويل الإقامة) أى او كان  
ليس مولدا سلبا الاسلام لكنه طال إقامة بينهم (قوله وفات وقته فيهما) أى وفات وقت الختان في كل من  
الذ كر والانثى (قوله والمصنف اخل بغير ثلاثة) أى لان شرط الرد عدم الختان اذ ولد سلبا الاسلام  
ان يولد في ملك مسلم وان يكون مسلما وان يفوت وقت حتمه وشرط الرد فيمن لم يولد بلاء الاسلام ان  
يكون مسلما وان تطول إقامته في ملك مسلم وان يفوت وقت حتمه والمصنف لم يتعرض لشي من تلك  
القبود ووطا هره ان ما ولد بلبدا الاسلام او ولد عبرها ووطا اقامته فيها يرد ترك الختان مطاها وابس  
كذلك (قوله وكون المولود متهما) أى وكون المولود الذي ولد في بلاد الاسلام حالة كونه متهما اي د كرا او  
انثى ولد في ملك مسلم (قوله وخس مجلوها) أى المحلوب منها من الد كور والاباث والنص  
بفيدان الختان اعما يكون عيبا في المجلوب اذا كان صرايا او كافرا عيره لا يحتمل فان كان من  
يختس كاليهود فلا يكون وحوده محتوبا عياها اه شيخا عدوى (قوله ثم شبه الخ) كذا في نسخة  
المؤلف بخطه والاولى ثم شبه في قوله (قوله اى عدم راءة) اشارهم الى ان المواد بالعهدة  
هاضمان المبيع من عيب واستحقاق لاضمانه من الاستحقاق فقط لان عدم الراءة عبارة عن  
الحنان من العيب والاستحقاق (قوله كبيع بعهدة الخ) أى واما عكسه رهو بعه براءة ما شتره بعهدة  
وفيه قولان وقيل كذلك للمشتري الرد لان ذلك داعية للمدليس بالعيوب وهو المعتمد وقيل ليس له الرد

التثنية (وهل هو) أى  
ماذ كرم تخت العبد  
وفحولة الامة (الفعل)  
بأن يؤتى الذ كر وتفع  
الانثى فعل شرار النساء  
والام يردا ولا يتكرر  
هذا مع ما مر من قوله وذا  
لانه في الفاعل وماها في  
المفعول (أوالتشبيه) ان  
يتكسر العبد في معاطفه  
ويؤت كلامه كالنساء  
وتد كرا الامة كلامها  
وتغلظه (تأو يلان وقلف  
ذ كر) أى ترك ختانه  
(و ترك خفاف) (أشئ)  
مسلمين ولو وخشا (مولد)  
كل متهما بلبدا الاسلام  
وفي ملك مسلم (أو طويل  
الإقامة) بين المسلمين  
ملكهم وفات وقته فيهما  
بان بلعاطو را يختشى  
مرضهما ان ختنا والمصنف  
أخل بغير ثلاثة كونهما  
مسلمين وفات وقت الفعل  
وكون المولود منهما ولد  
في ملك مسلم أو طالت  
إقامته في ملكه (وختن  
مجلوها) حشبه كرمها  
من رفيق أنى اليهم أو غاروا  
عليه وهذا اذا كان من  
قوم ليس عادتهم الاختتان  
ثم شبه في قوله ورد بعدم  
مشروط فيه قوله (كبيع  
بعهدة) أى عدم راءة  
(ما) أى رفيقا (اشتره)



من عيوب لا يعلمها مع طول أقامته عنده أو حكما كثرائه من الحاكم أو الوارث ان بين انه ارث ومعنى كلامه ان من اشترى رقيقا على البراءة من العيوب ثم باعه بالعهد انه يثبت للمشتري الرد بذلك لا يقول (٩٧) لو علمت انك اشتريته بالبراءة لم اشتره منك

اذ قد أصيب به عيبا وتفسر  
أو تكون عديدا ولا يكون  
لي رجوع على بائعك ثم  
شمرع في بيان العيوب  
الخاصة بالدواب ولذا

عطفه مكررا كالتشبيه  
بقوله (وكرهص) وهو  
داه يصيب باطن الحافر  
من حجر (وشر) شهدت  
العادة بقدمه أو قامت  
القرائن على قدمه والا  
فالقول للبائع يمينه

(وحرن) وهو عدم  
الانقياد (وعدم حمل  
معناد) بان وجدها  
لا يطيق حمل أمثالها  
لضعفها ومثله عدم  
سيرها سير أمثالها عادة

(لا) رد في (ضبط) وهو  
العمل بكلتا اليدين حيث  
لم ينقص قوة اليمين عن  
قوتها لمعنادة لو كان العمل

هما وحدها (و) لرد في  
(ثبوت) فيمن يفتنض  
مثلهما ولو رانعة (الا  
فيمن لا يفتنض مثلهما)

اصغرها فعيبت في رانعة  
مطلقا كوخش ان اشترط  
انها غير مفتصة (وعدم  
فخش ضيق قبيل) فان

نفاخش ضيقه فعيبت  
وكذا السعة المتفاحشة  
واختلاط مسلكي السول  
والعائط (و) عدم فخش  
(كونها رلاء) أي قليلة

(قوله من عيوب لا يعلمها) اعلم ان البراءة من العيب الذي يوجد في المبيع لا تجوز الا في الرقيق ولا تجوز في غيره فاذا باع عرضا أو حيوانا غير رقيق على البراءة من العيوب ثم اطلع المشتري على عيب قديم فيه كان له رده ولا عبرة بشرط البراءة بخلاف الرقيق اذا بيع على البراءة ثم اطلع المشتري على عيب فلا رده وانما تجوز البراءة في الرقيق اذا طالت اقامته عند البائع وان يجهل البائع العيوب التي تبرأ منها ولذا قال الشارح تبرأ له من عيوب لا يعلمها مع طول اقامته عنده (قوله كثرائه من الحاكم) أي الذي يبيع تركه الميت أو مال المفلس لاجل وفاء ما عليه من الديون (قوله ثم باعه بالعهد) أي الضمان من العيب والاستحقاق والحال ان البائع لم يعلم المشتري حين باعه ان هذا العبد الذي باعه له بالعهد كان اشتراه على البراءة (قوله وكرهص) ادخل بالكاف الدبر وهو القرحة والمطاح والرفس ان كان كل منهما ينقص الثمن وتقويس الذراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين وأما كثرة الاكل فليست عيبا في الحيوان الميمى وعيب في الرقيق ان كانت خارجة عن المعتاد اعدوى وفي بن وجدت بحطاب عارى ما نصه قيل العمل اليوم ان من اشترى فرسا قام عنده شهر لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا اهقلت وقد اشترى هذا العمل في فاس في نظم العمليات

و بعد شهر الدواب بالخصوص \* بالعيب لا ترد فانهم النصوص

(قوله شهدت العادة) الاولى شهدت البينة تقدمه بان شهدت بأنه كان ما هو عند البائع (قوله على قدمه) أي بان كان بقوائمه أو بعيرها أنره وقال أهل النظر انه لم يحدث بعد بيعها (قوله فالقول للبائع يمينه) أي على انه ما علمه عنده فان نكل حلف المشتري انه قديم وردها ان كانت لدعوى ودعوى تحقيق والا كان للمشتري الرد بمجرد نكول البائع (قوله وعدم حمل معناد) المراد بالحل ما يحمل على الدابة لا الولد كما أشار له الشارح ولا يصح أن يصور بما اذا اشترط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل وله الرد حيث اعتيد حملها الا لما اشترط المشتري حملها جعل للجنين غما وذلك مفيد للبائع فلا يتأتى الخيار في الرد (قوله حيث لم ينقص قوة اليمين) أي فان نقصت كان للمشتري الرد بذلك ولا يحبر ضعف اليمين زيادة قوة اليسار كما في اس شاس (قوله ولا رد في ثبوت) يعني أنه اذا اشترى أمه ينقص مثلهما كونهما كبيرة فوجدها ثيبا والحال أنه لم يشترط بكارنها فانه لا يرد لها سواء كانت عليه أو وخالان العادة عدم سلامتها من الافتصاص وتحمل على أنهما قد وطئت لا على أنها ردت لان الاصل في الاماء اقتناؤهن للوطء (قوله فعيبت) أي رده (قوله مطلقا) أي اشترط أنها غير مفتصة أم لا لقول المصنف وبما العادة اسلامته (قوله ان اشترط) أي واما ان لم يشترط ذلك فلا ترد بالثبوت (قوله وعدم فخش الخ) أي انه اذا اشترى أمه فوجدتها ضيقة فاصيها غير متفاحش فلا رده لان هذا مدوح (قوله فعيبت) أي وترده ان كانت تلك الجارية من جوارى الوطاء لانه كالتقص في الحلقة والاولا فان تسارع البائع والمشتري في فخش ضيقه أو في فخش انساؤه وعدم فحشه نظرها الدساء ونخبها الامة على تمكين من الاطلاع بخلاف الحرة فاما لا تجز على نظرها لكان لو مكنت جارها النظر اذ تقرير شيخنا عدوى (قوله وكومها رلاء) عطف على ضيق والقييد وهو عدم الفخش مستفاد من كلامه بعونه العطف أي انه اذا اشترى أمه فوجدها صغيرة الا لثبوت صغرها غير متفاحش فانه لا يرد لها أما لو جعل عطفها على عدم فلا يكون كلامه مفيد لذلك القيد واعلم ان التقييد بما لا القيد هو الصواب كافي لانه وان أطلق في المدونة ان كونها زلاء ليس عيبا لكن أولها المتأخرون عما اذا كان يسيرا كما قال المارري (قوله لم ينقص الثمن) طاهر ولو نقص الجمال وهو مفاد الشامل كافي وح كلام المواق يحالفه فيفيد أنه متى نقص الثمن أو الجمال أو الحلقة فهو عيب وهو الظاهر ان والاولى أن يعنى في كلام المصنف أن يقال قوله لم ينقص أي لم يحصل به نقص



وأولى أن لم يحبس (ثم ظهرت براهنه) بثبوت أن السارق لم يبرأ أو بوجود المتاع لم يشترط أو بأقرار رب المتاع بذلك فإن لم تظهر براءته فله الرد وأما لو كان متهما في نفسه مشهورا بالعداء فظاهر أنه عيب (و) لا رد فيه (ما) أي عيب (لا يطلع عليه إلا بتعير) أي تعير في ذات المبيع (كسوس الخشب وفساد طير الجوز) ونحوه (ومر قشاء) وطبخ وجده غير مشغول لا أن يشترط الرد في جميع ما ذكر في عمل به كما ذكره المصنف بلفظ تبعي والعادة كالشرط (ولا قيمة) (٩٨) للمشتري على البائع في نقص هذا الأشياء بعد تعيرها ثم ذكرها

للثمن ولا لجمال ولا للخلفه والمراد بالثمن هنا القيمة (قوله وأولى أن لم يحبس) أي والحال أنه غير مشهور بالعداء (قوله وأما لو كان متهما في نفسه أي بالسرقه لكونه مشهورا بالخ) (قوله ولا رد فيه ما الخ) أي لا رد بالعيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بتعير ذات المبيع على المشهور ورواية المحدثين الرد به (قوله والعادة كالشرط) أي فإذا جرت العادة بالرد بذلك العيب بعد الاطلاع عليه عمل بها (قوله بعد تعيرها) أي إذا اطلع على عيبها بعد تعيرها (قوله ثم ذكر ما يمكن الاطلاع عليه قبل تعيرها) أي ثم بعد ذكر العيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد تعير المبيع ذكر العيب الذي يمكن الاطلاع عليه قبل تعير المبيع (قوله ورد البيض الخ) الحاصل أن البيض إما أن يطلع المشتري على كونه مذرا أو معروفا في كل أما أن يكون البائع مدلسا أو لا وفي كل أما أن يكسره المشتري أو يشويه أو لا يفعل به فعلا فالصورا اثنا عشرة ففي اطلع المشتري على كونه مذرا فانه يرد لبايعه ويرجع المشتري بجميع الثمن سواء كان البائع مدلسا أم لا كسرها أو شواه أولم يفعل به فعلا أصلا وذلك لفساد به وإن اطلع على كونه معروفا فأن دلس البائع كان المشتري بالخيار أما أن يتماسك ولا شيء له أو يردو يأخذ جميع الثمن ولا شيء عليه وهذا إذا كسره أولم يفعل به فعلا أصلا أو أما أن شواه رجوع بالارش وفات البيع وإن لم يكن البائع مدلسا فإن اطلع على عيبه قبل الكسر والشيء خير المشتري بين التماسك والرد ولا شيء له ولا عليه وإن اطلع عليه بعد شيه أو قبله رجوع بقيمة المقصوفات البيع وإن اطلع عليه بعد كسره ولم يشوه وفيه طريقتان المعتمد منهما أنه يخير بين رده ودفع ارش الحادث بالكسر والتماسك به وأحد ارش القديم بأن يقوم على الكيفية التي ذكرها المشرح والطريقه الثانية أنه ليس للمشتري الرد بل يتعين التماسك وأخذ ارش العيب القديم (قوله أن كسره) أي أو شواه (قوله وان كسره) أي فإن لم يدلس وكسره (قوله ما لم يفت نسحو قلى) المراد به نحو القلى الشيء (قوله وما نقصه) أي وله التماسك به وأرش العيب القديم (قوله لم يرد) أي سواء ظهر أنه مذرا أو معروق (قوله بالعيب القليل والكثير) فلذلك قيل إن الكتاب يرد بنقص ورقة كافي المصدر القرائي (قوله إلا الدار) أي وكذلك غيرها من بقيه العقار كالفن والحمام والطاحون والظان فلا ترد غيرها بالقليل والكثير بل بالكثير فقط وقوله فإن عيبها الخ هذا إشارة للفرق بين الدار وغيرها وحاصله أن الدار يسهل إصلاح عيبها ورواها بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيرها ولا الدار لا تخلو عن عيب فلوردت بالقليل لا ضرر بالبائع فتسوهل فيها ولا لها لالتحارة بل للتنبه فتسوهل فيها (قوله ولا قيمة) أي ولا رجوع على البائع بقيمة (قوله وكسره عتبه) أي أو رد أو حاح بلاطه أو ضعه (قوله أي انقليل) يعني من العيب لا جدا وأشار المشرح بهذا إلى أن في كلام المصنف استلزام أن ترد فيهما فيه الارش وهو المتوسط هو غير اليسير المتقدم (قوله هل يرد للعرف) أي فاقضى العرف بقلمته فهو قليل وما قضى بكثرته وهو كثير (قوله أو هو مادون الثلث) أي ما نقص من القيمة أقل من الثلث وهذا قول أبي بكر بن عباد الرحن وقوله أو مادون الربع أي أو ما نقص من القيمة أقل من الربع وهذا قول ابن عتاب (قوله أو ما نقص عن معظم الثمن) المراد بالثمن القيمة أي أو ما نقص عن معظم القيمة بأن نقص نصف القيمة وأقل وهذا قول أبي محمد فاد اشترى دارا فوجدت بها عيبا أرشه إذا طرح من قيمتها يكون أقل من معظمها بأن كان نصفها أو أقل منه كان ذلك العيب متوسطا (قوله أو عن عشرة) أي أو ما نقص القيمة عن عشرة بالنسبة لما إذا كانت القيمة مائة أما المنقص لعشرة فكثير فإذا اشترى دارا فوجدت بها عيبا

يمكن الاطلاع عليه قبل تعيره الذي هو مفهوم ما لا يطلع عليه الخ بقوله (ورد البيض) لفساده لأنه قد يعلم قبل كسره ويرجع المشتري بجميع الثمن ولا شيء عليه في كسره إن كسره دلس البائع أم لا هذا إن كان لا يجوز أكله كالثمن وكذا إن جاز أكله كالمعروف إن دلس بائعه كسره المشتري أم لا أولم يدلس ولم يكسره فإن كسره رده وما نقصه ما لم يفت نسحو قلى والافلارد ورجع المشتري بما بين قيمته سالما ومعييا فيقوم على أنه صحيح غير معيب وصحيح معيب فإذا قبل قيمته صحيحا غير معيب عشرة ومجيبا معيبا ثمانية فيرجع نسبة ذلك من الثمن وهو الخمس وهذا إذا كسره بخضرة البيع فإن كان بعد أيام لم يرد لانه لا يدرى أو سدد البائع أو المشتري ولا كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير إلا الدار فإن عيبها قد يبرول بالإصلاح فلذلك قسموه

ثلاثة أقسام قليل جدا لا ترد به ولا قيمة ومتوسط لا ترد به وفيه القيمة وشبه ترد به أشار إلى ذلك بقوله (و) ينقص لا رد بوجود (عيب قل) حدا (ندار) كسقوط شرافة وكسره عتبه ولا أرش له (وفي قدره) أي القليل لا جدا فالضمير عائده على القليل لا بالمعنى المتقدم فالمراد في قدره القليل المتوسط هل يرد للعرف والعادة أو هو مادون الثلث والكثير وهو الراجح أو مادون الربع أو ما نقص عن معظم الثمن أو عن عشرة من المائة (تردد



ورجع بقيمته) أي المتوسط الذي في قدره التردد فتقوم الدار سالمة ومعينة ويؤخذ من الثمن النسبة (كصدع جدار لم يخف عليها) أي على الدار (منه) السقوط سواء خيف على الجدار أو لم يمدح (أو كان الصدع (٩٩) ينقص الثمن والا كان من القليل جدا الذي

لا رده ولا رجوع بقيمته  
فان خيف عليها منه فن  
الكثير الذي ترد به وفي  
قدره تردد يعلم من التردد  
في المتوسط لانه ما راد  
على المتوسط على كل من  
الاقوال (الا أن يكون)  
الجدار الذي لم يخف عليها  
منه أو العيب (واجهتها)  
أي في واجهتها ونقص الثلث  
أو الربع فأكثر أو غير  
ذلك على الخلاف المتقدم  
(أو يكون متعلقا) بقطع  
منه (من مفاعها  
ومنه بقوله) كملح  
بشرها جعل الخلاوة) أي  
بجعل الأبار التي ماؤها  
حلو وكثيرا ويرشها  
وغور ماؤها أو خلل أساسها  
أو لا مرضا لها أو كونه  
على ناسها أو سوء جارها  
أو شؤمها أو جنمها أو كثرة  
غناها أو فقارها ونحو ذلك فله  
الرد بذلك (وان قالت)  
الامة لمشتريها (أنا  
مستولدة) لئلا ياتي أو أنا  
حرة وكذا الذكر (لم تحرم)  
عليه ما لم يثبت ذلك  
(لكنه عيب) يثبت له الرد  
به ان قائمه قبل الشراء أو  
بعده وقبل دخولها في  
صمان المشتري بل في  
رمن العهدة أو المواضعة  
لا ان قائمه بعد دخولها  
في ضمانه ثم (ان رضى  
به) وأراد بيعها (بسين)

ينقص تسعة دنانير من مائة قيمتها وهو قليل وان كان ينقص عشرة فهو كثير وهذا قول ابن رشد ولعله  
تفسيره قول ابن العطار ان الذي ينقص عن العشرة وما ينقص العشرة كثير ولم يبين من كم (قوله ورجع  
بقيمته) أي ورجع المشتري على البائع بقيمته ولا رد للمشتري به أيضا الا أن يقول البائع اردد على  
ما عتته لك وخذا الثمن والا كان له الرد الا أن يفوت المبيع فيتعين أخذ بقيمة العيب كذا في المواق نقلا عن  
نوازل ابن الحاج وفي التحفة ان المتوسط كالكثير في الرد به قال فيها

وبالكثير المتوسط حتى \* فيهما من العيب الخيار قد يحق  
قال الشيخ ميارة في شرحها وهذا هو الذي جرى به العمل بقاس (قوله سواء خيف على الجدار أو لم يمدح  
أم لا) هكذا في الامهات قال في التوضيح وصرح به الشيخ وعياص حلاقا لما احتصرها عليه أو سعيد  
ونصه ومن انتاع دارا فوجد فيها عيبا كان بخلافه على الجدار فليرد به ولا فلاه وقد تعقب عليه  
اهس (قوله وان خيف عليها منه) أي فان خيف عليها لم يمدح من ذلك الصدع (قوله وفي قدره تردد) أي  
فقليل انه ما ينقص القيمة الثلث وقيل ما ينقصها الربع وقيل ما ينقصها عشرة اذ اكان مائة وقيل انه مع غير  
بالعرف وقيل ما ينقص معظم القيمة (قوله الا أن يكون الخ) يصح أن يكون استثناء من قوله كصدع  
جدار لم يخف عليها السقوط منه أي الا أن يكون الجدار الذي فيه الصدع ولم يخف عليها السقوط منه في  
واجهتها أي حائط بابها أو به لا يرجع بقيمته بل إما أن يرد هاهنا أو يتماسك ولا شيء له ويصح أن يكون  
استثناء من قوله ولا رد بعيب دل أي الا أن يكون العيب لا يقيد كونه قليلا في واجهتها أي حائط بابها  
أن يرد به وان تماسك ولا شيء له وان كان لا احتمالين أشار الشارح (قوله أو العيب) أي لا يقيد كونه  
متوسطا الا العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطا (قوله ونقص الثلث) أي ثلث القيمة أو  
ربعها (قوله أو يكون) أي العيب متعلقا الا وضح مصورا أو ملتبسا بقطع من مفعلة وأشار الشارح بما  
ذكره الى أن قوله أو يقطع مفعلة متعلق بمحذوف معطوف على خبر يكون (قوله بجعل الخلاوة) أي حالة  
كون الدار بجعل الخلاوة (قوله أو كونه على بابها) أي مواجها لبابها أو كان في دهليزها أو كان مرصفا  
بقرب البيوت أو قرب الحائط (قوله أو شؤمها) أي بأن كان يترقب المكروه سلكها ما كان يكون من  
سكنها يموت أو يحصل له الفقر أو يموت دوريته (قوله أو جنمها) أي أو سوء جنمها (قوله أو بقها) أي أو كثرة  
بقها فبق الدار انما يرد به اذا كان كثيرا كالحمل وأما قول التحفة

والبق عيب من عيوب الدور \* ويوجب الرد على المشتري  
فقد تعقبه ابن الناطم في شرحه بأنه لا بد من قيد الكثرة وأصله بقوله

وكثرة البق عيب الدور \* ونحو الرد لاهل الشورى  
(قوله أو ناسها) أي يعتق أو أبا حرة الأصل من الملة العلابية وعار العدة على الملة وأخذني منها اه وقال  
بعضهم اذا قالت ذلك فانها تصدق اذا شاعت العادة على احرار الملة وانما العدة الاولى ولكن الا حوط أن  
تعقد عليها ولا يطؤها بالملك (قوله لم تحرم) أي لئلا يمدح على عدم الصدق فيما قالت وانما ما على الرجوع  
للبيع (قوله في رمن العهدة أو المواضعة) أي أو في رمن الخيار والمراد بالعهدة عهدة الثلاث لا ما هي التي  
تكون فيها في ضمان البائع والمراد أن المشتري اطلع على ما ادعت على البائع بذلك (قوله لا ان قائمه  
بعد دخولها في ضمانه) أي ولا يكون له الرد بذلك لان شرط الرد بالعيب ثبوته في رمن ضمان البائع (قوله  
بين ذلك وحوها) أي لان هذا ما تكرهه النفوس (قوله ولوى الصورة الثالثة) أي وهي ما اذا قالت ذلك  
بعد دخولها في ضمان المالك الخيار والمواضعة خلافا لما هو المتعارف به يقتضي أنه لا يجب عليه البيان  
الا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر مهادلت وهي في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال المصنف لكان  
عيب ولو باعها بغيره كان أحسن (قوله لذاتية) أي القائمة بالذات (قوله تكلم على ما هو) أي شرع: تكلم على

ذلك وجوبه ولو في الصورة الثالثة الى لارده فيها ولما تكلم على العيوب الذاتية تكلم على ما هو كالداني وهو ان يعمله  
البائع فعلا في المبيع بظن به كالأول ليس كذلك



ولو خلت مراراً وتكراراً في الحلب الحاصل في غير زمن الخصام فما حصل في زمنه لا يمنع ولو كثر لان الغلبة فيه للمشتري (ومنعه منه)  
 أي من الرد بالعيب (بيع حاكم) رقيق (١٠٣) مدين أو نائب (ووارث) لقضاء دين أو تنفيذ وصية (رقيقاً فقط) واجب  
 له ما أن (بين) الوارث (انه ارث) وأما الحاكم فلا يشترط فيه ذلك فان لم يبين الوارث أنه ارث لم يكن بيع براءة إلا أن يعلم المشتري ان البائع وارث ثم محل كون بيع الحاكم والوارث مانعاً من الردان لم يعلم كل بالعيب ويكتفه أو يعلم المدين وان لم يعلم الحاكم والادلا (وخير) في الرد والتماسك (مشتري) وان لم يطلع على غيبه (ظنه) أي ظن المشتري البائع (غيرهما) أي غير الحاكم والوارث حال البيع وتنفعه دعوى جهله واعترض المصنف بأنه لا يتأني في الوارث ظن أنه غير وارث لما قدمه من أن شرطه أن يبين أنه ارث وأجيب بان في مفهومه تفصيلاً أي فان لم يبين أنه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير والادلا ردله وفهم من قوله فقط أن بيعهما غير الرقيق من حيوان وعروض ليس بيع براءة (و) منع من الرد بالعيب أيضاً (تبري غيرهما) أي غير الحاكم والوارث (وبه) أي في الرقيق فقط (مما) أي من عيب (لم يعلم) به البائع (ان طالت اقامته) عمد بانه بحيث يعاب على

يوم وضالاً أن يدعي الاحتياط كذا لزم لو فوجئ أحد من قول المدونة في هذه المسئلة فان حصل الاختيار بالتأني فهو أي سلبها بالثأرض (قوله ولو لم يمت مراراً) أي ولو حابها أهله وهو وغائب مراراً (قوله لان الغلبة فيه) أي في زمن الخصام (قوله أي من الرد بالعيب) أي وأما الاستحقاق فلا يمنع من الرد به بيع الحاكم ولا الوارث ولو بينا أنه ارث (قوله لقضاء دين أو تنفيذ وصية) أي وأما بيع الوارث لاجل القسم بينهم فظاهر المصنف أنه كذلك مانع من الرد وهو قول عياض وظاهر الشارح أنه ليس ببيع براءة وللمشتري الرد وهو قول الباجي وهو الظاهر كافي شب اه عدوى (قوله فلا يشترط فيه ذلك) وحينئذ في بيع براءة مطلقاً بين أولي وبين ومأقوله الشارح تسع فيه عجز والصواب ان قول المصنف بين أنه ارث راجع لكل من الوارث والحاكم فان كان بيعهما مالاً للرقيق ببيع براءة وان لم يبين كان المشتري بالخيار بين أن يرد أو يتمسك كافي طي اه عدوى (قوله لم يكن ببيع براءة) أي فله المشتري رده بالعيب عليه (قوله إلا أن يعلم الخ) أي فالمصدر على علم المشتري أن ذلك لبائع وارث سواء كان باعلام الوارث نفسه أو غيره فان لم يعلم خير ويمكن أن يقال ان قول المصنف بين أنه ارث ليس مقصوداً لخصوصه بل هو كناية عن علم المشتري أن البائع وارث كذا قرر شيخنا (قوله ثم محل كون بيع الحاكم والوارث مانعاً من الرد) أي بشرطه وقوله ان لم يعلم الخ أي ان اتفق علم كل من الحاكم والمصاحب بكتماه وانفق علم المدين له أي والحال أنه لم يعلم به الحاكم (قوله والادلا) أي والابان علم به كل من الحاكم والوارث وكتمه أو علم به المدين وحده فلا يكون مانعاً من الرد بالعيب لان كتمه تدليس (قوله وخير الخ) يعني أن من اشترى رقيقاً من آخر ظن أنه غير الوارث والحاكم ثم تبين له أنه أحدهما أو ولي لواء فقد أنه غيرهما ثم تبين أنه أحدهما فانه بخير بين الاجارة والرد ولو لم يطلع على عيب وتنفعه دعوى جهله (قوله ظنه الخ) الأولى أن يقول جهلهما ليشمل ما اذا ظنه غيرهما أو لم يظن شيئاً انظر بن والحاصل أنه بخير ان ظن ان البائع غيرهما أو جزم بانه غيرهما فبين انه واحد منهما أو لم يظن شيئاً فبين انه واحد منهما أو ما اذا ظن حين البيع انه أحدهما أو جزم بذلك فظهر انه كذلك فلا ردله (قوله وتنفعه دعوى جهله) أي بان قال ليس عدوى - لم أن البائع وارث أو حاكم خلا فالابن حبيب القائل ليس له الرد لان الجهل في متعلق الاحكام لا يمنع من نفيه الحكم ابن عبد السلام وهو اقرب (قوله راع - ترص الخ) لا يخفى عليه أنه لا ورود لهذا السؤال لما مر ان المدار على حصول العلم للمشتري وانه يحير عديبي العلم (قوله من أن شرطه) أي شرط كون بيعه براءة (قوله والادلا ردله) أي والابان ظنه وارثاً فلا ردله والحاصل أنه ان بين أنه ارث فلا ردوان لم يبين أنه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير وان ظنه وارثاً فلا رد مثل ما اذا بين أنه ارث وقول المصنف وخير مشروطه غيرهما راجع لفهم قوله ان بين أنه ارث فالسائل نظر لرجوعه للمنطوق والحيث نظر لرجوعه للمفهوم وبعد هذا كله فالاولى حذف هذا الاعتراض وجوابه كافي بن وحاشية شيخنا وذلك لان الشارح بيانه على ما قاله سابقاً من أن القيد وهو قوله ان بين أنه ارث خاص بالوارث وان المراد حقيقة التبيين وعلى ما علمت من أن الصواب انه كناية عن العلم وهو مشترك بين الوارث والحاكم ليكون قول المصنف وخير مشترطاً لمفهوم القيد فيهما ولا ورود لهذا الاشكال أصلاً (قوله ليس ببيع براءة) أي وحينئذ فله المشتري الرد بالعيب القديم (قوله وتبري غيرهما) يعني ان البائع اذا كان غير وارث وحاكم وتبرأهما بظهر في الرقيق من عيب فانه ماله البراءة من رد المشتري له اذا اطلع على عيب قديم بشرط ان يتبرأ من عيب لم يعلم به واما ان تطول اقامته عند بائعه بحيث يعاب على لظن أنه لو كان به عيب لظهر له (قوله ان طالت اقامته الخ) عند بعضهم الطول سنة أشهر (تممه) قال المارري والباجي ولا يجوز التبري في عيب الفرض لانه اذا سلمه عبداً وبرأ من عيبه بدخلة سلب جرمه واما رد الفرض فلا وجه له مع البراءة به الا اذا رجع لرد قبل الاجل لانه عيبه عيب وعجل وتقدم

الظن انه لو كان به عيب لظهر له فتفقه البراءة به من الشرطين

منه



فلا يردده المشتري ان وجد به عيبا بخلاف ما اذا علم بالعيب وكنته أو باعه بفور ملكه له فلا تنفع البراءة وله الرد وأما غير الرقيق فلا تنفع فيه البراءة مطلقا فشرطها باطل والعقد صحيح \* ولما كان الواجب على كل من (١٠٣) علم أن سلعته شيئا يكرهه المبتاع

أن يسهه مفضلا أشار لذلك بقوله (واذا علمه) أي علم البائع حاكما أو وارثا أو غيره هما العيب (بين) وجوبا (أنه به) أي بالمبيع (وصفه) زيادة على البيان أن كان شأنه الخفاء كالأباق والسرقعة وصفافيا لا أنه قد يغتفر شيء دون شيء (أو أراه له) أن كان ظاهرا كالعور والكمي (ولم يحمله) يعني ولم يحجزه أن يحمله وكثيرا ما يقع للمصنف التعبير بالمصنف المصنف والمصنف والمراد الحال أو الاستقبال فيحمل على ما ذكرنا ولو قال ولا يحمله لكان أحسن فإن أجمله مع غيره من غير جنسه كقوله هو زان سارق وهو سارق فقط لم يكن له الرد لأنه ربما علم سلامته من الأول فظن أن ذكر الثاني معه كذا كالأول وإن أجمله في جنسه مع تفاوت أفراده كقوله سارق فهل ينفعه ذلك في سائر السرقعة وهو الوجه الأول ينفعه (و) منع من الرد بالعيب (زواله) أي العيب قبل الرد سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم كان يكون للرقيق ولدا أو والد ويموت فلا رد (الا) أن يكون مازال (محتمل العود) كقول بفرش في وقت ينكر وساس قول وسعال مفروط

منع التصديق في معجل قبل أجله اه بن (قوله فلا يردده المشتري) أي فاذا وجد لشرطان فلا يردده المشتري إذا وجد به عيبا قال ابن عرفة ولا يرد في بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا بينه أن البائع كان عالما به فإن لم يكن له بينة وجب حلفه ما كان عالما به وإن لم يدع المبتاع علمه وفي حلفه على البت في الظاهر وعلى نفي العلم في الخفي وعلى نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار وحكي ابن رشد إلا أنهما على الثاني اه بن (قوله العيب) أي الذي في المبيع سواء كان رقيقا أو غيره (قوله بين وجوبا) أي العيب به أي كأن يقول هذا العمد أنت أو يسرق أو هذه الدابة تعثر ولو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا كالأباق أو السرقعة والحال أنه يعلم أن هذا العيب به ولم يقل له هو به لم يفده (قوله وصفافيا) أي كاشفا عن حقيقته بأن يقول أنه يأتى لموضع كذا أو شأنه سرقعة مفدرة كذا ولا يحمل في البيان بحيث يقول أنه يأتى أو أنه سارق لأنه قد يغتفر الأباقي لموضع دون موضع وقد يغتفر سرقعة شيء دون شيء انتهى والمراد بالاجمال أن يذ كر أمرا كإياديل على العيب الجزئي القائم بالعيب وعلى غيره كسارق فانه شامل لسرقعة دينار أو أكثر وأقل وشامل لسرقعة كل شهر أو كل يوم أو كل أسبوع أو كل سنة ولا شأن أن القائم به واحد من تلك الأشياء (قوله أو أراه له) الضمير المنصوب راجع للعيب والمجروح والمشتري وكان الأولى أن يقول أو أراه إياه لأن أراه صريحا تنعدي بنفسها له - عولين به مزة النقل وقال اللقاني اللام هنا مفحمة لتفوية (قوله ولم يحمله) أي في البيان (قوله فيحمل على ما ذكرنا) أي فيحمل كلام المصنف في المواضع التي عبر فيها بالمفيدة للمضي على الحال أو الاستقبال كافي قوله هذا لم يحمله (قوله فان أجله مع غيره) أي فاد كر مفعول محملا لا ذكره مع غيره كقوله سارق ران فلا يحكي أن الاجمال من حيث سارق (قوله وان أجله في جنسه) أي وان أجل في بيان العيب الذي فيه بأن ذكر جنسه كقوله سارق (قوله مع تفاوت أفراده) أي مع تفاوت أفراده فيسه بأن كان بعض أفراد الجنس يأخذ منه أكثر من البعض إلا أن حرمانا سرقعة دينار يأخذ من مطلق سرقعة أكثر مما تأخذ منه سرقعة درهم (قوله فهل ينفعه ذلك في سائر السرقعة) أي في البراءة من سائر السرقعة دون المتفاحش منها أولا ينفعه ذلك مطلقا لأن بيانه محملا كالأباق والأول البساطي والثاني لبعض معاصريه وفي بن أن كلام المدونة والمواد كالأصريح فيهما قال البساطي كافي نقل المواقف وح واهم أر محل الخلاف إذا أتى بلفظ محتمل للقليل والكثير من ذلك العيب والحال أنه عالم أن فيه قليل ذلك لعيب وأما لو أتى بلفظ محتمل للعيب كالأباق فلهما هو يعلم أن بعضهما فيه كأي عطف في قفه أو أبيعك هذا الحيوان حراري فانظر هل يجري فيه خلاف البساطي وغيره أو يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا وفي شبه الظاهر أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ما علمه لم يبين أنه به اه عدوى وهو ظاهر المدونة كافي بن (قوله أي العيب) يعني القديم وهو الكائن حين البيع أو قبله وقوله قبل الرد متعلق برؤاه (قوله أو بعده وقبل الحكم) أي بأن زال في زمن الخصام (قوله عند ابن القاسم) أي خلافا لاشبه القائل أن رؤاه بعد القيام وقبل الحكم بالرد لا يمنع من رده (قوله كأن يكون للرقيق ولدا أو والد فيموت) وكأن يكون به حي أو يماض على سواد عينه فيموت ولان أو نزل ماء من عينه فيموت (قوله في زواله الخ) يعني أنه وقع خلاف فيما إذا لم يطعم المشتري على ترويع لرقيق المشتري إلا بعد زوال العصمة عوب أو طلاق كالأشترى عبدا وظهر له أنه كان قد تزوج امرأة وماتت أو أنه طلقها واشترى أمه وظهر له أنها كانت زوجة برجل وأنه مات أو طلقها وقبل لارده لزول عيب التزويع نزال العصمة بالموت والطلاق وقيل لارده إن زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وذلك لأن عيب التزويع يقع بغير نزال العصمة بالموت لأنه قاطع للعلة لا بالطلاق وقيل له الرد برهنا بكل من الموت والطلاق لأن عيب التزويع يقع بغير نزال العصمة لا بالموت ولا بالطلاق (قوله إذا أقوال الثلاثة الخ) ولو قال المصنف وفي زواله موت لزوج أو طلاقه لكان أحسن أشمول الزوج لارجل

واستحاصة وجعور ومرض وخدام حيث قال أهل الطب يمكن عوده فان روال ما ذكر لا يمنع الرد ولو وقع الشراء حال زواله (وفي زواله) أي العيب إن كان عيب تزويج (موت الزوجة) المدحول به أو الزوج الذي دخل إذا أقوال الثلاثة في الزوج أيضا



(وطلاؤها) بانثاء مثله الفسخ بغيره والواو بمعنى أو (وهو المتأول) على المدونة (والاحسن أو) يزول (بالموت) فقط من أخذهما دون الطلاق (وهو الاظهر) لان الموت قاطع (١٠٤) للعلاقة دون الملاقاة لكن في موتها مطلقا عليه أو وخشا أو أمان في موته

والمرءة (قوله وطلاقها) طاهر كالمواقيت أن الخلاف عما هو في طلاق الرجعة المدخول بها أو إذا  
موتها أو أماً طلاق غير المدخول بها كذا موتها فانه يمنع من الرد اتفاقا ولذا قيد الشارح بالمدخل بها (قوله  
بأنها) أي لا رجعة لانها زوجة (قوله وهو المتأول) أي تأويل فصل على المدونة واستحسنه التونسي  
وذلك لان العصمة اذا ارتفعت بموت أو طلاق لم يبق الا اعتبار الوطء وهولو وهما العبد فوطئها ثم  
انزعها منه وأراد بيعها لا يجب عليه بيان ذلك قاله المواقيت والثاني قول ابن حبيب وأشهد واستظهره ابن  
رشد والثالث رواية ابن القاسم عن مالك اهـ بن (قوله أو يزول) أي عيب التزويج (قوله دون  
الطلاق) أي وحينئذ فزوال العصمة بالطلاق لا يمنع من اردن العيب بخلاف زوالها بالموت فانه يمنع من  
الرد (قوله لكن في موتها مطلقا) أي لكن في موت الزوج وجه يزول عيب التزويج من الرجل مطلقا سواء  
كان من على الرقيق أو من وخشه وفي موت الزوج يزول عيب التزويج من الامه اذا كانت وخشا الا ان  
كانت من على الرقيق فقوله الشارح عليه أو وخشا الاولى عليها أو وخشا (قوله أو لا يزول) أن عيب  
التزويج بموت أو طلاق أي وحينئذ فالمشترى ان رد ذلك العيب ولو رالت العصمة بموت أو طلاق (قوله  
فيعيب مطلقا) الاولى فالعيب باق مطلقا وحينئذ فله الرد باتفاق ولو رالت العصمة بموت أو طلاق والمراد  
بتسلط العبد على سيده بطلبه تشفعه بجماعة وسيافعهم على سيده أن يزوجه (قوله ومع من الرد ما يدل  
على الرضا) هذا اذا كان المشتري حاصرا في بلد البائع بدليل قوله لا في فان عاب بانه (قوله من قول)  
أي كرضيت وقوله أو فعل كركوب واستخدام وليس ثوب واجارة واسلام للصنعة ونحوها من كل ما ينقص  
المبيع سواء كان قبل زمن الخصام أو بعده (قوله الا ما لا ينقص الخ) ظاهره أنه يدل على الرضا وان كان  
لا يجمع من الرد لانه استثناء مما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال مع أن ما لا ينقص لا يدل على  
الرضا كما صرح به ابن الحاجب فيجعل الاستثناء منقطعاً أي لكن الفعل الذي لا ينقص فانه لا يدل على  
الرضا فلا يجمع من الرد (قوله زمن الخصام) أي محاصرة البائع مع المشتري وتنازعهما في الرد وعدمه  
(قوله ولو في غير زمن الخصام) أي بان كان قبله (قوله فالأقسام ثلاثة ما يدل على الرضا مطلقا) أي  
كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة واسلام العبد للصنعة (قوله ما لا يدل مطلقا) أي وهو العلة  
الناشئة من غير تحرير كالأبن والصوف ما لم يطل سكوته بعد العلم بالعيب والا كان استعماله دالا على الرضا  
وعلى هذا القسم يحمل قولهم العلة للمشتري للقضاء المفيد أنه يأخذ العلة ثم رد كذا فان عيب وقال انه  
طاهر كذا مهم وكتب الشيخ أحمد الفراءى بطرته تأمله مع قول المصنف سابقا وان حلت ناشئة فان  
حصل الاختيار بالثانية فهو رضا فانه يفيد أنه متى استعملها بعد علمه بعيبها فانه يدل على الرضا حيث لم  
يكن في زمن الخصام فلم يعد لعله الناشئة من غير تحرير كالأبن مثل ما لا ينقص كسكنى الدار واسكانها  
واغتلال الخائط فان كان بعد الاطلاع على العيب في زمن الخصام لم يدل على الرضا وان كان قبل زمن  
الخصام دل على الرضا ولو لم يطل اهـ كذا منه (قوله وهو ما مثل به المصنف) أعني سكنى الدار  
واسكانها العير (قوله بعد العلم بالعيب) أي وأما حصولها قبل العلم به فلا يجمع من الرد بعد العلم به  
(قوله والمطالبة في الكتب) أي وحكمها حكم سكنى الدار فيدلان على الرضا قبل زمن الخصام  
لا فيه (قوله وحلف ان سكت بلا عذر) حاصله أنه اذا طلع على العيب وسكت ثم طلب الرد فان  
كان سكوته بعذر رد مطلقا أم لا لا يمين وان كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ومحوه أوجب  
لذلك مع اليمين وان طلب الرد قبل مضي يوم أوجب لذلك من غير يمين وان طلب الرد بعد أكثر من  
يومين ولا يحسب ولو مع اليمين وحيث قيل يحلف المشتري ونكل ولا رد ويحلف المانع ان كانت دعواه  
على المشتري الرضا دعوى تحقيق لا ان كانت دعوى اتهام ولا يحلف (قوله في كاليوم) أي في  
اليوم ومحوه وهو أقل من يوم كالي شب والظاهر أن الكافي أدخلت يوما آخر كما قاله شيخنا

فلا يزول عيبها الا اذا  
كانت وخشا على هذا  
القول (أولا) يزول بموت  
ولا طلاق لان من اعتاد  
اشر وج منها لا صبره  
على تركه فالله هو قول  
مالك قال الساطي ولا  
ينبغي أن يعدل عنه  
(أقوال) محال في التزوج  
بأذن السيد من غير أن  
يتسلط على سيده بطلبه  
وأما لو حصل بعذر أن  
سيده أو يتسلط على  
السيد فعيب مطلقا في  
موت أو طلاق (و) منع  
من الرد ما يدل على الرضا  
بعد الاطلاع على العيب  
من قول أو فعل أو سكوت  
طال الا عذر (الاما) أي  
فدلا (لا ينقص) المبيع  
فانه لا يجمع الرد (كسكنى  
الدار) أو الطلوت أو  
سكانها العير ومن الخصام  
وكذا ما شأ من غير تحرير  
كالبن والصوف ولو في غير  
زمن الخصام بحسب خلاف  
كسكنى الدار في غير زمن  
الخصام وكاستعمال الدابة  
والعبد والثوب والاجارة  
والاسلام للصنعة ولو في  
زمن الخصام فدل على  
الرضا فالأقسام ثلاثة  
ما يدل على الرضا مطلقا  
ما لا يدل مطلقا ما يدل  
عليه قبل زمن الخصام  
دون زمنه وهو ما مثل به

المصنف وكما بعد العلم بالعيب وأدخلت الكافي القراءة في المصنف والمطالبة في الكتب (وحلف ان  
سكت بلا عذر) بعد العلم بالعيب (في كاليوم) أي اليوم ومحوه ورد فان سكت أقل من اليوم رد باليمين وأكثر فلا رد. ولعذر فالرد مطلقا



ولما قدم ان التصرف

اختيارا يدل على الرضا

أخرج منه مسئلتين

أولاهما قوله (لا كسافر)

اطلع عليه بالسفر (اضطر

لها) أي للاداء لركوب أو

حمل فلا يدل على الرضا

لانه كلما ذكره ولائى عليه

في ركوبها بعد علمه ولا

عليه أن يكرى غيرها

وبسوقها ولا ردها الا

فيما قرب وخفت مؤنته

فان وصلت بها لاردها

وان عجزت ردها وما

نقصها أو حسنها أو أخذ

ارش العيب ولا مفهوم

لا صطر على المعتمد اذا السفر

من غير اضطرار وثانيتهما

بقوله (أو تعذر قودها

الحاضر) اما لعسر قودها

واما لكونه من ذوى

الهيئات فركم العبر الرد

بل لمحله ثم يبحث بها الى

رجها أما ركوبها للرد ولو

اختيارا ولا يمنع ردا (فان

عاب بانه) أي بائع المطلق

على العيب (أشهد)

عدلين بعدم الرضا ثم رد

عليه بعد حضوره ان

قربت غيبته أو على

وكيله الحاضر (فان عجز

عن الرد له على غيبته وعدم

وكيل أو عدم علم محل

(أعلم القاضى) بعجزه

وما ذكره المصنف من

قوله أشهد الخ ضعيف

والمعتمد أهما غير شرط

في الرد نعم يستحب الاشهاد

(قوله لا قدم) أي في قوله وما يدل على الرضا وقوله أن التصرف أي بالركوب الاستعداد والامس  
والاجارة والاسلام للمصنف وقوله اختيارا يعني عمدا ان كان مضطرا ولو حذف اختيارا كان أحسن وقوله  
أولاهما أي أخرج أولاهما بقوله (قوله لا كسافر الخ) ظاهر المصنف أن الكافي دأبه على مساهرواها  
مدخلة لغيره والظاهر أنها دخلت في المعنى على لفظ دأبه محذوف فيشمل اعتماد الامة والتقدير لا كدأبه  
مساهرواها فبقى سواء كان ذكر أو رأس كالدأبه في أن استعمال كل في السفر لا يعذر صاحب خلاص الحضر فان  
استعملها فيه بعد رضا سواء كان في زمن الخصام أو قبله كما هو الحال في الثوب ووطء الامة فانه يدل على  
الرضا ما كان في الحضر أو السفر (قوله ولائى عليه في ركوبها بعد علمه) أي لا يكون ذلك الركوب مانعا  
له من الرد ولا يلزمه أحدهما (قوله ولا ردها) أي ولا يجب عليه الرجوع بها (قوله ولا مفهوم لا صطر) أي  
لا ركوب المسافر لها اختيارا كذلك لا يصدق ردها وقوله على المعتمد أي لانه قول ابن القاسم وروايته  
عن مائه في العتية وبه أخذنا سبع وابن حبيب ومقاله كافي البيان قول ابن نافع ان المشتري اذا اطلع على  
العيب وهو مسافر لا يركبها ولا يحمل عليها الا اذا اضطر لذلك فليشهد على ذلك ويركبها أو يحمل الى الموضع  
الذي لا يجوز له أن يركبها فيه فان ركبها من غير اضطرار عذر ضامنه والمراد بالاضطرار طاق الحاجة  
سواء كانت شديدة أم لا وهذا الثاني هو ظاهر المصنف لكن يجب حمله على الاول لانه لرا حجاج انظر (قوله  
وثانيتهما) أي وأخرج ثانيتهما بقوله الخ (قوله أو تعذر قودها) يعني أنه اذا كان المشتري حاضرا في بلد  
البائع ثم انه اطلع على عيب قديم في الدأبه ثم انه ركبها في حال ذهابه لموضعه ليرسلها اليها فلا يكون ذلك رضا  
ما حيث كان يتعذر قود الكوم الا تسير غير مركوبه أو لكونه ذاهبا لا يلبق به أن يسوقه أو يمشي خلفها  
(قوله حاضر) الا لم بمعنى على وأصل هذا الكلام أو حاضر تعذر قودها عليه (قوله ولو حثيا) أي ولو  
من غير اضطرار للركوب (قوله فاعاب بانه) أي سواء قربت غيبته أو بعدت كما هو ظاهر (قوله أشهد)  
ظاهره أن لا شاهد واجب حيث عبر بالفعل وهو ضعيف كما قال الشارح اذا المعتمد أنه مدور وقوله بعدم  
لرضا أي ولا يشترط اشهادهما بالرد (قوله ثم رد عليه بعد حضوره) أي ان لم يكن له وكيل حاضر والارد  
عليه قبل أن يحضر البائع من عيبته وسيأتي قريباً أنه اذا كان قريب العيبة يرسل له الحاكم اما أن يحضر  
والاردد بانما عليه فقد عجز الشارح في العبارة ما فقر به العيبة لا يقضى عليه من أول الامر فقول  
الشارح ثم رد عليه بعد حضوره أي ان انتظر من غير رفع للقاضي أو بعد حضوره بعد ارسال القاضي له  
واذا حضر وادعى رضا المشتري كان له تحليفه ولا يكون الاشهاد ما عاين اليه من (قوله فان عجز عن الرد)  
أي المفهوم من رد المقدور وليس المراد عجز عن الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضي (قوله المعتمد  
أم جاء بشرط الخ) في بن أن أصل هذا الاعتراض لاس عرفة على اس شاس وابن الحاجب الا أنه انما يتوجه  
على الاشهاد وأما اعلام القاضي فلا بد منه ان أراد المشتري القيام في عيبة البائع ولرد عليه لانه لا بد  
فيه من حكم كما قال المصنف وأما اذا أراد انتظاره ليرد عليه اذا حضر فلا يشترط اعلام القاضي بقول  
المصنف فان عجز أعلم القاضي أي اذا أراد القيام على البائع في غيبته والرد عليه وكلام اس عرفة محمول  
على ما اذا انتظره حتى يحضر وجهه فلا اعتراض (قوله أهما) أي الاشهاد وعلام القاضي بعجزه عن  
الرد (قوله نعم يستحب الاشهاد) أي كما قال ابن رشد وحاصل المقام أن المشتري اذا اطلع على عيب  
ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد لي بعدم الرضا بالمبيع - واه كان قريب العيبة أو بعد  
وبعد الاشهاد المذكور يفصل فان كان قريب العيبة رد على وكيله ان كان له وكيل حاضر فان لم يكن له وكيل  
حاضر فان شاء انتظر حضوره فاذا حضر رد عليه وان شاء رفع للقاضي فيرسل له اما أن يحضر والاردد بانما  
عليه ان لم يشهد بعدم الرضا ورد على وكيله أو انتظر حضوره حتى حضر ورد عليه كان له ذلك عاينته  
أنه وانه المستحب وان كان بعيد العيبة فان كان له وكيل حاضر رد عليه وان لم يكن له وكيل حاضر رد  
عليه وعجز عن رده لم يعد عيبة البائع أو عدم علم محله فاما أن ينتظر قدومه فاذا قدم رد عليه واما أن



قوله انتظاره عند بعد غيبته و قد علم و قيل حتى يحضر فيرد عليه المبيع ان كان قائما و يرجع بارشاه ان هلك وان لم يشهد ولا أعلم الحاكم  
وعلمه ابن القاسم نقل الخصومة عند انقضاء (قيلوم) القاضي أي تبريرا (في بعيد الغيبة) كعشرة في الامن و يومين في الخوف  
(ان ربحي قدومه) فان لم يرج ولا يتلوم (١٠٦) له واما قريب الغيبة كيومين مع الامن وهو في حكم الحاضر فيكتب له ليحضر فان أبي حكم

عليه بالرد (كان لم يعلم  
موضعه) فيتلوم له ان  
ربحي قدومه (على الاصح)  
وما تقدم من التلوم وقع في  
المدونة في موضع (وفيها)  
في موضع آخر (أيضا في)  
أي انتفاء أي عدم ذكر  
(التلوم) يعني ان الموضع  
الاخر لم يتعرض له ذكر  
التلوم لأن فيها أنه  
لا يتلوم له فلا يتأني له  
حينئذ لو فاق الاخر  
(وفي جملة) أي المحل  
الذي لم يدكر فيه التلوم  
(على الخلاف) للمحل  
الذي ذكره أو الوفاق  
بجمل المسكوت فيه على  
المدكور فيه أو يحتمل  
على ما اذا لم يرج قدومه  
أو على ما اذا حيف على  
العبد اهلال التلوم ويحمل  
المحل الذي فيه التلوم  
على ما اذا ربحي قدومه ولم  
يحيف على العبد ذلك  
(تأويلان) الرابع لو فاق  
(ثم) بعد مضي زمن  
التلوم (قضى) القاضي  
بالرد على العائ (ان  
أثبت) المشتري عند  
القاضي (عهدة) أي  
أثبت أنه على حقه في الرد  
بالعيب القديم لاحتمال  
أنه اشترى على البراءة من  
عيب لا يعلم به البائع ولا  
يكون له القيام به وهذا اذا  
يكون في الرقيق لما علمت

يقوم فيعلم القاضي بعجزه فيتلوم له فاذا مضت مدة التلوم حكم برده عليه هذا اذا علم موضعه و ربحي  
قدومه وكذا ان لم يعلم موضعه و ربحي قدومه عند ابن سهل وان كان لا يربحي قدومه حكم برده من غير تلوم  
(قوله) انتظاره عند بعد غيبته أي وكذا عندق بهاته انتظاره والرد عليه من غير اشهاد بالاولى قوله  
وعدم وكيل أي وعند عدم وكيل (قوله لا أعلم الحاكم) أي بعجزه عن الرد (قوله وعلمه) أي علم  
عدم وجوب الاشهاد وعدم وجوب الاعلام بالعجز (قوله في بعيد الغيبة) أي المعلوم الموضع بدليل قوله  
بعده كان لم يعلم موضعه (قوله ان ربحي قدومه) أي ان علب على الظن قدومه (قوله على الاصح) أي عند  
ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كفر بيب الغيبة لا يتلوم له (قوله وفيها الخ) أي انه في موضع آخر  
منها لم تذكر التلوم بل قالت وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد وظاهره أنه لا يتلوم له  
(قوله أي انتفاء) أشار بذلك الى أنه أطلق المصدر وهو الباع وأراد الحاصل به وهو الانتفاء وقوله أي عدم  
ذكره بيان لانقضاء التلوم (قوله لأن فيها) أي كما هو متبادر من قوله وفيها في التلوم ابقاء للمصدر على  
حاله قوله اد لا يتأني له حينئذ لو فاق الاخر (أي) إذ يجمع أوجهه فلا ينافي أنه يمكن حل الموضع الذي ذكر  
فيه التلوم على ما اذا كان مرجو قدومه والموضع الذي نفي فيه التلوم على من كان غير مرجو قدومه على أن  
من نقل ان فيها التصريح بعدم التلوم وحينئذ فالاولى ابقاء المصنف على ظاهره ولا داعي لما ذكره الشارح  
من التكلف (قوله على الخلاف) أي بان يقال لمحل الاول ذكر فيه أن بعيد الغيبة ومن لا يعلم موضعه  
لا يرد الحاكم عليهما الا بعبء التلوم والمحل الثاني ذكر فيه أنه يرد عليه ما بدون تلوم (قوله بحمل المسكوت  
فيه على المدكور فيه) أي بأن يقال فوطا في المحل المسكوت فيه وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم  
عليه بالرد أي بعد التلوم أخذ من الموضع الاول (قوله ما اذا حيف على العبد اهلال) أي في مدة التلوم  
(قوله ان أثبت الخ) هذا شرط في قوله ثم قضى وفي قوله قبله فتلوم في بعيد الغيبة الخ لان التلوم انما يكون  
بعد اثبات تلك الموجبات ثم ان طاهر المصنف ان اثبات العهدة المؤرخة وما بعدها متأخر عن التلوم لان  
ان الشرطية اذ ادخلت على ماض قلتمه للاستقبال وليس كذلك رجاؤه ان المراد ان كان أثبت عهدة  
والمعنى يرشد لذلك وكان لتوعلها في المضي لا تقبلها ان للاستقبال ثم ان ثبوت العهدة يكون بالبيد المشبهة  
للامول كفي (قوله على حقه في الرد) الاولى أي أثبت أنه اشترى على العهدة أي على الرد بالعيب  
القديم وليس المراد بالعهدة عهدة الثلاث أو السنة أو لا سلام وهي ذلك المبيع من الاستحقاق أي  
ضمانه منه لان اشتراط عهدة الثلاث أو السنة لا يوجب الرد بالعيب القديم لحوار أن يكون المانع تراضيه  
براءة تمنع من الرد به والبراءة من عهدة لا سلام لا تمنع فاد استحق رد ولا يعمل بتبريه منه ويسقط الشرط  
ويصح البيع وحينئذ لا يحتاج المشتري الى اثباتها فتمين أن المراد بالعهدة هما قلما وهما المبيع  
من العيب (قوله وهذا انما الخ) أي اثبات اشترائه على العهدة (قوله في الرقيق) أي فيما اذا كان المبيع  
الذي اطلع فيه المشتري على عيب قديم رقيقا أمالو كان المبيع غيره ولا يحتاج لاثبات ذلك فيه لان البراءة  
من العيب لا تنفع فيه (قوله بالشرطين) هما طول اقامته عنده وعدم علمه بالعيب الذي تراضيه (قوله  
وانما المؤرخ حقيقة الخ) أي والاصل الحقيقي مؤرخ ردهما الذي هو يوم البيع واثبات تاريخ زعمها بان  
بقول البيد عند القاضي تشهد أنه اشترها في يوم كذا من شهر كذا على العهدة أي لصحان من العيب  
ولرده على المانع (قوله لا يعلم الخ) دلالة لاثبات التاريخ (قوله هل العيب) أي الذي يدعي المشتري قدومه  
قديم في الواقع كيدعي المشتري أو ليس قديما لحدث عنده (قوله حوى دعوى المانع الخ) أي ففائدة  
اثبات صحة لشراء البيد وان كان البيع محمولا على سلامة العقد من الفساد لسلامة من البيد ان

من ان البراءة لا تنفع الا بيبه بالشرطين (مؤخره) في استناد التاريخ للعاهة بحور وانما المؤرخ حقيقة من البيع  
ليعلم هل العيب قديم أو حادث (و) أثبت (صحة الشراء) خوف دعوى البائع عليه وساده إذا حصر في كلفه البيد بالصحة وانما يلزمه



اثبات هذين الامرين (ان لم يحلف عليهما) أي على العهدة وصحة الشراء أو ما التاريخ فلا بد من ثبوته بالبيينة كمالك إلا ان كان له وقت بيعة ولا يكتفى بالحلف على هذين بخلاف الحلف على عدم اطلاعه عليه بعد البيع وعدم الرضا فلا بد منه ولا يكتفى البيينة فلا يعلم الا من جهته وظاهر كلامه أن الحلف مقدم على التثبت فيهما وليس كذلك إذ (١٠٧) اثبات العهدة مقدم على الحلف وفي صحة

الشراء بخبر بن أحمد  
الامر بن أبي طاع به  
كفي (و) منع من الرد  
(قوته) قبل الاطلاع  
على العيب (حسب) كلفه  
أو صباغته أو حكما  
(ككتابته وتديبر) وحسب  
وهبة وصدفه ويرجع  
المشتري بالارش في الجميع  
ففسوله حسا ترك مثله  
وقسوله ككتابته مثال  
لحدوث وإذا وجب للمبتاع  
الارش (فيقوم) المبيع  
ولو مثليا (سالميا) بمائة  
مثلا (ومعيبا) شهابين  
مثلا (ويؤخذ) للمشتري  
(من اشتهر النسبة) أي  
نسبة نقص قيمته معيبا  
إلى قيمته سليما أي  
نسبة ما بين لقيمتين  
وهو والخمس في المثال  
ويرجع على البائع بحسب  
الشئ كبيع كل (ولو)  
تعلق بالمبيع حق الغير  
المشتري من رهن أو  
اجارة قبل سلمه بالعيب  
(وقب في رهنه واجارته)  
يحوم كاحداه واعارته  
(لخلاصه) بماد كمر (ورد)  
على بائعه بعد الخلاص  
(ان لم يعبر) فان تعبر  
جرى على ما يأتي من  
أقسام التعسير الحادث  
القبيل والمتوسط والمخرج  
عن المقصود ثم شبهه في  
قوله ورد ان لم يعبر قوله

حضر إلى كان يستظهر بها عليه والذي في الحاشية به مما احتاج لاثبات صحة الشراء لا سيما أرى بكون  
فاسدا وحصل مفوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو تخلف في فساد له لان الثمن الذي حصل به اعماهو  
لاعتقاده لامتته من العيب وهو الم يعتقد سلامته لا اطلاع على العيب والحاصل أن قولهم المبيع المحلف  
في فساد له إذا فوات بعضه بالثمن محمول على ما إذا كان المبيع سالما ولا موصى بالقيمة (قوله اثبات هذين  
الامرين) أي العهدة وصحة الشراء (قوله ان لم يحلف) أي المشتري (قوله على عدم اطلاعه عليه بعد  
البيع) أي قبل البيع (قوله وع) أي الرضا أي بالمبيع حين اطلاع على العيب (قوله لا يعلم الا من  
جهته) أي فالأقسام ثلاثة منها ما لا بد من ثبوته بالبيينة وهو التاريخ ومالك البائع له وقت البيع ومنها  
ما لا بد من الحلف فيه وهو عدم الاطلاع على العيب قبل ان يبيع وعدم الرضا بالمبيع حسب الاطلاع على  
العيب ومنها ما يكتفى فيه باليمين أو الاثبات بالبيينة وهو العهدة وصحة الشراء (قوله فوته) أي فوت المبيع  
عند المانع أو عند المشتري قبل اطلاعه على البيع (قوله كلفه) أي سواء كان التلف باختيار المشتري  
كقتله للعبد لم يبيع عمدا أو بغير اختياره كقتله خطأ أو قتل غيره له أو ماله ختم أنفقه (قوله ككتابته)  
أي ولو أحدى المشتري أرش العيب ثم عجز المالك ولا رد للمشتري فإن لم يأخذه أرشاً ثم عجز كان له رده  
أو عدوى (قوله ويرجع المشتري بالارش في الجميع) حتى في ضرورة ما إذا وهبه المشتري أو تصدق به قبل  
الاطلاع على العيب فيكون الارش لا الواهب والمتصدق لا للمعطى بالفتح لانه لم يخرج عن ملك الماطى  
الا المعيب والارش لم يضمنه عقد اعطية ومحل رجوع المشتري بالارش إذا فوات المبيع بذهاب عينه أو  
تخروجه من يد المشتري وكان خروجه لا عوض كاملا وأما خروجه من يده دون فلا أرش فيه  
وسيقول وان باعه الخ (قوله إذا وجب للمبتاع الارش) أي كالأوفات المبيع بعد المشتري قبل الاطلاع  
حسب أو كالمقوم وشارا شارح إلى أن انقضى في قوله ويقوم واقعة في حوت شرط مقدرو قوله ويقوم  
ولو كان محسوسا عند البائع لاثمن وتعبر في حوله في صان المشتري (قوله ولو مثليا) أي هذا  
إذا كان مقوميا لو كان مثليا لان المقوم لما كان لمعرفة نقص كل في المثليات أيضا (قوله أو اجارة)  
أي أو اجارة أو احدا (قوله قبل علمه) أي المشتري أو وحصل ذلك من المشتري قبل علمه بالعيب وقت  
الخ أي وأما لو حصل ذلك بعد علمه بالعيب فانه يبيع رصا (قوله ووقف) أي المبيع أي يني في رهنه الخ (قوله  
ورده على بائعه) ظاهره ولو لم يشهد حين الاطلاع على العيب أنه موصى به وهو كذا (قوله جرى الخ) أي  
لان تعبره ما قبل أو متوسط أو كثيره جرى على ما يأتي (قوله أي للمشتري) أي الاول الذي هو المانع  
الثاني وحاصله أن الاسان إذا اشترى سلعة من آخر ثم حررت من ماله ببيع عير عالم بالعيب ثم ان  
المشتري الثاني رده على بائعه وهو المشتري الاول بعيب قديم فقط أو بعيب قديم وعيب حديث عده في زمن  
العهدة حيث اشترى به من المشتري الاول أن يردده على بائعه الاول بالعيب القديم ان لم يردده للمبيع  
(قوله كان هو) أي ذلك العيب الذي رده على المشتري الاول وقوله أو حدث عند المشتري أي ان شئ  
(قوله رهن العهدة) أي ردها ما شئت منه الثلاثة وعهدة النسبة (قوله فبرده) أي ذلك المشتري الاول  
على بائعه (قوله أو ووله) أي للمشتري بماله مسأف كالمشتري سلعة من اسان ثم باعها لآخر قبل  
اطلاعه على العيب القديم لاني بها ثم خرب للمشتري الاول بملك مستأف فله ردها على المانع  
الاول بالعيب القديم وطاهره ولو كان ذلك لمشتري الاول اشتراها من اشترى منه عالم بالعيب وهو كذلك  
لان من حجته أن يقول اشتريته لارده على بائعي وطاهره ولو اشترا بعد تعدد الشراء كما واشترى عمرو  
من زيد ثم باعه عمر والحال انهم ائتمه خا لم يكرتم يشترى به عمرو ومن بكر وهو قول ابن القاسم وقال أشهب  
أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رد على بائعه الاول أحسد  
منه ان شئ من الاول ان رده على المانع الا حير أحد منه ان شئ ويحبر ذلك المانع الا حير اما أن يتواصل أو

(يعود له) ان لم يشترى بعد خروجه من يده عير عام بالعيب ربيع كان عوانه بم عطار لم يرد المشتري رهن العهدة  
حيث اشترى بها فبرده على بائعه ان لم يعبر فان تعبر جرى على الأقسام الأربعة (أو) عود له (بملك مسأف)



كبيع أو هبة أو ربح) ولما قدم الحكم الفوات في قوله ككتاب الخ وكان في حكمه بعض تفصيل أشار له بقوله (فإن باعه) المشتري (لا يجزي) أي غير البائع (مطلقاً) أي على الثمن الذي اشتراه أو أقل أو أكثر بعد اطلاعه على العيب أو قبله مادام لم يعد إليه فلا رجوع له بشيء على بائعه فإن عاد إليه رده في الأخير فقط وهو ما اداباه (١٠٨) قبل اطلاعه على العيب (أو) باعه للمشتري (له) أي لبائعه

يرد على بائعه وهكذا بائعه إلى أن يحصل تمامه أو يرد على البائع لأول قوله كبيع أو هبة أو ربح أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يعود له بمعاوضة أو غير ها ولا بين ما عاد له اختياراً أو جبراً (قوله ولما قدم الخ) أي ولما قدم الكلام على الفوات الحكمي في قوله ككتاب الخ وكان بعض تفصيل أشار الخ (قوله أي غير البائع) أي ولو كان انما ذلك المشتري أو بآله قوله بعد اطلاعه على العيب أو قبله (أي وفي كل ما أن يعود ذلك المبيع إليه أولاً فالصوران ثمانية عشرة قوله فلا رجوع له بشيء) أي من الأرض فهذه ست وحاصلها أن المشتري إذا باع ما اشتراه لا يجزيه والحال أنه معيب بعيب قديم ولم يعد ذلك المبيع للمشتري فلا رجوع له على بائعه بأرض العيب سواء باعه بمثل الثمن الذي اشتري به أو أقل منه أو بأكثره سواء باعه بعد اطلاعه على العيب أو قبله وهذا الاطلاق في الثمن قول ابن القاسم وقال ابن الموارز أن باعه بمثل ما اشتري به أو بأكثره ولا رجوع له وإن باعه بأقل مما اشتري به فإن كانت تلك القلة ما ولفه لا سواق فكذا ذلك وإن علم أن القلة من أجل العيب كأن يبيعه أو يبيعه ظاهراً إن العيب حدث عنده فإنه يرجع على بائعه بالأقل مما نقصه من الثمن أو قبضته وجعل ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن الموارز في قول ابن القاسم فكان على المصنف أن يبيعه على ذلك (قوله رده في الأخير) أي في أحوال الثمن الثلاثة وأما في الأول فلا رد له في الأول الثمن الثلاثة لأن بيعه بعد الاطلاع على العيب يعد رصاً بالمبيع (قوله أو باعه المشتري له) أي قبل اطلاعه على العيب وقوله أو بأكثره أي أو باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من ثمنه الأول وقوله إن دلس أي إن علم به حين البيع وكنهه (قوله فلا رجوع للمشتري) أي بشيء من الأرض وقوله فيما قبل هذه المسئلة أعني ما اداباع المشتري لبائعه بأكثر من الثمن وكان البائع مدلساً وما قبلها ما اداباع المشتري لاجبي أو باع لبائعه بمثل الثمن (وقوله وليس له رد المبيع) أي ليس للبائع الأول الذي اشتراه تأييداً على المشتري الذي باعه له (قوله ولقد أحسن في حذف صفة فلا رجوع لا حذوف مرجع الصمير) أي لا به بالنسبة للأول والثانية أعني ما اداباع لاجبي أو لبائعه بمثل الثمن ورجوع للمشتري الأول على بائعه بالأرض وفي المسئلة الثالثة وفي ما اداباع لبائعه بأكثر من الثمن لا رجوع للبائع الأول المشتري تأييداً على بائعه وهو المشتري الأول بما أحسنه من الزيادة وليس المراد أنه لا رجوع للمشتري الأول على بائعه بأرض العيب كما في المسئلتين قبل ادلائه ثم هما رجوع بأرض لدون له من أن المبيع بأكثر من الثمن الأول (قوله مدلساً) أي والموضوع أن المشتري باعه لبائعه بأكثر من الثمن الذي اشتري به قوله ثم رد عليه أي ثم رده المشتري على البائع الأول (قوله وبه حصل جواز الأول درهمان) أي ردهما له المشتري الأول وفيه أن ما ذكره من رجوع البائع الأول برأئد الثمن فيه نظير بل الطاهر أن البائع الأول يحجب بين أن يرد أريهما من وادارد وليس للبائع الثاني أن يرد عليه لأنه باع بعد علمه بالعيب وقد رصى به أنه وقد يقال كلام المصنف مفرط وفيما إذا كان البائع الثاني لم يطلع على العيب وأما طبع عليه البائع الأول بعد شرائه من المشتري الأول تأمل (قوله وإن باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب له بأقل من الثمن) أي وأما ما ولفه بأقل بعد اطلاعه على العيب لم يدخل - وعد من البائع أم لا (قوله ثم اشتراه منه بجائيه) أي ثم اشتراه منه بثمنه أو بغيره أو بغيره (قوله كحل له) أي أن يرد المدعي أنه اداباع للمشتري لاجبي ولم يعد المبيع له ورجوع للمشتري على البائع ولو كان المشتري باع لاجبي بأقل مما اشتريه وهذا قد علم أنه اداباع المشتري للبائع بأقل مما اشتري به منه ولم تعد السلعة له فإن المشتري يرجع على البائع بكل الثمن فما الفرق بين البيع لاجبي ولبائع قلت قال أبو علي المساوي يمكن الفرق بينهما أنه لا ضرر على البائع إذا كان البيع له رجوع سلعة البائعه فليرجع لذلك ثمنه كله بخلاف ما ولفه لاجبي فإنه لو رجع لمشتري - على بائعه بكل الثمن لا ضرر من حيث أنه يقول

(بمثل ثمنه) دلس بائعه الأول أم لا (أو بأكثر) من ثمنه (إن دلس) بأن علم بالعيب حين البيع وكنهه كان باعه مدلساً بثمانية ثم اشتراه بعشرة (فلا رجوع) للمشتري فيما قبل هذه على البائع الأول ولا للبائع الأول في هذه على بائعه وهو المشتري الأول بما أحسنه من الزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه بتدليس وسبباً في قوله وفرق بين مدلس وغيره ولقد أحسن رحمه الله في حذف صفة فلا رجوع لا اختلاف مرجع الصمير في المسائل المذكورة (والأ) يمكن البائع الأول مدلساً (رد) المبيع على المشتري الأول (ثم رد عليه) أي على البائع الأول إن شاء وأخذ ثمنه منه وهو الثمانية فتقع المقاصة في الثمانية وبفصل للبائع الأول درهمان (و) إن باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب (له) أي لبائعه (بأقل) مما اشتراه به منه كالمواضع ثم اشتراه منه ثمانية (كحل) البائع الأول للمشتري

المقص

ثمنه ويدفع له درهمين دس أم لا ولما قدم أن المبيع ذو رجوع ليدع المشتري به بعد خروجه منها يرد ما لم يرد كذا أقسام التغير الحادث عند المشتري لئلا لا يقدح في رده بعد خروجه من يده وروده لها



وانها ثلاثة اقسام متوسط قريب وكثير واستوفاهما على هذا الترتيب فقال (وتغير المبيع) المبيع عند المشتري جيباً آخر حدث هذه (ان توسط) هذا الحادث بين المخرج عن المقصود والقليل (فله) لتسليته (أخذ) أرش العيب (القديم) له (رد) أي المبيع (ودفع) أرش (الحادث) عنده ما لم يقبله البائع بالحادث كإتاني ولما كان العيب (١٠٩) عرضاً لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار إلى طريق

معرفة قيمته بقوله (وقوما) أي القديم والحادث (تقويم) أي بسبب تقويم (المبيع) صحيحاً ومعيباً فاستفيد منه ثلاث تقويمات أي حيث اختار الرد فيقسم صحيحاً بعشرة مثلاً وبالقديم بشمانية وبالحدث معه ستة فإن رد دفع خمس الثمن وإن تمسك أخذ خمسة فإن اختار التماسك لم يحتج بالتقويمتين صحيحاً ومعيباً بالقديم فقط ليعلم القصد ليرجع راسه فتأمل وتعتبر التقويمات (يوم ضمه المشتري) لا يوم العقد ولا يوم الحكم ولا القديم يوم صمدان المشتري والحادث يوم الحكم خلافاً لراعيهم (وله) أي للمشتري (ن رد) المبيع العيب ولم يحدث عنده عيب (بكمبيع) بكمس الصاد ما يصبغ به ويفتحها المصدر ولو بالهاء ربح في الصبغ وأدخلت الكاف الحياطة والكلام وكل ما لا ينفصل عنه أو ينفصل بفساد (أن) يتمسك ويأخذ أرش القديم أو (يرد ويشارك) أي الرب (بما زاد) نصعه على قيمته غير مصبوغ معيباً فإذا قيل قيمته

النقص انما هو لئلا لا يبيع فدلالم كماله انظر بن (قوله وأنها) أي وذكر أنها ثلاثة (قوله فله التماسك) انما يخبر المشتري دون البائع لان الملائمة (قوله ما لم يقبله الخ) أي أن محل كون المشتري إذا حدث عنده عيب متوسط وفي المبيع عيب قديم يخير على الوجه المذكور ما لم يقبله البائع بالحادث من غير أرش ومجمله أيضاً ما لم يكن البائع مدلساً وان كان مدلساً وحدث عند المشتري عيب ففيه تفصيل يأتي في قوله إلا أن يهلك بعيب التدليس الخ وقوله ما لم يقبله البائع بالحادث أي من غير أرش فان فله بالحادث من غير أرش ما إذا حدث عند المشتري كالعديم وحينئذ فيخير المشتري بين أن يتمسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (قوله ومعيباً) أي بالعيب القديم ثم بالعيبين معا وماذا كره من أنه يقوم ثلاث تقويمات إذا أراد الرد هو ما قاله عياض وهو الصواب خلافاً لقول البايع أنه إذا أراد الرد انما يقوم تقويمتين احدهما تقويمه بالعيب القديم والاخرى بالحادث عند المشتري وأشعر كلام المصنف أن التخخير على الوجه المذكور قبل التقويم وهو ظاهر المدونة كافي عبق وفي المتيقن نقلاً عن بعض القرويين أنه انما يخبر المبتاع بعد التقويم والمعرفة بالعيب القديم وما قصده العيب الحادث وأما قبل ذلك فلا يجوز لأن المبتاع يدخل في أمر مجهول لا يعلم مقداره اهـ ولعل غرض الخلاف أنه إذا التزم شيئاً قبل التقويم هل يلزمه أم لا (قوله وبالقديم شمانية وبالحدث معه) أي مع القديم ستة فيكون كل من القديم والحادث قد قصده خمسة (قوله دفع خمس الثمن) أي سواء كان قليلاً أو كثيراً فإذا كان الثمن عشرين وأراد الرد دفع أرش بعينه أرش الحادث قد قصص خمس القيمة فيرد أرش بعينه خمس الثمن والقيمة ميزان لا يرجوع في الثمن (قوله وإن تمسك أحد خمسة) أن خمس الثمن أرش العيب القديم (قوله صحيحاً) أي بعشرة مثلاً وقوله ومعيباً بالقديم أي بشمانية (قوله ليعلم الخ) أي في المثال المذكور العيب القديم نقص قيمته صحيحاً لخمس ويرجع على البايع بخمس الثمن وقوله يرجع راسه أي ان كان دفع الثمن أدنى يسقط عنه ان كان لم يدفعه (قوله فتأمل) أسر بالاسم لدفع ما يرد على ما ذكر من أنه إذا اختار الرد فانه يقوم ثلاث تقويمات وحاصله ما الموجب لتقويمه صحيحاً ومعيباً لا كتنى سقوطه بالقديم والحادث فقط وحاصل الجواب أنه انما يقوم صحيحاً لا جزاً الرد بالمشتري وذلك لانه إذا كذب قيمته صحيحاً بعشرة وباقديم شمانية والحادث ستة فالحادث بقصده ثمن ولو سبب لا جائد لزمه أن يدفع ربع الثمن وإن سبباً هما بعشرة كما جسد المزمع خمس الثمن (قوله يوم ضمه المشتري) رصمان المشتري يختص بحسب البيع والمبيع فإذا كان البيع فاسداً كان صممه بالقبض وإن كان صحيحاً فبالعقد إلا إذا كان فيه قنوية أو عائباً بالقبض وإن كان فيه موضة فبغير وثية الدم وإن كان غاراً فبالأمن من البطائفة وإن كان محسوساً فلا شهادة بالاشهاد (قوله ان راد المبيع المعيب) أي عدمه قبل اطلاعه على العيب وقوله ولم يحدث الخ أي والافه وقوله لا تأتي وجبره الحادث (قوله بكمس الصاد ما يصبغ به) أي وهو مراد المصنف لا جل أن يشمل الفاء الخ ربح واحساراً من عامر صبطه بفتح الصاد أي وراد بسبب كصنع وحيد يكون موافقاً للكلام المدونة وهو وان كان يشمل الفاء لربح لان المتبادر من المصدر الفعل الاختياري لكنه داخل تحت الكاف (قوله أو ينفصل بفساد) أي وأما ما ينفصل عنه غير فساد وكالعدم ويكون بمثابة ما إذا لم يحدث شيء (قوله أو يرد) أي وبأحد جميعه وقوله ويشترك بما زاد أي بقدر ما زاد أي ان امتنع البائع من رد ما زاده الصبغ (قوله ومعيباً) حال مر صممه قيمته وانه نظر لقيمه معيباً وقيمه بالزيادة ولم ينظر لقيمه سائماً لان الشر كنه ما زاده الصبغ عن قيمته يوم خر وجهه من يدبائعه وهو لم يخرج من يدبائعه الا معيباً (قوله وسواء دلس) أي البائع على المشتري (قوله والتقويم يوم البيع) أي وعتبار قيمته معيباً وزيادة الصبغ يوم البيع وأشار الشارح

معيباً صبغاً شروناً بالصبغ خمسة وعشرون ومدراده الصبغ لخمس ويأون شر يكابه وسواء دلس أم لا والتقويم (يوم البيع على الاظهر) صوبه على الأرجح قال بعضهم والظاهر أن المراد بيوم البيع







تتفق أي في الرقيق الذي ظالمات أقامته عسدة ولو حذف قوله مما لم يعلم لكان أحسن أو يجاب أيضا بان في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي ومما علم والأقوال تبرى مما لم يعلم لا يتصور فيه ذلك ليس حتى يحتاج الفرق (ورد سار جعل) أخذه من البائع وردت السعة على البائع يعيب فان كان البائع مدلسا فلا يرد السهم سار الجعل على (١١١) البائع بل يفوز به وان كان غير مدلس رده وهذا

ان كان رد السعة يحكم  
حاكم وأما ان قبلها  
البائع بلا حكم فلا يرد  
الجعل (و) رد (مبيع)  
نقله المشتري لموضعه  
ثم اطلع على عيب (لحله)  
متعلق برده المقدور أي ان  
رده للمحل الذي قبضه  
فيه المشتري على البائع  
ان كان مدلسا ولو بعد  
وعليه أيضا أجرة نقل  
المشتري له لموضعه التي  
عرها وقوله (ان رد)  
المبيع على بائعه (يعيب)  
راجع للمسائل الستة  
(والا) يكن البائع مدلسا  
(رد) أي فرده على  
المشتري (ان قرب)  
الموضع لدى نقله بأن  
لم يكن في نقله كلفة (والا)  
بأن بعد (فات) بنقله  
ورجع المشتري بأرش  
العيب ثم مثل للعيب  
المتوسط الحادث عند  
المشتري مع وجود القديم  
بقوله (كعيب دابة)  
أي هزأها (وسمها)  
سمها يدا لا ماصلاحت به  
فليس يعيب ثم جعل  
اسم من المتوسط ضعيف  
والمتقدم أنه ان رد بالقديم  
لا يلزمه أرش السهم  
وان تماسك فله أرش  
القديم وعلى هذا فهو  
ليس من المتوسط ولا من

البرى من عيب لم يعلم به في رده (قوله لكان أحسن) أي لان التبري المطلق هو الذي يفتقر فيه المدلس  
من غيره وأما اذا تبرأ مما لم يعلم ولا يتصور فيه تدليس (قوله او يجاب) عطف على قوله في رده (قوله ورد  
الخ) أي وقر في رد السهم سار جعل لا أخذه من البائع بين مدلس وغيره (قوله اذا كان رد السعة يحكم حاكم)  
أي كالمحل الذي قبضه قديم قامت البيعة على قدمه وحكم الحاكم بالرد (قوله فلا يرد الجعل) أي كان البائع  
مدلسا أو لا وهذا كله ذالم يعلم السهم سار بالعبث أما ان علم به وكتبه فلا جعل له طمأنينة هذا كله اذا رد  
المبيع وأما اذا تم المبيع فابن يوس يقول له الجعل المسمى له اذا لم يتفق مع البائع على التدليس والا فجعل  
مشله والقاسي يقول له جعل مثله اذا علم مطلقا اتفق مع البائع أم لا فان لم يعلم فله الجعل المسمى انظر بن  
واعلم أن الأصل في جعل السهم سار أن يكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف ولو اشترطه البائع أو  
السهم سار على المشتري أو تبرع به المشتري على السهم سار ابتداء فان المشتري اذ ارد المبيع على البائع يرجع  
به على البائع ثم البائع اذا كان غير مدلس يرجع به على السهم سار وان كان مدلسا فلا يرجع به عليه وانما  
رجع به المشتري على البائع لان أصله عليه وللمشتري رده عنه كجزء من الشئ (قوله ومبيع لحله) عطف  
على سهم سار أي ورد مبيع الخ أي وقرق ببر مدلس وغيره في رد مبيع لحله الذي اشتراه منه وفي الكلام حذف  
والأصل فان كان مدلسا رده لحله ان رد يعيب ولا راسا ان قرب وحاصله أن البائع المدلس عليه رد  
المبيع الذي نقله المشتري للمحل الذي قبضه منه المشتري وعليه أيضا أجرة نقل المشتري له البيعة ويرجع  
المشتري عليه بها ولا يرجع عليه بأجرة حله اذا سار به الا أن يعلم البائع المدلس أن المشتري ينقله لبلده  
والا لزمه أجرة الحمل لسدرة واسعاره بحمل قصه وأما البائع غير المدلس فلا يلزمه رد المبيع لحمل قصه بل  
رده لحمل قبضه على المشتري ان قرب ذلك المحل فان بعد فوات الرد (قوله والاردان قرب الخ) ماد كره المصنف  
من التفرقة بين القرب والبعد اذا كان البائع غير مدلس تبع فيه المتبسط والذي لا يوس راسا رشده أنه  
اذا نقله والحال ان البائع غير مدلس وهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يردده لحله أو يتماسك ويرجع  
بأرش العيب القديم ولا فرق بين قرب وبعدها عدي (قوله راجع للمسائل الستة) أي وهو من  
التصريح بما لم السرا كما قاله شيخنا (قوله فهو ليس من المتوسط الخ) أي فهو ليس يعيب أصلا وانظر  
ما وجه أحده أرش لقديم اذا تماسك حيث كان السهم غير عيب أصلا مع أن مقتضاه أنه اذا تماسك  
لا شئ له وان رد فلا شئ عليه لما مر من أن من اشترى سلعة واطلع عليها على عيب قديم ما به يخبر بين ردها  
ولا شئ عليه أو يتماسك ولا يلامى له ولا يأخذ أرش لقديم الا اذا فوات الرد أو حدث عنده عيب متوسط  
(قوله في مطلق التعجب) أي وار كالتعجب برفيه معاير التعجب برفي المتوسط (قوله وعي الخ) أي ان  
العيب وما بعده اذا حدث منه شئ عند المشتري فهو من المتوسط بوجوب للمشتري الخيار بين رد ودفع  
أرش الحادث والتماسك واحد أرش القديم (قوله وزويج أمة) أي بجرأو بعد حصول دخول أولا  
(قوله وكذا عند) أي فترويه عيب متوسط على الراجح كما يفيد ح (قوله وان لم يكن عيب تزويج)  
أي بأن ردت لامة أرحصل لها عي ثم بدلت (قوله وان تماسك فلا شئ له الخ) الذي لابن عامر أنه اذا  
تماسك أخذ أرش القديم وذا رد فلا شئ عليه وهذا هو الموافق لما مر عن ابن يونس في قوله وحبر به  
الحادث لكن ماى الشارح هو الذي نقله ابن عرفة ومثله في تكميل التقييد ووص التكميل قال أبو  
اسحق وابن محرر والمأزى سعة القوم ثم أن يقال في قيمتها المائة وبالعيب القديم ثمانون  
وبالقديم عيب المكاح الحادث عند المشتري ثمانون فان كانت قيمتها بالقديم وعيب المكاح وزيادة  
الولد ثمانين أو تسعين فقد جبر الولد عيب المكاح للمشتري أن يحبسها ولا شئ له أو يردّها أو يأخذ جميع

المفيت ولا من قبله وأحيى بان من عده من المتوسط كالمصنف أو اد أنه منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة أن هزال وسمن الرقيق  
ليس يعيب وهو كذلك (و) حدوث (عوى وشمل وزويج أمة) وكذا عيب على الراجح (وجس) العيب الحادث وان لم يكن عيب تزويج  
(بالولد) الحاصل عند المشتري فيصير كان لم يحدث عنده عيب وان رد ولا غرم وان تماسك فلا شئ له ان كانت قيمته



نقص النقص أي تساويه أو ترددها في النقص ردمع أو لدماع في شأني من قوله أنه أخذ القديم قوله (الآن قبله) البائع (بالحدث أو  
يقول) العيب الحادث جدا بحيث لا يؤثر (١١٣) نقصا في الثمن (فكأنه لم) في المشتري فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ الارش بل

عنه وان كان قيسه بجماد كرسيعين خير في أمساكها من رجوعه بأرش العيب القديم وهو خمس الثمن  
وردها مع ما نقص عنده وهو عشر الثمن اه كلام التكميل وذكر ابن عرفة في سماع ابن القاسم لو اشترى  
بدارية فزوجها فولدت ثم وحدثهم عيبا فادعوا بولدها أو ولدتها ولا شيء له إذا جاز الولد عيب التزويج  
اهن (قوله نجر النقص) أي أرش النقص الحادث عنده (قوله أي تساويه أو تزيد) أي كالمو كانت قيمتها  
سالمه مائة وبالعيب القديم تسعين وبالعيبين ثمانين وبالنظر للولد تساوي تسعين أو خمسة وتسعين فخير  
المشتري فيهما أما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له على ما قال المشرح وهذا صريح في أنه إذا  
كانت قيمة الولد أكثر من أرش الحادث أنه لا يشارك البائع بالإنذار بخلاف الصبيغ وأهل الفرق أن  
الصبيغ يشبه بخلاف الولد (قوله فان نقصت الخ) أي كالمو كانت قيمة الامة سالمه مائة وبالعيب القديم  
ثمانين وبالعيبين ستين وبالنظر للولد تساوي سبعين فانه إذا رد الامة يرد عشر الثمن وان تماسك يرد ربع  
بخدمه (قوله لأن يقبله الحادث) أي يرد أرش (قوله أو يقبل) بالخزم عطف على توسط من قوله ان  
توسط أي ونعير المبيع ان قبل فكأنه عدم ولا يصح عطفه على يقبله لانه استثناء من المتوسط فيكون  
المعطوف منه مع أنه قسيمه قاله شيخنا (قوله بل اغتاله التماسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه) وذلك لانه  
اغتاك له التماسك وأخذ القديم لحارته نعزم أرش الحادث إذا رد فحيث سقط عنه حكم العيب الحادث  
انتهت العلة وانما اعتبر العيب القليل إذا كان قدما فيرد به كما مر بخلاف القليل إذا كان ناديا به غير  
معتبر أليس له أن يتماسك معه وبأخذ أرش القديم لان البائع يتوقع ندائسه فلا رد عليه بالقديم  
مطلقا قبيلا كان أو كثيرا بخلاف المشتري وهذا الاستحسان والقياس التسوية بإغناء القليل فيهما أو  
اعتباره فيهما (قوله بحسب أهما) أي المدافعة بعضها ببعض (قوله والظاهر أن ما راد على الواحد وسط  
في لائحة) أي وأما في غيرها فهو غير متوسط بخلاف الأصبع فانه من المتوسط مطلقا وذهب الامة من  
المتوسط في لائحة لافي الوحش وانظر ذهاب ما راد على الاغلة فيهما هل هو يسير كالاغلة أو من المتوسط  
(قوله أو للبلد التي يتجرها) أي يتجر بالسلعة فيها (قوله وأما غير المعاد) أي كتحصيل الشقة قلع مركب  
سوء كانت الشقة من حرير أو من كتان أو من صوف كما قال شيخنا لا من خصوص الحرير كما هو ظاهر صبيغ  
(قوله ففوت) أي للرد ويرجع المشتري بأرش القديم (قوله والمخرج عن العرض المقصود) أي والتعبير  
المخرج عن المنافع المقصودة من البيع لادهاها لها (قوله فالارش) أن فارش القديم متعين للمشتري على  
البائع فيقوم سائلا ومعيه بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره فوات الرد وأخذ الارش  
ولو رضى البائع بقوله الحادث الذي لا يذهب عيبه وظاهره أيضا تعين الارش ولو حدث عند المشتري  
جابر لما حدث عنده ولا يأتي مما قول المصنف سابق في العيب الحادث المتوسط رجربه الحادث أي وجبر بما  
حصل عند المشتري من الامور الموجبة لزيادة غنمه كخياطة وصنغ وطرز وكذا العيب الحادث كقائه عيب  
وقال الشيخ السالم القياس أن يحرق ذلك هما فاداجر بخياطة ويحرقها صار متوسطا ولا يقال ذلك العيب  
بالحر كانه عدم في حق المدلس لا هذا في المتوسط ابتداء ههنا غنم كخياطة وصنغ وطرز وكذا العيب الحادث كقائه عيب  
أما الصبيغ العاقل فلا يبرأ منه الدحول على النساء فاداجر أي بلغ فقد زال المقصود منه وأما غير العاقل  
فصغيره يبرأ لاجلحه ويكره يبرأ ذلك الامر المقصود منه (قوله وهو ما) أي كبرأ ضعف القوى أي السمع  
والبصر وأضعف المنفعة المقصودة منه أي أضعفه عنها (قوله واقتضاض بكر) أي فاد افتضاها ثم طلع  
على عيب قديم تعين التماسك بها وأخذ أرش العيب القديم وظاهره كان البائع مدلسا لا وهذا القول  
حكاه ابن راشد في كتابه المسمى بالمذهب في تحرير المذهب وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة تأيها قول مالك  
ان الافتضا من المتوسط فان شاء تماسك وأخذ أرش القديم وان شاء رد ودفع أرش البكارة ولو كان  
مدلسا وقيد به الباعث بالعليه وارتضى ح ما لم يرام وان عارى من الاطلاق كما قال شارحنا وتأنيها قول ابن  
الكاتب ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك ان كان مدلسا ان نعمت أحد أرش القديم

اغتاله التماسك ولا شيء له  
أو الرد ولا شيء عليه ومثل  
للقليل جدا بقوله  
(كوعك) سيكون العين  
وقد تفتح وهو امر اض  
يخف المها وهذا أولى  
من تفسيره غث الخبي  
أي خفيفها لا يتكرر  
مع قوله وخفيف حسي  
(ورمد وصداع) بصم أو  
له وجمع الرأس (وذهب  
ظفر) ولو من رائحة  
والظاهر أن ما راد على  
الواحد متوسط في الرائحة  
فقط (وخفيف حسي)  
وهو ما لا يمنع التصرف  
(ووطء ثيب وقطع) لشقة  
(معناد) للمشتري أو  
للبيد التي يتجر بها  
كقطعها نصفين دلس  
أم لا وكجهلها فبصار أو  
قباهان دلس والافتوسط  
وأما غير المعناد ففوت ثم  
شمرع كإيمان القسم الثالث  
وهو المفيت بقوله (و)  
التعير الحادث عند  
المشتري (المخرج عن)  
العرض (المقصود) من  
المبيع (مفيت) للرد  
بالقديم ولو دلس البائع  
وإذا كان مفيتا (فالارش)  
متعين للمشتري على  
البائع عند التمازج وأما  
عند التواصي فعلى  
ما تراضيا عليه (ككبر  
صغير) عند المشتري عاقل  
أو غير (وهرم) وهو  
ما أضعف القوى والمنفعة  
أو أكثرهما (واقضاض بكر) بالقاف وبالهاء والمعتمد أنه من المتوسط ولو في العلية وما مشى عليه المصنف ضعيف وإن



(وقطع غير معتاد) كجعل الشقة برانس أو قلاعا للمركب واستثنى من قوله فالارض قوله (الا أن يمان) العيب عند المشتري (يعيب التديس) من البائع كتدليس بحرابه فحارب فقتل (أو يهلك) (سماوى زمينه) أى زمن عيب التديس (كوتنه) ولو حكما كان لم يعلم له خبر (في) زمن (أياقه) الذى دلس فيه بأن اقتحم نهر أو تردى أو دخل (١١٣) جوارف شته حية فأت فان المشتري يرجع على

البائع بجميع الثمن واحترز بقوله زمينه الخ عما لومات سماوى في غير حال تلبسه بعيب التديس ولا يرجع ثمنه بل بأرض القديم فقط ولما ذكر هلاكه عند المشتري بعيب التديس ذكر ما إذا هلك به عند المشتري من المشتري بقوله (وان باعه المشتري) قبل اطلاعه على العيب (وهلك) عند المشتري منه (يعيبه) أى عيب التديس (رجع) المشتري الثانى (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على بائعه) هو لعمده أو غيبته ولا مال له حاضر (بجميع الثمن) الذى أخذه المدلس لكشف العيب أنه لا يستحقه بتدليسه (وان) ساوى ما خرج من يده فواضح وان (راد) الثمن الاول المأخوذ من المدلس على ما خرج من يده (فللثاني) أى فالزائد للبائع الثانى وهو المشتري الاول بحفظه له المشتري الثانى حتى يدفعه له أو لورثته (وان نقص) المأخوذ من المدلس عما خرج من يده (وهل) البائع الثانى (يكمله) للمشتري منه لا يقبض هذا الزائد

وان رد فلا شئ عليه والمعتد من هذه الاقوال ثانيا (قوله وقطع غير معتاد) أى سواء كان البائع مدلسا أم لا وما من قول المصنف وقرئ بن مدلس وغيره ان نقص أى المبيع بفعل المشتري فمحمول على الفعل المعتاد وأما غير المعتاد فهو مقيت مطلقا كان مدلسا أو غيره (قوله كجعل الشقة برانس أو قلاعا) أى سواء كانت حريرا أو قطننا أو كنانا (قوله الا أن يمان) عيب التديس (أى انه اذا حدث فيه عند المشتري مفوت للرد ثم هلك عند بسبب عيب التديس وكذلك اذا لم يحدث فيه عند المشتري مفوت وكذلك هلك بسبب عيب التديس فانه يرجع بجميع الثمن ثم ان قوله الا أن يمان عيب التديس مكررا مع قوله سابقا كهلاكه من التديس وذ كره هناك لجميع النظائر وذ كره هنا لا به محله وأما قول عبق انه غير مكرر لانه فيما تقدم لم يحدث فيه عند المشتري عيب مفوت وانما هلك بالقديم فقط وماها حدث فيه عند المشتري عيب مفوت وهلك بالقديم أيضا فلما افهم أنه لا يرجع بها الا بالارض نظر المحدث عنده نفسه على أنه يرجع بالثمن في هذه الصورة المذكورة ففسه نظر والحق التعميم فيماها وفيما امر أى لا فوق بين أن يكون حدث عند المشتري مفوت ثم مات بعد ذلك بالقديم أولا (قوله كتدليس بحرابه الخ) أى وكما لو باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها فأت من الولاية فخرج على البائع بجميع الثمن لموتها بعيب التديس (قوله ان اقتحم) أى دخل (قوله أو تردى) أى سقط من محل عال كجبل لاسفل فأت (قوله بجميع الثمن) أى لا بأرض القديم فقط ولا شئ على المشتري فيما حدث عنده من الهلاك (قوله عما لومات سماوى في غير حال تلبسه بعيب التديس) أى كالودلس البائع ما به فأت من غير أن يحصل الباق (قوله ما إذا هلك به) أى بعيب التديس (قوله منه) أى من المشتري (قوله فان سار) أى الثمن الذى أخذه من المدلس (قوله ما خرج من يده) أى ما خرج من يد المشتري الثانى كالوبا عه المدلس بعشرة و باعه المشتري منه بعشرة (قوله وان راد) أى كالوبا عه المدلس باثنى عشر و باعه المشتري منه لاخر بعشرة وقوله فالزائد للبائع الثانى وهو المشتري الاول بحفظه له أى اذا سلمه الاول ذلك الراى در صاه والا فللادول منع الثالث من أخذ ذلك الزيادة لان الثالث غير وكيل للثاني حتى يقبض له من الاول فهورا عنه وقد يرى الثانى الاول من ذلك الزيادة (قوله وان نقص) كالوبا عه المدلس بعشرة و باعه المشتري منه لاخر باثنى عشر (قوله فهل يكمله الخ) وهذا القول حكاه الماررى وابن شاس (قوله أرى لا يكمله له) وهو ما حكاه فى النوادر وفى كتاب ابن بوس (قوله لا به لما رضى الخ) ان قلت انه امرضى با بعا عه لصورة انه لم يكمله الرجوع على الثانى فالجواب انه يمكنه كان أن يصير حتى يحضر الثانى أو يحصل له يسار فله الم بصير لحضوره لم يكن له رجوع عليه (قوله وانما يرجع على بائعه بالارض) أى بأرض العيب القديم وفيه ان بائعه ليس مدلسا حيث يأخذ منه أرض العيب الا أن يقال ان يده كيد بائعه مدلس كذا قيل ونأمله (قوله ثم هو) أى بائعه وهو المشتري الاول (قوله بالاقل من الارش) أى الذى دفعه أو بما يكمل الثمن الاول وذلك لان من حجة المدلس أن يقول ان كل الارش أقول لم يقص عليك تديس سوى ما دفعته من الارش فخذوه وان كان الثمن أقول بقول له لا رجوع لك على لو هلك بيدك الا بما دفعته لى بخذه هذا والاولى للشارح أن يقول بالاقل من الارش والثمن الاول كما يشهد له التوجيه الذى قد علمته وأما قول عبق ثم يرجع هو على المدلس بالاقل من الارش أو كان الثمن الاول مراده كما قاله شيخنا العدوى الثمن الاول بكامله وليس مراده تتمته اه فادابا عه المدلس بعشرة لى يده ثم باعه زيدا لعمر و عاتة با طام عمر وفيه عيب قديم ورجع على زيدا الذى باعه وأخذ منه أرض العيب فان أخذ منه خمسة معين أن يرجع بها على بائعه المدلس فان أخذ منه من زيدا أرض العيب خمسة عشر رجع على بائعه المدلس بعشرة التى هى الثمن

(١٥ - دسوقى ثالث)

منه ويرجع عليه به أولا يكمله له لا به لما رضى بالتابع الاول ولا رجوع له على الثانى (قولان) ومفهوم قوله ان لم يمكن على بائعه أنه ان أمكن ولا رجوع له على المدلس وانما يرجع على بائعه بالارض لانه غير مدلس ثم هو يرجع على بائعه المدلس بالاقل من الارش أو بما يكمل الثمن الاول ولما امرى الكلام على العيب



الثابت المشتري به الرد في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرد فيقال (ولم يحلف المشتري ادعى ر وقب) العيب  
أي ادعى البائع عليه أنه رآه وأنكر المشتري بل يرد بلا يمين (الا) أن يحقق البائع عليه الدعوى (بدعوى الراء) أي أنه أراه له هو أو  
غيره فإن حلف رد وان نكل ردت اليه يمين على (١١٤) البائع ومثل دعوى الراء ما إذا أشهد على نفسه أنه قلب ومابن (ولا)

الاول بكتابه (قوله الثابت) أي الذي يثبت المشتري به الرد (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي  
وهو المشار له بقوله ولا يبيع أنه لم يأت وقوله أو في سبب الرد به هو المشار له بقوله ولم يحلف مشتري الخ (قوله  
ولم يحلف الخ) يعني أن المشتري إذا أطلع على عيب قديم وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء  
وأكررت وقبته فطلب البائع عيبه فان المشتري لا يلزمه يمين ويرد المبيع بلا يمين وقول المصنف ولم يحلف  
يصح فيه صم الباء وفتح الحاء وتشديد اللام أي ليس للبائع تحليفه ويصح فتح الباء وسكون الحاء  
وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتحليفه (قوله ما إذا أشهد) أي المشتري أنه قلب المبيع ومابنه أي ثم بعد  
مدة قال أنا لم أطلع على هذا العيب القديم وقت التقلب وقال له البائع بل أطلعت عليه فليس له أن يرد  
الا إذا حلف فان نكل حلف البائع أنه أطلع عليه حين البيع ولم المشتري البيع (قوله ولا يحلف أيضا  
ان ادعى) أي البائع عليه الرضا يعني أن البائع إذا ادعى على المشتري أنه حين أطلع على العيب رضى به  
وأنكر المشتري الرضا به فانه لا يلزمه يمين وله أن يرد المبيع من غير يمين (قوله ولم يسمه) أي لم يسم البائع  
ذلك المخبر (قوله فله تحليفه) أي بعد أن يحلف البائع أولا لقد أخبرني مخبراً بالرضى به حين إطلاعي  
عليه كما نقله ابن عرفة عن ابن القاسم واختاره ابن أبي زمنين وطاهر المدونة كطاهر الشارح الاطلاق  
أي ان المشتري يحلف مطلقاً اذا لم يسم البائع له المحرر سواء حلف البائع لقد أخبرني مخبراً ولم يحلف  
(قوله فان سماه) حاصله أن المخبر اذا سماه البائع يستل فان صدق البائع على أنه أخبره وكان أهلاً للشهادة  
وقد قام بها البائع حلف البائع معه لانه شاهد عدل وسقط الرد عليه وان كان مسخوطاً أي فاسقاً وأهلاً  
ولم يقيم البائع بشهادته حلف المشتري أنه ما رضى ورد وانما وجبت عليه اليمين وان كان المخبر مسخوطاً  
لان تصديقه مما يرجح دعوى البائع في الجملة فان كذب المخبر البائع فالطاهر أنه لا يمين على المشتري انه  
ما رضى سواء كان المخبر عدلاً أو مسخوطاً كما قاله المسنوي خلافاً لما ذكره عقب من اليمين اه بن  
(قوله حلف المشتري أيضاً) أي وسقطت اليمين عن البائع حيث سماه (قوله ولم يشهد للبائع شاهد  
عدل) أي بأن لم يكن له شاهد أصلاً أو له شاهد مسخوط وقوله ان ادعى الخ أي ولم يحقق عليه الدعوى  
وقوله ويمين ان ادعى الخ أي ان حقق عليه الدعوى بأن ادعى الخ (قوله عند الاطلاع في الخ) أي عند  
الاطلاع على العيب اذا كان العيب خفياً (قوله كما ان القول قول البائع بلا يمين الخ) أي لانه لومكن  
المشتري من تحليف البائع لحلفه كل يوم على ما شاء من عيب يسميه أنه لم يسمه وهو به قاله في المدونة  
(قوله يجوز فتح الهمة) أي بناء على أن في الكلام حذف حرف الجر أي لم يحلف بأنه لم يأت أي لم يحلف  
حلفاً مصوراً بذلك وقوله وكسرها أي على الحكاية أي حكاية الصيغة التي تصدر من البائع لو كان يحلف  
(قوله انه لم يأت الخ) فرض مثال أي ولم يسرق ولم يزن ولم يشرب ونحو ذلك (قوله لا باقه) علة للمنفى  
وهو يحلف أي ان الحلف من البائع لاجل ان البائع بالقرب مني (قوله الا أن يحقق عليه الدعوى) هذا  
قول اللخمي وصححه في الشامل وهو طاهر المصنف حيث قال لا باقه بالقرب فان طاهره أن عدم تحليف  
المشتري للبائع لكونه اتهمه با باقه عنده سبب اباقه عند المشتري بالقرب ففهو ممة أنه لو حقق عليه الدعوى  
كان له تحليفه وطاهر المدونة أن المشتري ليس له تحليف البائع سواء اتهمه بأنه أتى عنده أو حقق عليه  
الدعوى بأن قال أخبرني مخبراً باقه عنده وهو طاهر مالا في الحسن والمعتمد ما قاله اللخمي من التقييد

يحلف أيضاً ان ادعى عليه  
(الرضا به) حين أطلع عليه  
(الا) أن يحقق عليه  
ذلك (بدعوى مخبر) أي  
دعوى البائع ان مخبراً  
أخبره برضا المشتري  
بالعيب حين أطلع عليه  
ولم يسمه البائع فله تحليفه  
فان سماه بأن قال أخبرني  
فلان حلف المشتري أيضاً  
ان لم يكن أهلاً للشهادة  
بان كان مسخوطاً او كان  
اهلاً لم يقيم البائع  
بشهادته فان قام بشهادته  
أي بآيات الرضا بالعيب  
بشهادته فله ان يحلف  
معه ويتم البيع ولا يفيد  
المشتري حينئذ دعوى  
عدم الرضا والحاصل  
ان المتبايعين اذا تنازعا  
ولم يشهد للبائع شاهد  
عدل فالقول للمشتري  
بلا يمين ان ادعى عليه  
البائع الرؤية او الرضا  
عند الاطلاع في الخ  
ويمين ان ادعى عليه  
الراء او أشهد على نفسه  
بالتقلب او ادعى عليه  
انه أخبره بالرضا به مخبراً على  
ما تقدم كان القول قد  
قول البائع بلا يمين اذا باع  
عبداً فأبقى مثلاً عند

المشتري يقرب البيعة فادعى عليه والمشتري انه ما أتى يقرب البيعة الا لكونه كان يأتى  
عبدك وانت قد دلست على كما اشار له بقوله (ولا) يحلف (بائع به) يجوز فتح الهمة وكسرها (لم يأت) بفتح الموحدة وكسرها من باب  
منع وضرب العبد عنده (لا باقه) عند المشتري (بالقرب) واولى بالبعد الا أن يحقق عليه الدعوى بأن يقول له أخبرني بأنه كان يأتى عندك



قوله تحليفه ولما انتهى الكلام على العيب المبين جميعه أو المكتوم جميعه شرع بتكليم على ما إذا بين بعضه وكنتم بعضه فقال (و) إن أقر  
بائع بعض العيب وكنتم بعضه وهلك المبيع فاختلف (هل يفرق بين) بيان (أكثر العيب) كقوله بأق خمسة عشر يوماً وكان أبق عشرين  
(فهذا) (يرجع) (المشتري) (بالزائد) الذي كتبه البائع فقط أي بأرشه وهو (١١٥) الخمسة التي كتبتها فيقال ما قيمته سليماً وإن قيل

عشرة قيل وما قيمته على  
أه بأق خمسة أيام فإن  
قيل ثمانية رجع بخمس  
الثلثين (و) بين بيان (أقله)  
كالخمس في المثال وبكنتم  
الخمس عشرة فيرجع  
(بالجميع) أي بجميع  
الثلثين لأنه لما كنتم الأكثر  
كاه لم يبين شيئاً ولا فرق  
بين هلاكه فيما بين أو كنتم  
ولا بين المسافة والازمنة  
(أو) يرجع (بالزائد) أي  
بأرش ما كنتم (مطلقاً)  
بين الأكثر والأقل  
هناك فيما بين أو كنتم (أو)  
يفرق (بين هلاكه فيما  
بينه) فيرجع بأرش  
الزائد الذي كتبه سواء  
كان هو الأكثر والأقل  
(أولاً) فيما بينه بل  
فيما كتبه فيرجع بجميع  
الثلثين (أقوال) ثلاثة  
(و) إن ابتاع مقسوماً  
معيناً متعدد في صفقة  
واحدة عشرة أثواب  
بمائة واطلع على عيب  
ببعضه (رد بعض  
المبيع) (المعيب) (بخصته)  
من الثلثين ولزمه المثل  
بالباقى إذا لم يكن المعيب  
وجه الصفقة بأن كان  
يسويه من الثلثين  
النصف فأقل إذا كان  
قيمة كل ثوب عشرة

(قوله قوله تحليفه) أي بعد أن يخاف أنه أخبره بحبر بذلك وإن صرح باسمه كان له تحليفه أيضاً وسقطت  
اليمن عنه وهذا إذا كان الخبر الذي سماه مسدوداً أو عدلاً ولم يقيم المشتري شهادته والاحلف معه ورد  
العبد على البائع (قوله يرجع بالزائد) أي على ما بينه وهو ما كتبه البائع (قوله ما قيمته سليماً) أي من  
عيب الأباقي وما ذكره الشارح من تقويمه سليماً ثم بالعيب الذي كتبه فحواه في عيبه وخش وهو غير صواب  
والصواب أنه يقوم معيباً بما بين نقطتين يقوم معيباً بما بين وبالزائد على ما بين وهو ما كتبه ويرجع بما بينهما  
فإذا قال البائع أنه بأق خمسة عشر يوماً وهو بأق عشرين يوماً إذا قيل ثمانية رجع بخمس الثلثين ولا يقوم  
سليماً لما فيه من الظلم على المبتاع كذا في بن وغيره ويمكن غشيه كلام الشارح على ذلك بأن يقال أراد  
بقوله ما قيمته سليماً أي مما كنتم وليس المراد ما قيمته سليماً أي من عيب الأباقي من أصله (قوله كأنه لم  
يبين شيئاً) أي وسكت هذا القول عما إذا بين النصف وكنتم النصف كما لو قال أنه بأق عشرة وهو بأق  
عشرين وينبغي على هذا القول أنه يرجع بأرش الزائد على ما بين أي يرجع بأرش ما كتبه مثل ما إذا بين  
الأكثر وكنتم الأقل كذا في خش وعقب قال شيخنا بل وكذا ينبغي أن يقال ذلك على القولين الاتيين (قوله  
ولا بين المسافة) أي كما إذا كان شأنه بأق عشرين يوماً فيبين البائع بعضها وبكنتم بعضها وقوله والازمنة  
كما إذا كان شأنه بأق عشرين يوماً فيبين البائع بعضها وبكنتم بعضها (قوله أو بالزائد) أي بأرش الزائد على  
ما بين وهو ما كتبه (قوله أو يفرق بين هلاكه الخ) حاصله أنه يفرق بين أن يهلك المبيع فيما بينه البائع  
فيرجع المشتري بأرش ما كتبه على البائع كان هو الأقل أو الأكثر بين أن يهلك فيما كتبه فيرجع  
على البائع بجميع الثلثين سواء بين الأكثر والأقل فلو ادعى البائع أنه هلك فيما بينه وادعى المشتري أنه هلك  
فيما لم بينه فالظاهر العمل بقول المشتري (قوله أولاً يهلك الخ) لو عبر المصنف بقوله وغيره بدل قوله أولاً  
كان أحسن إذ وجبواهم أن قوله أولاً قول رابع وأنه فسيم قوله هل يفرق ولا جل أن يسلم من عطفه بأومع  
أن البيهية لا تكون إلا بين شيئين (قوله أقوال ثلاثة) الأول لابن يونس عن غير أهل بلد والثاني قول  
بعض أهل بلد ابن يونس والثالث قول أبي بكر بن عبد الرحمن (قوله عشرة أثواب) أي معينة (قوله  
فاطلع على عيب ببعضه) أي أو استحق بعضه لأن استحقاق بعض المعيب المتعدد كالعيب (قوله ولزمه  
المثل بالباقى) أي بما يخصه من الثلثين وليس للمشتري رد الجميع إلا برضا البائع وليس للبائع أن  
يقول إما أن ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما قاله ابن يونس وقال ابن عرفة هو ظاهر المسدود حلاً والنويسي  
انظر (قوله بأن كان ينوبه) تفسير لما إذا كان المعيب ليس وجه الصفقة أما لو كان المعيب وجه الصفقة  
وسبأ في قوله إلا أن يكون المعيب أكثر من النصف (قوله فإذا كان الخ) حاصله أنه يقوم كل سلعة بمفردها  
على أصله سليمة وينسب قيمة المعيب على أنه سليم إلى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثلثين كما أوضح  
ذلك بقوله فإذا كان الخ وللتقويم طريقة أخرى غير هذه وحاصها أن يقوم الأثواب كلها سلمة ثم تقوم ثانياً  
بدون المعيب وتنسب القيمة الثانية الأولى وبذلك النسبة يرجع بما يخص المعيب من الثلثين (قوله وأما  
المثلي) أي وأما لو كان المبيع مثلياً أو كان مقوماً غير معيب كالوصوف في الدمه ثم اطلع على عيب في بعضه  
بعد قبضه فسيأنيان أهم يرجعان فيهما بمثل ما ظهر معيباً أو استحق سواء كان أقل الصفقة أو أكثرها  
وهذا محترق وقوله وإن ابتاع مقوماً معيباً (قوله وهذا) أي قول المصنف رد بعض المبيع بخصته من الثلثين  
ظاهر الخ وقوله إن كان الثلثين عيباً أي كانه دينار (قوله أو مثلياً) أي مكبلاً أو موروثاً أو معدوداً كما إذا

والمعيب واحد أو اثنين إلى خمسة رجع بثلثي الثلثين وهو عشرة في المثال أو خمسة وهو عشرون إلى نصفه وهو خمسون وأما المثلي والشائع  
فيسمى أنيان وهذا ظاهر إن كان الثلثين عيباً أو مثلياً فإن كان سلعة كالأثواب بعد فاشارة بقوله



كان الثمن مائة أردب أو مائة قطار (قوله ورجع بالقيمة أي قيمة ما يقابل المغيب من السلعة) الأولى  
 أن يقول أي ورجع بنسبة قيمة المغيب إلى جميع المبيع من قيمة السلعة ليوافق قوله الثاني ورجع  
 بعشر قيمة العبد أو الدار (قوله ورجع بعشر قيمة العبد) أي على المعتمد خلافاً لمن قال يرجع بقيمة  
 عشر العبد ولا شك أن قيمة عتق العبد أقل من عشر قيمته وحاصل فقه المسئلة أن الثمن إن كان مقوماً  
 كدار أو عبد أو كتاب أو ثوب واطلع المشتري على عيب في بعض المبيع فقال أشهب يرجع ثم يكافى الثمن  
 المقوم بما يقابل المغيب وقال ابن القمام لا يرجع ثم يكافى البائع في الثمن لضرر الشريك وإنما يرجع بالقيمة  
 من الثمن وعلى هذا القول فاحتماف فقبل معناه أنه يرجع بنسبة قيمة المغيب لقيمة المبيع من قيمة  
 المقوم الواقع غناؤه وما في التوضيح والموافق إذا كان المغيب ثوباً فبقا لقيمة عشرة نسبته لثلاثة قيمة  
 الأثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة الدار الواقعة غناؤه وهذا هو المعتمد وعليه مشى شارحنا هنا  
 وقبل معناه أن المشتري يرجع بقيمة ما يقابل المغيب من الثمن فإن كان المغيب ثوباً يرجع بقيمة عشرة  
 الدار وعلى هذا مشى شارحنا أولاً حيث قال ورجع بقيمة ما يقابل المغيب من السلعة فتأمل (قوله  
 وهكذا) أي وإن كان المغيب ثوبين يرجع بخمس قيمة العبد أو الدار لبقية خمسة هما وإن كان المغيب ثلاثة  
 أثواب يرجع بثلاثة أعشار قيمته ما لا بقيمة ثلاثة أعشارهما وإن كان أربعة يرجع بخمسة قيمته ما لا بقيمة  
 خمسة هما وإن كان خمسة يرجع بنصف قيمته ما لا بقيمة نصفهما (قوله ولا يرجع بجزء من السلعة) أي  
 ولا يرجع ثم يكافى عشرها إذا كان المغيب ثوباً ولا بخمسها إذا كان المغيب ثوبين وهكذا (قوله أما إن تماسك  
 بالجميع) أي بجميع المبيع سليماً ومعيماً بكل الثمن (قوله أو يرد الجميع) أي بجميع المبيع السليم والمغيب  
 وبأحد كل الثمن (قوله أو يتماسك بالبعض) أي وهو السليم بكل الثمن ويرد البعض المغيب مجزئاً أي  
 وأما التماسك بالبعض السليم بما يقابله من الثمن ويرد المغيب بما يخصه من الثمن فهو ممنوع ولو تراضيا  
 على ذلك لحق الله وسبغ في الشرح على المانع من أن التماسك بالبقية كالشاة عقدة بشم مجهول  
 إذ لا يعرف ما ينوب الأقل إلا في ثلثي حال بعد التقويم (قوله هذا) أي ومحل هذا أي محل منع التماسك  
 بالأقل وورد المغيب الأكثر بما يوجب من الثمن إن كان السليم كله باقياً وكذلك المغيب وقوله وإن فات أي السليم  
 بأن حصل فيه هلاك وقوله وله رد المغيب أي والتماسك بالسليم من العيب الهالك بحصته من الثمن وقوله  
 مطلقاً أي سواء كان وجه الصفقة أم لا وهذا إذا كان الثمن عيباً أو عرضاً وفات وذلك لأنه لو رد الجميع في تلك  
 الحالة رد قيمة الهالك عيباً ورجع في عين وهو الثمن العين وقيمة العرض الذي قد فات عتق البائع وورد  
 العين والرجوع فيه إلا فائدة فيه وأما لو كان الثمن عرضاً لم يفت فانه يتعين رد الجميع لأنه لو تمسك بالسليم من  
 المغيب الذي هلك عتقه بحصته من العرض انقائم والعرض إن المغيب وجه الصفقة لمكان كاشاة عقدة  
 بشم مجهول إذ لا يعلم ما يخص السليم من ذلك العرض القائم إلا بعد التقويم (قوله فليس له رد المغيب) أي  
 من أحد المردوجين بحصته من الثمن والتمسك بالسليم أي بما يخصه من الثمن بل أما أن يتماسك بالجميع  
 أو يرد الجميع وطاهر اشرح عدم جواز رد المغيب والتماسك بالسليم من المردوجين ولو تراضيا على ذلك  
 وهو ما في خش وعقب تبع العاج لما في ذلك من الفساد الذي مع الشرع منه ولكن رد ذلك طئي وقال الصواب  
 جواز ذلك عند التراضي كما ذكره في القسمة من جوارها مراضاة في الخفين ومحورها لا مكان شراء كل  
 واحد من الثمن يكين ورده الآخر ليكمل انتفاعه انظر (قوله وجب رد هما معاً أو التماسك بهما معاً)  
 أي ولا يجوز رد المغيب منهما بحصته من الثمن لأن الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الانعاز بهذا  
 حيث لم ترض الام بذلك ولا جاز رد المغيب بحصته من الثمن إلا أن يكون وجه الصفقة بناء على أن الحق  
 في عدم التفرقة للام لا لاولد ولا لمنع ولو رصبت الام بذلك ولو كان المغيب أقل من وجه الصفقة (قوله أو  
 تعيب) أي عند البائع أو تلف عند البائع أكثره كما إذا اشترى عشرة أثواب فحجبها بالبائع لأجل الثمن

(ورجع بالقيمة) أي  
 قيمة ما يقابل المغيب من  
 السلعة وتعتبر يوم البيع  
 (إن كان الثمن سلعة)  
 كعبد أو دار فإذا كان  
 المغيب ثوباً رده ورجع  
 بعشر قيمة العبد أو الدار  
 وهكذا ولا يرجع بجزء  
 من السلعة خلافاً لأشهب  
 واستثنى من قوله ورد  
 بعض المبيع بحصته قوله  
 (إلا أن يكون) المغيب  
 (الأكثر) من النصف  
 ولو ليس بغيره فليس له رده  
 بحصته بل إما أن يتماسك  
 بالجميع أو يرد الجميع  
 أو يتماسك بالبعض  
 بجميع الثمن وهذا إن  
 كان السليم باقياً فإن فات  
 قله رد المغيب مطلقاً واخذ  
 حصته من الثمن (أو)  
 يكون المغيب (أحد  
 مردوجين) لا يستغنى  
 أحدهما عن الآخر  
 كما خفف في أم مصرعين  
 أو قرطيين أو سوارين  
 يلحق العادة بأنه لا يستغنى  
 بأحدهما عن الآخر  
 فليس له رد المغيب بحصته  
 من الثمن والتمسك  
 بالسليم (أو) يكون المغيب  
 (أما ولدها) الواو بمعنى  
 وإذا وجد العيب بأحدهما  
 جب رد هما معاً أو التماسك  
 بهما معاً (ولا يجوز)  
 للمشتري (التمسك بأقل  
 استثنى) أو تعيب (أكثره)  
 حصته من الثمن



فتعيب أو تلف أكثرها عده فلا يجوز للمشتري أن يتمسك بالباقي الباقى بمحضه من الثمن (قوله بل بتعين رد الباقي) أى ما لم يرض بالتمسك بذلك الباقي بجميع الثمن (قوله لان التمسك بالباقي القليل) أى بما يخصه من الثمن (قوله كانشاء عقدة الخ) ان قلت هذا التعديل موجود فيما اذا استحق الاقل أو تعيب و رده وتمسك بالاكثر بمحضه من الثمن قلت لما كان الحكم للغالب انفسخت العقدة برد الاكثر أو استحقاقه وكان التمسك بالاقل كابتداء عقدة مجهول الا ان بخلاف رد غير الاكثر أو استحقاقه والحاصل ان العقدة الاولى انحللت من أصلها حيث استحق الاكثر أو تعيب لان استحقاق الاكثر أو تعيبه كاستحقاق الكل واذا تعيب الاكثر أو استحقاقه لم يفسد البيع كان تمسك المشتري بالاقل السالم كانشاء عقدة بشم مجهول الا ان بخلاف رد غير الاكثر أو استحقاقه وأجاز ابن حبيب ذلك أى رد الاكثر بمحضه فأنلا هذه جهالة طارئة (قوله ثم تقويم كل جزء الخ) أى وبسبب قيمة الباقي الوفاة جميع المبيع (قوله وأمان كان متحدا) أى وأما لو كان المبيع مقوما معينا متحدا (قوله وأما الموصوف) أى وأما المقوم الموصوف والحاصل أن كلام المصنف هنا فى المقوم المعين المتعدد وأما المثلى والمقوم المتحد والموصوف فلا يحرم فيه ذلك (قوله ولو فرغ بالفاء لكان أولى) أى لان التعبير بالواو يوهم الاستئناف واعلم أن نفر يسع هذه المسئلة على ما تقدم مبنى على أن حرمة التمسك بأقل استحقاق أكثره مطابقة سواء كان الثمن عينا أو عرضا باقيا أو فائتا وسيأتى ما فيه (قوله وان كان درهمان وسلعة الخ) اسم كان ضمير الشأن ودرهمان مبتدأ وقوله بيعا بشوب خبره والجملة خبر لكالاشابة أو ان كان غير شانية ودرهمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه من قوله يكسر اللام أى بيعا بشوب وفى بعض النسخ وان كان درهمين فاسم كان ضمير يعود على المبيع ودرهمين خبرها وسلعة بالرفع على الاول وبالصوب على الثانى (قوله فاستحققت السلعة) أى من يد المشتري وهو عطف على بيع المقدر (قوله فأعلى) أى من حواله السوق كعبر الذات (قوله فله قيمة الثوب كله) أى يأخذها من البائع ولا يجوز له أن يتمسك بالدرهمين فيما يقابلها من سدس الثوب بحيث يكون ثمن يكابدها أو سدس قيمتها وأما تمسكه بالدرهمين فى مقابلة الثوب بتماها فإجازة وإنما أتى بقوله بكاله لاجل المباينة فى الرد على ابن حبيب القائل له أن يرصى بالدرهمين فى مقابلة سدس الثوب فيشترى كان فيهما والا فلا حاجة لقوله بكاله لان هذا قد علم من قوله قيمة الثوب (قوله أى لمن استحققت الخ) أشار الى ان صير له لمن استحققت منه السلعة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين بقرارد بصيغة الفعل الماصى والدرهمين مفعوله والفعل يفيد وجوب الرد وسقط الاعتراض بان قوله فله المبيع لا يخبر مع انقراض بيع على حرمة التمسك بالاقل مشكلا والجواب من وجهين أو هما أو قسمين ماد كران له أن يرصى بالدرهمين بطبر الثوب كله لا فى مقابلة سدسه وقوله الثانى أن اللام فى قوله فله ما بمعنى على أولا لاستحقاق لا للتخيير وقوله رد بقرارد بضمير المفعول وجوب أى من حقه أن يأخذ قيمة الثوب ويوجب عليه رد الدرهمين ولا يجوز له أن يأخذ الدرهمين فى مقابلة سدس الثوب وهذا لا ينافى جواز تمسكه بمقابلته الثوب بتماها ماد اوقدا عرص طوى حرمة التمسك بها بالدرهمين بما يوجبها من الثوب عند فوائدها بأنه خلاف ما ذكره الشراح ففسد أطبق من وقعت عليه من الشراح على تقييد حرمة التمسك بأقل استحقاق أو تعيبا ثمرة بما اذا كان الثمن عينا أو عرضا كان باقيا فان كان عوضا فانتهى وهو استحقاق أو تعيب الاقل فى جوار التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اه ومقتضى هذا ان اللام فى كلام المصنف على حاله لا يجبر ولا يجعل قول المصنف وان كان الخ مخرجا على ما مر من حرمة التمسك بأقل استحقاق أكثره بل هو مفسد (قوله وجار رد أحد المشتريين غير الشريكين) أى فى الجارة بان كان ثمنها أو هما للقبية ولو كان شبا أو أحدا وحاصلا أنه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كعبد خدسهما أو سلعة متعددة فى صفقة واحدة لا على سبيل الشركة بل على أن كل واحد با حصة واحدة مثلا ثم ادعى على عيب قديم بأرد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالشهر وان له أن يرد نصيبه على البائع ويوفى البائع أو قبل الإجماع بناء على

أولا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء وهذا فى المبيع المقوم المعين المتعدد ككتاب وأمان كان متحدا كدار فاستحق بعضها فليلا أو كثيرا فان المشتري يخير فى الرد والتمسك كما يأتى فى قوله أو استحق شائع وان قيل وأما الموصوف فلا ينتقص البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر كالمثلى وضميرا أكثره للمبيع لا لأقل ولما ذكر أن لمبيع اذا استحق أكثره انفسخت العقدة أتى بشرة ذلك ولو فرغ بالفاء لكان أولى فقال (وان كان درهمان وسلعة نسوى عشرة) بيعا (شوب) مثلا فاستحققت السلعة المساوية للعشرة وهى خمسة أسداس الصفقة وسع البيع لاستحقاق كل الصفقة ورد من استحققت منه السلعة الدرهمين وأخذ الثوب ان كان قائما (و) ان (فان الثوب) بحواله سوق وأعلى (وله) أى لمن استحققت منه السلعة (قيمة الثوب بكاله ورد الدرهمين و) جار (رد أحد المشتريين) غير الشريكين يكتفى بصيبه من مبيع متحدا أو متعددا اشترى به فى صفقة واحدة واطلعا فيه عيب ولو أبى

البائع وقال لا أقبل الإجماع بناء على تقدير تعدد العقد الواحد



شبهه في نفسه ومشتريه أو ما الشري كان إذا اشترى بامعينة في مسقة وأراد أحدهما الرد فلما أحبه منه وقبول الجميع كباقي في الشريكة لأن كلا وكيل عن الآخر (و) جاز لمشتري من (١١٨) بائعين مثلاً رد (على أحد البائعين) الغير الشري يكن نصيبه دون الرد على الآخر

ولما أتت في الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه ذكر تنازع البائع والمشتري في وجوده أو قدمه فقال (والقول للبائع في) نفي (العيب) الخي كالرأوا السرقة (أو) نفي (قدمه) بأن قال المشتري قديم والبائع حدث بلا يمين في الأولى أذا الأصل السلامة من العيب إلا أن يكون ثم ما يصفه قوله فيحذف كما قدمه في قوله وبول في فرش الخ ويهين في الثانية تارة وبعد ما أخرى كباقي قريبا وقوله (الابتهادة عادة للمشتري) تقدمه قطعاً أو رجحاناً بالقول له قديم في قوله أو قدمه فقط (وحذف من لم تقطع بصدقه) من بائع أو مشتري بأن ظنت قدمه والمشتري يمين أو طعت حدوده أو شكك في البائع يمين ومفهومة أن قطع بقدمه والمشتري بلا يمين أو حدوده للبائع بلا يمين فالصور خمس وهذا في عيب خفي أو ظاهر شأنه الخفاء على غير المتأمل ككونه أعشى وهو قائم العيون وأما الظاهر الذي شأنه أن لا يحمي فلا قيام به ولا يرجع فيه لعادة ولا

أن العقد يتعدد بتعدد متعلقه ومشتريه وإلى هذا يرجع مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك يقول أولاً انما هما الرد معاً أو التماس من معا وليس لأحد منهما أن يرد دون الآخر والقولان في المسدونة (قوله وأما لشري كان) أي في التجارة (قوله وأراد أحدهما) أي دون الآخر (قوله وعلى أحد البائعين الخ) حاصله أن البائع تعدد بان باع تخصصان عبداً واحداً كأن يتخذاه للخدمة مثلاً واشتراه منهما واحداً فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الآخر ما لم يكن البائعان شريكين في التجارة والافلالا منهما كالمثل الواحد والرد على أحدهما رد على الآخر (قوله والقول للبائع في نفي العيب الخ) كالرأوا السرقة أي وإذا ادعى المشتري أنه به عيباً قديماً كالرأوا السرقة وقال البائع لا عيب به أصلاً فالقول قول البائع ولا عبرة بدعوى المشتري وجودهما أو وجود أحدهما فيه (قوله أو نفي قدمه) أي بأن وافق البائع المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فالقول قول البائع ثم اعلم أنه انما يكون القول قول البائع في حدوث العيب المشكوك فيه إذا لم يصاحبه عيب قديم ثابت وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري أنه ما حدث عنده مع عيته وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح ومثله في ابن عرفة عن ابن رشد قال لأن المبتاع قد وجب له الرد بالقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد نقضه من الثمن بقوله حدث عندك فهو مدع اهـ بن (قوله بأن قال المشتري قديم) أي هذا العيب الموجود فيه قديم قبل الشراء (قوله والبائع حدث) أي وقال البائع أنه حدث أي بعد الشراء (قوله كما قدمه الخ) حاصل ما تقدم أن المشتري إذا ادعى أن العيب لا يبول في الفرش وأنكر البائع بوله فانه يوضع عند أمين فاذا قال الأمين انه بال عندى حذف البائع انه لم يحصل منه بول عنده ويمنع المشتري من رده لحمله على الحدوث فقول الأمين قد أضعف قول البائع انه لا يبول في الفرش أصلاً (قوله كباقي قريبا) حاصل ما يأتي أنه إذا شهدت له بينة بحدوث العيب فان قطعت بذلك كان القول قوله بلا يمين وان رجحت ذلك أو شككت كان القول قوله بيمين (قوله الابتهادة عادة) استند الشهادة للعادة مع أن الشاهد أهل المعرفة لاستنادهم في شهادتهم لما دلت عليه العادة غالباً (قوله قديم الخ) أي وجبت ذلك كان الأولى للمصنف أن يقول بدل قوله أو قدمه كقدمه وحاصله أنهما إذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه والقول قول البائع في نفي قدمه إلا أن تشهد العادة للمشتري بقدمه وإلا كان القول قوله وحديثه في نفسه له الرد واعلم أنه يعمل بشهادة البينة بقدمه سواء استندوا في قولهم ذلك للعادة أو لا معانية أو لا حيار العارفين أو لا قرار البائع لهم بذلك (قوله وحذف من لم تقطع بصدقه) فان اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدوثه وشهدت بينة للبائع بالحدوث وشهدت بينة للمشتري بالقدم عمل بقول الاعرف فان استويا في المعرفة عمل بقول الاعدل فان تكافأ في العدد التسقطا لتساويهما وإذا سقطا كان كالشك على ما استظهره مصنفه (قوله ومفهومة) أي مفهومة قول المصنف من لم تقطع بصدقه (قوله في عيب خفي) أي كالرأوا السرقة والابان تنازعا في حدوثه وقدمه (قوله الذي شأنه أن لا يحمي) أي ككونه مقعداً أو أعشى أو فاقداً للحدقتين (قوله ولا قيام به) أي لحمله على أنه عليه ورضى به أي وجبت ذلك لا يرفع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو طعت بذلك (قوله وقيل في معرفة العيب) أي المتسارع في قدمه وحدوثه فقول الشارح وانه قديم الخ عطف تفسير (قوله لا مفهوم له على المعتد) أي بل الترتيب بين العدل والمسلم غير العدل عند وجودهما على وجه الكمال فقط وأما الكافر فلا يقبل مع وجود المسلم ولو كان غير عدل انما قال (قوله ومن مشري بن) أي هذا إذا كان غير العدل مسلماً بل وان كانوا مشريكين (قوله ويكني الواحد) أي أن أرسله القاضي وكان المبيع حاصراً حياً لا يحمي عيبه والافلالا من عدلين (قوله إذا توجهت عليه في حدوث العيب) أي عند التسارع في حدوث العيب وقدمه وذلك بأن شهد له بيمينه

غيرها (وقيل) في معرفة العيب وأنه قديم أو حادث (للتعد) لا مفهوم له على المعتد (غير عدل ومن مشري بن) بشرط بحدوثه السلامة من جرحه أو كذب المراد بالمشري الكافر ويكني الواحد لا به خبر لا شهادة بيمينه (أي البائع أي صفه إذا تقي جهت عليه في حدوث العيب)



أو عده والله الذي لا اله الا هو (بسته) وما هو به في غير ذي التوفية وهو ما يدخل في ضمان المشتري العقد (و) يزيد (في ذي التوفية  
أي ما فيه على البائع حق توفية بان لا يدخل في ضمان المشتري الا بالتبضع من مثلي وغائب ومواضعة وتماز على رؤس شجر وذي عهد  
وخيار (وأقبضته) للمشتري (وما هو) أي العيب (به) ويختلف (بنا) أي على (١١٩) القطع (في) العيب (الظاهر) كالأحوار

والعرج وحرق الثوب  
(وعلى) نفي (العلم) بان  
يقول وما أعلمه به (في  
الخطي) كالأحوار والسرقة  
والأباق وسكت عن يمين  
المبتاع اذا توجهت عليه  
وفيها ثلاثة أقوال فيل  
يختلف على نفي العلم فيهما  
وقيل على البت فيهما  
وقيل كالبائع أي بتاني  
الظاهر وعلى نفي العلم في  
الخطي بان يقول اشترى به  
وما أعلم به حال العقد عيبا  
(والعلة) أي للمشتري  
من حين العقد (للمفسخ)  
أي فسخ البيع بسبب  
العيب أي الدخول في  
ضمان البائع بان يثبت  
العيب عند الحاكم أو يرضى  
أحده من المشتري والمراد  
بالعيب العلة التي لا يدل  
استيفاءها على الرضا بان  
نشأت عن غير تحريك  
كصوت ولبس أو عن  
تحريك قبل الاطلاع على  
العيب أو بعده لسكن في  
رمن الخصام كسكن دار  
لا ينقص (ولم يرد) العلة  
من المشتري للبائع أي  
لا يقضى بردها وصرح  
مداوان علم من قوله  
والعلة له ليرتب عليه قوله  
(بجلاف ولد) حدث عند

بحدوثه ظنا (قوله أو عده) أي أرتو حجت عليه عند التنازع في وجود العيب وعده وذلك بان وحد  
ما يضعف دعوى البائع عده أو قام للمشتري شاهد واحد على وجود العيب ونكل عن اليمين معه  
وتوجهت على البائع فاندفع ما يقال ان القول قول البائع في نفي العيب بلا يمين وكيف يعهم في قول المصنف  
ويمينه تأمل (قوله ويزيد) أي بعد قوله بعته وأقبضته وما هو به وأعرض بأن قوله وما هو به ليس نقيض  
دعوى المشتري قدمه ومتعلق اليمين يجب أن يكون نقيض الدعوى كما هو مقتضى القواعد وأحسب أنه  
متضمن لنقيضه لان نقيض القدم عدم القدم وقول البائع أو ضخته وما هو به يتضمن عدم القدم  
وتضمن اليمين لنقيض الدعوى كأي مثل الخلاف على نقيضها (قوله اذا توجهت عليه) أي كالأشهاد  
اليمين له تقدم العيب ظنا (قوله فيهما) أي في الظاهر والخطي ويقول في كل منهما ما الله الذي لا اله الا هو  
لقد اشترى به وهو بذلك العيب في علمي (قوله وقيل على البت) أي فيقول بالله الذي لا اله الا هو انه قد  
اشترى به وفيه هذا العيب قطعا (قوله وقيل كالبائع) هذا القول رواه يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن  
حبيب (قوله أي الدخول في ضمان البائع) تفسير للمفسخ أي ان المراد به ما ذكره لخصوص حكم الحاكم  
بالرد (قوله بان نشأت الخ) أي سواء كان استعملها قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام أو قبله  
(قوله أو عن تحريك قبل الاطلاع الخ) أي كركوب الدابة واستخدام العبد وان هذا انما يكون للمشتري  
اذا استوفاه قبل الاطلاع على العيب اما ان حصل شيء من ذلك بعد الاطلاع على العيب فهو رضاء بالمبيع  
سواء كان قبل رمن الخصام أو فيه (قوله لكن في رمن الخصام) أي وأما قبله ورضا فاداسكن المشتري  
الدار واطلع على العيب وقام به حالا فالعلة وهي السكينة الحاصلة في زمن الخصام تكون له للمفسخ ولو طال  
زمن الخصام وأما لو سكن بعد الاطلاع وقبل الخصام فذلك رضاء ولو دل الزمن والحاصل ان العلة التي  
تجامع الفسخ ما كانت قبل الاطلاع على العيب سواء نشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام  
أو عن تحريك غير منقص كالسكن أو نشأت لا عن تحريك كاللبس والصوف وكذلك ما كانت بعد الاطلاع  
على العيب ونشأت لا عن تحريك سواء كانت في رمن الخصام أو قبله ولم يطل أو نشأت عن تحريك غير  
منقص كالسكن اذا كانت في رمن الخصام لا قبله وأما العلة التي لا تجتمع الفسخ أي لا يحصل معها الدلالة  
على الرضاء فهي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقص كالركوب والاستخدام سواء  
كان في زمن الخصام أو قبله أو نشأت عن تحريك غير منقص كالسكن وكان ذلك قبل رمن الخصام أو كان  
ذلك ليس ناشئا عن تحريك أصلا وكان ذلك قبل رمن الخصام وطال (قوله بخلاف ولد) أي لامة أو لابل أو  
بقرا أو غنم أو نحوها وقوله فيرده مع أمه أي لا به ليس بعلة بخلاف للسيوري حيث جعل الولد علة ولائمي على  
المشتري في ولادتها اذا ردها الا اذا نفصتها الولادة فيردها ما نقصها الا أن يحرد ذلك النقص الحاصل  
بالولادة بالولد فلا شيء عليه حينئذ اذا ردها كما قال ابن القاسم (قوله وبجلاف ثمره أرت) أي وأما غير المؤثرة  
حين الشراء فإما غلة يفوزها المشتري اذا حصل الرد بعد أن جدها فلا يرد لها للبائع حينئذ وأما ان حصل  
الرد قبل حذرها ردها للبائع ما لم يره وان أرها فإرهما المشتري (قوله فان فات) أي تأكل أو يبيع أو  
اسماوى (قوله وقيمتها ان لم يعلم) هذا اذا كان الفوات بغير البيع وأما ان كان الفوات بالبيع ولم تعلم  
المكيلة فانه يرد غمه ان علم كما قال أو غمه ان علم الخ (قوله والارد الغم محصتها من الثمن) أي ويكون له  
الصوف في مقابلة نقيضه الثمن ولا يلزمه أن يرد مع الغم ثمن الصوف ان باعه أو قيمته ان ادفع به  
بغسه كما قيل في الثمرة ان قلت لم فرق بين الثمرة والصوف عند اتقاء علم المكيلة والورن قلت لا به لو

المشتري فيرده مع أمه سواء اشترى الام حاملا أم جلب عنده فوجد بها بعد الولادة عيبا (و) بخلاف (ثمره أرت) حين الشراء واشترطها  
مع الاصل فيردها مع الاصل المغيب ولو طالت أو جذت فان فات رد مثله ان علم كيلة وقيمتها ان لم يعلم أو ثمنه ان باعه وعلم قدر الثمن والا  
فالقيمة أيضا (و) بخلاف (صوف تم) وقت الشراء وان لم يشترط المشتري لدخوله غير شرط بخلاف الثمرة المؤثرة فيرد للبائع مع الغم  
المعيبة وان فات رد وزنه ان علم والارد الغم محصتها من الثمن



ومحل رد الصوف التام  
 اذا لم يحصل بعد جزه مثله  
 والا فلا يلزمه بما حصل  
 ثم شبه بقوله ولم ترد قوله  
 (كشفة واستحقاق  
 وتقليس وفساد) فالغلة  
 لمن أخذ منه الشقص  
 بالشفعة ولا ترد لانه  
 بها ولا مستحق منسه  
 وللمفلس والمشتري الذي  
 فسخ شرائه لفساده ولا  
 ترد للمستحق ولا للبائع وهذا  
 في غلة غير ثمرة أو فيها أن  
 قارقت الاصول والاردني  
 الشفعة والاستحقاق مالم  
 قبض على أصولها وفي  
 البيع الفاسد والعيب  
 مالم تره وفي الفلس مالم تجز  
 (ودخلت) السلعة  
 المردودة بالعيب (في ضمان  
 البائع ان رضى بالقبض)  
 أي بقبضها من المشتري  
 وان لم يقبضها (أو ثبت)  
 العيب (عندنا كم وان  
 لم يحكم به) أي بالرد ان  
 كان الرد على حاصر والا  
 فلا بد من القضاء كما يفيد  
 قوله ثم قضى ان أثبت  
 عهدة (ولم يرد) المبيع  
 (بعاط) أي بسبب غلط في  
 ذات المبيع أي جهل اسم  
 المبيع الخاص (بان سعى  
 باسمه) العام الذي يشمله  
 وغيره مع العلم بالمعقود  
 عليه بشخصه كأن  
 يشتري أو يبيع هذا  
 الحجر برخص ثم يتبين  
 انه باقوته مثلالا به يسمى  
 محجرا ففوز به المشتري

رد الاصول بحصتها من الثمن مثل الغنم يسع الثمرة مقدرة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز والابشروط  
 تأتي وهي متفقة هنا وأخذ القيمة ليس بها بخلاف رد الغنم بحصتها من الثمن فإنه لا يحظر رقبته لان  
 الصوف سلعة مستقلة يجوز شرائه منقردا عن الغنم وانما كان يلزم على رد الاصول بحصتها من الثمن  
 يسع الثمرة مقدرة قبل بدو صلاحها لان العقد انما وقع على الاصول بعد الابار وقبل بدو الصلاح  
 والمنظور له هذا الزمن لازم جدا للمشتري طلالا به لا يجوزها عابا لالابد بدو صلاحها لانه لا ينظر لهذا  
 وانما ينظر لوقت العقد (قوله ومحل رد الصوف الخ) أي وأما الثمرة المؤبرة فهل كذلك قياسا على الصوف  
 وهو الظاهر أو ترد مطلقا ولو لم ترد أصولها حتى ظهر فيها أخرى وهو ظاهر المصنف (قوله ثم شبه بقوله  
 ولم ترد) أي وليس هذا راجعا لقوله بخلاف الولد وما بعده وذلك لان الولد لا تنأى الشفعة في أمه وفي  
 الاستحقاق يأخذ المستحق مع أمه وكذلك في الفلس وأما في البيع الفاسد فالولد مفوت له وموجب للقيمة  
 (قوله كشفة الخ) يعني ان مثل الرد بالعيب القديم الاحد بالشفعة والاستحقاق والرد للفاسد والفساد  
 فكما أن المشتري اذا رد بعيب قديم بقور بالغلة ولا ترد للبائع كذلك من أخذ منه الشقص بالشفعة يقوز  
 بالغلة ولا ترد لانه خذبه او كذلك يقوز به المستحق منه ولا ترد للمستحق وكذلك يقوز به من أخذ منه  
 الشيء المبيع لاجل تقليسه أو لفساد بيعه ولا ترد لما نعه وهذا اذا كانت الغلة غير ثمرة أو كانت ثمرة غير مأبورة  
 يوم الشراء وقارقت الاصول بالحدقان لم تجز واستمرت على أصولها في العيب والفساد يجب رد البائع  
 مالم تره فان أزهت استحقاقها المشتري وفي الشفعة والاستحقاق يجب رد البائع المستحق والا خذنا الشفعة مالم  
 تبس والا فازها المأخوذ منه الشقص بالشفعة والمستحق وفي الفلس يجب رد البائع مالم تجز بالفعل والا  
 فازها المشتري المفلس والى هذا أشار ابن غازي بقوله

والجذني الثمار فيما اتقيا \* بضبطه تجز عقر اشيا

فالتاء في تجز للتقليس والحيم وحدها أو مع الذا للجدأي نفوت الثمار على البائع في التقليس بالجذوالعين  
 والفاء في عقر للعيب والفساد والزاي للزهو والشين والسين في شسيا للشفعة والاستحقاق والياء لليس اه  
 وقال بعضهم

الفائرون بغلة هم خمسة \* لا يطلبون بها على الاطلاق \* الرد في عيب وبيع فاسد  
 وبشفعة فلس مع استحقاق \* فالاولان لزهوها فازا بها \* والحد في فلس وبيع الباقي

وانما قلنا أو كانت ثمرة غير مأبورة لان المأبورة حين الشراء أو حين الاستحقاق ليست غلة وترد للبائع  
 في الفلس والعيب والفساد مطلقا ولو أزهت أو بدت أو جدت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها  
 الشفيع والمستحق مطلقا (قوله والمشتري الذي فسخ شرائه) ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقف على  
 غير معين اداعلم المشتري بوقفه فانه يرد العلة (قوله ولا للبائع) أي الذي باع لفلس ولا الذي باع ببيع  
 فاسدا (قوله أو فيها الخ) أي وكذلك في الثمرة ان قارقت الاصول أي والحال انها غير مأبورة حين البيع  
 والا فهي للبائع كما مر (قوله والاردني الشفعة) أي والاتفاق في الاصول بل كانت عليها فام ترد للمستحق  
 وللا خذنا بالشفعة مدة كونها لم تبس ولو أزهت فان بدت فاز بها المستحق منه والمأخوذ منه بالشفعة  
 (قوله وفي البيع) أي وترد للبائع في البيع الفاسد وفي العيب مدة كونها لم تره فان أزهت فاز بها المشتري  
 فيها (قوله مالم تجز) أي ولو بدت فان جدت فاز بها المفلس (قوله بالقبض) متعلق برضى  
 لا بدخلت (قوله وان لم يقبضها) أي سواء كان عدم قبضها مع مضي زمانا كان قبضها فيه أولا وظاهر  
 قوله ان رضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقصصها انما لا تدخل في ضمانه لانه قد  
 يدعى عليه أنه تبرأه من ذلك العيب (قوله أي جهل اسم المبيع الخاص) أشار به الى أن المراد بالعلط في  
 ذات المبيع جهل اسم المبيع الخاص والعلط واقع في الاسم الخاص والتسمية واقعة بالاسم العام ولا تناقض



بين قوله غلط وبين قوله ان سمي باسمه (قوله ولا كلام للبائع) أى لتقريطه اذ لو شاء تسميته لقوله وأولى ان لم يسمه أصلاً) أى كاشترى منك هذا الدرهم أو يقول البائع أبيعك هذا الدرهم ويرضى الآخر فيوجد باقوته ووجه الاول به أنه لم يقع غلط يحتاج به (قوله بالمعنى المذكور) وهو الجهل لذات المبيع وعدم معرفة اسمه الخاص به (قوله انه لو سماه بغير اسمه) أى أنه لو سماه باسم خاص غير اسمه الخاص الاصلى (قوله وكذا الوسمى باسم خاص) أى فظهر أنه غير مسمى به وانما هو مسمى بعلم (قوله كتسمية الحجر باقوته) أى فاذا سمي الحجر باقوته فوجده المشتري حجراً فله الرد والحاصل ان البائع اذا جهل ذات المبيع أى لم يعلم اسمه الخاص به فان سماه باسم عام فلا رد وان سماه باسم خاص فلا رد وليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد سواء كان مسمى باسم خاص آخر أو كان مسمى بالاسم العام (قوله ولا يرد المبيع بعين) أى ما لم يكن البائع بالعين أو المشتري به وكيل أو وصياً والارد ما صدر منه ما من بيع أو شراء فان باع بعين وفات المبيع رجح الموكل والمجور عليه على المشتري بما وقع العيب والمخاطبة به فان تعدد الرجوع على المشتري رجح على البائع وهو الوكيل والوصى بذلك وان اشترى بعين وفات ذلك المشتري رجح الموكل والمجور على البائع على وقعت المخاطبة والعين به فان تعدد الرجوع على البائع رجح على المشتري وهو الوكيل والوصى كما عرج به ان عتاب في طرده وغيره وهل ينقبذ العين في بيع الوكيل والوصى بالثلث كالعين في بيعهما ما لا نفسه ما هو طاهر قول أبي عمران أولاً لا يتقيد به بل ما نقص عن القيمة تقبضاً يثبتاً وأراد عليه ارباباً به وان لم يكن الثلث قال ابن عرفة وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة انهن (قوله ولو خالف العادة) أى هذا اذا كان العين عابرة به العادة في معالمة الناس بل ولو كان العيب بما خالف العادة وقوله بأن خرج عن معتاد العقلاء أى في المعالمة وهذا تفسير للمعالية الغير المعتادة واما المعالية المعتادة فهي الزيادة على الثلث وقيل الثلث ورد المصنف بقوله اس القصار انه يجب الرد بالعين اذا كان أكثر من الثلث قال ابن رشد وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في عملاتهم يردن الله بعصمهم من بعض اه وقال المتبسطى قال بعض البعديين ان راد المشتري في المبيع على قيمته الثلث أو أكثر فسخ البيع وكذلك ان باع بنقصان الثلث من قيمته فأعلى اذا كان جاهلاً بما صنع وقام قبل مجاورة العام وهذا أفتى المارري وابن عرفة والبرلى وابن السومشى عليه ابن عاصم في متن التحفة حيث قال

ومن بعين في مبيع قاما \* فشرطه أن لا يجوز العاما \* وأن يكون جاهلاً بما صنع

والعين للثلث ما راد وقع \* وعند ذاك يفسح بالاحكام \* وليس للعارف من قيام

اهد قلت والعمل به مستمر عند انفاستاهن (قوله فاني لا أعلم القيمة) أى ويقول له بعث للناس بكدا والخال أنه يكذب بل باع بأقل (قوله كاشترى من عبرى) أى فيقول له قد اشتريت من عبرى بكدا وهو يكذب بل اشترى بأكثر (قوله وهو تنويع طاهري) أى تنويع لعطف التفسير فقوله أو يستأمنه عطف على قوله وبحره بجهله لا أنه مقابل لقوله وهل الا أن يستسلم والمقابل مخدوف كما بيده الشارح بقوله أولاً يرد مطلقاً (قوله والمؤدى واحد) أى وهو أن موجب الرد جهل البائع أو المشتري وكذب الآخر عليه فنى كان هناك جهل من أحدهما وكذب عليه الآخر فالرد وان لم يكن جهل ولا رد (قوله وله الرد حينئذ) أى حين أخبره بجهله أو استأمنه وكذب عليه ولو كان العين بأقل من الثلث وأما لو وقع البيع على وجه المكايسة فلا رد بالعين لكن ما ذكره من القطع أى الاتفاق على الرد اذا كان هناك استسلام بأن أخبره بجهله أو استأمنه بخلاف لما ذكره بعد ذلك من قوله أولاً يرد مطلقاً وأجيب بأن المراد اتفاقاً بحسب ما ظهر لذلك القائل كداد كرش خنا (قوله أولاً يرد مطلقاً) أى سواء وقع البيع على وجه الاستسلام أو المكايسة (قوله رد) أى طريقان وقد علمت الطريق المردود عليها بلو خفلة ما في العين على المأخوذ من المصنف ثلاث طرق (قوله المعتمد منه الاول) أى وهو ما ذكره المصنف من أن محل عدم الرد بالعين اذا وقع البيع

أو من أحدهما مع علم الآخر ومحمل كلام المصنف اذا كان البائع غير وكيل والارد بالغلط قطعاً ومعه سوم الشرط أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزباجة فاداهى باقوته ثبت الرد وهو كذلك وكذا لو سمي باسم خاص كتسمية الحجر باقوته (ولا) يرد المبيع (بغيب) بأن يكثر الثمن أو يقل جلد (ولو خالف العادة) بأن خرج عن معتاد العقلاء (وهل) عدم الرد بالغيب (الا أن يستسلم) المعبون (ويخبره) أى يخبر صاحبه (بجهله) تفسير للاستسلام بأن يقول المشتري للبائع بعنى كما يبيع للماس فاني لا أعلم القيمة أو يقول للبائع اشترى منى كاشترى من غيرى أو غير ذلك (أو يستأمنه) بأن يقول أحدهما للآخر ما قيمته لا اشترىها أولاً يبيعها فيقول له قيمته كذا والخال أنه ليس كذلك فهو تنويع طاهري والمؤدى واحد فله الرد حينئذ قطعاً أولاً يرد مطلقاً (تردد) المعتمد منه الاول (ورد) الرقيق خاصة المتقدم في قوله ومنع منه يبيع حاكم وراثتاً رقيقاً



(في زمن) (عهدة الثلاث) والعهدة لغة من العهد وهو الالتزام والالتزام واسطة للاحاطة على المبيع بضمان البائع مدة معينة وهي قسمان  
عهدة سنة وستة أشهر وهي طويلة الزمان قليلة الضمان وعهدة ثلاث أشهر هي قليلة الزمان كثيرة الضمان يرد فيها الرقيق (كل) عيب  
(حادث) في دينه أو بدنه أو خلقه ولو موتا (بسماعوى) (الا أن يبيع براءة) من عيب معين كالاباق أو السرقة (١٢٢)

على وجه المكايسة وأما ان وقع على وجه الاستسلام بان أخبره بجهله أو استأمنه فانه يرد للرجوع للغش  
والخديعة حتى ان بعضهم أنكروا القول الثاني القائل بعدم الرد لمطلقا انظر بن (قوله في عهدة الثلاث)  
متعلق بحادث وكل حادث متعلق برد وبأوجه السببية أي ويرد بسبب وجود كل عيب حادث حدث في زمن  
عهدة الليالي الثلاث لكن لا بد من اثبات أنه عيب وانما قدرنا الموصوف الليالي لاجل تذكير العدد والليالي  
تستلزم الايام فانه شيخنا (قوله وهو الالتزام) أي الزام العير شيئا والالتزام لغيره بشئ (قوله قليلة الزمان  
كثيرة الضمان) وأعلم ان البيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن ان سلم المبيع في مدة العهدة ثم رومسه  
من المتبايعين معا وان أصابه نقص ثبت اختيار للمشتري كعيب قديم طهر له فيه ويلغى اليوم الاول منها  
ان سبق بالفجر (قوله في دينه) أي بان حدث فيه فسق (قوله ولو موتا بسماعوى) أي أو غرقا أو حرقا أو  
سقوطا من حال أو قلة لبعيلة ويستثنى من الكليبة ذهاب المال من اشترى عذرا واشترط له للعبد ثم ذهب  
في زمن العهدة فلا يرد له ولو كان اجل الصفقة لانه لا حظ له من ماله ولما كان المشتري لا شيء له في المال صار  
غير منظوره ولو تلف العبد المشتري لماله في العهدة وبقي ماله انتفى ببيعته وورد المال لبايعه وليس للمشتري  
حبس ماله شمله وأما لو اشترط المال لنفسه وذهب المال في زمن العهدة فله رده بذهابه وما ذكره من  
الاستثناء وهو بالنظر اظا هر كلام المصنف وأما من حل الشارح له بقوله لكل حادث حدث في دينه أو بدنه  
أو خلقه فلا استثناء (قوله فلا يرد له ان حدث مثله) أي وأولى لو اطلع على عيب قديم مثله وطاهره سواء  
كانت تلك العهدة مشترطة أو معتادة أو حمل الناس السلطان عليهم أو حصنهم من الدين اللقائي قوله الآن  
يبيع براءة بالمعتادة فقط وأما لو كانت مشترطة أو حمل السلطان الناس عليها فبردها بالحدث دون  
القديم ويفهم من كلام عجم اعتماده (قوله مع بقاء العهدة) أي الضمان فيما عداه فادانته من اياقه  
وقد باعها بالعهد فأبق في رصها ولم يتحقق هلاكه بل سلم فلا يرد له بالاباق لانه أبرأ منه ومنفعة البراءة منه  
أما ان تحقق هلاكه رصها فضمها من السائم لانه اعانته رآله من الاباق فقط لانه ومما يترتب عليه (قوله  
ويحتمل الخ) فاذاباع شرط البراءة من كل عيب فانه لا يرد بها حدث في زمن العهدة وطاهره كانت البراءة  
مشتترطة أو معتادة أو حمل السلطان الناس عليها وخصه اللقائي بالمعتادة وأما المشتترطة أو التي حمل  
السلطان الناس عليها فبردها بالحدث ون السائم وقد علمت أن اللقائي حصص كلام المصنف  
بالمعتادة على كلا الاحتمالين فيه انظر بن (قوله وعلى الاول فالاستثناء متصل) قال بن والتقرير الاول قرر  
به في الثاني قرر به حصص وهو الموافق للمدونة قال الشيخ أحمد ما و هذا الثاني أولى لان الاول يدخل في  
الثاني ولا عكس اطرس (قوله أي المواضع) اعلم ان الاستبراء عفا بالموافقة لان التداخل اعما يكون  
فيما اذا كان الصمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (قوله انتظرت الثاني والثالث)  
أي ونذا خلا في الاول قوله ولا تدخل مع شيء أي من الاستبراء كما لا تدخل أي في الخيار بل  
انتدأها من وقت نصي الخيار ولا تدخل أيضا في عهدة السنة لانه تؤلف عهدة السنة بعد الثلاث  
وكذا بعد الخيار والمواضع ودخل الاستبراء في عهدة السنة (قوله مما يقية الخرو البرد) أي لا ما يستر  
تورته فقط كما قيل (قوله والعلة) ماد كره من ان العلة من عهدة الثلاث السامع هو المعول عليه لان الخراج  
بالصمان وقال ابن شمس واس الحاجب اسم للمشتري وقد اعترضه في التوضيح بان المخصوص أم البائع  
(قوله لا صلة الموهوب) أي لانه صلة للموهوب أي لصلته مقدرة بلفظه على أم المفعول ثان نائب  
المساءل صبر راجع لال (قوله بمعنى على) أي هي مستعملة في حقيقة تبار مجازها (قوله والخبر محدود)  
أي لكمه بقدر النسبة للمصحة عليه والنسبة لما بعده (قوله بحدام و برص) أي بحدوث حدام و برص  
محققين وفي مشكوكهما قولان وفيصل ان المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقاله لابن وهب والاول

فلا يرد له ان حدث مثله في  
زمن العهدة مع بقاء  
العهدة فيما عداه ويحتمل  
أن المعنى الآن يشترط  
البائع سقوطها وقت العقد  
بالتبري من جميع العيوب  
لانه اذا تبرأ من جميعها لم  
يكن ثم عهدة وعلى الاول  
فلا استثناء متصل  
بخلافه على الثاني  
(ودخلت) عهدة الثلاث  
(في) زمن (الاستبراء)  
أي المواضع بأن تنتظر  
أقصاهما حتى تخرج  
من صمان البائع فان  
رأت الدم في اليوم الاول  
انتظرت الثاني والثالث  
وان تأخر عن الثلاث  
انتظرته وأما الاستبراء  
من غير مواضع فتدخل  
في ضمان المشتري بمجرد  
العقد فتستقل العهدة  
بمفسها ولا تدخل مع  
شيء (والفقهاء) على  
الرقيق زمن العهدة  
ويدخل فيها الكسوة مما  
يقية الخرو البرد (والارض)  
في جباية عليه رصها والعلة  
(كاد وهو) للعبد رصها  
ثابتة (له) أي للبائع  
فالخار والمجور وجبر المبتدأ  
الذي هو الفقه لا صلة  
الموهوب واللام بالنسبة  
لا فقه بمعنى على ويجوز أن



ووجدون في الرقيق اطلاق او من جز (لا) ان كلا (بالمعربة) وطارية وشوق لسهولة زواله في بيته دون الاولين ومحل العمل بالعهدين (ان شرطاً) عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما (أو اعنيدي) أي (١٣٣) جرت العادة بهما (وللمشتري اسقاطهما)

عن البائع اذا وقع البيع  
عليهما بشرط أو عادة لأن  
الحقوله (و) العيب  
(المحتمل) حدوته زمهما  
وبعده المطلاع عليه  
(بعدهما) أي بعد انقضاء  
رمهما (منه) أي من  
المشتري بخلاف ما قطع  
أرظن أنه حدث زمهما  
ومن البائع ولما استثنى  
المتبطل احدى وعشرين  
مسئلة لأعهدتهما أشار  
لها المصنف بقوله عطفًا  
على مقدرة تقديره ورد  
بما مر في رقيق غير منكح  
به (لا في) رقيق (منكح  
به) دفعه الزوج صداقا  
لأن طريقه المكارمه  
ومحل سقوط العهدة  
في هذا وما عده ان  
اعتيدت وان اشترطت  
عمل بها (أو) رقيق  
(محال) به لأن طريقه  
المناجرة (أو مصالح)  
به (في دم عمد) فيه  
قصاص كل الصلح على  
اقرار أو انكار وما عدها  
ذلك من العمد الذي فيه  
مال لدونه من المتألف  
أو من الخطأ فان وقع فيه  
الصلح على انكار بعد ذلك  
ان وقع على اقرار أو بينة  
العهد (أو) رقيق (مسلم  
فيه) كان يسلم ديارا  
في عمد (أو) كان يسلم  
عبداني برلان المسلم  
رحمته يطلب فيها

هو المعتقد (تنبيهه) قول ابن شاس انما اختصت هذه السنة بهذه الادواء الثلاثة لان هذه الادواء تتقدم  
اسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله العادة من حصول  
ذلك الداء في فصل دون فصل (اقوله وجنون) ولا يرد في هذه السنة غير هذه الادواء الثلاثة فلما اصاب  
الريق في ثوب من تلك الادواء في السنة ثم ذهب قبل انقصائها لم يرد الا ان يقول أهل المعرفة بعوده (اقوله  
بطبيع) أي بفساد الطبيعة أعادته السوداء وقوله أو من جن أي بأن كان بوسواس ويرد به ما دون  
الكاح بخلاف الجنون الطبيعي فتأخر في البيع والشكاح وأما ما كان بضربة ونحوها كطربة فلا يرد به  
فيما مر وقد اعترض في قول المصنف لا يكسر به بأن الحق أنه لا فرق بين كون الجسد طبيعياً أو بعس جن  
أو حدث بكسر به في الرد لكل منهما في هذه السنة والثلاث فاطوره (اقوله ان شرطاً أو اعتياداً) وان انتفيا  
لم يعمل بهما في الرد بمحدث واعلم أن رواية المصنفين أنه لا يقضي بالهدة في الرقيق الا بشرط أو عادة أو حمل  
السلطان المأثور من ائمة في ما ذكر لم يعمل بهما في الرد بمحدث ولو قل المشتري اشترى بيت هلي هذه  
الاسلام لا يختصا بها بل ذلك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب وروى المديون أنه يقضي بهما في  
كل بلد وان لم يكن شرط ولا عادة وفي اليان قول ثالث لان القاسم في الموازنة لا يحكم بينهم بها وان  
اشترطوها (اقوله ولو جعل السلطان الخ) أي والمراد بالشرط ولو كذا وجد المصنف الفقهاء من علامة  
التأنيث نظراً الى أن العهدة في معنى الرمان أو الصمان أي ان شرط الرمان أو الصمان أو اعتياداً  
(اقوله ادا وقع البيع عليهم ما شرط أو عادة) مراده بالشرط ولو حكما كحمل السلطان عليهم ادا لو أسقط  
حقه في أثناء هذه الثلاثة ثم اطاع على عيب حدث قبل الاسقاط فقال ابن عبد السلام حكمه حكم من  
اطاع على عيب قديم وله الرد به ولا يذون باسقاط حقه في باقي العهدة مسقط لما مضى منها قاله شيخنا (اقوله في  
البائع) أي بدون عيب من المشتري في القطع وبه عند اطن وبخلاف ما اذا قطعت البيعة به بعد ثمانية  
المشتري بدون عيب على البائع فان طمت أو شكت من المشتري لسكن مع يمين البائع على قياس ما مر (اقوله  
ورد عامي) أي ورد بكل حادث في عهدة الثلاثة وبالأدواء الثلاثة في هذه السنة في رقيق غير مكسح به لاق  
من مكسح به (اقوله فان اشترطت عمل بها) أي في المكسح به وما بعده ويستثنى منه المأخوذ عن دين وهو شرط  
فاسد للدين بالدين (اقوله لان طريقه) أي الخلع المباحرة أي والعهدة بما في ذلك وفي هذا السبيل نظراً لان  
المخالع به يكون حالاً وموجباً كما تقدم في الخلع فالاولى السبيل بالنسابة فيه ولذا أجازوا فيه العررا نظراً  
(اقوله وان وقع على اقرار أو ببيعه فالعهدة) صريحه أنه اذا أقر بما فيه ائمال من دم العبد أو الخطأ أو ثبت  
ببيعه فصالح عنه عهدة وفيه العهدة وهو غير صحيح لان العبد يبيد بدون مأخوذ عن دين ولا عهدة في  
المأخوذ عن دين مطلقاً كما يأتي في الاصل كلام المصنف على اطلاقه وأن العبد المصالح به عن دم العبد  
لا عهدة فيه سواء كان فيه قصاص أو مال وسواء كان الصلح على اقرار أو بكار ولا مفهوم لدم العبد بل  
كذلك المصالح به عن دم الخطأ لا عهدة فيه سواء كان الصلح من اسكار أو اقرار فالخامس أن العبد المصالح  
به عن الدم لا عهدة فيه مطلقاً سواء كان دم خطاً أو عهدة فيه انقص من أو ائمال كان الصلح على اقرار أو بكار  
وذلك لان العبد المدوع في صلح الاكار كطهه والمدوع في صلح الاقرار مدوع عن دين وهذا ظاهر في الدم  
الموحد لاجل كان عهدة أو خطاً أو مالاً واجب للقصاص عدم العهدة فيه ان كان الصلح من اسكار لان العبد  
المدوع كطهه وان كان قراراً فاقصد بدفع العبد دفع الصلح وقطعها بصلح المدوع والعهدة  
تقتضي عدمها وأما المصالح به عن غير الدم من الصلح من اسكار ولا عهدة فيه لانه كطهه وان كان عن  
اقرار فان كان ذلك المقربه معيباً فيه العهدة لانه يبيع وكون غير معيب لا عهدة فيه لانه مأخوذ عن  
دين ادا علمت هذا فقول برشد ان المصالح به على الاقرار فيه العهدة محمول على ما اذا كان الصلح على الاقرار  
بغير لاجل في الدمة كما يدل عليه كلامه في نوارل معون ووجهه وأما المصالح به الى لا عهدة فيه فمعناه المصالح

التخريب (اور من) فاد اتر مر رجه ده دي - ۴ - ۵ - ۶ - ۷ - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۴ - ۱۵ - ۱۶ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۶ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ - ۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ - ۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸ - ۶۹ - ۷۰ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۳ - ۷۴ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۷ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۴ - ۸۵ - ۸۶ - ۸۷ - ۸۸ - ۸۹ - ۹۰ - ۹۱ - ۹۲ - ۹۳ - ۹۴ - ۹۵ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۸ - ۹۹ - ۱۰۰ - ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳ - ۱۰۴ - ۱۰۵ - ۱۰۶ - ۱۰۷ - ۱۰۸ - ۱۰۹ - ۱۱۰ - ۱۱۱ - ۱۱۲ - ۱۱۳ - ۱۱۴ - ۱۱۵ - ۱۱۶ - ۱۱۷ - ۱۱۸ - ۱۱۹ - ۱۲۰ - ۱۲۱ - ۱۲۲ - ۱۲۳ - ۱۲۴ - ۱۲۵ - ۱۲۶ - ۱۲۷ - ۱۲۸ - ۱۲۹ - ۱۳۰ - ۱۳۱ - ۱۳۲ - ۱۳۳ - ۱۳۴ - ۱۳۵ - ۱۳۶ - ۱۳۷ - ۱۳۸ - ۱۳۹ - ۱۴۰ - ۱۴۱ - ۱۴۲ - ۱۴۳ - ۱۴۴ - ۱۴۵ - ۱۴۶ - ۱۴۷ - ۱۴۸ - ۱۴۹ - ۱۵۰ - ۱۵۱ - ۱۵۲ - ۱۵۳ - ۱۵۴ - ۱۵۵ - ۱۵۶ - ۱۵۷ - ۱۵۸ - ۱۵۹ - ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ - ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵ - ۱۶۶ - ۱۶۷ - ۱۶۸ - ۱۶۹ - ۱۷۰ - ۱۷۱ - ۱۷۲ - ۱۷۳ - ۱۷۴ - ۱۷۵ - ۱۷۶ - ۱۷۷ - ۱۷۸ - ۱۷۹ - ۱۸۰ - ۱۸۱ - ۱۸۲ - ۱۸۳ - ۱۸۴ - ۱۸۵ - ۱۸۶ - ۱۸۷ - ۱۸۸ - ۱۸۹ - ۱۹۰ - ۱۹۱ - ۱۹۲ - ۱۹۳ - ۱۹۴ - ۱۹۵ - ۱۹۶ - ۱۹۷ - ۱۹۸ - ۱۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۱ - ۲۰۲ - ۲۰۳ - ۲۰۴ - ۲۰۵ - ۲۰۶ - ۲۰۷ - ۲۰۸ - ۲۰۹ - ۲۱۰ - ۲۱۱ - ۲۱۲ - ۲۱۳ - ۲۱۴ - ۲۱۵ - ۲۱۶ - ۲۱۷ - ۲۱۸ - ۲۱۹ - ۲۲۰ - ۲۲۱ - ۲۲۲ - ۲۲۳ - ۲۲۴ - ۲۲۵ - ۲۲۶ - ۲۲۷ - ۲۲۸ - ۲۲۹ - ۲۳۰ - ۲۳۱ - ۲۳۲ - ۲۳۳ - ۲۳۴ - ۲۳۵ - ۲۳۶ - ۲۳۷ - ۲۳۸ - ۲۳۹ - ۲۴۰ - ۲۴۱ - ۲۴۲ - ۲۴۳ - ۲۴۴ - ۲۴۵ - ۲۴۶ - ۲۴۷ - ۲۴۸ - ۲۴۹ - ۲۵۰ - ۲۵۱ - ۲۵۲ - ۲۵۳ - ۲۵۴ - ۲۵۵ - ۲۵۶ - ۲۵۷ - ۲۵۸ - ۲۵۹ - ۲۶۰ - ۲۶۱ - ۲۶۲ - ۲۶۳ - ۲۶۴ - ۲۶۵ - ۲۶۶ - ۲۶۷ - ۲۶۸ - ۲۶۹ - ۲۷۰ - ۲۷۱ - ۲۷۲ - ۲۷۳ - ۲۷۴ - ۲۷۵ - ۲۷۶ - ۲۷۷ - ۲۷۸ - ۲۷۹ - ۲۸۰ - ۲۸۱ - ۲۸۲ - ۲۸۳ - ۲۸۴ - ۲۸۵ - ۲۸۶ - ۲۸۷ - ۲۸۸ - ۲۸۹ - ۲۹۰ - ۲۹۱ - ۲۹۲ - ۲۹۳ - ۲۹۴ - ۲۹۵ - ۲۹۶ - ۲۹۷ - ۲۹۸ - ۲۹۹ - ۳۰۰ - ۳۰۱ - ۳۰۲ - ۳۰۳ - ۳۰۴ - ۳۰۵ - ۳۰۶ - ۳۰۷ - ۳۰۸ - ۳۰۹ - ۳۱۰ - ۳۱۱ - ۳۱۲ - ۳۱۳ - ۳۱۴ - ۳۱۵ - ۳۱۶ - ۳۱۷ - ۳۱۸ - ۳۱۹ - ۳۲۰ - ۳۲۱ - ۳۲۲ - ۳۲۳ - ۳۲۴ - ۳۲۵ - ۳۲۶ - ۳۲۷ - ۳۲۸ - ۳۲۹ - ۳۳۰ - ۳۳۱ - ۳۳۲ - ۳۳۳ - ۳۳۴ - ۳۳۵ - ۳۳۶ - ۳۳۷ - ۳۳۸ - ۳۳۹ - ۳۴۰ - ۳۴۱ - ۳۴۲ - ۳۴۳ - ۳۴۴ - ۳۴۵ - ۳۴۶ - ۳۴۷ - ۳۴۸ - ۳۴۹ - ۳۵۰ - ۳۵۱ - ۳۵۲ - ۳۵۳ - ۳۵۴ - ۳۵۵ - ۳۵۶ - ۳۵۷ - ۳۵۸ - ۳۵۹ - ۳۶۰ - ۳۶۱ - ۳۶۲ - ۳۶۳ - ۳۶۴ - ۳۶۵ - ۳۶۶ - ۳۶۷ - ۳۶۸ - ۳۶۹ - ۳۷۰ - ۳۷۱ - ۳۷۲ - ۳۷۳ - ۳۷۴ - ۳۷۵ - ۳۷۶ - ۳۷۷ - ۳۷۸ - ۳۷۹ - ۳۸۰ - ۳۸۱ - ۳۸۲ - ۳۸۳ - ۳۸۴ - ۳۸۵ - ۳۸۶ - ۳۸۷ - ۳۸۸ - ۳۸۹ - ۳۹۰ - ۳۹۱ - ۳۹۲ - ۳۹۳ - ۳۹۴ - ۳۹۵ - ۳۹۶ - ۳۹۷ - ۳۹۸ - ۳۹۹ - ۴۰۰ - ۴۰۱ - ۴۰۲ - ۴۰۳ - ۴۰۴ - ۴۰۵ - ۴۰۶ - ۴۰۷ - ۴۰۸ - ۴۰۹ - ۴۱۰ - ۴۱۱ - ۴۱۲ - ۴۱۳ - ۴۱۴ - ۴۱۵ - ۴۱۶ - ۴۱۷ - ۴۱۸ - ۴۱۹ - ۴۲۰ - ۴۲۱ - ۴۲۲ - ۴۲۳ - ۴۲۴ - ۴۲۵ - ۴۲۶ - ۴۲۷ - ۴۲۸ - ۴۲۹ - ۴۳۰ - ۴۳۱ - ۴۳۲ - ۴۳۳ - ۴۳۴ - ۴۳۵ - ۴۳۶ - ۴۳۷ - ۴۳۸ - ۴۳۹ - ۴۴۰ - ۴۴۱ - ۴۴۲ - ۴۴۳ - ۴۴۴ - ۴۴۵ - ۴۴۶ - ۴۴۷ - ۴۴۸ - ۴۴۹ - ۴۵۰ - ۴۵۱ - ۴۵۲ - ۴۵۳ - ۴۵۴ - ۴۵۵ - ۴۵۶ - ۴۵۷ - ۴۵۸ - ۴۵۹ - ۴۶۰ - ۴۶۱ - ۴۶۲ - ۴۶۳ - ۴۶۴ - ۴۶۵ - ۴۶۶ - ۴۶۷ - ۴۶۸ - ۴۶۹ - ۴۷۰ - ۴۷۱ - ۴۷۲ - ۴۷۳ - ۴۷۴ - ۴۷۵ - ۴۷۶ - ۴۷۷ - ۴۷۸ - ۴۷۹ - ۴۸۰ - ۴۸۱ - ۴۸۲ - ۴۸۳ - ۴۸۴ - ۴۸۵ - ۴۸۶ - ۴۸۷ - ۴۸۸ - ۴۸۹ - ۴۹۰ - ۴۹۱ - ۴۹۲ - ۴۹۳ - ۴۹۴ - ۴۹۵ - ۴۹۶ - ۴۹۷ - ۴۹۸ - ۴۹۹ - ۵۰۰ - ۵۰۱ - ۵۰۲ - ۵۰۳ - ۵۰۴ - ۵۰۵ - ۵۰۶ - ۵۰۷ - ۵۰۸ - ۵۰۹ - ۵۱۰ - ۵۱۱ - ۵۱۲ - ۵۱۳ - ۵۱۴ - ۵۱۵ - ۵۱۶ - ۵۱۷ - ۵۱۸ - ۵۱۹ - ۵۲۰ - ۵۲۱ - ۵۲۲ - ۵۲۳ - ۵۲۴ - ۵۲۵ - ۵۲۶ - ۵۲۷ - ۵۲۸ - ۵۲۹ - ۵۳۰ - ۵۳۱ - ۵۳۲ - ۵۳۳ - ۵۳۴ - ۵۳۵ - ۵۳۶ - ۵۳۷ - ۵۳۸ -



بجلاف المبيع على الرتبة (أو ما يعادلها) أي دونه المالك من النجوم لتسويق الشارح الجزئية لأذرع العهدة  
لعجزة فبرق (أو) رقيق (مبيع على كفلس) لأن بيع الحاكم على البراءة وأدخلت الكاف السفيه والعائب لدين أو غيره كنفسه زوجة  
(أو من ترى العتق) أي بشرط عتقه لأعهدة (١٢٤) فيه لتسويق السارح للحرية وللتساهل في غنسه (أو مأخوذ عن دين) على

وجه الصالح للتساهل  
فيه بجلاف المأخوذ على  
وجه المشاحة والبيع  
ففيه العهدة (أو رد  
بعيب) على بانه فلا عهدة  
للبيع على الراد لأنه حل  
للبيع لا ابتداء ببيع ومثله  
الاقالة (أو رد) أي إذا  
خص بعض الورثة رقيق  
من التركة ولا عهدة له  
على بقية الورثة وكذلك  
ما بيع في الميراث (أو وهب)  
للثواب وأولى غيره لأنها  
معروفة (أو اشتراها  
زوجه) ولا عهدة  
له على بانه لا عهدة  
السابقة بينهما بجلاف  
العكس لأن المبيعة  
حصلت بفسخ الكاح  
(أو موصى ببيعته) أي ريد  
أو بمن أحب الرقيق  
البيع له فاحب شخصه فلا  
عهدة إذا لم المشتري  
حال البيع بالوصية فيهما  
والأوليف بصرته بعد  
عرض الميت (أو) موصى  
(بشرائه للعصى) حيث  
هين بأن يقول اشتروا  
سعيدا عبدا ريد وأعنتوه  
هسي (أو مكاتب به) أي  
وكتبت الكتاب به عليه  
ابتداء بأن قال لعبده  
كاتبك على عبدك فلا  
وهو عبر قوله أوه فاطع به  
مكاتب (أو المبيع فاسدا)

به على الأذكار وأما المصالح به على الإقرار وهو بيع من البيوع يكون فيه العهدة وأما المكن في المصالح  
به على الإنكار عهدة لأنه أشبه الهبة في - ق الدافق ولأنه يقتضي المناجرة لانه أخذ على ترك خصومة فلا  
يجوز لها فيه عهدة وأما المأخوذ عن دين أو دم فأما المكن في ذلك عهدة لوجوب المناجرة في ذلك انتفاء  
للا دين بالدين فمما لا يسقط العهدة في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق فيه بين الإقرار والإنكار كما  
أطلق المصنف ومذكرة من ثبوت العهدة أولا في المصالح به على الإقرار يحكم - على الإقرار بجميع كما  
ذكرنا أنه بن فتحصل من هذا كله أن المصالح به أن كان عن إنكار فلا عهدة فيه مطلقا كان المصالح عن  
دم أو عن غيره وإن كان عن إقرار بجميع فيه العهدة ولا (قوله بجلاف المبيع على الرتبة) أي سواء  
كان حاصرا أم ثانيا أو بيع على رتبة سابقة ففيه العهدة (قوله لأن بيع الحاكم على البراءة) أي ولا  
يشترط ههنا علم المشتري أن البائع حاكم بجلاف ما عرفت في العيب القديم من أن يبيع الحاكم ما يمتنع من  
الرد به إذا علم المشتري أن البائع حاكم (قوله السفيه والعائب لدين) أي إذا يبيع عليهما العبد لدين الخ  
(قوله على وجه الصالح) أي عن إقرار أو إنكار وما ذكره الشارح من أنه - رقه بين المأخوذ وصالحا عن  
الدين والمأخوذ على وجه البيع بل يبيع فيه وهم - بعضهم أبق المصنف على طاهره وجعل المأخوذ  
عن الدين لأعهدة فيه مطبعا أحد على وجه الصالح أو على وجه البيع والمشاحة لما يلزم على العهدة من  
فسخ ما في الدمة في معين بأحر فبصره شرعا (قوله بجلاف المأخوذ) أي عن الدين على وجه المشاحة الخ  
(قوله لا به حل للبيع) أي لأن الرد بالعيب - للبيع الأول (قوله ومثله الاقالة) أي عند سجنون في أحد  
قوايه وهذا القول أقصر عليه ابن رشد في النقل عنه وصره واحدا في العهدة في العبد المقال منه فقال  
ابن حبيب وأصبع فيه العهدة وول سجنون لأعهدة فيه وهذا عدى إذا انتقد وأما إذا لم ينتقد فلا عهدة  
في ذلك قولا واحدا لانه كالعبد المأخوذ عن دين أه من يوارل سجنون وقال ابن عرفة عن ابن ررقون  
وهي فصل عن سجنون كقول أصبغ في الاقالة خلاف قول ابن رشد عنه أه ثبت أن له القواين أه  
بن (قوله وكذا ما يبيع في الميراث) وطاهره سواء علم المشتري أنه ارت أم لا ولا يخالف هذا ما عرفت من أن يبيع  
الوارث ببيع براءه أن يبي أنه ارت لأن ذلك بالنسبة للعيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث أه خش (قوله  
لأنها معروفة) أي بقسميها وأعدم المشاحة فيها والعهدة تقتضي المشاحة (قوله للمودة السابقة بينهما)  
أي فاهما يقتضي عدم رد ما يما يحدث فيها في ثلاث أو سنة وله ردها بقديم كأي عتيق (قوله لخصه - ول  
المباعدة بينهما فسخ الكاح) لأنه بمجرد شرائها نهائه فسخ الكاح وصار لا يطؤها بجلاف ما إذا اشتراها  
فانه وإن الفسخ الكاح إلا أنه يطؤها بذلك فلم تحصل المباعدة بينهما بشرائه لها بجلاف شرائها له  
(قوله ولا عهدة) أي لا أجل تنفيذ عرض الميت (قوله إذا علم الخ) أي لأنه حينئذ داخل على تنفيذ عرض  
الموصى (قوله حيث عي) أي وأما ما لم يبيع فاه عهدة لأنه إذا رد بحدث في زمن العهدة يشتري غيره فلم  
يفت عرض الميت (قوله لا به نفس للبيع من أهله) أي لأنه يبيع مؤنتف حتى يكون على المشتري العهدة  
للبيع (قوله وأه رجح أن له) أي للمشتري وقوله الرجوع أي على البائع وقوله بقيته أي بارش ذلك  
العيب - أدت في زمن العهدة بعد مرور العتق ومما عرفت ويجمع من رده ومما لا لا رجوع  
للمشتري على البائع رشح العيب الحادث بعد مرور وقت وقبل انقضاء مدة العهدة وقبل ينقص العتق ويرد  
ذلك الحادث والادعاء له من القاسم والمعتمة مه ما ذكره الشارح لموافقة سجنون لابن لقاسم  
على ذلك بقول وقد شتر - اسمه لسيوح أنه متى وجد قول لابن القاسم وسجنون ولا يبعدل عنه  
لخرو (قوله على موجب الباطل) أي على ما يرد في راجحه من العهدة والعتق والعين على أحد

إذا فسخ البيع ورد الرقيق ابتاعه فلا عهدة فيه لأنه نفس للبيع من أصله (وسمى) أي العهدة بأن (بكتق) باجر القواين  
وأما ما يرد في راجحه من العهدة والعتق والعين على أحد  
موجب الباطل



ما فيه حق توفيه وما يثبت به ضمانه فقال (وضمن بائع) مبيعاً (مكيلاً) وقاية ضمانه (قبضه) مبيعاً (بكيل) متعلق بمكيلا والباء ظرفه  
أي ضمن البائع المكيلا في حال كيله إلى قبضه وقبضه تفريغ في أوعية (١٣٥) المشتري والظاهر أن الباء سببية متعلقة

بقبضه (كموزون  
ومعدود) فإنه بضمنه  
البائع إلى أن يقبضه  
المشتري بالوزن أو العدد  
(والأجرة) للكيل أو الوزن  
أو العدد الحاصل به التوفية  
(عليه) أي على البائع  
إذا تحصيل التوفية إلا  
بذلك حيث لم يكن شرط  
أو عرف بخلافه كما أن  
أجرة الثمن إذا كان مكيلاً  
أو موزوناً أو معدوداً على  
المشتري لا يباع له (بخلاف  
الاقالة والتولية والشركة)  
ولا أجرة على فاعلها  
لأنه فعل معروف وفاعلها  
هي على المقال والمولى  
والشرك بالفتح (على  
الارحح) فالخاصل أن  
الأجرة على سائل ماد كره  
لا على مسؤول (فكالقرض)  
القاء داخل على محدود  
أي فلا أجرة عليه لأنها  
كالقرض أي مقبوضة  
عليه بجميع المعروف  
فن اقترض أردنا مثلاً  
واجبة كيله على المقترض  
وإذا رده فاحرة كيله  
عليه بلا نزاع ومحل التوهم  
الأول (واستمر) ضمان  
ما فيه حق توفيه على  
البائع (بمعياره) الشرعي  
من مكيال أو ميزان حتى  
يقبضه المشتري أو  
وكيله منه (ولو نوله)  
أي ما ذكر من الكيل

القولين فيما (قول ما فيه حق توفية) الإضافة بيانية وتوفية الشيء تأديته (قوله قبضه) أي إلى أن  
يقبضه مشتريه فاللام بمعنى إلى (قوله متعلق بمكيلاً) فيه أنه لا معنى لتعلقه بمكيلاً كما كتب شيخنا فالأولى  
تعلقه بضمه وقوله في حال كيله أراد بالكيل الفعل لا الآلة والالتكر جمع قوله واستمر بمعياره (قوله  
تفرغ فيه الخ) أي فإذا ملك بعد التفريغ في أوعية المشتري كان الضمان منه وأما إذا ملك حال تفريغه  
فيها فبضمانه من البائع إن كان التفريغ منه وإن كان من المشتري كان الضمان منه كما يأتي قريباً  
وحينئذ والمراد بقبض المشتري له ما يشمل تسليمه له وتفرغه في أوعيته لا خصوص التفريغ في أوعيته  
المقتضى أنه إذا تلف في حال التفريغ يكون الضمان من البائع مطلقاً وهذا يخالف ما يأتي (قوله متعلقة  
بقبضه) أي وهي داخلية على مضى محذوف أي قبضه بسبب تمام كيله وتتمام كيله خروجاً من معياره  
ولأن أن تجعل الباء في بكيله بمعنى عدم تعلقه بقبضه (قوله كموزون ومعدود) أي كما أن ضمان الموزون  
والمعدود من البائع حتى يقبضه المشتري بوزن أو عدده ولو رده المشتري على زبنته مثلاً ثم وجدت ثارة ولم  
تعلم من أيهما فعلى المشتري كفي ح (قوله والأجرة عليه) أي على البائع لأن التوفية واجبة عليه ولا  
تحصل إلا بذلك وفي ح اختلاف هل يلزم البائع القمع أيضاً لأن التوفية تتوقف عليه أوباقى المشتري  
بإمائه واسع اه وانظر لوتولى المشتري الكيل أو الوزن أو العدد نفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا  
والظاهر كما قال شيخنا أن له الأجرة إذا كان شاهداً أو ساهلاً البائع في ذلك (قوله كما أن أجرة الثمن) أي  
أجرة كيله أو رده أو عدمه (قوله على فاعلها) أي وهو البائع أعني المبيع والمولى والمشارك بالكسر (قوله  
لأنه فعل معروف) أي فلا يصح بالأمه الأجرة (قوله على سائل ماد كره) أي سائل الاقالة والتولية والشركة  
وهو المقال والمولى والمشارك بالفتح (قوله لا مسؤولاً) أي وهو المكيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله أي  
ولا أجرة عليه) أي على فاعلها (قوله بجميع المعروف) أي وفاعل المعروف لا يعرف (قوله فاحرة كيله على  
المقترض) أي لا على المقرض لأنه فعل معروف وفاعل المعروف لا يعرف (قوله ومحل التوهم الأول) لعله  
لأن دفع الأجرة صورة ريدة مجله (قوله بمعياره) حال أي مدام المبيع بمعياره وقوله حتى يقبضه المشتري  
أوباقى منه أي من المعيارين بحركته وسوء ذلك المائب غير البائع أو كل هو البائع (قوله ولو  
نوله المشتري) هذا مباح في قوله وضمن نفع مكيلاً لقبضه كموزون ومعدود أي هذا إذا تولى البائع  
ماد كره من الكيل والوزن والعدال ولو نوله المشتري بباطنه ود نوله ما بائع وسقط المكيال فبأن  
ما فيه قبل قبض المشتري وضمانه من البائع وأدلت أن نوله ما بائع عن البائع وسقط المكيال من  
يده فبأن ما فيه قبل وصوله لعرائره أو أوباقى منه من البائع عند ذلك وابن القاسم خلافاً لشيخنا  
وسواء كان المكيال له أو يباع له أن يكون المكيال هو الذي يمد في المبيع إلى ماله وليس له إماء  
حاصر غيره فبأن ما فيه من المشتري ولو استعاره من البائع رصده إلى ما من ربه وإخاذه في أن لصور  
هما أن مع الأولى أن يولى البائع الوزن لا يتم بأحد الموزونين ليعرفه في طرفي المشتري فيسقط من يده  
فالمصيبة من البائع اتفاقاً الثاني أنه يولى المشتري النصف أي ياحده من الميزان ليعرفه في طرفه  
ويسقط من يده فالمصيبة من المشتري اتفاقاً كما أن ابن رشد فهم جار بارعه ابن عرفة في الأولى فقال قوله في  
هلا كه بيد البائع أنه ما خلاصه قول المارري واللاحق من أنه من بانه أو من مبيعه الثالث أن  
يتولى المشتري الوزن والتفريغ فيسقط من يده فصل ابن القاسم ومالك في مبيع من البائع لأن المشتري  
وكيل عن البائع ولم يقبضه له منه حتى يصل إلى طرفه وول سحون المصيبة من المشتري لأنه قاص  
له منه ولم يجز هذا خلافاً في الثاني لأن البائع يتولى بانه لو رده على طرف المشتري منه  
ليخرج قبض نفسه لانه أن لا يحصر طرف المشتري ويريد المشتري حل الموزون في طرف البائع ميراثاً

والوزن والعد (المشتري) بباطنه عن البائع وسقط المكيال من يده قبل وصوله



للمرارة المشتري فانه ان من البائع لاف مالوكه البائع او ثابته وناوله المبتاع فذلك في يده قصيبته من المبتاع لانه قد تم القبض  
 تأخذه وليس نائباً عن البائع حينئذ والمباير صفة في حق المالى بين صفة قبض غيره بقوله (وقبض العقار) وهو الارض وما اتصل بها من  
 بناء وشجر (بالخفية) بينه وبين (١٢٦) المشتري وتمكنه من التصرف فيه بتسليم المفتاح ان وجدت وان لم يخل

البائع متاعه منها لم  
 تمكن دارسكنى وأما هي  
 فان قبضها بالاخلاء ولا  
 يكفي التخلية (و) قبض  
 (غيره) أى غير العقار  
 من عروض وأنعام  
 ودواب (بالعرف) الجارى  
 بين الناس كاختيار  
 الثوب وتسليم مقود  
 الدابة وتظهر فائدة  
 القبض فيما ذكر اذا كان  
 البيع فاسداً او اذا بيع  
 العقار مدارعة أو غيره  
 اذا كان عائداً او الفاسد  
 الصحيح يدخل في ضمان  
 المشتري بمجرد العقد ولا  
 يحتاج التخلية ولا عرف  
 (وصح من بالعقد) بالباء  
 للمفسر حول أى يصح  
 المشتري المبيع الخاص  
 اذالم يكن فيه حق توفية  
 ولا عهدة ثلاث باء فقد  
 الصحيح اللارم من  
 الجبابير وأما فاسد  
 فتقدم وقوله وانما ينقل  
 ضمان المبيع  
 وتقدم أن ضمان المبيع  
 بالخيار من البائع واستثنى  
 من ذلك خمس مسائل  
 بقوله (الا) المسألة  
 (المجوسه) عند ما نعتها  
 (للمن) الحال أى لا خيار  
 المشتري (أو) المجوسه  
 (للمسألة) على تسليمها

أو جلوداً أو أرباباً فاضمان من المشتري بمجرد الفراغ من الوزن لانه قابض له في طرف البائع  
 ويحوز له بعه قبل بلوغه الى داره لانه قد وجد القابض حقيقة فليس فيه بيع الطعام قبل قبضه فعامل  
 بهذا التحريم وقوله من زيادة الفقه اهـ بن (قوله لمرارة المشتري) اظهر في محل الاصحاح (قوله بخلاف  
 مالوكه الخ) هذا اشارة لصورة الثابتة (قوله وقبض العقار بالخفية) عطف على المعنى أى قبض المالى  
 بالكيل أو بالوزن وقبض العقار بكذا (قوله وتمكنه الخ) أى بأن يخرج منه ويمكنه من التصرف فيه  
 (قوله بتسليم المفتاح) الباء سببية (قوله ان وجدت) أى وان لم يكن له مفتاح كفى تمكينه من التصرف  
 وانظر لو مكده من التصرف ومنه من المفتاح كقول قح له الدار وأخذ المفتاح منه هل يكون ذلك  
 قبضاً أو لا وهو ظاهر كلام الشارح بهرام وشارحاً أيضاً به لا معنى للتمكين من التصرف مع عدم أخذ  
 المفتاح (قوله فان قبضها بالاخلاء) أى اخلاء الامتعة منها (قوله ولا يكفي التخلية) أى تمكينه من  
 التصرف فيها بتسليم المفتاح (قوله كاختيار الثوب) أى - بازتها (قوله وانما تظهر الخ) - هذا اشارة  
 للجواب عن اعتراض المواقف على قول المصنف وقبض العقار الخ بأن كيفية القبض لا تظهر له فائدة  
 في البيع الصحيح لدخوله في ضمان المشتري بالعقد وانما تظهر فائدته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لمورد  
 كوقوف الحاجة والرهن فلو اتى المصنف بهذا بقوله وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض كان أولى وحاصل  
 الجواب أن لا يسلم أن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة الا في البيع الفاسد بل تظهر فيه في بعض أفراد  
 البيع الصحيح فأملى (قوله اذا كان البيع فاسداً) أى لان الضمان فيه انما ينقل من البائع للمشتري  
 بالقبض وكذلك العقار اذا بيع مدارعة لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض وكذلك العائبات اذا بيع  
 بالهبة أو على رؤى سابقة لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض (قوله والا فالبيع الخ) أى والا نقل  
 ان فائدة القبض تظهر فيما ذكر كل ما كان فائدته تظهر فيما ذكر وغيره ولا يصح لان البيع الصحيح  
 الخ (قوله يدخل) أى متعلقه وهو المبيع ولو دلل لار المبيع بهما صح ما يدخل الخ كان أولى ومحل الدخول  
 في ضمان المشتري بالعقد اذا كان ذلك المبيع حاصراً لم يكن فيه حق توفية ولا مواضعة ولا عهدة ولا  
 محمولاً لمن أو لا شاهد على ما قال بعد (قوله المبيع الخاص الخ) أى وأما العائبات وما فيه حق توفية فلا  
 يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح اللارم بل بالقبض وكذلك المبيع على العهدة لا يدخل في ضمان  
 المشتري بمجرد العقد بل يتوقف دخوله في ضمانه على انقضاء العهدة كما يأتى (قوله واستثنى من ذلك)  
 أى من قوله وصح من المشتري ما شتره بمجرد العقد اللارم خمس مسائل ويراد عليها ما فيه حق توفية وما  
 فيه عهدة ثلاث وما يصح بخيار فتكون جملة المسائل المستثناة ثمانية ولم يذكر هذه الثلاثة المريدة أنسكالاً  
 على ما تقدم له من أن الضمان في مدة الخيار والعهدة من البائع وأما ما فيه حق توفية ضمانه من البائع  
 حتى يقبضه المشتري الكيل أو وزن أو عدد (قوله ضمان الرهان) أى فيفريق بين ما يعاب عليه وما لا  
 يعاب عليه ولا يعاب عليه لا ضمان عليه فيه ادا ادعى بانه أو دلا أنه الا أن يظهر كدبه وما يعاب عليه  
 هو في ضمانه الا أن يقيم بینه انه نافي بعرضه وانه لا ضمان عليه حينئذ (قوله وهو مسلم في الثانية الخ)  
 بقرينه بين المستثنين غير طاهر بل ما جرى في إحدى المسائل من الخلاف يجري في الأخرى لقول ابن  
 شاس وفي معنى احتباسه لاجل النقص احتباسه حتى يشهد عليه بقله المواق اهـ بن ثم اعلم أنه على ما ذكره  
 المصنف من أن البائع يضمن ضمان الرهان لا يحسن الاستثناء في الصورتين الأولى لان كون ذلك  
 كالرهن لا يخرج به عن ضمان المشتري او البائع او ضمانه انما يصح منه ضمان تامة فقط وهذا لا ينافي  
 أن ضمانه أصالة على المشتري ألا ترى أن الضمان يتقضى عن البائع وليس له نعم يحسن الاستثناء على  
 القول بضمن البائع مطلقاً (قوله أن ضمانها من البائع) أى مطلقاً لا يمكن المشتري منها وليس كالرهن

المشتري (ذكر لرس) فيهما أى قبضهما البائع ضمان الرهان وهو مسلم في الثانية وأما الأولى فعلى المشهور وقوله  
 من قول ابن القاسم وقوله التالى وهو رأى جميع الأصحاب أن ضمان البائع وهو الارجح (والا) المبيع (العائبات) غير العقار على  
 ما يراه فيه من عدمه (بقرينه) كونه مد مظلة فمارة أو غيره (والا) المواضعة وبغير وجهان أى يبيحه (بضم الميم) المشتري والمعتق



أنهم مجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع خلافا لظاهر المصنف (والا الثمار) المبيعة بيعا صحيحا على أصولها بعد الطيب فضاء ما هنا على بائعها (للجائحة) أي إلى وقت أمن الجائحة وأمنها ابتهاهي الطيب كما يأتي (١٢٧) وظاهره أن ضمانها من بائعها أي كل شيء ولو

من غاصب حتى تؤمن الجائحة وليس كذلك وانما هو بالنسبة للجائحة فقط وأما غيرهما ومن المتابع بمجرد العقد (ر) لوقال كل من المتبايعين لصاحبه لا أقبض ما بيدي حتى أقبض ما بيدي (بدي المشتري) بدفع الثمن المتبايعين (للتارخ) أي عنده إذا كان المبيع عرضا أو مثليا لأنه في يدائه - - - كالأمر على الثمن فكلالة في بيع عرض أو مثلي بمقدور الأمان بمجر واحد على التبدل ثم إن كان العقد على نقدين مبادلة أو صرفا قبل لهما إن تأخر قبضهما انتقص العقولان كما بمثليين غير ماد كرا عرضين تركا حتى يصح لهما (والتلف) بحضرة حاكم وكل من يتولى ذلك لهما (والتلف) للمبيع بهما صحيحا لا رما الحاصل (وقت ضمان البائع) بأن كان مما يسه حق توفيه أو غيرا قبل أمن جائحتها أو مواصفه أو عاينا (سماوي) أي بامر من الله تعالى لا بحسابه أحد (بنفسه) العقد فلا يلزم البائع الا بئان غير

وقوله وهو الأرجح أي كما قاله طي ولا يلزم من كون مقابله مشهورا من قول ابن القاسم أن يكون مشهورا في المذهب لأن معنى كونه مشهورا من قوليه أنه معلوم من قوله فهو يشير إلى أن رواية الأخرى غير معلومة من قوله وفي بن أن القولين لما لك (قوله) المبيع رؤية الدم تخرج من ضمان البائع (أي وتدخل في ضمان المشتري سواء قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما الفاسد فلا تدخل في ضمان المشتري إلا إذا رأت الدم وقبضها المشتري لقول المصنف ما نقا وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله) خلافا لظاهر المصنف (أي التابع لابن عبد السلام وهو قول ضعيف وعكس الجواب عن المصنف يجعل من يعني إلى أن وجهها من الطهر الذي رعت فيه إلى الخيضة (قوله) المبيعة بيعا صحيحا (أي وأما الثمار المبيعة بيعا فإدائها اشترت بعد طيبها فقص ما من المشتري بمجر رد العقد لأنه لما كان متمكنا من أخذها كان عملة لقصد وينبغي أن يقال لما قاله في ضمان العقد وان اشترت قبل طيبها فقص ما من الدائع حتى يجدها المشتري كدائي عيج وتبعه عبق وخش وكتب عليه الشيخ أحمد الدرعاوي في وقفة مع ما سبق من أن الفاسد لا يدفعه من الفاسد بالأفعل ولا يكفي فيه السمك ولا ينظر (قوله) أي إلى وقت الخ) أشار إلى أن اللام بمعنى إلى وأن في الكلام حذف مصاف (قوله) وأمنها ابتهاهي الطيب (أي سواء جدها المشتري بعد ذلك أم لا) حتى تهاهي طيبها انتقل الصمان لمشتريها (قوله) بالنسبة للجائحة (أي كما إذا سقطت الثمار بريج أو مطر أو برد أو أحد الجيش طار أو أما المعين كما عاصب والسارق وليس بجائحة) (قوله) ولو قال كل الخ) حاصله أنه إذا تنازع البائع والمشتري في التسليم أو لأن قال الدائع للمشتري لا أدفع المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري للمدعي لا أدفع لك الثمن حتى أقبض المبيع قال المشتري يجزى على تسليم الثمن أو لأن من حق البائع أن لا يدفع ما باع حتى يقبض غنه لأن الذي باعه في يده كالأمر في الثمن فمن حقه أنه لا يدفعه إليه حتى يقبض غنه (قوله) واللام بحج (الخ) أي بالابان كان بيع دراهم بدراهم أو ديارين بدناير عرضا طيلة أو مبادلة أو دراهم بدناير على وجه الصرف أو بيع عرض بعرض أو مثلي بمثلي أو عرض بمثلي لم يجز واحد الخ (قوله) وان كما بمثليين الخ) أرادهم ما مابش - - - يبيع المثلي بالمثلي والمثلي بالعرض والعرض بالعرض (قوله) فان كانا الخ) أي أن يحمل كونهما في الصرف والمراطة - - - له يقال لهما ماد كروبي العرضين والمثليين يترك أن إذا لم يكونا بحضرة القاضي بان كانا الخ (قوله) من يتولى ذلك لهما (أي أنه يוכל شح صا بمسكن الميراث في المراطة ويصنع كل واحد عبثه في كنهه ليدفع لكل منهما ما حازه وبأخذ العين من مافي الصرف ليدفع كل منهما ما حازه ويقبض منهما في المثليين ليدفع لكل منهما ما حازه (قوله) والتلف سماوي (أي والحال أنه ثبت اليه أو تصادقا عليه) (قوله) بأن كان مما يسه حق توفيه (أي وذلك سماوي قبل قبض المشتري له بكيل أو وزن أو عدد أو ما المحبوسة للثمن أو للاشهاد ولأيد حلال هائنا على ما قاله المصنف من أن ضمانهما كالأمر لانه متى ثبت التلف سماوي انتفى عنه الصمانه وأما على القول بان ضمانهما من البائع مطلقا فيكونان داخلين هما (قوله) أو غمارا (أي تلفت سماوي قبل أمن جائحتها وقوله) أو عاينا أي تلفت سماوي قبل قبضه (قوله) وقد تقدم حكمه (أي من أنه إذا تلفت سماوي كان صمانه من البائع وينسخ البيع وان ادعى البائع صيانعه وكان الخيار للمشتري ضمن البائع الثمن كما سر في قوله وكعبية نافع والخيار لغيره في الفقه بيع التلبيع الخيار انما وبالسنة لما يأتي أعني قوله وحيران عيب واداعيبه البائع وادعى صيانعه وكذبه المشتري ففي بيع التلبيع المشتري كما قال المصنف هذا في بيع الخيار إذا كان للمشتري يعزم البائع الثمن كما مر وأما الفسخ إذا هلك سماوي فلا يفرق فيه (قوله) وحير المشتري الخ) حاصله أن المانع إذا أحق المبيع وقت صمانه منه وادعى دسلا كنه والغرض أن البيع على التلبيع لم يصدق - - - المشتري بل ادعى أنه أحفاه وأن دعواه الهلاك

المعبر المدفوع عليه بخلاف المبيع فيه عند احصائه وقبل قبض المشتري فيهرم مثله لوقوع العقد فيه على ما في الذمة لا على معين وخرج بقوله لا رما ببيع الخيار وقد تقدم حكمه وسيل كرا دافع الدائع أو المشتري أو الا حبي بقوله إلى المشتري قبض الخ وكان الا بئان كونه بالآية من جهة (وحير المشتري) بها



ان اخفى البائع المبيع  
وادعى هلاكه ولم يثبت  
ولم يصدق المشتري  
وتكفل البائع عن اليمين  
والافليس له الا الفسخ  
(أو غيب) بالمهمة لأن  
فعل به بانه ما ينقصه  
فيخير المشتري بين الرد  
والتماسك بالارش في  
العمل وبغيره في الخطا  
كالسماوي (أو استحق)  
من المبيع جزء (شائع  
وان قل) فيخير المشتري  
بين التماسك بالساق  
ويرجع بحصة ما استحق  
وبين الرد ويرجع  
بجميع الثمن ان كثير  
المستحق كثلث وأكثر  
مطلقا انقسم أولا لتحذ  
للعلة أولا كان قل عن ثلث  
ولم ينقسم كحجر وان  
وشجرة ولم يتخذ للعلة فان  
انقسم أو اتخذ للعلة  
منقسم أم لا فلا خيار  
بل يلزمه الا ان يحصته  
من الثمن فالصور ثمان  
واحترز بالشائع من  
المعين فانه قد منه في قوله  
ولا يجوز التمسك باقل  
استحق أكثره (وتلف  
بعضه) أي المبيع المعين  
وهو في ضمان البائع  
سماوي (أو استحقاقه)  
أي العيص المعين كان في  
ضمان البائع أم لا  
(كعيبه) فينظر في

لا أصل لها وتكفل ذلك البائع عن البين فان المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع  
أو التماسك ويطلب البائع عثله أو قيمته وأما لو كان البيع على الخيار لزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري  
وانما خير المشتري هنا أي في البت دون الخيار مع أن ضمان السلعة في المسئلتين من البائع لأن العقد هما  
منبرم فتعلق المشتري بها أقوى من تعلق البائع لكون السلعة على ملكه وما تقدم كان على ملك البائع  
قال طي ولا يدخل في كلام المصنف هنا المحبوسة للثمن أو الاشهاد بناء على ما درج عليه المصنف من أم  
كاله ان لا تخير للمشتري فيها واعماله القيمة بالعدة ما بلغت نعم له التحجير بناء على القول الآخر من أن  
البائع بضمهم اضمن اصاله (قوله بين الفسخ) أي وأخذ منه (قوله ولم يصدق الخ) أي بأن ادعى أنه أخفاه  
وأن دعواه اطلاق الأصل لها (قوله والافليس له الا الفسخ) هذه طر بقة أي محمول وعليه يكون ما هنا  
موافقا لكلام المصنف الآتي في السلم وقال ان عبد السلم لا يثبت التحجير للمشتري مطلقا عند النكول  
و بعد الخطأ وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد و هو راجع إلى أن كلام المصنف على هذه الطريقة انظر  
طي (قوله أو غيب) قال طي يبيع أو يبيع أو يبيع أن يقرأ عيب الباء للمفعول أي بخير المشتري ان تعيب  
سماوي رمان ضمان البائع اما أن يردو بأخذ الثمن أو يتمسك ولا يفي له وهكذا فرض المسئلة في الجواهر  
وابن الحاجب وابن عرفة وتقرر المصنف على كون البائع عيبه بوجب التماسك مع ما يأتي من قوله وكذلك  
تعيبه أي بوجب غرم الارش ويغوث الكلام على العيب السماوي هو جمل بغيرهم العيب هنا على  
تعيب البائع وقال انه لا مسافة بين ما ذكره هاهنا من تخير المشتري وما ذكره فيما يأتي من لزوم البائع الارش  
لانه يغرم الارش اذا اختار المشتري التماسك ان كان التعيب عمدا وأما ان كان خطأ فبغيره أي ان يكون  
كالسماوي فيخير المشتري اما ان يردو بأخذ الثمن أو يتمسك ولا يفي له وورد بأن ظاهر كلامهم أن تعيب  
البائع له بوجب الارش كان عمدا أو خطأ ولا تخير والتخير انما هو في السماوي وحده فكلام الشارح  
نعم العيب غير مسلم (قوله أو استحق من المبيع) أي سواء كان في ضمان البائع أو المشتري (قوله وان قل)  
دفع بالمباينة ما يتوهم انه ان قل المستحق يتعين التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن ولا خيار وينبغي  
أن يقيس ذلك القليل المبالغ عليه بما اذا كان غير منقسم وغير متخذ للعلة كما قال الشارح (قوله انقسم)  
الصغير للمبيع الذي استحق بعضه وكذا الضمير في قوله ان يتخذ للعلة (قوله ولم ينقسم) أي لم يمكن قسمه  
(قوله فان انقسم الخ) الاولى فان انقسم كان متخذ للعلة أولا أو اتخذ للعلة وكان لا يمكن قسمه فلا خيار الخ  
هذه ثلاثة تصمم لاجمعة السابقة فالجدة ثمانية وحاصلها أن المبيع اما أن يكون قابلا للقسمه أولا وفي كل  
اما أن يتخذ للعلة أولا وههذه أربعة وفي كل اما أن يكون الجزء المستحق كثيرا كالثلث فأكثر أو قليلا وههذه  
ثمانية فان كان كثيرا كان للمشتري الخيار سواء كان المبيع يمكن قسمه أولا أو متخذ للعلة أولا وكذا ان  
كان قليلا وكان المبيع لا يمكن قسمه ولم يتخذ للعلة فان كان يمكن قسمه متخذ للعلة أولا أو كان لا يمكن  
قسمه وهو متخذ للعلة فلا خيار للمشتري ويلزمه الباقي بحصته من الثمن (قوله فان قدمه في قوله ولا يجوز  
التمسك بأقل استحق أكثره) أي بأن كان ذلك المستحق يسو به من الثمن أكثر من النصف فغهرمه أنه لو  
استحق أقله وهو ما يسو به من الثمن النصف فأقل فانه يتعين التماسك به بما يخصه من الثمن (قوله وتلف  
بعضه) ههنا في المتعدد كما يفيد عه وحاصله أن التفصيل السابق في حل قوله أو استحق شائع وان قل من  
اصور التمايه في المستحق من الدار والارض مطلقا شائعا ومعيها وفي المتعدد الشائع وأما المتعدد  
والمستحق منه معين فهو قول المصنف وتلف بعضه فله شيئا (قوله سماوي) أي وذلك كما لو كان المبيع  
غارا وتلف بعضه سماوي والخال أهل تؤمن من الجائحة أو عائنا وتلف بعضه سماوي قبل أن يقصده  
المشتري واحترز بقوله سماوي عمالو كان بفعل البائع عمدا أو خطأ فيلزمه الارش من غير تخيير كما في  
(قوله فان كان النصف) أي فان كان الباقي النصف (قوله لزم الباقي) أي لم التمسك بذلك الباقي بحصته  
من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق من الثمن وقوله لزم الباقي الخ لان بقاء النصف كبقاء الحل



فإن المحدث المشتري (و) أن كان أقل منه (بحرم التمسك بالأقل) الباقي لا يخلل البيع بثلاث جهله أو استحقاقه فتمسك المشتري ببقائه  
كانشاء عقدة بثمن مجهول إذا لم يعلم ما يخص الباقي إلا بعد تقويم الجميع (١٣٩) ثم النظر فيما يخص كل جزء على انفراد

(لا مثلي) فلا يجوز  
التمسك بالأقل بل يجزى  
لكن التخيير في الاستحقاق  
والتلف بين الفسخ  
والتمسك بالباقي بحضته  
من الثمن وفي التعيب  
يخير بين الفسخ فيبرد  
الجميع وبين التمسك  
بجميع المبيع لا بالسليم  
فقط بما ينوبه من الثمن  
(ولا كلام لواحد) عيباً  
(في) مثلي من مكمل  
وموزون ومعدود  
(قليل) عيبه بأن  
لا يزيد على المعتاد  
(لا ينقل) عنه المثلي  
بأن تقول أهل المعرفة  
أنه ليس من الأهم  
الطارئ (كفاح) أي  
فعرخ خزن الطعام أو  
الاندو به بل بغيره فلا  
يحط عنه شيء من الثمن  
(وان انفك) العيب  
القلييل عنه عادة  
كانتلال بعضه بطرأ  
نـدى ولم يبلغ الثلث  
(ولما نفع الترام الرابع)  
المعيب مراده به مادون  
الثلث (بحضته) ويلزم  
المشتري السليم عما ينوبه  
(لا أكثر) من الربع  
بالمعنى المتقدم بأن بلغ  
الثلث فأكثر فليس  
للبيع الترام المعيب  
والرأه المشتري السليم

فيلزم المشتري (قوله فإن انفك) أي المبيع كعده أو ذاته والموضوع أن الباقي بعد التلف أو الاستحقاق  
النصف فأكثر (قوله خبر المشتري) أي في رد المبيع وأخذ ثمنه والتمسك بالباقي بحصة من الثمن ويرجع  
بحصة ما تلف أو استحق (قوله وإن كان أقل) أي وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أقل من النصف  
بحرم التمسك بذلك الأقل الباقي ووجب رد المبيع وأخذ جميع ثمنه (قوله إلا المثلي الخ) حاصله أن المبيع  
إذا كان فيه حق توفية وتلف بعضه سماعي وهو في ضمان المائع أو استحق بعضه كان في ضمان المائع أم لا  
أو تعيب بعضه سماعي وهو في ضمان المائع فإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسلام من التعيب  
النصف فأكثر تعين التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسلام  
من التعيب أقل من النصف ففي التلف والاستحقاق يخير المشتري بين فسخ البيع والرجوع بثمنه وأما  
أن يتمسك بذلك الباقي القليل بحضته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق وأما في التعيب فيخير  
بين فسخ البيع أي رد جميع المبيع وأخذ ثمنه وأما أن يتمسك بجميع المبيع سالماً ما عدا كل الثمن ولا يجوز  
أن يتمسك بذلك السالم فقط بحضته من الثمن وهذا التخيير هو الثالث في المقوم إذا وجد له ما أكثره  
وبني الأقل كما مر في قوله إلا أن يكون إلا أكثر الممنوع فيه التمسك بالباقي بحصته من الثمن فإن تمسك بالباقي  
بجميع الثمن حاز وحيداً فنفذ في المعيب حكم المستثنى والمستثنى منه وهو لا يضع اضاعاً فائدة الاستثناء  
فالأولى رجوع الاستثناء للتلف والاستحقاق فقط ويدل عليه عبارة ابن المطاح إذا قال بخلاف المثلي  
فيهما فقال في التوضيح أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في أخذ الباقي وفي الفسخ انظرين (قوله  
فلا يحرم التمسك بالأقل) أي الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أو التعيب (قوله بحضته من الثمن) أي  
لأن المثلي مناه من الثمن معلوم فالتمسك بالباقي القليل كانشاء عقدة بثمن مجهول وانما يأتي هذا  
في المقوم (قوله ولا كلام لواحد الخ) هذا شروعه فيما إذا قبض المشتري المثلي فوحده متغيراً بعضه وهذه  
الجملة مستأنفة حوالاً للسؤال نشأ من قوله وحرم التمسك بالأقل إلا المثلي فلا يحرم التمسك فيه بالأقل بل  
يخير المشتري فكماله قيل وهل هذا الحكم مطرد فأجاب بأن فيه تفصيلاً (قوله لواحد) سلة الكلام وقوله  
في قليل خبر لا وقيل نعم لمحدوف قدره الشارح وبهوله عيبه بالرفع فاعل قليل أي لا كلام لواحد عيباً  
في مثلي قليل عيبه وكان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبه بالضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل النصب  
في قوله لواحد إلا أن يقال إنه جرى على طريقة الفقهاء الذين يميزون بين نصيب الشبهة بالضاف من  
غير تنوين وجملاً من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وحامل  
ما في المسئلة أن من اشترى شيئاً من الطعام أو نحوه حراً أو كلاً فوجد فيه عيباً فإسقطه مخالفاً لأعلاه  
فلا يجوز ما أن يكون ذلك التعبير عما ينفع عن الطعام عادة أو لا فإن كان عما لا ينفع عن الطعام كالليل  
الذي يوجد في قعر المحرن فلا كلام للمشتري والمبيع كله لا يرد له ولا يحط عنه من الثمن شيء كان المعيب  
قليلاً أو كثيراً وإن جرت العادة ما انفك ذلك العيب عن الطعام وإن كان المعيب أقل من الثلث خير البائع  
بين أن يرد المبيع ويبى أن يلتزم المعيب بحضته من الثمن ويلزم المشتري السليم عما ينوبه من الثمن لأن  
مادون الثلث قليل لا يوجب للمشتري رداً ولو طلب المشتري أن يتمسك بالسليم بحضته من الثمن وأبى  
البائع وطام رد المبيع فلا يحجب المشتري لما طلب فإن طلب أن يتمسك بالسليم بجميع الثمن أحجب لذلك  
وإن كان المعيب الثلث فأكثر فلا كلام للبائع حينئذ ويخير المشتري إما أن يرد الجميع أو يتمسك بالجميع وليس  
للمشتري أن يلتزم السليم بحضته ويلزم البائع المعيب بحضته وإن طلب التمسك بالسليم بجميع الثمن  
أحجب لذلك وإذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف في قليل لا مفهوم له اه عدوى (قوله كفاح) أي  
كبدل قاع محرن أو أندر (قوله فلا نفع الترام الرابع) أي ولزم رد المبيع (قوله وأما جميع الثمن) أي وأما  
الترام السليم بجميع الثمن فله ذلك والحاصل أنه يخير بين أمور ثلاثة رد الجميع أو التمسك بالجميع أو

(١٧ - دسوقي ثالث) عما ينوبه بل الخيار للمشتري في التمسك بالجميع أو رد الجميع (وليس للمشتري الترامه)  
أي الترام السليم ويلزم البائع المعيب (بحضته) وأما جميع الثمن فله ذلك (مطماناً) كان الربع وأقل أو الثلث فأكثر إذ من جهة البائع  
أن يقول أبيع له ليجعل بعضه بعضاً وهذا عند التسارع وأما عند التراخي فلا اشكال



(ورجم) فيما اذا كان المبيع موقوفاً بعددا (١٣٠) كعشرة أثواب كل ثوب عشرة (للقيمة لا للتسمية) بخلاف اختلاف الأفراد

بالجودة والرداءة وبيعها مع  
تقدم ببيع الحماة قد شوى  
العهدة للمساوي أكثر  
منها وللمساوي أقل  
(وصح) البيع ان شرطاً  
تقدم على البيع الرجوع  
للقيمة بل (لو سكتا)  
من بيان الرجوع  
طاولاً لتسمية (لان  
شرط الرجوع لها)  
أي للتسمية فلا يصح  
الان نكح في الواقع  
موافقة للقيمة ولما قدم  
ان التالف بسماوي  
وقت ضمان المائع  
يفسخ تكام على ما اذا  
حصل من مشتري، بائع  
أو أحني ولو قدمه  
ثم كان أولى كما في فقال  
(واتلاف المشتري)  
وقت ضمان المائع  
(قبض) لما ألقاه مقوماً  
أو مثلياً فيلزمه الثمن  
(و) اتلاف (المائع)  
لمبيع على الت  
(والأحني بوجوب العزم)  
أي قيمة المقوم ومثلي  
المثلي لمن الضمان منه  
(وكذلك اتلافه) أي  
من ذكر وأراد اتلاف  
بعضه معني تعيبه ولو  
قال تعيبه لكان  
أصرح في المسراد أي  
تعيب المشتري قص  
وتعيب الأحني بوجوب  
العزم لمن الضمان  
وتعيب المائع مع ما في  
ضمان المشتري بوجوب  
عزم أرض التعيب

بالسليم فقط بكل الثمن وأما التماسه بالاسم بخصته من الثمن والزام المائع المعيب بخصته من الثمن  
فليس له ذلك إلا أن تراخى على ذلك كما قال الشارح (قوله ورجع للقيمة) أي ان من اشترى مقوماً بعددا  
كعشرة أثواب أو شاة مثلاً عانة وسمه ابكاً واحدة عشرة واستحق بعضها أو أطلع فيه على عيب وليس  
وجه الصفقة وحب التمسك باقي الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية أغلو وأختلاف الأفراد  
بالجودة والرداءة ولا يلزم الرجوع للقيمة لأن ثمنه المستحق أو المعيب بقيمة أجزاء الصفقة وتنسب  
قيمة المعيب أو المستحق إلى مجموع القيمة فيرجع تلك النسبة من الثمن فإذا كان المعيب أو المستحق  
من تلك العشرة أربعة وقومت العشرين وقومت الستة السالبة استثنى فنسب قيمة المعيب وهي عشرون  
إلى مجموع القيمة وهو ثمانون يكون ذلك بعاقبة رجوع على المائع بسم المائة التي هي الثمن (قوله  
و) التماسه (أي في التسمية) (قوله ان ثم طاع عند عقد البيع الرجوع للقيمة) أي ان حصل استحقاق  
لبعضها أو ظهوره في بعضها عيب لا يكون وجه الصفقة (قوله بل لو سكتا) بيان الرجوع طاولاً لتسمية  
أي ورجع حينئذ للقيمة (قوله فلا يصح) أي عقد البيع (قوله كان أولى) أي لان هذا من تنمة ما تقدم  
(قوله واتلاف المشتري) أي لما اشتراه سواء كان الاتلاف لكل المبيع أو بعضه والفرص أن البيع وقع  
على الت لان المبيع بالحمار قد تقدم الكلام على الحنابلة عليه في قوله وان حني بائع الخ وقوله فيلزمه  
الثمن أي غير ذلك المبيع الذي اتلاف كله أو بعضه (قوله واتلاف المائع والأحني) أي لمبيع على الت  
كان في ضمان المائع أو في ضمان المشتري كان الاتلاف لكل المبيع أو لبعضه كان الاتلاف عمداً أو خطأ  
(قوله لمن الضمان منه) أي سواء كان بائعاً أو مشترياً وهذا ظاهر بالنسبة لاتلاف الأحني والحاصل  
أن اتلاف الأحني بوجوب عزم قيمة المقوم وغرم مثل المثل لمن كان الضمان منه بائعاً أو مشترياً وأما  
بالنسبة للمائع فمما دعت الضمان منه خصوص المشتري أي ان حنابة المائع عمداً أو خطأ بوجوب غرم  
القيمة أو المثل للمشتري سواء كان الضمان منه أو من المائع خلافاً لمن قال ان محل تقويم المائع اذا حني  
على المبيع حيث كان ضامناً من المشتري وأما له كان الضمان من المائع فإنه لا غرم عليه وظاهرة اختيار  
المشتري الامضاء أو الرد وقال نت ان اختيار الامضاء غرم المائع أيضاً والأفلاوة تبعه على ذلك خش قال  
من ولا سلف لها فيما ذكر من تخيير المشتري بل كلام المدونة صريح في خلافه ففيها في كتاب الاستحقاق  
ما نصه ومن المائع من رحل طعاماً بعينه ففارقته قبل أن يكتاله فتعدي المائع على الطعام فألقاه فعليه  
أن يأتي بطعام مثله ولا خيار للمتناع في أخذ ذنابرة ولو هلك الطعام بأمر من الله انتقض البيع وليس  
للمائع أن يأتي بطعام مثله ولا ذلك عليه اهـ والحاصل ان اتلاف الأحني بوجوب العزم لمن الضمان  
منه سواء كان بائعاً أو مشترياً كان الاتلاف عمداً أو خطأ واتلاف المائع بوجوب العزم للمشتري كان  
الضمان منه أو من المائع كان الاتلاف عمداً أو خطأ كان الاتلاف لكله أو لبعضه هدا هو والصواب  
(قوله وأراد الخ) دفع هذا ما يقال ان قول المصنف وكذلك أفلاوة فيه تشبيه الشيء بنفسه لان اتلاف  
الكل والبعض قد مر الكلام عليه (قوله أي تعيب المشتري) يعني وقت ضمان المائع كان التعيب عمداً  
أو خطأ (قوله قص) أي للمبيع فيلزمه ثمنه كله وما في حش انه يعزم ثمن البعض وأنه يقوم به الما  
ومعينا إلى آخر ما قاله مخالف لذلك ولم أر ما قاله صرح به أحد اهـ س (قوله وتعيب الأحني) أي لما هو في  
ضمان المائع أو المشتري كان التعيب عمداً أو خطأ وقوله بوجوب العزم لمن الضمان أي سواء كان  
بائعاً أو مشترياً وقوله وتعيب المائع أي عمداً أو خطأ وقوله ما في ضمان المشتري أي أو المائع والحاصل  
أن تعيب المائع بوجوب عزمه للمشتري المثل أو القيمة كان التعيب عمداً أو خطأ كان المبيع في ضمان  
المائع أو المشتري وما في من أن المبيع اذا تعيب وهو في ضمان المائع يخير المشتري بين رد المبيع والتماسه  
فهو فيما اذا كان التعيب بسماوي هدا هو والصواب كما في (قوله وان أهلك المائع الخ) أي عمداً أو خطأ  
وأصلوا أهلك المشتري الطعام المحمول قبل كيله وقد كررنا الحاشية أن اتلاف المشتري له كاتلاف الأحني

للمشتري (وان أهلك المائع صبرة) من مثلي بعت (على الكيل) أو الجوز أو العبد كمثل صاع أو كيل رطل بكذا بوجب



(فالمثل) يلزمه (تحرير البو فيه) للمشتري (ولا خيار لك) بامتنع في رد البيع أو التماسك وأخذ القيمة ولو مع رضا البائع لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لانه لما وجب له المثل بانه قبل أن يقبضه (أو) أهله (أو) أجنبي بالقيمة) يوم التماسك (ان جهات المكيالة) والا فقلها (ثم) اذا عزم القيمة للبائع (اشترى) بها (البائع ما يوفي) قدر تحري ما فيها من الصيعان (وان وضل) شيء من القيمة لحصول (فالبائع) ادلاطلم على المشتري اذا أخذ مثل ما اشترى (وان نقص) (١٣١) ما اشترى بالقيمة عن قدر تحري ما فيها من

الصيعان لحصول علاه  
(وسكالا مستحقاق) فان  
كثر النقص الثلث واكثر  
فالمشتري الفسخ  
والتماسك بما يخص دلائل  
من الثمن وان نقص عن  
الثلث سقط عنه حصته  
من الثمن (وجاز) لمشتري  
ومو هو شيئا (البيع  
قبل القبض) من البائع  
والواهب (الامطلق طعام  
المعاوضة) أي الذي في  
مقابله شيء وأراد بمطابقه  
ربو يا قمح أولا كنفاح  
ولا يجوز بيعه قبل قبضه  
(ولو) كان طعام المعاوضة  
(سرق فاص) وامام  
مسجد ومؤذن وجمدي  
وكاتب مما جعل لهم في  
بيت المال كعالم جعل له  
في نظير التعليم لا على وجه  
الصدقة ومحل الميع حيث  
(أحد) أي اشترى  
(بكيل) أو رر أو عدد  
لا جرافا يجوز بيعه قبل  
قبضه لا حوله في صجانه  
المشتري بمجرد العقد  
وهو مقبوض حكما وليس  
فيه قواني عقدتي بيع لم  
يشهد لها قبض (أو) ولو  
كان الطعام (كلين شاة)  
مثلا فيجمع بيعة فسل  
قبضه لانه يشبه الطعام

يو جب القيمة للبائع لا المثل وهو تاسع في ذلك لابن شير وفصل المارري فعمل هذا أي لزوم القيمة في  
الأجنبي فقط وأما المشتري فيعد اتلافه قبض الما تحري فيه من المكيالة فيلزمه ثمة والذي في ابن عرفة  
تلاف عن اللغوى أن المذهب انه ان اتلف طعاما ابتاعه على الكيل قبل قبضه وعرف كبسه وهو قبض له  
وان لم يعرف كبسه والقدر الذي يقال انه كان فيها ان كيل بعزم ثمة ومثله للمارري انظر بن (قوله والمثل  
يلزمه) أي فيلزم البائع أن يأتي بصيرة مثله الموي للمشتري بها حقه (قوله أراجبي) أي أو أهله (أو) أجنبي  
أجنبي عمدا أو خطأ فالقيمة أي فيلزمه أن يدفع قيمتها للبائع (قوله والاقلها) أي فيلزمه أن يدفع  
صيرة مثله أي الكيل للبائع (قوله وان نقص وسكالا مستحقاق) قال ابن عرفة قال التونسي فان لم يوجد  
المتعدي لكان للمبتاع المحاصصة في مسح البيع عه لصره وتأخره لو جود المتعدي اه المارري وكذا  
لو كان المتعدي معسر المكان للمبتاع المسح أو انتظار اليسر ولو تطوع البائع بمال المتعدي ارتفع خيار  
المشتري اه بن (قوله سقط عنه حصته من الثمن) أي ووجب التماسك بالقدر الذي اشترى بالقيمة  
بحصته من الثمن ولا عزم على البائع (قوله شيئا) تمارعه مشترومو هو شيئا سواء كان ذلك الشيء طعاما أو  
غيره لان الاسمة ماء عيار العموم وفي كلام الشارح اشارة الى أن قول المصنف الامطلق طعام المعاوضة  
استثناء من محدود والاصل وجار البيع قبل القبض لكل شيء ملكه بشراء أو هبة الامطلق الخ (قوله  
الامطلق طعام المعاوضة) أي الا الطعام الذي حصل بمعاوضة مطلقا أي سواء كان ربويا أو غير ربوي  
(قوله ولا يجوز بيعه قبل قبضه) أي لما ورد في الموطأ والبحاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي عن ذلك  
وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتانه قال في التوضيح والصحيح  
عند أهل المذهب أن هذا المسمى تعبدى وقيل انه معقول المعنى لان الشارع له عزم في ظهوره وهو أجاز  
بيعه قبل قبضه لباع أهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور بخلاف ما اذا منع من ذلك فانه يمنع به  
الكيل والجمال ويطهر للعقراء وتقوى به قلوب الناس لا سيما في زمن المسغبة والسدة (قوله في مقابلة  
شيء) أي دراهم أو غيرها قال عتيق صابط مع بيع الطعام قبل قبضه أن تتوالى في الطعام عندنا بيع  
لم يحدلهما قبض (قوله كورق فاص) أي طعام جعل فاص من باب المال في نظير حكمه لان حكمه بمنزلة  
العوض ورد المصنف نوعا على القول بجواره لانه عن فعل غير محصور وهو الحكم فاشبهه العطية (قوله مما  
جعل الخ) أي ويحويهم مما جعل الخ الاوى ممن جعل له في بيت المال في نظير قيامه بمصلحة من مصالح  
المسلمين (قوله لا على وجه الصدقة) أي والاجار بيعة قبل قبضه والحاصل أن كل من له شيء من الطعام  
في بيت المال في مقابلة قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين لا يجوز له أن يبيعه قبل قبضه ومنه شيء من  
الطعام فيه على وجه الصدقة جاز له بيعه قبل قبضه قال عتيق ودخل بالكافي في قوله ولو كورق فاص  
أي صاط طعام جعل صدقا أو حلهما ولا يجوز بيعه قبل قبضه لا ما سود عن مستهلان عمدا أو خطأ ويجوز بيعه  
قبل قبضه والمثلي المبيع فاسدا اذ اقامت ووجب مشله فاصواب كما بين انه كلما حود عن مثلي فجامع أن  
المعاوضة ليست اختيارية بل حرة لها الخالي في من وجب له ويجوز بيعه قبل قبضه خلافا لعتيق (قوله ومحل  
الميع) أي مع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أحد كيل) جملة عالية من طعام المعاوضة أو صدقة له وقوله  
بكيل أي كل اردب بددا وحاصه أن محل مع بيع الطعام قبل قبضه اذا كان باعه اشتراه بكيل وباعه قبل  
أن يقبضه سواء باعه جرافا أو على الكيل وامان كل باعه شتره جرافا فباعه قبل قبضه كل بيعه  
جانبا باعه جرافا أو على الكيل (قوله فيجمع بيعه قبل قبضه) أي فانه اشترى لبي شاة مدة شهر وكان

الكيل وأجاره أشهب بطر الكوة جرافا وسياتي في السلم جوار بيع لبي شاة أو شياء بلادة ان علم قدر ما تحبب تحريها وكانت من جملة شياء  
معمية كثيرة كعمرة وانا كل القبض الصعيف لا يكفي في جوار بيع الطعام



أشاره بقوله (ولم يقبض من نفسه) كما إذا وكل على شراء طعام فاشتراه وصار بيده أو على بيعه فقبضه من الموكل لبيعه فباعه لأجنبي فيمتنع في الصور بين أن يبيعه لنفسه ولو أذن له موكله ويمتنع أن يقبضه لنفسه أيضا في دين له على موكله ولو بادى به في كلاً وجهي يبيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين وقبضه كلاً قبض فهداه أربع صور ثمان في وبيع البيع وثمان في وبيع الشراء (الأ) أن يبيع من قبض من نفسه ممن يتولى طرفي البيع (بوصى إليه) ووالد لولده الصغير وسيد لعبده ويجوز بيع طعام أحدهما للآخر ثم يبيعه عليه لأجنبي قبل قبضه لمن اشتراه له فتمامه ثم صرح بمفهوم أحد بكيل بقوله (وجاز بالعقد) أي بمجرد من غير قبض (جواف) أي بيع طعام اشتراه جوافاً قبل قبضه وصرح بمفهوم المعاوضة بقوله

حلال ما له ماله بالتحرى وكانت من جهة شبهة معينة كثيرة فلا يجوز له أن يبيع ابن تلك الشاة قبل قبضه والحاصل أنه يجوز أن يقول رب أغنام أو بقر اشتري منك ابن واحدة أو اثنتين مثلاً شهراً أو شهرين بكذا بشرط أن تكون الشاة التي وقع العقد على لبنها غير معينة وأن تكون الأغنام التي منها الشاة أو الشاتان معينات وأن تكون كثيرة كعشرة وأن يكون الشراء لأجل وأن يكون الأجل لا ينقص اللبن قبله وأن يعرف وجه حلاب تلك الأغنام بالتحرى وأن تكون متقاربة اللبن وأن يكون الشراء في أبان اللبن فإن وجدت هذه الشروط الثمانية جاز البيع ولا يجوز للمشتري يبيع ابن تلك الشاة قبل قبضه عند ابن القاسم وهو المشهور ونظر إلى كونه في ضمان البائع إلى أن يقبضه المشتري وأجازه أشهب نظراً إلى كونه جواً وقد حل في ضمان المشتري بالعقد (قوله ولم يقبض من نفسه) ليس هذا عطف على الحال المتقدمة لأن شرط في المنع وماها شرط في الجواز بل هي حال من مقدر بعد الاستثناء أي لا مطلق طعام المعاوضة فيمنع بيعه قبل قبضه حيث أخذ بكيل ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه لنفسه فإن قبض من نفسه لنفسه مع بيعه لأن هذا القبض الواقع بين العقد قبل قبض (قوله كما إذا وكل الخ) أي وكلوا لشري طعاماً هنا أو وديعه عنده فلا يجوز بيعه معتمداً على قبضه المعنوي بل حتى يكيله بخضرة به لأن قبضه الأول ضعيف (قوله فباعه لأجنبي) راجع للصورة الثانية فقط أي وقبل قبض الأجنبي له اشتراه الوكيل منه لنفسه فقبضه الأجنبي قبل قبضه الوكيل من نفسه لنفسه وأما في الصورة الأولى وهي ما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وصار بيده ثم باعه لنفسه فقد قبضه من نفسه لنفسه هكذا قيل وهو ظاهر الشارح أيضاً وبه أنه يلزم على هذا التصور للمسئلة الأولى أنه لم يتوال فيها عقد تايبع لم يتخللها ما قبض بل يتخللها ما قبض لأن يدا الوكيل كبدا الموكل فالأولى أن تصور المسئلة الأولى بما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وقبضه ثم باعه لأجنبي واشتراه منه قبل أن يقبضه ذلك الأجنبي منه فقول الشارح وباعه لأجنبي راجع لكل من الصور بين أما إذا وكله على شرائه واشتراه ثم باعه لنفسه فليس هدام من صور بيع الطعام قبل قبضه لأن الوكيل قد قبضه قبل بيعه لنفسه ويدا الوكيل كبدا الموكل فالأولى الجواز في هذه كافي طي وبها الحاصل أن في كل من المسائلتين أن باعه الوكيل لأجنبي ثم اشتراه منه قبل أن يقبضه فانه يبيع وأما أن اشتراه من موكله فانه يجوز بعد صرحوا بجواز شراء الوكيل إذا كان بادى به رغبة مع عدمه (قوله ويبيع أن يقبضه) أي ويمتنع أن يقبض الوكيل الطعام لنفسه أيضاً في دين له على موكله أي الذي وكله على بيعه أو على شرائه وماذا لزم من بيع أخذ الوكيل له في دين على موكله فيه نظر لأن الوكيل وإن كان يقبض من نفسه لنفسه إذا أحده في الدين لكن ليس هنا قولي عقد في بيع أصلاً وليس هدام من صور بيع الطعام قبل قبضه وشارحاً ما يبيع فيما قاله من الممنوع التوضيح واعتراضه طي بما تقدم ثم قال واستدل أن الوصية على المبيع بمسئلة المدونة وهو أن من له دين الطعام إذا وكله المدين على شرائه وقبضه لنفسه لم يجوز أن يبيع الطعام قبل قبضه لا يدل له لأن من له دين الطعام إذا وكله المدين على شرائه وقبضه لنفسه بينهم على عدم الشراء وأحد الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليست علة المنع فيها قبضه من نفسه بل اهتمامه على بيع ما في دمه الموكل من الطعام قبل قبضه (قوله ثمان في وبيع البيع الخ) أي لانه داوكله على البيع وقبضه من موكله أما أن يبيعه لأجنبي ثم يشتريه من ذلك الأجنبي قبل قبضه له وأما أن يأخذه في دين على موكله وإذا وكله على شرائه واشتراه وقبضه فاما أن يشتريه بعد ذلك من موكله أو يأخذه في دين على موكله وطاهر الشرح المنع في الصور الأربعة وقد علمت ما فيه (قوله فتمامه) أشار هدام في نقل بعضهم في النص من جوار هذه المسئلة لاسيما والصحيح عند أهل المذهب أن الهوى عن بيع الطعام قبل قبضه تعبدى وإن لم يكن اتفاق في المسئلة على الجواز فالأقرب منعها اه لكن تعقب ابن عرفة قوله الأقرب منعها بأن ماد كره ابن الحاجب وابن شامس من الجواز هو ظاهر السلم الثالث من المدونة بطريق (قوله جواف) أي جاز بيع طعام اشتراه جواً بمجرد العقد عليه قبل أن يقبضه والحاصل أنه إذا اشتري طعاماً فإن اشتراه على الكيل



(وكصدقة) وهبة الغير ثواب بطعام ولو من بيت المال لشخص فيجوز بيعه (١٣٣) قبضه من المتصدق أو من بيت المال (و)

جار للسيد (بيع ما) أي  
طعام (على مكاتب كاتبه  
به) (منه) أي من المكاتب  
أي له قبل قبضه منه  
بعين أو عرض لانه يعتقر  
بين السيد وعبد مالا  
يعتقر بين غيرهما (وهل)  
محل الجواز (ان عجل  
العتيق) للمكاتب بان  
يبعه جميع ما عليه من  
السجور أو بعضها ويحل  
العتيق على بقاء الباقي في  
دمته أو الجواز مطلقا لان  
الكتابة ليست ديننا ثابتا  
في الدمة ولا يحاصص بها  
السيد العرما في موت  
ولا ولد ويجوز بيعها  
للمكاتب بدين مؤجل لا  
لاجمي (تأويلان و)  
جار لمن اشترى طعاما  
(أقرضه) قبل قبضه  
(أو وفاهه) قبل قبضه  
(عن قرص) عليه اذ  
ليس في ذلك نوال عتق في  
بيع لم يتخللها قبض وأما  
وفاهه عن دين فيصح  
لوجود علة المنع (و) جار  
(ببعضه) لمقتصر (أي يجوز  
لمن تسلف طعاما ان يبيعه  
قبل قبضه من المسلف  
وسواء باعه لا جمي أو  
للمقرص لان القرص  
يملك بالبول (و) جار لمن  
اشترى طعاما ولو على  
وجه السلم (أقاله من  
الجميع) أي من جميعه أي

ولا يجوز له بيعه قبل أن قبضه لا جزا فاولا على الكيل وان اشتراه جارا فجار له بيعه قبل أن يقبضه سواء  
باعه جزا فاولا على الكيل (قوله وكصدقة) أي ان طعام الصدقة والهبة والقرض وما أشبه ذلك من كل  
طعام ليس معارضا عليه يجوز بيعه قبل قبضه قال بن ويقتد الجواز بما اذا لم يكن المتصدق اشتراه  
وتصدق به قبل ان يقبضه والا فالمتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه انظر المواق وكذا يقال في طعام الهبة  
والقرض قال في الجلاب من ابتاع طعاما بكيل ثم أقرضه رجلا أو وهبه له أو فاضاه له حل عن قرض كان له  
عليه ولا يبيعه أحد ممن صار إليه ذلك الطعام حتى يقبضه (قوله وجار للسيد الخ) أي سواء قلنا ان  
الكتابة عتيق أو قلنا انها بيع لانه يعتقر بين السيد وعبد مالا يعتقر بين غيرهما قاله شيخنا (قوله أي طعام)  
جعل ما واقعة على طعام وان كانت من صبيغ النجوم مأخوذة من قرضه كونه البحث في بيع الطعام قبل  
قبضه (قوله كاتبه به) أي لا حل معلوم (قوله لانه يعتقر الخ) أي وأما بيع ما على المكاتب من الطعام قبل  
قبضه منه لغيره فلا يجوز لانه يعتقر الخ (قوله وهل محل الجواز ان عجل العتيق) أي لان العتيق لكونه أمرا  
عطيما محترما يشوف الشارع اليه اعفوا لاجله بيع الطعام قبل قبضه (قوله بان يبيعه جميع ما عليه  
من النجوم) أي لا به اذا باع له جميعها خرج عن مجرد البيع ولا يتوقف العتيق على صيغة (قوله أو بعضها)  
أي أو باعه بعض النجوم وأبقى النجوم الباقية لاجلها وعجل عتيقه على ذلك بان يقول للعبد أنت حر على  
أن تأتي بكذا من الدراهم عوضا عن النجم الاول وباقى النجوم في ذمتك حتى تحل وعلى هذا التأويل فلا  
يجوز للسيد أن يبيع نجما من نجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم والحال انه لم يجعل العتيق  
الا لانه من باب بيع الطعام قبضه ولم توجد حرمة العتيق التي اعتقر ان كتاب المحط ورثا فانها (قوله  
أو الجواز مطلقا) أي سواء باعه جميع نجوم الكتابة أو باعه نجما منها أو باقى الباقي لاجله عجل عتيقه حين  
باعه النجم أو لم يجعله (قوله ليست ديننا ثابتا في الدمة) أي في دمة العبد حتى يلزم بيع الطعام قبل قبضه  
(قوله ولا يحاصص بها السيد العرما) أي عرما للمكاتب في رثته ولا في فلسه وهذا كالعلة لما قبله وكذا  
مابعده (قوله ويجوز بيعها للمكاتب بدين) أي ولو كانت دينيا في دمة لمع ذلك لما فيه من نسخ الدين في  
الدين (قوله لا لاجمي) أي ولا يباع بدين لاجمي لانه يبيع بدين بدين وهذا المجرد اعادة حكم والا فلهما سبب  
للعرض الذي يحسن بصدده ما قبله فقط (قوله أو وفاهه عن قرص) أي به يجوز لمن اشترى طعاما أن يحل  
على البائع قبل أن يقبضه منه شيئا بطعام له عليه من قرص وأما علسه وهو أن يحل بطعام عليه  
من بيع على طعام لك على شخص من قرص فقد نص ابن الموار على عدم جوره لان المشتري من ادأ حلقه  
فقد باع لك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهره (قوله وأما وفاهه عن  
دين) أي عبر قرض بان كان عن مباحه (قوله وجار بيعه لمقتصر) الجار والمجرور من متعلق بجاز المدلول  
عليه بالعطف أي جار لمن اقترض طعاما ببيعة قبل قبضه وهذا عكس قوله وجار لمن اشترى طعاما اقرضه  
ثم ان الجواز مقيد بان يكون ذلك المقترض اقرضه من ربه وأما لو اقرضه ممن اشتراه قبل أن يقبضه  
المشتري ولا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل أن يقبضه من البائع لمقرضه كافي المدونة وبصدها وان  
ابتعت طعاما ولم تقبضه حتى أسلفته رجلا فلا يجزي أن يبيعه قبل أن يقبضه (قوله أي جميع  
طعام المعارضه) فبسه نظر والاولى أن يقول أي جميع المبيع وبذلك ما ذكره من المفهوم بعد  
والحاصل ان معنى المتن ان من اشترى طعاما من شخص يجوز له ما أن يواقع الاقالة في جميعه قبل  
قبضه سواء كان الثمن عينا أو عرضا ب عليه البائع أم لا (قوله لا ساحل للمبيع) أي لا يبيع مؤثقا ولا  
معتلما فيهما من بيع الطعام قبل قبضه (قوله وبشروط كون الطعام) أي الذي وقعت الاقالة فبسه ببلد  
الاقالة والاولى جسد ذلك اذ لم يرد كذلك الشرط ههنا لان كلام المصنف في الاقالة في الطعام قبل  
قبضه وهو في ضمان البائع سواء كان في بلد الاقالة أو غيرها وكيف يشترط فيه ماد كروا وما كره هذا  
الشرط ابن يونس فيما اذا كان الطعام رأس مال السلم فاذا سلمت طعاما على عرض ولا تصح الاقالة من  
ذلك العرض الا اذا كان الطعام في بلد الاقالة فان ثبت ذلك الطعام لمحل بعهده فاقالت صارت الاقالة

جميع طعام المعارضه قبل قبضه من بائعه بان يرد له لا بها حل للمبيع وبشروط كون الطعام ببلد الاقالة و  
نقص والام تجز لا بها حث للمبيع مؤثقا لا حل للمبيع واذا كانت في سلم



وجب فيه تعجيل رأس مال السلم لليهودى لفسخ دينه في بن بخلان تأخير في غير الإله فيجوز ثلاثة أيام كإثباتي وهو مفهوم من الجميع المنع من الإقالة على البعض وأخذ البعض وهو مسلم أن غاب البائع على الثمن المثل في ما لم يعجب عليه أو كان مما يعرف عينه كعرض جازت من البعض في المفهوم تفصيل وبالغ على جواز الإقالة من الجميع بقوله (وان تغير سوق شيئين) بامشترى المدفوع ثم نافي الطعام المقال فيه قبل القبض بعلاء أو رخص لأن المدار على عيبه وهي باقية وعدل عن ثمنه إلى شيئين لئلا يتوهم أن المراد بالثمن خصوص العين أى الذهب والفضة لأنها الغالب فيه أى (١٣٤) وان تغير سوق ثمنه كان عينا أو غيره (لا) ان تغير (بدنه) بزيادة (كسمن

دابة) دفعها ثمننا وكبرها وزوال عيبها أو نقصان كبرها (وهرا لها) عند البائع فلا تجوز الإقالة لأنها بيع مؤنفة لتغير رأس المال فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بجلاف) تعير (الامة) يسمن أو هزال فلا بقيت الإقالة والعبد أولى و فرق بان الدواب تشتري للخدمة والرفيق ليس كذلك وفهم من ذلك أن الامة لو تعيرت بعور أو قطع عضو لمكان ذلك مفيتا وهو ظاهر (و) لا تجوز الإقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليه البائع (مثل مثيلين) أيها المشتري أى مثل ثمن المثل الذي دفعته ولا بد من قبض الطعام إلا أن يرد عليه عين مثيلين ولا الإقالة عليه ثم التراضي على أخذ غيره عنه ولا مع زيادة أو تأخير (العين) فتجوز الإقالة قبل قبض الطعام على مثلها (وله) أى للبائع إدوم مثلها (وان كانت عينه) بدنه (الا ان يكون

على تأخير فلا تجوز لانه في ضمانه الى ان يصل الخرس (قوله) وجب فيه تعجيل رأس مال السلم (أى تعجيل رده للمسلم وقوله لفسخ دين أى وهو المسلم فيه وقوله في دين أى وهو رأس المال المؤخر) (قوله) فيجوز ثلاثة أيام (أى ولو بالشروط لا بالضرورة فيه ابتداء دين بدين وهو أخف من فسخ الدين في الدين الذي هو لازم لما هنا) (قوله) وهو مسلم ان غاب البائع على الثمن المثل (أى سواء كان عينا أو طعاما لا ان فيه بيعا وسلفا فالبيع ما كان من الثمن في مقابلة البعض الذي لم تقع الإقالة فيه والسلف ما كان في مقابلة البعض الذي وقعت فيه الإقالة) (قوله) فان لم يغب عليه (أى اما لعدم قبضه أو اياه قبضه ولكنه لم يعجب عليه وقوله) أو كان مما يعرف عينه كعرض أى سواء غاب عليه أم لا والحاصل أنه اذا كان رأس المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه المسلم اليه أم لا أو كان عينا أو طعاما لا يعرف عينه ولم يقبضه المسلم اليه أو قبضه ولم يعجب عليه جازت الإقالة في البعض وان كان عينا أو طعاما وقبضه المسلم اليه وغاب عليه لم تجز الإقالة في البعض (قوله) دفعها ثمننا (أى في الطعام الذي أريد الإقالة منه) (قوله) بجلاف تعير الامة (أى المدفوعة ثمنها في الطعام الذي أريد الإقالة منه وطاهره كانت أمة رطبة أم لا) (قوله) وورق الخ (فيه ان عدا انما يقتضى مخالفة الدواب الماء كولة اللحم للرفيق مع ان الدابة ولو كانت غير كولة تعيرها جميع من الإقالة وما ذكره المصنف من مخالفة الرفيق للدابة طريقة من طرق ثلاث والثانية اعلم ان الرقيق الحدمه كالدابة وهي طريقة ابن عرفة والثالثة طريقة يحيى الرقيق والدواب سواء في أن تعيرها بالسمن والهرال مانع من الإقالة قال ابن يونس وهذا هو الصواب (قوله) ومثل مثيلين (عطف على بدنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لانه لا يصح تسلط تعير على المعطوف فكأنه قبل لا تجوز الإقالة على ردمه تعير بدنه ولا مثل مثيلين وقيد ح وتبعه عقب بالسلم قال وأما في البيع فتجوز الإقالة على مثل المثلي قاله في أو آخر السلم الثاني من المدونة قال بن قنط وقبضه نظر بل لا فرق بين السلم والبيع وما استدل به من كلام المدونة فلا دلالة فيه لان الإقالة بما استدل به مفروضة بعد القبض وكلام منافي الإقالة من الطعام قبل القبض وأيضا المدونة مثله في كلام المدونة المبيع وفي مسئلتها هو الثمن وحاصل المسئلة ان اذا أسلمت فطارا من الكتان أو من القطن في اردب قمح أو اشترى بالكتان أو القطن اردبا من القمح حالا فلا تجوز الإقالة من القمح قبل قبضه على ان يرد اليه المسلم اليه كذا ما مثل كتان وانما تجوز اذا كان يرد اليه كتان بدانه حالا وأما لو أسلمت اليه الكتان في عبر طعام جازت الإقالة من ذلك المسلم فيه ولو قبل قبضه على ان يرد عليه مثل كتان (قوله) ولا الإقالة عليه (أى ولا تجوز الإقالة على ردمه ثمن المثل ثم يقع التراضي بعد ذلك على أحد غيره عوضا عنه) (قوله) ولا مع زيادة أو تأخير (أى ولا تجوز الإقالة مع زيادة على ثمنه أو على تأخير لزم ثمنه بامشترى ولو يوما ولو يرهس أو جيل (قوله) تعير في حقه (أى وحيد لا تجوز الإقالة من الطعام قبل قبضه على ردمه سواء كانت بدنه أم لا) (قوله) ان وقعت (أى والا كانت يباعا وقوله في البلد أى لا بد أن يكون الطعام الذي وقعت الإقالة فيه في البلد والاولى حدودها علمت سابقا وانما نقوله وأن تقع بالمط الإقالة لا بالبيع والامنع (قوله) لى لا عنه (أى وهي باطلة ثم عا كالمعدومة حسا) (قوله) والشفعة ثابته (أى وليست مرتبة على كون الإقالة به عادل على البيع

دابة) دفعها ثمننا وكبرها وزوال عيبها أو نقصان كبرها (وهرا لها) عند البائع فلا تجوز الإقالة لأنها بيع مؤنفة لتغير رأس المال فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بجلاف) تعير (الامة) يسمن أو هزال فلا بقيت الإقالة والعبد أولى و فرق بان الدواب تشتري للخدمة والرفيق ليس كذلك وفهم من ذلك أن الامة لو تعيرت بعور أو قطع عضو لمكان ذلك مفيتا وهو ظاهر (و) لا تجوز الإقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليه البائع (مثل مثيلين) أيها المشتري أى مثل ثمن المثل الذي دفعته ولا بد من قبض الطعام إلا أن يرد عليه عين مثيلين ولا الإقالة عليه ثم التراضي على أخذ غيره عنه ولا مع زيادة أو تأخير (العين) فتجوز الإقالة قبل قبض الطعام على مثلها (وله) أى للبائع إدوم مثلها (وان كانت عينه) بدنه (الا ان يكون

البائع من ذوى الشبهات لأن الدابة والدرهم تعير في حقه (والإقالة بيع) فيشترط فيها ما يشترط فيه الاول و يمنعه ما يمنعه فاذا وقعت رقت بداء الجمعة فسحت و اذا حدث بالمبيع عيب وقت صمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الإقالة فله الرد به (الاي الطعام) قبل قبضه وهي حل بيع ان وقعت بمثل الثمن الاول لا أكثر ولا أقل في البلد الذي وقعت فيه الإقالة كما هو (و) الا في (الشفعة) أى الا حدها فلم يست يباعا ولا حل بيع بل هي لا عية فمن باع شقصا ثم اقال المشتري منه لا يعتد بهما والشفعة ثابتة وعهدة الشفيع على المشتري ادلو كانت ببعالخير الشفيع بين ان يأخذ بالبيع الاول والثاني



ويكتب هذه ته على من أخذ ببيعته مع أنه انما يأخذ الاول فقط ولو كانت حل

(١٣٥)

بيع لم ينشأ الشفعة (و) الا في

(المراجعة) فهي حل

بيع فن اشترى سلعة

عشرة وبيعها بخمسة

عشر ثم نقاها فلا بيع

مراجعة على الثمن الثاني

الله الا ان سمن (و) حازت

(تولية) في الطعام قبل

قبضه (و) حازت

(شركة) فقبل قبضه

لانها كالاقالة من باب

المعروف كالفرض ومحل

الحواجز (ان لم يكن

على شرط (ان ينقد)

المولى والمشارك بالفتح

فيهما (عكس) بالمولى أو

مشارك بالكسر فيهما الثمن

أو حصصك منه في الشركة

والا لم يجز لانه مع سلف

منه لك وبفسخ الا ان

يسقط الشرط والتحقيق

أن علة بيع وسلف لم تظهر

الا في الشركة فهذا الشرط

خاص بها كاهو النفل

(واستوى عقداهما)

أي عقد المولى والمشارك

بالكسر والمولى والمشارك

بالفتح قدرا وأجلا

وحولا ورهنا وجعلا

(فيهما) أي في التولية

والشركة في الطعام قبل

قبضه خاصة وبقي شرط

ثالث وهو أن يكون

الثمن عينا (والا) بان

احتمل شرط (وبيع

كغيره) يعتبر فيه شروطه

وانتفاء مواعنه كعدم

القبض وتبطل الرخصة

الاول (قوله ويكتب هذه ته على من أخذ ببيعته) أي بحيث يترجم عليه بالعيب والاستحالة (قوله فلا  
بيع مراجعة على الثمن) أي ولو كانت عا حازله أن يبيع مراجعة على الثمن الثاني من غير بيان (قوله  
وتولية) عطف على حراف من قوله وحازر بالعقد حراف والتولية تصير مشترما لغيره بانه شئ  
وهي في الطعام غير الحراف رخصة وشروطها كون الثمن عينا كائني (قوله وشركة الخ) المراد بالشركة  
هنا جعل مشتركرا لغيره بانه باختياره مما اشتراه لنفسه مما به من ثمنه كذا قال ابن عرفة وقوله هنا احترازا  
من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى محبت الاقالة والتولية وقوله قدرا أخرج  
به التولية وقوله لغيره أخرج به الاقالة في بعض المسموع وقوله باختياره أخرج به ما اذا اشترى شيئا ثم استحق  
حزقه منه فانه يصدق عليه ان المشتري جعل قدرا لغيره بانه لكن بغير اختياره وقوله مما به من ثمنه أخرج به  
ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لآخر ثمنها ربع نصف دينار فلا يصدق على ذلك شركة هنا (قوله  
كالفرض) خبر عن أن وقوله كالاقالة حال أي لانها في حال كونها مماثلين للاقالة كالفرض من جهة  
المعروف أي وطعام الفرض يحوز بعه قبل قبضه (قوله ان لم يكن على شرط أن ينقد عكس) أي ان لم يكن  
على شرط في صلب العقد أن ينقد عكس (قوله الثمن) بالنصب مفعول ليقدر وهو راجع للمولى وقوله أو  
حصصك راجع للمشارك (قوله لانه مع سلف) أي في الشركة فواضح لان المشارك بالفتح اذا دفع الثمن  
كاه فقد سلف المشارك نصف الثمن ونصف الثمن الاخر بيع فقد احتج المبيع والسلف وأما في التولية فلان  
البائع الاول قد يشترط النقذ على المشتري وقد لا يكون معه نقد فاذا اشترط المشتري ذلك على من ولاه ان  
ينقد الثمن عنه ثم ولاه بعد ذلك كان ذلك سلفا لبدء من حيث شرط النقذ وبعاء انتهاء من حيث أخذ  
المبيع في نظير الثمن كذا وح (قوله منه) أي من المولى والمشارك بالفتح (قوله لم تظهر الا في الشركة) أي  
ولا تظهر في التولية لانه في بوايه من أول الامر ويشترط عليه أن ينقد عنه ولا سلف الا اذا كان برجع  
المولى بالفتح عارفا وهو لا يرجعها فاهما من قبل الحواجز لا سلف (قوله في هذا الشرط) أي قوله ان لم  
ينقد عكس خاص بها وهو الذي في ح والمواق والمدونة وان عرفة وغير واحد وما في ثمن رجوعه للتولية  
أي لا اساعده نقل وما وحده به غير صحيح اه (قوله خاص بها) أي وأما التولية فحائزة مطلقا ولو شرط  
المولى على المولى نقذ الثمن كله قال عكس ولا يخفى ان التعديل بالمع والسلف بحري في الشركة في غير  
الطعام وان كان المصنف قد ذكر هذا الشرط وهو قوله ان لم يكن على شرط أن ينقد عكس في خصوص  
الشركة في الطعام (قوله قدرا) أي في قدر الثمن وفي أحله ان كان مؤحلا وفي حلولة ان كان حالا (قوله أي  
في التولية والشركة) أي وحكم الاقالة في هذا الشرط حكمهما كما مر من انه لا بد فيها من اتفاق العقدين  
في قدر الثمن نعم لا يتأتى فيها اتفاقهما في الاحل والرهن والحيل لان شرطها التعجل (قوله خاصة) أي  
وأما عقد قبضه ولا يشترط أو كائني غير الطعام قبل القبض أو بعده فكذلك لا يشترط هذا الشرط وهو استواء  
العقدين (قوله وبقي شرط ثالث) أي لحواجز التولية والشركة وأما في الاقالة فلا يشترط ادلاوق فيهما بين  
كون الثمن عينا أو عرضا (قوله وهو أن يكون الثمن عينا) أي فان كان عرضا منعلا لا خلاف العقدين  
لعمام ايضا العرض في القيمة وان كان الثمن مكبلا أو مور ونامنعا عند اس القاسم لا سيما في الطعام  
قبل قبضه رخصة والرخصة يقتصر فيها على ما ورد وأحارهما أشهر فتحصل مما تقدم أن شرط الاقالة  
في الطعام قبل قبضه اتفاق الثمنين قدرا ووقوعها في كل المبيع ووقوعها بلفظ الاقالة لا المبيع وتعجل رد  
الثمن ان كان قد قبضه البائع وشرط التولية فيه قبل قبضه استواء العقدين في قدر الثمن وأحله أو  
حلولة وفي الرهن والحيل ان كان وكون الثمن عينا وشرط الشركة فيه قبل قبضه ان لا يشترط المشارك  
بالكسر على المشارك بالفتح ان ينقد عنه وأن يتفق عقداهما وأن يكون الثمن عينا والاتفاق في قدر  
الثمن شرط في الثلاثة وكون الثمن عينا شرط في التولية والشركة فقط دون الاقالة واشترط عدم النقذ  
عنه شرط في الشركة فقط (قوله والا بان احتل شرط) أي بان اشترط المشارك بالكسر النقذ على المشارك أو

في الثلاثة وتمنع الاقالة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه لا بعده



ولا على غير طعام ان لم يكن على ان ينقله كالم (وشمن) المشترك بفتح الهمزة (المشتري) يمنع الرأى (المعين) كعبد وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشترك بالكسر عليه بنصف الثمن مع عدم ضمة المشمن ولو طعاما لانه فعل معه معروفا (و) شمن المشترك والمولى بالفتح (طعاما كانه) يا مشترك (١٢٦) أو مولى بالكسر (وصدقك) من شركته أو وليته ثم تلف

وأولى ان قامت كبنية (وان أشركه) أى أشرك المشتري شخصاً سألته الشركة بأن قال له اشركك (حل) التشريك (وان أطلق) الواو حاله وان زائدة (على النصف) وان فيه بدشئ فواضح (وان سأل) شخص (ثالث شركتهما) أى شركة اثنين اشترى بأساعة واتفق نصيبهما أن صار لكل منهما النصف (قوله الثالث) فان اختلف نصيبهما فله نصف مال الكل كالوشألهما يجلسين بلفظ الافراد ولو اتفق نصيبهما (وان أيت) شخصاً (ما اشترت) من السلع (عما) أى عمل ثمن (اشترت) به ولم تذكر له ثمناً ولا مثمناً (حازان لم يلزمه) المبيع بان شرط له الخيار أو سكت (وله الخيار) إذا رآه علم الثمن وسواء كان الثمن عيناً أو عرضاً أو حيواناً وعليه مثل صفة العرض أو الحيوان أى ان كان المثل حاصراً عنده لئلا يدخله بيع ما ليس عنده ومفهوم الشرط انه ان دخل على الالتزام لم يحز لا مخاطرة والقمار (وان رضى) المولى بالفتح (بانه) أى المبيع (عند) ولم يعلم بثمنه (ثم علم بالثمن فكره) شراءه وعكسه أى رضى بالثمن ثم علم بالثمن وفكره (وبذلك) لما تى ولما كانت الابواب التي يطالب فيها المناجزة ستة أشار لها بقوله (والاضيق) مما يطالب فيه المناجزة (مصرف) لانه يضر فيه المفارقة

اختلف العقدان في النقد والمأجداً أو غير ذلك من وجوه الاختلاف أو كان الثمن في التولية والشركة غير عين أو اختلف قدر الثمنين في الاقالة كان كل من الاقالة والتولية والشركة بيعاً مؤتلفاً (قوله ولا على غير طعام) أى ولا ان كان كل من الاقالة والتولية والشركة في غير طعام قبل قبضه أو بعده (قوله ان لم يكن على ان ينقله عنه) أى لما مر من أن علة المنع وهي احتياجه بيع وسلف فحزى في غير الطعام أيضاً (قوله وشمن المشترك) أى وكذلك المولى (قوله المشتري المعين) أشار بهذا القول المدونة في كتاب السلم وان ائتمت سبعة تعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هلكت السلعة قبل قبض الشريك أو ابتعت طعاماً فأكثله ثم أشركت فيه وحلها فلا تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترحم عليه بنصف الثمن (قوله وهو الحصة) الضمير راجع للشئ المشتري المعين وحقيقته فالأولى للشارح حذف قوله كعبد وقوله بنصف الثمن أى لا نكاه اذا انضم المشترك بالفتح حصة المشترك بالكسر (قوله ولو طعاماً) يفرض ذلك في الخراف والافاقية حق توفيقه ضمانه من بانه الاصلى لامن المشترك بالفتح ولا من المشترك بالكسر لعدم قبضهما (قوله كانه) أى من بانه قبل ان تولى أو تشارك فيه (قوله وصدقك من شركته) أى صدقك في وفاء الكيل من بانه واعترض بأنه لا يشترط في ضمان المولى والمشارك بالفتح تصديقه ولذا لم يذكره في المدونة كما علمت تصديقه وحل الطبخ بخى والشيخ سالم كلام المصنف على ما اذا اشترى شخص طعاماً وصدق المائع في كنهه ثم ولى غيره أو شركه فيه ضمنه المولى المشترك بالفتح بمجرد التولية والشركة وعلى هذا فالطاب للمائع المولى والمشارك بالكسر وهذا بعيد من المصنف وسيأتى في السلم انتقال الضمان من المسلم اليه للمسلم اذا قال المسلم اليه للمسلم كالت طعام على ذمتك ووضعته في ناحية البيت تعالى خذوه وصدقته فتلف لكن ليس الكلام فيه فحمل كلام المصنف عليه كما فعل خش وغيره بعيد (قوله حل وان أطلق على النصف) أى لانه الجزء الذى لا يرجع فيه لاحد الطرفين (قوله الواو حاله) أى وان أشرك حل على النصف والحال أنه أطلق وهذا أولى من قول بعضهم ان المصنف حذف متعلق حل أى وان أشركه حل على ما قبله وقوله وان أطلق على النصف شرط وجواب لامعالة لمعد ذلك مع ما ذه من حذف فاء الجواب اختياراً وهو شاذ وانما لم يجعل الواو لامعالة لانه ان كان ما قبل الماعلة التقييد بالنصف فهذا لا يقال فيه حل وانما الحل عند الاطلاع والاختمال وان كان ما قبل الماعلة التقييد بغير النصف فهذا لا يقول فيه أحد بالحمل على النصف (قوله وان سأل ثالث شركتهما) أى سألهما مجتمعين وقال لهما أشركاني فقالا له أشركناك (قوله فان اختلف نصيبهما) أى كالأول كاشرك بكين بالثلث والثلثين فاذا قال له أشركناك كان له نصف الثلث ونصف الثلثين وحينئذ يكون له النصف وللأول السدس والثانى الثلث (قوله كالوشألهما مجتمعين) أى وقال لكل واحد على انفراد أشركنى فقال له أشركك فله نصف مال الكل سواء اتفق نصيبهما أو اختلف فالصواب بيع (قوله حازان لم يلزمه) أى والفرض أنها حصلت بصيعة التولية وأما لو كانت بلفظ المبيع وسد في صورة الارام والسكرت وصح ان شرط الخيار (قوله وسواء كان الثمن الخ) ان قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عيناً قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعد القبض أو في غيره مطلقاً فتحوز وان كان الثمن غير عين (قوله ان كان المثل حاضراً عنده) أى أن محل الخيار اذا كان مثلاً لثمن حاضراً عند المولى بالفتح واللام يحرك لئلا يدخله بيع ما ليس عندك لان المولى بالفتح قد باع مثلاً لثمن الذى ليس عنده بالسلعة التي حصلت التولية فيها (قوله وان رضى) أى وان علم حين التولية بانه أى بان المبيع الذى ولاله مبيعاً عند قوله ولم يعلم بثمنه (قوله وذلك له) أى الخيار له وذلك لان التولية من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح الا رضاه (قوله المفارقة) أى مفارقة المتصارفين معاً أو أحدهما

لما تى (ثم علم بالثمن فكره) شراءه وعكسه أى رضى بالثمن ثم علم بالثمن وفكره (وبذلك) لما تى ولما كانت الابواب التي يطالب فيها المناجزة ستة أشار لها بقوله (والاضيق) مما يطالب فيه المناجزة (مصرف) لانه يضر فيه المفارقة



أطول المجلس (ثم أقالة طعام) من سلم لانه اعتقر فيه المفارقة للبيان بالثمن من نحو (١٣٧) البيت والاحالة والتوكيل على القبض

قبل الافتراق (ثم تولية  
وشركة قبضه) أي في  
طعام السلم لانه يجوز  
تأخير الثمن فيها فيما  
قارب اليوم (ثم أقالة  
عروض وفسخ الدين في  
الدين) أي أقالة العروض  
المسلم فيها فيه منع تأخير  
رد الثمن لانه يؤدي لفسخ  
دين في دين فهو كصريح  
فسخ الدين في الدين ولذا  
عطف صريحه على ما يلزمه  
ذلك بالاول واستواءهما  
في الرتبة ومثال صريحه  
أن يطالبه بدينه فيفسخه  
في شيء يتأخر قبضه  
ومقتضى أنه أوسع مما  
قبله جواز تأخير اليوم  
(ثم بيع الدين) بالدين  
المستقر في الذمة كبيع  
عرض من سلم لعير من هو  
عليه فانه أوسع مما قبله  
لاعتقار التأخير ثمنه  
اليوم واليومين فتأمل  
(ثم ابتداءه) أوسع  
لاعتقار التأخير فيه  
ثلاثة أيام وما قررناه  
خلاف المشهور والمشهور  
أن الحكم في الصرف وفي  
ابتداء الدين بالدين  
ما علمت والحكم فيما  
بينهما متحد وهو التأخير  
للذهب لنحو البيت  
والضيق والوسع باعتبار  
قوة الخلاف وضعفه  
(فصل) في المراجعة  
وهو بيع السلعة بالثمن  
الذي اشتراها به وزيادة

ليأتي بدراجه (قوله أو طول المجلس) أي بعد العقد وقبل الاضطراب (قوله ثم أقالة طعام من سلم) أي  
ثم إلى الصرف في الصبي الأقالة في الطعام إذا كان من سلم ظاهر تقييده الأقالة المذكورة بكون الطعام  
من سلم أن الأقالة في الطعام إذا كان من بيع سواء وقعت قبل قبضه أو بعده يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو  
سنة وليس كذلك بل ما ذكره المصنف في الأقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان  
الطعام الذي لم يقبض من سلم أو من بيع فلو حصلت الأقالة بعض القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض  
ولا يجري فيها ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير قصد بد من وأما الأقالة في العروض  
فيستلزم أن تكون من سلم لانه هو الذي يتأخر فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز  
تأخير رد الثمن ولو سنة كذا ذكر شيخنا في حاشيته (قوله من نحو البيت) أي وأما تأخير البيان به يومًا وما  
قاربه فهو ممنوع لما فيه من فسخ الدين في الدين وأما لم يكن في المرتبة الآتية ليقبضه هنا باضماع بيع الطعام  
قبل قبضه له فارتفعت مرتبته في الاضيق ولا يقال الأقالة في الطعام ليست ببيع فكيف يكون قبضه ببيع  
الطعام قبل قبضه لانه نقول هذه الأقالة لما قارنها بالتأخير عدت ببيع الحرجة عن مورد الرخصة (قوله  
والاحالة) أي احالة المسلم على المسلم اليه بالثمن الذي أخذه وقوله والتوكيل أي على قبض رأس المال منه  
(قوله قبل الافتراق) أي افتراق المسلم اليه من مجلس الأقالة (قوله أو في طعام المسلم) أي المولى قبضه أو  
المشرك فيه قبل قبضه (قوله فيما قارب اليوم) أي ويمنع تأخير أزيد من ذلك لما فيه من بيع الدين بالدين  
مع بيع الطعام قبل قبضه (قوله لعير من هو عليه) أي بضمن مؤجل وأما لو بيع لمن هو عليه بدين فهو فسخ  
الدين في الدين (قوله والمشهور الخ) قال ح الترتيب في قول المصنف والاضيق الخ إنما هو بين الصرف وبين  
الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الأخير وأما ما بينهما من المسائل فلا ترتيب بينهما من هذه  
الحثية وإنما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه وأما من هذه الحثية فهي مستوية في عدم جواز التأخير  
الابتداء نقل الثمن (قوله ما علمت) أي من أنه يضر في الصرف المفارقة بطول المجلس ويعتقر في ابتداء  
الدين بالدين التأخير ثلاثة أيام ويضر التأخير فيما زاد عليها (قوله وهو التأخير) أي اعتقار التأخير  
للذهب الخ وأما التأخير لاكثر من ذلك فلا يعتقر على المعتمد (قوله باعتبار قوة الخلاف الخ) أي فالخلاف  
في أقالة العروض وفسخ الدين في الدين أقوى من الخلاف فيما قبله وهكذا وان كان المشهور أنه لا يجوز  
التأخير في الجميع إلا في ابتداء الدين بالدين

(فصل في المراجعة) (قوله وزيادة ربح الخ) هذا يقتضي أن البيع على الوصبة والمساواة لا يقال له  
مراجعة والظاهر أن إطلاق المراجعة عليهم ما حقيقة عرفية وأحيب أن هذا تعريف للنوع العال في  
المراجعة الكثير الوقوع لأنه تعريف حقيقة المراجعة الشاملة للوصبة والمساواة وقد عرف ابن عرفة  
المراجعة بأنها بيع مرتب عنه على غن بيع تقدمه غير لازم مساواته له فقوله غير لازم مساواته له صادق  
بكون الثاني مساو بالاول أو أريد أو نقص منه قال نخرج بالاول المساومة والمرادة والاستثمان وخرج  
بالثاني الأقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بأنها بيع واعلم أن إطلاق المراجعة على الوصبة  
والمساواة ما مجرد اصطلاح في التسمية أي اصطلاح مجرد عن المناسبة أو أن الوصبة ربح للمشتري كما  
أن الزيادة ربح للبائع وإطلاق المراجعة على المساواة باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفعه به إذ قد يشتري به  
سلعة أخرى يربح فيها أو تنفع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها ويربح فيها (قوله وجار) الأولى جعل الوار  
للاستئمان لما ذكره ابن هشام من أن الأنسب بالوار الواقعة في أول التراجيح الاستئمان ويجوز أن تكون  
طائفة للجملة بعدها على جملة جار لمطلوب منه سلعة والضمير في جار للبيع المفهوم من السياق وقوله حال  
كوبه مراجعة أي ذارح وظاهر المصنف الحوار ولو اقتصرت فكرة حسابية وهو المذهب كما في ابن عرفة غاية  
الامر أنه خلاف الأولى كما قاله بعد ذلك فالتقييد بالمرادى الجوارح إذ لم يفتقر ادراكه لأجزاء جملة الربح  
لفكرة حسابية تشق على المتبايعين أو أحدهما حتى يعلب العلو والامع (قوله والاحالة) أي وأما



هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه الى البيان (قوله فالمراد بالخوارخ خلاف الاول) أي بقدر ينه  
قوله والاحب خلافه لا المستوى الطريقين والانا قاضيه ماعده وليس المراد بالخوارخ الكراهة لانه خلاف  
اصطلاح المصنف (قوله ومراوده بخلاف بيع المراجعة ببيع المساومة فقط) أي فيكون قوله والاحب خلافه  
من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أو الاضافة للمعنى (قوله ببيع المساومة) كان تأتي لرب السلعة  
وتقول له يعني هذه السلعة بكذا فيقول لك يفتح الله قنيدله شيئا فشيئا إلى أن يرضى فتأخذها ولم يبين لك  
التمس الذي اشتراها به وليس هناك من يزيد عليك ولذا عرفها ابن عرفة بقوله ببيع لم يتوقف ثمن مبيعته  
المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله أن التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف  
الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله أن التزم الخ أخرج به بيع المزايدة (قوله لا ما يشمل المزايدة) أي وهي أن  
يعطى السلعة للدلال ينادى عليها في السوق فيعطى زيد فيها عشرة فيزيد عليه عمرو وهكذا إلى أن تنق  
على حد يأخذها به المشتري (قوله والاستثمان) كان تأتي لرب السلعة وتقول له أنا أجعل ثمنها يعني كما  
يبيع الناس فيقول له أنا أبيع لهم بكذا فتأخذ منه بما قال وعرفها ابن عرفة بأنها ببيع يتوقف صرف قدر  
ثمنه على علم أحد هما (قوله لما في الاول) أي وهو ببيع المزايدة وقوله من السوم على سوم الاخر أي قبل  
الركون وهو موجب للشحناء وانما قبل الركون لانه مذهب حرام (قوله ولما في الثاني) أي ببيع الاستثمان  
وقوله من جهل لمشتري بالثمن أي جهله به من من غير جهة البائع ولا ينافي انه عالم به من جهته وليس  
المراد انه جاهل به من سائر الجهات والا كان فاسدا والمراد لما في الثاني من نوع من الجهالة فتأمل (قوله  
ولو على مقوم) أي هذا اذا كان ثمن السلعة المبيعة مراجعة عبادها أو فضة بل ولو كان مقوما (قوله  
موصوف) الاولى اسقاطه لان كون الثمن في البيع الاول موصوفا ليس بالارز بل ولو كان معينا وسيأتي  
في التأويلين التعرض للمعنى في البيع الثاني فالمراد انه اشترى السلعة بمقوم سواء كل معينا أو موصوفا  
فإذا أراد بيعها مراجعة على ذلك المقوم فلا بد أن يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الاول في صفته ويزيده المشتري  
عليه رجاء معلوما ولا يجوز له بيعها مراجعة على قيمة المقوم الذي اشترى به (قوله ومنعه أشهب) أي  
إذا كان ذلك المقوم الموصوف ليس عند المشتري مراجعة لما فيه من السلم الحال أي الذي لم يكن أجله  
خمس عشرة يوما وذلك لان دخول المانع على أن المشتري يدفع له ذلك المقوم الا وهو مضمون في الذمة  
هو عين السلم الحال وهو باطل عندنا (قوله فيوافق أشهب على هذا التأويل) أي لان قول ابن القاسم  
بالجوار محمول على ما اذا كان المعين في ملك المشتري وقول أشهب بالمع محمول ما اذا كان ليس في ملكه فلا  
خلاف بينهما (قوله فحلها الخ) أي ان نمرة الخلاف بين التأويلين تظهر في هذه الحالة (قوله فالصور  
خمس) أي لان المقوم المشتري به مراجعة امام مضمون أو معين في ملك المشتري فيجوز اتفاقا فيهما وأما  
معين في ملك الغير فلا يجوز اتفاقا امام مضمون ليس في ملك المشتري فان كان لا يقدر على تخصيصه منع  
اتفاقا لا خلاف (قوله وحسب ربح ماله الخ) أي وحسب ربح أجرة الفعل الذي لانه عين قائمة وكما  
يحسب ربح تلك الأجرة تحسب تلك الأجرة من باب أولى وحاصله انه اذا وقع البيع على ربح العشرة أحد  
عشر فانه يحسب على المشتري ثمن السلعة ورجحه ويحسب عليه أيضا أجرة الفعل الذي لانه عين  
قائمة ورجحها واعلم ان قول المصنف وحسب الخ في حالتي ما اذا بين البائع جميع ما لزم تفصيلا اما ابتداء  
أو بعد الاجال كان يقول قامت على بمائة ثم يفصل ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط  
صرب الربح لا على الكل ولا على البعض بل غاية ما قال أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر مثلاً  
و في صور الشرط وهي أربعة لانه اما أن يشترط صرب الربح على الكل أو على البعض وفي كل  
اما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما لزم ابتداء أو بعد تفصيله بعد الاجال فيعمل بما اشترط في الصور  
لاربع كما يأتي قاله شيخنا (قوله من غير بيان ما يربح) أي ما يربح له وما لا يربح له وقوله  
بل وقع على ربح الخ أي والحال ان البائع قد بين ما لزم تفصيلا اما ابتداء أو بعد الاجال كما مر

اذا الأولى تسركهما أيضا  
لما في الاول من السوم  
على سوم الاخر ولما في  
الثاني من جهل المشتري  
بالثمن والجسواز (ولو  
على) ثمن (مقوم)  
موصوف كالواشترى  
ثوباً ببحيوان أو عرض  
فيجوز بيعه ببحيوان أو  
عرض مثله على الوصف  
لا القيمة ويزيده رجاء  
معلوما عند ابن القاسم  
ومنعه أشهب (وهل)  
الجواز عند ابن القاسم  
(مطلقاً) أي سواء كان  
المقوم عند المشتري أم لا  
حسب الكلام ابن القاسم  
على ظاهره (أو) محمل  
الجواز عنده (ان كان)  
المقوم (عند المشتري)  
مراجعة أي في ملكه والا  
لم يجز أن يشتري مراجعة  
عليه فيوافق أشهب على  
هذا التأويل (تأويلان)  
فحلها في مفهوم مضمون  
ليس عند المشتري ولكن  
يقدر على تخصيصه والا  
لمنع اتفاقاً كما يتفقان على  
المنع في معين في ملك  
الغير لشدّة العذر وأما  
مضمون أو معين في  
ملكه فيتفقان على  
الجواز فيه فالصور خمس  
(وحسب) على المشتري  
إذا وقع البيع على  
المراجعة من غير بيان  
ما يربح وما لا يربح بل  
وقع على ربح العشرة  
أحد عشر مثلاً (ربح ماله عين قائمة) أي مشاعرة



محسوسة بحساسة البصر (كصبيغ) أي اجرة عمله ان استاجر عليه كان ممن يتولاه بنفسه ام لا فيحسب ويحسب ربحه فان عمله بنفسه او عمله بمجانا فلا يحسب ولا يحسب ربحه وكذا ما يصبيغ به وما يخاط به (١٣٩) فانه لا يحسب هو ولا ربحه ان كان من عند

البائع والا يحسب وكذا يقال في قوله (وطرز) وقصر وخياطة وقفل) بالفاء والتاء الفوقية أي قفل الحرير والغزل (وكذا) سكنون الميم دق القصار الثوب لتعسينه (ونظريه) جعل الثوب في الطراوة ليلين ويذهب ما فيه من خشونة واما ما ليس له عين قائمة فاشار له بقوله (و) حسب اصل ما زاد في الثمن) مما ليس له عين قائمة ولكنه اثر زيادة في المبيع فيعطى للبائع دون ربحه حيث استاجر عليه (كحمولة) يضم الحاء الاحمال اي كراؤها وفتحها الابل التي تحملها وقد تطلق على نفس الاجرة فلا يحتاج لتقدير المضاف اي ان كانت تزيد في الثمن بان تنقل من بلد أرخص الى بلد اعلى فاذا اشتراها بعشرة مثلاً واستاجر في جملها بخمسة او على شدها او طيها فافاه بحسب ما خرج من يده فقط دون الربح كما اشار له بقوله (و) حسب كراء (شدوطي) اعتبدا جرتما) بان لم تجر العادة بتوليتهما بنفسه بل بتولية الغير لهما وكذا اذا كان لاعادة أصلاً (و) حسب اصل

(قوله محسوسة بحساسة البصر) لعل المراد ارمي حكمها كالليونة في التطرية ولو قال الشارح أي مدركة باحدى الحواس بدل قوله أي مشاهدة الخ كان أظهر (قوله كصبيغ) بفتح الصاد مصدر المصباح ما بعده وهو مثال للفعل الذي لا ثمره عين قائمة ويصح قراءته بالكسر أي الاثر وعلى هذا يحتاج لتقدير في الكلام أي كعمل صبيغ وتفسير الشارح اجرة وعمل يقتضي انه مثال للاجرة المقدرة في قوله وحسب ماله عين قائمة وان المراد بالصبيغ الاثر ولا داعي لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أي الصبيغ أي اجرة (قوله فانه لا يحسب هو) أي قيمته ولا ربحه أي انه لا يجوز البيع من اجهة اذا دخل على ذلك لانه حقت انما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المراجعة للقيمة فان ألغى ذلك صح البيع من اجهة (قوله والا يحسب) أي عن ماذ كرو ربحه (قوله وكذا يقال الخ) أي فاذا استاجر على الطرز والخياطة وما بعدها حسب الاجرة و ربحها ولو كان شأنه عمل ذلك بنفسه فان عمل شيئاً من ذلك بنفسه أو عمل له بمجانا فلا يحسب له اجرة ولا ربحها (قوله وأصل ما زاد) أي وحسب اجرة الفعل الذي زاد في الثمن وليس لا ثمره عين قائمة فيعطى للبائع تلك الاجرة بمجردة عن الربح (قوله يضم الحاء الاحمال) أي فقول المصنف كحمولة بالضم مثال لما زاد في الثمن وان قدرت مضافاً أي ككراء حولة كان مثلاً لا أصل ما زاد في الثمن (قوله وفتحها الابل) أي وعليه فيقدر مضاف أيضاً أي كاجرة حولة ان جعل مثلاً لا أصل ما زاد في الثمن أو كعمل حولة ان جعل مثلاً لما زاد في الثمن (قوله وقد نطق) أي الحولة بالفتح (قوله على نفس الاجرة الخ) انظر في ذلك اذ ليس في القاموس والصحيح ان الحولة تطلق في اجرة الحمل تأمل (قوله أي ان كانت تزيد في الثمن) أي ان محل حساب اجرة الحولة ان كانت الحولة تزيد في الثمن أي وكانت مما لا يتولاه بنفسه كما في المواق عن ابن رشد فان كان شأنه ان يتولاه بنفسه وآجر عليه فانه لا يحسب له اجرة كما لا يحسب له ربحها ومن باب أولى اذا تولاه بنفسه وكذا يقال في الشدوطي ولو قال المصنف اعتبدا جرتما لفظ الافراد ليرجع للحمولة والشدوطي كان أولى اهـ بن (قوله بان تنقل من بلد أرخص الخ) أي ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب اجرة الحولة وكذا لو كان سعرهما في البلد الذي نقلت اليه أرخص ولا يبيع في هذه الحالة من اجهة حتى يبين للمشتري انه في هذه البلد أرخص من بلد الشراء ان كان المشتري لا يعلم بذلك والالم يحتاج للبيان وكما أنه لا يبيع من اجهة في هذه الحالة الا اذا بين كذلك في حالة المساواة لا يبيع من اجهة الا اذا بين لان النقل على هذا الوجه مظنة العيب فهو من بيان ما يكره كما قرر شيخنا (قوله بان تنقل من بلد أرخص الى بلد اعلى) انما كان نقلها على الوجه المذكور وهو حال زيادة الثمن لرغبة المشتري فيها اذا علم انها نقلت من محل فيه رخص (قوله ولا طما) أي ولا يحسب اجرة بيت لهما هذا اذا كانت السلعة تابعة بل ولو كانت غير تابعة وانما لم تحسب الاجرة اذا كان الكراء لهما لانه انما يكون لها بعض الكراء وهو رجوع للتوظيف وهو لا يعمل به هنا (قوله معتادين) الاولى معنا جرتما بان كان شأنه تعاطي ذلك بنفسه والحاصل انه متى كان شأنه تعاطيها بنفسه وآجر عليها فانه لا يحسب اجرتها ولا ربحها واولى لو تعاطاها بنفسه وهذا بخلاف الفعل الذي لا ثمره عين قائمة فانه متى آجر عليه حسب الاجرة و ربحها ولو كان شأنه ان يتولى ذلك بنفسه والفرق ان مالا عين له قائمة لا بقوى قوة ماله عين قائمة كما قرر شيخنا (قوله كسما لم يعتد) حاصل ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة اقوال قيل فحسب آخرته و ربحها وقيل لا يحسبان وقيل فحسب آخرته دون ربحها وهذا المذهب المدونة والموطا لا يحسب اصلاً لا هو ولا ربحه كذا في التوضيح وعليه مشي المصنف هنا وان اعتبدا بان كان المتاع لا يشتري مثله الا سمسار فقال ابو محمد واسرشد يحسب اصله دون ربحه وقال اس محمد ز يحسب هو و ربحه كما في المواق اهـ بن (قوله الا بواسطة) ١- الا بواسطة السمسار

(كراء بيت لسلعه) فقط لا له ولا لهما ولو كان غير نفع (والا) يمكن الطي واشتمعتا دين اولم يدين البيت لسلعه خاصة (لم يحسب) اصله ولا ربحه (كسما لم يعتد) ولا يحسب ما احده ولا ربحه فان اعتبدا بان جرت العادة ان لا يشتري السلعة الا بواسطة كان من الجلاس او غيرهم حسب الاجرة فقط على المذهب (ان بين) ابتداء (الجميع) شرط في جوار المراجعة اي محل جوارها ان بين جميع



ما لم يشر إليه من وجهين الأول أن بين ما يحسب وما لا يحسب بشرط ضرب الربح على الجميع الثاني أن بين ما يحسب  
 ويربح له وما لا يربح وما لا يحسب أصلا (١٤٠) ويضرب الربح على ما يربح له فقط والعرف كالشرط ثم أشاروا به

وقوله كان أي ذلك السمسار من الجلاس أي في أما كنهم وقوله أم لا أي بان كان من الطوافين (قوله ما لم  
 السلعة) أي ما عرمة فيها من ثمن وأجرة صبيغ وطرز وخياطة وأجرة حمل وشروط وغير ذلك وقوله مع  
 الربح أي مع دخولها على البيع بالربح (قوله الأول أن بين ما يحسب) أي ما شأنه أن يحسب أصله وربحه  
 أو أصله دون ربحه فالأول كالثمن وأجرة الصبيغ والطرز والخياطة والقتل والكمد والثاني كأجرة  
 الحمل والشروط والطي إذا استأجر على ذلك وقوله وما لا يحسب أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب لا أصله ولا ربحه  
 كأجرة السمسار وأجرة صبيغ وماله إذا تعاطاه بنفسه وذلك كأن يقول البائع اشتر ينهابكذا ودفعت  
 أجرة الصبيغ كذا وأجرة الخياطة كذا وأجرة الطرز كذا وأجرة الحمل كذا وأجرة الطي والشد كذا  
 وأجرة السمسار كذا ويشترط ضرب الربح على جميع ذلك (قوله الثاني أن بين ما يحسب ويربح له) أي  
 ما شأنه أن يحسب ويربح له كالثمن وأجرة الصبيغ والطرز والخياطة والقتل والكمد وقوله وما لا يربح  
 له أي وبين ما شأنه أنه لا يربح له كأجرة الحمل والشد والطي وقوله وما لا يحسب أصلا أي وبين ما شأنه أنه  
 لا يحسب أصلا كأجرة الدلال الغير المعتاد (قوله ويضرب الربح على ما يربح له فقط) أي أو يضرب  
 الربح على شيء معين وإن كان الشأن أنه لا يربح له فيعمل بذلك الشرط والحاصل أن الوجه الثاني أنه  
 بين جميع ما عرمة على السلعة ويشترط ضرب الربح على شيء معين سواء كان ما يربح له أو غيره (قوله  
 والعرف كالشرط) أي وجريان العرف بضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له فقط كالشرط البائع  
 ذلك على المشتري في العمل به ولزم منه (قوله لوجه ثالث) أي من أوجه الجواز وفيه أن الوجهين  
 المتقدمين يجريان هنا أيضا لأنه إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك فاما أن يشترط ضرب الربح على  
 الجميع أو على ما يربح له بحسب الشأن خاصة فتكون الصور أربعة فله شيخنا وشارحنا حمل كلام  
 المصنف تبعا لعنق على ما إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولا كون الربح  
 يضرب على جميع ما بينه أو على بعضه وهو صحيح أيضا وقوله فيفض الربح على ما يحسب أي على ما شأنه  
 أن يحسب أي ويربح له وقوله ويسقط ما لا يحسب أي ويسقط عن المشتري ما شأنه أن لا يحسب فلا يحسب  
 عليه من الثمن الذي يشتري به وذلك كأجرة الدلال غير المعتاد وفيه الصبيغ الذي من عنده وأجرته أن  
 تعاطاه بنفسه وأما ما شأنه أن يحسب ولا يربح له فلا يفض عليه الربح ولا يسقط عن المشتري (قوله وهذا  
 محل التفصيل الخ) المشار إليه الوجه الثالث بحالته فتحصل أنه إذا بين المؤنة ابتداء أو بعد الأجل ولم  
 يبين ما يربح له وما لا يربح له فله يجزى على قول المصنف وحسب ماله عين فائمه الخ (قوله وأنه من  
 تمته) أي لأنه إذا أجل ابتداء ثم فسر المؤنة له حاله أن هذا أي قوله أو على المراجعة حالة وقوله  
 هي بمائة الخ حالة أخرى فكأنه إذا بين ابتداء له وجهان كذلك إذا أجل ابتداء ثم فسر له وجهان  
 فحصل أنه إذا لم يبين الجميع ابتداء بل أجل ثم فسر المؤنة فاما أن يقول هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا  
 وشدها كذا وطبها كذا ولم يبين ماله من الربح من غيره ولا كون الربح على جميع ما بينه ولا على بعضه  
 واما أن يقول أبيع على المراجعة عشرة أحد عشر ثم يبين الثمن والكلف ولم يبين كون الربح على  
 ما بينه ولا ولا على بعضه (قوله ويحتمل الخ) وهذا مقابل لقوله أولا بين الثمن والكلف (قوله وعلى  
 هذا التقرير) أي على جعل مفعول بين الربح وقوله راجعا لقوله فقال بمائة الخ أي ولا يربح  
 لقوله أو على المراجعة وبين لأنه إذا لم يبين الثمن والكلف لا يتأتى تفصيل ماله من غيره  
 لأن التفصيل المدكور رورع عن بيان الثمن والكلف أما على جعل مفعول بين الثمن والكلف  
 فهو أجمع لقوله فقال هي بمائة الخ ولقوله وعلى المراجعة الخ (قوله وبه يسقط الخ) أي بهذا  
 التقرير وهو قوله سابقا فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا ولم يبين ماله من غيره المفيد أن هذه مسألة

ثالث بقوله (أو) لم يبين  
 الجميع ابتداء بل أجل  
 ثم فسر المؤنة فقال هي  
 بمائة (أصلها كذا)  
 بقوله (أصلها كذا)  
 كتمانين (وحملها كذا)  
 عشرة وصبتها خمسة  
 وقصرها ثلاثة وشدها  
 واحد وطبها واحد ولم  
 يبين ماله من غيره  
 فيفض الربح على ما يحسب  
 ويسقط ما لا يحسب في  
 الثمن (أو) قال أبيع (على  
 المراجعة وبين) الثمن  
 والكلف ولم يشترط الربح  
 على جميع ما بينه ولا على  
 بعض معين وإنما قال أبيع  
 بربح عشرة أحد عشر  
 وهذا محل التفصيل في  
 قوله وحسب ربح الخ فلم  
 أن قوله أو على المراجعة  
 مطوف على قوله هي بمائة  
 وأنه من تمته ويحتمل  
 أن يكون مفعول بين  
 طائدا على الربح المفهوم  
 من قوله مراجعة ومثل له  
 بقوله (كربح عشرة  
 أحد عشر ولم يفصلا) حين  
 البيع (ماله الربح) من  
 غيره وعلى هذا التقرير  
 يكون قوله ولم يفصلا الخ  
 راجعا لقوله فقال هي بمائة  
 الخ كما أشرنا له به يسقط  
 قول ابن غازي معترضا  
 على المصنف أن المناسب

استقاط أو من قوله أو على المراجعة (و) إذا قال أبيعها بربح عشرة أحد عشر (ريد عشر الأصل) أي  
 الثمن الذي اشتريته به السلعة فإذا كان الثمن مائة فالزيادة عشرة وإذا كان الثمن مائة وعشرين فالزيادة اثنا عشر



وهكذا وليس معناه أن يزيد على العشرة أحد عشر وإذا قال أيها برج العشرة اثنا عشر زيد خمس الأصل وإذا قال العشرة خمسة عشر زيد نصف الأصل وهكذا وشبهه في زيادة عشر الأصل وإن كان في (١٤١) الأول يؤخذ وفي المشبه بترك فقال

[illegible]



وهو راجع لما قبله أيضا وإذا قلنا بعدم الجواز فالحال (هل هو) أي الأتيام فيهما (كذب) لأن يادنه في الثمن مالا يحجب فيسه وجعل  
الرجح على مالا يحجب جلة (أو غش) لأنه لم يكذب فيما ذكر من ثمنه وإنما أتهم (تأويلان) وعلى الأول تلزم المبتاع أن يحط عنه الزائد  
وربحه وعلى الثاني لا تلزمه فيفسخ البيع (١٤٢) فإن فانت السلعة مضت عما بقي بعد حط ما يحجب حطه من الثمن وهذا

المسئلة مخالفة لما يأتي  
للمصنف في حكم الغش  
لأنه لم يذكر أنه مع القيام  
بتحتم الفسخ وهنا يتحتم  
وذكر أنه مع الفوات  
يلزم المشتري أقل الثمن  
والقيمة وهنا يلزم  
المبتاع ما بقي بعد اسقاط  
ما يحجب اسقاطه فقله  
أو غش فيه نظر فلو قال  
وهل هو كذب أو فسخ  
الآن يفوت فيمضي بما  
يقي بعد اسقاط ما يحجب  
اسقاطه من الثمن  
تأويلان لطابق ما ذكر  
(ووجب) على بائع  
مراعاة وغبرها  
(تبيين ما يكره) في ذات  
المبيع أو وصفه لو اطلع  
عليه المشتري ولو لم  
يكن عيبا كذب من به  
حكمة أو جرب فان لم يبين  
فغش أو كذب فان تحقق  
عدم كراهته ولو كرهه  
غيره لم يجب عليه البيان  
(كما) يجب على بائع  
مراعاة بيان ما (نقده  
وعقده) أي عقده عليه  
حيث اختلف ما نقده  
(مطلقا) سواء عقده  
بذهب ونقده فضة أو  
عكسه أو على أحدهما  
ونقده عرسا أو عكسه  
وأما ان نقده ما عقده

يجوز بان على ان البيع صحيح وهذا تعلم أن قول الشارع وعلى الثاني لا يلزمه فيفسخ البيع ليس المراد  
أنه يتحتم فسخه بل المراد ان المشتري يخير بين الفسخ والامضاء كذا في ح وأما قول عجل انه يتحتم الفسخ  
ففيه نظرا نظرين (قوله وهو) أي قول المصنف ولم يفصل راجع لما قبله أيضا (قوله فيهما) أي في الصورتين  
اللتين ذكرهما المصنف (قوله لأن يادنه في الثمن) يعني باعتبار ظاهر عموم اللفظ وقوله وجعله الرجح على مالا  
يحجب جلة أي على مالا يحجب أصلا (قوله تأويلان) الأول لعبد الحق وابن لبابة وابن عبدوس وهو قول  
سحنون والثاني تأويل أبي عمران واليه نحا التونسي والباجي وابن محرز (قوله ان حط عنه الزائد) أي  
الذي لا يحجب أصلا وربحه أي وحط عنه أيضا ربح مالا يحجب له ربح (قوله لا تلزمه) أي لا تلزم السلعة  
المشتري ولو حط عنه الزائد وربحه (قوله فيفسخ البيع) أي وهذا اذا كانت السلعة قائمة (قوله فان فانت  
السلعة مضت) أي مضي بيعها ولو لم تمت المشتري بما في أي من الثمن بعد حط ما يحجب حطه وهذا ظاهر  
على القول بالغش وأما على الكذب فيجوز على قول المصنف وفي الكذب يخير بين الثمن الصحيح وربحه  
وقيمة ما لم يزد على الكذب وربحه (قوله لأنه لم يزد كراهته مع القيام بتحتم الفسخ) أي بل ذكر أنه يخير  
المشتري بين الامضاء والفسخ وقوله وهنا يتحتم فيه نظر لما علمت من أن تحتم الفسخ انما هو قول ابن رشد  
وهو خارج عن التأويلين فالحق انه على تأويل العش يخير المشتري بين الامضاء والفسخ عند قيام المبيع  
(قوله وقوله أو غش فيه نظر) أي لأنه على التأويل الثاني لا تكون المسئلة جارية على حكم العش وحينئذ  
والتعبير بالعش فيه نظر (قوله فلو قال الخ) أصل هذا الكلام لعبد بن ولا ينفى سقوط هذا الكلام  
فان المصنف نافع لأصحاب التأويلين في التعبير هما بالكذب وبالعش فاصلاح كلامه على خلاف ذلك افساد  
له لعدم موافقته الكلام الأئمة وذلك مصرح به في كلام عياض وأي الحسن ونقل التوسيع والمواق (قوله  
لما في ما ذكر) أي وعلم منه أن هذه المسئلة على هذا التأويل الثاني لا تجرى على حكم العش ولا على حكم  
الكذب ولا على حكم العيب (قوله ووجب تبيين ما يكره) بالبناء للماعل أي ما يكرهه المشتري ولا يصح  
قراءته بالبناء للمفعول لأنه لو فهم انه اذا لم يكرهه المشتري ويكرهه غيره يجب البيان وليس كذلك (قوله  
في ذات المبيع) أي كان يكون الثوب محرقا أو الحيوان مقطوع عضو وقوله أو وصفه أي ككون العبد  
بأق أو يسرق وكما مثل الشارح (قوله فان لم يبين) أي ما يكرهه في ذات المبيع أو وصفه كان عدم بيانه  
نارة كدبا وتارة عشا كما يأتي بيانه واعلم أن مسائل باب المراجعة ثلاثة أقسام غش وكذب واسطة  
والعش في ست مسائل وكما هي المتى عدم بيان طول الزمان وكونها بلدية أو من التركة وجزا الصوف  
الذي لم يتم واللبس عند المصنف وارث البعض والكذب في ست أيضا عدم بيان تجار والزائف والركوب  
واللبس وهبة اعتيدت وجزا الصوف التمام والشمرة المؤبرة والواسطة في ست أيضا ثلاثة لا ترجع للغش  
ولا للكذب وهي عدم بيان ما نقده وعقده عليه وما اذا أتهم وعدم بيان الاجل على كلام ابن رشد وثلاث  
متردة بينهما على خلاف عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة اه (قوله كان نقده وعقده) أي  
كما يجب عليه بيان الثمن الذي نقده والذي عقده عليه فان لم يبين فان كان المبيع قائما خيرا المشتري بين  
رده وبين التماسه به بما نقده هو من الثمن وان فات المبيع عند المشتري لزمه الاقل مما عقده عليه  
البائع وما نقده كافي ح وعلى هذا وليس له حكم العش ولا الكذب (قوله مطلقا) حال من البيان  
المقدر أي حالة ككون البيان مطلقا أي غير مقيد بحال (قوله لان لاحق) أي للبيع كالواقع  
فيه وان ترك بيان الاحل كان غشا وخيرا المشتري بين الرد والامضاء بما دفعه من الثمن مع قيام  
السلعة وأما مع فواتها فيلزمه الاقل من القيمة والثمن الذي اشتراه اه خش وما مر عن س

عليه فلا يحتاج لبيان (و) وجب على بائع المراجعة بيان (الاحل) الذي اشترى ابيه لان له حصته من  
الثمن هذا ان دخلا على التأجيل ابتداء (وار بيع) المبيع على المقد) ثم أجيل تراصيهما ويجب على بائع المراجعة نقدا بيان  
الاجل المضروب هذا العقد لان الملاحق كالواقع



(و) يجب بيان (طول زمانه) أي زمان مكث المبيع عنده ولو عقارا لان الناس (١٤٣) يرغبون في الذي لم يتقدم عهده في المبيع

(و) ان اشترى بشئ زائف كله أو بعضه وأراد أن يبيع من أجله وجب عليه بيان (تجاوز الزائف) أو الساقص من الدراهم أو الدنانير والمراد بتجاوزه الرضا به ولو لم يعتد فان لم يبين فكذب كما يفيد النقل (و) وجب بيان (هبة) لبعض الثمن (اعتبرت) بين الناس بأن تشببه عطية الناس فان لم تعتد أو وهب له جميع الثمن قبل النقد أو بعده لم يجب البيان (و) وجب بيان (أنه ليست ببلدية) إذا كانت تلبس ببلدية مرغوب فيها أكثر وكذا يجب بيان أنها بلدية ان كانت الرغبة في غيرها أكثر (أو من السركة) يحتمل عطفه على ليست أي يجب بيان أهم من السركة إذا كانت الرغبة في غيرها أكثر ويحتمل عطفه على بلدية أي يبين أنها ليست من السركة إذا كانت الرغبة في السركة أكثر فان لم يبين فعش في المسئلتين (و) وجب بيان (ولادتها) عنده (وان باع ولدها معها) لان المشتري يظن أنها اشترى مع ولدها وبائع

يفتضي انه مثل ما تقدم وعقد عليه اذا كتبه في كونه ليس غشوا ولا كذبا ولا ذكر عيج انه اذا كتم الاجل وباع من أجله فان كان المبيع قائما رده مطلقا سواء أراد المشتري رده أم لا على ظاهر المدونة فلم يكن حكمه حكم العش وان فات فعلى المشتري الاقل من الثمن والقيمة بقدر ما من غير ربح والحاصل أنه اذا لم يبين الاجل وباع من أجله فقبل بصحة البيع ويكون عدم بيانه من العش وهو ما مشى عليه خش وقيل بفساده وهو ظاهر المدونة وهو ما مشى عليه من وعليه فيتعين الرد مطلقا قائما أو فائتا والمردود في القيام السلعة وفي الفوات دفع الاقل من الثمن والقيمة وعلى هذا القول فهذه الجزئية ليست جارية على العش ولا على الكذب ولا يجوز للمشتري أن يتمسك بالمبيع بالثمن الذي أخذ به للاجل مطلقا لا في حالة القيام ولا في حالة الفوات لانه في حالة القيام سلف جرته لان البائع الثاني سلف المشتري حيث أخره للاجل بالثمن وقد انتفع بما زاد له من أجله وفي حالة الفوات يلزم عليه الصرف المؤخر ان كان الثمن والقيمة من صنفين فان كان من صنف لزم السلف بزيادة ان كانت القيمة أقل وان كان الثمن أقل ففيه سلف جرته فاعاد وقال شيخنا والظاهر الجواز في هذه الحالة لان تأجيل الاقل محض معروف لا يقع فيه (قوله وطول زمانه) أي وأمالو مكث عنده مدة يسيرة وأراد المبيع من أجله فلا يجب البيان (قوله ولو عقارا) أي وسواء تغير المبيع في ذاته أو في سوقه أو لم يتغير أصلا لكن قلت الرغبة فيه خلافا لما ذهبوا حيث قال انما يجب بيان طول اقامته عنده اذا تغير في ذاته أو تغير سوقه والا فلا يجب البيان فان مكث عنده كثيرا وباع من أجله ولم يبين كان غشا فيخير المشتري بين الرد والتمسك بجميع الثمن ان كان المبيع قائما فان فات لزمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله وتجاوز الزائف) أي والتجاوز عن الزائف وهو المعشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص (قوله والمراد بتجاوزه الرضا به) أي وليس المراد تركه وترك بدله لان هذا داخل في الهبة (قوله ولو لم يعتد) أي هذا اذا كان تجاوز الزائف معتادا ولو كان غير معتادا كما هو ظاهر المدونة وابن عرفة خلافا لما في الشامل من تقييده بالمعتاد والا فلا يجب البيان (قوله وان لم يبين فكذب) أي فان كانت السلعة قائمة فان البيع يلزم ان حط البائع عن المشتري لرائد ورجحه فان لم يحط عنه ذلك خير المشتري في الرد والا مصابعا بدفعه من الثمن وان فاتت السلعة خير المشتري في دفع الثمن الصحيح أو القيمة ما لم تزد على الكذب (قوله كما يفيد النقل) أي يقلل أبي الحسن وابن عرفة عن سعدون وابن محرز وابن يونس وأبي بكر بن عبد الرحمن وهو ظاهر لان الزائف أنقص فأي عبق وخش ان ترك بيانه من العش فيه نظر ووصح عن ابن محرز فان كان الثمن عشرة ودفع من جهتها واحدا زائفا ولم يبين التجاوز عنه فللبائع ان يلزم المشتري البيع بالتسعة وقيمة الزائف فان فات المبيع لزم فيه القيمة ما لم تزد على العشرة وما لم تنقص عن التسعة وقيمة الزائف (قوله ووجب بيان هبة) (اعتبرت) أي وان ترك البيان فكذب وان كانت قائمة وحط البائع عن المشتري ما وهب له من الثمن ورجحه لزم البيع كما قال أصبغ وقال سعدون انه يلزم اذا حط عنه ما وهب له وان لم يحط عنه ربحه والظاهر الاول وما قاله سعدون مشكل حيث جعل عدم بيان الهبة كذبا وسيأتي أن الكذب يحط فيه الرائد ورجحه فان فاتت عند المشتري خير في دفع القيمة أو الثمن الصحيح ورجحه ما لم تزد القيمة على الكذب ورجحه (قوله ووجب بيان أنها ليست ببلدية) أي وان ترك البيان كان غشا فيخير المشتري بين الرد والتمسك بما تقدم من الثمن ان كان المبيع قائما فان لزمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله في المسئلتين) أي قوله انها ليست ببلدية أو من السركة (قوله ولادتها) أي ان من اشترى ذاتا سواء كانت من نوع مالا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنده سواء حملت عنده أو كان اشتراها حاملا ولو بقرب ولادتها فانه لا يبيعهما من أجله حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها وأشعر قوله ولدت أن وطء السيد لا يجب بيانه الآن تكون بكرر اربعة واقضها ان لم يبين افتضاها الرابعة فكذب فيلزم المشتري ان حط عنه ما يبتوب الافتضاها ورجحه ان كانت قائمة فان فاتت قبل الساع أعطه ما نقصه الافتضاها ورجحه والا فله أن

عليه لئلا يتوهم أنه يجب لبيان كونه يجبر المقتضى بالتقدم (و) وجب بيان (جذعته اوت) أي كانت بأو رة وقت الشراء فأخذ غرضه أو أراد بيع الاصل من أجله فان لم يبين فكذب



بستر جمع قيمتها يوم قبضها مفتضة مالم ترد على الثمن الاول فلا رد أو ينقص عنه بعد الافتراض فلا  
 تنقص \* واعلم أن الولادة عند البائع في مسئلة المصنف عيب وطول اقامتها عنده الى أن ولدت غش وما  
 نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن فان ولدت عند البائع باثر شرائها وباعها امرأته ولم  
 يبين فقد اتفى الغش لعدم طول الزمان واتفى الكذب في الثمن لعدم التزويج ووحد العيب فلا يشتري  
 القيام به فاما أن يرد ولا شيء عليه واما أن يتماسك ولا شيء له هذا اذا كانت قائمة فان قامت فعين التماسك  
 والرجوع باؤش عيب الولادة وان وجدت الامور الثلاثة وباع امرأته ولم يبين وكانت قائمة فله القيام  
 بأي واحد من هذه الثلاثة شاء فلو أسقط عنه البائع الكذب ورجحه كان له القيام بالغش والعيب فيخير  
 اما أن يرد أو يتماسك بما تقدم من الثمن ولا يكون حظ البائع الكذب ورجحه عنه ملزم له بالبيع لأن له أن  
 يحتاج بالغش والعيب فان لم تكن قائمة وقامت عند المشتري بمقتضى فان كان من مقتضات الرد بالعيب ومن  
 لوازمه أن يكون مقتوفا من الغش والكذب وذلك كبيعها واهلاكها ونحوهما بمقتضى مقتضياتها فان شاء  
 قام بالعيب فحط عنه أرشسه وما ينوبه من الرجوع وان شاء رضى بالعيب واذا رضى به كان له القيام بالغش  
 أو الكذب وقيامه بالاول أنفع له وان كان من مقتضات الغش دون الرد بالعيب كحواله سوق وحدوث قليل  
 عيب أو حدوث عيب متوسط فله الرد بالعيب وله الرضا به ويقوم بالغش فيعزم الاقل من القيمة والمسعى  
 لانه أحسن من قيامه بالكذب لانه يغرم الاكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة مالم ترد على الكذب  
 ورجحه (قوله وأما غير المأبورة) أي وقت الشراء اذا جذاها قبل طيها عمدته أو بعده وأراد بيع الاصل  
 امرأته فلا يجب لبيان وقوله الا أن يطول الزمان أي حتى طابت وجذاها (قوله فيجب لطوله) أي فيجب  
 البيان لطول الزمان ولا يحتاج لبيان جدا الثمرة التي كانت وقت الشراء غير مأبورة فقوله الا أن يطول  
 الخ استثناء منقطع تأمل (قوله وحب بيان جرسوف تم) أي فان ترك البيان كان كذبا ترك بيان جذا  
 الثمرة المؤبورة كما قال الشارح (قوله ولو لم يكن تاما وقت الشراء) أي سواء حصل طول في الزمان أولا  
 والفرق بين الثمرة حيث لم يجب البيان اذا لم تكن مأبورة وأما الصوف فيجب فيه البيان اذا أخذ ولو كان  
 غير تام أن الثمرة غير المأبورة اذا جذت الشأن أنه لا ينتفع بها بخلاف الصوف غير التام فانه ينتفع به ولو في  
 حشون نحو طراحة فان ترك بيان جزا الصوف غير التام كان غشا كفي عني وما ذكره من وجوب بيان جز  
 الصوف اذا كان غير تام بخلاف النقل والنقل أن غير التام يكون غلة ولا يجب بيانه اذا لم يطل الزمان نعم  
 اذا طال الزمان وجب البيان لانه بل لطول الزمان فلو بين طول الزمان كفي ونص المدونة كفي المواق  
 ومن ابتاع حوانيت أو دورا أو حوائط أو رقيقا أو حيوانا أو غنما فاعتاها أو حلب العنم فليس عليه أن  
 يبين ذلك في المراجعة لان العلة بالضممان الا أن يطول الزمان أو تحول الاسواق فليبين ذلك وأما ان جز  
 صوف العنم فليبينه كان عليها يوم الشراء أم لا لانه ان كان يومئذ تاما فقد صار له حصة من الثمن فهذا  
 نقصان من العنم وان لم يكن تاما لم ينبت الا بعد مدة تعبر فيها الاسواق اه فقد علمت بيان عبر التام  
 بانه لم ينبت الا بعد مدة تعبر فيها الاسواق وحيث قد فادى طول الزمان لم يحتاج لبيان جرد ذلك عبر التام  
 فله شيئا العدوى قوله فلا بد من بيان الاقالة عما بها أي لفترة النفوس مما وقعت فيه الاقالة فان لم  
 يبين كان كذبا على المعتمد وقيل هو غش وعلى انه كذب فاذا حط الساع الزائد وهو الخمسة ورجحه الزم  
 البيع للمشتري وان لم يحطه البائع خير المشتري بين الرد والامضاء بما تقدم من الثمن هذا اذا كانت السلعة  
 قائمة فان قامت خير المشتري بين الثمن الصحيح ورجحه والقيمة مالم ترد على الكذب ورجحه (قوله بزيادة)  
 أي ملتزمة بزيادة أو نقص كان تقع الاقالة على ستة عشر أو أربعين عشر في المثال المذكور  
 في الشارح (قوله لاسع ثمان) أي فلا يلغى لعدم الرغبة فيما تقع فيه الاقالة (قوله ومنها ما) أي  
 في عدم وجوب البيان (قوله اذا وقعت مع بعد) أي اذا وقعت بالثمن الذي حصل الشراء به  
 من غير زيادة ولا نقص وهو الخمسة عشر لكن مع بعد من البيع (قوله والركوب للادابة) أي  
 كان يقول شترتها مائة وركبتها المسافة الفلاية فان فرق بيان الركوب أو اللبس كان كذبا

وأما غير المأبورة فلا  
 يجب البيان الا أن يطول  
 الزمان فيجب لطوله  
 (و) وجب بيان جز  
 (صوف تم) حين الشراء  
 اذا أراد بيع العنم امرأته  
 لان لكل من الثمرة  
 المأبورة والصوف حصة  
 من الثمن ولا مفهوم لهم  
 على المعتمد فيجب بيان  
 أخذ الصوف ولو لم يكن  
 تاما وقت الشراء (و) وجب  
 بيان (اقالة مشتريه) اذا  
 باع بالثمن الذي وقعت  
 عليه الاقالة كاشترائه  
 بعشرة وبيعته بخمسة  
 عشر وتعا عليها فاذا  
 باع امرأته على الخمسة  
 عشر فلا بد من بيان  
 الاقالة عليها بخلاف من  
 باع امرأته على العشرة  
 فلا يجب البيان على  
 المعتمد (الا) أن تكون  
 الاقالة (بزيادة أو نقص)  
 فلا يجب بيانها الا ببيع  
 ثان فله البيع عليه  
 امرأته ومنها ما اذا  
 وقعت مع بعد (و) وجب  
 بيان (الركوب) للادابة  
 (واللبس) للثوب



إذا كانا منقذين (و) وجب بيان (التوظيف) وهو توزيع الثمن على السلع بالاجتهاد (ولو) كان المبيع الموظف عليه (متفقا) في الصفة  
 كثو بين جنس أو صفة لأنه قد يخطئ في توظيفه ويريد في بعضها الرغبة فيه ويهد التعليل خرج المالى فلا يجب فيه البيان إذا باع بعضه  
 من راجحة على التوظيف حيث اتفقت أجزاؤه فإن لم يبين في مسئلة المصنف (١٤٥) فغش على الراغب واستثنى من المبالغ عليه

فقط قوله (الا) أن كان  
 المبيع (من سلم) متفق  
 فلا يجب البيان لأن  
 أحاده غير مقصودة وأغما  
 المقصود الصفة ولذا إذا  
 استحق منه ثوب رجح  
 بمثله لا بقيمته بخلاف  
 المبيع في غير السلم ومحل  
 أن لا يكون المسلم تجاوز  
 عن المسلم إليه بأخذ  
 أدنى مما في ذمته (لاغلة  
 ربيع) مشتري اغتالها  
 وأراد بيعه مرابحة فلا  
 يجب البيان والرسم  
 المنزل والمراد به ما يشمل  
 الأرض وما اتصل بها من  
 بناء وشجر فلو عبر بفقر  
 ركان أحسن ومثله  
 الحيوان وأصل عدم  
 ذكره لفهمه بالأولى لأن  
 الحيوان يحتاج من  
 النفقة ما لا يحتاج إليه الربيع  
 وشبهه في عدم وجوب  
 البيان قوله (كتكميل  
 شرائه) لسلعة اشترى  
 نصفها بعشرة مثلاً ثم  
 اشترى باقيها بأريد  
 كخمس عشرة فانه يبيع  
 جاتهما مرابحة على خمسة  
 وعشرين ولا يبيع أنه  
 اشترى أولاً بكذا وثانياً  
 بكذا (لأن ورث بعضه)  
 أو وهب له بعضه واستكمل

(قوله إذا كانا منقذين) ولا يشترط كون الر كوت في السفر وقول المدونة وركوب الدابة في السفر  
 إنما يدل على أنه لا يكون منقذاً له بغيرها ونفيها كما قال أبو الحسن فالمدار على التلقيص كان الر كوت في سفر  
 أو حضر (قوله و) يجب بيان (التوظيف) أى بيان أنه منه كان يشترى مقوماً لعدداً كعشرة أثواب  
 مثلاً صفة واحدة بعشرة دراهم مثلاً ويوظف على كل ثوب منها درهما فإذا أراد أن يبيع مرابحة فانه  
 يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه إذ قد يخطئ نظره في التوظيف ومحل البيان إذا أراد بيع  
 بعض الصفة ولما لو أراد بيعها تمامها صفة على المرابحة فلا يجب البيان (قوله ولو متفقا) أى  
 هذا إذا كان المبيع متفقا في الصفة بل ولو كان متفقا في الماورد بل وقول ابن نافع بعدم وجوب البيان  
 عند الاتفاق قال لأن من عادة التجار الدخول عليه (قوله على الراغب) أى وقيل أنه كذب قال عجم  
 و ينفى كما وقع في مجلس المذاكرة التوفيق بين القولين فيقال إن ترك البيان غش إذا كان الموظف  
 عليه متفق الصفة لاجتماع شرائه كذلك وكذب في مختلف الصفة لاحتمال خطئه (قوله واستثنى من  
 المبالغ عليه) أى وهو وجوب البيان إذا كان المسلم الموظف عليه متفقا (قوله فلا يجب البيان)  
 أى بخلاف بيع المقادير يجب فيه البيان (قوله وأغما المقصود الصفة) أى بخلاف بيع النقد فإن  
 المقصود فيه إلى الأجل (قوله بخلاف المبيع في غير السلم) أى فانه يرجع بقيمته (قوله ومحل) أى محل  
 عدم وجوب البيان للتوظيف إذا كان المبيع المتفق عليه من سلم (قوله بأخذ أدنى) أى ويوظف  
 الثمن على هذه السلع التي أخذها فانه يجب عليه البيان إذا أراد أن يبيع بعضها مرابحة ومحل أيضاً  
 ما يرفع المسلم إليه بعض المسلم فيه أحد مما في ذمته والسبب الآخر على حاله ويوظف قيمة الأجود  
 عليه ما ولا وجب البيان عليه إذا أراد أن يبيع البعض مرابحة لأن أخذ هذه الأجود بمنزلة ماله وهذه  
 البائع شئ أو قد سبق أنه ان وهبه شيئاً أو حب أن يبين (قوله فلا يجب البيان) أى بيان الاستغلال  
 لعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع (قوله والربيع) أى في الأصل وقوله والمراد الخ أى فهو هنا مجاز من  
 إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومثله الحيوان) أى لقول المدونة ومن اتعاع دوراً أو حوانطاً أو  
 حيواناً أو رقيقاً واغتنها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراجعة لأن الغلة بالضمان اه  
 واعتبر أبو الحسن تعليل عدم وجوب البان بالتعليل المذكور لعدم صلاحيته لما ذكرنا لا يلزم  
 من كون العلة له شرطاً أنه لا يبين الأثر والأس والركوب فان له ذلك ويبين فلذا قال الواو غنى الصواب  
 أن يعلل عدم البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع ولا ما يختلف به الأغراض (قوله ما لا يحتاج  
 إليه الربيع) أى فإذا كان ما لا يحتاج إلى نفقة لا يجب بيان أخذه علمه فمالاً كما يحتاج إلى نفقة فلا  
 يجب بيان أخذه علمه بالطريق الأولى (قوله ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا) قيد اللزوم  
 عدم وجوب البيان بما إذا لم تكن الزيادة في ثمره البعض الثاني لدفع ضرر الشركة بل لحالة سوق ونحوه  
 والابن والمصنف لوح لهذا القيد بقوله كتكميل شرائه اه شيخنا عاوى (قوله لأن ورث بعضه)  
 يخرج من قوله كتكميل شرائه (قوله وأراد يبيع البعض المشتري مرابحة) هذا هو موضوع المسئلة في  
 المدونة وفيه وقع التأويل للقباسى وأى ذكر من عند الرجن وبه شرح شيخ وغيره خلافاً لعق حيث  
 فرض الموضوع أنه أراد أن يبيع الجميع مرابحة إذ هذا لا يجوز ولو بين اه بن (قوله فيجب البيان)  
 أى فيجب أن يبين للمشتري أن ثمن المصنف المشتري عشرة ولا بد أن يقول له والنصف الآخر مودوث  
 وعلمه في المدونة بأنه إذا لم يبين أن النصف الآخر مودوث دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث فإذا بين فاعلم  
 يقع البيع على ما ابتاع وذلك لأن الفرض أن المصنف شائع وقوله فيجب البيان الخ أى فان باع المصنف

الباقى بالشراء وأراد يبيع البعض المشتري مرابحة فيجب  
 (١٩ - دسوقى ثالث)  
 البيان وأما البعض الموروث ونحوه فلا يباع مرابحة إذا لم يبين له (وهل) وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يربى في ثمن  
 المصنف المشتري ليكمل له ما ورث بعضه



بمطلق ما تقدم الشراء (أو) وجوب البيان (مطلقا) وهو المذهب (أوبلان وان غلط) البائع مرا بحة على نفسه فأخير (بنقص)  
 هما اشترى به (وصديق) بالبناء (١٤٦) لا مفعول أى صدقه المشتري في غلظه (أرأيت) ذلك بالينة (رد)

المشتري ولم يبين أن النصف الثاني ميراث فان كانت السلعة قائمة خيرا المشتري بين الرد والتماسك بموقع  
 العقد عليه وان فات المبيع وهو النصف بقوات السلعة فنصفه مشتري يعطى بنصف الثمن ونصف  
 الربح ونصفه الآخر مود وث فيمضى بالاقبل من القيمة أو ما يقع عليه من الثمن والربح لسريان  
 المورد وث في اجزاء ما اشترى اهـ يش وحاصله أن النصف المورد وث على حكم الغش لانه مع قيام المبيع  
 بخير المشتري ومع القوات يلزمه في النصف المورد وث الاقل من الثمن والقيمة وأما النصف المشتري  
 فالبيع عنه ماض مع القيام والقوات بنصف الثمن ونصف الربح (قوله بخلاف ما تقدم) أى فلا  
 يحسب الثمن اعدده زباده في الثمن (قوله أو أثبت ذلك بالينة) أى أول صدقه المشتري ولكن أثبت البائع  
 ذلك (قوله أى له ذلك) أى للمشتري رد ما رآه أخذ عنه وله أن يعطى المبيع ويدفع ما تبين أنه ثمن صحيح  
 وربحه على حساب ما أرى للثمن الذى غلط فيه وانما كان الخيار للمشتري لان خبرته تنبئ ضرر البائع له  
 حيث يدفع له الصحيح وربحه مع أن البائع عنده نوع شرط حيث لم يثبت في أمره (قوله لا بحسالة  
 سوق) أى لان حوالة السوق وان أفادت السلعة في الغش والكذب لا تفيها في الغلط (قوله أيضا) أى كما  
 ثبت له الخيار في حال قيام السلعة (قوله فلا ينقص عنهما) أى من الغلط وربحه بحيث يدفع القيمة لانه قد  
 رضى بدفع الغلط وربحه ومعلوم أن الغلط وربحه أقل من الصحيح وربحه والعاقلة اذا خير بين دفع أحد  
 أمرين انما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيتعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما (قوله أى زاد  
 في اخباره) أى على ما هو عنه في الواقع وقوله كان يخرج الخ أى أو يترك بيان تجاوز الزائف أو الركب أو  
 اللبس أو هبة اعتيدت أو خرا الصوف النام أو النمرة المؤرة فكل هذا اذا اخل في تعريف الكذب المذكور  
 (قوله كان يخبر أنه اشتراها بخمسين) أى رباها امرأحة بخمسة وخمسين (قوله وسواء كان عمدا) أى سواء  
 كان اخباره بالزيادة عمدا أى على جهة العمل أو السهو (قوله أى خط البائع الزائد المكذوب به وربحه)  
 هو في المثال المذكور واحد عشر (قوله بن التماسك) أى بجميع ما دفع من الثمن وهو الخمسة والخمسون  
 وقوله والرد أى وبأخذ عنه من البائع (قوله بخلاف العش فلا يلزمه) أى فلا يلزم المشتري المبيع وان  
 خط عنه البائع ما غش به كما اذا اشتراها بثمانية مثلا وبرقم عليها عشرة ثم يبيعها امرأحة على الثمانية  
 بعشرة ليوهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش والمشتري مخير في حالة العش اذا كانت السلعة قائمة بين  
 أن يتماسك بجميع الثمن الذى نقده وهو الثمانية وربحها أو يردّها على البائع ويرجع بثمنه ولو خط  
 البائع عن ما غش به وهو الدرهمان وقد علم من هذا أن العش موافق للعيب في حال القيام ومخالف له في  
 حال القوات وأما الكذب فهو مخالف للعيب في الحالين (قوله أن يوهم وجود مفقود مقصود وجوده في  
 المبيع) مثاله أن تباع سلعة ودتهار قوهم أنك اشتريتها فقد أو همت وجود مفقود وهو شراؤها وشراؤها  
 في بيعها امرأحة مقصود لا مشتري ومثال صورة الكتم أن يشتري سلعة ونظول اقامتها عنده ثم يبيعها  
 امرأحة ولم يبين طول اقامتها عنده فهذا قد كتم وجود موجود مقصود وقده اهـ شيخنا (قوله أو يكتم  
 فقد موجود) هكذا لفظ ابن عرفة وصوابه أو يكتم وجود موجود مقصود فقد كتمه لان المكتوم هو وجود  
 ما يكون المقصود فقد كتمه مثل أن يكتم طول اقامته عنده ويظهر جلدته قاله طفي وراد ابن عرفة بعد قوله  
 مقصود فقد كتمه لا تنقص قيمته لهما اهـ وصحير لهما لا مقصود والموجود واحترزه عن العيب وذلك  
 أمم وقواني باب المراهقة بين العش والعيب فما كان بكثرة ولا تنقص القيمة لأجله يسمى غشا كطول  
 اقامة الساعة عندد وكونها غير بلدية أو من التركة وما تنقص القيمة لأجله يسمى عيبا كالعيب ب  
 المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للعش باعتبار دات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف دات  
 العيب فان ذات المبيع باقصة عالبا فافهم قاله طفي اهـ بن (قوله كان برقم الخ) أى كان يشتريها

المشتري السلعة أى  
 لذلك وأخذ ثمنه (أو  
 دفع ما تبين) أنه ثمن  
 صحيح (وربحه) ان كانت  
 السلعة قائمة (فان كانت)  
 بنساء أو نقص لا بحسالة  
 سوق (خير مشتريه) أيضا  
 (بين) دفع الثمن (الصحيح  
 وربحه و) دفع (قوته)  
 في المقوم ومثله في المثلي  
 (يوم يبعه) لان العقد  
 صحيح لا يوم قبضه (مالم  
 ينقص) قيمته (عسن  
 الغلط وربحه) فلا ينقص  
 عنهما \* ولم يجزى في  
 كلامه ذكر الكذب  
 والغش شرع في بيان  
 حكمهما مع قيام السلعة  
 وقوتها بقوله (وان كذب)  
 البائع أى زاد في اخباره  
 كان يخبر أنه اشتراها  
 بخمسين وقد كان اشترى  
 بأربعين وسواء كان عمدا  
 أو خطأ (لزم) المبيع  
 (المشتري ان خطه) أى  
 خط البائع الزائد المكذوب  
 به (وربحه) فان لم يحطه  
 لم يلزم المشتري وخير بين  
 التماسك والرد بخلاف  
 العش فلا يلزمه ويثبت  
 له الخيار بين التماسك  
 والرد ابن عرفة العش أن  
 يوهم وجود مفقود  
 مقصود وجوده في المبيع  
 أو يكتم فقد هو وجود

مقصود فقد منه انتهى كان برقم على السلعة أكثر من ثمنها  
 و يبيع بالثمن الاصل أي يوهم المشتري الغلط على نفسه أو يفتخ اللحم لاهام أه سمير وجعل المداد في يد العبد أو ثوبه لاهام أه كاب



وكان يكتف طول اقامتها عنده ثم يبيعها من غير بيان طول الاقامة (١٤٧) فقد كتم بيان وجوده مقصود ففقد هذا كله

مع قيام السلعة (وان  
فانت) ولو بحواله سوق  
(ففي العش) يلزم المشتري  
(أقل الثمن) الذي يبعث  
به (والقيمة) يوم قبضها  
ولا يضرب ربح عليها  
(وفي الكذب خير) المشتري  
(بين) دفع الثمن  
(الصحيح ورجحه أو  
قيمتها ما لم تزد على الكذب  
ورجحه) فان زادت خير  
دفع الصحيح ورجحه أو  
الكذب ورجحه فكلام  
التأني من أن التخيير  
للمشتري هو الصواب \*  
ولما كان الغاش أعم من  
المدلس لأن من طال زمان  
المبيع حده ولم يبين غاش  
ولا يقال فيه مدلس أو  
باع على غير ما عقد أو نقد  
ولم يبين غاش عند مدلسون  
وليس بمدلس أفرد  
المدلس بحكم يخصه  
فقال (ومدلس) ببيع  
(المراجعة كغيرها) أي  
كالمدلس في غيرها في أن  
المشتري بالخيار بين الرد  
ولاشئ عليه والتماسه  
ولاشئ له إلا أن يدخل  
عنده عيب ويحتمل  
كغيرها مما من المسائل  
السنه المتقدمة في قوله  
في الخيار وفسرق بين  
مدلس وغيره ان نقص  
وتفترق المراجعة من غيرها  
فيما لو هلك السلعة في

ثمانية و برقم عليها عشرة و يبيعها من ارجحة على الثمانية (قوله وكان يكتف الخ) هذا مثال للشق الثاني  
من التعريف وجب مع ما قبله مثال للشق الاول منه وقوله وكان يكتف طول اقامتها عنده أي أو يكتف كونها  
بلدية أو انها من التركة وارث البعض (قوله أقل الثمن والقيمة) أي الأقل من الثمن والقيمة (قوله  
يوم قبضها) هذا رواية ابن القاسم وروى علي بن زياد يوم يبيعها والراجح الاولى وعليها الفرق بين الغش  
والكذب حيث اعتبرت القيمة في يوم القبض وبين العلط حيث اعتبرت القيمة في يوم البيع كما مر  
أن الغش والكذب أشبه بفساد البيع من العلط والضمان في الفساد بالقبض كما مر (قوله هو الصواب)  
وفي خش وعقب تبعاً له رآه ان الخيار للبائع فيخير بين أخذ الثمن الصحيح ورجحه وقيمة ثمنها يوم  
القبض ما لم تزد القيمة على الكذب ورجحه والا عزم المشتري الكذب ورجحه فقط ولا يراد عليه لأن  
البائع قد رضي بذلك قال عقب ويدل على أن التخيير في كلام المصنف للبائع قوله ما لم تزد على الكذب  
ورجحه ادلو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذ له دفع القيمة ولو كانت رائدة على الكذب  
ورجحه لانه يدفعها باختياره وله دفع الصحيح ورجحه الذي هو أقل من القيمة ولانه لا يختار الا الأقل  
وحيداً فلا فائدة في التقييد في كلام المصنف وقد رد شارحنا ذلك بقوله فان زادت خير بين الصحيح  
ورجحه والكذب ورجحه فالتقييد حينئذ ظاهر ولكن ماد كره عقب وخش من ان الخيار للبائع هو ما في  
ابن الحاجب واقتصر عليه ح وكذلك المصنف (قوله لان من طال الخ) أي وكذا من كتم كونها بلدية أو  
كونها من التركة أو وارث بعضها فانه يقال له غاش ولا يقال له مدلس (قوله ولم يبين الخ) لعل الاولى أو نقد  
غير ما عقد عليه وباع من ارجحة ولم يبين (قوله غاش عند مدلسون) أي حكمه حكم الغاش وهذا عيب  
والمتقدم رواية عيسى عن ابن القاسم انه عند قيام المبيع يحسب المشتري بين الاجازة والرد وان فاتها  
تلمز به بأقل مما عقد عليه البائع ونقد وطاهر كلام الشارح ان غير مدلسون وهو ابن القاسم يقول ان من  
نقد غير ما عقد عليه وأراد أن يبيع من ارجحة وكتم ذلك ولم يبيمه يكون مدلساً مع ان ابن القاسم يقول انه  
ليس بمدلس كما انه ليس بغاش ولا كاذب بل هو واسطة كما مر (قوله ومدلس المراجعة الخ) المراد بمدلس  
المراجعة من سلعة عيب سواء علم به وكتمه كما هو حقيقة المدلس أو لم يعلم به وهذا على الاحتمال الاول  
أما على الثاني والمراد به من علم بسلعته عيباً وكتمه (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) أي فان حدث عنده  
عيب فاما أن يكون قليلاً جداً أو متوسطاً أو مقيماً للمقصود ما تقدم في بيع المساومة يأتي في المراجعة فان  
كان العيب الحادث عند المشتري يسيراً كان بمحالة لعدم خياره على الوجه المذكور وثابت له وان كان  
متوسطاً حراً ما أن يرد ويدفع أرش الحادث أو يتماسك ويأخذ أرش القريم وان كان مقيماً للمقصود  
نعم التماسك وأخذ أرش القريم (قوله ويحتمل كغيرها مما من المسائل السنه) أي ان المدلس وهو  
الذي يعلم ان بالسلعة عيباً ويكتمه يفرق بينه وبين غير المدلس في المسائل السنه السابقة في كل من بيع  
المراجعة والمرايدة والمساومة (قوله ان نقص) أي بعيب التدليس (قوله لانه قال فيها) طاهره أن صغير فيها  
للمدونة وليس كذلك بل للمراجعة عند الكذب والغش وصحير لانه لا يوس وأصل العبارة كما في عقب  
وتفترق المراجعة من غيرها كما قال ابن يوس فيما لو هلك السلعة في مسألة الكذب بزيادة في الثمن قبل  
قبض المشتري فصماها من البائع لانه قال فيها أي في المراجعة عند الكذب  
والعش امها تشبه البيع الماسد أي والبيع الماسد اعما يضمن فيه بالقبض وحاصله ان المراجعة اذا وقعت  
محتوية على الكذب بزيادة في الثمن أو على عش أو كتمان عيب فاما تكون شبيهة بالبيع الفاسد فلا  
يلتزم الصمان للمشتري الا بقبضه بحال ما واشترى سلعة شراء مريدة أو مساومة وكان في السلعة  
عيب كتمه البائع أو عش أو كذب بزيادة في الثمن وثابت عند البائع قبل قبض المشتري فان الضمان  
من المشتري بمجرد العقد

(وهصل تناول البعاء والشجر الارض الخ) قد اشتمل هذا الفصل على أربعة أشياء المداحية وبيع الثمار

مسئلة الكذب بزيادة في الثمن يريد أو العش قبل قبض المشتري فصماها من البائع لانه قال فيها تشبه البيع الفاسد (فصل) في بيان

أب العلة على شئ يتناول غيره بالبيع



أي العقد عليهما من بيع  
أرهن أو وصية رهن في  
أن الهبة والصدقة  
والحسب كذلك (الأرض)  
التي هما (وتناولتهما)  
أي تناول العقد على  
الأرض ما فيها من بناء  
وشجر ومحل ذلك ان لم يكن  
شرط أو عرف والأعمال  
عليه (لا الزرع والبذر)  
صوابه والبذر لا الزرع  
أي تناول العقد على  
الأرض ما فيها من بذر لا  
الزرع الظاهر عليها لان  
إباره حرجه فلا تناوله  
(ولا تناول) (مدفونا)  
فيها من رخام أو عهد أو غير  
ذلك حيث باع أرضه غير  
هالم بما فيها وعلم المالك  
أوداعه وأشبه أن يملكه  
هو أو مورثه والافه لقطعة  
ان علم أنه لمسلم أو ذي  
والافر كارو هدا معني  
قوله (كارو جهل) ماله  
أي فلا تناوله بل لقطعة أو  
ركاز أو أمانا تخاق فيها من  
المصادن فهو للمشتري  
جزء ما يؤخذ منه أن من  
اشترى حوتا وجد في بطمه  
جوهرة أمهالم مشتري مالم  
يعلم أنه جرى عليها ملك  
العسير والافه لقطعة  
(ولا تناول) (الشجر)  
أي العقد عليه الثمر  
(المؤبر) كله هو

والامر أي الجوانح قال ابن عاتق ولم يحضر في وجهه مناسبة بعضها البعض كما لم يظهر في وجهه مناسبة هذا  
الفصل لما قبله اه وقد بينت من المناسبة بينهم ما وحاصل ما ذكره أن المراجعة تارة تكون زيادة في  
التمن وتارة تكون نقصا منه والتدخل المذ كور في هذا الباب يشبه المراجعة من جهة أنه زيادة في  
المبيع تارة ونقص منه أخرى والزيادة هي المشار لها بقوله تناول البناء والشجر الأرض الخ والنقص  
هو المشار له بقوله لا الزرع ولا الشجر المؤبر فإذا عقد على شجر وفيه ثمر مؤبر أو على أرض وفيها زرع  
فلا يتناولها فهو نقص بحسب الظاهر (قوله تناول البناء والشجر الأرض) أي تناول العقد عليهما الأرض  
تناولها شريعا وان لم يجز عرف بذلك تناول مالم يجز عرف بخلافه كما يقول الشارح (قوله التي هما  
ها) أي لا يزيد أي وهو ما يمتد فيه جريد النخلة وجذرها المسمى بحريم النخلة إلا أن يشترط دخوله  
وعدم دخول حريم النخلة طريقه للشيخ سالم وبنو الشيخ خضر ووجهها شب تبع العج واستظهر  
الشيخ أحمد الزرقاني دخوله في العقد على الشجرة وهو ما في الأخيرة ووجهه بعض وشارحنا قدم مشي  
على الطريقة الأولى (قوله أي تناول العقد على الأرض) أي سواء كان العقد بيعا أو رهنا أو وصية أو هبة  
أو صدقة أو حبا (قوله ما فيها من بناء وشجر) وإذا كان على الشجر الذي دخل تبعا للأرض ثمر مؤبر فهو  
للبيع السنة خلافا لابن عتاب محتجا بأنه حيث تناولت الأرض الشجر وهو أصل الأمر المؤبر فتناولها  
بالأولى أما ان كان غير مؤبر فهو للمشتري اتفاقا (قوله ومحل ذلك) أي ومحل تناول العقد على البناء  
والشجر للأرض وتناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر كان ذلك العقد بيعا أو غير ان لم يكن  
شرط أو عرف بخلافه والأعمال بذلك الشرط أو العرف فإذا اشترى البائع أو الراهن أو نحوهما أفراد البناء  
أو الشجر من الأرض أو جرى العرف بأفرادهما من الأرض في البيع أو الرهن أو نحوهما أو لا تدخل  
الأرض في العقد عليهما ما وكذا لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء والشجر أو جرى العرف بذلك  
فانهما لا يدخلان في العقد على الأرض ((نبيه)) ليس من الشرط تخصيص بعض أمكنة بالذ كره قوله  
جميع ما أملاك مثلا فاد اقل بتمه جميع أملاكه بقرية كذا وهي الدار والحانوت مثلا وله غيرهما وذلك  
الغير للمبتاع أيضا ولا يكون كذا الخاص بعد العام مخصصا له لأن كذا الخاص بعد العام انما يخصه  
ويقتصره على بعض أفرادها إذا كان منافعها له رهنا ليس كذلك (قوله صوابه والبذر) أي عطفها على الصغير  
البارز في تناولتهما أي تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر وتناول أيضا البذر أعجب فيها  
لا زرع البارز على وجهها وانما كان هذا الصواب لان البذر ان جعل عطفها على الزرع كان ما شيا على  
خلاف المشهور ومن عدم تناول الأرض للبذر وان جعل البذر عطفها على الميث يلزم عليه الفصل بين  
المنفيين بميث لان قوله ومدهو اعطى على الزرع فيكون فيه شبهة في العطف حيث عطف على  
المثبت تارة وعلى المني أخرى (قوله لان إباره) أي المصية له حوله ببعاء حرجه من الأرض أي ظهوره على  
وجهها وما ذكره من ان اباد الزرع حرجه من الأرض هو المشهور ويرتب عليه ماد كرم تناول العقد  
على الأرض البذر الكائن فيها وعدم تناوله للزرع لطاهر على وجهها وقيل ان اباد الزرع يخر وج البذر  
من يد بادره وعليه فلا تناول العقد على الأرض البذر ولا الزرع وقيل إباره بأفرا كه وعلى هذا العقد  
على الأرض يتناول البذر المعيب فيها والزرع الظاهر على وجهها (قوله ولا تناوله) أي لما يأتي من أن المؤبر  
لا يدخل تبعا (قوله ولا تناول) أي الأرض ان العقد عليها مدفون الخ (قوله أو ادعاه) أي شخص فليس  
الماعل ضمير انا مداعلي المالك (قوله وهو عطفة) أي بعرضها أو جدها حصة وبعدها توضع في بيت المال  
هذا مقتضى نص بن حلاف الماني عقب من أن المصادن يكونه لقطعة أنه يوضع في بيت المال ابتداء من غيبه  
بعرفه لا شأن المدفون طول العهد وهو مال جهات أو باب محله بيت المال (قوله فركار) أي ويحتمس  
والباقي لواجده (قوله والافه لقطعة) أي والابأ علم أنه جرى عليها ملك الغير بان وجدت عفو به فهمي  
لقطة فحل كونه للمشتري اذا علم أوطن أو شئنا مخالفت في بطمه وما ذكره من أنها اذا لم يعلم أنه جرى



(أو أكثره) والتأبير خاص بالنخل وهو تعليق طلع الذكر على الآتى لثلاثة ثمرة أو أكثره من الثمار فهو برور جميع  
الثمرة عن موضعها وتغيرها عن أصلها وأما الزرع فإبارة أن يظهر على وجه الأرض (١٤٩) وسواء وقع الشراء على الشجر

فقط أو دخل ضمنه فإن  
اشترى أرضاً بها شجر فيه  
ثمرة برور ومفهوم أكثره  
شبان النصف ونصف  
عليه والأقل المؤبر وهو  
ينبع للزاد كثر العبر المؤبر ومثله  
عبر المنعقد فللمبتاع  
ولا يجوز للبائع شرطه على  
المشهور (الابشرط) من  
المتاع لجميع ما أبر ولا يجوز  
شرط بعضه لانه قصد  
لبيع الثمار قبل بدو  
صلاحها بخلاف شرط بعض  
المرهى ولما كان التأبير  
خاصاً بالنخل شبه غيره به  
بقوله (كالمعقد) من ثمر  
غير النخل من ثمر وجوز  
دخول وخروج وغير ذلك لانه  
لا يدخل في البيع لانه  
لا بشرط أو بعداها برورها  
وتغيرها عن أصلها (ومال  
العبد) بالجر عطف على  
المنعقد أى لا يندرج في  
العقد على العبد ماله  
الأشترط وسواء اشترطه  
المشتري لنفسه أو للعبد  
وبه في بيده حتى ينزعه  
المشتري وهذا في العبد  
الكامل الرق لمالك واحد  
وان كان مشترطاً لغيره  
للمشتري إلا أن بشرطه  
البائع عكس ما لا ينعقد  
والمعص إذا بيع ما فيه من  
الرق فما له به يس إباح  
ولا اشتراطه وبأ كل  
منه في اليوم الذي لا يخدم

عليه ما لم يكن لاحد أن يكون للمشتري أحد أقوال ثلاثة واختاره الشيخ أحمد الرقاني وقيل إن البائع رصوبه  
بعضهم وقيل إن بيع الطوت وزنا فالجوهرة الموجودة في بطنه للمشتري وإن بيع جزافاً فهي للبائع (قوله  
أو أكثره) بالرفع عطف على الضمير المستتر في المؤبر أى المؤبر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره  
والى هذا أشار الشارح بقوله المؤبر هو أو أكثره حاصله أن من اشترى أمولا عليها ثمرة قد أبرت كلها  
أو أكثرها فإن العقد على الأصول لا يتناول تلك الثمرة وحينئذ فهي للبائع والقول قوله في أن التأبير كان  
قبل العقد إن نازعه المشتري وادعى حدوثه بعده كما قاله ابن الموارزوقيل القول قول المشتري وهو قول  
القاضي اسمعيل (قوله والتأبير خاص) أى التأبير بالمعنى الآتى خاص الخ ولا يتأبير في قوله بعد والتأبير في غيره  
الخ كذا قيل وقدر شيخنا العدوى أن المسئلة ذات طريقين فهذه طريقه لبعضهم وقوله وأما التأبير في غيرها  
هذه طريقه للبائع ولو مشى على الأولى لقال وفى معنى التأبير برور الثمرة الخ (قوله وهو تعليق طلع الذكر  
على الآتى) المراد بتعليقه عليها وضعه عليها (قوله وتغيرها عن أصلها) عطف بصير (قوله أو دخل ضمنها)  
أى في العقد على الأرض (قوله فيه ثمرة مؤبر) أى فلا يكون الثمر المؤبر للمشتري بل للبائع كفى الجلاب  
خلافاً لابن عتاب كما مر (قوله وهو بيع الخ) أى فإذا اشترى بخلافه كان فيها ثمرة مؤبراً أكثره مؤبرها  
ذلك المؤبر القليل يكون تبعاً للأكبر باعتبار ما يبرى في سائر العقد على أنه لا ينعقد بكون الثمر كله  
للمشتري (قوله ومثله غير المنعقد) أى مثل العبد المؤبر يبرى تبعه الأقل المؤبر به غير المنعقد لا يبرى  
في تبعه المنعقد الأقل لانه في سائر العقد على الشجرة وإذا اشترى شجرة أو ثمر منعهده وغير منعهده وكان  
غير المنعقد أكثر فإن المنعقد القليل يكون تبعاً لغير المنعقد للمشتري في سائر العقد على الشجرة وهو يبرى  
الثمر كله للمشتري (قوله على المشهور) أى سواء على أن المشتري مشترى حلاً والمساكنة المسمى من  
الجوار بناء على أن المشتري متى (قوله الابشرط) أى أن فعل عدم تناول العقد على الشجر للثمر  
المؤبر كله أو أكثره مالم بشرط المشتري دخوله فان شرط دخوله كان العقد متبادلاً له (قوله ولا يجوز شرط  
بعضه) أى ولا يجوز للمشتري اشتراط بعض المرور بقوله لانه قصد الخ لا بشرط بعضه وقصد الخ  
وذلك لأن البعض دليل على المشاحة فيه والاعتماد به (قوله بخلاف شرط بعض مرهى) أى بخلاف  
اشتراط المشتري بعض المرهى فانه جائز لانه بيع للثمر بعد بدو صلاحها (قوله فانه لا يدخل في البيع  
لأصله) أى إذا كان منعهداً كله أو أكثره (قوله ومال العبد) إضافة المال للعبد بمعنى أنه يملك وهو  
كذلك لكن ماله غير نام ولا يشكل قوله تعالى صرب الله صرباً كاملاً لا يفرق بين صرب المال  
بعبد لا يقدّر على شئ لا يقتضى أن كل عبد كذلك (قوله أى لا يندرج في العقد منى العبد ماله) أى بل  
هو لبائعه (قوله وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد) أى أو بشرطه من باب ما على القول بصحة  
البيع ويكون للمشتري (قوله ويبقى بيده الخ) هذا الاستثناء أى والخم فيهما إذا استثناه المشتري للعبد  
أن يبقى الخ واعلم أن اشتراط المال للعبد جائز مطلقاً كان المال معلوماً أو مجهولاً بشرطه كما أن بعضه كان  
التمن أن أكثر من المال أم لا كان مال العبد معلوماً أو مجهولاً كان الثمن عينا أو غيره كان نقداً  
أو لأجل وأما اشتراطه للمشتري ولا يجوز إلا إذا كان المال معلوماً في البيع وهل بشرطه أن يدور الثمن  
مخالف للمال في الجنس أو لا بشرطه فلا والله بعد عدم الاشتراط من بشرط في الجوار إذا كان بشرط  
كل المال فإن اشترط بعضه منع وهو ما عبق أولاً بشرط ذلك الشرط بل يجوز للمشتري أن بشرطه  
بعضه كما يجوز أن بشرطه كله وهو ما أحياه بن وأما اشتراطه منعه من البيع وهو ما أحياه بن وأما  
وعلى الصحة فهو للمشتري والقول بالفساد لا يوجب عدم الخ كفى البدر العرفي والقول بالصحة للمعنى  
وطاهر بن ترجيعه (قوله وهذا) أى عدم ادراج مال البعد في العقد على العبد (قوله بان كان مشركاً

فيه سيده فإن مات أحده المتهمل بالرق وعطف على المنعقد قوله (وحله العصيل) بمعنى مقصود أى مجذور والخلفه بكسر الخاء المعجمة  
ما يخلفه الزرع عد حده أى إذا عقد على قصيل كقصب وبرسيم ولا يندرج فيه حلفته وليس للمشتري إلا الجدة الأولى التى وقع عليها العدة



الاشترط ويجوز اشتراطها  
 بأربعة شروط أن تكون  
 مأمونة كبلديسقي وغير  
 مطروان يشترط جميعها  
 وأن لا يشترط تركها حتى  
 تحجب وأن يبلغ الاصل  
 حدا لا تنفع به لا اشتراط  
 هذين الشرطين في بيع  
 الاصل ففي الخلفه أولى  
 (وان أبو) أو انعقد  
 (النصف) أو ما قارب  
 (فكل حكمه) فإما أبو  
 انعقد للبائع الا اشتراط  
 ومقابلته للمبتاع الا اشتراط  
 (واكليةهما) أي البائع  
 والمشتري اذا كان الاصل  
 لاحدهما والثمر للآخر  
 أو بينهما (السقي) الى  
 الوقت الذي جرت العادة  
 بجذ الثمرة فيه (مالم يضر  
 بالآخر) بأن يضر سقي  
 المشتري بثمرة البائع أو  
 سقي البائع بأصل المشتري  
 (و) تناولت (الدار) المبيعة  
 أو المكثرة (الثابت) فيها  
 بالفعل حين العقد لا عبره  
 وان كان شأنه الثبوت  
 (كتاب ورق) عبر  
 محلو عين لا محلو عين أو  
 مهمأين لدار جديدة قبل  
 التركيب

(الخ) هذا اذا بيع غير أحد الشر كأيان يبيع لاجنبي وأما اذا يبيع لاحدهم فان استثنى المشتري ماله  
 فالامر ظاهر ولا كان بعضه للبائع وبعضه للمشتري كذا في بن نفل عن سحنون وما ذكره الشارح من ان  
 العبد المشترك اذا يبيع لاجنبي ولم يشترط البائع المال له فانه يكون للمشتري هو مافي البدر القراقي وغيره  
 نفل عن اللخمي ونقل بن عن ابن رشد أنه اذا كان البيع لاجنبي ولم يشترط المشتري المال قبل يفسخ  
 البيع لفساده وهو قول مالك من سماع ابن القاسم واقتصر في المجموع على مال اللخمي (قوله الا اشتراط) أي لان خلفه  
 القصيل كالبطن الثاني والبطن الثاني لا يتناول العقد على البطن الاول (قوله ويجوز اشتراطها) أي  
 الخلفه بأربعة شروط اعلم أن هذه الشروط اشتراط في الخلفه حين العقد على الاصل وأما شرائها بعد  
 أن يشتري أصلها وقبل جذه فانما يشترط الشرط الاول كذا في عقب ورده بن قائلها هذا غير صحيح بل لا بد  
 من اشتراط جميعها لان الأخير بن شرطان في جوار شرائ القصيل وجواز شراء الخلفه فرع عنه وما كان  
 شرطان في الاصل يعتبر في الفرع وأما الاولان فاشتراطهما في الخلفه ظاهر وأما شرائها بعد شرائ أصلها  
 وبعد جذه فهو مسموع لانه غير غير تابع بل مقصود (قوله كبلد) أي كزرع بلديسقي الخ (قوله وأن  
 يشترط جميعها) أي لان التبعض بدل على قصدها بالعقد فيمنع (قوله وأن لا يشترط تركها) أي في  
 الارض وقوله حتى تحجب أي لانه حينئذ يبيع لأحب قبل وجوده وهو لا يجوز (قوله وأن يبلغ الاصل) أي  
 حين العقد عليه (قوله لا اشتراط هذين الشرطين في بيع الاصل) أي الذي هو القصيل قال في المدونة واذا  
 خرج القصيل من الارض ولم يبلغ أن يرعى أو يحصده لم يجوز شرائه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصده ولا يجوز  
 شراء قصيل أو قوط أو قصب قد بلغ أن يرعى أو يحصده على أن يترك حتى يحجب أو يترك شهره الا أن  
 يبتدأ الا أن في قصله في ثأ خوشه راو هو دائم فيه (قوله ففي الخلفه أولى) في بن ان هذين الشرطين  
 كما جعلهما في المدونة شرطين لا اشتراط الخلفه كذلك جعلهما شرطين في جوار شرائ القصيل اه لكن  
 جعلهما شرطين في اشتراط الخلفه غير ظاهر لان اشتراط الخلفه فرع جوار شرائ القصيل والقصيل  
 الذي اشتراه على الجذ ان بلغ حد الانتفاع به بأن بلغ أن يرعى فهو الذي يجوز اشتراط خلفته وان كان  
 لم يبلغ أن يرعى فلا يجوز شرائه أصله لافضل من اشتراط خلفته لان في قطعه حينئذ فساد او كذلك اذا بلغ  
 حد الانتفاع به وأراد شرائه على التبقية في أرضه حتى يحجب فانه لا يجوز شرائه أصله لافضل من اشتراط  
 خلفته فالخ ل أن الشرطين الأخيرين ليسا معتبرين أصالة في شراء الخلفه بل في شراء الاصل بخلاف  
 الشرطين الاولين تأمل (قوله وان أبر النصف ولكل حكمه) هذا اذا كان النصف معيناً بأن كان ما أبر في  
 نخلات بعينها ومالم يؤثر في نخلات بعينها أو ما ان كان النصف المؤبر شائعاً بأن كان ما أبر شائعاً على كل نخلة  
 وكذلك مالم يؤثر شائعاً فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل يحجر البائع  
 في تسليمه جميع الثمرة وفي فسخ البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن العطار الذي به القضاء أن البيع  
 لا يجوز الا برضا أحدهما بتسليم الجميع للآخر وهو الراجح كما قال شيخنا العدوي (قوله ومقابلته  
 للمبتاع الا اشتراط) أي والنصف الذي لم يؤثر للمبتاع الا اذا اشتراطه البائع لنفسه والا كان له وهذا  
 مبني على جواز اشتراط البائع غير المؤبر وأن المستثنى مبني وهو قول اللخمي وتقدم للشارح أن المشهور  
 امتناع اشتراط البائع غير المؤبر وأن ماقاله اللخمي ضعيف وان صدر به في الشامل (قوله ولكل حكمه ما السقي)  
 هذا عدم المشاحة وأما عند المشاحة فالسقي على صاحب الاصل أخذاً مما يأتي في القسمة في قوله وسقي  
 ذوا الاصل أي ان الشر يكتن اذا اقتسم الثمرة ثم اقتسم الاصول فوقع ثمره هذا في أصل هذا والسقي على  
 ذى الاصل (قوله اذا كان الاصل لاحدهما) أي كما لو وقع البيع على أصول عليها ثمار مؤبرة كلها وقوله أو  
 بينهما كما لو باعه أصولاً عليها ثمار مؤبر نصفها (قوله مالم يضر الخ) أي فان ضرر سقي أحدهما بالآخر منع  
 من السقي (قوله لا عبره) أي لا عبر الثابت (قوله لا يخلو عين أو مهمأين لدار جديدة قبل التركيب)



ولا ما ينقل من دلو ويكره ويحرق وتراب معدلا صلاحها للبائع الا بشرط (و) تناول الدار (رحى مبنية بفوقانيها) اذ لا يتم الانتفاع الا بها خلافا لمن قال انها تناول السقلى فقط والبناء بمعنى مع (وسلم سحر) (١٥١) عطف على باب (وفي غبيرة) أى وفى

تناول الدار السلم غير المسمر (فولان) وانما جرى الفولان في هذا دون الباب المخلوع ونحوه لان ترك اعادة له مظنة هدم الحاجة له بخلاف السلم فانه مظنة الحاجة وان لم يسمر (و) تناول (العقد) أى العقد على الرقيق ولو أمة (باب مهنة) بفتح الميم على الاصح أى خدمته ولولم تكن عليه حين البيع بخلاف ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (وهل يوفى) للبائع (بشرط عدمها) بأن شرط أن لا تكون داخلية في البيع وذلك لا يستلزم بيعه مكشوف العورة اذ لا يمكن من ذلك (وهو الاظهر أولا) يوفى له بشرطه بل يبطل الشرط ويصح البيع ابن حبيب وبه مضت الفتوى عند الشيوخ وشبه في هذا الثاني ست مسائل بقوله (بشرط زكاة ما لم يطب) من حب أو ثمر على البائع فيصح البيع ويبطل الشرط لانه غير رابح لمقداره وتكون الزكاة على المبتاع لحدوث سبب الوجوب عند لانه اشتراه ثم الم يبدل صلاحه أو زروا أخضر مع أصله واعترض الخطاب على المصنف بانه لم يرد

ما ذكره من عدم تناول العقد على الدار للباب والرف المخلوعين أو المهيأين لدار جديدة قبل تركيهما هو ما يفيد به ابن عرفة وهو المعتمد خلافا لاستظهار بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني من تناول العقد على الدار لهما (قوله ولا ما ينقل) من حمله الدك ما لم تكن مشمورة بحيث لا يتأتى نقلها ومن جملة ما ينقل الأزار فهي للبائع ما لم تكن مبنية بها أو الأفعى للمشتري كذا في بن (قوله وصغر) أى أحجار مطروحة فيها وكذا أحمد وأما الأخشاب والعقد المبنى عليه والبلاط المبنى فهي داخلية (قوله معد لا صلاحها) أى كالذى تسوى به الأرض أو البناء (قوله ورحى مبنية الخ) قد أطلق المصنف الرحى على السفلى فجوزوا الأفعى الحقيقية الرحى اسم للسقلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيها غير محتاج اليه الا أن يقال فصلا بالتصريح به الرد على القول المفصل بين العليا والسفلى (قوله فولان) فالقول بانه للمشتري وأن العقد يتناول له لا ينزب وابن العطار راقول بأنه للبائع وأن العقد لا يتناول الا بشرط لابن عتاب وبهذا تعلم أن المحل للتردد لان الخلاف للمتاخرين ومحل الخلاف اذا كان السلم لا بد منه لرفى غرفها كما صرح به ابن عرفة نقلا عن المتيطى والأفلا يتناول العقد اتفاقا انظر بن (تنبيهه) يجب كما في ح على البائع أن يسلم للمشتري وسائق العقار والاخير المشتري ولا بد من ذلك في العقد على الدار حانوت بجوارها حيث كان لم يتناول له حدودها وحده المبيع سواء كان دارا أو أرضا منه اذا كان ملكا للبائع فاذا قيل حدها الشرفى شجرة كذا دخلت الشجرة ان لم يصرح به فانه فاذا قيل حدها القبلى دار فلان فلا تدخل تلك الدار ولو وقع العقد على دار وفيها ما لا يتناول له العقد عليها كحيوان أو أزار غير مبنية وكان لا يمكن اخراجه من بابها الا بهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المشتري بهدمه ويكسر البائع أزاره ويذبح حيوانه وظاهره كان المشتري طالما بذلك حين الشراء أم لا وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبينه البائع اذا كان لا يبقى به بعد البناء عيب ينقص الدار والاقيل للمبتاع أعطه قيمة مناعه فان أبي قيل للبائع هدمه وابن وأعطه قيمة العيب فان أبي نظر الحاكم والذي اختاره عجم وهو الاوافق بالقواعد أنه ان كان الضرر من مختلفين ارتكب أخفهما وان تساوى فان اصطاح المتسايعان على شئ فالامر ظاهر وان لم يصطاح فافعل الحاكم بما ينزله من ذلك وعلى هذا اقتصر في المبح (قوله وهل يوفى للبائع بشرط عدمها) بأن قال البائع عند عقد البيع أيه من الغد أو الأمة ما عدا ثياب المهنة (قوله لا يستلزم بيعه مكشوف العورة) أى اليباغ لا يسألها فاذا أخذ المشتري كسائه ورد ثياب المهنة للبائع (قوله وبه مضت الفتوى) أى الى ذلك أشار المصنف بقوله فيما يأتى وصحح فهو راجع لقوله أولا وما بينهما نظائر ترجع لقوله أولا واعلم أن القول الاول القائل انه يوفى للبائع بشرط عدمها هو قول عيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم واستظهره ابن رشد والقول الثانى القائل بأنه لا يوفى بشرط عدمها بل الشرط باطل هو قول أشهب قال ابن مغيث وهو الذى جرت به الفتوى وبهذا نعلم أن المحل ليس للتردد لان الخلاف للمتقدمين فلو عبر المصنف بخلاف لا اختلاف الترجيح كان أقرب لاصطلاحه اه بن وقول الشارح ابن حبيب وبه مضت الفتوى الاولى ابن مغيث كما علمت (قوله كمشترط) أى أنه اذا اشترى الاصول مع غارها التى لم يبدل صلاحها صفقة أو الأرض وما فيها من الزرع قبل طيبه صفقة واحدة واشترط المشتري زكاة الثمر أو الحب على البائع اذا طاب فالبيع صحيح والشرط باطل (قوله لانه غير رابح الخ) أى ولذلك لو اشترطها البائع على المشتري جاز لا نه ان كان حصل سبب الوجوب فقد علم المقدار والا فالشرط مؤكدا انظر بن (قوله لحدوث سبب الوجوب عنده) أى الذى هو افرال الحب وطيب الثمر (قوله مع أصله) راجع لكل من الثمر والزرع (قوله وان الذى في كلام أهل المذهب فساد البيع) أى كما يدل عليه كلام العينية والنوادر وابن يونس وأبي الحسن وصاحب الطراز وصرح بالفساد أيضا ابن رشد وقد يقال انه لا يلزم من عدم رؤيته القول بصحة البيع عدم وجوده فالمصنف قد نقل صحة البيع وفساد الشرط عن المتيطى

البيع وبطلان الشرط لغير المصنف في مختصره ونوصيحه وان الذى في كلام أهل المذهب فساد البيع أى لانه يؤدى لجهل الثمن



لا بد من ما يفضل به (و) مشروط (أن لا هبة) اسلام وهو ذلك الاستحقاق أو العيب بأن أسقط المشتري حقه من  
القيام بما ذكره فإنه لا يلزمه وله القيام (١٥٢) لا يلزمه سقاط الشيء قبل وجوبه وأما التبري من العيب من الرقبة

بشرطه المتقدم فمستحب ولا يصح أن يراد بالهبة هبة الثلاث أو السنة لأن أصل من المشتري والبائع اسقاطها عند العقد (و) مشروط أن (لا مواضعة) فالبيع صحيح والشرط باطل ويحكم بها لأنها حق لله تعالى (أو) مشروط أن (لا جانية) فيبطل الشرط والبيع صحيح وظاهره ولو فيها عاده أن يجاح وقال أبو الحسن أن البيع فيه بفساد أي زيادة الغرر (أو) مشروط أن لم يأت المشتري (بالثمن لكذا) كشه ومثلا (ولا يسم) مستمر بينهما فالبيع صحيح ويبطل الشرط ويكون الثمن مؤحلا للأجل الذي سمي به (أو) مشروط (ملا عرض فيه ولا مالية) كشرط أن يكون العبد أميا فيوجد كاتبا أو ألامه نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن لأجل تزويجها عبدة النصارى كاهن (و) صحيح أي القول الثاني وهو قوله أولا وهو الراجح (تردد) فيما قبل التشبيه ولما قدم أنه يدخل السدر والتمر العبر المؤثر في العقد على أنهما شرع في الكلام

فغايته الأمر أن المسئلة ذات قولين انظر من قوله (أو لا يدرى) أي الدائع ما يفضل له منه أي من الثمن (قوله) وشرط (أن لا هبة) أي وكشرط الدائع على المشتري أنه لا يقوم عليه هبة الاسلام (قوله) ذلك أي شأن (قوله) بأن أسقط الخ) أي سخر الشراء كقول المالك للمشتري أبيعك هذه السلعة بكذا على أن إذا استحققت بذلك أو ظاهر بها عيب قديم فلا قيام لك بذلك على ورعي المشتري بذلك وأسقط حقه وأما لو أسقط ذلك بعد الشراء ففي التزامات مع من أي الحسب وإذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب بعد العقد وقبل ظهور العيب فإنه يلزمه سواء كان مما يجوز فيه البراءة أم لا انظر من (قوله) عاذ كر أي من الاستحقاق والعيب القديم (قوله) اسقاطها عند العقد أي ويعمل بذلك الاسقاط وأما إذا حصل اسقاطها بعد العقد فيعمل به أيضا إذا كان من المشتري لا من الدائع (قوله) أو شرط أن لا جانية) هو نحو قول ابن عرفة سمع ابن القاسم اسقاط الجانية لغو وهي لازمة أن يرشد لأنه لو أسقط القيام بها بعد العقد لم يلزمه لأنه اسقاط حق قبل وجوبه فكذلك في العقد ولا يؤثر فساد إلا أنه لا يظلم في الثمن لأن الجانية أمر نادر اه قال عيج وظاهر المصنف ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده أن يجاح وفي أي الحسب أنه يفسد فيه العقد لزيادة الغرر اه وقد يقال إن أصل النص الذي تدعه المصنف فيه التعليل بتدور الجانية حينئذ فيمكن أن يقال كلام المصنف مقيد بما إذا كان المبيع ليس من عادته أن يجاح اعتمادا على الأصل التابع له قاله شيخنا في حاشية الشيخ الأمير عليه أن ابن رشد اقتصر في البيان والمقدمات على ما للمصنف من صحة البيع وطلان الشرط لكنه علم فيهما بقوله لتدور الجانية فقتضاه أن المبيع إذا كان من عادته أن يجاح فلا يكون الحكم كذلك ولذا قال أبو الحسن بالفساد في تلك الحالة اه وهذا يقتضي أن كلام أبي الحسن ليس مقابلا لما في عليه المصنف بل هو تقييد له وقد مشى في المجمع على هذا القول حيث قال ونسب العقد باسقاط جانية ما يجاح على الظاهر وفاقا لأبي الحسن والا يمكن بجاح عادة لغا الشرط اه أسكن هذا يعكس على ما ذكره شيخنا في حاشية من أن قول أبي الحسن بالفساد ليس خاصا بهذه الحالة حيث قال قوله وقال أبو الحسن إن البيع فيه بفساد أي أن البيع فيه هذا الفرع وهو عدم اشتراط القيام بالجانية نقطع النظر عن كون المبيع تدور فيه الجوانح أو أكثر فإن هذا يقتضي أن كلام أبي الحسن مقابل لما قاله المصنف وبواقفه قول من هذا القول الذي قاله أبو الحسن نقله الأخير عن السليمان بن ماعن المصنف من صحة البيع وطلان الشرط هو قول مالك في كتاب ابن المواز وفي سماع ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات (قوله) أو أن لم يأت الثمن كذا قال بعضهم أن يقول الدائع بعثتك بكذا الوقت كذا أو على أن تأنيثي بالثمن في وقت كذا فإن لم يأت به في ذلك الوقت فلا بيع بينهما مـ قال في توضيحه ذكر ابن أبيات عن مالك في هذه المسئلة ثلاثة أقوال صحة البيع وطلان الشرط وفسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الأول ومشى عليه المصنف هذا نص المدونة آخر النوع الفاسدة ومن اشترى سلعة على أنه لم ينقل ثمنها إلى ثلاثة أيام وفي موضع آخر إلى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يعجنى أن يعتد على هذا فإن نزل ذلك حار البيع وطل الشرط وغرم الثمن اه فدل كلامه على أن البيع انعقد على هذا الشرط لا قبله فقوله عية إذا البيع بينهما انعقد قبل ذلك ليس مراده أن الشرط وقع بعد انعقاد البيع كقولهم بل مراده أن البيع انعقد على ذلك الشرط قبل مجيء الأجل (قوله) ويكون الثمن الخ) قال عياض على هذا أجل أكثرهم المدونة وإن كان ظاهرها أن المشتري يجبر على نقد الثمن في الحال والحاصل أن الثمن يكون مؤحلا للأجل المذكور فلا يطالب المشتري به قبل الأجل فإذا جاء الأجل ولم يأت به طوالت به ولا يفسخ البيع إذا لم يأت به فيه (قوله) وصح بيع ثمر أي جزاها وحاصل ما ذكره المصنف أن الثمار أي الفواكه والخوب والنقول لا يصح بيعها إلا إذا بدأ صلاحها أو بيعت مع أصلها أو ألحقت بأصلها المبيع أولا أو بيعت على الحد بقرب من دفع واحتيج له ولم يكسر

على بيعهما منفردين فقال (وصح بيع ثمر بثلاثة من بلع ورمي وتين وعنب وغير ذلك) (ونحوه) ذلك كقوله وشعر وفول ونخس وكرات وجزر وفجل قوله وشرط الخ نسخ الشارح التي بأبدى وشرط الخ هنا وفيما بعده



(بدا) أي ظهر (صلاحه) ببسبب حب وبانثفاع بكتفوس ومهشور (ان لم يستتر) باكامه فان اشتريها كقلب جوز ولوز في قشره وكقشره في سنبله وبزر كنان في جوز لم يصح جزا فالانه غير مرن ويصح كيلا كما سبق في قوله وسنطة في سنبل وتبين ان بكيل وأما شراء ماد كرمع قشره في جوز جزا فالو كان باقيا في شجرة لم يقطع اذا بدا صلاحه ما (١٥٣) لم يستتر في ورقة فيماله ورق والا منع بيعه

جزا فالأبضا (و) صح بيع  
ما ذكر (قبله) أي قبل  
بدو صلاحه في ثلاث مسائل  
وهي بيعه (مع أصله)  
كبلح صعب مع نخله وزرع  
مع أرضه (أو) بيع أصله  
من نخل أو أرض ثم بعد  
ذلك بقرب أو بعد (الحق)  
الزراع أو الشجر (به) أي  
بأصله المبيع قبله (أو) بيع  
ماد كرمع فرد قبل بدو  
صلاحه (على) شرط  
(قطعه) في الحال أو قريبا  
منه بحيث لا يزيد ولا ينقل  
عن طوره إلى طور آخر  
فيجوز بشر ثلاثة (ان  
يقع) أي بلغ حدا لا انتفاع  
به كالحصرم والاد هو  
أصاعه مال كالمشترى قبل  
ظهور الحلاوة فيها فانما  
غير ممنوع مما اذهى مرة  
في هذه الحالة (واضطر  
له) المراد بالاضطرار  
الحاجة أي احتاج له  
المتبايعان أو أحدهما  
(ولم يتمالا) أي لم يقع  
من أهل محله أو أكثرهم  
النمالق (عليه) أي  
على قطعه فاتفق  
البائع والمشتري على  
ذلك من غير وقوعه  
من أكثر أهل البلد لا يصح  
في الجواز فان غالا عليه  
الأكثر بالفعل منع والمراد  
بالتما أو اتفاقهم ولو باعتبار

ذلك بين الناس وان تخاف شرط من هذه الثلاثة مع بيعه على الجذ كما يمنع بيعه على التبقية أو الاطلاق  
(قوله بدو صلاحه) بلاهمز لانه من البدو بمعنى الظهور لا من البدء وانما عبر المصنف بالصحة ليعلم  
بالصراحة عدم الصحة في المفهوم أو الخرج لو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك صراحة وان كان الأصل  
فيه ما يمنع الفساد (قوله ببسبب حب) أي وزه وبلح وحصول الحلاوة في غيره من الثمار (قوله ان  
لم يستتر) أي كالبليح والتين والخوخ والعنب والفجل والكراث والجرو والبصل وحاصل ما ذكره الشارح  
أنه ان استتر بغلافه ولم يكن له ورق كالقمح في سنبله لا يجوز بيعه وحده جزا فالو يجوز كيلا وأما بيعه بقشره  
أي بنبه فيجوز جزا فالو كاليلا والفرض أنه بدو صلاحه وأما لو استتر بورقه كالقول فلا يجوز بيعه جزا فالو  
لا منفردا ولا مع نبه ويجوز بيعه كيلا والحاصل أن ما ليس مستترا في أكامه ولا في ورقة يجوز بيعه جزا فالو  
وأولى على الوزن وما استتر في أكامه ان يبيع وحده يمنع بيعه جزا فالو ويجوز كيلا وان يبيع مع نبه جار  
جزا فالو وما استتر بورقه يبيع مع بيعه جزا فالو يبيع وحده أو مع نبه وجر كيلا (قوله ويصح كيلا) أي  
كاشترى مثل هذا الزرع تمامه كل اردب بكذا (قوله وقوله) عطف على بدو صلاحه كما أشار لذلك الشرح (قوله  
بقرب أو بعد) أي والحال أن الأصل لم يخرج من يد المشتري (قوله أو الحق الزرع أو الزرع الخ) أي رما  
عكس ذلك وهو يبيع الثمر أو لزرع أو لثم الحق أصله في مجموع أمصاد البيع الأول ولا يتبع الثاني لتأخره  
عنه (قوله فيجوز) أي بيعه بثلاثة شروط أنت خبير بأن المصنف قد جعل قوله ان تقع شرط في الصحة  
وظاهر الشارح أنه شرط في الجواز فيقول انما ذكر الشارح ذلك للاشارة إلى أنه شرط فيه مما لا يلزم  
من كونه شرط في الصحة أن يكون شرط في الجواز قاله شيخنا (قوله ان تقع) ذكر المصنف هذا الشرط  
مع أنه معلوم من شرط البيع أنه لا يتوهم أنه مما يخص فيه كعدم بدو صلاحه (قوله واصطرله) أي للبيع  
قبل بدو صلاحه (قوله الحاجة) أي لا يلزم الحد الذي ينتفي معه الاختيار (قوله أي على قطعه) أي وبيعه  
قبل الطيب (قوله فاتفق المائع والمشتري على ذلك) أي على قطعه وبيعه قبل الطيب (قوله فان  
غالا عليه الاكثر) أي فان غالا أكثر أهل البلد على قطعه قبل صلاحه منع البيع وان لم يقطعهوا الا بعد  
(قوله لا على التبقية أو الاطلاق) أي فلا يصح مطلقا كان الضمان من المائع أو من المشتري اشتراه  
بالنقد أو بالسيئة هذا ظاهر وهو المعتمد كما في حاشية شيخنا العدوي نقلا عن ح وقيد اللحى  
والسيوري والمأزري المنع هنا يكون الضمان من المشتري أو من المائع والحال أنه قد باع بالنقد للتردد  
بين السلفية والشمسية فان كان الضمان من المائع والبيع بالشمسية جاز انظر الموافق واختار بين هذا  
القييد وواقعه على ذلك في المجمع وقد ذكر المواق هنا فروعا عن ابن رشد من سماع عيسى ونصه اذا اشترى  
الثمرة على الجذ قبل بدو صلاحه ثم اشترى الأصل جاز له انقاؤها بحسب ما اذا اشترى الأصل على التبقية ثم  
اشترى الأصل فلا بد من فسخ البيع فيها الا ان شرائها كان فاسدا فلا يصح شرائه الاصل فان صار إليه  
الأصل بغير ان من بائع الثمرة لم يفسخ شرائها اذ لا يمكن ان يرد لها على نفسه فان رده من غير بائع  
الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الا بار على الغاء ثم اشترى الأصل فلم يفسخ لذلك حتى  
أزهد فالبائع ماض وعليه قيمة الثمرة لانه شراء الاصل كان فاسدا للثمرة وفانت بما حصل فيها عده من  
الزهو ولو اشترى الثمرة قبل الا بار ثم اشترى الأصل قبل الا بار أيضا ففسخ البيع فيها الا به بمرلة من اشترى  
فخلاف قبل الا بار على أن تبقى الثمرة للمائع وهو لا يجوز فلو اشترى الأصل بعد الا بار ففسخ البيع في الثمرة فقط  
(قوله مادامت في رؤس الشجر) أي فان جذها المشتري رطبا والموضوع أنه انما اشترى على التبقية رد قيمتها  
وتعمراده بعينه ان كان باقيا والارد مثله ان علم والارد قيمته وأما لو اشترى على الاطلاق وجدها فانه  
بعضي بالثمن على قاعدة المختلف فيه كفي ثمن وغيره اه بن وذلك لان ما لم يبدو صلاحه بيعه منفردا على

(٢٠ - دسوقي ثالث) العادة اذ لا يشترط التوافق حقيقة (لا) بيعه منفردا قبل بدو صلاحه (على) شرط (التبقية  
أو) على (الاطلاق) من غير بيان جذولا تبقية فلا يصح وضمان الثمرة من البائع مادامت في رؤس الشجر (وبدوه) أي اصلاح



(في معنى حائط) ولولا حائطه (كقوله في حائطه) في ذلك الحائط وفي مجاورته حائطه طيبة بطيبة عادة لا في جميع حوائط البلد وأخرج بقوله جنسه غيره فلا يباع بين بدو صلاح وخوخ ولا يملكه (ان لم يكر) الشجرة أي ان لم تكن باكور أي يسبق طيبها غيرها بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تمنع الطيب لعارض كمرض وهي كافية في

نفسها وفيما مائلها (لا يباع) (بطن ثان) مما يطرح بطنين فأثر قبل بدو صلاحه (بأول) أي بدو صلاح بطن أول فن باع بطما بدو صلاحه ثم بعد انتهائه أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو صلاح الأول فان ذلك لا يمكن (وهو) أي بدو صلاح (الزهو) في البلمح باجمراره أو اصفراره وما في حكمهما كالبلمح الطعسراوي (وظهور الحلاوة) في غيره من الثمار كالعنب (والتهيو للضحج) بأن يميل أن قطع إلى صلاح كالسوز لأن من شأنه أن لا يطيب حتى يذهب في نحو التين (و) هو (في ذي النور) بفتح النون أي صاحب الورق كالورد والياسمين (بافتتاح) أي افتتاح أكامه فيظهر ورقه (و) في (البقول باطعامها) بأن يقطع في الحمار وذلك باستقلال ورقه ونعامة بحيث لم يترك في قلاعه فساد (وهل هو) أي بدو صلاح (في الطبخ) الأصفر كالعبدلي والخربز

التبعية إلى أن يطيب فاسدا جماعا أو ما على الإطلاق وقد اختلف في فساد ما عدا أن المختلف فساد إذا لم يفسد بالزمن والمتفق على فساد ما يفسد بالقيمة أن كان مقوما أو كان مثلبا رجعت مكبلته والا فله كما مر (قوله في بعض حائط) أي في بعض شجر حائط وقوله ولو في نخلة أي ولو في بعض عراجين نخلة وقوله كاف في صحة بيع جنسه الكائن في ذلك الحائط أي ولو اختلفت أصنافه وقوله وفي مجاورته أي وكاف في صحة بيع جنسه الكائن في الحوائط المجاورة لتلك الحائط التي بدو صلاح في بعض شجرها وقوله بما يتلحق الخ أي فان كان لا يتلحق طيبة بطيبة بل يتأخر طيبة عنه عادة فلا يكون بدو صلاح في أحد الحائطين كافيا في صحة بيع ذلك الجنس في الحائط الآخر على المعتمد خلافا لابن كنانة وقوله لا في جميع حوائط البلد أي خلافا لابن القصار وأفهم قوله وبدوه في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وإن نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه بل لا بد من بيع جميع الحبال لأن حاجة الناس لا كل ثمار رطبة لأجل التفكه ما أكثر ولأن العالب يتابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك لأنها للقوت لا للتفكه وهذا الكلام يفيد أن نحو المقناة كالثمار فلو قال وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمع نحو المنة (قوله فلا يباع بين بدو صلاح وخوخ الخ) أي خلافا لابن رشد حيث أجار ذلك أن كان مالم يطب تعالما طاب نظرين (قوله ان لم يكر) بفتح التاء والكاف لقول القاموس بكر كفرح إذا كان صاحب ما كور أي سبق بالزمن الطويل (قوله غيرها) أي طيب غيرها (قوله لعارض كمرض) علة لقوله يسبق طيبها غيرها وقوله وهي كافية في نفسه أي فتساع وقوله وفيما مائلها أي مما هو مريض عادة أن يكر لمريضه واختلفت علة أنه لم يكر بالفعل في هذا العام (قوله لا بطن ثان الخ) حاصله أن الشجر إذا كان يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز أن يباع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه بدو صلاح البطن الأول وهذا هو المشهور وحكى ابن رشد قول الجواز بناء على أن البطن الثاني يبيع الأول في الصلاح وفي المواق مع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطما بعد بطن فلا يباع البطن الثاني مع الأول بل كل بطن وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز أن يباع أي آخره وإن كان لا يقطع الأول حتى يبدو طيب الثاني اه (قوله ثم بعد انتهائه) أي فراغه ولا مفعول له بل ولو كانت البطن الأولى لا تفرغ إلا بعد طيب الثانية فلا يجوز أن يباع البطن الثانية بدو صلاح البطن الأول كما مر عن ابن رشد والفرص أن البطون متميزة بعضها عن بعض كالسوق والحمير فان كلا منهما يطرح في السنة مرتين مرة في الشتاء ومرة في الصيف فكل بطن متميزة عن الأخرى وأما ما لا تتميز بطونه فانه يجوز أن يباع بدو صلاح البطن الأولى لأن طيب الثانية يلحق طيب الأولى عادة وهو المراد بقول المصنف فيما يأتي وللمشتري بطون كياسمين وحينئذ فلا منافاة بين ما هو ما يأتي وكما أنه لا يجوز أن يباع البطن الثانية المتميزة بدو صلاح البطن الأولى لا يجوز لمن اشترى الأولى اشتراط دخول البطن الثانية ولا يعارض هذا ما مر من حوار اشتراط خفة القصيل لأن خفة القصيل إنما تختلف مما في من القصيل بخلاف البطن الثانية (قوله لزهو) بفتح الزاي وسكون الهاء وضمهم ما وتشديد الواو (قوله وما في حكمهما) أي وما في حكم الأجرار والاصفرار وقوله كالبلمح الأخضر أي كذا هو الحلاوة في السلق الأخضر أي فهو دائما أخضر لا يحمر ولا يصفر فهو بظهور الحلاوة فيه (قوله نحو التين) بالمشمة القوية ثم باء موحدة ونحوه كالنخالة (قوله وفي ذي النور) متعلق بمبتدأ المحذوف وقوله بافتتاحه متعلق بالخبر أي وبدو صلاح في ذي النور كائن بافتتاحه (قوله والخربز) مجامع معجمة فراء مهملة فباء موحدة وزاي معجمة المهمل (قوله ولم يكر بدو صلاح الطبخ الخ) أي وكذا لم يكر بدو صلاح في قصب السكر ولا في الحب ولا في المرعى وحاصل ما في ذلك أن بدو صلاح في قصب

والنارون والضمير (الاصفرار) بالفعل (أو التهيو للطحين) بأن يقرب من الاصفرار (قولان) ولم السكر بدو صلاح الطبخ الأخضر وأعله تكون له بالحرة أو غيرها ولما ذكر ما تتميز بطونه بقوله لا بطن ثان بأول ذكر ما لا تتميز بطونه وهو فساد علة آخره لا غير له وأشار إلى أولى نظيره (وللمشتري) عند الإطلاق (بطون)



كياسمين) وورد (ومشاة) بفتح الميم كخيار وقتاء وطبخ وكجيز من كل ما يخلف ولا يتميز بصفة من بعض أي يقضى له بذلك ولو لم يشترطه (ولا يجوز) توقيته (بكشهر) لاختلاف جهاتها بالقلة والكثرة وأشار القم الثاني بقوله (١٥٥) أو وجب ضرب الاجل) فيما يخلف

(أاستمر) بأن كان كما قطع منه متى خلفه غيره وليس له آخر بتمى اليه (كالوز) في بعض الاقطار (ومضى بيع حب) مع سنبله كقمح وشعير وفول وذرة (أفرك) ولا يجوز ابتداء وفي المدونة أكرهه فان وقع فاته وهي محتملة لا يمنع وعليه جاءها بعضهم ولا بقائها على ظاهرها وعليه بعضهم (قبل يسه) متعلق ببيع ولم يشترط قطعه بل اشترط ابتداءه ليس أو اطلق (تقبضه) منه متى مضى أي يقضى بقبضه بخصاده في موضوع المصنف وهو بيبعه مع سنبله وأما بيعه مجردا عن سنبله قبل يسه فتبضه كسنبله لا به مما فيه حقي فويسه وأما بيعه بعد يسه مجردا عن سنبله فيجوز على الكيل لأعلى الجوزاف لعدم رؤيته ومع سنبله يجوز جزافا لان يبيع الزرع القائم جزافا جائز ولما ذكر أن يبيع الثمر قبل ادوصه صلاحه ممنوع وبعده جائز بشرط عدم ربا الفصل والنساء ذكر ما استثنى من ذلك وهو بيع العريفة فقال (ورخص) (جواز المعر) وهو وأهب الثمرة

السكر بطيبه بحيث لم يكن في قلبه فساد والبر والفول والحبان والخص وغيرهما من الجبوب بدوصه لاحها باليس وكذلك الجوز واللوز والبندق والفسق وأما القرط والرسم بدوصه صلاحه أن يبلغ أن يرعى ون فادوبدو صلاح في القضاء والفقس والخيار أن يعقد بوجده طعم وكذلك القرع والبادججان اه شيخنا عدوى (قوله كياسمين) هو ممنون ولا علمية فيه لانه يقبل آل والاضافة فهو اسم جنس خلافا لما في عقب من أنه ممنوع من الصرف للعلمية الخنسية والعجمة (قوله وكجيز الخ) أي ربادنججان ان قلت هذا يقتضي ان بطون الجيز غير متميزة وأنه يجوز بيع كلها بصلاح البطن الاول وأنه لا يجوز بيع بعضها منفردا عن بعض كما يفيد قول المصنف ولا يجوز بكشهر وهذا يخالف ما قدم من أن بطونه متميزة ولا بد اع كل من بطونه الامتداد ولا يباع الثاني بدوصه صلاح الاول وأجيب بأن الجميز بطرح في السنة من تين متميزتين كل مرة محتوية على بطون غير متميزة فتوجد بطون في آن ثم تقطع ثم توجد بطون في آن آخر وهو بالنظر للمرتين المتميزتين طرحة فيهما كمررة الشاة والمصنف من أفراد قول المصنف لا بطن ثان بأول وبالنظر للبطون الا تية في آن من أفراد قوله وللمشتري بطون كياسمين (قوله ومضى الخ) يعني ان الحب اذا بيع قائما مع سنبله جزافا بعد افراكه وقبل يسه على التبقية أو الاطلاق فان بيعه لا يجوز ابتداء او اذا وقع مضى بقبضه بخصاده وقولنا اذا بيع قائما احترازا مما اذا جذا كالقول الاخضر وكالفرك فان بيعهما جازا جاز لا يباع لانه يتفقد بوجده طعم وقولنا مع سنبله احترازا مما اذا بيع وحده والاحال اه أفرك ولم يبيع فلا يصح بيعه جزافا لانه مغيب ولا يجوز بيعه على الكيل لعدم بدوصه صلاحه باليس فان وقع وبيع على الكيل فانه يبيع بقبضه بالكيل كما قال الشارح ومفهوم قولنا وقبل يسه أنه اذا بيع بعد اليس فاما ان يباع وحده أو مع سنبله فان يبيع وحده جاز على الكيل لا جزافا لكونه غير ممرئي وان كان مع سنبله جاز على الكيل كمثل اردب بكذا وجزافا (قوله وهي محتملة للمنع) أي فتوافق ما قبله من عدم الخوار ابتداء وقوله ولا بقائها على طاهرها أي من كون الكراهة للمتنزيه وحينئذ فتكون مخالفة لما تقدم لكن بقبضة كلام المدونة يفيد أن المراد بالكراهة فيها الحرمة ونصها وبيع الحب بعد افراكه وقبل يسه أكرهه فان وقع وفاته فلا يرى أنه يفسخ اه قال عياض اختلاف في أو بل الفوات هنا فذهب أبو محمد إلى أنه لا قبض بالخصا وعلية اختصار المدونة ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبي محمد إلى أن الفوات بالعمد نقله أبو الحسن والذي في إجماع يحيى عن ابن القاسم أنه باليس وقيل أنه لا يفوت بالقبض بل بفوت بعده فهي أربعة أقوال ومحل منع البيع المذكور ومثله بالفوات ان اشترى الحب على ان يتركه حتى يبيع أو كان العرف ذلك أما ان لا يشترط تركه ولم يكن العرف ذلك فبيعه جائز وكان لشتره تركه حتى يبيع كفي سماع يحيى وكذا في ابن رشد لكن في التوضيح فرض المسئلة في البيع على السكوت ونبيه شارحنا فأنظره مع كلام ابن رشد أنظر بن (قوله وأما بيعه مجردا عن سنبله) أي على الكيل كما علمت (قوله ممنوع) أي اذا كان على التبقية أو الاطلاق كما هو (قوله ذكر ما استثنى من ذلك) أي من ربا الفصل والنساء وذلك لان ثمرات الشجرة الرطبة بحوصها يابسا يدفع عند الجذاذ فيه ربا نساء تحفة قاور بافضل شكالا ان الحرس ليس قدر الشجرة قطعا (قوله ورخص) أي والاصل فيها المنع للربا بن (قوله المعراج) قال تن العريفة غير تحمل أو غيره بيبس ويدحر جبهها مالها ثم يشترها من الموهوب له ثم يرباها الى الحداد (قوله من وارث) أي للاصول والثمار بعد اعراء موثره بعض الثمرة (قوله ووجوب) أي له الاصول والثمار بعد اعراء بعض الثمرة (قوله مع الثمرة) أي الباقي بعد العريفة (قوله أو الاصل فقط) أي مع بقاء بقية الثمرة لا نه (قوله اشتراء الثمرة الح) فاه أ رخص انما يتعدى للمرخص فيه فيقال رخص الشرع لباقي كاه كالاولى للمصنف أن يقول في اشتراء الثمرة الخ الآن يقال انه ضمن رخص معنى أبيع أو أنه عداه للمرخص فيه بنفسه توسعا

(وقائم مقامه) من وارث وموهوب ومشتري للاصل مع الثمرة أو الاصل فقط بل (وان) قام مقامه (باشتراء) بقبضة (الثمرة) المعرة (فقط) دون أصلها (اشتراء ثمرة) نائب فاعل رخص



ای اشتراک هامن المعری بالفتح اومین قام مقامه (یبیس) ای شأنا ان یبیس بالفعل ان ترک کما يدل علیه التعمیر بالمضارع لانها  
حين الشراء یاسة ولا یکنی ییس جنبهانی خرج عنب مصر وبلدها وزی توها ولوزهی (کلوز) وحوز وخیل وعنبتین وزیتون فی غیر  
مصر (لا کلوز) ورمان ونوخ وشفاح وبرقوق (۱۵۶) لفقادیسه لوزک ومثله مالا یبیس مما اصله ان یبیس کعنبت

ثم هو وفخذه كما علم بشرط  
 ثمانية اشارة قوله (ان  
 لفظ) المعرى بين الاعطاء  
 (بالعربية) كاعريتك  
 لا بلفظ العطية ولا الهبة  
 والمنعومة على المشهور  
 (وبدا اصلاحها) وقت  
 الشراء وانما نص على هذا  
 الشرط وان لم يخص  
 بالعربية لتلايتوهم عدم  
 اشتراطه لاجل الرخصة  
 (وكان) الشراء (بخرسها)  
 اى قرها من الثمر لا بأقل  
 او اكثر وليس المراد انه  
 لا يجوز الشراء الا بخرسها  
 لابعين ولا عرض فان  
 المذهب الجواز (ونوعها)  
 ولا يباع صبيحاني برفي  
 ولا عكسه ومما به  
 المصنف (يوفي) الحرص  
 (عند الخزان) لاعلى  
 شرط التعجيل فانه مفسد  
 وان لم يعجل بالفعل واما  
 التعجيل من غير شرطه  
 فلا يضر سواء اشترط  
 التأجيل او سكت عنه (في  
 الذمة) اى ذمة المعرى  
 بالكسر لا في حائط معين  
 (و) كان المشتري من  
 العربية (خسة) اوسق  
 فأقول) وان اعرى  
 اكثر من مرة على ان

كفي واختار موسى قومه أي من قومه (قوله أي اشتراؤها) أي الثمرة التي منعت (قوله أو بمن قام قامه)  
 أي وهو وارثه الذي ورث تلك العربة منه والمشتري الذي اشتراها منه والموهوب الذي وهبها له (قوله  
 كما يدل عليه) أي على تقدير شأنها أنها تبس ولم تكن إلا أن يابسه أن قلت المضارع يدل على الحال  
 والاستقبال فمما عني ذلك قلت عدوله عن صيغة الماضى للمضارع فربما عني على أن المراد من المضارع  
 الاستقبال (قوله ولا يكفي تبس جنسها) أي بل لابد من تبس شخصها (قوله بشروط ثمانية) هذا  
 عدد المفهوم له لأن الشروط عشرة الثمانية المذكورة هنا والتاسع فهم من قوله المعروف قائم مقامه  
 فلا يجوز بيعها بخيرها إلا بخيرها والعاشرون فهم من قول ثمر تبس (قوله إن لفظ بالعربة) أي بعاتها  
 (قوله لئلا يتوهم عدم اشتراطه لأجل الرخصة) لا سيما وقد ذكر الباجي عدم اشتراطه (قوله فإن  
 المذهب الحوازي) لكن إذا بيعت بالعرض أو باليمين فلا يشترط الأبد والصلاح وأما إذا بيعت بشروط فلا بد أن  
 يكون قدر كيلها لا يزيد ولا ينقص مع بقية الشروط والحاصل أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة  
 الممنوحة رطبة بمكيل يابس فلا يجوز إلا بشروط من جلتها أن يكون المكيل خرصها أي قدر كيلها لا يزيد  
 ولا ينقص وهذا لا ينافي جوار ثمراتها بالعين والعرض وإذا علمت أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة  
 الممنوحة بمكيل تعلم أن قول المصنف اشتراء ثمرة تبس فيه حذف أي بمكيل (قوله لا على شرط التعجيل)  
 أشار بهذا إلى أن المراد بوفاء الخرص عند الجذاذ أن لا يشترط تعجيله على جذا العربة بشرط تعجيله مفسد  
 سواء عجل بالفعل أم لا وأما التعجيل بالفعل من غير شرط فلا يصح سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه  
 فلو قال غير مشروط تعجيله لطاقى النقل (قوله فانه مفسد) أي أنه إذا وقع البيع على شرط تعجيل الخرص  
 فانه يفسخ وإن جذا العربة رطبا دمثها أن وجدوا لارد قيمتها هذا إذا كانت بعد الجذاذ وأما لو كانت  
 موحودة بعد جذها لردّها بذاتها كما هو الموافق للتعجيل والاعدا فانه يشيخنا (قوله في الذمة) أي ولا بد أن يكون  
 ذلك الخرص في ذمة المعري لا في حائظ معين والافسد البيع اتباعا للرخصة وهذا هو المعتمد خلافا لما في  
 المبسوط من صحة البيع وبطلان شرط تعيين ويبقى في الذمة (قوله فأقول) أي وأما لو كانت العربة أكثر  
 من ذلك وأراد شراءها بتمامها فيبيع سواء على أن علة الرخصة المعروف وأما على أنها دفع الضرر فانه  
 يجوز فقول الشارح سواء الخ لعله المفهوم أي لا أكثر سواء الخ (قوله ولا يجوز أخذ رائد عليه) أي مما  
 أعراه أما لو كان رائدا لعله كمالواشترى منه خمسة أوسق بخرصها وسبعة بعين أو عرض فله شهود الجواز  
 كذا في خش قال بن وهو غير صحيح لأن علة المبيع موحودة فيه على أن الميزان ذكر ما قاله فضلاء عن  
 مشهوريته اه والحاصل أن الحق أن المعري لا يجوز له أن يأخذ مع القدر المرخص في شرائه وهو  
 الخمسة أوسق زيادة عليه بعين أو عرض سواء كان ذلك الرائد من جملة ما أعراه أو كان سبعة  
 أخرى لخروج الرخصة عن موضعه وأشار المصنف بقوله ولا يجوز أخذ رائد عليه معه بعين على  
 الأصح لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا إذا أعري أكثر من خمسة أوسق فاشترى منها خمسة بالخرص  
 والرائد عليها بالذناير أو الدراهم أو عرض فقال بعض شيوخنا أنه جائز ومنع منه بعضهم والصواب المبيع  
 لأنها رخصة خرجت عن حدها كما لو أقاله من طعام انشأه قبل قبضه وباعه المشتري سبعة في عقد  
 واحد وكسافة وبيع واقراض وبيع ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز بيعه وكذلك إذا  
 اه كلامه وإنما عبر المصنف بالاصح دون الارجح لأن ابن يونس حاله للتصويب عن غيره

علة الرخصة المعروفة (ولا يجوز احد رائد عليه) اي على القدر المرخص فيه وهو خمسة (قوله)  
اوسق (معها) اي مع اربعة درالمذكور (يعين) او عرض (على الاصح) لخروج الرخصة عن موضعها واسقني من قوله خمسة اوسق  
فأقل قوله (الامن اعري عرابا) لو احدث او متعدد (في حوائط او حائط) (فكل) منها (خمس) من الاوسق في بعض السبخ وكل  
خمس: بواو الطال والاولى اولى



لأنها أصرح في المعنى المراد أي فيجوز من كل خمسة أوسق فأقل (ان كان) الأعراء وقع (بالفاظ) أي بعقود ولا بد من اختلاف زمنها أيضا فان اتحد الزمن فهي بمنزلة العقد الواحد (لا بلفظ) أي عقد واحد (١٥٧) كبا لفاظ بوقت واحد (على

(قوله لأنها أصرح الخ) أي لأنها تفيد جواز الشراء من كل عارية خمسة أوسق كانت العارية في ذاتها خمسة أوسق أو أكثر أو ما نسخة الواو فتوهم أن كل عارية لا بد أن تكون خمسة أوسق ولا يعلم عين الحكم لأنه إذا كانت كل عارية خمسة أوسق فما راء ذلك فيحتاج إلى أن يقدّر أي يأخذ جميعها بخلاف نسخة فمن كل فلا يجوز تقدير خمسة أوسق (قوله ان كان بالفاظ) اعلم أن محل اشتراط الالفاظ إذا كان المعري بالفتح واحدا فان تعدد لم يشترط تعدد الالفاظ أي العقود كما في التوضيح والموافق ونحوه للرجحاني وهو المتعين انطرح والحاصل أنه إذا تعدد المعري بالفتح فلا يشترط تعدد العقد اتفاقا والخلاف بين القاسمي وابن أبي زمنين ان كان المعري واحدا فالقاسمي يقول يجوز أن يشتري من كل عارية خمسة أوسق ان كانت العرايا بالفاظ مختلفة في أوقات وابن أبي زمنين طاهر كلامه عدم الحوار (قوله على الأرجح) هو قول القاسمي ورجحه ابن الكاتب ونقله ابن يونس وأقره وقد اعترض ابن غاري على المصنف بأنه لو قال على الأصح لكان أولى لان ابن يونس لم يرجحه وأجاب بتبانه لما نقله ابن يونس وأقره محبت نسبته اليه ومقابل الأرجح ما لابن أبي زمنين ان أعري عرايا بالرجل واحد فلا يشتري من جميع تلك العرايا بالحرص الا خمسة أوسق وظاهره ولو كانت تلك العرايا بالفاظ في أوقات مختلفة (قوله ببيان) أي مع بيان أو حال كون الشرط الثامن ملتبسا ببيان الخ (قوله لدفع الضرر) أي ولا بد أن يكون شراء الثمرة لاجل دفع الضرر أو للضرورة لان كان ثمر أوها للتعجر فلا يجوز شراؤها بالحرص بل بالعين أو العرض والحاصل أنه لا بد أن يكون الباعث للمعري على الشراء أحد الأمرين المذكورين وأولى هما عار هذا مذهب مالك وابن القاسم وعمل عبيد الملك بالاول فقط وعمل الاخيرى بالتاني فقط فاذا كان الشراء للتجارة منع باتفاق الطرق الثلاثة وان كان الشراء لدفع الضرر جاز على الطريقة الاولى والثانية دون الثالثة وان كان للمعروف جاز على الطريقة الاولى والثالثة دون الثانية (قوله لكفايته المؤنة) المراد بها غير السقي مثل التقليم والتنقية والحراسة وأما السقي فهو على المعري كما يأتي للمصنف (قوله وفرع على الثانية) أي فرع على أن العلة في جواز شراء العارية بحرصها المعروف (قوله فيشترى بعضها) أي وسبب أن العلة المعروفة يجوز للمعري بالكسر شراء بعض عريته وأما على أن العلة دفع الضرر ولا يجوز ادلا بزل الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح للحائط لما بقي من العارية بلا بيع فشراء بعض العارية جائز على طريقته مالك وابن القاسم وكذا على طريقة الاخيرى لا على طريقة عبيد الملكين المباحثون (قوله ككل الحائط) أي كما يجوز للمعري بالكسر شراء غير كل الحائط بحرصه إذا أعراه جميعه وكان خمسة أوسق فأقل سواء على أن العلة المعروفة وأما على أن العلة دفع الضرر فلا يجوز ادلا بزل الضرر على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره كذا قيل وتوقف في ذلك شيخ مشايخنا الشيخ سالم المفرأوي بان الضرر ليس قاصرا على الثمرة ادقدي يلحق الاصول أو الساء مثلا فالحق أن شراء كل الحائط جائز على كل من العامين (قوله وبيعه الاصل) أي يجوز للمعري بالكسر اذا باع الاصل للمعري بالفتح أو لغيره شراء عريته بحرصها الا انه ان باع الاصل دون الثمرة فيعطل بكل من العامين وان باع الثمرة مع الاصل فيعطل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس وبيعه اذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جاز له شراء العارية لانه رفق المعري وعلى ذلك جعل ابن غاري والموافق كلام المصنف قائلا في كلام المصنف نقص والاصل وبيعه الاصل مع ثمرته اه بن وانما حمله على هذا الاقترانه بالمثالير قبله لمبيين على العلة الثانية واذا باع المعري بالكسر الاصل لغير المعري بالفتح وباقى الثمرة لا خير وكان ذلك قبل شراء المعري العارية وانما يشتري العارية من صار له بنفسه لثمرة لا من صار له الاصل فان لم يشتري من صار له الاصل ويجوز للمعري بالكسر في هذه الحالة شراؤها بحرصها اذا استعلا له ثمن له الرخصة بالعارية لعدم علمهما (قوله على حد مضاف) أي بدليل قوله بحرصه (قوله في حائط) نعم لا أصل (قوله لا يتأني هما) أي والمتأني هاستنة بدو الصلاح وكون

(الأرجح) عند ابن يونس لانه وان حكى الترجيح عن غيره الا انه أقره فصيح نسبته اليه وأشار إلى الشرط الثامن ببيان علة الترخيص وهي إحدى علمتين على البطل بقوله (لدفع الضرر) عن المعري بالكسر الحاصل له بدخول المعري بالفتح وخروجه وإطلاعه على ما لا يجب الاطلاع عليه من حريم أو غيره (أو للمعروف) أي الرفق بالمعري بالفتح لكفايته المؤنة والحراسة والتعجر فيمنع بالحرص كما هو الموضوع ويجوز بيعه بعرض وفرع على الثانية ثلاث مسائل فقال (فيشترى بعضها) كثلثها أو نصفها (ككل الحائط) اذا أعري جميعه وهو خمسة أوسق فأقل (وبيعه) بالجرأى وجميع المعري بالكسر (الاصل) للمعري بالفتح أو لغيره كان ذلك قبل شراء العارية أو بعده ولما كان لنا ما يشبه العارية في الترخيص في شراء الثمرة بحرصها وليس هو من لعريته في ثمن ذكره بقوله (وجاز لك شراء أصل) على حذف مضاف أي

ثم أصل لغيرك (في حائط بحرصه) مع ثقبه الشروط الممكنة ادشرط لفظ العارية وكون المشتري هو المعري لا يتأني هنا (ان فصلت) بشرايين الثمرة (المعروف) برب الاصل



(فقط) لأن قصديت زرع الضرر وأما العين فيجوز أن بدأ صلاحه (وطلت) العربية (ان مات) معريها أو حصل له مانع كساطة دين أو جنون أو مرض متصل بموته (قبل الحوز) لها لانها عطية لا تتم الا بالحوز كسائر العطايا (وهل هو) أي الحوز (حوز الاصول) فقط أي تخليته بينه وبينها كما تقدم في قوله (١٥٨) وقبض العقار بالتخليته (أو) لا بد زيادة على ذلك من (ان

يطلع ثمرها) بضم الياء  
الخصبة بوزن يكرم  
أي يصير طبعاً وضع عليه  
طلع الذكر وهو التأبير  
أولاً ويجوز فتح الياء من  
طلع بطلع كنهض ومعا  
يظهر فلو حازها ولم يطلع  
ثمرها بطلت (تأويلان)  
الراجح الثاني ويحسرى  
مثل هذا في هبة الثمرة  
وصدقتها وتخصيصها  
(وزكاتها) أي الثمرة المعرة  
ان بلغت نصاباً (وسقيها)  
حتى تنهي (على المعري)  
بالكسر وسواء أعري بعد  
الطيب أو قبله وما عدا  
السقي من تغليم وتقيفة  
وسراة ونحو ذلك فعلى  
المعري بالفتح (و) ان  
نقصت العربية عن النصاب  
(كملت) من ثمر الطائفة  
وزكها معريها (بخلاف  
الواهب) والمنصديق  
لأن كاه عليه ولا سقي  
ان وهب قبل الطيب  
وانما هي على الموهوب  
له ان بلغت نصاباً فان  
وهب بعد الطيب فعلى  
الواهب ولما كانت الحاجة  
من متعلقات الثامر  
في بيانها فقال (ونوضع  
جائحة الثمار) عن المشتري  
والمراد به ما خلفه طلق  
ما يثبت لا بالمعنى المصطلح  
عليه فقط ويشمل

الحرص من نوعها وعدم اشتراط تعجيل ذلك الحرص وأن يكون في الذمة وأن يكون الثمر المشتري  
خمس أو سق فأقل وأن يكون الشراء بقصد المهر وفقط واعتبار هذه الشروط كلها اذا وقع البيع  
بخصوصها كما هو الموضوع وأما اذا وقع البيع بعين أو عرض فانما يشترط في الحوز بدو الصلاح فقط (قوله  
فقط) راجع لقوله وجاز ذلك ولقوله ان قصدت المعروف فلا يجوز ثمراته لتفسير ريب الحائط بخرصة قصد  
المعروف أو دفع الضرر ولأن الحائط ان قصد دفع الضرر أو التجار (قوله وهل هو أي الحوز) الذي تم  
به العربية للمعري ان مات المعري أو قام به مانع من فليس أوجنون أو مرض متصل بموته حوز الاصول فقط  
الحواشي أن ابن حبيب قال ان الحياة التي تصح بها العربية للمعري ان مات المعري هي أن يكون قد  
قبض الأصل وطلع فيها الثمر قبل موته واختلف الاشياخ في تأويل قول المدونة وطلت العربية ان  
مات المعري قبل حوزها فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما في المدونة في العربية والهبة والصدقة  
وقال ابن مردوان ما قاله ابن حبيب خلافاً لما في المدونة لصحة الحياة للمعري والموهوب له بقبض  
الاصول في حياة المعري وان لم يطلع فيها الثمرة على ما هو ظاهر كلامها في كتاب الهبة والصدقة وقال ابن  
زرب كلام ابن حبيب مفسر لما في المدونة في العربية وخلاف لما في الهبة والصدقة وهو أظهر  
التأويلات على ما في المدونة وقال أشهب اذا برت النخل قبل موت المعري صح للمعري لانه لا يمنع  
من الدخول لعريته وان قبض الاصول وحازها فهي له وان لم تؤبر فالذي يعتبر التأبير انما هو أشهب وقوله  
قال للتأويلين لانه يقول يكفي أحدهما من التأبير أو حوز الاصول وأما قول المصنف أو أن يطلع  
ثمرها فبمعنى تفسير يطلع يظهر سواء صبغ بضم الياء مع تخفيف اللام المسكورة أو بفتح الياء مع ضم  
اللام ثلاثياً من باب أكرم أو نصر أو قول القاموس يطلع الكوكب والشمس طلوعاً ظهر كاطلع اه وأما  
قول الشارح أي يصير طبعاً فبمعنى نظره انظر بن ثم نقل عن طي ان ما ذكر من ان المراد ظهور الثمرة  
هو ظاهر عبارات أهل المذهب وساق عباراتهم بعد ذلك فانظرها فيه وذكر ان المراد بظهور الثمرة تميزها  
عن الاصل وهو سابق على الابار لا ظهور صلاحها خلافاً لما في عقب (قوله أو لا بد الخ) أشار به هذا الى  
أن التاويل الثاني يشترط في الحوز الامر من معا خلافاً لظاهر المصنف فكان الاولى للمصنف ان يقول  
أو وأن يطلع وان كان الشارح قد حله بحسن لكنه خلاف ظاهره (قوله بخلاف الواهب الخ) أي لا  
مادة العربية تقتضي بقاء تعلق له بها ولذا رخص للمعري ما لم يرخص لغيره كما سبق (قوله فعلى الواهب)  
أي كل من لزكاه السقي لوجوب كاتما عليه قبل الهبة ولا به لا كبير منفعه للموهوب له في السقي  
حيث (قوله ونوضع جائحة الثمار) الجائحة مأخوذة من الجوح وهو الهلاك واصطلاحاً ما تلف من  
معجوز عن دفعه عادة قدر من غرائب ثبات بعد بيعه كذا عرفها ابن عرفة وقوله من معجوز بمان لما وقوله  
قدرا مفعول لان تلف وأطلق في القدر لا جل أن يعم الثمار وغيرها لان الثمار وان اشترط فيها كون التلف  
مثالاً لكن القول لا يشترط فيها ذلك وانما وضعت جائحة الثمار عن المشتري لما بقي على البائع في الثمرة  
من حق التوفيق (قوله والمراد بها) أي بالثمار (قوله وما كان طونا) الاولى وما كان بطناً واحداً  
كما هو ما كان الخ (قوله والباد بجان) أي بالبامية والقول الاخضر وأشار به هذا الى أن المراد  
بالمقائى ما يشمل ماد كز (قوله الا اذا اريد بالثمار حقيقة الثمرية) أي وأما اذا اريد بها ما يثبت  
الصادق بالمعنى المعري وعبره فالكاف للمتميل (قوله ون بيعت على الجذ) أي هذا اذا بيعت  
على التقيفة لا جل ان يذبح طيبها بل وان بيعت على الجذ أي القطع وعدم التأخير لانها طيبها وان  
قلت هذا بعارض قول المصنف الا في وقت ايقنت طيبها أو وجهه المعارضه انه اشترط في وضع

ما يبيع كذا هو الثمر والنور وما لا يبيع كالخوخ والمور والارج وما كان بطوناً ولا يحس اوله على  
آخره بل يؤخذ شيئاً أو شيئاً كالتفاح والورد والياسمين ولذا مثل نقوله (كالمسوز والمقائى) المراد بها ما يشمل القناع والخيار والطبخ  
والغري والباد بجان والكاف ليست للتشبيه الا اذا اريد بالثمار حقيقة الثمرية (وان بيعت على الجذ) واجبة في مدة فحذوها



بذلها فيها على ما شرط

ان يأخذ شيئا فشيئا مدة معينة وأجبت فيها (و) ان كانت الثمرة (من عريته) بان اشتراها معريها بخبرها فاجبت فتوضع عنه لانها مبيعة ولا تخرجها الرخصة عن ذلك خلافا لاشبه (لا) ان كانت من (مهر) فليس للزوج حصة فيام بجائعتها على الزوج لثناء المكاح على المكارمة هذا قول ابن القاسم وابن المعتمد الذي به الفتوى ان فيه الجائحة فكان على المصنف ان يقول ولو من عرية أو مهر والردى الاول على أشبه وفي الثاني على ابن القاسم ثم ذكر شروط وضع الجائحة الثلاثة بقوله (ان بلغت) الجائحة (ثلاث المكيلة) أي مكيلة المحاج ثم أوثق الوزن أو العدى مسوزون أو معدود كبطيخ (ولو) كان المحاج (من) أحد صنفين نوع (كصبيحاني وبرني) بيعا معا وأجبت أحدهما وكانت ثلث المجموع ولا ينظر لثلاث المحاج وحده وأشار الثاني الشروط بقوله (و بقيت) على رؤس الشجر (ليتهى طيها) فان تركت لذلك فلا جائحة فيها والراجح ثبوت الجائحة ومن أيام الطيب حكاهما إذا المعتادة وثلاثها بقوله

الجائحة التبقية فيفيد أنها اذا بيعت على الجذ لا توضع جائحتها وهذا ينافي المبالغة هنا وحاصل الجواب أن في المسئلة أعني ما اذا وقع البيع على الجذ قبل مشي هنا على قول وهو وضع الجائحة وفيما يأتي على قول وهو عدم وضعها والراجح ما هنا أنه عدوى راعلم أن محل الخلاف فيما اذا بيعت بعد انتهاء طيها على الجذ فابقاها المشتري فأجبت بعد أيام الجذ المعتاد مع ثمنه من جذها فيها كما يأتي وأما لو بيعت على الجذ وأجبت في مدته المعتادة أو بعد ما قد منع مانع من جذها فيها فلا خلاف في وضعها (قوله عادة) أي على ما جرت به العادة وقوله أو بعدها أي أو حصلت الجائحة بعد انقضاء المدة التي تجب فيها بحسب العادة والحال أنه منع الخ (قوله فتوضع عنه) أي من الخرص كما توضع عن اشتري ثم ادراهم ان بلغت الجائحة ثلاث المكيلة (قوله عن ذلك) أي عن كونها مبيعة وقوله خلافا لاشبه أي القائل بانها لا توضع جائحتها لان العرية مبنية على المعروف ومحل الخلاف اذا أعراه ثم فخلات ثم اشترى عريته بخبرها أما لو اشتراها عين أو عرض فان الجائحة من المعري بالفتح وحينئذ فتعط عن المشتري وهو المعري بالكسر اتفاقا وان أعراه أو سقام من حائطه ثم اشتراها منه ثم أجمع ثم الجائحة فلم يبق الا مقدار تلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة ولا تحط عنه اتفاقا فالمسئلة ذات صورتين ثلاث طرفان وواسطة (قوله ولكن المعتد الخ) ونص ابن عرفة وفي اعوها في السكاح لبنائه على المعروف وثبوتها لانها عوض قولنا العتيبي عن ابن القاسم وغير واحد عن ابن الماحشون وصوبه الصقلي والنعيمي اه وقوله لانها عوض أي للبضع ومحل الخلاف اذا كان المهر ثمرا أو مالو كان المهر غير ثمرة عرضت فيه ثمرة ففيه الجائحة اتفاقا ((تنبيه)) لا جائحة في الثمرة المدفوعة خلعها ولو على القول بثبوتها في المهر وذلك لضعف الخلع عن الصداق بخوار الغرر فيه دون الصداق (قوله ان بلغت الجائحة) أي بمعنى الهالك (قوله ثمرا) أي حالة كون المحاج ثمرا (قوله في موزون) أي كالعنب والتين وأشار الشارح بقوله أوثق الوزن أو العدى الى أن في كلام المصنف قصور ولو قال ان بلغت ثلث كيل المحاج أو وزنه أو عده كان أولى (قوله ولو من كصبيحاني وبرني) أي هرا اذا كان المبيع صنفا واحدا بل ولو كان المبيع صنفين نوع بيعا معا فاجبت واحد منهما فانما توضع ان بلغت ثلث مكيلة الجميع كما رواه ابن المواز عن مالك وابن القاسم وعبد الملك خلافا لاشبه القائل باعتبار ثلث القيمة فان بلغت الجائحة ثلث قيمة الجميع وضعت والا فلا ولو بلغت ثلث مكيلة النوعين وهذا هو الذي رد عليه المصنف بل هو الحاصل أنه لا خلاف في اعتبار كون ما تلفته الجائحة من أحد الصنفين ثلث المبيع لكن هل تعتبر ثلث قيمته أو ثلث الثمرة خلاف بين الشيعين والخلاف بينهما على الوجه المذكور في صورتين ما اذا كان المبيع نوعا لا يحبس أوله على آخره كالمقاني أو كان المبيع صنفين نوع حلا فالمايوهم كلام المصنف من قصره على الصورة الثانية وأما لو كان المبيع نوعا يحبس أوله على آخره كالشمر والعنب فهذا لا خلاف في اعتبار ثلث مكيله انظر بن (قوله بيعا معا) أي وأما لو بيع كل واحد على حدة فانه ينظر لثلاث من كل واحد بانفراده (قوله وكانت ثلث المجموع) أي ثلث مكيلة المجموع وان لم يكن قيمة ذلك الداهب ثلث قيمة الجميع (قوله ولا ينظر لثلاث المحاج وحده) هذا يقتضي أن القول المقابل المردود عليه بل يقول انه ينظر لثلاث مكيلة المحاج وسدده مع أنه لا يقول ذلك كما علمت فالاولى أن يقول ولا ينظر لثلاث قيمة الجميع فتأمل (قوله و بقيت ليهي طيها) من أيام الطيب حكاهما أيام الجذ اذا المعتادة كما قال الشارح فقول المصنف و بقيت ليهي طيها أي أو لتجذ في أيام الجذ اذا المعتادة الكائنة بعد الطيب (قوله لذلك) أي كالأواني طيها واشترائها على الجذ وأبقاها وأجبت بعد أيام الجذ اذ مع ثمنه من جذها وكذا لو اشتراها بعد تنهاى طيها أو أخرج جذها لو حودر طوبه فيها كالعنب وقوله فلا جائحة فيها قال الباجي وهو مقتضى رواية أصبغ عن ابن القاسم (قوله والراجح) أي وهو رواية سمعون عن ابن القاسم والحاصل ان الثمرة اذا بيعت بعدد وصلاحها فاما أن تكون قد تنهاى طيها حين الشراء أولا فان كانت

الطيب حكاهما أيام الجذ اذا المعتادة وثلاثها بقوله



(وأقرب) بالشرا من أصلها (أو الحق أصلها) بها في الشراء (لا عكسه) وهو شراء أصلها ثم شراؤها (أو معه) أي مع أصلها فلا جائحة فيها (و) إذا أبيع بطن مما يطعم بطونا (١٦٠) كالمقشاة وبخني بطنين مثلاً أو اشترى بطناً واحدة مما لا يحبس أوله على

آخره كالغيب أو أصنافاً  
كغيره في بيعه حتى وغير  
ذلك مما يختلف أسواقه  
في أول مجناه ووسطه  
وآخره وأبيع بعضه فان  
بلغ ما أبيع ثلث المكيلة  
فوضع عن المشتري كما تقدم  
(نظر) أي نسب  
واعتبر قيمة (ما أصيب)  
بالجائحة (من البطون)  
أو ما في حكمها مما ذكرنا  
(إلى) قيمة (ما بقي)  
سليم (في زمنه) أي  
والمعتبر قيمة كل من  
المصاب والسليم في زمنه  
فالمجاح يوم الجائحة  
ويستأنى غيره (لا يوم  
البيع) خلافاً للحنون  
وابن أبي زمنين بان يقال  
ما قيمة ذلك يوم البيع  
ثم المعتمد اعتبار كل يوم  
الجائحة (ولا يستعجل)  
بتقويم السالم يوم الجائحة  
(على الأصح) بل يستأنى  
به حتى يجي السالم ثم يقال  
ما قيمته على تقدير  
وجوده زمن الجائحة  
هذا على ما هو المعتمد  
وأمّا على ما مشى عليه  
المصنف فيقال ما قيمته  
الآن كما يقال في المجاح  
ما قيمته يوم الجائحة  
واعلم أن وضع الجائحة  
أنما يكون إذا أصابت  
الثلث فأكثر أو ما الرجوع

لم يتناه طيبها وبقيت على رؤس الشجر ليتم طيبها فأبيعته فان جائحتها توضع عن المشتري اتفاقاً  
وكذا لو اشترى على الجذ بعد أن تناهى طيبها وأبيعته في المدة التي تجذ فيها طاعة أو بعدها وقد منع  
مانع من جذها بيه أو أن كانت متناهية الطيب حين الشراء واشترى على الجذ وأخرج جذها فأبيعته بعد  
مضي أيام كان يمكن الجذ فيها فلهذا خلاف والمعتبر وضع الجائحة أيضاً (قوله لا عكسه أو معه)  
أي فلا جائحة في الأول على المشهور ولا في الثاني اتفاقاً وانما ذكر المصنف العكس وما معه مع أنه مفهوم  
شرط لأجل تجميع الصور (قوله ونظراخ) أي ونسب قيمة ما أصيب إلى قيمة ما بقي وما أبيع وسط عن  
المشتري من الثمن بتلك النسبة في كلامه حذف مضافين وحذف الوار مع ما عطف (قوله أو ما في  
حكمها) أي كصنف من صنفين برقي وصيداني اشتراهما معا وأبيع أحدهما (قوله ما بقي سليماً) أي  
مع انضمام قيمة ما أبيع اليها (قوله في زمنه) أي ملحوظاً قيمة كل من المجاح والسالم في زمنه (قوله  
ويستأنى غيره) أي لزمنه ولا يستعجل على الظن والتخمين فإذا أبيع البطن الأول انتظر لفرغ  
البطن الثاني والثالث ثم يقال ما قيمة المجاح في زمنه فإذا قيل ثلاثون وما قيمة البطن الثاني في زمنه قيل  
عشرون وما قيمة الثالث في زمنه قيل عشرة فبرجع بنصف الثمن لأننا إذا نسبت الثلاثين للستين قيمة  
مجموع المجوح والسالم يكون نصفاً وقوله ويستأنى غيره أي خلافاً لمن قال أنه يعتبر قيمة المجاح يوم الجائحة  
ويستعجل بتقويم غيره على الظن والتخمين ففي يوم الجائحة يقال ما قيمة المجاح في ذلك الوقت فيقال  
كذا ثم يقال وما قيمة السالم في ذلك الوقت لو كان موجوداً فيقال كذا وإلى ردها أشار المصنف بقوله ولا  
يستعجل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح والحاصل أن الأقوال أربعة قيل يعتبر قيمة كل في وقته  
ولا يستعجل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم البيع على تقدير وجود البطون فإذا أبيع بطن مثلاً  
قيل ما قيمته يوم البيع وما قيمة السالم لو كان موجوداً يوم البيع فيقال كذا وقيل يعتبر قيمة كل يوم  
الجائحة وعلى هذا القول فقيل يستعجل بالتقويم بحيث يقال يوم الجائحة ما قيمة المجاح في ذلك الوقت  
فيقال كذا وما قيمة السالم لو كان موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعجل بتقويم السالم على الظن  
والتخمين بل بعد انتهاء البطون ينظر كم تساوى كل بطن زمن الجائحة على أنها تقبض بعد شهر مثلاً  
وهذا القول هو المعتمد وقد رد المصنف القول الثاني والثالث بقوله لا يوم البيع ولا يستعجل بتقويم  
السالم يوم الجائحة على الأصح ولم يتعرض للقول الرابع الذي هو المعتمد هذا محصل كلام المصنف  
والشارح وفي بن عن أبي الحسن أن الأول لم يقل به أحد من أهل المذهب وإنما اختلفوا هل يراعى في التقويم  
يوم البيع أو يوم الجائحة وعلى الثاني فقيل يستعجل بتقويم السالم على الظن والتخمين وقيل لا يستعجل  
بتقويمه وهو الأصح (قوله زمنين) هو بفتح الميم (قوله ما قيمة ذلك) أي المجاح والسالم يوم البيع أي  
على تقدير وجود السالم (قوله هذا على ما هو المعتمد) فيه نظر بل المعتمد أنه بعد انتهاء البطون ينظر  
ما قيمة كل بطن زمن الجائحة على أن يقبض في أوقاته فالأولى للشارح أن يقول ثم يقال ما قيمة كل بطن  
على تقدير أنها تجذ وتقبض وقت كذا ولا شأن بقيمة ما يقبض في أوقاته وجوده إذا كانت تعجل الآن أقل  
من قيمة ما اعتبر وجوده الآن أعنى يوم الجائحة لأن الأجل له حصّة من الثمن (قوله ولو قلت) أي  
ولو كانت قيمة المجاح أقل من ثلث قيمة المبيع (قوله وفي المزهية الخ) يعني أن من أكثرى داراً أو أرضاً فيها  
نخلة مثلاً مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرها ثلث الكراء فأقل واشترط أن يدخلها في عقد الكراء فأبيعته  
تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها فهل توضع جائحتها لأنها نمرة متعاقبة وقع العقد عليها مفردة فهي كغيرها  
أو لا جائحة ولو ذهب جميعها لأنها نمرة متعاقبة فكانت في نمرة مقصودة بالبيع فولان (قوله في  
النخل) أي حالة كونها من النخل وقوله في غيره أي حالة كونها من غير النخل (قوله فلا جائحة اتفاقاً) أي



فإن لم تكن تابعة فإلزامية اتفاقا والمراد بتبعيتها أن تكون الثلث فاقول أم أن تكون قيمتها ثلث قيمة الكراء فاقول واشترط ادخالها بعد الكراء وعدم وضع جائعتها (تأويلان) وانما يجوز اشتراط غير المزية التابعة بشرط (١٦١) ثلاثة أن يشترط جعلتها وأن يكون

طبيها قبل انقضاء مدة الكراء وان يقصد بالاشتراط عدم الضرر بالتصرف اليها فان كانت غير مزية وغير تابعة فاشتراط ادخالها مقصد للمنفعة فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا (وهل هي) أي الجائحة (ما) أي كل شيء (لا يستطيع دفعه) لو علم به (كسماوي) كالرد والحرأي السوم والثلج والمطر والجراد والفأرة والغبار والنار ونحو ذلك (وحيش) لا سارق فانه يستطاع دفعه وهو قول ابن القاسم وعليه الأكثر (أو سارق) بالرفع عطف على مقدم معطوف على (ما) (خلاف) ومحل كون السارق جائحة على القول به حيث لم يعلم وأما علم فببعية المشتري (وتعنيها كذلك) أي كذا هب عينها فيوضع عن المشتري ان نقص ثلث قيمتها فأكثر ولا ينظر إلى ثلث المكيلة قاله الشيبه في مطلق الوضع لا بقيد المكيلة فان أصابها غبار أو عفن من غير ذهاب عين فان نقصت ثلث القيمة اعتبرت والا فلا (وتوضع) الجائحة الحاصلة (من العطش وان قلت)

كما قال الشارح بعد لافي الاول اذا اشترط ادخالها فيه (قوله فان لم تكن تابعة) أي والحال انها مزية (قوله وانما يجوز اشتراط غير المزية) أي اشتراط ادخالها في عقد الكراء (قوله فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا) حاصله انها إن كانت مزية جاز اشتراطها مطلقا كانت تابعة للكراء أولا ولا تدخل في عقد الكراء الا بالشرط ثم إن كانت غير تابعة وضعت جائعتها اتفاقا وان كانت تابعة ففي وضع جائعتها وعدم وضعها تأويلان وان كانت غير مزية فان كانت غير تابعة فاشتراطها مقصد للمنفعة وان كانت تابعة فلا جائحة فيها اتفاقا ولا يجوز اشتراطها الا بشرط ثلاثة كما قال الشارح (قوله كسماوي) أي كلامي المنسوب للسماوي وقوله كالرد هو والثلاثة بعده أمثلة للسماوي وقوله والجراد هو والثلاثة بعده داخلية تحت الكافي وقوله ونحو ذلك أي كالردود (قوله عطف على مقدم معطوف على ما) أي والتقدير أو مالا يستطيع دفعه وسارق (قوله خلاف) القول الاول لابن نافع وعزاه الباسي لابن القاسم في الموازنة قال في التوضيح وعليه الاكثر وأشار ابن عبد السلام الى أنه المشهور واه والقول الثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الآدمي وغيره في ذلك لما بقى على البائع في الثمرة من حق التوفيق اه بن (قوله فببعية المشتري) أي ولا يحيط البائع شيئا عن المشتري من الثمن وقوله فببعية أي سواء كان مليا أو معدما والحال أنه يرجح يساره عن قرب والا كان جائحة على كل من القولين ومحل كون السارق المعين الموسر أو المبرج أو اليسار عن قرب جائحة على القول الثاني دون الاول اذا كانت نقاله الاحكام والا كان جائحة اتفاقا واعلم أن محل كون الجيش جائحة اذا لم يعرف منه أحد أو عرف منه أحد وكان لا تناله الاحكام او كان معسرا ولا يرجح يساره عن قرب أما لو عرف منه أحد وكانت تناله الاحكام وهو مرمس أو يرجح يساره عن قرب فلا يكون ما أخذته الجيش جائحة توصع بل يضمن جميعه ذلك المعروف كما هو ظاهر المدونة (قوله وتعنيها كذلك) يعني أن الثمرة اذا لم تهلك بل تعبت بغبار وشبهه فان ذلك جائحة تحيط بالثمرات السابقة في قوله ان بلغت ثلث المكيلة ألغى لكن يعتبر هنا نقص ثلث القيمة لا نقص ثلث المكيلة كافي ذهاب العين قال في التوضيح فان لم تهلك الثمار بل تعبت فقط بغير تغيير قيمتها أو ربح يسقطها قبل أن يتناهي طبيها فينقص ثمنها في البيمان المشهور أن ذلك جائحة ينظر لما نقص هل ثلث القيمة أم لا وقال ابن شعبان وهو أحد قولي ابن الماجشون ليس ذلك جائحة وانما هو عيب والمبتاع بالخيار بين أن يفسك أو يبرده اه بن (قوله وتوضع) أي جائحة الثمار من العطش وقوله وان قلت أي هذا اذا بلغت قدر الثلث فأكثر بل وان قلت (قوله كالقول) أي كقوله حائجة البقول وان قلت سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره والحاصل أن الجائحة من العطش توصع وان قلت كان المجاح ثمارا أو بقلا وان كانت من غير العطش فان كان المجاح نقلا وضعت وان قلت وان كان المجاح ثمارا وضعت ان كانت ثلث المكيلة فليست البقول كالثمار وذلك لان البقول لما كانت تحوز أولا فأولا لم ينضبط قدرها بذهب منها (قوله ما لم يكن) أي التالف بالجائحة تافها (قوله والزعفران) أي والورد والياسمين والعصفر (قوله ما يرعى) أي كالجلبان والبرسيم (قوله أي لعلفه) أي فتوضع جائحته قليلا أو كثيرة (قوله والفجل واللفت) أي والكزب والقفاس فتوضع جائحتها وان قلت كانت من العطش أو غيره واعلم ان جعله مغيب الاصل كالبقول هو ونحو قول المدونة وأما جائحة البقول كالسلق والبصل والجزر والفجل والكراث وغيرها فيوضع قليل ما أجمع منه وكثيره اه وقال المتبسطي وأما المقائي والبطيخ والبادنجان والقرع والفجل والجزر والمور والورد والياسمين والعصفر والبقول الاخضر والجلبان فحكم ذلك كحكم الثمار يراعى فيه ذهاب الثلث روى محمد بن أحمد عن أشهب أن المقائي كالبقول يوضع

لان سقيها على البائع فأشبهت ما فيه حق توفيقه ما لم يقل جدا بحيث لا ينفذ اليه عادة فلا يوصع وشبهه في قوله وان قلت قوله (كالبقول) من حسوكر مرة وهندنا ولساق وكراث ولا فرق بين كونها من العطش أولا ما لم يكن تافها الا بال له (الزعفران والريحان والقرط) يضم القاف حشيش يشبه البرسيم في الخلقة (والقضب) يفتح القاف وسكون الضاد المعجمة ما يرعى (ورق التوت) يشترى له ود الحار يرى لعلفه (ومغيب الاصل كالجزر) والبصل والثوم والفجل واللفت



ويجوز بيعه بشرط رؤية ظاهره وقلم شيء منه ويرى فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولا (ولزم المشتري باقيها) أي ما بقي بعد الجائحة (وإن قل) وليس له التخلل العقدية عن نفسه بخلاف الاستحقاق فقد يخبر أو يحرم التمسك بالباقي والفرق كثرة تكرار الجوانح فكان المشتري داخل عليها بخلاف الاستحقاق (وإن ١٦٢ اشترى أجناسا) مختلفة من حائط أو حوائط في صفقة واحدة (فأجيب بعضها) من

قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه القضاء اهتداه فاطره مع ما تقدم ادين والحاصل ان الثمار لا بد في وضع جائحتها من ذهاب الثلث والبقول توضع جائحتها وإن قلت والمقاني ملحقة بالثمار ومغيب الأصل ملحق بالبقول عند المصنف وهو مذهب المدونة وألحقها بالمنبسط بالثمار وألحق أشبه بالمقاني بالبقول (قوله ويجوز بيعه) أي يبيع مغيب الأصل كما أشعر بذلك قول المصنف وتوضع الجائحة من مغيب الأصل وإن قلت لكن الجواز شروط ثلاثة أن يرى المشتري ظاهره وأن يقلم شيء منه ويرى فلا يكفي في الجواز رؤية مظهره منه بدون قلم خلافا للناسر اللقاني والشرط الثالث أن يجوز راجلا ولا يجوز بيعه من غير حرز بالقبراط أو القدان أو القصبة (قوله فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولا) أي خلافا لما قاله بعضهم من أن مغيب الأصل لا يجوز أن يباع منه إلا ما كان مفسوعا بالفعل لأن ما لم يقلم مجهول (قوله أي ما بقي بعد الجائحة) أي بما يخصه من الثمن سواء كان الباقي كثيرا أو قليلا (قوله فقد يخبر) أي إذا كان المستحق جزءا شائعا كجزء من دار سواء كان قليلا أو كثيرا وأما لو كان معيناً كالأرض أو ما يستحق شيء منها معين فإن كان قليلا وجب التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن وإن كان كثيرا حرم التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن ويجب ردة لبايئه وانذر الثمن كله منه (قوله بخلاف الاستحقاق) أي فانه لا بد وره لم يدخل عليه (قوله فأجيب بعضها) أي فذهب بالجائحة بعضها وقوله من جنس حال أي حاله كون ذلك البعض المباح مضاف من جنس أو مضاف من كل جنس أي أو جنسا أو بعض جنس آخر (قوله إن بلغت الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من الشرطين انما هو فيما إذا أبيع جنس من أجناس وأما لو أبيع كل واحد من الأجناس قومت كلها سالمة ومجاجة ونسب قيمة المجاجة لقيمة السالمة ونظر للنقص فإن كان قدر الثلث وضعت الجائحة والأفلا ولا يشترط أن يكون المباح من كل ثلث مكيلته نعم يشترط أن يكون الذاهب ثلث قيمة الجميع ومثل هذا يقال فيما إذا كان المباح جنسا أو بعض جنس كذا قال شيخنا العدوي وبهذا نعلم أن الأولى للشارح أن يقتصر على قوله من جنس ويحذف قوله أو من كل جنس (قوله فان عدما أو أحدهما لم توضع) أي ولو أذهبت الجائحة الجنس تنامه (قوله وإن تناهت الثمرة الخ) لما ذكر أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكروا ذلك بقوله وإن تناهت الخ وحاصله أن الثمرة المبيعة إذا أصابها الجائحة بعد تنهاى طيبها فأنها لا توضع وسواء بيعت بعد بدو الصلاح وتنهاى طيبها عند المشتري أو بيعت بعد تنهاى طيبها على الجذ فآخر جذها فأجيبحت والمراد بتنهاى طيبها بلوعها للحد الذي اشترى به من تمر أو رطب أو زهو والمراد بالثمرة هنا ما يخرج من الشجر أو من الأرض فيشمل البقول لا ما قابلهما انظر خش وما ذكره المصنف من عدم وضع الجائحة حينئذ هو رويته أصبغ عن ابن القاسم من الراجح رواية سحنون عنه من وضعها كما مر أيضا (قوله فتواني المشتري في الحد) أي بعد بلوعها للحد الذي اشترى به لاختياره من غير مانع (قوله وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع) أي لأن أيام الجذ المعتادة في حكم أيام الطيب كما مر (قوله على المشهور) أي وهو مذهب المدونة وسحنون وقد قال ابن القاسم توضع الجائحة القصب الحل وهو أحسن ابن يونس هو القياس انظر المواق وفيه أيضا عن ابن يونس قال ابن حبيب والجائحة القصب غير الحل توضع إذا بلغت الجائحة الثلث اه ونقله ابن عرفة أيضا وانظر هل هو القصب الفارسي اه بن وقال السدر القرافي الحق أن مراده قصب السكر قل دخول الحلاوة فيه إذا بيع على الحد أي وأما الفارسي فلا جائحة فيه (قوله يمنع اعتبار الجائحة فيه) أي فهو وإن صح بيعه لكنه

جنس أو من كل جنس (وضعت) بشرطين الأول (إن بلغت قيمته) أي قيمة الجنس الذي حصلت فيه الجائحة (ثلث) قيمة (الجميع) فأصغر أي جميع الأجناس التي وقع العقد عليها كان يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المباح ثلاثين والشرط الثاني قوله (وأجيب منه) أي من الجنس الذي حصلت فيه الجائحة (ثلث مكيلته) فأكثره فإن عدما أو أحدهما لم توضع (وإن تناهت الثمرة) في طيبها (فلا جائحة) لفوات محل الرخصة والمراد تنهاى الطيب بلوعها الحد الذي اشترى به من تمر أو رطب أو زهو فتواني المشتري في الحد وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع (كالقصب الحل) لا جائحة فيه على المشهور لانه انما يباع بعد طيبه بدخول الحلاوة فيه فالظاهر أن مجرد دخول الحلاوة فيه وإن

لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه (و) (كياس الحب) المبيع بعد بيعه أو قبله على القطع ونفى إلى أن ييسر ولا جائحة فيه وأما لو اشترى على التسقية أو على الإطلاق فأجيب فانها توضع قلت أو كثرت بعد البيع أو قبله لانه يبيع فاسد لم يقض فضمايه من بائعه (وخبرنا العامل في المساقاة) إذا أصابت الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) ما أبيع وما لم يبيع بالجزء المساقى عليه (أو تركه) بأن يحل العقد عن نفسه ولا شيء له فيما تقدم (إن أبيع الثلث فأكثر) ولم يلع الثلثين وكان المباح شائعا فإن كان معيناً في جهة لزمه سقى ما عدا المباح فإن بلغ الثلثين فأكثر خير مطلقا كان المباح شائعا أو معيناً ومفهوم الشرط لو أبيع دون الثلث



لزمه سقى الجميع مطلقا  
 فالأقسام ثلاثة (و) بائع  
 (مستثنى كيل) معلوم  
 عشرة أرادب (من  
 الثمرة) المباعه على  
 أصولها بخمسة عشر  
 دينار مثلا (تجاح)  
 تلك الثمرة (بما) أى  
 بالقدر الذى (يوضع)  
 في الجائحة وهو الثلث  
 فأكثر (يضع) البائع  
 من ذلك الكيل المستثنى  
 (عن مشتريه) أن  
 يشتري الثمرة (بقدره)  
 أى بقدر التجاح من  
 الثمرة بناء على أن المستثنى  
 يشتري ولو باع ثمرة  
 ثلاثين أردبا بخمسة  
 عشر واستثنى عشرة  
 أرادب فأجيب ثلث  
 الثلاثين وضع من  
 المشتري ثلث الثمن وثلث  
 القدر المستثنى  
 \* (فصل) في اختلاف  
 المتبايعين \* (ان اختلاف  
 المتبايعين) لذات أو  
 منفعة نقد أو غيره (في  
 جنس الثمن) أى العوض  
 فيشمل الممنه اذ هو ثمن  
 أيضا ولو قال في جنس  
 العوض كان أوضح  
 كذهب وعرض (أو)  
 في (نوعه) كذهب  
 وفضة أو قمح وشعير (حلقا  
 وفسخ) مع القيام  
 والفوات وجد شبهة منهما  
 أو من أحدهما أولا

لجائحة فيه عنزاة ما تنهى طبيعه من غيره وسواء بيع وحده أو بأرضه أو بغيره أو بما ان يبيع قبل  
 ظهور الحلاوة فيه فلا يصح الاعلى شرط الجذو حينئذ توضع جائحته اذا حصلت في أيام جذه أو تأخر  
 جذه لعدم التمكن منه (قوله لزمه سقى الجميع مطلقا) هذه طريقتان يونس وطريقه المتبسطى عن  
 محمد بن المواز أنه انما يلزمه سقى السالم اذا كان معينا (قوله فالأقسام ثلاثة) أى لان التجاح اما أن يكون  
 الثلثين أو الثلث أو أقل منه وحاصل ما في المسئلة أن التجاح نارة يكون الثلثين فأكثر ونارة يكون أقل من  
 الثلث ونارة يكون الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان التجاح الثلثين فأكثر خير بين سقى الكل أو فاك  
 العقد لا فرق بين كون التجاح شائعا أم لا وان كان الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان التجاح شائعا خير  
 أيضا بين سقى الكل وبأخذ الجزء الذى جعل له أو بفك العقد عن نفسه وان كان معينا يلزمه سقى السالم  
 وحده وان كان التجاح أقل من الثلث لزمه سقى الكل كان شائعا أم لا هذا حاصل ما ذكره الشارح ولكن  
 كلام المواق عن المتبسطى صريح في أنه اذا كان التجاح أقل من الثلث انما يلزمه سقى الجميع اذا كان  
 التجاح شائعا وأما ان كان معينا فانما يلزمه سقى السالم دون التجاح ونص المتبسطى وأما أن أجبرت  
 جهة واحدة وأخرى سالمة فانه يلزمه مساقاة السالمة اذا كانت الجائحة بسيرة الثلث فأقل فانه مجرد  
 اه مواق وفيه عن ابن يونس نحو ما ذكره الشارح فالجاصل أن في اليسير وهو ما دون الثلث طريقتان  
 وكلام البدر القرافي يقتضى اعتماد ما قاله ابن يونس (قوله تجاح بما يوضع الخ) أى وأما لو أصبحت تلك  
 الثمرة المبيعة بأقل من الثلث فانه لا يحط عن المشتري شئ من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته  
 من المشتري بخلاف ما اذا كان التجاح الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بتلك النسبة من الثمن ويوضع  
 من المكيله بتلك النسبة عند ابن القاسم فان نقصت الثمرة الثلث حط عن المشتري في مثال الشارح  
 خمسة من الثمن ووضع من المكيله ثلثها ثلاثة وثلث وان نقصت الثمرة النصف حط من الثمن نصفه  
 سبعة ونصف ومن المكيله نصفها خمسة (قوله بناء على ان المستثنى يشتري) أى وهو المعتمد أما على  
 أنه مبني فلا يوضع من القدر المستثنى شئ وانما يوضع من الثمن وهو رواية ابن وهب ((تنبيه)) لو تنازعا  
 في حصول الجائحة فالقول قول البائع لان الاصل السلامة حتى يثبت المشتري ما يدعيه فان تصادقا  
 عليها واختلفا في قدر ما أدهبته هل هو الثلث أو أقل فأقول قول المشتري على المعتمد  
 (فصل ان اختلاف المتبايعين في جنس الثمن الخ) كما اذا قال بعثت هذا الحمار بدينار فهذا أولا جمل فقال  
 بل بعته لي بشوب محلاوى مثلا (قوله لذات أو منفعة) أشار بهذا الى أن اختلاف المسألتين جريين والكثيرين  
 يجري فيه ما ذكره من قوله أو غيره المراد به النسبة فحاصل أنها متبايعا بالحلول أو بالاجل واختلفا في  
 جنس الثمن أو نوعه أو قدره (قوله أى العوض) قال بن يونس يمتثل أن يريد بائعا الثمن ما قابل الممنه فيكون  
 قوله بعد كتمونه تشبيها في الجميع أى في الجنس والنوع والقدر وفي الاولين يفسخ مطلقا وفي الاخير  
 يفسخ بشرط القيام ويحتمل أن يريد بالثمن العوض الصادق بالثمن والممنه وعليه فقوله كتمونه  
 تشبيه في قوله وقدره فقط وفيه بعد لان ضمير قدره يرجع للثمن الشامل للممنه فيكون قوله كتمونه  
 ضائعا فالظاهر الاحتمال الاول كما قال ح وسبأ في الحواب بارنكاب الاستخدام (قوله  
 فيشمل الممنه) أى كما اذا قال بعثت هذا الحمار بدينار فقال بل الذى بعته لي بالدینار هذا العبد  
 ((تنبيه)) من الاختلاف في جنس الممنه كما قال المازرى مالوان عقد السلم أو بيع النقد على خيل  
 فقال أحدهما على ذكران والاخر على اناث وذلك لتباين الاغراض لان الاناث تراد للنسل بخلاف مالو  
 كان الاختلاف في ذكران البعال وانها تهاوان هذا من الاختلاف في صفة الممنه لان البعال لا تراد  
 للنسل واذا اختلفا فيها فالقول قول البائع بيمينه ان انتقدوا الا فالقول للمشتري بيمينه (قوله  
 كذهب وفضة) بأن قال البائع بعته بعشرة محبوب وقال المشتري بعشرة ريال (قوله أو قمح وشعير) أى  
 قال أسلمت في قمح وقال الاخرى شعير أو قال اشتريت هذا الحمار من ثلث عشرة أرادب من الشعير  
 وقال البائع بل بعشرة أرادب قمح (قوله حلقا) أى حلف ثل منهما على نفى دعوى صاحبه مع تحقيق  
 دعواه ويبدأ البائع باليمين (قوله مع القيام والفوات) لكن مع القيام برد السلعة بعينها (قوله



قوله (أي هو الثمن كعشرين ويقول المشتري عشر) كنهونه (أي كاختلافه ما في قدره من الثمن كعبد عبد الله بن ثار فقال المشتري بل البعد وهذا الثوب به والتشبيه (١٦٤) في القدر فقط كقوله الشارح لأن المصنف ذكر حكم الجنس والنوع في الثمن ومثله

الثمن كاه وهو أنهما يتعاطيان ويتفاسخان مطلقا ويرد مع القوت قيمتهما يوم البيع ولا ينظر له عوى شبه ولا لاهدعه بخلاف هذه المسائل الخمسة فإنه ينظر له عوى التشبه وعدمه مع القوت ولذا أجاد العامل فيها بقوله وفي قدره الخ (أو) في (قدر أجمل) كعبت لشهر وقال المشتري لشهرين وسيأتي حكم اختلافهما في أصل الأجل عند قوله وأن اختلافهما في انتهاء الأجل (أو) في أصل (رهن) أي اختلافهما في وقوع البيع أو القرض على رهن أو على غير رهن وهذا لا يخالف قوله في الرهن والقول لمسدى نسي الرهن فيه لانهما اختلافهما في سلعة معينة هل هي رهن أو رديعة وهنا اختلافهما في أصل الرهن (أو) في (جبل حلقا) في كل من هذه الفروع الخمسة (وفسخ) أن كانت السلعة قائمة على المشهور وسيأتي حكم فواتها وحصل الفسخ في هذا الباب (أن حكمه به)

ورد أي المشتري للبائع مع القوت أي مع قوت السلعة ولو بجوالة فوق قيمتها أي وأخذ ثمنه من البائع ونفاسا إذا سأت القيمة الثمن وأما لو كان أحدهما رائدا فممن له الزائد يرجع به على صاحبه (بوتشبيه) مثل الاختلاف في الجنس والنوع في التحالف والفسخ مطلقا الاختلاف في صفة العقد كمن باع حائطه وقال اشترطت لخلافت اختيارها بغير عيبتها وقال المتبايع ما اشترطت إلا هذه النخلات بعينها ذكره في الشامل وترك المصنف الكلام على اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمذكره يبين سواء كان هو البائع أو المشتري ومن هنا مسألة التنارع هل هي أمانة أو بيع أو سلف فالقول لمذكر البيع لأن الأصل عدم انتقال الملك (قوله ومثلهما أن كانت مثلية) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف قصورا ولو قال المصنف ورد مع القوت عوضها كان أشمل (قوله يوم بيعها) أي لأنه أول زمن تسلط المشتري على المبيع وهذا قول أبي محمد وقال ابن شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله بل العبد وهذا الثوب به) أي أو قال أسلمت ثوبين ثوبين أو ارد بين فقال المسلم اليه بل في ثوب أو ارد ب فقط وانما لم يجعل الاختلاف في قدر الثمن كمذكر العقد بحيث يكون القول قول من أنكر أن العقد وقع على العبد والثوب بدينا ربيعيه لا تفاديهما على وقوع العقد في الجملة (قوله كما قال الشارح) أي جهرام وعلى هذا فيتعين أن يكون الصمير في قدره للثمن لا بمعنى العوض الصادق بالثمن والآن كان قوله كنهونه ضائعا بل يجعل الضمير في قدره راجعا للثمن بمعنى المقابل للثمن (قوله مطلقا) أي مع القيام والقوت (قوله مع القوت) أي أنه مع القوت يعضى البيع بمقالة المشتري أو كان مشبها بمقالة البائع إذا انفرد بالشبه وأما مع القيام فأنهما يتعاطيان ويتفاسخان ولا ينظر لاهدعه (قوله الخمسة) أي التي هي الاختلاف في قدر الثمن وقدر الممن وقدر الأجل وفي الرهن والحيل (قوله أو في أصل رهن الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف أو رهن أو جبل عطف على المضاف وهو قدر ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو جبل عطف على المضاف اليه وهو الأجل أي أنهما اتفقا في قدر الرهن والحيل وهذا وإن كان هو المتبادر لكن العطف على المضاف أولى من العطف على المضاف اليه لأنه مجرد التقييد كما في المعنى ولذا اقتصر الشارح عليه والحاصل أن اختلافهما في أصل الرهن والحيل أو في قدرهما حكمهما واحد وهو أن ذلك كالاختلاف في قدر الثمن وأما الاختلاف في جنس الرهن أو نوعه فلا كره في ذلك والذي ينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه وهو الفسخ بعد التحالف مع القيام والقوت والذي ذكره بن أن الظاهر أنه كالاختلاف في قدر الثمن وحيتند والتعاطف والتفاسخ في حالة القيام فقط واختاره شيخنا العدوي في حاشيته على خش (قوله أو في جبل) أي بأن قال البائع وقع البيع على ألتأنيبي بحميل وقال المشتري بل وقع البيع لا بحميل (قوله حلقا) أي حلق على كل تخفي دعواه ونفي دعوى صاحبه ونفي التحالف مع جماع على الما كل (قوله وسيأتي حكم فواتها) أي في قول المصنف وصدق مشتراد على الاشبه وحلف ان فوات (قوله أن حكمه به) أي بالفسخ أي أو براضيا عليه ونعود السلعة على ملك البائع حقيقة طالما أو مظلوما واشترط الحكم في الفسخ إذا لم يتراضيا على الفسخ قول ابن القاسم وقوله وقيل الخ هو قول سحنون وابن عبد الحكم (قوله في الفسخين) الفسخ الأول ما كان في حالة القيام والقوت وذلك في مسئلتين وهما اختلافهما في الجنس والنوع والفسخ الثاني ما كان عند القيام فقط وذلك في خمس مسائل تقدمت (قوله فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم) أي بالفسخ أي وبعدمها الفهم (قوله لا عند مقابله) أي لمصطلح الفسخ عند مجرد التحالف (قوله إذا لم يتراضيا عليه) أي إذا استمر التنارع موجودا ولم

فهو في الفسخين معا في أصل البيع أو قيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف كالأمان ولا يتوقف على حكم ونظير فائدة الخلاف فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم بإمضاء العقد بما قال الآخر فعند ابن القاسم له ذلك لا عند مقابله ومحل إشترط الحكم في الفسخ إذا لم يتراضيا عليه بعينه والائت الفسخ وكانهما متقابلا كما ذكره سند وقوله



(ظاهر) عند الناس (وباطنا) عند الله سبحانه على الحال من نائب فاعل فسخ (١٦٥) أو على نزع الخافض فيجوز تصرف

البائع في المبيع بجميع  
أو جسمه التصرف ولو  
بوطء الجارية ولو كان  
هو الظالم في الواقع  
(كنا كلهما) يفسخ  
ظاهر وباطنا ان حكم  
به (وسدق مشتر) في  
الفروع الخمسة فقط  
المشارطة بقوله وفي قدره  
الح بشرطتين أشار  
لاولهما بقوله (ادعى  
الاشبه) أي ان أشبه  
في دعواه أشبه البائع  
أم لا فان انفرد البائع  
بالشبه فالقول قوله يمين  
وان لم يشبهها فارقضى  
بالقيمة في المقوم والمثل  
في المثلى وقضى للعالم  
على النا كل وإنشائيهما  
بقوله (وحاب) المشتري  
(ان ذات) المبيع كله فان  
ذات البع من ذلك حكمه  
وهو راجع لقوله صدق  
وحاب وان لم يفت وهو  
ما تقدم بيانه (ومنه)  
أي من التحالف والفسخ  
(تجاهل الثمن) بان  
قال كل منهما لا أعلم  
ما وقع به البيع ونرد  
السلعة ان كانت قائمة  
وقيمتها ان كانت هذا اذا  
كان التجار حاصل من  
المتبايعين بل (وان) كان  
(من وارث) لهما أو  
لاحدهما فيحذف كل انه  
لا يدري ما وقع به البيع  
فان ادعى أحدهما

يتراضيا على الفسخ بغير حكم (قوله ظاهر وباطنا) ابن الحاجب و يفسخ ظاهر وباطنا على الأصح  
قال في التوضيح ما صححه المصنف ذكر سند أنه ظاهر المذهب ورجح الثاني وهو أنه يفسخ في الظاهر  
فقط بأن أصل المذهب أن حكمها كما لا يحصل حراما و ذكر المأري القولين وزاد ثالثا لبعض الشافعية  
ان كان البائع مظلوما ففسخ ظاهر وباطنا ليصح تصرفه في المبيع بالوطء وغيره وان كان ظالما ففسخ  
ظاهر فقط لانه حينئذ تناسل المبيع اه بن (قوله من نائب فاعل فسخ) فيه أن نائب فاعله ضمير  
يعود على العقد ولا يصح جعل قوله ظاهر وباطنا حلالا منه فالأولى أن يقول انه حال من الفسخ بالمفهوم  
من فسخ والمعنى حالة كون الفسخ ظاهرا وباطنا وفي الظاهر والباطن (قوله فيجوز إلخ) أي ولا  
يجوز للمبتاع وطء الامسة اذا طفر بها أو أمكنه وطؤها كان ظالما أو مظلوما وهذا ثمة كون الفسخ في  
الباطن وثمة كونه ظاهرا أنه يمنع التعرض للبائع الذي أراد التصرف بعد الحكم (قوله أي ان أشبه في  
دعواه) أشار بهذا إلى أن أفعل ليس على بابه لان بقاءه على حاله يوجب أن البائع اذا كان أشبه أي  
أقوى شبهة من المشتري أو نساويا فالقول قوله وليس كذلك (قوله تحالف وقضى بالقيمة إلخ) أي  
وهذا معنى الفسخ فكانه قال فان لم يشبهها تحالف وفسخ ونكولهما كحلفهما بيمين وقضى للعالم على النا كل  
(قوله والمثل في المثلى) هذا هو المعتمد واقتصر عليه شب وهو الموافق للقواعد خلافا لما في عبق من أنه  
يقضى بالقيمة في المقوم والمثلى الا السلم وسلم وسط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ان ذات المبيع) أي  
بيد المشتري ولو بحواله سوق وكذا ان ذات بيد البائع على أحد قولين (قوله وهو) أي الشرط أعني  
قوله ان ذات راجع إلخ (قوله وهو ما تقدم) أي من تحالفهما والفسخ ان حكم به أو تراضيا عليه وحاصل  
ما ذكره المصنف انه في المسائل الخمسة المذكورة يتحالفان ويتقاسمان هذه قيام السلعة وأما مع فرواها  
فان المشتري يصدق بيمينه ان ادعى شبهة البائع أيضا أم لا ويلزم البائع ما قال للمشتري فان انفرد  
البائع بالشبه كان القول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال فان لم يشبهه واحد منهما حلفا وفسخ  
وردت قيمة السلعة يوم بيعها ان كانت مقومة و رد مثلها ان كانت مثلية ونكولهما كحلفهما بيمين وقضى  
للعالم على النا كل (قوله ومنه تجاهل الثمن) ظاهر المصنف ومن المقيت تجاهل الثمن و اذا كان  
كذلك ففيه القيمة سواء ذات السلعة أم لا وليس كذلك وأجاب الشارح بقوله ومنه أي من التحالف  
والتقاسم أي من متعلقهما تجاهل الثمن (قوله لا أعلم ما وقع به البيع) أي فاذا ادعى كل منهما أنه  
لا يعلم قدره ما وقع به البيع فانه يحلف على أنه لا يعلم قدره ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان  
فانت ولو بحواله سوق ردت قيمتها ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية وعلم بمافلهما أن كلا منهما  
انما يحلف على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نبي دعوى خصمه لقول كل منهما لا أدري  
واعلم أن نكولهما كحلفهما في الفسخ وكذا نكول أحدهما فيما يظهر فاذا حلفا أو نكلا أو أحدهما  
فسخ البيع وردت السلعة والظاهر أن الفسخ هنا لا يتوقف على حكم الحاكم به كذا قيل وردت شيئا  
بأنه لا يقطع النزاع الا بالحكم (قوله وقيمتها) أي وترد قيمتها يوم البيع هذا ان كانت مقومة والارد  
مثلها وقوله ان ذات أي بيد المشتري ولو بحواله سوق (قوله بل وان كان من وارث لهما) أي بأن  
ادعى وارث كل انه لا يعلم ما وقع به البيع وقوله أولا سد عما أي ان وارث أحدهما ادعى الجهل وأحد المتبايعين  
ادعى الجهل أيضا وحاصل الفقه ان وارث كل اذا ادعى الجهل بالثمن أو ادعاه أحد المتبايعين و وارث  
الآخر فام ما يتحالفان أي يحلف كل بالله الذي لا اله الا هو أنه لا يعلم القدر الذي وقع به البيع فاذا حلفا  
أو نكلا أو حلف أحدهما دون الآخر فسخ البيع وردت السلعة للبائع أولوارثه ان كانت قائمة فان  
فانت لزم رد قيمتها يوم البيع ان كانت مقومة أو مثلها ان كانت مثلية (قوله فان ادعى أحدهما) أي أحد  
المتبايعين أو أحد الوارثين فهذا يجري في العاقدين وكذا بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد  
(قوله ان وافقه الآخر ظاهر) أي فان وافقه الخافض على ما ادعاه فظاهر أنه يعمل بما اتفق عليه من  
غير عين أشبه قول مدعي العلم أم لا (قوله وان لم يوافق) أي على ما ادعاه من المعلوم له (قوله وان فانت  
إلخ) أي وان فانت صدق مدعي العلم أو شبهة مع يمينه (قوله فان سئل) أي مدعي العلم وقوله ردت  
العلم فان وافقه الآخر وان لم يوافق صدق مدعي العلم بيمينه ان كانت قائمة وان لم يشبهه وان فانت ان أشبه فان نكل ردت



السلعة في قيامها والقيمة في فواتها يبدأ المشتري هنا باليمين وكذا بورثته وجبته في مستثنى من قوله (ويبدأ البائع) بالخلف وجوبا  
 أي في غير مسئلة التجاهر وهذا إذا كان الاختلاف في الثمن فإن كان في الثمن يبدأ المشتري كما في العتبية وورثته كل غزله فان وقع  
 الاختلاف فيهما معا فالظاهر تبدل البائع (وخلف) من توجهت عليه اليمين منهما (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه)  
 ويقدم النفي على الاثبات كان يقول ما بعته (١٦٦) له بشمانية ولقد بعته بعشرة ويقول المشتري ما اشتريتها منه بعشرة ولقد

اشتريتها بشمانية  
 قال بعض وجاز الحصر  
 كان يقول ما بعته الا  
 بعشرة أو انما بعته  
 بعشرة (وان اختلفا في  
 انتهاء الاجل) مع  
 اتفاقهما عليه كان  
 يقول البائع هو هو  
 وأوله هلال رمضان وقد  
 انقضى فيقول المشتري  
 بل أوله نصفه فالانتهاء  
 نصف شوال (فالقول  
 لمسكر النقصي) يمينه  
 لان الاصل بقاؤه وهذا  
 ان أشبهه سواء أشبهه  
 غير أم لا فان أشبهه غيره  
 فقط فالقول قوله يمينه  
 فان لم يشبهه أيضا حلقا  
 وفسخ ان كانت السلعة  
 قائمة والا فالقيمة ويقضى  
 للجائز على الناسخ وأما  
 ان اختلفا في أصل  
 الاجل عمل بالعرف  
 باليمين فان لم يكن عرف  
 فبالقانون فاسخا ان كانت  
 قائمة والاصل في المشتري  
 يمين ان ادعى أجلا  
 قريبا لا ينهم فيه والا فالقول  
 للبائع ان خلف (و) ان  
 اختلفا في قبض الثمن  
 بعد تسليم السلعة فقال  
 المشتري قبضت وانكر

السلعة أي لبائتها وقوله والقيمة أي وردت له القيمة الخ (قوله ويبدأ المشتري هنا) أي عند  
 تجاهل الثمن من المتبايعين وانما يبدأ المشتري باليمين عند التجاهر لان تجاهل الثمن عندهم كالفوات  
 وأشبهه ما لو كانت السلعة في ملكه والقاعدة ان الفوات يوجب تبدل المشتري لانه الذي يصدق أولا اذا  
 ادعى ما يشبه أشبه البائع أم لا (قوله وكذا بورثته) أي وكذا يبدأ بورثته أي المشتري اذا حصل تجاهل  
 في الثمن من ورثة المتبايعين (قوله وهذا اذا كان الاختلاف في الثمن) أي في جنسه أو نوعه أو قدره  
 مع القيام أو الفوات في الجنس والنوع ومع القيام في القدر ومن الاختلاف في قدره الاختلاف في أصل  
 الرهن والحمل وكذا في قدرهما لان لهما حصص من الثمن وانما يبدأ البائع باليمين في هذه الاحوال لان  
 الاصل استصحاب ملكه والمشتري يدعي اخراجه بغير ما رضى به (قوله فان كان في الثمن) أي في جنسه  
 أو نوعه أو قدره مع قيام السلعة وفواتها في الجنس والنوع ومع قيامها في القدر (قوله وان وقع الاختلاف  
 فيهما) أي كالوقال المشتري اشتريت مثل هذه الدابة بعشرة والبائع يقول انما بعته لك هذا الثوب  
 بخمسة فينتع القان ويتفاسخا ويبدأ البائع باليمين (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه (قوله  
 ويقدم النفي على الاثبات) أي فالوقدم الاثبات على النفي فلا تعتبر يمينه ولا بد من اعادتها كما قال ابن  
 القاسم واعلم ان قول المصنف مع تحقيق دعواه مبني على ضعف وهو ان اليمين ليست على نية الخلف  
 والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر القرافي اهـ عدوى (قوله ولقد بعته بعشرة) أي  
 لانه لا يلزم من نفي البيع ثمانية البيع بعشرة لجواز أن يكون باع بتسعة (قوله ولقد اشترى منها بشمانية)  
 أي لانه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون اشترى بها بشمانية لجواز أن يكون اشترى بها بتسعة (قوله  
 وجاز الحصر) أي فيقوم مقام النفي والاثبات ومثل الحصر لفظ فقط في القيام مقامهما (قوله مع اتفاقهما  
 عليه) أي على قدره (قوله فالقول لمسكر النقصي) أي فالقول لمن ادعى بقاء الاجل وانكر انقضاءه  
 سواء كان بائعا أو مشتريا كان مكررا أو مكررا بارا لفرص عدم اليقنة فان كان لاحد هما يمينه عمل به وان  
 كان لكل يمينه على دعواه عمل باسبغهما تار يخ (قوله وفسخ ان كانت السلعة قائمة) أي فترد السلعة للبائع  
 ان كانت قائمة وترد قيمتها له مع فواتها ويبدأ البائع باليمين والحاصل أن الفسخ يرد السلعة أو رد قيمتها  
 فقول الشارح ان كانت الخ شرط في منعه رد أي وترد السلعة ان كانت الخ لا في الفسخ تأمل (قوله عمل  
 بالعرف باليمين) أي سواء كانت السلعة قائمة وفانت (قوله وتفاسخا ان كانت قائمة) أي فترد السلعة  
 (قوله وان اختلفا في قبض الثمن) أي وان اختلف البائع والمشتري في قبض الثمن وكذا اذا اختلف لبائتها  
 البائع وورثة المشتري في قبض الثمن فالأصل بقاؤه فاذا ادعى البائع على ورثة المشتري أن ثمن السلعة  
 التي باعها لمورثهم لم يقبضه وادعى الورثة أنه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعواهم لان الاصل  
 بقاء الثمن عند المشتري ما لم يتم لهم يمينه بأن مورثهم أقبض ذلك قبل موته وهذا اذا عترف الورثة  
 بأن مورثهم اشترى تلك السلعة من المدة وانما وقع التنازع في قبض الثمن وعنده وأما اذا أنكرت  
 الورثة شراء مورثهم من ذلك المدة فلا تقبل دعوى ذلك المدة أن له على مورثهم كذا ثمن سلعة  
 كذا الا يمينه ويعبر فان ادعى المدة على من يظن به العلم من الورثة أنه علم بدينه كان له تحليفه فان  
 حلف والا عزم كذا فيرويه شيخنا العدوي (قوله أو في تسليم السلعة) أي مع الاتفاق على تسليم الثمن  
 (قوله كلهم أو يقل الخ) هذا مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف فادأ قبض المشتري اللحم

البائع (أو في تسليم السلعة) وقال البائع قبضتها وانكرها المشتري (فالأصل بقاؤه) الثمن عند المتبايع والسلعة أو  
 عند البائع (بالعرف) بتبعض الثمن أو الثمن قبل المضاربة والقول من واقفة العرف يمينه لانه كالأشاهد ويدخل في العرف  
 طول الزمن في العرض والحيلوان والعقار طولا يقضى لعرف بان البائع لا يصبر بالثمن الى مثله وذلك عامان على قول ابن حبيب  
 وعشرون على ما لا ينفعهم ولا يظهر من احوال الرمن والمكان كما يفيد قوله (بالعرف) وقوله (كلهم أو يقل بان به)



أرأيت ما أشبهه كالمحاكمة وبيان أي ذهب به عن بانه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت إلى  
 ثمنه وقال المشتري دفعت إليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه  
 المشتري إلا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (قوله والا فلا ان ادعى دفعه بعده) أي وان لم يكن  
 بان عاذ كبريل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة لكن بعد أن قبض المشتري المبيع فقال المشتري دفعت  
 ثمنه بعد أن قبضته وأنكر البائع ذلك سواء جرت العادة والعرف بدفع الثمن قبل أخذ المثلث  
 أو اعتيد دفعه قبل أخذه وبغده معاذ فلا يصدق المشتري لدعواه ما يخالف العرف في الحالة الأولى لان  
 العرف دفع الثمن قبل أخذ المثلث وهو قد ادعى الدفع بعد أخذ المثلث ولا تقطع شهادة العرف له في  
 الحالة الثانية بخبرائه بالدفع قبل الأخذ وبغده (قوله والا بان ادعى دفعه قبل الأخذ) أي والفرض أنه  
 لم يبين بالمبيع (قوله والعرف الدفع) أي والموضوع أن العرف أن المشتري يدفع الثمن قبل أن يبين  
 من البائع أعم من أن يكون دفعه قبل أخذ المثلث أو بعده (قوله فهل يقبل) هذا القول رواية ابن  
 القاسم في الموازية (قوله سواء كان الدفع قبل الأخذ) أي قبل أخذ المبيع من البائع وقوله هو الشأن  
 أي العرف وقوله أولاً أي بأن كان الشأن دفع الثمن بعد الأخذ وبوجه قبول قول المشتري على هذا القول  
 شهادة العرف له في الحالة الأولى أعني ما إذا جرى العرف بدفع الثمن قبل أخذ المبيع ودلالة تسليم البائع  
 له السلعة على أخذه الثمن في الحالة الثانية لان من حق البائع أن لا يدفع السلعة للمشتري حتى يقبض  
 ثمنها فدفعها له دليل على أخذ ثمنها (قوله أو فيما هو الشأن) أي أو يقبل قوله فيما كان العرف فيه  
 الدفع قبل أخذ المبيع لا غيره وهذا قول ابن القاسم في الموازية (قوله وهذا لا يشكل الخ) أي لان الدفع قبل  
 البيئونة صادق بكونه قبل أخذ المبيع أو بعده (قوله جرى عرف الدفع) أي بدفع الثمن قبل أخذ المبيع  
 الخ وهذا قول مالك في العتبية قال شيخنا العدوي وهو ظاهر الأقوال (قوله لانه مقر بقبض المبيع الخ)  
 أي لان المشتري مقر بالقبض ومدع لدفع الثمن فهو معترف بمعاملة ذمته فإدماؤه دفع الثمن لا يبريه  
 حتى يثبت (قوله أقوال ثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف بعد قوله لا يعرف من التفصيل بانه نارة بين  
 المشتري بالمبيع ونارة لا يبين به وفي هذه الحالة نارة يدعى دفع الثمن قبل قبض المبيع ونارة يدعى الدفع  
 بعد أخذه بخلاف لما في الباب من قوله اذا اختلف في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان  
 قامت بينه أو ثبت عرف حمل به وهو المطابق لما تحب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه وترك  
 ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بأن يقول بعد قوله لا يعرف فيعمل بدعوى موافقه  
 ويحذف ما عساه كذا قاله هو وروى بن بأن هذا كلام غير صحيح اذا ما ذكره المصنف هو عين ما في  
 الباب وقد ساق الخ كلام الباب شاهد الكلام المصنف وفيه التمثيل للعرف بالأهم ونحوه ونفريع  
 التفصيل والخلاف عليه مثل ما فعله المصنف (قوله كما هو ظاهر من كلامه) أي لان قوله ان ادعى  
 دفعه بعد الأخذ الخ يفيد أن المشتري قبض السلعة (قوله لم يقبل قوله اتفاقاً) هذا مفيد بما اذا لم يجر  
 العرف بدفع الثمن قبل قبض المثلث والاقبل قوله كما في عقب (قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ) يعني أن  
 المشتري اذا شهد بأن ثمن السلعة التي اشتراها من فلان باقى ذمته فان هذا مقتضى قبضه السلعة  
 فان ادعى بعد ذلك أن السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل قوله وله أن يخلف البائع أنه أقبضها  
 له ان بارد وأما لو شهد أنه دفع الثمن للبائع ثم ادعى أنه لم يقبض المثلث وان كان التسارع بعد شهر خلف  
 البائع أنه أقبضه المبيع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه أنه لم يقبض المبيع وهذه الصورة  
 لا تدخل في كلام المصنف بحال كذا في خش وخ وهذا يفيد أن حكم اشهاد المشتري بدفع الثمن مخالف  
 لمسئلة المصنف وهي اشهاد المشتري بالثمن في ذمته ولكن ان رشد في سماع أصح سوى بين المسائلتين  
 في جريان القواين والمعتمد منهما القول الذي مشى عليه المصنف على ما قال ابو اسحق التومسي ونصه  
 الاشبه اذا شهد على نفسه بالثمن أن البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب أن الانسان لا يشهد على

المشتري أي انفصل عن  
 البائع به (ولو كثر)  
 فالقول للمبتاع عند ابن  
 القاسم لموافقة دعواه  
 العرف (والا) بتفصيل  
 به (فلا) يقبل قوله أنه  
 دفع الثمن (ان ادعى  
 دفعه) أي الثمن (بعد  
 الأخذ) للمثلث (والا)  
 بأن ادعى دفعه قبل  
 الأخذ والعرف الدفع  
 قبل البيئونة كما هو  
 الموضوع (فهل يقبل)  
 دعوى المشتري الدفع  
 سواء كان الدفع قبل  
 الأخذ هو الشأن أولاً  
 (أو) يقبل قوله (فيما  
 هو الشأن) أي العرف  
 بالقبض قبل الأخذ  
 وهو المعتمد وهذا لا يشكل  
 مع موضوع المسئلة ان  
 الدفع قبل البيئونة به  
 (أولاً) يقبل مطلقاً جرى  
 عرف بالدفع قبل الأخذ  
 فقط أو به بالدفع بعده  
 لانه مقر بقبض المبيع  
 مدع لدفع ثمنه (أقوال)  
 ثلاثة وهذا حيث قبض  
 المشتري السلعة كما هو  
 ظاهر من كلامه فان  
 يقبضها وادعى دفع  
 الثمن لم يقبل قوله اتفاقاً  
 (واشهاد المشتري بالثمن)  
 أنه في ذمته



(المشتري) عروضا (قبض مائة) وهو السعة فلا يقبل منه دعوى عدم القبض (وعلق) تشديدا لا دام أي المشتري (بأنه) إن أدهى  
عليه أن لم يقبض السعة (أن يادر) المشتري كالعشرة أيام من يوم الاشهاد لأن بعد كالشهر (كاشهاد البائع) على نفسه (قبضه) أي  
التمين ثم ادعى أنه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخلف المشتري أن يادر (و) أن اختلفا (في البت) والخيار فالقول (مدعيه) أي البت  
لأنه الغالب من بياعات الناس (كمدهي) (١٦٨) الصحة) يقبل قوله دون مدعي الفساد إذا اختلفا في الصحة والفساد كقول

أحدهما وقع البيع وقت  
شحن يوم الجمعة وقال  
الاخر وقت الذداء الثاني  
وظاهره فان المبيع أم لا  
وربيع (ان لم يلب الفساد)  
فان غلب كما لصرف  
والسلم والمعارضة قال قول  
لمدعيه لانه الغالب فيها  
(وهل) القول لمدعى  
الصحة ان لم يلب الفساد  
مطلقا اختلف بهما الثمن  
أم لا أو انما يكون القول  
قوله (الا أن يختلف  
بهما) أى بالصحة  
والفساد وفى نسخة بها  
بافراد الضمير أى بالصحة  
(الثمن) كدعى أحدهما  
وتوجه على الام والولد  
وادعى الاخر وتوجه  
عليهما معا وكدعى  
البائع أن البيع عبث  
والمشترى أنه بقيمتها  
(فكدره) أى فكلا لا اختلاف  
فيه يتبعان وبه سخان  
هتد قيام السلعة فان  
فانت صدق المشتري  
ان أشبه أشبه البائع  
أم لا فان نفرد بالشبه  
صدق يمينه وان لم  
يشبهها حلفا ولزم المتابع  
لقبحة يوم القبض وهذا  
ظاهر حيث كان المشبه  
مدعى الصحة وأما ان

نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اذ كان قوله أشهد على نفسه بالثمن صادق بأن يكون أشهد أنه في ذمته  
أشهد على نفسه وجملة ما علم أنه يصح حل قول المصنف وأشهد المشتري بالثمن على ما يشمل الشهادة  
به على أنه في ذمته وأشهد بدفعه الخرب (قوله مقتضى قبض مثمنه) أي لأن الغالب أن أحد الأيتشهد  
على نفسه بالثمن الا وقد قبض المبيع وقيل أن كان التنازع بعد طول صدق البائع بيمينه في دفع السلعة  
وأن كان بالقرب صدق المشتري بيمينه (قوله كأشهاد البائع بقبضه) هذا تشبيه في الحكم وهو أنه يلزم  
المشتري المبيع البائع أن يادروا حاصله أن البائع إذا أشهد على نفسه بقبض الثمن من المشتري ثم قام  
بطلبه منه وقال إنما أشهدت له به ثقة مني به ولم يوقى جميعه وطلب بيمينه على ذلك وقال المشتري وفيتك  
ولي يمينه ولا أحلف فأقام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لأن اليمين رجعت  
قوله ومثل أشهاد البائع بقبض الثمن ما إذا أشهد المشتري بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فلا يقبل  
قوله وله تحليف البائع أن يادروا والا فلا (قوله ثم ادعى أنه لم يقبضه) أي رآه إنما أشهد بقبضه ثقة منه به  
(قوله فالقول قول مدعيه) وهذا ما لم يجز عرف بخلافه كان جرى العرف بالخيار فقط والا كان القول قول  
مدعي الخيار وأما ان افتاء على وقوع البيع على الخيار المكن ادعاء كل منهما لنفسه فقبل يتفاسخا بعد  
أيامهما وقبل ينحالفان ويكون البيع تناوفاً ولأن القاسم والظاهر الأول كقر رشيخنا وهذا  
ما لم يجز اعرف بأن الخيار لأحد هما والأصل به فيكون القول قوله (قوله كقول أحدهما وقع البيع الخ)  
أي وكقول أحدهما وقع البيع فاسداً ولم يبين وجه الفساد وقال الآخر وقع صحى جافلا فرق بين كون  
مدعى الفساد بين وجهه كما مثل الشارح أو لم يبين وجهه (قوله وظاهره فان المبيع أم لا) هذا قول بعض  
القرويين واقترع عليه شب واهتمده بعضهم وقال أبو بكر بن عبد الرحمن القول قول مدعى الصحة  
أن كانت السلعة قد فاسدت والاتحالفنا ونفاها عليه اقتصر على لكن قد علمت أن ظاهر المصنف  
الاطلاق وهو مبين لمسا به الفتوى فله شيخنا العدوى (قوله أن لم يغلب الفساد) أي في ذلك العقد الذي  
وقع التنازع في صحته وفساده والا كان القول قول مدعى الفساد ما لم يتقاررا على صحة العقد قبل تنازعهما  
والا فالقول قول مدعى الصحة (قوله كالصرف) أي كمدعى فساد الصرف سواء بين وجه الفساد أم لا  
(قوله والمعارضة) بحث فيه البدر القرافي أن القول في القراض والمعارضة لمدعى الصحة ولو غلب  
الفساد فيه ما رآنا نظره ما وجهه (قوله وهل القول لمدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مطلقاً الخ) هذا الطل  
يقضى أن التردد في منطوق قوله لمدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مع ختلاف الثمن بهما وعدمه  
وأما مفهوم الشرط وهو ما إذا غلب الفساد فالقول لمدعيه اتفاقاً سواء اختلف بهما الثمن أم لا وهو كذلك  
كما هو ظاهر كلامهم (قوله أم لا) كان يدعى أحدهما أن البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويدعى الآخر أنه  
وقع بعشرة قبل النداء (قوله أي بالصحة) ومن المعلوم أن اختلاف الثمن لا يكون بالصحة فقط بل  
بالصحة والفساد فلا بد من تقدير الفساد على هذه النسخة (قوله كمدعى أحدهما وقوعه على الأم  
الخ) اعترض التمثيل بذلك لاختلاف الثمن بالصحة والفساد بأن التفريق منتهى عنه من غير فساد  
وأما يفسخ العقد إذا لم يجز ما هما في ملك والفسخ لاجل عدم الجمع لاجل الفساد فالأولى للشارح حذف  
هذا المثال والاقتصار على ما بعده تأمل (قوله وكمدعى البائع أن البيع بمانه الخ) أي وكمدعى  
أحدهما بيع عبد حاضر بعشرة والاخر بيع عبد حاضر مع عبد آخر بعشرة ففقد اختلاف الثمن (قوله  
وهذا) أي مذكور من أن القول قول المشبه (قوله والعزم) أي لأنها إذا فادت عزم المشتري الثمن أن لم

كان مدعى القساد يظهر أنه لا عبرة شبهه فيتحالان ويتفاه حار ولزم القيمة يوم القبض لا به بيع  
فاسد ذكر بعضهم (أردد) فمما قدم أن قوت المبيع في غير لائحة لاني في الخمس والموع يرجح به جاب المشتري أن شبه  
لجميعه بالضممان وأمرم وكان لمسلم مثله ما لمسته به لا عاتبه على أن الأمر في باب السلم على العكس في باب بيع المقلب قوله



(والمسلم اليه مع فوات) رأس المال المسلم يده (العين) الذهب والفضة (بالزمن الطويل) الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها (أو) فوات (السلعة) التي هي رأس المال غير العين من مقوم أو مثلي ولو ببحر أو سوق (١٦٩) (كالمشتري) في باب البيع بالنقد وإذا كان

مثله (فيقبل قوله) حيث  
فوات رأس المال يده وكان  
الاختلاف في قدر المسلم  
فيه أو به أو قدر أجل أو  
رهن أو حيل (ان ادعى  
مشبهها) أشبه المسلم أم لا  
فان لم يشبه فالقول للمسلم  
ان أشبه (وان ادعى)  
معا (ملا يشبه) والموضوع  
فوات العين بالزمن  
الطويل أو السلعة بحواله  
سوق فأهلى (فسلم وسط)  
من سلومات الناس في  
ثلث السلعة وزمانها عند  
ابن القاسم وهذا ان  
اختلاف في قدر المسلم فيه  
وأما ان اختلاف في قدر  
رأس المال أو الأجل أو  
رهن أو حيل فانهما  
بشأنان وينتفان  
وردمما يجب رده في فوات  
رأس المال من قيمة  
وغيرها (و) ان اختلاف  
(في موضعه) الذي يقبض  
فيه (صدق مدعى موضع  
عقده) بيمينه (والا) يدع  
واحد منهما موضع العقد  
بال ادعى معا عبه  
(فالبائع) وهو المسلم اليه  
صدق ان أشبه سواء أشبه  
المشتري أم لا فان أشبه  
المشتري وحده صدق  
(وان لم يشبه واحد)

يقض البيع والقيمة اذا فسخ وعطف الغرم على الضمان لتفسيره (قوله والمسلم اليه الخ) حاصل فقه  
المسئلة أنه قد سبق انهما اذا تنازعا في جنس الثمن أو المثلين أو في عهدهما تفاوتا فاسخا في حالة القيام  
والفوات ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والمسلم وأما اذا تنازعا في قدر الثمن أو المثلين أو في قدر الأجل أو  
في الرهن أو الحيل فمع القيام بينهما القان وينتفان لا فرق في ذلك بين بيع النقد والمسلم وأما مع الفوات  
فيتمكس المسلم مع بيع النقد في بيع النقد يصدق المشتري بيمينه ان أشبه البائع أم لا فان انقرد  
البائع بالشبه يصدق بيمينه فان لم يشبه واحد منهما تفاوتا فاسخا في السلم اذا فوات رأس المال حينئذ أو  
غيرها الذي يصدق بيمينه البائع وهو المسلم اليه ان أشبه المسلم أيضا أم لا وان انقرد المسلم بالشبه  
فالقول قوله بيمينه فان لم يشبههما تفاوتا فاسخا اذا كان التنازع في غير قدر المسلم فيه ورد المسلم ما يجب  
رده من قيمة رأس المال أو مثله وان كان التنازع في قدر المسلم فيه لم يرد المسلم اليه سلم وسط (قوله الذي  
هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها) فطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكره على العين وهو بيد المسلم اليه  
منزل منزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقيل ان فوات العين بالعبية عليه (قوله أو به) فيه انه  
بعد فوات رأس المال كيف يعقل الاختلاف في قدر المسلم به وقد يقال يمكن أن المسلم اليه يدعى بعد يوم أو  
يومين من القبض أن ما قبضه بعض رأس المال والباقي لم يقبضه والمسلم يدعى أن المقبوض رأس المال  
كأنه أمل (قوله فسلم وسط) أي فيلزم المسلم اليه سلم وسط وظاهره من غيره ما هو مدعى فاذا كان بعض  
الناس من أهل البلد يسلم عشرة دنانير في عشرة أرباب مثلا وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها  
في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة (قوله وهذا الخ) علم من كلام الشارح أن قول المصنف والمسلم اليه  
مع فوات رأس المال كالمشتري فيقبل قوله ان ادعى مشبهها عام فيما اذا اختلاف في قدر المسلم به أو فيه أو في  
قدر الأجل أو في الرهن أو الحيل وان قوله وان ادعى ما لا يشبه فسلم وسط خاص بما اذا تنازعا في قدر المسلم  
فيه فيعمم في أول الكلام ويخصص في آخره (قوله وغيرها) أي وهو المثل (قوله وان اختلاف في موضعه)  
أي في موضع المسلم فيه (قوله صدق مدعى موضع عقده) أي لانهما لو سكتا عن ذكره موضع القبض لم يحكم  
بموضع العقد وقوله صدق مدعى موضع العقد أي سواء كان المسلم أو المسلم اليه (قوله والا فالبائع يصدق  
ان أشبه) أي لانه غارم فقد ترفع جانبه بالغرم (قوله تخالفا) أي وبدأ البائع وهو المسلم اليه باليمين  
(قوله قولان) ظاهر المدونة الثاني منه ما وانظر ما حكاه من الخلاف فيما يحصل به الفوات هنا فان  
ظاهرة أنه حارفي رأس المال عينا كان أو غيرها وقد تقدم في المسئلة السابقة التفرقة بين ما تقوت به العين  
وما تقوت به غيرها قاله شيخنا (قوله فان تنازعا) أي في محل قبضه قبل فواته وقوله مطلقا أي ادعى أحدهما  
موضع عقده أو ادعى غيره أشبه أحدهما أم لا (قوله واحتاج الفسخ لحكم) أي فلا يحصل بمجرد  
تخالفهما ما لم يترضا عليه (قوله كالأجل) أي في أن لهما حصة من الثمن (قوله وتقدم احتياج الفسخ  
فيها لحكم) أي تقدم أهمهما اذا تنازعا في قدر الأجل حلقا وفسخا ان حكاه به (قوله كفسخ ما يقبض عصر)  
يعني أن العقد اذا وقع بينهما على أن المسلم يقبض المسلم يصر وأريد به الفطر بتمامه فان العقد  
يفسخ للجهل بالموضع الذي يقبض فيه السلم (قوله أي الفطر بتمامه) وحده طولا من اسوان الى  
الاسكندرية وعرضه من عقبة ابلة البرقة (قوله بالفسطاط) أي أو عصر القاهرة لعدم الجهل  
والفسطاط بضم الفاء وكسر هاء وسميت مصر القديمة بذلك لضرب هروب العاص بها فسطاطه أي  
خيمته حين فتحها وأرسل يستشيرهم بن الخطاب في سكتها بها وفي الاسكندرية لانها دار الملك اذ ذلك  
فقال عمر لرسول أبيهما تبلغه راحتي في أي وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لا تصل الى الاسكندرية  
الا في السفن وتصل الى المحل الذي هو فيه في أي وقت شئت فقال عمر لا يسكن أميرى حيث لا تصل اليه

(٢٣ - دسوقي ثالث) منهما (تخالفوا وفسخ) وهذا كله مع فوات رأس المال وهل هو بطول الزمن أو يقبضه قولان فان  
تنازعا قبل فواته تخالفوا وتفاوتا فاسخا لمحاكم على الاظهر لان المواضع كالأجل وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم  
(كفسخ ما يقبض عصر) لفساده حيث أطلق وأريد



الفتاوى (وقضى) (سوقها) (أى) (١٧٠) سوق تلك السلعة أن تنازعاً في محل القبض منها أن كان لها سوق (والا ففى أى مكان

منها) (الأعرف خاص فيعمل به

(باب)

في كرفيه السلم وشروطه وما يتعلق به (شرط) صحة عقد (السلم) وهو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلثن لأجل وهو سعة زيادة على شروط البيع أولها (قبض رأس المال كله) ورأس الشئ أصله ولما كان ما يعمل أصلاً لمسلم فيه سمي رأس المال فالمراد بالمسلم فيه ورأسه المسلم (أو تأخيره) بعد العقد (ثلاثاً) من الأيام (ولو بشرط) تخلفه الأخرى لأن ما قرب الشئ يعطى حكمه وهذا إذا لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما شرط قبضه ببلد آخر على ما يأتي والافلا يجوز تأخيره هذه المدة لأنه عين الكائى بالكائى فيجب أن يقبض بالمجلس أو ما يقرب منه ومعنى كلام المصنف أن شرط السلم أن لا يتأخر قبض رأس المال أكثر من ثلاث فلفضر تأخيرها أكثر منها وهو معنى قول بعضهم من شروط السلم أن يكون رأس المال نقداً أى معجلاً أو فى حكم

راحته قل له يسكن حيث هو نازل (قوله وقضى بسوقها) حاصل كلام الشارح أنه إذا اشترط المسلم قبض المسلم فيه بالفسطاط كان جائزاً فإن حصل تنازع بين المسلم والمسلم اليه في محل القبض من الفسطاط ففى القبض فى سوق تلك السلعة من الفسطاط أن كان لتلك السلعة سوق بالفسطاط وقال بعضهم أن جعل الضمير راجعاً للبلد كان منوطاً بما قبله خاصة أى وقضى سوق البلد المعد لتلك السلعة وإن جعل الضمير راجعاً للسلعة كما قال الشارح كان عاماً لصدقه بما إذا كريت حماراً على حل أردب مثلاً للفسطاط فيلزم الجمار حمله على حماره لسوق تلك السلعة (قوله والا) أى ولا يمكن لتلك السلعة سوق فى تلك البلاد فى أى مكان منها أى من تلك البلاد قضاء برئ من عهده ويلزم المشتري قبوله منه فى ذلك المكان (قوله الأعرف خاص) أى إلا أن يكون العرف بالقضاء يجعل خاص والأعمال به (باب السلم)

(قوله وهو سبعة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف شرط السلم مفرد مضاف بهم جميع شروطه (قوله قبض رأس المال) من إضافة المصدر لفعله أى قبض المسلم اليه رأس المال وأما كد بكاه لفساد جميعه وتأخير قبض شئ منها ولو يسيراً (قوله أصلاً لمسلم فيه) أى لأنه لولا هو ما حصل وقوله سمي أى ذلك المعجل (قوله فالمراد بالمسلم) أى المضاف اليه رأس (قوله أو تأخيره) أى رأس المال وذو الضمير لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله ولو بشرط أى هذا إذا كان تأخيرها من غير شرط بل ولو كان تأخيرها بشرط ورد بالقول ابن سحنون وغيره من البغداديين بفساد السلم إذا أخر رأس المال ثلاثة أيام بشرط ظهور قصد الدين بالدين مع الشرط وعدم قصد مع عدم الشرط واختاره عبيد الحق وابن الكاتب وابن عبد البراه بن (قوله لأنه عين الكائى بالكائى) أى ابتداء الدين بالدين يعنى في غير محل الرخصة لأن السلم رخصة مستثناة من ذلك ومن يبيع الإنسان ما ليس عنده (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال أن ظاهر المصنف أن التأخير المذكور من شروط السلم وليس كذلك وحاصل الجواب أن كلام المصنف في قوة قولنا بشرط السلم أن لا يتأخر رأس المال أكثر من ثلاثة أيام وهذا صحيح أو يحجب بأن الشرطية منصبة على الأحكام الدائريين الأخرين أى أن شرط السلم أحد شئين إما القبض أو التأخير ثلاثاً فدون فإن فقد أبان تأخراً أكثر فقد الشرط (قوله أن لا يتأخر الخ) أى بأن يقبض بالفعل أو يؤخر ثلاثة أيام تأمل (قوله أى معجلاً الخ) أى فالشرطية منصبة على الأحكام الدائريين الأخرين وهذا يرجع فى المعنى لما قاله الشارح (قوله وفى فساد الخ) حاصل ما فى المقام أنه إذا أخر رأس المال عن ثلاثة أيام فإن كان التأخير بشرط ففسد السلم اتفاقاً كان التأخير كثيراً جداً بأن حل أجل المسلم فيه أولم يكثراً جداً بأن لم يحل أجله وإن كان التأخير بلا شرط ففقولان فى المدونة لما لك بفساد السلم وعدم فساد سواء كثر التأخير جداً أو لا إذا علمت هذا تعلم أن فى كلام المصنف أمور أربعة الأول أن ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا مع أن محل الخلاف إذا كانت بلا شرط والافساد العقد اتفاقاً الثانى أن قوله أن لم يكثراً جداً الأولى اسقاطه لأن ظاهره أن الزيادة أن كثر جداً لا يختلف فى الفساد وليس كذلك بل الخلاف فى الزيادة بلا شرط ولو كثر جداً وحل أجل السلم الثالث أن تعبيره بالتردد ليس جارياً على اصطلاحه فقد قال ح القولان كلاهما المالك فى المدونة الرابع كان من حق المصنف الافتصاص على القول بالفساد لتصريح ابن شبر بأنه المشهور كما نقل عن غيره انظر بن وإذا علمت هذا تعلم ما فى عبارة الشارح تبعاً للعج (قوله أو كثر جداً) أى وكان التأخير بلا شرط (قوله فساد اتفاقاً) أى فالانفاق فى ثلاثة أحوال والخلاف فى حالة واحدة وهى ما إذا حصلت الزيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولم يبلغ أجل المسلم فيه (قوله وإن التأخير) أى مطلقاً ولو من غير شرط (قوله وليس كذلك) أى بل التأخير إذا كثر جداً أن كان

النفذ ولا يؤخر بشرط فوق ثلاثة انتهى (وفى فساد بزيادة) على الثلاثة بلا شرط (أن لم يكثراً جداً) بأن لا يحل أجل بشرط المسلم فيه وعدم فساد (تردد) فإن أخر شرط وإن قل أو كثر جداً حتى حل الأجل فساد اتفاقاً خلافاً لما يوجهه إطلاقه من أن التردد جارٍ فى التأخير بشرط وغيره وإن التأخير أن كثر جداً ولو لم يحل الأجل مفسد قطعاً وليس كذلك ثم المصنف الفساد بالزيادة ولو قلت بغير شرط



(وجاز) السلم (بجواز) في عقد له أو لا حد مما لا يجزئ (لما يؤخر) رأس المال (اليه) وهو الثلاثة الأيام فقط ولو في رقيق ودار على المعتمد (ان لم ينقد) رأس المال ولو تطوعا لا يستلزم الدين السلفية والشمعية بشرط ١٧١ النقد مفسد ولو لم ينقد وان اسقط

الشرط وحصل الفساد

بالفساد تطوعا ان كان

المشهود مما تقبله الذمة

بان كان لا يعرف بعينه

كالعين وأما المعين كثوب

أرجحوان معين فيجوز

نقده تطوعا فعلم ان شرط

النقد مفسد مطلقا

حصل نقدا بالفعل أم لا

كان مما يعرف بعينه

أم لا أسقط الشرط أم

لا وأن النقد تطوعا

جائز فيما يعرف بعينه

وان لم يسترده فان لم يعرف

بعينه أو سدان لم يسترده

والأفلا (وجاز) السلم

أيضا (بمنفعة) شيء

(معين) كسكنى دار

وخدمة عبد وركوب

وابة معينة مدة معينة

ان قبضت ولو تأخر

استيقاؤها عن قبض

المسلم فيه بناء على أن قبض

الأوائل قبض للأواخر

وإنما منعت عن دين لانه

فسخ دين في دين وهذا

ابتداء دين في دين وهو

أخف وأحرز بعين عن

منفعة مضمونة فلا

يجوز كقول المسلم للمسلم

اليه أحملك الى مكة

بارد فمع في ذمتك

تدفعه لي وقت كذا (و)

جاز (بجواز) ويعتبر

فيه شروط بيقضه

(و) جاز (بأخير حيوان) جعل رأس مال ولو الى أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ويمنع به أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع

معين بنأخر قبضه (و) هل الطعام والعرض كذلك (يجوز تأخير على بلا شرط) (ان قيل)

بشرط كان مفسدا مطلقا حل الاجل أو لم يحل باتفاق وان كان بغير شرط أفسد اتفاقا حل الاجل والا فمن محل التردد هذا كلامه وقد علمت عدم صحته (قوله وجاز بخيار) أي حال كونه ملتبسا بخيار وقوله لما يؤخر اليه اللام بمعنى الى وما واقعة على زمان أو أجل وضمير يؤخر راجع لرأس المال لا على ما فكان الواجب ابراز الضمير أي لما يؤخر هو اليه (قوله ولو في رقيق ودار) أي ولو كان رأس المال رقيقا أو دارا وليس مراده أن الدار مسلم فيها المسببات من منع ذلك (قوله على المعتمد) اعلم ان ما ذكره من ان أمدا لخيار هنا ثلاثة أيام في الأنواع كلها هو ظاهر المذنب وذهب ابن محرز الى ان الخيار يختلف هنا باختلاف جنس رأس المال من دار ورقيق وغيرهما مثل ما تقدم في باب الخيار ورده عياض وابن عرفة أن طرح (قوله فيجوز نقده) الاولى اشتراط الخيار مع نقده تطوعا (قوله مفسد) أي للسلم الواقع على الخيار (قوله كان مما يعرف بعينه أم لا) ان قلت اذا كان مما يعرف بعينه كثوب وحيوان فلا يلزم في نقده بشرط سلف فإوجه منعه قلت وجه المنع أن فيه دخولا على غرضه لانه على تقدير ادائه البيع كان غناؤه على تقدير عدم تمامه كان المسلم اليه قد انتفع به باطلا لانه أبو الحسن في كتاب الخيار وكما لا يجوز للبائع اشتراط النقد لانتفع به أمدا لخيار وكذلك لا يجوز للمبتاع اشتراط الانتفاع بالبيع أمدا لخيار لانه غرضه أيضا لانه ان لم يتم البيع كان قد انتفع بالسلعة باطلا من غير شيء اهـ بن (قوله جائز) أي في السلم الواقع على الخيار (قوله كسكنى دار) أي كاسلمت سكنى دارى هذه أو خدمة عبيدى فلان أو ركوب داني هذه شهراني أو رب قمح آخذ منك في شهر كذا (قوله ان قبضت) أي المنفعة أي ان شرع في قبضها وأشار بهذا الى ان منفعة المعين سواء كان حيوانا أو عقارا أو عرضا كسفينته مثلا ملحقه بالعين فلا بد من قبضها حقيقة أو حكما وقبضها يقبض أصلها ذي المنفعة والشرع في استيفائها منه فلا بد من قبض أصلها حين العقد أو قبل مجاوزة أكثر من ثلاثة أيام والشرع في قبضها منه ويكتفي بذلك في سلم المنفعة ولو قلنا ان قبض الأوائل ليس قبض للأواخر لان غاية ما يلزم عليه ابتداء الدين بالدين وقد استخفوه في السلم (قوله ولو تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه) كاسلمت سكنى هذه الدار سنة في اردب قمح آخذ منك بعد مضي شهر من هذه السنة (قوله بناء على ان قبض الأوائل قبض للأواخر) هذا امر يربط بقوله ولو تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه أي وأما على أن قبض الأوائل ليس قبض للأواخر فلا يجوز ادائها تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه (قوله وإنما منعت عن دين) أي وإنما منعت أحد من منعة المعين عن الدين أي عند ابن القاسم وأما أشبه فيجوز ذلك كما تقدم بناء على أن قبض الأوائل قبض للأواخر واستظهره ابن رشد وعمل به عجمي في نازلة وهي أنه كان له حانوت فيه مجلد فترتب له في ذمته أجرة فدفع له كتابا يجلدها له بما في ذمته من الدين (قوله فلا يجوز) محل مع السلم بالمنافع المضمونة ما إذا لم يشرع المسلم اليه في استيفائها والابحار كما في خش تبعا لقافي قال بن وهو الظاهر وعلى هذا فتقييد المصنف بالمنفعة بالمعنى لا مفهوم له لان المعين شرط في جواز السلم بمنافعة الشرع أي بأصاوا اذا كان كذلك فلا فرق بينه وبين المنافع المضمونة اهـ بن وقال عجمي لا يجوز السلم بالمنافع المضمونة مطلقا ولو شرع فيها متمسكا بظاهر النقل واقتصر عليه عجمي وهو ظاهر شارحنا واعتمده بعضهم كما قال شيخنا العدوي (تنبيه) \* لو وقع السلم بمنفعة معين وتلف ذو المنفعة المعين قبل استيفائها رجع المسلم اليه على المسلم بقيمة المنفعة التي لم يقبض ولا يفسخ العقد قياسا للمنفعة على الدراهم الزائفة انظر عجمي (قوله وتأخير حيوان الخ) لما تكلم على ان تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام ان كان عينا لا يجوز ذكر حكم تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام اذا كان غير عين فقوله وتأخير حيوان أي عن الأيام الثلاثة (قوله بلا شرط) أي وأما مع الشرط فلا يجوز التأخير الا ثلاثة أيام فقط (قوله لانه يبيع معين بنأخر قبضة) لا يقال هذا التعليل موجود فيما اذا كاي التأخير بلا شرط لان محل منع بيع معين بنأخر قبضه اذا كان التأخير بشرط فقوله بنأخر قبضه أي بالشرط تأمل (قوله ان قيل

(و) جاز (بأخير حيوان) جعل رأس مال ولو الى أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ويمنع به أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين بنأخر قبضه (و) هل الطعام والعرض كذلك (يجوز تأخير على بلا شرط) (ان قيل)



الطعام (أو أحضر العرض) فما كان من المسلم إليه فكله في نفسه ما فتركه به ذلك لقبضه ما لا يفترق عن كل الطعام  
 ولم يحضر العرض لم يجر له دم دونه في ضمان المسلم إليه والنقل أنه يكره فقط خلافا لما يوهبه كلامه (أو كائين) لا يجوز تأخيرهما عن  
 الثلاثة بلا شرط مطلقا حصل (١٧٢) كبل أو أحضر أو لم لا هذا ظاهره والنقل الكراهة فالمراد كالهين في عدم

الجواز المستوي الطرفين  
 (أو يسلان و) جاز (رد  
 زائف) و جسد في رأس  
 المال ولو بعد شهرين  
 (وعجل) بدله وجوبا  
 حقيقة أو حكما فيغتفر  
 الثلاثة بالشرط وهذا  
 ان قام بالبدل قبل حلول  
 الاجل بكثير فان قام به  
 بعده أو قبله بكثيرين  
 جاز التأخير ماشاء ولو  
 بشرط (والا) يعجل  
 حقيقة ولا حكما بان آخر  
 أكثر من ثلاثة أيام ولو  
 بلا شرط (فسد ما يقابله)  
 فقط (لا الجبيع على  
 الاحسن) اذا كان رأس  
 المال عينا ولم يدخلا  
 عند العقد على تأخير ما  
 يظهر زائفا تأخيرا كثيرا  
 فان لم يقم بالبدل بل رضى  
 بالزائف أو سامح من  
 عوضه لم يفسد ما يقابله  
 أو دخلا عند العقد على  
 التأخير كثيرا ان ظهر  
 زائف فسد الجبيع وكذا  
 ان كان غير عين ان  
 وقع عقد السلم على  
 عينه فان وقع على  
 موصوف وجب رد  
 مثل ما ظهر معيبا (و)  
 جاز للمسلم (التصديق)  
 أي تصديق السلم اليه

الطعام وأحضر العرض) أي والحال انه لم يأخذ المسلم إليه حوزة بل تركه ما في حوزة المسلم (قوله لا يجوز  
 الخ) أي لان ما كانا ما يقابله ما أشبه العين فيؤدي لا ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فان تأخيره  
 لا يؤدي لذلك لانه يعرف بعينه فلا يقال له دين (قوله والنقل انه يكره) أي النقل أن القول الثاني يقول  
 بالكراهة مطلقا لا بالحكمة مطلقا وظاهر التشبيه بالعين أن ذلك القول قائل بالحكمة مطلقا وأجاب  
 الشارح بقوله فالمراد الخ أي ان مراد المصنف التشبيه في عدم الجواز المستوي أو انه تشبيه في مطلق النفي  
 والحاصل أن تأخير العرض والطعام اذا كانا رأس مال عن الثلاثة الايام ان كان بشرط منع مطلقا وان  
 كان بلا شرط فالجواز ان كبل الطعام وأحضر العرض في مجلس العقد ولا كره وقيل بكراهة تأخيرهما بلا  
 شرط مطلقا ولو كبل الطعام أو أحضر العرض هذا حاصل النقل (قوله رجاء رد زائف) أي وجاز للمسلم  
 اليه رد زائف ومن المعلوم أن الزائف هو المغشوش بان يكون الذهب أو الفضة مخلوطا بنحاس أو رصاص  
 وأما لو وجد المسلم اليه في رأس المال نحاسا أو رصاصا خلاصة فلا يجوز للمسلم اليه رده عن المسلم وأخذ بدله  
 بل يفسد مقابله حيث لم يرض به كما قاله سحنون وغوا المعتمد ظاهر المدونة عند أبي عمران أن ذلك مثل  
 المغشوش فيجوز للمسلم اليه رده على المسلم وأخذ بدله ويجب على المسلم أن يعجل له البدل والافسد  
 ما يقابله (قوله ولو بعد شهرين) بل ولو بعد حلول الاجل (قوله وعجل بدله) أي وجب على المسلم أن  
 يعجل بدله (قوله فيغفر الثلاثة) أي ويغفر تأخير رد البدل الثلاثة أيام ولو بالشرط وأما التأخير أكثر  
 منها فلا يجوز ولو من غير شرط يفسد السلم فيما قبل الزائف (قوله وهذا) أي وجوب تعجيل ود البدل  
 حقيقة أو حكما وعدم اغتار ما زاد على الثلاثة (قوله جاز التأخير) أي لرد البدل وقوله ماشاء ولو بشرط أي  
 بأن شرط عليه عند العقد أنه اذا رد زائفا فظهر له لا يدفع له بدله الا بعد جعة مثلا (قوله ولا يعجل) أي  
 بدل الزائف (قوله فسد ما يقابله) أي الزائف رصح الباقي اعطاء للمتابع حكم نفسه وهذا قول أبي عمران  
 القاسمي واستحسنه ابن حجر زقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله (قوله لا الجبيع) أي ولا يفسد  
 الجبيع خلافا لما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن (قوله اذا كان الخ) طرف لقوله فسد ما يقابله وحاصله ان فساد  
 ما يقابل الزائف فقط مقيد بقيود أن يكون رأس المال عينا وأن يقوم المسلم اليه بالرائد وأن يكون الباقي  
 من الاجل عند قيامه ثلاثة أيام فأكثر وأما لو قام بعده أو قبله بيومين فلا يفسد ما يقابله ويجب ابداله وان  
 لا يدخل عند الفساد على تأخير بدل ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا (قوله فان لم يقم بالبدل) أي فان لم يقم  
 المسلم اليه ببديل الزائف أي فان لم يطالب به (قوله وكذا ان كان الخ) أي وكذا يفسد الفساد ان كان رأس  
 المال غير عين ووقع عقد السلم على عينه ثم ظهر فيه كذا أو بعضا عيبا وأما ان كان رأس المال غير عين  
 ولم يقع العقد على عينه بل كان موصوفا فلا يفسد العقد اذا ظهر فيه أو في بعضه عيب بل يلزم المسلم أن  
 يأتي ببديل ذلك المعيب (قوله معنى السلم فيه) أي لا معنى السلم به لما مر انه لا يجوز التصديق في رأس مال  
 السلم (قوله لما قدمه من) أي من منع التصديق في معجل قبل أجله أي خوفا من ظهور نقص فيلزم  
 عليه شح وتعجل أو ظهور زيادة فيلزم عليه حط الضمان وأزيد (قوله كطعام من بيع) أي على الحلول  
 (قوله الزيد والنقص) انه ونشر مرتب على قوله لك وعليك أي فلك الزيادة وعليك النقص سواء  
 قامت عليه بيبه أم لا وحكي ح هنا الخلاف اذا اشترى دارا على انها ثلاثون ذراعا مثلا فوجدت  
 أكثر من يفوز به المشتري أو يكون شر يكافي الرائد وأما اذا وجدها المشتري أنقص فانه يخير  
 (قوله المعروف فيهما) أي الذي جرى به العرف بين الناس كالأردب ثلاثا وعشرين رطلا أو  
 نحوا وعشرين رطلا وان هذا جرت به عادة الناس في الغالب فلا رجوع للمشتري بعد التصديق على

(فيه) أي في السلم بمعنى السلم دونه أي في كونه وزنه وقياسه اذا أتى به بعد أجله لا قبله لما قدمه من منعه في معجل  
 قبل أجله (كطعام من بيع) يجوز التصديق فيه لامن فرض (ثم) ان وجدت نقصا أو زيدا على ما صدقت في السلم والبيع يكن (لك)  
 أي المصدق (أو عليك الزيد والنقص المعروف) فيهما (والا) يكن الزيد معروفا قبل فاحشا وجب رد الزائد كانه ولا تأخذ منه المتعارف



وترك هذا الموضوع وأشار للمتفاحش من النقص لما فيه من التفصيل بقوله (فلارجوع لك) عليه (الابن صدق) منه (أو بينه لم تفارق) من وقت قبضه الى وجود النقص أو بينه حضرت كليل البائع وشهدت بما قال المشتري من النقص فيرجع بجميع النقص (وحلف) المسلم اليه أو البائع عند عدم التصديق والبيينة (لقد اوفى) جميع (ماسمى) للمشتري ١٧٣ المصدق له وهذا ان ادعى أنه اكثاله

أو حضر كليله فان لم يكن اكثاله ولا قام على كليله بل بعث به اليه من دين له على شخص أو وكيل فأشار له بقوله (أو) يحلف (لقد باعته) المصواب لقصد صله أو أرسل له (ما) أي القدر الذي (كتب به اليه) أو قيل له به (ان اعلم) البائع (مشتريه) وهو المسلم بأنه كتب له ان قد رما أرسلته للمشتري كذا (والا) بأن لم يحلف ولم يعلمك بالمشتري في الثانية (حلفت) بامشترى في الصورتين انك وجدته ناقصا (ورجعت) فان لم يحلف فلا شيء لك في الاولى ولا ترد السبب على البائع أو المسلم اليه لانه تمكلى اولا وحلف البائع او المسلم اليه في الثانية وبرى فان تمكلى غرم (وان اسلمت عرضا) يعاب عليه كتوب في شيء والمراد عفتت السلم عليه لا اسلمت بالفعل بدليل قوله (فهلك) العرس (بيدك) بامسلم (فهو) اي ضمانه (منه) اي من المسلم اليه (ان اهل) اي تركه عندك على السكت (أو اودع) أي تركه عندك على وجه

البائع شيء في النقص ولا رجوع للبائع في حالة الزيادة (قوله وترك هذا) أي الكلام على الزيادة الفاحشة (قوله وشهدت بما قال المشتري) أي شهدت بأنه حين الكيل كان ناقصا لهذا القدر الذي ادعاه المشتري (قوله فيرجع بجميع النقص) أي ولا يترك له قدر المتعارف ثم انه ان كان الطعام مضمونا كافي المسلم يرجع على النقص وان كان الطعام معيناً كافي البيع يرجع بحصة النقص من الثمن كافي المدونة اهـ بن (قوله عند عدم التصديق) أي تصديق المسلم اليه والبائع على النقص (قوله والبيينة) أي وعند عدم البيينة التي تشهد للمسلم أو المشتري بالنقص الذي يدعى به (قوله المصدق له) أي على الكليل (قوله بل بعث به) أي بالوكيل وقوله اليه أي الى المسلم أو المشتري وقوله من دين له أي للمسلم اليه أو البائع وذلك بأن اكثاله وكيل البائع أو مدينه وأرسله للمشتري وكتب ذلك الوكيل أو المدين ورقة للبائع أخبره بذلك وأرسل له رسولا أخبره بذلك أو أخبره هو بنفسه بذلك القدر الذي اكثاله وأرسله الى المشتري (قوله المصواب لقصد صله) أي لان هذا جار في مسألة البيع والسلم والمشتري والمسلم لا ينازع في البيع لحصوله باتفاقهما وانما الراجح في انه هل وصل له أو أرسل له ما كتب به اليه أم لا فيحلف لفد وصلك أو أرسل اليك القدر الذي كتب لي به وكيلي أو مديني أو القدر الذي قال لي عليه وكيلي أو مديني أي أخبرني به مباشرة أو مع رسول وقوله لقصد صله أي وصل للمشتري أو للمسلم (قوله ان اعلم الخ) هذا شرط في البيعين الثانية أي انما يحلف المسلم اليه أو البائع على هذه الكيفية اذا كان المسلم اليه اعلم المسلم أو البائع اعلم المشتري قبل ذلك حين أخذه للطعام انه لم يحضر الكليل وان وكيلي أو مديني كتب الي كتابا ان الطعام الذي أرسله اليك قدره كذا وقبله على هذا الوجه ثم طهر له النقص الفاحش (قوله بان لم يحلف) أي وان لم يحلف لقد أوفاه ماسمى فيما اذا اكثاله بنفسه أو حضر كليله وقوله أولم يعلمك بامشترى أي أولم يعلمك البائع بامشترى أن مدينه أو وكيله أعلمه ان الطعام الذي أرسله اليك قدره كذا وقوله في الثانية أي فيما اذا لم يكن له ولم يحضر كليله (قوله ورجعت) أي على البائع بالطعام ان كان مضمونا كافي السلم أو بحصته من الثمن ان كان الطعام معينا جازي البيع على المقد (قوله وحلف البائع أو المسلم اليه في الثانية الخ) حاصله أن المسلم اليه اذا لم يعلم المسلم في الحالة الثانية فان المسلم يحلف فان رجع بالنقص فان تمكلى حلف المسلم اليه انه وصل اليه الطعام على ما كتب به اليه وان حلف برى ولا شيء للمسلم وان تمكلى غرم النقص للمسلم أو المشتري وأما في الحالة الاولى وهي ما اذا باشر وكيل الطعام أو حضره أولم يحضره ولكن أعلم المسلم اليه المسلم بذلك ان حلف المسلم اليه فقد برى وان تمكلى المسلم أو المشتري ورجع بالنقص فان تمكلى أبصاه لا شيء وليس له رد اليه من على المسلم اليه لانه تمكلى اولا (قوله عرضا يعاب عليه) أي سواء كان طعاما أو غيره (قوله فهو) أي ضمانه منه أي لا تنفاه بالعقد الصحيح (قوله ان اهل) أي ان تركه المسلم اليه عند المسلم هملا وكسلا تمككه من قبضه (قوله بان يستثنى) أي المسلم وقوله منفعته أي يومين أو ثلاثة فقط (قوله أو يستأجره من المسلم اليه) أي وحينئذ والسلم ثابت ويضيع رأس المال على المسلم اليه وهذا اذا كان الهلاك بسماوى وان كان بجنازة أحد رجوع عليه المسلم اليه بمثله ان كان مثليا وبقيته ان كان مقوما (قوله ان لم تقم بيه لانه هلاكه منك أو من غيرك) أي وادعيت ان هلاكه بسماوى أو من أجنبي (قوله وكذا ان تركه على وجه الخ) أي لان الموضوع انه مما يعاب عليه ولم تقم بيه بهلاكه (قوله وحلف المسلم) أي دافع الحلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك الخ وانما التفتت من الخطأ في قوله ومنك الى الغيبة في قوله وحلف ولم يقل وحلفت لان قوله وحلف

الوديعه (أو على) وجه (الانتفاع) به لكن على وجه خاص بان يستثنى منفعته أو يستأجره من المسلم اليه (و) ضمانه (منك) أيها المسلم (ان لم تقم بيه) لك بهلاكه منك أو من غيرك (و) قد (وضع) عندك (للقنوق) بان حبسته حتى تشهد على المسلم اليه بالتسليم أو بآنيه برهن أو حبل وكذا ان تركه على وجه العارية (ونقص السلم) في هذا الاخير أي قوله ومنك الخ (وحلف) المسلم على هلاكه



تجلىت لكان أظهر في  
المبراه وهذا حيث لم  
تشهد بينة بتلقه منه  
أرمن غيره كمال والام  
ينقض لكان ان شهدت  
بأنه من الغير فضمانه  
من المسلم اليه وان شهدت  
بأنه من المسلم فضمانه  
منه (والا) فحلف بأن  
نكحت (خير الآخر)  
وهو المسلم اليه في نقض  
السلم وبقيائه وأخذ  
قيمته (وان أسلمت  
حيوانا أو عقارا) أي  
عقدت السلم بذلك  
قتل من المسلم أو من  
أجنبي (فالسلم ثابت)  
لأنه نقض (ويتبع) المسلم  
اليه (الجاني) على  
الحيوان أو العقار في  
هذه وعلى العرض في  
السابقة وهو ما للمسلم  
عند عدم البينة وقد  
وضع عنده للتوثق أو  
العارية واما الأجنبي  
حيث اعترف بالتلف أو  
قامت عليه به يمينه فقله  
يتبع بالبناء للقاعل  
وضميره يعود على المسلم  
اليه (و) الشرط الثاني  
من شروط السلم ما شتمل  
على نقي خمسة أشياء  
(أن لا يكون) أي رأس  
المال والمسلم فيه  
(طعامين) لا نحو من في  
بر (ولا نقدين) لا ذهب  
في فضة أو عكسه أو ذهب  
في ذهب أو فضة في فضة  
(ولا شيئا في أكثر منه)

والأخير ليس من كلام المدونة الذي ذكره المصنف بقوله وان أسلمت عرضا لمخ وانما هو تقييد للتونس  
(قوله لانه يتوهم على تنبيه) أي لانه يتوهم على انه استأجر وادعى هلاكه (قوله لكان أظهر في المبراه) أي  
وهو ان محل نقض السلم في الأخير اذا حلف المسلم على هلاكه (قوله وهذا) أي محل ضمان المسلم في الأخير  
ونقض السلم ان حلف حيث لم تشهد المخ وهذا مذهبهم قول الشارح ان لم تقم بينة ولو جعله الشارح  
مقهورا لكان أحسن على أنه يأتي له ادراج هذا تحت قوله ويتبع الجاني فتأمل (قوله فضمانه من  
المسلم اليه) أي فالسلم ثابت وضاع رأس المال على المسلم اليه وهذا اذا كان ذلك الأجنبي الذي شهدت  
البينة بالافه غير مملوم واما ان علم كان الضمان منه كما يأتي له في قوله ويتبع الجاني (قوله فضمانه منه)  
أي فيعزم قيمته للمسلم اليه أو مثله (قوله وأخذ قيمته) أي ان كان مقوما أو مثله ان كان مثليا والحاصل  
أن رأس المال اذا كان مما يغاب عليه وهلك بيد المسلم على وجه العارية أو التوثق فان قامت بينة على  
أن أحدا أهلكه كان الضمان منه ولا ينقض السلم وان لم تقم بينة على هلاكه كان الضمان من المسلم  
ونقض السلم ان حلف فان نكل خير المسلم اليه في نقضه وامضائه والرجوع بقيمة رأس المال أو مثله  
على المسلم (قوله وان أسلمت حيوانا أو عقارا) أي فأقلت الحيوان أو أبق أو أهدم العقار بغير فعل أحد  
أو بفعل أحد العاقلين أو غيرهما فالسلم ثابت لكن ان هدمه أو أقتله المسلم اليه فالأمر ظاهر وكذا اذا  
هدم أو أبق بنفسه وان هدمه أو أقتله المسلم أو أجنبي رجع المسلم اليه عليه بقيمة كما قال المصنف  
ويتبع الجاني (قوله في هذه) أي في هذه المسئلة وهي اسلام ما لا يغاب عليه من عقار أو حيوان والمراد  
بالسابقة ما اذا أسلم عرضا يغاب عليه (قوله وهو) أي الجاني في المسئلة السابقة اما المسلم المخ (قوله عند  
عدم البينة) أي وذلك عند عدم البينة بالافه له والحال انه قد وضع عنده للتوثق أو العارية وهذا  
لا يظهر الا اذا نكل المسلم عن اليمين واختار المسلم اليه بقاء المسلم واما اذا حلف وفسخ السلم فلا يعقل  
رجوع المسلم اليه على المسلم الجاني ولو قال لشارح وجو ما للمسلم وذلك حيث اعترف أو قامت عليه بينة  
بالتلف أو لم تقم عليه بينة به والحال انه قد وضع عنده للتوثق أو العارية كان أولى وحاصل ما في المقام أن  
الحيوان أو العقار اذا نزل همل عند المسلم أو وديعه أو لانتفاع فانقلت الحيوان أو أهدم العقار  
بنفسه فالضمان من المسلم اليه والسلم ثابت مثل مالو كان رأس المال عرضا فان هدم العقار أو أقلت  
الحيوان بيمينه أجنبي أو أسلم فالضمان من الجاني والسلم ثابت وأما لو كان الحيوان أو العقار عند المسلم  
للتوثق أو عارية ثم انه تلف من غير بينة على اتلاف أحد له فضمانه من المسلم والسلم ثابت وليس كالعرض  
في ان السلم ينتص ان حلف المسلم على هلاكه لا يمين هنا على المسلم لان الحيوان والعقار لا يغاب  
عليه حتى انه يطالب باليمين لدفعه اخفائه وان قامت البينة على تلقه بيمينه أجنبي أو أقر بذلك  
كان الضمان منه والسلم ثابت كالعرض وان قامت البينة على تلف المسلم له أو أقر بذلك فالضمان منه  
والسلم ثابت وليس للعقار والحيوان حالة بخير فيهما المسلم اليه بين القسح والابقاء كالعرض كما أنه ليس  
لها حالة يتعين فيها نقض السلم بخلاف العرض (قوله وأن لا يكونا طعامين) فلا يجوز أن تقول لا آخر  
أسلمت أردب قمح في أردب قمح أو دول ولا يجوز أسلمت دينار في دينار فان وقع بلفظ القرض أو السلف  
جاءوا علم ان الفلوس الجدد هنا كالعين ولا يجوز سلم بعضها في بعض وانما امتنع أن يكونا طعامين أو نقدين  
لأدائه لربنا الفضل والنساء عند تحقق الزيادة أو لادائه لربنا النساء عند تنازل رأس المال للمسلم فيه فقله  
وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين أي سواء تساوى رأس المال والمسلم فيه أو زاد أحدهما على الآخر واما  
قوله ولا في أكثر منه أو أبود هذا في غير الطعامين والنقدين اه بن ومذهبهم قوله ولا في أكثر منه وأجود  
جواز سلم الشيء في مثله من غير النقدين والطعامين كقطار من السكتان أبيض في مثله كما يقول المصنف  
والشيء في مثله عرض (قوله ولا شيئا) أي وأن لا يكون رأس المال شيئا أسلم في أكثر منه من جنسه (قوله  
كتوب في ثوبين) أي وكسلم قطار كتما في قطارين وكأردب جبس في أردبين (قوله أو في أجود منه من  
جنسه) كتوب رد في جسد وكقطار كتما أبيض في قطار من كتما أسود لان الأبيض

كتوب في ثوبين (أو في) (أجود) منه من جنسه لما فيه من سلف بزيادة (كالعكس) وهو سلم شيء في أقل منه أو أردأ أجود



لما فيه من ضمان يجعل واستثنى من قوله ولا شيء في أكثر منه الخ قوله (الا أن تختلف (١٧٥) المنفعة) في أفراد الجنس الواحد

فيصير كالجنس فيسلم  
البعض منه في أكثر أو  
أجود (كفاره الجمر)  
جمع حمار أي سريع  
السير منها (في) الجمر  
(الاعرابية) المتعددة  
وهي الضعيفة السير  
(و) كسلم الواحد من  
(سابق الخيل) في أكثر  
منه غير سابق وعكسه  
(لا) فرس (هملاج) أي  
سريع المشي منها إذا  
لا تصيره سرعة مشيه  
مغاير الأبناء جنسه حتى  
يجوز سلم الواحد منها  
في أكثر مما ليس له  
السرعة ولا يلزم منها أن  
يكون سابقا (لا) أن  
يكون هذا الهملاج  
(كبرذون) بكسر الباء  
الموحدة وفتح الذال  
المعجمة وهو الفرس  
الذي أبواه أعجميان وهو  
العريض الخلق العليظ  
لا سبق له بل يراد لما يراد  
له البغال من الخيل والسير  
فيسلم الهملاج منها في  
أكثر من غيره أي من  
الهملجة التي لم تنصف  
بها تين الصفتين بل  
بسرعة السير خاصة (و)  
كسلم (جمل) أراد به  
ما شمل الذكر والأنثى  
(كثير الجمل) في أكثر  
مما ليس كذلك لتباين  
المنفعة بذلك (وصحيح)  
تباين المنفعة في الأبل

أجود (قوله لما فيه من ضمان يجعل) أي من جهة ضمان يجعل فإذا أسلمت ثوبين في ثوب فكان المسلم  
إليه ضمن للمسلم ثوبان مما لا جمل وأخذ الثوب الآخر في تطير ضمانه وإنما اعتبر برها هنا والغرض في بيوع  
الأجل لأن تعدد العقد هنا لأضعفها (قوله الا أن تختلف المنفعة) اعلم أن المسئلة ذات أوجه أربعة  
لأن رأس المال والمسلم فيه إما أن يختلفا جنسا ومنفعة معا ولا اشكال في الجواز كسلم العين في الطعام  
والطعام في الحيوان وإما أن يتفق معا ولا اشكال في المنع الا أن يسلم الثمن في مثله فيكون قرضا وإما أن  
يتعدا الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا وإما أن تتعدا المنفعة ويختلف الجنس كالغزال والبراذين  
من الخيل وفيه قولان فمن منع نظرا إلى أن المقصود من الأعيان منافعتها ومن أجاز نظرا إلى اختلاف  
الجنس وهو الراجح كما يأتي في قول المصنف ولو تقاربت المنفعة اظهرين (قوله المتعددة) أي فسلابا من  
سلم الحمار السريع المشي في متعدد غير سريع أو العكس وأما سلم الواحد في الواحد فلا يجوز لقول  
المصنف أو أجود الا أن يختلفا بالصغر والكبر والأجاز أن يجعل الصغير كما يأتي كذا في حشر وعقب وقال  
بن تعبير المصنف بالأعرابية المقيدة للعدد تبع فيه لفظ المدونة وليس المراد اشتراط ذلك كما توهم بدليل  
أن المدونة عبرت أيضا بالأفراد فقالت كاختلاف الحمار الفارة النجيب بالحمار الأعرابي فيجوز أه  
وفي المتبعية ويجوز أن يسلم حمار يراد للعمل في آخر يراد للركوب أه وذكر بن قبل هذا الكلام  
أن الذي يفيد كلام اللغوي أنه لا يشترط اختلاف العدد الا مع ضعف اختلاف المنفعة أما إذا قوى  
اختلاف المنفعة فيجوز السلم ولو اتحد العدد وقبله ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد واختاره  
شيخنا قائلان هذا والذي يقتضيه قولهم أن اختلاف المنافع يصير الجنس كالجنسين وما قيل هنا  
يقال فيما يأتي بعد (قوله وهي الضعيفة السير) أشار إلى أن المراد بالأعرابية ضعيفة السير سواء كانت  
منسوبة للأعراب أي سكان البادية أو كانت مصرية لا خصوص المنسوبة للأعراب والالاقتضى أنه  
لا يجوز سلم حمار سريع السير في متعدد من المصرة بضعف غير سريع كحمار الجباسة والترابن وليس  
كذلك بل هو جائز على المعتمد إذا مدار على الاختلاف في المنفعة (قوله سابق الخيل) أي وهو الذي  
يسبق غيره في حال الرماحة به واعلم أن الخيل إما أعرابية وهي ما كان أبواها من الخيل وإما أعجمية  
وهي البرذونة وهي ما كان أبوها من الخيل وأما من البقر والعربية قسمان منها ما كان متخذاً  
للمراحة والجري وحسنها بكثرة سبقها لغيرها ومنها ما هو غير متخذ للمراحة بل للهملجة أي للمشى  
درجا كالرهبان وحسنها بسرعة مشيتها وكثرة درجها وأما الأعجمية فهي ما اتخذ للعمل وهي تارة  
تكون كثيرة الهملجة والتدرج وتارة لا تكون كذلك أي لا درج ولا جرى فيها فالهملجة تنصف بها كل  
من الأعرابية والبرذون إذا علمت هذا فيجوز سلم أحد النوعين الأعرابين في الآخر الواحد في اثنين  
أو في واحد على ما هو ويجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذون الواحد في  
اثنين وعكسه ويجوز سلم النوع الأول من الأعرابية وهي التي سبقها كثير في فرسين أعرابين من نوعها  
ليس سبقهما كثيرا وأما النوع الثاني وهو الذي لا سبق له بل له درج فلا يجوز سلم الواحد في اثنين من  
نوعه إذا علمت هذا فقول المصنف وسابق الخيل أي يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين وقوله لا هملاج  
الهملجة سرعة السير أي السردر جافا الهملاج هو الرهبان أي لا يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين  
الا أن ينضم للهملجة برذونة فيجوز ذلك كالبرذون المنصف بالهملجة فيجوز أن يسلم في اثنين عربيين  
اتصفا بالهملجة بل ويجوز أيضا سلم البرذون الهملاج في برذونين حالين عن الهملجة كما هو المتبادر  
من كلام ابن حبيب أه تقرير شيخنا العدوي (قوله أي سريع المشي) أي عنده سرعة درج في المشي  
من غير رماحة وقوله منها حال أي حال كونه من الخيل (قوله مما ليس له السرعة) أي والحال أن فيه  
هملجة (قوله ولا يلزم منها) أي من الهملجة (قوله أن يكون سابقا) أي لغيره في الرماحة لما علمت أن  
الهملاج لا رماحة عند (قوله أبواه أعجميان) لعل المراد أن أبواه منشأهما بلاد العجم أي أن أبواه  
منسوبان لبلاد العجم بحسب الأصل والافالبرذون ما تولد من الخيل والبقر فدره شيخنا (قوله وجمل  
كثير الجمل) أي أنه يجوز أن يسلم الجمل إذا كان يحمل كثيرا في واحد أو اثنين معدلين لا جمل لكن جعلهما

بما تقدم (و بسبقه) في السبر أي كل من الوصفين كاف والمقصود بالتصحيح الثاني إذا كلام في الأول



(وبقوة البقرة) على العمل والتأني فيه الوحدة لا الثابت فلذا قال اذا كانت البقرة ذكرا بل (ولو أنشئ وكثرة لبن الشاة) وكذا الجواميس والبقرة على الأوجه (وظاهرها عموم (١٧٦) الضأن) لدخولها في الشاة في قولها الاشارة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس

ان تسلم في حوائش الغنم (وصحح خلافه) لان الضأن مفصولة الصوف لالبن (و) (ك) صغيرين اي وكسلم صغيرين من كل الاجناس فيجوز (في كبير وعكسه) من جنسهما (او صغير في كبير وعكسه ان لم يؤد) ما ذكر بعد الكاف (الى المزابنة) بأن يطول الاجل المضروب الى ان يصير فيه الصغير كبيرا او يلد فيه الكبير صغيرا لادائه في الاول الى ضمان يجعل في الثاني وهو العكس فيهما للجهاالة فسكانه قال له خذ هذين الكبيرين او هذا الكبير في صغيرين او صغير يخرج منه بخدملة كذا ولا يدري يخرج منه شي اولاً وتوالت على خلافه) اي خلاف جواز سلم صغير في كبير وعكسه وان لم يؤد الى المزابنة واما صغيران في كبير وعكسه فجائز بشرطه ولم تتأول على خلافه (كالا آدي والغنم) فلا يسلم صغير كل في كبيرة ولا عكسه اشهد عدد كل او اختلف لعدم اعتبار اختلافهما بالصغر والكبر وقال الباجي القياس عندى ان صغير الرقيق جنس مخاف

قليل وقوله وبسببه أى يجوز سلم المعدل سبق كالمعدلين في المعدل سبق من جنسه الذى هو أقل سبقاً أما سلم المعدل العمل في المعدل لركوب والسق والعكس فهو جائز بالاولى وقوله وصحح وسببه أشار به لاختيار ابن عبد السلام اعتبار السابق واعلم ان الابل صنفان صنف يراد بالعمل وصنف يراد للركوب لا العمل وكل صنف منهما صنفان جيد وودى فيجوز ان يسلم ما يراد بالعمل فيما يراد للركوب والسير عليه جيد أحدهما في جيد الآخر وفي رديته والردى في الجيد وكذلك في الردى ما تنفق العدد أو اختلف وأما اذا كان كل من رأس المال والمسلم فيه مما يراد بالعمل أو الركوب فلا يجوز ان يسلم الجيد في الردى ولا عكسه ويجوز ان يسلم جيداً في رديته فأكثر وعكسه ولا يجوز ان يسلم واحداً في واحد تقدم الجيد أو الردى لأنه سلف جرت عا ان تقدم الردى وضمنان يجعل ان تقدم الجيد انظر بن (قوله وبقرة البقرة) أى فيجوز ان يسلم ثوراً قويا على العمل في اثنين ضعيفين لا قوة لهما مثله على العمل وهذا عطف على المعنى أى الا أن تختلف المنفعة بالفراحة وبقرة البقرة (قوله ولو أنشئ) رد على من قال ان المستغنى من الاتنى اللبن لا القوة وحينئذ فلا يجوز سلم واحدة في اثنين أقل قوة منها (قوله وكثرة لبن الشاة) أى فيجوز سلم شاة كثيرة اللبن في اثنين ليس فيهما كثرة لبن وكذا يقال في الجاموس والبقرة فظهر ان البقرة يعتبر في اختلاف منافعتها امران خلافاً لظاهر المصنف (قوله وظاهرها عموم الضأن) أى عموم الشاة للضأن لان قولها الاشارة غزيرة اللبن يقتضى ان المصدر هو غزارة اللبن ولا فرق بين معز وضأن ونص المدونة ولا يجوز ان يسلم ضأن الغنم في معزها ولا العكس الاشارة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حوائش الغنم فشمول لفظ شاة للضأن انما هو من جهة العلة وهي غزارة اللبن لان تعليق الحكم بشتى يؤذن بعناية مأمنة الاشتقاق والافظة شاة لا عموم فيه بل مطلق وحينئذ فمراد المصنف بالعموم العموم القوي وهو الشمول لا الاصطلاح وهو استغراق اللفظ الصالح له من غير حصر وذلك لان العموم الاصطلاحي من موارد الالفاظ العامة وشاة ليس منها ما شمول اللفظ لشي آخر فمتطوّر فيها العلة كما هنا فان شمول الشاة للضأن انما هو من جهة العلة كما قلنا (قوله وصحح خلافه) أى صحح ابن الحاجب خلاف ظاهرها من عموم الشاة للضأن فلا يجوز سلم النعجة في حوائش الغنم ولو كان لبنها عزيراً بخلاف المعزة الغزيرة اللبن فانه يجوز سلمها في حوائش الغنم وذلك لان اللبن في الضأن كالتابع لمنفعة الصوف ولان لبنها غالباً اقل من لبن المعز واما المعز فممنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو المقصود منها قال ثلقاني وما صححه ابن الحاجب هو المذهب وكتب بعضهم ان قول المصنف وظاهرها الخ هو المعتمد وان قوله وصحح ضعيف لأنه شى غداً (قوله من كل الاجناس) أى الا ما يخرج منه بعد من الآدى والغنم (قوله فيجوز) أى لان اختلاف المنفعة بينهما كالخمس فصار مباينة خالية عن السلف بزيادة والضمان يجعل (قوله ان لم يؤد ما ذكر بعد الكاف) اشار الشارح بهذا الى ان الشرط المذكور راجع للاربعة صور قبله التي بعد السكاف المتفق عليه منها وهما الاوليان والمختلف فيهما منها وهما الاخيرتان لانه راجع للاخيرتين فقط (قوله ان لم يؤد الى المزابنة) أى فان ادى لها منع وقوله بأن يطول الخ) تصوير للتأدية للمزابنة وفيه اشارة الى ان المراد هنا بالمزابنة الضمان يجعل في الاول والجهاالة في الثاني وليس المراد بها معناه المتقدم وهو بيع مجهول بعجهول أو معلوم من جنسه وان كان يمكن أن تكون هنامن الاول أعنى بيع مجهول بعجهول نظر الجهل انتفاع المسلم والمسلم اليه برأس المال والمسلم فيه (قوله الى ضمان يجعل) لان المسلم كانه قال للمسلم اليه اضمن لي هذا لاجل كذا فان مات في ذمتك وان سلم عاد الى وكانت منفعة لك في ضمانك (قوله فسكانه قال له خذ هذين الكبيرين) الاولى حذفه والاقتصار على ما بعده اذ ليس في صورة مما سبق يسلم فيها كبيران لاني صغير ولا في كبير تأمل (قوله وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أى سلم صغير في كبير وعكسه فهي التي فيها الخلاف فظاها المدونة بجواز وعليه جلهما ان لبانة وابن محرز

لكبيره لا خلاف في المنافع ابن عبد السلام وهو الصحيح عندى انتهى قال ابن عرفة وحدا الكبير في الرقيق ان فرقنا بين صغيره وغيرهما وكبيره بلوع سن التكسب بالعمل والتجبر وهو عندى بلوع خمس عشرة سنة أو الاحتمال انتهى ثم عطف على كفارة قوله (وكجدع طويل عليه



(في جذع أو جذوع) (غيره) فصار رقتي فيجوز وظاهر أنه لا بد من الوسعة من ولا يكتفى (١٧٧) أحدهما خلافا لابن الحاجب

واعتبرت هذه المسئلة  
بأن الكبير قد يصنع  
منه صغارا فيؤدي إلى  
سلم الشئ فيما يخرج  
منه وهو مزبنة  
وأجيب بأن المراد  
بالجذع الخلق لا المنجور  
المنعوت فإنه يسمى جائزة  
لأنه عاقل الكبير لا يخرج  
منه جذوع بل جوائز  
وبأن السكلام في كبير  
لا يخرج منه الصغير  
الافساد لا يفصده  
العقلاء وبأن المراد  
بالكبير ما ليس من نوع  
الصغير كغسل في صنوبر  
وهذا لا يخبر مني على  
أن الخشب أجناس وهو  
الراجح (وكيف فاطم)  
جيد الجوهرية فيجوز  
(في سبعة دونه) فيهما  
معالي أحدهما فقط  
خلافا لما يوهمه المصنف  
(و كالجنتين ولو تقاربت  
(المنفعة) بينهما يجوز سلم  
أحدهما في الآخر  
(كرفيق) ثياب (القطن  
(رفيق ثياب) (الكتان)  
فأولى غليظهما أو غليظ  
أحدهما في رفيق  
الآخر (لاجل) مثلا  
أي أو عباد أو ثوب (في  
جلين) أي في منع سدد  
(مثله) بالجر صفة  
الجلين (عجل أحدهما  
وآخر الآخر لا جمل  
السلم فلا يجوز على  
المشهور لأن المؤجل هو

وغيرهما واختاره الباجي وقال ابن الحاجب أنه الأصح وتأول أبو محمد المدونة على عدم الجواز وأما سلم صغيرين  
في كبير وهكسه فهو جائز اتفاقا بشرطه وهو عدم طول الأجل جدا بحيث يؤدي للمزبنة والتأويل  
الثاني ضعيف والمعتمد الأول كما قال شيخنا العدوي (قوله في جذع أو جذوع) أي فالمسلم فيه لا يشترط  
فيه التعدد ومثل ما للشارح نخس وشب قال شيخنا العدوي وظاهر المدونة أنه لا بد من تعدده والواجب  
الرجوع له لكن قد علمت مما مر عند قاره الحجر أن المسئلة ذات طريقتين وهما هل يشترط تعدد المسلم فيه  
إذا سلم بعض أفراد الجنس المختلفة المنفعة في بعض أو لا يشترط التعدد والشارح قدم شيئا فيما تقدم على  
اشتراط التعدد ومشي هنا على عدم اشتراطه (قوله في غيره) أي من جنسه والأفلا يشترط طول ولا غلط  
وهذا على أن الخشب أجناس وهو الراجح (قوله خلافا لابن الحاجب حيث اكتفى بالغلط والحاصل أن ابن  
الحاجب يقول إن وجد أمعا جازوا و وجد الطول فقط منع وإن وجد الغلط فقط جاز فالمدار في الجواز  
عنده على الغلط والمعتمد كلام ابن الحاجب والفرق بين الغلط والطول أن الغلط لا يتأني معه إخراج  
جذوع من الجذع إلا عسفة بخلاف الطول فقط فإنه يمكن ذلك معه بسهولة كقطعه قطعاً وعدوي (قوله  
واعترفت هذه المسئلة بأن الكبير) أي وهو الطويل العليظ المسلم (قوله وأجيب الخ) حاصله أن مراد  
المصنف بالعبر المسلم فيه جذوع معبرة لا طوي بل العليظ في وصفه وإنما تكون جذوعاً إذا كانت خلفة  
ليس فيها مجر ولا تحت ولا كانت جوائز لا جذوعاً فعلى هذا إذا كان المسلم فيه جوائز منع السلم (قوله ما ليس  
من نوع الصغير الخ) فيه شيء لا به إذا كان الخشب أنواعاً فلا يشترط الكبير ولا الصغير وقد تقدم أول الكلام  
اعتبار ذلك (قوله وهو الراجح) مقابله أن الخشب كله جنس فلا يجوز سلم بعضه في بعض ما لم تختلف  
منفعته كاللواح والأبواب والجوائز للسقف وهذا القول هو ظاهر المصنف كالمدرسة (قوله دونه) أي  
دونه في القطع والجوهرية معا وإنما جاز لتباينهما ليس ما جئنا (قوله لا في أحدهما) أي لا أن كان السيفان  
دونه في القطع فقط أو في الجوهرية فقط فلا يجوز لعدم التباين استويا معه في القطع والجوهرية منع  
اتفاقاً لأنه سلم الشئ في أكثر منه من جنسه وظاهر قوله في سيفين منع سلم سيف قاطع جيد الجوهرية في سيف  
واحد دونه فيهما وهو أحد قولين كما تقدم في قاره الحجر (قوله وكالجنتين) ليس في كلامه ما يعطف هذا  
عليه إلا قوله كفارة الحجر لكن بعده أن قوله كفارة الحجر مثال للجنس الواحد الذي اختلفت فيه المنفعة  
ولا يصح اندراج هذا فيه فلو حذفت المصنف الواو من هنا واقصر على الكاف كان أولى قال ابن عاشر  
وهذه المسئلة والتي بعدهما فحتمان بين نظائر من غط واحد اه بن وقال شيخنا يصح عطف قوله  
وكالجنتين على معنى قوله إلا أن تختلف المنفعة وكما قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض إلا أن  
تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة (قوله ولو تقاربت المنفعة) أي  
بجلاف متحد الجنس فلا بد فيه من اختلاف المنفعة كما مر كسلم غليظ ثياب كتان في رفيقها ورفيق  
غزل في غليظه وعكسه وأما سلم غليظ ثياب كتان في غليظ مثلهما أو رفيقها في مثله فليس لعدم اختلاف  
المنفعة (قوله فأولى الخ) وجه الأولوية اختلافهما بالمنفعة اختلافاً قوياً زيادة على اختلاف الجنبية  
(قوله مثله) أي في الصفة أعنى السبق والقوة على الجمل (قوله صفة جلين) أي لأن مثل لا تعرف  
بالإضافة لتوعلها في الإبهام فهي نكرة كوصفها ورشدة إبهامها وتوعلها فيه منع تثنيها بدليل الزيدان  
أو الزيدون مثل عمرو (قوله فلا يجوز على المشهور) مقابله جواز ذلك في المواق ما يفيد أن القول  
بالجواز هو المعتمد لأنه رواية ابن القاسم عن مالك وذكر أن المقابل له القول بالكراهة فقط لا بالمنع كما هو  
ظاهر المصنف ونص ابن عرفة عن المازري وفي جمل في جلين مثله أحدهما نقد والآخر مؤجل روايتان  
بالجواز والكراهة فبالأولى أخذ ابن القاسم والثانية أخذ ابن عبد الحكم وسحقون اه قال بن وقد حمل  
بعضهم الكراهة المروية عن مالك على المنع ورجعه عبد الحق وأبو إسحق التونسي وحينئذ فلا  
اعتراض على المصنف (قوله وأولى إذا جلا معاً) وجه الأولوية أنه سواء تعلق العرض بهذا أو بهذا فقد  
تحقق السلف مع النفع بخلاف مسئلة المصنف فإنه لا يتحقق السلف إلا بالنظر لجهة واحدة (قوله فإن كانا



في العلم والادب بالاسبقية لوجاز مطلقا وجلا او اجلا واحدا (وكثير علم) صنعة شريفة فيعلم الواحد في الواحد وفي  
 لا كثر غير العلم وليس كمستسلم (١٧٨) فانه الجواز والبقرة في غيره المشروط فيها التعداد كما مر (لا) تختلف المنفعة (بالبيض) اي

بكثرته فلا نسلم بتساجه  
 يروض في غيرها (و) لا  
 (الذ كورة) والافونة في  
 خبر آدمي بل (ولو آدميا)  
 على المصنوع والاشهر  
 لكن اكثر المتأخرين  
 على اختلافه بهما  
 لا اختلاف خدمة النوعين  
 فخدمة الذ كرخارج  
 البيت والاصفار وشبهه  
 وخدمة الاناث داخل  
 البيت كالمجن والخدم  
 والطبخ وشبهها لا اختلاف  
 اغراض الناس فانه  
 التثاني وهو ظاهر (و)  
 لا تختلف الجوارى بسبب  
 (عزل وطبخ) لسهولة لهما  
 ولو او بمعنى او (ان لم  
 تبلغ) كل منهما (النهاية  
 بان نفوت نظائرها في  
 وزاد المساوي وان يكون  
 العزل هو المقصود منها  
 ولمشبه براد وما ذكره  
 المصنف مسلم في العزل  
 واما الطبخ فالمعتمدا  
 ناقلا مطلقا لانه صنعة  
 معسرة تبلغ النهاية اولا  
 (د) لا يختلف الرقيق  
 بجمعه (حساب وكتابة)  
 فلا يسلم حاسب في اكثر  
 منه ولا كاتب كذلك  
 لانه علم لا صناعة وينبغي  
 تقيدهما بما اذا لم يبلغا  
 النهاية والمعتمدا ما  
 لا ينقلان ولو اجتمعا

مع الخ) هذه هي قول المصنف مثله وقوله أجود أي من اجل المسلم واعلم أن ذلك المقهور فيه تفصيل  
 وحاصله أنه اذا دفع جلا أدنى في اثنين أجود منه جلا ذلك عجل أو أجل أحدهما وكذا لو دفع جلا أجود  
 في اثنين يرد اثنين فهذه صورة حكمها الجواز وقد ذكرها الشارح وأما لو دفع جلا في جلين أحدهما  
 أعلى من رأس المال والثاني أدنى منه فإن عجلهما أو عجل الأعلى فأجزان أو عجل الأدنى  
 فامنع وان دفع جلا في جلين أحدهما مساو للمدفع رأس مال والاخر أعلى منه فأجزان عجلا  
 أو عجل المساوي وان أجلا أو أجل المساوي وعجل الأعلى فامنع لانه لما أجل المساوي صار العرض  
 ملتفتا له فهو ساقط برئعه وان دفع جلا في جلين أحدهما أدنى والثاني مساو جلا أو عجل  
 المساوي وأخر الأدنى وان أجلا أو أجل المساوي وعجل الأدنى فامنع فالصور إحدى وعشرون صورة  
 منطوقها مفعولها وهذا التفصيل نقله ابن هرقفة عن الأخميمي ومقتضى كلام التوضيح أنه لا مفهوم لقول  
 المصنف مثله بل المتع مطلقا اذا أجل أحدهما أو أجلا معا ونحوه قول ح لا مفهوم لقوله مثله وانما  
 هو تنبيه بالاختلاف على الاشد (قوله صنعة شريفة) أي كالصيد به وتوصيل الكتب واحتراز بالشريعة  
 من غيرها أي كتعليمه الكلام هو الصياح فانه لا يوجب جوازا للسلم في متعدد غير معلم (قوله فيسلم  
 الواحد) أي المعلم في الواحد أو في الاكثر غير المعلم أي اذا كان من نوعه وأولى اذا كان من غير نوعه وأما  
 سلم واحد لا تعليم في أكثر منه من غير صنعة بل لا تعليم فيمجرز بناء على ما نقله ابن رشد في المقدمات من أن  
 الطير أجناس لا على سماع عيسى من ابن القاسم وهو المعتمد أن الطير جنس وحينئذ فلا يسلم بهضه  
 في بعض الا اذا اختلفت منسبته بالتعليم (قوله وليس كمستله قاره الجراح) أي لان قوة الاختلاف  
 بالتعليم كقوة الاختلاف بالنسب والكبر في غير الأدي ثم ما ذكره من اشتراط التعدد في قاره الجرح وقد  
 علمت أنه أحد قولين والمعتمد عدم اشتراط التعدد فيها كما مر (قوله في غيرها) أي في اثنين غير يروض  
 لعدم الاختلاف في المنفعة وأما في واحدة غير يروض فجائز لانه قرض (قوله ولا الذ كورة الخ) أي ولا  
 تختلف المنفعة في الحيوان مطلقا سواء كان طيرا أو غيره بالذ كورة والافونة فليس هذا راجعا لطير فقط  
 بل دليل قوله ولو آدميا فلا نسلم الحاجة في ديكين ولا عكسه ولا الذ كرم من الأدي في اثنين وعكسه لان  
 هذا سلف برئعه ولا الحاجة في الديك والافونة من الأدي في الذ كرمه لا يسلم الاجود في الاراد او اما  
 سلم الذ كرم في الذ كرم من الأدي أو من الطير أو غيرهما والافونة في الاشئ فهو جائز لانه قرض (قوله  
 ولا اختلاف أغراض الناس) أي فيهما (قوله ان لم تبلغ النهاية) أي فان بلغت اجاز سلمها في غير بالغة  
 أهم من كونها لا تعزل ولا تطبخ أو تعزل أو تطبخ ولكنها غير بالغة النهاية في ذلك كافي عبق (قوله  
 وما ذكره المصنف) أي من أن الجوارى لا تختلف بالعزل والطبخ ان لم تبلغ النهاية (قوله ولا يسلم حاسب  
 في أكثر منه) أي لا معرفة له بالحساب (قوله ولا كاتب كذلك) أي في أكثر منه لا معرفة له بالكتابة قال  
 الأخميمي في التبصرة العبيد عند مالك جنس واحد وان اختلفت قبائلهم فالبربري والنوبي والصفي  
 وغيرهم سواء لا يسلم أحدهم في الآخر الا أن الصنعة يفصلهم فتصيرهم أجناسا اذا كانوا جارين مختلفي  
 التجارة كز و عطار أو صانعين مختلفي الصنعة كخباز و خياط فيسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في  
 واحد براد للخدمة ويسلم أحدهما في عدد براد منه الخدمة (قوله لانه علم لا صناعة) أي والذي  
 ينقل الرقيق عن جنسه انما هو الصنعة كما علم من كلام الأخميمي المتقدم (قوله والمعتمد أنهما لا ينقلان  
 ولو اجتمعا) أي كما هو قول ابن القاسم خلافا ليعبي بن سعيد القائل بنقلهما اذا اجتمعا وقوله ولو اجتمعا  
 أي ما لم يبلغ النهاية ولو في أحدهما ولا ينقل (قوله بخلاف الخياطة والبناء) الظاهر أنه اذا كان أحدهما  
 يبنى البناء لمعبر والاخر دونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة والتجارة اه شيخنا  
 عدوي (قوله والنجارة) بالنون ويصح قراءته أيضا بالناء (قوله أو غيرهما) أي كالقرض والسلف أو

وكذا القراء بخلاف الخياطة والبناء والتجارة وصحوا فقام ما نقله (والشئ) طعاما ونقدا او عرضا وحيوانا  
 ادا سلم (في مثله) صفة رقدرا (قرض) سواء وقع بلفظ البيع والسلم او غيرهما في العرض والحيوان وحينئذ اذا قصد نفع المقرض جاز



وأشار لاقول الأجل بقوله  
(زائد على نصف شهر)  
ظاهره ان نصف الشهر  
لا يتقضى وليس كذلك  
فالوجه أن يقول أقله  
نصف شهر ولاحد  
لاكثره الا ما لا يجوز والبيع  
اليه وأشار بقوله  
(كاتبه روز) الى أن الايام  
المعلومه كالمنصوره وهو  
أول يوم من السنه  
التي يطبقه ومنه ان اليوم  
وفي سابعه ولادة عيسى  
عليه السلام (والحصار  
والفراش) بفتح أولهما  
وكسره (وقدوم الحاج)  
والصيف والشتاء  
(واعتبر) في الحصاد وما  
معه (مبغات معظمه)  
وسواء وجدت الأفعال  
أو عذمت فالمراد وجود  
الوقت الذي يعذب فيه  
الوقوع ثم استثنى من  
قوله زائد الخ قوله (الا)  
أن يشترط (أن يقبض)  
المسلم فيه (بلد) غير  
بلد العقد على مسافة  
(ك يومين) فأكثر فها  
فقط ولا يشترط نصف  
شهر بخلاف ما اذا كانت  
أقل من اليومين ويشترط  
أيضا أن يخرج بالالفعل  
كما أشار به بقوله (ان خرج)  
العقد الشامل لهما  
(حيثما) أي حين العقد  
بأنفسهما أو بوكيلهما  
ولا بد من اشتراط الخروج  
وتعجيل قبض رأس

المال بالمجلس وأن يكون السفر في اليومين (برأو) بجر (غير ربح) كالمحدرين احترازاً من السفر بالربح كالمقلعين فلا يجوز لعدم الانضباط بل هو اقطع المسافة الكثيرة في ساعة فيؤدي الى السلم الحمال فقوله ببر الخ راجع لقوله كيومين فلو قدمه على قوله ان خرج كان



الحسن والحاصل أن الشرط خمسة في اختلاف منها شرط وجب ضرب الأجل (والأشهر) إذا تضمنت إجلالاً لم تحسب (بالأهلة) أن وقع العقد في أولها كان وقع في أثناء شهر من ثلاثة مثلاً حسب الثاني والثالث بالهلال (وتسمى) الشهر الأول (المنكسر) ثلاثين يوماً (من الرابع) وإن كان تسعة وعشرين هلالاً (١٨٠) (و) أن أجل (الريبيع) مثلاً (باله) أي بأول جزء منه وهو أول ليلة منه

تقدر بالبر فقط فالصواب أنه متعلق بقوله أن خرج أي أن خرج في الحال فالواجب أن يكون السير في البر أو في البحر غير ربيع والآن لا بد من ضرب الأجل (تنبيه) لو حصل مائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره والآخر المسلم في البقاء والفسخ قاله البدر القرافي وأما لو ترك الخروج من غير مائق ففسد العقد فإن سافر ووصل قبل مضي اليومين فإن كان السفر برب أو بغير ربيع كان صحيحاً ولكن لا يمكن من القبض حتى مضي اليومين وإن كان السفر برب كان فاسداً (قوله والحاصل أن الشرط) أي المعتبرة في عدم التأجيل بنصف شهر (قوله خمسة) الأول اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلد الثانية وإليه أشار المصنف بقوله إلا أن يقبض الخ إلا أن يشترط قبضه بمجرد الوصول للبلد إذا اشترط قبضه فوراً لا قبضه بالفعل الثاني أن تكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وإن لم يلفظ بمسافتها الثالث أن يشترط في العقد الخروج فوراً أو أن يخرج بالفعل أما بقية هـ ما أو بوجهها الرابع تعجيل رأس المال في الخامس أو قبله الخامس أن يكون السفر في يومين برب أو بغير ربيع والحاصل أن المسلم لا بد أن يؤجل بأجل معلوم أقله نصف شهر إلا إذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد وكانت على مسافة يومين من بلد العقد واشترط حين العقد خروج وجهها ما أو بوجهها ما أو بوجهها بالفعل وعجل رأس المال في الخامس العقد أو قبله وكان السفر في البر أو بغير ربيع فإذا وجدت هذه الشروط فلا يشترط التأجيل بنصف شهر اهـ (قوله والأشهر) أي وكذلك الشهر والشهران فتجعل ال في الأشهر الخمس (قوله وإن كان) أي ذلك الأول (قوله أي بأول جزء منه) أي بأول جزء منه أي بأول ليلة الأولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤية هلاله وثمرة الخلاف تظهر إذا طالب المسلم المسلم إليه وقت رؤية الهلال فامتنع المسلم إليه من الدفع وقال لا أدفع إلا بعد مضي الليلة الأولى فإن المسلم إليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الأول (قوله على المقول) أي عند المازري (قوله والمعتمد الخ) هذا هو الذي رجحه ابن رشد في نوازل أسنخ من كتاب النذور ورجحه أيضاً ابن زرب وابن سهل وعزاه لمالك في المبسوط والعنينة قائلاً لا يكون حلول الأجل في وسط الشهر إذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة إذا قال في سنة كذا (قوله ومثله) أي مثل في ربيع في العام الفلاني أي مثله في جريان الخلاف وقد علمت المعتمدة منه (قوله نطفة الأمر) علة لمخذوف أي ولا يضرب الجهل لاحتمال أوله ووسطه وآخره نطفة الأمر (قوله ويحمل) أي قوله أفضيل في اليوم الفلاني على طلوع فجره أي على أن القضاء وقت طلوع فجره (قوله وإن يضبط بعادته) أي أن من شروط صحة السلم أن يضبط المسلم فيه وأن يكون مضبطه بما جرت العادة بضبطه به في بلد السلم فلا يصح إذا لم يضبط كخذ هذا الدينار سلماً على قمح مثلاً من غير ضبط أمثله أو ضبط بغير ما يضبط به كخذ هذا الدينار سلماً على قنطار قمح أو أردب لحم أو أردب بيض أو قنطار طينخ (قوله يصح الخ) إلا أنه رانه مثال لما يضبط بالوزن وقوله إلا في والبيض مثال لما يضبط بالعدد على سبيل ألف والفشر المرتب (قوله وفيه بخيط) أي بسعة خيط ويوضع عند أمين حتى يتم الأجل فإذا حضر الرمان فيست كل رمانة بالخيط (قوله ولو بيع وزناً) بأن يقال أسلمت في قنطار من الرمان ديناراً كل رمانة سعة هذا الخيط أو أسلمت ديناراً في مائة رمانة كل رمانة سعة هذا الخيط آخذ ذلك منك في شهر كذا (قوله لأنه يقاس بالفعل) أي عند العقد (قوله أو بحمل) أي كان يقال أسلمت ديناراً في عشرة أجمال برسيم كل حمل مل هذا الخيط ويجعل تحت يد أمين (قوله أو جرزة) أي واعتبر قياسها أيضاً بخيط كاسلمت ديناراً في مائة حزمة من البرسيم أو الكراث أو السكر بوزن كل حزمة غلاً هذا الخيط آخذها منك في شهر كذا (قوله لا بغداد) أي أو قنطار أو قصبه ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداءة لأنه يختلف ولا يحاط بصفته فلا يكون السلم في هذا أي في التفصيل والبقول الأعلى الأجمال أو الحزم \* (تنبيه) \* لوضع الخيط الذي يعتبر عند العقد القياس به جرى على ما يأتي في ذراع الرجل المعين حيث تعذر معرفته كذا ينبغي (قوله أو شهر) عطف على بعادته لا على كسب

(وفسد) السلم أن قال أفضيلك (فيه) أي في ربيع مثلاً بجهته باحتمال أوله ووسطه وآخره (على المقول) وهو ضعيف والمعتمد قول مالك وابن القاسم لا يفسد ويقضيه وسطه ومثله العام (لا) أن قال أفضيلك (في اليوم) الفلاني فلا فساد لنطفة الأمر فيه ويحمل على طلوع فجره وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (وأن يضبط) المسلم فيه (بعادته) أي عادة أهل محله أي محل العقد (من كيل) كقمح (أو وزن) كاهم (أو عدد) كتياب وحيوان وقوله (كأرمان) يصح أن يكون مثلاً للوزن والعدد لا يوزن في بعض البلاد ويعد في بعضها (وقيس) الرمان (بخيط) ولو بيع وزناً لا اختلاف الأعراس بالكبر والصغر أي اعتبر قياسه به عند العقد لا أنه يقاس بالفعل إذ هو في الخمسة غير موجود عند العقد (والبيض) وقيس بخيط أيضاً وعطف على من كيل أو على بعادته قوله (أو بحمل) تكسر الحاء قال المصنف بأن يقاس بحمل ويقال أسلمت

وبما بيع هذا (أو جرزة) يضم الجيم حزمة من القن (في كفضيل) ما يفعله أي ما يبرحى وأدخات الكاف البقل والقنطربضم لثلا الفان والغضب بفتحها (لا) يضبط كالتفصيل (بغدان) لما فيه من الجهل (أو) يضبط (بتجر) مع عدم آلة الوزن لا مع وجودها على



المعتمد (وهل) معنى التحرى أن يقول آخذ منك يلما مثلاً ما إذا تحرى كان (بقدر كذا) أى عشرة أرتال مثلاً (أو) بمعنى أن يسلم في نحو لحم (بأني به) أى بالقدر بأن يأتيه بحجر أو قفة مثلاً (ويقول) أسلمك في (كنهه) وزناً أو كيلاً فإذا حصل المسلم فيه تحرى مماثله لأنه يوزن به أو يكال والافسد للجهل (تأويلان) أظهرهما الأول (وفسد) السلم ان (١٨١) ضبط (بجهول كمل هذا الوعاء أو وزن

هذا الحجر) (وان نسبه)  
المعلوم كمل هذا الوعاء  
وهو اردب أو وزن هذا  
الحجر وهو رطل (ألقى)  
الجهول واعتبر المعلوم  
(وجاز) أن يضبط (بذراع  
رجل معين) أى عظم  
ذراعته قال في المدونة إذا  
أراه الذراع ثم شبهه في  
الجواز قوله (كويبة  
وحفنة) أى مع حفنة  
معينة ليسارة الغر فيها  
إذا أراه أياها وفي شرط  
رؤيتها قولان (وفي  
الويجات والحفنة  
قولان) محلها ما إذا كانت  
الحفنة بعدد الويجات  
أو أقل فإن زادت على  
عدد الويجات فالمنع  
(و) الشرط الخامس  
(أن تبين صفاته) أى  
السلم بمعنى السلم فيه  
(التي تختلف بها القيمة  
في السلم عادة) يبلد السلم  
ومكانه فإن القيمة تختلف  
باختلاف الصفات كما في  
البربرى والروى والبخت  
والعراب والكبر والصغر  
نعم لو قال التي تختلف بها  
الوعبات كان أوضح  
(كأنوع) أى الصنف  
كروى وبربرى (والجودة  
والرداءة) (و) المتوسط

مثلاً يقتضى أنه لا بد من جريان العادة بالتحرى (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا فسد آلة الوزن وكنا  
نعلم قدرها واحتجنا للسلم في الحجم متلافيجو زان نسلم الجزا في مائة قطعة متلائم قطعاً لو وزنت  
كانت رطلاً أو رطلين أو غير ذلك وكذلك إذا عدهت آلة الكيل وعلم قدرها واحتج للسلم في الطعام فنقول  
للمسلم إليه أسلمك ديناراً في قمع مل زكيتين كل زكيتين كل زكيتين لو كيت كانت اردباً أخذ ذلك القمع في شهر  
كذا هذا معنى ضبط السلم بالتحرى على التأويل الأول والتأويل الثاني يقول المراد أن تاتي الجزا  
بحجر أو بقطعة لحم مثلاً ونقول له أسلمك في مائة قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر  
أو قدر هذه القطعة اللحم والقرض أنه لا يوزن اللحم بعد حضوره بهذا الحجر أصلاً بل إذا جاء الأجل  
أعطى المسلم إليه مائة قطعة لحم مماثلة لذلك الحجر تحرياً بدون أن يوزن به والافسد أو تأتي لصاحب  
القمع بقفة أو غرارة مثلاً لا يعلم قدرها ونقول له أسلمك ديناراً في قمع لو كيل بهذه القفة لكان ملاها  
مرة أو مرتين أخذ في شهر كذا ولا يكال بها عند حضوره بل يتحري المماثل للمثاهرة أو مرتين والافسد  
فسد للجهل والأول لابن أبي زمنين والثاني لابن زرب (قوله وان نسبه) أى الجهول المعلوم وقوله ألقى  
أى الجهول واعتبر المعلوم وحيث أن يكون العدم صحيحاً (قوله وجاز به ذراع الخ) كاسلمك ديناراً في  
نوب طوله ثلاثون ذراعاً بذراع فلان وأراه ذراعته وقوله رجل معين فإن لم يعين الرجل في سماع أصبع  
من ابن القاسم يحملان على ذراع وسط أصبع وهذا مجرد استعسان والقياس القسح فإن خيف غيبة  
ذى الذراع أخذ قدره وجعل يبدع دل أن اتفاقاً والا أخذ كل منهما قياسه عنده فإن مات أو غاب ولم يأخذ  
قياسه وتنازعا في قدره فإن قرب العقد بأن لم يفت رأس المال فحالفوا فافسداً وان فات فالقول قول المسلم  
إليه أن أشبه فإن اتفرد المسلم بالشبه كان القول قوله فإن لم يشبه واحد منهما حمل على ذراع وسط ولا  
ينش قبره إن دفن ليقاس ذراعته ولودفن بقرب (تنبيه) قوله وجاز بذراع رجل محل الجواز ما لم  
ينصب السلطان ذراعاً ولا يجوز كافي المواق عن ابن رشد (قوله أى عظم ذراعته) أى وليس المراد  
ذراعته الحديد أو الخشب الذى يقاس به (قوله كويبة وحفنة) كاسلمك ديناراً في ويبة وحفنة بحفنة  
فلان لشهر كذا فالويبة معلومة والحفنة غير معلومة قدرها إذا لا يعلم هل هي ثلث قدح أو نصفه والمراد  
بالحفنة ملء الكفين معالاً ما تقدم في الحج من انهم ملء يد واحدة (قوله إذا أراه أياها) الأولى صاحبها  
والحاصل أنه لا بد من رؤية صاحبها وأما رؤية الحفنة ففيه الخلاف (قوله وفي الويجات الخ) أراد بها  
ما زاد على الواحدة وكذلك الحفنة فإذا أسلم في ويجات وحفنة معلومات كالثلاث ويجات وثلاث حفنة  
بحفنة فلان فهل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الأكثر  
وسمعون قولان شاء على تعدد العقد بتعدد الموقوف عليه وعدمه (قوله وأن تبين صفاته التي تختلف بها)  
أى سببها (قوله كان أوضح) أى لأن المنظور له اختلاف الأغراض لا القيمة وقد يقال إن القيمة تتبع  
الرغبات وتختلف باختلاف الأغراض وحيث أن الفات التي تختلف بها القيمة تختلف بها الأغراض  
وحيث أن عبارة المصنف ظاهرة لا اعتراض عليها (قوله كأنوع) خبر بمتبداً محذوف أى وذلك كأنوع  
وماعطف عليه والجملة مستأنفة استئنافاً بياناً كما أنه قيل وما تلك الأوصاف التي تختلف بها القيمة فقال  
وذلك كأنوع (قوله أى الصنف) ولا يصح أن يقول أسلمك في آدمى مثلاً بل لا بد من بيان صنفه (قوله  
واللون أى كونه أجراً أبيض أو أسود (قوله الاظهر أنه بالجور) أى ويجوز فيه الرفع والنصب أى  
واللون يزيد على ما تقدم في الحيوان والثوب والغسل أو يزيد اللون على ما تقدم في الحيوان والثوب  
والغسل (قوله وأدخلت السكاف) أى الدخلة على اللون (قوله وليس بالآزم الخ) أى بل بيان الصنف  
والجودة أو الرداءة أو المتوسط بينهم الآزم في كل مبيع وأما اللون وما أدخلته الكاف من الطول والعرض

(بينهما) وقوله (واللون) الاظهر أنه بالجور عطف على النوع وأدخلت السكاف الطول والعرض والعظم الرقة والكبر والصغر وليس  
بالآزم بيان الجميع في كل حجر وربنى مما سيذكره المصنف



في كتابه الكافي بيان اللون في الحيوان انما هو في بعضه كالاودي والليل لاني الطير ونحوه  
بها اذ لم يمتد في الحيوان الخ متعلق بتبيين صفاته فان اختلف نوع شئ عطفه  
(١٨٢)

الخ انما يحتاج لبيان اذا كانت الاغراض تختلف باختلافه واللون فختلف الاغراض باختلافه في الثياب  
والعسل وبعض الحيوان كالاودي والليل والعرض فختلف الاغراض باختلافه في الثياب  
والعسل والرقة فختلف الاغراض باختلافهما في الثياب والعسل والصغر والكبر فختلف الاغراض  
باختلافهما في الحيوان (قوله وانما المراد) اي بقوله وان يبين كالأون فيما يحتاج لبيان اللون (قوله وما  
أدخلته السكاف) اي وليان ما أدخلته السكاف من الطول والعرض والغلظ والرقة والصغر والكبر  
(قوله ونحوه) اي كالقرو والجاموس والغنم (قوله متعلق بتبين صفاته) اي وان تبين في الحيوان والثوب  
والعسل صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وذلك كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما واللون هذا  
اذا قرئ اللون بالجر وأما على قراءة نه بالنسب أو الرفع فقوله في الحيوان متعلق بمحذوف أي ويزيد على  
ما تقدم من النوع وما بعده في الحيوان والثياب والعسل اللون أو واللون يزداد على ما تقدم في الحيوان  
(قوله ومراء) اعترضه ابن قاضي بأنه لم يرم من ذكر وجوب بيان المرعى في العسل والمصنف لم يطلع ورده  
ح بأن المازدي في شرح التلخيص نص عليه اه بن واغما وجب بيان المرعى في العسل لاختلافه  
بذلك طعما ورائعة وحلاوة (قوله يبين ما ذكر) أي من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط (قوله  
الناحية) أي المأخوذة منها ككون التمر مدنيا أو الواحيا أو راسيا والحوت من بحر هذب أو ملاح أو من  
بركة الفيوم أو نحو ذلك (قوله كالقرو والصغر) أي فبين في التمر والحوت كونه كبيرا أو صغيرا أو  
متوسطا (قوله وكذا في البر) أي وكذا يبين ما ذكر في البر (قوله من الاوصاف الخمسة) أي نوعه وجوده  
أوردائه أو كونه متوسطا ولونه من كونه أبيض أو أحمر ولا بد فيه أيضا من ذكر البلدان اختلفت قيمة  
البر باختلاف البلدان أخذ من قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة (قوله ان اختلف الثمن  
بهما) أي بكل واحد منهما مع مقابلة فالمدار على عرف البلدان اختلف الثمن فيها بذلك وجب البيان  
والا فلا ولا شأن أن هذا المعنى قد أشار له المصنف أو لا بقوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة  
وحينئذ فلا حاجة لما هنا مع ما تقدم (قوله ومراء) أي وبذا كرونها سمراء أي حمراء وقوله أو محمولة أي  
بيضاء وقوله ببلدهما أي اذا وقع عقد السلم ببلدهما واحترض على المصنف بانه ان أريد بالسمراء  
والمحمولة مطابق سمراء ومحمولة كان ذكر النوع مغنيا عنهما لانهم ما فوطان للبر وان أريد بهما سمراء على وجه  
خاص أي شديدة الحرارة وبالمحمولة والمحمولة على وجه خاص أي شديدة البياض كانت الجودة وورداءة معينة  
عنهما لانهما حينئذ حلان في الجودة والرداءة والحاصل أن ذكر النوع والجودة والرداءة معن عن  
ذكر السمراء والمحمولة (قوله ولو بالحمل) رد بلوغه على ابن حبيب القائل انهما ما اذا كانا محملا لبلد فلا  
يجب البيان أي ببيان كونها سمراء أو محمولة ولا يفسد السلم بترك بيان ذلك (قوله والموافق للفصل) أي  
نقل ابن يونس والحاصل أن ابن يونس حكى خلاف ابن حبيب في النبت فقال اذا كان في البلد نبتا فلا يجب  
البيان عند ابن حبيب وأما بلد الحمل فيجب فيها البيان اتفاقا وطريقة ابن بشير كما قال المصنف أن خلاف  
ابن حبيب انما هو في بلد الحمل وأما بلد النبت فيجب فيها البيان اتفاقا (قوله فالمحمولة) الفاء واقعة  
في جواب شرط مقدر أي بخلاف مصر فلا يجب البيان واذا أردت معرفة المقضي به فيها فالمحمولة لانها  
هي الموجودة فيها وكذا يقال فيما بعده (قوله وهذا) أي كون الموجد بمصر انما هو المحمولة والموجود  
بالشام انما هو السمراء بالنسبة للزمان المتقدم (قوله والا) أي والانتقال ان هذا بالنسبة للزمان المتقدم  
بل قلنا ان هذا حتى بالنسبة لزماننا هذا فلا يصح لانهما أي السمراء والمحمولة في كل من مصر والشام  
في زماننا هذا (قوله ويحمل) أي عند عدم البيان وقوله على الغالب أي على الاكثر عند أهل البلد  
في الاطلاق لا وجود على ما يأتي في المتن (قوله ما ذكر) أي من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط  
بينهما ولا يحتاج لبيان اللون في الحيوان الا اذا كان آدميا أو من الخيل كما مر للشارح

عليه بالبر كقوله ومراء  
فانما هو بالعسل (في  
الحيوان والثوب والعسل)  
يزيد على بيان اللون وما  
نحوه (مراء) أي مري  
العسل أي مري نفسه  
من قرو أو غيره (و) كذا  
يبين ما ذكر (في التمر  
والحوت) (و) يزيد (الناحية  
والقدر) كالقرو والصغر  
(و) كذا (في البر) يزيد  
فيه على ما مر من الاوصاف  
الخمس (جدته) أو قدمه  
(وملاء) أو ضامره (ان  
اختلف الثمن بهما)  
والا فلا (ومراء أو محمولة  
ببلدهما) أي السمراء  
والمحمولة (به) أي فيسه  
تقابل (ولو بالحمل)  
اليها من غيرها والموافق  
لانتقل أن يقول ولو بالتب  
لانه المختلف فيه (بجلاف)  
ما اذا لم يكونا بلدا بل  
أحدهما نحو (مصر  
فالمحمولة) وهي البيضاء  
(و) نحو (الشام  
فالسمراء) أي فهي التي  
يقضي بها فيه ولا يحتاج  
لذكر البيان ابتداء وهذا  
بالنسبة للزمان المتقدم  
والا فهو معاني زماننا في كل  
منهما فلا بد من البيان  
ابتداء والافسد العقد  
(و) بجلاف (نق او غلظ)  
بكسر اللام ولا يجب  
البيان ويحمل على الغالب  
ان كان والا فالمتوسط

(قوله)

العلث بنون وراه مصدر مضاف للعلث أي وبجلاف نقي العلف ولا يجب  
ذكره بل يندب فان لم يذكر حمل على الغالب (و) يبين ما ذكر (في الحيوان)



(قوله يزيد) سنة والذ كورة السنن وضد هما (بين ما ذكر في العمود) يزيد (شعبا) (١٨٣) وراعيها أو معاوية (لا اختلاف

الاغراض في ذلك (لا)  
يشترط أن يبين في اللحم  
(من كجذب) إذا لم يختلف  
فيه الاغراض والا  
وجب البيان (و) يبين  
ما ذكر (في الرقيق و)  
يزيد (القدر) أي القدر  
من طول أو قصر ونحوهما  
(والبكارة واللسون)  
الخاص به ككونه شديدا  
البياض أو مشربا بحمرة  
(قال) المازري (وكالدهج)  
وهو شدة سواد العين  
مع سعتها والسكحل وهو  
الحوراي شدة بياض  
العين وسوادها (وتكلم  
الوجه) وهو كثرة لحم  
الخددين والوجه بالكاح  
وهو تكثر في عبوسة  
(و) كذا (في الثوب و)  
يزيد (الرقعة والصفاقة  
وصد بهما) يبين (في  
الزيت) النوع (المعصر  
منه) من الزيتون أو  
السوسم أو حب الفحل  
أو بزر الكتان (وبما  
يعصر) به من معصرة  
أوماء وهذا وما قبله  
مستغنى عنه بما تقدم  
(وحمل في) إطلاق  
(الجيد والردى على  
الغالب) أن كان (والا  
فالموسط) أي يقضى  
بالموسط بين الجودة  
والرداءة (و) الشرط  
السادس (كونه) أي  
السلم بمعنى المسلم فيه  
(وبنا) في ذمة المسلم إليه  
والا كان معينا وهو مؤدب مع معين به آخر قبضه

(قوله يزيد سنة) أي في الرقيق يذ كونه بالغاً أو مراهقاً أو يافعاً وهو ما دون المراهق وفي غير الرقيق  
يبين كونه جذعاً أو ثقباً أو يذ كره عدد السنين كإن سنة أو سنتين وقد يستغنى عن ذلك كونه بالجوذة  
أو الرداءة لأن ما عرسته من مأ كوله اللحم جيد وغير مأ كوله اللحم رديء رغب في كونه ما لا يرغب في  
صغيره وقد يستغنى بالجودة والرداءة عن ذلك كونه السنن والد كوربه وضد ما قوله (المواظ) أن من  
ذ كره السنن في الحيوان اه قلت ذكره أبو الحسن من جامع المطر ونقصه المواق عن ابن يونس في  
اللحم والحيوان مثله اه بن (قوله و يبين ما ذكر في اللحم) المراد بما ذكر النوع والجودة أو الرداءة أو  
التوسط بينهما والد كورة لالسنن (١) وضد ما اه (قوله لا من كجذب) أي أو ظهر أو فخذ (قوله  
الخاص به) دفع به ما يقال إن ذ كره اللون هنا مكرراً مع ما هو حاصل الجواب بل ما هنا على اللون الخاص  
بالرقيق وما تقدم على اللون العام مثل مطلق حمرة أو سواد وقد يقال إذا حمل ما تقدم على اللون العام  
كان يستغنى عنه يذ كره الجنس تأمل ابن غازي وفي أكثر النسخ اسقاط اللون هنا لتقدمه في الحيوان  
الذي هو أهم من الرقيق وعلى هذا فيحمل اللون فيمَا تقدم على الخاص ولا يفتى عنه ذ كره الجنس (قوله  
الخاص به) أي فإذا أسلم في صدر روي قيد كونه الخاص به من كونه شديداً البياض أو بياضاً مشرباً بحمرة  
وإذا أسلم في صدر أسود قيد كونه الخاص به مثل كونه شديداً السواد أو كونه يميل لصفرة أو لحمرة (قوله  
والسكحل) أي ويزيد السكحل وهو داخل تحت الكفاف (قوله وهو) أي السكحل (قوله وكذا في الثوب)  
أي وكذا يبين ما تقدم من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما واللون في الثوب ولو حذف الثوب  
فيما مر كان أولى لاغناء ما هنا عنه أو قال أولاً في الحيوان والعسل ومرعاه في الثوب والرقعة والصفاقة  
وضد ما لا غنى عما هنا تأمل (قوله وضد بهما) ضد الرقة العظ والصفاقة وهي المتانة ضد ما الخنة  
(قوله المعصر منه) اعترض بأن المسعود في فعله عصر ثلاثه فكان حقه أن يقول المعصور منه كذا بحث  
ابن غازي وأجاب بعضهم بورد عصر الرباع في قوله تعالى وأنزلنا من المعصرات فيل هي الريح لأنها  
نعم السحاب (قوله من الزيتون) بيان للنوع المعصر منه (قوله وهذا) أي بيان المعصر به والمعصر  
منه (قوله بما تقدم) أي بيان النوع والجودة والرداءة وفيه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف  
الالوقال في الزيت والمعصر منه بالواو كما قال فيما سبق حتى يفهم منه الاحتياج لبيان الأوصاف السابقة  
ويزيد عليها بيان المعصر منه والمعصر به وأن ذلك قدر زائد على ما سبق فيقال أنه ليس كذلك إذا ما  
مندرج فيما سبق والمصنف إنما قال في الزيت المعصر منه أي ويبين في الزيت النوع المعصر منه وهذا  
لا يفيد أنه يذ كره الأوصاف السابقة ويزيد عليها بيان المعصر منه تأمل (قوله وحمل الخ) مثلاً لو كان  
أهل البلد يطلقون الجيد على القمح الذي إذا غر بل الأردب منه يأتي نصف أردب وعلى الأردب الذي  
إذا غر بل يأتي ثلثي أردب وعلى القمح الذي إذا غر بل الأردب منه يأتي ثلاثة أرباع أردب وكان  
الغالب في الإطلاق الأخير فإذا أسلم في قمع وقال بشرط أن يكون جيداً أو أطلق قضى بهذا الغالب في  
الإطلاق فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على الثلاثة من غير أغلبية في الإطلاق قضى بالوسط وهو الذي  
إذا غر بل الأردب منه يأتي ثلثي أردب وقوله على الغالب أي في الإطلاق لفظ الجيد عليه كما يفيد الباجي  
لأنما يغلب وجوده في البلد كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وقوله والافالموسط أي مما يصدق  
عليه الجيد والردى وليس المراد بالموسط بين الجيد والردى كما قال الشارح تبعاً لابن فرحون كذا قرر  
شيخنا تبعاً لعيني ولكن ما قاله ابن فرحون من أن المراد بالغالب الغالب في الوجود أي الأكثر عند  
أهل البلد وأن المراد بالموسط المتوسط بين الجيد والردى وهو ما ارتصاه طي وبن (قوله وهو مؤد الخ)  
أي إذا كان ذلك المعين عند المسلم إليه فإن كان عند غيره أدى ليبس ما ليس عند الإنسان وهو منهي  
عنه لا يقال إن هذا الشرط يعني أنه ما تقدم من قوله وإن تبين صفاته إذا تبين في الحاضر المعين فتعين  
أن التبيين إنما هو لما في الذمة وحيث شذف كان يذهب الاستعناء عن هذا الشرط بما قبله لأننا نقول إن



وهو متزوج والامه كل القران معنى شرعي مقدور في المكاف قابل للالزام والمزوم ونظمه ابن عاصم بقوله \* والشرح للذمة وصف  
قالا \* يقبل الالتزام والالزام اي وصف قام بالنفس به صحة قبول الالتزام كانه عندى دينار وانما من لسكدا وقبول الالتزام  
كله متقدمة فلان (و) الشرط السابع (١٨٤) (وجوده) اي المسلم فيه (عند حلوله) اي حلول اجله المعين بينهم ولا يشترط

تبيين الصفات قد يكون في فائيب معين هو وجوده عند المسلم اليه فلهذا احتيج لهذا الشرط (قوله وهو  
منوع) اي لانه قد يهلك قبل قبضه فيتردد الثمن بين السلفية ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك (قوله  
معنى شرعي) اي وصف اعتباري يحكم به الشرع و يقدر وجوده في المثل وهو الشخص من غير ان  
يكون له وجوده وتفسير قولهم في الطهارة صفة حكمية وقوله قابل الخ الاسناد فيه مجازي اي يقبل  
المكاف بسببه ان يلزم بأرش الجنابات وأجور الاجارات وأثمان البساتين والمخوذات ويقبل بسببه  
ايضا الالتزام للاشياء فاذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه قال القراني بعد هذا التعريف  
وصح اناطة الاحكام بهذا الوصف وان لم يكن له وجود لا ارتباط تقديره بأوصاف ما تحقق وهي العقل  
والبلوغ والرشد فمن بلغ سفيها لا ذمة له فمن اجتمعت هذه الشروط فيه رتب الشرع عليه هذا المعنى  
المقدور وهو الذي تقدر الاجناس المسلم فيها مستقرة فيه حتى يصح مقابلتها بالاهواض المقبوضة وتقدر  
أثمان لمبيعات مستقرة فيه وكذا صدقات الانسكة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا  
في حقه لا ينعقد في حقه - لم ولا ثمن لاجل ولا - والله ولا شيء من ذلك (قوله وقبول الالتزام) اي من العسر  
اذا كان ذلك العبرحا كما (قوله ووجوده عند حلوله) اي أن يكون مقدورا على تحصيله وقت حلول  
الاجل لئلا يكون الثمن تارة سلفا وتارة بيعا (قوله ولا يشترط وجوده في جميع الاجل) اي بل  
الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله عند حلول الاجل ولو انقطع في اثناء الاجل بل ولو انقطع في  
الاجل بتمامه ما عدا وقت القبض خلا فلا يبي حنيفة المشترط لوجوده في جميع الاجل (قوله وان انقطع  
قبله) اي هذا اذا كان موجودا في الاجل تمامه من حين عقد السلم بل وان انقطع قبل الحلول ووجد  
عنده (قوله وعطف على مقدرا الخ) انما يلحق به عطف على قوله ووجوده الخ لاقتضائه فسادا اذ هو  
مخرج من الشرط اي بشرط كذا الانسل الخ فقتضاء صحة السلم في نسل الحيوان وهو باطل (قوله أو  
بمجرد) هو الاول لان محقق الوجود هو المسلم فيه والمصنف بالجواز العقد (قوله انعقد الشرطين) اي  
لا انتهاء الاول بمحصل التعيين والثاني بعدم وجوده اذ انقضاء لا يوجد المسلم فيه عند الاجل (قوله  
وتعقبه ابن عرفة) اي في مخرجه لابن الحاجب (قوله المنع مطلقا) فاذا قال خذ هذا الدينار سلما على  
عجل من أولاد هذه البقرات وكانت ألقاها يمنع على المعتد خلا فالظاهر المصنف من الجواز لان  
كثرة البقرات سيرها كغير المعين فكان المسلم فيه في الذمة والعالم حصول الولادة عند الاجل (قوله  
فجذبه من الثاني الخ) قد تبع الشارح في قيد القلة في الحائط المعين انت واعترضه ابن قاسم وطى بأن  
المدونة وعبرها من وقت عايه لم يقيد الحائط بالصغر فظاهر كلامهم أو صريحه أن الحائط قابل  
وان كان كثيرا في نفسه وهذا مراد المصنف ولذا أخرجه عن قوله وقيل اهـ بن (قوله فيمنع  
السلم فيه) اي فاذا قال لا آخذ هذا الدينار سلما على قنطار من بلع هذا الحائط آخذته منذ وقت  
كذا فانه يمنع بمعنى أنه لا يكون سلما حقيقة بحيث يجوز آخذه عند الاجل بدون الشرط الا نسبة  
بل هذا العقد بيع حقيقة وسلم مجازا فلا بد من الشروط الا نسبة (قوله المذكور) اي المعين الصغير (قوله  
غير انه تارة يقع العقد) اي على ثمر الحائط المذكور (قوله ولكل منهما) اي من الحائطين أي واحدة  
العقد في كل من الحائطين شروط (قوله وحنثا) اي وحين اذا كان العقد المتعلق بثمر الحائط المعين بيعا  
حقيقيا لا سلما (قوله فالتفرقة) اي بين ما اذا سمى سلما وما اذا لم يسم حيث اعتبر في كل شرط على حدة  
منظورة في اللفظ لا المعنى والانتقل ان التفرقة منظورة في اللفظ بل للمعنى فلا يصح لان العقد على  
الثمار في الحائطين بيع لا أنه في أحدهما بيع وفي الآخر سلم لان الفرض الخ (قوله وهي إحدى  
المواضع التي فرقوا فيها بين اللفظ) اي وان كان المعاني متحدة (قوله وشرط لشرا ثمرة الحائط المعين

وجوده في جميع الاجل  
وقال (وان انقطع  
قبله) وعطف على مقدار  
مقرر على الشرطين  
قبله مرفوع أو مجرد  
اي فيجوز محقق الوجود  
عند الاجل أو في محقق  
الوجود قوله (الانسل  
حيوان عجز وقيل) فلا  
يجوز له فقد الشرطين  
السابقين مع ما فيه من  
بيع الاجنة المنهى عنه  
وتبع في قيد القلة ابن  
الحاجب وابن شاس  
وتعقبه ابن عرفة بان  
ظاهر المدونة المنع مطلقا  
(أو) ثمر (حائط) عين  
وقيل اي صغر فحذفه  
من الثاني لدلالة الاول  
عليه فيمنع السلم فيه  
لما تقر ان السلم فيه  
لا بد ان يكون ديناني  
الذمة وثمر الحائط المذكور  
ليس كذلك ولا يتعلق به  
العقد على وجه السلم  
الحقيقي والعقد المتعلق  
به انما هو بيع حقيقة  
فيجوز على حكمه غير  
انه تارة يقع العقد على  
تسميته سلما وتارة يقع  
عليه مجردا عن التسمية  
المذكورة ولكل منهما  
شروط الا انهما يتفقان  
في معظمها كما بينه وحيث  
فالتفرقة ظرا للفظ ولا  
فهو بيع في الحقيقة لان

الفرض ان الحائط معين وعلى إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين اللفظ فظهر بهذا التقرير انه لا منافاة بين قوله او حائط الخ  
اي لا سلم فيه سلما احتياضيا وبين قوله (وشرط) لشرا ثمرة الحائط المعين



(ان سمي) في العقد (سلما لا) ان سمي (بيعا زهارة) لان تسميته سلما مجاز لا حقيقة وأشار بذلك الى أنه يشترط حيث سمي سلما مشروط  
 ستة فان سمي بيعا اشترط فيه ما عدا كيفية قبضه فانه يشترط في السلم خاصة خلافا لما يفيد كلام المصنف من انه ان سمي بيعا لا يشترط فيه  
 شيء منها الشرط الاول ازهاره للنهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (و) الشرط الثاني ١٨٥ فيها (سعة الحائط) بحيث يمكن

استيفاء القدر المشتري  
 منه فلا ينافي كونه صغيرا  
 (و) الثالث فيما اذا سمي  
 سلما فقط (كيفية قبضه)  
 متواليا أو متفرقا وقد  
 ما يؤخذ منه كل يوم وهذه  
 الثلاثة هي معنى كيفية  
 القبض فان سمي بيعا  
 لم يشترط ذلك وحمل على  
 الحلول لان لفظ البيع  
 المناجرة ولفظ السلم يقتضي  
 التأجيل (و) الشرط  
 الرابع فيهما (اسلامه  
 لمالكه) أي مالك الحائط  
 اذ لو أسلم لغيره وهو معين  
 ربما لم يبعه له مالكه فيتعذر  
 التسليم (و) الخامس فيهما  
 (شروعه) أي في الاخذ  
 حين العقد أو بعد زمن  
 قريب كنصف شهر فقط  
 لا أريد واليه أشار بقوله  
 (وان) تأخر الشروع  
 (لنصف شهر) فلا يضر  
 (و) السادس فيهما  
 (أخذه) أي انتهاء أخذه  
 لكل ما اشتراه (سرا أو  
 رطبا) وزيد سابع وهو  
 اشتراط أخذه كذلك على  
 المعتمد فلا يكفي الاخذ من  
 غير شرط ولا الشرط من  
 غير أخذ (لا) أخذه (عرا)  
 أو شرط ذلك فلا يجوز  
 لبعده ما بينه وبين المشتري  
 حين الازهار وقرب الرطب

(الخ) أي لصحة شرائه ثمرة الحائط المعين (قوله لان تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة  
 بجواب آخر وحاصله أن قوله أو حائط أي أسلم في جميع ثمره كل قطار أو اردب بكذا فلا يجوز ذلك ويحرم  
 وقوله وشرط ان سمي سلما أي وشرط في صحة العقد سلما على بعض ثمر الحائط المعين مثل قطار منه أو  
 قطارين فها هو فيما إذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما إذا أسلم في بعضه وكلاهما على لكيل (قوله فانه يشترط في  
 السلم) أي فيما اذا سمي سلما (قوله لا يشترط فيه شيء منها) أي وليس كذلك بل ان سمي سلما اشترط لصحة  
 المبيع شروط ستة وان سمي بيعا اشترط شروط خمسة واعلم أن هذا هو قول بعض القرويين واعتمده ابن  
 يونس وأبو الحسن وظاهر المدونة اعتبار الشروط كلها سواء سمي سلما أو بيعا وهو ظاهر ابن الحاجب وابن  
 عرفة أنظر طي اه بن (قوله الشرط الاول) أي فيهما (قوله ازهاره) أي اصفراره أو احمراره وطيب غير  
 الدخل كارهائه وان كان لا يجري فيه قوله وأخذه سرا أو رطبا قاله عبق (قوله سعة الحائط) أي والا فلا  
 يجوز للغير (قوله وكيفية قبضه) أي وبيان كيفية القبض حال العقد قال أبو الحسن عن ابن يونس اذا شرط  
 ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرباه فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا دكرا ما يأخذ  
 كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذ فالبيع باسدا لانها ماسمياها سلما وكان لفظ السلم يقتضي التراخي  
 علم أم ما قصد التأخير ففسد لذلك (قوله متواليا) أي كل يوم وقوله أو متفرقا أي يوما بعد يوم أو يوما بعد  
 يومين (قوله وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض) أي لانه شروط ثلاثة زائدة على الخمسة فتكون ثمانية  
 وقوله متواليا أو متفرقا الخ قضيته أنه اذا وقع العقد على أخذه دفعة واحدة لا يصح والمعتمد الصيغة فالمضر  
 اعما هو السكوت حين العقد عن بيان ما يأخذ كل يوم وعن بيان ابتداء وقت الاخذ اه تقرير شيخنا  
 عدوى (قوله وحمل) أي عند السكوت على الحلول أي على أحده دفعة واحدة حالا وتأخير قبضه لا يضر  
 (قوله لان لفظ البيع الخ) هذا اشارة للفرق بين ما اذا سمي سلما يشترط بيان كيفية القبض واذا سمي بيعا  
 لا يشترط بيانها (قوله يقتضي المناجرة) لكن لو تأخر القبض لم يضر (قوله واسلامه) أي رأس المال لمالكه  
 (قوله أو بعد زمن قريب كنصف شهر فقط) هذا هو المعتمد وقبل ان العشر من قريب يجوز تأخير القبض  
 اليها وقبل لا يجوز تأخير القبض عن وقت العقد أصلا (قوله فلا يضر) أي اذا كان أجل الشروع لا يستلزم  
 صيرورته ثمر أو لا فسد (قوله والسادس فيهما أخذه الخ) لا يحكي ان لا معنى لجعل أخذه سرا أو رطبا بشرط  
 اذ الشروط معتبرة حال العقد وهو في حالة العقد لم يأخذه بالفعل فالاولى أن يقال قوله وأخذه سرا أي  
 واشترط أخذه سرا أو أما الاخذ بالفعل فيجعل أمرا طارئا أي أنه اذا وقع العقد على كيفية المدكورة  
 فانه يقضى بأخذه سرا أو رطبا لا تمرا (قوله لبعده الخ) أي في دخله الخطر وضمير بينه للتمر (قوله حيث وقع  
 العقد عليه بعبارة) أي كما اذا قال حذ هذا الدينار سلما على قطار من ثمر هذا الحائط أو اشترى منك قطارا  
 من ثمره بدينار (قوله فان وقع عليه جزافا) كما لو قال حذ هذا الدينار سلما في ثمر حائطك كله أو اشترى ثمر  
 حائطك هذا كله بدينار (قوله لان الجراف الخ) أي بخلاف غير الجراف فانه لم يدخل في ضمان المشتري  
 بالعقد وانما يدخل في ضمانه بالتوفية (قوله قد تناوله العقد الخ) هذا كناية عن دخوله في ضمان المشتري  
 بمجرد العقد فقوله وقد دخل الخ عطف تفسير (قوله الاضمان الجوائح) أي وهو خلاف الاصل أي الكثير  
 أي انه أمر نادر لا يشترط في صحة العقد على ثمر الحائط المعين تعجيل رأس المال ولو سمي سلما  
 لانه مجاز كما مر ثم يشترط كون رأسه غير طعام فان كان طعاما منع للتبينة وانه اذا ضبط فلا بد من ضبطه  
 بعبارة المعتاد فيه فان بيع جر فافا لا مظهر (قوله فان كان الخ) أي انه اذا أسلم في قدر معين من الرطب

(٢٤ - دسوق ثالث) منه وحمل هذا الشرط حيث وقع العقد عليه بعبارة فان وقع عليه جزافا فله مقاؤه الى أن يتم لان  
 الجراف قد تناوله العقد على ما هو عليه وقد دخل في ضمان المبتاع بالعقد ولم يبق على البائع فيه الاضمان الجوائح (فان) كان حين العقد عليه



وطباً لا يسر أو (شرط) في العقد (ثمر الرطب) شرطاً صريحاً أو التزاماً كالوشرط في كيفية قبضه أياً ما يصير فيهما (مضى بقبضه) ولم يفسخ لانه ليس من الحرام اليين ١٨٦ قاله في المدونة ومثله اذا يس قبل الاطلاع عليه ومفهوم بقبضه أنه اذا اطلع عليه قبل

والموضوع بحاله ان الحائط معين وكان له ما حين العقد وطباً واشترط المسلم على المسلم اليه بقاء ذلك الرطب على أصوله حتى يتمرفاه لا يجوز زلبه بعد ما بين التمر والرطب قيدخله لخطر واثقله أمن الجوائح فيه فان قبضه بعد التمر أو قبله مضى العقد ولا يفسخ (قوله لانه ليس من الحرام اليين) أي المتفق عليه (قوله قاله) أي قال هذا التعليل (قوله أنه اذا اطلع عليه قبل القبض) أي وقيل ليس (قوله وهل المزهى الخ) أي أنه اذا أسلم في قدر معين على الكيل من تمر حائط معين والحال أنه مرء أي أجر أو أصفر وشرط المشتري بقاءه على أصله حتى يتمرفاهل يكون حكمه حكم اشتراط ثمر الرطب ومضى بقبضه ولو كان قد قبضه قبل التمر وعليه الاكثر من الشيوخ كابن أبي ريد وصوبه عبد الحق أو لا يكون حكمه كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض وحيت قد يرجع على المشتري بالمثل ان علمت مكيته والافيا القيمة وهذا رأي ابن شبلون (قوله يضم الميم وكسر الهاء) عبارة ابن الاثير في النهاية عن بيع التمر حتى يزهي وفي رواية حتى يزهر يقال زها الدخل يز هو اذا ظهرت ثمرة وازهي يزهي اذا جرد أو اصفر وقيل هما بمعنى الاجرار أو الاصفرار ومنهم من أنكر يز هو ومنهم من أنكر يزهي اه اذ علمت ذلك تعلم أنه يصح ضم ميم المزهى لانه من ازهي (٣) رقعها لانه من زها خلافاً لمن اقتصر على الفتح ولمن اقتصر على الضم كالشارح (قوله كالبيع الفاسد) أي في غير هذه الجزئية فلا ينافي أنه فاسد في هذه الجزئية أيضاً (قوله مالم يفت) أي بحواله السوق فأعلى والا مضى بالثمن (قوله أي عدمه) أي بسرقه مثلاً (قوله فان انقطع تمر الحائط المعين) أي ومثله تمر القرية العبر لما مونة إلى ما سطره وسواء كان الانقطاع بجائحة أو بفوات الابان على الصواب فتقول الشارح بجائحة أي أو بفوات الابان قال طي غير به بالانقطاع كالمدة طاهر في انقطاع بانه وكذا لو تلف بجائحة فالمدار على عدم قبض الكل قال ابن عبد السلام وانما وجب الرجوع بحصة ما بقي لان المبيع في هذه المسئلة معين فيكون حكمه حكم سائر المعينات من فسخ البيع لتلفه أو عدمه قبل قبضه وليس من السلم في شيء ولذا قال في المدونة اذا قبض بعض سلمه ثم انقطع تمر ذلك الحائط لزمه ما أخذه بحصته من الثمن ورجع بحصة ما بقي ولا يختلف في هذا كما اختلف في المضمون اذا انقطع ابانه قبل استيفاء الثمن وهو الا في كلام المصنف فتقول عجب ومن تبعه هذا اذا كان الانقطاع بجائحة وأما بفوات الابان فسيأتي حكمه وهم لان ما يأتي في المضمون وما في حكمه وهو القرية لما مونة اه بن (قوله قد قبض بعضه) أي وأما لو انقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان قبل أن يأخذ شيئاً فانه يتعين فسخ أيضاً ولا يجوز البقاء لقابل يأخذ من ثمرة (قوله ورجع بحصة ما بقي) أي من الثمن (قوله عاجلاً اتفاقاً) صاهره أن يعجل الرجوع بما بقي واه بوانه من حق الله تعالى وليس كذلك وعبارة بن يوسف كافي المرق ورجع بحصة ما بقي من الثمن معجلاً بانه قضاء ومغفاه اه ان طلب تعجيله يقضى له به وله أن لا يأخذ عاجلاً وينظره لان ذلك من حقه ولا يجوز فيه وانما منع من البقاء لسبب لا يأخذ من ثمرة اه بن والحاصل أنه متى انقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان فانه يتعين الفسخ ولا يجوز البقاء لسبب لا يحصل الانقطاع قبل قبض شيء منه أو بعد أن قبض حصه الا أنه في هذه اعماء يفسخ العقد ويباقي من غير قبض وكل هذا اذا كان المسلم قد دفع الثمن فان كان لم يدفعه حار البقاء لقابل اذا تراخى عليه لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين كذا في حش (قوله وله أخذ بدله) أي بدل ما بقي له من الثمن أي عاجلاً ولا يؤخر ما يأخذ من البديل قال ابن القاسم فان تأخر قبض ما يأخذ به بدلاً عن ثمن ما بقي له لم يجز لانه من فسخ الدين في دين وقوله وله أخذ بدله ولو طعاماً لا يقال انه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لانا نقول العقد قد انفسحت فيما لم يقبض فأيأخذ من طعام أو غيره ليس ثمناً عن الطعام وانما هو عوض عما في الذمة (قوله وانقطع) أي تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابانه (قوله ونسبة الباقي للمأخوذ) أي ونسبة قيمة الباقي لقيمة المأخوذ مع قيمة الباقي الثلث وذلك لان قيمة الباقي تنسب لمجموع لقيمتين بدليل قوله الثلث ولو قال الشارح قسم قيمة الباقي لقيمة المأخوذ ثم تنسب قيمة الباقي لمجموع القيمتين تكون ثلثاً فيرجع ثلث الثمن

القبض فسخ وهو كذلك (وهل المزهى) يضم الميم وكسر الهاء وهو مالم يربط فيشمل البسران شرط تمره (كذلك) يعنى بقبضه (وعليه الاكثر) وصوب (أو) هو (كالبيع الفاسد) يفسخ ولو قبض مالم يفت (أو يسلان) ولما كان السلم في تمر الحائط بيعاً لا سلماً حقيقة وبيع المثل المعين يفسخ بتلفه أو عدمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة أشار لذلك بقوله (فان انقطع) تمر الحائط المعين الذي أسلم في كيل معلوم من تمر بجائحة أو تعيب بعد قبض بعضه لزمه ما قبضه منه بحصته من الثمن و(رجع) المسلم (بحصة ما بقي) له من السلم عاجلاً اتفاقاً ولا يجوز التأخير لانه فسخ دين في دين وله أخذ بدله ولو طعاماً (وهل) يرجع (على) حسب (القيمة) فينظر لقيمة كل مما قبض ومالم يقبض في وقته وبفض الثمن على ذلك فاذا أسلم مائة دينار في مائة وسق من تمر الحائط المعين ثم قبض من ذلك خمسين وسقاً ففسخ فاذا كان قيمة المأخوذ مائة وقيمة الباقي خمسين فنسبة

الباقي للمأخوذ الثلث فيرجع ثلث الثمن قبل أو أكثر (وعليه الاكثر أو) يرجع (على) حسب المكيلة قل



فيرجع بنسبة ما بقي منها من غير ثمن فيرجع بنصف الثمن في المثال (تأويلان) ومحلها ما حيث لم يشترط عليه أخذه في نحو اليومين بمالم  
تختلف فيه القيمة عادة والارجع بحسب المسكيلة اتفاقا ١٨٧ (وهل القرية الصغيرة) وهي ما ينقطع عمرها

في بعض ابانه من السنة  
(كذلك) يشترط في السلم  
فيها الشروط السابقة في  
الحائط المعين (أو) هي  
مثله (الافى) وجوب تعجيل  
النقد (أي رأس المال  
(فيها) لان السلم فيها  
مضمون في الذمة لاشتغالها  
على عدة حوائط بخلاف  
السلم في المعين فلا يجب  
تعجيل النقدية بل يجوز  
تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام  
لانه يسع معين وتسميته  
سلما مجاز (أو) تخالفه  
فيه (أي في وجوب تعجيل  
النقد فيها) (وفي السلم)  
فيها (لمن لا ملك له) في  
القرية الصغيرة دون  
الحائط (تأويلات وان  
انقطع ما) أي مسلم فيه  
(له ابان) أي وقت معين  
يأتي فيه وهذا في السلم  
الحقيقي (أو من قرية)  
مأمونة ولو صغيرة قبل  
قبض شيء منه (خبر  
المشتري في الفسخ) وأخذ  
رأس ماله (و) في (الاتقاء)  
لقابل الآن يكون التأخير  
بسبب المشتري فينبغي  
عدم تخييره لظلمه النافع  
بالتأخير فتخييره زيادة ظلم  
قاله ابن عبد السلام  
فيجب التأخير (وان  
قبض البعض) وانقطع  
بجائحة أو هروب المسلم

قل أو أكثر كان أرفع (قوله فيرجع بنسبة ما بقي منها) أي من المسكيلة لما أخذه منها وما لم يأخذه في المثال  
السابق تضم الخمسين المأخوذة للخمسين التي لم تؤخذ يكون المجموع مائة ثم تنسب مالم يؤخذ للمجموع يكون  
نصفه فيرجع بنصف الثمن (قوله تأويلان) الاول للقاسي والثاني لابن مزين قال طي وتعبه المواق  
بأنه لم يجد من ذكر هذين التأويلين على المدونة وهو صواب فكان الاولى أن يبرر بقولان (قوله حيث لم  
يشترط) أي المسلم وقوله عليه أي على المسلم اليه وقوله أخذه في نحو اليومين أي أخذه في مدة لا تختلف فيها  
القيمة فان اشترط ذلك عليه وأخذ البعض وانقطع عمر الحائط قبل أخذه الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقا  
ومثل الاشتراط المذكور ما اذا كان الثمر يجنى في أوقات مختلفة وكان الشأن انه لا يباع الا جهة واحدة فاذا  
قبض المسلم البعض وانقطع الثمر الحائط قبل أخذه الباقي رجع بحسب المسكيلة اتفاقا كافي خش (قوله  
وهل القرية الصغيرة كذلك) أي وهل السلم في قدر من عمر القرية كالسلم في قدر من عمر الحائط المعين من  
كل وجه فيشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحائط المعين ويدخل في التشبيه مالم يضمن في قدر من عمر  
قرية صغيرة وقبض البعض ثم فاق الباقي بجائحة فيتعين الفسخ والحاسبة بالباقي وحيث رجع بحصة ما بقي فهل  
يرجع على حسب القيمة أو على حسب المسكيلة تأويلان وهذا قول اللخمي وقيل انه يتعين البقاء لقابل مالم  
يراضيا بالحاسبة فاذا راضيا به اجاز الرجوع ثمن الباقي وهل الرجوع بالثمن على حسب القيمة أو على حسب  
المسكيلة تأويلان واعتمد عجم القول الثاني فلو تنازعا فطلب أحدهما الفسخ وطلب الآخر البقاء لقابل  
كان القول قول من طلب البقاء اه تقرير شيخنا عدوى (قوله يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في  
الحائط المعين) أي من بدو الصلاح وسقيها وبيان كيفية القبض وان يسلم لملك حائط وان يشترط الشرع  
في الاخذ وان يشترط أخذه بغيره أو وطبا ولا يجب تعجيل رأس المال (قوله لاشتغالها على عدة حوائط) أي  
فلا يدرى المسلم من أيها يأخذ سلمه فأشبه السلم الحقيقي (قوله وفي السلم) أي وفي جواز السلم فيها لمن لا ملك له  
بخلاف الحائط المعين فانه لا يجوز أن يسلم لمن لا ملك له (قوله تأويلات) الاول ظاهر المدونة والثاني لابي  
محمد والثالث لبعض القرويين اه بن (قوله وهذا في السلم الحقيقي) أي وهو السلم في الذمة في غير الحائط  
المعين وغير القرية (قوله أو من قرية) عطف على مقدار أي وان انقطع ماله ابان من غير قرية أو من قرية  
أو منه أي وأما القرية غير المأمونة فسكوت عنها أو ادخله تحت حكم التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة  
الح فيتمتع في قطع عمرها الفسخ كافي الحائط المعين ولو كان بالحائجة كما عند اللخمي وأما الحائط المعين فلا  
يدخل هنا بحال خلافا لعجم ومن تبعه بل يتعين فيه الفسخ اتفاقا حكمه اللخمي وابن بوس وهو داخل في  
قوله سابقا وان انقطع رجع بحصة ما في الخ لما علمت ان المراد من انقطاع لثمة أعم من أن يكون بجائحة  
أو بفوات الابان اطر بن (قوله فيجب التأخير) أي ويتعين البقاء لقابل (قوله وجب التأخير بالباقي) أي  
للعام القابل ليأخذ من عمره (قوله الا أن يرضيا معا بالحاسبة بحسب المسكيلة لا القيمة فيجوز) هذا ظاهر  
اذا كان عدم القبض بالحائجة أو طر وبالمسلم اليه لانه ممة قصد البيع والسلف أما اذا كان عدم القبض  
لتقريب المشتري فلا يجوز تراضهما على المحاسبة لانها ممة على قصد البيع والسلف واد تراضيا على  
الحاسبة فلا يجوز أن يأخذ بغيره رأس ماله عرضا ولا غيره لمافيه من بيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن  
عبد الرحمن والتونسي (قوله بحسب المسكيلة) أي وتكون المحاسبة اذا تراضيا عليها بحسب المسكيلة لا القيمة  
(قوله ولو كان رأس المال مقوما) هذه مبالغة في المفهوم أي فان تراضيا على المحاسبة جاز عدم البقاء لقابل  
هذا اذا كان رأس المال مثلا ابل ولو كامقوما كحيوان وثياب واد تراضيا بدارد ممة ما قيمته قدر قيمة مالم يقبض  
من السلم فاذا أسلمه أربعة أثواب في عشرة قماطير لم يقصص منها حصة وانقطع الثمر فانه يرد ثوبين قيمتهما  
قيمة مالم يقبض اذا تراضيا بالحاسبة ورد لو قول سحنون اعاد يحو تراضيا على المحاسبة اذا كان رأس

اليه أو تقرير المشتري حتى مضى الابان (وجب التأخير) بالباقي لقابل لان السلم يتعلق بدمه النافع فلا يسل بانه قضاء الاجل كالدين (الا أن  
يرضيا) معا (بالحاسبة) بحسب المسكيلة لا القيمة فيجوز ان كان رأس المال مثليا بل (ولو كان رأس المال مقوما) كحيوان وثياب



الجواز الاقالة على غير رأس المال \* ولما انتهى الكلام على شروطه شرع في بيان ما يجوز اذا استكملت الشروط وما لا يجوز اذا اختل  
منها شيء فقال (ويجوز) وفي نسخة بالقاء ١٨٨ وهي أنسب (فباطبيع) من الاطعمة ان حصرتها صفة (و) في (الاولى) كذلك

المال مثلبا أو مالو كان مقوما فانه يمنع لعدم الامن من الخطأ في التقويم لانه كما اذا اتفقا على رد ثوب بعينه  
هو ضاعا لم يقبض احتمل أن يكون ذلك الثوب المردود مساويا لما بقي من المسلم فيه فيجوز أو مخالفا له بالقلّة  
أو الكثرة فيجتمع لانه اقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال وهي بيع قبل نزع بيع الطعام قبل قبضه اللهم  
الا أن يرد من الاثواب جزأها ما يكون المشتري يربحها بالبائع فيسلم من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز  
باتفاقهما (قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال) فيه ان الاقالة على غير رأس المال لا تجوز لانها حينئذ  
بيع وبيع الطعام قبل قبضه ممنوع فلعل الاولى أن يقول لجواز الاقالة في بعض المبيع ولو طعاما اذا كان  
الخن مثلبا ولم يقبض عليه أو كان مقوما كما مر (قوله ويجوز فباطبيع) أشار به ذاك إلى أن المسلم فيه لا يشترط فيه أن  
يكون ذاتا فاقمة بعينها لافسادها بالتأخير بل يجوز أن يكون مستهلكا لا بقاء له لفساده بالتأخير (قوله ويجوز  
فباطبيع) أي سواء كان لحما أو غيره وقوله بطبيع ليس المراد بخصوص ما كان مطبوخا بالفعل حال العقد بل  
المراد فباطبيع في المستقبل فكذلك هذا الدينار سلما على خروف محجر آخذة منك في شهر كذا أو كان مطبوخا بالفعل  
حال العقد كالمربات التي لا تقصد بالتأخير (قوله كذلك) أي اذا حصرته الصفة (قوله الا أن يندرج وجوده)  
أي لكونه كبيرا كراخا رجاء عن المعتاد فلا يصح السلم فيه وهذا داخل تحت قول المصنف الاتي وما لا يوجد  
(قوله وأولى وزنا) أي يتخذ هذا الدينار سلما على أربعة أحوال من الحطب كل جل قطاران أو كل جل ملء  
هذا الحبل ولا بد من وصف الحطب من كونه حطب سبط أو طرفاء أو غير ذلك (قوله أي الحبل) أي فيجوز  
السلم في جلود الغنم والبقر والابل ونحوها اذا شرط شيئا معلوما أو الادم في الاصل الجلد بعد الدبغ والمراد هنا  
مطلق الجلد سواء كان مدبوغا أو غير مدبوغ (قوله لا بالجزز) أي عددا يتخذ هذا الدينار سلما في أربع جزز  
من الصوف فيمنع لاختلافها بالصغر والكبر (قوله فيهما) أي في الجمع والمفرد (قوله وأما سراه لا على  
وجه السلم) أي والحال انه على ظهر الغنم بليل ما ذكره من الشرط وأما سراه مجزؤا فيجوز جزؤا  
وبالوزن من غير شرط (قوله وثو ليكمل) صورته وحدت نحاسا يعمل طشتا أو حلة أو تورا أو غير ذلك  
فقلت له كلفه على صفة كذا دينار فيجوز ان شرع في تسكيله بالفعل أو بعد أيام قلائل تكتمسه عشر  
يوما أو أقل والامنع لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه ومحل الجواز أيضا اذا كان عند النحاس نحاس بحيث  
اذا لم يأت على الصفة المطلوبة كسره وأعاده وكله مما عنده من النحاس كما يأتي وقد جعل عيج وعيق  
وشارحنا هذه المسئلة تبعا لابن الحاجب والتوضيح من باب اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير لاسلوب  
المصنف ويصح أن يكون من باب السلم بناء على مذهب أشهب المخوز في السلم تعيين المصنوع منه والصانع  
وهنا عين المصنوع منه وهذه عندها ابن القاسم وأنت اذا أمعت النظر وجدتها لها شبه بالسلم بطر المعلوم  
في حال العقد وطاشبه بالبيع نظر الموهود وليست من اجتماع البيع والاجارة ولكن أقرب مما يمشي عليه  
كلام المصنف قول أشهب الذي يحيز تعيين المعلوم منه انظر بن (قوله مجاز) أي فهو مثل اني أراني  
أعصر خرا (قوله فهو من أفراد قوله وان اشترى المعلوم منه الخ) كذا قال عيج واعترضه شيخنا بأن  
بينهما فرقا لانه هنا وقع العقد على المصنوع ولم يدخل المعلوم منه في ملك المشتري والا تية دخل في ملكه  
المعلوم منه بالعقد عليه ثم استأجره وبخوه لب كما تقدم حيث قال وليست هذه المسئلة من اجتماع البيع  
والاجارة بل لها شبه بالسلم والبيع كما مر (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي اذا لم يكن فيه حق توبة كما أتى  
(قوله ضمان الصانع) أي فان كان التلف منه أو ادعى هلاكه ولم تقم بينة بذلك والحال انه مما عاب عليه  
ضمنه والا فلا ضمان عليه (قوله فان اشترى على وزن) أي بأن قال له كلفه على صفة كذا أو ما اشترىه من  
كل رطل كذا (قوله الا أن يكون عنده عمل الخ) هذا تقييد للمع في مسئلة الثوب (قوله فان اشترى جلة

(والغنم والجوهر) وهو  
كبار اللؤلؤ الا أن يندرج  
وجوده (والزجاج والحب  
والزئبق وأحوال الحطب)  
كل هذا السبل ويوضع  
عند أمين وأولى وزنا  
كقطار (و) في (الادم)  
بالفتح أي الجلد (و) في  
(سوف بالوزن لا بالجزز)  
جمع جزء بكسر الجيم  
فيهما وأما سراه لا على  
وجه السلم فيجوز بالجزز  
نحوه يا بالوزن مع رؤية  
العين وأن لا يتأخر الجزز  
أكثر من نصف شهر كما  
سيأتي للمصنف في القسمة  
(و) في (الصوف) (البيوف)  
والسكاكين (و) في (نود)  
بالمثناة الفوقية اثناء يشبه  
الطشت (ليكمل) على  
صفة خاصة واطلاق التور  
عليه قبل كاله مجاز كما أن  
اطلاق السلم على هذا  
الشراء مجاز وإنما هو بيع  
معين يشترط فيه الشروع  
ولو حكا فهو من أفراد  
قوله وان اشترى المعمول  
منه واستأجره جاران  
شرع ويضمنه مشتريه  
بالعقد وما يضمنه بانه  
ضمان الصانع ومعنى  
كلامه أن من وجد  
صاعا شرع في عمل نور  
مثلا فاشترى منه جزفا  
بشمن معلوم على أن يكمله  
له جاز فان اشترى على

النور لم يضمنه مشتريه لا بالتقصير وهو بخلاف شراء ثوب يكمل ويجمع كما أتى لا مكان عادة النور ان جاء على  
حلال الصفة لم يشترطه أو المعتادة بخلاف الثوب لأن يكون عنده غزل يباع منه غيره ذ جاء على غير الصفة فان اشترى جلة



الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جلة النحاس ليعمله ثورا وهذا إذا كان كل من الصانع والمصنوع منه معينا فان كان الصانع معينا دون المصنوع منه فهو ما أشار له بقوله (و) جاز (الشراء من دائم العمل) حقيقة أو حكما ١٨٩ ككون البائع من أهل حرقه ذلك

الشيء ليس به عنده فاشبه  
المعقود عليه المعين في  
الصورتين والشراء اما  
لجمله يأخذها مفرقة على  
أيام كقطار بكذا كل يوم  
رطلين أو يقدمه على  
أن يشتري منه كل يوم  
عدد معين وليس لأحدهما  
القسخ في الأولى دون  
الثانية (كالخيار) والجزار  
بنقد وبغيره فلا يشترط  
تعجيل رأس المال ولا  
تأجيل الثمن بل يشترط  
الشروع في الأخذ حقيقة  
أو حكما فأجازوا التأخير  
لنصف شهر كما أشار لذلك  
بقوله (وهو بيع) فان  
مات البائع وجب القسخ  
في الصورة الثانية  
لأولى (وان لم يدم فهو  
سلم) فلا يعين العامل  
والمعمول منه ويكون  
ديناني الذمة كعقد على  
قطار خبز يؤخذ من  
المسلم اليه بعد شهر قدره  
وصفته كذا وقوله  
(كاستصناع سيف أو  
سرج) تشبيهه لا تعجيل  
والا لا يقتضي أن الصانع  
ان كان دائم العمل كان  
بيعا لا سلما مع أنه سلم  
مطلقا والحاصل أن دائم  
العمل حقيقة أو حكما ان

العمل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جلة النحاس الخ) انما منع قيمته لئلا ينقص لعدم إتيانه على  
الوصف المطلوب (قوله كما إذا اشترى جلة النحاس ليعمله ثورا) هذا تعييد للجواز هنا في مسألة التور  
والحاصل ان في كل من التور والثوب ثلاثة أحوال يتفقان في المنع إذا اشترى جلة ما عند البائع من الغزل  
والنحاس بدينا مثلا واتفق معه على أن يصنعه له ثورا أو ثوبا ويتفقان على الجواز إذا كان عند البائع جلة  
من النحاس أو الغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث إذا لم يأت ما اشتراه على الصفة المطلوبة يعمل له بدله  
من ذلك النحاس أو الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة وهو المنع في الثوب إذا كان عند البائع غزل  
لا يأتي ثوبا على تقدير إذا لم يأت المبيع على الصفة المطلوبة والجواز إذا كان عند النحاس لا يأتي  
ثورا لانه إذا لم يأت على الصفة المطلوبة يمكن كسره وإعادةه وتكميله بما عنده (قوله من دائم العمل  
حقيقة) أي وهو من لا يقرعنه غالبا وقوله أو حكما اعترضه شيخنا العدوي بأنه ان كان من أهل حرقه بالفعل  
رجع لما قبله والا فلا يكفي قال والذي غر عبق التابع له الشارح أن بعضهم عبر بقوله من أهل حرقه وأراد  
به نفس المعنى الأول فتوهم التعاير فجمع بينهما (قوله وليس لأحدهما القسخ في الأولى) أي وهي ما إذا كان  
الشراء لجمله يأخذها مفرقة على أيام وذلك للروم البيع فيها (قوله دون الثانية) وهي ما إذا اشترى منه كل يوم  
عدد معين فابيع فيها وان كان جائر السكنه غير لازم فكل منهما القسخ (قوله كالحيار والجزار) يتأني في  
كل منهما الصورتان المتقدمتان (قوله بنقد وبغيره) متعلق بالشراء من دائم العمل والمراد بالنقد المعجل  
وبغيره المؤجل أي جاز الشراء من دائم العمل بثمن معجل ومؤجل (قوله فلا يشترط الخ) أي فالشراء من  
دائم العمل مخالف للسلم في هذين الأمرين (قوله كما أشار لذلك) أي لعدم اشتراط تعجيل الثمن وتأجيل  
المنع بقوله وهو بيع اذن من المعلوم ان البيع لا يشترط فيه واحد من الأمرين (قوله أو حكما) أي بان يؤخر  
الشروع في الأخذ خمسة عشر يوما كما أشار له الشارح بقوله وأجاز والخ (قوله وهو بيع) صرح به مع قوله  
والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعا لا سلما أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين  
المبيع والمسلم فيه لا يكون معينا (قوله وان لم يدم) بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه  
وحاصله ان الشراء من غير دائم العمل جائز وهو سلم بشرط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال  
وضرب الأجل وعدم تعيين العامل والمعمول منه فان عيا أو أحدهما كان فاسدا (قوله كاستصناع سيف)  
أي كما أن استصناع السيف والسرج سلم سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا كأن تقول لانسان  
اصنع لي سيفا أو سرجا صفته كذا بدينا فلا بد من تعجيل رأس المال وضرب الأجل وان لا يعين العامل ولا  
المعمول منه (قوله تشبيهه) أي بقوله فهو سلم بشرط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال  
والصانع أي صانع السيف والسرج (قوله يمكن فيه البيع) أي ان عين العامل أو المعمول منه كالوقال له  
أشترى منك قطار خبز من هذا القمح أو من عملك (قوله والسلم أخرى) أي اذا لم يعين العامل ولا المعمول منه  
وفيه أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين المبيع فالسلم فيه وان لم يعين حقيقة فهو معين تزيلا وحينئذ لا يتأني  
السلم عند دوام العمل تأمل (قوله والا) أي والا يكن دائم العمل لاحقيقة ولا حكما بان كان انقطاعه أكثر من  
عمله أو تساوى عمله وانقطاعه (قوله فالسلم بشرطه) أي من تعجيل رأس المال وضرب أجل لقبض المسلم  
فيه وعدم تعيين العامل والمعمول منه (قوله ولو استديم عمله) الأولى حذره لان الموضوع به غير دائم العمل  
فتأمل (قوله وفسد) أي السلم وقوله تعيين المعمول منه أي على ما قاله ابن القاسم خلافا لآلهمب القائل ان  
يعين المعمول منه أو العامل لا يصرف السلم (قوله أو تعيين العامل) قال في المدونة فان شرط عمل رجل بعينه  
لم يجز وان نقده لانه لا يدري أي سلم ذلك الرجل الى ذلك عر راهو على هذا درج ابن رشد وفي  
المدونة في موضع آخر ما يقتضي الجواز اذا عين العامل فقط لقوله من استأجر من يبي له دارا على ان الجص

صت نفسه على أن يؤخذ منه كل يوم مثلا ما نصب نفسه له من ورن أو كيل أو عدد كالحيار واللبن والجرار ويقال يمكن فيه البيع  
ارة والسلم أخرى شرطه والا فالسلم بشرطه ولو استديم عمله كالطراد والبجار والحياك (وقد يعين المعمول منه) كاعمل من هذا  
الحديد بعينه أو من هذا الخشب بعينه أو من هذا العرل بعينه لانه حينئذ ليس ديناني الذمة (أو) تعيين (العامل)



أو هما بالاولى وهذا اذا لم يشتر المعول منه (و) أما (ان اشترى المعول منه) وعينه ودخل في ضمانه (واستأجره) بعد ذلك على عمله (جازان  
نصر) في العمل ولو حكما آتيا خبره نصف شهر ١٩٠ (عين عامله أم لا لا) يجوز السلم (قبلا لا يمكن وصفه) عادة وصفا كاشفا عن

حقيقته (كتاب المعدن) والاشترى من عند الابحار وهو قوله ابن بشير اه موقوف (قوله أو هما بالاولى) أي فهذه الصور الثلاثة يقصد  
فيها السلم وعلة الفساد في الاحترقين دوران المعقدين لثنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري أسلم العامل  
الى ذلك الاجل أم لا وفي الاولى أن السلم لا يكون في شيء معينه ل في شيء في الذمة (قوله وهذا) أي المنع فيما اذا  
عين المعول منه أو العامل اذا لم يشتر الخ (قوله وان اشترى المعول منه الخ) يعني انه اذا اشترى منه حديدا  
مثلا معينا واستأجره على أن يعمل له منه سيفا يد ينار فان ذلك جائز سواء شرط تعجيل النقد أم لا لانه من باب  
اجتماع البيع والاجارة في الشيء وهو جائز وسواء كان العامل معينا أم لا بشرط أن يشترع في العمل وفهم من  
قوله واستأجره أنه لو استأجر غير البائع لم يلزم من غير قيد الشرع (قوله وان اشترى المعول منه الخ) الفرق  
بين هذه والتي قبلها وهي قوله وتور ليكمل أن العقد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل  
المعول منه في ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على المعول منه على وجه البيع وملكه المشتري ثم  
استأجره حال العقد على عمله وهذه الثانية مسألة ابن رشد والتي قبلها مسألة المدونة في الاولى أربعة أحوال  
وهي تعيين المعول منه والعامل وعدم تعيينهما وتعيين الاول دون الثاني والعكس صحة العقد في حالة فساد  
في ثلاثة وفي الثانية حالتان فقط أن يعين العامل أو لا يعين والعقد صحيح في كل منهما (قوله لا فيما لا يمكن الخ)  
عطف على قوله فيما لا يمكن (قوله ومن ذلك الحناء المخلوطة الخ) أي وأما بيعهما فتقدم من غير سلم بخلاف اذا تعرى  
قد رما فيهما من الخلط (قوله ولا يسلم في الارض والدور) أي فلا يجوز أن تقول لا تخرا سلمك مائة دينار في  
أربعة أفدنة من الطين أو في دار وثلث لان شرط صحة السلم أن تبين صفاته التي تختلف بها الاعراض ومن  
جلتها البقعة التي تكون الدار والافدنة وبها ومتى عينت البقعة كان ما فيها من الدار والقدادين معينا والسلم  
في المعين لا يصح (قوله ولا في الجراف) قيل هذا مخالف لما تقدمه من قوله أو يتعراخ لان المتعري جراف  
قطعا وأبيب بأن الجراف الذي يمنع السلم فيه هو الذي لا يمكن فيه التعري لكثرة والسابق الجائر الذي  
يمكن فيه التعري أفاد هذا المعنى كلام المقدمات اه بن (قوله ولا فيما لا يوجد) أي لعدم القدرة على تحصيله  
وقوله أصلا أي كالكبريت الاحمر (قوله وبالعكس) أي ولا تسلم سيف في حديد سواء كان يخرج منه  
سيف أم لا والمنع مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يجوز سلم الحديد الذي لا يخرج منه سيف  
في سيف ووجه الاول أن السيف مع الحديد كشيء واحد فسلم أحدهما في الآخر يؤدي الى سلم الشيء في  
جسه وانما كانت السيف مع الحديد كشيء واحد لان الصفة المفارقة أي التي يمكن ازالتهما وبخلاف  
الملازمة (قوله لا مكان معاملة الغليظ) أي وجبت في السلم الغليظ في الرقة في يؤدي الى سلم الشيء في جنسه وانظر  
هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المصنف مع به ممنوع تأمل (قوله لان غليظ العزل يراد لغير ما يراد  
له رقيقة) أي وجبت في هذا اختلاف المنفعة هما واختلاف المنفعة بصير أفراد الجنس كالجنسين كالحديد (قوله ولا في  
ثوب) أي لا يجوز ثوب قد سجد بعضه ليكماله له صاحبه على صفة معينة لان الثوب اذا لم يأت على  
الصفة المطلوبة لا يمكن عوده اليها بخلاف الثوب النحاس وقد تقدم أن كلاما من المنع في الثوب والجواز في الثوب  
مفيد بقيد الجوار في الثوب مفيد بأن لا يشترى جلة النحاس الذي عنده والممنوع في الثوب مفيد بان لا يكون  
عنده عزل كثير والاحراز (قوله وهو عين الخ) أي والحال انه عين الصنعة وحاصله أنه لا يجوز أن يكون  
المصنوع عين الصنعة رأس مال سلم في غير المصنوع من جنسه لان الصنعة الحسية كعدمه فالعزل لا يخرج  
الكان من أصله الذي هو الكتان فكأنه أسلم كتابا في كتان ولا مفهوم لقول المصنف لا يعود لان عين  
الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه أمكن عوده أم لا ولا يعتبر الاجل بحيث يقال ان كان الاجل متسعا  
بحيث يمكن عود ذلك المصنوع فيه لأصله مع ولا حازل المنع مطلقا اتسع الاجل أولا (قوله وكذا العكس)  
أي سلم اصروف أو الكتان في العزل وقوله الاولى أي لان الكتان المعول رأس مال يمكن عزله (قوله يسلم في  
عزل من جنس أصله) فيجوز أن يسلم ثوب المدسوج من الكتان في عزل من الكتان أو في كتان بالاولى

وأولى تراب الصواعين ومن ذلك الحناء المخلوطة بالرمل والنبيلة المخلوطة بالطين الا أن يعلم قدر ما في ذلك من الخلط (و) لا يسلم في (الارض والدور) لان وصفهما مما يختلف فيه الاغراض التي من جلتها تعيين البقعة التي هما في صيرهما من المعين وشرط السلم كونه في الذمة (و) لا في (الجراف) لان من شروط صحة بيعه رؤيته وبها يصير معينا يتأخر قبضه (و) لا في (ما لا يوجد) أصلا أو الا نادرا ككبار الاول والخارج عن العادة (و) لا يجوز (حديد) أي سلمه (وان لم يخرج منه السيف في سيف وبالعكس) لیسارة الصنعة (ولا كان غليظ في رقيقه) لا مكان معاملة الغليظ حتى يصير رقيقا (ان لم يغزلا) والاحراز لان غليظ العزل يراد لغير ما يراد له رقيقه كغليظ ثياب في رقيقها (و) لا في (ثوب) ناقص (ليكمل) على صفة معينة الا أن يكثر عنده لعزل كغير في الثوب (و) لا (مصنوع فله) أي

جعل رأس مال سلم (لا مرد) لأصله وهو أصله كالعزل (لا يسلم في أصله من كان أوصوف أسهل لصنعة) (قوله) وكذا العكس بالاولى (بخرى لیس) أي ما سوج يسلم في عزل من جنس أصله وأولى في شعر



لأن صعوبة صنعه صيرته جنسا آخر (الإتياب الخ) فلا تسلم في خزاله ان تنفس وتصير خزا ولا يخفى ما فيه (وان قدم أصله) أي أصل  
المصنوع لا يقيد كونه هين الصنعة بل يقيد كونه صعبا كغزل في ثوب أي جعل رأس ١٩١ مال (اعتبر الاجل) المضروب

بينهما فان كان يمكن جعل  
غير المصنوع مصنوعا منع  
للمزاينة لانه اجارة بما  
يفضل منه ان كان والا  
ذهب عمله هدرًا والاجاز  
لا تتفاء المباح (وان عاد)  
المصنوع صعب الصنعة  
أي أمكن عوده (اعتبر)  
الاجل (فيهما) أي في  
اسلام المصنوع في أصله  
واسلام أصله فيه فان  
وسع الاجل جعل المصنوع  
كأصله أو جعل أصله مثله  
بوضع الصنعة فيه لم يجر  
والاجاز كاسلام آنية من  
نحاس أو رصاص في نحاس  
أو رصاص وعكسه لكن  
الراح في هين الصنعة  
الاطلاق فلا يعول على  
قوله لا يعود فهين الصنعة  
عاد ولا يسلم في أصله  
ولا أصله فيه وغيرهين  
ان لم يعد أسلم في أصله وان  
أسلم أصله فيه اعتبر الاجل  
وان عاد اعتبر الاجل أسلم  
في أصله أو أصله فيه  
(والمصنوعان) من جنس  
هات الصنعة أم لا  
(يعودان) أي يمكن  
عودهما لأصلهما وأولى  
ان لم يمكن (يطر  
للمنفعة) المتصودة منهما  
فان تقاربت كقدر نحاس

(قوله لان صعوبة) أي النسج بمعنى المنسوج وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف بخلاف الخ  
مفهوم هين الصنعة فكأنه قال وان كان غير هين الصنعة جاز كافي النسج بمعنى المنسوج (قوله فلا تسلم في  
خر) أي فالنسج فيها كالغزل في الكتان فكما لا يسلم الغزل في الكتان لانه لا يتقل عنه لا يسلم ثياب الخرز في الخرز  
والخرما كان قيامه من حرير ولحمته من وبر (قوله وان قدم الخ) لما ذكر ان غير هين الصنعة يجوز ان  
يسلم في أصله ذكر حكم ماذا أسلم أصله فيه بقوله وان قدم الخ (قوله وان عاد المصنوع صعب الصنعة الخ) أشار  
الشارح الى أن صعب عاد راجع للمصنوع صعب الصنعة المفهوم من قوله بخلاف نسجه وليس مفهوما  
لقوله سابقا لا يعود بحيث يكون ضمير عاد للمصنوع الهين الصنعة وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله  
فهين الصنعة الخ) حاصله ان هين الصنعة كالغزل سواء كان يمكن عوده لأصله أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم  
أصله فيه ولا يعتبر في ذلك اتساع الاجل ولا ضيقه فهذه أربعة وغير هين الصنعة ان كان لا يمكن عوده لأصله  
كالثياب المنسوجة جاز سلمه في أصله كالغزل والكتان وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان كان يمكن عوده  
لأصله كإني النحاس اعتبر الاجل في سلمه في أصله وسلم أصله فيه فهذه أربعة أيضا (قوله عاد) أي أمكن  
عوده أم لا وقوله لا يسلم في أصله ولا أصله فيه أي ولا ينظر لاجل ولا لعدمه (قوله وان عاد) أي أمكن عوده  
(قوله والمصنوعان الخ) حاصله أن المصنوعين اذا أراد سلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء  
أمكن عوده لأصله أم لا فانه ينظر للمنفعة ان تقاربت منع لانه من سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز فقول  
المصنف والمصنوعان أي سواء كانت صنعتهم ماهينة أم لا وقوله يعودان أي وأولى ان لم يعودا كما نبه على  
ذلك الشارح (قوله هانت الصنعة) أي كسلم غزل في غزل وقوله أم لا أي كسلم طشت نحاس في حلة أو في  
طشت مثله (قوله وأولى ان لم يمكن) أي لانه اذا اعتبر النظر للمنفعة عند امكان العود وانما اذا تباعدت  
يجوز زفأولى اذا لم يمكن العود (قوله فان تقاربت كقدر نحاس مثله) وكسلم ثوب رقيق في مثله (قوله منع) أي  
لانه من سلم الشيء في مثله (قوله كابر يق في طشت) أي وكتب رقيق في غايط (قوله وجار الخ) هذا شروع  
في حكم اقتضاء المسلم فيه ممن هو عليه أي وجاز للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل  
حلول أجله أي وفي محله (قوله بلا جبر) أي لان الاجل في السلم حق لكل منهما ما لم يكن المسلم فيه نقدا والا  
أجبر المسلم على قبوله قبل الاجل لان الاجل حينئذ حق لمن عليه الدين وأما في القرض فيجبر المقرض على  
قبوله قبل أجله كان القرض عينا أو غيرها كحيوان أو طعام (قوله قبل زمانه) أي والحال أنه في محله بدليل  
مابعده (قوله أي موصوفها) أشار الشارح الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي قبول موصوف صفته  
لان الذي يفتضيه المسلم موصوف الصفة لا الصفة ولو قال المصنف قول مثله لكان أصرح في المراد أي  
قبول المماثل له صفة وقدر سواء كان طعاما أو غيره لا أحوذ ولا أردأ (قوله لما فيه من ضعف الخ) أي اذا كان  
المدفوع أقل أو أردأ وقوله أوحط الضمان وأريدك أي ان كان أجود أو أكثر وكل من ضعف وتعجل وحط  
الضمان وأريدك ممنوع في السلم والقرض لا يدخله الثاني لان الاجل من حق المقرض ولا حق فيه للمقرض  
حق انه يحط الضمان عن المقرض (قوله كقبل محله) أي كما يجوز له أي للمسلم قبوله قبل محله في العرض  
مطلقا الخ (قوله في العرض مطلقا وفي الطعام ان حل الخ) اعلم أن في العرض والطعام قولين أحدهما لا يس  
القاسم وأصبح الجوار قبل محله شرط الحلول فيهما والثاني لمحمون واختاره ابن ررقون الجوار قبل محله  
وان لم يحصل فيهما اس عرفة وهذا أحسن والأول أقيس والمصنف فصل بين العرض والطعام وانظر  
ما استنده في ذلك ولو جرى على ما لابن القاسم لقال في العرض والطعام ان حل أو على ما للسحنون لقال في  
العرض والطعام مطلقا انظر المواق وقوله وفي العرض أي سواء كان ثيابا أو جوهرا أو لا أي على المشهور

في مثله منع والاجاز كابر يق في طشت أو مسامير في سيف (وجار) بلا جبر (قبل زمانه) أي أجل المسلم فيه (قبول صفته) أي موصوفها  
(فقط) لا أدنى ولا أجود ولا أقل ولا أكثر لما فيه من ضعف وتعجل أوحط الضمان وأريدك (كقبل محله) أي الموضع الذي اشترط فيه  
القبض أو موضع العقد عند عدم الشرط فيجوز (في العرض مطلقا) حل الاجل أم لا (وفي الطعام ان حل) والمعتمد



باب المعروف (لا يجوز) (أقل) عددا ١٩٢ أو كيلة أى مع الجودة أو الرداءة فى طعام أو تقدم لساقيه من بيع طعام بطعام من  
 قبل قبضه ومحل الجواز فى العرض والطعام (أن لم يدفع) المسلم إليه (كره) للمسلم لمحل المعول والامتنع (ولزم) المسلم فيه قبوله للمسلم ودفعها  
 من المسلم إليه أن أبسر (بعدهما) أى بعد حلول الأجل والمحل أى بعد إبعادهما (كقضاء) أى ما كمل يلزمه قبول المسلم فيه (أن غاب) المسلم  
 ولا وكيل له حاضر لأن القاضى وكيل الغائب (وجاز) بعدهما أيضا (أجود) أى قبوله لأنه حسن قضاء (وأردأ) لأنه حسن اقتضاء فهو من  
 باب المعروف (لا يجوز) (أقل) عددا ١٩٢ أو كيلة أى مع الجودة أو الرداءة فى طعام أو تقدم لساقيه من بيع طعام بطعام من

وسواء كان للعرض كلفة فى نقله لمحل أم لا (قوله أنه لا بد) أى فى حوارة القضاء قبل المحل (قوله لأن من محل  
 الخ) علة لمخدوف أى والامتنع لأن من محل الخ (قوله بسقوط الضمان) أى عنه للأجل (قوله بأن فيه بيعه  
 قبل قبضه) أى لأن ما عله عوض عن الطعام الذى لم يجب عليه الآن وإنما يجب عليه إذا حل الأجل فتد  
 باع المسلم الطعام الذى له على المسلم إليه قبل قبضه به (المأخوذ قبل الأجل) (قوله ومحل الجواز) أى جواز  
 القبول قبل المحل فى العرض والطعام داخل الأجل (قوله والامتنع) أى لما فيه من سلف جرفعا أن كان  
 المأخوذ من جنس رأس المال ولما فيه من بيع وسلف بيان الأول أنه إذا سلمت عشرة محاييب فى عشرة  
 أراد بيعهم أو فى عشرة أثواب أخذها منك فى رشيد فدفعتهالى فى بولاق وأعطيتى أجرة المحل دينار أصرت  
 كاتى اشتريت منك تسعة أرادب أو تسعة أثواب تسعة دنائير والعاشر كانه سلف ردالى الآن والأردب  
 أو أثواب العاشر عاد على بفعلا لأجل ساقى لدينار و بيان الثانى أن التسعة دنائير الواقعة فى مقابلة العشرة  
 أرادب أو العشرة أثواب بيع وما وقع من الكراء فى مقابلة لدينار العاشر سلف (قوله ولزم بعدهما) أى لزم  
 المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما أو غيره حيث حل لأجل وكان المسلم والمسلم إليه فى بلد الشرط كما يلزم المسلم  
 إليه الدفع إذا طلب منه وكان مليا فقله بعدهما أى بعد انقضاء لأجل وبعد الوصول للمحل فبعدية المحل  
 بعدية وصول وبعدية لأجل بعدية نقضاء (بعبية) أى بما يلزم المسلم قبول المسلم فيه بعدهما إذا أتاه المسلم إليه  
 بجمبه فان أتاه بعبضه لم يلزمه قبوله حيث كان للمدين موصرا وأما القرض فى ابن عرفة ما نصه وفى جبروب  
 دين حال على قبض بعبضه وقبول امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين موصرا لابن رشد ورواية محمد مع ابن  
 أبى زيد عن ابن القاسم وأهل الفرق أن القرض بأية المعروف والمسامحة (قوله كقضاء) تشبيهه فى لزوم  
 القبول أى إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم إليه بالناسى بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه  
 قبوله (قوله وجاز أجود وأردأ) أى وجاز للمسلم عد الأجل والمحل قبول أجود مما فى ذمة المسلم إليه وقبول  
 أردأ مما فيها وعبر المصنف بالجواز لأنه لا يلزمه قبله كما لابن عبد السلام وابن هرون والتوضيح وقال ابن  
 الحاجب وابن عرفة يلزمه القبول ولا طهر أن المسلم إليه إذا دفع ذلك على وجه التفضل لا يلزم المسلم القبول  
 وإن دفعه لأجل أن يدفع عن نفسه مشقة أو يرضه عمل ما لشرط لزم قبوله نظربن (قوله لأنه حسن قضاء)  
 أى حسن دفع من المسلم إليه وقوله لأنه حسن قضاء أى قبض من المسلم (قوله أى مع الجودة) أى مع الاتفاق  
 فى الجودة أو الرداءة وإنما قيد بذلك لأجل لاحتماء بعده ولا فأخذ لأقل عن لا كثر ممنوع مطلقا كان بصفة  
 مافى الذمة أو أجود منه أو أردأ مما عدا صورة الاستثناء وهذا هو الذى ذهب إليه أبو الحسن عن ابن اللباد ومشى  
 عليه عبق وحش وذكر ابن عرفة أن التهمة فى لأقل لا تعتبر إلا مع اختلاف الصفة فى كان لأقل بصفة  
 مافى الذمة جازأرأه مما أراد أم لا والتفصيل لذى ذكره المصنف بقوله لأقل إلا عن مثله فما إذا كان لأقل  
 غير الصفة بأن كان أجود أو أردأ مما فى الذمة قال منى وهو المعتمد واقتصر عليه فى الملح (قوله وأما غير الملح)  
 هذا مفهوما قوله فى طعام أو نقد (قوله ولا يجوز دقيق) أى أخذه عن فتح مسلم فيه أى وأما فى القرض فيجوز  
 أخذ أحد هما عن الآخر تحرى مافى الدقيق من القمح ومافى القمح من الدقيق (قوله وإن كان ضعيفا) أى  
 فهو مشهور مبنى على ضعيف (قوله شروط أربعة) أى وحوار القضاء بغير الحسن مشروط بشرط أربعة

سنته غير مماثل (الا)  
 أن يأخذ لأقل قدرا (عن  
 مثله) صفة (ويبرى)  
 المسلم المسلم إليه (بما زاد)  
 لأنه معروف لا مكابسة  
 وأما غير الطعام والنقد  
 فيجوز قبول لأقل مطلقا  
 أبرأ ولم يبرى كمنصف  
 فنتار من نحاس عن  
 فنتار منه حيث حل  
 الأجل ولم يدخل على  
 ذلك (ولا يجوز) (دقيق)  
 أى أخذه (عن فتح) مسلم  
 فيه (و) (لا عكسه) شاء  
 هلى أن الطحين ناقل  
 وإن كان ضعيفا فصارا  
 كمنسبين فى أحد أحدهما  
 عن الآخر بيع الطعام  
 قبل قبضه ولما انتهى  
 الكلام على قضاء المسلم  
 بجنسه شرع فى قضائه  
 بغيره فقال (و) جاز قضاؤه  
 ولو قبل الأجل (بغير  
 جنه) أى المسلم فيه  
 بشروط أربعة ذكر  
 المصنف منها ثلاثة أولها  
 قوله (أن جاز بيعه) أى  
 المسلم فيه (قبل قبضه)  
 كسلم ثوب فى جسيوان  
 فأخذ عنه دراهم فيجوز  
 بيع الحيوان قبل قبضه

وثانيها قوله (و) جاز (بعبه) أى المأخوذ عن المسلم فيه (بالمسلم فيه مناجزة) كدراهم فى ثوب أخذه عنه طشت نحاس مطلقا  
 أن يجوز بيع الطشت بالثوب يد يد ولو قال بالمأخوذ ليكون سببا بعبه عائد على المسلم فيه لسلم من تشتيت الضمير والثالث قوله (وإن  
 بسلم فيه) أى فى المأخوذ (رأس المال) كمثل المال المقدم فيجوز تسليم الدراهم فى طشت نحاس والرابع أن يعجل المأخوذ بسلم من فسخ دين  
 فى دين ثم ينحترز كل من الثلاثة على طريق اللقب والشر لم يرتب فقال فى محترز الأول (لا طعام) أسلم فيه فلا يفضى عنه غيره من نقد أو  
 عرض أو طعام من غير جنسه كقول عن فتح انتهى عن بيع الطعام قبل قبضه وفى محترز الثانى



(و) لا (لحم) غير مطبوخ أي أخذه (بحيوان) أي عن حيوان مسلم فيه ولا عكسه من جنسه إذا لا يجوز بيعه به مناجزة وهذا كالذي قبله عام في بيعه لمن هو عليه أو غيره واستشكل بأن الكلام في القضاء بغير الجنس وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز فلا يصح أن يكون محترز الثاني وأجيب بأنه ليس المراد بالجنس ما تقدم في الرويات وإنما المراد به ما يجوز رسامه في غيره كيقرف في غنم ومع ذلك فقد يتوهم جواز أخذ لحم أحدهما عن نفس الآخر لا بخلاف الجنس هنا في المنع

(١٩٣)

للمن يخاص عن بيع اللحم

بالحيوان وفي محترز الثالث (و) لا (ذهب) عن عرض أرحيوان (ورأس المال) المدفوع فيه ورق (و) لا (عكسه) أي أخذ ورق عن عرض رأس ماله ذهب للصرف المؤخر وهذا خاص بما إذا باع العرض لغريمه فان باعه لأجنبي فلا يراعى رأس المال فيجوز وقوله وعكسه يرجع لما قبله أيضا كما أثرنا له (و) أن أسلم في ثوب موصوف إلى أجعل معلوم (بجاز) للمسلم (بعد) - الأول (أجله الزيادة) على رأس المال (ليريده) المسلم إليه في الثوب الموصوف (طولا) أو عرضا أو صفاقة والمراد أنه يدفع له ثوبا أطول مما وقع عليه القعد أو أعرض أو أصفق بشرط تعجيل الثوب قبل التفرق وتعيينه بأن يقول من هذه الشقة أو هذه الشقة فان لم يعين منع لانه سلم حال وكذا ان لم يعجل لانه بدخله ببيع وسلف ان كان من صنف المسلم فيه وفسخ دين في دين ان كان من غير صنفه وشبهه في الجوار قوله

مطلقا أي سواء كان القضاء بغير الجنس قبل الاجل أو بعده (قوله ولا لحم) أي ولا يجوز أخذ لحم (قوله أي عن حيوان مسلم فيه) فإذا أسلم دراهم أو عرضا في حيوان فلا يجوز أن يأخذ بدله لحما من جنسه أو أسلم في لحم فلا يجوز أن يأخذ بدله حيوانا من جنس اللحم المسلم فيه (قوله ولا عكسه) أي فلا يجوز أن يؤخذ حيوان عن لحم مسلم فيه إذا كان ذلك الحيوان المأخوذ من جنس اللحم المسلم فيه ظاهرة أنه إذا كان من غير جنسه يجوز وفي بن أن صورة العكس لا يتقيد بالمنع فيها بالجنس بل تمنع مطلقا لانه من بيع الطعام قبل قبضه فهذا خارج بالشروط الأولى لان اللحم طعام (قوله وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز) أي فيجوز بيع الطير وحيوانات الماء بلحم ذوات الأربع من الأعام (قوله وأجيب) حاصله أن المراد بقوله لا لحم عن حيوان من جنسه أي جنسه في باب الرويات وان كان غير جنسه هنا في باب السلم فالقبر والعنم جنس واحد في الرويات وحيوان في السلم يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر ومع ذلك لا يجوز أخذ لحم أحدهما قضاء عن الآخر (قوله ما تقدم في الرويات) أي من أن ذوات الأربع جنس واحد والطير كل جنس واحد ودواب الماء جنس واحد (قوله وإنما المراد بالخ) أي وإنما المراد بالجنس في باب السلم وهو ما كانت منفعة متحدة وهو ما يسلم في غيره لا بخلاف منفعتهما (قوله ولا ذهب) أي ولا يجوز أخذ ذهب عوضا عن عرض (قوله ورأس المال) جملة حاله وقوله المدفوع فيه أي في العرض أو الحيوان (قوله بما إذا باع العرض لغريمه) أي وهو من عليه العرض (قوله الزيادة على رأس المال) أي سواء عجلها أو لا لانه لا يشترط تعجيل الزيادة على رأس المال إلا بما بعد الكاف في كلام المصنف على المعتمد (قوله أو عرضا) أشار إلى أنه لا مفهوم للطول حيث كانت الزيادة عدلا لاجل بل العرض والصفقة كذلك (قوله والمراد) أي يكون المسلم إليه يريده طولا أو عرضا (قوله أنه يدفع له ثوبا أطول) أي سواء كانت تلك الثوب التي يدفعها المسلم إليه من صنف ما أسلم فيه أو لا أي وليس المراد أنه يريده طولا يوصل بالطول الأول للروم تأخير قبض المسلم فيه وهو مجموع (قوله بشرط تعجيل الثوب) أي التي يدفعها المسلم إليه للمسلم مشتملة على زيادة الطول أو العرض أو الصفاقة (قوله فان لم يعين) أي وأخذ مقطعا يريد من الأول بثلاثة أدرع أو أصفق من الأول (قوله لانه سلم حال) وذلك لانه إذا لم يعين كانت في الذمة فيؤدي السلم الحال (قوله وكذا ان لم يعجل) أي وكذا يمنع ان لم يعجل الثوب المأخوذ المشتمل على الزيادة (قوله وبيع وسلف) أي لان الزيادة مبيعة بالدراهم وتأخير ما في الذمة سلف (قوله ان كان) أي الثوب التي يدفعها المسلم إليه (قوله وفسخ دين) أي وهو الثوب المسلم فيه وقوله في دين أي وهو الثوب الأطول أو الأعرض الذي يأخذه من غير صنف الأول (قوله كقبضه) أي كما يجوز للمسلم أن يدفع للمسلم إليه قبل الاجل زيادة على رأس المال يريده في المسلم فيه لكن بشرط حصة الأول أن يعجل تلك الدراهم المريدة لانه سلم الثاني أن تكون الزيادة التي يريدها المسلم إليه في الطول فقط لا في العرض والصفقة لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الأولى إلى غيرها بخلاف زيادة الطول فاهل المخرج عن الصفقة الأولى وانما تلك الزيادة صفقة ثانية لان لأدرع المشتركة أولا قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من الاجل الأول حين العقد على الزيادة مقدار حل السلم فأكثر لان الثاني سلم حقيق الرابع أن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أن يريده بعد مدة ليريد طولا ولا يفسد العقد (قوله وان لا يتأخر الأول عن أجله) أي ليعر دفعه إلى الحل الأول يدفع له الثوب الأول عما فيها من الزيادة (قوله وعزل ينسجه) أي

(٢٥ - دسوقي ثالث) (كقبضه) أي الاجل أي رد المسلم دراهم قبل الاجل ليريد المسلم إليه طولا على طوله (ان عجل المسلم دراهمه) المريدة ولو حكما كما أخبرها لانه أيام وبقى من أجل الأصل صنف شهرا فأكثرا لا بها صفقة ثانية وأن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف وأن تكون الزيادة في الطول فقط (و) جاز أيضا زيادة (عزل) على العزل الأصلي (ينسجه)



ويزيد في طول الشقة  
أو عرضها وهذا من الإجارة  
للابيع ذكره المصنف هنا  
للمناسبة وأخرج من  
قوله كقبوله أن عجل  
دراهم قوله (لا) أن زاده  
دراهم قبل الأجل يعطيه  
إذا لم (أعرض أو أصفق)  
مما أسلم فيه فيمنع لفسخ  
الدين في الدين بحسب لاف  
زيادة الطول فإن العقدة  
الأولى باقية واستأنف  
عقدة ثانية (ولا يلزم)  
المسلم إليه (دفعه) أي  
المسلم بمعنى المسلم فيه  
(بغير محله) أي لا يقضى  
عليه بذلك (ولو خفف  
حمله) كجوهه وكذا لا يلزم  
المسلم قبوله بغير محله  
ولو خفف حمله فإن رضا  
بجاز ولو ثقل حمله وأما العين  
فيتقضى بها كما سيأتي في  
الفصل بعده

(فصل في القرض \* فتح  
القاف قبل يكسرهما  
(يجوز قرض ما يسلم فيه)  
أي كل ما يصح أن يسلم فيه  
من عرض وجبوان ومثلي  
والأصل فيه النذب  
(فقط) أي دون ما لا يصح  
فيه السلم كدار وبستان  
ونراب معدن وصائغ  
وجوه وثقبس فلا يصح  
فيه العرض ولما كان السلم  
في الجوارى جائزا ولا يصح

قرضهن على الإطلاق استثناهن بقوله

كما جاز قبل الأجل الزيادة للمسلم إليه ليزيد طولا جازر يادة عرض ودراهم لمن عاقده أو لا على نسج غزل على  
صفة معلومة أبر يد ذلك العرض في طول الشقة أو عرضها إذا فرق بين البيع والإجارة (قوله للمناسبة)  
قد يقال إن المصنف ذكر هذه المسئلة استدلالا على مسئلة الزيادة قبل الأجل لكن كان الأولى له أن يقول  
كغزل ينسجه (قوله وحط الضمان وأريدك) هذه العلة ثالثة في بعض النسخ وهي مشطوب عليها في  
نسخة الشارح بخطه لما فيها من المطر لا أن معنى المسئلة نه راده دراهم ليأخذ إذا حل الأجل أعرض  
أو أصفق وعاله بأنه فسخ دين في دين وهو ظاهر ولا يصح حط الضمان وأريدك لأنه انما يتصور في القبض  
قبل الأجل وقد علمت أن القبض هنا بعده فأمل (قوله أي لا يقضى عليه بذلك) فإذا اتى المسلم المسلم إليه  
غير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه وامتنع فلا يقضى عليه بالدفع سواء حل الأجل أو لم يحل (قوله ولو خفف  
حمله) قيل المناسب للمبالغة على عدم لزوم الدفع أن يقول ولو ثقل حمله تأمل (قوله فإن رضا) أي رضى  
المسلم إليه بدفعه في غير محله ورضى المسلم بقبوله في غير محله جاز شرط حلول الأجل في العرض والطعام على  
المعتمد كما مر (قوله وأما العين) أي أن كلام المصنف إذا كان الدين غير عين وأما لو كان عيناً فالقول قول  
من طلب القضاء منها حيث حل الأجل ولو في غير محل القضاء ويلزم به القبول إذا دفعه له من هو عليه  
ويلزم من هو عليه دفعه إذا طلبه منه ولو في غير محل القضاء وأما أن لم يحل الأجل فالقول لمن عليه العين  
في المكان والزمان فإذا طلب المدين تعجيل العين قبل انقضاء الأجل أو طلب دفعها في غير محل القضاء فانه  
يجبر بها على قبولها كانت العين من بيع أو قرض إلا أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف فلا يجبر من هي  
له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشترط فيه قبضها فلو جبره على قبولها وانقضت منه ضاغت على الدافع  
ولا فرق بين عين البيع والقرض على المعتمد خلافا لما في نخس من التفرقة بينهما

(فصل في القرض \* هو إقراض المال المدفوع للمقرض قرضاً لأنه قطعة من مال المقرض وشرعا  
عنه ابن عرفة بقوله دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب إمكان عاربه لا تحل  
متعلنا بذمة فأخرج بقوله متمول دفع غير المتمول كقطعة نار فليس يقرض وقوله في عوض أخرج دفعه  
هبة وقوله غير مخالف له أخرج السلم والصرف وقوله لا عاجلا عطف على محذوف أي حالة كون ذلك العوض  
مؤجلا لا معجلا وأخرج بهذا المبادلة المثلية كدفع دينار أو اردب في مثله حالا وقوله تفضلا أي حالة كون  
ذلك الدفع تفضلا أو لأجل التفضل ولا يكون الدفع تفضلا إلا إذا كان النفع للمقرض وحده وقوله لا يوجب  
إمكان أي لا يقتضى ذلك الدفع جواز عاربه لا تحل واحترز بذلك من دفع يقتضى جواز عاربه لا تحل  
فلا يسمى قرضا شرعا بل عاربه وقوله متعلقا بالذمة حال من عوض (قوله يجوز قرض ما يسلم فيه) أي  
ما يقبل جنسه السلم فيه فلا يرد أنه يجوز القرض في المسكيات المجهول ولا يجوز السلم فيه لأن منع سلمه  
لعارض الجهل كما يمنع السلم في العرض والحيوان لعارض كعدم الأجل وأشار المصنف إلى قاعدة كلية  
مطردة منعكسة قائله كل ما يصح أن يسلم فيه الجوارى يصح أن يقرض و بعض ما يصح أن يقرض يصح  
أن يسلم فيه فعكسها بالمستوى مع وأما عكسها عكس العوبار هو كل ما لا يصح أن يسلم فيه لا يصح أن يقرض  
وهو معنى قول المصنف فقط على القول بأنه يمنع قرض جلد الميتة المدبوغ مثله وكذا جلد الأضحية لأنه  
معاوضة على نجس يكون ذلك العكس مستقيما وأما على القول بجواز قرضهما وهو المصحح لإباحة الانفاع  
بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكس العوبال لأنها لا يصح السلم فيهما و يصح قرضهما فقول المصنف  
فقط فيه نظر تأمل (قوله والأصل فيه النذب) أشار بهذا إلى أن المراد بالحوار الأذن للمستوى الطرفين  
لأن حكمه من حيث ذاته النذب وقد يعرض له ما يوجب كالقرض لتخليص مستهلك والكراهة كقرض من  
في ماله شبهة أو مان يحشى صرفه في محرم من غير أن يتحقق ذلك أو حرمة بكارية تحل للمقرض  
ولا يكون مباحا (قوله وجوهه وثقبس) أي يتنافس فيه لكبره ككبر خارجا عن العادة

(قوله)



(الاجارية تجعل للمستقرض) فلا يجوز قرضها لمفاهيه من اعادة الفروج ولذا اتفق المنع (١٩٥) ان خربت عليه او كان المقرض امرأة

(وردت) وجوباً بان  
أقرضها لمن تحصل له (الا  
أن تقوت بعقود البيع  
الفاقد) كوطء أو حوالة  
سوق فاعلى وليس الغيبة  
عليها نفوت على الاظهر  
(فالقبيصة) أى فتلزم  
المقرض بالقبيصة ولا يجوز  
النراضى على ردها ان فاتت  
وطء ولو ظنا كغيبة عليها  
على أنها مفوتة وحازان  
فاتت بحوالة سوق ونحوه  
وأما لو خرجت من يده  
فالأمر ظاهر (كفاسده)  
أى كفاسد البيع لان  
القرض اذا فسد رد الى فاسد  
أصله فيفوت بالقبيصة  
لا الى صحيح نفسه وأق هذا  
التشبيه ليفيد أن القبيصة  
يوم القبض وعلى هذا فلا  
يستفاد من كلام المصنف  
حكم ما فسد من القرض  
غير هذا الفرع الا بالقياس  
على ما ذكر (وحرر) على  
لمقرض (هديته) أى هدية  
المقرض لرب المال لانه  
مدين فيؤل للسلف بزيادة  
وان جعل الضمير عائدا  
على المدين مطبقا كان أفيد  
ثم الحرمة طاهر او باطلا  
ان قصد المهدى بهديته  
تأخير به بالدين ونحوه  
ووجب ردها ان لم تفت  
والا بالقبيصة ومثل المثلى  
وطاهر فقط ان قصد

(قوله الاجارية تجعل للمستقرض) أى الطالب للقرض والا تخذه فالسين والثاء للطلب (قوله لمفاهيه من اعادة  
الفروج) أى من احتمال اعادة الفروج أى لانه يجوز فى القرض رد العين المقرضة ويجوز رد مثلها كما  
بأتى ولهذا التعليل أجاز ابن عبد الحكم قرضها اذا اشترط أن يرد مثلها لا عينها قال فى التوضيح ولا تبعد  
موافقته للمشهور وفيه أنه يبرجع لسم الشئ فى جنسه الا أن يفرض فيما اذا كان الشرط من المقرض  
وتعوض النفع له ونقل ح فى آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض هذا والمشهور بمنع قرض  
الاجارية التى تحصل سواء كان قرضها للوطء أو لخدمة سدا للذريعة سواء شرط رد عينها أو مثلها كما قررره  
شيخنا (قوله ان خربت عليه) أى بقرابة أو رضاع أو صهر (قوله أو كان المقرض امرأة) أى أو كان  
شخصاً فانها أو كانت الاجارية فى سن من لا توطأ فى مدة القرض أى أو كانت الاجارية لا تشتمل على مدة القرض  
(قوله وليس العيبة الخ) حاصله أن العيبة عليها فيها ثلاثة أقوال فقيل انها فوت مطلماً وقيل ليست فوتاً  
مطلقاً وقيل انها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الاول لابن بوس عن بعض أصحابه والثانى ظاهر المعونة  
واخبار المازرى الثالث بر يادة أن يكون الغائب من بطن به الوطء وبص ابن عرفة وفى فواتها بمجرد  
العبية عليها ثالثها ان كانت عيبة يمكن فيها الوطء للصلى عن بعض الاصحاب وظاهر نقل المعونة والمازرى  
اذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثانى ويحتمل أن المراد وليس بمجرد الغيبة عليها  
فوتاً بل لا بد أن يمكن فيها الوطء فيكون مرتضياً للقول الثالث فتأمل (قوله ان فاتت لوطء) وأولى باستيلاء  
وتكون بذلك الولد أم ولد خلافاً للعقب لان لزوم قيمتها بمجرد الوطء أو العيبة يوجب أنها حلت وهى فى ملكه  
ولزم أن تكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة بأنه لا حد عليه بطر بن (قوله وجازان فاتت بحوالة سوق  
أى وليس فيه تميم للفاسد لان ذاتها عوض عما لزمه من القيمة ولا محذور فى ذلك ان قلت ردها بذاتها  
يعارض قولهم للمقرض أن يرد المثل أو العين اذا لم يتغير القرض وهنا قد تغير فقضاء عدم رد العين قلت قولهم  
المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله أى كفاسد البيع) أى فيجب رده الا أن يفوت بعقود  
فانه يعفى بالقيمة ويحتمل أن المعنى بالقبيصة كالفبيصة فى فاسده أى من كونها اقتر يوم القبض هذا ويصح  
أن يكون المراد كفاسد القرض أى كفاسد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله الى فاسد أصله)  
أى وأصله البيع وانما كان البيع أصلاً للقرض لان كلامهم مادفع متمول فى عوض الا أن الغالب فى دفع  
المتمول فى العوض أن يكون على وجه المشاحة وأما كونه على طريق التفضل فهو خلاف الغالب (قوله  
في فوت بالقبيصة) أى ان كان مقوماً وان كان مثلياً يرد مثله وقوله لا الى صحيح نفسه أى بحيث يرد المثل سواء  
كان مثلياً أو مقوماً (قوله وعلى هذا) أى على جعل الضمير فى فاسده للبيع فلا يستفاد الخ أى وأما الوجه  
الضمير فى قوله كفاسده أى القرض يعنى غير هذا الفرع فيستفاد من كلامه ذلك ومحصله أنه شبهه بغيره  
جزئيات القرض الفاسد به ذا الجرم منه (قوله أى هديه المقرض) أى الهدية الكائنة من المقرض وكذا  
يقال فيما بعده الا فى ذى الجاه والقاضى فان المراد الهدية الواصلة لهما والظاهر أن الحرمة متعلقة بكل من  
الاخذ والدافع فى المسائل كلها قال خش فى كيمره ليس المراد بالهدية حقيقة بقية فقط كل ما حصل به الانتفاع  
كركوب دابة المقرض والاكل فى بيته على طريق الاكرام أو شرب قنجان قهوة أو حرسه ماء والتظلل  
بحداره اه وانما حوارة الشرب والتظلل وكذلك الاكل ان كان لاجل الاكرام لا لاجل الدين كما قاله  
شيخنا (قوله لرب المال) اطهاري محل الاضمار لان رب المال هو المقرض (قوله مطلقاً) أى مفترضا  
أو غيره فيشمل مدين القرض والبيع والسلم (قوله ثم الحرمة طاهراً الخ) هذا التفصيل فى الحرمة متعلقة  
بالهدية وأما المتعلقة بالدافع وهى باطية فقط (قوله ولا بالقبيصة) أى والاراد القيمة وردد مثل المثل  
(قوله وظاهر فقط) أى ويقضى عليه ردها ان كانت قائمه أو رديتها أو مثلها ان فاتت ولا حرمة عليه فيما  
بغيره وبين الله (قوله ان قصد وجه الله) أى لا مكافأة لرب الدين والاحرم أحدها على المعتمد والمكافأة  
المطلوبة فى حديث من صنع معكم معروفاً وكافؤ وان لم تكافؤ فادعوا له حتى تطمأنوا انكم كافأتموه فالمراد

وجه الله تعالى (ان لم تقدم) قبل القرض (مثلها) فان تقدم مثلها من المهدى للمهدى له صفة وقد روى المحرم



(أو) لم يحدث  
موجب) كمنهارة أو  
حوار وكان الأهداء لذلك  
لا الدين) كرب القراض  
وعامله) تشبه تام فيحرم  
هدية كل منهما إلا أن  
لم يتقدم منها أو يحدث  
موجب قوله (ولو بعد  
شغل المال على الأرجح)  
راجع لقوله وعامله فقط أي  
تتمتع هدية العامل بعد  
شغل المال لربه نظر الماتل  
أي لما عدت نصوص المال  
أي للاتهام على أنه إنما  
أهدى لربه ليبقى المال  
بيده بعد النصوص أي عمل  
به ثانيا (وذي الجاه) تحرم  
الهدية له إن لم يتقدم مثلها  
أو يحدث موجب  
(والقاضي) كذلك ومحل  
الحرمة على الدافع للقاضي  
الآن لا يمكنه خلاص حقه  
أو دفع مظلمته عنه  
بدونه فالحرمة على الماضي  
فقط (ومبايعته) أي  
من تحرم هديته من  
مدين وذي الجاه وقاض  
تحرم مبايعته (مساحته)  
أي غير ممن المثل فإن وقع  
ردا لأن يفوت فالقيمة  
في المقوم والمثل في المثل  
(أو مفعلة) لا حسن  
كونه مصدرا هو فوعامضا  
لنفعه معطوفا على  
هديته كافي بعض المسح

بها المكافأة على قانون الشرع قاله شيخنا (قوله أو لم يحدث موجب) أي للهدية من المدين لرب الدين (قوله  
كرب القراض) أي يحرم عليه أهدها العامل لتلايقصه بذلك أن يستديم عمله وكذلك يحرم هدية العامل  
لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل شغل المال فلا خلاف لأن رب المال أخذه منه فينبغي أن ينعما أهدي  
إليه ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقبل يجوز وهو ما ينبغي أن ينعما أهدي  
لعدم قدرة رب المال على اتزاعه منه جئتذ أو المال وهو أن يترقب من رب المال أنه بعد نضوض المال  
يعامله ثانيا لاجل هديته له (قوله راجع لقوله وعامله فقط) أي هذا إذا كانت هدية العامل قبل شغل المال  
بل ولو كانت بعد شغله وردت على القائل بالجواز بعد الشغل لعدم قدرة رب المال على فسخ القراض  
حينئذ وإنما كانت المبالة راجعة للعامل فقط لأن الخلاف فيه فقط وكان الأولى للمصنف أن يقول كما عمله  
بالكاف (قوله وذي الجاه) قال أبو علي المساوي محل منع الأخذ على الجاه إذا كان الإنسان يمنع غيره بجاهه  
من غير مشي ولا حركة وأن قول المصنف وذي الجاه مقيد بذلك أي من حيث جاهه فقط كما إذا احتزم زيد  
مثلا بدي جاء ومنع من أجل احترامه فهذا لا يعمل له الأخذ من زيد ولذا قال ابن عرفة يجوز دفع الضبعة لذي  
الجاه للضرورة أن كان يحصى بسلاحه فإن كان يحصى بجاهه فلا لأنها من الجاه ما هو وبيانه أن ممن الجاه إنما  
حرم لأنه من باب الأخذ على الواجب ولا يجب على الإنسان أن يذهب مع كل أحد أه وفي المعيار سئل أبو  
عبد الله القوري عن ممن الجاه فأجاب بما نصه اختلف علماءنا في حكم ممن الجاه فمن قائل بالتحريم بإطلاق  
ومن قائل بالكراهة بإطلاق ومن مفصل فيه وأنه إن كان ذو الجاه يحتاج إلى نفقة وتعب وسفر فأخذ  
أجره فذلك جائز ولا حرم أه قال أبو علي لم أرى بهذا التفصيل بل هو الحق وفي المعيار أيضا سئل  
أبو عبد الله العبدوسي عن من يحرم من الناس في المراضع لغيره فأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جائز بشرط  
أن يكون له جاه قوي بحيث لا تجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم مقصداً فيجوز لهم فقط لا الحاجة له وأن  
قد دخل معهم على أجرة معلومة أو يدخل على المساحة بحيث يرضى عما يدفعونه له أه وفي المعيار أيضا  
سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان ظلما فبذل مالا لمن يتهكم في خلاصه بجاهه أو غيره هل يجوز أم لا  
فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي الحيز وقله عن النفاذ أه من ينييه في لوجاءت مغرمة  
على جماعة وقد رآه نعم على الدفع عن نفسه لكن حصته نوحده من باقيهم فهل له ذلك وهو ما قاله لدودي  
أو يكره وهو اختيار الشيخين أو يحرمونه قال ابن المنبر وعراه في المواقف لـ عذون فإن تحقق أن حصته  
لا تؤخذ من باقيهم كان له دفع عن نفسه قولاً واحداً وعمل فيما يأمره المكاس من المراكب شوز به على  
الجميع لأنهم بجواه (قوله والقاضي كذلك) أي تحرمه له لأنه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب هذا طاهر  
وهو مبني على أحد القولين لا تبين له في باب القضاء من أن في جواز الهدية له بعد الولاية إذا كان  
معتاداً لما قبل الولاية قولين (قوله ومبايعته مساحته) أي وأما بيعه بغير مساحته فقبل يجوز وقبل يكره  
واستظهر الأول وأما عكس كلام المصنف وهو شره المدين من رب الدين مساحته فيكره لاحتمال جعل  
المدين على زيادة في السلف (قوله معطوفاً) لا أولى زياده لو أوكاهو الواقع في كلام ابن عاري ولأن كونه  
مصدراً معطوفاً على هديته لم يختلف فيه السمع وإنما اختلفت بالعطف بأو والواو وإنما كان العطف بالواو  
أحسن لأن أوتوهم أن الممنوع أحد الأمرين وأن أجيب عنه أن أوبعني الواو أو أنها للتوسيع اد الهدية  
نوع من المحرم وهذا نوع آخر وإنما كان جعله مصدراً مضافاً أحسن لأن جعله فعلاً ماضياً ومنفعة مفعولة  
فهو إما صفة لمخدوف أي أو ما حرمه مفعلة وحذف الموصوفين جار ولا بد من دليل يدل عليه كافي وقولوا أما  
الذي أرسل ليسوا أنزل إليكم ولا دليل لها وأما صفة لمخدوف أي أو قرص حرمه مفعلة وحذف الموصوفين بالجملة  
لا يفسد لأن كونه من اسم محروم عن أو في نحو منافع وما أقام أي ما هو بق طهر وهو يبق أقام وكما



أي وحرم في القرض بغير منفعة (كشرط) قضاء (عقن بسالم) والعادة كالتسليم (أو) شرط غير دفع (دقيق أو كعلك ببلد) بلد القرض ولو  
 الحاج لمكافئه من تخفيف مؤنة حله ومفهومة الجواز مع عدم الشرط وهو كذلك (أو) شرط دفع (خبر قرن ببلد) بفتح الميم اسم للمواد الحار  
 الذي يخبر به أو للحفرة التي يجعل فيها الرماد الحار لذلك أي بخبر زملة لحسن خبرها على خبر القرن (أو عين) أي بحرم قرضها إذا (عظم  
 حلالها) ليأخذها بوضع آخر ليدفع عن نفسه أجرة الحل وغرر الطريق والمراد (١٩٧) بالعين الذات الشامل للعرض والمثل في ثم

شبه في المنع قوله  
 (كسفتجة) بفتح السين  
 وضمتها وسكون الفاء  
 وقع التاء المثناة من فوق  
 وفتح الجيم لفظه أعجمية  
 معناها الكتاب الذي  
 يرسله المقرض لو كيلة  
 ببلد ليدفع للمقرض تطير  
 ما أخذته منه ببلده ويحتمل  
 أنه مثال لما جرم منفعة  
 (الآن بضم الخوف) أي  
 يغلب سائر الطرق فلا  
 حزمة بل يشدد للامن  
 على النفس أو المال بل  
 قد يحجب (وكعين) أي ذات  
 من عرض أو غيره  
 (كرهت أقامتها) عندنا  
 مالكها خوفا تلف أو  
 ضياع فيحرم سلفها بالأخذ  
 بدلها إن جرى شرط أو  
 عرف كإمر (الآن يقوم  
 دليل) أي فريضة (على  
 أن القصد نفع المقرض  
 فقط) فيجوز (في الجميع)  
 أي جميع المسائل الخمس  
 السابقة كما إذا كان القرض  
 الموس أو العفن إذا  
 باعه لا أن أحظه مما  
 يأتي له بدله لعلاء ونحوه  
 (تفدين) هو أربعة  
 وعشرون قيرطام من

في قوله  
 أن قلت ما في قومها لم يتيم \* بفضلها في عسب وميسم  
 أي أحد يفصلها وهن ليس كذلك وأما \* أنا ابن بلا وطلاع الثنايا \* أي أنا ابن رجل جلا فشاذا (قوله  
 أي وحرم في القرض بغير منفعة) أي للمقرض ولو كانت تلك المنفعة قليلة قال في المج ومن ذلك فرع مالك وهو  
 أن يقول شخص لرب الدين أحر المدين وأنا أعطيك ما تحتاجه لأن التأخير يسلف نعم إن قال له أخوه وأنا  
 أقضيه عنه جار (قوله أو شرط دفع دقيق) الأولى أن يعبر بقضاء هنا وفيما بعده لاجل أن يظهر جرم المنفعة  
 للمقرض (قوله ولو لحاج) أي خلافا لما في الحديث من حرار ذلك ولو مع الشرط للحاج ونحوه (قوله أي  
 بخبر زملة) أشار الشارح إلى أنه على هذين القولين في الملة في الكلام حذف مضاف وقيل إن الملة اسم لما يخبر  
 في الرماد الحار الذي في الحفرة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير خبر في كلام المصنف ومفهوم قول المصنف  
 وخبر قرن ببلد أن قرض خبر قرن ببلده وخبر زملة ببلده يجوز مع تجري ما في الخبرين من الدقيق ولا يكفي  
 وزمما من غير تجري كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبر ببلده وذكره ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي أنه  
 يعتبرون زمما وقرن ببلد أن شيئا اعتدلا لاكتفاء بالمماثلة في العدد في قرض الخبر لأنه مما يتسامح فيه وهذا  
 كله إذا كانا من جنس واحد بوي فان كانا من جنسين أو من جنس غير بوي فانه يعتبرون زمما فقط في تنبيهه  
 خبر الملة هو المشهور وبالقطير الدماسي (قوله والمراد الخ) وياه إذا كان المراد ما ذكره فالمناسب اسقاط  
 قوله أو دقيق أو كعلك ببلد لأنه من جزئيات قوله أو عين عظم حلالها تأمل (قوله والمثل) أي سواء كان نقدا  
 أو طعما كالدقيق والكعلك (قوله معناها الكتاب) أي وهي المسماة الآن بالبالوصة (قوله فطير ما أخذته منه  
 ببلده الخ) وأما منع لأن المقرض انتفع بحرزماله من آفات الطريق (قوله ويحتمل أنه مثال لما جرم منفعة)  
 هذا مقابل لقوله ثم شبه الخ ويحتمل أيضا أنه مثال للعين التي عظم حلالها وعلى هذا فوله كسفتجة فيه حذف  
 مضاف أي كضمون سفتجة أي ما تضمنته السفتجة وهي العين العظيمة الجمل تأمل (قوله الآن بضم  
 الخوف) أي على النفس أو المال جميع طرق المحل التي يذهب المقرض منها إليه فان غلب الخوف لافي  
 جميع الطرق فلا يجوز والمراد بالخوف على النفس والمال أن يغلب على الظن الهلاك أو نهب المال في كل  
 طريق (قوله للامن) أي تنديما لمصلحة حفظ المال والنفس على مضرة سلف حر بفعلا (قوله خوف تلف)  
 أي بعثة أرسرس أو عفن وحاصله أن العين سليمة لكن طالت أقامتها عند ربها فمكره ذلك خوفا من تلفها  
 بطروما كرفية قرضها بشرط أن يأخذ جديدا (قوله يأخذ بدلها) لأنه سلف بغير منفعة لأنه إنما قصد نفع  
 نفسه (قوله إن جرى الخ) شرط في قوله يحرم سلفها ليأخذ بدلها يعني أن محل حرمة سلفها ليأخذ بدلها  
 أن شرط أخذ بدل جديد أو جرى العرف بذلك والأفلا حرمة في تنبيهه من مثل الحرام الداخل تحت كاف  
 التمثيل في قوله كشرط عفن الخ قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلا وكذا قدر معين من  
 دقيق أو قح الحبار في قدر معين من خبر على أن يأخذ عنه كل يوم قدر معين (قوله الآن يقوم دليل) أي مع  
 الشرط أو العادة (قوله فقط) أي لا نفع المقرض أو نفعهما معا كقرض المترمين بالبلاد فلا حرجهم بغير ربرعوا  
 وبدفعوا لهم الحراج أو نفع أخني من ناحية المقرض بحيث يكون نفعه كسفتجة فيممع في ثلاثة (قوله  
 لمسائل الخمس) أي التي أولها قوله كشرط عفن بسالم (قوله اسم فاعل أحصد) الأولى اسم فاعل استحصده  
 (قوله والمقرض يحصده ويديره) أي وضماه في حال حصده ودرسه من مقرضه (قوله وتشبهه يفيد  
 هذا يقتضي أن قوله كقدان تشبهه في الحرار إذا كانت المنفعة المقرض ويصح أن يكون مثلا إذا قام

الأرض في عرف مصر جمع أهده وهادين ودر (مستحصد) بكسر الصاد اسم فاعل أحصد وهو لارم أي حان حصده أقرضه ربه  
 لرس (حفت مؤنة عايه) أي على المقرض في حصده ودرسه ودر وهابارته في حاس زرعه والمقرض (يحصد) بكسر الصاد وسمها  
 (ويديره) ويديره ويضبط مكيلته ويستفعاها والمقرض عبر قاصد دفع نفسه كإهو الموصوع والتشبه يفيد (ويرد مكيلته) على المقرض



وتقدم الكلام على التصديق فيها بقوله ومقرض وأما التين فلمقرضه (وملك) القرض أي ملكه المقرض بالعقد ككل معروف من هبة  
وصدقة ومارية وإن لم يقبض (ولم يلزم رده) لمقرضه أن أراد به (الأشراط أو عادة) فيعمل كل فان اتفقا كان كالعارية المشتق فيهما شرط  
الاجل والعادة فيبقى له القدر الذي (١٩٨) يرى أنه عادة مثله على الأرجح فان أراد المقرض رده قبل الاجل لزم المقرض قبوله لأن

الاجل حق لمن هو عليه  
ولو غير عين (كأخذه) أي  
كما لا يلزم ربه أخذه (غير  
محله) لمأخذه من الكلفة  
عليه (الالعين) فيلزم  
ربها أخذها بغير محلها  
لخفة محلها وينبغي ألا  
تخوف أو احتياج إلى كبير  
حمل وأن مثل العين  
الجواهر الخفيفة وأن  
كانت في الباب السابق  
كالعروض

فصل في الكلام على  
المقاصة وهذا الفصل  
يضل المصنف وأما  
تلميح بهرام فقال  
تجاوز المقاصة) وهي  
أسقاط مالك من دين على  
غيره في نظير ما له عليه  
شروطه وعبر بالجواز  
أما له العالب أولان  
المراد به لادن الصادق  
بالوجوب ذحل الدينان  
أو اتفاقاً أحلاً أو طلبها  
من حل دينه فإن المذهب  
وجوب الحكم به واعلم  
أن الدينين إما من بيع  
أو من قرض أو مختلفين  
وفي كل منهما أن يكونا عينا  
أو طعاماً أو عرضاً فأشار  
إلى كونهما عينا بقوله (في  
دينين العين مطلقاً) أي سواء  
كانا من بيع أو من قرض  
أو أحدهما من بيع  
والآخر من قرض

الدليل على أن القصد دفع المقرض (قوله وتقدم الكلام الخ) أي تقدم أن المقرض يجوز له أن يصدق  
المقرض في قدر القرض إذا أتى له به (قوله ملكه المقرض) أي وصار مالا من أمواله ويقضى له به وقوله  
بالعقد أي وإن لم يقبضه (قوله ككل معروف) أي فانه يملك بالعقد لكن لا يتم ذلك الملك إلا بالقبض والخيار  
على ما يأتي والحاصل أن القرض وغيره من المعروف كالمدينة والصدقة يلزم بالقول ويصير مالا من أموال  
المعطي بالفتح مجرد القول ويقضى له به الآن القرض يتم ملكه بالعقد وإن لم يقبض فان حصل للمقرض  
مانع قبل الحل لم يطل بخلاف غيره من المعروف فانه لا يتم ملكه للمعطي بالفتح إلا إذا حازه فان حصل مانع  
للدافع قبل الحل لم يطل هذا ما يفيد به خلاف المأخوذ من كلام تمت من أن القرض كغيره لا يتم ملكه  
إلا بالحول فان حصل مانع قبل حوزة بطل (قوله ولم يلزم الخ) أي ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لمقرضه أن  
طلبه قبل أن يتفق به عادة أمثاله ما لم يشترط المقرض عليه رده متى طلبه منه أو جرت العادة بذلك والالزমে  
رده ولو قبل ابتعاه به عادة أمثاله والحاصل أن المقرض إذا قبض القرض فان كان له أجل مضروب أو معتاد  
لزمه رده إذا انقضى ذلك الأجل وإن لم يتفق به عادة أمثاله فان لم يكن ضرب له أجل ولم يعتد فيه أجل فلا  
يلزم المقرض رده لمقرضه إلا إذا اتفق به عادة أمثاله واعلم أنه يجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه وأن  
يرد عينه سواء كان مثلياً أو غير مثلي وهذا ما يتغير بزيادة أو نقصان تغير وجب رد المثل (قوله على  
الأرجح) أي خلاف ما قال أن القرض إذا لم يؤجل بشرط أو عادة كان على الحلول فإذا طلبه المقرض قبل  
انتفاع المقرض به رد إليه (قوله لزم المقرض قبوله الخ) أي لكن يقيد غير العين بما إذا كان في محل القضاء والا  
فلا يحبر المقرض على قبوله بخلاف العين فانه يلزمه قبولها مطلقاً كان في محل القضاء أو غيره كما ذكره المصنف  
عند (قوله وينبغي الاحتياط) أي خلاف ما في خش من أن العين يلزم ربه بها أخذها مطلقاً ولو قبل الحل  
والأجل ولو كان في الطريق خوف (قوله وإن كانت في الباب السابق كالعروض الخ) حاصل فقه المسئلة  
أن القرض إن كان عينا أو إذا المقرض رده لزم به قبوله مطلقاً كان في محل القضاء أو في غيره حل الأجل  
أولا الاحتياط في الطريق أو احتياج إلى كبير حمل فلا يلزمه قبولها قبل الحل وإن كان القرض غير عين  
فإن كان عرضاً أو طعاماً فيحبر المقرض على القبول إذا أتى به المقرض في محل القضاء حل الأجل أم لا والأفلا  
يحبر أمادين البيع فان كان عينا فحكمه حكم عين القرض وإن كان غير عين فيحبر رب الدين على القبول إن  
كان في محل القضاء وحل الأجل وإن كان في غير الحل حل الأجل أم لا أو كان في الحل ولم يحل الأجل فلا يحبر ربه  
على القبول

فصل في المقاصة (قوله بض له المصنف) أي ترك المصنف له بإضافته ذكر هذه باب الرهن وإنما ألف  
بهرام في هذا لبيان فصل المقاصة لقوله علم أن عادة الأشياء أن العالب أن يذيلها وهذا الباب أي باب  
القرض يذكر المقاصة والشيخ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت أن أذكر شيئاً منها ليكون تسميها لعرض  
لناظر اه (قوله أما له العالب) أي فيها أفعال أحوالها الحواز وأما وحواها فقليل أذهو في أحوال  
ثلاثة (قوله أولان المراد به لادن الصادق بالوجوب) أي وليس المراد بالحواز المستوى الطرفين القسم  
للو وجوب لو حواها ذحل الدينان الخ واعترضه من أن هذا يقتضي حرمة العدول عنها في صور الوجوب  
ولو تراخى على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا القضاء بها الطالبها أي وجبه فلهذا أراد بالحوا في  
المصنف المستوى الطرفين وهذا لا ينافي القضاء بها الطالبها في هذه الأحوال الثلاثة وأما (قوله وفي كل أما  
أن يكون عينا أو طعاماً أو عرضاً الخ) أي فهذه تسعة أحوال وفي كل أما أن يكون الدينان حالين أو أحدهما  
حالا ولا آخر مؤحلاً أو بكوا مؤحلاً متفقين في الأجل أو مختلفين فيه فالخمس ست وثلاثون (٣) حالة وفي كل



(ان اتحد اقدر) أي وزنا أو عددا (وصفة) كحمدية ومثلها (حلا) معا (أو) حل ١٩٩ (أحدهما أم لا) بأن كانا مؤجلين انقرا

أجلهما أو اختلفا  
حذف هذا اكتفا  
بدخوله تحت الاطلاق  
لكن أخصر (وان  
اختلفا) أي العينان  
(صفة) أي جودة ورداة  
(مع اتحاد النوع)  
كحمدية وزيدية (أو  
مع) (اختلافه) كذهب  
وقضية (فكذلك) أي  
تجوز المقاصة (ان حلا)  
معاذ هي مع اتحاد النوع  
مبادلة ومع اختلافه صرف  
مافي الذمة (والا) بأن لم  
يحلا أو حل أحدهما دون  
الآخر (فلا) تجوز لانها  
مع اتحاد النوع بدل  
مستأخر ومع اختلافه  
صرف مستأخر (كان  
اختلافه من بيع)  
فتجوز ان حلا والافلا  
فهو تشبيه تام على المعتمد  
لا في قوله ولا فقط ومفهوم  
من بيع أحدهما ان كانا من  
قرص مع حلا أم لا  
وان كانا من بيع وقرص  
منعت ان لم يحلا أو حل  
أحدهما فان حلا فان  
كان الآخر هو الذي من  
بيع منعت لانه قضاء  
عن قرص بزيادة وان كان  
من قرص جارت لانه قضاء  
عن بيع بزيادة وهي  
جائرة (والطعامان) في  
المعاصرة كلاهما (من

اما ان يتحد اقدر او في القدر فقط أو في الصفة فقط أو بختلافيهما فالجملتان وأربع وأربعون حالة  
(قوله ان اتحد اقدر او صفة) حاصل ما ذكره المصنف ان ديني العين ان اتحد اقدر او صفة ففيه اثنا عشرة  
صورة كلها جائزة وان اختلفا صفة ففيه اثنا عشرة صورة ثلاثة جائزة وتسعة ممنوعة وان اختلفا قدرا  
ففيه اثنا عشرة صورة واحدة جائزة والباقي ممنوع فجعله مافي دين العين ستة وثلاثون (قوله ان اتحد اقدر او  
وصفة) أي ويلزم من اتحادهما في الصفة اتحادهما في النوع لان المراد بالصفة الجودة والرداء والذهبية  
والفضية (قوله حلا معا) أي ويقضي بها حيثئذ ان طلبها أحدهما وقوله أو أحدهما أي رتبة يقضي بها أيضا في  
هذه الحالة اذا طلبها من حل أحل دينه لان طلبها من لم يحل دينه اذ للذي حل دينه الامتناع منها وأخذه  
لدينه لينتفع به حتى يحل دين الاخر في قضيه له وقوله أم لا أي ويقضي بها أيضا في هذه الحالة اذا اتفق أجل  
الدينين وطلبها أحدهما وانما جازت المقاصة في هذه الصور الا اثني عشرة لان المقصود بالمعاصرة والمباراة  
(قوله ولو حذف هذا) أي قوله حلا الخ (قوله وان اختلفا صفة) هذا مفهوم اتحاد الصفة فيما مر أي وان  
اختلفا صفة والموضوع اهم امتحان في القدر أي الوزن أو العدد (قوله ان حلا معا) أي سواء كانا من  
بيع أو من قرص أو اختلفا (قوله صرف مافي الذمة الخ) أي وكلاهما جائز بشرط التعجيل في الاول  
والحل في الثاني (قوله والابان لم يحلا) أي واتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة تضرب في  
أحوال لا تطلق الثلاثة السابقة فالجملتان تسعة وحاصلها ان العينين اذا اختلفا صفة واتحد نوعهما أو  
اختلف نوعهما وكانا مؤجلين بأجل واحد أو مختلفين في الأجل أو أحدهما حال والاخر مؤجل فالمنع سواء كانا  
من بيع أو فرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرص فهذه تسعة (قوله كان اختلافه) أي كدينار  
كامل ودينار ناقص وقوله من بيع حال أي والحال انه من بيع ومثل اختلافهما في الزنة اختلافهما في  
العدد بل هي أخرى فالمصنف نص على المتوهم فلا حاجة لما قيل ان الاول أن يقول كان اختلاف قدرا ثم  
ان قوله كان اختلافه مفهوم قوله سابقا ان اتحد اقدر وحاصله ان ديني العين اذا اختلفا في الوزن أو في  
العدد فان كانا من بيع حازت المقاصة ان حلا (قوله والافلا) أي الابان حل أحدهما دون الآخر أو كانا  
مؤجلين اتفقا أجلا أو اختلفا فلا يجوز فهذه صور أربعة واحدة جائزة والثلاثة ممنوعة ثم اذا حل أحدهما  
دون الآخر ان كانا من بيع كانت الحالة هي العين الوارثة جازت المقاصة كما يفيد ابن عرفة انظر عبق (قوله على  
المعتمد) أي كما هو قول ابن شبر وارتضاء ابن عرفة وقوله لا في قوله الخ أي لانه تشبيه في قوله فلا فقط أي  
بحيث يكون ما شيئا على طريقة ابن شاس وابن الحاجب وحاصلها المنع اذا كان الدينان من بيع حلا أو لم  
يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما لمسا فيهما من المبادلة أو أحد العينين أكثر فالحلاف بين القولين فيما  
اذا حلا في الاول نحو زوعلى الثاني منع (قوله انهما ان كانا من قرص منعت) أي في الأحوال الأربعة حلا  
أو حل أحدهما أو لم يحلا أو اختلفا (قوله وان كانا من بيع وقرص منعت ان لم يحلا) أي سواء  
اتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل على الوجه  
لمذكور في العينين المختلفتين العدر طريقة ابن شبر واعتمدها ابن عرفة وطريقة غيره المنع مطلقا من غير  
تفصيل (قوله كذلك) أي كدين العين في صور الجوار والمع وحاصل ما ذكره الشارح ان الطعامين اذا كانا  
من قرص ففيه اثنا عشرة صورة فان اتفقا قدرا او صفة جازت في أربعة وان اختلفا قدرا منع في أربعة  
وان اختلفا صفة جازت في واحدة ومنع في ثلاثة فقوله فتجوز ان اتفقا صفة وقدرا أي كاردب واربد من قمح  
وقوله أم لا أي أولم يحلا اتفقا أجلا أو اختلفا وقوله والافلا أي والان حل أحدهما أو لم يحلا أو اختلفا  
أو اختلفا فلا يجوز وقوله كان اختلاف قدرا أي فتمنع عبدان بشير وغيره لانهما من قرص وسواء حلا أو  
أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا (قوله ومنع من بيع) أي كان أسلمان على اردب وتسلمنى على

قرص كذلك فتجوز ان اتفقا صفة وقدرا حلا أو أحدهما أم لا كان اختلافه مع اتحاد النوع كسمراء ومحمولة أو اختلافه كقمح  
وقوله فتجوز ان حلا والافلا كان اختلاف قدرا (ومنعا) أي الطعامان أي منعت المقاصة في الطعامين (من بيع











المدين وغيره) أي في جوار رهنه للمدين وغيره في معنى اللام فالاول لو كان لي دراهم ديني على زيد وله على  
طعام أو عرض ديني فأجل الدين الذي على رهن في الدين الذي عليه والثاني لو كان لي دين على زيد وله  
لمدين على عمرو في رهنه الذي على عمرو في ديني الذي عليه بان يدفع لي وثيقة الدين الذي له على  
عمرو حتى يقضي ديني (قوله في الاصل) مراده به شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني وحاصل ما في المسئلة  
من التفصيل انه في القسم الاول وهو رهن الدين للمدين لا بد في صحة الرهن سواء كان الدينان من بيع أو  
من قرض أن يكون أحل الدين الرهن مثل أجل الدين الذي فيه الرهن أو يكون أعم منه فان كان أجل  
الدين الرهن أقرب أو كان الدين الرهن حالاً منع الرهن لادائه لاسلفي وأسلفك ان كان الدينان من قرض  
ولادائه لاجتماع بيع وسلف ان كانا من بيع وذلك لان دين الرهن اذا كان أقرب أجلاً بقاؤه بعد حلوله عند  
المدين حتى يحل الدين المرهون فيه بعد سلفاً وكذلك اذا كان الرهن حالاً بقاؤه عند المدين الى حلول أجل  
المؤجل بعد سلفاً وهو مصاحب للبيع أو القرض وأما في القسم الثاني وهو رهن الدين لغير المدين فالشرط في  
صحته قبضه بالاشهاد على حوزة ودفع الوثيقة للمرتهن وأما الجمع بين من عليه الدين والمرتهن فشرط كمال  
هذا هو الصواب (قوله أي ذا غرر) أي لان الآتي مثلاً اذا كان رهننا كان ذا غرر لانه يحتمل وجوده وقت  
الرهن وعدمه وعلى الاول يحتمل التيقض عليه وعدمه وليس العبد نفس العرر (قوله ولو اشترط في العقد)  
أي هذا اذا لم يشترط رهنه في صواب العقد بأن وقع الرهن تطوعاً بل ولو اشترط رهنه في حال عقد البيع أو  
اقرض ابن رشد المشهور وجواز رهن الغرر في عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة يجوز رهن  
الزرع والشجر قبل بدو صلاحهما اهـ بن (قوله لعدم سر بانه) أي العرر لعقد البيع أي أو القرض  
المشترط رهنه فيهما وكان الاولى للشارح أن يقول بناء على عدم سر بانه الخ لان المقابل المردود عليه لو  
يقول بالسريان (قوله ولا بد من كونه) أي الحق الذي يتوثق فيه بالرهن (قوله ولذا يصح في الجعل) أي لانه  
أصل للروم بالشرع في العمل وقوله لم يصح في كتابة لان البست لازمة ولا آيلة للروم (قوله فله) أي  
للمرتهن وهو قاض الرهن وهذا مقرر على كلام المصنف أي واذا كان المرتهن يقبض الرهن لأجل أن  
يتوثق به في حقه فله اذا لم يدفع له الرهن دينه أن يحبس حتى يستوفي حقه منه أي من ثمنه لانه ذاته اذا  
لا يعقل ذلك (قوله ولم يصح في كتابة من أجنبي) أي تحمّل ذلك لأجنبي الكتابة ورهن عليها رهننا فهذا  
الرهن لا يصح لان العبد الذي تحمّل لأجنبي كتابته لا يجوز له أن يبرهنه شيء ولم تكن آيلة للروم (قوله أو غيره)  
أي كوصي ومعدم قاص (قوله لمصلحة) أي تعذر على المحجور ولظاهر أن الولي محجور على المطر  
والمصلحة في رهن مال الصغير ولو رعا أي عتاراً فادار عن عتار فانه يحتمل على المصلحة ولا يكلفه الحاكم  
بيان السبب بخلاف البيع لعتار الصغير فانه لا يحتمل على النظر والمصلحة لحتى ينبتا عند الحاكم (قوله  
للمصلحة الولي) أي فادار عن الولي مال محجور به في مصلحة هو كان الرهن باطلاً (قوله ومكاتب) أي فله  
أن يبرهن اذا تدابن أو اشترى بالدين ولا يبرهن لسيد في نجوم الكتابة لان ما غير لازمة ولا آيلة للزرع ومكاتب  
(قوله لمصلحة الاشتغال الخ) أي لتفتيشهما على المضمون والمحافظة عليه خوفاً من هرق به والبحث عن  
أحواله هل حدث له مال أو لا وأما قول اشرح عن مصالح السيد فالاول حذفه لان محال لم يلزمها خدمة  
لسيدهما وجنبتا فلهما لا يستعلان بمصالح السيد بل بمصالح أنفسهما فالاول في الفرق بين الرهن والضمان  
أن يقال ان الرهن معاوضة والضمان تبرع وهما أدون طهما في المعاملات دون التبرعات اهـ بن (قوله  
فهو راجع لقوله أو غرر) أي راجع له على أنه مثال له (قوله والمصدر فيه) أي والمصدر المقتدر به وهو  
قوله وبديل آتي ر قوله بخلاف الثلاثة قبله أي قوله كيدل ولي ومكاتب وما أدون (قوله والمراد بالعرر) أي  
الذي يصح رهنه (قوله ولذا لا يصح رهن الحين) أي على المشهور بخلافه لا يس الماشحون القائل صحة رهنه  
(قوله بسحوالا بق) أي بالآتي بقوهم كالعبير الشارد (قوله قبل المانع) أي من موت أو فليس وقوله ان

(أو غرر) أي ذا غرر  
(ولو اشترط في العقد)  
لعدم سر بانه لعقد البيع  
لجواز ترك الرهن من  
أسسه فشي في الجملة خير  
من لا شيء (وثيقة) لأجل  
توثق المرتهن به (بحق)  
أي في حق له على الراهن  
موجود أو سيوجد بدليل  
قوله الآتي وارتهن ان  
أقرض ولا بد من كونه  
لازماً أو آيلة للزوم ولذا  
صح في الجعل ولا يصح في  
كتابة من أجنبي كتابته  
حبه فيما يصح منه إلى أن  
يستوفي حقه منه أو من  
منافعه ومثل بمن له البيع  
بقوله (كولي) لمحجور  
من أب أو غيره برهن مال  
محجوره لمصلحة  
ككسوته أو طعامه  
للمصلحة الولي (ومكاتب)  
لانه أحرز نفسه وماله  
(وما أدون) له في تجارة وان  
لم يأذن طهما سيدهما في  
الرهن بخلاف ضمانهما  
فلا بد من أذنه طهما فيه  
لحصول الاشتغال به طهما  
عن مصالح السيد دون  
الرهن (و) للسيد رهن  
(آتي) وبعبر مردي دين  
على السيد الراهن لمصلحة  
رهن العرر فهو راجع  
لقوله أو غرر أو المصدر  
فيه مصاب للمفعول  
بخلاف الثلاثة قبله  
غلا فاعل والمراد بالعرر  
ما كان خفيفاً ولذا لا يصح رهن الجنين كما سيد كونه لقوة العرر فيه ثم ان المرتهن يختص بنحو الآتي ان يحصله  
وجازة قبل المانع للرهن



والأفاسوة الغرماء (و) رهن (كتابة) ومكاتب (واستوفى منها) فيهما (أو) من عن ٢٠٣ (رقبته ان عجز) فان فليس السيد أو

مات قبل الاستيفاء لم يلزم  
المرتتهن الصبر لحلول  
النجم - وم يل له طلب بيع  
الكتابة وبأخذها  
عاجلا فقله أو رقبته  
عطف على الضمير  
المجسور وفي منها من غير  
اعادة الجار (و) رهن  
(خدمة مدير) ومعنى  
لاجل ولد وأم ولد (وان  
رق) جزء من المدير بعد  
موت سيده (فنه) أي  
من ذلك الجزء الرقيق  
يستوفى الدين ومعنى رهن  
الخدمة رهن الاجرة  
الناشئة عنها لأنها التي  
ترهن (لا) رهن (رقبته)  
أي المدير لبيع في حياة  
السيد فليس له ذلك في  
دين تاخر عن التدبير  
بخلاف دين تقدم أو على  
أن يباع بعد موت سيده  
فيصح رهنها (و) لو رهن  
رقبته على أنه مدير (هل)  
عضي و (ينتقل) الرهن  
(الخدمة) أو يبطل ويصير  
الدين بلارهن وهو الراجح  
بل قيل اتفاقا (قولان)  
ومن قال بالبطالان اتفاقا  
جعل محل القولين فيما إذا  
رهن عبدا على أنه قرق  
فتبين أنه مديروا قال  
المواق لو قال خليل فلو  
رهنه عبدا قطهر مديرا  
فهل ينتقل الخ لتزل على  
ما ذكرنا وشبه في القولين  
قوله (كطه - ورجس

حصوله وحازة قبل المانع أي سواء استمر عنده بعد تحصيله وحيازته حتى حصل المانع أو أبق منه بعد أن  
حصوله وحازة واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا فرق بينه وبين عبدا حاضر رهن وحازة المرتتهن ثم أبق عنده  
واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا يضر في المستثنى الرجوع العبد لسيد بعد حوز المرتتهن له واستمراره  
عنده حتى حصل المانع مع علم المرتتهن بذلك وسكوته هذا هو الصواب كافي بن وأما ما في عبق وخش  
من أن المرتتهن إذا حصل الأبق وحازة قبل المانع ثم أبق ثانيا واستمر آبقا حتى حصل المانع فان المرتتهن  
لا يختص به بل يكون أسوة الغرماء بخلاف ما إذا رهنه عبدا حاضر أو حازة ثم أبق واستمر آبقا حتى حصل  
المانع فانه يختص به فقد ردة بن بأن هذه التفرقة غير صواب والصواب اختصاص المرتتهن به في المستثنى  
(قوله والأفاسوة الغرماء) أي والأبصار قبل المانع بل بعده فهو أي المرتتهن أسوة الغرماء أي مثلهم في  
المخاصة في ذلك الأبق (قوله وكتابة) عطف على ولي وقوله ومكاتب أي بناء على صحة رهنه وقيل انه لا يصح  
رهنه وعليه فقبل إذا وقع ينتقل الرهن لكتاتيه وقيل يبطل الرهن وبصير الدين بلارهن (قوله واستوفى  
منها) أي من الكتابة أي من نجومها ان لم يعجز وقوله فيهما أي في رهن الكتابة والمكاتب وقوله أو من  
من رقبته ان عجز أي كذلك فيهما (قوله قبل الاستيفاء) أي والحال أن المكاتب لم يعجز عن تحصيل نجوم  
الكتابة (قوله عطف على الضمير المجسور) أي لا على كتابة لتلايقضي أن رقبته المكاتب انما يجوز  
رهنها إذا عجز لاق العجز (قوله وخدمة مدير الخ) يعني أنه يجوز رهن خدمة المدير ومن معه في الدين  
مدة معلومة سواء اشترط ذلك في عقد الرهن أو بعده ويستوفى المرتتهن دينه من بمن تلك الخدمة إذا لم يدفع  
به الراهن دينه ولو رهن السيد خدمة المدير ومات السيد وعليه دين سابق على التدبير أو لاحق له ورق  
المدير أو جزء منه فان المرتتهن يستوفى دينه من بمن ذلك الجزء الذي رقب (قوله لبيع في حياة السيد) أي إذا  
عجز عن وفاء الدين (قوله بخلاف دين الخ) أي فانه يصح رهنها بطلان التدبير وذلك لان التدبير يطله الدين  
السابق عليه كان السيد حيا أو مات وأما الدين المتأخر عنه فلا يطله الا اذا مات السيد لان كان حيا (قوله أو  
على أن يباع الخ) أي في دين سابق أو لاحق وعلى هذا يحمل قول المصنف في التدبير والسيد رهنه فلا منافاة  
بين كلامه هنا وما يأتي له اه وفي بن ان ما ذكر من أنه إذا رهن لبيع بعد موت السيد مطلقا صح الرهن  
ظاهر اذا كان الرهن بعد عقد الدين وأما لو اشترط في صلب العقد فانه يجري على الخلاف في رهن الغرر  
اذ لا يدري متى يموت السيد (قوله على أنه مدير) أي ودخلا على الإطلاق من غير بيان أنه يباع في حال  
حياة السيد أو بعد موته فهذا هو محل القولين (قوله وهل ينتقل الرهن لخدمته) أي فيستوفى دينه من ثمنها  
بأن تباع له وقتا بعد وقت (قوله وبصير الدين بلارهن) أي ولا ينتقل الرهن لخدمته لانه انما رهنه الرقبة  
وهي لا ترهن (قوله ولذا قال المواق الخ) قال بن لم يقتصر المواق على هذا البحث بل قال في آخر كلامه ثم  
بعد حين اطاعت على كلام اللخمي فاداهو عين ما اختصر خليل أي من جعل قوله وهل الخ من تمة قوله  
لارقبته اه وكان هذا من الملحقات التي ألحقها المواق بها مش نسخته ولذا ترى نسخ المواق مختلفة بسبب  
الإطلاع على المخرجات واعلم أن نت والشارح هرام قررا كلام المصنف على ظاهره من جعل قوله وهل  
ينتقل الخ من تمة قوله لارقبته وكذا الشيخ سالم معترض على المواق بأنه لا عبرة لما قاله لان المصنف ثقة أمين  
على العلم وفي ح عن اللخمي ما يفيد أن قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لارقبته وبكفي هذا شاهدا  
للمصنف (قوله ثبت حسبها عليه) أي والحال ان كلام الراهن والمرتتهن لم يكن عالما بالحس وقت الرهن  
هذا هو محل الخلاف أما لو كان الراهن عالما بما هو واقف وغر المرتتهن فانه يتفق على انتقال الرهن للعلة ولو  
فرد المرتتهن بالعلم بطل الرهن قول واحد ولا ينتقل الى العلة معاملة له فمقتضى مقصوده كذا ذكر البدر  
قر في شرحه (قوله فهل ينتقل الرهن لمفعلةا وكرائما) أي فيقبضه المرتتهن من أصل دينه ان لم يوفه  
لارهن (قوله ولا يبطل هذا الجزء) أي رهن هذا الجزء وقوله بطلان ما أخذ أي بطلان رهن لدار التي أخذ

دار رهن رقبته على أهمها لارهنها وثبت حسبها عليه فهل ينتقل الرهن لمفعلةا وكرائما لان المفعلة بكرة منها يجوز رهنه ولا يبطل  
هذا الجزء بطلان ما أخذ منه وظاهر كلامهم أنه الراجح أو يبطل الرهن



والمرحلة الثانية من هذه المرحلة هي غير الرهن أو انتقال الحق لغيره بموته أو بانقضاء مدة معينة شرطها الواقف فلا يتقبل الرهن لمنفعة قطعه أو صلب على آبق قوله (و) رهن (مالم يبد صلحه) من عمر أو زرع بل ولولم يوجد كإعزاء ابن عرفة تظاهر الروايات (وانظر) بدو صلاحه (ليباع) بعده في الدين (وحاص مرتنه) أي مرتنه مالم يبد صلاحه بدينه كله الغرماء (في الموت والفلس) قبل بدو الصلاح فيماعد الثمرة أو الزرع الذي لم يبد صلاحه ٢٠٤ (فإذا صلحت) أي بد صلاحها بعد المحاصة (يعت) واختص المرتنه بثمنها

(فان وفي) عنهما بالدين  
(رد) للغرماء جميع  
(ما) كان (أخذ) في  
المحاصة يتحاصون فيه  
(والا) يف الثمن بدينه  
(قدر) أولا (محاسا)  
للفرماء (عما بقى) له من  
دينه بعد اختصاصه بما  
أخذ من الثمن لا بالجميع  
كالوكان عليه ثلاثة دينار  
لثلاثة أنصار لكل واحد  
مائة رهن لا أحدهم مالم  
يبد صلاحه ففلس أومات  
فوجد عند الراهن مائة  
وخمسون دينارا فان  
الثلاثة يتحاصون فيها  
فيأخذ كل خمسين نصف  
دينه وانما دخل المرتنه  
معهم لان دينه متعلق  
بالذمة لا بالدين الرهن  
والرهن لا يمكن بيعه  
الآن فاذا حل بيعه  
بدو الصلاح يبيع واخص  
المرتنه بالثمن فان كان  
الثمن مائة ودينارين التي  
كان أخذها وكذا ما زاد  
على المائة ان يبع بأكثر  
لتبين انه لا يستحقها وان  
يبع بأقل كخمسين  
اختص بها وقدر محاسا  
بالخمسين الباقية له من

منها هذا الجزء والحاصل أن رهنه للدارية ضمن رهن منفعته فاذا ظهر أنها حبس بطل رهن أحد الأمرين ولا يلزم من بطلان رهن أحد الأمرين بطلان رهن الأمر الآخر هذا أوجب القول الأول (قوله ولا يعود لمنفعته) أي لانه انما رهن الرقبة وهي لا يصح رهنها لانها لا تباع (قوله وما لا يبد صلاحه) أي على المشهور لما علمت من ان التردد جاز في هذا الباب (قوله تظاهر الروايات) أي خلافا لما في خش من ان مالم يخلق من الزرع أو الثمر لا يصح رهنه كرهن الجنين وهو مالم يزرع ونص ابن عرفة المازري ورهن ثمرة لم تخلق كالجنين قلت تظاهر الروايات خلاف ذلك اه وقال ابن حارث اتفق ابن القاسم وابن الماجشون على ارتهان الثمرة التي لم تظهر واختلفا في ارتهان ما في البطن فاجازه ابن الماجشون كالثمرة ومنعه ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر يجوز ان يزرع الرهن وان لم يظهر وقد أجازوا ارتهانه مستين والحال انه لم يظهر في الثانية انظر بن (قوله وانظر الخ) يعني اذا رهن زرعاً أو عمر لم يبد صلاحه ومات أو فلس قبل بدو صلاحه ولا مال له فانه ينتظر لبو الصلاح ثم يباع ويوفي دين المرتنه من ثمنه وهو أحق به من الغرماء فقوله وانظر الخ أي واذ لم يكن له مال غيره انظر الخ (قوله وحاص مرتنه الخ) يعني أن من رهن عمر أو زرعاً لم يبد صلاحه ثم مات أو فلس قبل بدو الصلاح وخلف مالا من نقد أو عرض أو حيوان غير ذلك الرهن الذي لم يبد صلاحه فان المرتنه يحاصص الغرماء بجميع دينه في المال الذي تركه غير الرهن (قوله فان وفي عنهما بالدين) أي بالدين المرتنه كله (قوله قدر الخ) تعبيره بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع بتقدير أنه ليس له الاما بق بعد ثمن ما يبيع فكان المحاصة الواقعة سابقا بالباقي فيرد ما فضل به الغرماء قاله شب (قوله والرهن لا يمكن بيعه) أي لان الرهن لا يمكن الخ فهو عطف على معنى معلول (قوله الا ثلاثون) وذلك لان مجموع الديون وتنسب مال الكل واحد لذلك المجموع وبذلك النسبة يوش خذله من تركه المبيت أو من مال المفلس في مجموع الدين مائتان وخمسون والمرتهن له منها خمسون نسبتها لمجموع الديون خمس فيعطى خمس مال المفلس وهو مائة وخمسون يكن ذلك ثلاثين (قوله كأحد الوصيين) أي على يتيم وقوله فلا يرهن أي شيأ من مال اليتيم في دين عليه وقوله الا بادن صاحبه أي لان له نصف النيابة عن الموصي فان اختلفا نظر الخا كم في ذلك (قوله مطلق التصرف) أي من قبل الاب الذي أوصاهما أن يص على استقلال كل منهما بالتصرف أو بالرهن والظاهر كما عبق ان ايضاء هما مترتبين كنصه على الاستقلال بالتصرف (قوله ودخل في كلامه الخ) أي لان الكاف في الحقيقة داخل على المضاف اليه والمعنى لا أحد كوصيين (قوله والقيمين) أي اللذين أقامهما القاضي للظرف في شأن اليتيم (قوله من كل ما توقف الخ) هذا بيان لمحدوف أي ونحوهما من كل ما توقف الخ وذلك كالناظرين على وقف (قوله ولودبغ) أي هذا اذا لم يبدبغ اتفاقا بل ولودبغ على المشهور وانما لم يصح رهن جلد الميتة والاصحية لان كلامه مال الايباع لنجاسة جلد الميتة في ذاته ولشرف جلد الاصحية لانها خرجت قرينة الله تعالى (قوله وكاب صيد) أي بناء على المشهور ومن منع بيعه للنهي عنه وأما على القول بجواز بيعه وأن النهي انما هو عن بيع غيره فيجوز رهنه (قوله وبكنتين) أي فلا يجوز على ما في كتاب الصلح من المدونة وأجاز ذلك ابن الماجشون وأحمد ابن ميسر وهذا الخلاف انما هو اذا كان ارتهانه في عقد البيع وأما ارتهانه في عقد البيع أو في عقد القرض فلا اختلاف في جواره قاله ابن رشد ويحوم نقل ابن عرفة عن الأئمة حتى يجوز رهن الجنين في

دينه وليس له من المائة والخمسين الا ثلاثون مع الخمسين ثمن الثمرة يجتمع له ثمانون ويرد لصاحبيه عشرين لكل عشرة عقد مع خمسين فيصير لكل منهما ستون ثم أحدين رجه الله تعالى محتر من له البيع وما يباع فأشار للاول فقوله (لا) من ليس له البيع (كأحد الوصيين) فلا يرهن كالا يبيع ولا يشتري الا بادن صاحبه لم يكن كل منهما مطلق التصرف والا حار ودخل في كلامه أحد الوكيلين والقيمين من كل من توقف تصرفه على تصرف الآخر وأشار للثاني وهو محتر من ما يباع فقوله (وبلاد ميتة) ولودبغ وحلاد اصحية وكاب صيد ولودام ولد (وبكنتين) وسمنش ما وطير في هواه ولو أدخل الكاف على جلد لانه أهل أمثلة ما لا يرتنه وحدها من خمسين كان أحسن (و) لا رهن (خبر



(وان) كانت ملكا (لذي) رهنها عند مسلم (الآن تغلل) الخمر قبل اراقته على المسلم وردها الذي فانه تكون للمرتين يختص به المدين  
الغرماء (وان تخمر) عصير ونحوه مرهون لمسلم عند مسلم او ذبي (اهراقه) المرتين (٢٠٥) (بحاكم) يراه ان كان في المحل

بحكم بقائها وتخليها والا  
أراقها بالرفع للامن من  
التعقب وتقر به قيمتها  
فان كان المرهون لذبي عند  
مسلم ردت له ولا تراق  
ويبقى دينه بلارهن  
(وصح مشاع) أي رهنه من  
عقار وعرض وحيوان كما  
يصح بيعه وهبه ووقفه  
وسواء كان الباقي للراهن  
أو لغيره (وحيز) الجزء  
المشاع لثم الرهن  
(بجميعه) أي مع جميع  
ما يملكه الراهن الذي من  
جلته الجزء المرهون (ان  
تبقى فيه) شيء (للاهن)  
لئلا يجوز بدل الراهن في  
الرهن فيبطل فان كانت  
البقية لغير الراهن اكتفى  
المرتهن بحوزة الجزء  
المرهون (ولا يستأذن)  
الراهن للجزء المشاع  
(شريكه) أي ليس عليه  
دفع الا لضرر على الشريك  
لانه يتصرف مع المرتين  
لعدم تعلق الرهن بخصته  
هذا قول ابن القاسم المشهور  
نعم يشدب الاستئذان لما  
فيه من جبر الخواطر  
(وله) أي للشريك الذي  
لم يرهن (أن يقسم)  
بإذن الراهن (ويبيع)  
منه ولو من غير إذن  
شريكه (ويسلم) للمشتري

عقد القرض وعقد البيع واختلف في جوازه فيه اه بن (قوله وان لذبي) أي هذا اذا كانت ملكا  
لمسلم ورهنها عند مسلم أو ذبي بل وان كانت ملكا لذبي ورهنها عند مسلم (قوله الا أن تغلل الخ) هذا  
استثناء من محذوف والتقدير وأريقت على المسلم ورت على الذي الا أن تغلل الخ (قوله قبل اراقته على  
المسلم) هذا راجع لما قبل المبالغة وقوله وردها الذي أي وقبل ردها الذي راجع للمبالغة وهي ما اذا كانت  
لذبي ورهنها عند مسلم وقوله فانها تكون للمرتين الأولى فانها لا تراق ولا ترد ويختص بها المرتين دون غيره  
من الغرماء (قوله ونحوه) أي كماء التين والزبيب والعناب وعرق السوس (قوله اهراقه المرتين) أي وجوبا  
وقوله بحاكم أي بعد رفعه للحاكم الذي يرى اراقته وحكمه بذلك فكل من الارقة وما توقفت عليه من الرفع  
واجب قال البدر القرافي ويؤخذ من هذا أن حكم الحاكم عندنا لا يتوقف على سبق دعوى لغيبة المدعي  
عليه (قوله ان كان الخ) أي ان محل وجوب الرفع للحاكم المذكور ان كان في المحل حاكم حتى يرى بقاءها  
وتخليها دون اراقته فان لم يكن في المحل حاكم يرى بقاءها اراقها المرتين بدون رفع (قوله فان كان المرهون)  
أي وهو العصير الذي تخمر وقوله ردت له أي ان لم يسلم قبل ردها والا أريقت ويبقى الدين بلارهن والظاهر  
أن الارقة بحاكم كاهم (قوله وصح مشاع) أي صح رهن جزمه مشاع كنصف وثلث وربع خسلا فالمن قال  
لا يصح رهن المشاع ولا هبه ولا تصدق به ولا وقفه كالخفية (قوله وسواء كان الباقي) أي الجزء الباقي بلا  
رهن للراهن أو لغيره لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر المرتين في المطور على حصة الراهن وان كان  
الباقي له حازم كله مارهن ومالم يرهن كما قال المصنف بذلك (قوله أي مع الخ) أشار إلى ان الباء بمعنى مع  
ويصح جعلها للسبيبة وأشار الشارح بحمل ضمير جميعه لما يملكه الراهن لا للمرهون منه الجزء للشارة إلى  
ان الراهن لو كان يملك النصف ورهن الر ربع فانه يكتفى بحوزة ما يملكه الراهن فقط وهو النصف ولو جعل  
الضمير راجعا للمرهون منه الجزء لا يقتضي انه لا بد من حوزة الجميع في القرض المذكور وليس كذلك (قوله  
ولا يستأذن شريكه) أي في وهبه لذلك الجزء المشاع (قوله لانه) أي الشريك يتصرف مع المرتين أي ولا  
يمنعه من التصرف بالبيع وغيره رهن الشريك لعدم الخ (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابله قول أشهب  
يجب على الشريك اذا أراد رهن الجزء الشائع ان يستأذن شريكه في رهنه لانه يمنعه من بيعه ناجزا وان  
القاسم يرى أن ذلك لا يمنع الشريك من بيع حظه (قوله نعم يشدب الخ) أي كما صرح به المصنف في التوضيح  
حيث قال ينبغي ان يستأذنه على قول ابن القاسم واعتراض ابن غازي على المصنف حيث قال تأمل ما هنا مع  
قوله في توضيحه ينبغي ان يستأذنه ورد عليه بان عاية مانئي المصنف هنا الوجوب وهذا لا ينافي ان جاء استئذانه  
كافي التوضيح وائس المنى هنا الوجوب والسدب حتى تحصل المعارضة واعاذب استئذان الشريك لعدم  
تميز الاقسام ومن ذكر عجزها ان ما عصب باسم أحد الشريكين مع الشيوع يورع عليه ما على الاصح ولا  
يختص به من غصب باسمه كغصب حصة أحد شريكين في دابة أو عبد أو قبح وذكر أيضا خلافا في براءة مدين  
أخذ منه طالم وقوى القول بعدم البراءة لعدم تعيينه وأمالو كان المأخوذ دية أو عارية أو لراءة لتعينها  
(قوله ان يقسم) أي المشترك ان كان مما يقبل القسمة ويبقى الرهن كما هو في المرتين ولا يخرج من يده  
(قوله بادن الراهن) هذا هو الصواب دون قول عبيد بن الراس والمرتهن قال في المدونة اذا كان  
الشيء مما ينقسم من طعام ونحوه فرهن أحد الشريكين حصته منه جاز ذلك وان شاء الشريك البيع قاسمه  
فيه الراهن والرهن كما هو بيد المرتين لا يخرج من يده فان غاب الراهن أقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصة  
الرهن في الوجهين رهننا يطبع على كل ما لا يعرف بعينه اه بن وأجاب شيخنا بأن مراد عبيد بقوله  
يعبر عن الراهن أي يعبر رضاه أي انه لا يتوقف القسمة على رضاه بل يحبره الحاكم على ذلك وهذا لا ينافي انه  
لا بد من حضور الراهن ومقاسمته له اه وس قرأنا في ظاهر العبارة فاعترض عما ذكر (قوله ويبيع)

مباذنه غير اذن شريكه فان نقصت حصته ببيعها مفردة جبر الراهن على البيع معه وكان غنمه رهنا ان يبيع بغير جسد الدين والا قضى  
الدين منه ان لم يأت برهن ثمة (وله) أي للراهن (استجار جزء غيره) أي حصة الشريك غير الراهن ولا يمنعه من ذلك رهن جرته



لكن لا يمكن من جولان يده عليه كما اشار به بقوله (و يقبضه) أي أجرة المستأجر (المرتهن له) أي الشريك الراهن المستأجر لاهول لا يجوز  
يده عليه فيبطل حوز المرتهن (٢٠٦) ولو (رهن أحد الشريكين حصته من أجنبي و (أمناء) أي الراهن والمرتهن (شريكا)

أي بطلان الشريك  
الذي لم يرهن أمينا لهما  
على الرهن ووضع  
الحصة تحت يده (فرهن)  
الشريك الأمين (حصته  
للمرتهن) أيضا أو لغيره  
(وأمناء) أي الأمين  
والمرتهن (الراهن الأول)  
على هذه الحصة الثانية  
وهي شائعة (بطل  
حوزهما) للحصتين معا  
لجولان يده الراهن الأول  
على ما رهنه لأنه أمين  
على حصة شريكه الراهن  
الثاني وهي شائعة فيلزم  
منه أن حصته تحت يده  
والثاني يده جائلة أولا  
على حصة شريكه  
بالاستئذان الأول ولو جعل  
حصة الثاني تحت يد  
أجنبي بطل رهن الثاني  
فقط (و) صبح الشيء  
(المستأجر) أي رهنه عند  
المستأجر له قبل مضي مدة  
الاجارة (و) الحائط  
(المساقى) أي رهنه عند  
العامل (وحوزهما  
الأول) بالاجارة والمساقاة  
(كاف) عن حوزتان  
للرهن وأشعر قوله الأول  
بأنه رهنه عندهما فإن رهنه  
عند غيرهما جعل معهما  
أمينا أو يجعلانه عند رجل  
برضاها (والمثلي) أي طعام

أي بطله أن يبيع منابه أي قبل القسمة ولو غير إذن شريكه وأن يسلمه للمشتري ولو بغير إذن شريكه ولا  
يكون رهن الشريك ما بعاله من ذلك لأن الرهن لم يتعلق بخصته وهذا بخلاف الدابة تكون مشتركة بين  
شخصين فإنه لا يجوز لأحدهما بيع حصته منها وتسليمها للمشتري بغير إذن شريكه الحاضر أو اطلاع  
المالك أن غاب كافي المدونة وغريرها على ما قاله ابن عرفة وذلك لأنه تصرف في حصة شريكه بغير إذنه لأن  
كل جزء منها بينهما ولهذا التعديل قال بعضهم عدم صحة رهن المشاع وإن كان المشهور وما قاله المصنف من  
الصحة فإن وقع وباع أحد الشريكين حصته في الدابة وسلمها للمشتري بغير إذن شريكه وتنافت فقال في  
الذخيرة مفتضى القواعد أن يضمن البائع حصة الشريك لأن أقل أحوال هذا الشريك البائع أن يكون  
كالمودع والمودع إذا وضع يده أجنبي على الأمانة بغير إذن ربه فإنه يضمن لتعديبه (قوله لكن لا يمكن من  
جولان يده عليه) أي على الجزء المستأجر (قوله ويقبضه المرتهن له) أي ويقبض أجرته المرتهن ويسلمها له  
وكذا يؤجر له الجزء المرتهن ولا يؤجره ولا يده في حكم الجولان (قوله ولو أمناء شريكا) أي الشريك الثاني  
(قوله فرهن الشريك الأمين) أي الذي هو الشريك الثاني (قوله للمرتهن) أي الذي هو الأجنبي (قوله  
أي الأمين) أي وهو الراهن الثاني وقوله والمرتهن أي الذي هو الأجنبي (قوله بطل حوزهما) أي حوز  
الراهن الأول والثاني قال عيني وفسدت العقدة أي عقدة رهن من أصلها وفيه نظر بل الذي بطل انما هو  
الحوزة فقط لجولان يده كل من الراهنين في حصته التي رهنها فإذا قام المرتهن بحقه وطلب حوز الرهن حوزا  
صحيحا قبل المسامح قضى له بذلك كما يفيد التوضيح وغيره نظرين الآن يحمل كلام عيني على ما إذا حصل  
مانع والحائفة هذه (قوله والثاني) أي والراهن الثاني الذي هو الأمين الأول (قوله بالاستئذان الأول) أي  
وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت يده (قوله بطل رهن الثاني) أي لجولان يده في حصته بالاستئذان على  
حصة الأول وهي شائعة فيلزم أن حصته تحت يده (قوله وصبح الشيء المستأجر أي رهنه) أي فإذا استأجر  
زيد دارا من ربه أشهر فيجوز له أن يدين من زيد دينا أن يرهنه تلك الدار قبل انقضاء مدة الاجارة  
(قوله بأنه رهنه عندهما) أي أن ما ذكر من المستأجر والحائط المساقى رهن عندهما أي عند المستأجر  
بالكسر وعامل المساقاة (قوله جعل معهما) أي جعل المرتهن مع المستأجر والمساقى أمينا يلزمهما في البيت  
المستأجر أو الحائط لأجل حوزة وهل يكفي الواحد من في الحائط أولا يدين من واحد غيرهم قولان في خش  
وغيره (قوله أو يجعلانه) أي المرتهن والمستأجر والمساقى وقوله عند رجل أي غيرهما برضاها لا بحوزة لهما  
ولا يكفي باماتهما بحيث يجعل تحت يد المستأجر أو عامل المساقاة لأن قبضهما انما هو لا نفسهما لا للمرتهن  
فيلزم عدم حوز المرتهن للرهن قال ابن عرفة وفي الجلاب ومن ساقى حائطه من رجل ثم رهنه من غيره فلا  
بأس وينبغي للمرتهن أن يستخلف مع العامل في الحائط غيره الصفي عن الموازية من ساقى حائطه ثم رهنه  
فلا يجعل المرتهن مع المساقى رجلا أو يجعلانه على يد عدل قال مالك وجعله بيد المساقى أو أجيره يبطل رهنه  
ثم قال ابن عرفة ورهن ما هو مؤجر في تقرر رهنه لكونه يدين من استأجره واغرة ثالثها أن لم يرض  
المستأجر بحوزة مرتنه جعل المرتهن يده مع المستأجر الأول للخمى عن ابن نافع والثاني لرواية محمد والثالث  
لاختياره إذا علمت هذا تعلم أن ما قاله الشارح في المستأجر مبني على القول الأخير وكذا على القول الثاني  
(قوله والمثلي ولو عينايده) الأولى المبالغة على غير العين فيقول والمثلي أن يطبع عليه ولو عبر عين وتكون  
المبالغة على مفهوم الشرط لأن الخلاف انما هو في غير العين إذا لم يطبع عليه وأيضا العين تتسارع الأيدي  
لها أكثر فالتوهم فيه عدم الطبع غيرها والحاصل أن المثلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم  
وأشهب فإن الناسم في المدونة يقول وجوب الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه واتمفا على أن العين  
لا يجوز رهنها لا ما يطبع عليها هذه طريقة لما روي وابن الحاجب وأما ابن يونس والباحي وابن شاس فلم  
يدكر وعن أشهب إلا أن طبع العين مستحب كفي التوضيح وعلى هذه الطريقة لا وجه للمبالغة إذا فرق



عند بين العين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب المدونة وهو المشهور ان جميع المثليات لا ترهن الا مطبوعا عليها قاله ح والحاصل ان المثلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فان القاسم يقول بوجوب الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه فان كان عينا وجب الطبع عند ابن القاسم وفي وجوبه أو نفيه عند أشهب طريقتان اه بن (قوله حماية) حلة المذوف أي وانما اشتراط الطبع عليه حماية أي سدا للذرائع أي لاجل حماية الذرائع وسداها وقوله لاحتمال الخ حلة للمعلل مع علته أي وانما اشتراط الطبع لاجل الحماية لاحتمال الخ (قوله والسلف مع المداينة) أي المصاحب لها سواء كان السلف مشترطا في عقد المداينة أو متطوعا به بعدها ممنوع لانه ان كان مشترطا في عقد المداينة فهو بيع وسلف ان كان الدين من بيع أو سلفي وأسلفا ان كان الدين من قرض وان كان السلف متطوعا به فهو هدية مديان (قوله كالعديم) أي فلا يكون كافيا في تحصيل الواجب (قوله ان الطبع شرط صحة) أي شرط في صحة الرهن وبه قيل وقيل انه شرط في صحة اختصاص المرتهن بالرهن وكلاهما ضعيف وعلى هذين القولين اذا حصل للرهن مانع قبل الطبع فلا يختص به المرتهن (قوله ويكون المرتهن أحق به) يدل لهذا ما في ح عن أبي الحسن ونعمه قال الشيخ أبو الحسن انظر لو قامت الغرماء على الراهن قبل ان يطبع على الرهن ففي بعض الحواشي يكون المرتهن أسوة الغرماء الشيخ وليس هذا بين لان هذا رهن محو ز فيكون المرتهن أولى به (قوله قبل الطبع) متعلق بقوله ان حصل مانع ولو قال الشارح أحق ان حصل مانع قبل الطبع كان أظهر (قوله وفضلته) أي وصح رهن فيه فضله (قوله ثم برهن الزائد) أي من قيمة الرهن (قوله ان علم الاول) أي ان علم المرتهن برهنها ورضى بذلك وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتهن الاول أما لو رهنها له فلا بد أن يكون الدين الثاني مساويا للاول لا أقل ولا أكثر والامنع وذلك لانه ان كان أجل الثاني أبعد من أجل الاول يباع الرهن عند انقضاء أجل الاول ويقضى الدين الثاني قبل أجله وهو سلف وان كان أجل الثاني أقرب من أجل الاول يبيع الرهن انقضاء أجل الثاني ويقضى الدين الثاني قبل الأول قبل أجله وهو سلف وان كان الدين الاول من بيع لزم اجتماع بيع وسلف وان كان قرضا لزم أسلفي وأسلفك والحاصل ان الفصلة اما أن ترهن للمرتهن الاول واما أن ترهن لغيره فان رهنك للاول فلا بد من تساوي الاجلين وان رهنك لغيره جار مطلقا تساوي الاجلان أولا نعم يشترط رضا الحائر له سواء كان هو المرتهن الاول أو كان أمينا غيره (قوله وهذا) أي اشتراط علم الاول ورضاه اذا كان الرهن بيده (قوله اشترط رضا الامين) أي لاجل ان يصير حائرا للثاني وقوله دون المرتهن أي فلا يشترط رضاه لانه غير حائر ولا يقال لم يشترط رضاه ومن حقه ان يقول أنا لم أرض الارهنه كما في ديني لانا نقول حيث كان الثاني لا يستحق منه في دينه شيئا الا بعد أن يستوفي الاول جميع دينه فان فضل شيء كان للثاني والا فلا شيء له كإيائي لم يكن له كلام لان دينه مضمون فيه يأخذه كاملا وان تغيرت الاسواق اه بن (قوله ولا يضمنها الاول) يعني ان الفضلة لا يضمنها الاول اذا كانت بيده وهي مما يعاب عليها وتلفت ولم تقم بينه لانه فيها أمين وانما يضمن من مدغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني لدينه على صاحبه وهو الراهن الا أن يأتيه برهن ثقة وهذا اذا رهنك الفضلة لغير المرتهن واما اذا كان كاه عنده في متاعه دينه وفيه فضل عن دينه فانه يضمن جميعه اذا تلف وكان مما يعاب عليه ولم تقم بينه على تلفه (قوله وهي مما يعاب عليها) أي وأما لو كانت مما لا يعاب عليها أرقامت على هلاكها بينة فلا ضمان عليه لان الفصلة ولا لما قبل دينه (قوله ان أحضر الخ) هذا شرط في عدم ضمان المرتهن الاول الفضلة (قوله ولا من الخ) أي لانه يحمل على أنه ضاع بتمامه قبل الرهن الثاني (قوله من رهن يعاب عليه) أي وأولى ذلك كانت من رهن لا يعاب عليه كعقار أو حيوان الا أن يقال قبل ذلك لاجل قوله بعد فلا يضمن الاماني

ولا يعلم ز والله كالعديم ومفهوم بيده أنه لو كان بيد أمين فلا يشترط في رهنه طبع وظاهر المصنف أن الطبع شرط صحة والمعتد أنه شرط لجواز الرهن وعليه فإذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداء ولو لكانه يصح ويكون المرتهن أحق به قبل الطبع ان حصل مانع (وفضله) أي فضلة الرهن يصح رهنها بأن رهن رهنيا سوى مائة في دين أقل من مائة كخمسين ثم برهن الزائد على قدر الدين الاول في دين آخر (ان علم الاول ورضى) بذلك ليصير حائرا للمرتهن الثاني وهذا اذا كان الرهن بيده فان كان بيد أمين اشترط رضا الامين دون المرتهن (ولا يضمنها) أي الفضلة المرهونة للثاني المرتهن الاول) اذا كانت بيده وهي مما يعاب عليها ولم تقم على هلاكها بينة لانه أمين فيها وانما يضمن قدر دينه ان أحضر الثوب الرهن وقت ارتها ان الفضلة أو علم بقاؤه بينة حيث ذوالا ضمن الجميع وشبهه في عدم الضمان قوله (كثرة الحصة المستحقة) من رهن يعاب عليه أي تركها المستحق تحت يد المرتهن فالتفت ولا يضمنها لانها باستحقاقها تخرجت من الرهنية وصار المرتهن أمينا



فإنه إذا كان الرهن نصف ثوب مثلاً فقبض المرتهن بجمعه فهناك عنده لم يضمن إلا النصف  
 قيمته وهو في النصف الآخر مؤمن (ومعطى) بالتقريب اسم مفعول (دينارا) أعطاه له مدين أو مئلف (ليستوفي نصفه) قرضاً أو قرضاً  
 (و بر نصفه) فزعم تلفه قبل صرفه ٢٠٨ أو بعده فلا يضمنه كله بل نصفه إن أعطاه له ليكون له نصفه من حين الإعطاء أو أماً لو ما

(قوله فلا يضمن إلا ما بقى) أي من غير استحقاق فإذا كان المستحق النصف فإنه يضمن قيمة النصف الباقي  
 رهناً من غير استحقاق وأما النصف الذي قد استحق فلا يضمن قيمته (قوله فلا يضمنه كله بل نصفه) أي  
 ولا يضمن عليه إلا إذا اتهم كافي المدونة (قوله فضمنه من ربه) أي فصان الدينار كله من ربه أي لأن الفاضل  
 له أمين فيه قبل الصرف (قوله فإن ساع بعده فمعهما) أي لأنه بعد الصرف قبض الحق نفسه وحينئذ يضمن  
 حصته فإن تنازعاً في كونه تلف قبل الصرف أو بعده فالقول قول إلا اتخذ لانه وكيل كما قررنا شيئاً (قوله  
 فإن حل أجل الدين الثاني) لم يتعرض لحكم ما إذا تساوى الدينان في الأجل أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه  
 وهو أنه يباع ويقضيان معاً مع التساوي ولو أمكن قسمه فربما أدى القسم لنقص الثمن وأما إن بعد أجل  
 الثاني فالحكم أنه إذا حل الأول يقسم الرهن إن أمكن والبيع وقضيا (قوله قسم إن أمكن قسمه)  
 ويدفع لصاحب الدين الأول من الرهن قدر ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً عنده حتى يحل أجله واعتراض بأن في  
 القسم اشكالاً لأن قسم الأول قد يتغير سوقه فلا يبقى دينه مع أنه إنما دخل على رهن الجميع وجواب ابن عاشر  
 أن الفضلة رهنه بعلقه ورضاه فهو داخل على ذلك برهان أن الرهن إذا كان يبدأ أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن  
 كما تقدم تأمل اهـ بـ (قوله ويدفع للأول قدر ما يخلص منه لا يزيد) أي بأن ينظر بعد الدين الأول  
 ويعطى من الرهن مقدار ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً للأول (قوله والباقي) أي من الرهن للدين الثاني  
 سواء كان ذلك الباقي يوفيه أم لا (قوله والبيع وقضيا) طاعره أنه يباع ولا يوقف ويقضى الدينان ولو  
 أتى للدين الأول رهن ثمنه وهو كذلك كما سطره ابن رشد ولا يقال أنه إذا أتى رهن ثمنه فإنه لا يقضى  
 الأول لأن أجله لم يحل لا بالتقريب أن الرهن قد أدخل على المرتهن بعهده فاشبه ذلك ما لو باع الرهن بغير  
 إذن المرتهن فإنه يبيع للدين كما يأتي وما قاله ابن رشد هو المعتمد خلافاً لما في سماع القرينين من أن محل  
 كونه يقضى الدينان إذا لم يأت رهن كالاول فإن أتى رهن كالاول فلا يقضى الدينان (قوله الدينان معاً) أي  
 من ثمنه وصفة القضاء أن يقضى الدين الأول كله أولاً لعدم الحق فيه ثم ما بقى للثاني (قوله حيث كان فيه فضلة  
 عن الأول) أي كما أشعر به قوله وقضيا (قوله ورجع صاحبه بيمينته يوم الاستعارة) هذا القول هو الأقرب  
 من القول بالرجوع بالثمن كالمج (قوله وقيل يوم الرهن) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا كان يوم الرهن  
 متأخراً عن يوم الاستعارة وكانت ليمينته يوم الرهن أو بدأ أو نقص من اليمينته يوم الاستعارة (قوله أو بما  
 أدى) أي أو بما أداه المستعير في دينه من ثمن الشيء المستعار وأولى كلام المصنف لتتوابع الخلاف لا للشك  
 بدليل قوله بعد ثلث عليهما (قوله سلت المدونة عليهما) أي رويت المدونة على كل من القوابل فرواها  
 يحيى بن عمر ربه قيمته وروها غيره وينبغي لمعير المستعير بما أدى من ثمن سلعة ولما اختصرها البراذعي  
 فنصر على القول لثاني ولما اختصرها ابن أبي ريدان فنصر على القول الأول وهو الرجوع بالقيمة (قوله وعلى  
 الأول) أي وهو الرجوع صاحبه بالقيمة فإذا كانت قيمة الشيء المستعار خمسين وباعه المستعير بمائة وفي يده دينه  
 يرجع صاحبه على الأول لاول خمسين وخمسون لاخرى تكون للمستعير لانه إنما أسلفه نفس السلعة  
 وهي حينئذ تمسكت على مائة رهن المستعير وعلى القول الثاني يرجع عليه بالمائة تمامها ولو كانت  
 القيمة مائة وباعه المستعير بخمسين فبالعكس (قوله كدراهم) أي كاستعارته لرهنه في دراهم فله في  
 طعام (قوله أي تعلق به الضمان ولو لم يتلف) أي إن سمعير صمينة قيمته ولو لم يتلف لتعديده وله أخذه من

أعطاه له بصرفه ويأخذ  
 نصفه فضاغ قبل الصرف  
 قضمانه من ربه فإن ضاع  
 بعده فمعهما كسئلة  
 المصنف فإن أعطاه له  
 ليكون رهناً عنده حتى  
 يوفيه حقه ضمن جمعه  
 ضمان الرهان ثم يرجع  
 لتعظيم مسئلة وفضائه  
 بقوله (فإن حل أجل الدين  
 الثاني أولاً) قبل أجل  
 الأول (قسم) الرهن  
 بينهما على الدينين (إن  
 أمكن) قسمه ويدفع للأول  
 قدر ما يخلص منه لا يزيد  
 والباقي للثاني الآن  
 يكون الباقي يساوي أثر  
 من الدين الثاني فلا يعطى  
 للثاني منه إلا مقداره  
 ويكون ثمنه الرهن كاهما  
 للدين الأول (والا) يمكن  
 قسمه (بيع) الرهن  
 (وقضيا) أي الدينان معاً  
 حيث كان فيه فضلة عن  
 الأول ولا لم يبع حتى يحل  
 أجل الأول وعطى على  
 مشاع قوله (والمستعاره)  
 أي وصح رهن الشيء  
 المستعار للرهن بمعنى  
 الارتهان فإن أتى رهن

بما عا به رجوع الرهن لربه ولا يبيع في الدين (و رجوع صاحبه) وهو غير (بيمينته) على المستعير يوم الاستعارة  
 وقيل يوم الرهن (أو) يرجع (بما أدى من ثمنه) الذي يبيع به في الدين قولاً (ثالث) مدونة (عليهما) وعلى لاول يكون الفاضل عن  
 القيمة ووفاء الدين للمستعير (وشمن) المستعير (إن ضاع) ورهن في غير ما استعاره لتعديده كدراهم فله في طعام أو عكسه أي تعلق به  
 الضمان ولو لم يتلف وقامت على ثمنه وتتمعير أخذه من مرتته ويضلل تعاربه وقال أشهب لا يضمن ويكون رهناً في قدر الدرهم  
 من قيمة الطعام ويختلف هل يشترط في أن عرفه وهو الصواب أو وفان وفي ذلك أشار بقوله (وهل) يضمن (مطلقاً)



المرتهن وتبطل العارية كذا قال عبق ونحوه الشيخ سالم وعج و ابن عاتر وفيه نظر لانه على هذا الكلام لا يصح تأويل الوفاق لان أشهب لا يقول به ذا التخيير وأيضا يكون المعبر اذا نكل بخبر فله أخذ شيء واذا حلف لزمه ابقاؤه في الدراهم فيكون النكول أنفع له من الحلف وهذا عكس القواعد فالصواب كما افاده ح والمراق ونخش وغيرهم أن المراد ان ضمان العداء يتعلق به بحيث اذا هلك أو سرق أو ضاع بضمنه عملا باقراره بالتعدي كان مما يخاب عليه أم لا قامت على هلا كه بنة أم لا وما اذا كان قائما فلا سبيل الى تصمينه بل يأخذ به وتبطل العارية مثل ما يأتي في الغصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي يتعلق به الضمان وهذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما اه بن اذا علمت هذا تعلم أن الاول للشارح أن يقول أي يتعلق به الضمان اذا تلف ولو قامت الخ (قوله سواء وافق المرتهن) أي المعبر والمستعير على التعدي وقوله أو خالف أي أو خالفهما بان قال للمعبر انما أعرتك ليرهن في عين ما رهن فيه ولم يتعد (قوله كما هو ظاهرها) أي بناء على أن بين ابن القاسم وأشهب خلافا بان القاسم يقول ان المستعير يضمن مطلقا وأشهب يقول بعدم ضمانه مطلقا وهذا تأويل أبي محمد (قوله اذا أقر المستعير لمعبره بالتعدي) أي و واقعه المعبر على ذلك (قوله ولم يخلف المعبر) أي ونكل المعبر عن اليمين على ما ادعاه من التعدي (قوله فقول أشهب حينئذ وفاق) أي لان قول أشهب لا يضمن ويكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام محمول على ما اذا وافق المرتهن على المخالفة أو خالفهما وحلف المعبر و قول ابن القاسم انه يضمن ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا اقر المستعير لمعبره بالتعدي وخالفهما المرتهن ولم يخلف المعبر فكلام ابن القاسم محمول على حالة وكلام أشهب محمول على حالة أخرى (قوله تأويلان) الاول لابن أبي زيد والثاني لابن يونس وقد صوب ابن عرفة التأويل الاول كما قال الشارح (قوله محلها حيث واصل الخ) أي وحينئذ فقول المصنف أو محل الضمان حيث أقر المستعير لمعبره لا يدخل له في التوفيق اذ هو موضوع المسئلة ومصعب التوفيق على الحال بعده وهو قوله وخالف المرتهن الخ فقول الشارح أو خالف المرتهن الاول حذفه فتأمل (قوله وبطل بشرط الخ) طاهره ولو أسقط الشرط والفرق بين الرهن والبيع المصاحب لشرط مناقض لمقتضاه فانه يصح اذا أسقط الشرط ان قبض الرهن و بعه اذا احتجج له بكل منهما مأخوذ جراً من حقيقة الرهن والامر المناقض لهما مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لانفس حقيقته (قوله بمعنى الارتهان) الاول أن يقول بمعنى العقد لان الذي يتصف بالبطلان الرهن بمعنى العقد لا بمعنى الارتهان ولا بمعنى المدفوع للتوثق في حق الصالح لان يباع (قوله لمقتضى العقد) أي لما يقتضيه عقد الرهن من الاحكام فهو يمتضى أن الرهن يقبض من الراهن وأنه يباع اذا لم يوف الراهن الدين فاد اشترط الراهن أنه لا يقبض منه أو انه لا يباع في الدين الذي رهن فيه كان ذلك الشرط مناقضاً لما يقتضيه عقد الرهن (قوله أو لا يباع في الدين) أي الذي رهن فيه (قوله وباشرطه في بيع فاسد) يعني ان البيع الفاسد كالواقع وقت بداء الجمعه أو لاجل مجهول والقرص الفاسد كالودفع له عفتا في جيد اذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري أو المقترض طائما أنه يلزمه الوفاء بذلك الشرط وأولى اذ لم يظن اللزوم بأن دفعه جار ما يلزم الوفاء بالشرط أو شا كافي ذلك فان الرهن يكون فاسدا ويسترد المرتهن للراهن ولو فات المبيع كالوطن ان عليه دينا فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فانه يسترده ممن أخذه منه وأما لو دفعه عالما أنه لا يلزمه لفساد البيع أو القرض فانه يرد اذا كان للمبيع قائما وأما ان فات وانه يكون رهنا فيما يلزم من قيمة أو مثل كما يأتي للشارح (قوله فدفعه) أي المشتري للمبايع رهنا على الثمن طائما أنه يلزمه الوفاء به أو دفعه المقترض للمقرض طائما أنه يلزمه الوفاء به (قوله فيرد للراهن) طاهره ولو فات لمبيع ولا يكون رهنا في عرض المبيع من قيمة أو مثل لان الرهن مبني على بيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن المشروط في بيع فاسد اد دفعه للمدين طائما أنه يلزمه وأنه يرد له فان المبيع أم لا طر بقة لان شاس وهي خلاف المعتاد والاشهاد ذات المبيع يكون ذلك الرهن رهنا

المستعير) على نفسه (لمعبره) بالتعدي (وخالف المرتهن) أي خالفهما في التعدي وقال للمعبر انما أعرتك ليرهنه في عين ما رهن فيه ولم يتعد (ولم يخلف المعبر) على تعدي المستعير فان وافق المرتهن على المخالفة أو حلف المعبر عليها فلا ضمان ويكون رهنا فيما أقر به من الدراهم أي قدرها من قيمة الطعام وهو تأويل ابن يونس فقول أشهب حينئذ وفاق (تأويلان) محلها حيث وافق المستعير المعبر على أن الإعارة انما وقعت على أن يرهن المعاد في قدر من الدراهم وخالفهما المرتهن اذ لو اختلف المعبر والمستعير لكان القول للمعير يمينه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارفع الخلاف (وبطل) الرهن بمعنى الارتهان (بشرط) أي سبب اشتراط شرط (مناف) لمقتضى العقد (كان) بشرط الراهن أن (لا يقبض) من يده أو لا يباع في الدين عند الاجل حيث احتجج اليه (وباشرطه) أي الرهن



ولا مفهوم لا شرطه فلو علم أنه لا يلزمه فدفعه وقت المبيع كان رهنا في قيمته (و) من جنى خطأ جناية تحمّلها العاقلة وظن أن الدية تلزمه بافتراده فاعطى به رهنا ثم علم أن ٢١٠ جميعا لم يلزمه (حلف الخطي الراهن أنه ظن لزوم الدية) له بافتراده وما علم عدم اللزوم

فيم يلزم المشتري من مثل أوفية وقد جعل الشارح فيما يأتي فجعل المصنف ما شيا على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لا شرطه) أي ل المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه اللزوم أولا بل ربما يقال إن المتطوع به أولى بالفساد لأنه ربما يتوهم في المشرط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فإن البطلان فته يذهب كذا في عبق وبحت فيه بن بألا نسلم أن ظاهر المذهب أن المتطوع به كالمشرط فإن ابن يونس فرق بين المشرط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله أنه لو علم فساد البيع وأنه لا يلزمه الرهن ودفعه فإنه يرد أيضا لزمه لكن إن كان المبيع قائما فان فات المبيع كان رهنا في القيمة وهذا اتفاق حتى على القول الذي مشى عليه المصنف (قوله وحلف الخطي الخ) أي وإن لم يحلف كان رهنا في الجميع وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الأولى أن يقول وقوله ورجع أي الرهن راجع الخ لأن المتبادر من رجع في رهنه أن المعنى ورجع الراهن في رهنه وهذا انما يظهر في المسئلة الأولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه من الضعيف ولا يظهر في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فإنه صادق برجوعه بتمامه له به ورجوعه من جهة الجهة أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أي ورجع الرهن) أي لراهنه وقوله جلة أي بتمامه وقوله في الأولى أي في المسئلة الأولى وهي قوله وطل شرط مناف كان لا يقبض (قوله وكذا في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وبأن شرطه في بيع فاسد وما ذكره الشارح من أن الرهن فيها يرجع جلة لراهن إن كان المبيع قائما وأما ذات فان رهن يرجع من جهة الجهة هذا بناء على المعتمد لأعلى ما هو ظاهر المصنف من القول الضعيف لأنه عليه يرجع رهن جلة ولا يرجع من جهة الجهة أصلا كان المبيع قائما أو ذات (قوله كما يرجع في لبيع الفاسد) أي ذات المبيع في المسئلة الثانية (قوله من حصه لعاقلة) الأولى من جميع الدية إلى حصته منها إذا وفي حصته منها أخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة وهذا إذا خصه شيء منها بأن كان غنيا كبيرا فإن كان فقيرا أو صغيرا فلا يلزمه شيء منها وحينئذ قد علم أن يأخذ رهنه من أول الأمر (قوله ومفهوم قوله ظن الخ) الأولى أن يقول ومفهوم قولنا وظن أن الدية تلزمه لأن قول المصنف أنه ظن الأمر وما ليس من تصور المسئلة بل الخوف عليه وإن كان يعلم منه تصور المسئلة تأمل (قوله أو بشرطه في قرض جديد الخ) علم أن محل فساد الرهن إذا كان المدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين أخذ الرهن أما لو كان حالا أو حل أجله لصح ذلك إن كان العريم ملبا لأن دين لما كان قادرا على أخذ دينه كان تأخيره كأنه سلف وكذا لو كان العريم عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين بحيث لا أنه حينئذ كالمليء الذي لا يفتقر إلى شيء من قرض مفهومه لو كان في بيع جديد أصح في البيع القديم والجديد كذا في عبق ونحوه قول ح وانظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن بيع وشرط أن الأول داخل في رهن الثاني فالظاهر الجواز له وهو قصور وقد صرح ابن القاسم بالحرمة كفا في المواق وكذا سرح أبو الحسن في كتاب الفلاس أن دين البيع مثل القرض في الفساد انظر بن وعلة المنع إذا كان الدين الأول حالا اجتماع بيع وسلف وإن كان مؤجلا فالعراد لا منفعه له في الرهن كذا في بن عن ابن رشد وانظر وجهه (قوله فمردبا الصحة لا اختصاص) هذا هو الصواب وبه يندفع قول ح كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك أعبره اه بن (قوله ولا يجب رده قبل المانع) أي فلا حل كونه فاسدا يجب رده إذا طلع عليه قبل حصول مانع (قوله ولو بابه معنى لا عم) أي هذا إذا فاس بالمعنى الخاص بأن حكم الحاكم بحل ماله لعرماء عد قيامهم عليه بل ولو كان سلبه بالمعنى العام أن قام عليه العرماء ومنعوه من التصرف في ماله (قوله لا باطلة الخ) أي لا يبطل رهن مجرد لاحاطة المالك كونه من غير قيام العرماء عليه (قوله وكذا يبطل بمرضه الخ) أي وحينئذ لا يورى حاله مرض والخوف المذكورين لا ينفع (قوله ولا يفيد) أي على مشهور ومقاسه أنه يفيد وهو لم يرد عليه بنو (قوله لاه ما خرجا عن ملكه بالقول) أي فاكنتي في

وقوله (ورجع) في رهنه راجع للمسائل الثلاثة قبله أي ورجع الرهن جلة في الأولى وكذا في الثانية مع قيام المبيع أو من جهة إلى أخرى كما يرجع في البيع الفاسد من الثمن إلى ما لزم مع الفوات وفي الخطي الراهن من حصه العاقلة إلى حصته فقط ومفهوم قوله ظن لزوم الدية أنه لو علم لزومها للعاقلة فله رهن فإنه يكون رهنا في جميع الدية وهو كذلك (أو) بشرطه (في قرض) جديد اقترضه مدينه فطلب منه رهنا يكون في الجديد (مع دين قديم) من بيع أو قرض لأنه سلف جرفه عاروه توفيق في القديم بالرهن (وصح) لرهن (في الجديد) بمعنى أنه إذا لم يطلع على ذلك حتى قام العرماء على الراهن أو عند موته كان المرئى أحق به في الجديد فقط وبخاصة بالقديم فالمراد بالصحة الاختصاص به عند حصول المانع للرهن لا الصحة المقابلة للفساد إذا فسد فلا يجب رده قبل المانع فقد تجوز اضلاق لصحة على الاختصاص (و)

بطل بيموت رهنه أو قبله) ولو بالمعنى العام لا لاحاطة لدين فقط وكذا يبطل بمرضه أو بجنونه المتصلين بموته (قبل جوارحه) أي قبضه (ولو بغيره) أي في جوارحه فلا يفيد بخلاف الجهة والصيغة فإن بطل في جوارحه ما يفيد لأنهم ما خرجا عن ملكه بالقول



بجوزهما أدنى شيء (قوله بخلاف الرهن) أي فانه لم يخرج عن ملك رايته فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله وباذنه في وطء الخ) اعلم أن الاذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل للحور فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الاول للمرتهن بعد الاذن فيما ذكره وقبل قوات الرهن بعق أو تدبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن طوعاً بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطلانه نظر بن وقوله وباذنه في وطء لامة مرهونه أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالعا أو غير البالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبراً في غير هذا المحل (قوله أو اسكان) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وباذنه في أن يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله أو اجارة) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يؤجر الذات المرهونة أعم من أن تكون عقاراً أو حيواناً أو عرضاً (قوله ولولم يسكن) ردنا على أشهب القائل أنه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يطأ أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله ولولم يسكن أو يؤجر أو يطأ) أي فالوطء بالفعل لا يشترط فإلى الاحمال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن من أصله كافي أي الحسن وابن ناجي في شرحيهما على المدونة والاذن في التصرف كالتصرف بالاذن كافي ح وابن الحاجب (قوله ويصير الدين بلا رهن) أي وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيما ذكر مبطل للرهن وان لم ينضم اليه فعل هو ما يفيد التوضيح أنه الرجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة في قول المصنف ولولم يسكن في محلها رد بها على أشهب القائل أنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة أنه لا بد أن ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن بين المحلين بأن ما لا ينقل يكتفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالامة لا بد أن ينضم للاذن فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في محلها لا عن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا ووطئ الراهن بالفعل وقدمشي في المح على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن باذنه) أي فان ترك المرتهن اجارته مع اذن الراهن له في ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم ياذن له في ذلك لم يكن له أن يتولاه قولاً واحداً لم يشترط ان كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه غير اذنه وكان هذا قريبة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أي ونحوه مما يمكن فيه الاستئانة وذلك كالأجارة للرهن اذا كانت مقيدة أحل أو عمل ينقض قبل أجل الدين وخروج وطء لامة مرهونة (قوله اني استيفاء المنافع) أي مع صحة رهن (قوله أو يبيع) عطف على قوله في وطء أي وطل الرهن بادن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه له وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل قول المرتهن اني لم أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه كافي المدونة ونقل ابن بونس عن بعض الفقهاء قول قوله ولو أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبيعه فهل يبطل الرهن أو لا يبطل ويقبل قول المرتهن انه انما أذن له لحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أي وباعه وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه حلف على ذلك ويبقى الثمن رهناً للأجل ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم له الرهن) أي وأسلمه للمشتري فلا يضرك في حاشية شيخنا (قوله ولا يسلمه له) أي وباعه الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أحده من حلفه وباعه (قوله حلف) أي فان بكل اطل الرهن وصار الدين بلا رهن (قوله لحياته ثمه) أي حوفاً عليه من عفن أو أكل سوس أو عثة (قوله في قيمته يوم الرهن لا يوم البيع) أي لاحتمال حولة الاسواق بزيادة أو نقص وطأه رماه لا بد من مماثله للاول في القيمة ولو كان دين أقل وهو كذا لك لانهم ما تعاقبوا عليه أولاً (قوله كفرته الخ) هذا تشبيه في قوته وفي الثمن إلا أن يأتى رهن كالاول (قوله بحاشية عليه) أي أنلفت كاه أو عصه (قوله وحدث قيمته) الوطء والحال واحدة رها عما لم يؤخذ منها به شيء بأن عفا الرهن عن الحاشية وان الدين يبقى بلا رهن كافي ابن عرفة ومقتضاء أن عفو

بجوزهما أدنى شيء (قوله بخلاف الرهن) أي فانه لم يخرج عن ملك رايته فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله وباذنه في وطء الخ) اعلم أن الاذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل للحور فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الاول للمرتهن بعد الاذن فيما ذكره وقبل قوات الرهن بعق أو تدبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن طوعاً بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطلانه نظر بن وقوله وباذنه في وطء لامة مرهونه أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالعا أو غير البالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبراً في غير هذا المحل (قوله أو اسكان) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وباذنه في أن يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله أو اجارة) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يؤجر الذات المرهونة أعم من أن تكون عقاراً أو حيواناً أو عرضاً (قوله ولولم يسكن) ردنا على أشهب القائل أنه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يطأ أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله ولولم يسكن أو يؤجر أو يطأ) أي فالوطء بالفعل لا يشترط فإلى الاحمال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن من أصله كافي أي الحسن وابن ناجي في شرحيهما على المدونة والاذن في التصرف كالتصرف بالاذن كافي ح وابن الحاجب (قوله ويصير الدين بلا رهن) أي وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيما ذكر مبطل للرهن وان لم ينضم اليه فعل هو ما يفيد التوضيح أنه الرجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة في قول المصنف ولولم يسكن في محلها رد بها على أشهب القائل أنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة أنه لا بد أن ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن بين المحلين بأن ما لا ينقل يكتفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالامة لا بد أن ينضم للاذن فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في محلها لا عن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا ووطئ الراهن بالفعل وقدمشي في المح على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن باذنه) أي فان ترك المرتهن اجارته مع اذن الراهن له في ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم ياذن له في ذلك لم يكن له أن يتولاه قولاً واحداً لم يشترط ان كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه غير اذنه وكان هذا قريبة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أي ونحوه مما يمكن فيه الاستئانة وذلك كالأجارة للرهن اذا كانت مقيدة أحل أو عمل ينقض قبل أجل الدين وخروج وطء لامة مرهونة (قوله اني استيفاء المنافع) أي مع صحة رهن (قوله أو يبيع) عطف على قوله في وطء أي وطل الرهن بادن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه له وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل قول المرتهن اني لم أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه كافي المدونة ونقل ابن بونس عن بعض الفقهاء قول قوله ولو أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبيعه فهل يبطل الرهن أو لا يبطل ويقبل قول المرتهن انه انما أذن له لحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أي وباعه وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه حلف على ذلك ويبقى الثمن رهناً للأجل ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم له الرهن) أي وأسلمه للمشتري فلا يضرك في حاشية شيخنا (قوله ولا يسلمه له) أي وباعه الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أحده من حلفه وباعه (قوله حلف) أي فان بكل اطل الرهن وصار الدين بلا رهن (قوله لحياته ثمه) أي حوفاً عليه من عفن أو أكل سوس أو عثة (قوله في قيمته يوم الرهن لا يوم البيع) أي لاحتمال حولة الاسواق بزيادة أو نقص وطأه رماه لا بد من مماثله للاول في القيمة ولو كان دين أقل وهو كذا لك لانهم ما تعاقبوا عليه أولاً (قوله كفرته الخ) هذا تشبيه في قوته وفي الثمن إلا أن يأتى رهن كالاول (قوله بحاشية عليه) أي أنلفت كاه أو عصه (قوله وحدث قيمته) الوطء والحال واحدة رها عما لم يؤخذ منها به شيء بأن عفا الرهن عن الحاشية وان الدين يبقى بلا رهن كافي ابن عرفة ومقتضاء أن عفو

(وأحدث قيمته) من الحاشية أو قيمة ما نفصه



فأما خذ يتي رهنا ان لم يأت الراهن برهن كالاول (و) بطل (بعارية) من المرتهن للراهن أو لغيره بأذنه (طلقت) أي لم يشترط فيها رد في الاجل ولم يكن العرف كذلك ٢١٢ أولم يقيد بزمن أو عمل ينقضي قبله (و) ان لم تطلق بل وقعت (على) شرط (الرد) أي ردها اليه حقيقة أو حكما في الاجل فله

أخذه من الراهن (أو رجع) الرهن للراهن (اختيارا) من المرتهن بوجوبه ونحوها (فله أخذه) من الراهن بعد حلقه انه جهل أن ذلك نقض رهنه وأشبه ما قال (الابن خلدون) قبل أخذه أي الآن يفتيه مالكة الراهن على المرتهن (بكتفي) أو كتابة أو ايسلاد (أو حبس أو تدبير) أو بيع (أو قيام الغرماء) على الراهن فليس له حينئذ أخذه ويعجل الدين في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو أسوة الغرماء كالموت (و) ان رجع لرهنه (غصبا) من المرتهن (فله) أي للمرتهن (أخذه) منه (مطلقا) فان أولم يفت ان لم يعجل له الدين (وان وطئ) الراهن أمته الموهونة (غصبا) من المرتهن (فولده) منها (حر) لأنها ملكه (وعجل) الراهن (المليء الدين) للمرتهن (أو قيمتها) أي عجل الأقل من الامرين (والا) يكن مليا (نق) الرهن الذي هو الامة لأقصى الاجلين الوضع أو حلول الاجل قباع كلها أو بعضها ان وفي وجد من

بشرى البعض فان نقص عنها عن الدين اتبع السيد بالباقي ولا يباع ولدها لانه حر وهذه إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن (بنوكيل مكان الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير محجوره على

بشرى البعض فان نقص عنها عن الدين اتبع السيد بالباقي ولا يباع ولدها لانه حر وهذه إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن (بنوكيل مكان الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير محجوره على

بشرى البعض فان نقص عنها عن الدين اتبع السيد بالباقي ولا يباع ولدها لانه حر وهذه إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن (بنوكيل مكان الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير محجوره على



وكذا ولده الرشيد (على الأصح لا) نوكيل (محبجوره) الصغير أو السفيه أو زوجته (ورقيقه) ولو ما ذونا أو أم ولد (والقول) عند تنازع  
 الراهن والمرتهن (المطالب تحويزه لأمين) لأن الراهن قد يكره حيازة المرتهن ٢١٣ خوف دعوى ضياعه وقد يكره المرتهن

حيازة نفسه خوفا  
 الضمان اذا تلف (و) ان  
 اتفقا على الامين واختلفا  
 (في تعيينه نظر الحاكم)  
 في الاصح منها فيقدمه وان  
 استويا خيرا في دفعه لهما أو  
 لاحدهما (وان سلمه)  
 الامين لاحدهما (دون  
 اذنهما) يعني دون اذن  
 الراهن ان سلمه للمرتهن  
 ودون اذن المرتهن ان  
 سلمه للراهن فالكلام  
 على التوزيع وجواب  
 الشرط محذوف تقديره  
 ففيه تفصيل يدل عليه  
 قوله (فان سلمه للمرتهن)  
 وضاع عنده (ضمن)  
 الامين للراهن (قيمه)  
 يوم تلفه أي تعلق به  
 الضمان فان كانت قدر  
 الدين سقط الدين وبرئ  
 الامين وان زادت على  
 الدين ضمن الامين الزيادة  
 ورجعها على المرتهن  
 الا لينة على تلفه بلا  
 تقريط (و) ان سلمه  
 (لراهن ضمنا) الامين  
 (أو الثمن) أي ضمن  
 الأقل منهما والاولى أو  
 الدين بدل الثمن (والدرج)  
 في رهن العم (صوف نم)  
 على طهرها يوم الرهن  
 تباعها والالم يندرج  
 (و) الدرج في رهن أمة  
 (جنين) في طهرها وقت  
 الرهن وأولى بعده (وقرخ

على ما في سبيل كما أن أخاه غير محجوره كذلك (قوله وكذا ولده الرشيد) هو قول سخنون لو كان الابن  
 كبيرا بائنا عن الاب جاز للمرتهن قال ابن رشد قول سخنون في الاب صحيح مفسر لقول مالك اه بن (قوله  
 على الأصح) أي عند الباجي وهو قول ابن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعينة (قوله ورقيقه)  
 شمل المدبر ولو مرض سيده والمعنى لاجل ولو قرب الاجل (قوله ولو ما ذونا) أي له في التجارة (قوله والقول  
 لمطالب تحويزه لأمين) أي عند أمين وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتهن أم لا خلافا لقول اللخمي اذا  
 كانت العادة تسليمه للمرتهن كان القول لمن دعي اليه لأنه كالشرط والا فالقول لمطالب الامين ومحل هذا  
 الخلاف اذا دخل على السكرت وأما الوامتع المرتهن عند العقد من قبضه فلا يلزمه قبضه ولو كانت العادة  
 جارية بوضعه عنده اتفقا قاله في شرح التعفة اه بن (قوله عند تنازع الراهن والمرتهن) أي في كيفية  
 موضع الرهن فقال الراهن مثلاً يوضع على يد أمين وقال المرتهن يوضع عندي أو بالعكس بأن قال المرتهن  
 يوضع عند أمين وقال الراهن يوضع عندك فان القول قول من طلب بوضعه عند الامين (قوله نظر الحاكم  
 في الاصح منها فيقدمه) أي ولا يعدل لغيرهما فيقدمه ولو كان كل منهما لا يصلح لوضعه عنده لرضاها بهما  
 (قوله وان استويا) أي في الصلاحية في وضعه عند كل منهما وقوله خيرا أي الحاكم (قوله أي تعلق به  
 الضمان) أي بحيث اذا تلف يضمن قيمته وليس المراد أنه يضمنها بالفعل ولو كان باقيا لأنه اذا تعدى وسلمه  
 للمرتهن وكان الرهن باقيا فانه يؤخذ منه ويحمل تحت يد أمين آخر وقول الشارح أي تعلق الاولى أن يقول  
 أو تعلق الخ لأنه إشارة الى تقرير ثمان والاصل أن قول المصنف وضمن اما أن يحمل على الضمان بالفعل  
 و يقيد بما اذا ضاع الرهن أو يحمل قوله وضمن الخ على أن المراد تعلق به الضمان فتأمل (قوله سقط الدين)  
 أي دين المرتهن هلاك الرهن بيده (قوله وان زادت) أي قيمة الرهن وسكت بها اذا كانت القيمة أقل من  
 الدين والحكم أنه يحط عن الراهن من الدين بقدر قيمة الرهن ولا غرم على الامين في هذه الحالة كحالة المساواة  
 ثم ان محل تضمين الامين الزيادة اذا سلم الرهن للمرتهن بعد الاجل أو قبله ولم يطلع الراهن على ذلك التسليم  
 حتى حل الاجل وأما ان علم بذلك قبل الحل كان للراهن أن يغرر القيمة أم لا شاء لانها متعديان عليه  
 هذا بأخذه وهذا بدفعه وتوقف تلك القيمة على يد أمين غيرهما لاجل وللراهن أن يأتي برهن كالاول  
 ويأخذ القيمة ثم ان الراهن ان أخذ القيمة من الامين فلا رجوع له على المرتهن لأنه هو الذي سلطه عليه  
 وان أخذها من المرتهن ففي بن عن اللخمي أنه أن غرم المرتهن القيمة بالتعدي رجوعها على الامين (قوله  
 الا لينة الخ) الحق أن الامين يعرر تلك الزيادة ويرجعها على المرتهن سواء كان الرهن مما يباع عليه أم لا  
 قامت بينه على هلاكه بدون تقريط أم لا وذلك لان الامين متعدي بالدفع للمرتهن والمرتهن متعدي باخذه كذا  
 قرر شيخنا ومثله في بن (قوله ضمنا) أي قيمة الرهن للمرتهن (قوله أي ضمن الأقل منهما) أي ضمنه  
 للمرتهن وعمره له حيث تلف الرهن عند الراهن ورجع الامين على الراهن بكل ما عرره للمرتهن من قيمة  
 أو غيرها وأشار الشارح بقوله أي ضمن الأقل منهما الى أن أوفى كلام المصنف للتفصيل لا للتخيير أي ضمن  
 القيمة ان كانت أقل من الدين أو الثمن ان كان أقل منها وقوله والاولى أو الدين أي لشموله لما اذا كان الدين  
 من قرض ويحويه بخلاف الثمن فانه قاصر على دين البيع (قوله واندرج صوف نم) أي لانه سلعة مستقلة  
 قصدت بالرهن (قوله والالم يندرج) أي والا يكن تاما وقت الرهن فلا يندرج به الراهن أخذه بعد غنامه  
 وذلك لان غير التام عملة العلة وهي لا تدرج (قوله وجين) أي لانه يجره منها فدخلها كالبيع ان الموار  
 ولو شرط الراهن عدم دخوله لم يجر لانه شرط ماقص لمقتضى العقد لانه عملة الحر من أمه (قوله وأولى  
 عده) وجه الاولوية أنه بعد الرهن يكون جزأها وقد تعلق بها الرهن بخلافه قبل فقديتوهم أنه ذات  
 مستقلة (قوله ورخ نخل) أي واندرج في رهن النخل فرخ النخل وهو المسمى بالقصيل والودى وبعضهم

محل (بجاء معجمة وهو المسمى بالقصيل بالفاء والسين المهملة



(الاقدم) كمن وما لو لم يمتدحله وعسل فله فلا تدخل في الرهن وكذا البيض بل هي للراهن كاحرة الدار والحيوان ونحوها الا ان يشترط ذلك  
 المرتهن فتدخل (و) لا (محرمة وان وجدت) يوم الرهن ولا تكون بازائها كالصوف الثام كما قال ابن القاسم (و) لا (مال عبد) الا بشرط  
 (وارتهن ان اقترض) أي يجوز ويلزم عقد رهن بقبض الا ان على أن يقرضه في المستقبل فاذا أقرضه استمرت رهنه بقبضه الاول  
 من غير احتياج لاستئناف عقد (أو باع) ٢١٤ له أو لغيره أي وجاز الارتهاان على أن يبيعه شيئا ويكون الرهن رهنًا في يمينه (أو بعمل

له) بالجزم عطف على  
 يحصل اقترض أي وجاز  
 الارتهاان وأخذ الرهن  
 على أن يعمل بنفسه أو  
 ذابسه أو عبده بتكليفه  
 ثوب أو نسجه أو حراسة  
 أو خدمة بان يدفع ربح  
 الثوب رهنًا بتكليفه مثلاً  
 في الاجرة التي تكون على  
 المستأجر الراهن وشمل  
 صورة أيضا وهي أن  
 يجعل المستأجر دفع  
 الاجرة للاحبير ويحتسب  
 أن يفرط في العمل فيأخذ  
 منه رهنًا على أنه ان لم  
 يعمل يكون الرهن في  
 الاجرة أو يستأجر من  
 الرهن من يعمل هذا اذا  
 كان العمل في اجارة بل  
 (وان) كان (في جعل)  
 أي عوض جعل بان  
 يأخذ العامل من ربح  
 الا بقى مثلاً رهنًا على  
 الاجرة التي تنبت له بعد  
 العمل لان الجعل وان لم  
 يكن لازماً فهو يؤل الى  
 المذموم بالعمل (لا) يصح  
 رهن (في) شيء (معين)  
 كبيع دابة معينة يأخذ  
 المشتري من البائع رهنًا  
 على أنها ان استعقت أو

ضبطه بالحاء المهمة أي اندرج فرخ النحل في رهنه (قوله لا غلة) عطف على صوف أي لا يندرج في  
 الرهن غلة فاذا رهن حيواناً فلا تدخل غلته في الرهن بل للراهن أخذها (قوله وان وجدت) أي وان كانت  
 موجودة يوم الرهن ولو أزهت أو عست (قوله ولا تكون بازائها كالصوف) الفرق بينها وبين الصوف أنها  
 تترك لتزداد طبياقها غلة لارهن والصوف لا فائدة في بقاءه بعد تمامه بل في بقاءه تلف له فالسكوت عنه دليل  
 على ادخاله اه نخس وهذا الفرق ذكره ابن بوس وهو منقوض بالثمرة لياسته (قوله ولا مال عبد) أي ولا  
 يندرج في رهن العبد ماله الا بالشرط (قوله وارتهن ان اقترض) صورته انه يقول شخص لا آخذ رهنًا هذا  
 الشيء عند رهنه على ما أقرضه من ذلك أو على ما يقرضه من ذلك فلا ن أو على ثمن ما يبيعه لي أو فلان قال رهن علي  
 هذه الكيفية صحيح لازم لانه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين ثابتاً قبل الرهن لكن لا يستمر  
 لزومه الا اذا حصل بيع أو قرض في المستقبل فان لم يحصل كان له أخذ رهنه بقول المصنف وارتهن أي  
 واستمر لزومه رهنية الشيء الذي رهنه أن اقترض أو باع في المستقبل ولو قال المصنف وصح أي الرهن فيما  
 يحصل في المستقبل من بيع أو قرض ولزم بمحصوله كان أوضح (قوله استمرت رهنه) أي استمر لزومه  
 رهنه الحاصلة بقبضه الاول (قوله من غير احتياج لاستئناف عقد) أي خلافاً للشافعية فان لم يقرضه في  
 المستقبل كان له أخذ رهنه والحاصل ان صحة الرهن ولزومه حاسلان من الا ان والموقوف على القرض أو  
 البيع في المستقبل انما هو استمرار اللزوم (قوله على محل اقترض) أي لانه فعل ماض مبني على الفتح في محل  
 جزم لانه فعل الشرط (قوله بتكليفه ثوب) أي كان تستأجر زيداً على أن يحيط لك هذا الثوب بنفسه أو  
 بعلامه أو على أن يبيع لك بنفسه أو بعلامه هذا الثوب أو تستأجر دابة مدته معينة باجرة قدرها كذا وتعطيه  
 رهنًا في الاجرة التي تحب له عليك بعد العمل (قوله يكون الرهن في الاجرة) أي بحيث يباع الرهن وتستوفي  
 الاجرة من يمينه وقوله أو يستأجر من الرهن أي من يمينه (قوله بل وان كان) أي العمل في جعل أي في عوض  
 جعل أي في مقابلته والمراد بالجعل هنا الاجرة لا العقد وقوله لان الجعل أي بمعنى الاجرة وقوله وان لم يكن  
 لازماً أي حين العقد (قوله على أنها) أي الدابة التي اشتراها (قوله أي له يمينها من ذلك الرهن) أي أخذ الدابة  
 من ذات الرهن (قوله لانه مستحيل عقلاً) أي لما فيه من قلب الحقائق (قوله على أن يستوفي قيمة المعين  
 منه) أي بان يبيعه ويستوفي من يمينه قيمة المعين أو قيمة المنفعة (قوله فحائز) الحاصل أنه يشترط في المرهون  
 فيه أن يكون ديناً احترازاً من الامانة ولا يجوز أن تدفع وديعة أو قراضاً وتأخذ به رهنًا ويشترط فيه أيضاً أن  
 يكون في الذمة احترازاً من المعينات ومصادفها لان الذمة لا تقبل المعينات وأما أخذ رهن على أن يستوفي من  
 يمينه قيمة المعين أو قيمة منفعته فذلك جائز لان قيمة ذات المعين وقيمة منفعته في الذمة (قوله وفي نجم كتابه)  
 المراد به الجنس الصادق باو واحد والمتعدد (قوله من أجنبي) متعلق برهن وكذا قوله للسيد أي لا يصح أن  
 برهن أجنبي للسيد رهنًا فيما على المكاتب من التجزؤ ومفهوم قوله أجنبي صحة أخذ الرهن من المكاتب  
 في نجم أو في الجميع وهو كذلك كافي المدونة خلافاً لابن الحاجب وعلى الاول اذا نبي على المكاتب شيء ولم يأت به  
 بيع الرهن فيما نبي من نجوم الكفاية (قوله لان الرهن) أي لان صحة رهن الاجنبي في الشيء فرع عن صحة  
 تحمله وضمها لذلك الشيء بحيث لو عجز المضمون عن ذلك الشيء لزم الضامن دونه والرجوع به على المضمون

ظهر من اعيب أي له يمينها من ذلك الرهن لانه مستحيل عقلاً (أو منفعته) أي المعين كما كثر له دابة يمينها على أن يدفع (قوله)  
 رهنًا فان تلفت أو استعقت أي له يمينها يستوفي العمل منها لاستعانة ذلك وما كان يسعى للامانة رضى الله عنهم ذكر هذه المسئلة اذ لا يتوهم  
 وقوعها في واما ان أخذ رهنًا على أن يستوفي قيمة المعين منه أو قيمة المنفعة فحائز (و) لا يصح رهن في (نجم كتابه) (على عبد) (من أجنبي)  
 أي غير العبد المكاتب السيد لان الرهن فرع لتحمل والمكاتب



لا يصح التحمل بها لأنها غير لازمة ولا آيلة للزوم فلا يصح دفع رهن فيها من أجنبي ولما ٢١٥ كانت غلات الرهن ومنافعه للراهن

تتكلم على جوار اشتراطه  
للمرتهن بشروط فقال  
(وجاز) للمرتهن (شرط  
منفعته) أي الرهن لنفسه  
مجانا بشرطين أشار للاول  
بقوله (ان عينت) مدتها  
للخروج من الجاهالة في  
الاجارة وللثاني بقوله  
وكان (بيع) أي واقعا في  
عقد بيع فقط (لا) في  
عقد (قرض) لانه في  
البيع بيع واجارة وهو  
جائز وفي القرض سلف  
جره وهو لا يجوز فيمنع  
شرطها والتطوع بها في  
العرض عينت أم لا  
كالتطوع بالمعينة في البيع  
وهذا مفهوم قوله شرط  
وكذا يمنع في غير المعينة  
في البيع شرط أو لا وهذا  
مفهوم الشرط فاشتمل  
كلامه على ثمان صور  
المنع في بيع والجواز في  
صورة المصنوع (وفي  
ضمانه) أي الرهن الذي  
شرطت منفعته للمرتهن  
مجانا (إذا تلف) عنده في  
المدة المشترطة وهو مما  
يعاب عليه اصدق اسم  
الرهن عليه وعدم  
لضمان لانه صار مستأجرا  
كسائر المستأجرات (تردد)  
الراجح لضمان (وأجبر)  
الراهن (عليه) أي على  
دفعه للمرتهن بعينه (ان

(قوله لا يصح التحمل بها) أي لان الضمان انما يكون في دين ثابت في الذمة لا يسقط بالعجز والكتابة ليست  
كذلك لانها تسقط بالعجز (قوله لانه في البيع بيع واجارة) أي لان السلعة المباعة بعضها في مقابلة ما يسمى  
من الثمن وبعضها في مقابلة المنفعة والاول بيع والثاني اجارة ومحصله أن تلك المنفعة لم تضع على الراهن بل  
وقعت جزأ من ثمن السلعة التي اشتراها (قوله والتطوع بها في القرض عينت أم لا) كالتطوع بالمعينة في البيع  
أي في المنع لانها هدية مديان في كل منهما (قوله وكذا يمنع في غير المعينة في البيع بشرط) أي لما في ذلك من  
الجهالة في الاجارة (قوله وهذا مفهوم الشرط) أي وهو قوله ان عينت (قوله ثمان صور) حاصلها أن منفعة  
الرهن اما أن تكون مدتها معينة أو غير معينة وفي كل اما أن يشترطها المرتهن أو يتطوع بها الراهن عليه  
وفي كل اما أن يكون الرهن واقعا في عقد بيع أو قرض فأخذ المرتهن طائفي رهن القرض ممنوع في صورته  
الاربعة وهي ما اذا كانت مدتها معينة أو لا مشترطة أو متطوعا به وفي رهن البيع المنع في ثلاثة وهي ما اذا  
كانت متطوعا به ا كانت مدتها معينة أم لا وكذا اذا كانت مشترطة ولم تعين مدتها والجواز في واحدة وهي ما اذا  
اشترطت وكانت مدتها معينة ومحمل الجواز فيها اذا اشترطت لياخذها مجانا كما قال الشارح أو تحسب من  
الدين على أن ما بقي منه يعجل له وأما ان كان الباقي يدفع له فيه شيأ مؤجلا امتنع لفسخ ما في الذمة في مؤخر  
وان كان على أن ما بقي منه يترك للراهن جارا الا اذا كان اشتراط أن الباقي يترك للراهن واقعا في سلب العقد  
والامنع للعرراذ لا يعلم ما بقي وأما الصور السبعة المتنوعة فالمنع فيها مطلقا سواء كان أخذ المرتهن المنفعة  
مجانا أو على أن يحسبها من الثمن وعلة المنع في صور القرض سلف جره فان اشترطت مجانا وان اشترطت  
أخذها لتحسب من الدين اجتماع السلف والاجارة وان كانت غير مشترطة في سلب العقد بل أباح له الراهن  
الاتفااع بها فان كانت بغير عوض فهدية مديان وان كانت لتحسب من الدين جرى على مبيعة المديان فان  
كان فيها ما يحرم حرم والا فتقولان بالحرمة والكراهة وعلة المنع في صور البيع أنها ان كانت غير مشترطة  
فهدية مديان ان كانت مجانا وان كانت لتحسب من الدين فيجري على مبيعة المديان وان كانت مشترطة في  
عقد البيع والحال أنه لم تعين مدتها فعلة المنع الجهل بالثمن اذا اشترطت مجانا لان المرتهن لما اشترط  
أخذها في العقد صارت هي وما سوى من الثمن في مقابلة المبيع وهي غير معلومة للجهل بمدتها وان  
اشترطت لتحسب من الدين فعلة المنع اجتماع البيع والاجارة المجعولة الاجل هذا كله في أحد المرتهن  
المنفعة التي ليست من جنس الدين وأما لو شرط المرتهن أحد العلة التي هي من جنس الدين من دينه فان لم  
يؤجل لذلك أجل جاري في القرض ومنع في البيع لان العرض يجوز فيه الجهل بالاجل دون البيع وان أجل  
ذلك باجل معلوم وان دخلا على أنه ان بقي شيء من الدين بعد الأجل ليوفيه الراهن من عنده أو من ثمن الرهن  
جار ذلك في البيع والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين يعطيه به شيأ مؤجلا يمنع ذلك في بيع  
والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين يترك للراهن جاري في القرض دون البيع (قوله تردد) هذا  
لتردد كره ابن يونس وقال ابن رشد الصواب في ذلك أن يعلب حكم الرهن بقوله في التوضيح وابن عرفة فلهذا  
قال الشارح الراجح الصمان وقد علمت من قول الشارح إذا تلف عنده في المدة المشترطة الخ ان محل التردد  
إذا تلف في المدة المشترطة منفعتها وأما لو تلف بعدها فهو كالرهن في ضمان قولوا حسدا وشتمه أيضا اذا  
شرطت المنفعة لياخذها مجانا فان اشترطت لتحسب من الدين فيبيع أبي يترج المول عدم ضمانه ضمان  
الرهن اترج جانب الاجارة فيه لكون المنفعة وقعت ومقابلته عوض صراحه (قوله وأجبر الخ) حاصله أن  
الرهن اذا شرط في عقد البيع أو القرض وكان معيناً وان الراهن يجبر على دفعه بعينه للمرتهن (قوله اد  
لترص كذلك) أي كما نقله المواق عن ابن عرفة (قوله وعين) الجهة عليه أي والحال أنه عين عند العقد  
(قوله أن وقع) أي عقد البيع أو القرض (قوله ورهن ثقة) أي بغيره أن يأتي رهن ثقة فان هبت رهن  
المعيب أو استحق قبل أن يقبضه المرص خير للمرتهن في مصاء ابيع ويبقى ديه بالرهن وينتفع بياخذ

شرط) الرهن (بيع) أي في عقد بيع ولا مفهوم لبيع اد العرض كذلك (وعين) الرهن المشترط (والا) يعني عند العقد بأن وقع على شرط  
رهن ما (فرهن ثقة) أي فيه وثقة بالدين



حصول المانع أن حوزي  
للهن كل قبل المانع  
ونارعه الغرماء في ذلك  
(لا يفيد) ولا يختص به  
من الغرماء (ولو شهد) له  
(الامين) الذي وضع  
الرهن عنده بأن الحوز  
قبل المانع لاسه شهادة  
على فعل نفسه ولا بد من  
بينه خبر الامين (وهل  
تكني بينة) للمرتهن أو  
شاهدوعين (على الحوز)  
للهن (قبله) أي المانع  
ولا يشترط الشهادة على  
التحوير (وبه عمل) وهو  
الاطهر (أو) لا يكفي بل  
لا بد من بينة على  
(التحوير) أي معانيهم  
أن الراهن سلم المانع  
للمرتهن قبل المانع  
(تأويلان وفيها دليلهما  
و) لو باع الراهن الرهن  
المعين المشترط في عقد  
البيع أو القرض (مضى  
بيعه) وان لم يجر ابتداء  
(قبل قبضه) للمرتهن  
(ان فرط مرتبه) في  
طلبه حتى باعه وصار دينه  
بلا رهن لتفريطه (والا)  
يفرط بل جدي الطلب  
(قأوبلان) في مضي البيع  
فات أم لا ويكون الثمن  
رهنًا وفي رده ان لم يفت  
ويبقى رهنًا والا فالثمن  
(و) ان باعه (عده) أي

المبيع ان كان قائمًا بقيمته أو مثله ان فات فان حصل المانع أو الاستحقاق بعد قبض المرتهن له فلا مقال له  
الآن يغره الراهن فيغير في الفسخ وعده ويبيد الدين لارهن (قوله والخوذة) أي ودعوى المرتهن الحوز  
بعد حصول المانع أي دعواه به حصول المانع أو به جاز قبل حصوله فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو  
شهد الامين لان الشهادة تقتضي حصول دعوى و عدم متعلق بدعوى المقدرة فحذف المضاف وأقيم  
المضاف اليه مقامه وابقاء كلام المصنف على ظاهره لا يفيد لان من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفيد  
لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع (قوله ونارعه الغرماء في ذلك) أي وقالوا له ان حوزك لما هو بيدك انما  
حصل بعد المانع (قوله ولو شهد الامين) أي أو أقر لراهن انه حازه قبل المانع وكذبه الغرماء (قوله لانها  
شهادة على فعل نفسه) أي وهو الحوز أي والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لانها دعوى هذا ويستفاد من  
التعليل المذكور ان شهادة القباي بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لانها شهادة على فعل نفسه بخلاف  
ما اذا شهد أن فلان قبض ما وزنه فانه يعمل بشهادته فان شهد به معناه الظاهر البطلان لان الشهادة اذا بطل  
بعضها بطل كلها حيث كان طلاق بعضها بالزعم كما هنا ومجمل طلاق شهادة القباي اذا شهد بالوزن ما لم يكن  
مقاما من طرف السلطان أو نائبه كالقاضي كإمامه من الاعمال بشهادته كما استظهره عجم والظاهر أن تابع  
المقام من القاضي مثله (قوله وهو الاظهر) أي لان الأصل صحة وضع اليد وعدم احتلاسه من لا يشترط  
في الحوز نقل الرهن من دار الراهن بل يصح أن يجعله في موضع منها ويبيع عليه أو يأخذ مفاتيحه وتقدم  
بينه الحوز على النافية له لانها مثبتة والمثبتة تقدم على النافية لانها أريد علمها ما لم ترد النافية بقرائن كما  
في فتوى ابن رشد لما سأل عياض عن رهن دار ادعى المرتهن حيازتها بينة فأقام الغرماء بينة على أن الراهن  
ساكن فيها فقال المرتهن لم أشعر برجوعه لها وفي السوء ان العادة أنه لا يحق عليه ذلك فأرسل ابن رشد  
لعياض أن يحكم بالبطلان اطرح (قوله وفيها دليلهما) قال ح أشار بذلك لظاهر كلام المدونة في كتاب  
الهيبة ونصها ولا يقضى بالحيارة الا مع ائنه البينة بخوذه في حاس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في  
صحته ان المعطي قد حاز وقبض وشهد عليه بأقراره بينه ثم مات لم ينص بذلك ان أنكر الورثة حتى تعين البينة  
الحوزاه ووجه كون كلامها المذكور ذا لعل في التولين ومجمل طلاقها حتى تعين البينة الحوزي يحتمل  
أن المراد حقيقة الحوز أي حتى تعين البينة أن ذلك الشيء الموهوب أو المصدق به أو المرهون في حوز  
الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل أن المراد التحوير أي التسليم كما هو المتبادر من المعايضة (قوله  
المشترط) أي وأما ان كان الرهن متطوعا به بعد العقد وباعه الراهن قبل أن يقبضه المرتهن مضى بيعة وهل  
يكون غنمه رهنًا أو يكون للرهن ولا يكون رهنًا فيه خلاف مخرج على الخلاف في بيع الهبة قبل قبضها  
وبعد علم الموهوب له في مضي البيع ويكون الثمن للمعطي بالكسر أو للمعطي بالفتح كما سيأتي وهذا كله اذا  
كان الراهن معينًا وان كان غير معين وكان مشترطًا في عقد الدين وقبضه المرتهن وباعه الراهن بعد قبضه  
مضى بيعة وللمرتهن منع الراهن من تسليمه للمشتري حتى يأتيه رهن بدله (قوله وفي رده ان لم يفت الخ)  
حاصل هذا التأويل الثاني أن البيع يرد اذا لم يفت المبيع ويبقى ذلك المبيع رهنا على حاله وان فات المبيع  
فلا يرد البيع ويحتمل الثمن رهنًا أو بل الاول لابن أي زيد والثاني لابن القصار واعلم أن محل الخلاف في  
بيع الراهن الرهن المعين المشترط في عقد البيع أو القرض كما قال الشارح والحال أن الراهن البائع سلم  
الرهن المبيع للمشتري فان لم يسلمه له كان للمرتهن أن يمنع الراهن من تسليمه ولو أتاه رهن بدله لان العقد  
وقع على رهن معين فلا بد من تسليمه للمرتهن بعينه فان خالف الراهن وسلمه للمشتري كان للمرتهن فسخ  
العقد لأصله المشترط فيه الرهن (قوله وعده) حاصله أنه اذا باعه رهنه فاما أن يبيعه بأقل من الدين أو  
أكثر منه أو بمساو له وفي كل ما أن يكون الدين عينا مطلقا أو عرضا من بيع أو من قرض فان باعه بأقل من  
الدين ولم يكمل له ما نقص من الدين خبر المرتهن بين أن يرد البيع ويرجع الرهن لما كان عليه من الرهنية  
أو يحجزه ويأخذ الثمن ويطالب ببقية دينه سواء كان الدين عرضا من بيع أو من قرض أو كان عينا



أو عرض من قرض (أو) بيع على الدين فأكثر (دينه عرضا) من بيع إذا يلزم قبول ٢١٧ العرض قبل أجله ولو بيع بفسد

الدين إذا أجل فيه من  
حقه ما خلا العرض من  
قرض فإن أجل فيه من  
حق المقرض (وإن أجاز)  
المرتبه البيع (تجمل)  
دينه من الثمن فإن وفي والا  
اتبه بالباقي وهو ما تكلم  
على تصرف الراهن في الرهن  
بعوض ذكر تصرفه بغيره  
قال (ونقي) العبد رهن  
(أن دبره) سيد الراهن  
ولو قبل القبض (وهي  
عتق) الراهن (الموسر)  
لعبد الموهون (وكتابه)  
له بل ويجوز ابتداء (وعجل)  
الدين أن كل ما يجعل  
ولا يلزمه قبول رهن  
بدله (والمعسر) أن عتق  
الرهن أو كتبه (يبي) عبده  
رهنه على حاله مع جوار  
فعله ابتداء فإن أيسر في  
الأجل أخذ من الراهن الدين  
ونفذ العتق والكتابة  
والإيعاس من العبد مقدار  
ما يفي بالدين (فإذا عذر بيع  
بعضه بيع) العبد كله  
والباقي) من غنه عن الدين  
(لراهن) ملكا (ومنع  
العبد) الرهن (من وطه  
أمنه الموهون هو معها)  
بأن نص على دخولها معه  
في الرهن أو اشترط دخول  
ماله معه قد خلت والأخصر  
والأصح لو قال الموهونة  
معها وأولى في المنع  
لورهنه وحدها وأما  
لورهن العبد وحده

مطلقا وإن كله له أخذ ولا كلام له فإن باعه بمساو أو أكثر فإن كان الدين عينا مطلقا أو عرضا من قرض فلا كلام  
للمرتبه بل البيع لازم ويجعل الدين وإن كان عرضا من بيع خير المرتبه في رد البيع وامضائه فإن رديعه  
رجع رهنه وإن أمضاه جعل الدين فالخيار في خمس صور ولزوم البيع في أربعة (قوله أو عرض من قرض)  
أي أو من بيع (قوله وإن أجاز المرتبه البيع) أي في الصور الخمس التي يخبر فيها بين الأجازة والرد وأولى في  
التعجيل الصور الأربعة التي يكون البيع فيها لازما ولا خيار له (قوله ونقي أن دبره) أي بقي على حكم الرهنية  
للرجل فإن دفع سيده الدين فالامر ظاهر ولا بيع فيه وظاهره سواء كان السيد حين التدبير موسرا أو معسرا  
وهو كذلك كل التدبير بعد قبض المرتبه له أو قبله كما قال الشارح وهو ظاهر المدونة لكن قال أبو الحسن إن  
كلام المدونة محمول على ما إذا دبره بعد القبض وأما لو دبره قبله فلا يبق على حكم الرهنية بل يقوت بتدبيره  
لحصول التقصير بعدم قبضه اهـ واعتمد بعضهم هذا التقييد وعليه فانظر هل يبق الدين بالرهن كمسئلة  
العارية المطلقة أو يكون التدبير كالكتابة والعق فيفصل بين كون السيد موسرا أو معسرا قاله شيخنا  
ولكن الظاهر أن يقال إن قرض المرتبه في القبض حتى دبره لم يكن رهنه وإن لم يقرض كان رهنه تأمل إن قلت  
قد تقدم أن رهن المدبر جائز ابتداء وحينئذ فلا يتوهم بطلان الرهن بطرود دبره فلا فائدة في النص على هذا  
قلت إنما يجوز رهن المدبر ابتداء إذا دخل على أنه انما يبيع بعد موت سيده ولا مال له يستوفي منه الدين وأما  
إذا كان على أن يبيع إذا حل أجل فهذا ممنوع بخلاف طر والتدبير فإنه لا يمنع من بيعه إذا حل أجل الدين  
ولم يدفعه سيده له (قوله ومضى الخ) أي ولو كان العتق أو الكتابة قبل قبض المرتبه له (قوله أن كان بما  
يعجل) أي بأن كان عينا من بيع أو من قرض أو كان عرضا من قرض وأما أن كان لا يعجل فالعرض من بيع  
فإن رضى المرتبه بتعجيله فكذلك يعجل ولا يبق رهنه على حاله وقيل بقي قيمته رهنه وقيل يأتي سيده برهن  
مما نل له (قوله بل ويجوز ابتداء) فيه ظر والذي في التصحيح على قول ابن الحاجب قال عتقه أو كتبه أو  
دبره قبل القبض أو بعده فكذلك البيع الخ ما نصه لا يريد أنه يجوز له ذلك ابتداء لأن ذلك لا يجوز كما نص عليه  
في المدونة وغيرها وإنما مراده أنه إن فعل ذلك مضى ونحوه في حاهـ بن (قوله ولا يلزمه) أي المرتبه (قوله  
والإيعاس من العبد) أي وإن لم يحصل له يسار في أجل بيع من العبد بمقدار ما يفي بالدين أي فإن كان لا يفي  
بالدين إلا بمن كل العبد بيع كله لكن لا يباع إلا إذا حل أجل له أن يحدث فيه يسار وإن كان يفي بالدين عن  
بعض العبد بيع بعضه وكان الباقي حرا وهذا في العتق وأما في الكتابة فإنه يباع كله إذا حل أجل ولو وجد  
من يشتري بعضه في التوضيح عن أشهب أن بيع البعض خاص بالعتق إذا لم يهد التبعيض في الكتابة  
وحينئذ إذا حل أجل في الكتابة بيع كله ولو وجد من يشتري بعضه والباقي من غنه عن الدين للراهن  
(قوله ومنع الخ) يعني أن السيد إذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها معا فإن العبد مع من وطئها كان مأذونا  
له في التجارة أولا لأن رهنها وحدها أو معه يشبه الاتزاع من السيد لها لأنه عرض كل واحد من العبد والأمة  
للبيع وقد يباعان مجتمعين فيحل له وطؤها بعد البيع أو منفردين فلا يحل له وطؤها فلما احتل الأمر حل  
الوطء وعدمه صار ذلك التعريض شيئا بائنا تراعهما منه فإن تعدى وطئها فإنه لا يحسد وقتنا يشبه الاتزاع لأنه  
يس اتزاعا حقيقيا لأن المشهور أنه إذا اشتكتها السيد من الرهن فلا بد أن يطأها بالملك السابق على الرهن  
ولو كان اتزاعا حقيقيا لا فتقر لتملك ثان (قوله الموهون هو معها) صفة لأمة ولما جرت الصفة على غير من  
هي له أبرضا الضمير ولا يصح جعله صفة لعبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف كذا قيل ورد  
بأن محل المنع إذا كان الفاصل أجيبا من العامل وهنالك كذلك فالحق أنه يجوز رفعه على أنه صفة للعبد  
وحينئذ فلا بد أن لا يبرأ من الرهن إلا بالبيع أو بالانقضاء من هي له وهو مثل ريد هدا سارته هي (قوله وأولى الخ)  
وجه لا ولو بغيره عدم اجتماع العبد معها في الرهنية (قوله كزوجته) أي كما يجوز له وطء زوجته ولو لم تكن للسيد  
ومرهنه مع زوجته العبد لأن الرهن لا يبطل بالنكاح والسيد ليس له اتزاع أو زوجة فلا يمنع من وطئها كالأ



من هونة عندنا لا شبهة فيها وعليه ما تصحها وطوره (الاباذن) من الراهن فلا حد مراعاة لقول عطاء بجواز اعادة الفروج مع ما في ذمة  
 ربه من الدين فتقوت الشبهة ٢١٨ ولكن عليه الادب وتكون أم ولدان حملت وهذا ان لم تكن متزوجة (وتقوم) الموطوءة باذن

باعها السيد (قوله ادلا شبهة له فيها) أي قلدا كان وطوره لما زادنا محضا في حد ولو ادعى الجهل والولد التامني  
 من وطئه رقيق للراهن ويكون ذلك الولد مع أمه وما تنص به هاهنا في الدين ولا تلحق بالمرتتهن ولو اشترى هاهنا  
 المرتتهن لم يعتق عليه ولدها لانه لم يثبت نسبه منه لكن لو كان الولد ناشئ لحرمت عليه كما في المدونة عن ابن  
 القاسم ولعله راعى في منع وطئها الزنا بالام لانه يحرم على أحد قولي مالك قاله الباجي وعلى ذلك مشي المصنف  
 فيما تقدم حيث قال وحرم أصوله وفصوله ولو خلقت من مائه (قوله وعليه ما تنص بها) أي بوطئه سواء كانت  
 بكرًا أو ثيبًا إن أكرهها أو طأعته وهي بكر أم الوطأعته وهي ثيب لم يلزمه ما تنص به هاهنا لم تكن صغيرة فتدفع  
 والافطوعها كالاكره (قوله 'حملت') أي من وطئه المرتتهن المأذون له في وطئها (قوله وهذا) أي عدم الحد  
 إذا أذن له الراهن في وطئها فعه إذا كانت غير متزوجة والأحد ولا يسقط عنه الحد باذن السيد له في الوطء  
 (قوله وتقوم الموطوءة باذن بلا ولد الخ) أي تقوم على المرتتهن يوم الوطء من غير حمل أي على أنها غير حامل  
 سواء كانت حاملا أم لا لاجل أن يغرم قيمتها للراهن وقوله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان  
 أذن فلا حد وتقوم الخ فتقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية لا للثنتين لأن قوله بلا ولد يعدد رجوعه للاولى لأنها  
 في الاولى تقوم بولدها لاجل أن يعرف نقصها وترجع لمالكها مع ولدها وأما في الثانية فتقوم وحدها  
 لاجل أن تلزم الواطئ بالقيمة فتقوله وقومت أي لاجل أن تلزم له بالقيمة لا ليعرف نقصها وترجع لمالكها  
 (قوله لان حملها انعقد على الحرية) أي الحقوق بالمرتتهن وقوله فلا قيمة له أي فلا يمن له بدفع للراهن (قوله  
 فتقوم بولدها وتقوم ليعرف نقصها) فإذا وطئها وولدت وكان الوطء ينقصها عشرة قوم الولد فان كانت قيمته  
 عشرة جبر النقص به وان كانت قيمته أقل رجوع على الواطئ بالباقي ان رادت قيمته فلا يرجع المرتتهن  
 بزيادة على سيدها وقوله وترجع مع ولدها لمالكها أي بعد وفاة الدين (قوله ولا ترجع للراهن) أي وأما  
 ترجع للمرتتهن لأنها صارت أم ولد له (قوله وللأمين ببيعة في الدين) أي سواء كان دين قرض أو بيع (قوله  
 باذن) أي إذا أذن له الراهن في بيعه (قوله واقع في عقد الرهن) أي في وقت عقده (قوله لانه) أي الاذن  
 محض توكيل أي توكيل شخص سالم عن توهم الاكرام فيه (قوله وأولى بعده) وجه الاولوية أنه رعايتوهم  
 أن الاذن الواقع في العقد كالاكرام على الاذن لضرورته فيمأ عليه من الحق فاذنه كالاذن (قوله ان لم يقل  
 الخ) أي فان قاله فلا يستقل الأمين بالبيع حيث ذل لا بد من اذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات العيبة وغيرها  
 (قوله كالمرتتهن بعده) أي وأما اذن الراهن للمرتتهن في البيع في حال العقد فلا يجوز استقلاله  
 بالبيع لابن رشد وابن زرقون والمنع لبعض الموثقين قال لانه هدية مديان ولما ذكر ابن عرفة القولين في  
 الاذن للمرتتهن في أصل العقد قال بعد ذلك وسوى اللغوي بين شرط توكيل المرتتهن والعهد وهو نص  
 المدونة اهـ لكن المصنف قدم مشي على ما قاله بعض الموثقين من منع استقلال المرتتهن بالبيع في تلك الحالة  
 أطلق أو قيد (قوله والاباذن قال الخ) الاوضح والابان قيد للأمين في العقد أو بعده أو قيد أو أطلق للمرتتهن  
 في العقد أو قيد له بعد العقد لم يجز بيعه في الصور الخمس بغير اذن الحاكم والحاصل أن الراهن اما أن يأذن ببيع  
 الرهن للأمين أو للمرتتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل اما أن يطلق أو يقيد فالصور ثمانية فان وقع منه  
 الاذن للأمين في العقد أو بعده وأطلق حازه البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن للمرتتهن  
 بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في حالة العقد فلا بد من  
 الرفع قيد أو أطلق على ما قاله المصنف تبع لبعض الموثقين (قوله مطلقا) أي سواء قال ان لم آت بالدين في وقت  
 كذا أو لم يقل (قوله فبحضرة الخ) أي في بيعه من أذن له في بيعه سواء كان أمينا أو مرتتهنا بحضرة الخ (قوله  
 ولم يحش فساد) أي لو في (قوله والاجاز مطلقا) أي تيسر الرفع له أولا وأهلم أن يحل المضي إذا أصاب وجه  
 البيع أمالو باع بأقل من القيمة كان له أخذه من المشتري وان تداولته الاملاك فله أخذه بأي ثمن شاء

(بلا ولد حملت أم لا) لان  
 حملها انعقد على الحرية  
 فلا قيمة له وأما الموطوءة  
 بلا اذن فولدها رقيق  
 فتقوم بولدها لرقه وتقوم  
 ليعرف نقصها وترجع  
 مع ولدها لمالكها وأما  
 المأذون فتقوم عليه لتلزم  
 قيمتها الواطئ بالاذن  
 ولا ترجع للراهن (والأمين)  
 المرضوع عنده الرهن  
 (بيعه) في الدين (باذن)  
 من الراهن واقع (في عقده)  
 أي الرهن وأولى بعده لانه  
 محض توكيل في بيعه  
 وسواء أذن له في بيعه قبل  
 الاجل أو بعده وهذا (ان  
 لم يقل) الراهن مع (ان لم  
 آت) بالدين في وقت كذا  
 (كالمرتتهن) له ببيعة إذا أذن  
 له في بيعه (بعده) أي بعد  
 العقد لا في حال العقد ان لم  
 يقل ان لم آت فهو تشبيه  
 تام (والا) بان قال للأمين  
 أو المرتتهن به ان لم آت  
 بالدين وقت كذا أو أذن  
 للمرتتهن في العقد مطلقا  
 لم يجز بيعه في الصور الخمس  
 الا باذن الحاكم لما يحتاج اليه  
 من ثبوت العيبة وغيرها  
 فان عسر الوصول اليه  
 فبحضرة عدول من  
 المسلمين ندبا فان باع بغير  
 اذن الحاكم مع تيسره



كالشعب كما قاله شيخنا العدوي (قوله أي لا يعزله واحد منهما) أي لا يجوز ذلك ولو إلى بدل أو توقي منه وكما لا يجوز أن يعزله أحدهما كذلك ليس له أن يعزل نفسه سواء كان موكلًا على حوز الرهن أو على بيعه على ما يظهر كافي عبق (قوله واحد منهما) أي الراهن والمرتهن (قوله وليس له إيصاء به) أي ليس له إيصاء بوضعه عند أمين غيره إذا أراد سفرًا أو حضرته الوفاة فإن أوصى بذلك لم تنفذ وصيته ولو قال المصنف ولا ينفذ الإيصاء به كل أحسن لأنه لا يلزم من عدم جواز الإيصاء به عدم نفوذه اه خش وقوله وليس له إيصاء به أي كأن القاضي ليس له الإيصاء بالقضاء والقاضي مثل الامرين في ذلك ومثلها الوكيل ولو مقرر ضا إليه ومقدم القاضي المقام على أيتام بخلاف الخليفة والوصي والمجبر وامام الصلاة المقام من طرف السلطان وناظر الوقت فلكل واحد أن يوصي بعنصره ويستخلف عليه والمراد الناظر الذي جعل له الواقف الإيصاء به والافهوك القاضي كافي عبق (قوله إن امتنع الراهن من بيعه) أي والحال أنه لم يأذن للأمين ولللمرتهن في بيعه على ما مر (قوله ولا يهدد) أي لا يخوف بما ذكر من الحبس والضرب (قوله وكذا يبيع) أي يبيعه الحاكم وقوله إذا غاب الراهن أي أومات (قوله والرهن) أي وثبت أن الرهن ملك له أو استعارة أي وبعد حلف المرتهن عين الاستظهار في ح عن ابن رشد أن الذي جرى به العمل أن القاضي لا يحكم للمرتهن ببيع الرهن إذا غاب الراهن أومات حتى يثبت عنده الدين وملك الرهن له ويحلف مع ذلك أنه ما ورهبه دينه ولا يهضمه ولا أحال به وانه باق عليه إلى حين قيامه (قوله ولو كان غيره) أي غير الرهن أولى بالبيع أي لو فاء الدين وذلك لتعلق حق المرتهن بعينه وهذا ما استظهره ابن عرفة مخالفاً لابن يونس في قوله ينظر الحاكم في الأولى بالبيع الرهن أو غيره فيبيع ما هو الأولى لكن في كلام ابن رشد ما يقتضي ذلك ونصه الرهن لا يبيع على الراهن إذا امتنع من بيعه أو غاب ولم يوجد له ما يقضي منه دينه فيحتاج إلى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته من بعدهما ولا يفعل ذلك إلا القاضي فأشبهه حكمه على الغائب اه فقوله ولم يوجد له ما يقضي منه دينه ربما اقتضى أنه لو وجد له شيء يقضي منه دينه غير الرهن نظر الحاكم بموافق ما لابن يونس انظر من (قوله ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة) ابن عاشر أي التي شأنها الوجوب على المالك لو لم يكن المملوك رهنا بدليل ما يأتي في قوله وإن أئق مرتهن على كشجر خيف الخ وقال في قوله وإن أئق على كشجر أي مما يتوقف سلامته على النفقة ولا يلزم مالكة لو لم يكن رهناً نفقته وبعدم اللزوم فارت هذه قوله ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة قال طي وهذا الجمل صواب ولعله أخذ من ابن عرفة فهو أخذ من التقرير المذكور أن العقار كالشجر لا كالحيوان لأن نفقته غير واجبة واختار الشيخ المسناوي ما أفاده شارحنا من أن العقار كالحيوان لأنه لما رهنه وهو عام باقتضائه للأصلاح فكانه أمره بالنفقة فيرجع بها في ذمته قال وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الأشجار اه بن (قوله ولو لم يأذن) مبالغة في قوله في الذمة ورد بلوقول أشهب أن نفقته على الرهن إذا لم يأذن له فيها تكون في الرهن مبدأها في غنه (قوله لأنه قام عنه بواجب) أمافي الحيوان فظاهر وأما في العقار فلتعلق حق المرتهن به فاندفع ما يقال أن التعليل بقوله لأنه قام عنه بواجب يقتضي قصر الرهن على الحيوان دون العقار لأن الإنسان يجب عليه الاتفاق على دابته وعلى رقيقه فان امتنع أجبر على بيعهما ولا يجب عليه إصلاح عقاره وحيث أن الأولى للشارح الاقتصار على الحيوان وأما العقار فهو داخل في قوله إلا أني وإن أئق على كشجر وحاصل الجواب أن محل كون العقار لا يجب على صاحبه إصلاحه ما لم يتعلق به حق غيره كما هنا (قوله رهنا به) أي سبه أو فيه وعلى هذا والمراد بالاتفاق النفقة أي الشيء المنفق أي وليس الرهن رهناً في النفقة بل مجرد دواء الدين أنحل الرهن من الرهنية ويكون المرتهن أسيرة العرماء فيه واعترض على المصنف أن الأولى حذف قوله وليس رهنا به لأنه مستفاد من قوله في الذمة فلا داعي لذلك كره و رد بأن كونه في الذمة لا ينافي كونه رهناً فيه إلا أن الدين في الذمة ومع ذلك يرهن فيها وجب حذف كره وقوله وليس رهناً فيه مصطلح كره والحاصل أن فائدة كون النفقة في الذمة

أي لا يعزله واحد منهما ولا يعضى عزله فان اتفق على عزله فلهما ذلك (وليس له) أي للأمين (إيصاء به) أي بالرهن عند سفره أو موته لأن الحق في ذلك للمتراهنين وهما لم يرضيا الإيصاء لا أمانة غيره (وباع الحاكم) الرهن (إن امتنع) الراهن من بيعه وهو معسر أو امتنع من الوفاء وهو موسر ولا يحبس ولا يضرب ولا يهدد وكذا يبيع إذا غاب الراهن مع ثبوت الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع (ورجع مرتهنه) على الراهن (بنفقته) التي أئقها عليه حيث احتاج لنفقة كالحيوان وكعقار احتاج لمرمة ولوزادت النفقة على قيمة الرهن لأن غلته له ومن له الغلة عليه النفقة (في الذمة) أي ذمة الراهن لا في عين الرهن (ولو لم يأذن) له الراهن في الاتفاق لأنه قام عنه بواجب (وليس) الرهن (رهناً) أي بالاتفاق بمعنى النفقة بخلاف الضالة



أنه إذا زادت على قيمة الرهن فانه يشعه بذلك في ذمته وهذا صادق تكون الرهن رهنا فيها أولا فأذا أنه ليس رهنا فيها بقوله وليس رهنا به (قوله فانه يرجع بها) أي بالنفقة في عين الشيء الملتقط وقوله ويكون أي المنفق موقفا لما لم يزدت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع بتلك الزيادة على ربه أو ضاعت على المنفق والفرق بين الضالة والرهن إذا كان حيوانا حيث كانت النفقة عليها في عينها والنفقة على الرهن في الذمة أن الضالة لا يعرف صاحبها حين الاتفاق عليها ولا بد لها من النفقة عليها فلا يرجع بالنفقة في عين ما أنفق عليه وأما الرهن فإن صاحبه معروف حين الاتفاق عليه فلو شاء مطالبه بالاتفاق عليه فلان امتنع أو طاب رفع للعالم (قوله بأن قال) أي الراهن للمرتبة أنفق عليه أي على الرهن (قوله أولا) أي أولا يكون الرهن رهنا فيها لأن هذه الصيغة ليست صحيحة في أن الرهن رهن فيها لاحتمال أن المراد أنفق على أن تنفقت بسبب الرهن أو واقعة في مقابلة الرهن فالرهن رهن فيها على الاحتمال الثاني دون الأول (قوله وهل الخ) أي وهل يكون رهنا فيها وإن قال الراهن للمرتبة أنفق وتنفقت في الرهن أي أولا يكون رهنا فيها في هذه الحالة التأويل الأول لابن يونس وجاعة والثاني لابن رشد وابن شبلون (قوله وأجيب بأنه إن سلم ذلك) أي إن سلم أن محل التأويلين إذا قال على أن تنفقت في الرهن لافي الواو وحاصل هذا الجواب أن لا نسلم أن محل التأويلين إذا قال على أن تنفقت في الرهن فإن كلام ابن يونس صاحب التأويل الأول يفيد أن الرهن رهن في النفقة سواء قال على أن تنفقت في الرهن أو قال وتنفقت في الرهن وكلام ابن رشد يفيد أن النفقة في الذمة سواء قال على أن تنفقت في الرهن أو قال وتنفقت في الرهن سلمنا أن التأويلين إنما دعاه على أن تنفقت الخ لافي الواو لكن المصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو والحاصل أن أحوال الاتفاق ثلاثة الأول أن يقول الراهن للمرتبة أنفق على الرهن فقط ولا يزيد في هذه الحالة النفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول أنفق عليه وهو رهن في النفقة فالرهن في هذه الحالة رهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أنفق على أن تنفقت في الرهن وهو محل التأويلين ومثلها عند المصنف ما إذا قال أنفق وتنفقت في الرهن خلافا لمن قال أنه رهن في النفقة في هذه الحالة اتفاقا (قوله فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو) أي رأى أنه لا فرق بين الصيغة التي فيها على والصيغة التي فيها الواو وقوله وهو ظاهر أي وعدم الفرق بينهما ظاهر أي وحينئذ فتقاس الصيغة التي فيها الواو على التي فيها على في جريان التأويلين ووجه ظهور عدم الفرق أن أنفق وتنفقت في الرهن يحتمل أن المعنى أنفق وتنفقت واقعة في مقابلة الرهن ويحتمل أن المعنى أنفق وتنفقت بسبب الرهن أي أنه الحامل لك على الاتفاق فهي محتملة للاحتمالين كالمقبس عليه (قوله خلافا لمن ادعى الفرق) أي فقال أن أنفق على أن تنفقت في الرهن قريب من المصرح بأنه رهن في النفقة بخلاف أنفق وتنفقت في الرهن فانه بعيد من التصريح بأنه رهن فيها لأن المتبادر منه أن النفقة بسبب الرهن وحينئذ فلا يتم القياس (قوله على أن الخ) استدراك على ما يتوهم من تساوي التأويلين (قوله في افتقار الخ) أعلم أنه قد وقع خلاف هل رهن يحتاج للفظ مصرح به أو لا يحتاج لذلك والأول قول ابن القاسم والثاني قول أشهب فأدفع المدين لرب الدين سلعة ولم يزد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقل كانت تلك السلعة رهنا عند أشهب لا عند ابن القاسم وعليهما يتفرع التأويلان السابقان في النفقة إذا قال الراهن للمرتبة أنفق وتنفقت في الرهن فمن قال أن الرهن لا يكون رهنا في النفقة بل في الدين فقد راعى قول ابن القاسم بافتقار الرهن للفظ مصرح به ومن قال يكون الرهن رهنا في الدين والنفقة معا فقد راعى قول أشهب بعدم افتقار الرهن للفظ مصرح به والمصنف قد عكس في البناء لأن التأويلين في النفقة مفرعان في الواقع على هذا الخلاف لا العكس وأجاب بعضهم بأن القام في قول المصنف في افتقار الخ للتعليل لا للتفريع أي فيه تأويلان لأن في افتقار الرهن للفظ مصرح به وعدم افتقاره لذلك قوانين فالتأويلان مفرعان على القوانين ومن هذا تعلم أن قول الشارح وفتح على التأويلين الخ لا يظهر وتعلم أن قول المصنف تأييدا وتأويلان صوابه قولان أحدهما عدوى (قوله في

بها) أي في النفقة فإن صرح بأن قال أنفق عليه وهو رهن في النفقة أو بما أنفقت أو على ما أنفقت كان رهنا به يقدم على الغرماء بنفقته في ذلك الرهن قطعا واختلف فيما إذا قال أنفق على أن تنفقت في الرهن هل يكون رهنا فيها لأنه من التصريح أولا وعليه لو بيع بخمسة عشر الدين عشرة فان الخمسة الفاضلة تكون أسوة الغرماء وإليه أشار بقوله (وهل وإن قال) أنفق (وتنفقت في الرهن تأويلان) واعترض بأن التأويلين فيما إذا قال على أن تنفقت الخ لافي الواو وأجيب بأنه إن سلم ذلك فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو وهو ظاهر خلافا لمن ادعى الفرق على أن الوجه أن الظاهر التأويل بأنه رهن في النفقة لأنه إن لم يكن صريحا في الرهنية فهو ظاهر فيها فلا وجه للقول بأنه ليس رهن فيها وفرع على التأويلين وعلى تعريضه أول الباب للرهن الدال نظاهره على عدم افتقاره للفظ قوله (في افتقار الرهن



في النفقة من التصريح فيها برهن الرهن فيها وعدم اقتضائه لفظ مصرح به بل يكفي ما يدل على ذلك (وأما بلان وإن أنفق مرتين) من ماله (على) رهن (كشجر) أو زرع (خيف عليه) التلف بعدم الاتفاق وأي الرهن منه ولم يأذن للمرتين فيه حيث انقطع الماء عنه فاختص لاجرائه أو لصلاح البئر (بدئ) من الثمر أو الحب (بالنفقة) التي صرفها في ذلك على الدين الذي رهن فيه الشجر أو الزرع ولا تكون النفقة في ذمة الراهن والفرق بينه وبين قوله قبله في الذمة أن نفقة الحيوان وكذلك العقار لا بد منها فكان المرتين دخل على الاتفاق عليهما فإذا لم يشترط كون الرهن رهنهما كان سلفاً منه للراهن

٢٢١

عليه ولما كان أحياء الزرع ونحوه إنما يحصل عن اتفاقه بدئاً به على دين المرتين فإن أنفق بأذن الراهن أو بدون علمه فالنفقة في ذمة الراهن (وتؤولت) المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أي على الاتفاق على الشجر أو الزرع (مطلقاً) كان الرهن مشروطاً في صلب العقد للبيع أو القرض أو متطوعاً به بعده والمرتين بالخيار في الاتفاق فإن أنفق كان في الرهن لا الذمة وهذا جواب عن سؤال مقدرنشأ من الكلام السابق وهو هل يجبر الراهن على الاتفاق لأحياء الرهن إذا كان كشجر أو لا (و) تؤولت (على التقييد) لعدم جبره (بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) دون المشترطي العقد فيجبر الراهن عليه ليعلق حق المرتين به وإن كان الإنسان لا يجبر

النفقة) بأي في كون الرهن رهناً في النفقة (قوله وعدم اقتضائه) أي بناء على أن كون الرهن رهناً في النفقة لا يشترط فيه التصريح بكون الرهن رهناً فيها (قوله من ماله) أي ولو كان قد تدانسه ليوفيه (قوله خيف عليه) الظاهر أن المراد بالخوف هنا الظن فافوقه وهو فهم خيف عليه أنه إذا لم يخف عليه إذا ترك لا ينبغي أنه لا شيء للمرتين (قوله ولم يأذن) أي وأنفق عليه مع علم الراهن فالشرط أربعة (قوله على الدين) متعلق بقوله بدئاً أي بدئاً بالنفقة على الدين في ذلك الرهن فإن زادت النفقة على قيمته لم تتعلق بذمته إلا بأذنه (قوله وكذلك العقار) أي لنسبه بالحيوان من حيث استعماله في نحو السكنى فتأمل (قوله بدئاً به على دين المرتين) قال عبيق معنى التبذنة بما أنفق أن ماله نفقة يكون في ثمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فإن ساوى ما ذكره النفقة أخذها المرتين وإن قصر ذلك عن نفقته لم يشع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدئاً به بخلاف المسئلة السابقة المتعلقة باتفاقه فيها بذمة الراهن فإن فضل شيء عن نفقته بدئاً به في دينه فإن فضل شيء كان للراهن (قوله على الشجر أو الزرع) أي المرهونين وخيف عليهما الفساد (قوله وهذا) أي قول المصنف وتؤولت الخ (قوله بالتطوع بعد العقد) أي فإذا كان الرهن متطوعاً به فلا يجبر الراهن على النفقة عليه والمرتين بخير فإن أنفق كانت النفقة في الرهن لافي الذمة وأما إن كان الرهن مشروطاً في العقد فإن الراهن يجبر على الاتفاق عليه فإن امتنع وأنفق المرتين عليه كانت نفقته في الذمة لافي الرهن (قوله وضمنه مرتين) أي ضمن المرتين مثله أن كان مثلياً وقيسته أن كان مقوماً إن ادعى تأخره أو ضياعه أو رده وهل تعتبر القيمة يوم الضياع أو يوم الارتهاق قولان وفق بعضهم بين القولين بأن الأول فيما إذا ظهر عنده يوم ادعى التلف والثاني فيما إذا لم يظهر عنده من يوم قبضه حتى ضاع اهـ بن قلاء عن المتبعية (قوله لا يبدأ أمين) أي ولا كان الضمان من الراهن (قوله من كل الخ) بيان لمحذوف أي ونحوها من كل الخ وذلك كالسفينتين وقت جريهما رهنتم وحدها أو مع آلتها وأما آلتها فهي مما يغاب عليه مطلقاً رهنتم وقت جري السفينة أو راسية (قوله لا حيوان وعقار) أي وسفينتين واقفة في المرسى فإذا ادعى ضياع ذلك الذي لا يغاب عليه أو تأخره أو رده فإنه يصدق ولا ضمان عليه ومحل تصديقه في دعوى الردع ما يمكن قبضه بينة للتوثيق والأدلة يصدق كأي حـ واعلم أن مثل الرهن في الفقرة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب العواري وضمان الصناعات والمبيع بخيار ونفقة المحضون إذا دفعت للحاضن والصدقات إذا دفع للمرأة وحصل فسخ أو طلاق قبل الدخول وما يبدأ الورثة إذا طرأ دين أو وارث آخر والمشتري من غاصب ولم يعلم بفساده والسلعة المحبوسة للثمن أو للاشهاد (قوله لان الضمان الخ) علة لمحذوف أي فإن شهدت بينة بتلفه أو هلاكه يعرسيه فلا ضمان عليه لان الضمان هنا ضمان ثمة وهي تبقى بإقامة البينة (قوله والتهمة موجودة) أي ولأن التهمة موجودة عند عدم البينة والاولى حذف هذا التعليل والاقتصار على ما قبله لان هذا إنما يصلح علة لاشتراط عدم البينة لا لاشتراط عدم الضمان فتأمل (قوله القائل بعدم الصمان عند الشرط) قال اللخمي ونحوه لما روي اعماح عن خلاف الشيخين في الرهن المشروط في عقد البيع والقرض أمافي رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لأن تطوعه بالرهن معروف واسقاط الصمان معروف ثان فهو

على اصلاح عقاره وعليه فإن أنفق كان في الذمة وانما لم يقل وهل كذا أو كذا أو بلان إشارة الى رجوعه الى شروط ضمان الرهن وهي ثلاثة قوله (وصمنه مرتين إن كان يسده) لا يبدأ أمين (وكان مما يغاب عليه) كشي وسلاح وذياب وكتب من كل ما يمكن اغتناؤه وكسبه لا حيوان وعقار (ولم تشهد بينة) أو شاهد مع عين (بكحرقه) أو سرقته أو تلفه لان الصمان للتهمة عند ادعائهم فيضمن مع الشروط المذكورة (ولو بشرط) المرتين في عقد الرهن (البرأة) أي عدم الصمان لانه من إسقاط شيء قبل وجوبه والتهمة موجودة خلاف الاشتباه القائل بعدم الضمان عند الشرط



علم احتراق محله فلا ضمان  
وقوله محرقا فرض مسئلة  
أى مطبوخا محرقا أو  
مقطوعا أو مكسورا أو  
مبولا (وأفتى) أى أفتى  
الإمام الباجي (بحكمه)  
أى عدم الضمان (في  
العلم) أى علم احتراق محل  
الرهن المعتاد وضعه فيه  
وادعى المرتهن أنه كان  
به اذ لو ثبت أنه كان به لم  
يضمن اتفاقا وقوى  
الباجي ضعيفة (والا)  
بأن لم يكن بيده بل بيد  
أمين أو تركاه في موضعه  
كتماريت بجرة وزرع  
بأرضه أو كان الرهن  
بيد المرتهن وهو مما  
لا يغاب عليه كدور  
وعبيد أو شهدت بينة  
بكحرقه أو وجد بعضه  
محرقا مع علم احتراق محله  
أو علم احتراق المحل الموضوع  
فيه الرهن فقط على  
مال الباجي (فلا) ضمان على  
المرتهن (ولو اشترط)  
الراهن على المرتهن  
(ثبوته) أى الضمان عليه  
(الآن يكذبه عدول)  
وكذا عدل وامرأتان فيما  
يظهر (في دعواه موت  
دابة) ونحوه معه في سفر  
أو حضر ولم يعلم به أحد  
فيضمن بخلاف لو  
صدقوه فلا ضمان ولو

احتمان على احسان فلا وجه لعدم اعتباره قال شيخنا العدوي وهذا التقييد معمول به (قوله أو علم الخ) هذا  
داخل في حيز المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه بخلاف ما قلنا قال أنه إذا علم احتراق محله المعتاد فانه لا ضمان  
عليه ولو لم يأت ببعضه فيه الحرق (قوله وادعى حرقه) أى وادعى أنه كان به وأنه حرق مع متاعه (قوله الايقاء  
بعضه محرقا) قيل الأولى غير محرق إذا البعض المحرق لا يبقى وإنما الذى يبقى البعض غير المحرق وأوجب بأن  
المحرق يطلق على ما أذهبته النار بالكلية وعلى ما بقيت آثارها فيه ولم يذهب بالكلية فاطلقه المصنف أولانى  
قوله بكحرقه بالمعنى الأول واطلقه ثانيا فى قوله الايقاء بعضه محرقا بالمعنى الثانى على طريق شبه الاستخدام  
واعلم أن الرهن أن كان متعديا كفى الاتيان ببعض منه محرقا وإن كان متعديا فلا بد من الاتيان ببعض كل  
واحد منه محرقا (قوله فلا ضمان) أى فلا يبرئ من الضمان الا مجموع شئتين الاتيان ببعضه محرقا وعلم  
احتراق محله وأما أن أتى ببعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله أو علم احتراق محله ولم يأت ببعضه محرقا فالضمان  
ثابت على المرتهن وزاد ابن المواقيد أن النار التي أحرق المحل ليست من سببه فان  
جهل كونها سببه أو لا فالضمان عليه وهذا التقييد معتبر فلا وجه لإهمال المصنف له (قوله أى أفتى الإمام  
الباجي) أى لما احترقت أسواق طرطوشة وهو وجيه قال بن و بذلك جرى العمل عندنا ونقل في التوضيح  
مثل فتوى الباجي عن المازري ونصه وذكر المازري أنه نزل عندهم سنة ست وعثمانين وأربع مائة لما  
فتح الروم زويلة والمهدية ونهبوا الأموال وكثرت الخسومات مع المرتهنين والصناع وفي البلاد مشايخ من  
أهل العلم متوافرون فأفتى بعضهم بتكليف المرتهن والصناع البيعة أن ما عنده قد أخذته الروم وأفتيت  
بتصديقهم وكان القاضي حينئذ يعتمد فتوى أى فتوى لكثرة من خالفنى حتى شهد عنده عدلان أن شيخ  
الجماعة السيوري أفتى بما أفتيت به ثم قدم علينا كتاب المنتقى فذكر فيه في الاحتراق مثل ما أفتيت به  
وذكر كلام الباجي اهـ (قوله المعتاد وضعه فيه) أى والحال أنه لم يأت ببعضه محرقا فهو محل الخلاف (قوله  
وفتوى الباجي ضعيفة) قد علمت أن بن قد اعتمد فتواه وأما شيخنا في حاشية خش وغيره فقد ضمه فوهما  
ومحروا القول بالضمان وتبعهم في ذلك شارحنا (قوله وهو مما لا يغاب عليه كدور وعبيد) أى والحال أنه  
لم يحصل من المرتهن تعد ولا ضمن ومن التعدي أن يسافر بالرهن أو يبيع لدين قبل علم الرهن للمشتري  
من غير إذن ربه كفى حـ (قوله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على مال الباجي) فيه أن ادخال  
هذا تحت الا لا يناسب لأن هذا هو قول المصنف قبله وأفتى بعدمه فالأولى حذفه فتأمل (قوله ولو اشترط  
ثبوته) مبالغة في عدم الضمان لكن لا بد من حلفه أنه أنف بلا داسة منهما كان أو لا كما سيأتى ورد لو على  
أشهب القائل أنه يعمل بالشرط (قوله الآن يكذبه عدول) أى أن الرهن إذا كان مما لا يغاب عليه وادعى  
تلفه وكذبه العدول صريحا بأن قالوا أنه باعها ونحوه أرضنا بأن قال جيرانه أو المصاحبون له في السفر  
لا علم موتها فانه يضمنها وهم يكذبونه لو صدقوا العدول كما لو قالوا أن هذا الرجل كانت معه دابة وماتت  
ولكن لا ندري هل هي دابة لرهن أو غيرها فانه لا يضمن وأولى إذا قالوا أنها دابة الرهن لكن في الأولى لا بد  
من حلفه أنها هي دون الثانية ومفهوم عدول أنه لو كذبه غيرهم لم يضمن لتطرق الهمة بكتهم الشهادة  
له بموتها (قوله وكذا عدل وامرأتان) أى وكذا يكتفى في تضمينه تكذيب عدل وامرأتين وقوله فيما يظهر أى  
لأنها دعوى مالية يكتفى فيها العدل والمرأتان (قوله في دعواه موت دابة) المراد دعواه تلف مالا يضمنه فلا  
مفهوم لدابة ولا موت وذلك بأن يكذبه العدول في دعواه سرقة الدابة أو السفينة (قوله وحلف أنها الرهن)  
أى وإن نكل بحس وان طال سجنه دين وعلى كل حال لا ضمان عليه (قوله وحلف فيما يغاب عليه) أى حيث  
قلنا بضمان المرتهن فيما يغاب عليه فلا بد من حلفه سواء كان متعديا أو لا فان حلف غرم القيمة أو المثل وان  
نكل حاس فان طال سجنه دين وغرم المثل أو القيمة فانه شيخنا والحاصل أنه إنما أمر بالحلف مع تضمينه  
محاقه أن يكون أهلا فان حلف غرم القيمة فتطوان نكل حاس فان طال سجنه دين وغرم القيمة أو المثل  
على ما قد علم ثم إن التول بخلافه مطابقا قول ابن مزيه قال عياض وحل عليه بعض الشيوخ ظاهر المدونة

قالوا رأيناها ميتة ولم يعلم أنها الرهن وحلف أم الرهن (وحلف) المرتهن (فيما يغاب عليه)

ومقاله



وأولى في غيره (أنه تلف بلا دلسة) في دعوى التلف (و) أنه (لا يعلم موطنه) في دعوى الضياع فالواو للتقسيم معنى أو وإنما حلف مع ضمانه القيمة أو المثل لانهما على انقضاء رغبة فيه (واستمر ضمانه) أي ما يغاب عليه (ان قبض الدين) من الراهن (أو وهب) له حتى يسلمه المرتهن لربيه ولا يكون بعد البراءة من الدين قبل تسليمه كالوديعة لانه قبض على وجه الترتيق به لا الأمانة (الأن يحضره المرتهن) لربه بعد البراءة من الدين (أو يدعوه لا أخذه) من غير احتضار (فيقول) ربه (٢٣٣)

وديعة فلا ضمان على المرتهن لانه صار أمانة فإذا لم يقبل في الثانية أتركه عندك فالضمان ولا مفهوم ليدعوه لا أخذه بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية أتركه عندك فلا ضمان ثم شرع بشككم على ما إذا جنى الرهن بعد حيازة المرتهن له على مال أو بدن فقال (وان جنى الرهن) أي ادعى شخص على الراهن جنابة الرهن بدليل قوله (واعترف راعيه) بالجنابة (لم يصدق) الراهن (ان أعدم) أي ان كان معدما ولو بالبرهان حال اعتراقه لانهما على تخليصه من المرتهن ودفعه للمجنى عليه والمراد أنه لم يصدق بالنسبة للمرتهن وأما بالنسبة للراهن فيصدق لانه مكلف يؤخذ باقراره فيخير بعد وفاة الدين في تسليمه للمجنى عليه وفدائه فان بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالأقل من الثمن وأرض الجنابة وهدي رهن تتعلق به الجنابة كعبد وأما حيوان لا يعقل فلا

ومقابل يقول لا يمين على المرتهن إلا أن يدعى الراهن أنه علم بذلك والاحتلف له المرتهن كذا في المواق من ابن عرفة (قوله وأولى الخ) أي لانه إذا حلف فيما يضمنه فأولى فيما لا يضمنه إلا أنه فيما لا يغاب عليه يحلف محققه أن يكون أخفاه فان نكل حبس فان طال سجنه دين ولا غرم وما ذكر الشارح من حلف المرتهن فيما لا يغاب عليه الذي لا يضمنه أحد أقوال ثلاثة وهي حاقه مطلقا متبعا أو لا وعدم حاقه مطلقا ثالثها يحلف المتهم دون غيره (قوله واستمر ضمانه ان قبض الدين) يعني ان الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه له لان الأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يسلمه لربه ولا يكون ذلك الرهن عند المرتهن بعد براءة ذمة الراهن كالوديعة وقول المصنف أو وهب أي هبة يراها المدين الذي هو الراهن بأن وهب الدين له هذا هو المراد والافق كلامه اجال لانه يصدق على هبته لغير المدين مع انه اذا وهب الدين لغير المدين صار من عنده الرهن أميناً على الرهن لا امرئها ويحتمل فلا يضمن قال ح وإذا وهب المرتهن الدين للراهن ثم تلف الرهن فضمنه بوجهه كان للمرتهن ابطال الهبة اذا حلف انه انما وهبه للدين لا لجل أن يرى ذمته من الرهن ويلزم الراهن غرم الدين ويتقاسمان فان فضل عند أحدهما لا تنحى دفعه له قاله أشهب وتردد فيقال يحتمل ان ابن القاسم يقول بما لا شهب ويحتمل أن يخالف فيقول يلزم وم الهبة وان ضمن المرتهن القيمة أو المثل قال شيخنا وما قاله أشهب أصل يخرج عليه كل ما فعل لغرض فلم يتم (قوله بعد البراءة من الدين) أي بعد براءة الراهن منه بقبضه منه أو هبته له ومفهوم قوله بعد البراءة انه لو أحضره له قبلها فأعرض الراهن عنه فانه لا يسقط ضمانه من المرتهن (قوله فيقول أتركه عندك) أي أو أتركه عندك أو أخذه عندك أو أتركه عندك (قوله فإذا لم يقبل في الثانية أتركه عندك فالضمان) أي بان دعاه لا أخذه من عنده فأعرض عنه ولم يجبه وأما اذا أحضره له ودعاه لا أخذه فأعرض عنه ولم يقبل أتركه عندك فلا ضمان فقول المصنف فيقول أتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج لرجوعه للأولى لانه حيث أحضره له كفي ذلك في إسقاط الضمان سواء قال له أتركه عندك أو لا بان أعرض عنه ولم يجبه (قوله بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية) لعل الأولى حذف قوله في الثانية) لانه متى قال الراهن بعد براءة من الدين للمرتهن أتركه عندك فلا ضمان عليه سواء كان المرتهن أحضره له أو دعاه لا أخذه أو لم يحصل واحد منهما كما أنه اذا أحضره له فأعرض عنه وتركه عنده ولم يقبل أتركه عندك فانه لا ضمان على المرتهن أيضا اذا تلف أراضاع (قوله وان جنى الخ) يعني أن الرهن اذا حازه المرتهن ثم ادعى شخص على الراهن ان الرهن جنى جنابة أو استهلك مالا واعترف راعيه فقط ذلك فان كان معدما وقت اعتراقه ولو يبيد من الدين لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يد المرتهن ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلاص من الدين تعلقت الجنابة برقبته وخير سيدة بن اسلامه وفدائه (قوله أي ادعى شخص على الراهن جنابة الرهن) ظاهر انه لا فرق بين ان يدعى جنابته قبل الارتهان أو بعده وهو كذلك لان الفرض ان الراهن المتبر بالجنابة معدوم والمرتهن حائره فيهما وانما يعترفان اذا كان ملبا كما يأتي (قوله واعترف راعيه بالجنابة) أي فقط دون المرتهن والحال ان تلك الجنابة لم تثبت بالينة (قوله حال اعترفه) أي ولو كان في آخر الأصل (قوله وأما بالنسبة للراهن) الاوضح وأما بالنسبة له في نفسه (قوله فان يبيع في الدين تبع المجنى عليه) أي من الراهن (قوله بل ما هدر) أي لم يكن سائق ولا راسب ولا قائد (قوله بل كان ملبا) أي من حيز لا عترف بالجنابة إلا بل (قوله بقي الرهن على رهبته) أي للأجل ثم بعد ذلك ما أن يفك سيدة يدفع الدين وأما أن يترصوا على بيعه وأما أن يترصوا على بقاء الدين أجل الثانية ذلك الرهن أو برهن بدله فادخل

تعلق به جنابة بل ما هدر وأما أن تعلق بالعبر كالتائق والقائد والراكب كما سيأتي (والا) يكن الراهن معدما بل كان ملبا (بقي) الرهن على رهبته (ان فداه) راعيه بان دفع للمجنى عليه أرض الجنابة



(والأجل سيده المولى) (أسلم) الرهن وجبر بالمجنى عليه لكن (بعد) مضى (الأجل ودفع الدين) لربه لأنه وثيقة مقدمة على الجناية فإذا  
جاء الأجل جبر على دفعه وعلى أسلامه ٢٢٤ كذا في المدونة وقد علم من هذا أنه يبقى وهناك في المستلثين لكنه في حال الفداء يبقى

ساقطاً حق المجنى عليه منه وفي حال عدمه يبقى معه تعلق حق المجنى عليه به (وان ثبتت) الجناية بعد الرهن بينة (أو اعترفاً) معاً أي المرتهنتان فإن فداء الراهن بقي رهناً حاله كما تقدم وإن لم يفده (وأسلمه) أي أراد أسلامه للمجنى عليه خيراً المرتهن (فإن أسلمه مرتتهنه أيضاً) كالراهن (أو العبد الجاني) للمجنى عليه بحاله) رهن معه أولاً يبقى دين المرتهن بلارهن لرضاه بذلك (وان فداء) المرتهن (بغير إذنه) أي الراهن (فقد أؤده) فأفد (في رقبته فقط) دون ماله مبدأ به على الدين ويبقى رهناً على حاله (إن لم يرهن بحاله) فإن رهن به فقد أؤده فيهما وأما ذمة الراهن فلا يتعلق الفداء بهما مطلقاً (ولم يبيع) العبد الجاني المفدى سواء كان قد أؤده في الرقبة فقط أو فيها وفي المال (الافي الأجل) أي عده لأنه رجع لما كان عليه من الرعية وهو عايباع عند الأجل (وان) فداء المرتهن (بإذنه) أي بإذن الراهن (فليس) رهن (رهناً) به أي بالفداء بل هو ساقط في ذمة الراهن وهذا ضعيف والمعتمد أنه يكون رهناً به ولو قال كذا به لوافق الراجع مع إفادة في

الأجل الثاني فكذلك (قوله) (والأجل) (وأسلم) (بعد) مضى (الأجل ودفع الدين) أي وإن لم يفده بقي ذلك الجاني رهناً للأجل فإذا جاء الأجل أجبر على وفاة الدين وأسلام ذلك الجاني للمجنى عليه ابن عرفة انظر لو أبي من فداؤه أولاً وهو ملى ثم أراد حين جاء الأجل ونارعه المجنى عليه فالأظهر أنه ليس له ذلك لأنه لو مات كان من المجنى عليه وسبق إليه أبو الحسن اهـ بن (قوله) (وقد علم من هذا) أي التقرير الذي قلناه (قوله) (في المستلثين) أي مسألة الفداء ومسألة عدم الفداء (قوله) (يبقى ساقطاً) أي يبقى رهناً حاله كونه ساقطاً حق المجنى عليه منه وقوله يبقى معه أي يبقى رهناً حاله تعلق حق المجنى عليه به ومحل قوله والافي أن فداء إذا اعترف الراهن المولى أنه جنى بعد الرهن وأما إن اعترف بعد الرهن أنه جنى قبله ثم رهنه بقي أيضاً رهناً فداءً فإن أبي من فداؤه حلف أنه لم يررض به يحمل أرش الجناية وأجبر على أسلامه مع تعجيل الحق إن كان مما يجعل فإن كان مما لا يجعل بأن كان عرضاً من بيع ولم يررض من هوله بتعجيله ألغى إقراره على المرتهن كالأول كان محسراً في المسئلة السابقة ويخير المجنى عليه بين تعريم الراهن بقيمة يوم رهنه لتعديبه وبين صبره حتى يحمل الأجل ويباع ويتبعه بشئته وهذا ما لم يكن الأرض أقل والأعرمة (قوله) (وان ثبتت الجناية بعد الرهن بينة) أي وإن ثبتت الجناية بينة حاله كونها بعد الرهنية وأشار الشارح بهذا إلى أن محل كلام المصنف إذا جنى بعد رهنه أما إذا جنى قبله ففيه تفصيل آخر وحاصله أنه إن ثبتت بينة وفداء الراهن بقي رهناً على حاله وإن أراد أسلامه أي برهن نفسه كالأول لأنه عر المرتهن وإن اعترف بأن فداء الراهن بقي رهناً وإن أسلمه فينبغي أن يبقى الدين بلارهن (قوله) (فإن فداء الراهن) حاصله أن الجناية بعد الرهنية إذا ثبتت بينة أو اعتراف من المرتهنتين فقد تعلق بالجاني ثلاث حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق المجنى عليه فيخير الراهن أولاً لأنه المالك لذاته في دفع فداؤه ودفع أرش الجناية وأسلامه للمجنى عليه فإن فداء بقي رهناً على حاله وإن أراد أسلامه خير المرتهن أقدم حقه على المجنى عليه في فداؤه وأسلامه فإن أسلمه كالراهن بقي الدين بلارهن وإذا اختار فداءه فإما أن يذريه بغير إذن الراهن أو بإذنه فإن فداء بغير إذنه كان الفداء في رقبته ويبقى رهناً على حاله وإن فداءه بآذنه كان الفداء ديناً في ذمة الراهن والعبد رهناً في الدين وقد ذكر المصنف كل ذلك إلا فداء الراهن له فإنه تركه للاستعناء عنه بما سبق من التصريح بالفداء لأن الحكم هنا مساوٍ لذلك (قوله) (بحاله) أي مع ماله قل أولاً أكثر (قوله) (وان فداء المرتهن) أي من مال نفسه لا من مال العبد قال ابن يونس ليس للمرتهن أي يؤدي أرش الجناية من مال العبد ويبقى رهناً إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في التكت وسواء كان مال العبد مشروطاً دخوله في الرهن أم لا لأن المال إذا قبضه أهل الجناية قد يستحق منهم فيتعلق بالسيد غرم مثله لأن رضاه بدفعه إليهم كدفعه ذلك من ماله وأما إذا أراد الراهن فداء العبد من ماله وأبى المرتهن فلا كلام للمرتهن والقول للراهن سواء كان المال مشروطاً دخوله في الرهن أم لا (قوله) (ولم يبيع) أي جبراً على الراهن كافي خش (قوله) (سواء كان فداؤه في الرقبة فقط) أي لكونه رهناً بغير ماله وقوله أو فيها وفي المال أي إذا كان رهناً بحاله (قوله) (وهو) أي العبد الراهن إنما يبيع (قوله) (أي بإذن الراهن) أي الذي أراد أسلامه (قوله) (فليس الرهن) أي فليس العبد المرهون ولا ماله (قوله) (بل هو ساقط في ذمة الراهن) أي إلا أن ينص على كون العبد رهناً في الفداء (قوله) (وهذا ضعيف) هو قول أشهب ومحمد وقوله والمعتمد الخ هو قول ابن القاسم عن مالك الميسطي وقد خالف كل من ابن القاسم وأشهب قوله فيما أمر أن يشتري له سلعة يفتد منها عنه فتعد قال ابن القاسم لا تكون بيد المأمور رهناً فيما دفع لا فتقار الرهن للفظ مصرح به وقال أشهب هي رهن فيه لعدم افتقاره للفظ مصرح به ابن عرفة وقد يجاب لابن القاسم بأن الدافع في الجناية مرتن فاستحب عليه حكم وصفه ولاشبه بتقديم اختصاص الراهن بمال العبد قبل حنانيته فاستحب وعدهم بتقديم اختصاص الآخر بالسلعة قبل الشراء (قوله) (فقد أؤده في رقبته) أي أن لم يرهن ماله ولا في رقبته وماله (قوله) (والمعتمد أنه) أي الرهن يكون رهناً به أي فيه أي في الفداء كما نره في الدين والمفصل أن أراحح أن الفداء في رقبته العبد فقط إن رهن بغير ماله والأول كان

به) أي بالفداء بل هو ساقط في ذمة الراهن وهذا ضعيف والمعتمد أنه يكون رهناً به ولو قال كذا به لوافق الراجع مع إفادة في



أنه يجري فيه أيضا قوله فقد أوفى رقبته الخ (وان قضى بعض الدين أو سقط) البعض به أو صدقة أو طلاق قبل بناء (فجميع الرهن) ولو تعدد (فيما بقي) من الدين لأن كل جزء منه رهن بكل جزء من الدين ولأنه قد تحول عليه ٢٢٥ الأسواق فليس للراهن أخذ شيء منه (كاستحقاق بعضه)

أي الرهن متحد أو متعددا  
فما بقي منه رهن في جميع  
الدين فهذه عكس ما قبلها  
فإن كان الرهن مما ينقسم  
قسم وبقي نصيب الراهن  
رهنًا ولا يبيع جيعه كغيره  
من المشتريات التي  
لا تنقسم إذا طلب أحد  
الشر يكتسب البيع فإن  
استحق كله قبل القبض  
فإن كان معينًا خيرا المرتهن  
بين فسخ البيع ولو فات  
وامضائه فيبقى الدين بلا  
رهن كبعد القبض إن  
غره الراهن والباقي الدين  
بلا رهن وإن كان غير  
معين بعد قبضه جبر على  
خلفه على الراجح ولا  
يتصور استحقاقه قبل  
قبضه (والقول) عند  
تأخر المرتهنين بأن قال  
واضع اليد على شيء هو  
رهن وقال ربه بل أمانة  
أو عارية أو وضعت يدي  
عليه بلا ادنى (لمدعى في  
الرهن) لتسكه بالأسل  
من ادعى خلافه فعليه  
البيان وقد يدعى ثبوتها  
المرتهن كما إذا كان مما  
يعاب عليه وادعى ضياعه  
وأنه أمانة وقال ربه بل  
رهن يضمه قيمته أو  
مثله (وهو) أي الرهن  
المحذور بارتباط قيمته  
(كالشاهد) للراهن أو

في رقبته وماله سواء فداء المرتهن من ماله بأذن الراهن أو بغير إذنه (قوله وان قضى) أي الراهن بعض الدين  
وقوله أو سقط البعض أي أو سقط بعض الدين عن الراهن به أو صدقة عليه من المرتهن (قوله ولو تعدد)  
أي هذا إذا تعدد كعبد ودواب ولو تعدد كتياب (قوله لأن كل جزء منه) أي من الرهن ولو قال لأن جميع  
الرهن رهن في كل جزء من أجزاء الدين كان أوضح (قوله قد تحول عليه الأسواق) أي فبرخص الرهن ولا يبقى  
بما بقي من الدين إلا الرهن تمامه (قوله فليس للراهن أخذ شيء منه) مفرع على قول المصنف بجمع الرهن  
فيما بقي واعلم أن كلام المصنف فيما إذا كان كل من الراهن والمرتهن متحدا أو أمانة تعددا أو أحدهما فانه  
ينبغي لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن ومثال تعدد كل منهما كرجلين رهنًا داراهما من  
رجلين فإذا قضى أحدهما حصته من الدين كان له أخذ حصته من الدار وإذا تعدد المرتهن واتحد الراهن كالأور  
رهن زيد وعمر أو بكر رهنًا وفي أحدهما حصته كان له أخذ حصته من الرهن إذا كان الرهن ينقسم والا كانت  
تلك الحصص أمانة عند المرتهن الثاني أو يجعل الرهن كله تحت يد أمين ولا يمكن الراهن منه لتلا بطل حوز  
رهن الثاني وإذا تعدد المرتهن وتعدد الراهن كالأور رهن زيد وعمر وداراهما كان من كره فكل من قضى دينه  
ممكن من حصته ولا يحتاج في هذه لأمين (قوله كاستحقاق بعضه) سواء كان ذلك الاستحقاق بعد قبضه أو  
قبله بخلاف استحقاق الكل فانه يفصل فيه بين كونه قبل القبض أو بعده كما قال الشارح (قوله عكس  
ما قبلها) أي لأن ما قبلها جميع الرهن رهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن رهن في جميع الدين (قوله والا  
يبيع جيعه) أي والا يمكن قسمه ببيع جيعه وجعل ثمن حصص الراهن رهنا لم يأت برهن آخر (قوله كغيره  
المشتريات) أي كالأور كان حيوان بين شخصين فلهن أحدهما حصته دون الآخر وطلب الآخر ببيع حصته  
ولم يوجد مشتر للحصص أو كان بينهما واحد هان ينقص من ثمنها فإن الحيوان يباع بتمامه ويجوز ثمن حصص  
الراهن رهنًا (قوله كبعد القبض) أي كما يخير المرتهن بين فسخ البيع وامضائه إذا استحق الرهن المعين بعد  
قبضه إن كان الراهن قد غره ولا يعرفه بقى الدين بلا رهن (قوله بعد قبضه) أي واستحق بعد قبضه (قوله  
جبر) أي الراهن على الاتيان برهن بدله وقوله ولا يتصور استحقاقه أي غير المعين (قوله والقول لمدعى في  
الرهنية) الحق في تصوير هذه المسئلة ما صور به ح وهو الذي في المواق عن المدونة وهو أم - ما تارعا في  
سادة معينة وعند صاحبها دين لمن هي عنده هل هي رهن أو ودعة مع اتفاقهما على ثبوت الدين ومدعى  
في الرهنية هو رب السلعة غالبًا وقد يدعى بغيرها من يده ويدعى بالإداع لأجل أن يسقط الضمان عن نفسه  
فيما يضمنه المرتهن وأما تصوير عبق لهذه المسئلة فهو غير صواب نظر بن ولذا صورها شارحًا بما صور  
به ح فتقوله بأن قال واضح اليد على شيء أي معلوم لغيره وعليه دين له (قوله باعتبار قيمته) أي سواء كان  
قائمًا أو فائتًا (قوله كاشاهد في قدر الدين) أي الذي رهن فيه لأن المرتهن إما أحده وثيقة بحقه ولا يتوثق  
إلا بمقدار دينه فأكثر قال ح وسواء أنكر الزئيد بالكلية أو أقر به وادعى أن الرهن في دونه فإذا أقر الراهن  
أن الدين مائة دينار وإن الرهن في خمسين منها والمرتهن يقول له رهن في المائة وقيمته خمسون فالقول قول  
الراهن يمين في دفع الخمسين وبأخذ الرهن وتبقى الخمسون الثانية بلا رهن وليس القول قول المرتهن أنه رهن  
في المائة وأقول الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتهن دينار إن صدق من شهد له الرهن يمينه فإن  
كانت قيمته دينارًا صدق الراهن أو دينارين صدق المرتهن وانظر لو كان للمرتهن أو للراهن شاهد واحد  
يقدر الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عنه أو لا ولا بد من اليمين مع الشاهد وقل بعضهم عن المتبطل أنه  
لا يضم له وأنه لا بد من اليمين لأن الرهن ليس شاهدًا حقيقيا وهو ظاهر (قوله لا عكس) عطف على  
مبني أي لا يكون الدين كاشاهد - في قدر الرهن سواء كان الرهن قائمًا أو فائتًا فادفع له ثوبين وتارعا في أن

(٢٩ - دسوق ثالث) المرتهن إذا اختلعا (في قدر الدين) من شهد له حلف معه وصدق (لا عكس) أي ليس الدين كاشاهد  
في قدر الرهن بل القول للمرتهن إذا تلف واختلعا في وصفه بعد هلاكه ولو ادعى صفة دون قدر الدين لأنه غارم والغارم مصدق وكذا إذا لم



يدع هلاكه ولا يكن أي برهن دون قدر الدين وقال الراهن بل الرهن غير هذا وهو ما وللدين فالقول للمرتهن أيضا على المشهور وتظهر  
شهادته (إلى) قدر (قيمه) أي الرهن يوم الحكم وبالغ على أن الرهن يكون كالشاهد في قدر الدين بقوله (ولو) كان الرهن (يبدأ أمين على  
الاصح) لانه حائز للمرتهن (ما) أي مدة ٢٢٦ كونه (لم يفت في ضمان الراهن) بان كان قائما أو فاق في ضمان المرتهن بان كان مما

كاهن رهن أو أحد مما ودعه فالقول للمرتهن ولا يكون الدين شاهدا في قدر الرهن على المعتمد (قوله على  
المشهور) هذا قول أشهب قائلا وان لم يسا الرهن الا درهما واحدا وروى عيسى عن ابن القاسم نحوه وبه  
قال ابن حبيب وابن عبد الحكم ابن عبد السلام وهو المشهور وعمله القاضي في المعونة بأنه مؤتمن عليه ولم  
يتوثق منه بشهادة على عينه ومقابل هذا القول وهو أن القول للراهن ان أشبه بناء على أن الدين شاهد في  
قدر الرهن لا يصح واختاره ابن رشد اه بن (قوله وتنتهي شهادته) أي شهادة الرهن بالدين إلى قدر قيمته  
أي إلى قدر بلوغ قيمته يوم الحكم فاذا قال الراهن الدين خمسة وقال المرتهن عشرة فان كانت قيمة الرهن مثل  
دعوى المرتهن فأكثر صدق مع عينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع عينه (قوله ولو  
يبدأ أمين) أي ولو كان الرهن يبدأ أمين فيشهد بقدر الدين على الاصح ابن عرفة وما يبدأ أمين في كونه شاهدا  
ولغوه قول لا محمد واللعن من القاضي وصوب الأول اه وعليه فصواب المصنف على المختار ونسب في  
التوضيح التصويب لابن محمد اه بن (قوله لانه حائز للمرتهن) فهو بمثابة مالو كان في حوزة وجه القول  
الاخر القائل لا يكون الرهن شاهدا بقدر الدين اذا كان يبدأ أمين أن الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا  
كان يبدأ أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر ويحل كون ما يبدأ الأمين من الرهن شاهدا اذا كان قائما واما  
اذا فاق فلا يكون شاهدا لانه فاق حينئذ في ضمان الراهن وحيث فاق في ضمانه فلا يكون شاهدا كما أشار له  
المصنف بقوله ما لم يفت في ضمان الراهن (قوله ما لم يفت الخ) ما مصدرية ظرفية معمولة لما فهم من قوله  
كالشاهد أي والرهن يشهد في قدر الدين مدة عدم فوائده في ضمان رايته بان كان قائما الخ وقوله بان كان قائما  
أي مطلقا بما يعاب عليه أولا بدليل ما بعده (قوله لم يكن شاهدا على قدر الدين الخ) بل القول قول المرتهن  
لانه غارم والدين بمنزلة ما لا رهن به (قوله فالصو رخس) يكون الرهن شاهدا على قدر الدين في اثنتين منها  
ولا يكون شاهدا على قدره في ثلاثة وانما يكون شاهدا اذا فاق في ضمان المرتهن ولم يكن شاهدا اذا فاق في ضمان  
الراهن لانه اذا فاق في ضمان المرتهن يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فاق في ضمان الراهن لم يضمن  
المرتهن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فصار الدين الذي عليه كدين بلا رهن فالقول قوله فيه لانه غارم (قوله  
وكانت أحواله) أي أحوال الرهن ثلاثة (قوله لان الراهن الخ) دليل لكون الأحوال ثلاثة (قوله فقيمه  
اما عشرة) لا أولى فقيمه اما عشرون فأكثر أو عشرة أو خمسة عشر لاجل قوله أشار للاولى بقوله الخ (قوله  
وحلف مرتنه الخ) حاصله ان المرتهن اذا ادعى أن الدين عشرون وادعى الراهن انه عشرة فوجدت قيمة  
الرهن عشرون أو أكثر فان المرتهن يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان الدين عشرون فاذا حلف خيرا الراهن  
بين ان يدفع له العشر بين التي حلف عليها أو يدفع له الرهن في دينه سواء كانت قيمة الرهن عشرون أو أكثر  
وادادع له الراهن الرهن فانه يجبر على قبوله على المشهور وقيل لا يجبر على قبوله الا اذا حلف الراهن أن  
الدين عشرة بعد حلف المرتهن انه عشرون فاذا حلف وأراد أن يدفع للمرتهن الرهن فانه يجبر على قبوله  
وان لم يحلف أجبر الراهن على دفع العشرين وذلك لان المرتهن قد يكره أخذ الرهن لما في أخذه من كلفة  
يغلبه وخوف من استحقاقه من يده فان سلم الراهن الرهن للمرتهن واستحق من يده رجع المرتهن على  
الراهن بقيمته ان كانت قدر ما ادعاه وأما ان كانت أكثر مما ادعاه كالأول كانت قيمته خمسة وعشرين فليس له  
لا دينه لانه هو الذي خرج من يده خلا لما يوجبه عبق من الرجوع بالقيمة في هذه أيضا بطرس (قوله  
والاخر أحق) أي والابان اقتكاه فهو أي الراهن أحق به (قوله وهذا) أي قول المصنف وأحده ان لم يفتكه  
صادق الخ (قوله كما دعي) أي المرتهن (قوله وغرم ما قر به) أي فان بكل أيضا عمل قول المرتهن فيعمل  
قرنه دا حلف أو بكل (قوله لم يفت في ضمان الراهن) أي الدين عشرة وقوله وأحده أي الرهن وقوله ودفع

يضاب عليه وهو بيده ولم  
تتم على هلاكه بينة  
ومعهمومه أنه لو فاق في  
ضمان الراهن بان قامت  
على هلاكه بينة وهو يبدأ  
المرتهن أو كان مما لا يعاب  
عليه أو تلف يبدأ أمين لم  
يكن شاهدا على قدر الدين  
فالصو رخس ولما ذكر  
أنه كالشاهد في قدر الدين  
والشاهد لا بد أن يخلص  
من شهادته وكانت أحواله  
ثلاثة وهي شهادته للراهن  
أو للمرتهن أو لا بشهر  
لواحد منهما لان الراهن  
اذا قال الدين عشرة وقال  
المرتهن عشرون فقيمه  
اما عشرة أو عشرون  
فأكثر أو خمسة عشر  
أشار إلى الاولى بقوله  
(وحلف مرتنه) الذي  
شهد له الرهن بقدر دينه  
(وأخذه) في دينه لثبوته  
حينئذ بشاهد وعين (ان  
لم يفتكه) الراهن بما  
حلف عليه المرتهن والا  
فهو أحق به وهذا صادق  
بما اذا كانت قيمته  
عشرين كما دعي أو أكثر  
تكملة وعشرين وانما  
أخذه في هذه الحالة مع  
انه لم يدع الا عشرين لان  
حبرة به تنفي صروده فاذا  
لم يدفع الحق كان متسرعا  
بالزائد فان نكل المرتهن

أي

حلف الراهن وغرم ما قر به وأشار لمعناه ثابته بقوله (فان رد) قول المرتهن على  
قيمة الرهن ووافقت قيمته قول الراهن وهو عشرة (حلف الراهن) على انه عشرة فقط وأخذه ودفع ما قر به فان نكل حلف المرتهن



وأخذ ما دله وأشار إلى الثالثة بقوله (فان نقص) قول الراهن عن قيمة الرهن والموضوع بحاله انه زاد قول المرتهن على قيمته بان كانت  
قيمه خمسة عشر في المثال (حلقا) أي الراهن والمرتهن كل على دعواه ويبدأ المرتهن ٢٢٧ (وأخذ) المرتهن (ان لم يفتكه)

الراهن (بقيمه) وهو  
الخمس عشر لا يحلف  
عليه المرتهن ونكروهما  
ككفهما وقضى للحالف  
على التام (وان اختلفا  
في قيمة رهن) (تالف)  
عند المرتهن لتشهد على  
الدين أو ليغرمها المرتهن  
حيث توجه القرم عليه  
(تواسفاه ثم) (ان اختلفا  
على الصفة) (قوم) من  
أهل الخبرة وقضى بقولهم  
وكنى الواحد على مارج  
هنا (فان اختلفا) في صفته  
(فالقول للمرتهن) (ييمينه  
ولو ادعى شيئا سيرا لانه  
غادم وقيل الآن يقين  
كذبه لقلة ما ذكره حدا  
(فان اختلفا) بان قال كل  
لا علم لي (فالرهن عافيه)  
ولا يرجع أحدهما على  
صاحبه شيء (واعترفت  
بقيمه يوم الحكم) (ان  
بني) لا يوم الارتهان لأنها  
شاهدة والشاهدان  
تعتبر شهادته يوم الحكم  
(وهل) (تعدد) (يوم التلف  
أو القبض أو الرهن) (لان  
الناس انما يرهنون  
ما يبايرونهم غالبا  
(ان تلف) مقابل ان يبي  
(أقول) (ثلاثة) (لاس القاسم  
وهي من تعلقات قوله  
وهو كالشاهد في قدر  
الدين (وان اختلفا) بعد  
لقضاء أو عنده (في

أي للمرتهن ما أقر به وهو عشرة (قوله وأخذ ما دله) أي وهو عشرون فان نكل المرتهن أيضا عمل بقول  
الراهن فيجعل بقوله في صورتين اذا حلف وحده أو سكلاما (قوله كل على دعواه) أي يحلف كل واحد على  
ما يدعيه فيحلف الراهن ان الدين عشرة ويحلف المرتهن أنه عشرون وان كان يأخذ قيمة الرهن فقط  
خمس عشر وهذا بخلاف من ادعى على شخص بعشرين وأقام شاهدا بخمس عشرة فانه يحلف على ما شهد  
به الشاهد فقط والفرق ان المرتهن يدعي أن الرهن في مقابلة ما يدعيه من الدين وان شهادته سارية في كل  
جزء من أجزاء الدين واليمين تابعة للشهادة (قوله ويبدأ المرتهن) أي لان الرهن كالشاهد بقيمته ومن المعلوم  
انه لا يبدأ بالحلف الا من تقوى جانبه وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فقد تقوى جانبه (قوله  
وأخذ المرتهن) أي فلو أخذ واستحق من يده رجع على الراهن بقيمته خمسة عشر (قوله ان لم يفتكه  
الراهن بقيمته) أي يوم الحكم فان افتكه بقيمته يوم الحكم وهي الخمس عشر في المثال المذكور أخذ  
وهذا هو قول مالك وابن نافع وابن المواز خلافا لمن قال اذا أراد الرهن أن يفتكه فلا يفتكه الا بما قال المرتهن  
وحلف عليه وهو العشرون والاول هو المعتمد وانما اعتبر هنا كقيمة فقط لا بما ادعاه المرتهن وحلف  
عليه لدعوى المرتهن الزيادة على قيمته وأخذ فيهما مر بما ادعاه المرتهن ولورادت قيمته على ما ادعاه  
لشهادة الرهن له (قوله وكفى الواحد) أي في التقويم لان التقويم من باب الاخبار لانه اعلام بالقيمة  
لا من باب الشهادة على مارج خلافا لما في خش من انه لا بد من اثنين لانه من باب الشهادة (قوله وقيل الخ)  
هذا قول أشهب وهو ضعيف (قوله فان تجاهلا الخ) يعني أن الرهن اذا هلك أو ضاع عند المرتهن وجهل  
الراهن والمرتهن صفته وقيمه بان قال كل منهما لا أعلم قيمته الآن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهما ما قبل  
الاخر لان كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من ايمانهما كتجاهل المتبايعين  
التمن أو لا قال الشيخ سالم السهري لم أرفه نصا والظاهر انه مثله كقوله شيخنا ومعه يوم قوله فان تجاهلا لانه  
لو جهله أحدهما وعلمه الاخر حلف العالم على ما ادعى فان نكل فالرهن عافيه (قوله فالرهن عافيه) أي  
فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه (قوله واعتبرت قيمته) الكلام هنا في اعتبار القيمة لتكون  
شاهدة في قدر الدين لا لتضمن بدل بل قوله ان يبي لانه اذا كان الرهن باقيا لا تضمن قيمته واعتبار القيمة  
لتضمن قبل يوم قبض الرهن وقيل يوم التلف وقيل ان لم يرعه من حين أخذه فالضمان من يوم القبض  
وان روى عنده بعده من يوم التلف كما تقدم ذلك وقوله يوم الحكم أي بقدر الدين خلافا لقول الشارح يوم  
الحكم بها وذلك لان قدر الدين هو الذي يحكم به لا القيمة وحاصل المسئلة ان الرهن اذا كان موجودا واختلف  
الراهن والمرتهن في قدر الدين فان القيمة تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لا يها اليوم الارتهان (قوله وهل  
يوم التلف الخ) يعني ان الرهن اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته لتكون شاهدة يوم التلف لان  
قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت شاهدة الى وقت الضياع وحيد فتكون قيمته شاهدة وقت  
الضياع أو تعتبر يوم قبض المرتهن للرهن لان القيمة كالشاهد يضع خطه ويموت ويرجع لخطه فيقضي  
بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان أي يوم عقد الرهن أقول ثلاثة والمعتمد منها الاحبر (قوله  
أو لرهن) أي الارتهان أي يوم عقد الرهن ولا شك ان يوم القبض قد يتأخر عن يوم الارتهان (قوله ان  
تلف) اعترض بانه لا حاجة له بعد قوله يوم التلف وأجيب بان قوله ان تلف مدخول هل وهو موضوع  
المسئلة وقوله يوم التلف من تبطيخ حذف وأصل الكلام وهل ان تلف فتر قيمته يوم التلف الخ وحيد فلا  
زيادة في الكلام أصلا (قوله وان اختلفا في مقبوض الخ) حاصله انه اذا كان يزيد عشرون دينار على عمر و  
فومنه عمر وعلى عشرة منهار هاتم قضاء منها عشرة ثم انما بعد القضاء عدة أو حين القضاء قال الراهن  
العشرة التي دفعها لك قد بينت لك وقت دفعها أم اقضاء لدين الرهن وقال المرتهن بل بينت لها قضاء لدين  
غير لرهن فالحكم بما يتحالفان ونقص العشرة لمقبوضة على العشرين قصير العشرة الباقية نصفها  
الرهن نصفها لا آخر بالرهن وطاهره سواء حل لدين أو حل أحدهما أو لم يحل أحدهما أو اختلف

مقبوض) بيد صاحب دينين ثابتين أحدهما برهن والاخر بلا رهن (وقال الراهن عن دين الراهن) لا أخيه وقال المرتهن عن الآخر



الدينان أو أحدهما أولاً (كالجمالة) تشبيه في التوزيع بعد حلفهما ودعوى يمتثل صورتي الأولى مدين بمائتين أحدهما عليه أصالة والثانية بجمالة الثانية عليه مائتان أصالة ضمنه في أحدهما شخص في الصورة الأولى ادعى القابض أن المقبوض مائة الجمالة وقال الدافع بل الأصالة وفي الثانية ادعى أن المقبوضة هي التي بغير الجمالة وقال الدافع بل هي التي بالجمالة وزع المقبوض عليهما بعد حلفهما كل على نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه

باب في أحكام القس (للغريم) رب الدين واحداً أو متعدداً وطلق الغريم على من عليه الدين ففعل بعمى فاعل أو مفعول ويدل على إرادة الأول قوله (منع من أحاط الدين) ولو مؤجلاً (بماله) بأن زاد الدين عليه وقيل وكذا إن ساواه واستظهر (من تبرعه) عتق أروبه أو صدقة أو حبس أو جماله ولا يجوز زله هو ذلك وطهر رده حيث علموا ومن التبرع فرض لعدم لما في ذلك من ضياع مال العسير وليس منه ما جرت العادة به ككسرة لسائل وثيقة عبدين وأحجية وثيقة أبيه وأبيه دون سرف في الجميع

تقارب أو تباعد قال عبق ونخش وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللغوى ضعيف وحاصله أن محل توزيع المقبوض على الدينين أن كانا حالين أو مؤجلين واتفق أحدهما أو تقارب أو أمان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول مدعى الأجل القريب وكذا إذا حل أحدهما فالقول لمدعيه اهـ وقد علمت مما قلناه أن موضوع المسئلة أن الراهن قد حصل منه بيان عند الدفع وإن الراهن والمرتهن أعما اختلفاً في الذي بينه عند القضاء هل دين الرهن أو دين غيره كافي بن نقلا عن ابن يونس وأبي الحسن فقول المصنف فقال الراهن عن دين الرهن أى ادعى أنه بين له ذلك وأما مجرد التمسك فانه بوزع المقبوض على قدر الدينين من غير حلف كافي بن ونصه ابن عرفة ابن رشد ولو اختلفا عند القضاء أى الحقين يبدأ به لجرى على هذا الاختلاف لأنه لا يمين في شيء من ذلك اهـ فلو ادعى أحدهما بيان المدفوع عنه وادعى الآخر إهمامه فنقل مجرد عن أشهب وعبد الملك أن القول لمدعى الإهمام لأنه الأصل وقال ابن يونس على قول ابن القاسم لمدعى البيان ثلاثة أرباع الحق لأن المدفوع يقسم بين البيان والإهمام والنصف الثاني فيه التنازع فيشطر وذكر بن بعد ذلك أن قول عبق وتفصيل اللغوى ضعيف فيه نظر فإن ظاهر كلام ابن عرفة والتوضيح يقتضى أن تفصيل اللغوى هو المذهب (قوله بقدرهما) أى لأعلى الجهة (قوله بعد حلفهما) أى بعد حلف كل واحد على تحقيق دعواه ونفي دعوى خصمه (قوله أولاً) أى أول محل واحد منهما بأن كانا مؤجلين اتفقا أسلاً أو اختلفا كان الأجلان متقاربين أو متباعدين (قوله والثانية بجمالة) أى تحمل بها عن غيره أى ضمنها (قوله ادعى القابض أن المقبوض الخ) الأولى أن يقول ادعى القابض أنه بين له عند الدفع أن هذا المقبوض مائة الجمالة وقال لدافع لى بنت لك أنها مائة الأصالة وكذا يقال في الصورة الثانية فوضع المسئلتين أنهما تفتق في حصول البيان ولكن اختلفا في تعلقه بمائة الأصالة أو الجمالة لأن هذا هو محل حلفهما وأما لو اختلفا في أى المائتين يبدأ بهما فإن المقبوض بوزع عليهما من غير حلف كما قررناه شيخنا العدوى رحمه الله تعالى

### باب في القس

(قوله بمعنى فاعل) راجع لرب الدين لأنه غارم لماله ودافع له الدين وقوله أو مفعول راجع لمن عليه الدين لأنه معروم ومدفوع له المال فهو نائب ونشر مرتب (قوله منع من أحاط الدين بماله) أى منع المدين الذى أحاط الدين بماله أو منع مدين أحاط الدين بماله من إمام موصولة أو بكثرة موصوفة وعلى كل حال فهي واقعة على المدين (قوله ولو مؤجلاً) أى إذا كان الدين حالاً ولو كان مؤجلاً وأشار بذلك لقول المدونة ولا يجوز عتق ولا صدقة ولا هبة لمن أحاط الدين بماله وإن كانت الديون عليه لأجل بعيد اهـ خلافاً لما في تن من أن الغريم إذا كان دينه مؤجلاً لم يكن له منع المدين الذى أحاط الدين بماله من التبرعات المذكورة وهو ما ع في ذلك لشبهة الشيخ على السهو رى لكن كلام ابن عرفة يبيده بل في كلام بعضهم ما يفيد ترجيح كما كتب ذلك بعض تلامذة ابن عبق نقلا عنه (قوله وكذا إن ساواه واستظهر) أى لأن العلة ائتلاف مال الغير وهي متعققة في الزئد وكذا في المساوى بل النقل أن الدين إذا أحاط ببعض ماله فانه يمنع من التبرع إذا كان التبرع بقص ماله عن الدين فإذا كانت حالته التي تحملها لا يحملها ما فضل من ماله بعد الدين الذى عليه فلا تجوز وتفسخ وأما إن كان يحملها ما فضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهي جائزة في الحكم سائعة في فعلها نظر بن فإذا كان يملك مائة وعليه خمسون ديناراً فإن تحمل بأربعين ديناراً وإن تحمل بستين منع (قوله من تبرعه) متعلق بجمع (قوله أو جملة) أى لاها من ناحية الصدقة (قوله ولا يجوز له) أى من أحاط الدين بماله وقوله ذلك أى التبرع المذكور (قوله حيث علموا) أى ولو بعد طول زمان (قوله ومن التبرع قرص الغريم) الأولى حذف قوله الغريم لما يأتي له في إعطاء قبل الأجل (قوله وأضحية) أى لاها سمة وليست تبرعاً وثيقة به وأيه أى للمعدين لاها وأجبية فليست تبرعاً وأما إذا كانا مؤجرين فيمنع من الاتاق



وخرج تبرعه تصرفه المالى كبيعته وشرائه ومنه هبة الثواب (و) التبرع منه (من سفره) أى المدين مطلقا ولو لم يحط الدين بماله (ان  
حل) الدين (بغيبته) وأبسر ولم يوكل فى قضائه ولم يضمه موسر (و) له ٢٢٩ منعه من (اعطاء غيره) من الغرماء

بعض ما يده (قبل) حلول  
(أجله) لانه سلف فيرجع  
للتبرع (أو) اعطاء غيره  
(كل ما يده) ولو حل  
الدين (كأقراره) أى  
المدين (لتهتم عليه)  
كأنه وأخيه وزوجه يميل  
اليها وصديق ملاطف  
فالتبرع منه منه (على  
المختار والاصح) بخلاف  
غير المهتم عليه فيعتبر  
أقراره وسواء كان الدين  
الذى عليه ثابتا بالبينه أو  
بأقراره على أحد القوانين  
والفرق بينه وبين المقدس  
الآتى أن هذا أخف من  
ذلك (لا) منعه من اعطاء  
(بعضه) أى بعض ما يده  
بعض غرمائه الحال  
دينه ويجوز له هو أيضا  
ذلك ان كان صحيحا  
لامرضا (و) لامنعه  
من (رهنه) أى رهن  
بعض ماله لبعض غرمائه  
فى معاملة حدثت بشرط  
فيها الرهن لمن لا يهتم عليه  
وتراهن صحيح - أما  
وجه الرهن أن لا يبرهن  
كثيرا فى قلنس بشرط  
عدم المنع منه وقد  
ثبت من قبل فلا يبرهن  
فيه (و) (بكرهه)  
رهنه - على أن يرجع  
ومنعه - على أنه يبرهن

عليه ما لا يبرع (قوله) وخرج تبرعه تصرفه المالى (أى فلا يمنع منه بمجرد احاطة الدين بماله وانما يمنع من  
ذلك بالتفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وأولى بالمعنى الاخص فيمنع بكل منهما من التصرف المالى  
بالتبرعات والبيع والشراء ولو بغير محاباة (قوله ومنه) أى ومن التصرف المالى الذى لا يمنع منه (قوله) أى  
المدين مطلقا) أى لا يقيد احاطة الدين بماله فى كلامه استخداه لان من واقعة على المدين بقيد كونه احاط  
الدين بماله بدليل الصلة أو الصفة وضمير سفره راجع للمدين الاعم (قوله بغيبته) أى وأما ان كان الدين  
لا يصل فى غيبته فليس له منعه من السفر كأنه لو كان يحل فى غيبته ولكنه ناس العسر فلا يمنعه أو كان موسرا  
ووكل فى قضائه اذا حل أو خدمته موسر فلا يمنعه من السفر ويحل عدم منعه اذا كان لا يحل فى غيبته مالم يكن  
معروفا باللدن والاداء كان للتبرع منه لاحتمال أن يترأى فى الرجوع من السفر لاداء (قوله) واعطاء غيره قبل  
أجله) أو وأما دفعه بعض ما يده لغيره من الغرماء بعد حلول أجله فلا يمنع منه كذا كره المصنف بعد (قوله  
لانه سلف) أى لان من يحل ما أجل عدم سلفا والسلف من جهة التبرع فيرد كل ما أعطاه للغير وقال بعضهم  
لا يرد كل ما أعطاه لذلك العير بل بعضه لان قيمة الموءجل أقل من قيمته مع مجلا فالزائد على قيمته مؤجلا  
هبة ترد اتفاقا (قوله) أو اعطاء غيره) أى غير المانع له من الغرماء كل ما يده ومثل اعطاء الكل ما اذا تقي فى يده  
فضلة لا يعامله الناس عليها فان وقع وأعطى جميع ما يده لبعض الغرماء بعد الاجل كان اعيده ردا لجميع على  
الظاهر ولا يبقى البعض الجائز مع الحلول من باب صفقة جعت حلالا وحرما فسدت كلها (قوله على المختار)  
أى على ما اختاره اللغوى من خلاف - كما بالجوار وعدمه ثم قال عدم محكاه وان لا يجوز أحسن (قوله  
والاصح) أى لانه هو الذى قضى به قاضى الجماعة حين زلت تلك المسئلة بقصة وقال الميطى انه المشهور  
(قوله وسواء الخ) هذا مهم فى اعتبار أقراره لمن لا يهتم عليه (قوله على أحد القولين) أى وسياق القول  
الآخر هو الراجح أنه لا فرق بين المفلس ومن أحاط الدين بماله من أن أقرار كل من لا يهتم عليه نعمى قضى اذا  
كان دين الغرماء ثابتا بالأقرار لا بالبينه كما أن أقرار كل من يهتم عليه لا ينعى سواء كان دين الغرماء ثابتا  
بالأقرار أو بالبينه (قوله والفرق بينه) أى بين من أحاط الدين بماله حيث جاز أقراره لمن لا يهتم عليه مطلقا  
كان الدين الذى للغرماء ثبت بالبينه أو بالأقرار وبين المفلس حيث جاز أقراره لمن لا يهتم عليه اذا كان دين  
الغرماء ثابتا بالأقرار لا بالبينه (قوله أخف من ذلك) أى لان ذلك قام عليه الغرماء أو حكم الحاكم بخلع ماله  
فهو أشد (قوله ان كان صحيحا لأمريضا) هذا هو الذى فى كتاب المدين من المدونة لان الشأن للمريض  
تقطع معاملته أو انه مظنة لذلك بالموت وحسبى اس عرفة قولنا لبعضهم من الماله وان المريض كالصحيح فى  
الجواز (قوله فشرط عدم المنع) أى من الرهن ستة مساقها هكذا أن يكون المرهن بعض ماله وان يكون  
فى معاملة حدثت بعد احاطة الدين بماله وان يكون الرهن قد اشترط فى تلك المعاملة وأن يكون الرهن مان  
لا يهتم عليه وأن يكون الرهن صحيحا وأن يصيب وجه الرهن قال س لم أر من ذكر هذه اشروط وصاهر  
المدونة وابن عرفة والتوضيح وغيرهم أن الجواز مطلق وتعقب شيخنا هذه الشرط بما حاصله من سياق  
الكلام فيما بين الغرماء الاول بعضهم مع بعض فلا يظهر التقييد بالمعاملة لحدثة ويلزم من ذلك عدم التقييد  
بأشراط الرهن ولا معنى للتقييد بعدم التهمة لان هذا ليس أقرارا وأما كون الرهن صحيحا فالمرضى فيه  
الخلاف السابق فى اعطاء البعض كفى س عن ح اه والحاصل أنه يجوز للمدين الذى أحاط الدين بماله  
أن يبرهن بعض ما يده لبعض غرمائه فى معاملة حادثة أو قديمة على احاطة الدين بماله ولو كان ذلك  
للمدين صحيحا أو مريضا على أحد القوانين كان لمرتهن من لا يهتم عليه (قوله) من أحد القوانين (عنه)  
أى لم يتم عليه الغرماء وأما المفلس بالمعنى الاعم وهو من قدم عليه غرماء ليس - من يرجع بماله من حوده  
كفى المدونة وليس لحاجته س (قوله) وفى تزوجه أو ما س صاهره - من يرجع بماله من حوده

(قولان) محلهما ان كانته كما انه منزه لا أقل فلا يجوز فقه إلا أن تردد حذر طحاوى (قوله) أى فى احاطة الدين بماله (المرج) فوطه مالا  
وشره جارية (وفى تزوجه أو ما س صاهره) فوطه مالا



والخيار المنع فبازداد على  
واحدة تعفه وح التطوع  
منوع اتفاقا وقول مالك  
في حجة القرينة المنع فلو  
قال وله تزوج واحدة فقط  
لا حجة قرينة لطابق النقل  
ولما أنى الكلام صلى  
التفليس بالمعنى الاعم  
وهو قيام الغرماء على من  
أحاط الدين بماله شرع  
في الكلام عليه بالمعنى  
الاخص وهو حكم الحاكم  
بخلق ما يده لغيره من اجزائه  
عن وفاء ما عليه فقال  
(وقلس) بالبناء للمفعول  
أي المدين الذي أحاط  
الدين بماله أي فلسه الحاكم  
بان يحكم بخلق ما يده  
لغيره بالشروط الآتية  
ويحتمل تناوذه للفاعل  
والضهير للعاكم والاول  
أقرب (حضر) المدين  
(أوغاب) ولوعلى مسافة  
شهر (ان لم يعلم) حال  
تخروجه (ملاؤه) بالمد  
والهمز أي تقدم غناه  
على وقت غيبته المتوسطة  
كعشرة أو البعيدة فان  
علم لم يفلس وغيبته ماله  
كغيبته وأشار بشرط  
التفليس الثلاثة بقوله  
(بطلبه) أي لتفليس أي  
بسبب طلب العريضة له  
(ون أي غيره) من بقية  
الغرماء فيبقى طلب بعض

زائدة على الواحدة التي يحصل بها العناق غير جاري في تزوج ثلاثة زائدة على الثانية التي يحصل بها العناق  
وليس كذلك بل التردد جاري في كل ما زاد على ما يحصل به العناق لافي خصوص الاربع كما هو ظاهره (قوله تردد  
لابن رشد) أي فهو تردد لواحد وحيد فنعناه التعبير كما مر (قوله تعفه) أي لا نها تعفه عادة ونص ابن عرفة  
بعد ذكر تردد ابن رشد والظاهر منعه من تزوج ما زاد على الواحدة لعفته به إعادة ثم ان محل جواز تزوجه  
بالواحدة اذا كانت ممن تشبه نساءه لان كانت أعلى وأن يصدرها مثل صداقها فان أصدقها أكثر من صداق  
مثلها فلغير مائه الزائد يرجعون عليها به وكان ذلك الزائد ديناً لها عليه (قوله وقول مالك) أي والمختار قول  
مالك الخ (قوله ولما أنى الكلام على التفليس بالمعنى الاعم الخ) هذا غير صحيح لانه إنما نسلكم فيما تقدم على  
أحاطة الدين بماله وذلك ليس بتفليس بل حالة قبله وقد يقال ان ما سبق من قوله وللغريم منع من أحاط الدين  
بماله يشترط قيام الغرماء وهو التفليس بالمعنى الاعم والحاصل أن المدين له ثلاثة أحوال الحالة الاولى إحاطة  
الدين بماله قبل التفليس فلا يجوز له في هذه الحالة اتلاف شيء من ماله غير عوض فيما لا يلزمه فلا يجوز له هبة  
ولا صدقة ولا عتق ولا حبس ولا اقرار بدين لمن يتهم عليه وإذا قل شيئاً من ذلك كان للغرماء إبطاله ويجوز  
أنصره اذا كان ذلك المصروف مالياً وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله للغريم منع من أحاط الدين بماله  
الحالة الثانية قيام الغرماء عليه فيسجنونه أو يقومون عليه فيستتر منهم فلا يجدونه فيحولون بينه وبين ماله  
ويمنعونه من التبرعات والتصرفات المالية بالبيع والشراء والاخذ والعطاء ولو بعير محابة ومن التزوج ولهم  
قسم ماله بالمخاصة وهذه الحالة سككت المصنف عنها ولم يذكرها الحالة الثالثة حكم الحاكم بخلق ماله للغيراء لعجزه  
عن قضاء ما لزمه ويترتب على هذه الحالة أيضاً منعه من التبرعات والتصرفات المالية وقسم ماله بين الغرماء  
وحلول ما كان مؤجلاً من الدين وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله وفلس حضر أو غاب كما قال الشارح تبعاً  
لغيره ويحتمل أنه أشار بقوله وفلس الخ للحالة الثانية والثالثة كما قال بعضهم والمعنى حيثئذ وجبر عليه  
بسبب طلبه بدين حل عليه أعم من أن يكون ذلك الجبر من قيام الغرماء أو من حكم الحاكم بخلق ماله والحالة  
الثانية تسمى فلساً بالمعنى الاعم والثالثة تسمى فلساً بالمعنى الاخص والاعية والاختصية باعتبار التعقق  
لان حكم الحاكم بخلق المال إنما يكون بعد قيام الغرماء فكما وجد الاخص وجد الاعم ولا عكس إذ قد يقوم  
الغرماء على المدين من غير أن يرفعوا الأمر للحاكم كذا قرر شيخنا (قوله أي فلسه الحاكم) أي جازله أن  
يفلسه خلافاً لعطاء القائل انه لا يجوز التفليس لان فيه هتكاً لحرمة المدين واذلالاً له (قوله حضر أو غاب)  
أي حال كونه حاضراً أو غائباً مثل اضرب ريد اذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال  
(قوله فان علم لم يفلس) أي استصحباً بالحالة قبل غيبته (قوله وغيبته ماله كغيبته) طاهره انه اذا حضر المدين  
وغاب ماله فانه يجوز تفليس سواه كانت غيبته الممل بعيدة أو متوسطة أو قريبة والذي في بن عن ابن عاتر  
الاتفاق على انه ليس ان بعد المال جدا كشهراً وأما ان غاب غيبته متوسطة كعشرة أيام فابن القاسم يقول  
انه لا يفلس وأشهب يقول انه يفلس وأما اذا كانت الغيبة قريبة فانه يكشف عن المال ويقصص عنه هل  
ينى بالدين فلا يفلس أو لا ينى به فيفلس (قوله وأشار بشرط التفليس الثلاثة) أي وهي أن يطلب الغرماء  
بماله كلهم أو بعضهم وان يكون الدين الذي عليه وطلب التفليس لأجله حالاً وان يكون ذلك الدين الحال  
يريد على ما يبد المدين من المال أو كان ما يبد المدين يزيد على الدين الحال ولكن تلك الزيادة لا ينى بالدين  
الموجب (قوله بطلبه) متعلق بفلس (قوله وان أي غيره) أي غير الطالب أو سككت (قوله ويكفي طلب بعض  
الغرماء) أي فيكفي في تفليس الحاكم له طلب بعض الغرماء لتفليس وأشار به بعد القول المدققة قال مالك اذا  
أراد واحد من الغرماء تفليس العريضة وجب عليه وقال بعضهم بدعه يسمى حبس لمن أراد حبسه ونحوه في  
التوضيح (قوله كان لبقاً محاصه) أي كان لمن لم يطلب تفليس محاصه من طلب تفليس (قوله انه لا يفلس  
نفسه) أي ليس له أن يرفع الأمر للحاكم وثبت عدمه وبماله الحاكم من غير طلب الغرماء ذلك (قوله



(دينار) أصالة أو بآنها أجله فلا يفسد بمرور جيل والثالث قوله (زاد) ذلك لدين ٢٣١ الذي عليه (على ماله) الذي يده فلا يفسد

بساو (أول) يزد لكن  
(بقي) من مال المدين  
(مالا بني بالموجب) فيفسد  
على المذهب كن عليه  
ماتان مائة حال والأخرى  
موجلة ومعه مائة  
ونحسون فالباقي بعد وفاء  
المائة الحالة لا يني بالدين  
الموجب فيفسد ولو آتى  
بجمل ولما كان العجز  
أحكام أربعة منع المفسد  
من التصرف المالي  
ويمنع ماله وجسه ورجوع  
الإنسان في عين شبيهه  
شرع في بيانها وأشار  
لأولها بقوله (فنع) المفسد  
بالمعنى الاخص (من  
نصرف مالي) كبيع  
وشراء وكراه وكراه ولو  
بغير محابة خلافا لمن قيده  
بالمحابة لأنها من التسرع  
وهو يمنع منه بمجرد  
الاحاطة كأن تقدم فان وقع  
التصرف المالي لم يبطل  
بل يوقف على نظر الحاكم  
أو العزماء (لا) ان التزم  
شيئا (في ذمته) لغير رب  
الدين ان ملكه فلا يمنع  
منه الا أن يملكه ودينهم  
باق عليه فله منعه حتى  
يوفيه دينهم ولا يمنع من  
نصرف غير مالي (ككلمه)  
لما فيه من أخذ المال  
(وطلاقه) ولو أدى الى  
حلول مؤخر الصداق

دينار مفعول لأجله أي لأجل دين أي لأجل إرادة دين لأن المفعول لأجله لا بد أن يكون مصدرا (قوله زاد  
ذلك الدين) أي الحال الذي عليه على ماله الذي يده سواء كان ذلك الحال كله لطالب تفليسه أو بعضه  
وبعضه لغيره هذا هو الصواب خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من أن المدين لا يفسد الا إذا كان دين الطالب  
لتفليسه الحال زائدا على ما يده فعل هذا إذا كان الدين الحال زائدا على ما يده ولكن دين الطالب لتفليسه  
الذي هو بعض الحال لا يزيد على ما يده لا يفسد وليس كذلك (قوله فلا يفسد بساو) أي إذا كان ما يده  
مساو بالدين الذي عليه الحال فإنه لا يفسد ولا تهتك حرمة وهذا لا ينافي أنه يمنع من التبرعات كما مر (قوله  
فيفسد على المذهب) وقيل لا يفسد في هذه الحالة لأن الدين الموجبة لا يفسد بها والقول الأول للخروج  
والثاني لما زري (قوله فيفسد ولو آتى بجمل) نظاره أنه يفسد في هذه الحالة ولو كانت الفضلة الباقية بيده  
يعامله الناس بسببها ويرجى من تمتعها ما يقتضي به الدين الموجب وقال ابن حجر زانه لا يفسد وظاهر كلام  
ابن عرفة أن هذا التقيد هو المذهب فيجعل القول بتفليسه على ما إذا كان لا يرجى تحريكه الفصل وفاء  
الموجب بقول المصنف لا يني أي ولو بواسطة التحريك فوافق مالا بن محرز (قوله من التصرف المالي) أي  
وأما من التبرعات فهذا يصحل بوجود احاطة الدين بماله (قوله ويسع ماله) أي ما وجد من ماله وقوله وجسه  
أي إذا جهل حاله حتى يثبت عدمه لاحتمال أنه أخفى ماله وأعلم أن هذه الأحكام الأربع المذكورة كما ترتب  
على التفليس بالمعنى الاخص الذي هو حكم الحاكم بخلع ماله للغير ما ترتب أيضا على التفليس بالمعنى الاعم  
وهو قيام الغرماء كما يدل على ذلك كلام ابن الحاجب وابن شاس نعم يختص الفلاس بالمعنى الاخص عن الاعم  
بحلول ما أجل إذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان للعجز أي الحاصل بالفلاس الاعم أو الاخص وقوله  
الا في وحل به أي بالفلاس لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاخص وهذا مبني على أن قول المصنف سابقا وفلاس  
إشارة للفلاس بمعنى كاهر تأمل (قوله بالمعنى الاخص) بل وبالمعنى الاعم أيضا وهو قيام الغرماء كما تقدم  
(قوله من تصرف مالي) دخل فيه السكاح كما قال ح (قوله لم يبطل) وقال ابن عبد السلام أنه يبطل وقد نقله  
ابن عرفة ولم يعرض له برد ولا قبول فكانت فهمه على الصواب والالم يقبله على عادته انظر بن (قوله على  
نظر الحاكم) أي عند عدم اتفاق العزماء واختلافهم في رده وامضائه وقوله أو العزماء أي عند اتفاقهم  
وبهم إذا حصل التوفيق بين قول ابن عرفة إذا حصل من المفسد تصرف مالي فلا يبطل بل يوقف على نظر  
الحاكم ان شاء رده وان شاء أمضاه وقول الجواهر بل على نظر العزماء وهذا التوفيق لعن واستحسنه بن  
(قوله لا في ذمته) أي لا يمنع من التصرف في ذمته كالأمر بشيأ لغير رب الدين ان ملكه ثم ملكه فلا يمنع  
من دفعه له حيث ملكه مدوفا دينهم وأشار بقول ابن الحاجب ونصرفه بشرط أن يقبض في غير ما جبر  
عليه فيه صحيح انظر ح (قوله فلا يمنع منه) أي من دفع ما التزمه (قوله ككلمه) تشبيه في قوله لا في ذمته وقوله  
لما فيه الخ هذا المعبول يقتضي أن المرأة إذا لم تستل لا يجوز لها أن تتحاج زوجها على مال وهو كذلك لأن طاهر  
كلام ابن يونس أو صريحه أن خلع المرأة المفسدة كزوج الرجل المفسد وبصه ومادام المدين قائم الوجه  
فاقرره بالدين جائز وله أن يتزوج فيما يده من المال ما لم يفسد وكذلك المرأة تتحاج زوجها على مال والدين محيط  
بما أو ليس لها أن تلح من المال الذي تناس فيه اه بن (قوله وطلاقه) أي لما فيه من تخفيف المؤنة عنه  
(قوله ونحوه) به أي لأنه لا يمتنع من مطلقها أو لا وهذا جواب عما يقال كيف جعل له  
اصلاق مع أن الصداق المؤخر يدفعه حالا وحاصل الجواب أنه انما يخص به مطلقا طلق أم لا فليس الطلاق  
موجبا لذلك (قوله وقصاصه) أي لا يمنع المفسد من أن يتقص من وجه له عليه قصاص عمر لأن الواجب  
فيه على مذهب ابن تناسم ما تناسم أو العزماء ليس للمحسني عليه أو عاقلة له لزوم الجاني بالدية ثم  
لهم نرضى عليها وأما على مذهب الثمالي أن المحسني عليه يحجر بين يديه وتردوا أو نحو محابة تنصاء  
أن عزماء منعه من أن يصاحبه ولم يردونه أحد لدية لأن يثاق قاعدة مذهب تنقض حوار قصاصه حتى  
عند أشهر تقوله يس عزماء جبر المفسد على أن يرجع مال رقيقه فتأمل فيه شيئا (قوله بخلاف الخطأ

ونحوه) به (وقصاصه) من جاز عليه أو على غيره إذا يس فيه مال بالأصالة (وعنده) عن قصاص

أو حرم المال فيه بخلاف الخطأ



والحمد الذي فيه مال (وعتق أم ولد) التي أحباها قبل النفيس الآخر ولو بعد الأعم (و) إذا اعتقها (تبعها ما طابا من قل) بل ولو عتق  
على المذهب إذا لازم باتباع مال رقيقه ٢٣٢ (وحل به) أي بالنفاس الآخر (وبالموت) للمدين (ما أجل) عليه من

والحمد الذي فيه مال) أي مقر ركائنا في الأربعة فلا عزماء منعه من الفرع عن ذلك مجانا (قوله التي أحباها  
قبل النفيس الخ) أي وأما التي أحباها بعده فانه يمنع من عتقها لأنها تباع عليه ويعلم كونه أحبا لها قبل  
النفيس يكون الولد معها أو بشهادة النساء أو شهرة ذلك قبل العتق وأما مجرد دعواه أنه ولد لها قبل النفيس  
فلا يكفي (قوله وتبعها ما طابا) أي أن لم يستثنه سيدها أو ما لو استثناه سواء كان قليلا أو كثيرا أخذه العري بم اتفاق  
(قوله لحراب دمه فيها) فلو طلب بعض العزماء بقاء دينه مؤجلا لم يجب لذلك لأن للمدين حق في تخفيف  
دمه بحكم الشرع وأما لو طلب جميع العزماء بقاء ديونهم مؤجلة كان لهم ذلك ثم إن ما ذكره المصنف من  
حلول المؤجل بالموت والنفيس هو المشهور ومن المذهب ومقابله أن المؤجل لا يحل بهما (قوله ما لم يشترط  
المدين) أي على رب المال (قوله وما لم يقتل الدائن المدين) المراد بالدائن رب الدين والمدين من عليه  
الدين (قوله كوتوب الدين أو فله) أي فالدين إنما يحل بموت من عليه الدين لا بموت من له (قوله  
وجيبه) كالأستاجر هذه الدابة أو هذه الدار شهرا بمائة دينار بمؤجلة أسبوعية ثم فليس أو مات قبل أسبوعية  
منفعة تلك الدار أو الدابة التي أكثرها ففعل تلك الدائير تمامها مجرد موته أو فله (قوله لم يستوف  
المنفعة الخ) هذا هو محل الخلاف لشارحه لوفى كلام المصنف لأن ما حله الشارح عليه من أن دين الكراء  
إذا كان مؤجلا ولم تستوف المنفعة يحل بالموت والنفيس هرطاهر المدونة وبه صرح أبو الحسن في شرحها  
ومقابله قول ابن رشد في المنذمتين ونحوه أنه لا يحل بالموت والنفيس بل يخصص المكري بأجرة المدة  
للمسأجرة بتمامها ولكن لا يأخذ إلا أجره البعض المستوفى ويوقف مقابل ما لم يستوف فكل ما استوفى شيء  
من المنفعة أي استوفاه العزماء أخذ المكري ما يسو به مما وقف ومحل الوقف المقابل ما لم يستوف إذا لم يفسخ  
لكراءه فيما في من المدة لأنه يخبر في الفسخ وعدمه في النفاس لا في الموت وما في خش من حل كلام المصنف  
على ما إذا استوفيت المنفعة ففيه طرلان لمقمة إذا استوفيت محل دين الكراء المؤجل باتفاق والحاصل أن  
فرع الاستيفاء يمنع من المحل عليه لكونه محل وفاق وخلاف ابن رشد إنما هو عند عدم الاستيفاء ولورد  
الخلاف فتعين حل المصنف على عدم الاستيفاء وحل الكراء على الوجيبة لأنها هي التي يتأتى فيها كون  
الكراء مؤجلا بخلاف المشاهدة فإن الكراء فيها حال بنفسه فلا يقال فيها وحل به وبالموت ما أجل لا يقال  
ما ذكره المصنف من أن دين الكراء المؤجل يحل بالنفاس بحالته قوله لا في وأخذ المكري دابته وأرضه  
لأنه يقول المراد أخذها في النفاس إن شاء لأنه يتعين الفسخ قبل الاستيفاء كالفهمه المواق انظر بن (قوله  
ون ترك عين شيئا للمنفاس) أي إلى أن تضي مدة الاجارة ثم بأخذها وقوله وان ترك الخ أي والموضوع  
بحاله من أنه لم يستوف شيئا من المنفعة (قوله للمنفاس) هو بفتح الفاء وتشديد اللام المفتوحة ويقال فيه  
أيضا سكون الفاء وكسر اللام (قوله خاصصها) أي ببعض المنفعة التي استوفاه وأنت الضمير العائد  
على البعض لا كإسائه لثابت من المصنف إليه (قوله والا) أي ولا يكن قبضه وقوله خاصص بالجمع أي  
بجميع الأجرة أي أجرة ما استوفاه بالنفاس وما لم يستوفه (قوله أو قدم) عطف على دين كراء وهو داخل في  
حين منبأه أي ولو قدم المدين العائيب مليا وهذا ظاهر قول أصبغ ومقالة اختيار بعض القرويين إذا قدم  
لمدين عائيب مليا فوجد الحالك ماله ولا يحل ما كان مؤجلا عليه قال لأن العيب كشف خلاف ما حكم به  
فصار حكمكم غير خطوه قال في الموضع قال اس عبد السلام والأول أقرب لأن الحالك حين قصي بتفليسه كان  
مجردا لما ظهر الآن من الملاءم أيضا فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على أن من قبض شيئا من دينه  
المؤجل لا يرد ذلك إذ قدم مليا فكذا في أم بن (قوله وليس له أن يدعي) أي ليس للمدين أن يدعي  
أن حكمه من خطوه حكمه صحيح بل للمدين تعزماء لأن هذه الدعوى لا تنفعه شيئا (قوله حلف كل

الدين لخراب ذمته فيهما  
ما لم يشترط المدين عدم  
حلوله بمحاولته يقتل الدائن  
المدين عمدا فلا يحل  
كوتوب الدين أو فله  
فلا يحل به ما دينه (ولو)  
كان الدين المؤجل على  
النفاس أو الميت (دين  
كراء) لدار أو دابة أو  
عبد وجيبه لم يستوف  
المنفعة فيحل بالنفاس  
المكثري أو موته وللمكثري  
أخذ عين شيئا في النفاس  
لا الموت فإن كان للمنفاس لم  
يستوف شيئا من المنفعة  
فلا شيء للمكثري ورد  
الأجرة إن كان قبضها وإن  
ترك عين شيئا للمنفاس  
خاصص بأجرته لا وإن  
كان استوفى بعض المنفعة  
خاصص بها كخاصص  
في الموت وأخذها  
بالخاصص حاله بخبر في  
فسخ ما بقي في النفاس فإن  
أبقى للمنفاس رد منها  
من الأجرة إن كان قبضها  
وخاصص به والأخاصص  
بالجمع هو ما يستأجره  
كلام شارح المدونة في  
المرور (أو قدم) عائيب  
أي دابته الخ كفي  
بها (ما لم يشترط)  
مدينه من مؤجل وليس

نحو أن يستوفى من خطوه ما كان مؤجلا (قوله ليس له أن يدعي) أي ليس للمدين أن يدعي  
أن حكمه من خطوه حكمه صحيح بل للمدين تعزماء لأن هذه الدعوى لا تنفعه شيئا (قوله حلف كل  
المدين حلف كل من عزماء مع شاهد من عزماء أو من عزماء مع شاهد من عزماء أو من عزماء مع شاهد من عزماء  
(أو قدم) كراءه (حصة)



من الدين فقط (ولو نكل غيره) أي غير الخائف فلا يأخذ الخائف سوى قدر نصيبه مع حلقه على الجميع (على الأصح) وهو المشهور ومقابلته قول ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه ولو نكل الجميع فلا شيء لهم وعلى الأول يستقطن ٢٣٣ الناكل أن حلف المطالب فان نكل

غرم بقية ما عليه (وقبل اقراره) أي المقلس الاخص هذا ظاهره والراجح ان مثله الاخص أي اقراره بدين في ذمته لمن لا ينهم عليه (بالمجلس) الذي جهر عليه فيه أو قامت عليه الغرامة عليه (أو قر به) بالغرف (ان ثبت دينه) الذي جهر عليه به بالحكم أو قام الغرامة عليه به (بأقرار) منه به (لا) ان ثبت عليه (بينة) فلا يقبل اقراره لغيرهم وهذا اذا كانت الديون الثابتة تستغرق ما يبيده ولم يعلم تقديم معاملته للمقر له والاقبل اقراره (وهو) أي ما أقر به ولم يقبل فيه اقراره بأن ثبت دينه بينة أو أقر بعد المجلس بطول لمن لا ينهم عليه (في ذمته) بحاصص المقر له به فيما تجدد له من مال لا فيما يده فقوله وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس أو قر به وقوله لا بينة (وقبل) من المقلس مطلقا (تعينه القراض والوديعة) بأن يقول هذا قراض أو وديعة ولو لم يعين ربهما أو كان بعد المجلس بطول (ان قامت بينة بأصله) أي بأصل

الخ) أي اذا نكل كل من الغرماء غير مجبور وعليه وأما لو كان منهم مجبور وعليه فقبل بحلف المجبور وعليه أو وصيه وقيل لا يمين على واحد منهما وقيل يؤخر شديده في ذلك ثلاثة أقوال للأندلسيين وأقوى ابن مهاب بالآخر نظر بن وقوله حلف كل أي على جميع الحق الذي ادعى به المقلس وقوله أي حلف المقلس أي أن لو كان بحلف (قوله من الدين فقط) أي أخذ كل حالف مناهه فقط من ذلك الدين بالمحاسبة هذا اذا حلف كلهم بل ولو حلف بعضهم ونكل غير الخائف (قوله سوى قدر نصيبه) أي بالحصص من ذلك الدين (قوله على الأصح) هو قول ابن القاسم في رواية عيسى ومحمد بن أبي زيد كافي شبه (قوله يأخذ جميع حقه) أي أنه اذا حلف أحد الغرماء ونكل غيره فان الخائف يأخذ جميع حقه من ذلك الدين لان نصيبه في الحصص فقط (قوله فلا شيء لهم) أي للغرماء ان حلف المطالب فان نكل غرمو يقتسمه جميع الغرماء (قوله فان نكل غرم بقية ما عليه) أي ويقسمه جميع الغرماء من حلف ومن لم يحلف فبأخذ الخائف حصة بالخلف وحصة بالحصص مع الناكلين وهذا هو الظاهر دون قول خش واختص به الناكل اه بن (ب) تنبيه لو طلب من نكل من الغرماء العود لليمين فان كان بعد حلف المطالب فلا يمكن اتفاقا وان كان قبل حلقه فيمكنه قولان الاظهر منهما عدم تمكنه كما يأتي ذلك آخر الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله وقبل اقراره بالمجلس) ان عرفه قال ابن ميسرة اقراره بعد القيام عليه جائز ان كانت ديون القائم عليه بغير بينة أو بينة وهي لا تستغرق ما يبيده أو تستغرقه وعلم تقدم معاملته لمن أقر له وكلام ابن ميسر هذا هو الذي قرر به شارحنا كلام المصنف قد رحمه عني واعترضه بن بأن قوله أو بينة وعلم تقدم معاملته الخ خلاف مذهب المدونة فان مذهبها أن دين الغرماء الذين قاموا عليه متى كان ثابتا بالبينة فلا يقبل اقراره ولو علم تقدم معاملته لمن أقر له كما في التوضيح فانه بعد أن ذكر القول الأول وهو قبول اقراره سواء كانت الديون ثابتة عليه بأقرار أو بينة قال واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام ثم قال لكن الذي نص عليه محمد وهو اقراره عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين الذي عليه باقراره فان كان بينة فلا يقبل وان كان بالمجلس ولما لك في الموازية قول ثالث أن من أقر له المقلس ان كان يعلم تقدم مدينته أو خلطة بينه وبين المقر حلف المقر له ودخل في الحصص مع من له بينة اه فجعل الثالث خلاف مذهب المدونة اه (قوله وهذا) أي عدم قبول اقراره لغير الغرماء اذا كان دين الغرماء ثابتا بالبينة اذا كانت الخ (قوله والاقبل اقراره) أي والابان كانت الديون الثابتة بالبينة لا تستغرق ما يبيده أو علم تقدم معاملته للمقر له قبل اقراره ودخل ذلك المقر له مع الغرماء في المحاسبة ان قلت اذا كانت الديون الثابتة بالبينة لا تستغرق ما يبيده لا يفسد كما تقدم قلت فرض فيما اذا كان ما يبيده العريم حال القيام عليه كاسد الايسوى الدين ولما فليس حصل للمال الذي يبيده غلوصا والدين لا يستغرقه فاذا أقر له في هذه الحالة قبل اقراره (قوله وقبل من المقاس مطلقا) أي سواء كان بالمعنى الاعم أو الاخص سواء كان صحيحا أو مريضا كد قرر الشارح (قوله وقبل تعينه الخ) مفهوم تعينه اه اذ لم يعين كالمقر لفلان في مالي قراض كذا لم يقبل كافي ابن عرفة آخر القراض وصيه الصقلي عن ابن حبيب ما عينته في القرض قر به أحق به وان لم يعين شيئا فلا يحاصص بذلك ربه الغرماء كما لا يصدق في الدين اه بن (قوله أو كان بعد المجلس بطول) هذا عطف على قوله لم يعين ربهما فهو داخل في حيز المبالغة أي هذا اذا كان عيّن ربهما بل ولو لم يعينه هذا اذا كان التعيين لما ذكر في مجلس القرض أو قر به بل ولو كان بعد المجلس بطول والذي في التوضيح تقيده في المجلس أو قر به لكن نقل البدر القرافي عن الناصر في حاشية التوضيح رد هذا التقييد (قوله ان قامت بينة بأصله) أي عند ابن القاسم خلافا لأصبح حيث قال يقبل تعين القراض والوديعة ولو لم تشهد بينة بأصلهما واختاره الخنمي (قوله وقبل منه تعينه) أي ولو لم يعين سواء كان ما عينته منهما عليه أم لا (قوله فلا عبرة باقراره)

(٣٠ - دسوق ثالث) ما ذكر من القراض والوديعة أن عنده ذلك أو أنه أقر به قبل إقامة الغرماء ولو لم يعين ربه وقبل منه تعينه ولو لم ينهم عليه فان لم تقم بينة بأصله فلا عبرة باقراره ونحو حصة الغرماء ولا يكون في ذمة المقلس



لأنه معين وأما أن أقر مرضى ٢٣٤ في مرضه فيقبل أقراره ولو لم يتم بأصله بينه إذا أقر لمن لا يهتم عليه (والخيار قبول قول الصانع

أي خلافاً لأصبح كما علمت (قوله لأنه معين) هذا الإشارة للفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها وهي قوله وهو في ذمته وحاصله أن المسئلة السابقة فيها أقرار بشئ في الذمة وهنا أقرار بشئ معين ولم يقبل منه وقد أعطى ما يبدى للفرمان فلم يبق في ذمته وظاهره ولو أدها المقر له (قوله وأما أن أقر مريض) أي غير مفلس كذا أقر والشارح ونحوه في بن خلافاً لما في خش وهو حق من محل قوله وقبل الخ على المفلس الصحيح ثم قال وأما أن أقر المفلس المريض وهذا تحرير في النقل (قوله ولو لم يتم بأصله بينه) لأن الجرح على المريض المرضي أضغف من الجرح على المفلس لأن المريض أن يشتري ما يحتاجه بخلاف المفلس كذا أقر قبا بن بونس وهذا يدل على أن مراده مريض مفلس لا مريض مفلس كما توهمه خش وعقب (قوله لمن لا يهتم عليه) فإن أقر لمن يهتم عليه قبل أقراره أن كان بأصله بينه والا فلا يقبل (قوله والخيار) أي والخيار عند اللغوى قبول قول الصانع في تعيين ما يبدى لأربابه كما هو قول ابن تميم وأعلم أن المفلس إذا كان صانعاً وعين المصنوع أو كان غير صانع وعين القراض أو الوديعة فالمسئلة ذات أقوال أربعة الأول لما لك في العتية عدم قبول تعيينه مطلقاً خشية أن يخص صديقه الثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة أن قامت بأصله بينه ويقبل تعيينه المصنوع مطلقاً وهو لابن القاسم والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والمصنوع مطلقاً وهو لأصبح والرابع لمحمد بن المواز يقبل تعيين المفلس القراض والوديعة والمصنوع إذا كان على أصل الدفع أو على الأقرار قبل التقليل بينه قال المخمى بعد حكاية هذه الأقوال وقول ابن القاسم في الصانع أحسن لأن ما يبدى أمتعة الناس وليس العرف الأشهاد عليه عند الدفع له وكذا قول أصبح في القراض والوديعة فاللغوى اختار قول ابن القاسم في تعيين الصانع وقول أصبح في تعيين القراض والوديعة ولما كان اختياره في القراض والوديعة ضعيفاً عرض عنه المصنف ولما كان اختياره في تعيين الصانع قوياً مشى عليه المصنف وظاهر لك أن المصنف مشى في كل من المسئلتين على قول ابن القاسم كذا أقر شيخنا (قوله لأن الشأن الخ) مقتضى هذا التعديل قبول قول الصانع سواء كان الأقرار بالجلوس أو بعده ولو بطول وبذلك صرح عقب (قوله أيضاً) أي به يدفع توهم أن المراد واستمر الجرح عليه أن تجد له مال مع أنه متى حكم بخلع ماله وأخذ المال من تحتيده انقل الجرح عنه بمجرد أخذه منه ولو لم يقتسموه فأفاد المصنف بقوله أيضاً أنه جرحاً وان وحاصله أن المفلس إذا حكم الحاكم بخلع ماله وأخذ ماله منه فقد انقل الجرح عنه فإذا تجد له مال كان له التصرف فيه حتى يجبر عليه غرماء الذين جروا عليه أولاً أو غيرهم بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله أن تجد له مال) أي ولو لم يحصل قسم بين الغرماء للمال الذي أخذوه منه أولاً (قوله ومفهوم الشرط) أي وهو إذا فله الحاكم ولم تجد له مال بعد أخذ المال منه وقوله عدم الجرح عليه ولو طال الزمان أي زمان عدم تجد المال (قوله وقبل يجد الخ) أي أنه يكشف عن حاله كل ستة أشهر لأن الغالب تغير الأحوال فيها وحصول الكسب فإن وجد عنده مال جرح عليه والأفلا هذا هو المراد (قوله وانقل الجرح عليه بعد قسم ماله) الأولى بعد أخذ المال منه فاقسم إيس بشرط بل متى أخذ المال من تحتيده زال الجرح عنه اه عدوى (قوله لكان أنسب) أي لأن الجرح ثابراً بالتجدد من المال انما يكون بعد ذلك الأول (قوله ولو بلا حكم) أي وعلى هذا فالجرح على المفلس ليس كالجرح على السفيه لعدم احتياج قس الجرح المفلس لما كمنه بخلاف جرح السفيه فإن فيه يحتاج له ورد المصنف بلو على ابن القصار وتلميذه عبد الوهاب القائلين لا ينقل جرح عن محجور وعليه الإجماع الحاكم (قوله ولو مكتمهم العريم) أي مما يبدى وقوله فباعوا الخ مفهوماً أنهم لو قاموا عليه فلم يجدوا شيئاً فتركوه فداين آخرين ثم فلسوه دخل الأولون مع الآخرين (قوله حيث يسوغ ذلك) أي بأن كان الدين الذي عليه موافقاً لما يبدى جسا ونوعاً وصفة (قوله فلا تدخل الخ) جواباً لو الشرطية في قوله ولو مكتمهم أي لأن فعلهم هذا تقليل كنفائس الحاكم في سماع أصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك في رجل قام عليه غرماء ففلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دابسه آخرون إن الآخرين أولى بما في يده بمنزلة تقليل السلطان (قوله في أمان ما أخذه) أي في أمان السلع التي

المفلس في تعيين ما يبدى لأربابه كهدية السلعة لفلان مع عين المقر له ولو متسماً عليه (بلاينة) بأصله لأن الشأن أن ما يبدى أمتعة الناس وليس العرف الأشهاد عليه عند الدفع ولا يعلم إلا من قوله فلا يهتم أن يقر به لغيره (وجهر أيضاً) على المفلس الأنص بالشروط المتقدمة (ان تجد له) (مال) بعد الجرح الأول سواء كان عن أصل كرجح مال تركه يبدى بعض من فلسه أو عن معاملة جديدة أو غير أصل كبراث ودية ووصية ودية لأن الجرح الأول كان في مال مخصوص فيتصرف في المتجدد إلى أن يجبر عليه فيه ومفهوم الشرط عدم الجرح عليه وإن طال الزمان وبه العمل وقبل يجد عليه بعد كل ستة أشهر (وانقل) الجرح عليه بعد قسم ماله وحلقه أنه لم يكتم شيئاً أو واقعه الغرماء على ذلك وبقيت عليه من الدين بقية (ولو بلا حكم) بالنقل ولو قدم هذا على قوله وجرح أيضاً أن تجد له مال لكان أنسب كما لا يخفى (ولو مكتمهم العريم) أي المدين فأطلقه أول الباب على رب الدين

وهنا على المدين لأنه مشترك (فباعوا) ماله من غير دفع الحاكم (واقسموا) الخن على حسب ديونهم أو اقتسموا السلع أخذها من غير بيع حيث يسوغ ذلك (ثم دابن غيرهم) بعد ذلك ففلس (فلا تدخل للأولين) في أمان ما أخذه من الآخرين



وفيما تجد من ذلك إلا أن يفضل من دينهم فضلة (كتفليس الحاكم) أي حكمه بخلاف المال للغرماء فداين غيرهم فلا دخل للأولين معهم  
 إلا أن يفضل فضلة (الا) أن يتجدد له مال من غير مال الآخرين (كارث وسنة وارث ٢٣٥ جناية) ووصية وخلع فلاولين

الدخول مع الآخرين  
 ثم أشار إلى بقية أحكام  
 الجهر بقوله (و يبيع ماله)  
 أي بآله الحاكم إن خالف  
 جنس دينه أو صفته  
 بعد ثبوت الدين عليه  
 والاعذار للمفلس فيما  
 ثبت عند من الدين  
 ولكل من القائمين في دين  
 صاحبه لأن لكل الطعن  
 في بيعة صاحبه وبعد حلف  
 كل أنه لم يقبض شيئا من  
 دينه ولا أسقطه ولا  
 أحال به وأنه باق في ذمته  
 إلى الآن (بمحضرة)  
 ندبا لأنه أقطع بحقه  
 بالخيار) للحاكم فإن  
 باعه بغيره فلكل من  
 الغرماء والمفلس الرد  
 أياما (ثلاثا) لطلب الزيادة  
 في كل سلعة إلا ما يفسده  
 التأخير (ولو كتب) ظاهره  
 ولو احتاج لها ولو فقها  
 وليست كآلة الصانع  
 لأن شأن العلم أن يحفظ  
 (أو تولى جعته أن كثرت  
 قيمتهما) قال فيها القضاء  
 أن يباع عليه ما كان  
 للتجارة أو لخدمة كداره  
 وخدمه ودابته وسرجه  
 وسلاحه وخاتمه وغير ذلك  
 إلا ما لا بد منه من ثياب  
 جسده وبيع عليه ثوبا  
 جعته أن كان له ما قيمة  
 وأن لم يكن له ما تلك القيمة  
 فلا انتهى والمراد بثوبي  
 جعته ملبوس جعته

أخذها (قوله وديما تجد) أي ولا فيما تجد عن أثمان تلك السلع التي أخذها من الآخرين (قوله إلا أن  
 يفضل) أي يبدل المفلس عن دين الآخرين فضلة فيتعاضد بها الأولون كالو كانت السلع عند المفلس  
 وقت التفليس قيمتها أقل من الدين لكسادها ثم بعد التفليس حصل فيها رواج وصارت أكثر من الدين  
 فاندفع ما يقال أنه لا يقاس إذا كان ما يبدله أكثر من الدين (قوله كتفليس الحاكم) الكاف داخلة على المشبه  
 به (قوله بخلاف المال) أي وإن لم يحصل منه قسم للمال بل وقع القسم منهم (قوله إلا أن يفضل فضلة) أي بعد  
 وفاء الآخرين دينهم فإن الأولين يتعاضدون فيها (قوله إلا أن يتجدد له مال) هذا استثناء من عدم دخول  
 الأولين مع الآخرين وهو متصل لأن المعنى لا دخول للأولين مع الآخرين في حال من الأحوال إلا إذا  
 استفاد ما لا من غير أموال الآخرين كارث (قوله مع الآخرين) أي فيتعاضدون كلهم فيه (قوله إلى بقية  
 أحكام الجهر) أي التفليس (قوله و يبيع ماله) أي وجوبا إن خالف جنس دينه أو صفته والأفلا يجب  
 والمستحب أن يكون البيع بحضرة المدين لأنه أقطع لجته وقال المصنف في التوضيح لا يبعد وجوبه وقوله  
 و يبيع ماله ظاهره الشيء وللدين الذي له على الغير وهو الذي نص عليه ابن رشد واختاره إلا أن يتفق الغرماء  
 على إبقائها حتى تنبض وقيل إنها لا تباع وتبقى على آجالها اهـ شب (قوله بعد ثبوت الدين) أي بعد أن يثبت  
 كل غريم دينه بالبيعة وبعد اعذار الحاكم للمفلس في كل بيعة وبعد اعذاره لكل واحد من الغرماء في البيعة  
 الشاهدة لكل واحد من القائمين والمراد باعذاره له فيها قطع عذره وبجته بأن يقول له ألك مطعن في تلك  
 البيعة وإذا علمت أن الاعذار في البيعة تعلم أن قول الشارح والاعذار للمفلس فيما ثبت عنده من الدين فيه  
 ناسخ وكذا قوله ولكل من القائمين في دين صاحبه لأن الاعذار ليس في الدين بل في البيعة التي أثبتت فتأمل  
 (قوله وبعد حلف كل الخ) قال الشيخ مباركة في بعض طرره تأمل هل هذه البيعة عين قضاء وهم إنما أوجبوها  
 على طالب بمن لا يمكنه الدفع عن نفسه أما حلا فقط كالعائب أو حالا وما آلا كالميت أو هي عين منكر فلا توجه  
 لا بدعوى كل واحد من الغرماء على غيره أنه قبض أو أسقط مثلا وفي كلام ابن رشد ما يؤيد الثاني حيث  
 قال إذا كان المطلوب حاضر أو ادعى قضاء ما ثبت عليه فيجب مطالبه بعين منكر لا بعين قضاء اهـ بن (قوله فإن  
 باعه بغيره) أي بغير خيار بان اشترط البت (قوله لطلب الزيادة) فإذا زاد أحد في تلك المدة على غن المشتري  
 الأول رد الحاكم بعه وباع لهذا الثاني ثم إن يبيع الحاكم وان كان منعلا من جهته فهو لازم من جهة المشتري  
 ولذا تلزمه نفقة المبيع وإذا ضاع كان الضمان منه اهـ عدوى (قوله في كل سلعة) متعلق بقوله بالخيار ثلاثا  
 وقوله في كل سلعة أي سواء كانت عرضا أو حيا أو عرقا أو هدايا بخلاف خيار التروى فإنه يختلف باختلاف  
 السلع كأمرو الطاهر أن للحاكم البيع بخيار التروى وعليه فيكون خيار الحاكم ثلاثا بعده وأعلم أنه لا يختص  
 ماد كره المصنف من الخيار ثلاثا ببيع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع عائب ومغتم كذلك  
 (قوله إلا ما يفسده التأخير) أي كطوى اللحم ورطب الفاكهة فلا يستأنى بها إلا ساعة من الزمان (قوله  
 ولو كتب) ردنا على من قال إن الكتب لا تباع أصلا وأعلم أن الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير  
 والحديث وآله ذلك أما غيرها فلا خلاف في وجوب بيعها (قوله وليست كآلة الصانع) أي المحتاج إليها فإن  
 فيها تردد (قوله لأن شأن العلم أن يحفظ) قال شيخنا أن الحفظ قد ذهب الآن فلذا أجراها بعضهم على آلة  
 الصانع (قوله أن كثرت قيمتهما) يحتمل أن المراد أن كانت قيمتهما كثيرة في نفسها ويحتمل أن كثرت  
 قيمتهما بالظن صاحبها وإذا بيعا فبشئ له دونهما كما أن دارسكاه تباع عليه ن كل فيها أفضل ويشتري له  
 دار تناسبه فإن كان لأفضل فيها فلا تباع (قوله تلك القيمة) أي القيمة المعتبرة (قوله والمراد الخ) دفع هذا  
 ما يقال أنه لا فرق بين الثوب والأثواب وحيت قد فلا وجه للتنبيه وقد أجيب به بآخر وحاصله أن النسبة  
 طر للعالم إذا عالب ليس فو بين قبض و رداء أو حنة و رداء (قوله وهو يختلف باختلاف العرف) أي من  
 ليس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وشئ آخر يجعله على الكتب أو أزار و رداء (قوله وفي بيع آلة الصانع  
 أقل له القيمة المحتاج إليها تردد) حاصله أن عبد الحميد الصانع تردد في آلة الصانع المحتاج لها هل هي مثل

وهو يختلف باختلاف العرف والامكنة والارمنة (ويبيع آلة الصانع) القليلة القيمة المحتاج لها (تردد)



لجلب الجيد الصالح وحده وأما كثيرة القيمة وغير المحتاج لما تباع جزماً (وأرجو رقيقه) الذي لا يباع في الدين كدير قبل الدين ومعنى  
لاجل ولد وأم ولد من غيره (بخلاف ٢٣٦ مستولته) فلا توجب إذا ليس له فيها إلا الاستمتاع وقليل الخدمة وأولى المكاتب إذا

ليس له فيه خدمة ثم تراج كتابته (ولا يلزم) المفلس بعد أخذ ما يده (بتكسب) لو فاعله من الدين ولو كان قادراً على ذلك لأن الدين إنما يتعلق بذمته (وتسلف) أي لا يلزمه أن يتسلف ولا قبوله ولا قبول صدقة ولا هبة (و) لا (استئذان) أي أخذ شقص بالشقة فيه فضل لأنها ابتداء ملك (و) لا (عفو) عن قصاص وجبهه (لدية) أي على أخذها في يوم الدين وله العفو عما بخلاف ما يجب فيه الدية خطأ أو عمدًا لأقصاص فيه كجائفة وما مومة فيلزم عدم العفو ولا نعمال (واتزاع مال رقيقه) الذي تقدم أنه يوجب أي ليس لهم أن يلزموه ذلك وإن جازله ذلك فإن اتزعه فلهم أخذه (أو) انتزاع أي اعتصار (ماو هبه) قبل إحاطة الدين (لولد) الصغير أو الكبير بخلاف ماو هبه له بعد الإحاطة فلهم رده ثم بين كيفية بيع ماله من عجيل واستيناء بقوله (وجعل بيع الحيوان) أي لا يستأنى به كما يستأنى ببيع عقاره وعرضه فلا يتأنى أنه يترص به الأيام

اليسيرة طلباً للزيادة ثم يباع لا يسع عنه لتعريضه لمرقة وفيه قصص لمال الغرماء وليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلاً أو بالأحرار ثلاثة أيام (واستؤنى عقاره) وعرضه لطلب الزيادة (كالشهرين) وأدخلت الكاف الأيام اليسيرة



بالنظر كما يفيد النقل وأما الخشني فساد كطري لم وفاء كنه فلا يستأنى به إلا كساعة وأما نحو سوط ودلو فيباع عاجلا (وقسم) مال المفلس المتحصل (نسبة الديون) بعضها إلى بعض ويأخذ كل غريم من مال المفلس تلك النسبة وطريق ذلك أن تجمع الديون وتسب كل دين إلى المجموع فيأخذ كل غريم من مال المفلس تلك النسبة فإذا كان لغريم عشرين ولا أكثر ثلاثون ولا أكثر خمسون فالمجموع مائة ونسبة العشرين لها خمس ونسبة الثلاثين لها خمس وعشر ونسبة الخمسين لها نصف فإذا كان ٢٣٧ مال المفلس عشرين يأخذ صاحب الخمسين نصفها عشرة

مرادة لخال المفلس وقوله واستوفى أي وجوباً فإن لم يستأنى بذلك خسر المفلس في امضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المفلس حيث باعها بخير استيناء إذا مضى المفلس بيع الحاكم لأن الزيادة غير محققة والذمة لا تلزم إلا بأمر محقق اهـ شيخنا عدوى ابن يونس قال مالك يستأنى في بيع ربيع المفلس يتسوق به الشهر والشهرين وأما الحيوان والعرض فيتسوق به ما يسيرا والحيوان أسرع يعاوس مع ابن القاسم يستأنى بالعرض والشهر والشهرين مثل الدار ابن رشد لفظه مشكل لاقتضائه أن العرض كالعقار يستأنى به الشهر والشهرين وهذا مخالف لما قاله الإمام فيجوز أن يكون معنى قوله يستأنى بالعرض الشهر والشهرين أن العرض الذي كالذي في كثرة الثمن يستأنى به الشهر والشهرين اهـ بن (قوله بالنظر) أي بحسب ما يراه القاضي (قوله فلا يستأنى به) أي في المناداة عليه (قوله وقسم بنسبة الديون) يجوز أن المراد بنسبة كل دين للمجموع الديون ويجوز أن المراد بنسبة مال المفلس لمجموع الديون ويأخذ كل واحد من دينه تلك النسبة فهو صادق كل من الطرفين في عمل الخاصة (قوله وهي نسبة مال المفلس لمجموع الديون) أي بتلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه (قوله أي لا يكلف القاضي الخ) أي بخلاف الورثة فإن الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم دينه تشهد بحصرهم وموت مورثهم وتعدد هم أي من بينهم من الميت اتفاق ذلك لأن عددهم معلوم للجيران وأهل البلد فلا كلفة في اثباته والدين يقصد اخذوا غلبا فإثبات حصر الغرماء متعسر اهـ ثم انه يجب أن يكون شهادة البينة الشاهدة للورثة على نفي العلم لاعلى القطع بأن يقول الشاهد لا أعلم له وارثا سوى هذا فلو قال لا وارث له غير هذا قطعت شهادته (قوله واستوفى به) أي وجوباً وحاصله أن الميت إذا كان معر وفاء بالدين فإن الحاكم لا يجعل تقسم ماله بين الغرماء بل يستأنى به وجوباً بقدر ما يراه لاحتمال طر وغريم آخر فتجمع الغرماء وأما المفلس فلا يستأنى بقسم ماله إن كان حاصراً أو غائباً غيبة قريية أو كان بعيد العيبة وكان لا يخشى أن يكون عليه دين لغير الحاضرين من الغرماء فإن كان يخشى أن يكون عليه دين لغيرهم فإنه يستأنى بالقسم باجتهاده في مفهوم الموت وهو المفلس تفصيل (قوله فقط) مرتبط بقوله أن عرف بالدين أي أن عرف بالدين لا غير ولا يصح أن يكون مرتبطاً بقوله في الموت لأن معنى فقط فحسب فهو صريح في الحصر فكأنه قال واستوفى بالقسم في الموت فحسب أي لا غيره وهذا ينافيه ما علمت من التفصيل في المفلس وأنه قد يستأنى فيه (قوله والذمة قد خربت) أي حقيقة وحكما (قوله لعدم ثواب الذمة) أي لعدم خراب حقيقة وان خربت حكاما لا يجعل ما كان فيها مؤجلا من الدين فذمة المفلس لما كانت باقية حقيقة فإذا طر أغريم تعلق حقه بذمة لم يخرج للاستيناء في المفلس بخلاف الميت فإن ذمته قد زالت بالمرءة فلو طر أغريم لم يجد من يتعلق حقه بذمته فلذا أوجب الاستيناء في الموت ولأن المفلس لو كان له غريم آخر لا أعلم به بخلاف الميت فإنه لا عكس الاعلام به (قوله منه) أي حالة كونه ذلك المخالف من جملة الدين (قوله من مفهوم الخ) بيان لمخالف النقد (قوله بأن كان ماعليه عرضا الخ) أي بأن كان الذي عليه مخالفا للنقد عرضا الخ (قوله فليس المراد بمخالف التقدم من مال المفلس الخ) أي وأما المراد بمخالف التقدم من الدين الذي على المفلس وقوله لا يتعلق به تقويم أي بل يباع ليقسم نفسه على الغرماء وحاصله إذا كان على المفلس ديون مختلفة بعضها نقد وبعضها عرض وبعضها طعام بأن كان لأحد الغرماء ديناً غير واحد

الخمسين نصفها عشرة وصاحب الثلاثين خمسة وعشر هاستة وصاحب العشرين خمسة أربعة ويجوز طر فقا آخر وهي نسبة مال المفلس لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا أكثر خمسون ولا أكثر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وخمسون فنسبته لمجموع الديون النصف فكل غريم يأخذ نصف دينه (بلا بنية حصرهم) أي لا يكلف القاضي غرماء المفلس وكذا غرماء الميت اثبات أن لا غريم غيرهم (واستوفى به) أي بالقسم (أن عرف بالدين في الموت فقط) لاحتمال طر وغريم آخر والذمة قد خربت وأما في المفلس فلا يستأنى لعدم خراب الذمة لكن ذلك في المفلس الحاضر أو قريب الغيبة أو بعيدا حيث لا يخشى عليه دين والاستوفى كالموت ففي مفهومه تفصيل والظاهر أن المراد بعد الغيبة ما قبل القرية فيشمل المتوسطة (وقوم) دين على المفلس

(مخالف النقد) منه من مفهوم أو مثلي بأن كان ماعليه عرضا أو طعاما متفق الصفة أو مختلفا فليس المراد بمخالف التقدم من مال المفلس إذا لا يتعلق به تقويم (يوم الحصاص) أي قسم المال يقوم حالاً ولو مؤجلاً لأنه حل بالمفلس (واشترى له) أي لصاحب مخالف النقد (منه) أي من جس دينه وصفته من طعام أو عرض (بما يخصه) أي الحصاص من مال المفلس كأن يكون مال المفلس مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار وعليه أيضاً عرض ساوي مائة وطعام ساوي مائة فلصاحب المائة ثلث مائة لمفلس وبشترى لصاحب العرض عرض صفة



(وهي) القسم (ان  
رخص) السعر بالضم  
مكرم عند الشراء كأن  
يشترى لصاحب العرض  
بما يابز يد على الثلث  
ولو جيع دينه (أو غلا)  
كان يشترى له به سدس  
دينه فلا رجوع للغرماء  
عليه في الرخص ولا له  
عليهم في الغلاء ويرجع  
على المدين فيها بما بقي له  
فان زاد ما اشترى له على  
دينه رد الزائد على الغرماء  
(وهل يشترى) ان دينه  
يخالف النقد كان أسلم  
للمفلس في عشرة أثواب  
أو أراد ب (في شرط جيد)  
شرطه المسلم عليه عند  
عقد السلم (أدناه) أي  
أدنى الجيد رفقا بالمفلس  
(أو) يشترى له (وسطه)  
لأنه العدل بينهما (قولان)  
ولو اشترط في هل يشترى  
له بما ينوب به أدنى الدين  
أو وسطه قولان أيضا  
(وجاز) لمن له دين مخالف  
(الثمن) أي أخذ الثمن  
الذي يابز في الحصص (الا  
لمانع) شرعي (كالاقتضاء)  
كالمانع المتقدم في الاقتضاء  
في قوله وغير جنسه ان  
جاز بيعه قبل قبضه  
وبعه بالمسلم فيه مناجزة  
وأن يسلم فيه رأس المال  
فسلو كان رأس المال  
عرضا كعبد أسلمه في  
عرض كثير بين حصل له

عرض ولو مضى طعام فان ما خالف النقد من مقوم ومثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصص  
فاذا كان قريم مائة دينار عليه ولغيره عرض قيمته مائة ولا آخر طعام قيمته مائة ومال المفلس مائة فانه تقسم  
بين الغرماء أثلاثا فإخذ صاحب النقد ثلثها ولكل من صاحبي العرض والطعام الثلث فيعطى لصاحب النقد  
منابه ويشترى لصاحب العرض عرضا من صفة عرضه بما يابز كذلك صاحب الطعام كما أشار له المصنف  
بقوله واشترى الخ واعلم أن محل تقويم مخالف النقد اذا كان مال المفلس بقدا وأما لو كان الدين كله عرضا  
موافقا لمال المفلس في النوع والصفة فلا حاجة للتقويم بل يتعاضون بنسبة عرض كل لمجموع العروض  
(قوله ومضى ان رخص أو غلا) فاذا كان على المفلس مائة دينار لواحد وعشرة أراد ب لواحد وعشرة  
أثواب لواحد وقوم كل من الاراد ب والياب بما به فجعلته الدين ثلثائة وكان مال المفلس مائة فاقسمها  
أر باب الدينون فخص كل واحد ثلثها ثلاثة وثلاثون وثلث فلم يشترى لصاحب الطعام أو الثياب بما يابز في  
الحصص حتى رخص السعر فاشترى له خمسة أراد ب أو خمسة أثواب أو عشرة فان ذلك يعطى فيما بين رب  
ذلك الدين وما بين الغرماء وليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز بنصف دينه أو كله دونهم وليس لهم أن  
يقولوا له نحاصصك فيما زاد على ثلث دينك ل يختص بما راده الرخص الا أن يز يد على دينه فيرد الزائد  
عليهم يتعاضون فيه كالأشترى أحد عشر ثوبا بالثوب الحادية عشرة كمال طرأو كذلك لو أخر الشراء حتى  
حصل فلو كالأشترى في المثال المذكور خمس دينه كارد بين أو ثوبين فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول  
ارجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي تآبني في الحصص وانما يكرن التعاضب بين من له الطعام  
أو العرض وبين المفلس فيسقط عن المفلس ما زاد الرخص من دين من له الطعام أو العرض ويتبعه في الغلاء  
بما نقص من دينه فيعسر لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الاراد ب أو الثياب ويقتل له في  
ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أراد ب أو أثواب (قوله فلا رجوع للغرماء عليه) أي  
على صاحب العرض الذي حصل الرخاء أو الغلاء عند الشراء له (قوله ويرجع) أي الغريم صاحب العرض  
على المدين الخ (قوله فيما) أي في الرخص والغلاء فيسقط ما زاد الرخص عن المفلس من دين من له الطعام  
أو العرض وفي الغلاء يتبعه بما نقص لأجل الغلاء من دينه (قوله بما بقي له) أي بعد الذي أخذه (قوله على  
الغرماء) أي يتعاضون فيه (قوله في شرط جيد) أي فيما اذا كان المسلم اشترط على المسلم اليه المفلس عند  
عقد السلم جيدا بان أسلمه في عشرة أراد ب سمراء أو محمولة جيدة أو أسلمه في عشرة أثواب محلاوى جيدة  
(قوله أدنى الجيد) أي من ذلك النوع المسلم فيه (قوله وسطه) أي وسط الجيد من ذلك النوع المسلم فيه  
(قوله لا به العدل بينهما) أي بين المفلس وصاحب الدين لأن الأعلى ظلم على المفلس والأدنى ظلم على صاحب  
الدين (قوله ولو اشترط) أي رب الدين على المسلم اليه المفلس أدنى أي من النوع المسلم فيه (قوله قولان) ان  
قلت هذا مخالف ما مر من قوله في السلم وحل في الجيد والردى على الغالب والا فالوسط قلت ما مر اذا لم يقبل  
المسلم اليه وما عتقا فيما اذا قبل فللمفلس حكم غير حكم غيره (قوله وجاز) أي عند التراضي وأما عند المشاحة  
فقد سبق أنه يشترى له صفة طعامه أو مثل عرضه بما يابز في الحصص (قوله أخذ الثمن الذي يابز في  
الحصص) أي بدلا عما ينوب به من دينه (قوله الامانع كالاقتضاء) المواق هدا مبنى على ان التفليس  
لا يرفع التهمة وقيل ان التفليس يرفع التهمة فيجوز في التفليس ما لا يجوز في الاقتضاء ابن عرفة وهما  
روايتان اه بن (قوله وغير جنسه) أي وجاز وفاء المسلم فيه غير جنسه وقوله ان جاز بيعه أي المسلم فيه قبل  
قبضه (قوله وبيعه) أي وجاز بيع المأخوذ بالمسلم فيه (قوله وأن يسلم فيه) أي في المأخوذ (قوله لانه) أي  
المسلم آل أمره وقوله الى أنه أي المسلم دفع له أي للمسلم اليه (قوله ولا يجوز أخذ ما يابز) بل يتعين الشراء له  
من جنس دينه (قوله لا به يودي الى بيعه وصرف متأخر) أي والى اجتماع البيع والصرف (قوله وبيع



الطعام الخ) أي والبيع والسلف ان كان المسلم فيه العين عرضا كثر بين والحاصل أن رأس المال اذا كان ذهباً فلا يجوز أخذ ما نابه في الحصاص ان كان قبضة لمسايقه من الصرف المؤخر واجتماع البيع والصرف أو كان ذهباً وكان المسلم فيه طعاماً أو عرضاً كثر بين لما في الاول من بيع الطعام قبل قبضه ولما في الثاني من اجتماع البيع والسلف (قوله ان كان المسلم فيه طعاماً) قال في التوضيح لو أسلم عشرة درهما في ارد بين قحما ونابه في الحصاص عشرة مثلاً فلا يجوز أن يأخذها لانه يدخله بيع الطعام قبل قبضه ويدخله أيضاً البيع والسلف اهـ وهو ظاهر لان العشرة من مثليها من العشر من سلفها والاردب الباقي بذمته من العشرة الاخرى يبيع اهـ بن (قوله بما أنفقت على نفسها حال يسر زوجها) سواء كان ما أنفقته من عندها أو تسلفته وسواء كان الدين الذي فلس فيه قبل الاتفاق أو بعده لان ما أنفقته حال يسره عوض عما لزمه (قوله لا حال يسره) أي سواء تسلفت أو كان ما أنفقته من عندها وسواء كانت تلك النفقة حكمها أم لا كان الدين الذي فلس بسببه قبل الاتفاق أو بعده (قوله وبصدقاتها كاه) فلو حصلت بصدقاتها ثم طلقها الزوج قبل الدخول به ارتدت ما زاد على تقدير الخاصة بنصف الصداق ولا تنحصر في ما ردتته على الصواب مثلاً لو كان لرجلين على زوج مائتان وحاصت الزوجة معهما بمائة الصداق ومال المفلس مائة وخمسون نسبتته من الديون النصف وأخذ كل واحد نصف دينه وهو خمسون فإذا قدرت بعد الطلاق خاصة بخمسين نصف الصداق كان لها في الحصاص ثلاثون لتبين أن مجموع الديون مائتان وخمسون فقط ومال المفلس ثلاثة أخماسها وترد عشرين للغير عشرين الاخرين ليكمل لكل واحد منهما ستون هي ثلاثة أخماس دينه ولا دخول لها معهما فيما ردتته كما هو ظاهر وما في عقب ونخش فهو غلط في صناعة العمل كما قال شيخنا (قوله لا بنفقة الولد) حاصله أن الزوجة اذا أنفقت على ولد المفلس في حال يسره فانما الانحصاص به مع العرماء وهذا لا ينافي أنها ترجع بها على الأب في المستقبل اذا طرأ له مال وهذا ما لم يحكم بها احكام والا حاصت به اسواء كانت تسلفتها أو أخذتها من عندها فالخاصة بها مشروطة بأمريين أن يكون اتفاقها على الولد في حال يسر الأب وان يحكم بها حاكم (قوله لكن لها الرجوع بها عليه) أي في المستقبل اذا طرأ له مال (قوله ان أنفقت حال يسره) والا فلا رجوع لها عليه (قوله وكذا الانحصاص) أي الزوجة بما أنفقته على أبوي زوجها المفلس الا بشروط ثلاثة أن يكون قد حكم تلك النفقة وأن تكون الزوجة قد تسلفت تلك النفقة وأن يكون اتفاقها عليها حال يسره والحاصل أن الاتفاق حال اليسر معتبر في الخاصة في المسئلتين مسألة الاتفاق على ولد المفلس ومسألة الاتفاق على أبويه وكذا الحكم به او يختلفان في اشتراط التسلف فهو شرط في الثانية دون الاولى هذا محصل كلام الشارح وما ذكره من أمم الانحصاص بما أنفقته على أبوي زوجها المفلس بالشروط الثلاثة هو قول أصبغ والمعمدرواية ابن القاسم عن مالك أنها لا تنحصر بنفقة الابوين مطلقاً انظر بن وعليه اقتصر في المجمع (قوله وان ظهر دين الخ) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم العرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم بعد القسم ولم يعلموا به والحال أنه لم يعلم به الوارث ولا الوصي ولم يكن الميت مشهوراً بالدين فانه يرجع على كل واحد من العرماء بالحصصة التي تنو به لو كان حاضراً ولا يأخذ أحد عن أحد فلو كان مال المفلس عشرة وعليه ثلاثة كل واحد عشرة أحدهم غائب اقتسم الحاضر ان ماله فأخذ كل واحد منهما خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل واحد منهما واحد وثلاثين اهـ وقولنا لم يعلموا به احترازاً بما اذا اقساموا عالمين به فانه يرجع عليهم حصته ولكن بأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت كما سيأتى للشارح نقلاً عن المصنف وقولنا الحال الخ احترازاً عما لو كان الوارث أو الوصى عالماً بالعرم أو كان الميت مشهوراً بالدين فبأنى للمصنف أن العريم الطارىء يرجع حصته على الوارث أو الوصى وهما يرجعان على العريم عما دفعه لهما واحترز المصنف بقوله ظهر عما لو كان أحد العرماء حاضراً المقسم ساكتاً بلا عدوله عن القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لان سكوته بعد رضائه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وأما لو حضر نساءن قسمة

الطعام قبل قبضه ان كان المسلم فيه طعاماً (وحاصت الزوجة بما أنفقت) على نفسها حال يسر زوجها الا حال يسره لقوله في النفقة وسقطت بالعرم (وبصدقاتها) كاه أو ياقبه ولو فلس قبل البناء لانه دين في ذمته حل بالمفلس (لموت) أي كما تنحصر بنفقةها وصدقاتها في الموت ولو مات قبل الدخول (لا) تنحصر (بنفقة الولد) في فلس أو موت لانها مواساة لكن لها الرجوع بها عليه ان أنفقت حال يسره لانها قامت عنه بواجب وكذا لا تنحصر بنفقةها على أبويه الا ان يكون حكمها عليه حاكم وتسلفت وأنفقت عليها وهو مسلمة فتعاصص (وان ظهر دين) لعريم بعد القسم (أو استحق مبيع) من مال مفلس أو ميت



أي بما ينوب به في الحصاص  
على الغرماء ولا يأخذ ملياً  
عن معدوم ولا حاضراً  
عن غائب ولا حياً عن  
ميت فلو أخذ غريم سلعته  
في نظير حصته فاستحققت  
من يده رجوع على بقية  
الغرماء بما ينوب به ولو  
بيعت سلعته قبل القسم  
لاجنبي فاستحققت من  
يده رجوع على جميع الغرماء  
بالتنمين ولو باعها المفلس  
قبل فله لانهم اقتسموا  
ما كان يستحقه فلا يقال  
انه لا يرجع عليهم لانهم  
لم يتنا ولوا من ماله شيئاً  
فالباقية في المصنف  
محيطة خلافاً لمن قال  
الاولى أن يقول وان بعد  
فله وجعل المبالغة في  
البيع أولى من جعلها في  
الاستحقاق لان ثمن  
المستحق قبل الفليس من  
جدة الديون الثابتة في  
الذمة فلا يتوهم فيه عدم  
الرجوع (كوارث أو  
موصى له) طراً كل (على  
مثله) فيرجع على المطرقة  
عليه بالحصة ثم ذكر  
مفهوم قوله ظهر دين  
بقوله (وان اشترى ميت  
بدن أو علم وارثه) أو  
وصيه بانه مدين (واقص)  
الغرماء (رجع عليه)  
بما ثبت على الميت

تركت ميت ولم يدع شيئاً من غير مانع عنه ثم ادعى بعد ذلك بدين فلا تسمع دعواه حيث حصل القسم في الجميع  
فان بقي بعد القسم ما يني يدينه لم يسقط حقه اذا حلف أنه ما ترك حقه كما أشار لذلك ابن عاصم في التحفة بقوله  
وحاضر لقسم متروكه \* عليه دين لم يكن أهله  
لا يمنع القيام بعد أن بقي \* للقسم قد رديته المحقق  
يقبض من ذلك حقا مملوكه \* بعد اليقين أنه ما تركه  
اه فان قال ما علمت بالدين الا حين وجدت الوثيقة حلف وكان له القيام فان نكل حلفت الورثة لا يعلمون  
له فافان قال كنت أعلم ديني ولكن كنت أظن رجداً للوثيقة أو اليقينة فلا قيام له بحقه كما صرح به ابن ناجي  
وقاله الجزولي وابن عمر قال ابن ناجي واختار شيخنا أبو مهدي أنه يقبل وذلك عذر ثم رجع عنه انظر ح  
(قوله وان يبيع الخ) أي هذا اذا كان ذلك المستحق يبيع بعد فله بل وان كان قد يبيع قبل فله ولكن وقع  
الاستحقاق من المشتري بعد القسم والحاصل أن يبيع السلعة وقع بعد الموت أو الفليس أو وقع قبلهما لكن  
الاستحقاق وقع بعد القسم اه وبعد هذا فاعلم أن العوالب حذف قوله وان فيقول أو استحق مبيع قبل  
فله لانه انما يرجع المستحق فيه على الغرماء بما ينوب به في الحصاص اذا كانت السلعة قد بيعت قبل الفليس  
وأما لو بيعت بعده ثم استحققت بعد القسم فانه يرجع على الغرماء بجميع الثمن لا بالحصة فقط كما هو ظاهر  
المصنف اللهم الا أن تجعل الواو للحال وان زائدة وأما جعلها للمبالغة في البيع أو الاستحقاق فلا يصح  
والحاصل انها اذا بيعت بعد الفليس يرجع بجميع الثمن واذا بيعت قبله يرجع بالحصة فقد اختلفا في هذا  
الحكم وان اتفقا في أنه لا يؤخذ ملياً عن معدوم ولا حاضراً عن غائب انظر بن (قوله بالحصة) أي التي تخصه  
لو كان حاضر للقسم ولا يأخذ ملياً عن معدوم ولا حاضراً عن غائب (قوله فلو أخذ غريم سلعته الخ) هذا بيان  
لمفهوم قول المصنف أو استحق مبيع وقوله رجوع على بقية الغرماء بما ينوب به أي بالحصاص (قوله وهم  
بيعت سلعته قبل القسم لاجنبي) هذا حل لمنطوق المتن ولو شرطية جوابها رجوع الخ وقوله فاستحققت من يده  
أي فاستحققت من يدا الجنبي المشتري بعد القسم (قوله ولو باعها المفلس قبل فله) أي هذا اذا بيعت بعد  
الفليس بل ولو باعها المفلس قبل فله وأنت خير بأن قول الشارح رجوع على جميع الغرماء بالثمن مخالف  
لقول المصنف رجوع بالحصة أي التي تخصه لو كان حاضر القسم فان ظاهر المصنف الرجوع بالحصة سواء  
باعها المفلس قبل فله أو بيعت بعد فله ومخالف لما تقدم تحقيقه عن بن من أنه يرجع على الغرماء  
بالحصة ان كان المفلس باعها قبل فليسه وان بيعت بعد فليسه رجوع عليهم بالثمن فكان الا حسن للاقائه  
لكلام المصنف أن يقول رجوع على جميع الغرماء بالحصة التي تنوب به في الحصاص فيأخذ من كل واحد  
ما راد على ما يستحقه لو كان حاضر أو لا يأخذ أحداً عن أحد ولو باعها المفلس قبل فله وان كان المعتمد  
في المسئلة ما علمته من التفصيل فتأمل (قوله ما كان يستحقه) أي وهو ثمن السلعة المستحقة من يده (قوله  
لانهم لم يتنا ولوا من ماله شيئاً) أي وانما الذي اقتسموه مال المفلس (قوله كوارث الخ) لما كان الطاري ثلاثة  
اما غريم على غريم واما وارث أو وصى له على مثله واما غريم على وارث ولما أنهى الكلام على الاول شبه  
به الثاني بقوله كوارث الخ (قوله ثم ذكر مفهوم الخ) فيه أن هذا لا يني ليس مفهوم مامر نعم هو تقييد لما  
مر فالاولى أن يقول ثم قيد قوله وان طهر الخ (قوله رجوع عليه) أي رجوع ذلك الطاري على الوارث أو الوصي  
فيأخذ منه ما يخصه بالحصة لو كان حاضراً ثم يرجع الوارث أو الوصي على الغرماء الذين قبضوا أو لا يقدر  
ما أحده هذا الطاري منه كما يأتي في قول المصنف ثم رجوع على العريم فهو من تسمية هذا الفرع ولا يأخذ  
الوارث اذا رجع بما دونه للطاري أحد من الغرماء عن أحد الا أن يكون الغرماء عالمين بذلك العريم  
الطاري حين قسمهم ولا يأخذ المولى منهم عن المعدوم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت وقوله رجوع عليه



(وأخذ على) أو حاضر أو حي من الورثة (عن معدوم) وطالب وميتتهم (مالم يجاوز) دين الطارئ (ما قبضه) لنفسه من التركة فإن جاوزه لم يأخذ منه أكثر من ذلك خاص بما قبضه الوارث لنفسه (ثم) إذا غريم الوارث للطارئ مع الشهرة أو العلم (رجع على الغريم) بما دفعه للطارئ كذا في المدونة (وفيها) أيضاً (البداية بالغريم) فإن لم يوجد أو وجد عدما ٢٤١ فعلى الوارث ثم يرجع الوارث عليه (وهل

خلاف أو) لا يحمل كل من القولين (على التخيير) أي أن الطارئ يخبر في رجوعه ابتداء على الغريم أو على الوارث فإن رجع ابتداء على الوارث يرجع الوارث على الغريم (تأويلان) قال اللخمي محلها ما لم يكن أحدهما يسهل الأخذ منه عن الآخر والأقلا خلاف أنه يرجع على من كان الأخذ منه أسهل لعدم الاتراء لديه أو نحو ذلك قال المصنف وينبغي إذا علم العرمان بالغريم الطارئ أن يكونوا كالورثة يؤخذ المولى عن المعدوم والحاضر عن العائيب أي لامن كل حصته فقط وكذا ينبغي إذا علم الوارث وقبض لنفسه أن يرجع عليه بمبلغ التركة كلها لا بما قبضه لنفسه فقط (فإن تلف نصيب غريم) (عائيب عزل له) أي عزله الحاكم أو نائبه عند القسم (فنه) أي فضماؤه من العائيب لأن الحاكم أو نائبه أمين لاضمان عليه إلا إذا فرط فإن طرأ

بما ثبت على الميت الأولى يرجع عليه بالحصصة التي تخصه أن لو كان حاضرا ومقابل قول المصنف يرجع عليه يأتي في قوله وفيها البداية بالغريم فهو مرتبط به (قوله وأخذ على الخ) ما تقدم في قوله وإن ظهر دين الخ وكذا قوله وإن اشتهر ميت في طر وغريم على غرمان ميت أو مفلس وأما قوله وأخذ الخ في طر وغريم على ورثة وحاصله أن الورثة إذا قسموا التركة ميراثا سواء كان الميت مشتهرا بالدين أو لا علموا بأن عليه دين أو لا لم طرأ عليهم غريم فإنه يأخذ الخ عن الميت والمولى عن المعدوم والحاضر عن العائيب بجميع حقه مالم يجاز حق الطارئ بما قبضه الوارث والأقلا يدفع له إلا ما قبضه فقط ويرجع ذلك الطارئ بنفسه دينه على بقية الورثة إن كانوا أملاء وعلى المولى منهم فإن أعدموا كلهم لم يرجع بذلك الباقي على أحد (قوله من معدوم وعائيب وميت) راجع لقوله وأخذ على أو حاضر أو حي على سبيل اللقب والنشر المرتب (قوله مالم يجاوز ما قبضه) أي الوارث لنفسه أي ولا يشترط فيه شهرة الميت بالدين ولا علم الوارث بالدين (قوله فهذا) أي قوله وأخذ على ملى عن معدوم مالم يجاوز ما قبضه خاص بما قبضه الوارث لنفسه وأما المقبض لغيره فلا يؤخذ ملى عن معدوم وهي قوله وإن اشتهر الخ (قوله عليه) أي على الغريم إذا حصل له يسار (قوله تأويلان) الأول للخمس والثاني لابن يونس اه بن والطاهر كل في المجمع من التأويلين التأويل الأول بأن بين المحلين يحملها على التخيير لا على التعيين كما هو تأويل الخلاف (قوله قال المصنف) أي في الترضيع (قوله إذا علم الغرمان الخ) أي في مسألة طر والغريم على العرمان المشار لها بقوله وإن ظهر دين لغريم عند القسم (قوله أن يكونوا كالورثة) أي القابضين لأنفسهم إذا طرأ عليهم غريم (قوله وكذا ينبغي إذا علم الوارث) أي حين القسم بذلك الغريم الطارئ وقوله بمبلغ التركة أي إذا كان دينه يستغرقها بتمامها (قوله لا بما قبضه لنفسه فقط) أي حينئذ فيحمل قول المتن هنا مالم يجاوز ما قبضه على ما إذا كان الوارث المطر وعليه غير عالم بالغريم الطارئ (قوله فإن تلف الخ) لما كان قسم مال المفلس أو الميت على العرمان لا يتوقف على حضور جميعهم بل ينقسم ولو غاب بعضهم والمحاكم وكيل العائيب في عزل نصيبه إلى قدمه بين حكم تلف ذلك النصيب المعزول له بقوله وإن تلف الخ وحاصله أن ضمان نصيب العائيب المعزول له منه أن عزله الحاكم أو نائبه لامن الحاكم ولا من المديان وإن عزله الورثة أو العرمان فضماؤه من المديان ومحل كون ضمان ما عزله الحاكم من العائيب إذا كان ذلك النصيب المعزول من جنس دينه والايكن من جنس دينه بل عزل يشتري له به من جنس دينه فضاع فضماؤه من المفلس (قوله فضماؤه من المديان) أي فإن كان معدما تبعت ذمته في المستقبل وإن كان ميتا ترتب ظهور مال له فيؤخذ منه فإن لم يكن له مال ضاع المال على أربابه (قوله فلا رجوع له على العائيب) أي ولا على غيره أيضا بالحصصة التي كانت تؤخذ من نصيب العائيب لو بقي وما ذكره من عدم الرجوع على العائيب هو ما صححه في الشامل قال وهو خلاف ما عراه الماروي المعروف المذهب من رجوع الطارئ على العائيب بحصته مما ضاع كما هو قول ابن المواز لأنه لما وقف له صار كانه قبضه وهلاك بيده (قوله كدين الخ) ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم أن ضمان العين من العرمان أن كل دينهم عينا ونحوه في أبي الحسن اه بن فلي هذا الووقف العين يشتري لهم من جنس دينهم فضاعت كان ضمانا من المدين (قوله وقف لعرمانه) أي وقف لي قسم على غرمانه (قوله لتفريطهم) طاهره أنه إذا لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقا فالأولى في العليل أن يقال لأن العين ليست معدة للماء فلما وقفت للعرمان كان ضمانا منهم بخلاف العرض فإنه معد للماء فليس بمجرد وقفه يدخل في ملكهم اه عدي (قوله فصاع) أي أو تلف قبل دفعه لهم في الأولى وقبل بيعه في الثانية (قوله والمراد بالعرض مقال العين) أي فيشمل لطعام

(٣١ دسوق - ثالث) غريم فلا رجوع له على لعائيب شيء مما ضاع ولو عزله العرمان أو الورثة فضاع فضماؤه من المديان (كدين) أي فقد ذهب أو فسد (وقف) من الحاكم (لعرمانه) فتلف دينهم لتفريطهم في قسمها إذا لا كلفة في قسم العين (لا عرض) وقف للعرمان ليعطى لهم إن وافق دينهم أو ليباع لهم إن خالفه فضاع فعلى المفلس أو الميت والمراد بالعرض ما قابل العين



(الذي) عدم ضمان العرض كان مثله بهم أو مخالفته في الجنس وهو الرابع (أو) (الأن يكون) العرض (بكتيته) أي عكسها بصيغة دين  
الغريم الضمان من الغريم كالدين ٢٤٢ (أو يلان) ولو حذف الباء كان أوضح وعطف على قوله وبيع ماله الخ قوله (وترك له)

والحيوان والثياب والكتب (قوله وهل عدم ضمانهم) أي الغرماء (قوله أو إلا أن يكون الخ) أي أو عدم  
ضمان الغريم للعرض إلا أن يكون ذلك العرض مما تلاه من الغرماء والا كان الضمان منه (قوله أو يلان)  
الاطلاق المعنى والمأزى والباحى والتقييد لابن رشد وعبد الحق عن بعضهم والحاصل أن ابن القاسم قال  
أن ضمان العين الموقوفة للقسم على الغرماء منهم وضمن العرض من المدين فاختلف الأشياخ في فهم قوله  
وضمن العرض من المدين فقال ابن رشد هذا مقيد بالعرض الخالف لابن الغرماء وقت إيباع ويشترى  
بشئته مثل دينهم أم لو كان موافقا لدينهم ووقت لي قسم بينهم فضمنه منهم وقال غيره ضمان العرض الموقوف  
من المدين مطلقا وظاهر المصنف اعتماد حيث ذكره أولا ثم ذكر بعد ذلك ما في المسئلة من الخلاف وإنما  
كان المعتمد الاطلاق لأن العرض وإن كان موافقا لدين لا يسطى حكم العين لأن العرض لو حصل فيه نماء  
كان يربحه للمفلس ومن له النماء عليه الضمان قال طي والنو يلان في كلام ابن القاسم في غير المدونة وقد  
اعترض المواق كلام المصنف قائلا أن قوله تأويلان مع أنهما ليسا على المدونة اه بن واعلم أن الخلاف  
محله إذا كان الذي أوقف العرض للغريم القاضى لا الغرماء أو الورثة والا كان الضمان من المدين اتفاقا اه  
نخس (قوله لا ما يترفع به) أي فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك (قوله والنفقة الواجبة عليه  
لغيره) أي فيترك له ما تقوم به البنية لا ما فيه ترفه (قوله الواجبة لغيره) أي بطريق الإصالة لا بالالتزام  
ل سقوطها بالمفلس (قوله لظن يسرته) متعلق بقوته لأنه وإن كان جامدا في معنى المشتق وهو المقتات أي  
ما يقتات به لظن يسرته يترك له وليس متعلقا بتركه على أنه غاية لأن المعنى حينئذ تركه تركا مستمرا لظن  
يسرته وهذا غير صحيح لأن الترك في لحظة فلا استمرار فيه (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم أن من أكثر  
ماله حلال وأقله حرام المعتمد خلافا لأصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حراما وهو المراد مستغرق الذمة فهذا يمنع  
بحرمة ذلك وأما من أكثر ماله حرام والقليل منه حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والاكل  
من ماله وهو المعتمد خلافا لأصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حراما وهو المراد مستغرق الذمة فهذا يمنع  
معاملته ومداينته ويمنع من التصرف المالى وغيره خلافا لمن قال أنه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من  
التبرعات لا من التصرف المالى وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه سبيل الصدقة على الفقراء ليس الاوقيل  
يصرف في جميع منافع المسلمين كبناء القنطرة وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف في مصالح المسلمين  
هل يترك له منه شيء أولا والمعتمد أنه يترك له منه ما يسد جوعته ويستر عورته فقط اه تقر برشخنا عدى  
(قوله والنظام) عطف تفسير (قوله لا ما يسد رمقه) أي جوعته وهذا هو المعتمد هو قول ابن رشد  
وكلام ح في شرح المناسك يفيد أنه لا يترك له شيء ولا ما يسد جوعته (قوله لم يعاملوه على ذلك) أي على  
الاتفاق من ماله أي بخلاف المفلس فإن أرباب الاموال عاملوه على ذلك (قوله ولو ورث أباه بيع الخ) قول  
الشارح لو ورث المفلس أي سواء كان بالمعنى الاعم وهو من قام عليه الغرماء ومنعوه التصرف أو بالمعنى  
الاخص وهو من حكم الحاكم بخلاف ماله ليعجزه عن وفاء ما عليه وسكت المصنف عن شراء المفلس لمن يعتق عليه  
وحاصل ما فيه أن شراء ممنوع استاء بعد الوقوع فاسد عند ابن عبد السلام وصحيح موقوف على نظر  
الحاكم على نقل ابن عرفة أو على نظر الغرماء وهذا هو محصل ما تقدم في تصرفه المالى فلم يقولوا ذلك في مسألة  
شراؤه لا يبه بخصوصها وتقدم أن الصواب أنه صحيح موقوف على نظر الغرماء ثم إن رده الغرماء قطاهر وإن  
أجازوه بيع كائن عليه المصنف في العتق انظر بن (قوله لا أن رهله) أي للمفلس مطلقا من يعتق  
عليه (قوله وجبس) عطف على قوله فيمنع من تصرف مالى وقوله المالى بالمعنى الاخص فيه بطر بل فاعل  
حبس ضمير راجع للمدين فمفلسا كان بالمعنى الاخص أم لا كما هو الظاهر لأن من جلة هذا التقسيم كما  
يأتى ظاهر الملاء ومعاملته وهما لا يفسدان بالمعنى الاخص ويستفاد من ذلك أن المفلس لا يتوقف

أي بالمعنى الاخص من  
ماله (قوته) أي ما يقتات  
به مما تقوم به البنية  
لا ما يترفع به (والنفقة  
الواجبة عليه) لغيره  
كزوجاته ووالديه وأولاده  
ورقيقه الذي لا يباع عليه  
كأم ولده ومديره (لظن  
يسرته) أي إلى وقت يظن  
بحسب الاجتهاد أنه يحصل  
له فيه ما يتأتى به المعيشة  
وهذا بخلاف مستغرق  
الذمة بالتبعات والمظالم  
فانه لا يترك له الا ما يسد  
رمقه وحده لأن أهل  
الاموال لم يعاملوه على  
ذلك (و) يترك لهم أيضا  
(كسوتهم كل) أي كل  
واحد منهم (دستا) بدال  
مفتوحة وسين مهملة  
مقابل ثياب الزينة معتادا  
تقميص وعمامة وقلنسوة  
ويزاد للمرأة مقنعة  
وازار ولحوف شدة برد  
ماضي (ولو ورث) المفلس  
(أباه) أو من يعتق عليه  
(بيع) في الدين ولا يعتق  
عليه بنفس الملك إن  
استغرقه الدين والبيع  
منه بقدره وعتق الباقي إن  
وجد من يشتري البعض  
والا يبيع جميعه ويملك باقى  
الثلث (لا) ان (وهب  
له) فلا يباع عليه بل يعتق

عليه بجرد الهبة (ان علم واهبه أه يعتق عليه) لأنه اعاملوه به حينئذ لاجل العتق فلم يعلم أنه يعتق عليه ولو علم بالقرابة  
كالا برة فإنه يباع في الدين ولا يعتق كالارث وأشار إلى ثالث أحكام المفلس الاخص بقوله (وجبس) المفلس بالمعنى الاخص (لثبوت عسر



ان جهل حاله ( لان علم عسره ( ولم يسأل ) أي لم يطلب من جهل حاله ( الصبر ) أي التأخير عن الحبس ( له ) أي لثبوت عسره ( بحصيل بوجهه ) وأولى بالمال ( فخرم ) جيل الوجه ( ان لم يأت به ) أي بجهول الحال ( وان أثبت عدمه ) عند ابن رشد بناء على أن عين المدين أنه لا مال له بعد ثبوت العسر من تمام النصاب بمعنى أنه يتوقف عليها ثبوت عسره وقال اللخمي ان أثبت عسره لم يضمن بناء على ان عين المدين استظهار لا يتوقف عليها ثبوت العسر واقتصر عليه المصنف في باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته في غيبته قال بعضهم والمشهور ما لللخمي لكن اللخمي قد عا اذ لم يكن القريم ممن يظن به أنه يكتم ٣٤٣ المال والاغرم الضامن مطلقا ويمكن تشبيه

المصنف هنا على ما لللخمي أيضا بأن يقيد قوله ولو أثبت عدمه بمن يضمن باخفاء المال وذكر قسم بجهول الحال بقوله ( أو ظهر ملاؤه ) بحسب ظاهر حاله فيحبس ( ان تقالس ) أي أظهر القلس من نفسه بأدعائه الفقر ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر بحصيل وملاؤه بالمدة الغنى وأما بالقصر مهموزا فالجاعة وبلا همز فالأرض المتسعة ( وان وعد ) أي من ذكر من بجهول الحال وظاهر الملاء ( يقضاء وسأل تأخير كالיום ) واليومين بل والأربعة والخمسة على قول مالك قال في المبسوط وهو أحسن ( أعطى جيلا بالمال ) عند سحنون ولا يكفي جيل بالوجه وقال ابن القاسم يكفي ( والا ) بقط جيلا بالمال بان لم يأت بحصيل أصلا أو آتى بحصيل بالوجه ( سجن ) حتى يأتي بحصيل المال أو يوفاه لدين ( كمعلوم الملاء ) وهو

على ثبوت العسر وهو ظاهر المدونة وظاهر قول المصنف وقلس الى قوله بطلبه الخ فإنه يقتضي ان التفليس يحصل بمجرد طلبه بالشروط السابقة وقد يخفى بعد ذلك ما لا فيحتاج أن يحبس الى أن يثبت عسره ولم يخف ما لا خلافا لما يقوله ابن عبد السلام من توقف التفليس على ثبوت العدم ( قوله لثبوت ) أي الى ثبوت ( قوله ان جهل حاله ) أي هل هو ممل أو معدم لان الناس يحولون على الملاء وهذا مما قدم فيه العالب وهو التكسب على الأصل وهو الفقر لان الانسان يولد فقيرا لا مالا له غالبا ( قوله لان علم عسره ) أي فلا يحبس ( قوله ولم يسأل الصبر ) جلة حاله من ضمير جهل أي ان جهل حاله في حال كونه لم يسأل الخ ولو سأل الصبر عن الحبس لا يثبت عسره بحصيل بضمه حتى يثبت عسره فإنه يحبس ثم ان أثبت عسره وحلف أنه لا مال له فالأمر ظاهر وان هرب قبل ان يثبت عسره أو بعد ان أثبت بالينة وقبل أن يحلف غرم الجيل الدين واليه أشار المصنف بقوله فخرم الخ ( قوله بحصيل بوجهه ) قال في التوضيح لم يبين في المدونة هل الجيل بالوجه أو بالمال والصواب أن يكون بالوجه وأولى بالمال ولا يتعين أن يكون بالمال قاله أبو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقتضي النظر غيره وتقل بعضهم عن الميتى أنه يكلف بإقامة جيل بالمال الى أن يثبت العدم فان عجز عن جيل المال سجن على القول المشهور المعمول به واطره ادين ( قوله وان أثبت ) أي الجيل عدم المدين ( قوله بعد ثبوت العسر ) أي بالينة وقوله يتوقف عليها ثبوت عسره أي بالحكم ( قوله ان أثبت ) أي الجيل وقوله عسره أي عسر المدين ( قوله والمشهور وما لللخمي الخ ) قال بن قلاع عن بعضهم هو الذي يرى به العمل عندنا بفاس ( قوله مطلقا ) أي سواء أثبت عدمه أم لا ( قوله أو ظهر ملاؤه ) عطف على جهل حاله أي حبس ان جهل حاله أو ظهر ملاؤه أثبت عسره ولو كان متعذرا ويحدد من يخشى هروبه وأجرة الحباس كاجرة العون من بيت المال ان كان وأمكن أخذه منه والافعل الطاب ان لم يلد المطلوب كما أفاده ح والمراد بظاهر الملاء من يظن به ذلك بسبب ادسه الفاجر من الثياب وركوبه الجيد الدواب وله خدم من غير أن يعلم حقيقة حاله ( قوله ولم يسأل الصبر ) أي لا يثبت عسره بحصيل أي فان سأله أي بوجه هل يكفي جيل بالوجه كالمجهول وأولى بالمال وهو لابن القاسم أو لا بد من جيل بالمال ولا يكفي جيل الوجه وهو سحنون وقيل ان الاول في غير الملاء والثاني في الملاء فليس في المسئلة قولان بل قول واحد ( قوله كمعلوم الملاء ) أي فإنه يحبس أبدا ولا يتبدل منه جيل كذا قال شارحنا تبعا للعقب وظاهره ولو كان ذلك الجيل جيلا بالمال وقبه نظر بل الذي في المواق عن ابن رشد ولا ينبغي من السجن والضرب الا جيل عارم ومنه في التوضيح عن عياض وكذا في متن العاصمية اه بن ( قوله ومنه ) أي من الملاء المعاند وقوله للتجارة أي لان ينجرهم فيها بجزء من الر بيع مثلا ( قوله وليس للحاكم بيعه ) أي بيع ماله ( قوله قد ضرب على يديه ) أي قد ضرب به الحاكم على يديه أي منعه التصرف أي ألزمه ذلك المنع ( قوله ومنعه من التصرف ) أي بخلاف ظاهر الملاء ومعلومه فإنه لم يمنع من التصرف اذ لا يفلس واحد منهم ما فكان كل واحد هو الذي يتعاطى ببيع ماله ( قوله وفي حلقه ) أي المدين الذي يبيع له وقبض عنه وقوله ولو مفلسا أي هذا اذ كان غير مفلس بان كان معلوم الملاء أو ظاهره بل ولو كان مفلسا لجهل حاله وقوله لم يعلم أي الذي لم يعلم أن عنده مالا ( قوله أي في جبره على الحلف على عدم الناص الخ ) قال في التنبيهات واختلف هل يحلف على إثناء الناص اذ لم يكن

المعد المعاند ومنه من يأخذ أموال الناس للتجارة ثم يدعي دهايم او لم يظهر ما يصدق منه من احراق ماله أو سرقة أو نحوهما فإنه يحبس أبدا ولا يقبل منه جيل فالتشبيه في مطلق السجن ( وأجل ) باجتهاد الحاكم المدين غير المفلس علم ملاؤه أو أظهر اذ اطلب التأجيل ( لبيع عرضه ان أعطى جيلا بالمال ) لا بالوجه ( والاسجن ) وليس للحاكم بيعه كالمفلس لان المفلس قد ضرب على يديه ومنعه من التصرف في ماله فبيع عرضه عليه كما قدمه المصنف فلا يحتاج تأجيل ( وفي حلقه ) أي المدين ولو مفلسا لم يعلم عنده مالا أي في جبره على الحلف ( على عدم الناص ) أي الذهب والفضة وعدم جبره على حلقه ( تردد ) في بجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه وأما معلوم الناص



سبب لا على لم يؤخر (مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم قال ابن رشد ولو أدى إلى اتلاف نفسه (وان شهد بعسره) أي شهدت بينة بعسر مجهول الحال وظاهر الملاء قائله (انه) أي مسددي العسر (لا يعرف له مال ظاهر) ولا باطن حلف كذلك أي يقول في يمينه لا أعرف له مال ظاهرا ولا باطنا اذ يحتمل أن له مالا في الواقع لا يعلمه والمذهب أنه يحلف على البت (وزاد) في يمينه (وان وجد) مالا (ليقضي) الغرماء حقهم وقائده هذه الزيادة عدم تحليفه اذا ادعى عليه أنه استغاد مالا (واتظر) باجتهاد الحاكم لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فتطسرة إلى ميسرة (وحلف) المدين بتشديد اللام (الطالب) الذي هو رب الدين (ان ادعى) المدين (عليه) أي على الطالب (علم العدم) ولم يصدقه لان حبه حينئذ ظلم فان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حبس ووجب انظاره فان نكل الطالب حلف المدين ولا يحبس فان نكل حبس ويجوز تخفيف حلف وقاعله الطالب (وان

معروفه قليل يحلف وهو مذهب ابن دحون وقيل لا يحلف وهو مذهب أبي علي الحداد وقيل ان كان من التجار حلف وهو قول ابن زرب ولا يحلف ان لم يكن تاجرا والخلاف في هذا مبني على الخلاف في توحه عين التهمة اه بن الظاهر الاول كافي المبح (قوله فلا يحلف) أي فلا يجبر على الحلف اتفاقا (قوله علم بالناس) أي علم بان عنده ناسا أم لا (قوله لا على لم يؤخر) أي لا قضاة أنه لا يضرب الامن علم بالناس فقط وأما من علم بالملاء ولم يعلم بالناس فلا يضرب وليس كذلك (قوله مرة بعد مرة) أي حتى يؤدي ما عليه (قوله ولو أدى الخ) أي من غير أن يفسد الحاكم ذلك أما لو ضرب به قاصدا اتلافه فانه يقتضيه (قوله أي شهدت بينة) أي عدلان فاكثر خلافه قال لا يثبت العسر الا بشهادة أكثر من عدلين (قوله قائله الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف انه لا يعرف الخ بكسر الهمزة على انها محكية بقول مقدر وهذا غير متعين بل يجوز قبحها على انها مجرورة بجار محذوف متعلق بشهاد أي وان شهد بعسره على أنه الخ وفهم منه أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والاحتال أن يكون له مال في الواقع ولا يعلم الشاهد به واتظر هل يغتفر ذلك للعوام أم لا والظاهر كما قرر شيخنا الاغتفار قياسا على ما قالوه من أن الشاهد اذا شهد وحلف أن مشهده حق فانها تبطل شهادته ما لم يكن عاميا والا اغتفر له ذلك وأما اذا احتملت الشهادة البت ونفي العلم ففي بطلانها وعدمه قولان كما لو قالت انه فقير عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله بعسر مجهول الحال وظاهر الملاء) أي وأما مع ائوم الملاء فلا ينفعه الا اليقينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكتفي قوطها لا عرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله من يقر بتدريته على دفع الحق وملائه فلا تنفعه اليقينة الشاهدة بعدمه وانما لا نعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا لاننا لا نكذب لها ما لم تتم قرينه على كذبه في ذلك الاقرار (قوله اذ يحتمل الخ) علة لمحذوف أي وانما حلف على نفي العلم لا على البت لانه يحتمل الخ (قوله والمذهب أنه يحلف على البت) أي وعليه اقتصر ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه أيضا في المقيد ورحح ابن سلمون انه يحلف على نفي العلم ومشى عليه المصنف ووجه بعضهم باحتمال أن يكون له مال لا يعلمه بكارث أو وصية فتحصل ان في اليمين قولين وأما الشهادة فهي على نفي العلم على كل من القولين واعلم ان اليمين لا تتوقف على قوله ظاهر او باطنا اذ لو قال والله مالي مال لكتفي فزيادة ذلك مجرد توكيد وذلك لان اليمين على نية المحلف كما ان قوله وان وجدته لا قضيه ليس شرطافي صحة اليمين وانما يزيد لها لاجل دفع اليمين عنه في المستقبل اذا ادعى عليه حدوث مال فزيادتها مجرد استحباب لان الشارع منشوف لترك الخصومات اه تقرير شيخنا عدوى (قوله اذا ادعى عليه) أي في المستقبل (قوله واتظر باجتهاد الحاكم) الاولى أن يقول وانظر ليساره أي اثبت ذلك ولا يلزم رب الدين العريم بحيث كلما يأتيه شيء يأخذه منه لان المولى قد أوجب انظاره للبسر خلافا لابي حنيفة القائل انه بعد اثبات عسر العريم يلزمه رب الدين (قوله وحلف المدين الطالب) أي سواء كان المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلوم الملاء وكان غير معروف بالناس لانه لا يقبل منه دعوى العدم ويجبس حتى يؤدي أو يحلف في السجن حتى يموت وحينئذ فلا يحلف ولا يحلف أحدا (قوله فان نكل الطالب حلف المدين) أي حلف ان الطالب يعلم عدمه وقوله فان نكل أي المدين كائنكل الطالب والحاصل ان المدين سواء كان مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلومه اذا طالبه رب الدين بدينه فادعى عليه أنه يعلم عدمه فان صدقه على ذلك فلا حلف على واحد منهما ولا سجن وان كدنه رب الدين حلف انه لا يعلم عدمه وحبس المدين في الحالين الاولين إلى أن يثبت عسره وفي الثالثة حتى يؤدي ما عليه أو يقيم جيلا بالمال فان نكل رب الدين ردت اليمين على المدين فان حلف لم يسجد لان حسه حينئذ ظلم وان نكل حبس (قوله وان سأل تفتيش داره ففيه تردد) أي وان سأل الطالب الحاكم تفتيش دار المدين لعلمه أن يجد فيها شيئا من متاعه يباع له ففي اجابته لذلك وعدم اجابته تردد وظاهره ان التردد لو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك لان الشهادة على نفي العلم لا على البت والظاهر كما في عتق أنه اذا ثبت العدم فلا تفتيش اتفاقا (قوله ففي احاطته لذلك) أي وعدم اجابته فالقول



أمر خفيف (ورجحت بينة الملاء) على بينة العدم (ان بينت) سببه بأن بينت أنه أخفاه فان لم تبين قدمت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا (وأخرج المجهول) حاله من السجن (ان طال سجنه) وطوله معتبر (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) حال (الشخص) قوة وضعف ويحلى سبيله بعد حلفه على نحو ما هي واحترز بالمجهول من ظاهر المساء فانه لا يخرج إلا بشهادة بينة بعدمه على ما تقدم (وحبس النساء) في دين أو غيره (عند أمينة) منفردة عن الرجال (أو) عند امرأة (ذات) رجل (أمين) معروف بالخير والصلاح من زوج أو أب أو ابن (و) حبس (السيد) في دين عليه لمكاتبه (إذا لم يحصل من بحرم الكتابة ما يفي بالدين ولم يكن في قيمة الكتابة ما يفي به (والجد) بحبس لولدانه (والولد لا يسه) وأمه (لا العكس) أي لا يحبس لوالده (كأخيه) فلولوالدان يحلف ولده لا لعكس (ألا) اليمين (المعقلية) من الولد على ولده كان يدعي

بالاجابة أفتى به فقهاء طليطلة قال ابن سهل وأنا أراهم حنفاً فيمن ظاهره الالداد والمطل والقول بعدم الاجابة لا بن عتاب وابن مالك انظر المواقف في بن عن ابن رشد الاظهر أنها تفتش عليه فلو وجد فيها من متاع النساء وادعته زوجه كان لها وما وجد من عرض تجارة يبيع لغرمائه ولم يصدق ان ادعى انه ليس له وأما ان وجد فيها من العروض التي ليست من تجارته وادعى أنه ودعة عنده أو عارية أو نحو ذلك جرى على ما تقدم من الخلاف اه فكان من حق المصنف الاقتصار على ما رجحه ابن سهل وابن رشد من التفتيش اه بن وفي البدر القرافي أفتى بعضهم بتفتيش دار من ادعت عليه سرقة حيث كان متهماً والا فلا تظنه (قوله والعمل عندنا) أي بتونس (قوله ورجحت بينة الملاء ان بينت) يعني ان المدين لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي ان عينت ما هو ملي به سببه بأن قالت له مال باطن أخفاه سواء بينت بينة العدم سبب العدم بأن قالت له سرق أو غرق أم لا وان لم تبين بينة الملاء ما هو ملي به رجحت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا هذا هو الراجح ولكن الذي به العمل تقديم بينة الملاء وان لم تبين سببه والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فالأولى للمصنف حذف قوله ان بينت فان قيل شهادة بينة الملاء مستحسنة لأن الغالب الملاء وبينة العدم ناقلة وهي مقدمة على المستحسنة وأجيب بأن الناقلة هنا تهتد بالنقي فقدمت عليها المستحسنة لأنها مثبتة فتقدم الناقلة على المستحسنة مفيد بما إذا لم تشهد الناقلة بالنقي والمستحسنة بالاثبات اه تهرير شيخنا عدوى (قوله ان طال سجنه) أي ولم تشهد له بينة بالعدم لان طول سجنه ينزل منزلة البينة الشاهدة بعدمه فاذا حلف مع الطول أخرج (قوله وحال الشخص) أي فليس الوجه كالحقير ولا القوي كالضعيف ولا الدين الكثير كالقليل (قوله بعد حلفه على نحو ما هي) أي أنه لا مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يقضين الغرماء حقهم (قوله فانه لا يخرج إلا بشهادة بينة) أي لا بطول سجنه وحلفه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ماله وأما لو شهدت له بينة بعدمه فلا يخرج بذلك (قوله عند أمينة) أي لا يخشى على المرأة اذا جبت عندها أي والامرء البالغ والحشى المشكل بحبس وحده أو عند محرم وغير البالغ لا يحبس (قوله أو ذات أمين) عطف على محذوف كما قدره الشارح ليفيد اشتراط الأمانة فيها أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمينة لان العطف بأو يقتضي المعايير فيقتضي عدم اشتراط أمانتها وليس كذلك (قوله والسيد لمكاتبه) كذا في المدونة قال ابن عرفة ابن محرز عن سحنون هذا اذا كان الدين أكثر مما على المكاتب من الكتابة وأما ان كان الدين مثلها أو أقل منها لم يحبس لان السيد يبيع الكتابة بنقد اه بن وقوله في دين عليه لمكاتبه أي حال وامتنع من ادائه وقوله لمكاتبه أي لانه أحرر نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة ألا ترى أن المسلم يحبس في دين الكافر (قوله إذا لم يحصل الخ) أي وأما لو كانت قيمة الكتابة توفى بالدين وان كان الحال منها لا يفي به أو كان الحال منها يفي بالدين فلا يحبس له ويتقاصان (قوله أي لا يحبس الوالد لولده) أي ولو ألد يدفع الحق والمراد الوالد نسباً لا رضاعاً وأما الوالد رضاعاً فيحبس لدين ولده قال مالك وان لم يحبس الوالد في دين الوالد فلا أطم الولد لما أي فيجب على الامام أن يفعل بما يفي به بالمدان الدامن الضرب وغيره كالنفر يبع لان ذلك ليس لحق الولد بل لحق لله تعالى رد عا ور جراً وصيانة لأموال الناس ولا يقال ان الضرب أشد من الحبس فينتضي كون الوالد لا يحبس لولد عدم صريح ما لا نأقوله بل الحبس لدوامه أشد من الضرب وجبئذ فلا يلزم من ترك الأشد ترك ما هو دونه فانه شبهنا (قوله فلولوالدان يحلف ولده لا العكس) أي لانه عقوق ولا يقضى للولد تحليف والده اذا شح الولد وطلب تحليفه واذا كان الولد ليس له تحليف والده وليس له حده بالأولى لان الحد أشد من اليمين وما ذكر من أنه ليس للولد تحليف والده في حق يدعيه عليه ولا يمكن من ذلك ولا من حده هو قول مالك في المدونة وانه قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون وهو المذهب وروى عن ابن القاسم أنه يقتضي للولد أن يحلف والده في حق يدعيه عليه وان يحدوه ويكون ذلك عاقلاً لا عذراً به بجهل وهو بعيد فان العقوق من الكبار ولا يسمى أن يمكن أحد من ذلك وعلى هذا القول لصعوبة مشي المصنف

على بينة بحق فأكرهه إلا بن



في باب الحدود حيث قال وله حد أي به فسق (قوله ولم يحلف) أي الابن رد دعوى أبيه وقوله فردت أي اليقين (قوله كدعوى الابن) أي وأما لو ادعى الولد على أبيه بحق وأقام شاهدا ولم يحلف لولده معه فردت اليقين على الابن فهل يحلف الابن لشهادة الشاهد وهو ما ظاهره عبق وهو غير صواب كما قال بن قنبر صرح ابن رشد بأن مذهب المدونة أن الابن لا يحلف في شيء مما يدعيه الابن عليه وأما إن ادعى الوالد عليه فنسكل الولد عن اليقين ورد ما عليه أو كان للابن شاهد على حقه على الولد فلا اختلاف في أنه لا يقضي له عليه في الوجهين إلا بعد عينه انظر بن (قوله والزوجين أن خلا) هذا قول ابن المواز وقول المصنف بعد بخلاف زوجة فانه قول سنعنون وجعلها ابن رشد خلافا واستظهره السعنيون ونقل ابن عرفة كلامه وقوله وجع المصنف بينهما لأنهما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد انظر ابن غازي وما صنعه المصنف نحوه للباسي في المنتقى ووجه ما لا ين المواز بأنه لم يقصد بكونها معه ادخال الراحة عليه والرقية به وانما قصد بذلك استيفاء الحق من كل منهما قتل منهما موم والتفريق ليس بشيء عسرو بخلاف ما فيها عند المحبوس فانه تعميم له أهبن (قوله ولا يمنع مسلما) أي من حيث أنه يسلم عليه أما من يخشى سلامه عليه أن يعلمه الخيلة في خلاصه فيمنع (قوله يخدمه في مرض) أي شديد وأما لو كان صحيحا أو كان مرضه خفيفا فانه يمنع من خادم يخدمه ولو كان مثله يخدم عادة وهذا هو الذي يفيد كلام ابن المواز وهو المعتمد خلافا لاطلاق المصنف (قوله بخلاف زوجته) أي غير محبوسة معها فانها تمنع من سلامها عليه (قوله ان قصدت البيات) أي وأما إذا دخلت عليه بقصد السلام فلا تمنع لقول المصنف ولا يمنع مسلما وهو شامل للزوجة والظاهر أن مثل البيات طول الإقامة (قوله والامتنع) أي لأنها ان شاء لم تجبسه كما أنها لا تمنع إذا حبسها معاني حق علمها وخرلا الحبس عن الرجال كما تقدم (قوله وأخرج) أي المدين من السجن غير كفيل لأجل إقامة حد عليه هذا إذا كان الحد غير قتل بل ولو كان قتل (قوله أذهب عقله) أي أن المحبوس إذا ذهب عقله فانه يخرج من السجن بخير جيل أصلا لا بالوجه ولا بالمال ويستمر خروجه إلى أن يعود له عقله فان عاد له عقله عاد للسجن (قوله لعوده) أي حال كون الخروج مستمر إلى أن يعود له عقله وحينئذ يرجع للسجن فالمستمر هو الخروج الذي هو صاحب الحال لا الإخراج إذا استمراره (قوله واستحسن) أي كما نقل ابن بونس عن ابن المواز (قوله لمرض أبويه) أي أو لحضور جنازة أحد أبويه إذا كان إلا أخرجا والاولا يخرج كما في الاعتكاف أهش بخناعدوى (قوله والقياس المنع) أي منعه من الخروج للسلام على من ذكر ولو مرض ضاحك شديد أو انظر لم تزل المصنف القياس الذي هو به الباسي وجرى على استحسان ابن المواز إلا أن يكون قد استنحسه غيره أيضا فتأمل (قوله لاجعة وعيد) أي ولا طهجة الاسلام فان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو نذر أو حنت ثم قيم عليه بالدين حبس ونفى على أحرامه وإذا بقي على أحرامه وفاته الحج لم يتحلل إلا بفعل عمرة كما مر في المحصر وانما ذكر المصنف العيد بعد الجعة لأن الأول طاهر عما يتوهم خروجه طاقص على عدم خروجه طاهر فالدليل التوهم (قوله بل لوضوء) أي لا يخرج لوضوء أي إذا كان لا يمكنه فعله في السجن والاولا يخرج له (قوله وللغريم أخذ عين ماله) أي وله انقاره للمفلس ويخاصص مع الغرماء بثمنه وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذ لم ينزعه الغرماء في تنبيهه يتعين ضبط لام ماله بالقض فيكون من كبا من ما لم يوصله ومن له أي له أحد عين الشيء الذي له سواء كان مالا أو لا فيصح حينئذ اشتراط إمكان أخذه وأما على جرم اللام على أن لفظ مال مضاف لضمير الغريم فلا يصح معه شرط الامكان لأن محتراته لا تدخل في المال اه شب (قوله وموهوب له النمن) أي بخلاف من اشترى النمن من بائع السلعة فانه ليس له الا محاصة الغرماء بالثمن وليس له أخذ السلعة (قوله أو اقرار المفاس قبل الفلاس) يعني أو بعده على أحد الاقوال قال في المقدمات وهو أي مال الغريم

فلا يجاب رب الحق إلى التفريق أن طلبه وقوله ان خلافي الثانية فان لم يخل جبت المرأة في محل لا رجال فيه (ولا يمنع) أي الحائض (مسلم) يسلم على المحبوس ولو زوجة لا تبين عنده ويجوز أن يقرأ بمنع بالبناء لله فعول وفائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس ومسلما مفعوله الثاني (وخادما) يخدمه في مرض (بخلاف زوجة) ان قصدت البيات عنده وجبت في تحريمها والا لم تمنع (وأخرج لحد) ولو قتلا ويؤخذ الذين من تركته ان وحدت والاضاع على أربابه (أو ذهب عقله) لعدم شعوره بالضيق المقصود من السجن (لعوده) أي إلى عود عقله فيعاد في السجن (واستحسن) اخراجه (بكفيل بوجهه) لمرض أبويه وولده وأخيه وقريب (قريباً) أي قريب القرابة لا بعيدا والمراد المرض الشديد (ليسلم) على من ذكر وقال الباسي والقياس المنع وهو الصواب اه

(لا جعة وعيد) فلا يخرج طهرا ولا صلاة جماعة لوضوء وقضاء حاجه (و) لا يخرج لقتال (عدو) يتعين (الطوف قتل أو أسره) بموضعه فيخرج إلى موضع آخر ثم شرع في الكلام على الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص بقوله (وللغريم) أي رب الدين ومن يرث منزله من وارث وموهوب له النمن (أحد عين ماله) الثابت له بينة أو باقرار المفلس قبل الفلاس



(الحاز) صوابه المحوز من حاز ولا يقال أحاز (عنه) عن الغريم (في الفلاس) الواقع بعد ٢٤٧ البيع ونحوه وقبل قبض الثمن فإن

وقع قبضه بعد قبضه  
السلعة قبلها أولي  
في أخذها ثم عقد البيع  
بعد الفلاس فلا يكون أحق  
به (لا) المحوز عنه في  
(الموت) فلا يأخذ به  
لخراب ذمته فصار ثمنه  
أسوة الغرماء فإن لم يصح  
عنه فهو أحق به فيه أيضا  
وبالغ على أخذ عين ماله  
المحوز عنه في الفلاس  
بقوله (ولو) كان (مسكوكا)  
عند ابن القاسم صرف  
بطبع عليه ونحوه (و) لو  
كان عين ماله رقيقة (آبقا)  
فأمر به الرضا به أن وجده  
بناء على أن الأخذ من  
المفلس نقض للبيع وعلى  
أنه ابتداء بيع لا يجوز  
(و) إذا رضی (نه) لزمه  
أن لم يجده (ولا يرجع  
للحصاص خلافا لأشهب  
والرجوع في عين ماله  
شروط ثلاثة أشار لها  
بقوله (أن لم يقد غرماءه)  
بشمنه الذي على المفلس  
فإن قدره (ولو عاظم)  
وأولى بمال المفلس لم  
يأخذه وكذا لو ضمنوا له  
الثمن وهم ثقات أو  
أعطوه جيلانقة لم يأخذ  
ولنا بها بقوله (وأمكن)  
أخذه (لا) أن لم يمكن  
(بضع) فإن وجهه يتعين عليها  
لخاصة بصدقتها في الفلاس

يتعين بأحد وجهين أما بيئته تقوم عليه أو بإقرار المفلس به قبل التفتيس ما خلت إذا لم يقر به إلا بعد التفتيس  
على ثلاثة أقوال أحدها أن قوله مقبول قبل مع عين صاحب السلعة وقيل بدين بين والثاني أن قوله غير  
مقبول ويختلف الغرماء أنهم لا يعلمون أنه سلعة والثالث أن كان على الأصل بينه قبل قوله في تعيينه أو لا لم  
يقبل وهو رواية أبي زيد عن ابن القاسم اهـ بن (قوله من حاز) أي لانه بما يقال حاز ثلاثيا واسم  
المفعول منه محوز وقوله ولا يقال أحاز أي حتى يكون اسم المفعول منه محاز وأصل محوز محوز وزو أمما محاز  
فأصله محوز بضم الميم وسكون الحاء وفتح الواو وتصريحها لا يخفى عليك (قوله الواقع بعد البيع ونحوه) أراد  
بشعوره هبة الثواب وكذلك القرض على أحد القولين إلا تبين فيه (قوله فإن وقع قبضه) أي فإن وقع الفلاس  
قبل البيع لكن بعد قبضه الخ (قوله فلا يكون أحق به) أي وإن لم يعلم حين البيع قبضه لعدم ثبته بأن هذا  
الذي اشترى منه مفلس وإذا لم يكن البائع المذكور أحق بسلعته فانه يتبع بالثمن ذمة المفلس ولا دخول  
له مع الغرماء في المال الذي خلعه من تحت يده سواء وقع البيع بعد قسم ذلك المال أو قبله لانه عامله بعد  
الحكم بخلع ماله لهم ثم انه ان كان غنمه حلالا فله حسن سلعته في الثمن أو بيعها لاجله ولا دخول للأوليين معه في  
منها لانها معاملة حادثة نعم ان حصل ربح كان للمفلس وان كان الثمن موقفا لم يكن له الا المطالبة به وحاول  
ما على المفلس سابق على هذا فلا يقال انه حل به (قوله لخراب ذمته) أي الميت وقوله فصار أي ربه بشمنه أسوة  
الغرماء بخلاف المفلس فإن الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها فلذا كان للغريم أن يأخذ عين  
شبهه وله أن يتعاضد معهم بشمنه (قوله فهو أحق به فيه) أي في الموت أيضا أي كما أنه أحق به في الفلاس  
والحاصل أن الشيء غير المحوز به أحق به في الفلاس والموت وأما المحوز فربه أحق به في الفلاس لافي الموت  
وعند الخليفة ربه أحق به في الفلاس والموت مطلقا سواء كان محوزا أو غير محوز وعند الشافعية ربه ليس  
أحق به في الموت والفلاس (قوله ولو مسكوكا) أي دفع رأس مال سلم ففلس المسلم اليه وعرف ذلك المسكوكا  
عنده بطبع عليه أو بينه لأرمت المسلم اليه من وقت قبضها الوقت ففلسه ورد المصنف بالوعلى أشهب حيث  
قال لا يرجع المسلم في عين دراهمه المسكوكة بل يخصص به الان الموجود في الأحاديث من وجد سلعته أو  
مناعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك اهـ وحجة ابن القاسم قياس الثمن على المثل (قوله وآبقا) اهـ  
داخل في حيز المبالغة وخاصة انه لو باع عبدا فأبق عند المشتري ثم فلس المشتري فللبائع أن يرضى بعبد  
الآبق بأن يتفق البائع مع الغرماء على أخذه وأنه لا شيء له في الحصاص فإن وجده أخذه وان لم يجده لزمه  
ولا يرجع للحصاص ولا شيء له والحاصل أن لبائع العبد إذا أبق أن يرضى بالمخاصة ولا يطلب العبد وله أن  
يرضى بعبده وأرضى به فإن وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص هذا مذهب ابن القاسم  
ومذهب أشهب الذي رد عليه المصنف لا يجوز لبائع العبد الرضا به ويتعين أن يخصص ثمنه فإن وقع  
ونزل ورضى به ولم يجده رجع للحصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء أنه لا يرجع للحصاص وهذا الخلاف  
الواقع بين الشيخين مبني على خلاف آخر وهو أن أخذ السلعة من المفلس نقض للبيع الأول أو ابتداء  
بيع فكلام ابن القاسم مبني على الأول وكلام أشهب مبني على الثاني (قوله ان وحده) الأولى حذفه لقول  
المصنف ولزمه ان لم يحده (قوله وأولى بمال المفلس) أي وأولى إذا كان القداء بمال المفلس المخلوع منه  
(قوله وأمكن) أي أمكن أخذه واستيفاءه هذا مما يدل عليه قراءة قوله سابقا ماله فتح اللام لان المال  
لا يكون الا يمكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط هذا الشرط فيه بخلاف الشيء الذي ثبت للغريم فانه تارة يمكن  
استيفاءه وتارة لا يمكن (قوله فالزوجه) أي المدخول بها يتعين الخ (قوله ولها الخ) أي المدخول (أي إذا  
فلس قبل الدخول وهذه مسألة أسطردادية غير داخلية في المصنف لأن الكلام فيما قبض وحير قبل الفلاس  
وزوج وهو المبيع لم يحصل منه قبض للبضع قبل الفلاس (قوله كما قدمه المصنف) أي من أن تروجه  
لطلاق على الزوج قبل الباء بعد ثبوت عسره بالصداق (قوله نصفه) أي سواء قلنا ما عتقت باله قد نصف

زوجها وطلبته منه إذا لم يمكن رجوعها في البضع ولها الفسخ قبل الدخول كما قدمه المصنف في الصداق فتعاضد بنصفه (وعصمة) كمن  
خالعه على مال تدفعه له فيها عاقلست في حاصص



فرواها على ما كان عليه ولا يرجع في السعة التي خرجت منه (و) لاني (قصاص) صولح فيه حال ثم فلس الجاني ان عذر الرجوع شرعا في القصاص بعد العفو في جعل ما لا يمكن شرطا نظرا اذا لا يحاطب المكلف الا بما في وسعه ولثالثها بوجه (ولم ينتقل) عين ماله عما كان عليه حين البيع فان انتقل فالقصاص ٢٤٨ (لان طمعت الحنطة) فلا رجوع وأولى لو عجزت أو بذرت (أو خلط) عين

ماله (بغير مثل) ولم يفسر  
تميزه كخلف زيت بزيث  
من غير نوعه أو بسمن  
أو بمسوس وأما خلطه  
بمثل قنبر مفوت (أو  
سمن زبد أو فصل ثوبه)  
أو قطع الجلد نعالا ولو  
قال أو فصل شيء لشمل  
مسئلة الجلد وغيرها وهذا  
يختلف دمع الجلد وصنع  
الثوب أو نسج الغزل فلا  
يفوت (أو ذبح كبشه) أو  
غيره من الحيوان (أو تسمر  
رطبه) الذي اشتراه مفردا  
عن أصله والأفلا يفوت  
الابجدها كالتقدم ولا  
يجوز التراضي على أخذ  
الكبش المدبوح أو  
التمر أو السمن ان قلنا  
ان التعليل ابتداء بيع  
وأما ان قلنا هو نقص  
لليبيع من أصله فيجوز  
وشبه في عدم الأخذ قوله  
(كاجير رعي) لا يكون  
أحق بما يرعاه في أجرة  
رعيه اذا فلس رب الماشية  
أومات قبل دفع الأجرة بل  
بخاصص العرماة وقوله  
(أو نحوه) أي كاجير علف أو  
مراصة أو صانع ساعة بمحاون

الصداق والدخول يكمله أو قلنا انما اتكك بالعقد كل الصداق والطلاق بشرطه وقوله ولها الفسخ أي ولها الرضا  
بالاقامة معه وحينئذ في خاصص بجميعة بناء على أن اتكك بالعقد كل الصداق والطلاق بشرطه ونخاصص  
بنصفه بناء على أن اتكك بالعقد النصف والدخول يكمله (قوله ثم فلس الجاني) أي في خاصص الجاني عليه  
أو وارثه غرما الجاني بما صالح عليه (قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطا الخ) الأول اسقاط هذا الكلام لان  
الذي جعل شرطا لاخذ الغريم عين شيه امكان استيفائه وهذا ظاهر ولم يجعل عدم الامكان شرطا تأمل  
(قوله لان طمعت الحنطة) عطف على معنى قوله ولم ينتقل أي واستمر لان الخ فادفع ما يقال ان المصنف  
قد عطف بلا بعد النفي مع أن العطف بعده وانما كان الطعن هنا ناقلا مع أنه قد تقدم في الربويات أنه غير  
ناقل على المشهور لان النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء والنقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون الا  
بأقوى شيء فلا يلزم من عدم النقل هنا عدمه هنا ولا عكسه (قوله أو بمسوس) أي أو خلط قنبر بمسوس  
(قوله أو قطع الجلد نعالا) ما ذكره من أن هذا مفوت هو ما في التوضيح اه بن (قوله فلا يفوت الابجدها  
كالتقدم) أي وأما التمر ولا يفوت الرجوع في أخذ عين شيه (قوله ان قلنا ان التفاسيس) الأولى ان قلنا  
ان أخذ السلعة من المفلس ابتداء بيع وذلك لان في أخذ التمر بيع رطب يابس من جنسه وفي أخذ الكبش  
بيع الحيوان بلحم من جنسه لانه اقتضاء عن ثمن الحيوان لحم من جنسه وهو يرجع لما قلنا وفي أخذ  
التمر الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما أو التراضي على أخذ النعال أو أخذ الثياب فهو جائز على كلا القولين  
(قوله كاجير رعي) هذا مقيد بما اذا كانت المواشي دائما أو غالبا تبين بالدليل عند رعيها أو أما اذا كانت تبين  
عنده دائما أو غالبا فانه يختص بها في أجرته (قوله أو صانع سلعة بمحاون رعيها أو بيته) أي بيت رعيها فلا  
يكون أحق بها أو أمواله استولى الصانع على السلعة بحيث صار يصنعها في محله فهو أحق بها من الغرماء في أجرته  
اذا فلس رعيها كإبائي (قوله فيما به) أي بما فيه ابن عرفة فيها مع سماع أبي زيد من ابن القاسم أرباب الدور  
والحوانيت فيما فيها من أمتعة أسوة الغرماء في الموت والفلس ابن رشد اتفقا قال ابن عرفة هذا خلاف نقل  
الصقلي حيث جعل هذا قول الجماعة إلا عبد الملك فانه جعل رب الدور والحوانيت أحق بما فيها من الأمتعة  
كالدواب تكثري للحمل عليها وفلس المكثري فرمها أحق بالحل في أجرته كإبائي ونقله أيضا المارري وغيره  
عن ابن الماجشون ودكر الجمان أن العمل جرى بفاس في الرحاقول عبد الملك فصاحبها أحق بما فيها من  
الأمتعة كالدواب اه بن (قوله فلس البائع) أي بعد ان ردت عليه بدليل ما ذكره من البناء وأما لو ردها  
المشتري بعد الفلس سواء كان عالما بفلس البائع حين ردها عليه أم لا فلا يكون أحق بها مطلقا سواء بنا  
على أن الرد بالعيب نقص للبيع أو ابتداء بيع لان ابتداء البيع حين الفلس يمنع البائع من أخذ عين  
شيء كافي المدونة وكما هو ظاهر بن (قوله فهو أحق بها الخ) أي الا ان يعطيه العرماة ثمنه واعلم أن كلا  
من القولين أعني محاصة المشتري للعرماة واختصاصه بها منصوص فقد حكى ابن يونس كلاما من القولين  
انظر بن (قوله وأما لو تراضيا الخ) هذا الفرع حمل عليه مرام كلام المصنف ونحوه لابن عبد  
لسلام والتوضيح في شرح قول ابن الحاجب والراد للسلعة عيب لا يكون أحق بها في الثمن وما حمله  
عليه شارحنا قال ابن عاري هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف وقال ابن عاشر حمل المصنف  
على كل من التقريرين أولى وكلاهما ذكره ابن رشد (قوله وان أخذت عن دين) أي هذا اذا كانت

رعيها أو بيته لا يكون كل أحق بما يده مما استوجر عليه في فاس أو موت بل يخاصص (و) نحو (دي حانوت) ودار تلك  
تجمل له كراء على مكثريه حتى فلس أومات المكثري فلا يكون رعيه أحق (فيما) أي بما (ه) من أمتعة بل أسوة العرماة (وراد للسلعة)  
على بائنها ما فعل (يعيب) اطلع عليه فلس البائع وهي يده وعليه ثمنها فلا يكون المشتري أحق بها بل أسوة العرماة بناء على أن الرد  
بالعيب نقص للبيع من أصله وأما على أنه ابتداء بيع فهو حق بها من العرماة وقولا بالفعل وأما لو تراضيا على الرد ففلس البائع قبله فهو  
كونه أحق بها قولان (وان أخذت) المبيعة (عن دين) أي بدله



كان على بائعها فاطمة ان تأخذها على عيب فوردها من ان أخذت منه ثم فلس فلا يكون رادها أحق من بائع أسوة الغرماء فلا فرق بين كونه  
أخذها بشئ من دين هذا كله في سلع البيع (وهل القرض) أي المأخوذة على وجه (٣٤٩) القرض في فلس المقرض (كذلك)

لا يكون مقرضه أحق به  
(وان لم يقبضه مقرضه)  
وبأخذها الغرماء من  
المقرض للزوم عقده  
بالقبول وبخاصصهم  
المقرض به (أو كالبيع)  
يفرق فيه بين أن يقبل  
أو يموت المقرض قبل  
قبضه فيكون ربه أحق به  
أو بعده فله أخذها في  
الفلس وبخاصص به في  
الموت (خلاف) في التشهير  
والأرجح الثاني وقول  
عج مقتضى نقل المواق  
وابن عرفة أن القول  
الثاني لم يرجح وإنما  
المرجع قولان هل ربه  
أسوة الغرماء مطلقاً أي  
قبض أم لا أو أحق به  
مطلقاً في نفسه (وله)  
أي للقرض إذا وجد  
سأله قدرها المفلس  
في دين عليه ودارها  
المرئ (فإن الرهن)  
بدفع ماله في نفسه  
وأخذه (وخاص) الغرماء  
(بفدائه) وله تركه  
والخاصة بشئ (لا بفداء)  
الرفيق (الجاني) عند  
المفلس إذا أسلمه  
للمجنى عليه ففداه ربه  
بارش الجاني فلا يخاصص  
بالفداء غرماء المفلس بل  
ولا يرجع به عليه ويضيق

تلك السلعة المردودة بعيب مأخوذة بشئ من بل وان كانت مأخوذة من دين وانما الخ على المأخوذة من دين  
لدفع توهم أنه أحق من البايع لان الغالب فيما يؤخذ من الدين ان الرب الدين يتساء مع فيما يأخذ حتى يأخذ  
ما يساوي عشرة عن عشرين مثلاً فربما يتوهم أن من حق المدين اذا طلب رب الدين أخذها أن يمكنه من  
ذلك لما في ذلك من الرقبة فلو ردت لم يبعث مثلاً بعشرة فتبقى العشرة الاخرى بخلافه بذمته وبأخذ ذلك  
تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك اه خش وبما علمت من صحة المبالغة  
بالتقرير المذكورة تعلم سقوط قول ح قول المصنف وان أخذت عن دين لا معنى له لانه لما حكم بأن الراد لا  
يكون أحق بالسلعة اذا بيعت بالنقد فن باب أولى اذا أخذت عن دين فلو قال المصنف وان أخذت بالنقد  
كان آيين اللهم الا أن يحمل كلام المصنف على القول الآخر وهو اختصاص الراد بالسلعة ويكون قوله وراد  
السلعة الخ عطف على قوله أولاً وللغريم الخ أي فتمنع حينئذ المبالغة وبما حل ابن غازي المبالغة اه  
كلامه (قوله كان على بائعها) أي للمشتري (قوله قبضه فلس المقرض الخ) أي وأما ان فلس المقرض فان كان  
تفليس قبل حوز المقرض له بطل القرض كالتيبرع وان كان بعد حوز فلا كلام للمقرض ولا لغرمائه مع  
المقرض قبل حلول الاجل كذا قيل وهذا بخلافه ما تقدم في القرض من الفرق بينه وبين الهبة من بطلانها  
بطر والمانع قبل الحوز بخلاف القرض (قوله لا يكون مقرضه أحق به) أي وهو قول ابن المواز وشهره  
المازري (قوله أو كالبيع) وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك ورواية عامة أصحها به أيضاً (قوله هل  
ربه أسوة الغرماء مطلقاً) هذا هو قول ابن المواز الذي هو أول القولين في كلام المصنف (قوله فيه نظر) أي  
لان ابن رشد صرح في سماع محضون بترجيح الثاني في كلام المصنف وكذلك المواق والقول الثاني المرجح  
عند عج لم ينقله ابن رشد ولا ابن عرفة ولا في التوضيح انظر بن (قوله بدفع ماله في نفسه) أي عاجلاً لان  
الدين المرهون فيه وان كان مؤجلاً لكنه يحل بالفلس وهذا حيث لم يشترط الرهن عدم حلول ماله عليه بفلسه  
وأما لو اشترط ذلك الرهن عدم حلول ماله عليه بالفلس وليس للعريم رهن فداؤه بدفع ماله في نفسه حالاً  
وأخذه بل يبقى الرهن على حاله ويخاصص بانه بشئ (قوله لا بفداء الجاني) حاصله انه اذا باع عبداً بشئ  
مؤجل فجنى ذلك العبد عند المشتري قبل فسخه أو بعهده فسلحه المشتري بعد فسخه في الجانيه فبانه مخير بين  
أن يسلمه للمجنى عليه ويخاصص بشئ من بين أن يفديه ولا يخاصص بماله فداؤه بل يضيق عليه الفداء  
بالكلية لان الجانيه ليست في ذمة المفلس بل في رقبته الجاني ادله تسليمه فيها فصار فداءه اليافع له محض  
نبرع منه بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سببه وأما ان سلحه المشتري للمجنى عليه  
قبل التفليس فلا خيار لبايعه وانما يتعين له المخاصة بشئ (قوله لا بفداء الجاني) هو بانقص مصدر فداءه  
وبالمصدر فداءه وكل جار لان المراد من كل المفدى به وهو المال المدفوع لانه هو الموصوف بكونه يخاصص  
به أو لا يخاصص به (قوله بل ولا يرجع به عليه) أي على المفلس خلا والمأخوذة منه كلام المصنف من رجوعه  
به ديناً على المفلس لان المصنف اعلم اني المخاصة الى هي أحص من بني رقبته في الذمة ولا يلزم من بني  
الاخص بني الاخص (قوله نقص المخاصة) أي وأخذ تلك السلعة التي باعها للمفلس أي وله البقاء على  
المخاصة ويسلم تلك السلعة للغرماء ويخاصص معهم في ثمنها كمال طراً (قوله ان ردت) أي تلك السلعة التي  
خاصص بانه بشئ من عدم وجودها عند المفلس وقت المخاصة (قوله بعيب) أي قديم عند البائع الاول أو  
حادث عند المفلس وبأخذها بائعها بجميع الثمن ولا أرش له في ذلك العيب الذي ردت به ان كان ذلك  
العيب طراً عند المفلس وليس هذا مكرراً مع قوله فيما يأتي وردها والمخاصة بعيب سماوي الخ لان  
الكلام هنا فيما اذا خرجت السلعة عن ملك المفلس وكلامه الا في فيما اذا لم يخرج عن ملكه (قوله  
لان ردت عليه) أي على المفلس ملك جديد وحينئذ فليس لبائعه انقص المخاصة وأخذها وانما يخاصص

(٣٣ نسوق ثالث) عليه (و) لمن خاصص بشئ من ماله (نقص المخاصة ان ردت) على المفلس (بعيب)

أو فساداً أو أخذها لان ردت به أو صدقة أو وارث أو شرا أو أقاله لان ردت بماله جديد بخلاف العيب فانه نقص لبائعه فبأنه لم يخرج  
عن ملك المفلس



(و) لمن أخذ من الفلوس فوجد لها عيباً حدث عنده (ردّها والمخاصة) بثمنها (بعيب) أي بسبب وجود عيب (سماوي) حدث عند الفلوس (أو) بسبب عيب نشأ (من مشريه) الذي هو الفلوس مادام هيته أم لا (أو) نشأ (من) صنع (أجنبي لم يأخذ) الفلوس (أرشه أو أخذه) منه (وطاد) المبيع في جنابة الأجنبي (لهيته) الأولى ولا تقي لربها من الأرض الذي أخذه لأن العيب لما طاد لهيته صار ما أخذه الفلوس من الأرض كالغلة فقولها وطاد لهيته زابح جنابة الأجنبي مطلقاً (والا) بعد لهيته في جنابة الأجنبي أخذه أشار أم لا (فبنسبة نقصه) أي نقص المبيع فإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم المبيع سالماً ومعيماً وبخاصص بما نقصه العيب من الثمن كساعتين فانت أحدهما ٢٥٠ عند الفلوس وإن شاء تركه وخصص بجميع ثمنه (و) لمن وجد سلعة بأقية

عند الفلوس وكان قد قبض قبل التفليس بعض ثمنها ولو أكثره (رد بعض ثمن قبض وأخذها) وله تركها والمخاصة بباقي الثمن (و) لمن باع سلعة غير فأكثر أو مثلياً وقبض بعض الثمن أو لا ففلوس المشتري فوجد بعض المبيع والباقي فانت (أ) أحسنه (بعضه) الموجود ويرد ما يخصه مما قبض إن كان قبض شيئاً (وخاص بالقات) أي بما ينوبه من الثمن مفضوضاً على القيم وإن شاء ترك ما وجد وخصص بجميع الثمن أو يباقيه إن كان قبض شيئاً ويقوم يوم الأحد كالو باع عبدين بعشرين واقضى من ثمنهما عشرة وباع المشتري أحدهما ثم فليس فأراد البائع أخذ العبد الباقي فليس له أخذه حتى يرد من العشرة التي قبضها خمسة لأن العشرة المقبوض خمسة مفصوصة عليهما وهذا

مع الغرماء في ثمنها (قوله و ردّها) بالرفع عطف على فاك الرهن وحاصله أن البائع إذا وجد من سلعته عند المشتري الفلوس فلما أخذها وجد بها عيباً سماوياً أو ناشئاً عن فعل المشتري طاد لهيته أم لا أو ناشئاً من فعل أجنبي وطاد المبيع لهيته سواء أخذ الفلوس له أرشاً أم لا فذلك البائع بالخيار إن شاء رضى بسلعته بجميع الثمن ولا تقي له من أرش العيب الذي أخذه من الأجنبي وإن شاء ردّها للغرماء وخصص بجميع ثمنه (قوله أو من مشريه) الضمير للبائع أي مشتري سلعة البائع وهو الفلوس (قوله أو أخذه منه وطاد لهيته) استشكل بأنه لا يعقل جرح الأبعد البرء على شين وحينه فلا يتصور العقل إذا طاد لهيته وقد يحاب بأنه قد يتصور ذلك في الجراحات الأربع فانه فانه ما قدره الشارع سواء برئت على شين أو لا فإن قلت ما الفرق بين جنابة المشتري و جنابة الأجنبي حيث جعلتم الخيار للبائع في جنابة المشتري طاد المبيع لهيته أم لا وأما في جنابة الأجنبي فالخيار له على الوجه المذكور وإنما هو إذا طاد المبيع لهيته فقط قلت الفرق أن جنابة المشتري جنابة على ما في ملكه فليس فيها تعد فأشبهت السماوي بخلاف جنابة الأجنبي (قوله ولا تقي لربها من الأرض) أي إذا رضى بها وأخذها (قوله مطلقاً) أي أخذ الفلوس من الأجنبي الخالي أرشاً أم لا (قوله فبنسبة نقصه) أي في خاصص بنسبة نقصه أي إن أخذه وأما إن تركه فانه يخصص بجميع ثمنه فتحصل من كلام المصنف أنه في الفردع الأربعة التي قبل والايخير بائع السلعة بين ردّها والمخاصة بجميع الثمن وبين أخذها بجميع الثمن ولا أرش له وأن الفرع الذي بعد قوله والاله فيه الخيار بين أن يردّها ويخصص بجميع الثمن وأما أن يتركها ويخصص بنسبة النقص (قوله أن يقوم الخ) فإذا باعها بمائة وقيمتها سائمة خمسون وبعد الجنابة أربعون فقد نقصتها بالجنابة الخمس فله أن يأخذ السلعة ويخصص بعشرين من ثمنها أو يتركها ويخصص بجميع الثمن ومائة (قوله كساعتين الخ) هذه المسئلة هي المشار لها بقول المصنف وأخذ بعضه وخصص بالقات (قوله وإن شاء تركه) أي ترك ذلك المبيع للفلوس وهذا مقابل لقوله وإن شاء أخذه بما ينوبه الخ (قوله رد بعض ثمن الخ) أي سواء اتخذ المبيع أو تعدد وليس قوله إلا تقي وأخذ بعضه فسيما لهذا مسألة مستقلة (قوله ورد بعض ثمن) هو بالرفع عطف على فاك الرهن وحاصله أن لو باع سلعة أو سلعتين بعشرة مثلاً فقبض منها خمسة ثم فليس المشتري فوجد البائع مبيعة فأنفاده ونخير إذا أن يخصص بالخسة الباقية وأما إن يرد الخمسة التي قبضها ويأخذ مبيعة (قوله فوجد بعض المبيع) أي فأنفاد الباقي فانت أي يبيع أو يرد (قوله مفضوضاً على القيم) أي على قيم السلع (قوله باع المشتري أحدهما) أي أو مات عنده أحدهما (قوله مفصوصة عليهما) أي على العبدين أي على قيمتهما (قوله يوم المبيع) ظرف لقوله قيمة الولد أي تعتبر قيمة الولد يوم بيع أمه أو لأعلى أنه على هذه الحالة التي هو عليها الآن (قوله فإذا قبل خمسة) أي وجملة قيمة لولده وأمه خمسة عشر ونسبة الخمسة قيمة الولد فله مجموع ثلث فإذا أخذ الولد الباقي فلا يبيع خاصص الغرماء بثلثي الثمن وذلك لأن لكل واحد من الثمن بنسبة قيمته أي مجموع الخمسة عشر (قوله ووجه المخاصة الخ) أي ووجه أحد الولد بما ينوبه من الثمن والمخاصة بما ينوب الأم من الثمن فيما إذا اشتراها غير حامل ولم يقل أن الولد حقة فله أن يتركه ويخصص بجميع ثمن الأم (قوله ننص للمبيع)

إذا كانت قيمة ثمنها مساوية والأرض العشرة المقتضات على حسب قيمتها و رد خمسة الباقي وشبه في قوله وأخذ بعضه وخصص بالقات قوله (كبيع أم) طائلة أو غيرها (ولدت) عند الفلوس الذي كان اشتراها حاملاً أو قبل الحمل بدين فولدت عنده ثم باعها قبل تفليسه وأبى ولدها ثم فليس فوجد بائعها لولدها وإن شاء أخذه بما ينوبه من الثمن وخصص بما ينوب الأم وإن شاء تركه وخصص بجميع الثمن وتعتبر قيمة الولد على هيئته إلا أن موجود يوم البيع وقيمة الأم يوم البيع لا يوم الحكم فيقال ما قيمة الأم يوم بيعها للفلوس فإذا قبل عشرة قبل ومقيمة الولد يوم بيع على هيئته الخاصة إلا أن فإذا قبل خمسة خاصص الغرماء بثلثي الثمن قل أو أكثر ووجه المخاصة فمما إذا اشتراها غير حامل أر حد نقص للمبيع وأما إذا اشتراها



المفلس مع ولدها المورود منها حين الشراء لسكان من افراد ما قبلها أي ما تعدد (٢٥١) فيه المبيع (وان مات أحدهما) أي الام

أو الولد بغير جنابة (أوباع  
الولد) وأبقى الام وأولى  
ان وهبه أو اعتقه (فلا  
حصه) للميت منهما ولا  
للولد المبيع بل أما أخذ  
الباقى بجميع الثمن  
أو تركه والمخاصة بجميعه  
فلومات احدهما بجنابة  
فكالمبيع في تفصيله ان  
أخذ له عقلا والافكالوت  
أي قليس له أخذ  
الموجود الا بجميع الثمن  
(وأخذ) لمفلس (الثمرة)  
غير المؤبرة حين شراء  
أصلها التي جدها من  
الاشجار أي فاز بها اذا  
أخذ البائع أصولها وكذا  
يقوز بالصوف الغير  
التام اذا حزه فاذا كان  
باقيا على أصوله أخذ  
البائع ورجع عليه  
المفلس بسقيه وعلاجه  
(و) أخذ (العلة) الحادثة  
بعد الشراء كحل العسل  
اذا انتزعه وكالبن اذا  
حلبه والادلبائع (الا  
صوفان) يوم شراء العنم  
(وثمرة مؤبرة) يوم  
الشراء لاصولها ثم فلس  
المشتري فباخذ البائع  
أصوله والصوف ولو حزه  
فان فان يسد المفلس  
حاصص شمنه وكذا  
لثمره ان لم يحزها فان  
حزها حاصص البائع بما  
يخصها من لثمن ولو  
كان قائمة عنده بعينها  
على مشهور والشرق

أي فكانت اولادته في ملك البائع (قوله من افراد ما قبلها) أي وهو قول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفات  
لتعدد العود هابيه فلا فرق بين موت أحدهما وبيع (قوله وان مات الخ) أي انه اذا باع أمه مثلا  
فولدت عند المشتري ثم مات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس ذلك المشتري فالبائع مخير بين  
ان يترك الباقي ويحاصص بجميع الثمن أو ياخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه للميت في الاول بانفاق  
والولد المبيع في الثانية على المشهور والفرق بين بيع الام وبيع الولد حيث قالوا اذا بيعت الام  
وأخذ الولد حاصص بالام القائمة واذا بيع الولد وأخذ الام فلا يحاصص بالولد الفات ان الام هي  
المقصود بالشراء بعينها فلذا اذا باعها وأخذ الولد حاصص بما بقي من ثمنه وأما الولد فهو كالقوله فلذا اذا  
باعه وأخذت الام فلا يحاصص بقيته فلوردها معا أخذها البائع لان الولد ليس بغلة حقيقة فلا  
يستحقه المشتري المفلس (قوله وأولى الخ) أي لانه لم ياخذ فيه عوضا (قوله فكالمبيع في تفصيله) أي  
المشار له بقول المصنف كبيع أم ولدت وان باع الولد الخ وحاصله انه ان كان الهني عليه المأخوذه عقلا  
الام ان أخذت له حاصص بما بقي من ثمنها وان كان الهني عليه المأخوذه عقلا الولد ان أخذت أمه  
فلا يحاصص بقيته (قوله والافكالوت) أي المشار له بقول المصنف وان مات أحدهما الخ (قوله وأخذ  
الثمرة) يعني انه اذا اشترى أصولا وعليها ثمار غير مؤبرة فطابت تلك الثمار وجدها المشتري ثم انه  
فلس وأخذ البائع أصوله فان المشتري يقوز بتلك الثمار حيث جدها قبل الفلاس والام يقوز بها ونكون  
البائع (قوله غير المؤبرة) أي بدليل ما بعده (قوله فان كان باقيا) أي فان كان الثمر باقيا على أصوله حين  
التفليس (قوله ورجع عليه المفلس بسقيه وعلاجه) ظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة وهو كذلك  
(قوله كحل العسل) أي الحادث بعد الشراء وقوله اذا انتزعه أي المشتري قبل ان يقلس وقوله اذا حلبه  
أي قبل ان يقلس وأما الذي لم يحلبه بان كان في ضرع الحيوان حين التفليس فهو للبائع ومثل الأسن  
الاستخدام والسكنى (قوله الا صوفان وثمرة مؤبرة) ان كان هذا استثناء من قوله وأخذ الغلة كان  
منتظما لانها ليسا غلة وان كان استثناء من قوله وأخذ الثمرة والعلة كان متصلا بالنسبة فلاول ومنه طعا  
بالنسبة لثاني (قوله فباخذ البائع أصوله والصوف ولو حزه) هذا قول ابن القاسم في المدونة ولا يشهد  
في المدونة أن الصوف اذا حزه المشتري غلة ليس للبائع وحينئذ فيخير البائع اما ان يأخذها أي الثمن  
بجزوة بجميع الثمن أو يتركها ويحاصص العرماء بجميع الثمن وأما ان اشترى العنم ولا صوف عليها  
ثم فلس والصوف الذي نت بعد الشراء تابع للعنم فان تركها لغيرها العرماء وحاصص بالثمن كان الصوف  
لهم وان أخذها بائع كان الصوف له مالم يحز فان جز كان غلة ولا اختلاف في هذا انظر بن (قوله فان  
جزها حاصص البائع بما يخصها من الثمن ولو كانت قائمة) أي ولا يأخذها البائع أصلا ومحل هذا اذا لم  
تكن الثمرة يوم البيع فطابت والا أخذها البائع ولو جدها المشتري كالصوف كما صرح به ابن رشد  
وذكر انه لا خلاف في هذا بين ابن القاسم وأشهب انظر بن (قوله والفرق الخ) أي حيث قالوا ان الصوف  
اذا جز يراد للبائع اذا كان موجودا وأما الثمرة اذا جرت فلا ترد ولو قائمة بعينها ويحاصص البائع بما  
يخصها (قوله بجزء لا يقيته) أي على البائع وانما يقيته عليه ذهاب عينه (قوله بخلاف الثمرة) أي  
المؤبرة يوم البيع فانها لم تكن مستقلة اذا لا يجوز بيعها منفردة عن أصولها بجزء لا يقيتها على البائع  
ويؤخذ من هذا الفرق أن الثمرة لو كانت طابت يوم بيعها لسكانت كالصوف وهو كذلك كما تقدم عن  
بن (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه الخ) حاصله أن من أكرى دابة أو أرضا أو دارا لشخص وجب له ثم  
فلس المكري قبل دفع الكراء وقبل استيفاء المنة فان المكري يخبر ان شاء أحد دابته وأرضه  
وداره ووسع الكراء فيما اتى استوفى المفلس فيها المنة قبل الفلاس وان  
شاء ترك ذلك للعرماء وحاصص بجميع الكراء كما أنه يتعين بحاصصته في موت وليس له أحد غير شبيهه فقول  
المصنف وأخذ المكري دابته أي له أخذ ذلك لأنه يتعين به الاخر والارداء المكري في هذا الباب

بين الثمرة والصوف ان الصوف لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا عنه ويجوز بيعه منفردا عن أصله فحذا لا يشبهه بخلاف الثمرة  
(و) زاد فلس مكثري دابة أو أرض أو دار قبل دفع الكراء (أو المكري) وجب له (دابته وأرضه) ودبره من المكثري



فلس قبل استيفائه من كذا كروفسح فيسابق ويخاص بغيره ما في أي ان شاء وان شاء تركه وحاصله من حلوله بالفلس بحيث  
الكراء وأما في الموت فيتعين الترك (٢٥٣) والخاصة بجميع الكراء حالاً كما تقدم وبهذا يعلم أنه لا منافاة بين ما هنا وبين ما في

وهو باب الفلس وقوله دأته أي المسكوبة كراء وحبيبة وجائاه على باب الفلس لأنه في الموت بخاص  
مطلقاً (قوله وفاس قبل الخ) جملة حاله ولو قال الذي فاس كان أوضح وانما قيد المكثري بكونه فلس قبل  
استيفائه المنفعة لأنه لو فاس بعد استيفائها كان الكراء منقضية فلا يقال حية لما أخذ المكثري الخ  
(قوله وفسخ الخ) عطف على قول المصنف أخذ المكثري دأته (قوله وان شاء تركه) أي ترك ما ذكر من  
الدانة والدار والارض للفلس (قوله طاوله) أي الكراء المؤجل (قوله فينبه على الترك) أي ترك الشيء  
المكثري للعرماء حتى تنقضي مدة الوجبة (قوله كما تقدم) الكاف للتعليل أي لما تقدم من قول المصنف  
وحل به وبالموت ما أجل ولودين كراء وانما ذكر المصنف قوله وأخذ المكثري الخ وان فهم من قوله فيها  
والغريم أخذ من شبهة الحوز عنه في الفلس لا الموت لأجل التوطئة لمباعدة وهو قوله وقدم في زرعها  
(قوله وهذا) أي التقرير يعلم أنه لا منافاة الخ وحاصل المناقاة أن المصنف قد أفاد فيما مر أن دين الكراء  
يحل بالموت والفلس وإذا حل الدين المذكور كان الحق في المنفعة للعرماء وليس للمكثري أحداً كراء  
وقد جعل له هنا الأخذ وحاصل الجواب أنه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للعرماء لأن أخذ المكثري دأته  
وأرضه فرع عن حلول الكراء فالمصنف لما أفاد فيما تقدم أن دين الكراء يحل بالموت والفلس أفاد هنا  
أن المكثري مخير في الفلس بين أن يأخذ دأته وأرضه وبين أن يخاص بجميع الكراء بخلاف الموت  
فانه يتعين فيه التسليم والخاصة بجميع (قوله وقدم في زرعها الخ) حاصله أنه إذا اكرت أرضاً من  
زبدجائة دينار عشر سنين فزرعها ثم اكرت بثمنها عشرة يسق في الزرع ثم دأته ديناراً ورهنت  
ذلك الزرع فيه ثم التفت ففلس فرب الارض يقدم في الزرع لأن الزرع له بالارض اتصال قوى فسكانه جزء  
منها فإذا بقيت بقية من ذلك الزرع بعد أخذ رب الارض أجرته قدم الساقى بأخذ حقه منها على المرتن  
ثم يليه المرتن (قوله وقدم رب الارض بغيرائها في زرعها) استشكل تقديمه في زرعها بأه يلزم عليه  
كراء الارض بما يخرج منها وهو ممنوع وأجاب عبق بأن هذا أمر جرائيه الحال لا به مدخول عليه  
وأجاب المساوي بأن معنى تقديم رب الارض بالكراء في زرعها أن زرعها يكون رهناً بيده فيباع ويؤخذ  
من ثمنه الكراء فإذا بقي من ذلك الثمن بقية قدم الساقى فيها على المرتن فلا يلزم كراء الارض بما  
يخرج منها وهو ظاهر ولا حاجة لجواب عبق (قوله ومثل الزرع العرس) بل وكذلك البناء لأن  
القاعدة الحاق البناء بالعرس كما ذكر شيخنا (قوله وأما في الموت فهو والساقى أسوة العرماء ويقدم عليها  
المرتن) ماد كره من التفرقة بين الموت والفلس هو المشهور ومقابلته أن رب الارض يقدم في الموت  
والفلس كافي التوضيح (قوله الذي استؤجر على سقيه) الاولى أن يراد بالساقى الذي استؤجر على  
خدمة الارض وخدمة زرعها سواء كانت بالسقى أو بأصلاحها ما لفحت أو بالحرف أو غير ذلك كما قررر شيخنا  
العدوى وهذا غير عامل المساقاة لانه يأخذ حصته قبل رب الارض وعبره في الموت والفلس لانه شريك  
(قوله ثم مرتنه) أي الزرع أي المرتن الذي رهن المكثري الزرع عنده في دين تدأته منه (قوله أحق  
بما بيده) محله كافي التوضيح إذا فلس ربه بعد تمام العمل أما إذا فلس ربه قبل العمل فيخير الصانع بين أن  
يعمل ويخاصص بالكراء أو يفسخ الاجارة بـ (قوله ولو يموت) لو هنا لدفع توهم أن هذه المسئلة مقيدة  
بالفلس كالتى قبلها لالخلاف مذهبى اذ ليس في هذه المسئلة خلاف وقوله في الخطبة وبلوالى  
خلاف مذهبى أي غالباً كما تقدم وما هنا من غير الغالب اهـ شب (قوله بان سلمه له) أي ثم فلس  
ر به بعد أن قمضه أو سلمه ربه بعد تفليس (قوله كالبناء) أي وكالصانع الذى يصنع لرب الشيء في بيته  
ثم إذا انصرف بتركه في بيت ربه (قوله فلا يكون أحق به بل أسوة العرماء) أي في الموت والفلس

فصله ولودين كراء لان  
ما هنا في الفلس خاصة  
وما مر فيه في الموت مع  
ارادة الخاصة لا مع ارادة  
الاخذ في الفلس (وقدم)  
رب الارض بغيرائها (في  
زرعها) حتى يستوفى  
منه حصة السنة المزروعة  
وما قبلها وكذا ما بعدها  
اذالم يأخذ أرضه والالم  
يكن له فيما بعدها شئ  
(في الفلس) أي فلس  
المكثري لانه نشأ عنها  
وهي حائز له فحوزها  
كحوز ربها فكان بمنزلة  
من باع سلعة وفلس  
مشتريها قبل قبضها  
وسواء جز الزرع أم لا  
ومثل الزرع العرس  
أرانه يشمله وأما في الموت  
فهو والساقى أسوة العرماء  
ويقدم عليها المرتن  
(ثم) اذا استوفى الكراء  
مقدم على العرماء فيما  
بقى من الزرع (ساقيه)  
أي الاجير الذى استؤجر  
على سقيه بأجرة معلومة  
في الذمة اذ لولاه ما انتفع  
بالزرع (ثم) بلى ساقيه  
فيما فضل عنه (مرتنه)  
الحائز له ثم ان فصل شئ  
فالعرماء وتقدم أن  
المرتن يقدم على الساقى  
وعلى رب الارض في

الموت (والصانع أحق) من العرماء في فلس رب الشئ المصنوع (ولو يموت) له (عما بيده) حتى يستوفى  
أجرته منه لانه وهو تحت يده كثره حائز له حتى به في فلس وموت (ولا) يكن مضموعه بيده بأن سلمه له به أولم يحرقه كالبناء أو كان  
بيد أمين (فلا) يكون أحق به بل أسوة العرماء قول المصنف باللفظ اعلمه بالحرف وهو ظاهر اهـ



(ان لم يصف لصنعة شيئا) كالحياطة والاصار والبنام (الا النسج فكالمزبد) أي فهو كالمضاف المزيه في الصنعة أي حكمه في القاسر فقط حكم من أضاف لصنعة شيئا من هذه أصباغ يصيبغ الثوب (٢٥٣) يصيبغه ورقاع يرفع القراء مثلا برقع من

عنده وبين حكمه بقوله (بشارك بقيمته) أي قيمة المزيديوم الحكم ولو نقص الثوب مثلا بان يقال ماقيمة الغزل وما قيمة الصنعة أي النسج كما يقال ماقيمة الثوب بالاصبغ وماقيمة الصنعة والشركة بقيمة قيمته كل ثم ما ذكره المصنف من أن النسج كالمزبد ضعيف والمعمد أنه ليس مثله بل كعمل اليد كما أن المزيدي في الموت كعمل اليد بحاصصة (والمكثري) الدابة ففلس ربها أومات أحق (بالمغينة) حتى يستوفي من منافعتها ماثقتده من الكراه قبضت أم لا لقيام نعيمها مقام قبضتها (و) أحق أيضا (بغيرها) أي غير المغينة (ان قبضت) قبل تفليس ربها أو موته لا بعده فلا يعتبر (ولو أدبرت) الدواب تحت المكثري وذ كوعكس التي قبلها بقوله (وربها) أحق (بالمحمول) عليها من أمتعة المكثري إذا فلس أومات يأخذه في أجره دابته (وإن لم يكن) رها (معها) في السفر (بالمقبضة) أي المحمول (ربه) المكثري المفلس

(قوله ان لم يصف الخ) شرط في قوله والا فلا يكون أحق به وقوله الا النسج استثناء مما لم يصف لصنعة شيئا وحاصل ما ذكره المصنف أن عمل كونه الصانع إذا كان مصنوعة ليس بيده بخاصة باجرته ولا يكون أحق به مما لم يكن ذلك الصانع نساجا والاشارة الغرماء بقيمة تسجعه كما أنه لو أضاف الصانع لصنعة شيئا من هذه فإنه لا يخاصص باجرته إذا كان المصنوع ليس بيده بل بشارك الغرماء بقيمة ما خرج من يده والمشاركة في مسئلة النسج وكذا في مسئلة الاضافة انما هي في الفليس وأما في الموت فإنه يتعين أن يخاصص بما جعل له من الاجرة (قوله أي فهو) الضمير للنسج (قوله بشارك) بقيمة النسج لان المصنف جعله مشبها به (قوله أي قيمة المزيدي) أي بقيمة ما زاد من هذه فقط وأما أجره العمل فهو قيم السوة الغرماء كما في بن (قوله بان يقال الخ) أي ولا يقال ماقيمة منه مصبوغا وماقيمة به بلاصبغ لان الصانع ليس له الا الصنعة فلا تقوم الا صنعة ولو تقوم بجملة له بما زاد ذلك فبأخذ زيادة على حقه (قوله والشركة بقيمة قيمة كل) فإذا كانت قيمة الصبغ خمسة دراهم وقيمة الثوب أيضا خمسة كان لصاحب الصبغ ثلث الثوب وللغرماء ثلثا وإذا كان قيمة الغزل خمسة وقيمة النسج واحدا كان للناسج سدس الثوب وللغرماء خمسة أسداسه (قوله ضعيف الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من أن النساك كالمصنوع ليس كالصانع ونصه ان كان الصانع قد عمل الصنعة ورد المصنوع لصاحبه فان لم يكن للصانع فيها الا عمل يده كالحياطة والاصار والنسج فالمشهور أنه أسوة الغرماء (قوله بل كعمل اليد) أي فيكون النساك أحق به من الغرماء حتى يستوفي حقه ان كان الثوب المنسوج بيده والا فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء (قوله كما أن المزيدي) أي مثل الصبغ في الموت كعمل اليد بخاصص به الغرماء أي ولا يشاركهم في الثوب بقيمة المزيدي كافي الفليس (قوله قبضت) أي قبضتها المكثري قبل تفليس ربها أو قبل موته (قوله لا بعده) أي لا ان قبضت بعده فلا يعتبر ذلك القبض وحيد فلا فيكون أسوة الغرماء باجرته (قوله ولو أدبرت الخ) أي بان كان كما هزئت دابته أومات أني له ربها بسدس ما بقي فليس ربها أومات فان المكثري أحق بتلك الدابة التي قبضها (قوله وذكر عكس التي قبلها) أي فالمسئلة السابقة ففلس رب الدابة وهذه ففلس المكثري (قوله وربها) أحق بالمحمول مثل الدابة في ذلك السبب في الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة وهي قوله ولا يختص ذوات بمقابله أن حيازة الظاهر أقوى من حيازة الحانوت والدار لما فيها من الحمل والنقل فله الناصر (قوله اذا فلس أومات) أي اذا فلس المكثري أومات (قوله يأخذه في أجره دابته) أي أنه يبدأ بأخذ أجره الدابة أو بالمغينة منه فان بقي من ثمنه فضلة كانت للغرماء وليس المراد أنه يأخذ المحمول مطلقا ولو كانت قيمته أكثر من الاجرة (قوله قرب الدابة أحق به) أي في الموت والفليس وقوله حال نزول الاحمال في المنازل أي لان ربها لم يقبضها قبض نسلم (قوله والادبر بها) أسوة الغرماء في الموت والفليس أي والابان قبض المحمول ربه قبض نسلم كان رب الدابة أسوة الغرماء في ذلك المحمول وعسيره في الموت والفليس وظاهر التوصيع أن ربها أسوة الغرماء قام لطلب الاجرة القرب من النسليم أولا وهو ظاهر وقياس ما هاعلى يأتي في الاجارة لا يصح لان ما يأتي انما هو في الاختلاف في قبض الاجرة وعدمه ولا يلزم من قبول الحال فيما قرب أن يكون له حكم المحوراه بن غافى عبق من أنه اذا قام ربها بالقرب يكون أحق بالمحمول منه نظرا نظر بن (قوله وفي كون المشتري الخ) حاصله أن من اشترى سلعة شراء فاسدا انقد دفعه لباها وأخذها عن دين في ذمته كما اذا رفع البيع عند الاذان الثاني لاجتماع متلازم فليس البائع قبل فسخ البيع وقبل الاطلاع على الفساد فهو لا يكون المشتري أحق بها من الغرماء في الموت والفليس إلى أن يستوفي ثمنه أو لا يكون أحق بها وأسوة الغرماء لانه استغنا عن شيء لم يتم أو ان كان اشترىها بالباقة فهو أحق بها من الغرماء وان كان أحد شاع دين في ذمته ببايع ولا يكون

قبض نسلم رب الدابة أحق به حال نزول الاحمال في المنازل ونحوها والادبر بها أسوة الغرماء في الموت والفليس (وفي كون المشتري) سلعة شراء فاسدا دفع ثمنها للبائع أو أخذها عن دين في ذمته (أحق بالسلعة) الفائدة



(بفسخ) أي ان فسخه الحالك (فساد البيع) وقد فسخ البائع أو مات قبل الفسخ وهو المسمى بالاولى الاقتصار عليه (أولا) يكون  
أحق بها بل أسوة الغرماء لانه أخذها عن (٢٥٤) فهي لم يتم (أو) هو أحق بها (في) الثمن (النقد) المدفوع ل بها الا فيما أخذت عن

أحق بها لقول ثلاثة (قوله بفسخ) أي التي بفسخ الحالك كم عقد شرائها أي التي يستحق عقده  
شرائها أن يفسخ الحالك كم لفساد البيع هذا والاولى ما قاله الشارح (قوله وهو) أي القول بان  
المشتري أحق بالسلعة في الموت والفلس سواء اشتراها بالنقد أو بالدين المعتمد (قوله أقوال) أي ثلاثة  
الاول لسبعون والثاني لابن الموار والثالث لعبد الملك بن الماحسون ومخاها إذا لم يطالع على الفساد  
الابعد للفلس وأما لو اطالع عليه ففسخ فهو أحق بها باتفاق ومخاها أيضا إذا كانت السلعة قائمة وتعذر  
رجوع المشتري بثمنه وأما إذا كان قائما وعرف بعينه تعين أخذ ولا طرفة بالسلعة وهذا التقييد  
أما يأتي إذا اشتراها بالنقد لا بالدين ومحل الخلاف أيضا مقيد بما إذا كانت السلعة وقت التقيد  
بيد المشتري وأما لو ردت للبائع وفلس بعد ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا هو الذي يشهد به كلام ابن رشد  
ومشي على ذلك خش وهو المعتمد خلافا لعنه وبعده حتى حيث هم في محل الخلاف أي كانت وقت  
التقليد بيد المشتري أو بيد البائع وقد علمت ان الأقوال الثلاثة جارية في الموت والفلس خلافا لمن  
قال انما خاصة بالفلس ولا يكون أحق بها في الموت على جميع الأقوال كذا في رشيخنا العدوي (قوله انه)  
أي المشتري شراء فاسدا وقوله مطلقا أي كانت السلعة قائمة أو فانت (قوله وتارة بالسلعة) أي وتارة  
يكون أحق بالسلعة (قوله والسلعة ان بيعت الخ) يعني أن عمر الواشترى سلعة من زيد شرأها صعيها  
وأولى فاسدا ثم فلس زيد أو مات واستحققت السلعة التي خرجت من يده فان المشتري وهو عمر وأحق  
بالسلعة التي خرجت من يده ان رجسها بعينها في الموت والفلس ولا يخالف أخذها هنا في الموت قول  
المصنف وللعزم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت لان البيع هنا وقع على معين فباستحقاقه  
انفسخ البيع فوجب رجوعه في عين شئبه ان كان قائما في الموت والفلس وبعوضه ان فات بخلاف مسألة  
الفلس المشار إليها بقول المصنف وللعزم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت فان البيع فيها على  
ثمن غير معين كالذائب (قوله لا تنقاس البيع) أي لان المبيع اذا كان معينا يفسخ البيع لاستحقاقه  
(قوله ولو حذف الخ) حاصله ان قوله استحققت صفة لسلعة والصفة لا تعطى على الموصوف فلا تقترن  
بالو او الا أن يقال انما زائدة بناء على ما قاله الزمخشري من حوازي زيادة الواو في الصفة لتأكيده لصوق  
الصفة بالموصوف ويصح جعل الواو للعال وسوغ مجيء الحال من السكره وفروعها في حيز الشرط المشابه  
لأنني أو بقدر لها صفة أي سلعة أخرى والحال انما استحققت كما فعله الشارح ولا يصح جعل الواو عاطفة  
لجملة استحققت على جملة بيعت لاقتضائه ان المستحق السلعة الخارجة من يد المشتري لانها المحدث عنها  
وليس كذلك (قوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة) يعني ان من عليه الدين اذا داه لصاحبه وطلب منه  
الوثيقة التي فيها الدين ليأخذها وليقطع عنها فانه يجب لذلك ويقضى له بذلك لتلاي يقوم رب الدين بهامرة  
أخرى وقد يقال ان أخذ المدين الوثيقة او تقطيعها لا يفسده فائدة وجبته فلا وجه للقضاء بأخذها  
او تقطيعها كما قال المصنف وذلك لانه اذا أخذ المدين الوثيقة فادعى من له الدين انها سقطت منه فالقول  
قوله كما يأتي فلا فائدة حينئذ في القضاء بأخذها وان أخذها وقطعها لا يفسده ايضا لان من له الدين يخرج  
عوضها من السجل وقد يجب بان المراد قضي بأخذ الوثيقة أي بعد الخدم عليها وقوله او تقطيعها أي  
بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا لها وقد يقال ان الخصم عليها لا يفسد لجواز ان رب  
الدين يدعي انها سقطت منه وان المدين أخذها وخصم عليها فالاولى ما قاله ح والجزيري من انه  
يقضى بأخذها ليعصم عليها ثم زد صاحبها وهو صاحب الدين (قوله على رب الدين) أي الذي اقتضى  
دينه (قوله بأخذ المدين الوثيقة منه وبالخصم عليها) أي وتبقى بعد ذلك يسد بها وهو صاحب الدين  
كأعليه العمل كافي ح عن ابن عبد السلام ونقله ت عن الخضر راوي وهو ابو القاسم الجزيري  
صاحب الوثائق وكلام الشارح يقتضي أنه يخصص عليها وتبقى عند المدين وليس كذلك لما علمت أنه لا  
فائدة فيه الا أن يحمل على ما اذا كان الخصم بالاربية فيه بان كان يحطرب الدين ونعته (قوله قال صاحب  
التكملة) هو العلامة التويري والمراد بالتكملة تكملة شرح شيمحة الساطي فانه قد ترك مواضع

دين في ذمته (أقوال وهو)  
أي المشتري شراء فاسدا  
(أحق بثمنه) الذي دفعه  
للبائع اذا كان قائما  
وعرف بعينه فلس أو  
مات بقيت السلعة أو  
قالت فهي من ثمنه ما قبلها  
فهذا تقييد لمحل الأقوال  
والحاصل أنه تارة يكون  
أحق بثمنه مطلقا وذلك  
قيما اذا كان موجودا  
لم يفت وتارة بالسلعة على  
الراجع وذلك فيما اذا  
كانت قائمة وتعذر  
الرجوع بثمنه وتارة يكون  
أسوة الغرماء وذلك فيما  
اذا فانت وتعذر الرجوع  
بثمنها (و) المشتري أحق  
ب(السلعة) التي خرجت  
من يده (ان بيعت) بسلعة  
أخرى (واستحققت)  
أي أخذها لا تنقاس  
البيع الموجب لخروج  
سلعته عن ملكه ولو  
حذف الواو ليكون قوله  
استحققت تعنا لسلعة  
كان أولى وهذه المسئلة  
من أفراد قاعدة دفع  
العرض في العرض المشار  
إليها فسوله الا أن في  
عرض بعرض بما يخرج  
من يده الخ (وقضى) على  
رب الدين (بأخذ المدين  
الوثيقة) منه وبالخصم  
عليها أي الكتابة على  
ظاهرها بالوفاء كما قاله ابن

من

عبد الحكم لئلا يدعي رب الدين سقوطها منه فيقبل كما يأتي فربا أو يخرج صورته من السجل ان  
كان لها سجل ويدعي بها (أو تقطيعها) حيث لا سجل لها لا يخرج غيرها قال صاحب التكملة



الحزم نقطيعها وكتابة براءة بينهما (لا) بغير زوج طلق ولا وارثه ان مات اثناء وثيقة (صدائق قضى) لما في حجبها عند الزوجه من المنفعة بسبب الشروط التي فيها وطوق النسب اذا اختلفا في النسب وقد رالمهر ليقاس عليها فغواشتها واهل من حضر العقد من اشراق الناس وغيرهم ونحو ذلك (ولر بها) أي الوثيقة (ردها) من المدين ان وجدت عنده (ان ادعى) ر بها (سقوطها) أو سرقتها منه وعليه دفع ما فيها ان حلف ربه على بقائه اذا اصر في كل ما كان باسهادانه لا يبرأ منه الا باسهاد (٣٥٥) ولو ادخل السكاف على سقوطها

لشمل السرقة والغصب ونحوهما وفي نسخة بردها بالياء أي قضى لربها بردها (و) قضى (الراهن) وجد (بيده) رهنه يدفع الدين للمرتهن ولم يصدق بل ادعى سقوطه أو اعارته أو سرقة أو غصبه ويرأ الراهن من الدين ان قام المرتهن بعد طول فان قام بالقرب فالقول للمرتهن بالاخلاف ذكره الخطاب فتحصل أنه يقضى للراهن بأنه دفع الدين الذي عليه أي يمينه ان طال زمن حوره لونه والا فالقول للمرتهن وأما الوثيقة فالقول للمرتهن مطلقا والفرق ان الاعتناء بالرهن أشد من الاعتناء بالوثيقة كوثيقة زهم رهنا سقوطها) أي كما يقضى للمدين بدفع الدين لربه ان ادعى الوفاء ونقطيع الطجة وادعى رب الدين عدمه وان الطجة ضاعت منه وليس على المدين عليه الا اليمين أو وفاء جميع الدين ولا يخالف هذا قوله ولربها رد الخ لوجود الوثيقة بيد المدين فيها فهي من جزئيات

من المتن لم يكتب عليها فكتب عليه التبرير وسماه التكملة (قوله الحزم) بالخاء المهملة والزاي المعجمة أي الرأي السديد (قوله وكتابة براءة بينهما) أي بأن يكتب في ورقة أخرى ان فلان رب الدين وصلة دينه من فلان أو أبرأ المدين منه و يكتب الشهود وخطوطهم على تلك الورقة (قوله قضى) أي قضاء زوج أو وارثه وقوله بأخذ وثيقة صدق أي ليقبضها عنده أو ليعطيهما (قوله وطوق النسب) أي نسب الولد بالزوج اذا اختلفا في ذلك الولد هل هو منه أو لا فانه يعلم من تلك الوثيقة طوقه وعنده اذا كتب فيها تاريخ عقد الشكاح (قوله ولر بها) أي وهو صاحب الدين يعني أن وثيقة الدين اذا وجدت بيد من عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فالقول قول رب الدين وله أخذ الوثيقة من المدين ان حلف على سقوطها أو سرقتها وان لم يأخذها فمافيه ولا أبرأ منه ولا أحال به (قوله وعليه) أي على المدين دفع ما في الوثيقة من الدين (قوله وقضى الراهن الخ) حاصله ان الرهن اذا وجد رهنه فطالبه المرتهن بدين الرهن فادعى الراهن أنه دفعه اليه فكذب المرتهن وقال لم تدفع شيئا منه والرهن سقط مني أو سرق مني فالقول قول الراهن بيمينه ويرأ من الدين هذا اذا قام المرتهن على الراهن بعد طول من حوز الراهن للرهن وان قام بالقرب كان القول قول المرتهن بيمينه (قوله ولم يصدق) أي والحال ان المرتهن لم يصدق في دعواه أنه دفع الدين الذي عليه (قوله بل ادعى سقوطه أو اعارته أو سرقة الخ) في نسوبته بين دعوى الاعارة وغيرها نظير بل التفصيل اغماض في غير الاعارة كدعوى السرقة أو الغصب أو السقوط وأما في الاعارة فالقول للراهن مطلقا قام المرتهن عن قرب أو بعد نظرين (قوله بعد طول) أي من حوز الراهن للرهن وقوله فان قام بالقرب أي من حوز الراهن لرهنه وان قرب عشرة أيام فادل والبعد ما راد عليها كذا قرر شيخنا (قوله فالقول للمرتهن) الاولي فالقول لربها مطلقا سواء قام بالقرب أو بعد طول (قوله أشد من الاعتناء بالوثيقة) أي فالتأني أن الوثيقة توضع في الجيب وأما الرهن فأن يوضع في الصدوق فيسقط الرهن بالنسبة للوثيقة (قوله كوثيقة زهم رهنا سقوطها) هذا تشبيهه فيما تضمنه قوله وقضى الراهن الخ من أنه لا شيء للمرتهن وحاصله ان من ادعى على آخر بدين وزعم أن له وثيقة به واما سقطت أو تلفت ولم توجد بيد أحد فقال المدعى عليه قد دفعت لك الدين وقطعت الوثيقة فالقول قول المدعى عليه ولا يلزمه الا اليمين أنه وفاء جميع الدين وذلك لان فقد الوثيقة من يد المدعى وهو رب الدين بعينه شاهد للمدعى عليه فيحلف معه (قوله بدفع الدين لربه) أي بانه قد دفع الدين لربه (قوله وليس على المدين) أي الذي هو المدين الا اليمين وذلك لان فقد الوثيقة من يد رب الدين شاهد للمدين فيحلف معه (قوله لوجود الوثيقة بيد المدين فيها) أي بخلاف ما هنا فلم توجد الوثيقة بيد أحد (قوله وهي) أي هذه المسئلة وهي قول المصنف كوثيقة زهم رهنا الخ (قوله وهي) أي القاعدة التي قالوها مخصوصة بهذا أي يخرج من عمومها هذه المسئلة (قوله ولم يشهد شاهد الا بها) جملة مستأنفة لا ارتباط لها بالمسئلة قبلها (قوله يعني لم يكن) أي والحال انه لم يكن الخ وأشار الشارح الى أن ما ذكره المصنف من أن شاهد الوثيقة لا يجوز له أن يشهد بما فيها الا بعد حصوله فبيد بأمرين الاول أن يكون الشاهد عر متدا كوثيقة وأما ان كان متدا كوثيقة فلا تنوقف شهادته على حصولها والثاني أن يكون المدعى عليه مكررا لمعنى من أصله أو مدعى بالدفع جميعه والمدعى يدعى دفع بعضه والحال أن الوثيقة مكنته عدو فاذ كان شاهد غير مستنصف لم يدرج

بشهادتها

(باب في بيان أسباب الحجر)

قوله من ادعى القصد فعليه البيان والاسم وهي مخصوصة به واية من (ولم يشهد) أي لم يجز أن يشهد (شاهدنا) أي الوثيقة التي كتب شهادته فيها (الابها) أي بانه صارها أي ولم يكن شاهدا مستنصفا فطلب احصاء الوثيقة لينتد كرها ويعلم حقيقة ما فيها والحال ان المدعى عليه مكررا أو ادعى دفع الجميع ورب الدين ادعى دفع البعض (باب في بيان أسباب الحجر) أحكامه



ومنها الذين كان تقدمهم بها الجنون والصباء والسفه والمرضى وأشار الى ذلك بقوله رضى الله عنه (الجنون) بصرع أو استيلاء وسواس (مجنون) عليه من حين جنونه لا يبيد أو وصيه ان كان وحين قبل بلوغه والافلا كما ان كان والاف جماعة المسلمين ويعتد الطاهر عليه (الافاقه) من جنونه ثم ان كان صغيرا أو سفيهها حجب عليه لاجلها والافلام من غير احتياج الى ذلك (٢٥٦)

الحجر صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته أو تبرعه برأيه على ثلث ماله فدخل بالثاني حجر المريض والزوجة ودخل بالاول حجر العبي والمجنون والسفيه والمفلس والفقير فيمنعون من التصرف في الرأيه على القوت ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع والشراء وأما الزوجة والمريض فلا يمنعان من التصرف اذا كان غير تبرع أو كان تبرعا وكان ثلث ماله أو أمانة تبرعها برأيه عن الثلث فيمنعان منه (قوله ومنها الذين) أى ومن أسباب الحجر الدين وأراد به الفلاس لاجل الدين وقوله والسفه أراد به التبذير وعدم حسن التصرف في المال أى ومنها أيضا الرق والنكاح بالنسبة للزوجة فأسباب الحجر سبعة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك (قوله المجنون بصرع) أى وهو الذى يلبسه الجنى وقوله أو وسواس وهو الذى يخيل اليه وسواس كان كل منهما مطبقا أو منقطعاً عن الشارح الجنون في كلام المصنف على ما بصرع أو وسواس لان ما بالطبع أى غلبة السوداء لا يفتق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف (قوله ان كان) أى ان كان له أب أو وصى وحين قبل بلوغه وقوله والاف أى وان لم يكن له أب ولا وصى أو وجد أحد هما ولكنه جن بعد البلوغ فالذى يحجب عليه الحاكم (قوله ثم ان كان) أى بعد الافاقه صغيرا أو كان كبير الكنه سفيه (قوله والافلا) أى والافان كان ليس صغيرا ولا سفيهها بل رشيد فلا يحجب عليه بعد الافاقه من الجنون (قوله من غير احتياج الى ذلك) راجع لقول المصنف للافاقه أى أنه بمجرد الافاقه اذا أفان رشيد افان الحجر ينشأ عنه ولا يحتاج لحكم الحاكم بنفسه (قوله والعبي) أى الذى كره محجور عليه أى بالنسبة لنفسه للبلوغ وأما بالنسبة لماله فسيأتى في قوله لحفظ مال ذى الأب بعده والمواد بالحجر عليه بالنسبة لنفسه حجر الحصانة من تدبير نفسه وصيانته مهجته من الهلاك أو الفساد فيه (قوله لمن ذكر) أى من الأب ووصيه والحاكم وجماعة المسلمين (قوله ذهب حيث شاء) أى ولا يمنع من الذهاب لانفسك الحجر عنه بالنسبة لذاته والحاصل انه متى بلغ عاقل زال عنه ولاية الأب والوصى والحاكم من حيث تدبير نفسه وصيانته مهجته اذ يؤمن عليه حينئذ من وقوع نفسه في مهواة أو فيما يزدى لنفسه أو عطشه وحينئذ فلا يمنع من الذهاب حيث شاء لأن يخاف عليه الفساد لجهالة مثالا والا كان لايه أو وصيه أو الناس أجمعين معه (قوله بالنسبة لنفسها) أى وأما الحجر عليها بالنسبة للمال فسيأتى في قوله وزيد فى الانثى الخ (قوله أى الانزال) أى انزال المي مطلقا في نوم أو قظة (قوله وان كان الاصل فيه) أى وان كان المعنى الاصلى العلم الانزال فى النوم (قوله أو الحيض) أى الذى لم يتسبب في جلبه والافلا يكون علامة اه خش (قوله أى النبات الخشن) أى النبات الشجر الخشن وظاهره ولو حصل في زمن لا ينبت فيه عادة وقوله للعاه متعلق بقول المصنف أو الانبات (قوله فانه يتأخر) أى فان نبات الشعر فى الابط ونبات اللحية والشارب يتأخر عن البلوغ وحينئذ فلا يكون علامة عليه لان المراد بالعلامة ما يحصل البلوغ عندها من غير تأخر عنها (قوله الا فى حق الله تعالى) أى فليس علامة على البلوغ (قوله نرد) أى طريقان الاولى للماروى والثانية لابن رشد وحاصل ما فى المقام أن الماروى قال ان الانبات علامة على البلوغ على المشهور ووقيل انه ليس بعلامة فلما لكان فى كتاب القذف من المسدونه أنه ليس بعلامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم فى كتاب القطع وظاهره لافرق بين حق الله وحق الآدمى وقال ابن رشد هذا الخلاف بالنسبة لما بين الشخص وغيره من الآدميين من قذف وقطع وقتل وأما فيما بينه وبين الله من وجوب الصلاة ويحوها فلا خلاف انه ليس بعلامة هذا يحصل ما فى التوضيح لكن ما سبه لابن رشد خلاف ما فى المواق عن ابن رشد من أنه علامة مطلقا فالظاهر أن لابن رشد طريقه أخرى وأن المصنف أشار بالتردد لتردد ابن رشد لقوله انه علامة مطلقا على ما نقل عنه المواق ولقوله ثانيا انه ليس بعلامة فى حق الله على ما نقله المصنف عنه

ولا ولاية للام من حيث الحجر وانما لها الحصانة (والعبي) محجور عليه لمن ذكر (بلوغه) فاذا بلغ الذى كره رشيد اذهب حيث شاء الا أن يخاف عليه فساد أو هلاك فيمنعه الأب أو من ذكر وأما الانثى فيسمنع الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى سقوط حضانتها بالبناء بها ثم ذكر من علامات البلوغ خمسة ثلاثة منها مشتركة واثنان مختصان بالاشى فقال (ثمان عشرة) سنة أى يتما مها وقيل بالدخول فيها (أو الحلم) أى الانزال مطلقا وان كان الاصل فيه الانزال فى النوم (أو الحيض أو الحمل) بالنسبة للانثى (أو الانبات) أى النبات الخشن لا الزعب للعاهة لا لابط أو اللحية أو الشارب فانه يتأخر عن البلوغ (وهل) النبات علامة مطلقا فى حق الله تعالى من صلاة وصوم مما لا يتطرق فيه الحاكم وحق العباد من طلاق وقصاص وحكم ما ينظر فيه الحاكم أو هو علامة (الافى حق الله تعالى) فلا اثم عليه فى ترك الواجبات وارتكاب المحرمات ولا يلزمه فى الباطن طلاق ولا عتق ولا حد وان كان الحاكم يلزمه ذلك لانه يتطرق فيه ويحكم بما ظهر له (نرد) وانما ذهب الاول وهو أنه علامة مطلقا كغيره وبقى من علامات البلوغ فى الابط وفوق الارنية وغلظ الصوت (وصدق) العبي

عن



في شأن البلوغ طالبا أو مطاعا وحيث ادعى هذه الدرة الخلق بالشبهات وكما دعي وحده لباخذ سهمه في الجهاد أو ليؤم الناس أو  
ليكمل به عدد جماعة الجمعة ولو بالانبات (أن لم يرب) أي بثلثي (٢٥٧) شأنه فان أرتب فيه لم يصدق لكن فيما يتعلق

بالاموال كان ادعى  
البلوغ لباخذ سهمه أو  
ادعى عليه أنه أنفق مالا  
أو من عليه وأنه بالغ  
فاقر بذلك وخالفه أبو  
في بلوغه فلا ضمان عليه  
وصدق في الجنابة  
والطلاق فلا يقع عليه  
ان ادعى عدم البلوغ  
لدره الحدود بالشبهات  
واستصحب بالاصل في  
مفهوم الشرط تفصيل  
(وقولي) أب أو غيره (رد  
تصرف) شخص (مميز  
ذكر أو أنثى بمعاوضة  
من قبله أو بغيره وأما  
بغير معاوضة كهبة  
وهنق فيتعين رده  
ومراد بالمميز المحجور  
ولو صرح به لكان أولى  
يشمل الصبي والبالغ  
السفيه وبطلان قوله  
الأنثى واستلحاق نسب  
وفيه وعنق مسئلة أنه  
فانه انما يصور في البالغ  
وجاز أن يراد به خصوص  
الصبي ويجعل قوله الأنثى  
كالسفيه تشبيها تاما  
ادارد الولي بيعه والتمن  
الذي أخذه للمميز يؤخذ  
من ماله إذا لم يكن أنفقه  
في شهواته التي يستغنى  
عنها رجل عديم الجهل  
الحال على أنه أنفق فيما  
لا بد له منه فإذا لم يكن  
له مال اتبع به في ذمته

عنه في التوزيع (فإن في شأن البلوغ) أي اثباتا أو نفيا (قوله طالبا أو مطاعا) أي كان مدعيا أو مدعى  
عليه (قوله ادعى عدمه) أي لاجل عدم وقوع الطلاق وعدم القصاص منه أي فيصدق لان انكار  
البلوغ شبهة والحدود تدبر بالشبهات (قوله ولو بالانبات) أي هذا اذا كان دعواه البلوغ بالانزال أو  
الحيض بل ولو بالانبات وفي حق وخش ان ادعاء بالسن لا يصدق ولا بد من اثبات ذلك رقيه ظهر والذي  
في ح من ذروق ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه حيث يجهل التاريخ (قوله ان لم يرب) الممنوط فيه  
ضم الياء وفتح الراء مبنيا للمفعول فالريية واقعة عليه لانه أي ان لم يقع منار يسه فيما ظهر أما على  
قراءته بكسر الراء مبنيا للفاعل فالمعنى ان لم يقع غيره في ربيعة (قوله فلا ضمان عليه) أي وجبت فلا  
يصدق في دعواه البلوغ لو جرد الشك في صدقه (قوله ان ادعى عدم البلوغ) أي وأما ان ادعى البلوغ  
فانه يلزمه الطلاق دون الجنابة للشبهة (قوله في مفهوم الشرط تفصيل) فحصل من كلامه أن الصبي  
يصدق في شأن البلوغ اثباتا أو نفيا ان لم يرب ولم يثبت في صدقه فيما أخبر به فان أرتب فلا يصدق في  
الاموال و يصدق في غيرها كالطلاق والجنابة ان ادعى عدمه فان ادعى وجوده يصدق في الطلاق فقط  
دون الجنابة لان الربيعة في قوله شبهة تدبر الحد عنه (قوله وقولي الخ) حاصله ان المميز اذا تصرف في ماله  
بمعاوضة مالية بغير اذن وليه وكانت تلك المعاوضة على وجه السداد ولا لاجل اتفاقه على نفسه فيه الا بد  
له منه واستوت المصلحة في اجازته او ردّها فانه ثبت لوليه اذا اطلع عليها الخبار بين اجازته او ردّها وهذا  
هو المشهور ولا فرق بين كون المبيع عقارا أو غيره ولو لم يكن عنده غيره قال في البيان اذا باع اليتيم بدون  
اذن وصيه أو بغيره بدون اذن أبيه شيئا من عقاره أو أصوله بوجه السداد في نفقته التي لا بد له منها وكان  
لا شيء له غير الذي باع أو كان له غيره ولكن ذلك المبيع أحق ما يباع من أصوله فاختلف فيه على ثلاثة أقوال  
أحدها ان البيع يرد على كل حال ولا يتبع شيء من الثمن لان ذلك المشتري ساطع على اتلافه وهو قول  
ابن القاسم وهو أضعف الأقوال القول الثاني يرد البيع ان رأى الولي أن لردّه هو الوجه والمصلحة ولا  
يبطل الثمن من اليتيم ويؤخذ من ماله الذي صونه بذلك الثمن فان ذهب ذلك المال الموحود المصون  
وتجده له مال غيره فلا يتبع بالثمن فيه وهو قول أبيه (قوله الثالث أن البيع يرضى ولا يرد فان كان  
قد باع بأقل من الثمن أو باع ما غيره أسبق ما يبيع منه في نفقته ولا يخلط في أن البيع يرد ولا يبطل  
الثمن من اليتيم لادخاله اياه فيما لا بد له منه (قوله أو غيره) أي وهو وصيه والحاكم ومعه عدمه (قوله رد  
تصرف مميز) أي ولو عقاره ولو كان لا شيء له غيره (أنثى) قول المصنف وقولي رد الخ أي وله اجازته  
واللام للتخيير وهذا اذا استوت المصلحة في الاجارة والرد فان تعينت في أحدهما تعين ويصح جعل  
اللام للاختصاص والمعنى وقولي لا يعبر رد تصرف مميز وهذا لا ينافي أن الرد متعين اذا كانت المصلحة  
فيه وان الاجارة كذلك تعين اذا كانت المصلحة فيها (قوله بمعاوضة) أي على وجه السداد بأن كان  
البيع بالقيمة أم لا باع بأقل من ثمن المثل فحكم الرد ولا بد أن يكون تصرفه لاجل اتفاقه فيما لا بد له  
منه ولا فسخ الرد ولا يتبع بالثمن اتفاقا (قوله فادالم يكن الخ) أي بأن كل أنفقه فيما لا بد له منه (غاية  
وجعل هذا جهل الحال على أنه أنفق فيما لا بد له منه) فيه نظر بل يحمل على جهل الحال اتفاقه على  
التبذير لانه الغالب في المحاجر كافي نقل ح وابن عرفة (أن اتبع به في ذمته) سواء لم يتبع به في ذمته  
انظرين (قوله أي للمميز) أن المحجور عليه لصحة أو صفه (قوله أو علم وصية) فيه نظر اد تصرفه في هذه  
الحالة ما من ليس له رد اد ارشدا لان سكوت الولي مع علمه بمصاحبه في الموقف واد تصرف المحجور رؤيا  
من وصيه وطال تصرفه فاقضى بن ساج ومن عتاب واسد ان مطلقه من دين فانه لم يرد وان تصرفه  
ما من قبله يرد في قوله رد تصرفه في ذمته أي هو كان تصرفه عما يحجور ولول  
رده كالمعاوضة أو يجب عليه رد كالمعنى والهة وأما رد المحجور بائع فهل يستقل له ما كان مؤثرا من  
رد المحجور أم لا ولان والحاصل أن المحجور رد تصرفه أو بغيره أو بغيره ولم يقطع عن ذلك لا بعد

(٢٥٨ - دسوقي ثالث) قال نفقه في شهواته التي يستغنى عنها ولا خلاف أنه لا يتبع شيء من الثمن  
(وله) أي للمميز ذمته وليه يتصرفه أو علم وصية أو علم وصية أو علم وصية



(القول الثاني) لكن جعل كلام المصنف شاملا لما اذا لم يكن له قول انما يأتي على قول ابن القاسم لا على قول مالك (الراجح) ولو حث بعد بلوغه (أي ولو فعل المحلوف عليه بعد بلوغه كقول (روا) حلف في حال صغره يعتق أو صدقة لا يفعل كذا ثم بلغ ففعله فله رد ذلك

وامضاؤه فالمراد بالحنث فعل ما حلف على تركه أي الحنث العسوي لا حقيقة الحنث اذ الصبي لا تتعقد عليه يمين وانما المراد أنه علق اليمين في صغره وفعل بعد بلوغه نقض المحلوف عليه مما يوجب الحنث أو لو كان بالعلم حين التعليق فلا يلزمه ولا يخالف هذا قوله واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لا حال التعليق لأنه في يمين اعتقدت وهي هنا لم تتعقد لعدم بلوغه لقوله اليمين تحقيق ما لم يجب والصبي لا يجب عليه شيء (أو وقع الموضع) حلف على حدث أي وله بعد رشده انطيار في رد صغره وامضاؤه ولو وقع نصرفه الموضع أي العا وبهذا اذا تغير الحال بزيادة فيما باعه أو نقص فيما اشتراه فان استمر فلا رد له كما يفيد ابن رشد والتحقيق الاطلاق كإيفاء المصنف والعلة المطالبة فيما بين تصرفه ورده كان الرد منه أو من الولي للمشتري ان لم يعلم أنه مولى عليه والارد العلة أيضا بخلاف بيع غير المميز فترد العلة مطلقا علم المشتري أو لم يعلم

مرتبه فهل لو ارثه أو برده من بعده كان يردده ولو كان حيا أو لا يردده قولان من جملة انظر بن (قوله ان رشد) ما ذكره المصنف من تخييره بعد رشده هو الذي صرح به ابن رشد ولم يحنث فيه خلافا عليه اقتصر ابن عرفة وغيره وخالف في ذلك ابن سلمون وابن عتاب فقالا ان الولي اذا لم يعلم بالنكاح ولا بالبيع حتى رشد المحجور فان ذلك يمتنع انظر المواق (قوله انما يأتي على قول ابن القاسم الخ) هذا الكلام راجع بهم ان الخلاف الا في جاري كل من الصغير الممهل والسفيه الممهل وليس كذلك بل ذلك الخلاف انما هو في السفيه البالغ الممهل وأما الصغير الممهل فلا خلاف في رد تصرفه وحيث جعل كلام المصنف شاملا لما اذا لم يكن له قول للمحجور ظاهر بالنسبة للسفيه المميز من غير احتياج لبيان على قول القاسم المرجوح وانما احتج بذلك البناء بالنسبة للسفيه قائل (قوله ولو حث بعد بلوغه) مبالغة في أن له الرد والامضاء أي هذا اذا كان تصرفه بغير يمين أو يمين حث فيه قبل بلوغه بل ولو كان تصرفه بيمين حث فيها بعد بلوغه (قوله لا يفعل كذا) أي لا يدخل دار زيد مثلا وقوله فله رد ذلك أي الذي حلف به وهو المعتق والصدقة وله امضاؤه وهذا هو المشهور بخلاف ابن كنانة القائل اذا حث بعد بلوغه لزمه ما حلف به من صدقة أو عتق وليس له رده وهذا القول هو المردود عليه لوفى المميز وأهمل أن محل الخلاف اذا كان الحنث بعد بلوغه ورشدته فلو حث بعد البلوغ وقبل الرشد كان كالحلف في حال صغره وحنث في حال صغره فان دخلها قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده فلا يلزمه ما حلف به اتفاقا في الصورتين ولذا قال ح لو قال المصنف ولو حث بعد رشده لكان أبين وأوضح وأما لو حلف السفيه في حال سفهه وفعل المحلوف على تركه بعد رشده فان كان الحلف بالطلاق لزمه قول واحد وان كان الحلف بعمل كعتق أو صدقة أو نحوه ما فظاهر المدونة والمقدمات أنه لا يلزمه واستظهره ابن رشد وفي سماع ابن القاسم أنه يلزمه (قوله واعتبر في ولايته عليه) أي على محل الطلاق حال النفوذ لا حال التعليق فاذا قال لز وجسه ان دخا الدار فانت طالق ثم طافها ثلاثا وفعل المحلوف عليه وتزوجها بعد زوج لم يلزمه الطلاق لأنه لم يكن ما كالحل الطلاق وهو العصة حال نفوذ الطلاق ولو اعتبر حال التعليق لوقع الطلاق للمسكة لعله حينئذ وتقرير المخالفة بين ما هنا وما في ابن ماضي يقتضي اعتبار حال النفوذ لا حال التعليق أي وقد اعتبر في هذه المسئلة حال التعليق لا حال النفوذ (قوله أو وقع الخ) هذا مبالغة أيضا في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشدته أي ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه المظن والصدقة فلا يلزمه امضاؤه (قوله فلا رد له) أي خلافا لظاهر المصنف من أن له الرد والامضاء مطلقا سواء استمر الحال على ما هو عليه أو تغير بزيادة مما باع أو نقص فيما اشترى (قوله والتحقيق الاطلاق) أي كما قاله شيخ أحمد لزواني ووجهه شيخنا (قوله والارد العلة أيضا) أي ولا بان علم ذلك المشتري ان هذا البائع مولى عليه فانه رد العلة كما يرد المبيع ولو كان أمه زوجها المشتري لغيره فولدت منه فتردها فان ولدت من المشتري رد ما مع قيمة الولد وترد العنم فداها والارض ولو سبت وله قيمة بساتنه فلو عالا كالعاص (قوله وترد العلة مطلقا الخ) هذا ما اعتمدته هبتي وقال الشيخ سالم السنهوري بفوز المشتري من غير المميز بالعلة مطلقا علم انه مولى عليه أم لا لما تقدم أن المشتري يفور باخلته في البيع القاسم ليوم الحكم بالرد (قوله هذا هو الصواب) نحوه في ابن عرفة من ابن يونس وكذا في المدونة ونصها في باب الوديعة ومن أودعته وديعة فاستهلكها أنه الصغير فذلك في مال الابن فان لم يكن له مال في ذمته اه وظاهره كان اتلافه بأكله أو بطرحه في البحر أو غير ذلك سون به ماله أم لا وأما قول عيني قبا لعج ولا يتبع به في ذمته فغير صواب واستدلال حج بقول الجرجاني ولا خلاف انه لا يتبع بالنسبة في ذمته قال طائي انه وهبهم لان كلام الجرجاني المذكور في الثمن الذي أخذ منه الصبي فيما باعه وأخذه فيما لا يبد له منه ولا خلاف انه لا يتبع به في ذمته كما ذكره ح في التنبيه الثاني انظر بن (قوله وضمن الصبي) مثله السفيه فما قبل في الصبي من الضمان الا أن يؤمن والا فلا

ببطلان بيعه (وضمن) الصبي ولو غير مميز (ما أفسد) أي ما أتلفه في ماله ان كان له مال والا يتبع بالقيمة في ذمته ضمان هدا هو الصواب قال ابن عرفة الا ان شهرو فلا ضمان عليه لانه كالعبداء ومحل ضمان الصبي



(ان لم يؤمن عليه) أي على المال الذي أفدته فان آمن أي استعده فله عليه لم يضمن إلا أن يصون به ماله بان ينفق على نفسه مما آمن عليه في كل أربعة أشهر أو نحو ذلك فيضمن في المال الذي صونه أي حفظه خاصة فان تلف بأحد غيره (٢٥٩) لم يضمن وإذا باع ما آمن

عليه وصون به ماله في نفقته ولا يضمن من ماله الا قدر ما يصون الا ان رب السلعة يرجع على مشتريها أو يبيعها والمشتري يرجع على الصبي عاذاً كروا ما لا يجوز فلا يصح نأمينه وفيما أتلفه ثلاثة أقوال الاول ان المال في ماله والدية على العاقلة وقيل المال ضرر ل كلاهما مدر (وصحت وصيته) أي المميز (كالسفيه) تشبيه في صحة الوصية أو في جميع ما تقدم من فوه والولي رد تصرف مميز الى هنا ان أريد بالمميز الصبي (ان لم يخلط) من ذكر في وصيته بان لا يتناقض أو بان يوصي بقربة تأويلان كما يأتي في الوصية (الى حفظ مال ذي الاب) وان لم يفكه أبوه عنه (بعده) أي بعد البلوغ ويحفظه لماله بان لا يصرفه في شهواته النفسية مع البلوغ ثبت رشده (و) الى (فناوصي ومقدم) من فاض والحاصل أن ذا الاب لا يحتاج الى فن من أبيه بخلاف ذي الوصي والمقدم فيحتاج اليه ولا يحتاج القتل

ضمنان مالم يصون به ماله يقال في السفيه في اتلافه (قوله ان لم يؤمن عليه) نص ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سقيها أو أقرضه فأنلفها لم يضمن ولو أدن له أهله قال في التوضيح وانما لم يضمن لان صاحب السلعة قد سلطه عليها وهو محجور عليه ولو ضمن المحجور ولعلنا فائدة المحجور قال الغني وغيره الا أن يصرفه فانما لا بد له من ماله ولما مال غير جيع عليه بالاقبل مما أتلفه ما سواه من ماله ما (قوله لم يضمن) أي لان ربه هو الذي سلطه على اتلافه ولو كان اتلافه باكاهه (قوله الا قدر ما يصون) أي صونه فاذا كان من عادته كل يوم يتعدى بنصف فضة فباع ما آمن عليه وصار يتعدى كل يوم بنصفه أنصاف فلا يضمن في ماله الا النصف الفضة لا ما زاد اه وقوله الا قدر ما يصون في التوضيح عن الغني وابن عبد السلام أن الرجوع عليه بالاقبل مما أنلفه وما صونه من ماله فاذا كان ما صونه أقل كافي المثال المذكور ضمنه واذا كان ما صوفه وصون به ماله أقل لزمه القدر الذي صرفه وصون به ماله (تنبيه) عكس كلام المصنف وهو مال وأودع المميز شيئاً عند آخر اتلافه فانه يضمنه وان لم يعلم أنه غير جائز التصرف (قوله يرجع على الصبي عاذاً كروا) أي بما صون به ماله (قوله ان المال في ماله) أي ان كان له مال والا فني ذمته اه بن (قوله والدية على العاقلة) أي دية جنائنه على نفس أو على عضو على عاقلة اذا كانت دية ذلك قدر ثلث الدية الكاملة فأكثر وان كانت أقل من ثلث الدية الكاملة ففي ماله فهو كالميز في ذلك اه وهذا القول الاول هو الراجح لقول المصنف في التوضيح فبالحال ابن عبد السلام والقول الاول أظهر لان الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف بل ولا التميز (قوله وقيل المال مدر) أي والدية على العاقلة (قوله وصحت وصيته) أي في حال صحته أو في حال مرضه (قوله تشبيه في صحة الوصية) أي بناء على أن المراد بالمميز في جمل مطلق المحجور عليه الشامل للسفيه وقوله أو في جميع الخ أي بناء على أن المراد بالمميز في جمل مخصوص الصغير (قوله من ذكر) أي المميز والسفيه وأشار الشارح بهذا الى أن الشرط في كلام المصنف راجع لما بعد الكاب ولما قبله على خلاف قاعدته الاغلبية وانه انما أفرد الضمير باعتبار من ذكر (قوله بان لا يتناقض) أي فيها فني لا يتناقض فيها كانت صحيحة سواء كانت لفقيه أو غني كان الموصي له صالحاً أو قاصياً أما ان تنافض كان بقول أوصيت زيد بدينار أو وصيت لزيد بدينارين كانت باطلة ولو كان الموصي له فقيراً (قوله بقربة) أي وأما الوصي بعبرها كابصائه لاهل المعاصي أو لافتياء كانت باطلة (قوله تأويلان) الاول لاني عمران والثاني للغني (قوله الى حفظ) أي مع حفظ الخ أي مع صيرورة ذي الاب حافظاً للماله وحاميه أنه لما قدم ان المحجور على الصبي بالنسبة لنفسه لبلوغه فقط ذكر أن المحجور عليه بالنسبة للماله يكون لبلوغه مع صيرورته حافظاً لماله بعده فقط ان كان ذا اب أو مع قل الوصي والمقدم ان كان ذا وصي أو مقدم فذا الاب مجرد صيرورته حافظاً للمال بعد بلوغه بنفسه المحجور عنه وان لم يكن أبوه عنه قال ابن عاشر يستثنى منه اذا حجب الاب عليه في وقت يجوز له ذلك وهو عنوان البلوغ وانه لا يتفك المحجور عنه وان كان حافظاً لماله الا انه لا ياب كما نقله ابن سهل عن ابن القصار (قوله مع أنه) أي لاب لاصل والوصي فرع أي ومقتضاه أن يكون حجر الاب أقوى من حجر الوصي وحيداً فيحتاج للقتل بالاولى من حجر الوصي (قوله لان الاب لما حل الخ) حاصل هذا الجواب أن حجر الاب لما كان حجرأ ماله من غير جعل ولا ادخال أحد كل الولد أن يخرج منه من غير أن يخرج أحد وحجر الوصي بالحمل ولا ادخال فلا يخرج منه لا ما حراج الوصي ألا ترى أن الولد اذا حجر عليه أبوه لنفسه قبل البلوغ أو بعد ما قرب منه بان قول لاب الشهود أو أي حجت على أي فان الولد لا يزال باقياً في حجره ولو صار يحسن التصرف في المال ولا يتفك المحجور عنه لا ذ قال أبوه

منه ما الى ادخاله في وسوءة انما ان يقول للمدول شهوا اني وكنت المحجور عن لان محجوري وأطاعت له التصرف وملكته له ماله لما قام عدي رشده وحفظه لماله وانما يحتاج ذو الوصي الى اثبات بخلاف ذي الاب مع أنه لاصل لان الاب لما ادخل ولده في ولاية الوصي صار بمنزلة



الحجر عليه السلام لا يتصل بالطلاق وكذا يقال في المقدم فان مات الوصي قبل الفكاك لم يوص عليه فافعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من قلنا ان لا يقال صار مهورا لان فيه الخلاف لا في بين مالك وابن القاسم لانه محجور عليه وقول المصنف الى حفظ الخ متعلق بقوله بلوغه والى بمعنى مع وفيه اشعار بان اليتيم الماهل يخرج من الحجر بالبلوغ وحذف المصنف لفظ بعدد من هنا لانه الاول عليه واخرج من قوله وفادى رد (٢٦٠) تصرف مبرأوله (الا كدرهم لعيشه) وعيش ولده وام ولد ورقيقه من

لحم وبغل وخبز وغسل ثياب وما يخلق به رأسه وأجرة حمام بالمعروف فلا يحجر عليه فيه ولا يرد لانه ممن ضرورات المعاش الا اذا كان لا يحسن التصرف في نفسه أيضا (لا طلاقه) بالجره طاف على تصرف أي فلا يرد بل يلزمه (واستلحاق نسب ونفيه) أي النسب بلمان فلا يرد (وهنق مستولاه) وتبعها ما لها ولو كثر على الارجح (وقصاص) بلناية منه على غيره في نفس أو جرح (ونفيه) أي القصاص أي اسقاطه بالعفو من جان عليه أو على وليه همدا وأما الخطأ فليس له العفو لانه مال (واقرار بعقوبة) كقوله قطعت يدي أو قدفته (وتصرفه) أي السفه الذكرا البالغ الماهل المحقق السفه وقبل الحجر عليه محمول (على الاجازة) فلا يرد ولو تصرف بغير عوض كعتق (عند مالك) وكبراء أصحابه كائن كنانة وابن نافع وهو الراجح لان العلة في رد تصرفه المحجور له يوجد

فككت الحجر عنه أو يحكم حاكم بالطلاق (قوله مالو حجر عليه) أي اسفه بان قال اشهدوا أني حجرت على ولدي وهل له الحجر عليه لسفه بعد البلوغ أو ولو قبله خلاف ذكره شيخنا في حاشيته وقوله لا يتصل أي ذلك المحجور عليه من الحجر بالطلاق وهذا أقوى طريقين في المسألة وانما يحجر عليه الاب لسفه بعد بلوغه اذا كان يقربه كالعام فان راد فلا بد من حكم الحاكم بالحجر انظر بن (قوله وكذا يقال في المقدم) أي انه لما أدخل الولد الحاكم الذي هو بمنزلة الاب في ولايته صار بمنزلة من حجر عليه الحاكم ومن حجر عليه الحاكم لا يتصل من الحجر بالطلاق (قوله فافعاله بعد ذلك على الحجر) أي وحيداً فتصرفه بعد موت الوصي كتصرفه قبل موته قال ح وهذا هو الذي جرى به العمل وذكره البرزلي أيضا (قوله لانه) أي من مات وصيه قبل فكه الحجر عنه محجور عليه والخلاف لا في موضوعه السفه الماهل (قوله والى بمعنى مع) أي فالعاية هنا منصفة للعاية السابقة فيكون غاية الحجر بمجموع الغائتين (قوله بان اليتيم الماهل يخرج من الحجر) أي حجر الصغور وهذا لا ينافي أنه ن طرأه سفه بين البلوغ فانه يحجر عليه وقوله بالبلوغ أي اذا كان ذكرا أو أمالا لا تفي قسياني أنها لا تخرج من الحجر الا اذا غنست أو مضى لها عام بعد البناء بها (قوله الا كدرهم) أي الا تصرفه بكدرهم فليس لولي رده بل يكون ماضيا ولا يحجر عليه فيه وانظر لو وجبه مال بشرط أن يتصرف هو فيه هل يعمل بذلك الشرط أولا وفي بن أن الهبة صحيحة والشرط باطل لوجوب حفظ المال (قوله لا طلاقه) هذا اخراج لما يخص السفه البالغ (قوله واستلحاق نسب) أي كاستلحاقه لو لم سواء كان لا عن فيه أولا (قوله وتبعها ما لها) أي ما لم يكن استثناء حين العتق والالتمسها (قوله على غيره) أي فليس لولي أن يرد ذلك ويدفعه عنه (قوله بالعفو عن جان) فاذا جنى شخص جنابة همدا على محجور عليه أو على ولي ذلك المحجور فليس لولي رده وعذوه عنه بل يعفى ذلك العفو (قوله فليس له العفو) لانه مال فلو عفا عنه كان لولي رده وله أيضا رده ان رشد كما هو (قوله وتصرفه قبل الحجر) أي سواء كان سفهه أصليا غير طارئ أو طرأ بعد أن بلغ رشيدا فالخلاف المذكور جار في المسائلين كما قال ابن رشد والراجح منه القول الاول خلافا ليعق حيث جعل موضوع الخلاف المذكور الصورة الاولى وجعل في الثانية قولين على حد سواء ونص كلام ابن رشد في الاسبعة وأما اليتيم الذي لم يوص به أبوه لاحد ولا أقام السلطان عليه وليا ولا ناظر افي ذلك أربعة أقوال أحدها أن أفعاله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة رشيدا كان أو سفها معلنا بالسفه أو غير معلن اتصل سفهه من حين بلوغه أو سفه بعد حصول الرشيد منه من غير تفصيل في شيء من ذلك وهو قول مالك وكبراء أصحابه ثم قال الرابع أن ينظر الى حاله يوم يبعه واتباعه وما قضى به في ماله فان كان رشيدا في أحواله جازت أفعاله كلها وان كان سفها لم يحزم منها شيء من غير تفصيل بين أن يتصل به أو لا يتصل وهو قول ابن القاسم واتفق جميعهم أن أفعاله جائزة ليرد منها شيء داجه في حالته ولم يعلم رشدا ولا سفه ونظر بقية الأقوال ورح اد بن (قوله عبد الرحمن بن القاسم أي المصري تلميذ الامام مالك لا يندني شيخ الامام (قوله ان الصبي والاشق) أي الماهلين وقوله رد تصرفاتهما أي اتفقا الى أن يبل الصبي والى أن نعس الانثى ونقعد عن الحبض أو غضى سنة بعد دخول الزوج بها (قوله وزيد في الاش المحجورة) أي ذات الاب والوصي والمقدم أي زيد في خروج الاش المبكر من حجر الاولياء الثلاثة شرطا في دخول الزوج بها وشهادة العدل على تصرفه المحجور له يوجد

(لا) عند الامام عبد الرحمن (بن التماس لان العلة لسفه وهو موجود والمراد بالماهل من لا ولي له وفهم قولنا الذكر صلاح البالغ أن الصبي ولا شيء رد تصرفاتهما ومفهو ومحقق السفه ان حجر وله ماض تصرفه (قوله) يعني (عليهما) أي على القولين المتقدمين (الاعتكاف في تصرفه) ادرشد (يحفظ المال) عدم أي بعد الحجر عليه وقبل الحكم فكه على قول مالك لا يجوز ولا يعضي تصرفه في جود العلة عنده وهو المحجور وعند ابن القاسم يعفى لا تنفاه لعله عنده وهي السفه (وزيد في الاش) المحجورة على ما تقدم



من سخط المال في ذات الأب وقلت الوصي والمقدم (دخول الزوج) (ب) (شهادة العبد) (انين فا كثر) (على صلاح حالها) أي حسن  
نصرفها ان لم يدخل فليس على الجبر ولو شهد برئها أو مجرد الدخول كان في ذات الأب (٢٦١) (ولو جدد أبوها جبراً) عليها ولا

عبرة بتجديده (على  
الأرجح) سواءه على  
الظاهر مع ذلك فان رُشد  
لم يرتب هذا على القول  
بالشهادة على صلاح حالها  
بعد الدخول بل على مقابله  
وهو أنه لا ينفك عنها  
الجبر إلا بعد مضي سنة  
من الدخول وقيل ستة  
أعوام وقيل سبعة فإذا  
مضى ما ذكرنا تلك منها  
الجبر ولو كان أبوها جدد  
عليها جبراً بعد الدخول  
وقبل مضي المدة المحددة  
بلاستياج إلى فلتمنه  
ولا يقبل منه أنها سقيمة  
الا إذا ثبت ذلك وأما ذات  
الوصي والمقدم فلا بد  
من فلت بعد الدخول كما  
هو الموضوع إذا الموضوع  
زيادة أمرين على ما تقدم  
الدخول والشهادة  
المذكورة أو مضي عام  
أو أكثر على ما تقدم وأما  
المهمة فأفعالها مردودة  
حتى يمضي لها عام بعد  
الدخول وليست داخلة  
في كلام المصنف فليحفظ  
هذا المقام فكثيراً ما يقع  
السؤال في تصرفات  
النساء بعد الدخول وكثيراً  
ما يقول المفتي إن كانت  
حسنة التصرف فأفعالها  
مأسيمة والا فلا وهو  
خطأ بل لا بد من الشروط

صلاح حالها وعلى هذا ذات الأب لا ينفك الجبر عنها إلا بأمر وأربعة بلوغها وحسن تصرفها وشهادة  
العبد بذلك ودخول الزوج بها أو أمانات الوصي والمقدم فلا ينفك الجبر عنها إلا بأمر وخمسة البلوغ  
وحسن تصرفها وشهادة البينة بذلك ودخول الزوج بها أو أمانات الوصي أو المقدم فان لم ينفك الجبر عنها  
كان تصرفها مردوداً ولو عشت أو دخل بها الزوج وطالت أماناتها عنده (قوله من سخط المال) أي  
بعد بلوغها (قوله فلت الوصي والمقدم) أي بعد البلوغ (قوله وشهادة العبد على صلاح حالها) أي  
شهادتهم بذلك بعد الدخول (قوله ومجرد الدخول كان في ذات الأب) أي في فلت الجبر عنها يعني مع الشهادة  
رُشد ها ولا يحتاج له من الأب ولا مضي مدة قدرها سنة أو أكثر على ما قبل وقوله ومجرد الدخول على  
كلام المصنف (قوله لم يرتب هذا على القول بالشهادة) أي على القول بخروجها من الجبر بالشهادة على  
صلاح حالها بعد الدخول (قوله لا ينفك عنه الجبر إلا بعد مضي سنة من الدخول) أي والشهادة على  
صلاح حالها بعد ما قلنا المصنف وزيد في الأثر مضي سنة بعد الدخول وشهادة العبد بصلاح حالها  
ليكن ما شاء على ما به العمل ويكون قوله بعد ولو جدد أبوها جبراً على الظاهر وواقعاً في محله (قوله ولا يقبل  
منه أنها سقيمة) أي دعواه أم سقيمة أي دعواه أنه اغتصب الجبر لسقمها فلا ينفك الجبر عنها إلا إذا  
فك (قوله فلا بد من فلت بعد الدخول) هذا هو المتعين لما ذكره ابن رشد في المقدمات ونقله مع التوضيح  
من أن المشهور المعمول به في المذهب أن ذات الوصي أو المقدم لا تخرج من الولاية ما لم تطلق من الجبر  
وان عشت أو دخل بها الزوج وطال زمنها وحسن حالها والقول بانها كذات الأب لا يتوقف فلت الجبر  
عنها على إطلاقها لابن الماجشون (قوله الدخول) أي مجرد الدخول على المعتمد والشهادة المذكورة  
(قوله أو مضي عام) أي بعد الدخول وقوله أو أكثر أي ستة أعوام أو سبعة وهذا على مقابل المعتمد  
(قوله فأفعالها مردودة) أي أنها ما حيث علم سقمها فان علم رُشد هانق بن مضي أفعالها في حج عن  
الناصر رد حاجته ينفك الجبر عنها بمضي سنة بعد الدخول بها أو تعنس وتعد عن الحيض (قوله وليست  
داخلة في كلام المصنف) أي لأن المصنف قال وزيد أي في الأثر المحجورة على ما سبق في الذكر المحجور  
عليه وهو حفظ مال ذي الأب وقلت وصي ومقدم (قوله وللاب ترشيدها) أي بان يقول لها رُشدك ورفع  
الجبر عنها فإذا قال لها ذلك ارتفع الجبر عنها وصارت تصرفاتها ماضية قال لها ذلك قبل دخولها أو بعده  
شهدت العبد بصلاح حالها أولاً هل توقف فلت جبر ذات الأب على الأمور الأربعة السابقة إذا لم  
ترشيدها أبوها وكذا يقال في ذات الوصي (قوله وكذا بعده) أي وكذا له ترشيدها بعد الدخول ومجرد  
ترشيدها انفك الجبر عنها (قوله كالوصي) اعلم أن الوصي قيل أنه كالأب فله أن يرشد البكر قبل الدخول  
وبعد وقيل ليس له ذلك حتى يدخل بها زوجها وعلى كل فهل الوصي مصدق في ذلك وان لم تعرف البينة  
رُشد ها وبه قيل أو ليس له ذلك إلا بعد ثبوت رُشد ها وقاله ابن القاسم في سماع أصبغ ونحوه لعبد الوهاب  
واعتقد من هذه الأقوال أنه ليس له ترشيدها إلا بعد الدخول فإذا دخلت كان له ترشيدها ولو لم يعلم  
برُشد ها من غيره وهو الذي جرى به العمل انظر بن (قوله من غيرهما) أي من غير الأب والوصي وهذا  
ظاهر في أن قول المصنف ولو لم يعرف رُشد ها راجع للمستثنين ونحوه أنت واعترضه طفي فقال الصواب  
أنه خاص بالثانية ذهي التي فيها الخلاف المشاكلة ولو وأما الأولى فلا خلاف بها وهي قد رُشد  
(قوله وطاهرة أن تصرفها) أي تصرف المرشدة التي رُشد ها أبوها قبل الدخول ماض أي وهو كذلك  
خلافاً لحش وعبق حيث قال بردها أن كانت لا زوج إلا برضاها قال بن وهو خروج عن المذهب لأن  
الترشيد لا يتبعص (قوله والراجع لا) أي والراجع أن مقدم أنه في ترشيدها بعد الدخول بل  
وكذا قبله وهذا إذا لم يعلم رُشد ها بيمينه والآن كان له ترشيدها ولو لم يعلم رُشد ها بيمينه ولو لم يعلم رُشد ها

المقدمة ودكرها وكذا استضاء من قوله وزيد في الأثر الخ عمل أو غير ترشيدها فليس الدخول أدباً وكذا هذه (كالوصي)  
ليكن بعده لأبيه (ولو يعرف رُشد ها) من غير رُشد ها أو تصرفها ماض ولا يرشد أنه لا يجوز له ترشيدها إلا بذاتها كما في النكاح  
(والمقدم القاضي خلاف) هل له ترشيدها بعد الدخول والراجع لأقواله والأب ترشيدها



مطلقا بل لم يرد هذا كالموصى بعده لا المقدم لطابق المقتضى به وانه هو لما جرى في كلامه ذكر الولى ثم حكم عليه بقوله (والولى) على  
 المحجور من صغير أو سفيه لم يطرأ عليه السفة بعد بلوغه (الاب) الرشيد لا الجذ ولا الخ والعلم الا بما يصاد من الاب (وله البيع) لما لم يرد  
 المحجور (مطلقا) ربعا أو غيره (وان لم يذكر سفيه) (٢٦٢) أى البيع بل وان لم يكن سبب مما يأتى لعله على السداد عند كثير من أهل

مطلقا قبل له دخول وبعده لكل من الاب والوصى والمقدم ومجهرولة الرشيد يحوز الاب الرشيد ما قبل  
 الدخول وبعده والوصى بعد الدخول لا قبله ولا يجوز للمقدم رشيد ما لا قبل الدخول ولا بعده ومعلومه  
 السفة رشيد ما العود مطلقا (قوله مطلقا) أى قبل الدخول وبعده (قوله ولو لم يعلم) أى الرشيد من غيره  
 (قوله لم يطرأ الخ) أى وأما الوطأ عليه بعد البلوغ ما لم يجر عليه الحاكم لا الاب كالم (قوله الاب الرشيد)  
 أى فان كان سفيهها فلا كلام له ولا لوليه الا بتقديم على الابن خاص مغاير لتقديم على أبيه (قوله وان لم  
 يكن له سبب مما يأتى) أى من الاسباب الا تية في قوله وانما يباع عقاره الخ وكلامه يقتضى أن المنق  
 اشتراطه وجود سبب مما يأتى وهذا لا ينافى أنه لا بد من وجود سبب أى سبب كان وهو كذلك اذ لا يحمل  
 الاب فيما بينه وبين الله أن يبيع بدون سبب أصلا انظر بن (قوله عند كثير من أهل العلم) أى كان  
 سلمون والمتبسطى وقال ابن رشد يعرف الاب يحمل على غير السداد حتى يثبت خلافه ويحمل هذا الخلاف  
 اذا باع الاب متاع ولده من نفسه وأما لو باعه لغيره فهو محمول على السداد والنظر اتفاقا حتى يثبت خلافه  
 اذا علمت هذا تعلم أن الاول للشارح أن يقول لعله على السداد ولو باع متاع ولده من نفسه عند كثير  
 من أهل العلم (١) لكان أظهر وأبين للمراد واذا كان يبيع الاب متاع ولده فلا جنى محمولا على النظر  
 والسداد اتفاقا فلا اعتراض للابن بعد رشده فيما باعه عليه أبوه ابن حبيب عن أصبغ بقضى ببعده وان باع  
 لمنفعة نفسه ثم رجع لقول ابن القاسم أن باع لمنفعة نفسه ونفق ذلك فسسخ اهو أطلق في الفسخ فظاهره  
 كان الاب موصرا أم لا وهو كذلك عند ابن القاسم ابن رشد حكم ما باعه الاب من مال ولده الصغير في  
 مصلحة نفسه أو حاجي به يرد مع القيام ويعزم قيمته مع العوات (قوله مطلقا) أى كان المبيع عقارا أو  
 غيره (قوله في بيان السبب) المراد ببيانه ثباته بالبين لا مجرد ذكره باللسان وان لم يعرف الامن قوله كما يعلم  
 ذلك من كلام ابن رشد والتوضيح انظر بن والحاصل أن الاشياخ اختلفوا فيما اذا باع الوصى عتار  
 القيم هل يصدق الوصى أنه باعه لذلك السبب ولا يلزمه اقامة البينة عليه ولا يصدق ويلزمه اقامة البينة  
 عليه قولان بخلاف الاب اذا باع عقارا انه الذى فى حجره فانه لا يكف اثبات الوجه الذى باع لاجله بل  
 فعلة ذلك محمولا على النظر (قوله خلاف) ظاهر المصنف تشهير القولين معا أما الاول فقد شهره أبو القاسم  
 الجزيرى في وثائقه وأما الثاني فقد فهم أبو عمران وغيره المدونة عليه كفى أبى الحسن وهذا يقتضى ترجيحه  
 انظر بن (قوله والوصى كالحاكم لا يبيع بالقيمة الخ) هو ظاهر اذا كان البيع لغير حاجة أما اذا كان  
 لحاجة فهو وصى أن يبيع بالقيمة كما نص عليه المتبسطى وحديث يقال لم يكن له في هذا الغرض أن يهب  
 هبة الثواب وأجاب الشيخ المساوى بما حاصله أن هبة الثواب انما يقضى فيها بالقيمة بعد القوات لان  
 هو هوب له قبل القوات محبر بين الرد واعطاء القيمة والقيمة التى يقضى بها بعد القوات غنا عن خبر يوم  
 القوات ومن الجائز أن تنص قيمته يوم القوات عن قيمته يوم الهبة وهذا ضرر باليتيم فليد الم يجوز  
 للوصى هبة الثواب بخلاف ما به بالعقد يدخل في ضمان المشتري يوم البيع فاذا حصل نقص بعد ذلك فلا  
 ضرر على اليتيم اه بن (قوله واهماله) أى من وصى ومقدم (قوله وملكه لما يبيع) أى لما قصد ببعده  
 (قوله وحجارة الشهود له) أى واطلاع الشهود عليه ان كان قار ان يرسل القاضى جماعة بظلمون عليه  
 ويطوفون به من داخل ومن خارج ثم يقولون للحاكم هذا الذى حزنه واطلعا عليه هو الذى شهد عندك  
 به ملك للصغير أو يرسل القاضى معهم أحدا من طرفه فيقولون له بعد الطوائى به هذا البيت الذى حزنه  
 واطلعا عليه هو الذى شهد به عند القاضى انه ملك لليتيم (قوله هو الذى شهد بالخ) هذا اذا كانت بينة  
 لحجارة هى بيعة المالك وقوله أو شهد بالخ اذا كانت غيرها (قوله حشيه الخ) علة للاحتجاج لبينة لحجارة  
 (قوله والتسوق) أى وثبوت التسوق للمبيع أى لشيء الذى أريد ببعده وقوله أى اظهاره للبيع والمادة

العلم (ثم) بلى الاب (وصيه)  
 فوصى الوصى (وان بعد  
 وهل) هو (كالب) له  
 البيع مطلقا وان لم يذكر  
 السبب وان كان لا بد من  
 سبب من الاسباب  
 الا تية لكن لا يلزمه  
 البيان مطلقا (أو) لا  
 يلزمه بيايه (الا الرابع)  
 أى المنزل والمراد العقار  
 مطلقا اذا باعه (فبيان  
 السبب) الا فى ذكره  
 (خلاف وليس له) أى  
 للوصى (هبة) من مال  
 محجوره (الثواب) لان  
 الهبة اذا فانت يصد  
 الموهوب له فلا يلزمه الا  
 القيمة والوصى كالحاكم  
 لا يبيع بالقيمة بخلاف  
 الاب (ثم) بلى الوصى  
 (حاكم) أو من قيمته  
 (وباع) الحاكم مادته  
 الضرورة الى بيعه من  
 مال اليتيم (بشوت يثمه  
 واهماله وملكه لما يبيع  
 وأنه الاول) بالبيع من  
 غيره (وحجارة الشهود  
 له) بان يقولوا للحاكم أو  
 لمن وجهه الحاكم معهم  
 هذا الذى حزنه  
 واطلعا كاهم عليه هو  
 الذى شهدنا أو شهد بانه  
 ملك لليتيم خشية أن  
 يقال بعد ذلك ما يبيع ليس

هو ما شهد بانه ملك لليتيم وثبت بينة المالك أو له بية فى المكان الملقى صفته كذا وكذا وتنتهى  
 حدوده الى كذا وكذا كفت عن بيعة الحيازة كما عندنا عصر (والتسوق) بالمبيع أى اظهاره للبيع والمناداة عليه  
 (١) قوله لكان أظهر هذا جواب لم يتقدمه شرط كما لا يخفى كتبه مصدحه



(و) ثبوت (عدم الفاء) أي وجود (زائد) على الثمن الذي أعطى فيه (والسداد في الثمن) المعطى بأن يكون ثمن المثل فاكثر وأن يكون  
عينا حالالا مرضا ولا مؤبلا خوف الرخص والعدم (وفي) لزوم (تصريحه بأسماء الشهود) (٢٦٣) الشاهدين بذلك (قولان) محلهما

في الحاكم العدل الضابط  
وأما غيره فلا بد من  
التصريح بهم والانتفاء  
حكمه وأما الغائب فلا بد  
من التصريح بهم والانتفاء  
نقص حكمه كإسقاط  
المصنف والشروط  
المذكورة شروط في صحة  
البيع كإسقاط  
(الخاص) أي كإسقاط  
(كجدة) وأم وعم فليس  
يولي على اليتيم فلا يبيع  
مناعه مالم يكن وصيا  
بالتصريح واستحسن أن  
العرف كالنص كما يقع كثيرا  
لاهل البوادي وغيرهم  
أن يموت الأب ولا يوصي  
على أولاده اعتمادا على  
أخ أو عم أو جد ويكفل  
الصغار من ذكرفهم  
البيع بشروطه وبمضى  
ولا ينقض وينبغي أن  
يكون ذلك فيمن عرف  
بالشفقة وحسن التربية  
والإفلا بد من حاكم أو  
جماعة المساجين (وهمل  
بإمضاء) تصرف الحاكم  
في الشيء (اليسير) حيث  
لا شرط ولا عرف (وفي  
حده) أي اليسير عشرة  
دنانير أو عشرين أو ثلاثين  
(تردد) والظاهر الرجوع  
للعرف وهو يختلف باختلاف  
الأشخاص والمكان

عليه أي المرة بعد المرة (قوله وعدم الفاء زائد) أي وعدم وجود من يدفع رائدا على ما أعطى فيه من  
التمن (قوله والسداد الخ) لا يقال الوصي لا يبيع الاغبطة بأن يكون الثمن زائدا على القيمة بقدر  
الثالث والوصي مقدم على الحاكم فهو أقوى منه فمقتضاه أن الحاكم لا يبيع بالسداد لا فانقول هذا  
منوع لالوصي يبيع اغبطة وذيرها من الأسباب الا تية والحاكم لا يبيع الا الحاجة نصار الوصي  
بهذا الاعتبار أقوى (قوله وفي لزوم) أي وعدم لزومه أي بل يكفي أن يقول ثبت عندى بالينة  
الشرعية أن لولد الغلاني يتيم مهمل وأنه يملك محلا في جهة كذا الخ (قوله نصريحه) أي في السجل الذي  
يكتب فيه الوقائع التي حكم فيها (قوله بذلك) أي بالامور المتقدمة بان يكتب في السجل ثبت عندى  
بشهادة فلان وفلان يتيم وبشهادة فلان وفلان أهله وبشهادة فلان وفلان ملكه لمحل في جهة كذا الخ  
(قوله قولان) صوابه تردد انظر المواق وعلى القول بلزوم التصريح بأسمائهم فاذا ترك التصريح  
نقص حكمه على الظاهر قياسا على ما إذا ترك ذلك في البيع على الغائب (قوله وأما الغائب) أي إذا أراد  
الحاكم بيع ماله لأجل دين عليه أو لأجل نفقة زوجته أو أولاده فلا بد الخ (قوله أي كافل) أشار بهذا  
إلى أن المراد بالخاص الكافل الذي يكفل اليتيم ذكر كان أو أنثى فر يبا أو أجنبيا (قوله فلا يبيع مناعه  
الخ) حاصل فقه المسئلة أن الكافل إذا جرى العرف بتوليته أمر اليتيم والنظر في شأنه كان تصرفه صحيحا  
في القليل والكثير إذا كان التصرف لمصلحة وإن لم يكن عرف بذلك فالمشهور أنه لا يعضى تصرفه لافي  
القليل ولا في الكثير والذي جرى به العمل مضى التصرف في القليل دون الكثير ولا بد من الرفع للحاكم  
في الكثير ولا فرق في ذلك بين كون الكافل ذكرا أو أنثى فر يبا أو أجنبيا حلالا لما يؤممه تعسير المصنف  
بماضن من اختصاص ذلك بالقرين (قوله واستحسن أن العرف كالنص) أي أن العرف الجاري بتولية  
أمر اليتيم والنظر في شأنه كالمسألة على وصايتهم ونقل ابن غاري رواية عن مالك أن الكافل بمسئلة الوصي  
بدون هذا العرف وذكر أبو محمد صالح أن هذه الرواية جيدة لاهل البوادي لا مهمهم بلون الإيصاء  
(قوله وغيرهم) أي كاهل القرى الذين لا يعرفون الإيصاء على أولادهم العادون كل من مات عن صغار  
يعتمد في تربيتهم على أخ أو عم أو أم أو عم (قوله شروطه) أي وهو أن يكون البيع لواحد من الأمور  
الآتية (قوله وحمل بامضاء اليسير) ابن حلال في بيع الحاكم على محضونه اليتيم الصغير اضطراب كثير  
والذي جرى به العمل مالا سبب في قوله من التفريق بين القليل والكثير فيجوز في النافه اليسير ثم  
قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع الا بشروط وهي معرفة الخصانة وصحة المحضون والحاجة الموجهة  
لبيع ونفاه المبيع وأنه أحق بالبيع من غيره ومعرفة السداد في الثمن ونش هذه الشروط كلها  
بينية معتبرة شرطا إذا اختلف شرط من هذه الشروط كان للمحضون إذا كبر الخيار في رد البيع وإمضائه  
وقال أبو الحسن أيضا ونقله في المعيار ابن (قوله أي الاخذ له جوره بالشفقة) أي سواء كان ذلك المحجور  
صغيرا أو سفيها (قوله وترك القصاص) أي ولولي سواء كان أب أو غيره ترك القصاص الواجب للصغير  
بسبب الجنابة على أماراته أو على أمه إذا كان ذلك انترك نظرا ومصلحة للمحجور وترك القصاص  
بالفقهاء الجاني (قوله وأما السفيه فينظر له نفسه) أي فيما أوجب له من انقصاص أي وحيفته فلا يتأق  
لولي له أن يترك ما أوجب له وإذا نظر فيما أوجب له من ذلك وعفا عن الجاني فليس لولي رد ذلك العفو  
تقدم في قول المصنف ونفيه فقوله الشارح كما مر في قوله وقصاص الأولى كما مر في قوله ونفيه أو يرد قوله  
الخ لان قوله وقصاص مسألة أخرى معارة هذه (قوله فيسقطان) حواش شرط مقدر أي وإذا حصل ترك  
ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فيسقطان وقد أشار الشارح لذلك (قوله ولا ينعو) أي ولا يجوز

والزمان (ولولي) أب أو غيره (ترك التشفع) أي الاخذ له جوره بالشفقة إذا كان نظرا (و) ترك (القصاص) الواجب للصغير خاصة  
وأما السفيه فينظر له نفسه كما تقدم في قوله وقصاص وإذا ترك بالنظر (فيسقطان) فلا قيام للمحجور بما ذابغ ورشد بخلاف تركهما  
على غير وجه النظر فله القيام كما يأتي في قوله (أما السفيه) لا ينعو (ولا ينعو) أي في عهد أو خراج أو على أقل من الدية



الأشهر كإتيان الجراح (ومضى بنفسه) أي الولي لم يجد مجبوره بل مجبوراً ابتداء (بمعرض) من مال غير العبد (كأبيه) أي أبي المجبورة الصغيرة أو السفيه وان بلا عرض ففرق (١٦٤) بين عتق رقيقه إذا كان غير أبيه وبين ما إذا كان أباه لكن محل منى عتق أبيه (ان

أبسر) الأب يوم العتق  
أو بعد قبل النظر فيه  
وغرم من ماله ثمه فان  
أعسر لم يهرع نفسه ورد  
ثم ذكر مسائل على سبيل  
الاستطراد والانسب  
ذكرها باب القضاء  
فقال (واعلمكم) أي  
انما يجوز ابتداء أن يحكم  
(في الرشد) في (ضده)  
وهو السفه الذين تقدم  
بيانها (و) في شأن  
(الوصية) من تقديم  
وصي ومن كون الموحي  
له إذا تعدد يحصل  
الاشتراك أو يختص به  
أحدهما ومن محتملها  
وفسادها وغير ذلك (في)  
(الحبس المعقب) أي  
المتعلق بوجوده وعدم  
كسبه على زيد وعقبه  
لأنه حكم على غائب وأما  
غير المعقب كعلي زيد  
فلا يتقيد بالقضاء  
لكون الحكم فيه على  
غير غائب (و) في (أمر  
العائب) فيما يباع عليه  
لنفقة زوجته أو فده أو  
دينه (و) في (النسب)  
من حقوق وهدمه (و) في  
(الولاء) ككون فلان  
له الولاء على فلان (و) في  
(حد) لحسر أو رقيق  
متزوج بغير ملك سيده  
(وقصاص) في نفس أو  
طرف (ومال بنيم) الأولى  
وأمر بنيم يشمل ترشيده

الولي أن يعفو عن الجناية خطأ مجانباً أو على أقل من الدية وأما محمداً فتقدم في قوله والقصاص فيقول  
الشارح عن هذا الأولى اسقاطه وقوله الأعسر أي من الجاني ويحتمل الأعسر المعنى عليه واحتياجه  
كإتيان (قوله ومضى بنفسه) يعني أن الولي المجبور إذا كان غير أبيه وأعتق رقيق المجبور سواء كان  
سغيراً أو سفيهاً فان عتقه بمضى أي إذا كان العتق بعرض معين حين العتق وأما لو كان بغير عرض ورد  
العتق سواء كان الولي موصراً أو معسراً هذا هو الصحيح والفرقة بينهما انما هو إذا كان الولي أباً  
للمجبور كافي الشارح ومضى خش مما يخالف هذا فغير صواب (قوله من غير مال العبد) أي بان كان  
ذلك العرض من الولي أو من أجنبي فان كان العرض من مال العبد فان العتق رد إذا لمصلحة نفسه  
للمعسر وعليه (قوله أي أبي المجبور الصغير الخ) أي كما مضى عتق الولي إذا كان أباً للمعسر وصغيراً  
أو سفيهاً وان بلا عرض معين حين العتق (قوله إذا كان غير أبيه) أي إذا كان الولي الذي أعتقه غير  
أبيه (قوله وبين ما إذا كان) أي الولي الذي أعتقه أباه وأشار الشارح بهذا إلى أن التشبيه في كلام  
المصنف غير تام (قوله وغرم) أي الأب والمراد بثمنه قيمته (قوله واعلمكم في الرشد الخ) أي إذا  
احتج بالحكم بان حصل تنازع وليس المراد أن هذه المذكورات لا بد فيها من الحكم مطلقاً (قوله من  
تقديم وصي) أي على الوارث في الصلاة على الميت ونعاطي أموره وتركته ووفاء ما عليه من الدين منها وغير  
ذلك (قوله ومن محتملها وفسادها) أي فلا يحكم بان هذه الوصية صحيحة أو فاسدة إلا القاضي (قوله وفي  
الحبس المعقب) أي محذوراً وطلاناً وأصلاً فلا يحكم بصحة الحبس المعقب أو بطلانه أو بآب هذا الحبس  
معقب أو غير معقب أو أن هذا يستحق قول هذا أو هذا يشارك هذا إلا القاضي رأياً لحبس غير المعقب  
كحبس على فلان وفلان وفلان مثلاً لا يتقيد بالقضاء لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل  
المعقب الحبس على الغصراء لأنهم لما كانوا لا ينفقون سائر الوقت عليهم عزلة المعقب وحيث لا يحكم  
في شأنه إلا القضاة (قوله وأمر العائب) أي غير المفقود لان زوجته رفع للقاضي والوالى والى الماء  
أو يقال مراده بالعائب ما يسمى غائباً في الاصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائباً في اصطلاحهم لان  
العائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه (نقيبه) من جلة أمر العائب فسخ  
نكاحه لعدم النفقة أو لعدم رزوجه محلول لغرض ولا يفسخ نكاحه إلا القاضي ما لم يتعذر الوصول  
إليه حقيقة أو حكماً بان كان يأخذ رزقهم على الفسخ والإقام مقامه جماعة المسلمين كما ذكر ذلك شيخنا  
العدوى (قوله والنسب) أي لا يحكم في النسب اثباتاً ونفياً إلا القضاة ولا يحكم بان فلان من ذرية فلان  
أوليس من ذرية فلان إلا القاضي (قوله ككون فلان له الولاء على فلان الخ) فاد أفقت بنية على أن ريدا  
عقبى لابي أو لمدى وان لى الولاء عليه وآثره إذا مات وحصل تنازع فالحكم بان لى الولاء عليه إنما  
هو القاضي (قوله متزوج بغير ملك سيده) أي بان كان متزوجاً بجمرة أو بامه مملوكة لغير سيده وأما  
الرقيق المتزوج بملك سيده وكذا إذا كان غير متزوج أصلاً فيقيم الحد عليه سيده إذا ثبت موجب الحد  
بغير علمه (قوله الأولى الخ) قد يقال ان النسب فيه والترشيده هما دول المصنف أولاً في الرشد وصده وأما  
ما بعدهما فكله داخل في قول المصنف ومال بنيم وحيث فلا حاجة لهذا التصويب (قوله القضاة)  
أي ان هذه الأمور العشرة لا يحكم فيها إلا القضاة ولا القضاة ولا القضاة ولا القضاة ولا القضاة ولا القضاة  
واللعان بان حكم غير القاضي في هذه الثلاثة مضى حكمه ان كان صواباً وأدب وأما التفرير في لاطيان  
المرصدة على البر فانما يكون للسلطان أو الباشا لا القضاة وهم معزولون عن تقريرها كما ذكره شيخنا  
في الحاشية فقلنا من حج ومحل كون هذه المسائل الثلاث عشرة لا يحكم فيها إلا القاضي ان كان ولا يتعذر  
الوصول إليه حقيقة أو حكماً بان كان لا يأخذ رزقهم على حكمه ولا قام جماعة المسلمين مقامه فيما  
ذكره تقرير شيخنا عدوى (قوله لخطره هذه العشرة) أي لخطرها أي لخطرها كالتقصص وقوله  
أولئك حق الله أي بالنظر في نسب وأمانته حلوه بجمع حق الله والخطري في الحدود (قوله أو حق)

من  
وضده وتقدم مقدم عليه وتعدده وانفراده وغير ذلك  
(القضاة) فاعل يحكم لخطره هذه العشرة أو لتعاقب حق الله أو حق



من ليس موجودا فان حكم فيها غيرهم مضي ن احكم صوابا و ابوالمراد والقضاة اوتوا به سم وأولى السلطان بخلاف الحكم والوالى و والى  
الماء ونحوهم ولما جرى ذكر السبب الذى يباع له عقار اليتيم في قوله أو الا الر بع فبيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهى أحد عشر  
ذكر منها عشرة وأسقط الخوف عليه من ظالم لعله بالاولى أو لدخوله في أو لما فقال (وانما يباع عقاره) أى اليتيم الذى لا وصى له و يباع الحاكم  
بشر وطه المتقدمة أو له وصى على أحد المشهورين المتقدمين (حاجة) ٣٦٥ كنفقة أو وقاعدتين لأقضاء له الأمن عنه (أو

غبطسة) بان زبد في عن  
مثله الثلث فأكثر من مال  
حلال (أو لكونه موظفا  
أى عليه خراج أى حكر  
فيباع ويبدل بما لا حكر  
عليه إلا أن يكون  
الموظف أكثر نفعا فلا  
يباع (أو) لكونه (حصنة)  
فيستبدل به غيره كاملا  
للسلامة من ضرر الشركة  
(أو قلت عنه) وأولى اذا  
لم يكن له غلة (فيستبدل)  
أى فيباع ليستبدل له  
(خلافه) وهذا راجع  
لما عدا البيع لحاجة حتى  
ما يباع لعبطة و راجع  
لما عدا أيضا ما عدا مسألة  
أو لارادة شريكه بعا (أو)  
لكونه أى مسكنه (بين  
زميين) وان قولا فيستبدل  
له مسكن بين مسلمين  
لاعقاره الذى للتجر أو  
الكراء اعلاوه غالبا بين  
دميين (أو) لكونه بين  
(حبران سنة) يخشى منهم  
الضرر في الدين أو لندبا  
فيشمل أهل البدع  
ويستبدل له منزل بين  
أهل السنة (أو لارادة  
شريكه بعا) فيما لا ينقسم  
(ولا مال له) بشترى له به  
حصنة الشريك وان لم  
يستبدل خلافه كما مر (أو

من ليس موجودا) أى كالعائب والحبس المذهب (قوله والمراد الخ) أشار بهذا الى أن الحصر في كلام  
المصنف اضافى أى انه بالنسبة للوالى و والى الماء والحكم فلا ينافى ان نائب القاضى والسلطان مثل القاضى  
(قوله بخلاف الحكم والوالى الخ) أى فلا يجوز أن يحكموا في هذه الامور المذكورة ابتداء فان حكموا مضي  
حكمهم ان كان صوابا أو ادبوا (قوله الخوف عليه من ظالم) أى يأخذه غصبا (قوله أى اليتيم الذى لا وصى له  
وباع الحاكم أو له وصى على أحد المشهورين المتقدمين) تبع الشارح في ذلك عج وأصله لشبكه الشيخ سالم  
واعترضه طي قائلا البيع لهذه الوجوه انما هو في اليتيم الذى الوصى خاصة كما صرح به في المدونة وكلام ابن  
رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره أما اليتيم المهمل فقد تقدم ان الحاكم يتولى أمره وانه انما يبيع  
لحاجته فقط وحينئذ فكلام الشيخ سالم غير مسلم وقوله على أحد المشهورين يقتضى أن المشهور لا يخر  
قول أن الوصى له أن يبيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك اذا الوصى لا يبيع عقار اليتيم الا لوجه من هذه  
الوجوه اتفاقا وانما الخلاف في كونه يكلف اثبات الوجه الذى يبيع لاجله أولا يكلف اثباته ويصدق في ان  
يباع لهذا الوجه انظر بن تينيه في قوله أى اليتيم أى وأما الصغير الذى له أب فقال في التوضيح ظاهر المذهب  
أن الأب يبيع على ولده الصغير والسفيه الذى في حجره الر بيع وغيره لاحد هذه الوجوه ولغيرها وفعلة في ربيع  
ولده كغيره من السلع محمول على الصلاح وانما يحتاج لاحد هذه الوجوه الوصى وحده ثم نقل نحوه عن ابن  
رشد (قوله بشرطه المتقدمة) أى من ثبوت يثمه وأعماله وما كماله قصد ببعه وانه الاولى الى آخر ما مر  
قوله على أحد المشهورين المتقدمين) أى في قول المصنف وهل هو كالأب أو الر بع فبيان السبب  
قولان (قوله من مال حلال) التذييد بذلك وقع في كلام سحنون حيث قال ويكون مال المبيع حلالا طيبا  
كذا نقل عنه ابن قنوج اه ولا يقال ان الحلال وجوده متعذرا لما قول الحلال ما جهل أصله لا ما علم أصله  
وأصل أصله حتى تعذر (قوله أ ترضعا) أى من الحالى عن التوطيف (قوله فلا يباع) أى ولو كان نفع  
لموظف مثل نفع الحالى فالظاهر كما قال - لو لو التمسك بالاصل وعدم بيعه الا لماع آخر - نظر شب (قوله أو  
لكونه حصنة) أى أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أم لا والحال ان لليتيم مالا (قوله أو قلت عنه) أى  
ويباع ويستبدل له له غلة كثيرة (قوله وأولى اذا لم يكن له غلة) أى ويباع ويستبدل له عقاره له غلة (قوله  
ويستبدل - خلافه) ظاهره ولو كان ذلك الخلاف عبر عقار لكن كلام الشيخ سالم السنورى يقتضى تخصيصه  
باعتبار اه - ش (قوله حتى ما يباع لعبطة) أى فيجب الاستبدال فيها على ما قاله لعرناطى وهو المعتمد  
كما قال شيخنا خلافا لمن قال بعدم وجوب الاستبدال فيها كالبيع لحاجة (قوله لعلوه غالبا) أى لعلو كرائه  
فلا صلحة حينئذ في ابقائه (قوله يخشى منهم - الضرر في الدين) أى بان كونه حواجا يخشى على الولدان  
عند اعتقادهم (قوله أو لندبا) أى أو يخشى منهم على الولدى دياه بأن يسرقوا منه - (قوله فيما  
لا ينقسم) أى ولا قسم لليتيم حصته ولا يباع حينئذ (قوله ويجز على الرقيق) أى جبر أصليا كالجزر على  
الصغير وحينئذ تنصرف انه مردودة وان لم يجز عليه السيد (قوله لسببه) وذلك لما ثبت للسبب من الحق  
في زيادة قيمته بسبب المال لان العبد الذى له مال قيمته أكثر من قيمة ماله له (قوله بمعاوضة أو غيرها)  
أى هو رد تصرفاته كانت بمعاوضة أو غيرها (قوله لا دأذن له) أى سيده في التصرف في يومه والا كان  
صرفه فيه ماصيا (قوله لا يادن) أى لا أن يكون مائة سارا لادن - في التجارة فلا يجز عنه هذا - كان

٣٦ - دسوق ثالث في خشية تسأل لعمارة) عنه يصير مضرر عنها (أو) خشية (الطراب ولا مال له) بعمره (أوله)  
مال (والباع أول) من لعمارة لعرص من لأعراس ولف فرغ من حب جبر ثلاثة نصبي والسفيه والنجمون شرع في المحجور الرابع فقال  
(وجز على الرقيق) يعنى أن الرقيق محجور عليه شرعا ليدفع في نفسه وماله فلا كان أو كثر ولو كان ما فطما لمال بمعاوضة أو غيرها وسواء  
كان قذا أو مدبرا أو معتقلا لابل وأما لمبعض فهو يوم نفسه كالحر في يوم - له محجور وعليه لا دأذن له (الابادن) له في التجارة



ولو كان السيد له مال فله ان يشتره له بضاعة ووضعها بھا توت مثلاً امره بجلبه له للتجارة به والمأذون من  
أذن له سيده ان يتجر في مال نفسه ٢٦٦ ولو كان الربح للسيد أو في مال سيده والربح للعبد أو مال السيد فوكيل لا مأذون (ولو) أذن

له (في نوع) خاص كالربح  
(فكوكيل مفوض) فيما  
أذن له فيه وفي غيره من  
باقي الأنواع لأنه أقعده  
للناس ولا يدرون في أي  
الأنواع أقعده فهو تفويض  
على ما تضمنه ما قبله أي  
فان أذن له ولو في نوع  
فكوكيل مفوض في  
سائر الأنواع ثم انه اذا  
أذن له في نوع سواء منعه  
من غيره أم لا فلا يجوز له  
أن يتعدى ما أذن له فيه  
وان مضى ما فعله على وجه  
التعدي وكلام المصنف  
لا يفيد منعه من التعدي  
في غير المأذون فيه وأما  
مضيه في ما يخبره قوله  
كوكيل مفوض (وله)  
أي للعبد المأذون (أن  
يضع) عن بعض غرمائه  
من دين له عليه بالمعروف  
(و) له ان (يؤخر) عريضا  
بحال عليه ما لم يبعد  
التأخير (ويضيف)  
بطعام يدعو له الناس وله  
الإعارة (ان استألف) في  
الجميع أي فعله استئلافا  
للتجارة (و) له ان (بأحد  
قراضا) من غيره ورجحه  
تكراره لا يقضي منه دينه  
ولا يتبعه ان عتق لا يباع  
به مائة نفسه فأشبهه ما لو  
استعمل نفسه في الإجارة  
(و) أن (يدفعه) لمن يعمل  
فيه (ويتصرف في كهيته)  
له ووصية وصدقة أعطيت له (بالمعاوضة) ولو جبهه ثواب لا بصدقة وهبة لعبد

الادن في كل نوع بل ولو في نوع واحد وحكمه اذا أذن له في التجارة أنه لو وكيل مفوض لانه وكيل فاد  
تصرف مضى تصرفه ان كان صوابا ولا (قوله ولو ضمنا) أي هذا اذا كان الادن صريحا كذا ثبت في التجارة  
بل ولو كان الادن ضمنا (قوله واشرائه) أي وكشراه السيد للعبد بضاعة ووضعها الخ قال شيخنا العدوي  
ولامانع من ان يجعل من الادن الحكمي ترشيد السيد له بان يقول له زدتك (قوله والمأذون الخ) أشار بهذا  
الى أن العبد المأذون له أقسام ثلاثة يكون العبد وكيل في صورة وكوكيل في صورتين فاد اتصرف فيهما  
مضى تصرفه ان كان بطرا ولا فلا الا أن يقول له أمضيت تصرفك كان نظرا أم لا وأما في الصورة التي يكون  
فيها وكيل فتصرفه ماض لا يرد أصلا ولو غير صواب (قوله فوكيل لا مأذون) أي وحينئذ يكون محجورا  
عليه في غير ما وكل عليه كما فرده شيخنا (قوله ولو في نوع خاص) أي هذا اذا أذن له في كل نوع بل ولو في نوع  
خاص (قوله فكوكيل مفوض فيما أذن له فيه وفي غيره) قال في التوضيح هذا مقيد بما اذا لم يشهر أنه أذن في  
النوع الفلاني خاصة وأعلن ذلك فان أشهر ذلك وأعلنه احتص به قال شيخنا العدوي وهو خلاف النقل  
والنقل الاطلاق (قوله وفي غيره) أي فاد اتصرف في غير ذلك النوع الذي أذن له فيه كان تصرفه ماضيا بل  
وجائزا ابتداء خلافا لما في عقب وتبعه الشارح من مضيه بعد الوقوع وان كان غير جائزا ابتداء اه شيخنا  
عدوي والحاصل ان في جوار القيد على التصرف في غير ما أذن له فيه ولو اشتهر منعه منه خلافا والمعتد  
بجواز كمال شيخنا (قوله في أي الأنواع أقعده) بل واقتصر على النوع المأذون فيه فقط كان ذلك غرورا للناس  
(قوله بالمعروف) متعلق بوضع أشار به الى أن يحمل جوار الوصية من الدين اذا كان ما يرضه قليلا وان كان  
كثيرا منعت الوصية والفلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله ما لم يبعد التأخير) أي والامنع والبعد أيضا  
معتبر بالعرف كما ذكره اللغوي ولم يبعدوا تأخير الدين للاستئلاف سلفا جرم منعه لعدم تحقق النفع كن يؤخر  
دينه لحب الشاء عليه والحمدة ومعه سحنون (قوله وله الإعارة ان استألف) فيه نظري المدونة لا يجوز  
للعبد أن يعبر من ماله عارية مأدونا كان أو غير مأدون وكذلك العطية اه وقال ابن عرفة وفيها لا يعبر بشئ من  
ماله يعبر ادن سيده الصعلي عن محمد لا بأس أن يعبر دابته للمكان القريب اه والممنع منها ولو للاستئلاف هو  
لصواب اه بن (قوله استئلاف التجارة) أي وله أن يعق عن ولده ولو لعبر استئلاف ولو قل المال اذا علم أن  
سيده لا يكره ذلك كما في المدونة اه بن فان علم كراهه السيد ذلك منع وكل من أكل منها شيئا ضمنه السيد  
كما في عقب (قوله ويا حد قراضا ويدفعه) ابن عرفة وفي استئلام الادن في العجر أحد القراض واعطاه  
به الا الصقلي عن ابن القاسم وأشهب ساء على انه تجر أو اجارة وايداع للعبر اه بن فن قال ان العمل في  
القراض من قبيل التجارة أجاز للمأذون أحد المال من غيره ودفعه قراضا لا له مادون له في التجارة ومن  
قال ان عمله في مال العبر قراضا من قبيل الإجارة ودفعه الى العبر قراضا من قبيل الوديعة منع من دفعه الى  
لغيره وأحد من غيره قراضا لا يجوز له أن يودع شيئا من ماله ولا يؤجر نفسه الا بادن سيده (قوله في نفسه)  
كما يجوز للمأذون ما ذكره المصنف يجوز له أيضا ان يسري وهبته الثواب وقبول الوديعة وأخذ اللقطه  
لا اللقيط والتوكيل يعبر ادن سيده (قوله ورجحه) أي القراض وقوله تكراره أي أجرة خدمته وقوله فأشبهه  
ماله استعمل نفسه في الإجارة أي وما تحصل من اجارته فهو لسيده (قوله ويتصرف في كهيته بالمعاوضة) أي  
ولا يتوقف في ذلك على ادن السيد (قوله لا بصدقه) أي ولا يتصرف فيما ذكر بصدقة ولا هبة لعبر ثواب  
ولا يتجوزهما من كل مال بس معاوضة مالية واعماص المصنف على جوار تصرفه في الهبة ونحوها بالمعاوضة  
وان كان داخلا فيما جعل له من الادن في التجارة لان المال الموهوب لما كان طارئا بعد الادن رجحا يتوهم  
انه عبر داخل في الادن (قوله وأقيم معها الخ) حاصله ان المدونة قالت واداهب للمأذون مال وقد عتقه  
دين فعرماؤه أحق به من سيده ولا يكون للعمر ما من عمل يد وثنى ولا من حراجه وأرش جراحه ونما يكون

وفاء

له ووصية وصدقة أعطيت له (بالمعاوضة) ولو جبهه ثواب لا بصدقة وهبة لعبد

ثواب (وأقيم منها) أي أخذ من المدونة (عدم منعه) أي المأذون (منها) أي من الهبة أي من قبولها أي ليس السيد بمنع عبده من قبولها



قال المصنف ولو قيل ان له المنع لكان حسنا للمانية التي تلحق السيد (ولغير من أذن له القبول) للهبة (بلا إذن) من سيده فيه فأولى المأذون ومن استقل بالقبول استقل بالرد ثم المفهوم من المصنف هنا خلاف قوله في النكاح ٣٣٧ فأخذ منه جبر العبد على الهبة والراجح

ما هنا (والجبر عليه) أي على المأذون في قيام غرمائه عليه (كالحجر) من كون القاضي يتسولي ذلك لا الغرماء والسيد ويقبل إقراره لمن لا يثبت عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك كالحجر وليس للسيد إسقاطه بخلاف غير المأذون (وأخذ) الدين الثالث عليه (بما) أي من المال الذي (يسده) أي بماله سلطة عليه سواء أذن له في التعريف أم لا حاضرا أو غائبا (وان) كان ما يده (مستولته) أولدها قبل الإذن له في التجارة أو بعده ان اشترها من مال التجارة أو ربحه وأما ولدها فهو للسيد فلا يباع في دينه فلو اشترها من خراج وكسبه فهي وولدها للسيد قطعا (كعطيته) مصدر مضاف لضعونه أي كاعطاء العبد له عطية أو خد في دينه (وهل ان منح للمدين) أي لاجل قصائه والافكر خرجه تكون للسيد (أو) يقضى دينه منها (مطلقا أو بسلان) وأخرج من قوله واحد مما يده قوله (لا عتبه) لخاصة عند الإذن في التجارة بخلاف التي قبله فتوحد له حوله في المال

وفاء الدين من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به قبله العبد اه فقال عياض هذا ظاهر في أن السيد لا يمنع من قبوله وظاهر أن الغرماء لا يجبرونه على القبول (قوله قال المصنف) أي في توضيحه (قوله ولغير من أذن له القبول بلا إذن) أي وان كان لا يتصرف في تلك العطية إلا بإذن (قوله فأولى المأذون) أي وجبت فلا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها لفهمه من قوله ولغير من أذن له القبول بالاولى (قوله ومن استقل بالقبول استقل بالرد) أي وحينئذ فكل من المأذون وغيره له قبول الهبة وله ردها من غير إذن له في ذلك فإذا ردها فليس للسيد أن يجبره على قبولها وإذا قبلها فليس للسيد جبره على ردها (قوله جبر العبد على الهبة) أي على قبولها إذا ردها ومعلوم أن من يجبر على قبولها يجبر على ردها إذا قبلها (قوله والراجح ما هنا) أي من أنه لا يجبر على قبولها إذا ردها كما أنه لا يجبر على ردها إذا قبلها (قوله من كون القاضي الخ) أي لان الجبر بمعنى خلع المال للغرماء لا يكون إلا للحاكم بالشر وط الساقطة المشار لها بقول المصنف سابقا عليه دين احل أي إذا طلب الغرماء تفليس له لا حل بحجزه عن دفع دين حل (قوله لا بعده) أي فلا يقبل في المال الذي خلع للغرماء وان لزمه فيما تحدد في حاصص مع الغرماء فيه (قوله إسقاطه) أي الدين أي عن المأذون له في التجارة (قوله بخلاف غير المأذون) أي فإنه لا يقبل ولا يعتبر إقراره بدين ولا للسيد إسقاط الدين عنه بأن يقول له أسقطت الدين عنك فيسقط ولا يتبع به ولا عتق (قوله وأخذ الدين الثالث عليه) أي سواء فليس وجبر عليه أم لا (قوله أي بماله سلطة عليه) أي سواء كان محو زابده حيازة حسيبة أولا (قوله وان مستولته) أي قبضها لأنها ماله ولا حرة فيها والا كانت أشرف من سيدها وكذلك بيعها لغير دين عليه لكن بإذن السيد لا غير إذ نه مراعاة للقول بأنها تكون أم ولدان عتق فان باعها بغير إذن السيد مضى ببيعها ومثل مستولته في البيع للدين من يده من أقاربه ممن يعتق على الطرفان لم يكن عليه دين محيط لم يبيع أحدا منهم إلا بإذن سيده كما في المدونة وقوله وان مستولته أي التي اشترها من غير خراج وكسبه بل من هبة أو صدقة أو وصية أو من مال تجارة أو ربحه (قوله فلا يباع في دينه) لأنه ليس ماله بل للسيد لا اتفاق على عتقه عليه ان عتق ولو كان مالا لبعه ان عتق واستمر على الرقبة حتى يكون مالا فلو باعه بغير إذن السيد رده به وإذا علمت أن مافي يظنها لسيد فلا تصاع في دينه إلا بعد وضعها وتباع حينئذ تولدها ويقوم كل واحد بانفراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه اه من (قوله كعطيته) انما ذكرها وان دخلت فيما يده لبيان ما ذهبا من الخلاف (قوله وهل ان منح) أي وهل محل أخذ الهبة في الدين ان منح لاحل وفائه ولا فلا تؤخذ فيه بل تكون للسيد (قوله أو يقضى دينه منها مطلقا) أي وهو الظاهر كما قاله شيخنا في حاشيته (قوله تأويلان) الاول للقاسي والثاني لان أي يريد قال عتق ونحوهما حاربان فيما من بعد قيام الغرماء وأما ما منح قبل قيامهم فهو للسيد قال من قد تبع في هذا القيد نت قال طي ولم أره لغيره ولا سلف له فيه ولا معنى له بل لا فرق بين ما منح قبل قيامهم وبعده في حريان الخلاف كما هو ظاهر إطلاق الآية انظر من (قوله لدخولها في المال المأذون) أي الذي أذن له في التعريفه (قوله ورقبته) مثل رقبته في كون الغرماء لا يأخذون دينهم من ثمنها أو ربح الحناية عليه فلا يؤخذ في دينه (قوله تعلق بذمته) أي ولهذاذا فضل من دين الغرماء فصلة فانهم يتدعون ما دمه اذا عتق يوما (قوله وان لم يكن سريما الخ) أي وانما كان له غريم فليس لسيد أن يتبرع الا ما فضل عذوق الدين فان لم يفضل شيئا ولم يترع شيئا (قوله وله الحجر عليه غير حاكم) نحوه العج وهو غير صواب لما تقدم من أن الحجر عليه كالحجر في موهبة والحجر هو على أنه لا يحجر عليه إلا بعد الحاكم بالحجر سواء كل عليه دين مسروق أم لا ولا أولى ترير كلامه لمصنف هنا بالآمر فقط كقوله تب الخ وطى اه من والحاصل أن لرة في حجر رسله لا صفة لسيد فان أذن له

بأذن صمما (ورقبته) لا ردين غرماء تعلق بدمته لا رقبته (سريما كمن) مأذون (سريما كمن) أي وهو كغير المأذون لسيد

مخرج ماله وله الحجر عليه بغير حاكم (ولا يمكن) عدم ردي أي بحجره بغيره بغيره (من تجرى كحجر) وحجر بغيرها لا يباح فملكه



في التجارة ان تجارة السيد لا مفهوم لذى بل عبد المسلم كذلك وانما خصه بالثمن ليعرف عليه ما عليه ولا تجر به  
 كونه كالنوكيل على القاضى والسلم ٢٦٨ ونحوه كذلك (والا) تجر ليد له لنفسه عماله (فقولان) في تمكنه وعليه فيما

في التجارة ان تجارة السيد لا مفهوم لذى بل عبد المسلم كذلك وانما خصه بالثمن ليعرف عليه ما عليه ولا تجر به  
 (قوله ان تجر ليد) أي عمال السيد أو عمال العبد (قوله لان تجارته له عزلة تجارة السيد) أي لانه وكيل  
 عنه فان مكته السيد من ذلك وباع ما ذكره في أو لمسلم تصديق بالثمن أدب السيد سواء قبض العبد البائع الثمن  
 أم لا على المعول عليه كافي المجر (قوله ولا تجر) عطف على قوله لذى أي لا مفهوم لذى ولا تجر (قوله  
 كالنوكيل على القاضى والسلم) أي فاذا وكل عبده المسلم أو الكافر على قبض ماله من الدين أو على سلم دراهم  
 في سلع فانه لا يمكن من أخذه الخمر أو الخنزير قضاء عن الدين ولا يمكن من السلم فبهما (قوله عماله) أي لعمال  
 السيد والأمنع اتفاقا هذا ظاهره والذي في حاشية شيخنا حريان القولين فيما اذا انجر العبد لنفسه سواء كان  
 عماله أو عمال السيد وهو ظاهر المصنف (قوله في تمكنه) أي وهو المدة من بناء على عدم خطاب الكفار  
 بفروع الشريعة فهو مشهور ومبنى على ضعف ويدل هذا القول قول المدونة في السلم الثاني ولا يمنع المسلم  
 عبده النصراني من شرب الخمر وأكل الخنزير أو بيعهما أو شراهما أو أنى الكنية لان ذلك دينهم اه  
 عياض قيل مراده عبده هنا مكاتبه اذ لا تجبره عليه وقيل هو في مأذون بتجر عماله نفسه وقيل فيما تركه  
 له سيده توسعة له اه واذا علمت هذا تعلم ان ما جل عليه طي كلام المصنف من ان المراد بعدم التمكن منع  
 أخذ السيد ما أتى به من الثمن وبالنسبة التي جاز له لا حقيقة التمكن اذ لا يجز له تمكنه من التجرة مطلقا به نظر  
 اه بن (قوله تناوله) أي أخذ ما أتى به من الثمن اذا اراد اتراع ما يده (قوله وعدم تمكنه) أي وعليه  
 فلا يحمل السيد أخذ ما أتى به من الثمن (قوله أو من تنزل منزلته) أي كمال سنة والمحبوس للقتل وحاضر صف  
 القتال (قوله ولولم يفتل) أي ولولم يحصل الموت به غالباً والمطال ان المدا على كثرة الموت من ذلك المرض  
 بحيث يكون الموت منه شهيراً لا يتعجب منه ولا يلزم من كثرة الموت منه غلبة الموت به فيقال في الشيء انه  
 كثير اذا كان وجوده مساوياً لعدمه والغلبة أخص من ذلك (قوله فكان الروح الخ) أي ان ذلك المرض ينحل  
 به البدن ويضعفه ويترأى منه ان الروح تنسل الخ (قوله مرض معوى الخ) كذا في القاموس والذي ذكره  
 داود الحكيم في التزهة انه ربح غليظ صحت في المعى (قوله نسبة للمعوى) بكسر الميم واحداً لا معاً أي  
 المصارين يحولها في المعدة (قوله وحى قوية) أي وهى الحى المطبقة بكسر الياو ويسمونها أهل مصر  
 بالنوشة (قوله ودخلت في الاسم ولو بيوم) أي فلو تبرعت بعد السنة وقبل تمام اليوم الذي هو من السابع  
 بان كان في أثنائه كان تبرعها ما خلافاً لظاهر المصنف من انها مجرد تمام الستة تمنع من التصرف ولولم  
 تدخل في السابع لان قوله وحامل سنة معناه حامل منسوب الستة ومتى أتت على جميعها تنسب اليها ويكفى في  
 العلم ببلوغها الستة أشهر اخبارها بذلك ولا يستل النساء (قوله فالمعطوف محذوف) لا يقال ان عطف العامل  
 المحذوف الذي بقى معموله من خصوصيات الواو كما قال ابن مالك وهى انقردت \* بعطف عامل  
 من ال قد بقى \* معموله لا نأقول ذكر غير ابن مالك أن أو مثل الواو في ذلك (قوله وخيف بالقطع موته) فيه  
 أنه متى خيف بالقطع موته ترك القطع فاذا ذكره من الشرط مشكل وأجيب بأنه يفرض في المعطوف مع الحراية  
 فانه يجوز أن يقطع وتو خيف موته لان القتل أحد حدوده فاذا قرب للقطع وخيف موته من القطع فانه يحجر  
 عليه حينئذ (قوله صف القتال) أي حضر صف القتال فهو معمول المحذوف أو هو محذور وبإصافه لحاضر  
 واحترز بصف القتال عن حضر صف الطارة بكسر النون وتحقيف الظاء أو صف الردفاه لا يحجر عليه  
 وصف الطارة هم الذين ينظرون المعلوم من المسلمين المحادين فينصرونه وصف الردفهم الذين يردون  
 من فر من المسلمين أو يردون أسلحتهم اليهم (قوله ملحج) بكسر الحيم الاولى مشددة اسم فاعل (قوله أحسن  
 العوم) أي وأما من لا يحسن العوم فانه يحجر عليه اذا كان غير سقيفة لان كان (قوله ولوحصل الهول)

السيد تناوله وعدم تمكنه  
 فهذا ذكر السبب الخامس  
 من أسباب الجرح وهو  
 المرض الخوف فقال  
 (وصلى مريض) أو من  
 تنزل منزلته بدليل تمثله  
 للقسمين (حكم الطب)  
 أي أهله العارفون به  
 (بكثرة الموت به) أي بسببه  
 أو منه ولولم يفتل (كسل)  
 بكسر السين مرض ينحل  
 به البدن فكان الروح  
 تنسل معه قليلاً قليلاً  
 (وقولنج) بضم القاف  
 وسكون الواو وفتح اللام  
 وتكسر مرض معوى  
 مؤلم يعسر معه خروج  
 الغائط والريح وقوله معوى  
 بكسر الميم وفتح العين  
 نسبة للمعوى (وحى قوية)  
 حارة تحاوز العادة في  
 الحرارة مع اعراج البدن  
 والمداومة (وحامل سنة)  
 أي أغتها ودخلت في  
 السابع ولو يوم هذا هو  
 الراح خلافاً لظاهره  
 (ومحبوس للقتل) ثبت  
 عليه بالينة أو الاعتراف  
 وأما الحبس لمجرد الدعوى  
 ليستبرئ أمره فلا يحجر  
 عليه (أو) مقرب (القطع)  
 لا محبوس له فالمعطوف  
 محذوف (ان خيف  
 الموت) يعنى ان من قرب  
 أن تسقط يده أو رجله  
 وخيف بالقطع موته فانه يحجر عليه (وحاضر صف القتال) وان لم يصح حرج (لا) خفيف مرض (كجرب) ورمد  
 أو ضرب من أوجى يوم بعد يوم من كل ما لا يشأ عنه موت عادة (و) لا يحجر على (ملحج) أي سائرى للجنة (بمعور) ملح أو غيره ولو عائماً  
 أحسن العوم (ولو حصل الهول) أي لفرع شدة الراج أو غيره أو لحر

وحيث بالقطع موته فانه يحجر عليه (وحاضر صف القتال) وان لم يصح حرج (لا) خفيف مرض (كجرب) ورمد  
 أو ضرب من أوجى يوم بعد يوم من كل ما لا يشأ عنه موت عادة (و) لا يحجر على (ملحج) أي سائرى للجنة (بمعور) ملح أو غيره ولو عائماً  
 أحسن العوم (ولو حصل الهول) أي لفرع شدة الراج أو غيره أو لحر



على المريض الخوف (في غير مؤنته وتداويه) لا في مالان بهما فإم بدونه (و) خبر (معاوضة مالية) لأمالية ثغراض ومساواة ويتبع وشرا  
وتنحوها بما فيه تنسيقا له فان حاي في المالية فمن ثلثه ان ملك وكانت لغير وارث والابطلت (ووقف تبرعه) أن تبرع ولو ثلثه ولا بنفسه  
(الا) أن يكون تبرعه (لمال) أي من مال مأمون (أي لا يخشى غيره) ٢٦٩ (وهو الفقار) كدار وأرض وشجر فلا

يوقف بل ينفذ لا أن  
حيث حله الثلث بأن  
يأخذ المتبرع له به ولا  
يتطهر به الموت فان حله  
بعضه نفذ ذلك البعض  
عاجلا فان مات لم يرض  
غير ما نفذ وان صح نفذ  
الجميع (فان مات)  
من وقف تبرعه لعدم  
أمن ماله (فمن الثلث)  
يوم التفتيد ان حله والا  
فما حله لانه معروف  
صنعه في مرضه (والا)  
يمت بان صح (مضى)  
تبرعه ولا رجوع له فيه  
ولست الوصية من  
التبرع الذي فيه التفصيل  
لانها توقف مطلقا وله  
فيها الرجوع ثم ذكر  
السبب السادس للحجز  
وهو الزوجية وعقبه  
بالحامس لمشاركتهما في  
أن الحجز فيهما فيم اراد  
على الثلث من أنواع  
التبرعات فقال (و) حرج  
(على الزوجية) الحرة  
الرشيقة بدليل ما قدمه  
من حرج السيد على رقيقه  
والولي على السفينة  
(الزوجها) البالغ رشيد  
أولى السفينة (ولو) كان  
الزوج (عبدا) لان العرض  
من مالها التجميل به  
والزوج ولو عبد له حق  
في التجميل من مالها دون  
سيدة (في تبرع راد على ثلثها) ولو  
لاجنبي لالز وجهها في مالها لا

رد بل على من قال بالحجز عند حصول الطول (قوله على المريض الخوف) أي الخوف عليه الموت من ذلك  
المرض وقوله على المريض أي ومن تنزل منزلته (قوله في غير مؤنته الخ) الحاصل أن المريض لا يحجز عليه  
في تداويه ومؤنته ولا في المعاوضة المالية ولو تكل ماله وأما التبرعات فيحجز عليه فيها اذا كانت بزائد عن  
الثلث وأما تبرعه بالثلث فلا يحجز عليه فيه ومن قيل التبرعات التسكح والخلع فيمنع من ذلك كمنع التبرعات  
وكذلك صلح القصاص فاذا جنى جنابة ومرض وأراد أن يصلح بالدية فلا يمكن من ذلك اذا كانت أزيد  
من الثلث ويمكن أن باب الجنابة من القصاص (قوله من ثلثه) أي فتنفذ تلك الهبة من ثلثه فان وسعها  
مضت بتمامها وان لم يسعها فنقد منها بمثل الثلث فقط وتعتبر الهبة يوم فعلها لا يوم الحكم فحوالة السوق  
عند فعلها بزائدة أو نقص لعم (قوله والا بطلت) أي ولو جعلها الثلث لانها عطية لو ارث في المرض (قوله  
ووقف الخ) حاصله أن المريض مرضا مخوفا اذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف  
فان ذلك يوقف فان مات قوم بعد موته ويخرج كله من ثلثه ان وسعته كله والا أخرج ما وسعته الثلث فقط  
وان صح ولم يمت مضى جميع تبرعه هذا اذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالحيوان والعروض وأما  
لو كان ماله الباقي بعد التبرع مأمونا وهو الارض وما اتصل به امن بناء أو شجر فان ما تله من عتق أو صدقة  
لم يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلا ووقف منه ما زاد ثم ان صح نفذ الجميع وان مات لم يرض غير ما نفذ (قوله لانه  
معروف الخ) أي وكل معروف صنع في المرض فانه انما ينفذ من الثلث (قوله والامضى تبرعه) أي ولو كان  
رائدا على الثلث وقوله ولا رجوع له فيه أي لانه تله ولم يجعله وصية (قوله الذي فيه التفصيل) أي بين كونه  
تارة يوقف لموته أو صحته وتارة لا يوقف وينفذ حالا (قوله لانها) أي الوصية توقف مطلقا أي سواء كان  
مال الموصى مأمونا أو غير مأمون (قوله وعقبه بالحامس) أي وذكره عقب الخامس وهو المرض (قوله  
وحجز على الزوجة) أي وحجز الشرع على الزوجة لوجه لزوجها لا لبيها ونحوه (قوله أوولى السفينة) أي أو  
لولى الزوج السفينة (قوله ولو كان الزوج عبدا) أي فالحجز له للسيدة بخلاف الزوج السفينة وكذلك الصغير  
فان الحجز على زوجته لوليه لاله (قوله لان العرض) أي المقصود من مالها التجميل به أي لزوجها والزوج ولو  
عبد له حق في التجميل بماله دون السيدان قيل يلزم على هذا أن الزوج اذا كان سفيها أن يكون الحق له في  
الحجز درن وليه وقدمر أنه لوليه فحوايه ان السفينة قد تموت زوجته فبرئها قلنا كان الحجز والبطرف  
تبرعها للولي بخلاف العبد فان زوجته اذا ماتت لا يرثها وانما له التجميل حال حياتها قلنا كان الحجز له دون  
سيدة تأمل (قوله في تبرع) احتريه عن الواجبات عليهما من نفقة أو غيرها فلا يحجز عليها فيه كما لو تبرعت  
بالثلث فأقل ولو قصدت بذلك صرر الزوج عند ان القاسم خلا فالساروى عن مالك من رد الثلث اذا قصدت  
به صرر الزوج واختاره ابن حبيب ومحل الحجز عليها في تبرعها برائد الثلث اذا كان التبرع لغير وجهها وأماله  
فلها أن تم بجميع مالها ولا اعتراض عليها في ذلك لاحد انظر شب (قوله ولو عتق) أي ولو كان تبرعها  
بأزيد من الثلث عتق (قوله لانه لا يحجز على نفسه لنفسه) أي فاذا ضمن ما يبريد على ثلثها فان كان المضمون  
غير الزوج موصرا كان أو معدما كان للزوج رد الصمان من أصله وان كان المضمون زوجها كان الصمان  
لازما وليس للزوج رد صمانه وهدهد والمعمد وما يأتي في باب الصمان من أن صمان الزوجها كصمانها  
لاجنبي وحيث سد فلزوج أن يرد كفالته له عماراد على ثلثها كما يرد كفالته لاجنبي اذا كفالته فيما اراد على  
الثلث فهو ضعيف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله فان قالت) أي الزوجة أكرهني أي الزوج على  
صمانه لم تصدق (قوله وهذا) أي التفصيل بين كون المضمون زوجها أو غيره وكون ما ضمنته قدر  
الثلث أو أكثر (قوله في غير صمان الوجه والطلب) أي وهو ضمان المال (قوله فله مسعها)  
سيدة (في تبرع راد على ثلثها) ولو عتق حلفت به وحشت وله رده ولا يعتق منه شيء (وان) كان تبرعها عاجلا (بكفالة) أي ضمان منها  
لاجنبي لالز وجهها في مالها لا يحجز على نفسه لنفسه وان قالت أكرهني لم تصدق وهذا في غير ضمان الوجه والطلب فله منعها



ثم طلقا بغير الثلث أولا (وفي) بجواز (أقراضها) أي دفعها مالا قرضا لا جني بريد على ثلثها بغير إذن زوجها لرددها فهو كبيعها أو منعه  
لأنه معروف كالميتة ولا نهى قد تخرج ٢٧٠ لمطابقتها (قولان) الاظهر الاول وأما دفعها مالا قرضا للعامل فليس

يسه قولان لأنه من  
التجارة (وهو) أي تبرعها  
بزائد الثلث (جائز) أي  
ماض (حتى يرد) أي  
حتى يرد الزوج جميعه  
وما شاء منه على المشهور  
مقابله مردود حتى يجزه  
يقضى (جميع ما تبرعت  
به (ان لم يعلم) الزوج  
تبرعها (حتى تأتت)  
بطلاق وأولى ان علم  
يسكت (أومات أحدهما)  
يلو قال أومات لكفى  
لدخول موته تحت تأتت  
(كعتق العبد) رقيقه ولم  
يعلم سيده حتى أعتقه  
يمضي إذا لم يستثن ماله  
(أو) كترع مدين بشئ  
نيل (وفاء الدين) ولم يعلم  
غريمه به حتى وفى دينه  
تبرعه ماض ليس للغريم  
رد، (وله) أي للزوج  
(رد الجميع ان تبرعت  
بزائد) على ثلثها وله  
مضاؤه وله رد الزائد  
فقط إلا ان يكون تبرعها  
بعق لشخص واحد  
فليس له لارد الجميع أو  
إجازته لارد الزائد فقط  
لئلا يلزم عتق المالك  
بعضا بالاستكمال (وليس  
لها حد الثلث تبرع إلا  
ان يبعد) ما بين  
التبرعين عام على قول

وأما ما قلناه منعها من مالا لانها ما يؤدى ان الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس (قوله مطلقا) أي للزوج  
أو لا جني (قوله) وفي جواز أقراضها (أي وجبت فليس لزوجهها رد) (قوله أو منعه) أي وجبت فليس لزوجهها  
اطر أو العبدان يصحجر عليها في ذلك (قوله قولان) قال بعضهم وينبغي أن يكون أقراض المريض مرضا  
مخوفا كقراض الزوج في سر يان الخلاف المذكور (قوله فليس فيه الخ) أي بل هو جائز اتفاقا (قوله وهو  
جائز حتى يرد الخ) حاصله أن تصرف الزوجة والعبد والمدين محمول على الإجازة حتى يرد وجبت فيمضي تبرع  
الزوجة بزائد الثلث إذا لم يعلم به الزوج حتى زالت الزوجة بطلاق مائن أو موت أحدهما وكذا يمضي تبرع  
العبد إذا لم يعلم به السيد إلا بعد عتقه وكذا يمضي تبرع المدين إذا لم يعلم به الغرماء إلا بعد وفاء الدين (قوله  
فمضي الخ) هذا من عرات ما قلناه (قوله وسكت) أي لم يرد ولم يمض حتى تأتت وقوله حتى تأتت بطلاق أي  
مائن أو رجعي وانقضت العدة لأن لم تنقض لأن الرجعية زوجة ما دامت في العدة اه شب (قوله كعتق  
العبد رقيقه) هذا يقتضى أن عتق مصدر متعد مع انه مصدر عتق الثلاثي وهو لازم لأن المتعدي انما هو  
أعتق الرابعي ومصدره الاعتاق وكان الشارح جعل عتق اسم مصدر الرابعي بمعنى اعتاق فيضاف للمفعول  
والاولى أن يجعل من إضافة المصدر لفاعله وأنه لازم لا يطلب مفعولا أي كان يقع العتق على العبد بعد أن  
تبرع تبرعات من عتق ونحوه ولم يعلم سيده بها فأنها تمضي ولذا قال ابن غازي كما يمضي تبرع العبد إذا لم يعلم  
سيده حتى عتق انظر من (قوله فيمضي الخ) هذا صريح في أن أفعال العبد محمولة على الإجازة حتى يرد لها  
السيد (قوله كترع مدين) أي صدقه أو عتق أو وقف (قوله حتى وفى دينه) أي فلو علم الغرماء تبرعات  
المدين ورددوها ونسبت بيده حتى أوفاهم ديونهم فان تلك التبرعات تكون ماضية لأن رد الغرماء رد باقاف  
لا ابطال وأما لو تلقت بيده قبل وفاء الدين فلا يلزم بدله (قوله وله رد الجميع) هذا مبين لاجال قوله وعلى  
الزوجة الخ فلا معارضة اه شب (قوله رد الجميع) أي لانها ما تبرعت بالزائد حلت على أن قصدها  
أضرار الزوج فعومت بنقيض قصدها فان دفع ما يقال انه قد مر أن الزوج ليس له رد الثلث فقتضاه انه لا يرد  
إلا الزائد اه تقرير عدوى وظاهر قوله وله رد الجميع أي ولو بعد مدة طويلة وهو كذلك كما قرر شيخنا وما  
ذكره المصنف من أن الزوج رد الجميع هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال ليس له لارد الزائد على الثلث  
أو أجازته ولا كلام له في الثلث كورثة المريض (تتبعه) رد الزوج رد باقاف على المعتمد كما هو مذهب  
المذوية ورواها طال : ما أشبه وأما رد الغرماء فهو رد باقاف باتفاق ورد الاول الشامل للسيد لا لفعال محجوره  
فهو رد ابطال باتفاق قال ابن غازي رحمه الله تعالى

أبطل صنيع العبد والسفيه \* رد مسو له ومن يليه  
وأوقف رد العسر ومختلف \* في الزوج والقاضي كعبد عرف

أي للتأضي حكم من باب عنه فان رد على لمدين فإيقاف أو على المحجور فاطال (قوله ان تبرعت بر ئد على  
ثلثها) ظاهره ولو كانت زيادة سيرة وهو كذلك (قوله وله رد الزائد فقط) وهذا بخلاف المريض ما تبرع  
بزائد عن ثلثه وليس للوارث رد الجميع بل رد الزائد عن الثلث فقط وإجازة الجميع والفرق بين المرأة والمريض  
أن المرأة قادرة على انشاء ما أظله الزوج بعد مدة بخلاف المريض (قوله على قول) أي على قول ابن سهل  
وقوله على آخرى وهو قول أصبغ وابن عرفة وحكى مع ترجيح الاول حيث قال قيل وهو لا رجح ورسم  
الثاني الشيخ ابراهيم النقي قال شيخنا والظاهر أن المعتمد قول أصبغ لأنه تلميذ أصحاب الامام كابر  
القاسم وأشهب واس وهب فهو أدري ما قرأهم خصوصا وقد قبله ابن عرفة وأما ابن سهل فهو من المتأخريين  
باب الصلح

أو وصفه على آخر فلها التبرع من تنشيب البايين وكذا للعبد مالا برأسه لم يتع فيه تبرع  
وأنه أعلم (باب) في أقسام الصلح وأحكامه ومبطلاته \* (الصلح ثلاثة أقسام عن اقرار أو سكوت أو نكاح  
(قوله)



وهو ما يبيع أو اجارة أو هبة وبين هذه الثلاثة في الصلح عن الاقرار بدليل ذكره السكوت والانكار بعد فقال (علي) أخذ (غير المدعي) به  
(بيع) لذات المدعي به فيشترط فيه شروط البيع وانقاء موافقه كدعواه بعرض أو حيوان ٢٧٨ أو طعام فأقر به ثم صالحه على دنائير

أردراهم نقدا أو على  
عرض أو طعام مخالف  
للمصالح عنه كذلك فهو  
معاوضة فإن اختلف شرط  
البيع كصلحه عن عبيد  
ثوب بشرط أن لا يلبسه  
أو لا يبيعه أو شيء مجهول  
أو لا جل مجهول أو شيء  
نجس أو غير مقدور على  
تسليمه لم يصح (أو اجارة)  
أو التوزيع أي ان الصلح على  
غير المدعي به ان كان بمنافع  
فهو اجارة للمصالح به  
فبشرط فيها شروطها فان  
كان المدعي به معينا كهذا  
العبيد أو هذه الدابة جاز  
صلحه عنه بمنافع معينة أو  
مضمونة لعدم نسخ الدين  
في الدين وان كان المدعي  
به غير معين بل كان  
مضمونا في الذمة كدينار  
أو ثوب موصوف فأقر به  
لم يجز الصلح عليه بمنافع  
معينة ولا مضمونة لانه  
نسخ دين في دين وأما  
الصلح عن انكار قسيذ كز  
له المصنف ثلاثة شروط  
زيادة على شروط البيع  
والاجارة (و) الصلح  
(علي) أخذ (بعضه) أي  
المدعي به (هبة) للبعض  
المترول وأمره (وجاز)  
الصلح (عن دين بماليات به)  
ذلك الدين أي ما تصح به  
المعاوضة كدعواه عرضا  
أو حيوانا أو طعاما فيصالحه  
بدنائير أو دراهم أو بهما

(قوله وهو) أي الصلح من حيث هو (قوله ما يبيع الخ) أي لان المصالح به ان كان معاير المدعي به وكان داما  
فهو بيع وان كان مفعلة فهو اجارة وان كان بيع المدعي به فهو هبة وهذه الاقسام الثلاثة تجري في الصلح  
على الاقرار وعلى الانكار وعلى السكوت أما برأيه في الاقرار فظاهر وأما في الانكار فالتنظر للمدعي به  
والمصالح به وأما في السكوت فلانه راجع لاحد مما في الاقرار أو الانكار لان المدعي عليه في الواقع امامتر  
أو منكر فقول الشارح بين هذه الاقسام الثلاثة في الصلح على الاقرار أي وان كانت تجري أيضا في الصلح على  
السكوت وعلى الانكار وإنما أفرد المصنف الانكار والسكوت بالذكر فيما يأتي حيث قال أو السكوت أو  
الانكار ولم يقتصر على ما هنا ويجمع في قوله هنا الصلح الخ أي كان على اقرار أو سكوت أو انكار لا أفرادهما عن  
صلح الاقرار بشرط ثلاثة ذكرها المصنف (قوله به) أشار به الى أن كلام المصنف من باب الخذف  
والإيصال لأنه من باب حذف نائب الفاعل اد لا يجوز وقوعه ببيع لذات المدعي به أي ان كان المأخوذ عوضا  
عنه ذاتا وسواء كان المدعي به معينا أم لا فهذا يحمل سياقي تفصيله بقوله وجاز عن دين الخ وكان ينبغي أن  
يفرعه بالقاء فكان يقول ببيع أو اجارة فلا بد في الجوار أن يكون المأخوذ تصحيح المعاوضة به عن المدعي به  
بأن يكون المدعي به في البيع معلوما وفي الاجارة معينا حاضرا (قوله فيشترط فيه شروط البيع) أي من كون  
كل من المدعي به والمأخوذ عوضا ظاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه الى آخر ما مر من الشروط (قوله  
نقدا) اعلم أنه ما يحتاج لهذا اذا كان المصالح عنه في الذمة لئلا يلزم نسخ الدين في الدين وأما ان كان المدعي به  
معينا فلا يشترط كون المصالح به نقدا (قوله كذلك) أي نقدا أو مالا لاجل بيع لربا النساء (قوله فهو معاوضة)  
أي جارة اذ هو كبيع عرض أو حيوان أو طعام بنقد أو بعرض مخالف له أو بطعام مخالف له نقدا (قوله أو  
جارة) أي بالمدعي به أي اجارة للمنافع المصالح بها لذات المدعي بها (قوله فان كان المدعي به معينا الخ) حاصله  
ان المصالح به اذا كان منافع فلا بد أن يكون المدعي به معينا حاضرا ككتاب مثلا تدبر على ربه وهو يدره  
وبصالحه يسكن دارا وخدمة عبيده لو كان المدعي به دينيا في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عليها بمنافع لانه  
نسخ دين في دين وأما ان كان المصالح به دانا فلا بد أن يكون المدعي به معلوما والا كان بيع مجهول فقول  
الشارح فان كان المدعي به معينا أي حاضرا يدين المدعي عليه (قوله كهذا العبيد أو هذه الدابة) أي أو هذا  
الكتاب الحاضر (قوله بمنافع معينة) أي كسكنى هذه الدار أو خدمة هذا العبد سنة وقوله أو مضمونة أي  
كسكنى دار أو خدمة عبيده (قوله لانه نسخ دين في دين) أي لان الذمة وان لم تقبل الدين تقبل منافعه  
كما مرو قبض الاوائل ليس قبض الدار اسرها وقول ابن القاسم (قوله وأما الصلح الخ) مقابل لمحدوف أي ولا  
يشترط في كل من الصلح على الاقرار والسكوت غير شروط البيع ان كان يبيع معا وعير شروط الاجارة ان كان  
جارة وأما الصلح على الانكار الخ (قوله وأمره منه) أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالهبة حقيقة تهاحق يحتاج  
فيها لقبول من المدعي عليه قبل موت الواهب الذي هو المدعي بل المراد بها البراءة وحيد فلا يشترط قبول  
ولا تجدد حيازة على المقتد فادا أرتأر يدا ماعليه صح وان لم يقبل حلا فالمالي حش من أرا البراءة  
بححتاج لقبول وان لم يحتج لحيازة والهبة تحتاج لهما معا اه تقر برعدري (قوله وجاز عن دين) الانسب  
فيجوز بقاء الفرق بدل الواولان هذا مفصل لاجال قوله ببيع وموصح له (قوله أي بما تصح به المعاوضة)  
أي عن الدين وما تصح المعاوضة عن الدين اذا انتفت أوجه الفساد من نسخ الدين في الدين والسماء وبيع  
الطعام قبل قبضه والصرف المؤخر وضع وتعييل كما ذكره الشارح وعرف المدعي قد رما يصالحه عنه فان كان  
مجهولا لم يجز وهذا شرط في كل صلح كان بيعا أو اجارة ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن زوجها  
معرفة الجميع التركة اه لكن اذا أمكن معرفة ذلك فان تعدت حار على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور  
كما قل ج عن أبي الحسن (قوله كدعواه عرضا أو حيوانا أو طعاما) أي كدعواه بأن ماد كدين عليه من  
قرض أو سلم (قوله يمنع الخ) أي ويمنع الصلح عن الدين بما لا يباع به كصلحه بمنافع أو بمؤخر مما ذكر

أو عرض أو طعام مخالف للمصالح عنه نقدا أو بمنع بمنافع كسكنى دار أو مؤخر لئلا يؤدي الى نسخ دين في دين أو صرف مؤخر أو ساء وكذا



أن يدعى بمائة درهم على أن يؤخره إلى شهر أو على خمسين ومائة أشهر فالصالح يتخير على دعوى كل لأن المدعى أخر صالحه أو أسقط عنه البعض وأخره أشهر والمدعى عليه أقدم من اليمين بما التزم أداءه عند الأجل لا يجوز على ظاهر الحكم لأنه سلف بمنفعة والسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المنقضية إلى المدعى عند الإنكار بقدر يكول المدعى عليه أو حلفه فيسقط جميع الحق المدعى به فهذا ممنوع عند الإمام جائز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يمنع على دعواه أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم قبضه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر (٢٧٤)

من دراهمه فخفى ابن رشد الاتفاق على فساد وفسخ لما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى عليه بمائة درهم فينكرها ثم يصالحه على مائة درهم إلى أجل فهذا يمنع على دعوى المدعى وحده والصرف المؤخر ويجوز على أنكار المدعى عليه لأنه إنما صالحه على الاقتداء من اليمين الواجبة عليه فهذا ممتنع عند مالك وابن القاسم جازة أصبح إذا لم تنفق دعواه على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أن يدعى بمائة أو أدب قحاً من قرض وقال لا أنكر أنما لك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها معجلة فهذا جائز على دعوى المدعى لأن طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه ويمتنع على دعوى المدعى

أن تلك الدراهم عليه ادغابه ما فيه شبه البعض وأخذ الباقي أو أقر أنه أيسر عليه لأن عابه ما فيه أن مادفه فداء عن اليمين (قوله أن يدعى بمائة درهم حالة) أي فينكرها المدعى عليه أو يسكت فيصالحه الخ (قوله بالسلف التأخير) أي من المدعى وقوله سقوط اليمين أي عن المدعى ولم من هذا المثال أنه لا يلزم من جواره على دعواه ما جواره على ظاهر الحكم بل قد يجوز على دعواه ما ويمتنع على ظاهر الحكم (قوله أو حلفه) عطف على اليمين وقوله فيسقط مفرع على الحلف وهذا تنوييع في المنفعة العائدة على المدعى وضرب حلفه للمدعى عليه يعني لو حلف المدعى عليه لسقط دين المدعى عنه فتأخير المدعى له مسقط لذلك فقد جبر إليه ضعا (قوله فيسقط) منصوب بأن مضرة هذا القاء العاطفة على مصدر صريح وهو حلف على حدس وليس عبادة وتقر عني \* (قوله ما يمنع على دعواه ما) أي وكذا على ظاهر الحكم فتكون هذه الصورة ممنوعة عند الإمام وعند ابن القاسم وعند أصبح (قوله فيعترف بالطعام الخ) لا يقال الصالح على الإقرار المختلط بالإنكار كالصالح على الإقرار لمحض فلا وجه لأدراجه في صلح الإنكار واعتبار شرطه فيه لا بالقول لما كان المقر به غير المدعى به وأمكن أن يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر أدراجه لذلك في صلح الإنكار وجعلوا به شروط بخلاف الإقرار لمحض فإن المقر به جوزه على دعواه ما وإن كان يارم من جواره على دعواه ما في الإقرار لمحض جوزه على ظاهر الحكم لكنه حاصل بمرقة صود فتأمل (قوله أكثر من طعامه) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه وعلى ظاهر الحكم (قوله بدنانير مؤجلة) أي فيه صرف مؤخر على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله أو بدراهم أكثر) أي فيه سلف بزيادة على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله فخفى ابن رشد الاتفاق) أي بين الأئمة الثلاثة مالك وابن القاسم وأصبح (قوله ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده) أي ويلزم امتناعه على ظاهر الحكم فلهذا رغب عنه بقوله وحده لا امتناع على دعوى المدعى عليه ونظير هذا يقال في قوله لا تنفق دعوى المدعى عليه وحده أي لا تدعى المدعى وإن كان متمسكاً على ظاهر الحكم أصلاً والحاصل أنه متى امتنع على دعواه ما أو دعوى أحدهما كان متمسكاً على ظاهر الحكم ولا يارم من جواره على دعواه ما حواره على ظاهر الحكم في الإنكار فتأمل (قوله هذا ممتنع عند مالك وابن القاسم) أي ويجوز عند أصبح لعدم اتفاق دعواه ما على فساد (قوله ولا يحل الصلح) أي معنى المصالح به سواء كان مأخوذاً ومتروداً فإن كان لظالم هو المدعى حرم عليه الشيء المأخوذ وإن كان الظالم هو المدعى عليه حرم عليه الشيء المتروك وقوله في نفس الأمر أي فيما بينه وبين الله وطاره أن الصلح لا يحل لظالم ولو حكم له حاكم يرى حله للظالم وهو الموافق لقوله لا تنفي في النصارى لأجل حرامها (قوله وفرع الخ) حاصله أنه فرع على قوله ولا يحل لظالم لظلمه وروعه ثمانية سنين يسوع المطوم فيها تنص الصلح اتفاقاً أو على المشهود وإن كان لا ينص فيها اتفاقاً أو على المشهود فإني لمطوم تنص الصلح فيها اتفاقاً ثلاثة المسألة الأولى والثالثة والرابعة في كلام المصنف والتي له قصه وبها على أشهر ثلاثة الثانية والخامسة والسادسة والتي لا ينقص فيها على المشهود واحدة وهي السادسة والتي لا ينقص فيها اتفاقاً واحدة وهي السابعة (قوله ولو أقر الظالم منهم بالحق) حاصله أن الظالم إذا أقر بطلان دعواه عدل الصلح بأن أقر المدعى عليه أن ما ادعى به عليه حق وأقر المدعى بطلان دعواه كالمطوم وهو المدعى الأول وله على المدعى الثاني قض

عليه لعدم حواره مع طعام لم قبل قبضه وهو ممتنع من السهم ولا يحل صلح (الظالم) في نفس الأمر إذ أنه مشعر لتمام دعواه وطول محو راضح على أنه في طغر الخال وإن من عرفة حواره إلى لا ينكر باعتباره عقده وما في الساطن فإن ذلك لا ينكر فإما حوده حرم ولا يحل له أن يوافق رضى لا فهو حاصل في الباقي وفرع على قوله ولا يحل لظالم قوله (ولو أقر الظالم منهم بالحق) أي صلح عظم مطوم قصه لأنه لا يجوز عليه



(أو شهدت بينة) المظهر منهما على الظاهر (لم يعلمها) حال الصلح قربت أو بعثت فله نقضه أن حلف أنه لم يعلمها (أو) له بينة بعيدة جدا يعلمها (أشهد) هذا الصلح (وأعلن) أن كان شاهداً عليه الظاهر (أنه يقوم بها) إذا حضرت وكذا أن لم يعلم كاسيد كره قوله كن لم يعلن لأن علمه ما كانت حاضرة أو قريبه أو بعيدة لا جذا فليس له القيام بها ولو أشهد وأعلن (٢٧٥) (أو) صلح على انكار لعدم وجود وثيقة

ثم (و جدد نيته) التي صلح لفقدتها (بعده) أي الصلح ولو حذفت بعده الأول لا غناء هذا (فله نقضه) في الأربع مسائل وله امضائه فان نسيها حال الصلح ثم نذرها فله نقضه أيضاً والقيام بهامع بينة ان نسيها (كن لم يعلن) عند حاكم واكتفى بالشهادة سرا أن له بينة بعيدة جدا وأنه ان حضرت قام بها فله نقضه (أو يخر) المدعي عليه (سرا فقط) ويجوز له علانية فأشهد المدعي بينة على حده علانية ثم صالحه على التأخير سنة مثلاً يستدعي اقراره في العلانية وأشهد بينة قبل الصلح لم يعلمها المدعي عليه أنه انما صالحه على التأخير ليقربها بالحق علانية فله نقضه اذا قربه علانية وياخذ حقه عاجلاً (على الاحسن فيهما) أي في المسئتين وتسمى هذه البينة استعزاء قال ابن عرفة وشرط لاستعزاء تقديمه على الصلح فيجب ضبط وقته وشرطه ألب انكار المنسوب ورجوعه

ذلك الصلح اتفاقاً (قوله أو شهدت بينة الخ) هذا مقيد بأن يقوم له على الحق شاهدان فان قام له به شاهد واحد وأراد أن يحلف معه لم يتصل به بذلك فاه الاخوان وان عبد الحكم وأصبغ نقضه القلتاني وابن ناحي في شرح الرسالة اهـ بن (قوله وكذا ان لم يعلن) الأولى حذفه لأن هذه ستأتي آخر المصروف وصوره المسئلة أن يقول المظلم وهو عند الحاكم محضرة جماعة بأبها الجماعة أن فلا تاعده حتى الذي له عليه وصالحه على كذا أولى بينة تشهد بذلك الحق إلا أنهم انما به شاهد واحد على أنه إذا حضرت وقتهم اولست مظهر ما لذلك الصلح فاذا حضرت كان له نقضه اتفاقاً شرط بعد ما حذر الكاظمي بقية من المدينة أو من مكة لأن قربت أو بعثت لا جذا (قوله الأول) أي المذكور في قول المصنف فلأقر بعده (قوله فله نقضه) أي باتفاق في الأول والثالثة والرابعة وعلى المشهور في الثانية ثم ان ظاهر قوله فله نقضه ولو وقع بعد الصلح اراء وهو ما قاله الناصر وشيخه البرهان اللقاني وحينئذ فيقيد قول المصنف الثاني وان أبرأ فلا نأبأ به قبله يرى مطلقاً الخ بما ذكرنا الأبراء مطلقاً غير معلق وأما اذا أبرأه مع الصلح على شيء ثم ظهر خلافه فلا يبرأ إلا به ابراء معلق على درام صفة الصلح لا ابراء مطلق فلما لم يتم الصلح وجعل الشارع له نقضه لم ينفعه ابراءه فله عبق قال العلامة ابن وما قاله الناصر من أن له نقضه ولو وقع بعد الصلح اراء مظهر ذاق مع الصلح اراء قطعاً وأما اذا أبرأه مع الصلح وانتم عدم القيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له كذا كره ابن عاتس ونصه قوله فله نقضه ينبغي تقييده بما ذكره ابن هر ون في اختصار المتطبی ونصه فاذا أشهد عليه في وثيقة الصلح أم متى قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحجه داحضة والبيضة التي تشهد له رور والمستعزاء وغيره سواء فلا تسمع ما دعي بعده الا اراء بينة سواء كان عارفاً حاجي الصلح أم لا لأن أسقط هذا التمسيل من الوثيقة فله القيام بينة لم يعرفها من (قوله أو يقر) هو بالرفع عطف على لم يعلن أي وكذا يقر له المدعي عليه سرا على مدح أو لم يبال لمصنف تشتت لما عل فان ضمير يعلن عائد على من لو قعة على المدعي وضمير يقر عائد على المدعي عليه انكالا على الموقف (قوله وأشهد بينة الخ) أي والحال أن المدعي قد أشهد قبل الصلح وبعد لأشهاد على لا نكار بينة أخرى له انما صالحه على التأخير لاجل أن يقر له بالحق علانية وتكتفي بينة واحدة تشهد بالجلد وبأنه انما صالحه على التأخير لاجل أن يقر له بحقه سلاية وان لم يدكر لها أنه غير ملتزم للتأخير عند اقراره بحقه علانية لأن شهادته على أنه انما صالحه على التأخير ليقربها بالحق علانية تتضمن كونه غير ملتزم بالتأخير عند اقراره بحقه علانية (قوله وياخذ حقه عاجلاً) أي ولا يلزم ما انتم به من تأخير به لاقرار المدعي عليه (قوله على الاحسن فيهما) أي في المسئتين اللتين بعد الكاف وأشار بقوله على الاحسن بالنسبة لثانية فتوى بعض أشياخ نبيعه ذلك وهو قول سحنون ومقاله لطرف كافي التوضيح وأما بالنسبة لصوره الأولى ففيه نظر فقد قال ابن عاري ذكر الخلاف فيها من يوس وعبره ولكن استظهر فيها أن عبد السلام عدم القيام عكس قول المصنف على الاحسن وأجاب شهاب الاستعدان في الثانية للمصنف لا عبره وهذا يشمل قوله وأشير بصريح أو استعزاء في أشياخه الذين قد منهم صحيح هذا أو استعزاء وان المصنف نفسه من جهة غير الذين قد منهم (قوله وتسمى هذه البينة) أي التي أشهد بها المدعي انكار المدعي عليه وقبل الصلح بالتأخير (قوله وشرط الاستعزاء) أي وشرط اقراره في نفس الصلح (قوله فيجب ضبط وقته) أي يجب على الشهود تعيين وقته لحاصل فيه خروا من تحد وقته أي الاستعزاء ووقف الصلح فلا يبرأ (قوله ولا يبرأ) أي ولا يبرأ من انكاره ونعادي عليه وصالح لم يبرأ استعزاء وشاؤ وقول العام مع من يقر نيات طلق طالب مهمل بهم (قوله فلا يسر به قياماً) أي دحضت من شهادتها (قوله

بعد صلح لا يبرأ من انكاره ونعادي عليه وصالح لم يبرأ استعزاء وشاؤ وقول العام مع من يقر نيات طلق طالب مهمل بهم (قوله فلا يسر به قياماً) أي دحضت من شهادتها (قوله



(منه) أي من الذهب (٢٧٦) كصلحها بعشرة دنانير والذهب ثمانون عند العرض الوارث أو أربعون عند عدمه والذهب حاضر فان صولحت بعشرة من عين التركة وحضر من الثمانين أربعون لم يجز (فأقل) كصلحها بخمسة من ثمانين حاضرة حضر ما عداها أو قاب كان حظها من الدراهم صرف دينار أو أكثر وقيمة حظها من العرض كذلك لأنها أخذت حظها من الدنانير أو بعضه وترك الباقي حصة للورثة فان حازوها قبل موتهما حقت الحصة والا بطلت وكان لورثتها الكلام (أو أكثر) من ارثها من ذهب كصلحها بأحد عشر من الثمانين الحاضرة فيجوز (ان) حضر جميع المترولين من عرض ونقدو (قلت الدراهم) التي تخصها من التركة بحيث يجمع البيع والصرف في دينار فإذا كان حظها من الدنانير عشرة وصالت على أحد عشر ديناراً جاز ولو كثرت الدراهم أو العرض لأن العشرة التي أخذتها في نظير عشرة

حضر فان صولحت بعشرة من عين التركة وحضر من الثمانين أربعون لم يجز (فأقل) كصلحها بخمسة من ثمانين حاضرة حضر ما عداها أو قاب كان حظها من الدراهم صرف دينار أو أكثر وقيمة حظها من العرض كذلك لأنها أخذت حظها من الدنانير أو بعضه وترك الباقي حصة للورثة فان حازوها قبل موتهما حقت الحصة والا بطلت وكان لورثتها الكلام (أو أكثر) من ارثها من ذهب كصلحها بأحد عشر من الثمانين الحاضرة فيجوز (ان) حضر جميع المترولين من عرض ونقدو (قلت الدراهم) التي تخصها من التركة بحيث يجمع البيع والصرف في دينار فإذا كان حظها من الدنانير عشرة وصالت على أحد عشر ديناراً جاز ولو كثرت الدراهم أو العرض لأن العشرة التي أخذتها في نظير عشرة

حضرت قام بها وان لم يشهد فلا قيام لها بها (قوله أو ادعى ضياع الصلح) صورته ادعى على شخص بحق فقال له المدعى عليه حقة ثابتة ان أثبت بالوثيقة التي فيها الحق فقال المدعى ضاعت مني فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد فلا قيام لها بها ولا ينقض الصلح اتفاقاً قال انه انما صالح على إسقاط حقه (قوله فهو منكر في الحقيقة) أي فالمدعى عليه في الحقيقة منكر أي كما أنه في المسئلة السابقة كذلك إلا أنهم ما يفترون من جهة أن المدعى هنا ادعى ضياع الوثيقة وصالح على إسقاط حقه وما سبق المدعى قد أشهد سراً أنه انما صالح لضياع وثيقته وان وجدها قام بها فهو بمنزلة من صالح لغيبه بينته العيبة البعيدة فله القيام بها عند قدومها والمأخوذ من كلام ابن يونس أن صورة المسئلة أن يدعى إنسان على آخر بحق فيقول له حقة ثابتة فأت بالوثيقة التي فيها الحق وأصحها وخذ ما فيها فقال المدعى ضاعت مني وأنا أصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فلا قيام لها بها ولا ينقض الصلح اتفاقاً في التوضيح عن ابن يونس الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها أن غريمه في هذه معترف وانما يطلبه بأحضار سكة ليمعروا فيه فقدرضى هذا بإسقاطه واستعمال حقه والاول منكر للحق وقد أشهد أنه انما صالحه لضياع سكة وهو ظاهر (قوله صلح أحد الورثة) أي اذا صلح بشئ من غير التركة وأما اذا صلح بشئ من التركة فهو داخل في قوله وعلى بعضه حصة وجبته فقله على غير المدعى به بيع في الكلام حذف أي الخ (قوله بما يخصه) أي مما يخصه (قوله وعن ارث زوجته) حاصله أن الميت اذا ترك دنانير ودراهم وعروضاً وعقاراته يجوز لابن الميت مثلاً أن يصالح الزوجة أو غيرها من الورثة على ما يخصها من التركة فان أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل أو أخذت دراهم من التركة قدر مورثها من دراهم التركة فأقل كان ذلك جائزاً ان كان المصالح عنه حاضراً كما لو صالحها الولد بعشرة دنانير فأقل والذهب ثمانون لأنها أخذت بعض حقه من التركة وترك الباقي (قوله والذهب حاضر) أي والحال أن الذهب المتر ولذا المصالح عنه حاضر فلا بد من حضوره كله وكذا ان كان المصالح منه الورق فلا بد من حضوره كله سواء كان غير المصالح منه حاضر أيضاً أو غائباً وهذا اذا صلحت بقدر ما يخصها من الذهب أو الورق أو بأقل مما يخصها وأما اذا صلحت بأكثر مما يخصها من ذلك فلا بد من حضور جميع المترولين من ذهب وورق وعرض اه وانما شرطوا في النوع الذي أخذت منه أن يكون حاضر لأنه لو كان بعضه غائباً لزم النقد بشرط الغائب نعم ان أخذت حصة من الحاضر فقط جاز لا إسقاط الغائب اه بن (قوله لم يجز) أي وانما يجوز له صالحتها بقدر ما يخصها من الذهب الحاضر حيث صولحت بذهب (قوله كذلك) أي صرف ديناراً أو أكثر (قوله فان حازوها الخ) وذلك لأن الحصة هنا شئ موجود في الخارج بخلاف ما في الذمة فهبته ابراء لا يحتاج لحيازة كما مر قوله ولو كثرت الدراهم أي هذا اذا قلت الدراهم التي تخصها من التركة بل ولو كثرت قوله فقد اجتمع الصرف والبيع في دينار من هذا يعلم أنه ليس المراد بقوله الدراهم في كلام المصنف أن يكون حظها منها قليلاً كما حل به الشارح أولاً بل المراد أن يأخذ في مقابلتها مع العرض ديناراً بحيث يجمع البيع والصرف فيه (قوله وأولى اداقلاما الخ) فتحصل من كلامه أن الصور الجائرة أربع أن تقل الدراهم التي تدوبها عن صرف الدينار أو تقل قيمة العرض الذي تدوبها عن صرف دينار أو يقل ما عن صرف دينار أو تأخذ عن الدراهم والعرض ديناراً فقط وان كثر (قوله لا من غيرها مطلقاً) يعني اذا وقعت المصالح

والدينار لا تصرف في مقابلة الدراهم والعرض فقد اجتمع الصرف والبيع في ديناراً رادماً أخذت من الدينار الزائدة على ما يخصها على ديناراً فان قلت الدراهم التي تخصها بأن لم تباع صرف ديناراً أو قلت قيمة العرض بأن لم تباع ديناراً جاز وأولى اداقلاما فان كثرا معاً منع لا يؤدي الى اجتماع بيع وصرف في أكثر من ديناراً وأما صلحها بالعرض فيجوز مطلقاً كان قدر مورثها منه أو أقل أو أكثر (لا) ان صالحها بشئ (من غيرها) أي التركة فيمنع (مطلقاً) كان المصالح به ذهباً وفضة أو عرضاً كانت التركة أو شيئاً



عليها خاضعة أو مائة (الإعراض) من غيرها فيجوز بشرط (أن شرط) أي الوارث والزوجة (جميعها) أي التركة ليكون الصلح  
على معلوم (وحضر) جميع التركة حقيقة في العين وحكم في العرض بأن كانت قريبة (٢٧٧) الغيبة تجزئ بجواز النقد فيه بشرط

فهو في حكم الحاضر  
وهذا الشرط الثاني  
السلامة من النقد بشرط  
في الغائب (وأقر  
المدين) بما عليه  
(وحضر) وقت الصلح  
وكان ممن تأخذه الأحكام  
أن كان في التركة دين  
ولا بد من جميع شروط  
بيع الدين كما يفرضه قوله  
وأن كان في يده دين فكيه  
(و) جاز صلح الزوج  
مثلا (من دراهم) أو  
ذهب (وعرض تركا  
بذهب) من عند الوارث  
(كبيع وصرف) أي  
كجواز بيع وصرف فان  
كان حطها من الدراهم  
قليلا أقل من صرف  
دينار جاز أن لم يكن في  
التركة دين وأن كان  
حطها منها صرف دينار  
فأكثر منع (وأن كان  
فيها) أي في التركة (دين)  
لم يمت على غريمه  
(فكيه) أي الدين  
يجوز حيث يجوز ويمنع  
حيث يمنع فيمنع صلحها  
بدنانير أو دراهم من عند  
العاصب نقدا إن كان  
الدين دنانير أو دراهم  
فإن كان الدين حيوانا  
أو عرضا من بيع أو  
قرض أو كان طعاما من  
قرض فصالحها الوارث من

على شيء يعطيه إياه من غير التركة ذهب أو فضة أو عرض فان كان بدنانير أو دراهم لم يجز مطلقا لما فيه من  
التفاضل بين العينين المدفوعة صلحا والعين المصالح عنها لأنها باعته خطها من التقدين والعرض باحد  
التقدين ففيه بيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضة والقاعدة أن العرض إذا كان مصاحبا للعين فإنه  
يعطى حكم العين وأن كان بعرض جاز بشرط (قوله أن شرطها جميعها) هذا الشرط وما بعده معتبران أيضا  
في قوله أو أكثر بخلاف الصلح عين قدوم ورثتها أقل أو بعرض من التركة فإنه لا يشترط معرفتها ولا حضورها  
(قوله ليكون الصلح على معلوم) لأنها مائة لتصيبها من ذلك (قوله وحكم في العرض) الأولى ولو حكم في  
العرض وقوله بأن كان قريب الغيبة أي كيومين (قوله وهذه الشرط الثاني الخ) أي إنما اشترط حضور  
التركة لأجل السلامة من النقد في الغائب بشرط وفيه أنه لا شرط هنا فكان الشارع جعل عقد الصلح على  
التعجيل شرط في المعنى فتأمل (قوله وأقر المدين بما عليه وحضر) زاد بعضهم ولا بد أن يكون العرض الذي  
أعطاه المصالح مخالفا للعرض الذي على الغريم واللام يجوز لأنه حيث يشذكون سلفا بمنفعة لأن الغالب أنها  
لأن أخذ الأقل من حقها (قوله وعن دراهم الخ) يعني أن التركة إذا لم يكن فيها إلا دراهم وعرض  
فصولحت الزوجة بما يخصها بذهب أو لم يكن فيها إلا ذهب وعرض فصولحت بما يخصها بدراهم من غير  
التركة فهو جائز كجواز اجتماع البيع والصرف فقوله بذهب أي إذا كان المتروك عن الميت دراهم وعرضا  
أو دراهم إن كان المتروك ذهباً وعرضا (قوله فان كان خطها من الدراهم قليلا) هذا إذا كان في التركة دراهم  
وأما إذا كان فيها دنانير فيقال له إن كان خطها من الدنانير أقل من دينار (قوله منع) أي إن كانت قيمة العرض  
أكثر من دينار ولا جازا لحاصل أنه إذا قلت الدراهم التي تخصها أو قيمة العرض الذي يخصها بأن نقصت أو  
نقصت قيمة العرض عن دينار جاز الصلح لأنه بيع وصرف اجتماع دينار (قوله وإن كان في يده دين فكيه)  
لا يعني عن هذا قوله فيما مر وأقر المدين وحضر وذلك لاختلاف الموضوع فيهما لأن قوله فان كان في يده دين  
موضوعه أن التركة تعرض ودراهم فصالح بدنانير من عنده وأما قوله سابقا وأقر المدين وحضر فموضوعه  
أن التركة دراهم ودنانير وعرض والصلح فيها تعرض من عنده (قوله فكيه) أي فالصلح حيث يشذ عماثل لبيع  
الدين في الجواز وعدمه وقوله يجوز أي الصلح وقوله حيث يجوز أي بيع الدين وذلك حيث لم يكن الدين عينا  
ولا طعاما من بيع أن كان حيوانا أو عرضا أو طعاما من قرض وكان المدين حاضرا مقرا تأخذه الأحكام وقوله  
ويعتق أي الصلح حيث يمنع بيع الدين بأن كان الدين عينا أو طعاما من بيع أو لم يحضر المدين أو حضر ولم  
يقر أو لم تأخذه الأحكام (قوله فيمنع) أي لما فيه من التفاضل بين العينين تقديرا أو الصرف المؤخر (قوله أن  
كان الدين) أي الذي هو من جلة التركة دراهم أو دنانير حالة أو مؤجلة (قوله فان كان الدين حيوانا الخ) طاهره  
أن الموضوع أن التركة دراهم وعرض والدين حيوان أو عرض فيجوز الصلح في هذه الحالة بدراهم أو دنانير  
حالة وفيه أنه يمتنع الصلح حيث لم ينفذ من التفاضل بين العينين فيتعين أن يحمل كلام الشارع على أن الدين  
حيوان أو عرض والتركة كلها عرض فيجوز الصلح حيث بدراهم أو دنانير وإن كان هذا خلاف السياق  
(قوله أو كان طعاما من قرض) أي لا من بيع فيمنع لما فيه من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا  
يجوز الخ) المشار إليه مراعاة بيع الدين أي أن ما ذكره المصنف من مراعاة بيع الدين جواز أو منعاً يجزى  
في جميع صور المصالحات من غير التركة (قوله من غيرها) أي من غير التركة (قوله وجاز الصلح عن دم العمد)  
طاهره جواز الصلح عما ذكر ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (قوله عما قل عن الديه) أي دية الخطأ وقوله لأن  
دم العمد لاديه أي وليس فيه إلا ما صلحوا عليه (قوله لا عرر) عطف على ما يفرضه الكلام السابق أي  
جاز الصلح على ما استوفى الشروط لا عرر وأنه عطف على ما من قوله قل ونه على منع الصلح بالعرر لأن دم

ذلك على دنانير أو دراهم بحالها من حده جاز إذا كان العمد محصورا معرين وهم ممن تأخذهم الأحكام وهذا يجزى في جميع صور  
المصالحات عن غيرها ولذا أهي الكلام على صلح الأموال انتقل للكلام على صلح الدماء فقال (و) جاز الصلح (عن) دم العمد (فمن) أوجز  
(عما قل) عن الديه (وكرر) عنها لأن دم العمد لا دية (لا) يجوز الصلح عن دم عمد ولا غيره



صلحت جاز كما يجوز الصلح  
 بهما جبة أو مذبوحة قبل  
 الصلح ومن الغرر ثمرة لم  
 يسد صلاحها فان وقع  
 الصلح بالغرر ارتفع  
 القصاص ونقض بديهة  
 محمد (ولذي دين) محيط  
 (منه) أي منع المدين  
 القاتل أو الجارح  
 (منه) أي من الصلح عال  
 لاسقاط القصاص عن  
 نفسه أو عضوه لما فيه  
 من اتلاف ماله على ما لم  
 يعامله عليه غرامه  
 كعقوبته وعنفه ولما كان  
 الصلح كالبيع يعتريه  
 العيب والاستحقاق  
 والاخذ بالشفعة شرع  
 في الكلام على ذلك وأن  
 منه ما يوافق البيع وما  
 يخالفه فيما يتخالفان  
 فيه قوله (وان رد) في  
 الصلح عن دم العمد مطلقا  
 أو في الخطأ على انكار  
 مصالح به (مقوم)  
 معين كعبد أو ثوب معين  
 صلح به (بعيب) أو  
 استحق أو أخذ شفعة  
 (رجع) المصالح على  
 دافعه (نقيضه) يوم  
 الصلح به سليمان صحيحا  
 لا بما صلح عنه ادليس  
 للدم وللخصام في الانكار  
 قيمة يرجعها أو ما على

العمد لما كان أولى المقر عنه مما نازع عايتوهم جواز الصلح عنه بالغر ونقض على ذلك دفعنا ذلك التوهم وغيره  
 العمد يفهم المنع فيه بالطريق الأولى (قوله على غرر) على معنى الباء أي بذي غرر (قوله دين أو غيره) تعميم  
 في قوله ولا عن غيره وحيتذ فكان الأولى تقدعه قبل قوله على غرر (قوله كافي المدونه) نصها وإذا ادعت  
 على رجل بدين فصالح عنه بشرة أو طال من لحم شاة وهي حية لم يجز قال أبو الحسن لا مفهوما لقوله وهي  
 حية بل لو كانت مذبوحة غير مسلوخة فكذلك بمنع (قوله فان وقع الصلح) أي عن دم العمد وقوله بالغرر  
 أي كرتل من شاة أو ثمرة لم يسد صلاحها بغير كرتل ولو وقع الصلح على أن يرثل القاتل من بلد الأولياء فقال  
 بن القاسم الصلح مستفيض ولصاحب الدم أن يقوم بالقصاص ولو ارتحل الجاني وقال المغيرة يجوز ويحكم على  
 القاتل أن لا يساكنهم أبدا كما شرطوه وهذا هو المشهور والمعمول به واستحسنه سحنون وعليه فإن لم يرثل  
 القاتل أو عاد وكان الدم قد ثبت كان لهم القود في العمد والدية في الخطأ وإن لم يثبت كان لورثة المقتول العود  
 للخصام ولا يكون الصلح قاطعا لخصامهم لا تقاضه (قوله لاسقاط القصاص عن نفسه) متعلق بالصلح أي أن  
 من يصلح بمال لأجل اسقاط الخ (قوله لما فيه) علة لمنعه من الصلح بالمال (قوله لما فيه من اتلاف ماله الخ) أي  
 لما فيه من اتلاف ماله في شيء لم يعامله العمداء عليه لأنه اعتق نفسه من القتل والقطع بذلك وهم لم يعاملوه على  
 اتلاف ماله في صون نفسه وليس هذا كزوجه وأبلاذ أمته لأن العمداء عاملوه على ذلك كما عاملوه على الاتفاق  
 على زوجته وأولاده الصغار (قوله مطلقا) أي على إقرار أو انكار (قوله أو ثوب معين) أي أو حصة في دار  
 معينة (قوله أو أخذ شفعة) أي أو أخذ من يد المجني عليه بشعة كالأو جني إنسان جنابة على زيد وصاحبه  
 بشقص في دار بآقيها العمد وقاعمر وأن يأخذ ذلك الشقص بالشفعة من زيد ويرجع زيد بقيمة الشقص يوم  
 الصلح على الشفيع وهو عمر وقال جوع بقيمة المقوم المعين على الدافع في خصوص الاستحقاق والرد بالعيب  
 وأملأ الأخذ بالشفعة قال جوع بقيمة أعماهو على الشفيع (قوله ذليس للدم الخ) هذا راجع للصلح عن  
 الدم في العمد مطلقا وقوله ولا للخصام راجع للصلح عن الدم خطأ على انكار (قوله وأما على إقرار) أي وأما  
 الصلح عن دم الخطأ في الإقرار وقوله في غير الدم الخ هذا خروج عن الموضوع لأن الكلام في الدم والجنابة  
 ومعنى كلامه أنه إذا ادعى على إنسان بكتاب مثلا فأقر به وصاحبه ثوب مثلا فإن استحق ذلك الثوب أو رد  
 بعيب فإن كان الكتاب باقيا رجع به وإن كان قد فتر رجع بقيمة (قوله عما ذكر) أي من العمد المعين أو  
 الثوب المعين أو الحصة في الدار المعينة (قوله وخلع على مقوم) أي معين كعبد معين أو ثوب معين أو شقص في  
 دار معينة وقوله فوجد الزوج به عيبا أي فرد ذلك أو استحق من يده أو أخذ منه بالشفعة (قوله  
 بالقيمة) أي بقيمة المقوم الذي وقع به النكاح والخلع (قوله لا بما خرج من اليد لا قيمة له) أي  
 ولا يرجع أيضا بصدق المثل وخلع المثل لأن طريق النكاح المكارمة فقديتزوج الرجل المرأة بأضعاف  
 صدق المثل وبعشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل وأضعافه وبعشره واعلم أن مثل هذه المسائل الأربع التي  
 ذكرها وهي الصلح عن دم العمد مطلقا وعن دم الخطأ في الانكار والنكاح والخلع في الرجوع بقيمة  
 العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وعوض العمري فالأول كالقول قال لعبد أن أتيتني بشقص فلان من  
 الدار الفلانية فأتى به ثم استحق ذلك الشقص أو رده عليه بعيب أو أخذ منه بالشفعة فبرجع  
 السيد على العبد بقيمة الشقص في غير الأخذ بالشفعة ويرجع على الشفيع بقيمة الشقص والثاني كالو  
 كاتب عبده على عشر بن ديماد ثم بعد ذلك قال له أن أتيتني بشقص فلان من الدار الفلانية أسقطت عنك  
 العشر بن ديمار أو حرقت حرا فأنه به فرد عليه بعيب أو أخذ منه شفعة أو استحقاق فان السيد يرجع  
 بقيمة الشقص في الشفعة على الشفيع وفي غيرهما على العبد الثالث كالو أعتقت زيدا دارك مدة حياتك ثم  
 صالحته على شقص معين في عقار آخر فرد عليه بعيب أو استحق من يده أو أخذ منه بالشفعة فان زيدا  
 يرجع عليه بقيمة الشفعة في غير الشفعة وفي الشفعة يرجع بالقيمة على الشفيع والحاصل أن المسائل إحدى

إقراره في غير الدم يرجع في ماله أو في غيره أي ما تقرر له من رجوع به في ماله أو في غيره من ماله أو في غيره من ماله  
 كان موصوفا رجع بماله مطلقا (نكاح) وقع صداقه بماد كزوجه أو جنة به عيبا أو استحق أو أخذ منه بالشفعة (وخلع) على مقوم  
 فوجد الزوج به عيبا رجع في النكاح ورجع في الخلع بالقيمة لا بما خرج من اليد لا قيمة له (وان قتل جماعة) رجلا







(فانكر) فسقط القتل وكذا المال أن حلف الجاني فان لكل حلف مستحق الدم واستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعوى الولي تضمنت امرين اقراره على نفسه بعدم القصاص وأنه يستحق ما لا يأخذ باقراره ولم يعمل بدعواه المال (وان صالح مقر بخطأ) أي بقتل خطأ (بعماله) متعلق اصالح (لرمه) الصلح فلا رجوع له عنه (وهل) يلزمه (مطلقا) أي فيما دفع ومالم يدفع فيلزمه دفعه بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف كما هو المشهور (أو) انما يلزمه (مادفع) والباقي على العاقلة بناء على أنها تحمل الاعتراف (تأويلان) ولا يلزم من بناء الثاني على ضعف أن يكون هو ضعيفا (لان ثبت) ببينة أنه قتل خطأ وهو منكسر (وجهل) أي ظن (لرمه) أي لزوم المال الذي هو الدية فصالح بشي فلا يلزمه ولا بد من ثبوت الجهل أو أن منه به جهل وحلف أنه انما صالح

التأويلين فان مات من مرضه لزم الصلح الورثة وان نزي قيمات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى من أن لو ورثة رد الصلح والقتل بقسامة ولا يقال الصلح لازم للورثة في هذه الحالة لان الصلح على الجرح فقط فكيف يلزم فيما آل اليه مع أنه خلاف ما وقع عليه الصلح وان صالح عليه وعلى ما يرسل اليه فعلى التأويل الثاني الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح من أن الاولياء القسامة والقصاص وعلى التأويل الاول يلزم الصلح وان نزي قيمات منه فلا كلام للاولياء (قوله) فيأخذ ما يشاء ولو صالح قليل ولا يرجع على الجاني واحد منهما بشي والذي في ح مائه فلا آخر أن يدخل معه فيما صالح به بان يأخذ نصيبه من القاتل على حسدية العمد ويضمه الى ما صالح به صاحبه ويقسمان الجميع كانه هو المصالح به كما ذكر ذلك ابن عبد السلام في باب الديات اهـ وبه قرر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام أيضا وبهذا النقل تعلم أن ما في خش وعقب من التنظير الذي محمله أنه اذا دخل الا آخر مع الاول فيما صالح به هل له بعد ذلك مطالبة على الجراح ببقية حقه من دية العمد أو لا شيء له بعد ذلك قبل الجراح قصور لو بخود النقل لكن هذا الذي ذكره ابن عبد السلام مخالف لما ذكره المصنف في قوله الا في وان صالح عن عشرة من خمسينه الخ فتأمل ما نظر بن والحاصل ان المسئلة ذات طريقتين والمتمم منها كما قرر شيخنا ما مشي عليه شارحنا وهي الموافقة لكلام المصنف الا في وعليه اقصر في المص لا طريقه ابن عبد السلام (قوله) وسقط القتل لو قدم المصنف وسقط القتل على قوله ولا آخر الدخول معه كان أولى ليفيد سقوط القتل وان لم يدخل معه اهـ بن وقد يقال انه آخره لاجل أن يشبه به (قوله) فلا يدخل للمصالح معه) أي ولا رجوع لواحد منهما بعد ذلك على الجاني بشي (قوله) له أي لا آخر العفو وليس له القصاص لقول المصنف وسقط القتل ان عفا رجل كالباقى فالحاصل ان الا آخر بخير أو لا في العفو وعدمه فان عفا فلا دخول له مع المصالح ولا شيء له أصلا وان لم يعف فيخير ما أن يدخل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما على الجاني على المعتمد أو لا يدخل وله نصيبه من دية عمد (قوله) فانكر) أي الجاني (قوله) فيلزمه دفعه) أي دفع مالم يدفعه (قوله) وهل مطلقا أو مادفع تأويلان) الاول لابي عمران والثاني لابن محرومهما على قول المدونة ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ ولم تقم بينة فصالح الاولياء على مال قبل أن تلزم الدية العاقلة بقسامة وظن أن ذلك يلزمه فالصلح جائز اهـ أبو الحسن أي لا رم بافدوا حلف عما إذا يلزم فقال أبو عمران بالعقد وقال ابن محروم انما يلزم بالدفع اهـ اذا علمت هذا فكان الاولى للمصنف أن يثبت على أن الخلاف فيما به اللزوم بأن يقول وهل اللزوم بالعقد فيلزمه مادفع ومالم يدفع أو اللزوم بالدفع فلا يلزمه الا مادفع وقول ا شارح بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف الخ فيه نظر لان التأويلين مبنيان على أنها تحمل الاعتراف كما في ح و ط في انظر بن (قوله) ولا يلزم الخ) جواب عما يقال تعبير المصنف تأويلان يشعرون انما بهما مع أن الثاني مبني على ضعف فمقتضاه أن يكون ضعيفا وحاصل الجواب أنه لا يلزم من شأه على ضعف أن يكون ضعيفا ادلا يلزم من ضعف المبني عليه ضعف المبني فلا غرابة في بناء أحد مشهورين على ضعف (قوله) أي ظن لزوم الدية له وقوله فلا يلزمه أي ما صالح به بل يرد له ما صالح به كما قال المصنف والدية على العاقلة (قوله) ولا يدخل الخ) أي في كون المال الذي صالح به لا يلزمه ويرد اليه مادفعه زيادة على حصته وقوله من ثبت الجهل أي من ثبت جهله أي ظنه أن الدية لا رمة له وفيه أن هذا امر خفي لا يعلم الا منه فكيف يتأتى اثباته وأجيب بان المراد لا بد من ثبوت جهله باليمين وهو قول المصنف وحلف لا الثبوت بالبينة بخلاف ثبوت ان مثله بجهل ذلك قال أبو الحسن يؤخذ من هذا أن من ادعى الجهل فيما العال أن يجهله فانه يصدق اهـ بن فان ادعى جهله بلزوم الدية من غير أن يثبت ذلك بالسبب كان الصلح لا رما له ولا يرد له ما اراد على حصته (قوله) وحلف

ظنا منه لزوم الدية له (ورد) مادفعه من المال المصالح به احـ ومن المدفع خ لهم عد ما يخصه فلا يرد له ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا متبعيا لا نا نقول هو كالمطوخ شهجيلة



لا يحد بالجهل (أن طلبه) أي الصلح من أولياء المقتول (مطلقاً) وخدمه ما صلح به بأيديهم أم لا ويرجع بالمثل وقيمة المقوم إن فات بذهاب  
 هبته (أو طلبه) هو (ووجد) ما دفعه لهم بأقرب أيديهم كذا أو حضار ما ذهب فلا يرجع له به عليهم (وإن صلح أحد ولدتين) مثلاً (وارثين)  
 شخصاً خليطاً لا يهمل عليه هذا الوارث المصلح بماله لا يهمل ما وثبت بينه أو أقرار بل (وإن) كان الصلح (عن أنكار) من المدعي عليه  
 (فلا صاحبه) الذي لم يصلح لا لدخول معه فمما صلح به عن نصيبه وله ترك (٢٨١) الدخول معه ويطلب بجميع نصيبه

أو بعضه أو يصلح كما  
 صلح أخوه أو أفل أو  
 أكثر أو يستكرهه فان أي  
 المدعي عليه أن يدفع له  
 شيئاً ولا ينفه فليس له  
 عليه إلا اليمين (كحق)  
 ثامت (لها) أي مشترك  
 بين رجلين مثلاً فالضمير  
 عائداً على ما تقدم باعتبار  
 العدد لا باعتبار الوصف  
 بالولدية والارثية كتب  
 ذلك الحق (في كتاب) أي  
 وثيقة (أو مطلق) بأن لم  
 يكتب في كتاب أقرضاه  
 أو باعاه بسلعة أو دفعاه فيه  
 رأس سلم أو نحو ذلك  
 فان من قبض شيئاً منه  
 فلا تدخل معه  
 فيه (إلا الطعام) والأدام  
 من بيع (فيه تردد)  
 ظاهر كلامه أنه إذا صلح  
 أحد الشر يكن فلا تدخل  
 الدخول معه إلا في  
 الطعام في دخوله معه  
 تردد وليس بمراد وإنما  
 مراد أنه أن ينسب على أنه في  
 المدونة استثنى الطعام  
 والأدام لما تكلم على هذه  
 المسئلة بقوله غير الطعام  
 والأدام فتردد المتأخرون  
 في وجهه استثنائه فقال  
 ابن أبي رمنين أنه مستثنى  
 من آخر المسئلة وهو

أي فان نكل عن اليمين مع نونه من شأنه يجهل لزوم الدية للعاقلة لزمه جميع الصلح (قوله ولا يحد بالجهل)  
 أي يجهله أنه لا يلزم تعجيلها (قوله أن طلبه) أي أن كان أولياء المقتول طلبوا الصلح من ذلك الجاني  
 وقوله أو طلبه هو أي أو كان الجاني هو الذي طلب الصلح من أولياء المقتول (قوله ووجد) أي وقت الرد  
 عليهم (قوله فلا يرجع له به عليهم) أي على أولياء الدم كن أعطى عطية لمن تصدق عليه بصدقة طماننة  
 لزوم الأثابة فانه يرجع عما وجد مما أناب ولا يرجع بما فات منه وحيث لا يرجع له على أولياء الدم بما فات  
 فهل يرجع على العاقلة بما زاد على حصته منه وبموجب ذلك الفات للعاقلة من الدية واختاره البينوقري  
 وقيل لا يرجع به أيضاً على عاقلة وبموجب لم من الدية واختاره ابن هرون وقيل لا يرجع بذلك على العاقلة  
 ولا يحسب لهم من الدية وهو مقتضى نقل المواق قال شيخنا وهذا هو المعتبر (قوله وإن صلح أحد ولدتين الخ)  
 حاصله أن أحد الوارثين سواء كانا ولدتين أو أخوين أو عيين أو غير ذلك إذا ادعى بماله على شخص مخالط لورثته  
 من تجارة أو ودعية أو قر بذلك أو أنكره وصالحه عليه فان للوارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيما صلح به  
 عن نصيبه سواء كان ذهياً أو فضة أو عرضاً وله أن لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الإقرار وله  
 تركها كلها وله المصالحه بأقل منها أو أمان حالة لا نكار فاما أن يكون له ينفه أو لا فان كان له ينفه أقامها وأخذ  
 حقه أو تركها أو صلح بما يراه سواء بان لم يكن له ينفه فليس على غيره إلا اليمين (قوله فلا صاحبه الدخول  
 معه) ثم إن كان الصلح عن إقرار رجوع المصالح على العريم بما بقي له من حقه ورجع المصالح على العريم  
 بما أخذه منه صاحبه كما يأتي للمصنف وقال ابن يوسف ما بقي على العريم بعد صلح أحدهما يكون بينهما كافي  
 المواق ووجهه كما قال المسناوي أن الصلح لا رمل للأول ولما شارك رب الدين الآخر فيما اقتضاه شاركه هو في  
 حصته وإن كان الصلح عن أنكار ودخل غير المصالح مع المصالح فيما صلح به فلا يرجع للمصالح ولا لشریکه  
 على العريم به لأن الصلح لقطع النزاع ورجوع المصالح عليه بما أخذ منه فتح لباب النزاع خلافاً للعقب حيث  
 قال يرجع المصالح على العريم بما أخذه منه صاحبه ولا يرجع لصاحبه على العريم ولا على المصالح بما رجع  
 به على العريم (قوله أي مشترك بينهما) أشار الشارح إلى أن اللام في قول المصنف لهما بمعنى بين فرضوع  
 الكلام هاتفي الحق المشترك وأما إذا كان لكل منهما حق وكان الحقان على شخص واحد كتريد ولا اشتراك  
 بينهما وكتب الحقان في كتاب واحد فبأنى المصنف يتكلم عليه وبذكر فيه قولين (قوله إلا الطعام ففيه  
 تردد) حاصله أن المدونة قالت وإن صلح أحد شر يكن فلا تدخل معه إلا أن بشخص هذا الأعداد  
 لا الطعام فصدر الكلام قوله فلا تدخل معه وبجوه قوله إلا أن بشخص هذا الأعداد فاحتلف  
 شراحها في قولها إلا الطعام هل هو مستثنى مما يفهم من آخر الكلام أو مما يفهم من أوله على ما ذكر الشارح  
 (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة ما إذا كان لشر يكن حق على ثالث في كتاب أو مطلق واقضى أحدهما شيئاً  
 فلا تدخل معه (قوله من آخر المسئلة) أي مما يفهم من آخره وهو قوله إلا أن بشخص هذا  
 الأعداد أي فليس بالحاضر أن يدخل مع الشاخص ويفهم من هذا أنه يجوز لأحد الشر يكن أن يسافر  
 ليقبض ما يخصه منه بادن شر يکه إلا الطعام فلا يجوز له أن يسافر ليقبض ما يخصه منه بادن شر يکه لأن ذلك  
 قسمة للطعام والقسمة بيع وحيث يدفع لم يبيع الطعام قبل قبضه (قوله كما يأتي للمصنف) أي وعلى  
 هذا فيجوز لأحد الشر يكن أن يسافر بادن شر يکه لأخذ ما يخصه من الطعام (قوله أنه مستثنى من أول  
 المسئلة) أي مما يفهم من أولها وذلك لأن قولها وإن صلح أحد الشر يكن فلا تدخل معه يفهم منه

(٣٦ - دسوقي ثالث) جوار دن أحد الشر يكن لصاحبه في اقتضاء نصيبه مقاسمة والمقاسمة في الطعام كبيعته قبل استيفائه  
 يلزم عليه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وهذا مبني على أن القسمة بيع والمعتمد أم أنه يرجح كما أتى للمصنف في باب القسمة وقال عبيد  
 الحق وأبو عمران أنه مستثنى من أول المسئلة وهو جوار مصالحة أحد الشر يكن عن حصته لأن المصالحه عن طعام السعير لم يسل



هذه الآن هذا استفاد من قول المصنف الصالح على غير المذموم يسع ومن قوله وجاز من دين بما يباع به فلو ترك قوله إلا الطعام الخ لكان أحسن  
 فتحصل أن التردد في فهم مرجع الاستثناء هل هو أول الكلام وهو أن صلح أحد الشر يكتفي عن نصيبه جائز إلا الطعام ولا دام من يسع  
 فلا يجوز أو هو آخر الكلام وهو جواز أن أحد الشر يكتفي لصاحبه في الخروج لا قضاء نصيبه إلا الطعام ولا دام من يسع فلا يجوز إلا أن  
 له في ذلك بل لا بد من خروجيه معه أو توكيله لأن ذاته له في ذلك مقاسمة والمقاسمة يسع ويسع الطعام قبل قبضه ممنوع واستثنى من قوله  
 قلصاحبه الدخول قوله (الآن بشخص) (٢٨٢) بفتح التحتية والهاء المعجمة أي يخرج شخصه أي دونه يقال شخص شخص شخص

من باب عـ لم أؤثر ب  
 إذا خرج شخصاً أي  
 مسافراً والمعنى أن له  
 الدخول مع صاحبه إلا  
 أن يكون المدين ببلد غير  
 لأرباب الدين فيسافر  
 له بذاته لا قضاء نصيبه  
 (ويعذر إليه) أي إلى  
 شريكه الذي لم بشخص  
 أي يقطع عذره وحجته  
 عند الحاكم أو ينسب (في  
 الخروج) معه لا قضاء  
 نصيبه (أو الوكالة) له أو  
 لغيره في اقتضاء نصيبه  
 (فيمنع) من ذلك فلا  
 دخول لصاحبه معه فيما  
 قضاؤه لأن امتناعه من  
 ذلك دليل على رضاه  
 تباع ذمة العريم العائ  
 (وأن لم يكن) عند المدين  
 (غير المغتضى) منه وغير  
 الرفع ويكن تامة أي  
 وجد والمبالغة في مقدار  
 قدره فلا يدخل معه  
 صاحبه فيما قبضه  
 لشخص ولو كان  
 العريم حاضراً أو خرج  
 بالأعداد دخل معه كما  
 (أو) الآن (يكون) الحق  
 المشترك بينهما (بكتابين)  
 كتب كل منهما نصيبه

أنه يجوز لأحد الشر يكتفي أن يصلح عن حصته بعذر اذن شريكه في كل شيء فاستثنى من ذلك إذا الطعام ولا يجوز  
 لأحدهما أن يصلح فيه عن حصته بدون اذن شريكه لأنه إذا صلح عن حصته يلزم عليه بيع الطعام قبل  
 قبضه لأن الصالح غير المذموم يسع كما مر فقد علمت أن التردد دائماً هو في وجه الاستثناء للطعام لا في الدخول  
 فيه وعدم الدخول فيه إذ الدخول فيه ثابت باتفاق والخلاف لفظي في وجه الاستثناء وأن الحكم وهو عدم  
 جواز البيع فلو قبض ما يخص أحدهما من الطعام باذن الآخر منفق عليه بناء على أن القسمة يسع كما أن  
 عدم حوار صلح أحدهما في الطعام باتفاق أي من المتأولين اه تقرير عدوى (قوله الآن بشخص  
 الخ) الحق كما قال عـ أن المدار على الأعداد ولو لم يكن سفيراً كان المدين حاضراً ببلدهما اه عدوى  
 ونحوه قول أبي الحسن فصل في المدونة في العائ وسكت عن الحاضر وهو مثله في الأعداد اه بن (قوله  
 فيسافر له بذاته) أي فيسافر له أحدهم بذاته (قوله ويعذر إليه في الخروج) أي بأن يطلبه عند الحاكم  
 أو بحضور بينة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكله أو يوكل من يسافر معه بقبض حصته فيجتمع من ذلك  
 فإذا أعذر إليه وامتنع وسافر للعريم وقبض منه شيئاً فلا دخول له مع الشاخص فيما اقتضاه لأن امتناعه من  
 الشخص مع ومن التوكيل دليل على عدم رضاه بالدخول معه فيما اقتضاه واتباع ذمة العريم (قوله وإن  
 لم يكن الخ) أي فإن شخص أحدهما بعد الأعداد لصاحبه فلا دخول لصاحبه معه فيما اقتضاه ولو لم يوجد  
 العريم فغير ما اقتضاه الشاخص (قوله ولو كان العريم حاضراً الخ) هذا مبني على ما قاله تت من أن عدم  
 الدخول مقيد بقيد بن الأشخاص والأعداد لصاحبه فيجتمع وحاصله أن العريم إذا كان غائباً فخرج إليه  
 أحد الشر يكتفي بعد الأعداد لصاحبه وامتناعه فلا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاه وأما إن كان العريم حاضراً  
 سواء حصل أعدد أو لا أو كان غائباً وأشخص إليه من غير أعدد فإنه يدخل معه في هذه الصور الثلاث  
 وأما على ما قاله عـ من أن المدار على الأعداد فإن كان العريم حاضراً أو غائباً وأعدد أحد الشر يكتفي  
 لصاحبه وامتنع فلا يدخل معه فيما اقتضاه وإن خرج من غير أعدد كان العريم حاضراً أو غائباً فإنه يدخل  
 معه في هاتين الصورتين والخلاف في صورة وهي ما إذا كان العريم حاضراً أو غائباً في الخروج فلا يدخل  
 معه على كلام عـ وهو المعتمد ويدخل معه على ما قاله تت وتبعه الشارح (قوله أو يكون الخ) عطف على  
 بشخص كما أشار له الشارح (قوله كدينين) أي لأن الكتابين يفرقان ما كان أصله مجتمعاً لأنه كالمقاسمة (قوله  
 وفيما ليس مشتركاً) أي وفي الدين الذي ليس أصله مشتركاً بينهما (قوله وباعاهما معاش من واحد) أي بعد  
 تقويمهما للسلعتين وهما قيمتهما واتفاقهما على بيعهما صفقة واحدة أو باعاهما معاش من واحد (قوله  
 وإن اختلف قدر كل) يحتمل أن المراد أن اختلف قدر المال من المتبايعين وذلك كما لو كان لأحدهما ثوب  
 ولا آخر ثوبان وباعاهما صفقة شمن واحد ويحتمل أن المراد أن اختلف قدر المال من السلعتين من الثمن  
 لا اختلافهما في القيمة (قوله قولان) المعتمد منهما دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه (قوله أو اختلف  
 الخ) هذا ضعيف والمعتمد أن المدار في موضوع الخلاف على بيعهما شمن واحد في عقد واحد سواء  
 اتفقا في الجنس والصفة أو اختلفا فيهما أو في القدر والحال أن الثمن كتب في كتاب واحد اه عدوى  
 (قوله أو الثمن) أي أو اختلفا في الثمن بأمر يسع العمدان في صفقة واحدة لكن سمي المشتري لهذا

في وثيقة على حديثه ما اقتضاه أحدهما لا دخول للأخر معه لا هما صار كدينين مسهين (وفيما ليس) مشتركة  
 (لهما) أي بينهما كل شيء منهما له شيء خاص به وتحدث السلعتان حصة واحدة كثنوب أو صاعين وباعاهما معاش من واحد في  
 صفقة وإن اختلف قدر كل (وكتب) الثمن (في كتاب) واحد (قولان) في دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه بناء على أن الكتابة  
 الواحدة تجمع ما كان منفرداً في عدم الدخول بناء على عدم الجمع فإن باع كل بائعاً أو اختلف جنس المبيع أو صفته كقمح وشعير أو الثمن



أو باع كل سلعة منفردة لم يدخل أحد مما فيه قبضة إلا خرافاً مطلقاً (ولار جوع) لا أحد الشر يكتن على إلا خرفاً قبضه من الغريم (ان اختار ما على الغريم) مسلماً الصاحبه فما اقتضاه (وان هلك) الغريم أو ما بيده من المال لأن اختياره ما على الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان صالح) أحد الشر يكتن في مائة على غريم بكتابة أولاً (على عشرة من خمسينه) أي بدلهما قبضها (فلا خرف) الذي لم يصالح (اسلامها) أي العشرة لمصالحها الصالح ويتبع غريمه بخمسينه (أو أحد خمسة من شريكه) المصالح (ويرجع) على الغريم (بخمسة وأربعين) تمام خمسينه (ويأخذ الآخر) أي المصالح من الغريم (خمس) ٢٨٣ أي يرجع ما عليه لأنه باعتباره المستحقة وهذا في

الصلح على اقرار وأما على انكار فبأحد شريكه من المصالح خمسة من العشرة ولا رجوع له ولا شر يكتن على الغريم شيء لأن الصالح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به ولما ذكر الصالح المعجل ذكر ما إذا كان مؤخراً ولا يكون إلا عن اقرار فقال (وان صالح) من له حق (بمؤخر) من جنسه أو غيره (عن مستهلك) من عرض أو حيوان أو طعام (لم يجز) لأنه فسخ دين في دين أدباستهلاك الشيء لزمت قيمته المستهلك فأخذ عنها مؤخراً معلوم أن فسخ الدين في الدين أنما يمنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر من سلم من ذلك جار كما أفاده بالاستثناء في قوله (إلا) أن يصالحه (بدرهم) مؤخره وهي (كقيمته فأقل) فيجوز إذا حصل أنه أنظره بالقيمة وهو حسن اقتضاء (أو) على (ذهب كذلك) أي

خمسين ولا خراف بعين (قوله أو باع كل سلعة منفردة) الأولى حذفه لاعتناء قوله قلوباوع كل باقراده عنه (قوله مطلقاً) أي كتب ما لكل في كتاب على حدة أو كتب ما لهما في كتاب واحد (قوله لا أحد الشر يكتن) أي الذي له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه (قوله في مائة) أصلها كان شركة بينهما وقوله بكتاب أي سواء كانت مكتوبة بكتاب أولاً (قوله على اقرار) أي حقيقة أو حكماً كما إذا أنكرها المدعي عليه وقامت عليه بهايئته (قوله ولا رجوع له) أي خلافاً لما في عبق من رجوعه على الغريم بالخمس المدفوعة لشريكه وذلك لأن الصلح لقطع النزاع ورجوعه على الغريم بما أخذ منه فتح باب النزاع اهـ عدوى وما ذكره الشارح من عدم رجوع شريكه على الغريم نحوه في عبق وخش وفيه نظر إذا فرض أن شريكه لم يصالح فالظاهر أن له أن يطالب الغريم حتى يختلف أو يؤدي أو يصالح اهـ بن (قوله ولا يكون إلا عن اقرار) أي لما مر أن الصلح عن انكار أو ما يجور به جعل لا يجوز له ما فيه من سلف جرمه ما لأن التأخير سلف والنفع سقوط اليمين المنقولة عنه (قوله وان صالح الخ) يعني أن من استهلك حل شيئاً من العروض أو الطعام أو الحيوان فصالحه على شيء مؤخر لم يجز (قوله من له حق) أي وهو صاحب الشيء المستهلك فإن له حقاً عند المستهلك وهو قيمة شيء (قوله من عرض أو حيوان أو طعام) تبين في ذكر الطعام تأخير السلف والشيخ سالم قال طفي وفيه نظر لأن المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها في المقومات ولأن الطعام مثلي يترتب على استهلاكه مثله وأخذ العين عنه مؤجلة فيه ففسخ الدين في الدين وأجاب عجب بأنه محمول على ما إذا كان الطعام جزافاً لا شأن أنه مقوم فإذا استهلك شخص صرة من الفصح جزافاً لم يمتد فباعتها ولا يجوز أن يصالح عنها بمؤجل إلا إذا كان ذلك المؤجل عيناً وكانت قدر القيمة فأقل (قوله لزمت قيمته المستهلك) أي حاله (قوله أو في جنسه ما كثر) أي وما في جنسه بمساوذه وقصده ولا فسح أصلاً (قوله فان سلم) أي الصلح من ذلك أي من فسخ الدين في الدين (قوله أنظره بالقيمة) أي أو حط منها وأنظره بباقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين الممنوع (قوله فيجوز) أي لأن محصله أنه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بباقيها (قوله لأنه سلف جرمه) أي فالسلف تأخير صاحب المستهلك للمصالح والمنفعة الزيادة عن القيمة وفيه أيضاً فسح دين في دين لأنه فسخ القيمة الأقل الحالية فيما هو أكثر منها لأجل (قوله من عسراً اعتبار قوله كقيمته) أي أنه يجوز مطلقاً سواء كانت تلك العين الحالية قدر القيمة أو أقل أو أكثر (قوله وهو مما يباع به) أي أن ما تقدم من جوار الصلح عن قيمة المستهلك بالدراهم المؤخره والذهب إذا كانا قدر القيمة فأقل محمله إذا كان المستهلك مما يباع بما وقع به الصلح من الذهب والفضة والاسم (قوله احترازاً عما لو كان المستهلك ذهباً الخ) تبين في ذلك تأمل طفي وفيه نظر أنه حاله أي تعبيراً لفرض المسئلة لا ما في المقومات كما علمت والصواب أن يقال احتراز به عما لو كان المستهلك يباع بالورق وأحد ذهباً مؤخراً وعكسه كما في المدونة وإن أراد بالذهب الحلي الذي هو مقوم فلا يصح قوله فيجمع التأخير للصرف المؤخر بل يجوز بدراهم مؤخره وفيها في كتاب العصب ومن غصب حل سوارين من ذهب فاستهلكهما فعليه قيمتهما من الدراهم وعليه أن يؤخره بتلك القيمة اهـ بن (قوله وعما لو كان المستهلك طعاماً) في جعل هذا محتمراً لقوله وهو مما يباع به نظر لأن الطعام المكبل بحور بيعه بالنقد والعرض حالاً ولا حل

فسر قيمة المستهلك فأقل مؤخره أو جوار ولو كان الأبقار كقيمته فأقل لكان أحصراً فإن كان أكثر من قيمته مع أنه سلف جرمه فلو كان بدراهم أو ذهباً حالي من غير اعتبار قوله كقيمته الخ وأشار الشارح إلى المسئلة بين قوله (وهو) أي المستهلك لاقبته (بما يباع به) أي بما صولح به من دراهم أو ديناراً احترازاً عما لو كان المستهلك ذهباً ففسخ أو عكسه فيجمع التأخير للصرف المؤخر وعما لو كان المستهلك طعاماً كالأبقار مثله فيمنع أن يأخذ عنه شيئاً مؤخره إلا به فسخ دين في دين بخلاف مثلي من طعام أو غيره مجهول القدر فتلزم فيه القيمة



فهو داخل في كلامه (كعبه آبق) تشبيه تام فيما قبله لا تميل لانه ليس مستهلكا ومعناه ان من غصب عبدا فابق من الغاصب فانه يلزم ما قبله لانه لا يجوز له ان يصالح عنها بغير رض مؤخر ولا بعين أكثر منها مؤخر بخلاف قدرها فاقبل فيجوز وليس هذا من باب بيع الآبق لان الغاصب يضمن القيمة بالاستيلاء على (٢٨٤) المغصوب كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما بتفريطه حتى آبق أو تلف

(وان صالح) جان (بشقص) من عقار فيه الشفعة (عن موضعتي عمدة وخطا) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة وقيمته عشرون مثلا (فالشفعة بنصف قيمة الشقص) وهو عشرة (وبدئة الموضحة) الخطا وهي نصف عشر الدية وذلك خمسون عند ابن القاسم لان من قاعدته فيما أخذ في مقابلة معلوم ومجهول أن يوزع عليهما للمعلوم نصفه والمجهول نصفه والمعلوم هنا هندية الخطأ والمجهول أرش العمد اذ ليس فيه مال مقدرفيؤخذ في مقابلته نصف قيمة الشقص (وهل كذلك) يقسم ما قابل المجهول والمعلوم نصفين فتكون الشفعة بنصف قيمة الشقص وبدية الخطا (ان اختلف الجرح) كنفس ويد أولا بل يجعل الشقص على قدر ديتيها فيأخذ الشفيع الشقص بخمسمائة دينار وثلاثي قيمة الشقص ان كان القطع خطأ والقتل عمدا

(قوله وهو داخل في كلامه) أي فمن استهلك صبرة طعام جزا فالزمت قيمته ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤخر الا بعين قدرها فاقبل وهذا لا ينافي جواز الصلح عنها طعام من غير الجنس أو بغير نقد أو أما الصلح عنها طعام من جنسه فلا يجوز جزا فاقا وأما على كبل لا يشك في أنه أقل من كبل الصبرة الجزا فلابأس به لان صاحب الحراف أخذ بعض حقه وسأخ المستهلك بالكسر من الباقي انظر بن (قوله تشبيه تام) أي في المنع والجواز (قوله ان يصالح عنها بغير رض) أي لانه فسخ دين في دين (قوله ولا بعين أكثر الخ) أي لانه سلف بغير فسخ دين في دين (قوله فيجوز) أي لان محصله أنه انظره بالقيمة أو حط منها وانظره بالباقي وهو حسن اقتضاء (قوله وليس هذا من باب بيع الآبق) أي لان المصالح عنه قيمة العبد لا نفس العبد حتى يكون به ماله لان الصلح على غير المدعي يسع فان قلت جعل المصالح عنه قيمة العبد ظاهرا اذا كان الصلح أقل منها لان كان بقدرها قلت لما كان قدرها مؤجلا ولا اجل له حصة صار كأنه صلح على بعض الحق (قوله بالاستيلاء) أي بمجرد الاستيلاء على المغصوب سواء استمر ياقا عنده أو آبق منه (قوله كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما) أي كالمودع أي كما يضمن من ذكر القيمة حالا تنفريطه حتى آبق أو تلف ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤجل الا اذا كان ذلك المؤجل عينا قدر القيمة أو أقل وكان ذلك المصالح عن قيمته مما يجوز بيعه بالعين المصالح بها (قوله وان صالح شقص الخ) صورته ان شخص أوضح آخر موضعتين احدهما صدرت منه عمدا والآخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقاره فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلا فأرد الشريك ان يأخذ ذلك الشقص أي الجرح المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضحة العمد ونصف في مقابلة الموضحة الخطا في دفع الشفيع للمجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور في مقابلة العمد لانه ليس فيه مال مقدرو يدفع له أيضا بدية الموضحة الخطا وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو خمسون دينار لان النصف الثاني من الشقص في مقابلة الموضحة الخطا وفيها شيء مقرر تشبيهه بكلام المصنف حاص بالصلح على الاقرار أو ما في الانكار فالشفيع يأخذ الشقص بقيمته في الجميع فانه بن خلا القول عقب وان صالح أي على انكار أو اقرار (قوله في مقابلة معلوم ومجهول) أي في مقابلة ما فيه شيء مقرر وما ليس فيه شيء مقرر (قوله للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه) أي فاذا أخذ الشفيع بالشفعة يدفع في مقابلة ما أخذ عن المجهول قيمته وما أخذ عن المعلوم يدفع فيه المعلوم الذي دفع نصف الشقص صلحا فيه (قوله كنفس ويد الخ) أي فلو قطع ريد يد عمرو وم قتله وكان أحدهما عمدا والآخر خطأ فدية النفس ألف دينار ودية اليد خمسمائة فعلى القول الاول القائل أن اختلاف الجرحين كنسأوبهما يقسم الشقص بينهما فاذا كان القطع عمدا والقتل خطأ فلا يأخذ الشفيع نصف القتل الا اذا دفع ألف دينار واذا أخذ نصف القطع دفع عشرة قيمة نصف الشقص ولو كان القطع خطأ والقتل عمدا فان الشفيع لا يأخذ نصف القطع الا اذا دفع لأرباب الجناية خمسمائة دينار ولا يأخذ نصف القتل الا اذا دفع عشرة والقول الثاني يقول ان الشقص يجعل على قدر ديتيها ومعلوم أن دية اليد خمسمائة ودية النفس ألف والمجموع ألف وخمسمائة ثلثها لليد وثلثها للنفس فيقسم الشقص الثلث والثلثان ثلثا لليد وثلثا للنفس في مقابلة النفس فاذا كان القطع عمدا والقتل خطأ فلا يأخذ ثلثي القتل الا اذا دفع دية النفس كاملة ولا يأخذ ثلث القطع الا اذا دفع ثلث قيمة الشقص ستة وثلثين ولو كان القطع خطأ والقتل عمدا فلا يأخذ ثلثي الشقص اللذين في مقابلة النفس الا اذا دفع ثلثي قيمة الشقص ثلاثة عشر دينار وثلث دينار ولا يأخذ الثلث الذي في مقابلة القطع الا اذا دفع خمسمائة دينار

(باب الحوالة)

(قوله)

وان كان بالعكس أحده بجميع دية النفس وثلث قيمة الشقص (تاويلان) وعلى الثاني أكثر القرويين (باب في غرور الحوالة وأحكامها) وهي نقل الدين من دية بمثله إلى أخرى بترأبها الاولى



رضا المحيل والمحال  
فقط ( لا المحال عايشه  
على المشهور ولا يشترط  
حضوره واقتراره على  
أحد القولين المرجحين  
والثاني يشترط (وثبوت  
دين) للمحيل في ذمة  
المحال عليه وكذا للمحال  
على المحيل والا كانت  
وكالة لاحواله واذا لم يكن  
دين في الصورة الاولى  
كانت جملة ان رضى  
المحال عليه لاحواله وان  
وقعت بلفظ الحوالة  
واحتراز بقوله (لازم)  
عن دين سبي وسفبه  
ورقيق عيراذن ولي  
وسيد فلا تصح الاحالة  
عليهم به ومثل ذلك ممن  
سلعة مبيعة بالخيار قبل  
لزومه (فان أعلمه) أى  
أعلم المحيل المحال (بعدمه)  
أى الدين بان قال للمحال  
لادين لي عند المحال عليه  
وكذا ان علم من غيره كما  
في المدونة (وشرط)  
المحيل (البراءة) من الدين  
الذى عليه ورضى المحال  
(صح التحول) ولا رجوع  
له على المحيل لانه ترك  
حقه حيث رضى بالتحول  
(وهل) محيل عدم  
الرجوع على المحيل (الا  
أن يفاس أو يموت) المحال  
عليه فيرجع المحال على  
المحيل أو لا يرجع مطلقا مع شرط البراءة والارجع (أو يبلان)

أقوله شرط صحة الحوالة) هي مأخوذة من التحول والالتزم على أنها خاصة من يرضى الدين بالدين كما  
بالعباس بن (قوله بمثله) متعلق بنقل وكذا قوله إلى أخرى أى نقل الدين من ذمة لأخرى بسبب وجود  
مثله في الأخرى (قوله تبرأها) الاولى تبرأه أى بالنقل ولعله أنت الضمير نظر للمعنى لان النقل المذكور  
حوالة (قوله لا المحال عليه) أى فلا يشترط رضاه على المشهور بل هي صحيحة رضى أو لم يرض الا اذا كان بينه  
وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة فلا تصح الحوالة حينئذ على المشهور وهو قول مالك فان حدثت  
العداوة بعد الحوالة منع المحال من اقتضاء الدين من المحال عليه وكل من يقتضيه منه لتلاي بالغ في ايذائه  
بعتف مطالبته (قوله على أحد القولين المرجحين) فيه نظر بل الراجح اشتراط الحضور وأما عدم اشتراطه  
فقد انفرد تشبهه ابن سلمون وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيوخ على اشتراطه اهـ بن لكن  
في البدر القرافي خلافة من ترجح عدم الاشتراط والحاصل أن الموتقين من الاندلس اختلفوا هل يشترط  
في صحة الحوالة حضوره واقتراره بما عليه من الدين أو لا يشترط ذلك وكل من القولين قدر حج كما علمت والقول  
لاول مبنى على أن الحوالة من قبيل بيع الدين فيشترط فيها شرط وطه غاية الامر أنه رخص فيها في جوار  
بيعه بدين آخر والقول الثاني مبنى على أنها أصل مستقل بنفسه فلا يسلط بهامسك بيع الدين من اشتراط  
الحضور والاقترار (قوله لثاني يشترط) إنما اشترط حضوره على هذا القول واقتراره وان كان رضاه لا يعتبر  
لاحتمال أن يبدى مطعنا في البيعة اذا حضر أو ثبت براءته من الدين بينة على الدفع أو على اقراره به (قوله  
وثبوت دين) قال ابن عاتر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت العرفي بينة أو اقراره وحينئذ  
فيكفي في ثبوت تصديق المحال بثبوته كما يأتي آخر الباب (قوله وكذا للمحال على المحيل) أى وكذا يشترط بثبوت  
دين للمحال على المحيل (قوله وكالة) أى للمحال بتخليص الحق من المحال عليه (قوله واذا لم يكن دين في  
الصورة الاولى) الاولى واذا لم يكن دين للمحيل على المحال عليه (قوله كانت جملة) أى وعليه لو أعدم المحال  
عليه لرجع المحال على المحيل الا أن يعلم لمحال أنه لا يملك للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا  
رجوع له على المحيل ولو فلس المحال عليه وان كان ذلك جملة لانه قد ترك حقه حيث رضى بالتحول على هذا  
الوجه (قوله واحتراز بقوله لازم عن دين الخ) قال ابن فيه نظر لان هذا خارج شرط ثبوت الدين لانه لا دين  
هنا تأمل وفيه ان الدين من حيث هو ثابت ثم المطر لولى الصعير والسفيه ان رأهما صرفاه فيما لمهما عني عنه  
رده والا ضمنا قد مر ما صوبنا به ما لمهما صح ثبوت الدين في الجملة قبل تبين شيء لكنه غير مجزوم بل رومه فلا  
تصح الحوالة ادراكا وأما العبد فثبوت ديبه ظاهر واعيا سقطه اسقاط السيد بدليل انه لو تنق قبل  
لاسقاط لزومه فصح ما قاله الشارح (قوله فلا تصح الاحالة عليهم) أى اعدم لزوم ذلك الدين لان لولى  
الصعير والسفيه وسيد الرقيق طرح لدين عنهم واسقاطه (قوله ممن سلعة مبيعة بالخيار) أى وكذا دين  
الكتابة فانه غير لازم لان المكاتب اذا عجز منه لا يتبع به ولا يصح أن يجعل السيد أجنيا إلى المكاتب كما  
لتوضيح على التونسي (قوله فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح التحول) طاهره صحة التحول وان  
يرضى المحال عليه وهو كذلك لكن ان رضى المحال عليه لزمه والا فلا بأس وهم من قوله وشرط البراءة ان له  
الرجوع ان لم يشترطها ولا بد في صحة التحول حينئذ من رضا المحال عليه لانه لا محالة ولا يطاق الا في حال عدم  
اعريم أو عييته بخلاف ما اذا شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لان المحال رضى باسقاط ديبه اهـ  
(قوله واذا ان علم الخ) أى وكذا ان علم المحال بانه لا دين للمحيل على المحال عليه من غير المحيل كما في المدونة  
وطاها الاطلاق أى سواء علم المحيل بعلمه بذلك حين الحوالة أو لم يعلم به (قوله ورضى المحال) حال من  
الضمير في قول المصنف وان أعلمه (قوله وهل محال الخ) يعنى أن المحيل اذا علم المحال بعدم دين على المحال  
عليه وشرط البراءة وأنه لا رجوع له حال بعد ذلك عليه صح التحول وهل لا رجوع له بعد ذلك عليه طه  
سواء فلس المحال عليه أو مات أو لا وهو ظاهر قول ابن القمامه ورواية أشهب عن مالك مر رجوع المحال  
على المحيل في هذه الصورة اذا فلس المحال عليه أو مات خلاف لا تقصد وعليه تأولها ابن رشد وسجدون أو



محمل ذلك ما لم يفسر المحال عليه أو يموت والافلام محال أن يرجع على المحمل بدنه وحينئذ فر واية أشبه  
تقييد على هذا وأولها ابن المراز اه قال خش ولورضى المحال عليه بالحركة ودفع فأنظر أنه لا رجوع  
له على المحمل به لأنه متبرع وفي عبق عن الشيخ أحمد الزرقاني ينبغي أن يكون له الرجوع لأن اشتراط  
البراءة إنما هو بالنسبة للمحال ولأن رضاه بالدفع صير بمزلة المحمل وهو يرجع إذا عزم وقال شيخنا العدوي  
الذي ينبغي أنه ان قامت قرينة على تبرع المحال عليه فلا رجوع له بمادفعه والا كان له الرجوع (قوله  
وصيغتها) عطف على قوله رضا المحمل وفي كلام المصنف مسامحة لأن الصيغة ركن لا شرط لكن الفقهاء  
قد تسمعون فيطلقون الشرط على الركن (قوله مادل الخ) ظاهره كانت الدلالة بطريق الصراحة أولا  
وقوله في ذمة المحمل أي الكائن في ذمة المحمل وقوله بمزلة متعلق بترك أي سبب وجوده مثله الكائن ذلك  
المثل في ذمة المحال عليه (قوله خلافا لظاهر المصنف) فيه أن ظاهر المصنف لا يقتضي انحصار صيغتها في  
اللفظ المشتق من الحوالة إلا أن يقال إن هذا ظاهره بمعونه ما ذكره في الهبة حيث قال فيها بصيغة أو مفهمها  
فأراد بالصيغة ما كان مشتقا من لفظ الهبة قرينة قوله أو مفهمها فلما اقتصر بها على قوله وصيغتها ولم يقل  
ومفهمها علم أن مراده بصيغتها ما كان مشتقا من لفظ الحوالة تأمل في تنبيهه في تنكي الإشارة الدالة على  
الحوالة من الآخر من لفظ الناطق خلافا لما يوهمه كلام ابن عرفة من كفايتها مطلقا في تعريفه الصيغة  
كذا قرر شيخنا (قوله أدى إلى تعبير ذمة) أي ذمة المحال عليه وقوله بذمة أي دين ذمة أخرى وهي  
ذمة المحمل إذ للذمة لا تعبر بذمة أخرى واعتراض بأن هذا التعليل موجود في حالة الحلول وقوله ويؤدي  
إلى بيع الدين أي المحال به وقوله بالدين أي المحال عليه وقوله والذهب بالذهب أي ويؤدي إلى بيع الذهب  
بالذهب الخ وفيه أن هذا التعليل موجود في حالة الحلول فلا حسن أن يقال إنما اشترط حلول الدين المحال به لأن  
الأصل في الحوالة المبيع لكن رخص فيها عند حلول المحال به والرخصة لا تعدى مواردها (قوله إلا أن يكون  
بكون المحال عليه حالا) هذا استثناء من مفهوم قول المصنف وحلول المحال به أي فإن كان الدين المحال به غير  
حال فلا يجوز ألا أن يكون المحال عليه حالا ولا فلا يمنع كما قلناه في المواق عن ابن رشد قال طي فان خرجت عن  
محل الرخصة بعدم حلول الدين المحال به فأجرها على القواعد فان أدت لممنوع فامنع والا فجز كما قال ابن  
رشد والحاصل أن الشرط في جوارها ما حلول الدين المحال به أو المحال عليه أو مما لعدم وجود ما يقتضي المبيع  
وأما إذا كان ما معاير حالي فالمبيع ليس بالدين (قوله وإن كتابه) أي هذا إذا كان الدين المحال به غير كتابه  
بل وإن كان كتابه ان قلت قد تقدم أول أنه لا بد في الحوالة أن يكون الدين الذي على المحال عليه لازما  
ومقتضاه أنه لا تحوّل الحوالة على الكتابه لا بها غير لازمة ومفاد ماها الجوار قلت لا سلم ذلك لأن ما هنا أحال  
المكاتب سيده بالكتابة على أجنبي مدين له وما تقدم أحال السيد أجنبيا على المكاتب فالكتابة بها محال بها وما  
مر محال عليها تأمل والحاصل أن الكتابة تصح الحوالة بها ويمنع الحوالة عليها ولو كانت حالة كما في  
لتوضيح عن النوشى خلافا لما في عبق من الجواز تبعثت وقد رده طي فأنظره في تنبيهه قال  
في التوضيح وأما الكتابة المحال بها فاشترط ابن القاسم في المدونة حلها قال والافهي بيع دين بدين وقال  
غيره فيها لا يجوز إلا أن يعتق مكانه لأن ما على المكاتب ليس ديننا تناقذا أعنته على أن عليه ذلك المال صار  
لازم له فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما حر من أن شرط الدين المحال به الحلول ورأى غيره أن ذلك ليس ديننا  
بنا تالكاليون واختار سحنون وابن يوس وغيرهما قول ذلك العبر اه وإذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح  
أو جعل السيد عتقه أو لكتابة الخلاف انظر من وجعل شت تعجيل السيد العتق حلولا للكتابة حكما (قوله  
لا يرباني الاكثر) هذا التعليل لا يتم إذا كان الدين المحال به من يبيع أذبحو رقصاؤه بأريد عدد فالا لوى في  
التعليل أن يقال لأنه يبيع دين بدين في غير مورد الرخصة فتأمل (قوله ومنفعة في التحول إلى الأقل) لأن  
المحال أحد أقل من حقه وانفع المحمل يساقه (قوله ويخرج عن المعروف) أي الذي هو الأصل في الحوالة  
أد من جعل معروفا لا يراعى منفعه (قوله تساوى ما عليه) أي ما على المحمل لما له أي على المحال عليه

وهي مادل على ترك المحال  
دينه في ذمة المحمل  
بمثله في ذمة المحال عليه  
انتهى وهو شامل لنحو  
خذ حقل من فلان وأما  
برى منه ونحو ذلك فلا  
تنحصر صيغتها في لفظ  
مشتق من الحوالة وهذا  
هو المعتمد خلافا لظاهر  
المصنف (وحلول) الدين  
(المحال به) وهو الذي على  
المحمل لأنه إذا لم يكن حالا  
أدى إلى تعبير ذمة بذمة  
فيؤدي إلى بيع الدين  
بالدين والذهب بالذهب  
أو الورق بالورق أو أحدهما  
بالآخر لا يدايدان كان  
الدينان عينا إلا أن يكون  
المحال عليه حالا ويقبضه  
قبل أن يتفرقا منحل  
الصرف فيجوز وبالغ على  
شرط حلول المحال به  
بقوله (وإن كتابه) حلت  
أو جعل السيد عتقه  
وأحال بها المكاتب سيده  
على دين له على عريم  
(لا) حلول الدين المحال  
(عليه) فلا يشترط  
(و) شرطها (تساوى  
الدينين) المحال به وعليه  
(قدرا وصفه) مراده  
بالتساوى قدرا أن  
لا يكون المأخوذ من  
المحال عليه أكثر من  
الدين المحال به ولا أقل

(قوله)

فلا يحل بخمسة على عشرة وعكسه لا يرباني الاكثر ومنفعة في التحول إلى الأقل فيخرج  
عن المعروف وليس المراد أنه لا بد من تساوى ما عليه لما له حتى يمنع أن يحل بخمسة



من عشرة على مدينه أو بخمسة من عشرة عليه كما توهم وكذا لا يحيل بخمسة محجوبة على مثلها يز يدية ولا عكسه ويلزم من التساوي في الصفة التساوي في الجنس فلا حاجة لزيادته (وفي جواز تحوله) بالا على (على الأدنى) صفه أو قدر أو منعه (تردد) علل الجواز بانه معر وف والمنع بانه يؤدي الى التفاضل بين العيّن فمراده بالأدنى ما يشمل الأقل والمذهب المنع فكان الأولى الاقتصار على قوله وتساوى الخ (وان لا يكتفى) أي الدنان المحال به وعليه (طعاما من بيع) أي (٢٨٧) سلم لثلاثه يبيع الطعام قبل قبضه وسواء

انقضت رؤس الاموال أو احتضنت وشمل كلامه ما اذا كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فتجوز اذا حل المحال به فقط أخذ بما قدمه وهو قول جميع الاصحاب الا ابن القاسم فاشتراط حلول المحال عليه أيضا ابن عرفة الصقلي وقولهم أصوب فلسدا مشى عليه المصنف هنا وقال بعضهم كلا القولين ضعيف وان المذهب قول ابن رشد بالمنع مطلقا وهو الذي قدمه المصنف في البيع حيث قال وجاز البيع قبل القبض الا في مطلق طعام المعاوضة \* ولما أتمى الكلام على الشروط الستة أخرج منها قوله (لا كشفه) أي ليس من شروطها أن يكشف المحال (عن ذمة المحال عليه) أعني هو أم فقير بل يصح مع عدم الكشف على المذهب (وبتحول) بمجرد عقد الحوالة (حق) المحال على المحال عليه

(قوله من عشرة على مدينه) أي ذاته تلك العشرة على مدينه (قوله من عشرة عليه) أي على خمسة كانه على غيره (قوله وفي تحوله على الأدنى الخ) هذا مقال لمحذوف والاصل فلا تجوز الحوالة اتفاقا على الأكثر وفي تحوله بالا على على الأدنى تردد وأشار بالتردد لقول ابن رشد يبيع كما تقدم ولقول اللخمي والمازري والمتيطى بالجواز (قوله فمراده الخ) أي أن الأدنى شأنه أن يستعمل في الاوصاف بخلاف القلة فانها تكون في الذوات والمصنف أراد بالأدنى ما يشمل الأقل فلا يقال كان الأولى أن يقول وفي تحوله على الأدنى والأقل تردد (قوله وشمل كلامه) أي منطوق قوله وأن لا يكونا طعاما من بيع فانه شامل لما اذا كانا غير طعامين من بيع أو من قرض ولما اذا كانا طعامين من قرض ولما اذا كانا طعامين من بيع والاخر من قرض في الصور الثلاثة الأولى يكفي صحة الحوالة فيها حلول المحال به لانزاع رأينا في الصورة الرابعة ففيها الخلاف الذي ذكره الشارح قوله فتجوز اذا حل الخ أي فتجوز الحوالة في هذه الصورة اذا حل المحال به فقط ابن عاتر علة المنع السابقة وهي بيع الطعام قبل قبضه موجودة هنا فانظر ما وجه الجواز اه قلت وجهه أن قضاء القرض طعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقصاؤه عن قرض اه بن (قوله فقط) أي سواء حل المحال عليه أيضا أم لا (قوله الصقلي) المراد به ابن يونس (قوله وقال بعضهم الخ) هذه العبارة لشيخنا في حاشية خش نقلا عن شب (قوله لشروط الستة) لعل الأولى السبعة (قوله لا كشفه الخ) أي لان الحوالة معروفة فاعتقر فيها العور بخلاف بيع الدين فانه يشترط فيه العلم بحال ذمة المدين والاك ان عور الماردي شرط ببيع الدين علم حال ذمة المدين والاك ان عور بخلاف الحوالة لام معروف فاعتقر فيها لغرر ونحو هذا الا بن يونس واللخمي اطر المواق اه بن (قوله وان أفلس أو جحد) ابن عرفة سمع سعدون المعبر أن شرط المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله شرطه وذلك الباسي كانه المذهب وقال ابن رشد هد صحيح لا أعلم فيه خلافا اه ابن عرفة وفيه بطلان شرطه هداما فاض لعقد الحوالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد أنه يفسده تأمل اه بن (قوله ولا يئنه) أي والحال أن المحيل لم يصدق المحيل على ثبوت الدين ولو صدقه صحته لان تصديق المحال بالدين يكفي في ثبوته اطر بن (قوله حين الحوالة) أي قبلها (قوله بل بتحول الحق معه) أي حيث كان المحال حين الحوالة عالما بافلاسه (قوله لانه عره) استفيد من كلام الشارح أن المحال اذا علم بافلاس المحال عليه علم بذلك المحيل أيضا أولا فانه لا رجوع له على المحيل وان افرد المحيل بالعلم بذلك كان للمحال الرجوع عليه لانه عره فان شك المحال في افلاس المحال عليه مع علم المحيل بذلك ففي ابن عرفة والتوضيح والشامل أن للمحال الرجوع على المحيل (قوله والظاهر أن انطن القوى) أي طن المحيل حين الحوالة بافلاس المحال عليه كعلمه بذلك وحيد بتدبير رجع عليه المحال (قوله أو عدمه) أي وان لم يكن مفلسا ولو عبر المصنف بعدمه بدل افلاسه كان أحصر وأحسن فيكون افلاسه أولى بل كلامه يوهم ان العلم بالفقر ليس كالعلم بالا فلاس وليس كذلك (قوله ان كان مثله يظن به ذلك) أي يتهم بالعلم فلسه ويؤخذ من قول الشارح ان كان مثله الخ ان هذه اليمين بين ثمة فلا تردد على المحال بل يرجع المحال على المحيل بمجرد كونه (قوله ولو أحوال بائع) مفهومه انه لو أحوال مشتر بالتمس الذي عليه البائع على عريم له ثم حصل رد عيب أو فساد أو حصل استعماق قبل قبض المحال للتمس وينبغي الحزم بمطال الحوالة لبطلان

ون. فلس أو جحد - المحال عليه الحق بعد عقد الحوالة واما بعده قبلها و. بينه فلا يصح لعقد شرطها من ثبوت الدين بخلاف الفلاس حين الحوالة فلا يبيع معها بل يتحول الحق معه دليل قوله (الا أن علم المحيل بافلاسه) أي دلاس المحال عليه (فقط) أي دون المحال فله الرجوع على المحيل لانه عره والظاهر أن انطن القوى كالمعلم ومثل علمه بافلاسه تلمه بلده أو عدمه (وحلف) المحيل (على نفسه) أي نفي العلم بافلاس المحال عليه ادعى عليه المحال العلم ان طن به العلم) أي ان كان مثله يظن به ذلك والالم يحلف وان اتهمه المحال فقوله طن بالبلاء للمجهول ثم يبيع على قوله ويتحول الخ قوله (ولو أحوال بائع) لسعة شخصه ليس له كان على البائع (على مشتر) انك السعة (بالثمن) أي بشئها



(ثم رد) المبيع المفهوم من بائع على بائعه الخيل (بعب) أو فساد (أو استحق) المبيع من يذم شتره (لم يتفسخ) الحوالة  
هنا بن القاسم لأنها معروفة فيلزم (٢٨٨) المشتري دفعه للمحال ويرجع به على البائع الخيل (واختبر خلافه)

حق المحال بالاستحقاق وملكه وما في خش من يلزم بعدم البطلان وصحة الحوالة فهو غير ظاهر وانظر من  
ولو وهب البائع في مسئلة المصنف الثمن أو تصدق به على شخص ثم أحاله على المشتري ثم ردت السلعة بعيب  
أو استحققت أو ردت لفساد دفعي التوضيح ان المعروف من قول ابن القاسم أن الهبة تبطل إذا لم يقبضها  
الموهوب له فإن قبضها لم ينبع به الا الموهوب له ولا الواهب وبضع ذلك على المشتري اهـ ويظهر من كلامه  
ان هذا هو الراجح من الاقوال الخمسة التي ذكرها في المسئلة وامامنا عبيق من بطلان الحوالة فان قبض  
الموهوب له اخذ منه المشتري فهو قول أشهب انظر بن (قوله ثم رد المبيع بعيب أو استحق) أي قبل أن  
يقبض المحال الثمن من المشتري (قوله لأنها معروفة) أي ولان الدين لازم للمشتري حين الحوالة (قوله  
واختبر خلافه) أي واختبر القول المخالف له وهو القول بفسخ الحوالة واعتراض على المصنف من حيث  
التعبير عادة الاختيار وصيغة الفعل المقتضى ذلك انه للخمي من عند نفسه مع أن هذا القول الثاني القائل  
بفسخ الحوالة لأشهب والذي اختاره ابن الموارز قال انه قول أصحاب الامام كلهم وليس للخمي اختيار  
متعلق به فماد كره المصنف غير جار على قاعدته من وجهين تعبيره بالاختيار وكونه لمفظ الفعل فكان  
الاولى للمصنف أن يقول والاصح خلافه ليكون جاريا على اصطلاحه انظر احـ بن ويعترض على المصنف  
أيضا من جهة تصديره بقول ابن القاسم مع أن الثاني هو المعتمد قاله شيخنا العدوي ومحل الخلاف الواقع  
بين ابن القاسم وأشهب في أن الحوالة المدكورة تفسخ أو لا تفسخ حيث كان البائع بطن ملكه لمبايع في  
الاستحقاق والافسخت اتفاقا ومحله أيضا في الرد بالفساد إذ لم يعلم المشتري والالم تبطل اتفاقا وهل يدفع المحال  
عليه للمحال الثمن الذي اشترى به شرا فاسدا أو يدفع له القيمة قولان الاول لابن القاسم والثاني لأشهب  
ذكر ذلك في شرح الشامل (قوله ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه) اللام بمعنى على متعلقة بالدين أو  
بمعنى عن متعلقة بنفي وحاصله أنه إذا تنازع الخيل والمحال بعدم موت المحال عليه أو عيبه غيبة انقطاع فقال  
المحال أحلتني على غير دين فأنا أر حح عليك ديني وقال الخيل بل أحلتك على دين لي في دمة المحال عليه وقد  
ايرئت ذمتي فلا رجوع لك على قال القول قول الخيل يمين ولا يصدق المحال في دعواه (قوله لا يقبل قوله) أي  
الخيل يعني أن الحوالة إذا صدرت بينهما بصيغتهما فلما قبض المحتال الذي احتال به قال له الخيل اما احلتك  
بمقبضه لي على سبيل الوكالة أو على سبيل أنه سلف مني لك ترد بده وقال المحتال اما قبضته من الدين الذي  
عليك فان القول في ذلك قول المحتال يمينه نعليبا الجانب الحوالة ان أشبه به أن مثله يداين الخيل والا كان  
القول قول الخيل يمينه (قوله وهذا قول عبد الملك) اعلم أن ابن الحاجب قال ولا يقبل قول الخيل في دعواه  
وكالة أو سلفا على الاصح أي في كل من الوكالة والسلف فقال في التوضيح أراد بالاصح قول ابن الحاجب  
في المبسوط في مسئلة الوكالة وما خرج للخمي عليه في مسئلة السلف وغير الاصح قول ابن القاسم في  
العتبة في السلف وما خرج عليه في مسئلة الوكالة فكل مسئلة فيها قول منصوص ومخرج عليه قول آخر  
في الاخرى اهـ وتصحيح ابن الحاجب للقول المخرج في السلف يتدفع قول شارحنا تبعا لعبيق وكان  
ينبغي للمصنف الجري عليه أي على قول ابن القاسم في السلف لاجل أن يكون جاريا على المنصوص في  
المسئلتين اطرين

#### باب الضمان

(قوله جس) أي شامل للمعرف والبيع والحوالة لان في البيع شغل ذمة المشتري بالحق وفي الحوالة شغل  
لذمة المحال عليه بحق المحال (قوله والحوالة) أي لان المراد بقوله شغل ذمة أخرى أي كما أن الاولى مشغولة

أي اختار ابن الموارز  
وغيره خلاف قول ابن  
القاسم وهو قول أشهب  
بفسخ الحوالة وعليه  
الاكثر (والقول للمحال)  
يمين أنه أحال على أصل  
دين (ان ادعى عليه)  
المحال (نفي الدين للمحال  
عليه) إذا مات أو غاب  
غيبته انقطاع فلو كان  
المحال عليه حاضرا فهو  
ما قدمه في قوله ويتحول  
حق المحال الخ (لا) يقبل  
قوله (في دعواه وكالة)  
للمحال على قبض مال من  
مدينه (أو سلفا) من  
المحيل للمحال ويرد له بده  
مع صدور لفظ الحوالة  
بينهما بل القول للقباض  
يمينه أنه من دينه أحاله  
به نعليبا لفظ الحوالة  
وهذا قول عبد الملك بن  
المناجشون في مسئلة  
الوكالة لكنه فسده بأن  
يكون القاض يشبه  
ان يداين المحيل والا  
فالقول لرب المال يمينه  
انه وكالة وخرج للخمي  
مسئلة السلف عليه  
والمنصوص لابن القاسم  
أن القول في دعوى  
السلف للمحيل وخرج  
عليه مسئلة الوكالة

ايضا

في باب في الضمان وأحكامه (الضمان شغل ذمة أخرى بالحق) قوله  
شغل ذمة جس وقوله أخرى فصل أخرجه به البيع والحوالة إلى أن ليس فيهما شغل بل براءة ذمة وقوله شغل ذمة



من إضافة المصدر لمفعوله أي أن يشغل رب الحق ذمة الضامن مع الأولى وأراد بالذمة الجنس فيشمل الواحد والمتعدد وأراد الشغل بالحق بلا توقف على شيء أو بعد التوقف على شيء آخر كعدم إتيان المضمون في الوجه أو تهريبه أو تقرب الضامن في الطلب فقد اشتمل تعريفه على أنواعه الثلاثة وآل في الحق للعهد أي الحق الأول فخرج ما لو باع سلعة (٢٨٩) لرجل يدين ثم باع أخرى لغيره بدين (وصح الصمان ولزم) (من أهل

الترع) وهو المكلف الذي لا يجبر عليه ولو فيه ضمن فيه فدخل ضمان الزوجية والمريض بالثلث كما يأتي ومفهوه من أهل الترع فيه تفصيل فتارة لا يصح كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي وتارة يصح ولا يلزم كالواقع من زوجه أو مريض في زائد الثلث ومن العبد بغير إذن سيده ومثل لأهل الترع بقوله (كمكاتب وماذون) له في التجارة (أذن سيدهما) لهما في الضمان فإن لم يأذن لهما فيه لم يلزمهما وإن صح دليل قوله إلا أن أتبع دو القوقه ان عتق ودخل تكاف التمثيل قن وذو شائبة من مدبر وأم ولد ومعتق لأجل وحصهما بالذكر لدفع فوهم حوار ضماهما بصيرادن (وروجه ومريض) مرضا مخوفا (ثلث) أو عماراد عليه بصيرشاه أن لا يقصده الصرر كالديار لا مارد على ذلك فلا يلزم وأن صح فيتوقف على اجازة الزوج أو الوارث بخلاف

أيضا والحوالة ليست الذمة الأولى فيها مشعولة لأنها رأت (قوله من إضافة المصدر) هذا دفع لما ورد بعضهم من قول المصنف شغل ذمة الخ هذا مبين للمعنى وحيد فليس للتعريف جامع ولا مانع إلا أن الضمان سبب في الشغل والشغل مسبب عنه لا نفسه كما أن الملك مسبب عن البيع لا نفسه وسلمه ابن عارى وح وأجاب ابن عاشر بأننا نسلم أن الضمان سبب في شغل الذمة بل هو عينه لأن شغل الذمة مصدر شغل الشخص دمه فاشتغلت فشكل الذمة فعل للشخص لأنه متعد واشتغالها مسبب عنه وشغلها هو الضمان فقوله شغل ذمة مصدر مضاف للمفعول معنى أن الشخص شغل ذمته بالحق أي ألزمها إياه فهو فعل مكتسب له والذي ليس فعلا للشخص إنما هو اشتغال الذمة والكلام في شغلها لا في اشتغالها اللازم انظر بن (قوله فيشمل الواحد) أي إذا كان الضامن واحدا وقوله والمتعدد أي إذا تعدد الخلاء (قوله لا توقف على شيء) أي كما في ضمان المال وقوله أو بعد التوقف الخ أي كما في ضمان الوجه والطلب وكان الاوضح أن يقول وقوله شغل ذمة الخ أعم من أن يكون الشغل غير متوقف على شيء أو كان متوقفا على شيء (قوله فقد شتم الخ) أي وحيد في دفع الاعتراض عليه بأن التعريف غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب (قوله فخرج الخ) أي وحيد فلا يعترض على التعريف بأنه غير جامع (قوله ولو فيهما الخ) أي ولو كان عدم الجبر عليه بالسبب لما ضمن فيه وإن كان محجورا عليه بالسبب لغيره فهو مبالغة في قوله لا جبر عليه (قوله كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي) أي فهو فاسد يجب رده وليس للولي اجارته وسواء كان الصبي ميرا أم لا خلافا للقيود مع غير المير (قوله في زائد الثلث) أي فانه وإن كان صحيحا لكنه غير لازم ادللر وج رد الجميع وله اجازة الجميع وللورثة رد ما راد على الثلث ولهم اجارة الجميع (قوله بغير إذن سيده) أي فإن للسيد اجارته وله رده (قوله ومثل لأهل الترع بقوله كمكاتب وماذون الخ) فيه أن الحكم بأهم ما من أهل الترع ينال توقف ذلك على الاذن لهما فيه والمناسب جعل التكاف للتشبيه ويمكن أن يقال أهم ما صار بعد الاذن من أهل الترع فقوله إذن سيدهما شرط في اتصافها بكونهما من أهل الترع وفي بن أن التكاف للتشبيه بالسبب للأوليين ولا جنيل بالنسبة لآخرين فهو من استعمال المشترك في معنييه (قوله لم يلزمهما وإن صح) أي بالسبب رده وله اجارته وإذا اجازة أتبع المكاتب والمأذون أن عتق وظاهر المصنف أنه لا بد من إذن السيد ولو صمما وهو كذلك فاداه من غير رده كان له رد ذلك الصمان ثم إن مراد المصنف المكاتب والمأذون غير المحجور عليهما الذين يدل على جعلهما من أهل الترع فتأمل (قوله وزوجه ومريض ثلث) أي بقدر ثلث لا بأزيد فلا يلزم وظاهره لا فرق في ذلك بين صماها الزوج وغيره ولا بين ضمان المريض لو ارثته ولغيره ابن عرفة كقالة ذات الزوج في ثلثها وإن تكفلت لزوجهها وفيها قال مالك عطيتها وزوجهها جميع ما لها حاضرة وكذا كفالتها له عند الباجي بجميع ما لها وفيها أن ادعت أنه أكرهها في كفالتها فعليها البينة (قوله أو عماراد عليه بصير) قد يقال هذا مشكل مع ما تقدم أنه إذا تبرع كل منهما برائته عن الثلث ولو بصير كان للزوج أو الوارث رد ومناقاة باجارة الصمان وعدم رده إذا حصل بزيادة الثلث بصير إلا أن يقال ما تقدم ترع محص لا رجوع بعرضه والصمان فيه رجوع على المضمون بما أدى عنه فتأمل اه شيخنا (قوله فيتوقف على اجارة الزوج أو الوارث) أي فإن شاء الزوج رد الجميع أو أمضى الجميع وأما الورثة فإن شاءوا ردوا وعماراد على الثلث وإن شاءوا أعاروا الجميع (قوله بخلاف ما لو ضما قدر الثلث) أي فانه لا رد ولا يتوقف أمضاه على اجارة (قوله ولا يباع فيه) أي ولا يباع دو القوقه في المال الذي ضمنه قبل عتقه ولو كان صما نادى سيده (قوله وليس للسيد جبره عليه) أما غير من له انتراع ماله وظاهر وأما من له ترع ماله فلا بد من قديتق والصمان بان عليه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر المصنف أنه ليس له جبره عليه ولو كان الصمان له (قوله فانه الخ) نص كلام

(٣٧ - دسري ثالث) موصوف قدر ثالث وما الحق به (وتبع - وروى) صمان عني المال الذي ضمنه (أن عتق) ضمن بذن سيده أو لا وليس له إسقاطه عنه في لا بد بخلاف الثاني فله طه قول له ولاية مع به لا يباع فيه قبل العتق ولو أذن له سيده فيه (وليس للسيد جبره عليه) أي على الصمان فإن جبره لم يلزم العبد شيء أن عتق وقيد بعضهم بما إذا لم يكن العبد مال أوله مال



ويجبره على أكثر مما يدينه وأما الوجه (٢٩٠) على ضمان قدر ما يدينه لأنه بغيره انتزاع ما يدينه (و) صحح الضمان (عن الميت

المفلس) يسكون الفاء  
وكسر اللام أي المعسر  
يعني الجمل عنه لأنه  
معروف من الضامن  
ونخص المفلس بذلك  
لأنه محل الخلاف بين  
الأئمة إذ منعه أبو حنيفة  
والنووي وأما الحنفي أو  
الميت الموسر فلا خلاف  
في صحة الضمان عنه  
وكذا ضمان المفلس  
بفتح الفاء وتشديد اللام  
بالمعنى الخاص (و) صح  
ضمان (الضامن) ولو  
تسلسل ويلزمه ما يلزم  
الضامن الأصلي وظاهره  
يشمل ما إذا كان معا  
بالمال أو الوجه أو  
أحدهما بالمال والثاني  
بالوجه وهو كذلك (و)  
صح ضمان الدين (الموئجل  
حالا) أي على الضامن  
بان رضي المدين بإسقاط  
حقه من الاجل (ان  
كان) الدين (مما يعجل)  
أي يجوز تعجيله وهو  
العين مطلقا والعرض  
والطعام من قرض لا من  
بيع ولا يجوز لما فيه من  
خط الضمان وأريدك  
توثقا بالضامن أذهب  
مخصوص بالبيع فقط  
(وعكسه) وهو ضمان  
الحال مؤحلا كأن  
يقول شخص لرب دين

ح قال النخعي للسيد أن يجبر عيده على الكفالة إذا كان يدينه مال بقدرها واختلف إذا كان قسما أو ليس  
بدينه مال فقال ابن القاسم أنه لا يجبر وقال محمد أنه يجبر وكان المذهب اه بن (قوله) وصح الضمان عن  
الميت المفلس) أي ولزوم أيضا وأداه من الميت المعسر عالم المعسر وأدى عنه فانه لا يرجع في مال بطرا  
بعد ذلك لأن تعمله معروف وتبرع منه وأما أن علم أن له مالا أو ظنه أو شك فيه ثم ظهر له مال فانه يرجع بما  
دفعه عنه بخلاف ما إذا أدى عن المفلس بالتشديد فانه لا يرجع مطلقا كذا قال عبق وفتاه شيخنا العدوي  
قال بن وفيه نظر بل طاهر المدونة أن له الرجوع أن علم أن له مالا ولا فرق بين المفلس بالتشديد والتخفيف  
انظر لفظها في ح (قوله) يعني الجمل عنه) أي لاحقيقة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لأن ذمة  
الميت قد خربت (قوله) إذ منعه أبو حنيفة) أي لأنه لا يرجع له مال يوفي منه ما عليه (قوله) وأما الحنفي) أي  
موسرا أو معسرا (قوله) فلا خلاف في صحة الضمان عنه) أي وبأخذ الضامن ما أداه عن الميت من تركته  
أن كان الميت موسرا ويرجع الضامن بما أداه عن الحنفي عليه والقول قول الضامن للحنفي والميت الموسر أنه لم  
يدفع محسبا الاقرينة اه نخس (قوله) وكذا ضمان المفلس) أي فإذا قام العرمان على شخص وحكم  
الحاكم تفليسه أي خلع ماله للعرمان وضمنه شخص فان المال الذي حكم الحاكم بحمله للعرمان يتحصون  
فيه وما بقي لم يدفعه ذلك الضامن عنه ولا يرجع عليه بما أداه عنه مطلقا أي سواء علم أن له مالا أو ظنه  
أو علم أنه لا مال له وطرا له مال وهذا بخلاف من تحمل ماعلى الميت المعسر ودفعه عنه فانه يرجع بما أداه كما  
مر أن علم أن له مالا أو شك في ذلك أو ظنه ثم تبين له مال وأما أن علم أنه لا مال له فلا رجوع له أن طرا له مال  
لجمله على التبرع كذا قرر شيخنا العدوي ومثله في عبق وقد علمت أن النقل خلافه (قوله) ولو تسلسل) أي  
ولا استحالة في ذلك لأنه تسلسل في المستقبل والتسلسل أنما يكون محالا إذا كان في الماضي (قوله) ويلزمه  
أي ضامن الضامن ما يلزم الضامن الأصلي أي وهو الضامن للمدين أو المراد أنه يلزمه ما يلزمه في الجلة  
لاحتمال أن يكون الأول بالمال والثاني بالوجه تأمل (قوله) وظاهره يشمل الخ) أي وهو كذلك من حيث  
الصحة وإن كانت مختلفة من حيث الرجوع فان كانا معا بالمال بدى العريمان أن كان حاضرا مليا والا  
فالضامن الأول أن كان كذلك والافاشاني وإن كانا معا بالوجه بدى العريمان أن كان حاضرا فان غاب كلف  
الأول بإحضاره فان غاب لأول أيضا كلف الثاني بإحضاره أيضا بذلك فان غاب الجميع أحزن  
مال العريمان ثم من مال الكفيل الأول ثم الثاني كذا في شب فان كان الأول بالوجه وضمنه الثاني بالمال  
بعناه أنه ارتب على الأول المال لعدم إحصار المضمون غرمه الثاني عنه وبما أيضا بإحضار المضمون  
الأول لأنه يبرأ بما يبرأ به الضامن الأول (قوله) حالا) أي على الحلول على الضامن وحاصله أن من له دين على  
شخص مؤجلا فأسقط من عليه الدين حقه من التأجيل وضمنه شخص على الحلول خوف المماطلة مثلا فان  
هذا الضمان صحيح ولازم شرط أن يكون هذا الدين مما يعجل واعلم أن مثل ضمان المؤجل على الحلول  
في الجوار يقيد ضمان المؤجل لدون الاجل فان ضمنه للاجل نفسه وجاز من غير شرط ولا بعد متمتع كما  
في المدونة لأنه سلف جر منفعة فالصور أربع والتقييد يكون الدين مما يعجل فذكره ابن يونس واعترضه  
ابن عبد السلام كافي التوضيح ونصه وليس بين فان رب الدين ما أخذ زيادة في نفس الحق ولا منفصلة  
يتفقها وإنما توثق وتعقبه بعض الشيوخ بمعاذته للنقل اه بن (قوله) توثقا) مفعول لقوله  
وأريدك أي أنه وإن كان حالا لكن من الجائر أن يعاطله أو يأتى بالدين فالضمان زيادة توثق (قوله) أذهب  
الخ) جواب عما يقال أن خط الضمان وأريدك موجود في العرض والطعام من قرض أيضا مقتضاها المنع  
وحاصل الجواب أن خط الضمان وأريدك إنما يؤثر المنع في البيع لا في القرض لأن الاجل في القرض  
من حق المقرض إن شاء عجل أو أنقى للاجل فلا يقال عند التعجيل أنه طلب من المقرض خط الضمان عن  
نفسه بخلاف البيع فان الحق في الدين إذا كان طعاما أو عرضا مما يكافى ما إذا عجل المسلم إليه شيئا منهما  
قبل أنه طلب من المسلم خط الضمان عن نفسه (قوله) شرطين) أي على البذل ولو قال بأحد أمرين كان



(ان يسره غريمه) أي مدينه بالدين الحال ولو في أول الاجل لان العبرة بالحالة الراهنة للسلامة من سلف جرمه فإمكانه بالتأخير ان يسره سلفا بضامن ويسره لم يحصل بالضمان تقع فيكون التأخير محض سلف وأشار الثاني بقوله (أو لم يسره) الغريم (في الاجل) الذي ضمن الضامن اليه بل أعسر واستمر عسره الى ان قضائه فيجوز ضمانه لانه وان حصل بل دفع بالضمان لم يحصل سلف

(٢٩١)

يتأخيره لوجوب انتظار المعسر فان لم يسره في جميعه بل أسره في أثنائه كبعض أصحاب الفلوات والوظائف كان يضمنه الى أربعة أشهر وعادته اليسار حد شهرين فلا يصح لان الزمن المتأخر عن انتهاء يساره يعد فيه صاحب الحق مسلفا لقدره رب الحق على أخذه منه عند اليسار هذا قول ابن القاسم بناء على أن اليسار المسترقب كالحق وأجازه أشبه لان الأصل استصحاب عسره (و) صح الصمان (بالموسر) به دعت (أو بالمعسر) به فقط وكلامه في ضمان الحال مؤجل لا يعني اذا كان الدين كله حالا والعسر ميسر بموسر بمعسر ومعسر بالبعض الآخر صح ضمانه مؤجلا هذا أو هذا (لا بالجميع) لانه سلف جرمه متفعة ادهو سلف للموسر به لتأخيره اياه بحميل به وانفع بالصامن في المعسر به فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط ومثل ضمان الجميع ضمان البعض من كل وأشار للركن الثاني

أوضح (قوله ان يسره غريمه) أي ان كان العريم الذي عليه الدين موسرا هذا اذا كان يساره بالدين من قبل الاجل دل ولو كان اليسار انما حصل له أول الاجل فقط أي حين الضمان (قوله للسلامة من سلف جرمه) أي لان رب الدين قادر على أخذه الآن فإمكانه ابتداء سلفا بضامن وهو يسره من أول الاجل لم يحصل دفع الضمان وان حصل سلف بالتأخير لان من أجل ما جعل أو عكسه بعد مسلفا (قوله أو لم يسره في الاجل) أي أو يكون من عليه الدين معسرا أو العادة أنه لم يسره في الاجل الذي ضمن الضامن اليه بل يعفى ذلك الاجل عليه وهو معسر (قوله فان لم يسره) أي فان كانت العادة أنه لا يستمر عساره لا آخر الاجل (قوله بل أسره في أثنائه) أي بل كانت العادة حصول اليسار في أثنائه (قوله بعد فيه صاحب الحق مسلفا) أي وقد اتفق بتوثقه بالضامن فان قلت ما الفرق بين الموسر حال العقد فيجوز ضمانه وبين يكون موسرا في أثناء الاجل فيمنع ضمانه قلت أجاب البساطي بظهور المعروف في الموسر حال العقد لقدره رب الدين على أن يستوفي دينه منه حالا فتأخيره محض معروف منه وظهر قصد الانتفاع في المعسر أولا لا تنفع رب الدين بالضامن زمن الاعسار (قوله وأجازه أشبه) أي أجاز ضمانه أشبه في صورة ما اذا كانت العادة حصول اليسار في أثناء الاجل (قوله لان الأصل استصحاب عسره) أي ويسره قد لا يحصل (قوله بالموسر به الخ) أشار الشارح الى أنه من باب الحذف والاصح هو سماعي أو قياسي قولان ذكرهما في الارتشاف ورجح منهما الاول وليس مراده الاشارة الى أن في كلام المصنف حذف نائب الفاعل لانه لا يجوز حذفه وحاصل كلام المصنف انه لو كان لا يد عند شخص ما ثابدينار حالة وهو موسر بمائة منهم ومعسر بالمائة الاخرى وضمنه شخص بالمائة الموسر مأمولة بأن قال ضمان المائة التي بقدرها على الى شهر فيجوز ذلك شرط أن يكون موسرا وقت الصمان ويجوز أن يضمنه بالمعسر بم الى شهر مثلاً ان كانت العادة اعساره بما جميع الاجل ولا يجوز أن يضمنه بما ولو وحده شرط الصمان في كل منهما ولو حوذا السلف في تأجيل الموسر بها والانتفاع بالصمان في المعسر بها وضمانه ببعض الموسر بها فقط لاجل كصمانه بكلها في الجوار شرطه وكذا ضمانه ببعض المعسر بها فقط لا حيل كصمانه ما كلها لا حيل في الجوار شرطه ومثل ضمان الجميع في الميع ما اذا ضمن البعض من كل (قوله لا بالجميع) قال عجمي محمل مع ضمانه للجميع اذا حصل التأجيل للباين وضمنه ما معا أما اذا لم يحصل تأجيل بل ضمان فقط أو حصل التأجيل في المعسر به فقط فانه يجوز ضمانهما معا (قوله فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط) أي لجوار الضمان في الثانية دون الاولى (قوله للركن الثاني) أي وأما الاول فهو الصامن وقد تقدم الكلام عليه في قوله وصح من أهل التبرع (قوله بدين) الباء بمعنى في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين لا في معين كان استعار سلعة أو أحد ماله وديعة أو مال قراض أو شركة أو أئني له بحميل على أيها ان تلفت أخذتاه من الجبل لاستعماله فان ضمن الجبل ما يترتب على ذلك الا حصد بسبب تعد أو تقريط من القيمة صح الضمان ولزم وهو الذي يقصده الناس كما يقع في الاسواق من ضمان بعض الدالين لبعض على ان المصمر من هرب ولم يات به كان على الضامن قيمة ما هرب به وهذا صحيح وان كان صمانا في الامانات صورة (قوله كبائع) أي في الورن لا في أن في كل همرتين ادا همرة في بائع وبائس واحدة فقط (قوله قادر فبقا) أي ورال العذر المحمول عليه في دمه (قوله الا أن يجعل الخ) أي كولو كاتبه بمائة ثم قال له أنت حر وعليك بحجوم الكتابة واني له بحميل ضمه ما وذلك الصمان جائز (قوله أو بشرط) أي الصامن على السيد عتقه ان عجز كان يقول سان أنا أصميه في الكتابة بشرط أن يجعل السيد عتقه اذا عجز ورادى الشامل صورة نالسة وهي اذا كانت الكتابة نجما واحدا وقال الصامن هو على ان عجز واعصا صمانا في هذه الصورة وان كان

وهو المصمون فيه بقوله (بدين لارم) ولا يصح ضمان جدي عن سلمة شرها جردن سيده لعدم جرمه (أو آمل) الى الورن ومهرتين كبايع ومائس ولا تبطل الثانية بقاء (لا بتأني) لا مغير لارمة لا آلة للورن لان المكتوب لو عجز عتقه أو الضامن يبرل مبرة المصمون وما لا يلزم الاصل لم يلزم الفرع بالاولى الا أن يجعل السيد عتقه أو بشرط عتقه اذا عجز فصاح صمانا في الصورة (بل كجعل)



ولو قيل الشروع في العمل فيصير كأن يقول أن يفتي بعبدى الشاردين متلا ذلك دينار وضمن القائل أجني فان جاء المجاعل به لزم الضامن  
ما جعل به والا فلا يدخل بالكاف (٢٩٢) ما لو قال قائل لا ضمان ثبت حديث على فلان فانا ضامن له فثبت (و) كقول قائل

الحكم غير لازم لصوب الخربة (قوله ولو قيل الشروع في العمل) أي هذا إذا كان ضمان المجاعل بالكسرى  
الاجرة بعد شروع العامل في العمل بل ولو كان قبل شروعه فيه لأن الجعل وان كان غير لازم قبل الشروع  
لكنه آثر إلى اللزوم وولد اجعله المصنف متاللا (قوله وضمن القائل أجني) أي خوف من مماثلة  
ذلك القائل أو من عدمه (قوله فان جاء المجاعل به) أي بالعبد (قوله وكقول قائل لا ضمان فلانا) أي  
وكقول قائل لا آثر خديم فلانا عندك وضمان ما أخذه مني أي وكقول قائل لا هل سوق اجعلوا فلانا عندكم  
سما را وكل ما أخذه بسمر عليه ضمانه مني (قوله وأنا ضامن) أي لما تداينه أو لوجهه ولا بد في كونه  
ضامنا من ذكر قوله وأنا ضامن والا كان غررا أو لا يلزم به شيء فإذا قال دابن فلانا أو بيع له أو عامله ولا يكن  
في نفسه شيء من جهة الثمن فانه ثقة مأمون ولم يقل أنا ضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء إذا هرب ذلك  
المشتري أو مات أو فلس (قوله ولزم فيما ثبت) أي انه دابنه فيه أو عامله فيه أو باعه له (قوله فيما ثبت) أي  
بينه وكذا باقرار ان كان المقر ملبا أو كان معده على أحد قوانين والا آثر لا يكون ضامنا (قوله أن يعامل به  
فقط) أي فإذا قال عامل فلانا وضمانه مني وشان فلان أن يعامل في ثلاثة فعامله في عشرة فلا يضمن  
ذلك القائل الزائد على الثلاثة (قوله تاويلان) الاول لا يوس وان رشد الماررى وهو الاطهر والثاني  
سبه ابن عبد السلام لعبر من ذكره وأكره ان عرفه فلو قال المصنف ولزم فيما ثبت وقيد بما يعامل به  
واقصر على ذلك كان أحسن اهـ (قوله وله الرجوع) أي سواء قيد بان قال دابنه أو عامله بمائه أو أطلق  
أي اتفاقا في الاحير وعلى الراجح في الاول فلور جمع الصامن ولم يعلم المصنفون له رجوعه حتى عامله فهل  
لا يلزم الصامن ما تداين وهو ظاهر المصنف أو يلزمه وهو ظاهر المدونة والظاهر اللزوم فلا بد في عدم  
الرجوع من علم المصنفون له بالرجوع اهـ شيئا عدوى (قوله فان عامله في البعض) أي قبل رجوع الضامن ثم  
رجع بعد تلك المعاملة كما لو قال دابن فلانا في مائة أو أنا ضامن لها فدفق له خبر وقال الصامن رجعت عن  
الضمان فلا يكون ضامنا إلا للخمسين التي قبضها وأما التي لم يقبضها فلا يضمنها أن لو دفعها له رب المال بعد  
الرجوع (قوله أي قبل تمامها) أي فهو صادق بما إذا كان قبل حصولها أو بعد حصول بعضها (قوله لتنزه منزلة  
الح) أي والمدعي عليه إذا قال للمدعي احلف وأما عارم لك فلا رجوع له بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال  
عامله وأنا ضامن فانه غير لة قول المعامل نفسه عاملي وأنا أعطيتك جيلا فلما كان لهذا أن يرجع لانه لم يدخله في  
شيء كان لمن قال عامله أن يرجع (قوله فان حلف) أي بالله أنه ليس عليه حق للمدعي وقوله فلا رجوع للصامن  
شيء أي لا على المدعي عليه ولا على المدعي الذي أدى له وقوله وان نكل أي المدعي عليه وقوله عزم له أي  
للضامن أي بجرد ديكوله ولا يحلف الضامن لعدم علمه ولا المدعي لتقدم عينه (قوله شرطا في الضمان)  
أي في صحة الضمان (قوله ان أمكن الح) شرط في قوله وصح من أهل النزع أي صح من أهل النزع ان أمكن  
عقلا وشرعا استيفاء الحق من الضامن وحاصله انه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه مما يمكن  
استيفائه من الضامن واحترر بذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح  
الضمان فيها ولا يجوز استيفاء ذلك من الضامن واحترر أيضا من المعينات فانه يستحيل عقلا استيفاءها من  
الضامن (قوله اخراج المعينات) كاستعارتك دابة وتأتي بحميل على انها إذا تلفت تؤخذ بذاتها من الحيل (قوله  
ولا يصح الضمان فيها) لعدم حوار استيفائها من الصامن شرعا أو لاستحالة ذلك أي وهذه حارجة بالشرط  
السابق وهو قوله بدين لازم لان هذه الاشياء ليست دينالا ان الدين ما كان في الذمة وهذه الاشياء لا تقبلها الذمة  
واعترض على المصنف بان مفهوم الضمان وهو شغل ذمة أخرى بالحق لا يشمل ما احترره به هذا القيد لان  
المعينات لا تقبلها الذمة وكذا الحدود ونحوها المتعلقة بالادان وحيد فلا حاجة لانخراج هذه الامور من  
الذمة وهذا لا يراه بتوجه أصابعي قوله بدين وذلك لان محترره لا شمله التعريف فلا حاجة لانخراجه

لا آخر (داين فلانا) أو  
بايعه أو عامله وأنا  
ضامن (ولزم) الضمان  
(فيما ثبت) بينة أو  
اقرار (وهل يقيد) لزوم  
الضمان (بما يعامل)  
المضمون (به) عادة والا  
لم يلزمه الا ما أشبهه أن  
يعامل به فقط وهو الراجح  
أولا يقيد بل يلزمه مطلقا  
كان مما يشبهه أن يعامل  
به مثله أولا (تاويلان  
وله) أي للصامن في  
مسئلة دابن فلانا  
(الرجوع) عن الضمان  
(قبل المعاملة) لا بعدها  
فان عامله في البعض لزم  
فيما عامل به دون ما لم  
يعامل به فقوله قبل  
المعاملة أي قبل  
تمامها (بخلاف) قوله  
لمدع على شخص بحق  
(احلف) بان لك عليه  
مادعيه (وأنا ضامن)  
فلا رجوع له ولو قبل  
حلفه لانه بالتزامه صار  
كأنه حق واجب لتنزه  
منزله المدعي عليه وإذا  
عزم الصامن واستمر  
المدعي عليه على انكاره  
ولم تقم عليه بالحق بينة  
حافه الصامن فان  
حلف فلا رجوع للصامن  
بشيء وان نكل عزم له  
ما أخذه منه المدعي

وأشار للمضمون فيه أيضا بحمله شرطا في ضمان بقوله (ان أمكن استيفاءه) أي الحق المضمون (من صامته) وهذا واجب  
الشرط يعني عنه قوله بدين إذا المقصود منه إخراج المعينات والحدود والتعازير والقتل والجراح فلا يصح الضمان فيها والا لولى حذفه



(وان جهل) الحق المضمون حال الضمان فان الضمان صحيح فلهذا امبالغة في صحته (أو) جهل (من له) الحق وهو المضمون له (و) صحيح (بعبارة) أى اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه (كادائه) من اضافة المصدر (٢٩٣) لمفعوله أى كما يصح لشخص أن يؤدى ديناً

عن آخر غير اذنه (رققا)  
 بالمؤدى عنه ويلزم رب  
 الدين قبضه (لاعتنا)  
 أى لاجل العنت والضرب  
 بالمدين (فبرد) ما آداه  
 لرب الدين وليس له على  
 المدين مطالبة (كثرائه)  
 أى كما يمنع شراء دين من  
 ربه عنتا بالمدين فانه يرد  
 فان فات الثمن بيد البائع  
 فيقل المثلى وقيمة المقوم  
 فان تعذر الرد يموت رب  
 الدين أو غيبته فالحاكم  
 يتولى القبض من المدين  
 ليدفعه للمشتري عنتا  
 أو الدافع فى الاولى عنتا  
 (وهل) رد الشراء عنتا  
 (ان علم باثقه) فان  
 المشتري قصد العنت  
 فلا بد من علمهما بالدخولهما  
 على الفساد فان لم يعلم رب  
 الدين بذلك فلا رد ولا  
 فساد للبيع لعدده بالجهل  
 وعليه أن يוכל من  
 يتعاطى الدين من المدين  
 (وهو الاطهر) عند ابن  
 يونس فحقه الرجوع  
 أو الرد مطلقا علم أو لم يعلم  
 (تأويلان) وأخرج من  
 قوله ولزم وبما ثبت أو من  
 قوله وضح قوله (لا ان ادعى)  
 مدع (على غائب فضمن)  
 ضامن ذلك الغائب فيما  
 ادعى به عليه (ثم أنكر)  
 الغائب عنه حضوره

وأجيب بان العرص ايضاح ما يقوم بالتمسك وقد قالوا ان الاصل في الصيود أن تكون لبيان الواقع فأما  
(قوله وان جهل) أي كان يقول الضامن أما ضامن لكل ماعلى ريد لعمره وال حال أنه لا يعلم وقت الضمان  
قدر ماعليه (قوله حال الضمان) جهله له حال الضمان لا ينافي علمه بقدره بعد ذلك فلا يقال الجمالة فيها  
الرجوع وهو مستحيل بالجهول (قوله أو جهل من له الحق) أشار الشارح الى أن قوله أو من له عطف على  
ضمير الرفع المستتر من غير فصل وهو قليل (قوله وهو المضمون له) أي كان يقول الضامن أما ضامن للدين  
الذي على ريد الناس والحال أنه لا يعلم عين من له الدين (قوله أو غير ادنه) هذا هو نص المدونة وغير ها وقال  
المتنبي وابن قنوح ان بعض العلماء ذهب الى أنه يشترط في حالة ماعلى المدين أن تكون باده و ريد لم يلزمه  
أن يدفع للحميل مادفعه عنه ولذا جرت عادة الموثيقين بذكر رضا المدين بأن يكتبوا تحمّل فلان عن فلان  
برضاه أو بأمره كذا وكذا (قوله كذا) الخ أشار به لقول المدونة من أدى عن رجل ديناً غير أمره جازان  
فعله رفقا بالمطلوب وان أراد الضرر بطلبه واعناته لعداوة بينهما منع من ذلك وكذا ان اشترى ديناً عليه لم  
يجز البيع وردان علم اهـ (قوله ويلزم رب الدين قبوله) أي ولا كلام له ولا للمدين اذا طلب أحدهما للضم  
وأجابه فان امتنع ما علم يلزمهما معا فيما يطهر قاله عبق (قوله فيرد ما أداه لرب الدين) أي ان لم يفت فان فات  
يدرب الدين رد مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان مقوماً (قوله فمثل المشلى) أي فاللازم له رد مثل المشلى  
وقيمة المقرم (قوله يموت رب الدين) أي سواء كان غير بائع للدين كالمسئلة الاولى او كان بائعاً له كالمسئلة الثانية  
(قوله وهل الخ) راجع لما بعد الكاف لان الخلاف انما هو في شرائه الدين وأما دفعه الدين فيرد قولاً واحداً  
وذلك لان الشراء لما كان عقداً معاً وضه كان قويا ولا يوجب رده لا ما هو قري كعلمهما بخلاف دفع الدين فانه  
ليس عقداً فآثر فيه الامر القليل وهو قصد الدافع (قوله فلا بد من علمهما) لعل الاولى فلا بد من علمه اهـ  
أي فلا بد في رد الشراء من علم البائع أن المشتري قصد بشرائه العت وبعلم ذلك اما باقراره أو بقرائن الاحوال  
(قوله لا حولهما) أي البائع والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) في بن العقل أنه على التأويل الاول لا يفتسخ  
البيع في هذه الحالة ولكن يباع الدين على مشتريه ليرتفع الضرر كافي التوصل به وان عرفة ونص ابن عرفة  
لو ثبت قصد مشتري الدين ضرر المدين والبائع جاهل بذلك في فسخ البيع ومضيه ويبيع على مشتريه نقلاً  
عبد الحق عن بعض الشرويين وغيره مع الصقلي اهـ (قوله وأخرج من قوله ولزم الخ) يعنى من مطلق اللزوم  
أو من مطلق الصحة المأخوذ مما ذكره لو غير هذا كان أولى فليس هدامن عطف المحذرات على القيود كما هو  
ظاهر الشارح (قوله ثم أسكر) أي ثم أسكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الصمان يسقط ولا يلزم وقوله  
ثم أسكر أي والحال أن الحق لم يثبت بالبيعة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبيعة كان الصمان لا رما لكن  
محل لزومه اذا أفراد كان مؤسراً أو لو كان معسراً فلا يلزم الصمان اذا أقر لاحتمال نواظره مع المدعى على  
أكل مال الصمان هذا محصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله أو ان لم آت له) أي هذا المدعى عليه المسكر  
(قوله لانه وعدوه لا يقضى به) اعترض هذا التعليل المساوى بأهـ غير ظاهر كيف وهو التزام وأيضاً  
لو كان وعداً لم يلزم ولو ثبت الدين فالاولى أن يقال سقرط الصمان في المسئلة الاولى لانه التزام معلق في المعنى  
على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما في المسئلة الثانية فلا لانه التزام معلق على أمرين أحدهما  
في اللفظ وهو عدم الاتيان به والاخر في المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المسكر وكما يقول ان لم آت له  
وثبت الحق فأما صمان فاما لم يأت به لم يثبت الحق فلا صمان ادلم يحصل المعلق عليه بحملته واداً  
أق به سقط الصمان ولو ثبت الحق لان الاتيان به بقض المعلق عليه كذا في س نقلاً عن المساوى  
(قوله مع الثبوت) أي ولا مع عدم الثبوت أيضاً (قوله بما قرره) أي بما قرره المصمون (قوله لانها ما)

(أَوَّل) شخص (منع على مكره لم آت) ورد ما بعد (مات به) بالاروم اصمير لا رعد ولا يقضي به (ان لم يثبت حقه  
فيه) في المسألة من روم روض المسئلة ثم اتى من قى بالاروم عنه ثم شئ مع ثبوت بالبيئة (وهل) يارم الصامن ما ادعى  
به ادعى (بالاروم) كجده أولا ياروم في لانه انه على ارفو صامع مدعى على روم صامن وهداهو الراجح



(تأويلان) في المسئلة الثانية وأما (٢٩٤) الاولى فاقارره بعد انكاره لا يوجب على الضامن شيئا ومحلها ان اقر بعد الضمان وهو

أي المضمون (قوله تأويلان) الاول احياس الثاني لغيره وقوله في المسئلة الثانية أصل هذا الكلام لبهرام والبساطي وقال ح الشرط وما بعده راجع للمسئلتين قبله انظر المدونة في الجملة وكلام أبي الحسن عليها يفهم منه ذلك اه قال بن قال بعض شيوخنا التأويلان انما هما في الثانية وان كان في الاولى خلاف أيضا لكن ليس تناوب بل على المدونة (قوله فاقارره بعد انكاره لا يوجب الخ) أي حيث كان معسرا والا كان موجبا للضمان قطعا اه عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للمقدمة وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قديمة مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلما جعل ما تقدم ضمنا (قوله فلا شيء عليه) أي الالبية أقامها المدعي عما ادعى أو اقرار من المدعي عليه بعد انكاره والا كان مؤاخدا قولا واحدا (قوله وانما لم يجعل الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يحمّل قوله فان لم أو فك دينك الذي تدعيه على اقرار بالحق أي مستلما لا لقرار به (قوله أطل الخ) أي لتعليق الحقيقة عليه لان الحقيقة ليست ثابتة وانما هي معقدة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التعليق فكذا الحقيقة فلما حصل الابطال تأمل فقر بر شيئا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم ان محل رجوع الضامن بمثل المقوم لا بقيمته اذ كان المقوم الذي دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة أثواب فاداهما الضامن أثوابا ف يرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالاقبل من الدين وقيمة المقوم كما لو كان الدين خمسة محابيب ودفع الصامن خمسة أثواب فانه يرجع بالاقبل من الدين وقيمة الثياب و رد المصنف بلو على من قال بخير المطلوب اذا دفع الضامن مقوما من جنس الدين في دفع مثل المقوم أو قيمته ومحل الخلاف اذا كان ذلك الضامن لم يشتر ذلك المقوم الذي دفعه بان كان عنده في ملكه ودفعه لرب الدين أمالوا اشتراه لرجع بشئنه اتفاقا كما قال ابن رشد وابن يونس والآنحوى ما لم يحاسب والامر يرجع بالزيادة فاداهما عشرة ثوبا بعشرين والحال ان قيمتها عشرة ودفعها لرب الدين فلا يرجع على المدين الا بقيمتها وهو عشرة وبضيق عليه عشرة المحابة (قوله أو باقرار رب الحق) أي لا باقرار المضمون وفي الشامل ولو دفع الضامن للطالب بحضرة المضمون دون بينة وأنكر الطالب لم يرجع الصامن على المضمون شئ لتفرطه بعدم الأشهاد وهو أقوى القولين كما في ح فان كان الدفع من مال المضمون فهو المقصر فان غرمها الضامن ثانيا لعسر المضمون لم يرجع على المضمون لعلمه انه آداهما انظر ح (قوله وجار صلحه عنه بما جاز للعريم على الاصح) أشار المصنف بهذا الى أن في مصالح الكفيل رب الدين خلافا فاقبل بالمنع مطلقا وقيل بالخوار مطلقا وقيل بالمنع اذا وقع الصلح بمثل مخالف لجنس الدين فان كان بمثل لم يمس الدين أو بمقوم مماثل لجنس الدين أو مخالف جاز والمصنف مشى على القول بالخوار مطلقا سواء صلح بمثل أو بمقوم لكن يستثنى منه الصورة ان الاتينان وقال بعضهم الطاهر ان المصنف أراد المصلحة بالمقوم عن العين ويدل له قوله بعد ورجع بالاقبل منه ومن قيمته وقد حكى بعضهم الخلاف فيها كافي التوضيح وان كان نص المدونة فيها الجواز وحكي المازري عليه الاتفاق وقوله ان عرفة (قوله فيجوز الصلح بعد الاحل الخ) أي كما تجوز المصلحة بالمقوم عن العين أما اتفاقا على ما قال المازري أو على الراجح عنه لا غير وفي الصلح بمثل عن العين قولان بالمنع والخوار بناء على تأثير العرب بما يرجع به الخيل لتخثير العريم في دفع ما عليه وما أدى عنه ولعله لانه معروف (قوله نادى منها) أي لانه حسن اقتضاء وقوله أو عكسه أي وهو الصلح بعد الاجل عن دناءة ردة بجملة لانه حسن قضاء (قوله ولا يجوز عن طعام) أي لما تقدم أن قضاء القرض باكثر ممنوع مطلقا قبل الاجل أو بعده في قول المصنف لا أريد عددا أو وزنا الا كرجحان ميراث للسانف بمفعلة (قوله نادى) أي لما فيه من ضعف وتعجل وقوله أو أجود أي لما فيه من حظ الصمان وأريدك (قوله وكذا عروص من سلم) أي يمنع الصلح عليها قبل الاحل نادى أو أجود وهذا اذا صلح عليها بحسبها أو ما عير بحسبها فيجوز بالشروط الثلاثة التي ذكرها المصنف في آخر السلم وقوله وغير جنسه ان جاز به قبل قبضه ويبيعه للمسلم فيه مباحرة

معسرا والالزمت له الجملة  
قطعا وشبهه في عدم لزوم  
اذ لم يثبت قوله (كقول  
المدعي عليه) المنكر  
للمدعي (أجاني اليوم  
فان لم أو اقل عند الذي  
تدعيه على حق) ولم يوافه  
فلا شيء عليه هكذا في  
بعض النسخ بالنسبة بعد  
الواو من الموافاة وهي  
الملاقاة وفي بعضها أو دون  
بدون ألف مع تشديد  
الفاء من الوفاء وانما لم  
يجعل اقرار الان قوله  
قاضي تدعيه على حق  
أطل كونه اقرارا ولما  
تكلم على الضمان وأركاه  
وشروطه ذكر ما يرجع به  
الضامن اذا عزم فقال  
(ورجع) الصامن على  
أصله (بما أدى) عنه أي  
بمثلها ان كان مثليا بل  
(ولو مقوما) لانه كالسلف  
يرجع بالمثل حتى في  
المقومات (ان ثبت الدفع)  
من الصامن بينة أو  
باقرار رب الحق لسقوط  
الدين بذلك (وجار صلحه)  
أي ان يصالح الضامن  
رب الدين (عنه) أي عن  
الدين (بما جاز للعريم) أي  
المدين الصلح به عما عليه  
لتسزله من رتبه (على  
الاصح) بما جاز للعريم  
أن يدفعه عوضا عما عليه  
جاز للضامن وما لا فلا

وان

فيجوز الصلح بعد الاجل عن دناءة ردة بجملة باسئها أو عكسه ولا يجوز عن طعام فرض قبل الاجل بان يرد له بعد ولا يجوز عن طعام سلم بأدنى أو أجود قبل الاجل وكذا عروص من سلم واستثنى مسئلتان من كلامه الاولى



صلحه بدنيار عن ذراهم وعكسه حال الثانية صلحه عن طعام سلم بأذى منه أو أجود بعد الاجل في المستثنين فان ذلك جائز للعريم للضامن لان لم يحل الاحل فيهما (ورجع) الضامن الغارم على المدين (مالاقل منه) (٢٩٥) أي الدين (أو قيمته) أي ماصالح به أي رجع

وان يسلم فيه راس المال (قوله صلحه بدنيار) أي سال عن درهم حل أحبها وقوله وعكسه أي وهو صلحه بدراهم حالة عن دينار حل أجله وأورد على الشارح ان كلام المصنف لا عموم فيه اذ لم يقل كل ما جار صلح العريم فيه جاز للضامن الصلح فيه حتى يحتاج للاستثناء وانما قال وحاز الخ وهذه قضية مهمة لا عموم فيها في قوة الجزئية ويكفي في صحتها الصدق ببعض الافراد وأجيب بان الشارح لاحظ ما قالوه ان مهملات العلوم كليات (قوله فان ذلك جائز للعريم) أي لانه صرف ما في الذمة في الاولى وحسن قضاء أو اقتضاء في الثانية (قوله لا الصامن) أي للصرف المؤخر في الاولى بين الصامن والمضمون عند دفع الضامن وبيع الطعام قبل قبضه في الثانية لان رب الدين قد باعه للصامن قبل أن يقبضه من المدين (قوله ورجع الصامن) أي بما اذا صالح عن العين بمقوم كما اذا كان الدين خمسة دنانير فصالح عنها عشرة أثواب فرجع الصامن على المدين بالاقل من الخمسة دنانير وقيمة الاثواب العشرة (قوله أو موته مليا) أي وأمالومات معدما عزم الكفيل (قوله فرع ثبوت الدين) أي وقد اتفق ثبوته على الاصل بهية الدين له وبعونه مليا ورب الدين وارنه (قوله بل قد يبرأ) أي الاصل براءة الضامن أي كما اذا أدى الصامن فان كلا منهما يبرأ بدفعه (قوله بانقضاء الخ) أي فيما لو كان الضمان مقيدا بوقت كان يقول الصامن ضمانه على في مدة شهرين من أجل الدين أي انه ادامات أو فليس فيهما عزم مع ما عليه لانه يجوز في الضمان أن يقع مؤجلا لأن يقع لمدة معينة وان كان لا يحل ذلك في الرهن لطلب الحو رفيه (قوله فان الاصل يكون مطلوباته) أي ولا تتم له هذه الهبة الا اذا قبض الضامن ذلك الدين من المدين قبل حصول المانع للواهب (قوله وعجل الدين المؤجل) أي المضمون بموت الضامن قبل الاجل وحاصله أن الضامن ادامات أو فليس قبل حلول أجل الدين فان الطالب يخبر به أن يبقى للأجل ويتبع العريم وبين أن يتعجل ماله فإما حده من تركه الصامن ادامات ويخاصص به مع غرمائه ان فليس ولو كان العريم حاضرا مليا فاذا حل الاجل رجع ورثة الصامن على العريم بما دفعوا عنه من تركه مورثهم في الموت وفي الفليس يرجع الجليل بعد الاجل على العريم بما أخذ الطالب بالخاصة من ماله اذا علمت هذا فقول المصنف وعجل الخ أي ان شاء الطالب لأن التعجيل واجب كإيوهمه كلام المصنف ومفهوم قول الشارح قبل الاحل أنه لو مات الصامن عند حلول الاجل أو بعده لم يكن لرب الحق طلب على تركه الضامن اذا كان العريم حاضرا موسرا والا كان له اتباعها (قوله أو موت العريم) عطف على موت الضامن (قوله ان تركه) أي ان ترك الميت الحق (قوله كلا أو بعضا) أي ويبقى البعض الذي لم يتركه لأجله (قوله فلو مات المدين) أي قبل الاجل ولم يترك شيئا الخ أي وكذا لو مات الصامن قبل الاجل ولم يترك شيئا لم يطالب العريم حتى يحل الاجل (قوله ولا يطالب الخ) ماد كره المصنف من أن الكفيل لا يطالب بالحق في ملاء المكفول عنه وحضوره هو الذي رجع اليه مالك وأخذه ابن القاسم ورأه ابن وهب ابن رشد وهو أظهر والقول المر جوع عنه ان الطالب مخبر بين طلب العريم أو طلب الصامن قال بن وهب بجرى العمل بفاس وهو الانسب بكون الضمان شعل ذمة أخرى بالحق (قوله ان حصر العريم موسرا) اما ان حل الاجل وكان العريم غائبا أو مات أو حاضرا وهو معسر كان الطلب على الصامن (قوله غير ملد) فان كان ملدا توجه الطلب على الصامن والتقييد بكونه غير ملد ولا يماطل لعبر ابن القاسم في المدونة وجعله ابن شاس وابن الحاجب خلافا وجعله ابن عبد السلام وصاحب الشامل تقييدا وظاهر كلام ابن رشد أن التقييد به هو المعتمداه بن (قوله في الحالات الست) أي وهو العسر واليسر والعيبة والحضور والموت والحياة فان اشترط ضمانه في الحالات الست أو شرط الرب الحق أحدا يهما شاء كان له طلب الصامن اذا حل الاجل ولو حضر العريم مليا وماد كره الشارح هو المعتمد وهو ما في وثائق أبي القاسم الجزيري وغيره خلافا لابن الحاجب من أن الصامن لا يطالب اذا حصر العريم مليا مطاقا وهو ظاهر المصنف أيضا (قوله أو عاب العريم الخ) أشار الشارح هذا الى ان المعطوف على حصر

موت المدين ولا يعجل (ولا يطالب) لصامن أي لا مطالبه رب الدين عيه (ان حصر العريم موسرا) تاخذه لاحكام غير ملد ولم يقل رب الدين أيكم شئت أحدثت حتى كسبائي ولم يشترط الصمان في الحالات الست التي منها اليسر (أو) عاب العريم (لم يبعد اثباته) أي اثبات مالي



الغائب والتطريفة (عليه) أي على (٢٩٦) الطالب يل يسر عليه ذلك فلا مطالبة له على الضامن والاطالبه (والقول له) أي للضامن

مخدوف وقوله ولم يبعد اثباته أي ولم يشق على الطالب اثبات مال العائب وقوله والتطريفة الأولى والاستيفاء منه (قوله أي على الطالب) المراد به رب الدين (قوله والقول له في ملائته) حاصله إذا حل الأجل وتنازع رب الدين والصامن فادعى رب الدين أن المدين معيهم وطالب الضامن فادعى أن المدين مليء كان القول قول الضامن في ملائته المدين المضمون لأن الغالب على الناس الملائ للترك فليس لرب الدين حينئذ طلب الصامن لتصديقه في ملائته المضمون ولا طلب له على المضمون لأنه مقر بعدمه إلا أن يقيم رب الدين بينة بعدم المدين فله مطالبة الصامن أو تجدد للمدين مال مطالبته ثم إن قول المصنف والقول له في ملائته أي بلاعين إلا أن يدعى عليه رب الدين أنه عالم بعدمه والاحتمال له الضامن على عدم العلم ماذا كره المصنف من أن القول قول الصامن في ملائته قول ابن القاسم في الواصفة وقال سحنون إن القول للطالب إلا أن يقيم الخليل بينة بعلاء العريم قال ح والمواق وهو الذي استظهره ابن رشد قال المتبسط وهو الذي عليه العمل ونصه وأد اطلب صاحب الدين الخليل بل يدينه والعريم حاصر فقال له الخليل شأنك عريم فهو مليء يدينك وقال صاحب الدين العريم معدم وما أجده ما لا فادى عليه العمل وقال سحنون في العتبية أن الخليل يعزم إلا أن يثبت يسر العريم وملاؤه فيرأى وحلف له صاحب الحق أن ادعى عليه معرفة يسره على أنكار معرفته بذلك وعزم الخليل وله رد البين على الخليل فان ردها حلف الخليل ويرى وقال ابن القاسم في الواصفة ليس على الخليل سبيل بل يمدأ بالعريم اه فبان لك أن لراجع خلاف ما عليه المصنف قال ح لكن المصنف استظهر في توضيحه أن القول قول الخليل اه وقد علم من عامة المصنف أنه لا يعتمد استظهار نفسه اه بن (قوله ولا المدين) أي ما لم تجدد له مال (قوله ما لم يثبت عدمه) أي ما لم يقيم الطالب بينة بعزم العريم والأوله أحد حقه من الخليل حينئذ (قوله وأفاد شرط أخذاهم ما شاء) ابن رشد هذا هو المشهور والمعلوم من مذهب ابن القاسم في المدونة وغيره ما به قال اصبح وقال ابن القاسم مرة أن الشرط المسد كونه لا يفيد إلا إذا كان العريم ذاسلطان أو كان قبيح المطالبة اه بن (قوله وتقدمه) أي وأفاد اشتراط رب الدين تقدم الخليل بالمطالبة على المضمون على خلاف الأصل (قوله إلا أن مات العريم معدا) أي وأما مادام حي ولو معدا حاضر أو غائبا فلا يؤخذ منه شيء (قوله وكذا إن قال) أي الصامن وقوله إن اقتصر أو جحد أي المضمون (قوله كشرط ذي الوجه) أي أن ضامن الوجه إذا شرط على صاحب الدين أنه مصدق في إحصار المضمون بلاعين أو يمين فانه يعمل بشرطه وكذا إذا شرط رب الدين على الصامن عدم اليمين في تصديق دعواه في عدم إحصار المضمون فانه يعمل بشرطه والحاصل أنه إذا ضمن عزم ووجهه زيد لكرثم أنه تنازع رب الدين والصامن في إحصار المدين فادعى الضامن أنه أحضره وادعى رب الدين أنه لم يحضره فالقول قول رب الدين بيمين هذا هو الأصل فإن اشترط الضامن على رب الدين أنه يصدق في دعواه إحصار المدين بيمين أو بلاعين عند السارع في إحصاره عمل بالشرط في الصورتين وأن شرط رب الدين على الصامن أن القول قوله في عدم إحصار بلاعين عمل بذلك الشرط فخلاف الأصل ثلاث صور ثنتان الشرط فيهما من الصامن وواحدة الشرط فيهما من رب الدين (قوله وشمل) أي كلام المصنف بتقدير بشأن (قوله عدمه) أي عدم إحصار المدين (قوله وله طلب المستحق) أي الزامه وقوله عند حلول أجله متعلق بطلب لا تخليص لانه وإن كان عند الأجل إلا أنه غير ملاحظ (قوله وكذا له طلب المضمون) أي فلا مفهوم أقول المصنف طلب المستحق (قوله ولو سكت) أي هذا إذا حصل من رب الدين مطالبة الصامن به بل وإن سكت عن الطلب به خلا القول ابن شام في الجواهر وللكتفيل اجبار الأصل على تخليصه إذا طوالب وليس له ذلك قبل أن يطالب فانه قد اتفق عليه أنه مخالف لنص المدونة بطريقين فان قلت ما قبل المبالغة مشكل إذ كيف يتصور مطالبة رب الدين للصامن ومن عليه الدين حاصر مليء قلت يتصور وهذا إما إذا كان من عليه الدين ملداً فإن رب الدين مطالبة الصامن حينئذ ولو كان المدين حاصراً مليء أو يتصور أيضاً فيما إذا شرط رب الدين أحد أيهما شاء أو شرط تقديم الصامن بالطلب أو كان ضامناً في الحالات الست (قوله لا تسليم المال إليه) متعلق

عند التنازع (في ملائته) أي ملائ العريم فليس لرب الدين مطالبة الخليل ولا المدين لانه أقر بعدمه ما لم يثبت عدمه (وأفاد شرط) أي اشتراط رب الحق (أخذاهم ما شاء) من العريم أو الضامن بالحق (و) أفاد شرط (تقدمه) بالانخداع على المدين (أو) اشتراط الضامن أنه لا يؤخذ منه إلا (أن مات) العريم معداً فانه يفيد وكذا إن قال إن اقتصر أو جحد فيعمل بشرطه وشبه في إفادة الشرط قوله (كشرط ذي الوجه أو رب الدين التصديق) بلاعين (في) شأن (الإحصار) فشمـل دعوى الصامن إحصار المدين ودعوى رب الدين عدمه (وله) أي للصامن (طلب المستحق) وهو رب الدين (تخليصه) من الضمان (عند) حلول (أجله) أي الدين ولو بموت المدين أو فلسه حيث كان المضمون ملياً بأن يقول له أما أن طلب حقك من المدين أو تسقط عني الضمان وكذا له طلب المضمون بدفع ما عليه عند الأجل ولو سكت رب الدين (لا) أطلبه (بتسليم المال إليه) أي إلى الصامن ليوصله لربه فليس له ذلك لانه لو أخذه الصامن ثم أعده أو فلس كان لرب الحق مطالبة المدين



(وَضَمَنَهُ) أَي ضَمِنَ الْجَمِيلُ الْمَالَ عَيْنًا أَوْ غَرَضًا أَوْ خِيَوَانًا إِذَا تَلَفَ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْهُ أَوْ قَامَتْ عَلَى هَلَاكِهِ بَيْنَهُ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ لِقَبْضِهِ  
لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ (أَنْ اقْتَضَاهُ) أَي قَبِضَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ بِأَنْ يَطْلُبَهُ مِنْ (٢٩٧) الْأَصِيلِ فِدْفَعَهُ لَهُ أَوْ دَفَعَهُ لَهُ بِأَنْ يَطْلُبَ وَقَالَ

لَهُ أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ وَمَتَى  
قَبِضَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ  
صَارَ لِرَبِّ الْحَقِّ غَرِيمَانِ  
الْجَمِيلِ وَالْمَدِينِ يَطْلُبُ  
أَيُّهُمَا شَاءَ (لَا) أَنْ  
(أَرْسَلَ) الضَّامِنَ أَي  
أَرْسَلَ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدِّينِ  
(بِهِ) أَي بِالْمَدِينِ الْمَضْمُونِ  
فَضَاعَ مِنْهُ أَوْ تَلَفَ بِغَيْرِ  
تَقْرِيطِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ  
أَمِينٌ حَيْثُ ذُو يَضْمَنُهُ  
الْعَرِيمُ وَعَلَامَةُ الْأَرْسَالِ  
أَنْ يَدْفَعَهُ لِلْجَمِيلِ أَوْ يَدْفَعَهُ  
بِأَنْ يَطْلُبَ لَهُ وَلَمْ يَقْبَلْ  
الْمَدِينُ صَرَتْ بِرِيَاءٍ مِنْهُ  
وَمِثْلُ الْأَرْسَالِ أَوْ هُوَ  
أَرْسَالٌ حَكْمًا إِذَا دَفَعَهُ  
لَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ عَنْهُ  
فَيَبْرَأُ الضَّامِنُ فَقَطْ  
(وَلَزِمَهُ) أَي لَزِمَ الضَّامِنُ  
(تَأَخَّرَ بِهِ) أَي رُبَّ  
الدِّينِ مَدِينَتُهُ (الْمَعْسَرُ)  
لَوْ جُوبَاطُ أَطْرَاهُ فَلَا كَلَامَ  
لِلضَّامِنِ إِذَا تَأَخَّرَ بِرَفْقٍ  
بِالضَّامِنِ فَإِنْ كَانَ الْمَدِينُ  
مَوْسِرًا فَالضَّامِنُ لَا يَخْلُو  
مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ جِهَةٍ أَنْ يَعْلَمَ  
وَيَسْكُتَ أَوْ لَا يَعْلَمُ حَتَّى  
يَحْلُلَ الْأَجَلَ الَّذِي  
أَطْرَاهُ إِلَيْهِ الدَّائِنُ  
أَوْ يَعْلَمُ فَيَنْكُرُ أَشَارَ  
لَاوِلَهَا نَفْسُوهُ (أَوْ)  
تَأَخَّرَ بِهِ الْمَدِينُ  
(الْمَوْسِرُ) يَلْزِمُ الضَّامِنَ  
(أَنْ) يَعْلَمَ بِالتَّأَخُّرِ

بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدَرَهُ الشَّارِحُ وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى قَوْلِهِ يَطْلُبُ الْمُسْتَحَقُّ وَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ فِيهِمَا مَخْتَلَفٌ فِي الْأَوَّلِ  
الْمُسْتَحَقُّ وَفِي الثَّانِي الْمَدِينُ وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَسْلِيمٌ عَطْفًا عَلَى تَخْلِيصِهِ لِنَعْلُقِ الطَّلِبَ الْأَوَّلَ بِالْمُسْتَحَقِّ فَلَا يَصِحُّ  
تَعْلُقُهُ بِالتَّسْلِيمِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ التَّسْلِيمَ الْمَدِينِ (قَوْلُهُ وَضَمَنَهُ الْخ) أَي وَإِذَا وَقَعَ أَنَّ الضَّامِنَ تَسَلَّمَ الدِّينَ مِنَ  
الْمَدِينِ لِيَدْفَعَهُ إِلَى رَبِّهِ فَضَاعَ مِنْهُ أَوْ تَلَفَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ أَنْ تَسْلِمَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْهُ لِأَنَّ  
تَسْلِمَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ بِأَنْ دَفَعَهُ لَهُ الْمَضْمُونُ ابْتِدَاءً وَلَمْ يَشْطَرِطْ بَرَاءَتَهُ مِنْهُ فَتَلَفَ أَوْ ضَاعَ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ فَإِنَّهُ  
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ قَبْضَ الْجَمِيلِ لِلدِّينِ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ لِأَنَّهُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ أَوْ  
الْأَرْسَالِ أَوْ الْوَكَالَةِ عَنْ رَبِّ الْحَقِّ أَوْ يَتَنَارَعُ الْمَدِينُ وَالضَّامِنُ فِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ أَوْ الْأَرْسَالِ أَوْ بِمَوْتِ  
الْمَدِينِ أَوْ الضَّامِنِ وَيَعْرِى الْقَبْضُ عَنِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاِقْتِصَاءِ أَوْ الْأَرْسَالِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ  
اِقْتِصَاءَهُ بِغَيْرِ أَوْ تَنَارَعًا قَالِ الْمَدِينُ اِقْتِصَاءَهُ وَقَالَ الضَّامِنُ رِسَالَةً فَالْقَوْلُ لِلْمَدِينِ وَكَذَلِكَ مَا تَأَوَّنِيهِمُ الْأَمْرَ أَعَدَمَ  
الْقَرِينَةَ وَقَوْلُهُ لَا أَرْسَلَ بِهِ أَي حَقِيقَةً أَوْ كَمَا بَانَ يَقْبِضُهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ مِنْ رَبِّ الدِّينِ وَقَوْلُهُ وَضَمَنَهُ أَي لَمْ  
قَبِضْهُ مِنْهُ وَهُوَ الْعَرِيمُ وَحَيْثُ ذُو يَكُونُ الضَّامِنُ غَرِيمٌ غَرِيمٌ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الدَّخِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ أَنَّ اِقْتِصَاءَهُ  
وَمَعْلُومٌ أَنَّ غَرِيمَ الْعَرِيمِ غَرِيمٌ لِرَبِّ الدِّينِ أَنْ يَغْرَمَ الْأَصِيلُ وَلَهُ أَنْ يَغْرَمَ الضَّامِنُ نِيَابَةً عَنِ الْمَدِينِ كَمَا صَرَّحَ  
بِذَلِكَ الرَّجُلُ فِي شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْمَدُونَةِ وَغَيْرِهِ وَيَفْهَمُ مِنَ التَّوَضُّعِ أَنَّ رَبَّ الدِّينِ إِذَا رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ  
كَانَ لِلأَصِيلِ الرَّجُوعُ عَلَى الْكَفِيلِ أَنْظُرْ شَبَّ (قَوْلُهُ أَوْ دَفَعَهُ) أَي الْمَدِينُ لِلضَّامِنِ بِأَنْ يَطْلُبَ مِنْ الضَّامِنِ وَقَالَ  
الْمَدِينُ لِلضَّامِنِ أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ (قَوْلُهُ عَلَى الْوَكَالَةِ) أَي لِأَجْلِ كَوْنِهِ وَكِيلًا عَنْ رَبِّ الْحَقِّ أَي  
وَالْحَالِ أَنَّ رَبَّ الْحَقِّ وَاقِفُهُ عَلَى دَعْوَاهُ الْوَكَالَةَ وَأَمَّا أَنْ نَارِعَهُ فِيمَا قَسِيَانِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ وَحَيْثُ ذُو يَكُونُ  
الْجَمِيلُ ضَامِنًا لِمَا قَبِضَهُ (قَوْلُهُ فَيَبْرَأُ الضَّامِنُ فَقَطْ) أَي دُونَ الْعَرِيمِ وَقَدْ يَقَالُ مُقْتَضَى كَوْنِ الضَّامِنِ وَكِيلًا  
لِرَبِّ الدِّينِ فِي الْقَبْضِ أَنَّهُ إِذَا قَبِضَ وَتَلَفَ مِنْهُ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ أَنْ يَسْرَأَ كُلُّ مَنْ الضَّامِنُ وَالْعَرِيمُ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ  
أَنَّ الضَّامِنَ الْعَرِيمُ لَا حَتْمًا لِقَوَائِمِهِ مَعَ الضَّامِنِ عَلَى أَحَدِهِمَا الْحَقُّ وَدَعْوَى الضَّيَاعِ نَعَمْ أَنْ قَامَتْ بَيْنَهُ تَشْهَدُ  
عَلَى دَفْعِ الْعَرِيمِ لِلضَّامِنِ الْوَكِيلِ بَرِيءٌ كُلُّ مَنْ الضَّامِنُ وَالْعَرِيمُ أَهْ تَقْرِيرُ شَيْءٍ غَنَّا عَدْوِي (قَوْلُهُ وَلَزِمَهُ الْخ)  
لَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْكَفِيلَ يَطْلُبُ الْمُسْتَحَقَّ تَخْلِيصَهُ مِنَ الضَّامِنِ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ وَسَكَتَ عَنْ طَلْبِ حَقِّهِ  
ذَكَرَ حَكْمَ مَا إِذَا أَخَّرَ الْمُسْتَحَقُّ عَرِيمَهُ أَجَلًا ثَانِيًا بَعْدَ مَضِيِّ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ فَلَا كَلَامَ لِلضَّامِنِ) أَي فَلَيْسَ لَهُ  
أَنْ يَقُولَ لِلْمُسْتَحَقِّ اطْلُبْ حَقَّكَ مِنَ الْمَدِينِ أَوْ أَسْقِطْ عَنِّي الصِّمَانُ (قَوْلُهُ إِذَا تَأَخَّرَ بِرَفْقٍ بِالضَّامِنِ) أَي حَيْثُ  
لَمْ يَطْلُبْهُ رَبُّ الدِّينِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ مَعَ كَوْنِ الْمَدِينِ مَعْسِرًا لِلْأَسْرَاءِ ثَانِيًا (قَوْلُهُ أَنْ يَعْلَمَ) أَي  
تَأَخَّرَ رَبُّ الدِّينِ لِلْعَرِيمِ (قَوْلُهُ الَّذِي أَنْظَرَهُ إِلَيْهِ) أَي الَّذِي أَخَّرَهُ إِلَيْهِ الدَّائِنُ ثَانِيًا (قَوْلُهُ أَنْ يَعْلَمَ) بِالتَّأَخُّرِ  
وَسَكَتَ) أَي أَنْ يَعْلَمَ الضَّامِنُ بِالتَّأَخُّرِ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ بِقَدْرِ مَا يَرَى عَرَفَانَهُ رَضِيَ بِبَقَائِهِ عَلَى الضَّامِنِ فَلَوْ  
ادَّعَى أَنَّهُ يَجْهَلُ أَنْ سَكَتَهُ يَسْقُطُ نَكْلُهُ فَهُوَ بِعَذْرِ الْجَهْلِ وَحَيْثُ ذُو فُلَهُ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى رَبِّ الدِّينِ ذَلِكَ التَّأَخُّرَ وَإِنْ  
لَا يَرْضَى بِهِ وَيَقُولُ لَهُ تَأَخَّرَ لِي أَرَأَيْتَ مِنَ الضَّامِنِ فَيَجْرِي عَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حَلَفَ رَبُّ الدِّينِ  
أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ ضَمَانُهُ لَزِمَهُ الضَّامِنُ وَسَقَطَ التَّأَخُّرُ وَإِنْ نَكَلَ سَقَطَ الصِّمَانُ وَلَزِمَ التَّأَخُّرَ لِلْعَرِيمِ وَلَا يَضُرُّهُ إِلَّا الْعِلْمُ  
بِأَنَّهُ سَكَتَهُ مَسْقُوطٌ لِنَكْلِهِ كَمَا قَرَّرَ شَيْخُنَا الْعَدْوِي وَالشَّرْطُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَاجِعٌ لِلْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ  
الْأَوَّلَى وَهِيَ تَأَخُّرُ الْمَدِينِ الْمَعْسَرِ لَا رَمَّ مَطْلَقًا سِوَاهُ سَكَتِ الضَّامِنِ أَوْ أَمَّا كَرَرُ (قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) أَي الْجَمِيلُ بِالتَّأَخُّرِ  
(قَوْلُهُ الَّذِي أَنْظَرَهُ إِلَيْهِ) أَي ثَانِيًا (قَوْلُهُ وَقَدْ أَعْسَرَ الْعَرِيمُ) مِثْلُهُ فِي عَيْجٍ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلَهُ ح عَنْ اللَّحْمِيِّ  
مَنْ أَنْ مَحَلَّ لَزِمَ الصِّمَانُ إِذَا كَانَتْ ذِمَّةُ الْعَرِيمِ يَوْمَ حُلُولِ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي سِوَاهُ وَأَمَّا أَنْ كَانَ مَوْسِرًا يَوْمَ  
حُلُولِ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ الْمَوْصُوعُ ثُمَّ أَعْسَرَ الْآخِرَ أَي عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الدِّينِ عَلَى الْجَمِيلِ  
شَيْءٌ لِأَنَّهُ فَرِطٌ فِي حَقِّهِ حَتَّى تَلَفَ مَالُ الْعَرِيمِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْكَفِيلُ حَتَّى يَعْذَرَ ضَمَانًا أَهْ (قَوْلُهُ حَلَفَ) هَذَا شَرْطُ

(٣٨ - دَسُوفِي نَائِت) وَ (سَدَب) يَعْرِضُ عَلَيْهِ وَثَانِيًا بِهَا مَرَّلَهُ (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَّ لِأَجَلِ الَّذِي أَطْرَاهُ وَقَدْ أَعْسَرَ الْعَرِيمُ فَالصِّمَانُ  
لَا رَمَّ لِلضَّامِنِ (أَنْ حَلَفَ) لِرَبِّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يَتَوَخَّرْهُ مَسْقُوطًا) الصِّمَانُ الضَّامِنُ فَإِنْ نَكَلَ سَقَطَ الضَّامِنُ وَأَشَارَ



لأنها بقوله (وإن أنكر) الضامن التأخير أي لم يرض به حين علمه وقال للدائن تأخير المدين إبرا على من الضمان (حلف) رب الدين (أنه لم يسقط) الضمان بتأخيره (ولزمه) الضمان وسقط التأخير فباخذ الحق عاجلا فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير ولما تكلم على تأخير المدين تكلم على تأخير الجمل (٢٩٨) بقوله (وتأخر عريته) أي عزم وبالدن وهو المدين (بتأخيره) أي تأخير الضامن

حيث أخره رب الدين بعد حلول أجل الدين إلى أجل آخر (الآن يحلف) رب الدين أنه إنما قصد تأخير الجمل فقط فله حينئذ طلب المدين فإن نكل لزمه انظار المدين إلى ما أنظر إليه الجمل واستشكل قوله وتأخر عريته الخ بأنه لا يتأتى على المشهور من أن رب الدين لا يطالب الضامن أن حضر العريم مسورا وأجيب بأنه أخره والمدين معسر فإيسر في الاجل أو أنه إذا اشترط أخذ أيهما شاء أو تقديم الجمل ثم شرع يتكلم على ما يعسر من الضمان من المبطلات فقال (و بطل) الضمان (أن فسد متعجل به) أصالة كدراهم بدناير أو عكسه لاجل أو عروصا كما لو باع ذبي سلعة لذى خمر أو خنزير وضمنه لذى قاسم الضامن فلا يلزم الضامن حينئذ شيء وظاهره ولو فات المبيع الفاسد ولزم فيه القيمة (أو فسدت) الجملة سرعانا حرمت بطل الضمان بمعنى أنه لا يعتمد به فإراد فسادها الفساد

لزم الضامن كادل عليه كلام الشارح لا في لزوم التأخير كما يقتضيه كلام المصنف اد لا يعقل عدم لزوم التأخير مع أن الاجل المؤخر إليه قدمضى أطرا بن عاشر والحاصل أن فائدة الحلف لزوم الضمان وأما لزوم التأخير فلا فائدة للالتفات إليه لكون الاجل المؤخر إليه قدمضى (قوله وسقط التأخير) أي بالنسبة لكل من الضامن والمدين وحينئذ يبقى الدين حالا لا يؤخذ من المدين لأن الموضوع أنه موسر فإن كان ملدا أو غاب أخذ من الضامن كما في عبارة ابن رشد وابن عرفة وابن غاري وح وغيرهم انظر بن (قوله فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير) هذا قول ابن القاسم في المدونة كما في أبي الحسن والذخيرة وفي التوضيح وإن نكل لزمه التأخير والكفالة ثابتة على كل حال هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وتعقبه طفي بأنه سبق قلم انظر بن والحاصل أن رب الدين إذا حلف لم يسقط الضمان عن المضمون ويسقط التأخير ويؤخذ الدين حالا وإن نكل لم التأخير ويسقط الضمان خلافا لما في التوضيح حيث قال يلزم وم التأخير وبقاء الكفالة وخلافا لما في تن من أن حالة السكول كحالة الحلف فيسقط التأخير ويغرم الدين حالا (قوله فله حينئذ طلب المدين) أي لأن رب الدين وضع الجملة من أصلها عن الضامن ويطالب العريم (قوله واستشكل قوله وتأخر الخ) حاصله أن العريم أن كان معسرا فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن بل تأخيره أمرا واجبا فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن إلا إذا كان موسرا وهو إذا كان موسرا فلا مطالبة لرب الدين على الضامن حتى أنه يؤخره (قوله وأجيب بأنه أخره) أي وأجيب بأن كلامه يحتمل على ما إذا أخره الخ وقوله فإيسر أي ذلك المدين المعسر وأجيب أيضا بحمل الكلام على ما إذا اشترط رب الدين أخذ أيهما شاء بحقه أو شرط ضمان الضامن في الحالات الست (قوله أن فسد متعجل به) أي أن كان المتعجل به فاسدا كما لو كان ربا كما لو قال شخص لا تترا دفع لهذا دينار في دينارين أشهر أو ادفع له دراهم في دنانير إلى شهر وأناجيل بذلك فالجملة باطلة ولا يلزم الضامن شيء مطلقا ولو مات المدين. وما قيل لا يسقط الضمان لكن يضمن رأس المال فقط (قوله كدراهم) أي وكبيع سلعة بشمن مؤجل لأجل مجهول أو معلوم وكان البيع وقت نداء الجملة وضمن ذلك الثمن إنسان فإضمان باطل ولا يلزم الضامن شيء وظاهره ولو فات المبيع ولزم المشتري القيمة فلا يكون ضامنا لثالث القيمة (قوله أو عروضا) عطف على قوله أصالة وأشار الشارح بهذا إلى أن المتعجل به إما أن يكون فسادا أصليا أو عارضا (قوله فاندفع ما قيل الخ) حاصله أن قوله أو فسدت عطف على أن فسد فيجعل المعنى بطل الضمان أن فسدت الجملة ومعلوم أن الفساد هو البطلان والضمان هو الجملة فيلزم اتحاد الشرط والجرا وهو تهافت وحاصل الجواب أن المراد بالبطلان المعنى اللعوي وهو عدم الاعتماد بالشئ والمراد بالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط فيجعل المعنى إلى قولنا إذا كانت الجملة فاسدة شرعا غير مستوفية للشروط كانت غير معتد بها كما إذا كانت يجعل فهي فاسدة لأن شرط الجملة أن تكون لله وحينئذ لا يعتد بها (قوله بأن كان) أي الجعل وقوله أو من غيرهما أي بأن كان من أجسبي والحال أن رب الدين علم به والالزمت الجملة ورد الجعل انظر بن (قوله لانه إذا عزم) أي لأن الضامن إذا عزم الحق للطالب رجع على المدين مثل ما عزم مع زيادة ما أخذه من الجعل وهذا لا يجوز ولا نه سلف بزيادة وإن لم يعزم بأن أدى العريم كان أحده الجعل باطلا وعلم أن الجعل إذا كان للجعل فانه يرد قول واحد أو يفترق الجواب في ثبوت الجملة وسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الجملة ويثبت البيع وتارة تثبت الجملة والبيع والثالث يختلف فيه البيع والجملة جميعا فإن كان الجعل من البائع كانت الجملة ساقطة لأنها عوض ولم يصح والبيع صحيح لأن المشتري لا عرض له فيما فعل البائع مع الجهل وإن كان الجعل من المشتري أو من أجسبي والبائع غير عالم به فالجملة لا رمة كالبيع واختلف إذا علم البائع فقال ابن الداسم في كتاب

الشرعي وهو عدم موافقة الشرع بعدم استيفاء الشروط أو لحصول المانع وبالبطلان الفساد اللعوي أي عدم الاعتداد محمد به فاندفع ما قيل يلزمه اتحاد المعلق والمعلق عليه فندبر ومثله بقوله (كيجعل من غير ربه) أي رب الدين (لمدينه) بأن كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما الصامن لانه إذا عزم رجع بمثل ما عزم مع زيادة ما أخذه أما يجعل من رب الدين لمدينه على أن ياتيه بصامن



فجائز كالأقساط عنه بعض الحق على أن يأتيه بضامن لكن شرط الجواز لاول الدين والا امتنع بخلاف ما لو وقع من أجنبي للمدين على أن يأتي بضامن فجائز مطلقا وبالغ على بطلان الضمان يجعل بقوله (وان ضمان مضمونه) أي وان كان الجاهل الواصل للضامن ضمان مضمون الصامن وذلك كان يتداين رجلان دينان من رجل أو رجلين وبضمن كل منهما صاحبه (٢٩٩) فيماعليه لرب الدين فيمنع اذا دخلا

على ذلك بالشرط لا على سبيل الاتفاق اذ لا جعل واستثنى من المنع قوله (الافى اشتراشي) معين (بينهما) شركة ويضمن كل منهما الا تخفى قدر ماضيه فيه فانه جائز (أو) في (بعضه) أي يسع شئ معين بينهما كالأقساط لهما ما شئ شخص في شئ وتضامنا فيه (كقرضهما) أي اقتراضهما نقدا أو عرضا بينهما على أن كل واحد منهما ضامن لصاحبه فيجوز (على الاصح) لعمل السلف بشرط أن يضمن كل صاحبه في قدر ماضيه الا تخفيه والامنع (وان تعدد جلاء) غير غرماء (اتباع كل بحصته) من الدين بقسمته على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض وهذا اذا تحملوه دفعة بان يقول كل واحد ضمانه علينا ووافقته الباقي أو يقال لهم أنضمون فلانا فيقولون نعم أو ينطق الجميع دفعة واحدة وأما لو قال واحد أو كل واحد ضامه على فهو مستقل كما يأتي (الا أن بشرط) رب الدين في عقد الحالة (حالة بعضهم عن بعض)

محمد تسقط الحالة ير بذو يكون البائع بالخيار في سلخته وقال محمد الحالة لا رمة وان علم البائع اذ لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب اه قاله ابن عاصم وأصله للخمى أنطرح (قوله والا امتنع) أي لما فيه من شبه وضع وتعجل لان الجعل للمدين بمنزلة لوضع عنه وضمانه بمنزلة تعجيل الحق أو سلف جرهما (قوله وذلك كان يتداين رجلان الخ) وكذا اذا ضمن كل من الرجلين دينا لصاحبه على آخر أو ضمن أحدهما لغيره الا آخر فيهما عليه وضمن ذلك المضمون دينا للضامن على آخر فالصديق في كلام المصنف مضاف لفاعله وهو يصدق بالصور الثلاث لان معناه ان يضمن كل من الرجلين مضمونه في دين عليه أو في دين له أو يضمن أحدهما لصاحبه في دين عليه على أن يضمن له دين على آخر (قوله الا في اشتراشي) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراخ (قوله معين بينهما) أي والا كان شركة كذم وهي ممنوعة وهي شركتهما للتجرب بلا مال على أن يشتربا في ذمتهم أي شئ كان وكل جيل بالا آخر كما يأتي (قوله شركة) أمالوا اشترياه على أن لا أحدهما الثلث ولا الآخر الثلثين مثلا وضمن كل منهما الا آخر فيهما عليه من الثمن لم لا يجوز لانه سلف جرهما وذلك لان رب الدين اذا أتى لأحدهما وأخذ منه ما عليه وما على صاحبه لكونه جلا عنه يكون مسلفا لصاحبه وقد انفع بضمان صاحبه له الذي أدى هو عنه ولا يقال هذا التعليل يجري فيما اذا اشتريا السلعة بالسوية بينهما لا ناقول وان وجد التعليل لكنهم حكموا بالجواز بطر العمل السلف ومعلمهم انما كان عند التساوي (قوله كالأقساط لهما) الكاف للتظهير كما كتب شيخنا وحيدنا الضمان في المعين قبله لاحتمال عيب أو استحقاق ويجعل الكاف للتظهير لا للتشثيل اندفع ما يقال السلم في المعينات لا يصح لان المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة والذمة لا تقبل المعينات (قوله على الاصح) راجع لما بعد الكاف فهو محمول الخلاف دون ما قبله وقوله على الاصح أي عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي رمنين وابن العطار حلالا بن الفخار القائل بمنع ضمان كل منهما لصاحبه في القرض ورواه سلفا جر منفعة والقول الاول لا يراه حراما وان كان سلفا جر منفعة نظر العمل السلف (قوله والامنع) أي لانه خلاف عمل السلف وفيه سلف جرهما (قوله عبر غرماء) أمالوا تعدد الجلاء العرماء كالأقساط جاعة سلامة شركة بينهم وضمن كل واحد منهم أصحابه فان رب الدين يتبع كل من وجده منهم بجميع الثمن عند عدم الباقي أو غير بته (قوله تبع كل الخ) أي عند غيبة المدين أو موته أو عدمه أو لده (قوله أو ينطق الجميع دفعة واحدة) أي بقولهم بضمه (قوله فهو مستقل) أي بجميع الحق وقوله كما يأتي أي في قوله كترتهم (قوله الا أن بشرط الخ) استثناء متصل أي اتبع كل بحصته في كل الاحوال الا أن بشرط الخ ولا وجه لقول عقب انه منقطع (قوله في عدم الباقي أو غيبته) أي وحيدنا ذقوا حد الملى عن المعدم لا عن ملى ويؤخذ الحاضر عن العائب لا عن حاضر مثله ويؤخذ الحالى عن الميت (قوله فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاصرا الخ) ومنزل ذلك ما اذا تعددوا ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحقي والحاصل أن هذه المسئلة التي نحن بصدد ها وهي ما اذا تعدد الجلاء من غير ترتيب بذات أطراف أربعة تعدد الجلاء ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض ولا أحد أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل واحد الا بحصته تعدد الجلاء واشترط جملة بعضهم عن بعض فيؤخذ كل واحد بجميع الحق ان عاب الباقي أو أعدم تعدد الجلاء واشترط جملة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا ملىا وللعارم الرجوع على أحد من أصحابه وله الرجوع على العريم تعدد الجلاء ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض ولكن قال أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا ملىا وليس للعارم الرجوع على أحد من أصحابه بل على العريم (قوله ثم شبه في مفهوم قوله الخ) أي تشبيها عبرة ام لا به عند اشتراط جملة بعضهم عن بعض يأخذ كل واحد بجميع الحق

فيؤخذ كل واحد بجميع الحق في عدمه في أو تعدد الجلاء في العريم ثم راءهم شئت أخذت بحقي له يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاضرا ملىا ثم شبه في مفهوم قوله الا أن بشرط جملة الخ وكأنه قال فان اشترط ذلك ربيع على كل بجميع الحق قوله (كترتهم)



في الجملة أي ضمن كليل بعد كليل ولو بالخطأ فله أخذ جميع حقه من أحدهما ولو كان الآخر حاضر أمليا وسواء شرط جماله بعضهم عن بعض أم لا علم أحدهم بجماله إلا أنهما لا (ورجع) العارم (المؤدى) اسم فاعل (غير المؤدى) اسم مفعول (عن نفسه) أي رجع من أدى الدين لربه على الضامن الآخر بغير القدر الذي أداه عن نفسه وأبدل من قوله غير الخ قوله (كل ما على الملقى) ففتح الميم وكسر القاف اسم مفعول من الثلاثي أصله ملقوى (ثم ساواه) فيما غرمه عن غيره وذلك فيما إذا كانوا أجلاء عرما بدليل تمثله أو أجلاء فقط واشترط جأ بعضهم عن بعض على أحد التأويلين إلا أن بين وسواء في القسمين قال أيكم شئت أخذت بحقي أو لا مثال ذلك ما إذا اشترى ثلاثة أنفاد مثلا سلعة بثلاثمائة على كل مائة (٣٠٠) وكل جيل عن بعض فإذا لقي البائع أحدهم أخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن

صاحبه فإذا وجد العارم أحدهما أخذ به مائة عن نفسه وبخمسين نصف ما على الثالث ثم كل من وجد الثالث أخذ به خمسين ومثال ذلك أيضا مسألة المدونة التي أفرد بها بعض الناس بالتأليف وقد أشار لها المصنف مفرعا لها بالقاء على ذلك بقوله (فاشترى ستة) سلعة مثلا (بستمائة) من رجل (بالجملة) أي على أن كل واحد منهما عليه مائة عن نفسه أصالة والباقي جماله (قلقى) البائع (أحدهم) أخذ منه الجميع (الستمائة) (ثم ان لقي) المؤدى (أحدهم) أي أحد الخمسة الباقين (أخذه بمائة) أصالة (ثم) يقول له غرمت عن نفسي مائة لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن أصحابك فللمائة التي عليك قد وصلت لي يبقى أرعمائة فساو في فيها بأحده (بمائتين)

عند عدم الباقي أو عيبته وعند قربتهم في الجملة يؤخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا أمليا (قوله ورجع المؤدى الخ) حاصله أن الجلاء إذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أحد التأويلين وعزم أحدهم الحق لرب المال فإن المؤدى يرجع على من لاقاه من الجلاء بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما أداه عن نفسه ثم يساويه في غرم ما دفعه عن غيره كما في المثال المذكور في الشارح (قوله وأبدل الخ) أي بدل بعض من كل ولا يحتاج لرباط إذا كان جارا ومجرورا كما هنا أو كان فعلا كما في أن تصل تسجد لله برحمن (قوله اسم مفعول من الثلاثي) وحينئذ فهو بزنة مفعول لقول الخلاصة

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء \* بزنة مفعول كاتت من قصد

(قوله ملقوى) أي قاجمتها لو أو والباء وسبقت أحدهما بالسكون قبلت الواو بياء أو ذهبت الياء في الباء وقبلت الضمة كسرة لتسلم الباء (قوله وذلك فيما إذا كانوا أجلاء عرما الخ) أشار الشارح إلى أن التراجع على الكيفية التي ذكرها المصنف في قوله ورجع المؤدى الخ إنما يجري في الأربع صور التي ذكرها وهي ما إذا كان الجلاء عرما أو كانوا غير عرما واشترط جماله بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أم لا ولا يجري في مسألة ترتيبهم ولا فيما إذا تعددوا من غير ترتيب ولم يكن بعضهم جيلا عن بعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي لأن في مسألة الترتيب انما يرجع المؤدى على العريم ولا رجوع له على أحد من أصحابه الجلاء وكذا في مسألة ما إذا لم يكن بعضهم جيلا عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي وكل من غرم الجميع رجوع على العريم عما دفعه ولا رجوع له على أحد من أصحابه الجلاء كما مر وأما إذا لم يقل ذلك فأنما يعرف كل واحد ما خصه فقط (قوله على أحد الخ) راجع لقوله أو جلاء فقط كما يأتي (قوله مثال ذلك الخ) هذا مثال لما إذا كانوا أجلاء عرما ومثال ما لو كانوا أجلاء غير عرما ما لو اشترى ريد سلعة بثلاثمائة وضمنه كل من ثلاثة وشرط البائع جماله بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أو لا فإذا حل الأجل ووجدوا أحدا أخذ منه الثلاثمائة وإذا وجد العارم واحدا من صاحبيه رجوع عليه بمائة وخمسين وإذا لقي أحدهما الثالث رجوع عليه بخمسين على أحد التأويلين كما يأتي (قوله وكل جيل عن بعض) أي سواء قال رب المال وقت عقد الجملة أيكم شئت أخذت بحقي أم لا (قوله على ذلك) أي على قوله ورجع المؤدى الخ (قوله يبقى أرعمائة) أي دعتها عن أصحابها وقوله فساو في فيها أي لا تشريكي فيها بالجملة (قوله لانه عزم عنهم) أي عن الأربعة الباقين (قوله إذاها بالجملة) أي عن الثلاثة الباقين وقوله يساويه فيها أي لانه شريكي فيها بالجملة (قوله فقد عزم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين) خسون منها أصالة وخمسة وسبعون جماله (قوله يبقى للثالث خسون) أي جماله عن الاثنين الباقيين (قوله خمسة وعشرين) أي فيكون هذا الرابع قد دفع خمسين نصفها أصالة ونصفها جماله (قوله إذا لقي هذا الرابع خامسا الخ) حاصله أن الرابع يقول للخامس أنا دفعت خمسين خمسة وعشرين عن نفسي أصالة فلا رجوع لي بها ودفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين بن يخصص نصفها أصالة اثنا عشر ونصف ويخصص صاحبك اثنا عشر ونصف أنت شريكي فيها بالجملة فيؤخذ منه نصفها ستة وربع فيكون مجموع دفعه الخامس للاربع خمسين وثلثه

جماله فكل منهما غرم ثلاثمائة مائة عن نفسه ومائتين عن الأربعة الباقين (فان لقي أحدهما ثالثا) من الأربع (أحدهم) (بخمسين) أربع أصالة لانه عزم عنهم مائتين على كل خسون أصالة يبقى مائة وخمسون إذاها بالجملة يساويه فيها (و) بأحده (بخمسة وسبعين) فقد عزم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين (فان لقي الثالث) العارم عن الثلاثة الباقيين خمسة وسبعين (رابعا) منهم (أحدهم) (بخمسة وعشرين) أصالة يبقى للثالث خسون فيساويه فيها الرابع (و) يأخذه (بمثلا) خمسة وعشرين (ثم) ان لقي هذا الرابع خامسا أحده (بائني عشر ونصف) أصالة لانه يقول له دفعت خمسين نصفها خمسة وعشرين عنك وعن صاحبك يساويه فيها (و) بأحده (بستة وربع) فإذا لقي الخامس



السادس آخذته ستة وربع لانه اذا احاطت وحده وسكت عنه المصنف لوضوحه ولهم في التراجع على بعضهم بعضا يستوفى كل حقه عمل يطول بطلب من المطولات ولما ذكر تراجم الجلاء والغرماء ذكر تراجم الجلاء فقط اذا شرط حالة بعضهم عن بعض فقال (وهل لا يرجع) الجليل (بما يخصه ايضا) أي كعدم رجوعه بما يخصه فيما سبق في الجلاء الغرماء (اذا كان الحق على غيرهم) وهم جلاء فقط بعضهم ببعض (أولا) بتشديد الواو مع التنوين أي ابتداء أي أصالة وعليهم بطريق الجملة (٣٠١) وانما ضبط بذلك ولم يضبط بسكون الواو مع

لا النافسة لاجل قوله (وعليه الاكثر) من أهل العلم وهو المعتمد ومقابله الذي عليه الاقل مطوى تقديره أو يرجع بنصف ما غرمه وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه اذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثر باسقاط لا النافذة وايضا ويكون قوله وعليه الاكثر راجعا لقوله أولا يسكون الواو أي أولا يرجع وعليه الاكثر وهذه النسخة هي الاصول (تأويلان) فلا تحمل ثلاثة عن شخص ثلثمائة واشترط حالة بعضهم عن بعض ولقي رب الدين أحدهم فغرم له جميعها ثم لقي العارم آخر فعلى الاول يقاسمه في مائتين على كل مائة ثم يرجع على الثالث بمائة كذا قيل والاصواب الموافق لما تقدم أنه يأخذ منه مائة هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في الأخرى فيأخذ منه خمسين أيضا فالجملة مائة وخمسون فاذا لقي أحدهما الثالث أحده بخمسين وعلى قول

أربع (قوله بطلب من المطولات) أي ولم يتفق تنبيه العمل في درس لاحد من المتقدمين ولا من المتأخرين قاله شيخنا العدوي (قوله وهل لا يرجع الجليل) أي على من لقيه من أصحابه بما يخصه وانما يرجع عليه بما غرمه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله بعضهم ببعض) أي بعضهم جليل ببعض (قوله وهو المعتمد) وعزاه في التنبهات لا كثر مشايخ الأندلسيين (قوله الذي عليه الاقل) كإبن لبابة والدونسي ونحوهما (قوله أو يرجع) أي العارم على من لقيه من أصحابه (قوله بنصف ما غرمه) أي مطلقا لا فرق بين ما غرمه عن نفسه أو غرمه عن أصحابه (قوله وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه الخ) أي وهل يرجع الجليل على من لقيه بما يخصه بل بحيث يقاسمه في جميع ما غرمه عن نفسه وعن أصحابه وقوله أولا أي أولا يرجع على من لقيه بما يخصه بل يرجع عليه بما دفعه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله هي الاصول) أي وأما الاولى فغير صواب اذا قرئ أولا يسكون الواو مع لا النافذة وجعل هداها والتأويل الثاني وجعل قوله وعليه الاكثر راجعا له وأما اذا قرئ بتشديد الواو مع التنوين وجعل التأويل الثاني مطويا بعد قوله وعليه الاكثر كانت صوابا أيضا ولو قال الشارح هذه النسخة أولى أي لعدم احتمالها خلاف المراد بخلاف الاولى كان أحسن (قوله يقاسمه في مائتين) أي فالمائة التي تخصه لا يرجع بها عليه ويرجع عليه بقاسمه في المائتين اللتين دفعهما عن أصحابه فيأخذ منه مائة وقوله ثم يرجع أي ذلك العارم (قوله كذا قيل) الإشارة راجعة لقوله فعلى الاول الخ (قوله والاصواب الخ) أي والاصواب أن يقال انه على الاول الذي هو قول الاكثر ان العارم اداني آخر يأخذ منه المائة التي هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في المائة الأخرى المدفوعة عن صاحبهما (قوله فيأخذ منه خمسة وسبعين) أي واذا لقيه الآخر طال به أيضا بذلك فيقول له أديت لصاحبنا الملقى قبلك خمسة وسبعين ساويتك فيها يبقى لك رائدا على ما دفعناه مثله أخذ نصفه وهو سبعة وثلاثون ونصف ثم يرجع كل من الثالث ومن لقيه آخر على الذي لقيه أولا باثني عشر ونصف فيستوي الجميع في أن كل واحد دفع مائة اه وبيان ذلك أن الذي لقيه أولا دفع عنه خمسين حالة وأخذ منه خمسة وسبعين فبقي ريادة عما دفع عنه خمسة وعشرون والذي لقيه آخر ادفع عنه خمسين حالة وأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف وهي أقل مما دفعه عنه باثني عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين للاول وسبعة وثلاثين ونصف للثاني فقد دفع أزيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثناعشر ونصف فيرجع كل من الثالث والملقى له آخر على من لقيه أولا يأخذان منه خمسة والعشرين التي معها رائدة يقتسمانها كل واحد اثني عشر ونصف (قوله الى توافق القولين) أي قول الأكثر بناء على ما صوبه وقول الاقل وقوله فيما ذكرنا أي من أن العارم اداني آخر فانه يأخذ منه مائة وخمسين على كل من القولين والحاصل أن الجليل الذي غرم أولا لا يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين وحينئذ فلا تظهر عمرة الخلاف في المبدأ وانما يظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثاني فيستوي العارم ومن لقيه في أن من لقي الثالث أولا يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف على ما مر (قوله شرع في بيان ضمان الوجه) أي وهو التزام الاتيان بالعريم الذي عليه الدين وقت الحاجة اليه (قوله صح بالوجه) عطف على قوله وضح من أهل الترع والباء للملازمة والمراد بالوجه الذات كما قال الشارح فهو محارم من اطلاق اسم البعض وارادة الكل في الكلام حدود مصاص كما شارله الشارح أي دح الصان حالة كونه ملتصا

الاول يسكن في مائة حتى من يرجع من الاكثر في مائة أدب في مائة جليل مائة في مائة فاما الذي أحدهما الثالث قاسمه فيما دفعه وهو المائة الجليل فيأخذ منه خمسة وسبعين فيرجع الاخرى المبدأ الى توافق ثمة في ماد كراواظهر أيضا فائدة البواين فيما داغرم الاول مائة فأقل لعدم وجود غيرها عند فعلى قول الاكثر لا يرجع له على من لقيه شيء اذا لا رجوع له بما يخصه وعلى قول الاقل يقاسمه فيما غرمه ولو غرم الاول مائة وعشرين اعدم وجود غيره فاعني قول الاكثر يأخذ من الملقى عشرة وعلى مقابله يأخذ من الباقي مائة على الكلام على ضمان المال شرع في بيان ضمان الوجه وهل (وصح) أي الضمان (بالوجه) أي الذات أي



ضمان الوجه إذا صدر (من زوجته) ولو كان دين من ضمانته لا يبلغ ثلثها لأنه يقول قد تجبس أو تخرج للخصومة وفي ذلك معرة وعدم تمكن منها أو مثل ضمان الوجه ضمانا للطلب وهذا إذا كان يغيب رذن زوجها والافلارده (وبرئ) الضامن (بتسليمه له) أي بتسليمه المضمون للمضمون له في مكان يقدر على خلاصه منه (وأن يسجن) بأن يقول له صاحبك في السجن فعليك به (أو بتسليمه نفسه) للمضمون له (ان أمره) الضامن (به) أي بالتسليم لأنه يصير بأمره كوكيله فان لم يأمره به أو سلمه أجنبي بغير أمره لم يبرأ (ان محل الحق) على المضمون شرط في براءة الضامن بالتسليم المذكور وأما قوله ان أمره به فهو شرط في تسليمه نفسه فلم يتوارد على محل واحد قلنا ترك العاطف (و) برئ ضامن الوجه بتسليم المضمون (بغير مجلس الحكم ان لم يشترط) احضاره فيه واللام يبرأ الابعاله (و) تسليمه (بغير بلده) أي بلد الضمان (ان كان به) أي

بأحضار الدات التي عليها الدين وبقب الحاجة اليها (قوله في حقوقه) أي لا يصح في قضاها وبحكم كحد وتعزير ولذا حذفه المصنف هنا وذكره في ضمان الطلب (قوله لانه يقول قد تجبس) أي قد تعجز عن الاتيان به فتجسس الخ وقد يقال هذا وما بعده يأتي في ضمان المال فلو علوا بانه مطمئن لخروجها للطلب وفي ذلك معرة عليه كان ظاهرا اه بن ثم ان ما ذكر من التعليل طاهر في ضمانه العبره وضمانه له كما قال شيخنا لان المعرة لا تحق بغير وجه الدفتيش عليه وقد تجسس مع ثبوت عسره وحيتن فللزوج رد ضمانها بالوجه ولو كان الضمان له (قوله ضمانا للطلب) أي التزامها بطلب المضمون والتفتيش عليه فللزوج منعها منه ولو كان الدين الذي على المضمون أقل من ثلثها بخلاف ضمان المال فان الدين الذي ضمانته إذا كان قدر ثلثها فأقل فليس للزوج منعها منه (قوله وهذا) أي ما ذكر من رد الزوج ضمان الزوجية الوجه أو الطلب سواء كان له أو لغيره (قوله في مكان يقدر على خلاصه) أي يقدر رب الدين على خلاصه من المدين فيه (قوله وأن يسجن) محل البراءة بذلك ما لم يشترط رب الدين على الصامن تسليم المضمون بمجلس الحكم والافلاير بذلك قال عبق والبراءة بتسليمه له في السجن مقيدة بما إذا كان يمكن خلاصه منه وهو قال بن وفيه نظر فقد قال في لتوضيح ما مره اللغوي والمبارري ويبرأ بتسليمه له في السجن سواء كان مسجونا بحق أو باطل لا مكان أن يحاكمه رب الدين عند القاضي الذي حبسه فان منع هذا الطالب منه ومن الوصول اليه حري ذلك مجرى موته وموته يسقط الكفالة اه ونقله ابن عرفة أيضا اه وبما يشبه ذلك ما إذا حضر المضمون في رايه لا يمكن اخراجه منها والذي وقع به الحكم وبه العمل أن ذلك احضار يبرأ به قال في نظم العمليات

وضامن مضمونه قد حضرا \* بموضع اخراجه تعذرا  
يكفيه ما لم يضمن الاحضاره \* بمجلس الشرع قتل المنزل

وهذا مما يدل على عدم صحة ما ذكره عبق من القيد اه كلام بن (قوله بأن يقول) أي وليس المراد بتسليمه له في السجن أن يسلمه له في يده وهو في السجن (قوله أي بالتسليم) أي تسليم نفسه (قوله لانه) أي المدين بغير أمره الضامن له بتسليم نفسه كوكيل الضامن في التسليم (قوله فان لم يأمره به) أي وسلم نفسه وقوله بغير أمره أي الضامن وقوله لم يبرأ أي الضامن إذا هرب المضمون بعد ذلك وحل عدم البراءة في صورتين المذكورتين ما لم يقل الضامن لرب الحق أنا ضمن لك وجهه بشرط أنك إذا قدرت عليه أوجاه نفسك سقط الضمان عنى فان قال له ذلك عمل شرطه وبرئ في صورتين (قوله ان حل الحق على المضمون) أي سواء حل على الضامن أيضا أم لا كالأول أخره رب الحق وحلف انه لم يقصد بذلك تأخير غيره قاله عجب نقلا عن بعض شيوخه اه وكان ذلك البعض رأى أن ضمان الوجه كضمان المال في هذا (قوله بالتسليم المذكور) أي تسليم الضامن المضمون للمضمون له وتسليم المضمون نفسه بأمر الضامن وقوله في تسليمه نفسه أي في البراءة بتسليمه نفسه والحاصل أن قوله ان حل الحق شرط في المستثنين أي شرط في البراءة بكل من تسليمه له وتسليمه نفسه بأمره وأما ما قبله وهو قوله ان أمره به فهو شرط في البراءة بتسليمه نفسه وهو المسئلة الثانية (قوله قلنا ترك العاطف) أي لانه لو عطف الثاني بالاول ولا وهم قصره على الثانية كالذي قبله (قوله واللام يبرأ الابعاله) أي شرط كون محل الحكم وهو المحكمة باقيا على حالة تحرري فيه الاحكام فان خرب وسلمه له فيه فهل يبرأ بذلك أم لا قولان مبنيان على المراعي اللفظ أو المقصد لان المقصد من اشتراط ذلك وقوع الحكم عليه في ذلك المحل والمعتمد الثاني وهو عدم البراءة (قوله أي بلد الضمان) حورح كون الصمير عائد على الاشتراط المفهوم من قوله يشترط أي انه إذا اشترط رب الحق على الضامن أن يحصر له المضمون في بلد معينة فاحضره له في غيرها فانه يبرأ بذلك اذا كان فيها حاكم وهذا أحد قولين مرجحين في المسئلة (قوله ان كان به حاكم) المراد أن ان ذلك البلد الذي أحضر فيه يمكن خلاص الحق فيه سواء كان فيه حاكم أو لم يكن وانما فيها جاعه المسلمين اه شيحا عدوى (قوله ولو عديما) ما عني في البراءة ان صامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون لوجهه عن



والا) يحصل براءته بوجه مما سبق (أعزم) الضامن (بعد خفيف تلوم) ومحل التلوم الخفيف (ان قر بت غيبة غريمه) وهو المضمون (كاليوم) ونحوه فان بعثت غريم الكفيل مكانه بلا تلوم ومثل قريب الغيبة في التلوم الحاضر فلو قال ان حضر أو قر بت غيبته كاليوم لوفى بما في المدونة (ولا يسقط الغرم) عن ضامن الوجه (يا حضاره) أي المضمون (ان حكم) عليه (به) أي بالعزم قبل احضاره لانه حكم مضي وهذا اذا لم يثبت الضامن عدمه أي فقره عند حلول الاجل (لان أثبت عدمه) عند حلول الاجل أي أثبت انه كان معسر اعنده فلا غرم عليه ولو حكم به الحاكم لانه حكم تبين خطؤه وهذا هو قول اللخمي وهو المعتمد ٣٠٣ وما قدمه المصنف في قوله فغرم ان لم يأت به ولو

أثبت عدمه فقول ابن رشد وضعف فماتقرر عندهم من تقديم قول ابن رشد على قول اللخمي أعلي (أو) أثبت (موته) أي أثبت الضامن أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم لان النفس المضمونة قد ذهبت فان ثبت أنه مات بعد الحكم بالغرم وقوله (في عيئته) راجع لقوله لان أثبت عدمه فقط واحدة زيه عمالو أثبت عدمه في حضوره ولم يحضره رب الدين ولا يسقط عنه الغرم ادلا بدى اثبات العدم من عين من شهدت له البيئته بعدمه حيث حضر فادام يختلف اتنى ثبوت العدم بخلاف العائب فان عدمه يثبت بالبيئته فقط وقوله (ولو يعسر بلده) راجع لقوله أو موته فقط (ورجع) الضامن اذا غرم (به) أي بما غرمه على رب الدين اذا أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم أو كان عديما وقت حلول الدين (و) صح

الوجه المذكورة ولو كان المضمون عديما على المشهور وخلافا لابن الجهم وابن اللباد القائنين لا يبرأ الضامن بتسليمه بوجه من الوجه الا اذا سلمه وهو ملى فان سلمه وهو معدم لم يبرأ بذلك التسليم وهذا القول هو المردود عليه لوفى كلام المصنف (قوله والا أعزم الضامن) أي ما على المضمون وهذا هو المشهور وخلافا لابن عبدالحكم القائل انه لا يلزم ضامن الوجه الا احضاره ولا غرم عليه (قوله ان قر بت غيبة غريمه) وأما ضامن المال فهل يتلوم له اذا عاب الاصل أو أعدم أو لا يتلوم له قولان لابن القاسم والمعتمد الثاني (قوله كاليوم ونحوه) المراد نحوه يوم ثان (قوله الحاضر) أي الذي لم يسلمه لعدم قدرته على ذلك لكونه لا تأخذه الاحكام مثلالكن أمد التلوم للعائب أكثر من أمد الحاضر كما عند عج (قوله لانه حكم مضي) أي وحيد فيكون الطالب مخيرا بين طلب الضامن والمضمون (قوله وهذا) أي غرم الضامن اذا لم تحصل براءته بوجه مما سبق اذا لم يثبت الضامن عدم الغريم عند حلول الاجل وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف لان أثبت عدمه عطف على مقدر بعد قوله والا غرم والاصل والا غرم ان لم يثبت عدمه عند حلول الاجل لان أثبت الخ (قوله لان أثبت عدمه) أي لان أثبت الخجيل بالبيئته ولو بعد الحكم عليه بالغرم أن المدين كان معدما عند حلول الاجل أو أثبت أنه قدم مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم فالاتيات واقع بعد الحكم بالغرم والعدم أو الموت واقع قبله (قوله وما قدمه المصنف) أي في باب الفلاس (قوله ولو أثبت عدمه) أي ولو أثبت الضامن أن الغريم كان معدما عند حلول الاجل (قوله فقط) أي وأما اثبات موته قبل الحكم على الضامن بالغرم فلا فرق بين كون المضمون كان حاضرا ببلده أو عائبا (قوله فلا يسقط عنه) أي عن الضامن الغرم (قوله يثبت بالبيئته فقط) هذا على طريقة اللخمي السابقة (قوله راجع الخ) أي فهو لف وشمر مرتب وتقدير الكلام لان أثبت عدمه في عيئته أو موته ولو غير بلده ولا يصح رجوع قوله ولو غير بلده لاثبات عدمه في عيئته أيضا لان من أثبت عدمه في عيئته عديم في غير بلده فلا تنافي المبالغة فتأمل (قوله ورجع الضامن) أي الذي حكم عليه بالغرم وأشار الشارح بقوله ان أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم أو كان عديما الخ الى أن قول المصنف ورجع به راجع لمسئلة العدم والموت وجعله بعضهم راجعا لمسئلة الموت قال عبق وهو قصور منه (قوله وضح الضمان بالطلب) أي وضح الضمان حالة كونه ملتصبا بالطلب وضمان الطلب هو التزام طلب الغريم والتفتيش عليه فقوله الشارح وهو التفتيش الخ الصمير للطلب لا ضمان الطلب (قوله والدلالة عليه) أي من غير احضاره (قوله ويختص الوجه بالغريم) أي اذا لم يحضر الغريم ولو لم يفرض بأن تعذر عليه الاحضار وأما ضمان الطلب ولا غرم عليه الا اذا فرط في الاثبات به أو الدلالة عليه (قوله وضح في الطلب) أي وضح ضمان غير المال في الطلب (قوله أو ما يقوم مقامه) أي مقام اشتراط نهى المال نصريحا (قوله بما يقوى عليه) الذي يتعين حل كلام المصنف عليه ما اذا كان المصنوع معلوم الموضع في التوضيح والمواقف فلا عن بن القاسم ان معلوم الموضع ان كان مثل الخجيل يقوى على الخروج اليه لذلك الموضع كما في ذلك وان ضعف عن ذلك لم يكن عليه أن يخرج وأما مجهول الموضع فالتصريح بالطلب في البلد وما قرب منه كأي التوضيح فقد علم من هذا انه انما يلزمه الطلب بما يقوى عليه اذا كان موضع الغرم معينا وعلم منه أيضا أن ما عراه عبق لابن

الصمان (بالطلب) وهو التصبش على الغريم والدلالة عليه وفيه بشرط مع ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولذا لم يصح ضمان الوجه في غير المال وضح في الطلب كما أشار له بقوله (وان في قصاص) ونحوه من الحقوق البدنية من حدود ونعير برات متعلقة بأدي وأشار الى صيغته وأما ما نصريح انظروا ما نصيعة ضمان لوجه مع شرط نهى المال بقوله (كأنما جيل طلبه) أو على طلبه أو لا أصمن الا الطلب أو نحو ذلك (أو اشتراط نهى المال) نصريحا كأي صمن وجهه وأيس على من المال ثنى (أو) ما يقوم مقامه كان (قال لا أصمن الا وجهه) فليس عليه الا الطلب (وطلبه) هو فعل ماض وهو يدل على وجوب الطلب (بما يقوى عليه)



في البلد وما قرب منه وقيل على مسافة اليوم واليومين فان ادعى انه لم يجد صدق (وحلف ما قصر) في طلبه ولا يعلم موضعه فان نكل  
تجرم (وعزم ان فرط) في الايمان به او في الدلالة عليه بان علم موضعه وتركه حتى لم يتمكن رب الحق منه (او هربه) يعني عنه ما قبله (وعوقب  
بما يراه الحاكم طاهره مع الحزم فجمع (٣٠٤) عليه العتو وان وليس كذلك بل حجازا لانه فيهما ادلة وذلك في بعض القصاص

المسم من ابل معلوم لموضع يلزمه طلبه في لبلد وما قرب منه فيه طر ين (قوله في البعد) الاوى ان  
يقول كان ما يقوى عليه البلد فقط او البلد وما قاربها او مسافة يوم او يومين او ثلاثة (قوله وحلف  
ما قصر) المتبطن اذا خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجده يرى ان كان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها  
للموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يحلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا وهذا  
قول ابن القاسم في العتية وهو مثل قوله في الاحبر على تبليغ الكتاب انظر بن (قوله في نحو القصاص)  
اى فان الصامن فيها اعيا يلزمه طلب المكفول فان قصر عرقب والحاصل انه في ضمان الطلب ان كان  
المضمون عليه مالا وفرط الصامن في الايمان بالمضمون او هربه فانه يعزم ما عليه من المال وان كان الضمان  
في قصاص او اخرج او حدا وتعزير ترتب على المضمون وفرط الصامن في الايمان به او هربه فانه يعاقب فقط  
هذا هو المذهب وقال عثمان التي اذا تكفل بنفس في قصاص او جراح فان لم يأت بالمضمون لزمته الدية وارش  
الجراحات وكانت له في رأس مال الجاني اذا قصاص على الكفيل وهو خارج المذهب (قوله وحلف في مطلق  
الخ) حاصله انه اذا ذكر لفظا من هذه الالفاظ وقيد بالوجه او المال او الطلب او قامت القرينة على واحد  
انصرف الضمان له ولا كلام وان قال اردت الوجه او غيره فقولان كافي ابن الحاجب وفي المدونة وان اراد  
الوجه لزمه وصدق وان ادعى انه لم يرد شيئا فاختلف هل يحمله على المال او الوجه اختيار ابن يونس  
وصاحب المقدمات انه يحمله على المال وقال المازي اختار بعض اشياخه انه يحمله على الوجه لكونه اقل  
الامر من فقوله على الارجح اى عند ابن يونس والاطهر اى عند ابن رشد وقد علمت ان مقابلة ما اختاره  
بعض اشياخ المازي من حمله على ضمان الوجه ويدل الاول قوله عليه الصلاة والسلام الخيل عارم والزعيم غارم  
(قوله وزعيم) من الزعامة وهو السيادة لعه والضمن كالسيد للمضمون (قوله عن التقييد بشئ) اى من الوجه  
او الطلب او المال (قوله بلفظ او قرينة) في خش المراد بالمطلق الذي لم يقيد بمال ولا وجه ولا لفظ ولا به اذا  
لوفى شيئا اعتبر كفي المدونة فاخر بقروله مطلقا بما لو قال اردت بما ذكر المال او الوجه فيارمه ما نواه (قوله  
لان احتلغا) هذا يخرج من مقدر اى ولم ذلك اى المال لان اختلاف اى في الشرط او الارادة فلا يلزمه ذلك  
فاذا قال الضامن انما شرط ضمان الوجه او اردته وقال الطالب ان المال كان القول قول الضامن يمين  
وذلك لان الطالب يدعى عبارة ذمة الاصل برأه ما فهماد المصنف اختلافهما في شئ مخصوص وحينئذ  
لا بد حل في كلامه اختلافهما في حلول المضمون فيه وتأجيله اى هل وقع حالا او مؤجلا لان القول قول  
مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفقا او امالوا اختلاف في حلول اجله وعدم حله فالقول قول مدعى عدم  
الحلول (قوله فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك) اى ولو اقام المدعى شاهدا بالحق ولم يحلف معه  
لرجاء قدوم الشاهد الثاني من عيبه (قوله من انه يجب كفيل بالوجه) اى بمجرد الدعوى سواء ادعى الطالب  
قرب بينته او بعدها قال ابو على المساوى وهذا القول هو الذي جرى به العمل اه بن (قوله والبا سببية)  
اى ولا يجب اقامة وكيل ولا كفيل بسبب الدعوى اى المحردة عن بينة حاضرة لان للقاضي سماع البينة في  
عيبه المطلوب (قوله وليس كذلك الخ) اعلم ان مذهب سحنون انه لا يجب مع الشاهد الاجيل بالوجه وقال  
ابن القاسم يجب حيل بالمال ذكر هذا الخلاف ابن هشام الحضراوي في المفيد وقال ان مذهب سحنون  
هو الذي به العمل قوله ابو على المساوى فيدعى ان يحمله عليه المصنف هما وفيما يأتي وهو المتبادر منه في  
الموضعين خلافا لما في شارح حاتم بالشيوخ سالم اه بن (قوله بل يجب الكفيل بالمال) وحينئذ لا يستفاد  
منقطع لان ما قبله الكفيل فيه بالوجه وما بعده الكفيل فيه بالمال

(وحلف) الضمان (في  
مطلق) قول الضامن  
(أنا حيل وزعيم وأدين)  
من الاذن وهو الاعلام  
لان الكفيل يعلم ان الحق  
قبله أو من الاذنة بمعنى  
الايجاب لانه أوجب  
الحق على نفسه (وقبيل  
وعندي والى وشبهه) نحو  
كفيل وضامن وعلى  
(على) ضمان (المال  
على الاربع والاطهر)  
والمراد بالمطلق ما خلا  
عن التقييد بشئ بلفظ  
أو قرينة (لان اختلاف)  
فالقول للضامن يمين  
(ولم يجب) بفتح أوله  
وكسر ثانيته (وكفيل)  
فاعل يجب (للخصوصية)  
اى لاجلها اى لاجل  
ان يخصه المدعى في  
المستقبل يعنى ان المدعى  
على شخص بحق فجحد  
فطالبه الحكم بالبينة  
فقال عندي بينة عاتية  
ولسكنى أخاف عند  
حضورها أن لا أجد المدعى  
عليه فليأتى بوكيل  
أخاصه عند حضور بني  
فلا يجب على المدعى عليه  
اقامة وكيل بذلك (ولا)  
يجب عليه (كفيل)  
يكفله (بالوجه) حتى

يجوز

يأتى المدعى بينته العاتية وسأأتى في الشهادات ما يخالفه من انه يجب قبيل بالوجه وقوله (بالدعوى)

راجع للمسئلتين والبا سببية متعاقبة فيجب المتبني وقوله (الا شاهد) طاهره يجب كفيل بالوجه اى لا المال وليس كذلك بل يجب  
الكفيل بالمال ان طلبه المدعى الى ان يتم الشاهد الثاني وسأأتى في تفصيل المسئلة في الشهادات (وان ادعى) الطالب (بينه) له (نكاسوف  
أوقفه) اى أوقف المطلوب المنكر (القاضي عنده) ولا يسجبه فان جاء ببينة عمل بمقتضاها والاحلى سبيله والله أعلم



\*(باب) في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها وهي كسر الشين وقتعها وسكون الراء فيهما وكسرهما مع فتح الشين والاولى أضعف وهي لغة الاختلاط وتسمى قال المصنف (الشركة اذن) من كل واحد منهما أو منهما لا آخر (٣٠٥) (في التصرف) أي في أن يتصرف في مال (لهما) أي للماذنين معا وهو متعلق بالتصرف فقولها اذن في التصرف كالجنس يشمل الوكالة والقراض وقوله لهما كالفصل يخرج للوكالة من الجانبين بان يوكل كل واحد منهما في أن يتصرف في متاعه لانه لم يضع اذن كل منهما صاحبه في التصرف له ولصاحبه بل اذن كل منهما صاحبه أن يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل وحده وقوله (مع أنفسهما) فصل ثان أخرج به القراض من الجانبين لان التصرف للعامل فقط دون رب المال (وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكيل) أي ممن فيه أهلية لهما بان يوكل غيره ويتوكل لغيره وهو الحر البالغ الرشيد وأشار للصيغة بقوله (ولمرت بما يدل) عليها (عرفا كاشتراكنا) أي بقوله كل منهما أو بقوله أحدهما وبسكت الآخر اضيابه أو شاركي ويرضى الآخر ولا يحتاج لزيادة على القول على المشهور فلما أراد أحدهما المفاضلة قبل الخلط وامنع الآخر فاقول للمتبع حتى ينض المال

### باب الشركة

(قوله وقتعها) أي فهو بوزن نعمة ورجعة وبقية (قوله والاولى) وهي كسر الشين مع سكون الراء (قوله اذن الخ) أي أن يادن كل واحد من الشرى يكن لصاحبه في أن يتصرف للآخر ولنفسه في مال لا أنه يتصرف للآخر وحده والا كان وكالة والمراد اذن كل منهما للآخر في التصرف ولو في ثانی حال أي بعد العقد وجبشذ فيشمل التعريف شركة المفاوضة وشركة الذمم (قوله وهو متعلق بالتصرف) أي وليس متعلقا باذن بل متعلقه محذوف أي لا آخر كما أشار له الشارح وإنما لم يجعل قوله لهما متعلقا باذن لما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله باحبي ولصدق التعريف حيثشذ بقول من ملك شيئا غيره أذن لك في التصرف فيه معي وقول الآخر مثل ذلك في ملكه مع أن ذلك ليس شركة لانه لو ملك أحدهما لم يضمه الآخر وهو لازم للشركة ونفي اللزوم يقتضي نفي الملووم (قوله يشمل الوكالة والقراض) أي من الجانبين فيهما (قوله مع أنفسهما) أي مع بقاء تصرف أنفسهما أي الآذن والماذون وهما المراد بالماذنين في كلام الشارح سابقا وذلك لان كل واحد منهما آذن ومادون باعتبار وجبشذ فيصح جعل الضمير في لهما وفي أنفسهما للماذنين وللاذنين والآذنين والماذون لما علمت من اتحادهما بالذات واختلافهما انما هو بالا اعتبار فقط وبهذا سقط ما قاله بعضهم من تعيين رجوع الضمير للآذن والماذون وعدم صحته رجوعه للاذنين أو الماذنين اذ لو كان راجعا للمادونين لاقتضى أن لا يتصرف لنفسه ولو كان للاذنين لاقتضى تصرف كل واحد لشرى به فقط ويدخل فيه الوكالة من الجانبين تامل (قوله وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكيل) أي إنما تصح من كان متاهلا لان يوكل غيره ويتوكل لغيره لان العاقدين للشركة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جازله أن يوكل ويتوكل جازله أن يشارك ومن لا فلا (قوله وهو الحر البالغ الرشيد) أي وحيثشذ فلا تصح شركة الرقيق ولا الصبي ولا المحنون ولا السفينة والمراد الحر حقيقة أو حكما ليدخل الماذون له في التجارة فان شركته صحيحة ولو شارك عبدا فلو اشترك عبدا غير ماذون له في التجارة مع حر من حر المال أو تلف رجع سيد العبد على الحر برأس المال ان استقل الحر بالعمل لان عملا معا فان عمل العبد وحده فلا ضمان عليه للعمر الا أن يعر العبد شرى به الحر بحريته فتكون الحسارة في مال الحر جناية في رقبة العبد الذي قد عمل فان كانا عبدين فلا ضمان على واحد منهما سواء عملا معا أو أحدهما كما في ح وينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا اشترك صبي مع بالغ أو مع صبي أو اشترك سفيه مع مثله أو مع رشيد الا أنه لا يجري في الصغير والسفيه قوله فيكون حناية في رقبته كما هو ظاهر انظر عبق (قوله ولزمت بما يدل عليها عرفا) أي سواء كان قولها كاذ كالمصنف أو فعلا كخلط المالين والتجرف فيهما والحاصل أنهما يلزم بكل ما دل عليها عرفا سواء كان قولها فقط أو فعلا فقط وأولى اذا اجتمعا وما ذكره المصنف من لزومها بالقول هو الذي لابن بونس وعياص وفي التسميات الشركة عقد يارم بالقول كسائر العقود والمعاوضات وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أم لا تلزم الا بخلط المالين انضم لذلك قول أم لا ثم ان الظاهر من قوله ولزمت بما يدل الخ ولو كانت تلك الشركة شركة زرعه وهو أحد قولين والآخر لا تلزم الا بالعمل والاول لسمعون والثاني لابن القاسم (قوله لزادة) أي كخلط المالين (قوله حتى ينض المال) أي حتى يظهر المال بعد بيع السلع (قوله اتفق صرفهما) أي لذهب والورقين أي اتفق صرفهما وقت العقد ولا يضر الاختلاف في الصرف بعد العقد وظاهر الشارح عدم اشتراط اتحاد الذهب أو الفضة في السكة وهو كذلك ولا يضر كون أحد الذهبين سكة محمديية والآخر سكة يريديية مع فرص اتفاقهما في الجودة وان كان الشأن أن المحمديية أجود من اليرديية (قوله في هذه الامور) وهي الاتفاق في الصرف والورن والجودة أو الرذالة (قوله لتركها الخ) المناسب لما بعده أن

(٣٩ - دسوقي ثالث) بعد العمل (الذهبين أو ورقين) متعلق بتصحيح أي ذهب من أحدهما وورق من الآخر أو ورق كذلك لا ذهب من جاس وورق من الآخر (اتفق صرفهما) وورق من أحدهما وأوردة من الآخر أو ورقة للركن الرابع وهو المحل أي المقود عليه والثلاثة المتقدمة العاقدان والصيغة وإنما اختصت بشركة النقد والاتفاق في هذه الامور الثلاثة لتركها من البيع والوكالة فان



اشتراط في واحد منها فسدت الشركة وعلمته في اختلاف صرفهما شرط التفاوت ان دخلا على العاء الزائد وياقي أنها تفسد بشرط التفاوت وفي اختلاف وزنهما بيع تفد عتله متفاضلا وفي اختلافهما جودة ورداءة دخولا على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لا القيمة لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء وان دخلا على القيمة فقد صرفا للنقد للقيمة وذلك يؤدي الى بيع المقد غير معياره الشرعي من الوزن في بيعه بخنسه (و) تصح (هما) أي بالذهب والفضة (منهما) أي من كل من الشريكين وتعتبر مساواة ذهب كل واحد منهما لما لا تحرف في الامور الثلاثة المتقدمة (وعين) من جانب (وعرض) من آخر (وعرضين) من كل واحد عرض (مطلقا) اتفاقا خنسا أو اختلافًا ودخل فيه ما اذا كان أحدهما عرضا والاخر طاعما (و) اعتبر (كل) من العرض الواقع في الشركة من جانب أو جابين (بالقيمة) فالشركة في الاولى بالعين وقيمة العرض وفي الثانية بقيمة العرضين فاذا (٣٠٦) كان قيمة كل عشرة والشركة بالنصف واذا كان قيمة أحدهما عشرة والاخر

عشرين في الثلث والثلثين وتعتبر القيمة (يوم أحضر) العرض للاشتراك والمراد به يوم عقد الشركة وان لم يحضر بالفعل وهذا فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد كدئ التوفية والعائب فبغيره قسرية فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع وأما قلنا في البيع لاي الشركة لان الضمان فيها انما يكون بالخلط (لا فوات) أي لا يكون التفويم يوم الفوات ببيع أو حواله سوق أو هلاك وهذا كله (ان صحت) شركتهما فان فسدت كما لو وقعت على تفاضل الربح أو العمل فلا تفويم ورأس مال كل ما يبيع به عرضة من الثمن لان العرض في الفاسدة لم يزل على ملك ربه وفي ضمانه الى وقت البيع فان لم يعرف ما يبيع به فلكل واحد قيمة حصه يوم البيع والحكمي

يقول لئلا يلزم التفاوت في الشركة أو البيع الفاسد فتأمل ذلك (قوله وعلمته في اختلاف صرفهما) حاصله أهم ما اذا اختلفا صرفا مع اتحادهما ورواوا اتفاقهما جودة أو رداءة فان دخلا على العاء ما زاد صرفه أدى ذلك الى الدخول على التفاوت في الشركة وان دخلا على عدم العاء فقد صرفا الشركة لغير الوزن فيؤدي الى العاء لوزن في بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة (قوله لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء) أي وحيث قد دخل على ترك ما فضلته قيمة الجيد (قوله وان دخلا على القيمة) أي دخلا على ان كل واحد باخذ من الربح ويعمل على قدر قيمة عيبه (قوله يؤدي الى بيع المقد غير معياره الخ) أي وبيع النقد بنوعه بالقيمة والعاء الوزن لا يجوز (قوله ما اذا كان أحدهما عرضا الخ) أي أو أحدهما عينا والاخر طاعما وهذا وان لم يبيع عليه بيع طعام قبل قبضه الا أنه علب جانب العين أو العرض ولا يمنع الا الصورتان الا تبتان في المصنف (قوله وهذا) أي اعتبار قيمة العرض يوم عقد الشركة (قوله فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع) وهو ما ليس فيه حق توفية ولا مواضعة ولا خيار ولا عائب (قوله وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد) أي وأما ما يدخل بالقبض (قوله كدئ التوفية) المراد به ما يكال أو يعد أو يورن من غير العين لان الكلام في العرض المقابل للعين (قوله لا فوات) قال طي اطر ما فائدة هذا مع أن عادة المصنف اذا نفي شيئا فاعما ينسكت على من قال به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الشركة الصحيحة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان القيمة في الفاسدة تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما أشار له ابن غاري أه بن (قوله على تفاضل الربح أو العمل) أي والقرض ان المالكين متساويان في القدر (قوله فان لم يعرف ما يبيع به) أي لكون العرضين قد خلطا ولم يعلم ما يبيع به كل واحد لبيعهما صفة مشلا (قوله كذلك) أي يكون رأس مال كل ما يبيع به طعامه (قوله لان خلط الطعامين) هذا اشارة للفرق بين الطعامين والعرضين اذا خلطا ولم يعرف ما يبيع به كل في العرضين تعتبر قيمة كل يوم البيع وفي الطعامين يوم الخلط (قوله ورد عليه أن المذهب الخ) أي ورد عليه أن المذهب في المذهب وهو قول ابن القاسم في المدونة لزومها بالعقد أي بما يدل عليها عرفا سواء كان قولها كاشتركا أو فعلا كخلط المالين أو هما معا أو ما القول بان الخلط شرط في لزومها فهو قول سحنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب المعربة الا أنه خلاف المشهور وحيث لا يحمل المصنف عليه (قوله وما ان يبيع بعينه) أي غير الف في بينهما على ما دخلا عليه للروم الشركة بمجرد العقد (قوله فليكن شرط في الضمان) أي أنها بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكما فالضمان بينهما فاذا اشترى أحدهما بما له قبل الخلط فهو بينهما لاه الرمت وما ضاع فهو من صاحبه واعلم أن اشتراط الخلط في الضمان انما هو بالنسبة لما فيه حق توفية وأما غيره فلا يشترط فيه الخلط بل متى انعقدت الشركة ولرمت كان ضمان المالين منهما اطر المجمع (قوله ولو حكما) هذا قول ابن القاسم ورد المصنف به وعلى قول

الطعامين كذلك ان لم يحصل خلط قبل ذلك ولا فوات رأس المال قيمة الطعام يوم الخلط لا يوم لبيع لان خلط الطعامين بينهما بعينه لعدم تغيير كل بخلاف خلط العرضين لغير كل عرض بعده (ان خلطا) ان جعل شرط في اللزوم كما هو ظاهره أي ولزمت بما يدل عرفا ان خلطا ورد عليه أن المذهب الروم انما بالعقد مطلقا حصل خلط أم لا وان جعل شرط في الصحة عارضة قوله وما ان يبيع بعينه فبينهما فانه يبيع في الصحة مع انتفاء الخلط فليكن شرط في الضمان المالكين منهما ان خلطا هما احسا بان لم يميز أحدهما من الآخر بل (ولو حكما) بان يكون كل واحد من المالين في صفة مفردة وجعل في حوزة أحدهما فصاعدا واحدة منهما (والا) يحصل خلط حسي ولا حكمي (فالتالي من ربه) وحده (وما يبيع بعينه) أي غير التالي (فبينهما) على ما دخلا عليه للروم الشركة بالعقد



(وعلى المتلف) بالكسر اسم فاعل أى الذى تلف متاعه أو بالفتح اسم مفعول على حذف مضاف أى صاحب المال المتلف (نصف الثمن) أى  
 ثمن الذى اشترى بالسالم ان كانت الشركة على النصف والاقتمن حصته فقط (وهل) ما يتبع غير النصف بينهما (الا أن يعلم) ذو السالم  
 (بالتلف) ويشترى بالسالم بعد علمه به (فه) أى لذى السالم الرمح وحده (وعليه) الحسر فان اشترى قبل عامه بينهما على ما عروا ان لم يرض  
 المشتري (أو) بينهما (مطلقا) اشترى بعد علمه أو قبله هذا ظاهره وليس كذلك اذ المقول أن صاحب القول لاول وهو ان رشدي يقول ان  
 اشترى رب السالم قبل علمه بالتلف خير من أن يدخل معه رب التلف وبعد العلم (٣٠٧) اختص به فله وعليه وأن صاحب

القول الثانى وهو ابن يونس  
 يقول ان اشترى رب السالم  
 قبل العلم بينهما وبعده  
 فالذى تلف ماله بالخيار  
 بين أن يدخل مع شريكه  
 أو يدع ما اشتراه له ويحل  
 تخييره ان قال المشتري  
 اشترىته على الشركة  
 فان قال اشترىته لنفسى  
 اختص به وصديق في  
 دعواه واليه أشار بقوله  
 (الا أن يدعى) رب السالم  
 (الاخذله) أى الشراء  
 لنفسه فهو له (تردد) حقه  
 تاويلان وبالغ على جواز  
 الشركة بما سبق بقوله  
 (ولو غاب نقدا أحدهما)  
 وشرط حوازا مع غيبة  
 نقدا أحدهما كالأوبعضا  
 أمران الاول (ان لم  
 يبعد) بان قرب كاليومين  
 (و) الثانى ان (لم يتجر)  
 بالحاضر (الحضوره) أى  
 الغائب والمراد بالحضور  
 القبض أى يشترط أن  
 لا يتجر بالحاضر قبل قبض  
 الغائب القريب ومفهوم  
 الشرط الاول ان بعدت  
 عينته أكثر من اليومين

غيره فيها لا يكون الصمان الا بحاط المالين حسا واخلط الحكمى كما قال ابن عرفة هو كون المالين في حوز  
 واحد ولو عند أحدهما أى هذا اذا كان عند هـ ما بل ولو كان عند أحدهما بعد المبالغة كشال الشارح وما  
 قبلها كان يكون المالان في صرتين بمحل وقفل عليه بقبليز وأخذ كل واحد مفتاح قفل أو قفل عليه بقفل  
 واحد وله مفتاحان وأخذ كل واحد مفتاحا فهدا من جلة الخلط الحكمى كما اختاره بن مسند لا تكلام ابن  
 عرفة المتقدم خلافا لعج ومن تبعه حيث لم يجعل هذا خلطا حكما ولا حسبا (قوله وعلى المتلف نصف  
 الثمن) أى فاذا اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذى تلف ماله نصف المائة وهو خسون (قوله وهل الخ) اعلم  
 ان الخلاف المذكور وانما هو اذا وقع الشراء بالسالم بعد التلف وأما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما  
 اتفاقا من غير تفصيل بين علم وعدمه اذ لا يعقل فيه التفصيل المذكور (قوله وان لم يرض المشتري) أى وهو  
 ذو السالم (قوله خير) أى رب السالم بين أن يختص به الخ أى لان من جفته أن يقول لو علمت ان مال شريكى  
 تلف لم اشتري لنفسى (قوله فله وعليه) أى فله الرمح وعليه الحسر (قوله حقه تاويلان) أى كما قال ح  
 الاول لابن رشد والثانى لعبد الحق وابن يونس وهما على الوجه الذى بينه الشارح لا على ظاهر المصنف اطر  
 ح (قوله وبالغ على جوار الشركة بما سبق) أى من الذهبين أو الورقين أو العين والعرص (قوله ولو غاب نقد  
 أحدهما) مفهومه انه لو غاب نقدا أحدهما مع ما منعت كفى التوضيح (قوله أمران) اعلم أن هذين القيدين  
 لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى كلام الأئمة عدم اعتبارهما لانه فى كون الشركة ببيعة اطر ابن  
 عرفة اه بن (قوله أى يشترط أن لا يتجر بالحاضر) أى أن يستنى التجر بالحاضر قبل أن يقضى العائ  
 أن يدخل على ذلك أو يدخل على السكوت ويمتنع من التجر بالحاضر حتى يقضى العائ (قوله لاجتماع  
 الصرف والشركة) فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض ماله بعض مال الآخر نقطع المطر عن  
 كون أحد المالين ذهبا والآخر فضة والصرف من جهة بيع أحدهما ماله بمال الآخر منظورا به لمخصوص  
 كون أحد المالين ذهبا والآخر فضة قال الأمر الى أن يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكهها  
 مختلفان بالاعتبار فباعتبار بيع أحدهما بعض ماله بعض مال الآخر شركة وباعتبار كون المبيع  
 ذهبا فضة والعكس صرف قررته شيخنا العدوى قال ابن عبد السلام احتجاجه فى المدونة على المبيع هذا  
 التعليل عبر بن لان العقود المتضمنة للشركة انما يمنع من صحتها ان كانت تلك العقود خارجة عن الشركة  
 فان كانت غير خارجة عنها لم تكن مبيعة لها وقد نص على معنى هذا فى المدونة وأضيف بأن هذا فى العقود  
 المعاييرة للصرف وأما الصرف متى انضم للشركة اقتضى منعها سواء كان خارجا عنها أو لا لاجل ضيق الصرف  
 وشدهته (قوله ولو اتفقتا أو عارضة وقدر) رد على ما روى عن ابن القاسم من حوارها حينئذ قياسا  
 على العين (قوله لانه يؤدى الخ) هذا التعليل لعبد الحق قال ابن فرحون واعتز ذلك بأنه أجارى المدونه  
 الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام ولو كان المبيع لماد كرمس العلة لمع لان فيه يبيع الطعام قبل قبضه  
 اه وأصله لابي الحسن وقد تقدم الجواب عن هذا بابهم انما أثاروا الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام  
 تعليلها بالقبض والعرض على الطعام وادا كانت الشركة طعامين فليس هناك شئ آخر غير الطعام

امتنعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا منع ان قربت والتجر قبل قبضه فان وقع فالرمح لما حصل به التجر كما فى بيع العيبة  
 قال فى المدونة لو أخرج أحدهما ألفا والآخر ألفا فباعها جسامنة عائبه ثم خرج ربحا لى بها وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها  
 فاشترى بجميع مائة تجارة فاعماله ثلث الثلث أى الرمح (لا) تجر الشركة (بذهب) من جانب (ربويق) أى لو لم يجر كل ما أخرج  
 اصحابه لاجتماع صرف والشركة فان عملا على كل رأس مائة يقسمان لرمح لكل عشرة دنانير دية ولو لكل عشرة دراهم درهم وكذا  
 الوضعية (و) لا (بطعامين ولو اتفقا) نوعا وصفة وقدر الا لا يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه وذلك



لأن كل واحد منهما باع نصف طعامه بنصف طعام الآخر فحصل قبض لبقاء كل واحد على ما باع فإذا باع الآخر الباقي كان كل واحد منهما باعاً لما اشتراه قبل قبضه من بائعه ولما كان الشريك ستة أقسام مفوضة وعنان وجبر وعمل وذمم ومضاربة وهو القراض ذكره مرتبة هكذا إلا أنه أفرد الأخير باب (٣٠٨) سيأتي فقال (ثم إن أطلقا التصرف) بأن جعله كل لصاحبه غيبة وحضوراً في بيع

وشراء وكراء واكتراء وغير ذلك مما يحتاج له التجارة (وان نوع) كالرفيق (مفوضة) أي فهي مفوضة أي شركة مفوضة أي تسمى بذلك وهي بفتح الواو من تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعافيه والاولى عامة لأن الإطلاق غير مفيد بنوع والثانية خاصة بالنوع المقيد بالإطلاق فيه وقيل هي من العنان (ولا يفسدها أفراد أحدهما) أو كل منهما (بشيء) من المال غير مال الشركة يعمل فيه لنفسه إذا تساوى في عمل الشركة (وله) أي لا أحد المتفاوضين (أن يتبرع) بشيء من مال الشركة (ان استألف به) للتجارة وهذا وما بعده يجري في شركة العنان أيضاً (أو) ان (خف) ولو لم يستألف (كاهارة) له ودفع كسرة لفقر (و) لا أحدهما أن (يبضع) أي يدفع مالا من الشركة لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا (ويقارض) وهذا وما

يعلق جايه (قوله لا كل واحد باع الخ) هذا التعليل يجري فيما إذا حصل حلط الطعامين أيضاً لأنه يستعمل طعام كل في ضمان بائعه حتى قبضه مشترية بما به الشريعة (قوله ثم إن أطلقا الخ) أي ثم بعد انعقاد الشركة بقولهم اشتراكنا مثلاً ان جعل كل واحد منهما للآخر التصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكراء والاكتراء وغير ذلك هذا إذا كان ذلك الإطلاق في جميع الأنواع بل وإن كان في نوع خاص فتلك الشركة تسمى شركة مفوضة وأعلم ان إطلاق التصرف ما بالنص عليه أو بالمرية وأما لو قالوا لا اشتراكنا مقتصرين على ذلك وليس هناك قرينة على إطلاق التصرف من كل منهما للآخر ففي كون ذلك شركة مفوضة أو عنان يحتاج كل واحد لمرأحة صاحبه خلاف أظهرهما الثاني وهو أنها شركة عنان (قوله فتح الواو) أي لا غير وما ذكره عقب من جوار الكسر فقد رده من أنه ليس في الصراح والقاموس والمصباح والمشارك إلا الفتح اه وبالجمله فالكسر لا يصح في المصدر لقول الخلاصة \* فاعل الفاعل والمفاعله \* نعم يصح الكسر بتكليف الاستناد المجازي للشركة على حد جديد كما قاله في المجمع (قوله والاولى) أي وهي ما قبل المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في جميع الأنواع (قوله لا إطلاق) أي أطلق كل واحد لآخر في التصرف (قوله والثانية) أي ما بعد المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في نوع (قوله وقيل هي) أي الثانية (قوله بالإطلاق فيه) أي بإطلاق التصرف فيه (قوله ولا يفسدها أفراد أحدهما الخ) أي خلافاً لابي حنيفة والشافعي في فسادها مطلقاً أي تساوي في عمل الشركة أولاً (قوله إذا تساوى في عمل الشركة) أي والافسدت والمراد تساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ماله من المال فإذا كان ماله متساوياً كان على كل نصف العمل وإن كان المالان الثلث والثلثين كان العمل كذلك (قوله ويقارض) أي يدفع بعض المال لمن يعمل فيه قراضاً يجره من الربح ويكون جزء الربح الآخر شركة (قوله وهذا) أي جواز دفعه القراض وقوله وما قبله أي جواز الإضاع وقوله والامنع أي غير إذن شريكه وهذا التقييد لا يخفى وذكر أنه إذا باع المبيع موت أحد الشريكين قبل شرائه لم يشتر لصيرورة المال للورثة (قوله والاضمن) أي وينبغي أن يصدق في دعوى العذر لأنه شريك بخلاف المودع إذا أودع وادعى أنه أودع لعذر فانه لا يصدق لأنه غير شريك (قوله وله أن يشارك في شيء معين) ظاهره سواء كانت الشركة في ذلك البعض المعين شركة مفوضة أو غير مفوضة وهو كذلك كما قاله طي (قوله في جميعها) أي بل في القدر المعين الذي شارك فيه فقط (قوله قدر حصته منه) أي من الربح الذي في تلك السلعة (قوله ويقبل المعيب) يعني أنه يجوز له أن يقبل المعيب الذي اشتراه أو شريكه أو المردود من بيع أحدهما بعذر أو شريكه (قوله يحتمل رجوع المبالغة لجميع ما تقدم) أي وهو صحيح من جهة الفقه أي ويحتمل رجوعه لما قبله فقط أي وإن أبي الآخر من القبول والاول أولى والمراد بجميع ما تقدم قوله وله أن يتبرع إلى هنا (قوله ويقدر بدين) أي في حالة المفاوضة قبل التفرق وقبل موت شريكه وأما أن أقبل لا يتهم عليه بعدهما فسيأتي في قوله وإن أقر واحد بعد تفرق أو موت وهو شاهد في غير نصيبه (قوله لم يلزم شريكه) أي وإن كان يؤاخذ به ذلك المقرر في ذمته ومفهوم بدين أنه لو أقر أن هذه السلعة ليست من سلع التجارة لردية لفلان فانه يصدق بالاولى من الاقرار بالدين لأنه إذا كان اقراره بما يعم به ذمته شريكه معمولاً به فاحرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا واضح إذا شهدت بينه باصل الوديعة والا كان تعيينه للوديعة كاقراءها وحكمه أنه يكون شاهداً سواء حصل تفرق أو موت أو لا إن عرفة سمع يحيى ابن القاسم أن قدم شريكاً على شريكه فقال في شيء

بحيث يحتاج لذلك والامنع (وبودع) مال الشركة (لعذر) يقتضي الإيداع (والا) بكن الإيداع (ضمن و) له أن يشارك فيما (في) شيء (معين) من مال الشركة أجبباً لا تحول يده في جميعها (و) أن (يقبل) من سلعة باعها أو شريكه (ويولى) سلعة اشتراها أو شريكه إن جرت التجارة فعلاً والزمه لشريكه قدر حصته منه (ويقبل المعيب وإن أبي الآخر) يحتمل رجوع المبالغة لجميع ما تقدم (وله أن) (يقدر بدين) في مال الشركة (لمن لا يتهم عليه) ويلزم شريكه فإن أقر لمن يتهم عليه كابن برة ورجعته وصديقه لم يلزم شريكه



(و) ان (يبيع بالدين) بغير اذن شريكه (لا الشراعية) أي بالدين بغير اذن شريكه فان فعل خير شريكه بين القبول والرد فيكون الثمن على المشتري خاصة فان اذن له في سلعة معينة جاز والا فلا لانها من شركة الذمم وهي ممنوعة (٣٠٩) ويختص المشتري بما اشتراه

وشبه قيمة لا يجوز رفعه  
 الا باذن الا - خر قوله  
 ( ككتانية ) من أحدهما  
 لعبد من عبيد المفاوضة  
 نظر الى أنها عتق  
 ( وعتق على مال ) يتعجله  
 من العبد ولو أكثر من  
 قيمة لأن له أخذه منه  
 للاعتق وأما من أجنبي  
 فإن كان قدر القيمة فأكثر  
 جاز كيومه ( وأذن لعبد )  
 من عبيد الشركة ( في  
 تجارة ) لا يجوز لأحدهما  
 الا باذن الا آخرها فيه  
 من رفع الحجر عنه ( أو  
 مفاوضة ) أى لا يجوز  
 لأحد المتفاوضين أن  
 يشارك شخصاً أجنبياً  
 مفاوضة الا باذن شريكه  
 ولو في معين من مال  
 الشركة لأن ذلك عميل  
 منه للتصرف في مال  
 الشركة الا آخره غير  
 اذنه اذ المراد من  
 المفاوضة هنا أن يشارك  
 من تحول يده معه في  
 مال الشركة لا المعنى  
 المتقدم ( واستبد ) أى  
 استقل شريك ( آخذ  
 قراض ) من أجنبي  
 يتجر له به ولو باذن  
 شريكه بر بجه وخسره  
 لأن المفاوضة ليست من  
 التجارة وأما هو أجرة نفسه  
 بجرء من الربح ويجوز أن  
 كان لا يشعل على العمل

مما يبديه هو ودية فان لم يعين ربه اسقط قوله وان عين ربه لم ياخذ به حتى يحق مع اقراره ان استحق فان  
اسكل أخذ حظ المضر فقط اه ولم يذكر حلف الشر بل ذكر لوجه حلفه ان حقق عليه انه أقر بباطل وأن اتهمه  
فلا يعين عليه انظر بن (قوله وله ان يبيع بالدين) أي بان يبيع شئ معلوم لاجل معلوم فان باع بالدين وفلس  
المشتري أو مات معد ما ضاع الثمن عليهما معا لا على البائع وحده (قوله فان فعل) أي اشترى بالدين بعير  
اذن شر يكة (قوله فان اذن له في سلعة معينة) أي اذن له في شرائها بالدين (قوله والا فلا) أي والا فمكن  
معينه أي بان قال له كل ساعة وجدتها أو أعجبتك واشترها بالدين فلا يجوز وواصل ما ذكره الشارح ان  
الشر ياء اذا اشترى بالدين فاما ان يكون باذن شر يكة أو لا وفي كل امان تكون السلعة معينة أو لا فان كان  
بعير اذن شر يكة فالمنع كانت السلعة معينة أم لا وان كان باذنه جاز ان كانت السلعة معينة ولا منع هذا  
وفي بن تيمية الطي أن ما ذكره المصنف من أنه لا يجوز لاحد الشر يكين الشراء بالدين بغير اذن شر يكة فهو  
خلاف المذهب والمذهب ما لابن الحاجب واس شاس واختاره ابن عرفة من جوار شراء أحد الشر يكين  
بالدين اذ لا بد للناس من ذلك وحيث قد افترق بين البيع بالدين والشراء به خلافا للمصنف تيمية لابن عبد  
السلام في تعقبه على ابن الحاجب وانما شر يكة الدم المتهى عنها اذا لم يكن بين الشر يكين رأس مال اه  
كلام بن (قوله ككتابة وعق) أي لا يجوز لاحد الشر يكين فعل ذلك بغير اذن شر يكة فان فعل لزمته  
الكتابة بخلاف ان شائبة الحرية وعليه قيمة نصف شر يكة ويبقى مكاتبان وفي الاربع روقه وقاله وكذا  
يبقى أن يخذ عتقه ويلزمه شر يكة قيمة نصفه كعبد مشترك اه بهرام (قوله نظر الى أمهات) أي  
أي لا نظر الى انها بيع والا كان لاحد الشر يكين فعلها بغير اذن شر يكة (قوله وأما من أجنبي) أي  
وأما عتقه على مال يتعجله من أجنبي (قوله جاز) أي ولو بغير اذن شر يكة (قوله واذن) بالحر عطف على  
كتابة (قوله مفاوضة) أي بان فوص له التصرف في الشر يكة الاولى كلها سواء أشر يكة في كلها أو في شئ  
معين منها كما قال الشارح (قوله لا المعنى المتقدم) أي من كونه يدفع له بعض مال الشر يكة ويشاركه فيه  
مفاوضة بحيث يعمل فيه على حدة ولا تحول يده في المال الاصل (قوله وحسره) أي فجا اذا ادعى  
التلف أو الخسر وظهر كذبه والافعال القراض لا يلزمه خسر (قوله وانما هو آخره) به جزء من الربح  
أي فلا تسمى شر يكة فيه (قوله ويجوز ان كان لا يشع له عن العمل) أي ويجوز لاحد الشر يكين أن ياحد  
مالا من أجنبي يعمل فيه قراضا بغير اذن شر يكة اذا كان لا يشع له عن العمل في مال الشركة (قوله أو اذن  
الخ) أي أو كان يشع له عن العمل فيه ولكن اذن له شر يكة في أحده أي لا به اذا أخذه باذنه يحمل على  
أنه ترع له بالعمل في مال الشركة ولا يكون الشر يكين في هاتين الحالتين اللتين يجوز له فيهما أخذ القراض  
متعديا باحده ولا يكون متعديا باحده القراض الا اذا أحده بغير اذن شر يكة وكان العمل فيه يشع له عن  
العمل في مال الشركة ثم أنه في حال تعديه لا يكون ذلك التعدى مانعا من استبداده بالربح والخسر كافرره  
شبهضا العدو (قوله وان للشركة) أي والحال ان الامتعة التي حلت عليها الشركة (قوله وهو الاجرة  
فيحاسب بها شر يكة) أي ويأخذ منه ما ينوبه من تلك الاجرة وما ذكره الشارح من أن شر يكين المستعير لا  
اذن يختص بالربح وأن المسرا دبه الاجرة فيحاسب بها شر يكة تبع فيه هج واعترضه طي بان لداية  
المستعارة لا يتأني فيها استبداد بالربح لانه ان جل على ما شام من خصوص الحمل كان يحمل عليها سلعا  
للتجارة من محل لمحل آخر فحصل سبب الحمل ربح فهذا يتوقف على نص يساعده ولم يوجد وان جل الربح  
على الاجرة كما قال عجم فهذا بعيد ومع بعده يحتاج لنص يساعده فالظاهر ان المصنف أجمل في الربح والخسر  
وان في الكلام توزيعان من صرف الكلا لا يصلح له العارية لا يتصور وفيها استبداد بالربح بل بالخسر  
والقراض والودية يتصور فيهما الاستبداد بالربح والخسر ويدل لهذا أنه في المدونة اقتصر في الدابة المستعارة  
على الخسر فتأمل (قوله وهو ضامن ان تلفت) أي لان شر يكة ان يقر له كمت استأجرت فلا تضمن ثم ان تفسير

في مال الشريك أو اذن له شريكه فيه (و يستعير دابة لا يملكها) من شركته وان نشأ من كماله او لغيره وان رائدة فالاولى  
بذوقهما أي لعمل عليهما أمتعة الشركه ويختص بالروح وهو الاجرة فيحاسب بها شريكه وبالطيسر وهو ضمايم ان تلفت بتفريط



فان اذن شريكه فيشهما (و) استبد (متجر) منهما غير اذن الآخر (بوديعة) اودعت عندهما او عند احدهما (بالربح والخسر الا ان يعلم شريكه بتعديبه) بالتجر (في الوديعة) التي عندهما او عند غير المتجر به او برضى به فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل) منهما (وكيل) أي كوكيل عن صاحبه في البيع والشراء (٣١٠) والاخذ والعطاء والكرام والاكثر (فرد) بالنساء للمفعول ونائب الفاعل يعود على

الخسر المحصن به اذا استجار بغير اذن صاحبه اذا تلف فيه شيء لانه ان كان التلف يتفرط او تعد كما قال الشارح فالضمان منه وحده لا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن تعديبه فلا ضمان عليه لا فرق بين الاذن وعدمه لانها مما لا يعاب عليه واجيب بان قولهم اذا اذن له في العارية فالضمان منهما مع ما يجوز على ما اذا تلفت بغير تفريط وبغير تعد لكن وقع الترافع لقاض خفي يري ضمان العارية مطلقة تعدي عليهما ام لا فاذا حكم القاضى بقيمتها وكان تلفها بغير تعد كانت القيمة عليهما اذا استعارها باذن شريكه وان كان بغير اذنه فالضمان منه وحده (قوله فان اذن شريكه) أي في اعارتها (قوله اودعت عندهما او عند احدهما) أي ولو حاطها بمال التجارة (قوله او عند غير المتجر) أي هدا يقتضى انه لو اتجر بهما من اودعت عنده اختص بالربح والخسر ولو علم الآخر بتعديبه وهو لا ينافي طاهر المدونة وبصهارا ان اودع رجل أحدهما وديعة فعمل فيها تعددا فربح فان علم شريكه بالتعدي ورضى بالتجارة ما بينهما فلهما الربح والضمان عليهما وان لم يعلم فالربح للمتعدي وعليه الضمان خاصة فطاهرها ان رصا الشريك ينزل منزلة عمله معه والحاصل انه اذا علم شريكه بتعديبه بالتجر في الوديعة التي عندهما او عند احدهما سواء كان هو المتجر أو غيره كان الربح بينهما والخسر عليهما او ينزل علم الشريك ورضاه منزلة عمله معه وذكر بعضهم انه ان رضى الشريك وعمل معه كان له أجر مثله فيما أعانه وعليه الضمان وان رضى ولم يعمل معه فلا شيء له ولا ضمان عليه اه بن (قوله أي كوكيل) أي فليس وكيل لا حقيقة والالم يشترط الا في وهو قوله ان عدت عيبته لان الكوكيل يرد عليه ولو قررت عيبته الموكل بل ولو مع حضوره (قوله ثم قضى) أي الحاكم بالرد للمعيب ان أثبت المشتري عهدة أي أن ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق من البائع وقوله مؤرخة أي وأثبت تاريخ البيع هذا هو المراد كما مر وقوله ان لم يحلف عليهما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من اثباته بالبين (قوله ان عدت عيبته) أي العائب المشبه لا المشبه به فهو على حد عندي درهم ونصفه (قوله شريكه العائب) أي الذي صدر منه البيع (قوله ولا يرد على شريكه الحاضر) وأولى اذا كانا حاضرين أي لا يرد على الحاضر جبرا فيهما فلا ينافي ما مر من أن له ان يقبل المعيب المردود من بيع أحدهما بغير اذن شريكه (قوله وتفسد بشرط التفاوت) من اضافة المصدر لمفعوله أي باشتراط أحدهما التفاوت ومعلوم انه لا يقال اشتراط الا اذا كان ذلك عند العقد (قوله في ذلك) أي الربح والخسر والعمل (قوله ولكل أجر عمله لا آخر) أي الذي عمله عن الآخر ثم ان المصنف أطلق أجر العمل على حقيقته ومجازة وحقيقته الاجرة التابعة للعمل ومجازه الربح التابع للمال والترتبة على ذلك قوله ولكل لادلالته على الحالتين والا فاذي له أجر العمل الذي عمله عن الآخر عند اشتراط التفاوت اعم هو أحدهما (قوله بعد العقد) أي ولو كانت بآثره فوراً والجوارب أي على ان الملاحق للعقد وليس كالواقع فيها أو أماً على القول بان الملاحق للعقد كالواقع فيها فيمنع كل من الثلاثة المذكورة باثر العقد (قوله لا قبله أو فيه) أي والا كان ذلك ممنوعاً وطاهره في التبرع والسلف والهبة أماً في السلف بقرعة أو أماً في الهبة والتبرع فلا بد ذلك كانه من الربح فيكون قد أحداً أكثر من حقه وما ذكره الشارح من منع كل من الثلاثة حال العقد كقبوله هو ما في شب والذي في عمق ان غير السلف يمنع في حالة العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد وأما فيه فيفصل بين كون المتسلف ذاهباً بغيره بالبيع والشراء فيمنع لانه سلف بقرعة أو أماً في الجور وهذا هو الذي في كتاب ابن الموار عن مالك وانه أخذ ابن القاسم وروى عن ابن القاسم أن مالكا رجع عنه وقال يمنع

الشيء المشتري أي فله المشتري أو وارثه أو وكيله أن يرد ما اشتراه من أحد المتفاوضين حيث وجد به عيباً (على) شريكاً (حاضر لم يتول) يباعا الرد عليه (كالعائب) أي كالدعي الغائب المتقدم في خيار النقص في قوله ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يحلف عليهما وشرط الرد على الحاضر الذي لم يتول يباعا (ان) عدت عيبته (أي غيبة شريكه العائب بان كان على مسافة عشرة أيام مع الامن أو اليومين مع الخوف) (والا) بان قررت غيبته (انتظر) ليرد عليه ما باعه بلو ار أن يكون له حجة ولا يرد على شريكه الحاضر وأولى ان كانا حاضرين (و) الربح والخسر) في مال الشركة وكذا العمل بنقص على الشريكين (بقدر المالين) من تساوت تفاوتان شرطاً ذلك أو سكتا عنه (وتفسد بشرط التفاوت) في ذلك ويفسخ

العقدان اطلع على ذلك قبل العمل فان اطلع عليه بعد فسخ الربح على قدر المالين (ولكل أجر عمله لا آخر) فاذا كان لأحدهما الثلث وللآخر الثلثان ورحلا على المصنفه في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث بسدس أجرة العمل (وله) أي لكل واحد منهما (التبرع) لشريكه شيء من الربح أو العمل (والسلف والهبة بعد العقد) لا قبله أو فيه (والقول



عند تنازعهما فيهما وحلف المتهم وهذا ان لم يظهر كذبه والاغرم (و) القول بلايمين (لا تخذلاني) به أو بعياله من طعام أو لباس فقط اذا ادعى شراؤه (له) أو لعياله ولم يصدقه شريكه وأما غير الطعام واللباس وغير الاثنى به منهما فلا يصدق ويرد للشركة (و) القول (لمدعي النصف) يمين (و) حلفا عليه في تنازعهما (يمينهما) اعترض بان الثاني تكرار مع الاول واجب بحمل أحدهما على ما بعد الموت والاخر حال حياته (ولا اشتراك) أي القول لمدعيه (فيما يبدء أحدهما) دون مدعيه لنفسه (الا لبينة) تشهد للحائر (على كثرته) وقالت وهو متأخر عن الشركة بل (وان قالت لا نعم تقدمه لها) الصواب تأخره عنها فان قالت نعم تقدمه عليها فهو بينهما ما لم تقل وانهما عقداها على اخراجه عنها ومحل كون القول لمدعي الاشتراك (ان شهد بالمفاوضة) أي

السلف مطلقا وهو ما في الشارح وشب (قوله لمدعي التلف) هو ما شألا عن تحريك بل باهر سماوى أو أص وأما الخسر فهو ما شأنا عن تحريك وانما كان القول قول مدعي ذلك لانه أمين في مال الشركة (قوله عند تنازعهما فيهما) أي بأن ادعى أحد الشرعيين فيما يبدعه من بعض مال الشركة تلفا أو خسر أو كذبه الآخر وادعى عليه انه أخفاه ولم يحصل تلف ولا خسر (قوله وحلف المتهم) أي من اتهمه صاحبه وان كان في ذاته غير منهم وقوله وحلف المتهم أي ان كانت التهمة غير قوية وأما التهمة القوية فانها توجب الصمان كافي ابن عرفة انظر من مراده بالتهمة القوية ظهور كذبه بالقرينة (قوله ان لم يظهر كذبه) أي بالبيينة أو القرائن كدعواه التلف وهو في رفته لا يحق عليهم ذلك ولم يعلم به أحد منهم وكدعواه الخسارة في سلعه لم يعلم ذلك فيها لشهرة سعرها (قوله ولم يقصد شريكه) أي وقال له بل اشتريت ذلك للشركة (قوله وأما غير الطعام واللباس) أي من عروص أو عقار أو حيوان أو غير عاقل ولو كان لا ثما به (قوله والقول لمدعي النصف) فاذا تنازعا وادعى أحدهما ان له ثلثي المال وادعى الآخر ان لكل نصفه فالقول قول مدعي النصف فيقسم المال بينهما مناصفة بعد حلفهما هذا قول أشهب نظر التساويهما في الحوز والقضاء بالحوز لا يستقل الحكم به بدين عيز وقال ابن القاسم اذا ادعى أحدهما ان له الثلثين والاخر ادعى ان له النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس المتنازع فيه بينهما وحينئذ يأخذ مدعي النصف الثلث ونصف سدس ويأخذ مدعي الثلثين النصف ونصف سدس وهذا إذا وقع النزاع من اثنين والاقسم المال على عدد الرؤس كما قال ابن عازي (قوله بحمل أحدهما) أي وهو الاول (قوله على ما بعد الموت) أي فان مات أحد الشرعيين يكن قاردا وتنتهي المفاصلة مع شريكه وقال المورثان ثلثا المال وثلثا الربح وقال الشريك بل المال بيني وبين مورثكم على التنصيف فيحملان على النصف بعد حلف كل على ما ادعاه (قوله ولا اشتراك) عطف على التلف واللام مقربة وحاصله ان الشركة اذا انعقدت بينهما فادعى أحدهما على شيء رآه بيد شريكه أنه للشركة وأنه من جملة سلع التجارة وادعى الآخر اختصاصه بالقول قول من ادعى به للشركة اذا شهدت البينة انهما يتصرفان تصرف المتفاوضين سواء شهدت البينة على اقرارهما بالمفاوضة أولا وأولى اذا شهدت البينة بوقوع الشركة على المفاوضة الا ان تشهد البينة لمدعي الاختصاص على ارث أو هبة فانه يختص به ولا يكون للشركة لان الاصل عدم خروج الاملاك عن يد اربابها وسواء قالت البينة ان ذلك سابق على المفاوضة ولم يدخل فيها أو قالت لا نعم هل المفاوضة سابقة على الارث أو هو سابق عليها فانه يختص به في الحالتين وأولى ولو قالت تعلم تأخره عن المفاوضة ففي هذه الحالات الثلاثة تكون لمدعي الاختصاص وأما اذا شهدت البينة بتقدمه عليها ولم تشهد بتقدمه في الدخول في المفاوضة ففي هذه الحالة تذكر تلك السلعة المتنازع فيها على الشركة فالاحوال أربعة قد علمتها وزاد شيئا حالها لا خامسا وهو ما اذا لم يحصل من البينة قول أصلا زيادة على الشهادة بأنه قد ورثه أو وهبه له وحكمه كما اذا قالت لا نعم تقدمه عليها ولا تأخره عنها (قوله الصواب تأخره عنها) أي الصواب أن يقول الا لبينة على كثرته وان قالت لا نعم تأخره عنها وحاصل ما في المقام ان المصنف قد اعترض عليه بان ظاهره ان ما قبل المبالغة ما اذا قالت البينة تعلم تقدم الميراث على الشركة وهو لا يصح لان السلعة حينئذ تكون للشركة لمدعي الاختصاص ما لم تشهد بأمر لم تدخل في المفاوضة فالاولى للمصنف أن يقول الا لبينة على كثرته وان قالت لا نعم تأخره عنها لا جل أن يفيد أن ما قبل المبالغة ما اذا شهدت تأخره عنها وأوجب عن المصنف بان الواو لا حال وان رائدة لأمها للمبالغة أو ان ما قبل المبالغة ليس قولا تعلم تقدم الميراث عليها كما فهم المعترض بل قولها تعلم تأخره عنها وأشار حنابل المبالغة ثم سد ثم صوب كلام المصنف وأنت حسيبنا به اذا جعل ما قبل المبالغة قولها لا نعم تأخره عنها لا يتأقى الاعتراض على المصنف وكان الاولى للشارح أن يقول فاندفع ما يقال الصواب أن يقول الا لبينة على كثرته وان قالت تعلم تأخره عنها فاقبل (قوله ن ش هـ بالمفاوضة) أي بان قالت البينة نحن تعلم أنهم يتصرفان في جميع أموالهما تصرف المتفاوضين

يتصرفهما تصرف المتفاوضين وأولى ان شهد بوقوع العقد عليها



(ولو لم يشهد) عليهما (بالاقرار بها) (٣١٢) أي بالمفاوضة (على) القول (الاصح) واحترضا بشرط وطعن الشهادة بمجرد الشركة

(قوله ولو لم يشهد عليهما بالاقرار) أي هذا إذا شهدت البيعة عليهما بالاقرار بها بل ولو لم تشهد عليهما بالاقرار لم يوجب ذلك ولو لم يوجب الخ مبايعته في شهادة على الشهادة على تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان وابن الشافعي وابن دحون حيث قالوا إن شهادة البيعة بالمفاوضة شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهما اذ لم يبينوا معرفتهم بالشركة أن كانت بأشهاد من المتفاوضين أو باقرار منهم بذلك فيجوز أن يعرفوا ذلك سماع وهذا لا يقيد لاسيما أن كان الشهود من غير أهل لهذا اه وفي بن من القول المتعددة ما يقوى كلام ابن سهل وإن قول الشهود نحن نعرف أنهم شركاء كان متفاوضا بشهادة تامة وإن لم يبين الشهود الوجه الذي عرفوا به ذلك فراجع (قوله أو الاقرار) أي الشهادة على مجرد الاقرار بالشركة من غير معرفة تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله فلا يقتضيان المفاوضة) الاولى فلا يقتضيان الاشتراك أي في الشيء المتنازع فيه وقوله وقبل يقتضيانها الاولى وقبل يقتضيانها وقوله وقبل الشهادة بها تقتضيانها الاولى تقتضيانها لان الخلاف في اقتضاءها للاشتراك لا للمفاوضة وإن كان ذلك لارما (قوله وقبل الشهادة بها تقتضيانها) الاولى وقبل الاشهاد على الاقرار يقتضيانها والشهادة على مجرد الشركة لا تقتضيانها وكلام الشارح كعقب مقول وذلك لان في الشهادة بطلاق الشركة طريقين أحدهما للخصم أن ذلك ليس كالشهادة بالمفاوضة وحينئذ فلا يقتضي الاشتراك بل القول لمدعي الاختصاص مطلقا والثانية لابن يونس والتونسي ان الشهادة بالشركة كالشهادة بالمفاوضة فيجوز فيها القولان لا بد من الشهادة على الاقرار وكفاية الشهادة عليهما ولو لم تشهد على الاقرار كما قال المصنف اظرب (قوله والقول للمقيم بينة الخ) حاصله ان أحد الشريكين إذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بها عند أخذها بيعة للتوثيق خوفا من دعواه ردها ثم مات إلا أن خذولم توجد عنده مائة فادعى صاحبه أنها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثته انه ردها فالاصل بقاؤها عند من أخذها والقول قول من أقام البيعة سواء طال المدة أو قصرت وكذلك الاصل بقاؤها عند من أخذها ان كان قبضها من غير بيعة مقصودة للتوثيق لكن قصرت المدة من يوم أخذها ليوم موته فإن مضت سنة كان القول قول الوارثة في دعواه الم رداً أي إذا كان الميت يتصرف في المال وأما إذا علم أنه لم يصل للمال في تلك السنة لمرض أو حبس مثلاً فلا تقبل دعوى الوارثة أنه ردها هذا حاصل الفقه (قوله على شريكه الميت) وأما إذا ادعى على شريكه الحي أنه أخذ مائة من مال الشركة فإن أقر بأخذها وادعى أنه ردها بعد ذلك فإنه يقبل دعواه الردة قصرت المدة أو طال ما لم يكن أشهد عليه عند أخذها بيعة مقصودة للتوثيق فلا يقبل دعواه الردة لا بيعة وإن أنكر أخذها بالمرة وأقام عليه شريكه بيعة بالأخذ فادعى أنه ردها فلا تقبل دعواه الردة ولو طال المدة ولا بيعة الشاهدة له بالرد لا تكديبه لنفسه وليبنته بانكاره الاخذ أولاً هذا حاصل ما عبق واعتصره بن بأن الذي في ابن الحاجب أن التفصيل في الحي المقر كالميت وحينئذ فإن كان القبض بعير بيعة للتوثيق فلا تقبل دعواه إذا قصرت المدة وتقبل ان طال إذا كانت يده تصل للمال وأما ان كان القبض بيعة مقصودة للتوثيق فلا تقبل دعواه الرد طال المدة أو قصرت البيعة بالرد (قوله إشارة الى أنه لا بد من كونها مقصودة للتوثيق) أي لان كانت على سبيل الاتفاق والمصادفة وهل يشترط في قصد التوثيق أن يقال لهم خوف دعوى الرد أو لا يشترط في ذلك خلاف والاطهر عدم الاشتراط (قوله على الوجه المذكور) أي قصد التوثيق وهذا صادق عما إذا لم تشهد بيعة ائصالاً عما إذا شهدت ذلك بيعة على وجه الاتفاق والمصادفة (قوله والزوج أنه من ماله الخاص به) كان أمانة عند شريكه (قوله وبالعكس) أي أن ادعى الدافع ان الصداق المدورع من ماله الخاص في وادعى الزوج أنه من مال الشركة (قوله في أنه من المفاوضة) وحينئذ يرجع ذلك الشريك على الزوج عما يخصه من الصداق (قوله للمدعي الاختصاص) أي لان عدم مطالبته لشريكه في هذه المدة يدل على صدقه (قوله والا لائمة عا كانه) بان شهدت البيعة بان ذلك المدورع في الصداق بعد مدونه

الاقرار بها فلا يقتضيان المفاوضة وقيل يقتضيانها وقيل الشهادة بها تقتضيانها دون الشهادة على الاقرار (و) القول (لمقيم بينة) على شريكه الميت كما في المدونة (بأخذ مائة) مثلاً من مال الشركة قبل موته (أما باقية) معمول القول المقدر بأحد الشريكين أشار الى الاول بقوله (ان أشهادها عند التاخذ) وعبر بأشهاد دون الشاهد إشارة الى أنه لا بد من كونها مقصودة للتوثيق ما وسواء طال الزمن أو قصر وأشار الى الثاني بقوله (أو) لم يشهد بهما على الوجه المذكور لكن (قصرت المدة) من يوم أخذها الى يوم موته بان قصرت عن سنة فإن مضت سنة فاكثرت جل على أنه ردها لمال الشركة (كدفع صداق) من أحد المتفاوضين (عنه) أي عن صاحبه وادعى الدافع أو وارثه أنه من المفاوضة والزوج أنه من ماله الخاص به أو بالعكس فالقول (في) ذلك لمدعي (أنه) أي الصداق المدورع (من) مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (الآن يطول) الزمن من يوم المدورع (كسنة) ولا يكون القول قول مدعي أنه من المفاوضة بل مدعي الاختصاص (والا لائمة) أقامها مدعي الاختصاص (على كانه) فيكون القول قول مدعي الاختصاص

مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (الآن يطول) الزمن من يوم المدورع (كسنة) ولا يكون القول قول مدعي أنه من المفاوضة بل مدعي الاختصاص (على كانه) فيكون القول قول مدعي الاختصاص



(وإن قالت) البيهقي (لا أعلم) تأخره عن المعلومة (وإن أقروا) من الشر يكتن بدين عليهما (بعد تفرق) وانفصال مع طول أم لا (أو موت فهو شاهد في غير نصيبه) إذا كان لمن لا يتهم عليه يختلف معه المقر له ويستحقه (٣١٣) وأما في نصيبه فيؤاخذ به ولو لم يتهم عليه

(و) إذا اتفق كل من المتفاوضين أو اكتسى (الغيت نفقته) وكسوتهما (وإن) كافا (ببلدين مختلفي السعر) ولو بنا خلافا للباطي لان كل واحد منهما انما قد استعجر مع قلة مؤنة كل واحد فاعتقر اختلاف السعرين (كعيالهما) أي كالعاه نفقة وكسوة عيالهما (ان تقاربا) سنا وعددا يقول أهل المعرفة ببلد أو بلدين اختلاف السعر أم لا ويشترط في مسألة العيال كون المال بينهما مناصفة (والا) يتقاربا بل اختلافا عددا أو سنا اختلافا بينا أو كان المال بينهما على الثلث والثلثين (حسبا) أي نفقة كل وكسوته على عياله لئلا يأكل من مال الشركة أكثر من حصه (كانفراد) أحدهما (أي بالعيال) معي الأهل أو بالانفاق على العيال فيحسب انفاقه عليهم لا على نفسه ومقتضى كلامهم أنه إذا كان أحدهما ينفق على نفسه دون الآخر أمهاتاي والفرق بين نفقة أحدهما على نفسه

ورثة الزوج أو عياله فيصديق أهله (قوله وإن قالت لا أعلم تأخره) أي هذا إذا قالت بعلم تأخر الميراث عن المفارضة بل وإن قالت لا أعلم تأخره ولا تقدمه عنها أو قالت تعلم تقدمه عنها ولم يدخل فيها على ما مر (قوله فهو شاهد) ظاهره أنه لا بد من عدائه وهو الظاهر كافي المج وقال ابن رشد لا يشترط عدائه وأنه بمنزلة الشاهد من جهة الخلف معه لا شاهد حقيقة (قوله إذا كان لمن لا يتهم عليه) أي وصلة على ذلك المقر له والحاصل أنه إن كذبه المقر له فلا يعتبر إقرار الشر بل هو ان صدقه المقر له فإن كان يتهم في الإقرار له فلا يلزم إلا في حصة المقر وأما إن كان غير متهم في الإقرار له حائث المقر له مع ذلك الشاهد وأخذ حقه من الشر يكتن وإن نكل أخذ نصف الحق من المقر (قوله ويستحقه) أي الجميع فإن نكل فلا يأخذ إلا نصيب المقر (قوله) والغيت نفقته وكسوتهما أي مطلقا تقارب الانفاق أو لا تساوي المالان أولا كذا قال عجم وتبعه عبق قال شيخنا وهو الأوجه وقال ابن عبد السلام ومحل الغاء النفقة على أنفسهما إذا تساوى المالان فإن لم يتساوى المالان وكانت الشركة بينهما أثلاثا حست نفقة كل واحد منهما عليه وإن تساوى في النفقة والكسوة أو تقارب أو ارتضى بن ما قاله ابن عبد السلام ومحل الغاء نفقتهما وكسوتهما إذا كانتا معتادتين متعارفتين بين الناس لا ما كان سرفا خارجا عن المعتاد (قوله وإن ببلدين) أي هذا إذا كانا ببلد أو ببلدين متفقين السعر بل وإن كانا ببلدين مختلفي السعر سواء كانا وطنيين لهما أو غير وطنيين أو مختلفين (قوله ولو بنا) أي ولو كان اختلاف السعر في البلدين بينا وقد تبع الشارح في ذلك عجم واختاره شيخنا العدري وقال أنه الراجح (قوله خلافا للباطي) أي حيث قال وإن ببلدين مختلفي السعر والسعر متقارب فجعل الشرط الآتي واجعا لما قبل الكاف أيضا واختاره الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله لان كل واحد منهما انما قد استعجر) أي ونفقته على نفسه من ضرورياته في نجره وشأن النفقة على نفسه القلة فذلك اغتفر اختلاف السعر وقوله لان كل الخ تعميل لقول المصنف وإن ببلدين مختلفي السعر (قوله كعيالهما) دخل في العيال الزوجة والخدام والاولاد فهو شامل لذلك كله لان عيال الرجل من يعولهم ويعولهم (قوله ببلدا) أي كانت عيالهما ببلد أو ببلدين (قوله في مسألة العيال) وأما في مسألة الانفاق على نفسه فلا يشترط تساوي المالين خلافا لابن عبد السلام (قوله نفقة كل وكسوته الخ) يشير إلى أن ضمير حساب راجع للنفقة والكسوة وهذا ان بنى الفعل للمفعول فان بنى للفاعل فالضمير راجع للشر يكتن ونفقة كل الخ مفعوله (قوله بمعنى الأهل) جواب عما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول كانفراد أحدهما أي بالعيال لا بجمع وحاصل الجواب أنه أفرد نظرا إلى أن المراد بالعيال الأهل أو ان الضمير للانفاق (قوله لا على نفسه) فيه نظراد النقل بخلافه ابن عرفة رويها أن كان لأحدهما عيال وولد وليس للأخر عيال ولا ولد حسب كل واحد ما اتفق ومثله في المواق والشارح مرام وغيرهما فقولها حسب كل واحد صريح في أن الذي لا عيال له يحسب ما أنفق على نفسه كما أن الآخر يحسب الجميع اهـ بن (قوله ومقتضى الخ) تبس في ذلك عجم ومقتضى كلام ابن عرفة والمواق المتقدم عدم الاعاء وما ذكره من الفرق فاعلم هو على ما قاله الطبري (قوله أن شأن الأولى) أي النفقة على النفس (قوله ولأنها من التجارة) أي من ضروريات التجارة قال ابن وهب ان مثل المتفاوضين في جميع ما يبيع بين الأخوة يموت أو هو يبيع المال يسدهم بأكلون منه ويكتسون وربما تروى ج بعضهم منه أو حج فتلقى نفقتهم وكسوتهم ولو حصل تفاوت فيهما ولو حصل اختلاف في الانصاء وكذلك تلغى النفقة والسكوة على عيال الورثة ان تقاربت العيال والاحسنت النفقة والكسوة كما أنه يحسب ذلك إذا انفرد أحدهما بالعيال ويرجع على من تزوج أو حج عاتر زوج أو حج به اهـ (قوله ولم يطأ) أي واطلع شر يكتن على ذلك قبل أن يطأ (قوله فان وطئ) أي فان اطلع شر يكتن على ذلك بعد ان وطئ (قوله أو الحمل ان حملت) طاهر كلام ابن عرفة أن القيمة تعتبر يوم الوطء

(٤ - دسوقي ثالث) دون الآ خر ونفقة العيال لأحدهما فخط أن شأن الأولى ليسارة ولاها من استجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (وإن اشترى) أحدهما شر يكتن عن مال شركة (جارية لنفسه) غير أن شر يكتن حرامه أو وطئ ولم يطأ (فلا يخرج ردها) للشركة وامصاؤها بالشمن فان وطئ كانت له بالقيمة يوم الوطء أو الحمل ان حملت ولا خيارا شر يكتن الآ حر كما أفاده بقوله



(الا) أن يكون اشتراكها (الوطء) ووطئ بالفعل (بأذنه) أي أذن شريكه فليس له ردّها واعترض بان العبرة بالوطء أو بالأذن فمضى ووطئ ولو لم يأذن أو أذن له في شرائها ولو لم يطأ قومت عليه فالأصوب ما في بعض النسخ بالوطء أو بأذنه لكن في الأذن يعنى بالثمن لأنه كأنه أسلفه نصف ثمناها في الوطء بالقيمة (وإن ووطئ جارية) اشترت (لشركة) فله ثلاث حالات أحداها أن يطأها (بأذنه) فتقوم عليه مطلقا جلت أم أيسر أم لا ولا حد عليه للشبهة لكن إذا لم تحمل وأعسر بيعت فيما وجب لشريكه من القيمة ولا ترد للشركة وإن جلت كانت أم ولد لم تباع ولو أعسر وانما يتبعه بماله من القيمة (٣١٤) ولا شيء له من قيمة الولد لمخلقه على الحرية بالأذن في الوطء ثانياً أنها أشار لها بقوله (أو)

وطئها (غير أذنه وجلت قومت) على واطئها وجوبا أن أيسر وجوازاً أن أعسر إذ لشريكه انقاؤها للشركة في الأعسار فإن اختار التقويم فله أن يتبعه بماله من القيمة وإن يلزمه بيع نصيبه منها أي نصيب غير الواطئ بعد وضعها ولا يباع الولد لحرية فإن لم يوف بممن نصيبه بما وجب له من القيمة اتبعه بالباقي كما يتبعه بمحصنة الولد تسمى التخيير حالة العسر لافي يسره لأنه وإن وطئها بلاذن لكنه يسره قد ملك جميعها بالقيمة بمجرد الإبلاج وقيمتها في العسر يوم الحمل وفي اليسر قبل يوم الوطء وقبل يوم الحمل قولان في المدونة فقوله وجلت قيد في الحالة الثانية وأشار للحالة الثالثة بقوله (والا) تحمل في الوطء بغير إذن (وللا) حر انقاؤها) للشركة (أو مقاولاتها) بأن يتزايد فيها حتى تنفد على عطاء

إذا جلت وهو المعتمد وما ذكره الشارح من أنه إذا واطئها ولم تحمل تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه إلا بخلاف المعتمد والمعتمد ما في ح من أنها إذا لم تحمل سواء وطئت أو لم توطأ فإن غير الواطئ يخير في ردّها للشركة أو تقويمها على الواطئ يوم الوطء وبهذا تعلم أن التخيير هنا في كلام المصنف مقيد بما إذا لم تحمل سواء وطئت أم لا لا بما إذا لم توطأ كما قال الشارح انظر بن (قوله إلا أن يكون اشتراكها للوطء بأذنه) معنى هذه النسخة إلا أن يكون اشتراكها للوطء بأذنه فلا يلزمه إلا الثمن ووطئ أم لا ولا خيار لردّها أو الوجه الثاني في كلام التوضيح إلا أنه لا مفهوم للوطء لأنه متى اشتراكها بأذنه سواء كان الشراء للوطء أو لغيره فلا يلزمه إلا الثمن ووطئها أم لا ولا خيار لشريكه انظر بن والحاصل أنه إذا اشتراكها بنفسه فاما أن يكون بأذن شريكه أو لا وفي كل منهما إما أن تحمل أو لا فإذا اشتراكها بأذنه فلا يلزمه إلا الثمن موسراً أو معسراً ووطئ أم لا ولا خيار لشريكه وإن اشتراكها بغير إذن شريكه حيز شريكه إذا لم تحمل بين ردّها للشركة والزامها له الثمن هذا لم توطأ وإن وطئت خبير بين ردّها للشركة والزامها له بالقيمة فإن جلت قومت عليه يوم الوطء موسراً كان أو معسراً ولا خيار لشريكه (قوله واعترض الخ) حاصله أن العبرة في تقويمها على الواطئ بالوطء أو بالأذن في شرائها وكلام المصنف يقيد أن غير الواطئ مخير في ردّها للشركة وتقوم عليها على المشتري ولو وطئها فكان الأولى للمصنف أن يقول فلا ردّها إلا أن توطأ أو تكون المشتري اشتراكها بأذن شريكه وهذا الاعتراض مبني على ما قاله من أن مجرد واطئها ولو لم تحمل يفيت خيار الواطئ وقد علمت ما فيه (قوله يعنى) أي الشراء (قوله فتقوم عليه مطلقاً) أي وتعتبر القيمة يوم الوطء (قوله بيعت فيما وجب لشريكه من القيمة) أي أجبر على بيعها فلا ينال أنه إذا كان موسراً كان له أيضاً بيعها فيما وجب لشريكه من قيمتها إلا أنه لا يجبر على البيع (قوله ولا ترد للشركة) أي لأن أذنه له في واطئها الخراج طاعن مال الشركة وتمليك لشريكه (قوله بالأذن) أي سبب الأذن في الوطء أي وللزوم القيمة للواطئ يوم الوطء وهو أي الولد لمخلقه على الحرية حينئذ (قوله وإن يلزمه ببيع نصيبه منها الخ) علم مما ذكره أن عدم أمة الشركة من المسائل التي تباع وبها أم الولد محمول على ما إذا واطئها معسراً بغير إذن إلا أن خروانه انما يباع منها في هذه الحالة نصيب شريكه لا كلها خلافاً لما يرويه كلام ابن باجي من بيعها كلها في هذه الحالة انظر عبق وقد اقتصر في المبع على بيعها وتأمل (قوله في قسمي التخيير) أي بين انقاؤها للشركة وبين تقويمها عليه والولد وإن كان لا يباع فيها لكن يعزم الواطئ فيهما نصف قيمته لشريكه (قوله بمجرد الإبلاج) هذا أحد القولين المدكورين بعد (قوله قولان) نطهر فائدة الخلاف في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فإن قلنا إن القيمة تعتبر يوم الحمل غرم الواطئ حصه شريكه في الولد وإن قلنا يوم الوطء فلا يلزمه شيء لمخلقه الولد على الحرية (قوله أو مقاولاتها) المقاولات هي المراكبة في الثمن (قوله واتبعه) أي بالقيمة (قوله أو يلزمه) عطف على قوله واتبعه (قوله وإن شرطاً) أي وإن شرط كل واحد منهما على الآخر في الاستقلال بالبيع والشراء والاحد والاعطاء والكرام والاكتراء وغير ذلك مما يحتاج إليه في التجارة (قوله وجار) أي اشتراكها هو صريح ابن بوس وطاهر الدواد عن العتبية والموارية عن ابن القاسم عن مالك ونقل ابن غاري أن ظاهر كلام ابن رشد أن هذا بعد الوقوع

الذي به الفتوى تقويمها على الواطئ أي بغير غير الواطئ في انقاؤها وتقويمها على الواطئ فإن والبرول اختيار القيمة أخذها من الواطئ أن أيسر واتبعه أن أعسر أو يلزمه ببيع ما بقي بحصته منها وتعتبر القيمة يوم الوطء ولما أنهى الكلام على شركة المقارضة أتبعها بشركة العمان فقال (وإن شرطاً في الاستداد عمنان) أي فهي شركة عمنان أي تسمى بذلك من عمنان الدابة بالكسر وهو ما تماده كان ل واحد منهما أحد عمنان صاحبه لا يطلعه يتصرف حيث شاء ولذا لو تصرف واحد منهما بدون إذن الآخر كان لهما التصرف المطلق دون الآخر هل تكون مقارضة فيمس أطلق له وعنا فافهم قيد عليه أو فاسدة واستظهر لأن الشركة يقتضيها على ملأء فيها ولأن هذه فيها تفاوت في العمل (وجار لذي طبر) ذكر (ودي طبرة) مما يشترك في الحصن كعمام



لادجاج واد لاغير طير كعمر وخيل ورقيق (أن ينفع على الشركة في الفراح) الحاصلة بينهما مناصفة لافي البيض وثقفة كل على ربه  
لانه على ملكه الا ان يتبرع أحدهما بما (و) ان قال شخص لا آخر (اشترى) كذا (الى ولك) والتمن بينهما فاشترى ما (فوكالة) في الشراء فقط  
في النصف الذي اشتراه لاد لا غير فيطالب به ثمنه ولا يبيعه الا باذنه وقوله فوكالة أي وشركة (٣١٥) وانما سكت عن الشركة لانها معلومة

من المقام ومن قوله الى  
ولك وأما الوكالة فتعني  
قلدا يص عليها (وحاز)  
لرجل أن يقول لا آخر  
اشترى ولك (وانقد)  
ما يخصني من الثمن (عني)  
لانه معروف صنعه معه  
وهو سلفه له مع تولى الشراء  
عنه ومحل الجواب (ان لم  
يقبل) السائل (و) أنا  
(أبيعها لك) أي عندك  
أي أنا أتولى بيعها عندك  
فان قال ذلك منع لانه  
سلف جرتعا وكانت  
السلعة بينهما وليس  
عليه البيع فان باع فله  
جعل مثله (وليس له) أي  
للمشتري (حبسها) أي  
السلعة في طير ما نقد  
عن الآخر لانه سلف  
مجرد عن الشرط فليس  
فيه الا المطالبة (الا أن  
يقول) لا آخر انقد عني  
(واجبها) عندك حتى  
أوفيك (فكالرهن) في  
كونه أحق بها وفي الضمان  
أي يكون له حبسها وعليه  
ضمانها ضمان الرهن  
وله حبسها أيضا ان كان  
الآخر ممن يحشى لده  
ولما ذكر ما اذا كان  
المشتري مسلما فاذ

النزول لا ابتداء لفقد العلم والو حود في الفراح التي حصل الاشتراك فيها (قوله لادجاج واد) أي  
لانفراد الاثنى منهما بالحسن دون ذكرهما فان دفع أحد أيضا الذي دجاجة أو أورة ليرقده تحتها وبشركا في  
الفراح فليس له الا مثل بيضه كن دفع بذرا لمن يزرعه في أرضه (قوله أن ينفع على الشركة) أي مناصفة ان  
كانت قيمة عمل الطير قدر قيمة عمل الطيرة وأما ان كانت قيمة عمل الطير تساوي نصف قيمة عمل الطيرة فعلى  
لثلاث والثلاثين وقوله ان ينفع على الشركة في الفراح أي والحال ان كل طير باق على ملك صاحبه كما يفيد  
لنقل الذي في ابن عاري وغيره وهو محل التفرقة بين الحمام وغيره وأما بيع كل واحد منهما نصف ما يملكه بنصف  
ما يملكه الا آخر فاطاهر جواز مطلقا في الحمام وغيره ولا وجه لمنعه أهين (قوله ونفقة كل) أي اذا حصل  
الشركة في الفراح مع نقاء كل طير على ملك ربه (قوله فيطالب به ثمنه) هذا فائدة الوكالة وحاصله أن فائدة  
كون المأمور وكيل في شراء النصف لاد لا آخر ان يطالب ذلك المأمور ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا  
لا ينافي أن كل واحد ينقد ما عليه (قوله ولا يبيعه الا باذنه) أي ولا يبيع المأمور النصف الذي لاد لا آخر الا باذنه  
لان وكالته قاصرة على الشراء لا تتعدى غيره ور بما أشعر كلام الشارح ان بيع المأمور نصفه لا يتوقف  
على اذن الشريك الا آخر وليس كذلك لان سياق هذه والمصلحة بعد شركة العنان يفيد أنها منها وحيد فلا  
يجوز للمأمور ان يتصرف فيها الا باذن شريكه (قوله وأما الوكالة فتعني) اعترضه شيخنا بانها معلومة أيضا  
من قوله الى وأجيب بأن المتبادر الالتفات لمجموع قوله الى ولك وهو طاهر في الشركة والالتفات لخصوص  
لي خفي فتأمل (قوله وانقد ما يخصني من الثمن) أي وهو وكالة وشركة أيضا (قوله صنعه) أي المأمور مع  
الآخر وقوله وهو سلفه أي سلف المأمور لاد لا آخر وقوله مع تولى الشراء أي مع تولى المأمور الشراء عن الآخر  
قوله أي عندك) أشار بهذا الى أن اللام في لك بمعنى عن فاندفع ما يقال ان سلعة الشخص لا تباع له قوله لانه  
سلف حرفعا) أي لان المأمور سلف الآخر وقد جرد ذلك السلف نقلا للمأمور وهو تولى الآخر البيع لحصه  
ذلك المأمور (قوله وكانت السلعة بينهما) أي واد اعترض على ذلك قبل النقد أمر كل واحد ينقد ثمن حصته  
ر يتولى بيعها وان عثر على ذلك بعد النقد أمر المقود عنه بدفع ما نقد عنه معه لا ولو اشترط تأجيله (قوله  
وليس عليه) أي على الآخر البيع أي لحصه السلف الذي هو المأمور (قوله فان باع) أي لا آخر لا  
السلعة (قوله في كونه أحق بها) أي عند موت الآخر أو فلسه (قوله أي يكون له) أي للمأمور رجبها حتى  
يقبض ما نقد عنه عن الآخر ويكون المأمور أحق بها في موت الآخر أو فلسه (قوله ضمان الرهن) أي اذا  
دعي تلفها فان كانت مما يعاب عليه ضمنها الا أن تقوم بينة بما ادعاه من التلف أو الصياع وان كانت مما  
لا يعاب عليه فالقول قوله يمين الا أن يظهر كده كالحرق في الرهن فان قلت ان التشبيه في قول المصنف  
فكالرهن مشكل لانه من تشبيه الشيء بنفسه لانه اذا قال له انقد عني واجبها عندك حتى أوفيك كانت  
رهما حقيقة وحيد في تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأن المراد فكالرهن المصرح فيه بلفظ الرهن ولا  
يسأل أن هذا من جريبات الرهن غاية الامر أنه لم يصرح فيه بلفظ رهن وأجاب عنهم منع كون عدا رعا  
لان الرهن لا يدفعه من التصريح بلفظ الرهن وهذا لم يصرح فيه وحيد فالتشبيه طاهر والجواب الاول  
مبنى على المعتمد من أن الرهن لا يحتاج للفظ مصرح به والثاني مبني على مقابله (قوله كان) أي السلف  
وقوله من ناحية المقترض الاولى من ناحية الآخر أم لا (قوله حار) أي السلف المستفاد من أسلف أو المراد  
حار أي العقد المحتوي على ذلك (قوله الا لك بصيرة المشتري) أي معرفته ووجاهته وجاهه وانما أظهر في  
مح الاضمار لانه لو قال لا لك بصيرة توهم عدا الصير على المصاف لان الأصل عوده عليه دون المضاف اليه  
كون المصاف هو المتصور ودفعه الى يد غيره فقط (قوله لجره ونفعه للمصاف) هذا طاهر اذا كان الآخر

كان المسلف غيره فقام (وان أسلف غير المشتري) من آخر أحصى كل من قاحيه المعترض أم لا (حاز الا لك بصيرة) (المشتري)  
المستلف فيمنع لجره دفعه للمستهلف ولذا لو كان المسلف احتيايا وقصد دفع المأمور فقط جارئ كد شركة الحار التي قضى بها عمر رضي الله  
عنه وقال بها مالك وأصحابه بقوله (وأجبر) المشتري (عليها) أي عني الشركة أي تشريك العير معه (ان اشترى شيئا) طعاما أو غيره



(سوقه) أي سوق ذلك الشيء وان كان المشتري من غير تجارته لكن بشرط أن يشتريه للتجارة به في البلد اشترازا مما إذا اشتراه بيته أو بجانوت ليس في سوقه أو في رقة أو لا للتجارة أو ليتجربه في بلد أخرى ولذا قال (لا تكسر) به ولو للتجارة (و) لا (قصة) وأقراء صيف أو غيره أو أهدا أو صدق في ذلك بين الأقرية تكدي به (وغيره) أي المشتري (حاضر لم يشككم من تجارته) اشترازا مما إذا اشتراه في غيبته ومما إذا تزايد معه أو كان الحاضر ليس من تجار (٣١٦) ذلك الشيء فلا جبر (وهل) يجبر (و) أن اشتراها (في الرقاق) أي الطريق (لا كيبته)

هو المساق وكذا إذا كان أجنيا من ناحيته كصديقه لأن دفع الأمر حيث دفع للمسلم (قوله سوقه) هذا مشروع في شرط وطالب الجبر على الشركة وهي ستة ثلاثة في الشيء المشتري وهي أن يشتري بسوقه وأن يكون شراؤه للتجارة وأن تكون التجارة به في البلد وثلاث في المشتري بالفتح وهي أن يكون حاضرا في السوق وقت شراء المشتري وأن يكون من تجار تلك السلعة التي بيعت بحضوره وأن لا يشككم أهـ واعلم أن محل الجبر إذا وجدت هذه الشروط ما لم يبين المشتري للحاضر من التجار ويقول لهم أنا لا أشارك أحد منكم ومن شاء أن يزيد زاد قاله ابن الحاجب واعلم أنه إذا وجدت شروط الجبر المذكورة فالظاهر من إطلاقهم جبره على الشركة ولو طال الأمر حيث كان ما اشتري باقيا ويحتمل أن يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد السنة ثم إن عهدة الداخل الذي أجبر المشتري على دخوله معه على البائع الأصلي لا على المشتري الذي أجبر على مشاركته كما قال ابن يونس وأشعر قول المصنف وأجبر المشتري عليها الخ أنه لا يجبر الحاضر ونشرائه على مشاركتهم له وهو كذلك عند عدم تكلمهم وأما أن حضر أو السوم وقالوا له أشركنا فأجابهم بنعم أو سكت فأنهم يجبرون على مشاركته إن طلب كما أنه يجبر على مشاركتهم إن طلبوا (قوله وان كان المشتري من غير تجارته) أي من غير تجار ذلك السوق بل لا يشترط فيه كونه من أهل التجارة فضلا عن كونه من أهل السرقة وإنما يشترط ذلك فيمن يريد المشتري مشاركته كافي المواق أهـ بن (قوله للتجارة به) أي بذلك المبيع (قوله اشترازا مما إذا اشتراه بيته) أي بيت البائع أو المشتري (قوله أو ليتجربه في بلد أخرى) أي ولو كانت قريبه لا يسمى السرايا هاسفرا عرفا ما لم يكن البلدان في معنى البلد الواحد كصرب وبلق كما استظهره شيخنا (قوله الأقرية تكدي به) ككثرة ما اشتراه للقصة بدعواه أو ترك السفر غيره عذر ظاهر (قوله من تجارته) أي من تجار ذلك الشيء المبيع سواء كان من أهل السوق الذي بيعت به تلك السلعة أم لا (قوله أرجعهم أهدم الجبر) أي ولو كان الرقاق بافدا (قوله وجازت بالهـ حل) أي ولا تلزم بالعقد بل بالعمل (قوله ويجذف) أي يقذف بالمقداف (قوله أن يأخذ الخ) أشار بهذا إلى أن الشرط أحد كل واحد من العلة بقدر عمله أو قريبا من عمله وأما التساوي في العمل حقيقة فلا يشترط (قوله وفي جوار خراج كل منهما آلة الخ) أي وهو قول سحنون وتأول بعضهم المدونه عليه (قوله وعدم جواره) أي ولا بد أن يشتركا فيها ما بملك واحد كشرائه أو ميراثا وأما باستئجاره من غيرهما ليصير ضمنا بينهما معا (قوله وهو وطاهرها) أي وتأولها مباحض عليه (قوله وعلى عدم الجوار لو وقع) أي أخرج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله (قوله وفي استئجاره الخ) أي واحتلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وهذا آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الآخر فهل يجوز ذلك وهو طاهر المدونة وتأولها بعضهم عليه ألا بد من ملكهما لها ملكا واحدا بشرائه أو ميراث أو هبة أو كراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وتأول بعضهم المدونة عليه أيضا (قوله كان أخرج كل منهما آلة) أي أو أخرج أحدهما الآلة من عنده واستأجر منه الآخر نصفها كالكلام المصنف صادق بالصورتين والخلاف موجود في كل منهما فعلم أن صور الخلاف ثلاثة أخرج كل واحد آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل واحد نصف آلة صاحبه بنصف آله وهما يقول المصنف وفي جوار خراج كل آلة والثانية أخرج أحدهما الآلة

أي البائع أو المشتري (قولان) أرجعهم أهدم الجبر ثم ذكر شركة العمل وتسمى شركة الإبدان أيضا فقال (و) جازت بالعمل (أي فيه بشرط) أشار لها بقوله (أن اتحد) كخطاطين (أو تلازم) بأن توقف عمل أحدهما على عمل الآخر كأن ينسج أحدهما والآخر ينربودور وكان يعوص أحدهما لطلب اللؤلؤ والثاني يمسك عليه ويجذف (وتساو باقية) أي في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله من العلة فإذا كان عمل أحدهما الثلثين والآخر الثلث لم يجز الأفض الربح على قدر العمل (أو تقاربا) فيه عرفا بأن يز يدعن صاحبه في العمل شيئا قليلا وقسما على النصف أو يزيد على الثلث يسيرا وقسما على الثلث والثلثين (وحصل التعاون) بينهما (وان بمكاتبين) كخطاطين بجائوتين تجول يد كل واحد منهما على مافي

الآخر ولما كان ما قدسه في صنعه لا آله فيها أو فيها آلة لا بالها كالحياطة ذكر أنها إذا كانت تحتاج لآلة لها بال كلها كالصياغة والتجارة والصيد بالجوارح دل يراد على ما تقدم اشتراط اشتراكهما في الآلة لعمالة أو اجارة أو لا فقال (وفي جوار خراج كل منهما) (آلة) مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو طاهر المدونة وعلى عدم الجوار لو وقع مضي (و) في جوار (استئجاره) أي أحدهما (من الآخر) كان أخرج كل منهما آلة واستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو المشهور وعدم الجوار (أو لا بد) للجوار (من ملك) بأن يملكها معا بشرائه أو ميراث أو طيبة (أو ترا) لها من غيرهما ليصير ضمنا معا



فهما ان يستامن محل الخلاف وكذا لو اخرج كل آفة وباع كل لصاحبه نصفها بنصف (٣١٧) آفة الاخر (تاويلان) في صورتين

كلها من عنده واخر نصفها لصاحبه والثالثة اخرج كل منهما آفة مساوية لآفة الاخر واجر كل منهما نصف آفة بنصف آفة الاخر وهاتان صورتان يشملهما قول المصنف وفي استبحاره من الاخر (قوله فها تان) أي ملكهما مع اللآلة أو كراؤهما معاهما من غيرهما (قوله ليستامن محل الخلاف) أي لجانرتان اتفاقا وقوله وكذا لو اخرج كل آفة وباع الخ تشبيه في الخروج من محل الخلاف فعلم أن الصور المتفق على جوازها ثلاثة كما أن المختلف فيها بالجواز والمنع ثلاثة (قوله في الجوار) أي وعنده وقوله لآفة الصحة وعدمها أي للاتفاق على صحتها بعد الوقوع فقول المصنف أو لا بد أي في الجواز ابتداء (قوله اتحد طيهما) أي وأمالو اختلف طيهما ككحال وجرائحي لم تجز للفرر لانه قد زوج صنعه أحدهما دون صنعه الآخر (قوله اشتركا في الدواء) أي على التفصيل السابق وفافا خلافا ولا يقال حيث اشتركا في الدواء كانت شركة أموال لا أبدان والكلام فيها لا يقول الشركة في الدواء ناسع غير مقصود والمقصود الشركة في التطبيق (قوله اشتركا في البارين مثلا بملك) أي بأن يكون كل بار مملوكا لهما (قوله وهل وان افتراقا) طاهر المصنف يقتضي أن اشتراط الاشتراك في البارين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما أي أنه لا بد أن ينضم لذلك عدم افتراقهما أي في المكان والطالب أو يقتضي بالاول فقط وهذا خلاف الفقه اذ الفقه أنه لا بد من اشتراكهما في الملك واتحاد طلبهما أي مطلوبهما بأن كان ما يطلبه أحد البارين ويقصده بطلبه الاخر ويقصده ومن لو ارم ذلك عدم افتراقهما في المكان وهذا على إحدى الروايتين المدونة والرواية الاخرى أن المداري جوار الشركة على أحد الأمرين اما اشتراكهما في الملك اتحد المصيد أو اختلف اتحد المكان أو اختلف واما اتحادهما في الطلب أي اتحاد مطلوبهما فاد اتحد أجزاء وان لم يحصل اشتراك في الملك اذ علمت هذا فكان الاولى للمصنف أن يقول وهل ان اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كاف رويت عليهما ما وشارحا حول في كلامه حتى أجرى المصنف على الفقه لكنه أخرجه عن طاهره فقوله أو الجوار وان افتراقا في المصيد أو في المكان أي مع الاشتراك في ملكهما وقوله أو في الملك أي مع اتحادهما في الطلب (قوله رويت عليهما) لفظ المدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا بباريهما أو كلبيهما إلا أن يملكا ربايهما أو يكون الكلبان والباران طلبهما واحدا لا يفتقان فجائرا عياض رويت المدونة بالو أو وعز الرواية بأولها لا يفتقان رويت عن شيوخه والحاصل أن الأحوال ثلاثة ان اتحد طلبهما بان اتفق الباران في المصيد والمكان وحصل الاشتراك في ملك ذاتهما جازت الشركة اتفاقا وان لم يحصل الاشتراك في ذاتهما لم يتحد طلبهما بأن كان مصيدا أحدهما الطير والاخر الوحش منعت اتفاقا وان حصل اشتراك في ذاتهما واختلف طلبهما أو اتحد طلبهما ولم يحصل اشتراك في ذاتهما فهذا محل الخلاف فتجوز الشركة على رواية أولا على رواية الوافقأمل (قوله وكاشتركا حافرين بركار) أي في الحفر على ركاز ومعدن أو في حفر بئر الخ وأشار المصنف إلى جوار الشركة في الحفر على الركاز والمعدن والآبار والعيون وكذا البنيان بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز أن يحفر هدا في عارفيه معدن وهدا في عار آخر (قوله ولم يستحق وارثه) أي وارث أحد الشر بكن المشتركين في الحفر على المعدن (قوله أي بقية العمل) أي وهو الحفر المشار اليه بقول المصنف وكفار بن اشتركا في الحفر على ركاز (قوله وقيد الخ) امط التهذيب قال في المعادن لا يجوز بيعها لانه اذا مات صاحبها الذي عملها أقطعها الامام لغيره فرأى أهل النورث اه عياض في التسيهات لغيره اذا لم يدرك ذلك الميت فلا فان أدرك البيل ومات كان لورثته اه ونسب عبيد الحق في النكت هذا القيد للقاسي فقال كلامها محمول على ما اذا أخرج البيل واقسماه وأمالو كان البيل طاهرا من غير انراج كان لورثته (قوله النيسل) بفتح النون المشددة وسكون الياء المحذبة (قوله والراجح عدم التقييد) أي وان الامام أن يقطعه لمن شاء وان طهر البيل قبل موت مورثه (قوله ولمه) يعني أن أحد شر يكي العمل اذا قبل شيئا يعمل فيه فانه يارم شر يكة أن يعمل فيه اذا بشرط في شركة العمل أن يعقداهما (قوله وان تفاصلا) أي هذا اذا كان التلف المرحب للصمان قبل

الاوليين في الجواز كما هو صريح المصنف لآفة الصحة وعدمها ومثل شركة العمل بقوله (كطيبين) اتحد طيهما ككحالين أو تلازم (اشتركا في الدواء وصاندين) اشتركا (في البارين) مثلا بملك أو استبحار على ما سبق في الآلة أو باز لاحدهما وكتب للاخر للتلازم (وهل) محل الجوار ان اتفقا في المصيد والمكان وفي ملك ذاتهما أو الجوار (وان افتراقا) في المصيد كأن يصطاد أحدهما العرال والاخر بقرواحش أو في المكان أو في الملك بأن يملك أحدهما بازه والثاني منفعة الاخر (رويت عليهما و) كاشتركا (حافرين بركار ومعدن) أدخلت الكاف البئر والعين ونحوهما ان اتحد الموضع ونكر معدن ليشمل جميع المعادن (ولم يستحق وارثه بقية) أي بقية العمل في المعدن (واقطعه الامام) لمن شاء من وارث أو غيره (وقيد) عدم استحقاق وارثه بقية (بالميد) النيل بعمل المورث فان بدا أي طهر استحق الوارث بقية

الرجحان في جميع عدم التقييد (ولم يرد) احد من أصحابنا في التقييد (ما يرد) في حقه فيلزمه العمل معه فيه

(و) يلزمه (ضمانه) أي ضمان ما يقبله صاحبه ان ادعى تنذه أي يشترط معه في ضمانه (وان تفاصلا)



ويحل الزوم والضمان اذا قبله في حضور صاحبه أو غيبته أو مرضه القريبين اللذين يلغيان كإيأى واللام يلزمه ولم يضمن كقوله اللخمي (والغنى مرض) أحدهما (كيومين وغيبتهما) أي اليومين فما فعله الحاضر الصحيح شاركه في غلبته الغائب أو المريض (لأن كثر) زمن المرض أو العيبه بان زاد على يومين فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله بمعنى أنه يرجع بأجرة مثل عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما والصمان عليهما مثاله لو عاقد اشترى (٣١٨) على خياطة ثوب بعشرة فعاب أحدهما أو مرض كثيرا فخطأه الآخر فالعشرة بينهما

المفاصلة معه بل وان حصل بعد المفاصلة كما وكان عندهما عشرة أبواب يحيطان بها فتارة عاقد وتفاصلا واخذ كل واحد خمسة يخطها فادان ل السارق على أحدهما فأخذ منه خمسة فصماهما منهما معا كإى المدونة لا من ضاع منه فقط فهما كالوصيين اذا اقتسما المال وضاع ما بدا أحدهما فان الآخر يضمنه أيضا لتعديده به برفع يده وأما لو جابا لأحدهما أبواب بعد المفاصلة وتلفت فصماهما منه خاصة قال في المدونة ما يقبله أحد شريكي الصنعة لزم الآخر عمله وضمانه ويؤخذ بذلك وان اقرقا اه فالمصنف تبع في المبالغة المدونة وحينئذ ولاداعى لحل كلامه كإى ح على ما اذا تلف قبل المفاصلة ولم يقم صاحبه حتى تفاصلا وأن المعنى ولزم ضمانه ان تلف هذا اذا قام صاحبه بالتلف قبل المفاصلة بل ولو قام بعده ان تفاصلا بطرين (قوله ويحل للروم) أي لزوم العمل فيما يقبله صاحبه (قوله واللام يلزمه) أي والابان قبله بعد طول عيبته أو مرضه لم يلزم صاحبه العمل فيه ولا ضمان عليه فيه (قوله كيومين) قال عقب الكاف استقصائية أي وهو ظاهر المدونة والذي استظهره نخ أن الكاف أدحت الثلاثة وما قاربها ود كر أنه يفهم من أبي الحسن في مثل هذا أن القريب ليومان والثلاثة وأن البعيد العشرة وما بينهما مما من الوسائط مما قارب القريب منها فهو قريب وما قارب البعيد منها فهو بعيد انظر بن (قوله بمعنى أنه يرجع بمثل أجره عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما) محله فيما قبله ثم طرأ مرض أحدهما أو عيبته بعد ما قبله سوية ومثله اذا قبله أحدهما مع وجود الآخر أو مرضه أو عيبته القريبين اللذين يلغيان أما ما قبله أحدهما بعد طول غيبة الآخر أو طول مرضه فالأجرة الأصلية كلها له كما يفيد ابن يونس واللخمي اه بن (قوله لى خياطة ثوب) أي لذلك الشخص (قوله فان عملا) أي فان اشتراط العاء كثير المرض والعيبه وعملا وقوله كان ما اجتماعيه أي كان أجره ما اجتماعى عمله (قوله وما انفرده أحدهما) أي وما انفرده أحدهما بعمله وقوله اختص به أي اختص بأجرته (قوله بما عمله) أي في عيبته الكثيرة أو مرضه الكثير (قوله لا يفيد الشرط) أي فادان برع أحدهما لصاحبه في صلب عقد الشركة بالآلة كثيرة طبا بال أو اشتراط ذلك أحدهما على صاحبه فان الشركة تكون فاسدة وأما اذا تطوع أحدهما بالآلة الكثيرة بعد العقد فقال ابن رشد جمعه وأقره أبو الحسن بناء على أن شركة الأبدان لا تلزم بالعقد وانما تلزم بالشروع أما تلزم بالعقد فيجوز واستظهره ح انظر بن (قوله بخلاف العاء الخ) سواء كان ذلك على سبيل الترع أو الاشتراط (قوله التي يعمل فيها الثياب) أي لاجل أن تبص (قوله باشتراط العاء الكثير) أي بالعاء الكثير من المرض أو العيبه (قوله أولا يلغى شئ) أي وبأحد أجره جميع ما عمله منفردا في جميع المدة (قوله وليس كذلك) أي لان الفاسدة لا خلاف في أنها لا يلغى منها شئ وطاهر المصنف وجود الخلاف فيها (قوله وقدمه عند قوله لان كثر) أي وقدمه بعد قوله لان كثر لتفرعه عليه قل ذكر الفساد وقوله لكان أصوب أي لافادته حينئذ أن الخلاف في الصحيحة (قوله أولا يلغى منها شئ) أي لانه لا يلزم من اعتفار الشئ وحده اعتفاره مع غيره (قوله أي وهل يلغى الخ) قد علم من كلام الشارح أن التردد انما هو في الصحيحة اذا مرض أحدهما أو عاب ما لا يلغى لكثيرته وهو ما في المواق وخ وغيرهما ولعل أصل المصنف وهل يلغى اليومان في الصحيحة تردد وصحف مخرج البيضة لقطعة في بالكاف وأشار بالتردد لقول ابن يونس عن بعض القسرويين يلغى اليسير وقول اللخمي لا يلغى ويرجع بالجميع قال أبو الحسن والخلاف مبني على أن الحر من الجملة هل يستقل بنفسه ويصير له حكم آخر غير حكم الجملة أم لا ككر

ثم يقال ما مثل أجره من خطاه فاذا قبل أربعة رجوع على صاحبه باثنين مضمومين لخسته فحاصله أنه يختص بأربعة من العشرة ثم يقتسمان الستة وهذا ظاهر في هذا ونحوه وأما في مثل العمل مباومة كبناء بن ونجارين وحافرين فظاهر أنه يختص بجميع أجره عملا (وفسدت باشتراطه) أي اشتراط العاء كثير المرض أو العيبه فان عملا كان ما اجتماعيه بينهما وما انفرده أحدهما اختص به على ما مروده من قوله باشتراطه أنهما ان لم يشترطاه وأحب أحدهما أن يعطى صاحبه نصيبه مما عمله جار (ككثير الآلة) تشبيهه في مطلق الفساد لا يفيد الشرط بخلاف العاء آلة لا خطب لها كدفنة أو قصرية وهي الصحفة التي يغسل فيها الثياب مخفر (وهل يلغى في الشركة الفاسدة باشتراط العاء الكثير (اليومان كاصحيحة) أولا يلغى شئ هذا ظاهره وليس كذلك ولو قال كالفيرة

بدل كاصحيحة وقدمه عند قوله لان كثر ان كان أصوب بال الخطاب ان لعاسدة لا يلغى منها شئ سواء كان فاسدا لا اشتراط سجد العاء طول المدة أو غيرهما أما لصحة اذا طالت مدة المرض أو العيبه في أوله لم يدخلا على لعاء لمدة طويلة فهل يلغى منها اليومين وهو ما قاله بعض القسرويين أولا يلغى منها شئ وهو ما سببه أبو الحسن الصبر للخمي أي وهل يلغى ليومان في الصحيحة من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أولا يلغى شئ (تردد) ثم ذكر شركة الذمم بقوله (و) فسدت الشركة (بأنه را كهم بالذمم) وهي أن يتعاقرا على (أن يشتر باشيئا



غير معين (بلا مال) ينقد انه يعني على اشتراشي بدني في ذمتهم على ان كلا جيل عن الاخر ثم بيعانه وما خرج من الرمح في بينهما وانما فسدت لانه من باب تحمل عني وتحمل عني وهو ضمان بحمل واسلفني واسلفك وهو سلف جرم منفعة فان دخلا على شراء شي معين وتساوي باقي التحمل جاز كما تقدم في قوله الا في اشتراشي بينهما قال المصنف (وهو بينهما) اذا وقع على ما تعاقد عليه من تساوي وغيره هذا هو المراد (وكبيع وجيه) يرغب الناس في الشراء منه (مال) شخص (خامس) بجزء من وجهه (ففساد للجهل بالاجرة وللعرر بالتدليس وظاهر المصنف ان هذا تفسير بان لشركة الذم وهو احد قولين والثاني وهو الاوجه ان هذه شركة وجوه لا ذم وعليه فيكون معطوفا على باشرالك (وكذا رجاوذي بيت وذي دابة) عطف على باشرالك كالذي قبله أي (٣١٩) وفسدت الشركة من حيث هي باشرالكهما

ويمثل بيع وجيه ويمثل  
ذي رجاوذي ولو حذف  
الواو الاولى وجعله  
مشبها فيما قبله من الفساد  
كان احسن (ليعلموا)  
أي اشتراكوا في العمل  
بايديهم والعلية بينهم اثلاثا  
(ان لم يتساوا الكراء)  
في نفس الامر بان كان  
كراء الرحا في الواقع اقل  
من كراء البيت وكراء  
الدابة اقل من كراء كل  
منهما مثلا فلو كان كراء  
كل يساوي الاخر والعلية  
بينهم اثلاثا ففساد  
فجعل الفساد ان كان  
الكراء غير متساو  
(وتساووا في العلة) فلو  
أخذ كل من العلة بقدر  
ماله من الكراء ففساد  
أيضا وقوله (وترادوا  
الا كرية) بيان للحكم  
بعد الوقوع أي انه ان  
وقع الاشتراك ففساد  
الحكم أهم بترادون  
الا كرية بان يرد من عليه  
شي لم يستحقه فادا كانت

سجدة على الالف بدلا عن الاعماء اه بن (قوله غير معين) أي حين العقد للشركة وان كان الشراء اعماء يكون  
لعين (قوله في بينهما) علم منه أنه لا بد في المنع من تعاقد هما على شراء شي غير معين واشترائط تحمل كل منهما بما  
على الاخر في تعاقد على ذلك كانت فاسدة وسواء اشترى بامع أو أحدهما (قوله واسلفني واسلفك) يعني أنه  
بحتمل اسلاف أحدهما لا تخران دفع الكل فقوله من باب تحمل عني الخ أي بالطر لا اول الامر وقوله  
واسلفني الخ أي في آخرة الامر (قوله جار) أي لعمل الماضي من السلف وان كان علة المنع وهي الضمان  
بجعل والسلف بمنفعة موجودة (قوله هذا هو المراد) أي ان المراد بكونه بينهما أنهما يكونان مشتركين  
فيه على ما تعاقد عليه من تساوي وغيره وليس المراد حقيقة البينة وهي التساوي وأشار الشارح بقوله اذا  
وقع الى أن قول المصنف وهو بينهما بيان للحكم بعد الوقوع لأنه من تمام تصوير المسئلة وان كان الكلام  
محتما لذلك الا أن الاحتمال الاول أولى لان عدة الشركة تستلزم كون ذلك بينهما على ما دخل عليه فالاحتياج  
ليبانه انما هو الحكم بعد الوقوع والنزول والحاصل أن شركة الذم فاسدة واد وقع كان الشيء الذي اشترى  
بينهما على ما دخل عليه في الشركة سواء اشترى به معا أو اشتراه أحدهما فان لم يعلم البائع باشرالكهما فانه يطلب  
من ثلثي الشراء بالثمن ولا يأخذ أحدا عن أحد وان علم باشرالكهما فان جهل فسادا وحكم ما وقع مسهما من  
الضمان كحكم الضمان الصحيح في غيرهما فان حضر اموسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه وبأخذ الملى  
عن المعدم والحاضر عن العائب وان علم فسادا لم يأخذ أحدا عن أحد بحال وانما يأخذ من المشتري فعلمه  
بفسادهما مع علمه باشرالكهما كجهله باشرالكهما اه خش (قوله حامل) أي ساقط لا النفقات له (قوله  
ففساد) أي واذا وقع ذلك كان للوجيه أجرة مثله بالعمه ما باعت وأما من اشترى من الوجيه فان كانت السلعة  
فائضة فله الخيار بين الرد والتماسك بالثمن وان فاتت لزمت المشتري بالاقل من الثمن والقيمة (قوله وظاهر  
المصنف أن هذا تفسير) أي لان المتبار من المصنف أن قوله وكبيع الخ عطف على أن يشتريوا والكاف  
للتشليل فهو مثال ثان لشركة الذم (قوله أن هذه شركة وجوه) أي وان شركة الذم ليس لها تفسير الا الاول  
(قوله أي وفسدت الشركة من حيث هي باشرالكهما الخ) الباء بمعنى في أي في اشتراكهما أي عند تحققها  
في هذا الفرد (قوله ولو حذف الواو الاولى) أي الداخلة على كبيع (قوله فلو أخذ الخ) أي ولو لم يتساوا الكراء  
وأخذ الخ والحاصل أن الصور ثلاثة اذا كان الكراء غير متساو وتساوي باقي العلة كانت فاسدة وان تساوت  
الا كرية وتساووا في العلة أيضا فالجواز وان اختلفت الا كرية وأخذ كل واحد من العلة بقدر ماله من  
الا كرية فالجواز أيضا والموضع في الصور الثلاث أهم دخلا على العمل بأيديهم (قوله مثلا) أي أو عمل  
رب البيت أو رب الرحا وانما خص رب الدابة بالذكر تبع للرواية (قوله وقضى على شريك الخ) شمل كلام  
المصنف ما اذا كان ذلك العقار الذي لا ينقسم بعهده ملك وبعده وقف وأي الموقوف عليه أو الباطر التعجير  
بعد أمر الخ كماله فانه يقضى عليه بالبيع على المعتمد خلافا لمن قال انه لا يباع ويعمره طالب العمارة

الرحا تساوي ثلاثة دراهم والبيت اثنين والدابة واحد مثلا فالخلة ستة تنقص عليها العلة فادا كانت العلة ثلاثين وأخذ كل واحد عشرة  
رجع صاحب الرحا على صاحب الدابة بتمسك ويصير الحكم في المستقبل على مقتضى هذه القسمة فلو احب الرحا في المثال النصف  
واصاحب البيت الثلث واصاحب الدابة السدس (وان اشترط) في عقد الشركة (عمل رب الدابة) مثلا وعمل (فاعة) كلها (له) أي للعامل  
وحده لان عمله كانه رأس المال (وعليه كراؤهما) أي كراء المثل لهما وان لم يصب علة لان من اكتر شيأ فسادا عليه كراء المثل (وقضى على شريكه  
فيما لا ينقسم) كحماهم وفرن وجاوت وبرج أبي أن يعمر مع شريكه (أن يعمر) معه (أو يبيع) منه جميع حصته ولو لاكثر من حصة الاخر



ابن كثير وقيل بقدر ما يعمر به لان البيع (٣٢٠) الجبري انما يبيع للضرورة ورجح الاول لتفصيل الشرط كما لا يخفى في الضرر والمراد

يقضى عليه بالبيع ان  
أبي التعمير لان الحكم انما  
يقع على معين فيأمره  
القاضي أولا بالتعمير فان  
أبي حكم عليه بالبيع  
ويستثنى من كلامه  
البئر والعين فان من  
أبي العمارة لا يجبر على  
البيع بل يقال لطلبها  
عمران شئت ولك ما حصل  
من الماء بعمارتك الى  
ان تستوفي قدر  
ما أنقصت ما لم يدفع له  
الشريك ما يخصه من  
النفقة وأما ما ينقسم  
فلا يجبر الممتنع على  
البيع لزوال الضرر  
بالقصة (كذي سفلى)  
أى كايقضى على ذى  
سفلى بالنسبة لمن هو  
أعلى منه وان كان أعلى  
بالنسبة لاسفل منه اد  
قد يكون الربع طباقا  
متعددة بان يعمر أو يبيع  
لمن يعمر وسواء كان كل  
منهما ملكا أو وقف أو  
أحدهما ملكا والاخر  
وقفالكن محصل بيع  
الوقف اذ لم يكن لربع  
يعمر منه ولم يمكن استئجاره  
بما يعمر به ولا يباع منه الا  
بقدر ما يعمر به فهذه  
المسئلة مما استثنى من  
عدم جواز بيع الوقف  
(ان وهى) الاسفل أى  
ضعف ضعفا شديدا  
عن جمل العلو فان سقط

ويستوفى ما صرفه على الوقف من غلته وعلى الاول فيباع منه بقدر لاصلاح لاجبعه حيث لم يحتج له كذا  
في عبق وكتب الشيخ آج. القفراوى طرته المعتمد انه يباع الكل ولو كان ثمن البعض كفى في العمارة دفعا  
للضرر وشكثير الشرط كما صرح به الوانوغنى اه نعم محل البيع اذ لم يكن للوقف ربع يعمر منه ولم يوجد من  
يستأجره سنين ويدفع الاجرة معجلة يعمر به او الا فلا يباع (قوله لمن يعمر) أى لشخص آخر يعمر فان أبي  
الشريك الثانى وهو المشتري أن يعمر فانه يقضى عليه بمثل ما قضى به على الاول (قوله وقيل بقدر) أى وقيل  
يبيع القاضي منه بقدر ما يعمر ما أقامه من خطه (قوله انما يبيع للضرورة) أى وهى ترتفع بقدر الحاجة  
(قوله الاخف) أى الذى هو أخف في الضرر من كثرهم (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال طاهر المصنف  
أن الحاكم يقول للشريك الممتنع من التعمير من أول الامر حكمت عليك أن تعمر أو تباع وليس كذلك د  
الحكم انما يكون معين وهو اذا قال له حكمت عليك أن تعمر أو تباع لم يكن المحكوم به معين بل الحاكم يأمره  
أولا بالعمارة بأن يقول له عمر فان امتنع قال له حكمت عليك بالبيع ويجبره عليه والقضاء انما يتعلق بالبيع  
والمتعلق بالعمارة الامر واجب بأن القضاء مستعمل في حقيقته وهو الحكم بالنسبة للبيع وفي عجزه وهو  
الامر بالنسبة للتعمير فأوى كلام المصنف ليست للتريد في الحكم بل للتوزيع أى توزيع حالتين احدهما  
من غير قضاء والثانية بقضاء ولا يتولى القاضي البيع بعد حكمه به بل الذى يتولاه الشريك المحكوم عليه  
أو وكيله وظاهر المصنف أن الأبي يجبر على البيع وان كان له مال طاهر يمكن التعمير منه وهو كذلك خلافا  
لما يحسنون القائل ان كان له مال أجبر على العمارة منه فقط كما يفيد نقل ح عن الدررلى وانظر اذا جبره  
القاضي على البيع هل للشريك الذى أراد العمارة أخذه بما وقف عليه من الثمن أولا لا احتمال أن يكون  
أراد اخراج شريكه أو يفرق بين من يفهم منه ارادة ذلك فلا يمكن ومن لا يفهم منه ارادة ذلك فيمكن  
والظاهر كما قال شيخنا الاول وما ذكره المصنف من أن الحاكم يأمر الأبي بالتعمير فان امتنع حكم عليه  
بالبيع لجميع حصته ويجبره عليه أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد أشار لها ابن عرفة بقوله وادعاء أحد  
شريكي ما لا ينقسم صاحبه لاصلاحه أمر به فان أبى ففى جبره على بيعه ممن يصلح أو يبيع القاضي عليه من  
خطه بقدر ما يلزم من العمل فيما بقى من خطه ثالثها ان كان مليا جبره على الاصلاح والا فلا الاول لاس  
رشد عن ابن القاسم ومالك وسحنون (قوله فان من أبي العمارة لا يجبر على البيع الخ) أى سواء كان على البئر  
أو العين زرع وشجر فيه ثم مؤبر أم لا وهذا القول الذى ذكره الشارح هو قول ابن القاسم وقال ابن باع يحبر  
الشريك على البيع ان أبى العمارة ان كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثم مؤبر وقد ضمه ابن رشد  
ورجح ما قاله ابن القاسم (قوله ما حصل من الماء بعمارتك) وهو اما كل الماء ان كان التخریب أذهب كل  
الماء و- حصل الماء بالتعمير أو ما راد منه بالعمارة هذا هو الصواب (قوله وسواء كان كل منهما) أى من السفلى  
والعلو (قوله فهذه المسئلة مما استثنى الخ) أى فهذه المسئلة وكذا ما قبلها مما استثنى الخ وحاصله أن  
المسئلة من عدم جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه المسئلة والتي قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة  
المسجد والطريق والمقبرة اذا كانت الحاجة داعية لتوسيع ما ذكره وكان التوسيع انما يكون بالعقار الموقوف  
لكونه بجوار المسجد أو الطريق أو المقبرة (قوله على الاسفل) أى الواهى وقوله أحررب الاسفل على البناء  
أو البيع أى ولا ضمان على صاحب الاعلى الا اذا نذر كيانى وكذا عكسه وهو مال وهى العالى وحيف  
إهدام الاسفل بوقوع الاعلى عليه فان أذرع صاحب العلو مضت مدة تعدل البدار يمكن فيها هدمه ولم  
يهدمه وسقط على الاسفل هدمه لزم رب العلو إعادة السفلى على حاله وان لم يسد فلا يلزمه (قوله أى على  
صاحب السفلى) يعنى اذا وهى سفله وقوله تعليق الاعلى أى اذا خيف سقوطه ويلزمه أحرة الخشب الذى  
يعلق عليه الاعلى وأخر من يتولى التعليق وما ذكره من أن تعليق الاعلى على صاحب السفلى الواهى هو  
المشهور وقيل ان تعليق الاعلى على صاحبه (قوله البناء) أى وجهه بالماء على دى السفلى فاداعلقه وسقط  
لاعلى بعد ذلك فلا ضمان على صاحب السفلى لانه ومن المطلوب (قوله عليه أيضا السقف) وقد نقل أبو

الاعلى على الاسفل فهدمه أحررب الاسفل على البناء والبيع ممن يبنى ليعبى رب العلو علوه عليه (وعليه) أى على صاحب  
السفل (التعليق) أى تعليق الاعلى حتى يتم من اصلاح الاسفل لان التعليق عبره البناء والبناء على دى السفلى (و) عليه أيضا (السقف)



(و) عليه أيضا (كنس

مرحاض) يلقي فيه

الاعلى سقاطاته لانه بمنزلة

سقف الاسفل وقيل

الكنس على الجميع بقدر

الجاجم واستظهر

(لا سلم) يرقى عليه الاعلى

فليس على صاحب

الاسفل بل على الاعلى

كالبلاط الكائن على سقف

ذي السفلى (و) قضى

على صاحب علوه مدخول

عليه (بعدم زيادة العلو)

على السفلى (الا

الخفيف) وهو لا يضر

هر فاحا لاولا ما لا بالاسفل

(و) قضى (بالسقف

للاسفل) أى لصاحبه

عند التنازع (وبالدابة

للراكب لا متعلق بلجام)

ولاسائق أوقائد الا

لعرف (وان أقام أحدهم)

أى أحسد الشركاء

في بيت فيه رحا معدة

للكراء خربت (رحا) أى

عمرها أحدهم قبل

القضاء بالعمارة أو البيع

لمن يعمر (إذا بيا) أى

شريكاه من أقامتهما معه

ومن أذهم ماله في العمارة

(فالعلة لهم) جميعا

بالسوية (ويستوفى) أى

بعد أن يستوفى المقيم

(منها) أى من العلة

الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح أن على صاحب السفلى الجرائر والورقة والمسمار والتراب والماء الذي يعجن به التراب اه وأراد بالورقة الخشب الرقيق الذي يسهر في الجرائر وما يقوم مقام ذلك كالبرص الذي يرص فوق الجوائز (قوله وعليه أيضا) أى على صاحب السفلى أيضا (قوله يلقي فيه الاعلى الخ) أى سواء كان فيه أسفل وينزل صاحب العلوه فيه الأسفل ويلقي فيه سقاطاته أو كان له قم عند صاحب العلوه وفيه عند صاحب السفلى هذا هو الطاهر (قوله لانه بمنزلة سقف الاسفل) أى في لزوم اصلاح صاحب السفلى له مع ارتفاع الاعلى به (قوله وقيل الكنس الخ) هذا قول ابن وهب وأصبح والقول الاول وهو أنه على صاحب السفلى خاصة قول ابن القاسم وأشهد وهو المشهور من المذهب قال الشارح والذي ينبغي الفتوى به قول أصبح وهو أنه على الجميع بقدر الجاجم ومحل الخلاف إذا لم يجز العرف شئ أما إذا جرى شئ عمل به اتفاقا واختلف في كنس كنيف الدار المستقرة فقبل على ربهما وقيل على المكترى والقولان عن ابن القاسم وفي المدونة دليلهما وكل هذا عند عدم جريان العرف شئ والاعمل بالعرف قطعا وعرف مصر أنه على رب الدار وأما طين الطير الذي ينزل بالاسواق وربما أضر بالمارة فلا يجب على أرباب الجوائز كنسه لانه ليس من فعلهم فلو جمعه أرباب الجوائز في وسط السوق فأضر بالمارة وجب عليهم كنسه البرزلى وهل على المكترين للجوائز أو على الملاك وعندى أنه يخرج على كنس مرحاض الدار المستقرة اه شب وذكر المواق هنا مسئلة وهي مالود دخلت دابة في دار وماتت فيها فقيل أخرجهما على رب الدار لا على ربهما لأن ربهما انما كان يملكها حال حياتهما فإذا ماتت لم يملك منها شيئا فيلزم رب الدار أخرجهما وقيل ان أخرجهما على ربهما لا على رب الدار لانه أحق بحلدهما وحنينهما بلحمهما إذا أراد إطعامه لكلا به وموتها لا ينقل ملك ربهما عنها وروى ابن قاضي وغيره القول الثاني أنظر بن (قوله لا سلم) بالرفع عطفا على التعليق أى لا على صاحب الاسفل سلم يرقى عليه الاعلى (قوله كالبلاط الكائن على سقف ذي السفلى) أى فانه على صاحب الاعلى وأما ما بوضع تحت ذلك البلاط من تراب أو طين أو جبس فعلى صاحب الاسفل كما مر عن أبي محمد صالح (قوله وبعدم زيادة العلو) يعنى أن صاحب العلو إذا أراد أن يزيد في البناء على علوه الذي دخل عليه فانه يجمع من ذلك ويقضى عليه بعدم فعله لانه يضر ببناء الاسفل اللهم الا أن يريد زيادة خفيفة لا يحصل معها ضرر لاولا ما لا بالاسفل فلا يمنع حينئذ ويرجع في ذلك لاهل المعرفة (قوله وقضى بالسقف) أى وأما البلاط الذي فوقه فهو لصاحب الاعلى (قوله الا لعرف) أى كما في مصر فان رب الحمار بسوقه أو بقوده أو بتعلق بلجامه فادنازع مع الراكب ولا يئنه لواحد قضى به للسائق أو المتعلق بلجامها (قوله وان أقام أحدهم رحى الخ) أى أو أقام حماما تخدم أو أقام دارا تخدمت فالحكم واحد وحينئذ ولا مفهوم لرحا وصورته ثلاثة مشتركون في بيت فيه رحا معدة للكراء ثم انما خربت أو انهم دم البيت واحتاجت للاصلاح فأقامها أحدهم بعد أن أيا من الاصلاح ومن أذنه حاله فيه وقيل القضاء بالعمارة أو البيع فالمشهور أن العلة الحاصلة لهم بالسوية بعد أن يستوفى منها ما أنفق عليه في عمارتها الا أن يعطوه ما أنفقه فلا علة له ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن العلة كلها لمن عمر وعليه لمن شاركه حصته من كرائها خرابا على تقدير أن لو أكرت لمن يعمرها واستشكل الاول بأن استيفاءه ما أنفق من العلة فيه ضرر عليه لانه دفع جلة وأحدم مفرقا واجب بأنه هو الذي أدخل نفسه في ذلك اذ لو شاء رفعها للحماء فيجبرهما على الاصلاح أو البيع ممن يصلح (قوله قبل القضاء بالعمارة) أشار بهذا الى أن هذه المسئلة من أفراد وقضى على ثمرين الخ لكن ما مر بيان للحكم ابتداء وما هنا في عمارته إذا بيا قبل رفعها للقاضي فلا مماناة لاختلاف الجهة (قوله ومن أذهم ماله في العمارة) أى سواء كانت ابايتهم من الادن له من حين طلبت منهما العمارة الى آخرها أو سكنا حين الاستئذان ثم أيا حال العمارة أو عكسه بان أيا حين الاستئذان وسكنا حين العمارة (قوله أو سكنا حين العمارة عالمين بها) أى سواء كان استأذنها أم لا واعلم أن فروع هذه المسئلة سبعة الاول ما إذا استأذنها في العمارة وأبو واستمر وأعلى المنع الى تمام العمارة والحكم أنه يرجع بما عمر في العلة والثاني أن يستأذنها بما فسكنها بما بيا حال العمارة



(و) قضى على جدار (بالأذن في دخول جاره) في يثبه (لاصلاح جدار) من جهته (ونحوه) أي الجدار كغيره خشبة أو نحوها لا صلاح  
كشوب سقط أو دابة دخلت في داره فيقضيه عليه بدخول جاره داره لاخذ ما ذكر (و) قضى (بقسمته) أي الجدار (أن طلبت) وصفا  
القسمه عند ابن القاسم أن يقسم (٣٣٣) طولاً من المشرق للمغرب مثلاً فإذا كان طوله عشرين ذراعاً من المشرق للمغرب في

والثالث عكسه وهو أن يستأدمها أو يابوا ويكتاعند رويةها للعمارة والحكم في هذين أنه يرجع عما عساه  
في العلة كالأول والرابع أن بعد مرجع علم أصحابه ولم يطلعوا على العمارة لا بعد تمامها سواء رضوا بما فعل  
أولاً والحكم في هذه أنه يرجع عما أنفق في ذمتهم لقيامه عنهما بما لا بد لهما منه والخامس أن يعمر بآدمهم ولم  
يحصل منهم ما ينافي الأذن لا تقصاء العمارة وحكمها كالتى قبلها والسادس أن يسكتوا حين العمارة عالمين  
بها سواء استأذنتهم أم لا وحكمها كالتى قبلها والسابع أن يأذنوا له في العمارة ثم يمنعاه بعد ذلك فإن كان المنع  
قبل شراء المون التى يعمر بها ثم عرفاه برجع في العلة وإن كان المنع بعد شراء المون رجع عليهم في ذمتهم ولا  
عبرة بمنعهم (قوله وقضى على جدار بالأذن) أى أنه يقضى على الجدار أن يأذن لجاره في أن يدخل الأجزاء  
والبياتين من داره لأجل اصلاح جداره السكان من جهته ارتكاباً لأخف الضررين وهما دخول دار الجار  
ومروءة الاصلاح ودخول دار الجار أخف ويؤخذ من هذا أن مدخل كيف الجار إذا كان في دار جاره فانه  
يقضى على الجار في أن يأذن لجاره بدخول العملة في داره لأجل نزحه وأشعر قول المصنف لا صلاح جداره أنه  
لا يقضى على الجار بالأذن في الدخول لتفقد الجدار وهو ظاهر كلام ابن قنوح وأشعر أيضاً أنه إذا أراد تطيين  
أو تبييض حائطه من جهة جاره فله منعه حيث لا يترتب على ذلك اصلاح جداره كما كان للجار منعه من ادخال  
جص وطين في داره ويفتح له كوة في حائطه لاخذ ذلك ادرباً كما ذكر عليه داره بل قالوا إذا أذن الجار لجاره في  
ادخاله العملة في داره لأجل اصلاح جداره وتضرر من دخول الجار مع العملة كان له ويصعب ما يريد عمله للعملة  
وهم يعملون (قوله أى من حيث العرض) أشار إلى أن عرضاً يغير محمول عن نائب القاعل أى لا يقسم  
عرضه متبساً بطوله (قوله من الجانب الذى يليه) الصواب اسقاطه لأن الفرض أن القسم بالقرعة  
فتارة يأتيه بها ما يليه وتارة ما يلي صاحبها ولو أراد يقسمه بالتراضى لجاز القسم على ما تراضوا عليه من  
الطول أو العرض كفى ابن غارى ورحاه من وفي شبان محل جواز تراضيهما على قسمه عرضاً إذا تراضوا  
على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته وأما على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهة صاحبه فيمنع لأن  
قسمه المراضاة بيع وشرط البيع لا يتفادع بالمبيع فتعطل أن الجدار يقضى بقسمته بالقرعة طولاً لا عرضاً  
ويجوز قسمته بالتراضى طولاً وعرضاً إذا تراضوا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته والامنع ومحل  
القضاء بقسمه بالقرعة طولاً إذا لم يكن عليه جدوع للشرى يكن والامنع بقسمه جداراً طولاً ولا عرضاً بل  
يتقاربان فمن صار له حصص به وله قلع جدوع شرى بكمه ومحل عدم قسمه حيث إذا لم يدخلا على أن من  
جاءت جدوعه في ناحية الآخرة أبقاها بحالها لظن التوضيح (قوله أن يشق نصفه) المراد بان يجعل علامه  
في نصف العرض كوتد يدق في الجدار (قوله على من هدمه) لعل الأولى اسقاط هذه الكلمة (قوله  
لأن هدمه لا صلاح الخ) كلام ابن يونس طاهر أو صريح في الجدار الذى هو لأحد هما وهو ستر بينهما وأما  
المشترك إذا نهدم فان اتسع موضعه قسم كما تقسم أنهاضه والافهون من أفراد قوله وقضى على شريك  
الخ (قوله أو هدم) بالبلاء للمفعول لا بالبلاء للفاعل لأنه لم يرد لأرما أو تفسير بعضهم له بقوله أى انه دام  
نفسه فهو تفسير مرادوه وعطف على هدمه لواقع في خبر لا وقول الشارح فلا يقضى على صاحبه بأعادته  
في الخالي أى ولو مع القدرة على أعادته (قوله فإن كان أصلاً) أى الطريق (قوله لم يزل ملكه عنها) أى  
وحيث لا يجمع من البلاء فيها (قوله بما إذا لم يطل الرمان الخ) قال شيخنا والطول عشرة أعوام على الطاهر  
(قوله فليس له فيها كلام) أى فإذا أراد البلاء فيها فانه يجمع من ذلك ويهدم ماؤها أى (قوله وهى ما فصل  
الخ) أى وأفضية الدور التى يقضى بحلوس الماعة فيها ما أراد على مرور الناس في طريق واسعة نافذة

بعرض شترين مثلاً  
أخذ كل واحد عشرة  
أذرع بالقرعة فعلم أن  
المراد بطوله امتداده  
من المشرق للمغرب مثلاً  
لا ارتفاعه و (لا) يقسم  
(بطوله عرضاً) أى من  
حيث العرض بأن يأخذ  
كل واحد منهما شترين  
الجانب الذى يليه بطول  
العشرين ذراعاً بان يشق  
نصفه كما رأى عيسى بن  
دينار (و) قضى على جدار  
(بأعادة) جداره (الساتر  
لغيره) على من هدمه  
(أن هدمه ضرراً) بجاره  
(لا) أن هدمه (لاصلاح)  
كفوف سقطه (أو  
هدم) بنفسه فلا يقضى  
على صاحبه بأعادته في  
الحالين على ما كان عليه  
ويقال للجار استر على  
فصلان شئت (و) قضى  
(بهدم بناء في طريق)  
نافذة أولاً (ولو لم يضر)  
بالمارة لأنها واقف لمصلحة  
المسلمين فليس لأحد أن  
يبنى بها شيئاً فإن كان  
أصلها ملكاً لأحد بان  
كانت داراً له وانهدمت  
حتى صارت طريقاً لم يزل  
ملكه عنها وقيد بعضهم  
بما إذا لم يطل الزمان  
حتى يطن أعراضه عنها

(قوله)

فليس له فيها كلام (و) قضى (بمحلول مائة) أصله يبعه بفتح لياء جمع نافع كجائز وحكمة

وصانع وصاعه تحركت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً (بأفضية الدور) وهى ما فصل عن المارة من طريق واسع نافذ كان بين يديها أولاً



فلا قضاء لضيق أو غير نافذ (الببيع) أي لأجله لا لنحو حديث (نخف) البيع أو الجلوس فإن كثرت كل النهار أو أضر بالمارة منع فضلا عن القضاء به وقضاء المسجد كقضاء الدور قبل ثم الرجوع بجواز كراء الألفية خلافا لما يفيد التثنية قنأه (و) قضى (السابق) من الباعة فلا قضا إن نازعه فيه غيره ولو اشتهر به ذلك العير (كمسجد) تشبيه في القضاء للسابق في مكان (٣٣٣) منه وهذا لم يكن غير السابق اعتاد الجلوس فيه لتعليم علم

كتدريس أو تحديث أراقراء أو أقاته فانه يقضى له به كما يفيد قول الامام فانه أحق به من غيره وقال الجمهور أحق به استحسانا لا وجوبا أي أن الحاكم يقول لمن نازعه الأولى لأن والاحسن عند الله تعالى أن تنحى عنه لمن اتسم به فيكون كلامه له خارجا بخارج الفتوى لا الحكم والظاهر أن اختصاصه به انما هو في الوقت الذي اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا وقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا أن سافر سفر انقطاع ثم قدم (و) قضى على جار (سدكوة) بفتح الكاف وضدها أي طاعة (فتحت) أي أحدث فتحها تشرف على دار جاره وأما القديمة فلا يقضى بسدها يقال للجار استر على نفسك إن شئت (أو يسد) بالتثنية (خلفها) أي حاربها وكذا داخلها أي مع بانها على ما هي عليه فيها فلا يكتفى ذلك بل لا بد من سد ما يبدل

(قوله فلا قضاء لضيق الخ) أي لأفناء الله والتي في طريق ضيق أو غير نافذة أي لأفناء فيها يمكن منه الجلوس لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها والحق في النافذة لعامة المسلمين فيمنع من ضيق عليهم والخاصة لانه انما يقضى بجلوس الباعة بأفنية الدور بشرط أن به أن خف الجلوس وكان لا يضر بالمارة لا تساع الطريق وأن تكون الطريق نافذة وأن يكون جلوسهم للبيع (قوله لا لنحو حديث) أي لا يقضى بجلوسهم لنحو حديث بل يمنع فضلا عن القضاء (قوله وقضاء المسجد كقضاء الدور) أي في كونه يقضى بجلوس الباعة فيه أن خف ولم يضيق على مار (قوله ثم الرجوع بجواز كراء الألفية) أي سواء كانت أفنية دور أو حوايت فيجوز لصاحب الدار أو الخانات أخذ الأجرة من الباعة الذين يجلسون كثيرا في فناء داره أو حائوته قضى المواق سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الألفية التي اتفعاهم بها لا يضيق على المارة أن يكررها ابن رشد لأن كل مال للرجل أن ينتفع به يجوز أن يكرهها وهو يشمل بعمومه فناء الحوايت وغيرها به يسقط تنظير عقب في فناء الحوايت اهـ بن (هـ) خلافا لما يفيد (ت) أي من منع كرائها وقد علمت أن النقل عن ابن القاسم خلافه (قوله كمسجد) أي كما أن من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فانه يقضى له به وإذا قام لفناء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بن وهل يكفي السبق بالقرش فيه أولا بد أن يكون بذنه وأما السبق بالقرش فهو تحجير لا يجوز خلاف ذكره ح (قوله فانه يقضى له) أي لذلك المعتاد بذلك المحل ويقام السابق الذي سبق إليه منه (قوله وقال الجمهور أحق به) أي وقال الجمهور أحق به استحسانا لا وجوبا ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة لا مشتهر (قوله ان الحاكم يقول لمن نازعه) أي يقول للسابق الذي نازعه المعتاد (قوله فيكون كلامه له) أي فيكون كلام الحاكم للسابق (قوله فتحت) صفة لكونه وكذا قوله أو يسد خلفها ولا مفهوما لقوله أو يسد خلفها لو أريد بقاؤه من غير سد فالحكم كذلك من باب أولى وحاصله أن الكوة التي أحدث فتحها تقضى بسدها وإذا أريد سد خلفها فقط بعد الأمر بسدها فانه يقضى بسدها جميعا ويرى كل ما يبدل عليها ويقدح القضاء بسد الكوة التي حدث فتحها بما إذا كانت غير عالية لا يحتاج في كشف الجار منها إلى صعود على مسلم ونحوه والأفلا يقضى بسدها وقيدته أيضا بما إذا كان يترأى منها الوجوه والمرارع والخيرانات والألم تسد اتفاقا وإذا سكت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها عشر سنين ولم ينكر جبر عليه ولا مقال له حيث لم يكن له عذر في ترك القيام وهذا قول ابن القاسم وبه القضاء اهـ بن (قوله تشرف على دار جاره) أي بحيث ينبغي للرائي منها الوجوه وإن كان لا يظهر للرائي منها لوجوه فلا يقضى بسدها إذا أضر رفيها اهـ عدوى (قوله وأما القديمة فلا يقضى بسدها) أي سواء كانت مشرفة على دار الجار أم لا (قوله خارجها) أي وهو ما كان جهة الجار (قوله كإزالة العتبة الخ) أي ولو أزل ماد كرم ولم يبق ما يبدل عليها وجه وسدها من خارج فقط وهو جهة الجار وأني داخلها لا يسد جاره ذلك لأن الإنسان لا يمنع من حفر حفرة في حائطه ليضع بها اهـ شيئا عدوى (قوله بل لا بد من سد ما يبدل عليها) الأولى بل لا بد من إزالة ما يبدل عليها كان بسدها وغيره (قوله وكذا عبرها أي عبر الكوة كشبه الباب وعرفه وهي حدث شيء من ذلك وكان مشرفا على الجار قضى بإزالته وهدمه (قوله وبمع دى دحان) أي وقضى بجمع أحداث على دحان إذا تصرع بالخبران به بسبب تدويدات الب

والخيطان ويحود ذلك رقرله ورأى به أي قضى بجمع أحداث على دحان إذا تصرع بالخبران به بسبب تدويدات الب ومدمح ومسطوم مطلق ومجبرة بالمدح لمح المدح والمسطوم هو الذي يوضع فيه مصارين الهجمة عليها كإزالة العتمة وإواجهه بالشبان والخشب والجواب حرقا من أطلة لرمي و يريد من أحدثها أو غيره فتحها بادعاء قدمها للدلالة محلها عليها وكذا غيرهما بما يشرف على الجار حيث حدث (وبمع دى) دى (دحان كحشم) وقرن ومطبخ وقهس (ورأى كديباغ) ومدمح ومسطوم من كل ما له رائحة كريهة للضرر والحاصل من ذلك والمراد بالحادث مما ذكره لا القديم



و رأسها وكروشها وبسطها في الماء الحار لارالة ما فيها من الاقدار والشعر والمصالح هو الماء الذي يطبخ فيه المصارين والروس بعد ان حراج قذرها في المسط \* (تبيه) \* يمنع الشخص من تنقيص الحصر ونحوها على باب داره اذا اصر العبار بالمارة ولا يحمله نهائيا فله على باب داره قال ابن حبيب (قوله وأندر) أي وقضى يمنع أحداث أندر وقوله بفتح الدال المهملة قال ح ولم أقف على غيره وهو مصرف لأنه ليس علما ولا صفة وانما فيه وزن الفعل وحده ولا يقتضي المنع من الصرف وحده (قوله قبل بيت) اعترض بان منعه لا يتقيد بكونه في مقابلة البيت بل بحصول الضرر كما يفيدته تعليل الشارح فلو حذف قوله قبل وأبدله بعتد أو قرب لمسلم مما أورد عليه وقد يقال ان الجارين اذا كان في أي ناحية من البيت يقال فيه انه قبل البيت (قوله أوحانوت) أي أو نحوهما كبستان ولا مفهوما لبيت فلوقال المصنف قبل كبيت بالكاف كان أشمل (قوله يمنع أحداث مضر) أي وقضى يمنع أحداث مضر (قوله كرحا الخ) أي وأما الغسال والحداد والدقاق اذا كان يؤدي وقع ضررهم فقط ولا يضر بجدار الجار فلا يمنعون من ذلك (قوله واحداث اصطبل) أي وقضى يمنع أحداث اصطبل لحيل ونحوها من الدواب واعترض بأن هذا مستغنى عنه لأنه ان كان المنع للرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كدباغ وان كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله وان كان للتأذي بالصوت فهو لا يقتضي منع الأحداث كما يأتي في قوله وصوت ككمد وأجيب بأن العلة في منع أحداثه الرائحة والضرر بالجدار لكن المصنف أراد التنصيص على أعيان المسائل المذكورة في المدونة (قوله أوحانوت قبالة باب) أي وقضى يمنع أحداث حانوت للبيع أو الشراء أو لصناعة قبالة باب شخص لما يلزم على ذلك من التطلع على عورات ذلك الشخص وأولى في المنع من أحداث الحانوت قبالة باب أحداث مصطبة لأجل الجلوس عليها قبالة باب (قوله ولو سكة نقذت) هذا خلاف ما لابن عارى من التقييد بالسكة غير النافذة بناء على التسوية بين الحانوت والباب قال ح وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة لكن نقل البرزلي عن المازري أن بعض القرويين قال ان الحانوت أشد ضررا من الباب لكثرة ملازمة الجلوس به وانه يمنع بكل حال قال المازري وهو الصواب نقله ح وعليه جرى الشارح في اطلاقه لكلام المصنف هنا اه بن (قوله ان تجددت الشجرة) أي ان حدثت الشجرة على الجدار ولا مفهوم للأعصان بل اذا أضر بعض جدار الشجرة المتجددة بالجدار فانه يقطع ذلك الجزء أخذ من قول المصنف ومضر بجدار ولا تنقطع الشجرة وكما يقتضي بقطع أعصان الشجرة المضرة بالجدار يقتضي أيضا قطعها اذا صارت سلمها للصاعد عليها لبيت الحار بخلاف دار خربة بجدار لا آخر ويحشى توصل السراق منها الذي الدار فلا يلزم صاحب الخربة نأوا ولا يلزم صاحب الدار الاحتراس وحفظ متاعه (قوله فقولان) الاول لمطرف وابن حبيب وأصبح وعيسى بن دينار واستظهره ابن رشد والثاني لابن الماجشون لان باني الجدار علم أن هذا يكون من حريم الشجرة فهو داخل على اصرار الشجرة له وقد علمت أنها اذا كانت قديمة على الجدار فالخلاف انما هو في قطع ما أضر من أعصانها وأما نفس الشجرة فلم يس الجار قطعها ولو أضر جدرانها المعيبة بجداره كما ذكره ابن رشد انظر بن (قوله ولا يقتضي منع بناء مانع ضوء وشمس ورياح) هذا هو المشهور ومقاله مارواه ابن دينار عن ابن نافع انه يمنع من مانع الضوء والشمس والرياح (قوله الا أن يكون) أي البناء (قوله ولا يمنع من علو بناء) أي ولو عير منفعه تعود عليه ولو أضر بجاره قال ابن كنانة الا أن يرفعه ليضر بجاره دون منفعة له فانه يمنع اه في المدونة في آخر كتاب القسم ومن رفع نيانه فجاوز به نيان جاره ليصرف عليه لم يمنع من رفع نيانه ويمنع من الضرر بالتطلع على جاره قال أبو الحسن اللام في ليشرف لام العاقبة اه وهذا يفيد أن ما أدى الى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه (قوله الا أن يكون ذميا فيمنع) أي من علوسائه على بناء جاره المسلم وفي جوار مساوانه لجاره المسلم ومنعه من المساواة قولان قال شيخنا العدوي ولدي شريكه كان عال وليس له ماء محل عال يشرف منه على المسلمين (تبيه) كما لا يمنع الشخص من علوسائه على بناء جاره لا يمنع من أحداث مانع من العلة انما قال

(و) يمنع (أندر) بفتح الدال المهملة أي الجارين (قبل) أي تجاه (بيت) أوحانوت للتضرر ببيت التدرية (و) يمنع أحداث (مضر بجدار) كرحا ومصدق وبشر ومراحض (و) أحداث (اصطبل) أوحانوت قبالة باب ولو سكة نقذت (و) قصي (بقطع ما أضر من) أعصان (شجرة بجدار) لغيره (ان تجددت) الشجرة (والا) بأن كانت أقدم من الجدار (فقولان) في قطع المضر من أعصانها وهو الراجح وعدمه وهو قول ابن الماجشون (لا) يقتضي منع بناء مانع ضوء وشمس ورياح عن جاره وظاهره ولو منع الثلاثة (الا) أن يكون منع الشمس والرياح (لا ندر) أي عنه فيمنع ومثله الاندراطاحون الرياح (و) لا يمنع من (علو بناء) على بناء جاره الا أن يكون ذميا فيمنع كما يمنع المسلم الذي أشرف على بناء جاره من الضرر أي التطلع على جاره (و) لا يمنع (من صوت ككمد) وهو دق



وقصار واحد ونحوه (و) لا يمنع رب دار من أحداث (باب) ولو قبالة باب آخر (٣٣٥) (سكة نافذة) الى القضاء ولو ضيقة

(و) لا من (روشن) وهو جناح يخرج منه في علو حائطه لينى عليه ماشاء (و) لا يمنع من (ساباط) سقف ونحوه على حائطين له مكنى طريق ولذا قال (لمن له الجانبان) قيد في الساباط فقط وقوله (سكة نافذة) الى القضاء قيد في روشن والساباط ولا بد من رفعها عن رؤس الركبان رفعا ينال (والا) تكن السكة نافذة (فكالمالك لجميعهم) فلا يجوز أحداث روشن والساباط الا باذن الجميع والمعتد أنهم يجوزون غير النافذة أيضا ان رفع عن رؤس الركبان رفعا ينال ولم يضربا بضوء المارة (الانما) أى فتح باب بالسكة العبر النافذة فيجوز بغير ادن أحد منهم (ان نكب) عن باب جاره بحيث لا يشرف منه على ماى داره ولا يقطع عنه منفعة والاستثناء منقطع (و) الا (صعود) حيلة) لاصلاحها أو جنى ثمرها فيجوز (وأندر) جاره (بطلوعه) ليستر ما لا يحب الاطلاع

كأحداث قرن قرب فرن أو حمام قرب حمام آخر أو طاحون قرب طاحون أخرى كما قاله في معيار الحكم والتبصرة اطرح (قوله وقصار) أى وصوت قصار وهو الذى يبيض القماش كما أذلت الكاف في كلام المصنف صوت القصار ومن معه أذلت أيضا صوت صبيان بكتب بأمر معلمهم لأصواتهم للعب فيمتعون ودخل أيضا صوت معلم الانعام وصوت الكروان المتخذ للصياح والحمام المتخذ للهدير وظاهر المصنف عدم المنع ولو اشتد صوت كالمكدودام وفي المواقف خلافه وأن محل عدم المنع مالم يشتد ويدم والا فيمنع من ذلك وكل هذا اذا لم يضرب بالجار ولا بالمنع اتفاقا (قوله سكة نافذة) أى وأما بغير نافذة فانه يمنع من الأحداث الا برضا الجيران (قوله ولو ضيقة) أى هذا اذا كانت واسعة وهى ما كان عرضها سبعة أذرع بل وان كانت ضيقة عرضها أقل مما ذكر (قوله والافكالمالك لجميعهم) أى والافهى كالمالك لجميعهم (قوله الا باذن الجميع) أى ولو رفعه رفعا ينال ولا يكتفى اذن بعضهم وقيل ان المعتد ان من يمر من تحتها المنزل وأما من لم يمر من تحتها المنزل فلا يعتبر اذنه هذا القول الثانى منه عجز عن الكافي وأقره كانه المذهب والذى في حاشية القيسى أن الاول هو المذهب (قوله والمعتد بالخ) أى ان ما ذكره المصنف في روشن والساباط من التفصيل بين كون السكة نافذة أو غير نافذة ضعيف والمعتد حوار أحداثها مطلقا كانت السكة نافذة أو غير نافذة ولا يحتاج لاذن أحد حيث رفع عن رؤس الركبان رفعا ينال ولم يضرب بضوء المارة قال ابن عارى التفصيل بين النافذة وغيرها لا بى عمر بن عبد البر في كافي ونقله عنه المتطوع وعليه قصر ابن الحاجب وقوله ابن عبيد السلام وابن هرون والمصنف وأما ابن عرفة فقد قال لا أعرفه لا قدم من أبى عمرو وطاهر سمع أصيح عن ابن القاسم فى لاقضية خلافه ولم يقيد ابن رشد بالطريق السافرة فتأمل اه وتعليقه ح بان التفصيل الذى ذكره أبو عمر ذكره قبله ابن أبى ريدى النوار ودكره قبله أبو بكر الوقار ناقلا له عن ابن عبد الحكم وذكره أيضا ابن يونس ثم قال ح بعد نقل كلامهم فقد وجدنا الص لا قدم من أبى عمر على أرد كر أبى عمر له وقبول الجماعة المدكورين له كافي في الاعتماد عليه اه وبهذا تعلم ما فى قول شارحنا تبعا لعقب ان التفصيل ضعيف والمعتد بالخ اطرح (قوله الابابان نكب) أى حرق عن باب جاره (قوله ولا يقطع عنه منفعة) خرج ما دالصفه حتى منعه من ربط دابة ببابه مثلا واعترض ح قول المصنف الابابان نكب بانه يقتضى ان الباب الذى فتحه اذا كان منكبا عن باب جاره الذى بقا له يجوز فتحه ولو كان ذلك بقرب باب جاره الملاصق له بحيث انه يضيق عليه فيما بينه وبين بابيه يقطع ارتفاعه بذلك وليس كذلك كما في المدونة وكلام ابن رشد فلو قال المصنف الابابان نكب ولم يضرب بجار ملاصق لوى بماى المدونة وخص كلام ابن رشد واعلم أن فى فتح الرجل الباب أو نحو يله عن موضعه في الزقاق الذى ليس سافدا ثلاثة أقوال أحدها انه لا يجوز بحال الا باذن جميع أهل الزقاق وهو الذى ذهب اليه ابن زرب وانه جرى العمل بقربة والثانى ان له ذلك فيما لم يقابل باب جاره ولا قرب منه فيقطع به مرفقا عنه وهو قول ابن القاسم في المدونة وقول ابن وهب والثالث ان له تحويل بابيه على هذه الصفة اذا ساد الباب الاول وليس له أن يفتح فيه بابا لم يكن قبل بحال وهو قول أشهب اه بن (قوله والاستثناء منقطع) أى لان ما قبل الامتعلق بالروشن والساباط وما عداها متعلق بالباب (قوله والاصعد ونحوه الخ) أى بخلاف المارة المحدثنة أو القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فانه يمنع من الصعود عليها لان الصعود لجنى الثمرة ونحو ذلك نادر بخلاف الادان ومحل منع الصعود على المنارة المشرفة مالم يجعل لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران بحيث لا تشين الاشخاص ولا الهيات ولا الذكور ولا الانثى والجار صعودها (قوله وظاهر المصنف وجوب الانذار) أى وهو المعتد وقوله وقيل الخ أى وهو ضعيف (قوله لعرر خشبة فيه) أى لادخال خشبة فيه والدليل بان ذلك جبر الموطا لا يمنع أحد لم جاره أن يعرر خشبة في جداره رواه ابن وهب خشبة بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع فتصح الحاء والشين

عليه من حريم أو غيرهما طاهر المصنف وجوب الانذار وهو طاهر وقيل يندب (وبدب) عادة جداره (لعرر خشبة) فيه لانه من المعروف ومكارم الاخلاق



(و) نذهب الجار (أو فاق بما) لجار أو أهل أو غيرهما فضل عنه لشرب أو زرع أو غيرهما (وقد باب) لجار ليعر منه حيث لا ضرر عليه في ذلك وكان الجار يشق عليه المروءة من غيره (وله) أي لمن أعار عرصته للبناء بها أو الغرس فيها (لرجوع) في عرصته المذكورة حيث لم يقيد العارية بزمان ولا عمل ولا لزمت لا تقضائه (٣٣٦) كما يأتي (وهذا) أن محل الرجوع في العرصه المذكورة (أن دفع) المعبر للمعارة

وصم البناء وبضم البناء والشين وحل مالك ذلك على ان يدب وجهه السامعي واجد في الوجوب وحذف هل لجار المسجد غرض خشية في حائطه وبه أفتى ابن عثاب تأقلا له عن الشيوخ أو ليس له ذلك ويمنع منه واليه ذهب ابن مالك قال ابن ناجي والنفس اليه أميل واستظهره غيره أيضا (قوله وارفاق بما) يعني أنه يندب لمن عنده ما في بئر أو في زبر أو في غيرهما فضل عن حاجته أنه يدفعه لغيره ليرتفق به في شرب أو في سقي زرع كان ذلك العبر جاره أو من أهله أو غيرهما (قوله وفتح باب لجاره) أي إذا كانت دارك ذات بايين وكان يشق على جارك الذهاب لبيتك من بابك أو من طريقه ويسهل عليه ذلك من جهة دارك فيندب لك أن تفتح له بابك ليذهب لداره من بيتك من بابك الثاني حيث لا ضرر عليك في ذلك (قوله وله الرجوع) هذا ليس حرر بطلا بقوله وندب عارة جداره لغيره خشية كما هو ظاهر بل محذوف بعد قوله خشية أي وعرضته لبناء بدليل قوله وفيها الخ وحاصل المسئلة أن من أعار عرصته لجاره أو لغيره لينتج أو ليعرس فيها ولم تقيد تلك العارية بأجل فلما فعل المستعير البناء أو الغرس أراد المعبر أن يرجع عليه قبل المدة المعتادة في الاعارة للبناء أو العرس فلا يمكن من الرجوع قبل انقضاء المدة المعتادة إلا بدفع المعبر للمستعير ما أتفق في البناء والغرس كذا ذكر في المدونة في باب العارية ودكر فيها محل آخر إلا أن يدفع المعبر للمستعير قيمة ما أتفق والترك لما يرى الناس أنه عارة مثله من الامدواختلف الاشياخ هل بين الموضوعين المدكورين وفاق أو خلاف على ما ذكره الشارح إلا أن ما ذكره من التأويل الثاني من تأويل الوفاق لا يظهر لأنه إنما يعطيه قيمة ما أتفق يوم البناء فلا يراعى قرب الزمان أو بعده إلا لو كان المنظور له قيمة البناء لا قيمة المون مع أن المنظور له قيمة المون خلافا لما يفيد كلام الشارح وخش وعيق وشب قنامل (بقي شيء آخر) وهو أنه سيأتي للمصنف في العارية ولزمت المقيمة بعمل أو أجل والافالمعتاد وهذا يفيد أنه ليس له الرجوع في العارية العبر المقيدة ولو دفع ما أتفق أو قيمته وهذا يخالف ما هنا وأوجب بأن المصنف قد ذكر بعد قوله والافالمعتاد ما يفيد أن قوله والافالمعتاد مخصوص بعبر المعارة للبناء والغرس وأما ما أعار لغيرهما فله الرجوع فيه (قوله لسلم من الابهام) أي لان المتبادر من قوله وله الرجوع أي في اعارة الجدار لغيره الخشبة مع أنه متعلق بمسئلة العرصه بدليل قوله وفيها أن دفع الخ لا به لم يذكر ذلك في المدونة إلا في مسئلة العرصه وأما مسئلة عر الخشبة فلا رجوع له بعد الادن ولو قيل العر على المعتمد كما رجحه الفقهاء في خلاف ما قل له الرجوع قبل الغرض لا بعده وقد حكى ابن ناجي لقول ابن علي حدسوا من غير ترجيح لأحد منهما والفرق بين اعارة العرصه للبناء حيث أن له الرجوع بخلاف اعارة الجدار لغيره الخشبة فلا رجوع له أن اعارة الجدار لغيره الخشبة قد قال بعض أهل العلم بالقضاء (قوله والالجال) مرادف لما قبله وهو الالهام بالموحدة

فصل في المزارعة (قوله وعقد ها غير لازم قبل البذر) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة فلا تلزم بمجرد الصبغة بخلاف شركة الاموال على المعتمد فيها كما مر اه وقد جزم ابن الماجشون وسعنون بلروم المزارعة بالعقد وهو قول ابن كدانه وابن القاسم في كتاب ابن سعنون وأما وقع هذا الاختلاف في المزارعة لاهما شركة عمل واجارة فن علب الشركة لم يرها لارمة بالعقد لما مر أن شركة العمل إنما تلزم بالعمل ولا أجارها الأعلى لكافؤ ولا اعتدال إلا أن يتطوع أحدهما بما لا فضل لكرائه ومن علب الاجارة ألزمها بالعقد وأجار النفاضل بينهما نظرا من قبلهم تلزم باله إذا انضم اليه عمل وجعله لا قول فيها ثلاثة (قوله ما معناه) أي كشتل لبصل والخس (قوله ولا بالعمل) أي ولا بهما معا بدون بذر (قوله قد قيل معناه) أي فيما عد ضرورة ما إذا سارياي الجميع فالحا حائرة اتفاقا كما في التوضيح بقول من لا به قد قيل بمعناه مطلقا صوابه حذف مطقة لأنه لم يدل بذلك أحد عندنا لمساعد من الاتفاق في صفة التساوي لأن يقال مرده بذلك القائل أبو حنيفة فاه

(ما أتفق) في البناء أو الغرس (أو قيمته) أو لتبوع الخلاف أي وفيها أيضا ما كان آخره الرجوع أن دفع قيمة ما أتفق قائما على التأييد (وفي موافقته) أي الموضوع الثاني للأول بحكم ما أتفق على ما إذا اشترى ما عر به وقيمته على ما إذا كان من عنده أو ما أتفق إذا رجع المعبر بقرب وقيمته إذا رجع بعد بعد أو ما أتفق إذا لم يشتره بغير كثير وقيمته إذا اشتراه بغير كثير (ومخالفته تردد) وستأتي له هذه المسئلة في العارية مفصلة موضحة فلو حذفها من هنا لسلم من الابهام والالجال والالهام حيث عبر بتردد مكان التأويل ومن التكرار الآتي في محله عليه رضوان الله وتحيته وبركاته

فصل في المزارعة \* وهي الشركة في الزرع وعقد ها غير لازم قبل البذر كما أشار له بقوله (لكل) من المتعاقدين على شركة زرع (فسخ) عقد (مزارعة) أي

الرجوع بالانفصال عنه (أن لم يبدر) أي صرح سار في معناه حتى لا يس بلا لارم مائة ولا ما عمل قبل البذر ولو كرث وتسوية أرض واجراءه عليه ما عي الأرجح لتلزم نائبه - رواه لم يشده عمل وإعمال تلزم له بعد شركة المال لأنه قد قيل عنه ما وضعف أمرها فاحتيج في لزومها الأمر قوي وهو البذر



وهل اذا بذل البعض تلزم في الجميع أو فيما بذر فقط أو ان يذرا لا كثر لزم في الجميع والاقول فكالعدم وان بذرا النصف فللكل حكمه (وتحسب بشرط أربعة أشار لا وطأ بقوله (ان سلما) أي المتعاقدان (من كراء الأرض بممنوع) بأن لا تقع الأرض أو بعضها في مقابلة بذر أو طعام أو ما تنبت ككرائها ذهب أو فضة أو عرض أو حيوان فان لم يسلم من ذلك منعت ككرائها طعام ولو لم تنبت كسبل أو بما أنبتت ولو غير طعام كقطن وكتان واستثنى من ذلك الحشيش ونحوه فيجوز كما يأتي في الاجارة وأشار للشرط الثاني بقوله (وقابلها) أي الأرض (مساو) لكرائها غير بذر بدليل ما قبله من عمل بقوله (ويدو المراد قابلا لها مساو على (٣٢٧) قدر الربح لواقع بينهما كان تكون أجرة

الأرض مائة والبقر  
 والعمل خمسين ودخلاً  
 على أن لرب الأرض الثلثين  
 ولرب البقر والعمل الثلث  
 أو يكون آخرتها مائة  
 كالأرض ودخلاً على  
 النصف فتجوز فيها  
 والافسدت فمتى التساوى  
 أن يكون الرمح مطابقاً  
 للمخرج ولثالثها بقوله  
 (وتساوى في الرمح) بأن يأخذ  
 كل من الرمح بقدر ما  
 أخرج والافسدت ولا  
 شأن أحداً الشرطين  
 يعني عن الآخرة  
 حل ما قبل هذا على  
 المقابلة بالنصف أفاد  
 أنه إذا كان أحدهما  
 الثلث والآخرة الثلثين  
 فسدت ولو دخل على  
 أن الرمح بقدر ما أخرج  
 كل وليس كذلك فالحق  
 أن شرطها شيئان فقط  
 كما قال أبو الحسن الصغير  
 لا تصح الشركة في المراجعة  
 إلا لشرطين أن يسلموا من  
 كراء الأرض بما يخرج  
 منها وإن يعتد لأيهما  
 بعد ذلك انتهى أي  
 يعتد لأيهما يخرج من

بقولهم مطلقا وان خالفه صاحبه قال سباص وحوها ثلاثة شتر دى لارض ولعجل والالة  
والزريعة جارت اتفاقا وان اختلف احدهما بالبدن من عبده والآخر بارض طابال واشتركا في غيرهما تساويا و  
تفاوتا فسدت اتفاقا لا شتما على كراء الارض بما يخرج منها الاعلى قول الداودى والاصبلى ويحيى بن  
يحيى يجوز كراء الارض بما يخرج منها وهو خلاف مذهب مالك واصحابه وما عدا هذين الوجهين مختلف  
فيه (قوله رهل اذا بذر البعض الخ) ظاهره انه لانص في هذه المسئلة قال طنى اصل هذا التوقف لعج وهو  
قصود وقد صرح ابن رشد بان مذهب ابن القاسم في المدونة انه ان بذر البعض فلا يلزم العقد الا فيما بدر  
ولكل الفسخ فيما بقي انظر بن (قوله شروط أربعة) جعلها الشارح أربعة مجازاة لكلام المصنف وسيأتى  
له أن الصواب كالأبن شاس وأبى الحسن وغيرهما أن الشرط اثنان فقط السلامة من كراء لارض بمنوع  
والتساوى في الربح بأن يأخذ كل واحد منهم بقدر ما أخرج وسيظهر لك وجه ذلك (قوله كدراؤها بذهب أو  
فضة) هذا مثال للجائر وهو السلامة من كراء لارض بمنوع (قوله فان لم يسلم من ذلك منعت) قاله  
الشافعية محل منع كراء الارض بما يخرج منها اذا اشترط الاخذ من عين ما يخرج من حصص تلك البقعة  
صريحاً ولم يكتفوا بالجنس وهي فسخة وفي بن جواز كراء الارض بما يخرج منها عند الداودى ويحيى بن  
يحيى والاصبلى كما هو حجة في قول الشارح منعت أى على المشهور لا اتفاقاً (قوله ونحوه) أى كالبوص  
افارسي والعرد الفاقلى والصيدل والحلفاء والحشيش والشب والكبريت ونحوهما من المعادن (قوله الا  
فسدت) أى والابأن دخلا على المصافى في الصورة الاولى على الثلث والثلاثين في الصورة الثانية فسدت  
لدخولهما على التفاوت فيها (قوله مطابقاً للخارج) أى منهما أى فان كن لمخرج منهما متساوياً فلا بد أن  
يكون الربح مساوية وان كان الخارج من أحدهما أكثر من الخارج من الآخر فلا بد أن يكون له من الربح  
بقدر ما أخرج (قوله بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما أخرج والافسد) أى والايأخذ منه بقدر ما أخرج  
فسدت كما اذا تساوى باي جميع ما خرجاه وشرطاً في عقد الشركة أن جميع ما يحصل من الزرع على الثلث  
والثلاثين أو كان ما أخرجاه على الثلث والثلاثين وشرطاً أن ما يحصل من الزرع بينهما مناصفة (قوله على المقابلة  
بالنصف) أى بان قبل وقابلها مساو من نقر وعمل بان يكون أجرتهما قدر أجرة الارض وتساوى باي الربح بان  
كان كل واحد يأخذ نصفه (قوله اذا كان أحدهما الثلث) أى أخرج الثلث الخ (قوله وسيأتى ما فيه) أى من أن  
اشترط خلط البدن حقيقة أو كما قول سحنون والمذهب عدم اشتراط ذلك كما هو قول ابن القاسم ومالك  
على أنه لا وجب لخلط البدن شرطاً من شروطها لان شرطها ما كان عامياً في جميع صورها وهذا خاص  
ببعض الصور (قوله بعد العقد) لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد اذ ما كان فيه لم يكن  
تبرعاً ولو صرح باناه تبرع لانه حينئذ قد دخل عليه فهو مشروط اه وذلك ان يخرج كل قدر ما أخرج  
الآخر وعقد على التساوى في الخارج وبدن ثم تبرع أحدهما لآخر شئ من حصته (قوله خلط بدن)  
عطف على سلماً أى وشرط صحته خلط بدنه وعطف عليه بالبطر للمعنى هذا اذا قرئ خلط مصدراً وأما  
ان قرئ نصيغاً الفعل فالعطف ظاهر (قوله كالقطن والقصب ونحوهما) أى كالخس والبصل وغيرهما  
من الخضراوات التي تنقل اكن فيه أن القطن يزرع حبه وان كان لا يسذر بل يدعى في الارض فان جعل قوله  
كالقطن راحاً للعب وما عده راحاً لغيره صحح الا فالأى حذف القطن (قوله أى منهما) أشار الشارح

الرجوع على قدر ما احرأوا ما اشترط الراعي مسيباني - فيه (الاترغ) من أحدهما للآخر شيء من الرجوع من غير وعد ولا عادة (بعد لزوم العقد) بالدر في جرد وأشار الشرط الرابع بقوله (وخلط بدران كان) المراد بالدر الزرع فيه فيشمل الحب وغيره كالغطن والنصب ونحوهما وقوله ان كان أي منهما معافا كان من عبدا أحدهما ولا يثبت خلط أي ان البذر اذا كان من معافا فلا بد من خلطه حقيقة أو حكما كما أشار له بقوله (ولو) كان الخلط (ما حراهما) له بأن يحتمل كل بذرهما إلى الارض ويبدلهما من غير تميز إلا أحدهما عن الآخر فتصح الشركة حيث دخل على التعاون والشركة في الجميع كما هو الموضح فان تميز بذر كل بوجهه فلا شركة بينهما ولو لكل واحد ما أنبته حبه وينتزعان في الأكرية وبتقاصان وورد بالمبالغة المول بعدم الصحة في الخلط الحكمي المذكور



واشترط الحسي وما مشى عليه المصنف هو أحد قولين سحنون وابن القاسم ورجح ولهما أيضا قول مع مالك أنه لا يشترط الخلط حسابا ولا حكما  
 قالوا يترك كل منهما في جهة أو قدان غير الآخرة صحت عندهم وهو ظاهر كلام أبي الحسن المتقدم ورجحه بعضهم وبقي على المصنف شرط وهو  
 ثمانهما جنسا وصنفان أو أخرج (٣٢٨) أحدهما قححا والآخر فولا أو شعيرا لم تصح ولكل واحد ما أنشأ بذره ويتراجعان

في الأكبرية وقيل  
 بالصحة أيضا وفسر  
 المصنف على ما مشى  
 عليه قوله (فإن لم يثبت  
 بذرا أحدهما وعلم) ربه  
 الذي لم يثبت بذره  
 لغرضه أو سوسه أو  
 قدمه وبعض الحب الذي  
 إذا أصابه الدخان لم يثبت  
 كالبرسيم وبذر الكتان  
 والملوخية سواء تميز البذر  
 المذكور في جهة أو  
 اختلط (لم يحتسب به)  
 في الشركة (إن غرس)  
 صاحبه بأن علم ولم يبين  
 له (وعليه) أي على العار  
 لشريكه إذا الشركة باقية  
 بينهما (مثل نصف)  
 البذر (النابت) في  
 شركة المناصفة ومثل  
 حصته من النابت في  
 غيرها فلو غرس به هذه  
 العبارة لكان أشمل  
 (والا) يغربان اعتقدا أنه  
 يثبت أو أنه لا يثبت وبين  
 لصاحبه (فعلى كل)  
 منهما الشريك (نصف)  
 بذرا الآخر في شركة  
 المناصفة (والزرع  
 بينهما) على كل حال  
 فعلى من لم يثبت بذره  
 مثل نصف النابت

بذلك إلى أن كان في كلام المصنف ناقصة لأنها تامة كما قال بعض وان المعنى وخلط بذرا وبذرا فان لم يوجد  
 فلا تصح الا بخلط الزرعة هذا إذا جاز البذر على حقيقته فإن أريد به ما يشمل الزرعة ضاع مفهوم أن  
 وجد لا ندرأحه في المنطوق تأمل (قوله واشترط الحسي) تظهر ثمرة القولين إذا أخرجاه معا وبذرا وصار  
 لا يميز بذرا أحدهما من بذرا الآخر فيصح على ما مشى عليه المصنف لا على ما رده لو (قوله وما مشى عليه  
 المصنف) أي من اشتراط خلط البذر ولو كما أحد قولين سحنون قال طفي هذا الشرط عما يعرف لسحنون  
 وعراه في الجواهر واقتصر عليه وتبعه المصنف وابن الحاجب ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشتراط  
 الخلط لا حسابا ولا حكما بناء على أصلهما في شركة الأموال وسحنون على أصله في اشتراط الخلط هنا لكل طرف  
 صله ثم نقل عن اللخمي ما نصه اختلف إذا كان البذر منهما هل يشترط الخلط في الصحة فأجاز مالك وابن  
 القاسم الشركة إذا أخرجا قححا أو شعيرا وان لم يخلطاه بناء على أصلهما في العين الدراهم والدنانير وان لم  
 يخلطاهما واختلف قول سحنون فقال مرة بقول مالك وابن القاسم وقال مرة أما تصح الشركة إذا خلط  
 الزرعة أو جلاها إلى القدان أو جعها في بيت فظهر لك أن اشتراط الخلط ولو حكما عما هو عند سحنون  
 فقط اه كلامه (قوله أحد قولين سحنون وابن القاسم) نحوه في عبق قال بن وهب يقتضي أن  
 لابن القاسم قولين كسحنون وهو خلاف ما تقدم عن اللخمي وابن يونس فكان الأولى للشارح أن يقول  
 وهذا أحد قولين سحنون وله قول آخر مع ابن القاسم ومالك أنه لا يشترط الخلط حسابا ولا حكما تأمل انظر بن  
 (قوله ثمانهما) أي ثمان ما أخرجاه من البذر ان كان البذر منهما (قوله على ما مشى عليه) أي من  
 كفاية أخرجاهما البذر إلى القدان وبذلك واحد وفيه أن قول المصنف فان لم يثبت الخ إنما يتفرع على قول  
 مالك وابن القاسم أنه لا يشترط الخلط أصلا ولا يصح تفرعه على قول سحنون باشتراط الخلط لأن التمييز  
 عنده يوجب بطلان الشركة مطلقا بحد كل واحد منهما أم لا فتعين أن يراد بالخلط في كلام المصنف مجرد  
 المعاونة تساهلا حتى يصح التفرع والمعنى ان البذر إذا كان منهما فيشترط تعاونهما ولو بأخراجهما بان  
 يخرج البذر معا وبذلك واحد منهما بذره كان بذر كل واحد منهما عن بذرا الآخر أو لا وهذا أحد قولين  
 سحنون والمردود عليه باق قول سحنون الآخر لا يكفي أخراجهما على الوجه المذكور بل لابد أن يصير  
 البذران بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر والقول الأول الذي مشى عليه المصنف موافق لقول مالك وابن  
 القاسم أنه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكما وحينئذ فحمل شارحنا تعبيرا غير الأخراج في كلام المصنف على  
 القول الثاني غير مناسب لعدم صحة التفرع وهذا الذي قلنا محصل كلام بن وهب من هذا يعلم أن قول الشارح  
 ورد بالمبالغة القول باشتراط الخلط الحسي لا يصح اذ لم ينقل عن أحد اشتراط الخلط الحسي في البذر وعدم  
 كفاية الخلط الحكمي لأن الخلط الحكمي بمعنى عدم التمييز متفق على الجوار فيه وانما الخلاف في التعاون  
 مع التمييز كما علمت انظر بن (قوله بأن علم) أي أنه لا يثبت (قوله وعليه مثل نصف النابت) أي وعليه أيضا  
 نصف كراء أرض ما لم يثبت ونصف قيمة العمل به كما حرم بذلك في التوضيح وذكر ابن عرفة ما يقتضي أن في  
 ذلك خلافا لطرح اه بن (تبينه) \* ذكر عيج أن من اشترى حيا ويرى البائع أنه للزراعة ولم يثبت فان كان  
 البائع يعلم أنه لا يثبت أو كان شاكا في ذلك فان المشتري يرجع عليه بجميع الثمن وبأجرة الأرض والعمل ان  
 فات الأمان والارجع عليه بالثمن فقط لأن البائع عره والشراء في زمن الزراعة بثمن ما يرجع كالشرط وان  
 اشترى لأكل فزرعه فلم يثبت لم يرجع شيء (قوله وان الأمان) أي وموضوع المسئلة ان الأمان الخ (قوله  
 كان تساوبا) أي وذلك كان تساوبا الخ أي وذلك المستوفى للشرط كتساوبا في جميع ما أخرجاه

غرام لا وعلى من ثبت بذره مثل نصف غير النابت أي قديما أو موسسا ان لم يعرف  
 وموضوع المسئلة ان من لم يثبت بذره علم والافلا حرج لا أحدهما على الآخر والزرع بينهما وان الأمان قد فات والافعلى من لم يثبت زرعه  
 الأمان ببدل بذره جيد فزرعه ثم على المصنف لما استوفى شروط الصحة بخمس مسائل بقوله (كان تساوبا) أو تساوا (في الجميع)  
 أرضا وعملوا بذرا وبقر أو آلة (أو قال بذرا أحدهما على الأرض بينهما ملك أو كراء أو كانت مباحة) أو قابل (أرضه) أي أرض أحدهما



(وبذره) عمل من الآخر يبدو بقروالة أو بقر فقط وأما عمل يد فقط فتأتي مع قبدها (أو) قابل الأرض و (بعضه) أي بعض البذر عمل من الآخر مع بعض البذر والمعنى أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر والعمل و بعض البذر وشروط صحة هذه (أن لم ينقص ما للعامل) أي ما يأخذ من الربح (عن نسبة بذره) بأن زاد أو ساوى مثال الأول أن يخرج أحدهما الأرض وثني البذر والثاني العمل وثالث البذر على أن يأخذ كل نصف الربح فقد أخذ العامل أزيد من نسبة (٣٣٩) ماله من المدر ومثال الثاني أن يأخذ رب

الأرض الثلثين من الربح والعامل الثلث فان نقص العامل عن نسبة بذره منع كما لو أخرج مع عمله نصف البذر على أن يأخذ ثلث الربح (أو لا أحدهما الجميع) الأرض والبذر والبقر (أو العمل) باليد فقط وهي مسألة الخماس فتصح (أن عقدا بلفظ الشركة) على أن له جراً من الربح كالربح أو الخمس (لا) أن عقدا بلفظ (الاجارة أو أطقا) لأنها اجارة بحزم مجهول بالاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم وحله سجنوى على الشركة فأجازها وهو خلاف المشهور على أن ابن عرفة اختار أنها اجارة فاسدة ولو وقعت بلفظ الشركة وشبهه في الفساد المستفاد من قوله لا الاجارة قوله (كالغاء أرض) لها بال من أحدهما (وتساويا غيرها) من بدر وعمل فلفظ التساوي عند الغاء الأرض فان دفع له صاحبه نصف كرائها

فالكاف للتمثيل لا للتشبيه ومن مصدرية لا شرطية وقوله كأي ساوي باقي الجميع أي ودخل على كل واحد يأخذ من الربح بقدر ما أخرج والافلا تجوز كما مر للدخول على التفاوت (قوله وبذره) أي ولو كانت الأرض لها بال (قوله أو بقر فقط) احتزبه عن عمل اليد فقط لتلاين كرم مع مسألة الخماس الآتية ومأقوله من الجواز في هذه الصورة قول سحنون وقال ابن المواز يمنعها (قوله أو العمل) المراد به الحرث لا الحصاد والدراس لأنه مجهول فتى شرط عليه أزيد من الحرث فسدت وليس للعامل الاجارة عمله والعرف كالشرط أما لو تطوع زائد عن الحرث بعد العقد كالحرث والسقي والتنقية والحصاد والدراس ونحو ذلك فذلك جائز اه خش وما ذكره من عدم جوار اشتراط الحصاد والدراس وما معهما هو قول سحنون وصححه ابن الحاجب والتوسى وابن يونس وعن ابن القاسم أن المراد بالعمل الحرث والحصاد والدراس فيجوز اشتراطها على العامل انظر بن (قوله لا أن عقدا الخ) هذا شروع في ذكر المسائل الفاسدة وهي خمسة أيضا (قوله أو أطقا) أي أو عقدا بالاطلاق فهو عطف على الاجارة باعتبار المعنى فلا يقال ان فيه عطف الفعل على الاسم العبر المشابه للفعل (قوله والاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم) أي فتكون ممنوعة لأنها اجارة بحزم مجهول القدر وحله سحنون على الشركة فأجازها والنقل عن ابن القاسم وعن سحنون على هذا الوجه هو الصواب كما قال ابن عرفة وتبعه ابن غاري وغيره وعكسه ابن عبد السلام وتبعه الابن في شرح مسلم والمواق واعتصمه ابن عرفة وبص المواق ابن عبد السلام هذه مسألة الخماس بلفظها بل قد ان عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقا وان عرى العقد عن اللفظين فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه سحنون ابن عرفة ما نقله ابن عبد السلام عن ابن رشد من أن ابن القاسم أحارها ومنعه سحنون وهم لان لفظ ابن رشد مانعه حله أي الاطلاق ابن القاسم على الاجارة فلم يحزمه واليه ذهب ابن حبيب وحله سحنون على الشركة فأجازها هذا تفصيل المسئلة والعجب من المواق كيف خالف هذا ابن (قوله وهو) أي مأقوله سحنون (قوله على أن ابن عرفة الخ) المذهب مأقوله المصنف وان كان مأقوله ابن عرفة أظهر في النظر وحاصله أن ابن عرفة قال الموافق لأقوال المذهب أنها اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة وأنها فاسدة أما كونها اجارة لا شركة لان من خواص الشركة أن يخرج كل واحد ما لا وهذه ليست كذلك وأما كونها فاسدة ولان من شرط صحة الاجارة كون عوضها معلوما وهنا غير معلوم وحاصل الرد عليه ان الحكم بالفساد اذا وقعت بلفظ الشركة خلاف النقل عن ابن القاسم وسحنون ولا سلم أنها اجارة لانه اذا أخرج العامل العمل فقد خرج من يده مال اه تقرير عدوى (قوله لفقد التساوي) أي في لربح عند الغاء الأرض اذا لم يأخذ كل واحد منه بقدر ما خرج من يده وحاصله ان غلة الفساد الدخول على التفاوت (قوله على الاصح) في التوضيح أن الجوار لسحنون والمنع لابن عبدوس وابن يونس قال والمنع هو الصواب ولذا قال ابن غاري لعل قوله على الاصح مصدق عن الارحاه ودكر أبو على المسناوى أن كلام ابن يونس يدل على أن المصحح للقول بالبيع ابن عبدوس لان ابن يونس وجبت فتصحح المؤلف في محله ونقل كلام ابن يونس فأظفره فيه اه بن (قوله لمقابلة حزم من الأرض للبدر الخ) في العبارة قلب وصوابه لمقابلة حزم من البذر للأرض (قوله وأما السابقة عن المدونة) أي في قوله وأما التي لا بال لها فالعواها جازرا (قوله وتقدمت الصورة الخامسة الخ) أي وهي ان يخرج أحدهما الأرض وبعض البذر ويخرج الآخر العمل وبعض البذر ويأخذ العامل من الربح أقصى من نسبة بذره لكامل المدر

(٤٢ - دسوقي ثالث) جار وأما التي لا بال لها فالعواها جازرا في المدونة (أو لا أحدهما أرض رخيصة) لا بال لها (وعمل) وللا آخر البذر ففسد (على الاصح) عند ابن يونس فالأولى الأرجح لمقابلة حزم من الأرض للبذر وأما السابقة عن المدونة فتساويها عداها فلم يقع شيء من البذر في مقابلة أرض وتقدمت الصورة الخامسة من صور الفساد في مقرر قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره



(وان فسدت) وعثر على ذلك قبل العمل فسخت وان عملا (وتكافأ عملا) أي وجد عمل منهما سواء تساوا بغيره أم لا وأخرج أحدهما الأرض  
والآخر البذر (فبينهما) الزرع بشرط ان ينضم لعمل يد كل منهما غيره من بذر أو أرض أو عمل بقدر أو بعض ذلك فاذا لم يكن لأحدهما  
الأجور عمل بدفلاشي له وإعماله أجور مثله في عمله (وتراد غيره) أي العمل من كراء أو بدفع على صاحب الأرض أصاحب البذر نصف  
مكبلته وعلى صاحب البذر نصف ٣٣٠ كراء الأرض وفسادها ظاهر لمقابلة الأرض بالبذر (والا) يعملان معا بل انفرد أحدهما

بعمل يده ولا يدخل  
في كلامه ما إذا عملا معا  
ولم يتكافأ وان كان  
ظاهر كلامه الشمول لما  
مر (فالعامل) الزرع  
كله (وعليه) للآخر  
(الأجرة) أي أجرة  
الأرض أو البقر المنفرد  
بها الآخر فان كانت  
من عند العامل فاعما  
عليه له البذر سواء  
(كان له) أي للعامل  
المنفرد بالعمل (بزرع  
عمل) أي عمله المدكور  
والأرض للآخر وفسادها  
لمقابلة الأرض بجزء من  
البذر (أو) كان له  
(أرض) مبيع عمله  
والبذر للآخر (أو)  
كان (كل) من الأرض  
والبذر (لكل) منهما  
والعمل من أحدهما  
فالزرع لأصاحب العمل  
واعترض قول المصنف  
وان فسدت الخ لانه  
لا يوافق قولاً من الأقوال  
الستة في هذه المسئلة  
إذا كانت الفاسدة بالعمل

وبقي من صور المنع ما إذا كان كل من البذر والأرض نكل منهما والعمل من أحدهما ومنعهما للتفاوت وكذا إذا  
تساويا في الجميع وأسلف أحدهما الآخر البذر فيمنع للسلف بمنفعه أو تساويا في الجميع ولم يأخذ أحدهما من  
الزرع بقدر ما أخرج ومنعهما للتفاوت كما مر (قوله والمراد بالعمل عمل اليد والبقر) أي الحرف مع إخراج البقر  
هذا المراد (قوله أي وحد عمل الخ) أشار به إلى أن المراد بتكافؤهما في العمل تماثلهما في صدور العمل منهما  
لاتساويهما فيه (قوله فبينهما) أي على قدر عملهما (قوله فاد لم يكن لأحدهما الآخر مجرد عمل يد) أي والفرض  
انها فاسدة بأن عقدا لفظ الجارة أو الإطلاق (قوله وعلى صاحب الأرض) أي فيما إذا كانت الأرض من عند  
أحدهما والبذر من الآخر وحصل العمل منهما (قوله لما مر) أي من أن المراد بتكافؤهما في العمل تماثلهما  
في صدورهما منهما لاتساويهما فيه (قوله فلعامل الزرع) أي إذا انضم لعمله شيء مما سيبذكره بقوله كان له الخ  
فهو كالتفصيل لا إطلاقه هنا ولا كان له أجر مثله (قوله المنفرد بها الآخر) بأن كانت الأرض فقط لأحدهما  
وللا الآخر البذر والبقر والعمل أو كان البقر من عند أحدهما فقط وللآخر الأرض والبذر والعمل (قوله فان  
كانت من عند العامل) أي فان كانت الأمور المذكورة وهي الأرض والبقر من عند العامل بأن كان البذر  
فقط من عند أحدهما وللآخر الأرض والبقر والعمل (قوله فاعما عليه) أي على العامل وقوله له أي للشرين  
المخرج للبذر (قوله بزرع مع عمل) قال ابن عاري فرص الكلام مع العامل معن عن قوله مع عمل (قوله أي  
عمله) أشار إلى أن التسوية في عمل عوض عن المصاف إليه (قوله لمقابلة الأرض بجزء من البذر) صوابه  
لمقابلة البذر بجزء من الأرض انتهى (قوله واعترض الخ) حاصله أن المصنف ذكر أنهما ان فسدت فان كان  
العمل منهما فالزرع بينهما وتراد غيره وان كان العمل من أحدهما فان خرج من يده شيء آخر كارض أو بذر  
فالزرع له ويلزمه الأجر حينئذ أو البذر وان لم يخرج من يده شيء آخر كان الزرع لغيره وله أجرة مثله وهذا لا  
يوافق قولاً من الأقوال الستة المنصوصة في فساد المراجعة وقد ذكر الشارح أن كلام المصنف موافق للقول  
السادس المرتضى وانظره فانك عند التأمل لا تجد موافقا وسيظهر لك (قوله الثالث) أنه لمن اجتمع له شيان  
من ثلاثة أشياء الخ) أي فإذا كان الشركاء ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان من الثلاثة المذكورة أو أوفر  
كل واحد بشيء منها كان الزرع بينهم أثلاثا وان اجتمع لواحد منهم شيان دون أصحابه كان الزرع له دووم  
(قوله والسادس الخ) قد ظلم ابن عاري هذه الأقوال الستة بقوله

الزرع للعامل أو للبذر \* في فاسد أولسوى المخابر  
أو من له حرفان من إحدى الكلم \* عاب وعاب ثاعب لمن فهم

والمراد بالمخابر هنا الذي يعطى أرضه بما يخرج منها والعينان للعمل والالتان للأرض والبا أن للبذر والثاني أن  
للشيران فقوله عاب إشارة للقول السادس وعاب إشارة للقول الثالث وثاعب إشارة للقول الرابع (قوله أو انفرد  
كل واحد منهما شيء منها) هذه الصورة مما يخالف فيها كلام المصنف والقول السادس فانه على كلام المصنف  
ليس للعامل في هذه الأجرة مثله وذلك لأن المصنف قال وان فسدت وكافأ عملا فبينهما قال الشارح فان لم  
يكن لأحدهما الآخر بدفلاشي له من الزرع وإعماله أجرة مثله وهذا يظهر لك عدم صحة جواب الشارح

الأول ان الزرع لأصاحب البذر وعليه كراء ما أخرجوه الثاني الزرع لأصاحب عمل اليد الثالث ان من اجتمع له شيان  
من ثلاثة أشياء أرض و زر وعمل يد الرابع لمن اجتمع له شيان من أربعة أرض و بقر وعمل يد و بذر الخامس أنه للبذر ان كان فسادها  
للمعابرة أي كراء الأرض بما يخرج منها فان كان غيرها فهو للثلاثة على ما شرط أو السادس وهو الراجح لانه مذهب ابن القاسم واختاره  
محمد الزرع لمن اجتمع له شيان من ثلاثة بذر وأرض وعمل يد فان كانا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان منها أرا نفرد كل واحد منهما شيء  
منها فالزرع بينهم أثلاثا وان اجتمع لأحدهم شيان دون صاحبيه فالزرع له دووم أما راجع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون  
الثالث فصور قول ابن القاسم أربع أي فيما إذا كان الشركاء ثلاثة ويجاب عن الاعتراض بحمله على كلام ابن القاسم وهو الظاهر مما قررنا



باب صحة الوكالة في فتح الواو وتسميها اسم مصدر بمعنى التوكيل وتسمى موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة فأشار للاولين بقوله الوكالة لانهم من النسب تقتضي تعددا وأشار لثالث وجه الحل بقوله (في قابل النيابة) أي انما تصح في كل أمر يقبل النيابة شرعا وهو مالا

(٣٣١)

### باب صحة الوكالة

(قوله بمعنى التوكيل) أي لان الصحة متعلقة بالفعل لانها حكم شرعي وهو انما يتعلق بالافعال (قوله وهو الحل) أي الموكل فيه (قوله أي انما تصح الخ) أخذ الحصر من كون المبتدأ مضافا للمعرف بلام الجنس وقد صرح أهل المعاني بان المعروف بما اذا أجبر عنه نظرف أفاد الحصر كالكرم في العرب والائمة من قريش (قوله وهو) أي ما يقبل النيابة شرعا مالا يتبع الخ (قوله انما) أي النيابة والوكالة وقوله متساويان أي في الحل (قوله وقيل النيابة أعم) أي من الوكالة أي باعتبار الحل لا باعتبار المفهوم (قوله فيما اذا أولى الحاكم أميرا أو قاضيا) أي فالولى المذكور نائب عن ولاه وليس وكيله عنه واعلم أن القول مساواة النيابة للوكالة لابن رشد وعياض كما نقله ابن عرفة عنهما من جعلها نيابة الامام وكالة والقول بأن النيابة أعم وأن نيابة الامام غير وكالة لغيرهما من أهل المذهب اه واعلم أن المراد بالنيابة في كلام المصنف الفعل عن الغير فقابل النيابة ما يقبل فعل الغير عنه والمراد بالوكالة التوكيل فهما متعايران في المفهوم وان تساويا محلا على القول الاول لأنهما مترادفان اذا تساوى في المحل لا يقتضى الترادف وبهذا يندفع ما يقال انه على التساوى ينحل كلام المصنف لقولنا صحة الوكالة في قابل الوكالة أول قولنا صحة النيابة في قابل النيابة وهذا معنى غير صحيح اذ هو حالة الشيء على نفسه (قوله وحكمها الجواز) أي وانما لم يعبر به بدل الصحة ليكون مفهومه عدم الصحة صريحا فيما لم يستوف الشروط لانه لا يلزم من عدم الجواز البطلان وما كان غير صحيح فهو باطل (قوله وقد يعرض لها غيره) أي بحسب متعلقها كالوكالة على قصاص دين لا يتوصل اليه الا بها أو كالوكالة على الصدقة وعلى البيع الحرام والمكروه ونحو ذلك (قوله من عقد) أي فيجوز أن يوكل من يعتد عنه عقدا كبيع أو اجارة الخ وفي ح خلاف فيما اذا اشترى الوكيل ما أمر به وكله وادعى انه اشتراه لنفسه وصدر بالقول بأنه يقبل قوله يمين وستأتي هذه المسئلة للشارح في آخر الباب (قوله ويبع فاسد) أي معرض للفساد أي الفسخ كالصا در من عبد أو من صبي ميمر أو من سفيه ولا سيد أن يوكل في فسخه وكذلك ولي الصغير والسفيه وأما المسخ فمفسخه فهو مفسوخ في نفسه فلا يحتاج لوكيل فيفسخه (قوله ويدخل فيه) أي في الفسخ الطلاق بناء على أن المراد بالفسخ مطلق الحل وفي شب ان الطلاق داخل في العقد وقوله ويدخل فيه الطلاق أي فيصح أن يوكل الرجل من يطاق عنه روج حته وان يحبس مثلا لان النهي عنه عارض (قوله وكذا قضاؤه) أي وكذا له أن يوكل في قضاء دين عليه (قوله أو ولي) وله أن يوكل شخص على القتل كما أن للحاكم أن يوكل على الحد والتعذيب وكذا في قتل الحرارة والرودة (قوله أو سيد) أي في عبده اذا ترو وج بملكه (قوله فيما يجوز) أي للزوج عقوبة الزوجة عليه كترك الصلاة (قوله وحوالة) زاد ابن شاس وابن الحاجب التوكيل في الحجة وفسر ذلك ابن هر ون بأن يوكله على أن يتكفل لفلان عما على فلان وقد كان لترم لرب الدين الذي على فلان أن يأنه يكفيل به عنه وراد به فهم الوظيفة كادان وامامة وقراءة يمكن مخصوص فيجوز النيابة فيها حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه اذا شرط الواقف عدمها لم يكن المعلوم للأصلي تركه ولا للنائب لعدم تقرر ربه في الوظيفة أصالة وان لم يشترط الواقف عدم النيابة فالله المعلوم اصحاب الوظيفة المقررين فيها وهو مع النائب على ما تراعى عليه من قليل أو كثير كات الاستئانة اضرورة أولا كما قاله المصنف واختاره بن وعج وهو أسهل الاقوال وقال القرأى ان كانت الاستئانة اضرورة فكذلك والا فلا شيء للنائب ولا للمبوب عنه من المعلوم (قوله أو وكل من يفتح عنه) أي لان كلامه في بيان ما تصح فيه الوكالة وان كره كما في هذا الا في بيان ما يجوز فيه وهذا التصوير الثاني في الحقيقة استئانة لا نيابة كما قال فيما تقدم ومنع استئانة صحيح في فرض ولا كره (قوله وكذا في عبه الخ) أي وكذا تصح الوكالة في عبه الخ (قوله واحد) هذا مستأنف أي ويوكل واحدا أو عطف على الوكالة باعتبار المعنى أي انما تصح لو كانت في قابل النيابة وانما صح واحد أي وكالاه في حصة واحدة لا شروخ فيه او المراد ان عدمه في قابله صحيح نوكيل غير معين وادا كان

النيابة شرعا وهو مالا يتبعين فيه المباشرة أي ما تجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة ومالا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة شاعلى أنهما متساويان وقيل النيابة أعم لانفرادها فيما اذا ولي الحاكم أميرا أو قاضيا أو نيب امام صلاة يمكن غيره فيها وحكمها الجواز وقد يعرض لها غيره من نقيصة الاحكام ولما كان قوله قابل النيابة مجالا بينه بقوله (من عقد) كبيع واجارة ونكاح وصلى وقراض وشركة ومساقاة (وفسخ) انعقد يجوز فسخه كزراعة قبل بذرو بيع فاسد ونكاح كذلك ويدخل فيه الطلاق والخلع والاقالة (وقبص حق) له على العسر وكذا قضاؤه (وعقوبة) من قتل وتعزير بمن له ذلك من حاكم أو ولي أو سيد أو زوج فيما يجوز (وحوالة) بأن يوكل من يحبل غيره على مدين له (وإبراء) من حقه له (وان جهله) أي الحق المبرأ منه (الثلاثة) الموكل والوكيل ومن

عليه لدين لان لا يرأعبه وهي حائره بالمجهول (وحج) بان يوكل من يستيب عنه في الحج أو وكل من يحج عنه وكذا في حبة وصدقة وقف ونحوها (و) جازئو وكيل (واحد) لا أكثر لابرضا النعم (في خصوصية)



وان كره خصمه (الاعداء كاسياتي له واماني غير الخصم ومقتضيه) اكثر من واحد كياتي (لان قاعد) الموكل (خصمه) عند حاكم  
وان عقدت المقالات بينهما (كثلاث) من المجالس ولو في يوم واحد فليس له حينئذ ان يوكل من يخاصم عنه لما فيه من الاعنات وكثرة  
الشهر (الاعذر) من مرض أو سفر (٣٣٣) ومن العذر ما لو حلف أن لا يخاصمه لكونه شاعره ونحو ذلك لان حلفه لا يغير

موجب (وحلف في كسفر) يعني أن الموكل اذا قاعد خصمه ثلاث وأراد أن يوكل بعد ذلك وادعى أن له عذرا لكونه قصدا سفر أو أن به مرضا خفيا بباطنه أو أنه نذرا عتكا فادخل وقته فانه يحلف أنه ما وكل الا لهذا العذر فان حلف والا فليس له توكيل الا برضا خصمه (وليس له) أي للموكل (حينئذ) أي حينئذ قاعد الوكيل الخصم ثلاثا سواء كان التوكيل لعذر أم لا (عزله) أي عزل الموكل عن الوكالة المقتضى كظهور تقرير أو مبطل مع الخصم أو مرض أو سفر أو نحو ذلك من الاعذار (ولاه) أي الوكيل حينئذ (عزل نفسه) الا لعذر وحلف في كسفر كذا يظهر ومفهوم حينئذ أن الوكيل عزل نفسه قبل ذلك وكذلك للموكل عزله قبل ذلك (ولا الاقرار) أي ليس للوكيل الاقرار عن موكله (ان لم يوض له)

الحق لا يبين فقالا من حضر منا خصم فليس له ما ذلك لانه توكيل أكثر من واحد وادعاه خصم الوكيل في قضية ثم انقضت وأراد الدخول في أخرى والوكالة مبهمة فله ذلك بالقرب وليس له ذلك فيما طال نحو الستة أشهر وأما اذا اتصل الخصم فيها فله التسليم عنه وان طال الأمر قاله ابن الناطم وذكر ح أن ليس في الوكالة عذر بل اذا ثبتت عمل بها وقيل لا بد منه (قوله وان كره خصمه) أي توكيل ذلك الواحد (قوله الاعداء) أي بين الوكيل والخصم ابن يونس في المدونة قال ابن القاسم وللحاضر أن يوكل من يطلب شفاعة أو يخاصم عنه خصمه وان لم يرض بذلك الخصم الا أن يوكل عليه عدو له ولا يجوز اه (قوله كياتي) أي في قوله ولا أحد الوكيلين الاستعداد أي الاستقلال بالبيع أو الشراء أو الطلاق أو الشرط عدم الاستعداد (قوله لا ان قاعد الموكل) الاولى لان قاعد الخصم خصمه (قوله عند حاكم) هذا هو النص كما في سماع عيسى عن ابن القاسم فالمقاعدة عند غير الحاكم لا تعتبر (قوله ثلاث) الاولى حذف الكاف لعلم ما زاد على الثلاث منها بطريق الاولى وظاهره التقييد بالثلاث فأكثر وعليه فله أن يوكل في أقل منها وهو مقتضى كلام المتبسط وهو خلاف ما في المقدمات اذ مقتضى ما فيها أن المرتين كالثلاث على المشهور في المذهب انظر رصه في المواق (قوله الا لعذر) أي طرأ له بعد أن قاعد خصمه ثلاثا فله أن يوكل ويكون ذلك الوكيل على حجة موكله ويحدث من الحجة ما شاء وما كان أقامه الذي لم يوكل من بينه أو حجة قبل وكالة صاحبه فهي جائزة على الوكيل اه بن (قوله ومن العذر ما لو حلف) أي بعد أن قاعد خصمه ثلاثا (قوله لا ان حلف لعبر موجب) أي فلا يكون عدرا يبيع له التوكيل بل يتعين أن يخاصم نفسه ويبحث في عينه الا أن يرضى خصمه بتوكيله (قوله يعني أن الموكل) الاولى يعني أن الخصم (قوله أو أن به مرضا خفيا الخ) أي وأما لو كان مرضه ظاهرا فانه يصدق بغير عين (قوله فان حلف) أي كان له أن يوكل فجواب الشرط محذوف وقوله والا فليس الخ أي والا يحلف فليس له توكيل فقد حذف فعل الشرط (قوله وليس له حينئذ) أي حينئذ قاعد الخصم ثلاثا وقوله الا لعذر أي كمرض أو سفر أو نذرا أو عتكا فدخل وقته فله عزل نفسه حينئذ (قوله ومفهوم حينئذ) أي كما أن مفهوما أن الوكالة لو كانت في غير خصم فله موكل عزله وله عزل نفسه (قوله وكذلك للموكل عزله قبل ذلك) أي وادعاه عزله موكله كان لخصمه أن يوكله كما صرح به ابن عاصم بقوله

ومن له موكل وعزله \* لخصمه ان شاء ان يوكله

ونحوه في تبصرة ابن فرحون لكن زاد في شرحه على ابن الحاجب أنه ينبغي أنه لا يمكن من الوكالة لانه صار كعدوه اه ونحوه للبرزني بخناه بن تميمية إذا فعل الوكيل شيئا بعد عزله كان فعله مرددا ان أشهد الموكل بعزله ولم يفرط الموكل في اعلام الوكيل أنه عزله حيث كان الاعلام ممكنا ولا يشترط اشهار العزل عند حاكم كما قال شيخنا خلافا لما في عبق فان اختلف شرط من هذين الشرطين لم ينفعه عزله ويعصى فعله بعد عزله له حين اقراره بشرطه الا في المصنف وهو كونه مفوضا وهذا كله بناء على أنه ينعزل بعزله وان لم يعلم أما على أنه لا ينعزل بعزله الا اذا علم فلا ينعزل قبله ولو أشهد به وأشهره عند حاكم (قوله أي ليس للوكيل الاقرار عن موكله) فان أقر شئ لم يلزم الموكل ما أقره ويكون الوكيل كشاهد (قوله عند عقد الوكالة) أي الخاصة (قوله ويلزمه) أي الموكل ما أقره الوكيل وقوله فيهما أي فيما اذا وكله وكالة مفوضة أو خاصة وجعل له الاقرار عند عقد الوكالة (قوله وكان الاقرار من نوع المصومة) أي كان يوكله في دين فيقر بتأخير أو قبض بعضه أو إرائه من بعضه لا أن وكل على بيع داره منه فيقر له بدين على الموكل أو ما لا يفرقه ودبعة له (قوله أي خصم الموكل) أي وهو من عليه الدين مثلا (قوله أي ان يلجئ الخ) أي بان يقول احد الخصمين لصاحبه الذي وكل

في التوكيل بان يوكله وكالة مفوضة (أو يجعل له) الاقرار عند عقد الوكالة فله الاقرار ويلزمه ما اقر به

عنه فيهما ان أقر بما يشب ولم يقر لمن يتهم عليه وكان الاقرار من نوع المصومة (واخصمه) أي خصم الموكل (اصطراه اليه) أي إلى الاقرار أي له أن يلجئ الموكل إلى جعل الاقرار للوكيل (قال) المارري من عند نفسه (وان قال) الموكل لو كيله



(أقرعني بألف فأقرار)  
 من الموكل بها فلا يحتاج  
 لإنشاء التوكيل إقرارا بها  
 ولا ينفع الموكل الرجوع  
 ولا عزل الوكيل عنه  
 ويكون شاهدا عليه بها  
 وأخرج من قابل النيابة  
 قوله (لا في كيمين) فلا  
 تصح فيه الوكالة لأنها  
 تفيد صدق الخائف بما  
 يعلمه من نفسه وأدخلت  
 الكاف الوضوء والصلاة  
 والصوم وكل ما كان من  
 الأعمال البدنية ويدخل  
 في اليقين الأيلاء واللعان  
 (و) لا (معصية كظهار)  
 لأنه منكر من القول  
 ورور وأدخل بكاف  
 لتمثيل السرقة والعصب  
 والقتل الحرام وغير ذلك  
 ذلك فادأ قال الوكيل  
 لزوجة الموكل أنت عليه  
 كظهر أمه لم يقع عليه  
 طهارا وظاهرا أنه إن وكاه  
 على طلاق زوجته في  
 الحيض فارقعه الوكيل فيه  
 أنه لا يطلق لأن حرمة في  
 الحيض عارضة أدهو في  
 نفسه ليس بمعصية  
 بخلاف الطهارا فإن حرمة  
 ذاتية وأشار للركن الرابع  
 وهو الصيغة بقوله (عما  
 يدل عرفا) من قول أو  
 إشارة أخرى (لا بمجرد)  
 قوله (وكتن)

له وكيل لا أعطى الخاصة مع وكيلك حتى تجعل له الإقرار (قوله أقرعني بألف) أي يزيد أو اعترف بهالة  
 وكذا أرى فلا تمان حتى الذي عليه فانه إقرار من الموكل كما ذكره ابن عبيد الله في الكافي ثم إن قوله قال الخ  
 ليس نص المازري صرح في ذلك وأما اعتماد المصنف فمهم ابن شاس له ونصه لو قال لو كبله أقرعني لفلان  
 بألف درهم فهو بهذا القول كالمقر بالألف قاله المازري واستقره من نص بعض الأصحاب (قوله لا في  
 كيمين) أعلم أن الفعل الذي طلبه الشارع من الشخص ثلاثة أقسام الأول ما كان مشتملا على مصلحة من منظور  
 فيها لمصروف الفاعل فهذا لا يحصل له مصلحة إلا بالمباشرة وتنع فيه النيابة قطعا وذلك كاليمين والايمن  
 والصلاة والصيام والنكاح بمعنى الوطء ونحوها فإن مصلحة اليمين الدالة على صدق المدعى وذلك غير حاصل  
 بخلاف غيره ولذلك قيل ليس في السنة أن يخلف أحد ويستحق غيره ومصلحة اليمان الاجلال والتعظيم  
 وإظهار العبودية لله وأما تحصل من جهة الفاعل وكذلك الصيام والصلاة ومصلحة النكاح بمعنى الوطء  
 الاعفاف وتحصيل ولد ينسب إليه وذلك لا يحصل بفعل غيره بخلاف النكاح بمعنى العقد فإن مصلحة تحقيق  
 سبب الاباحه وهو يستحق بفعل الوكيل كتحقيقه بفعل الموكل الثاني ما كان مشتملا على مصلحة من منظور فيها  
 لدات الفعل من حيث هو وهذا لا يتوقف حصول مصلحة على المباشرة وحيث قد تصح فيه النيابة قطعا  
 وذلك كإدخال العواري والودائع والمعصيات لأهلها وقضاء الديون وتفريق الزكاة ونحوها فإن مصلحة هذه  
 الأشياء يصل إل الحق لأهلها وذلك مما يحصل بفعل المكلف لها وغيره في الأمور بها بفعل الغير وإن  
 لم يشعر والثالث ما كان مشتملا على مصلحة من منظور فيها لجهة الفعل ووجهة الفاعل فهو متردد بينهما  
 واختلف العلماء في هذا بآب ما يلحق وذلك كالخمس فإنه عبادة معها اتفاق مال ذالك ومن وافقه رأوا أن  
 مصلحة تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم شعائر الله في تلك البقاع وإظهار الأقياد إليه وهذا أمر مطلوب من  
 كل قادر فاذا فعله الإنسان عنه فأتت المصلحة التي طلبها الشارع منه ورأوا أن اتفاق المال فيه أمر مارض  
 بدليل المكى فانه يحج بلا مال فقد ألحقه بالقسم الأول لأن هذه المصالح لا تحصل بفعل الغير عنه ولذا كان  
 لا يسقط الفرض عن حج عنه وله أجر الفقة ولدعاء والشافعي وغيره رأوا أن المصلحة فيه القرينة المالية  
 التي لا ينفل عنها غالبا فألحقه بالقسم الثاني أطر بن (قوله لأنها تفيد صدق الخائف) أي وصدق الوكيل  
 بها لا يدل على صدق موكله (قوله وأدخلت الكاف الوضوء الخ) وذلك لأن المصلحة التي اشتملت عليها هذه  
 الأفعال الخضوع والخشوع واجلال الرب وإظهار العبودية له ولا يلزم من خضوع الوكيل خضوع الموكل  
 فاذا فعلها غيره فأتت المصلحة التي طلبها الشارع من كل مكلف كما مر (قوله وأدخل بكاف التمثيل) أي في  
 قوله كظهار لأنه مثال للمعصية (قوله والظاهر) أي خلافا للشيخ أحمد الزرقاني أي من أنها لا تطلق لأنه  
 توكيل على معصية ومحل الخلاف إذا قال الموكل للوكيل وكلتك على أن تطلقها في الحيض فطلقها فيه كما لو قال  
 الشارع وأما لو وكاه على طلاقها فطلقها الوكيل وهي حائض كان الطلاق لا رما اتفاقا (قوله بما يدل عرفا  
 الخ) من العرف في الوكالة الوكالة بالعادة كما إذا كان ربع بن أخ وأخت وكان الأخ يتولى كراهه وقبضه  
 سنين متطاوله فاقول قوله أنه دفع لخته ما يحصها في الكراه قال ابن فاسي عن بعض شيوخه لا به وكيل  
 بالعادة وتصرف الرجل في مال امرأته محمول على الوكالة حتى يثبت التعدي قاله مالك انظر ح والموان  
 اه بن (قوله أو إشارة أخرى) أي لا من باطق (قوله لا بمجرد وكتن) أي وأنت وكيل ونحوهما  
 من كل ما أجهم فيها الموكل عليه فادأ قال وكتن كانت الوكالة باطلة بخلاف أنت وصي فاهما صحيحة ونعم  
 كل شيء وهذا قول ابن شيرازيل إياها وكالة صحيحة ونعم كل شيء وهو قول ابن يونس وابن رشد في  
 المقدمات قال وهو قولهم في الوكالة قصرت طالت وإن طالت قصرت قال أبو الحسن وفسر قان  
 شاس بينها وبين الوصية أي إذا قال فلان وصي فانه يعم نوحهين أحدهما العادة قال لاهاتة تصي عند  
 اطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تنصية في الوكالة ويرجع إلى لفظ وهو محتمل  
 الثاني أن الموكل مهما قصر فلا بد أن يبقى لنفسه شأ فيقتصر بقدر ما أتى والوصي لا تصرف له إلا



لأنه لا يدل عرفاً على شيء (بل حتى يفرض) الوكيل الأمر بأن يقول وكنت وكالة مفوضة أو في جميع أموري أو أفتك مفاض في أموري  
وتحوز ذلك وإذا فوض له (في بعض) ويجوز (٣٣٤) (النظر) أي الصواب لا غيره (الآن يقول) الموكل (و) بمعنى منك (غير النظر)

بعد الموت فلا يفتقر لتقريره (أ) (قوله) لأنه لا يدل عرفاً على شيء (أي وان دل على الوكالة لغة) (قوله) في بعض  
النظر (أي وهو ما فيه تنمية المال وقوله لا غيره أي وهو ما ليس فيه تنمية للمال كالعتق والهبة والصدقة  
لشواب الاخرة) (قوله) الآن يقول (غير النظر) أي الآن يقول الموكل له أمضيت فملك النظر وغير النظر  
وقوله في بعض أي غير النظر ان وقع وان كان لا يجوز للوكيل فعله ابتداء (قوله) ما ليس بمعصية) أي لان  
الوكالة على المعصية باطالة كما هو وقوله ولا تبذير أي كان يبيع ما يساوي مائة بحمين والحاصل أن المراد  
بغير النظر الذي لا يجوز للوكيل فعله ابتداء ويغني عن وقوعه ما ليس فيه تنمية للمال لا ما كان معصية أو  
سفهاً والامتناع من عدم صحة الوكالة في المعصية (قوله) الا الاطلاق) الصواب أنه استثناء من مقدر بعد  
قوله وغير النظر والاصل الآن يقول وغير النظر في بعض الطرق وغيره الا الاطلاق الخ خلافاً لما ظهر كلامه من  
من أنه مستثنى من قوله في بعض الطرق ونحوه لان راشد وان فرحون وردده ح بان قوله بعد الآن يقول  
وغير النظر يقتضي أنه اذا ذكر هذا القول لا تكون مستثناة وانما غني وهو خلاف ما قاله ابن عبيد  
السلام اه بن (قوله) وبيع عبده القائم بأموره) أي أو التاجر وأولى عتقه فلا يغني شيء من هذه الأمور  
الاربع المستثناة في كلام المصنف ولو قال له وكالة مفوضة وأمضيت فملك الطرق وغير الطرق (قوله)  
من بيع سلعة) أي بان يقول وكنت على بيع داري الفلانية أو هذه أرداتي الفلانية أو هذه أو ترويح بنتي  
فلانة أو طلاق زوجي فلانة أو هذه وكل هذه أمثلة لتعيين الموكل عليه بالنص (قوله) ونخصص أي ما يدل  
أشار الشارح إلى أن ضمير تخصص راجع لما يدل على الوكالة عرفاً ولما كان ما يدل عليها عرفاً لفظاً وغيره والذي  
يقبل التخصص والتقييد انما هو اللفظ فالشارح أي اللفظ الخ وحاصله أن لفظ الموكل اذا كان عاماً  
فانه يتخصص بالعرف وان كان مطلقاً فانه يتقيده أيضاً بقوله ونخصص أي اذا كان عاماً وقوله وتقيده أي  
اذا كان مطلقاً وقد تقدم في باب اليمين أن العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وأن المطلق هو  
اللفظ الدال على الماهية لا قيد وهذا خاص بغير المفوض اليه وهو من عين له الموكل فيه (قوله) تخصص  
بعض أنواعها) الأولى تخصصها ببعض أنواعها أي قصرها على بعض أنواعها كالجرم مثلاً وذلك لان  
تخصص العام قصره على بعض أفرادها (قوله) لا يتجاوز ما خصصه) أي لا يتجاوز الوكيل الموكل عليه الذي  
خصصه العرف أو قيده أي حصص داله أو قيده ثم ان قول المصنف فلا يعدونه مرة للتخصص والتقييد  
وحيث فليس تكراراً مع قوله أولاً وتخصص الخ كذا قرر شيخنا وكان الأولى للشارح أن يقول أي لا يتجاوز  
الوكيل ما وكل عليه سواء كان معيناً بالنص أو مخصصاً أو مقيداً داله بالعرف لاجل الاستثناء بعد في قوله الا  
اذا وكل على بيع فانه مستثنى مما اذا كان الموكل عليه معيناً بالنص لا مخصصاً ولا مقيداً بالعرف فتأمل  
(قوله) أي عليه طلب الثمن) أي من المشتري وقبضه منه أي وان كان مقتضى التوكيل على البيع أنه لا يلزمه  
اطلب الثمن ولا قبضه لان الموكل عليه انما هو البيع وجعله اللام في كلام المصنف بمعنى على ما حوذا من قول  
التوضيح لو سلم الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه اه وهذا حيث لا عرف لعدم طلبه واللام يلزمه بل ليس له  
حينئذ قبض ولا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه قال المصنف قال أبو عمران في مسائله ولو كانت العادة عند  
الماس في الرباع أن وكيل البيع لا يقبض الثمن فان المشتري لا يبرأ بالدفع إلى الوكيل الذي باع وانما يحمل هذا  
على العادة الجارية بينهم ونقله في التوضيح وح اه بن (قوله) أو اشتراه فله قبض المبيع وتسليمه للمشتري) أي  
لمن وكاه على الشراء وما قاله المصنف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال  
ابن عرفة مقتضى المذهب التفصيل حيث يجب عليه دفع الثمن يجب عليه قبض المبيع وحيث لم يجب عليه  
الدفع لم يجب عليه القبض والذي يجب عليه دفع الثمن هو من لم يصرح بالبراءة كما يأتي ومحصله أن الوكيل اذا  
اشترى وصرح بالبراءة بان قال ويقتله الموكل دوني لم يكن له قبض الثمن لانه لا يطالب بالثمن وان اشترى ولم  
يصرح بالبراءة وحب عليه قبض الثمن لانه هو المطالب بالثمن (قوله) وله رد المبيع) اللام غني على أي يجب

في بعض أن وقع وان كان  
لا يجوز ابتداء فليس  
للموكل رده ولا تضمن  
الوكيل والمراد بغير  
النظر ما ليس بمعصية  
ولا تبذير (الا الاطلاق)  
لزوجة الموكل (وانكاح  
بكره وبيع دار سكناء و)  
بيع (عبده) القائم  
بأموره لقيام العرف  
على أن تلك الأمور  
لا تسدرج تحت عموم  
الوكالة وانما يفعله الوكيل  
بإذن خاص (أو بعين)  
عطف على يفرض  
أي أو حتى يمين له الشيء  
الموكل فيه من بيع سلعة  
أو انكاح بنته (نص أو  
قرينه) أو عرف كما أشار  
له بقوله (وتخصص) أي  
ما يدل أي اللفظ الدال  
عليها (وتقيده بالعرف)  
فاذا كان لفظ الموكل عاماً  
فانه يتخصص بالعرف كما  
اذا قال له وكنت على بيع  
دوابي وكان العرف يقتضي  
تخصص بعض أنواعها  
فانه يتخصص به واذا كان  
الموكل عليه مطلقاً كما  
اذا قال له اشتري عبداً  
فانه يتقيده بالعرف اذا  
كان العرف يقتضي تقيده  
بما يليق به (فلا يعدونه)  
أي لا يتجاوز ما خصصه  
العرف أو قيده (الا) اذا

وكاه (على بيع فله) أي للوكيل أي عليه (طلب الثمن وقبضه) لانه من قواعد البيع (أو) الاداء  
وكاه على (اشترائه) أي عليه (قبض المبيع) من البائع وتسليمه للمشتري (و) له (رد المبيع) على بائعه (ان لم يعينه) أي المبيع (موكاه)



فان عيته بان قال له اشترى هذه السلعة فلاردلوكيل به وهذا في الوكيل (٣٣٥) الغير المفوض والا فله الرد ولو عين له الموكل (نمن المثل) في البيع والشراء (والا) بان خالف نقد البلد التي بها البيع والشراء او اشترى ما لا يليق او باع او اشترى بغير نمن المثل (خبر)

المبيع (وطولب بضمن)  
سلعة اشترىها لموكله  
او باعها له (ومضمن)  
كذلك اشترى او باع لموكله  
(مالم يصرح بالبراءة) من  
النمن او المضمن فان صرح  
بان قال لا اتولى ذلك لم  
يطالب وانما يطالب  
موكله وشبهه في مفهوم  
لم يصرح قوله (كبعثني  
فلان لتبيعه) كذا او  
لشترى مني كذا فلا  
يطالب بالنمن فان اسكر  
فلان انه ارسله فالنمن على  
الرسول (لا) ان قال  
بعثني (لاشترى مني) او  
لاشترى له مني فيطالب  
الرسول مالم يقر المرسل بانه  
ارسله فاطالب على  
المرسل (و) طوب  
الوكيل (بالعهدة) من  
هيب او استعفاف (مالم  
يعلم) المشتري انه وكيل  
والا فاطالب على الموكل  
لا الوكيل الا ان يكون  
مفوضا (وتعين) على  
الوكيل (في) التوكيل  
(المطلق) لبيع او شراء  
نقد البلد (تعين) لائق  
اي شراؤه (به) اي بالموكل  
(الا ان يسمى النمن) فان  
سماه بان قال له اشترى  
نوبا عشرة وكانت العشرة  
لا تفي بما يليق به (فتردد)  
في جوار شراؤه ما لا يليق  
وعدم جوارزه (و) تعين

على الوكيل ان يرد المبيع اذا كان لا يعلم بالعيب حال شرائه والارم هو الا ان يشاء الموكل اخذه وله ذلك او  
يقبل العيب والشراء فرصة فيلزم الموكل كما يأتي وظاهره انه يجب الرد على الوكيل حيث لم يعلم بالعيب سواء  
كان من العيوب الخفية كالسرقة او كان من الظاهرة وهو كذلك مالم يكن ظاهرا بحيث لا يخفى حتى على غير  
المثامل والا فلاردلوكيل به ويلزم الوكيل هذا هو المعتمد كما قال شيخنا خلافا لما في عبق ونخش عن اللغوي (قوله)  
فان عينه فلاردلوكيل به (اي ويحبر الموكل اما ان يقبله او يردده على بائعه (قوله والا فله الرد) اي فيجوز له ان  
يرد كما يجوز له ان يقبل (قوله اشترىها لموكله او باعها له والمطالب بالنمن في الاولى البائع الاجنبي وفي الثانية  
موكله (قوله ومضمن) اي وطولب بضمن اشترى (قوله او باع لموكله) والمطالب به في الاولى موكله وفي الثانية  
لاجنبي عكس ما قبله (قوله مالم يصرح بالبراءة) اي ومالم يكن العرف عدم طلبه مما والا عمل به كما مر (قوله  
لا اتولى ذلك) اي نقد النمن او دفع النمن بل يتولاه الموكل دوني (قوله لم يطالب) اي لا بضمن ولا بضمن (قوله  
وشبهه في مفهوم لم يصرح) اي وهو ما اذا صرح بالبراءة (قوله لتبيعه كذا) اي بما تبيعه وقوله او ليشترى مني  
كذا اي بما تبيعه مثلا فرضي صاحب السلعة (قوله لا اشترى مني الخ) الفرق بين هذه وما قبلها انه في هذه  
اسند الشراء لنفسه وما قبلها اسنده لغيره (قوله او لاشترى له مني) اي فبرادته لا يخرج عنه كونه وكيل  
ولو نص المصنف على هذه لفهمت صورته بالاولى (قوله مالم يقر المرسل الخ) فيه نظر والصواب كما في بن  
انه اذا اقر المرسل بانه ارسله كان للبائع عريمان فيتبع ايم ما شاء كما نقله في التوضيح وح الا ان يحلف المرسل  
انه دفع النمن للرسول فانه يبرأ ويتبع الرسول كما في ابن عرفة (قوله وطولب الوكيل بالعهدة) اي طوب  
الوكيل على البيع بالعهدة اي طالبه المشتري بها فاداباع الوكيل ساعة وظهر بها عيب او حصل فيها  
استحقاق رجع المشتري على الوكيل (قوله مالم يعلم المشتري انه وكيل) اي كالمساراي ومالم يحلف الوكيل  
انه كان وكيل في البيع كما نقله الموق عن المدونة معترضا اطلاق المصنف (قوله الا ان يكون مفوضا) اي  
فان كان مفوضا كان له الرجوع عليه وعلى الموكل وبصيرته غير عريمان يتبع ايم ما شاء كاشترى من المفوض  
والمفارض والحاصل ان الوكيل ان كان غير مفوض فانه يطالب بالعهدة مالم يحلف او يعلم المشتري انه  
وكيل والا كان المطالب به الموكل وان كان مفوضا كان للمشتري الرجوع عليه لا فرق بين عدم علم  
المشتري انه وكيل او علم انه وكيل فقط او علم انه وكيل مفوض وفي المفوض بصير للمشتري عريمان كما علمت  
(قوله في التوكيل المطلق لبيع او شراء) المراد باطلاقة عدم ذكر نوع النمن او جنسه عنده وقوله نقد البلد اي  
لتي وقع بها البيع او الشراء سواء وقع التوكيل فيها او في غيرها (قوله ولا تقي به) قال ابن عاشر هذا لا يدرج  
في قوله وتخصص وتقيد بالعرف فاذا جرى العرف فصر الدابة على الجار وقتل رجل اشترى دابة فلا يشترى  
لا جارا ثم اذا كانت افراد الجبر متفاونة فلا يشترى الا لائقا لائقا في احص مما قبله وهو معتبر في كل فرد  
بخصوصه (قوله الا ان يسمى النمن) هذا استثناء من مفهوم لائق به اي لا عبر لائق به الا ان يسمى النمن فان  
سماه في جوار شراؤه وعدم حواره تردد فالتردد انما هو في شراؤه غير الدابة مع التسمية (قوله فتردد) كان الاول  
ان يقول او يلان لان الخلاف اشراحي وهما (قوله ونمن المثل الخ) فاذا واكله على بيع سلعة فلا بد  
من بيعها بضمن مثلها الا اقل منه فاذا واكله على شراء سلعة فلا بد من شرائها بضمن النمن لا باكثر ولا  
تعين نمن المثل اذا كان التوكيل على البيع او الشراء مطلقا اي لم يسم له ثمن فان سماه تعين وهل التسمية  
تسقط عن الوكيل النداء والشهرة اي المداء على المبيع واشهاره البيع قولان قال ابن شير ولو باعه بما سماه  
نه من غير اشهار قولان أحدهما امضاؤه والثاني رده لان القصد طلب الزيادة وعدم النقص انظر ح (قوله)  
بان خالف نقد البلد اي بان باع عرض او حيوان او نقد غير متعامل به في البلد (قوله بين القبول والرد)  
اي واخذ سلعته في المسئلة الاولى ان كانت قائمة والاصح منه قيمته التعدي به وما ذكره من ان الوكيل اذا خالف  
فيما ذكر يحبر الموكل بين القبول والرد وظاهر اذا كانت الخالفه لا نزاع فيها وكذا اذا ادعى الوكيل الاذن

الوكيل بين القبول والرد الا ان يكون ما خالف فيه شيئا يبرأ تعين الناس عيته فلا كلام للموكل



(كفلوس) مثال لما فيه التخيير لأنها ملحقة بالعروض (الأمشأه ذلك) أي بعه بالفلوس (الخلفه) أي خلفه أميرة كالبقل فيلزم الموكل لأن الفلوس في المحترات كالعين في غيرها (٣٣٣) (كصرف ذهب) دفعه الموكل للوكيل ليشتري له به شيئا عينه فلم يشر حتى صرف

وخالفه الموكل وادعى عدمه لأن القول قول الموكل (قوله كفلوس) أي كماله وكله على البيع فباع بفلوس (قوله كالبقل) أي وكالشي القليل الثمن كالسوط فاداع الوكيل بقلا أو سوطا بفلوس لزم الموكل ذلك ولا خيار له في رد البيع وأمضائه (قوله كصرف ذهب الخ) هذا تشبيه في تخيير الموكل (قوله لكن ان كان ما اشتراه) أي بالدرهم التي هي صرف الدنانير (قوله خير مطلقا) أي قبضه الوكيل أم لا واعترضه بـ ما إذا لم يقبض يلزم المحذور الذي ذكره في السلم أن أجار من فسخ ما في الدفعة في مؤخره وبيع الطعام قبل قبضه ان كان لدى اشتراه طعاما والصواب أن التخيير هنا أي فيما إذا اشترى نقدا أم ما هو بعد قبض الوكيل كما أن التخيير في السلم بعد قبض الوكيل المسلم فيه وكذا فيما تقدم وهو ما إذا باع بفلوس أو بغير نقد البلد التخيير ما هو بعد القبض وحينئذ والتشبيه تام (قوله ورده) أي على الوكيل وأخذ ذهبه منه (قوله وليس له الجارة) أي بل يتعين أخذ ذهبه والمسلم فيه سواء كان طعاما أو غيره لآدم للوكيل (قوله لما فيه من فسخ الدين في الدين) أي لأنه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب النفي في ذمته ديناً وقد فسخ ذلك في مؤخره وهو المسلم فيه (قوله وبيع الطعام قبل قبضه) انما لزم ذلك لأن الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المخالفة لنقد الموكل فإذا رضى الموكل بذلك فكان الوكيل ناعسه الطعام قبل قبضه من المسلم اليه (قوله هو الشأن) أي عادة الناس أي بأن كانت عادة الناس شراء تلك السلعة الموكل على شرائها بالدرهم أو سلم الدراهم فيها (قوله أو كان نظرا) أي أو كان صرف الدنانير بالدرهم فيه مصلحة للموكل ولعل المصنف ترك ذلك لوضوحه والافهم مصرح به في المدونة (قوله وكذا خلفته مشتري الخ) فإذا قال الموكل لو كره له اشتراعه كذا أو لا تبع الا في السوق الفلاني أو لا تبع الا في الزمن الفلاني وخالف حير الموكل ان شاء أجار فعله وان شاء رده وطاهره ثبوت الخيار للموكل سواء كانت الاعراض تختلف بالزمان والسوق أو لا واستقر به ابن عرفة وقال ابن شاس لا يخير اذا خالف سوقا أو زمانا عين الا اذا كانت تختلف بهما الاعراض (قوله بفتح الراء) أي ويصح كسرها أيضا فإذا قال لا تبع هذه السلعة الا من فلان فلا يبيع من غيره فان باع لغيره خير الموكل اه بن (قوله أو يبعه بأقل) أي ومخالفته في بعه بأقل وفي مقدرة وهي للسببية أي ومخالفته بسبب بعه لان المخالفة سببه لافيه (قوله أو اشتراه بأكثر) أي أو مخالفته في اشتراه بأكثر أي بسبب اشتراه بأكثر أي بزيادة وهي صادقة بكونها كثيرة أو بسيرة فان كانت كثيرة فالتخيير وان كانت بسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيرا فإذا الحكمين بالمنطوق والمفهوم (قوله الا كدينارين الخ) تقريره على أن الاستثناء خاص باشتراه بأكثر نحوه في ابن غاري قال ح وهو الذي مشى عليه عبد الحق وابن يونس واللخمي والمتيطي وصاحب الطواهر وأما من باع بأقل مما سماه له الا أمر ولو يسير لم يلزم الا أمر ذلك ويخبر اه بن (قوله الكاف استقصائية) أي لان الزيادة اليسيرة نصف العشر فأقل وما زاد عليه فهو كثير (قوله وثلاثة في ستين) أي وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين أي ونصف واحد في عشرة وربع واحد في خمسة (قوله وهو الصواب) أي لان القصد بيان المفهوم لا الاستثناء لان ما قبل الا لا يشمل ما بعدها حتى يصح الاستثناء (قوله الا أن تجعل الخ) أي أو يجعل الاستثناء منقطعا (قوله وصدق الوكيل بيمين في دفعهما للبائع من ماله) أي وحينئذ فيرجع بهما على الموكل ومحمل حلف الوكيل اذا لم يصدق الموكل على دفعهما والا فلا يمين واذا صدقه الموكل في دفعهما وطال الزمان وادعى الموكل دفعهما للوكيل فقال بن الطاهر أنه يجرى على حكم من ادعى دفع دين عليه له فيجرى فيه الخلاف المذكور في ذلك فصيل لا يصدق الا بينة ولو طال الزمان وقيل ان طال الزمان كعشرين سنة صدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعي والمعتمد الاول كما قاله شيخنا العدوي وحاصل المسئلة أنه اذا وكله على شراء سلعة وعين له الثمن فادعى الوكيل أنه راد في الثمن زيادة يسيرة دفعها من ماله وطلب الرجوع على الموكل تلك الزبالة فله بصدق بيمينه حيث لم يطل زمن سكرته عن الطلب تلك الزيادة سواء ادعى دفعها من ماله قبل أن يسلم السلعة

الذهب (بفضه) واشترى بها فيخير الموكل لكن ان كان ما اشتراه نقدا خير مطلقا وان كان سلما خير ان قبضه في قبوله ورده فان لم يقبضه تعين الرد وليس له الجارة لما فيه من فسخ الدين في الدين وبيع الطعام قبل قبضه ان كان طعاما كما سبأني له (الا أن يكون) الصرف المذكور هو (الشأن) أو كان نظرا فلا خيار (وكذا خلفته) عطف على كفلوس (مشتري) بفتح الراء (عين أو سوقا أو زمانا) عين للوكيل فيخير الموكل لان تخصيصه بمعنبر (أو بعه) أي الوكيل (بأقل) مما سمى له الموكل ولو يسير فيخير (أو اشتراه بأكثر) مما سمى له أو من ثمن المشل (كثيرا) فيخير وأما باليسير فلا لان شأن الشراء الزيادة لتحصيل المطالب ولذا قال (الا كدينارين) الكاف استقصائية (في أربعين) وثلاثة في ستين وواحد في عشرين فلا خيار ليسارته وشأن الساس التعانين في منسل ذلك وفي نسخة لا كدينارين بلا لما فيه وهي الصواب

لأنه بيان لمفهوم قوله كثيرا فإنه قال لان طلب الزيادة ديارين

للموكل

الخ اذا لوجه للاستثناء الا أن تجعل الاعني غير (وصدق) الوكيل بيمين (في دفعهما) أي الدينارين للبائع من ماله ان لم يسلم السلعة



بل (وان سلم) له السلعة المشتراة (مالم يطل) الزمن أي زمن سكوته عن طلبه - ما الذي بين التسليم وبين دعواه الدفع من ماله فلا يصح مذاق في دفعهما ولما تقدم أن الوكيل إذا خالف كان لموكله الخيار في الإجارة والرد شرع يبين أنه إذا رد لم يرد البيع بل يلزم الوكيل بقوله (وحيث خالف) الوكيل ما زاد كثيرا (في اشتراؤه) أو اشترى غير لائق أو عبر ما عيّن ٣٣٧ له بلفظ أو قرينة أو عرف أو نحو ذلك مما

يثبت فيه الخيار للموكل (لزمه) أي الوكيل ما اشتراه إلا أن يكون له فيه خيار لم ينقض زمنه (أن لم ير ضه) أي يرض به (موكله) فإن رضيه لزمه حيث يجوز له الرضا بأن كان غير مسلم والامتنع الرضا على ما يأتي في قوله والرضا بمخالفته في سلم (كذي عيب) اشتراه الوكيل مع علمه به فيلزمه أن لم يرض به موكله (الآن يفسل) العيب فله يعتقر مثلها عادة بالنظر لما اشترى له فأنهم ذكروا أن العور في جارية الخدمة قليل يعتقر مثله بخلاف جارية الفرس (وهو) أي الشراء (فرصة) أي غبطة فيلزم الموكل كسادة مقطوعة ذب لغير ذي هيئة وهي رخصة فائدة (أو) خالف الوكيل (بيع) بأن باع بأقص مما سمى له أو من ثمن المثل إذا لم يسم أو فلو س أو عروض وليس الشأن ذلك (في غير موكله) في الرد والامضاء فإن رد البيع أخذ سلعة ان

للموكل أو بعد أن سلمها فإن طال زمن سكوته عن الطلب بما فلا تقبل دعواه ومحل حلفه عند عدم الطول مالم يصدق الموكل والأفلاعين عليه وإذا صدقه وطال الزمن رادعي دفعها له جرى على حكم من ادعى دفع دين عليه (قوله بل وان سلم) أي الوكيل السلعة للموكل (قوله عن طلبها) أي من الموكل (قوله الدفع) أي دفع الدينارين الزائدين (قوله شرع يبين أنه) أي الموكل إذا رد البيع على الوكيل لم يرد الوكيل البيع بل البيع لازم له (قوله وحيث الخ) يحتمل أنها شرطية فالفعل في محل جزم والجزم ما بدون ما قبل ويحتمل أن تكون ظرفية معمولية للزم وهو الأحسن وتكون ظرف زمان (قوله أو نحو ذلك الخ) أي كما صرف الوكيل الدينارين بدراهم واشترى بها نقدا أو أسلمها في عرض أو طعام وكالو موكله على شراء متعدد من كتب بصفة معينة بثمن معين فانتاع منها واحدا بالثمن كله (قوله لزمه) أي الوكيل ما اشتراه أي ولو كانت مخالفته خطأ لتقصيره (قوله إلا أن يكون له فيه خيار الخ) أي أن محل لروم المبيع للوكيل الذي خالف في اشتراؤه إذا كان اشتراه على البت أو على الخيار للبائع وأمضى البائع البيع وأما لو اشتراه الوكيل على خيار له ولم ينقض زمنه فانه لا يلزمه وله رده على بائعه فإن كان الخيار لكل من البائع والمشتري الذي هو الوكيل فاختار أحدهما الرد فقد تقدم في باب الخيار أن الحق في هذه الحالة لمن اختار الرد منه ما سواه كان البائع أو المشتري ولا يلزم البيع إلا رضاهما معا بطرفين (قوله أن لم ير ضه) أي أن لم يرض بما خالف إليه (قوله بان كان) أي ما خالف إليه (قوله والامتنع) أي والابان كان المخالف إليه سلم ما منع الرضا به أي أن كان الموكل دفع الثمن للوكيل ليسلمه لما فيه من قسم الدين في الدين ويريد إذا كان المسلم فيه طعاما يبيع الطعام قبل قبضه وأما إذا لم يدفعه له كان له الرضا به (قوله مع علمه به) أي والامتنع لزمه وله الرد كما مر في كلام المصنف وقوله مع علمه به أي أو كان طاهرا لا يخفى حتى على غير المتأمل (قوله يعتقر مثله) أي إذا كانت لغير من لا تزري به خدمتها (قوله وهو فرصة) حال من الضمير في قوله إلا أن يقل الخ (قوله كسادة الخ) أي وكجارية لخدمة من لا تزريها خدمتها وهي رخصة (قوله لغير ذي هيئة) وأما شراء دابة مقطوعة الذيل الذي هيئة فلا تلزم ولورخصة وكسادة جارية عوراء لخدمة من يزوي به خدمتها لكون العيب غير قليل لأن السليل ما يعتقر مثله عادة بالنظر لما اشترى له ولمن اشترى له (قوله ناقص مما سمى له) أي ولو يسيرا (قوله والامضاء) أي وبأحد الثمن الذي باع به (قوله وفي جنتها) أي وأخذ قيمتها من الوكيل (قوله فاعلى) أي من حوالة لسوق كتعريف من ويحويه (قوله هذا ان لم يسم) أي أخذ قيمتها إذا فات والحال أنه رد البيع (قوله فان سمى الثمن وفات) أي والحال أن الموكل رد البيع وقوله فله أي للموكل وقوله تعريبه أي تعريم الوكيل (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من تعريم الموكل إذا بين الوكيل أي للمشتري أنها ملك للموكل (قوله والا فالنقص لارم) أي وان لم يبين أنها ملك للموكل فالبيع لارم وليس للموكل أخذها إن كانت قائمة ونقص ما سماه ان سمى ونقصه ثمن المثل ان لم يسم لارم للوكيل (قوله وكلامه هنا) أي قوله أو خالف في بيع في غير موكله (قوله وثمن المثل) أي وتعين ثمن المثل (قوله لانه أعم) أي لأن ما تقدم من تخيير سبب المخالفة في شيء خاص وهو ما إذا باع بأقل من ثمن المثل وهنا تخيير سبب المخالفة في أمر عام كما بينه الشارح أولا بقوله بان باع الخ (قوله ولو كان الموكل فيه) أي في بيعه ربوي أو باعته الوكيل وباعه ربوي مثله سواء كان الموكل أمره ببيع ربوي أو غيره (قوله في غير الموكل في إجارة البيع ورده) أي ما خير بين الأمرين المذكورين مع أن الخيار في بيع الربويات بعضها به نص مبطل له لادائه لربا النساء ما على أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو المشهور أي أن الخيار الذي جراه الحكم كخيار الموكل هنا يعي بين الرضا بما فعله الوكيل ورده ليس كالخيار الدخول عليه (قوله ولا فسد) أي والآن علم ما تعدى حين اشتراؤه فسد (قوله هو مبطل له أي لانه

(٤٣ - دسوقي ثالث) كتاب فائمه وفي جنتها ان فاتت عند اشتري بحوالة سوق فاعلى هذا إذا لم يسم فان سمى الثمن وفاتت فله تعريبه تمام التسمية وهذا كله إذا بين الوكيل أنها للموكل والا فالنقص لارم له وكلامه هنا مستفاد من قوله المتقدم وثن المثل والاحير أعاده هنا لانه أعم ولترتب عليه قوله (ولو) كان الموكل فيه (ربوي أو مثله) بان قال له بيع هذا الذبح بقول قباعة بار أو بعه را هم فباعه بقول مثلا فاموكل على بيعه ربوي والمخالف إليه ربوي أيضا وخير الموكل في إجارة البيع ورده ومحل التخيير فيما بال عليه إذا لم يعلم المشتري بتعدي الوكيل والافسد العقد نقله ابن عرفة عن المارري لانه إذا علم بالتعدي فهو مجور لأن يتم له البيع أولا فيكون داخل على الخيار في بيع الربوي وهو مبطل له



وحيث ثبت الخيار للموكل عند المخالفة في بيع أو شراء فاعلم ذلك (الآن يلتزم الوكيل) وأولى المشتري (الرائد) على الثمن الذي سباه له في مسألة الشراء وعلى ما باع في مسألة البيع فإن التزمه فلا خيار ولزم العقد (على الأحسن) عند ابن عبيد السلام (الآن زاد) الوكيل (في بيع) كان (٣٣٨) قال له سبع عشرة فباع بأكثر (أو نقص في الشراء) كان قال

يؤدي للنساء (قوله الآن يلتزم الوكيل الرائد) قد استعمل المصنف الرائد في حقيقةه وبجاءه وهو يبيعه بأقل اذ هو نقص في المعنى أو هو من باب الاكتفاء أو هو الأولى فكانه قال الآن يلتزم الوكيل الرائد أو النقص على حدس رايل تقيكم الحرأي والبرد فينطبق كلامه على البيع والشراء قاله عبق وقد يقال المراد الآن يلتزم الرائد على ما سمي له وعلى ما باع به (قوله وأولى المشتري) انظر هل التزام الاجنبي كذلك أم لا لأن فيه منه بخلاف الوكيل لأنه لما تعدى كان ما يلتزمه لا رماله (قوله فإن التزمه فلا خيار) أي فإن التزم الوكيل ما زاده من الثمن على ما سماه له موكله في مسألة الشراء أو التزم الرائد على ما باع به حيث باع ناقص مما سماه له موكله فلا خيار للموكل فالأول كالوكله على ثمرات سلعة بعشرة فاشتراها بخمسة عشر والتزم الوكيل الخمسة الرائدة على ما سمي له والثاني وهو ما إذا التزم الوكيل الرائد على ما باع به كالوكله على بيع سلعة وسمى له الثمن عشرين فداعها بخمسة عشر والتزم الوكيل أو المشتري الخمسة الرائدة على ما باع به المسكولة لما سماه له (قوله وتقدرها) الواو بمعنى ثم التي للترتيب (قوله فلا خيار للموكل) أي لأن الذي له حصصه من الثمن إنما هو الأصل وهو منتف هنا لما علمت أن المراد بقوله في الذمة أن يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التناجيل (قوله وعكسه) بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك أو بالنصب عطف على اشتريها أي أرفأ عكسه لأنه هنا ومعنى الجملة فيصح أن يعمل فيه القول (قوله عليه) أي على الثمن (قوله لتعلق عرضه بالمبيع) أي ويقبل قوله في عرضه كافي عبق فادأ قال الموكل في الأولى إنما شرطت الشراء بمائة لأن غرضي أنه إذا ظهر لها عيب أو حصل فيها استحقاق يفسخ البيع لأنه ليس عندي غيرها فيقبل قوله في أن غرضه ذلك وبشت له الخيار في رد البيع وامضائه وكذا أن قال إنما أمرته بالشراء في الذمة خوفاً من أن يستحق الثمن فيرجع ليأبى في المبيع وغرضي بقاؤه فانه يقبل قوله في غرضه وبشت له الخيار في امضاء البيع ورده (قوله أو قال شترشاة) أي صفتها كذا فاشتري به اثنتين أي فلا خيار للموكل ويأخذ الاثنتين فإن تلفتا كان ضمانهما منه والموضع أنه لم يمكن أفرادهما والآن يلتزم الوكيل واحدة كالموكل قال تترجماً أشعر قوله فاشتري به اثنتين أنه لو شترى به واحدة وعرضها معاً في صفقة واحدة أن الحكم ليس كذلك فقد حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون لو أمره بشرا جارية بعينها أو موصوفة شمن فاشتراها ومتاعا معاً في صفقة واحدة فالأمر مخير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الجارية بمحضتها من الثمن (قوله على الصفة) أي حال كونها على الصفة التي هي فيها الموكل (قوله أو أحدهما) عطف على محذوف تقديره على الصفة كلاهما أو أحدهما (قوله بأن أي البائع من بيع أحدهما مفردة) أي والحال أنه لم يجد الصفة المطلوبة في غيرهما (قوله والا) أي والابان أمكن أفرادهما والحال أنهما على الصفة واشتراهما بعقد (قوله خير في الثانية) أي لأنه لا يلزمه واحدة منهما بعينها وإنما يخبر في أخذ واحدة منهما بما يخصها من الثمن (قوله وخير في الأولى) وإن لم تكن واحدة منهما على الصفة خير فيهما كأننا بعقد أو بعقدين وأعلم أن ما ذكره المصنف من أنه إذا كان لا يمكن أفرادهما الرمال الموكل وإن أمكر أفرادهما واشتراهما معاً في قبول واحدة فقط هو الموافق لقل ابن عرفة وإن لم توافق قولاً من أقوال الثلاثة ذكرها في التوضيح وحيث لا يعترض بما في التوضيح على كلامه هاهنا (قوله ضمان الرهان) أي فيضمن قيمته إن كان مما يعاب عليه ولم تقم على هلاكه يسهه والأفلاصمان (قوله قبل علمك به ورصاك) طرف لمحذوف أي رتلف قبل علمك به ورصاك به والأولى حذف قوله علمك به لاعتناء ما بعده عنه لأن الرضا بالشئ يستلزم العلم به (قوله والا فالضمان منك) أي ولا يلزم الرضا بالرهن لدى أخذ الوكيل لو حكما علمه به وسكوته طويلاً

له اشتري بعشرة فاشتري بأقل فلا خيار لموكله فيهما (أو اشتر) أي ولا أن قال اشتري سلعة كذا (بها) أي بهذه المائة مثلاً المعينة (فاشترى) بمائة على الحلول (في الذمة) أي غير معينة (وتقدرها) أي المائة المعينة المدفوعة له فلا خيار للموكل (وعكسه) بأن دفع له المائة وقال اشترى الذمة ثم انقضا فاشتري بها ابتداء فلا خيار وهذا لم يظهر لا اشتراط الموكل فائدة ولا اعتبار شرطه كما قاله في التوضيح كان يكون عرضه بتعيين الثمن في الأولى ففسخ البيع إذا طرأ عليه عيب أو استحقاق لكونه ليس عنده غير هذا الثمن وغرضه بالشراء في الذمة في الثانية عدم الفسخ لتعلق غرضه بالمبيع (أو) قال اشتر (شاة) بدينار فاشتري به اثنتين على الصفة أو أحدهما في عقد واحد دليل قوله (لم يمكن أفرادهما) أن أو البائع من بيع أحدهما مفردة

(والا) بأن أمكن أفرادهما (خير) المراد كل (في الثانية) أي في واحدة لا يسهها لأن الموضوع أنهما بعقد واحد فان كانتا بعقدين فصما لزم الأولى أن كانت على الصفة وخير في الثانية وإن كانتا على الصفة لزم الأولى (أو أحد) الوكيل (في سلمك) الذي وكلته فيه (جاء أورها) دالة على الخيار لأن ذلك زيادة توثيق وأما لو أخذهما في حال العدة أو قبله خبرت لأن طما حصصه من الثمن (وضمته) أي ضمن الرهن الوكيل له ضمان الرهان (قبل علمك به ورصاك) أيها المراد كل والا فالضمان منك (وفي) يسهه (بذهب



(في قوله الوكيل بعه) (بدراهم وعكسه قولان) فيما اذا كانا نقد البلد والسلعة مما يتباع بها واستوت قيمة الذهب والدراهم والاخير قول واحد (وحدث) الخالف الموكل (فعله) (أي الوكيل في) حلقه (لا أقوله) (٣٣٩) أي الشيء المحلوف ليه لان فعله كفعل موكله

(الانثية) من الموكل  
حال اليمين أنه لا يفعله  
نفسه فلا حنث ويبر  
أيضا ففعل الوكيل  
في لا فعله الانثية أنه  
ليفعله بنفسه (ومنع  
ذمي) أي تركيله عن  
مسلم (في بيع أو شراء أو  
تقاص) للدين لانه لا  
يتحرى في ذلك ولا يعرف  
شرط المعقود عليه من  
ثمن ومنه من وكلام  
المصنف شامل لما اذا  
كان الذمي عبد المسلم ولو  
رضى من تقاضي منه  
لحق الله ولا يهر بما غلظ  
على المسلم وشق عليه  
بالحث في الطلب ولن  
يحمل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلا  
ومن ذلك جعله مباشرا  
وكانب اللامراء ونحوهم  
فانه من الضلال المبين  
(وعدوه على عدوه)  
مسلم أو كافرا إلا أن  
يرضى به الموكل عليه  
ولو عداوة دينية كيهودي  
على نصراني وعكسه  
وجارة وكيل مسلم على  
واحد منهما اذا لم تكن  
بينهما عداوة دينية  
(و) منع على الموكل  
(الرضا بمخالفته) أي  
مخالفة الوكيل له (في  
سلم) سماء له فأعرض  
عنه لعيره (ان دفع) له  
(المن) وقال له أسلمه

فضمائه ان تلف بعد ذلك ضمان الرهان من الموكل فان لم يطل سكوته بعد علمه بعوتلف حلف انه لم يبرص  
به وضمنه الوكيل ومحل التفصيل المذكور في الوكيل المخصوص والا فالصمان من الموكل مطلقا علم به  
ورضى أم لا (قوله في دراهم) في داخله على محذوف كما أشار له الشارح لان حرف الجر لا يدخل على مثله  
(قوله وعكسه) أي وهو بعه بدراهم في قوله بعه بذهب (قوله قولان) أي في تحيير الموكل بناء على انهما  
جنسان ولزوم البيع بناء على انهما جنس واحد في العرف وانقول بالتخيير بصره من عرفة فهو الراجح كما  
قيل والقول بالمروم اختاره اللخمي وصححه ابن الحاجب وتوالت المدونة عليه واعتمده بن (قوله فيما اذا  
كانا الخ) أي محلها فيما اذا كانا نقد البلد الخ (قوله وحنث الخ) أي فاذا حلف لا يشتري عبد فلان وامر غيره  
فاشتراه فانه يحنث الا أن ينوي أنه لا يشتريه بنفسه فلا يحنث شراء الوكيل وكلام المصنف في اليمين بالله  
أو بعق غير معين لان كان اليمين بطلاق أو عتق معين والأفلا تنفعه تلك اليمين عند القاضي كما مر في باب  
اليمين في قوله الامرافعة أو بينة أو اقرار في طلاق أو عتق فقط أي معين (قوله وير أيضا الخ) أشار به ذالي  
أنه لا فرق بين صيغة البر والحنث في فعل الوكيل في صيغة البر وير يفعله في صيغة الحنث مثل فعل نفسه  
سواء سواء (تنبيه) قال عبق كلام المصنف واضح في شيء يحصل المقصود منه فعل الوكيل أو الموكل  
كبيع وضرر بوكذا دخول دار فيما يطهر لقبوله النيابة حيث لم يقصد الدخول بنفسه وهو ظاهر كلام  
اللقاني في صيغة البر في كدخول لافي صيغة الحنث كدخول الدار فلا يبرتو كيله في دخولها اه والذي في المواق  
وح عن ابن رشد انه لا فرق بين صيغة البر وصيغة الحنث من أن دخول الوكيل كدخول الموكل فيبر به في  
صيغة الحنث ويحنث به في صيغة البر اه بن وقال العلامة الامير في حاشيته على عبق والظاهر انه لا يسلم  
اطلاق قبول النيابة في دخول الدار اعم ان كان العرض منه التفتيش على شيء مثلا فانه يقبل النيابة فيحنث  
في حلقه لا يدخل الدار بدخول الوكيل وير بدخوله في حلقه لا دخله الا أن ينوي نفسه فيهما والام يحنث  
في الاولى ولم يبر في الثانية (قوله أي توكيله) أشار الى أن في الكلام حذف مضاف لان المع حكم الشرعي  
لا يتعلق بالدوات واعما يتعلق بالافعال والمراد بالذمي مطلق الكافر فهو من عموم الحجار (قوله عن مسلم) أي  
وأما توكيل الذمي لذمي فان كان على استخلاص دين له على مسلم منع لانه ربما غلظ وشق عليه بالحث  
في الطلب وان كان على غير ذلك فلا منع (قوله أو تقاص للدين) طاهره كالدونه تقاصه من مسلم أو ذمي ولكن  
الحق حوار توكيله على تقاضي الدين من ذمي كما هو مفاد بهرام في كبره وشامله وطاهر المصنف انه انما يمنع  
توكيل الذمي للمسلم في الامور الثلاثة التي ذكرها ولا يمنع توكيله في غيرها كقبول نكاح ودفع حبة وانراء  
ووقف وهو كذلك وينبغي كما قال ولد عبق أنه اذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضي الممنوع على وجه الصحة  
أن يكون ماضيا (قوله ولو رضى من يتقاضى منه) هذه المباحة من رتبة كلام المصنف (قوله ربما  
أعطى على المسلم) أي الذي عليه الدين (قوله ومن ذلك) أي ومن قبل ذلك أي توكيل الذمي في التقاضي  
(قوله وعدوه على عدوه) أي ومنع توكيل عدوه على خصمه عدوه المسلم لم أو الكافر (قوله ولو عداوة دينية)  
أي ولو كانت العداوة التي بينهما دينية أي سبها احلاف الدين قال بن الحق تفيد العداوة ههنا بالديوية  
وأما مع توكيل المسلم لليهودي على خصمه المصري وعكسه فليعدم تحفظ كل منهما للعداوة (قوله على  
واحد) أي على خصمه واحدهما سواء كان الموكل لذلك المسلم مسلما أو كافرا اذا لم يتوصل الكافر للخلاص  
حقه الا بذلك والا كره توكيله لذلك لان فيه نوع ادلال فان تحقق حرم واعلم أن مثل توكيل العدو وتوكيل  
من عدوه لدو يستتبه الناس في الخصومات ولا يجوز للقاضي قبول وكالته على أحد كما قال ابن لينة وان  
سهل والرحل أن يحاصم عن نفسه عدوه الا أن يبادر لاداة فيجتمع من ذلك ويقال له وكل غيرك انظر ح  
(قوله الرضا بمخالفته الخ) حاصه له أنه اذا امر وكيله أن يسلم له في كذا فحالف وأسلم له في غيره فلا يجوز  
للموكل الرضا بما حالف له الوكيل ان كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل رقا مما لا يعرف منه وكان

في كذا فحالف وأسلمه في غيره لا يملكه يدي ضمن الثمن في دميته فصار ديناً من فسخه فيما لا يتعجله وهو دين دين ويزاد في الطعام بعه



قبل قبضه لانه بعد بيعه ورجب له وشار الثمن ديناً في ذمته لموكله ورضاء الموكل به قد باعه الوكيل له قبل قبضه (و) منع (بيعه) أي الوكيل  
فهو مفسد ومضايق لقائه (لنفسه) ما وكل على بيعه ولو سعى له الثمن لاحتمال الرقبة فيه بأكثر ما لم يكن بعد تناهي الرغبات فيه ولم يأذن  
له ربه في البيع لنفسه والاجاز (٣٤٠) (ومحجوره) من صغير وسفيه ورقق غير ماذون فيبيع لانه من قبل البيع لنفسه ومثل

محجوره شره  
المقارض ان اشترى بمال  
المفاوضة (بخلاف  
زوجته) أي الوكيل وولده  
الرشيد (ورقيقه)  
المأذون فلا يمنع  
لاستقلالهم بالتصرف  
لانفسهم بخلاف المحجور  
(ان لم يهاب) لهما فان  
حاجب منعه ومضى البيع  
وغرم الوكيل ما حاجب  
به والعبرة بالمحابة  
وقت البيع (و) منع  
(اشتراؤه) أي الوكيل  
(من) أي رقيقاً  
(يعتق عليه) أي على  
موكله (ان علم) الوكيل  
بانه أصل أو فرع أو  
أخ للموكل وان لم يعلم  
الحكم (ولم يعينه موكله)  
للشراء بنص أو إشارة  
واذا تنازعا في العلم أو  
التعيين فالقول  
للموكل (و) اذا وقع  
شراؤه على الوجه  
الممنوع (عتق عليه) أي  
على الوكيل على الأرجح  
وغرم ثمنه للموكل  
(والا) بان عينه موكله  
كاشترى عبداً لانه أو هذا  
العبدان لم يعلم الموكل

اطلاع الموكل على المخالفة والرضا بها قبل قبض الوكيل مخالفاً اليه فان لم يدفع له الثمن جاز الرضا  
مخالفته كان المسلم فيه طعاماً أو غيره بشرط أن يجعل له رأس المال الآن والامع ولو تأخر يسيراً لانه  
بيع دين بدين وكذا يجوز الرضا بمخالف اليه اذا كان قد دفع اليه الثمن وكان مما يعرف بعينه ولم يفت وكذا  
لو اطلع على المخالفة بعد قبض الوكيل المسلم فيه ولو قبل طول أجله فيجوز للموكل الرضا به طعاماً كان أو غيره  
كان الثمن المدفوع مما يعرف بعينه أم لا (قوله قبل قبضه) أي من المسلم اليه (قوله وجب له) أي وجب  
ذلك الطعام المسلم فيه للوكيل (قوله ما لم يكن الخ) هذا قيد في منع بيع الوكيل لنفسه وحاصله أن المنع  
مقيد بما اذا لم يكن شراؤه بعد تناهي الرغبات وما اذا لم يأذن له ربه في البيع لنفسه فان اشترى الوكيل  
لنفسه بعد تناهي الرغبات أو أدنه الموكل في شرائه لنفسه جاز شراؤه حينئذ ومثل ادفعه له في شرائه  
مالواشتراه بمحضرة ربه لانه مأذون له سكام (قوله ومحجوره) عطف على نفسه أي منع أن يبيع الوكيل  
لمحجوره فلا يجوز لمن وكل على بيع سلعته أن يبيعها لمن في حجره من صغير أو سفيه أو مجنون أو رقيق (قوله  
غير مأذون) أي له في التجارة وأما بيعه له فجائز كما يأتى للشارح (قوله لانه من قبل البيع لنفسه) أي لان  
لذي يتصرف لمن ذكر من المحاجر هو المحاجر فكانه باع لنفسه (قوله ان اشترى بمال المفاوضة) أي وأما  
ان اشترى شريكه بماله الخاص به فالجواز ولا مفهوم لشريك المفاوضة بل كذلك شره الا أخذ بعنايه  
يمنع البيع له اذا كان الشراء بمال الشركة والاجاز (قوله بخلاف زوجته) ذكر بعض المؤرخين أن الرجل  
اذا اشترى لزوجته شيئاً بطريق الوكالة ثم طلب منها الثمن فرعت أنها دفعت له فان نقد الثمن حلفت وان لم  
ينقده حلفت ولكل منهما رد البين على صاحبه اهـ شب (قوله المأذون) أي ولو حكما كما كتبه (قوله فان  
حاجب) أي بان باع ما يساوي عشرة بخمسة وقوله وغرم الوكيل أي لموكله (قوله وقت البيع) أي لا وقت قيام  
الموكل أو علمه (قوله أي الوكيل) ومثله المبضع معه وعامل القراض وقوله من يعتق على موكله أي وأما  
شراء الوكيل من يعتق على نفسه فقد سكت المصنف عنه لعدم النص عليه ووقع في مجلس المذاكرة أنه  
لا يعتق عليه لانه لا يملكه سواء قلنا ان العقد يقع فيه ابتداء للموكل أو للوكيل مراعاة للقول الآخر (قوله وان  
لم يعلم الحكم) أي وهو عتقه على الموكل (قوله واذا تنازعا في العلم) بان ادعى الوكيل أنه لا يعلم بقراءة ذلك  
لعبد من الموكل وادعى الموكل أنه يعلم بها وقوله أو اتهمين بان ادعى الوكيل أن الموكل عبده ذلك العبدة قال  
لموكل بل عبته له عبداً غيره (قوله فالقول للموكل) أي على الأرجح كما قال الطخيني وقيل القول قول  
الموكل والعبدة على كلا القولين الا أنه على الاول يعتق على الموكل وعلى الثاني يعتق على الوكيل ويغرم  
ثمنه للموكل (قوله على الوجه الممنوع) أي بان علم الوكيل بقراءة العبدة لم يعينه الموكل له (قوله عتق عليه)  
هذا مقيد كما في التوضيح بما اذا لم يبين الوكيل لبائع العبدة يشتره لفلان فان بين ولم يجهز الا حرم نقض  
البيع اهـ بن (قوله وان لم يعلم الخ) أي هذا اذا علم الوكيل بالقراءة أو الحكم بل وان لم يعلم بها وهذا مباينة  
في قول المصنف فعلى أمره (قوله وان لم يعينه) أي والحال أنه لم يعينه (قوله يعتق عليه) أي بمجرد  
الشراء والولاء للموكل عتق عليه أو على الوكيل لانه كانه أعتقه عن الموكل اهـ عبق (قوله ومنع توكيله) أي  
مع أن يركل الوكيل غيره على ما وكل فيه جبراً وموكله لان الموكل لم يرص الا باماته وهذا اذا كان الوكيل  
غير مفوض أي وأما المفوض فله أن يوكل بغير رضا موكله (قوله كوجبه) أي كموكل وجبه حليل القدر  
على أمر حقير كبيع دابة سوق (قوله في حقير) أي وكل في حقير (قوله ارأشتهر الوكيل بها) أي بالوجه  
لان الموكل حينئذ محمول على أنه لم يهاول لا يصدق في دعواه أنه لم يعلم (قوله والا فليس الخ) أي وان لم يعلم

الموكل

أمره) بالقراءة أو الحكم أو لم يعلم الوكيل بالشراء وان لم يعينه (فعلى

أي يعتق عليه لعدم تعدى الوكيل (و) منع (توكيله) أي توكيل الوكيل بغير المفوض على ما وكل فيه لان الموكل لم يرص الا باماته (الآن)  
يكون الوكيل (لا يملكه) تولى ما وكل عليه بنفسه كوجبه في حقير فلا توكيل حيث علم الموكل بوجهه أو شتر الوكيل بها والا فليس  
له التوكيل وضمن ان وكل لتعديده (أو) الآن (بكثر) فهو عطف على لا يملك فيوكل من يشاركه في الكثير الذي وكل فيه ليعينه عليه



لأنه يوكل غيره استقلالاً وحيث جازله التوكيل (فلا ينزل الثاني بزل) الوكيل (الاول) ولا بد منه فهو من اضافة المصدر للمفعول أي اذا عزل الاصيل وكيله فلا ينزل وكيل الوكيل وينزل كل منهما بموت الاول وله عزل كل منهما ما لو وكيل عزل وكيله وأما المفوض فله التوكيل مطلقاً (وفي) جواز (رضاء) أي الموكل الاول بالسلم الذي أسلم فيه وكيل (٣٤١) وكيله وقد أمر به الموكل الاول (ان

تعدى) الوكيل (به) أي التوكيل بان لم يجزله التوكيل لانه لم تقع المخالفة فيما أمر به المسوكل وانما وقعت في التعدى بالتوكيل وعدم الجواراة تعدى الاول بالتوكيل صار الثمن ديناً في ذمته فلا يفسخه في سلم الثاني ما لم يحل الاجل لانه دين في دين (تأويلان) محلها ان كان التعدى بالتوكيل في سلم كما ذكرنا وكان الموكل الاول قد دفع الثمن وغاب به وكان لا يعرف بعينه أو يعرف بعينه وفات ولم يقبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاق الموكل على التعدى والاجاز باتفاقهما لعدم الدين في الدين (و) منسح (رضاء) أي الموكل (بمخالفته) أي الوكيل الذي لم يوكل (في سلم) متعلق بمخالفته (ان دفع) له الموكل (الثمن) أي رأس المال (بسماء) الباء بمعنى في أي في سماء وهو بدل كل من قوله في سلم أي لا يجوز للموكل أن يرضى بمخالفة وكيله فيما

الموكل بوجاهته ولا اشتهر الوكيل بها فليس له التوكيل فان وكل وتلف المال ضمنه لتعديده (قوله) لانه يوكل غيره استقلالاً أي بخلاف الصورة الاولى (قوله) فلا ينزل الثاني أي الوكيل الثاني وهو وكيل الوكيل عزل الوكيل الاول نظر الوكالة للاصيل حيث أذن فيه حكماً (قوله) فهو من اضافة المصدر للمفعول أي لان المعنى فلا ينزل الثاني اذا عزل الموكل الوكيل الاول (قوله) أي اذا عزل الاصيل أي الموكل (قوله) وينزل كل منهما بموت الاول المراد به الاصيل الذي هو الموكل وقوله وله أي الاول وهو الاصيل وقوله ولو وكيل عزل وكيله أي نظر الجهة وكالته له (قوله) وأما المفوض الخ أي محترق قوله ما بقا غير المفوض (قوله) اذ تعدى الاول أي الوكيل الاول (قوله) ما لم يحل الاجل طرف لعدم جواز الرضا أي وعدم جواز رضاء مدة عدم حلول الاجل لانه دين في دين فان حل الاجل صار الرضا لسلامته من دين بدين هـ راطا هـ وفيه أن فسخ الدين في الدين ممنوع ولو بعد حلول الاجل فالاولى للشارح حذف قوله ما لم يحل الاجل ويبدله بقوله ما لم يقبضه الوكيل كما يأتي (قوله) تأويلان الثاني لان يوس والاول عراء في التوضيح لبعضهم اهـ بن (قوله) وفات به أي وغاب عليه (قوله) ولا جاز أي ولا يمكن التعدى بالتوكيل في سلم بل في شراء هذا أو كان في سلم ولم يدفع الموكل الاول الثمن للوكيل الاول أو دفعه له وكان مما يعرف بعينه ولم يفت أو كان مما لا يعرف بعينه ولكن قبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاق الموكل على التعدى جاز الرضا باتفاقهما (قوله) في سلم أي سماء الموكل له فأعرض الوكيل عنه لعيره (قوله) ان دفع له أي ان دفع الموكل للوكيل رأس المال أي وكان لا يعرف بعينه واطلع الموكل على المخالفة قبل قبض الوكيل (قوله) الاستعناء عنها بما قدمه أي وهو قوله ومنع الرضا بمخالفته في سلم لكن التكرار مبني على ما حل به الشارح تبعا لت من حل المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه كما هو المتبادر من كلام المصنف وحل بعضهم لمخالفة هـ في رأس مال السلم فقال ومنع رضاء أي الموكل بمخالفة الوكيل في رأس مال سلم ان دفع له الموكل الثمن أي رأس المال وقوله بسماء بدل من رأس مال سلم بدل كل مكانه قال ومنع رضاء بمخالفته أي الموكل في رأس مال سلم سماء له ودفعه له وأمره أن يدفعه بعينه للمسلم اليه فراد الوكيل على القدر الذي سماء الموكل زيادة كثيرة ودفع الجميع للمسلم اليه وعلة منع الرضا ان الوكيل لما تعدى صار الثمن ديناً فادارضى بالسلم فقد دفعه فيما لا ينعجله فهو دين بدين وعلى هذا فالحالفة هنا في رأس مال السلم وقوله سابقا ورضاء بمخالفته في سلم المخالفة فيه في جنس المسلم فيه وحينئذ فلا تكرار (قوله) على كل حال أي سواء حل أو لم يحل على المخالفة في جنس المسلم به كما هو ظاهره أو حلها على المخالفة في رأس المال كما قررناه بهرام وان غارى أما الاستعناء عنها بما تقدم ان حلت المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه فظاهر لانه عين ما تقدم وأما الاستعناء عما تقدم مما هنا على حل ما هنا على المخالفة في رأس المال فبالنظر للعلة لان العلة في منع الرضاء عند المخالفة في جنس السلم هو العلة في منع الرضاء عند المخالفة في رأس المال وهو الدين بالدين تأمل (قوله) ومنع رضاء بدين) حاصلة انه اذا وكله على بيع سلعة نقد فباعها بدين فانه يمنع من الرضا به سواء كان ذلك الثمن المرحل عينا أو عرضا أو طعاما أو المنع سقيداً فيود أن يكون الثمن المؤجل أكثر مما سماء له ان كان قد باع بحسن المسمى أو يكون من غير جنس المسمى والحال أن المبيع ذوات فلو باع بحسن المسمى وكان أقل أو مساوياً لسماء له جاز الرضا بالدين وكذا ان كان المبيع قائماً باع بغير جنس المسمى أو بجنسه بأكثر منه فيجوز له الرضا بذلك الدين ويبقى لاحله وان شاء أحد عين شبيهة ورد البيع (قوله) بسماء موكله أي بأن أمره أن يبيعها بعشرة قد اذاعها مائتي عشرة لاجل (قوله) او من القيمة) بان كانت قيمتها عشرة قد اذاعها مائتي عشرة لاجل (قوله) او من غير جنس مسمى

سماء له من السلم ان دفع له رأس المال وكان لا يسب بالاحتمار حذف هذه المسئلة للاستعناء عنها بما قدمه على كل حال (أو بدين) عطف على قوله بمخالفته أي ومنع رضاء بدين باع الوكيل سلعة أخره الموكل أن يبيعها بنقد أو كان العرف المقيد وهذا اذا كان الدين أكثر مما سماء موكله أو من القيمة اذا لم يسلم أو من غير جنس مسمى



موكله في الدين وقيد المنع بقوله (ان فات) المبيع الذي وقعت فيه المخالفة (و يبيع) الدين حيثئذ (فان وفي) ثمنه (بالتسمية) التي سماها مال  
الموكل (أو القيمة) اذ لم يسم بأن ساوى أو زاد أخذ الموكل ولا كلام للوكيل (والا) يوف (عزم) الوكيل ما نقص (ون سأل)  
الوكيل (عزم التسمية أو القيمة) (٣٤٢) لموكله ولا يباع الدين بل سقى لاجله (و يصبر) الوكيل

(ليقبضها) أي التسمية  
أو القيمة من الدين  
اذا حل (ويدفع الباقي)  
للموكل (جازان كانت  
قيمتها) أي الدين الآن  
(مثلها) أي التسمية  
أو القيمة (فأقل) اذ  
ليس للوكيل في ذلك  
تقع بل فيه احسان  
للموكل فان كانت قيمته  
أكثر لم يحز الصبر لانه  
يصير كأن الموكل فسح  
ما زاد على التسمية أو  
القيمة في الباقي مثلاً اذا  
سمى الآخر للوكيل  
عشرة نقد ابيع بخمسة  
عشر لاجل قيمة الدين  
الآن اما عشرة أو ثمانية  
أو اثنا عشر في المثل أو  
الأقل لا مانع اذا سأل  
أن يجعل العشرة وفي  
الثالث كأنه فسح اثنين  
في خمسة فتأمل فان  
الوكيل لا شيء له من  
الدين على كل حال وانما  
بأخذ ثمنه بقدر ما جعله  
لموكله ويدفع له الباقي  
وهذا اذا فاتت السلعة  
فسلوكات قائمة فله رد  
المبيع واجازته وهو  
ظاهر (وان أمر) وكيله  
(يبيع سلعة بأسمائها)  
طعام أعزم) الوكيل

كما لو سمي له عشرة محاييب نقد ابيعها باثني عشر ريال لاجل (قوله أو من غير جنس انقيبه) كما لو كان شام  
أن يباع بالريالات فباعها بالمحاييب لاجل (قوله ان فات المبيع) أي وأما لو كان قائماً جازاً للموكل أن يرضى  
بتلك المؤجل ويبقى لاجله وان شاء رد المبيع وأخذ عين شئيه (قوله رفعت فيه) أي في ثمنه المخالفة (قوله  
حيثئذ) أي حين اذ حصلت المخالفة وباع بدين (قوله بالتسمية) مذهب يعنى اسم المفعول أي بالمسمى (قول  
بان ساوى) أي عن الدين التسمية أو القيمة أو اذ عن الدين عليهم ما قوله أخذ الموكل جواب ان وفي وضعه  
أخذه راجع لثمن الدين (قوله لا كلام للوكيل) أي اذ اذ عن الدين عن التسمية أو القيمة وذلك لانه متعدد  
ولا يرجح له (قوله والايوف) أي عن الدين بالتسمية أو القيمة بان نقص عنهما (قوله وان سأل عزم التسمية  
أي وان طلب الوكيل من موكله أنه يعزم له حالاً من عنده المسمى الذي سماه له أو القيمة ولا يباع الدين بل  
يبقى لاجله ويصبر الوكيل ليقبض ذلك الدين الذي دفعه من الدين اذا حل ويدفع ما بقي من الدين للموكل جاز  
سأته لذلك بشرط أن تكون قيمة الدين وقب السؤال قدر التسمية أو أقل لان كانت أكثر مثلاً لو كان المسمى  
شرة وباع السلعة بخمسة عشر لاجل وفات السلعة عند المشتري فسأل الوكيل موكله أن يدفع له المسمى  
وهو عشرة من عنده حالاً ويصبر طالول اجل الدين الذي هو الخمسة عشر فاذا حل اخذ منها المسمى وهو العشرة  
التي دفعها للموكله والخمسة الباقية يدفعها للموكل (قوله جاز) أي ويجبر الموكل على ذلك على الصواب كما  
بال ابن القاسم والجواز لا ينافي الجبر وانما عبر المصنف بالحوار رد القول أشهب بالمنع ان كانت قيمة الدين  
لا أن أقل من التسمية أو من القيمة وأما اذا كانت مساوية فيجوز والحاصل أنه عند تساويهما فالجواز اتفاقاً  
وان كانت قيمة الدين أكثر من التسمية منع الصبر اتفاقاً وان كانت قيمة الدين أقل من التسمية جاز الصبر عند  
ابن القاسم ومنع عند أشهب (قوله ليس للوكيل في ذلك رفع) أي لانه اذا كانت القيمة قدر التسمية لو بيع  
الدين حالاً بقيمته لم يكن على الوكيل عزم لان القيمة قدر التسمية وادفع الوكيل الآن التسمية وان تط  
حلل أجل الدين فاذا حل اخذ ما دفعه من التسمية وما زاد دفعه للموكل فلم يعد على الوكيل رفع بل دلاً  
أحسن للموكل لانه أخذ التسمية وزيادة عليها وأما اذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية فنفع الوكيل ظاهر  
بأنه أن الوكيل يلزمه التسمية وهي أكثر من القيمة فاذا بيع الدين بقيمته عزم تمام التسمية وان أعطى التسبب  
الآن ليقبضها عند الحل فاعطوه الآن سلف وقد اتفق باسقاط عزم ما بين القيمة والتسمية لكن لا نقول  
ان ما بين القيمة والتسمية لا يرم له ويعزمه فاذا دفع التسمية حالاً فقد اتفق باسقاط ذلك عنه الا اذا قلنا ان  
يعزم للدين لا يرم له ويجبر عليه كما قاله أشهب وقال ابن القاسم ان يبيع الدين لا يلزم الا برضاها فاذا دفع  
لوكيل التسمية حالاً فلا نفع باسقاط لعزم لان العزم لم يلزمه وانما يلزم لو كان يجبر على البيع وليس كذلك  
يجبر الموكل على القبول اذا سأل الوكيل عزم التسمية الآن اهـ (قوله فان كانت قيمته أكثر) أي فان كان  
قيمة الدين الآن أكثر من التسمية أو القيمة (قوله لم يجز الصبر) أي بل يتعين بيع الدين (قوله وفي الثالث) كما  
الح) أي في الثالث لا يجوز سؤاله تعجيل العشرة والصبر الى حلول الخمسة عشر لان الموكل صار كأنه فسح الاخير  
لأنه دين على القيمة أو التسمية في خمسة لان ما يتأخر من قيمة الدين بعد دفع التسمية وهو اثنان سلف لار  
من آخر ما يجعل بعد سلف فاذا حل الاجل أخذ عن الاثنين خمسة فقد رفق عليه انه فسح اثنين في خمسة (قوله  
فان الوكيل الح) علة لقوله كأنه أي الموكل فسح اثنين في خمسة وقوله فتأمل جملة معترضة بين العلة ومعلولها  
وكان الاولى تأخيرها بعد تمام العلة وانما أمر بالتأمل لدقة المقام (قوله وراصح) أي أخذ الوكيل

حالا وجوبا (التسمية) ان سمي له (أو القيمة) ان لم يسم واستوى بالطعام لاجله ولا يباع قبله لما فيه من بيع  
الطعام قبل قبضه (فبيع) اذ قبض بعد الاجل فان كان فيه قدر التسمية أو القيمة فراصح (و) ان نقص (عزم النقص) أي الذي كان دفعه



أى استمر على غرمه (أو الزيادة لك) أى أيها الموكل وهذا إن قامت السلعة والافله ردها والاجازة لانه كانتم اء عفسد كما تقدم في التي قبلها (وضمن) الوكيل مطلقا مقوضا أولا (ان أقبض الدين) الذى على موكله لربه (ولم يشهد) على القايض وأنكر أو مات أو غاب وسواء جرت العادة بالاشهاد أو بعده أو لم تجر عادة على المذهب وكذا اذا قبض المبيع أى الموكل على بيعه ولم يشهد فلو أسقط لفظ الدين كان أشمل وقيل هو ساقط في بعض النسخ وقوله ولم يشهد مراده ولم تقم بينة له باقباض سراء أو عاينت البيعة الاقباض بدون قصد اشهاد وبصح قراءة المتن فتفتح الهاء فيشمل الصورتين (أو باع) الوكيل (بكطاء ام أو عرض ٣٤٣) (نقدا) أى حالا (ما) أى متاعا وكل على بيعه

وهو مفعول باع (لا يباع) عادة (به) أى بالطعام ونحوه (وإدعى) الوكيل (الأذن) له من الموكل في ذلك (فتوزع) أى نارعه الموكل بان قال له ما أذنت لك في ذلك فانه يضمن القيمة لموكله ان شاء وله اجازة البيع بما وقع هذا عند قوات السلعة فان لم تقم فله رد البيع وأخذها وله الاجازة ومفهوم نقدا أنه لو باع بما ذكر لاجل فهو المتقدم في قوله قبله وان أمر ببيع سلعة الخ (أو أنكر) الوكيل (القبض) للموكل على قبضه (تقامت) عليه (البينة) به (فشهدت) له (بينة بالتلف) للمقبوض أو بالردان ادعاه فيضمن ولا تنفعه بينة بذلك لانه أكد ما بانكاره القبض (كالمدين) يشكر ما عليه من الدين فمقوم البينة عليه به فيدعى الدفع ويقم بينة به فيعزم ولا تسمع دعواه لانه أكد ما كاسيأتى في القضاة في قوله وان أنكر مطلوب المعاملة

لذلك الثمن عوضا عما دفعه من التسمية أو القيمة (قوله أى استمر الخ) أى لان غرمه القيمة أو التسمية أولا قد دفع النقص (قوله وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد) أى لتفريطه بعدم الاشهاد ومحل الضمان ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل فان كان يحضرته فلا ضمان على الوكيل بعدم الاشهاد ومصيبه ما أقبض على الموكل لتفريطه بعدم الاشهاد بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض فان مصيبه ما دفع من الضامن ولا رجوع له به على المضمون والفرق بين المسئلتين حيث جعل الدافع في الاولى غير مفرط وفي الثانية مفرط مع أن الدافع في كل منهما بحضرة من عليه الدين أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال أن يشهد بخلاف الضامن فانه انما يدفع من مال نفسه فعليه الاشهاد لحفظ مال نفسه وهو مفرط بعدم الاشهاد (قوله وأنكر) أى ربه القبض (قوله أو عاب) أى وطلب ذلك الدين وكيه لعدم عامه قبض موكله (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الاشهاد وعلى المذهب فيستثنى هذا من قاعدة العمل بالعرف أما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الاشهاد فلا عزم عليه (قوله سواء الخ) تعميم في المفهوم أى فان قامت له بينة بالاقباض فلا ضمان عليه سواء أشهدا على الاقباض اتفاقا أو عاينت الاقباض بدون قصد اشهاد على المشهور (قوله بفتح الهاء) أى مع ضم الياء مبهمة للمقبوض ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الاقباض أى ولم يشهد عليه ولم تقم له شهد ديا لا فاص (قوله أو باع بكطاء ام) حاصله أنه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بطعام أو عرض والعادة أنها لا تباع بذلك بل بالدين ودعى الوكيل أن موكله أدبه في ذلك ونازعه الموكل بان قال ما ذكركان القول قول الموكل ويضمن لو كبل ادافات السلعة بمعنى أن الموكل يخبر ان شاء أخذ منه قيمتها وان شاء أجاز البيع مما وقع به فمضى ضمنا به أنه معرض للضمان لأنه يضمنه بالفعل وأما ان كانت السلعة قائمة فان الموكل يحير بين رد البيع وأخذها وبين اجازته (قوله أو بالرد) أى لمن قبضه منه (قوله ان ادعاه) أى ما ذكر من التلف والرد (قوله ينكر ما عليه من الدين) الاولى ينكر المعاملة لان قوله لا دين لك على مثل قوله لا حق لك على وقوله ولا تسمع دعواه الاولى ولا تسمع بينة لانه أكد ما كذبها (قوله ثم لا تسمع بينة) أى لا تسمع بينة المطلوب اذا شهدت بالقضاء بعد انكاره المعاملة (قوله بخلاف لاحق لك على) أى بخلاف ما اذا قال المدعى عليه لاحق لك على فاقام المدعى بينة بالحق وأشهد المدعى عليه بينة بانقصاء قائم اتقبل بينه (قوله رى الوكيل) أى بالنسبة للموكل (قوله لانه أمين) علة لحدوف أى وصديق فيما ادعى لانه أمين (قوله رى الجهل) أى وفي جهل العريم بتفريط لو كبل وعدم تفريطه قولان بالرجوع على ذلك الوكيل وعدم الرجوع عليه الاول منهما المطرف جلالا للوكيل عند الجهل على التفريط والثانى لابن الماحشون جلاله على عدم التفريط (قوله فيبرأ العريم حينئذ) أى كما يبرأ الوكيل وبصريح المال على الموكل ومثل البينة الشاهدة بعناية القبض من العريم اقرار الموكل بدفع العريم للوكيل بخلاف شهادة الوكيل على اقباض العريم فانها لا تنفعه لانها شهادة على فعل نفسه واعلم أن للعريم تخليف الموكل على عدم العلم بدفعه للوكيل وعدم وصول المال اليه عند عدم بينة للعريم تشهد بعناية القبض (قوله كما يبرأ) أى العريم بل وكذا الوكيل ونضع المال على الموكل حينئذ (قوله لان الاقرار على موكله) يفهم

فالبينة ثم لا تسمع بينة بانقصاء بخلاف لاحق لك على (ولو قال غير المفوض قصصت) الدين الذى وكلتني على قبضه (وتلف) منى أو أقبضته لموكلنى (رى) الوكيل لانه أمين يصدق (ولم يبرأ العريم) أى المدين فيرجع رب الدين ثم يرجع عليه المدين على الوكيل ان علم أنه ضاع بتفريطه لان علم عدمه وفي الجهل قولان (الابينة) تشهد بعناية قبض الوكيل من العريم فيبرأ العريم حينئذ كما يبرأ الوكيل المفوض قبضت وتلف لان الاقرار على موكله (ولزم الموكل) لشخص على شراء سلعة فاشترها له ثم أخذ الثمن من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله (غرم الثمن) ولو مرارا (الى أن يصل الى ربه



أن لم يدفعه) الموكل (له) أي لو وكيل ابتدأ قبل الشراء وكان الأولي زيادة هذا القيد وهذا إذا كان الثمن لا يعرف بعينه كالعين فان كان يعرف بعينه وأمره بالشراء على (٣٤٤) عينه ففعل لم يلزم الموكل ثلثه شيء ويفسخ البيع (وصدق) الوكيل بيمين (في) دعوى

(الرد) لموكله ما قبضه  
 من ثمن أو من أودين  
 (كالمودع) يصدق في  
 ربح الوديعه لربها الآن  
 يقضيها بينة مقصودة  
 للتوثيق فلا يبرأ الا بينة  
 كتابا في الوديعه واذا  
 صدق (فلا يؤخر) كل  
 من الوكيل والمودع الرد  
 (للاشهاد) أي لاجله أي  
 ليس له أن يقول لا أردما  
 عندى له حتى أشهد  
 اذ لا فائدة له وهو مصدق  
 فان أخرت المالك ضمن  
 بخلاف من قبض بينة  
 التوثيق فله التأخير ولا  
 ضمان ان أخره لكن  
 الراجح أن له التأخير  
 للشهاد ليدفع عن نفسه  
 اليمين ولا ضمان (و) جاز  
 (لاحد الوكيلين) على  
 مال ونحوه اذا وكلا على  
 التعاقب علم أحدهما  
 بالآخر (لاستبداد)  
 أي الاستقلال بما يفعله  
 دون الآخر (الشرط)  
 من الموكل أن لا يستبد  
 فليس له استقلال كما اذا  
 وكلا معا في آن واحد  
 وكلا وصيين مطلقا فان  
 تنازعا في الترتيب فالقول  
 للموكل (وان عت) أيها  
 الموكل الساعة (وباع)  
 الوكيل لها (فالاول) منهما  
 هو الذي ينفذ بيعه

من هذا التحليل ان لو قيل المحصص اذا جعل له الاقرار يكون كالوكيل المقوض في هذا أعني براءة العريم  
 ذ قال ذلك الوكيل قبضت منه وتلق منى وهو كذلك (قوله ان لم يدفعه الخ) انما ضمنه الموكل عند عدم  
 دفعه قبل الشراء فان كان الدفع بعده لان الوكيل انما اشترى على ذمة الموكل فالثمن في ذمته حتى يصل للبائع  
 وقوله ان لم يدفعه له ابتداء مفهوم الشرط عدم غرم الموكل اذا دفع الثمن للوكيل قبل الشراء وتلق بعده لانه  
 مال بعينه لا يلزمه غيره سواء تلق قبض السلعة أو بعده وتلزم السلعة للوكيل بالثمن الذي اشتراها به  
 وهذا حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ثم يتقده والا لزم الموكل الى أن يصل لربه في المفهوم تفصيل اه عبق  
 فان دفعه له ابتداء قبل الشراء وتلق قبل أن يشتري لم يلزمه أن يدفع بدله ولا يلزم الوكيل شراء أيضا (قوله  
 هذا القيد) أعني قوله قبل الشراء لانه ليس معناه ان لم يدفعه للوكيل أصلا لانه يقتضى انه متى دفعه له سواء  
 كان قبل الشراء أو بعده فلا غرم عليه مع أنه ان كان الدفع قبل الشراء فلا غرم وان كان بعده فانه يعزم (قوله  
 وهذا) أي ومحمل هذا أي عزم الموكل الثمن ولو مرار الى أن يصل لربه (قوله ففعل) أي ثم بعد ذلك أخذه من  
 الموكل ليدفعه للبائع فتلق منه قبل وصوله له لم يلزم الخ (قوله ويفسخ البيع) أي لانه عبرة استحقاق الثمن  
 المعين (قوله بيمين) أي ولو كان غير متهم (قوله يصدق في رد الوديعه) أي بيمين ولو كان غير متهم اه عبق  
 (قوله فله التأخير) أي لاجل الاشهاد (قوله لكن الراجح أن له التأخير للاشهاد) أي للوكيل والمودع الذي  
 قبض بغير بينة التأخير للاشهاد دخلا فالما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس والحااصل أن  
 المودع اذا قبض بينة مقصودة للتوثيق فله تأخير الرد للاشهاد اتفاقاً ولا ضمان عليه اذا تلق للتأخير لذلك وأما  
 الوكيل والمودع اذا قبض بغير بينة للتوثيق فليس لواحد منهما التأخير للاشهاد واذا أخر لاجله وتلق  
 ضمن وهو ما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل له التأخير ولا ضمان وهو ما لابن عبد  
 السلام وارتضاه الشيخ وفي بن عن ابن عرفة ان هذا القول للغزالي لاهل المذهب فيقدوة ما ذكره  
 المصنف من عدم التأخير (قوله على مال) أي بان يكون وكلهما على بيع أو شراء أو اقتضاء دين وقوله ونحوه  
 أي غير خصام كطلاق وعتق وأبراء وهبة ووقف وأما على الخصام فقد عدم أنه لا يجوز تعدد الوكيل ولا يوكل  
 اثنين على خصام واحد الا برضا فان رضى فكذلك لاحدهما الاستبداد ان ترتب (قوله أن لا يستبد) أي واحد  
 منهما أو أن لا يستبد فلان (قوله كما اذا وكلا معا في آن واحد) أي فليس لاحدهما الاستبداد الا بشرط أن كل  
 واحد يستبد والخاصل أنهما ان وكلا مترتين لاحدهما الاستبداد الا اذا شرط الموكل عدم الاستبداد وان وكلا  
 معا فليس لاحدهما الاستبداد الا اذا شرط الموكل لهما الاستبداد هذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وكلا وصيين  
 مطلقا) أي فلا يستقل أحدهما بالتصرف سواء أوصاهما معا أو مترتين وذلك لان الإصاء اعماء يكون تحتها  
 وزوم في لحظة الموت ادله الرجوع قبل ذلك وحينئذ فلا أثر للترتب الواقع قبله وحينئذ فلم يلزم الا معا (قوله في  
 الترتيب) أي في ترتيب وكلائهما وعدم ترتبها (قوله فالاول) مبتدأ أخبره محمدوف كقوله الشارح أي فالبيع  
 الاول هو الماضي أو خبر لمبتدأ محذوف أي فالماضى بيع الاول (قوله لا يقبض) أي الا أن يكون بيع الثاني  
 ملتصقا بقبض للمبيع منه ولا كان الماضي بيع الثاني (قوله ادا لم يعلم هو) أي البائع الثاني (قوله  
 والا فالاول) أي والا بان باعها الثاني وقبضها المشتري منه والحال أن البائع الثاني أو المشتري منه عالم  
 ببيع الاول فالحق فيها للمشتري الاول (قوله كذا الوليين) أي فانها لذي العقد الاول مالم يتلذذ بها الثاني  
 غير عالم بالاول والا كانت للثاني فان تلذذ بها الثاني عالم بالسكاح الاول كان الحق فيها الاول (قوله بخلاف  
 السكاح) أي أن الوليين اذا عقدا على ما في وقت واحد فان السكاحين يفسخان لعدم قبول السكاح للشركة  
 (قوله وان جهل الزمن) أي انه وقع ترتيب بين بيع الموكل والوكيل لكن لم يعلم البائع أولا الموكل أو الوكيل  
 فقد وقع الجهل في الزمن الذي باع فيه هذا وهذا وقوله فلمن قبض أي فالسلعة تكون لمن قبضها فان لم

لصحة تصرفه (الانقبض) للمبيع من الثاني اذ لم يعلم بغيره ولا لمشتريه به بيع الاول والا فالاول  
 كذا الوليين فان باعاً معا في زمن واحد فالمسح بهما القبر له الشركة بخلاف السكاح وان جهل الزمن فلمن قبض والا فبينهما (ولك)  
 يا موكل (قبض سلمه) أي سلمه الوكيل (لك) بغير حصة غيره



يجزأ على المسلم اليه غير بالدفع لك (ان ثبت بيئته) أن السلم لك ولو شاهدوا بين فان لم يثبت بالبيئته لم يلزمه الدفع ولو أقر المسلم اليه أن الوكيل اعترف بان السلم للموكل (والقول لك) ياموكل بلا يمين (ان ادعى) من تصرف (٣٤٥) في مالك يبيع ونحوه (الاذن)

أي التوكيل وكسبته لان الاصل عدم الاذن (أو) صدقته على الاذن له فالقول لك يمين ان ادعى (صفه له) دخالفته كان قال أذن لي في بيعه وقلت بسل في رهنه أو نصا دفا على البيع واختلفا في جنس الثمن أو في حاله وتاجيله واستثنى من ذلك مسئلتين القول فيهما للوكيل أو لهما قوله (الا أن يشتري) الوكيل شيئا (بالثمن) المدفوع له (فزعمت أنك أمرته بغيره) أي باشتراؤه غير (وحلف) أي القول للوكيل يمين فان نكل حلفت وخبرم لك الثمن الذي تعدى عليه فان نكلت أيضا لزمته السلعة وثانيهما قوله (كفوله) أي الوكيل للموكل (أمرت ببيعه بعشرة) مثلاً وقد بعها بها (وأشبهت) العشرة أن تكون ثمناً واستناد الشبه لضمير العشرة مجاز والمراد أشبه الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا (وقلت) ياموكل (بأكثر وفات المبيع) يسد المشتري من الوكيل (أو زال عينه) بموت ونحوه (أولم يفت ولم نحلف) ياموكل أنت أمرته بأكثر فالتقول

بقبضها أحد من المشتريين اشتراكها ان رضى والا فتردد دفع ضرر الشراكة وانما قيل بالقربة عند جهل السابق دون ما اذا عدا معاً لانه عند جهل السابق الحق في الواقع لاحدهما والتس بخلاف ما اذا عدا معاً فانه لا وجه فيها للقربة وفهم من قوله بعث أن الاجارة ليست كذلك والحكم أنها الاول سواء حصل قبض لمن استأجر أولاً أو لمن استأجر ثانياً أو لم يحصل قبض فله ابن رشد وقال أبو الحسن قال المارري على أن قبض الاول قبض لا وآخر يكون القاض أولاً وعلى أنه ليس قبض الاول وآخر تكون الاول انظر س\* (نبيه) كلام المصنف فيما اذا باع الموكل والوكيل وأما الوكيل الوكيلان شيئاً وكلا مرتبين أو معا وشرط لكل الاستقلال في عقب أن المعتبر البيع الاول ولو انضم لذلك قبض والذي ذكره الشيخ أحمد الزرقاني أنهما كببيع الوكيل والموكل واختاره بن تبعاً للمساوي ورد ما قاله عقب من الفرق وهذا اذا باع الوكيلان مرتبين فان باعاً معاً أو جهل السابق فبيعهما كببيع الموكل والوكيل اتفاقاً (قوله جبرأ على المسلم اليه) أي ولا حاجة للمسلم اليه مع وجود البيئته اذا قال لا أدفع الا لمن أسلم الي (قوله ولو أقر المسلم اليه الخ) فلا تغفل شهادته على المعتد لانه يتهم على تقريره بيمينه وان كان قادراً على تقريرها بالدفع للحاكم لان الدفع للحاكم يتم بوقف على اثبات فصول متعددة وهذا هو الراجح وقيل تقبل شهادة المسلم اليه لانه قادر على تقريره بيمينه بالدفع للحاكم حيث كان الوكيل المسلم غائباً (قوله ياموكل) تسميته بموكل باعتبار الدعوى فقط (قوله ونحوه) أي كوقف أو هبة أو صدقة (قوله فالتقول لك يمين) أي حلف في هذه المسئلة لتقوى جانب الوكيل بتصديق الموكل له على الاذن بخلاف الاول فان الموكل لم يصدق فيه على الاذن (قوله صفه له) أي للاذن (قوله بل في رهنه) أي أو اجارته (قوله الا أن يشتري الخ) صورته وكنته على شراء سلعة ودفعته له الثمن فاشتري به سلعة فرعت أنك أمرته بشراء غيرهما فالتقول للوكيل مع يمينه فادخلت لزمته السلعة الموكل وسواء كان الثمن المدفوع للوكيل باقياً بيد البائع أو لا وسواء كان مما يعاب عليه أو لا وتقييد حش وعقب الثمن في هذه المسئلة بكونه مما يغاب عليه تبعاً للشيخ يوسف القيشي رده شيخنا بانه لا دليل عليه (قوله لزمته السلعة) أي وهي لازمة للموكل في حالين ما اذا حلف الوكيل وما اذا سكت معاً (قوله كفوله أمرت ببيعه الخ) حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بعشرة وادعى أن الموكل أمره بذلك وقال الموكل بل أمرته بأكثر من ذلك فالتقول قول الوكيل بيمينه اذا فات المبيع نزال عينه وأشبه قول ذلك الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا وكذا ان لم يفت والحال انه لم يحلف الموكل فان حلف الموكل كان القول قوله والقول قول الموكل بيمينه اذا فات المبيع وأشبه قوله وحده أو لم يشبه واحد منهما وكذا ان لم يفت وحلف فتلخص أن القول للموكل في ثلاث مسائل وهي ما اذا فات المبيع برؤال عينه وأشبه الموكل وحده أو لم يشبه واحد منهما أو كان المبيع قائماً وحلف والقول للوكيل في ثلاث أيضاً فوات المبيع وأشبه الموكل أم لا أو لم يفت ولم يحلف الموكل والثلاثة الاخيرة وهي التي القول فيها للوكيل مستفادة من قول المصنف كفوله أمرت الي قوله ولم تحلف والثلاثة الاول التي القول فيها للموكل مستفادة من مفهومه فالصورتان الاوليان من تلك الثلاثة الاول مستفادة من مفهوم وأشبهت والثالثة من تلك الثلاثة مستفادة من مفهوم ولم تحلف (قوله مجاز) والاصل أشبه الوكيل في دعواه انه أمره بعشرة (قوله في الصورتين) أي المستثنيتين وهما قوله الا أن يشتري بالثمن فرعت أنك أمرته بغيره وقوله كفوله أمرت ببيعه بعشرة الخ (قوله فان حلفت) أي والحال انه لم يفت فالتقول قولك ولو لم تشبه لان الاصل قضاء ملكه على سلعته فمن أحب اخراجها عن ملكه كان مدعيها فعليه الاثبات وهذا بيان لمفهوم قوله ولم يحلف ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة في الفرض المذكور وهذا اذا فات السلعة أو كانت قائمة ولم يأخذها ورضى الوكيل بدفع الزائد أو ما ان لم يرض فبتعين أحد الموكل السلعة وليس له أن يحجر البيع ويحجر الوكيل على دفع الزائد على المعتد فلو أراد المشتري أخذها عما قال الموكل فهل يجبر الموكل على ذلك أولاً ولا فظرح فان كان القول قوله أي الموكل ولم يحلف دفع



وهذا عند فقهاء البيعة والأعمال بالوكيل الغرم ومعه يوم يروا له عتبه أنه لا يثبت بعتق ولا هبة ولا صدقة وهو كذلك (وان وكلته على أخذ) أي شراء (جارية) أي أمة (٣٤٦) من بلد كذا (فبعث بها) أي بجارية لك (فوطئت) منك أومن غيرك بسبيلك (ثم قدم

الوكيل العشرة فقط وهل يمسحون أو لا قولان وعلى الأول فإن سئل غرمه ما ادعاه الموكل على المعتمد فقول الموكل مقبول في حالتين ما إذا حلف أو نكأ معا (قوله وهذا عند فقهاء البيعة) أي للموكل والوكيل وأما إن كان لأحدهما بيعة عمل بها (قوله أي بحاربه) يعني غير الموكل فيها فهو كقولك عندي درهم ونصفه وليس ضمير هاراجعاً للجارية الموكل على شرائها لقوله هذه لك والأولى وديعة ولو قال المصنف فبعث بجارية كان أحسن لأن النكرة إذا عيسدت بلفظ النكرة كانت غير الأولى (قوله وقال هذه لك) أي هذه هي التي اشتريتها لك بدراهمك (قوله والأولى وديعة) أي أرسلتها وديعة عندك (قوله فان لم يبين) أي الوكيل لك حين بعث الأولى مع الرسول أو مع غيره أنها وديعة وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد بالبيان في كلام المصنف إقامة البيعة بل إرساله لمن وكله أنها وديعة (قوله وكذا إذا لم يعلمك الرسول) أي وكذا إذا بين للرسول ولم يعلمك الرسول بذلك (قوله وحلف) فإن سئل الوكيل عن اليمين لم يأخذ الأولى بل تلزم الموكل ويحسب الموكل في الثانية أن شاء أخذها أيضاً وان شاء ردها اهـ عدوى (قوله فان بين) أي للرسول أنها وديعة وبلغه الرسول ذلك أخذها بلا عيب سواء وطئت أم لم توطأ وإذا وطئها مع البيان من غير أن يشهد بيعة عند الإرسال أنها وديعة فذكر بعضهم أنه يحد لانها مودعة وذكر بعضهم أنه لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ والخلاف في قول قول المأمور أنه قد اشتراها لنفسه وهاتان شبهتان ينفيان عنه الحد وهذا القول الثاني استظهره السننوى كما قاله بن واه صرح عليه البدر القرافي (قوله كان لم يبين ولم توطأ الخ) الحاصل أنه إن بين مع الرسول أو غيره أن الأولى وديعة أخذها بلا عيب وطئت أم لا وإن لم يبين أو لم يعلمك الرسول أخذها بيمين إن وطئت وغير يمين إن كانت لم توطأ (قوله إلا أن تقوت عند البيان وعدمه) أشار من زال إلى أن الاستثناء من المنطوق المفهوم معاً كما هو الصواب فكانه قال ومحل أخذها بيمين إن لم يبين ولا يمين إن بين ما لم تقف بعباد كرفان فانت بعباد كرفان لم يكن له أخذها إلا من أخذها عند عدم البيان الذي هو المنطوق كما قاله بعض الشراح تبعاً للبدر القرافي لأنه يقتضي أنه لو بين ولم يشهد بيعة فإنه يأخذها ولو فانت والحق أنها متى فانت بكونك لم يكن له أخذها بيمين أم لا كما هو مفاد المدونة (قوله فالاستثناء منقطع) صوابه متصل كما في س (قوله وتكون للموكل) أي بالثمن الذي سماه فان ادعى المأمور زيادة بسيرة قبل قوله كما تقدم في قوله لا كدبتار بن في أر بعين (قوله بدهاب عينا) أي بالموت (قوله أهله) أي أو أمها وديعة عند المرسل إليه (قوله ولولم يبين الرسول الخ) أي هذا إذا بين له الرسول أنها وديعة مع وجود البيعة التي أشهد بها الوكيل بل ولولم يبين له ذلك (قوله أخذها) أي الوكيل وأعطاه الثانية (قوله لأن المركل متعدد حينئذ) أي فالولد ابن رنا سيد أمه وقوله قيمة الولد أي وأيسر له أخذه لأنه حريص بالشبهة والحاصل أن الصور أربع لا بيان ولا بيعة البيان بدون البيعة البيعة بدون بيان البيعة والبيان في الثلاث الأولى ليس وطؤه رقاباً ولا شبهة فلا حد فيها ولا يأخذ الولد نعم تؤخذ قيمته في الثالثة وفي الأولى تقوت بالآلاد فلا تؤخذ هي ولا ولدها ولا قيمته والوطء في الرابعة رنا بوجب الحد ويأخذ الوكيل الولد (قوله يوم الحكم) أي يأخذها (قوله ولزم منك يا موكل الأخرى في المسئلتين) هذا نص يرجع ما علم لئلا ما وذلك لأن المستفاد مما تقدم أنه يقبل قول الوكيل وإذا قبل لزم من ذلك أن الموكل يلزمه ما اشتراه له وكيله (قوله إذا لم يبين وحلف وأخذها) وكذا إذا بين وأخذها بدون عيب (قوله وما إذا قامت بيعة) أي على دعواه أشهد بها عند الإرسال وأخذها سواء كان مع تلك البيعة بيان أم لا وأما إذا لم يأخذ الوكيل الأولى لكونه لم يبين وبشكل عن اليمين فالموكل مخير في الثانية أن شاء أخذها وان شاء ردها مع لزوم الأولى له (قوله وبعث بها) أي واشترها وبعث بها (قوله ان حلف) شرط في قوله خبرت في أخذها بما قاله وردها وحصل حلفه أن لم تقم بيعة بما اشترى والاخير الموكل من غير يمين الوكيل في أخذها بما قال أو ردها والحاصل أنها إذا لم تقف بخبر الموكل فيها في حالتين الأولى ما إذا كان للوكيل بيعة بالشراء بالمائة والجسب والثانية

الوكيل (بأخرى) وقال هذه لك والأولى وديعة فان لم يبين لك حين بعث الأولى مع الرسول أو غيره أنها وديعة وكذا إذا لم يعلمك الرسول (وحلف) على طبق دعواه (أخذها) وأعطاه الثانية فان بين أخذها بلا عيب وطئت أم لا كان لم يبين ولم توطأ (إلا أن تقوت) عند البيان وعدمه فالاستثناء منقطع (بكول أو تدبير) أو عتق أو كتابة فليس له أخذها وتكون للموكل وأولى فواتها بدهاب عينا لا يبيع وصدقة (الالينة) أشهد بها الوكيل عند الشراء أو الإرسال أنها له ولولم يبين الرسول لك ذلك فبأخذها الوكيل ولو أعترفها الموكل أو استولدها لكن إن بين له الرسول أخذها وولدها لأن الموكل متعدد حينئذ وإن لم يبين أخذها وقيمة الولد وتعتبر القيمة يوم الحكم (ولزم منك) يا موكل (الأخرى) في المسئلتين وهما إذا لم يبين وحلف وأخذها وما إذا قامت بيعة وأخذها (وان

أمرته) أن يشتر بها لك (بما أنه) وبعث بها ووطئت ثم قدم (فقال أحدثها لك) بمائه وخمسين فان لم تقف حيرت إذا في أخذها بما قال) الوكيل بمائة وخمسين إن حلف وردها ولا شيء عليك في وطئها فان لم يحلف أنه اشتراها بمائة وخمسين فليس له إلا المائة (والا) بان فانت بما تقدم في التي قبلها (لم يلزمك إلا المائة) التي أمرته بها ولو أقام بيعة على ما قال



لتفريطه بعدم اعلامه به حتى فانت (وان ردت دراهمك) التي دفعته اليه ليسلمها لك في شيء (الزيف) فيها كلها أو بعضها (فان عرفها مأمورك الزيفك) أي لزمك بدلتها فان اتهمت الوكيل أنه أبدلها فالك تحليفه (وهل) (الزيم) (وان قبضت) بأمر ما وقعت فيه الوكالة أو الزوم ان لم تقبضه فان قبضته لم يلزمك بدلتها ولا يقبل قول الوكيل أنها دراهم موكله (تاويلان) في غير المقتضى وأما هو فيلزم مطلقا (والا) يعرفها (فان قبها) الوكيل حين ردت اليه (حلفت) أيها الآمر (وهل) تحلف (مطلقا) (٣٤٧) لعدم المأمور أو يسر (أو) انما تحلف (لعدم المأمور) أي عند

اذ لم تكن له بينة بذلك ولكن حلف عليه ومحل التخبير في هاتين الحالتين ما لم يطل الزمان بعد قبضها الا عذر فان طال الزمان بعد قبضها ولم يكن للوكيل عذر يمنعه من طلب الزيادة لم يقبل دعواه الزيادة (قوله لتفريطه بعدم اعلامه) أي بما قال من الزيادة حتى فانت أي فصار كالمطوع بتلك الزيادة (قوله ولا شيء عليا) أي اذ اردت تعال عليه (قوله عما تقدم) أي تدبر أو استيلا أو حتى أو كتابة أو موت (قوله وان ردت دراهمك) أي وان رد المسلم اليه دراهمك للوكيل التي دفعته اليه ليسلمها لك في شيء (قوله فان عرفها مأمورك) أي وكيالك (قوله لزمك بدلتها) سواء قبلتها مأمورك أو خالف الواجب ولم يقبلها لانه متى عرفها المأمور وحب عليه قبولها كما ان وشيخنا (قوله ما وقعت فيه الوكالة) أي وهو المسلم فيسه من طعام ونحوه (قوله تاويلان) المذهب من ههنا الاول وهو مبني على أن الوكيل لا ينعزل بمجرد قبض الموكل للشيء الموكل عليه والثاني مبني على عزل الوكيل بمجرد قبض الموكل ما وكل عليه وحينئذ فلا يسرى عليه قوله انها دراهم موكله والتاويل الاول لابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعضهم وعلى التاويل الثاني فهل لا يلزم الوكيل أيضا بدلتها أو يلزمه ابدلتها كما اذا قبلها ولم يعرفها الاول هو المطابق للنقل كافي عقب (قوله وأما هو فيلزم مطلقا) أي فيلزم الموكل بدلتها حيث قال ذلك الوكيل انها دراهمك وسواء قبضت المسلم فيه أم لا وذلك لان المقوض لا ينعزل بمجرد قبض الموكل ما وكل فيه اتفاقا (قوله حلفت أيها الآمر) أي وعزم الوكيل بدلتها لقبوله أيهاا بالخسارة انما جاءت عليه وحده كما قال المصنف (قوله وهل تحلف مطلقا) أي لاحتمال نكولك فتعزم بمجرد نكول لانها يمين تهمة ولا يعزم الوكيل (قوله أو انما تحلف لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره أي لان من جهة الآمر أن يقول للوكيل عند يسره أنت قد التزمت الثمن بقولك له فلا تباعه لك ولا للبائع على (قوله وذكر مفعول حلفت) أي المعدى له بحرف الجر المحذوف أي على أنك ما دفعت الخ فاندفع ما يقال ان حلف لازم (قوله ما دفعت الاحياد في علمك) طاهره انه يحلف على نبي العلم ولو صير فيها (قوله ولا تعلمها من دراهمك) انما احتاج اربادة ذلك لانه قد تكون حيا في علمه حين الدفع ولكن عرف الآمر ان اهما من دراهمه (قوله لانه انما يقول الخ) علة أقوله بالمعنى (قوله وأما المصنف فبقية حيا) أي لانه يحاطب الموكل (قوله تاويلان) نقلهما عياص ولم يعرفهما وعرف الموان الثاني لابي عمران اطربس (قوله كذلك) أي كحلف الموكل في الصورة الاولى (قوله فكل من الآمر والوكيل يحلف) أي فاداخلها ضاعت الدراهم على المسلم اليه (قوله والآمر) أي بعد عزمه للبائع (قوله فان بكل البائع) أي كما بكل الآمر (قوله وليس له) أي للبائع حيث اكل هو والآمر (قوله وأعزمه) أي وأعزم البائع المأمور وقوله ثم هل له أي ثم بعد عزم المأمور للبائع هل للمأمور تحليف الآمر أو لا قولان (قوله ذكره) أي هذا التفصيل الرجحاني (قوله راجع لموت موكله) أي وكذا انفسه الا حص لا تنقل المال للغيره (قوله فلا يلزمهم مباح أو نكاح بعده) أي بعد موت الموكل أي بل نكاحه أو جاريه وان شئت لم يحرمه وحينئذ اذا كان قد اتاع ارم الوكيل عزم الثمن واذا كان قد باع عزم لهم قيمة الثمن ان كان قد فات ورد المبيع لهم ان كان قائما (قوله فتاويلان) في عرله الخ وعلى الاول لو اشترى أو باع شيئا بعد موته ولم يعلم بالموت لم يلزم الورثة ذلك وعليه عزم الثمن وقيمة الثمن ان فات (قوله وهذا اذا كان البائع الخ) الانسب اعتبار الحضور في نفس الوكيل بان يقول وهذا الخلاف محله اذا كان الوكيل حاضرا بالدم ته لان حضوره مظنة علمه وكذا اكتفى بالتلزام بين المتعاقدين

(لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره وذكر مفعول حلفت وفيه صفة يمينه بالمعنى بقوله (ما دفعت الاحياد في علمك) ولا تعلمها من دراهمك لانه انما يقول في علمي ودراهمي ياء المتكلم ونضم التاء للمتكلم وأما المصنف فبفتحها بناء الخطاب (و) اذا حلفت أيها الآمر (الزيمه) أي المأمور (تاويلان) (والا) بان لم يقبل الدراهم ولم يعرفها (حلف) الوكيل (كذلك) أي ما دفع الاحياد في علمه ولم يعرفها من دراهم موكله (وحلف) تشديد اللام فاعله (البائع) والمفعول محذوف أي الآمر فكل من الآمر والوكيل يحلف (وفي المبدأ) منهما هل الآمر أو الوكيل (تاويلان) وعلى الاول فان بكل الآمر حلف البائع وأعزمه والآمر تحليف الوكيل ان اتهمه ببدلتها فان بكل البائع سقط حقه

وليس له تحلف لو قيل لا نكول موكله بغير علمه من يمين المأمور على تدبيرة المأمور بالحلف فان بكل حلف له ثم هل له تحليف الآمر قولان ذكره الرجحاني وأبو الحسن كذا في الخطاب (واجرل) الوكيل مفرص أم لا (بموت موكله) لا فاعله عنه في ماله وقد انتقل لورثته بموته فلا يلزمهم مباح أو نكاح بعده (ان علم) الوكيل موت موكله (والا) يعلم (فتاويلان) في عرله بموت أو حتى يعلمه وهو الأرجح وهذا اذا كان البائع الوكيل أو المشتري منه حاضرا ببدل موته وبين له أنه وكيل أو ثبت بينة والا فلا ينعزل الا اذا بلغه اتفاقا



يعلم) الوكيل بذل الشئ وعدم عزله حتى يعلم به وهو الراجح (خلاف) وقائده هل تصرفه بعد العمل وقبل العلم ما من أولا (وهل لا تلزم) الوكالة مطلقا وقعت باجرة أو جعل أولا اذهى من العقود الجائزة كالتضامن (أو ان وقعت باجرة) كتوكيله على عمل معين باجرة معلومة (أو جعل) بان يوكله على تقاضي دينه ولم يعين له قدره أو عينه ولكن لم يعين من هو عليه وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جعلالة (فكهما) وفي الاجارة تلزمهما بالعقد وفي الجعالة تلزم الجاعل فقط بالشروع (والا) بان وقعت بغير صوص (لم تلزم) وهذا من تنمة القول الثاني (تردد) ثم حيث لم تلزم ان ادعى الوكيل ان ما اشتراه لنفسه قبل قوله

\*(باب) في الاقرار \*

(ب) واخذ المكلف بلا

حجر) أي حال كونه غير

محجور عليه احتراز من

الصبي والمجنون والسفيه

والمكره فلا يلزمهم

اقرار وكذا السكران

ودخل في كلامه السفيه

المهمل هل قول مالك

وهو الراجح والريق المأذون له في البجاعة والمكاتب فيلزمهم لعدم الحجر

من

من

فيلزم من حضور أحدهما ببلد موت الموكل حضور الآخر (قوله وفي عزله أي الوكيل بعزله أي الموكل له ولم يعلم الوكيل بذلك) هذا القول مقيد بما اذا أشهد الموكل على عزله وكان عدم اعلامه بذلك لعذر كبعده عنه فان ترك اعلامه لعذر مطلقا أي أشهد بعزله أم لا أو ترك اعلامه لعذر ولم يشهد به مضى تصرفه اتفاقا (قوله خلاف) محله في غير وكيل خصام قاعد الخصم كالثلاث وأما وكيل الخصام اذا قاعد خصم الموكل كالثلاث فانه لا يتعزل بعزل الموكل له سواء عزله في غيبته أو بحضوره كما هو في عبق لا يتعزل الوكيل بجنونه أو جنون موكله الا أن يطول جنون الموكل جدا فيطرله الحاكم ولا تتعزل زوجته وكيسلة زوجها بطلاقه لها الا أن يعلم من الموكل كراهة ذلك منها وينعزل هو عن وكالته لها بطلاقه لها كما استظهره ابن عرفة وكان الفرق ان الطلاق بيده واذا ظهر منه الاعراض كرهت بقاءه اه وانعزل الوكيل برده أيام الاستتابة وأما عدوها فان قتل فواضح وان أخر لم يبع كالحمل فقد تردد العلماء في عزله وكذا يتعزل برده موكله بعد مضى أيام الاستتابة ولم يرجع ولم يقتل لما مع (قوله اذهى من العقود الجائزة) أي العبر الدائمة (قوله كالتضامن) أي عقد التضامن من السلطان غير لارم فلمن ولي قاضيا أن يفك عن نفسه وكذا من وكل على شئ فله عزل نفسه (قوله بأن يوكله على تقاضي دينه) اعلم أن التوكيل على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جعلالة ففي الاجارة لا بد من بيان القدر الموكل على اقتضائه وأن يبين من عليه الدين ليعلم حين العقد هل هو معسر أو موسر مما طل أولا كوكلائك على اقتضاء كذا من فلان ولأن كذا أجرة وأما في الجعالة فالواجب بيان أحد الأمرين اما القدر أو من عليه الدين (قوله كتوكيله على عمل معين) أي أو على عمل غير معين في زمان معين كتوكيله على أن يبيع له سلعة في خمسة أيام وله من الاجرة كذا مضى المدة باع أولا وأما تعيين العمل والزمان فانه يفسد الاجارة كما يأتي (قوله وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جعلالة) أي لاسها لو كانت بلفظها فتقوله أجزتك بكذا على أن تتوكل لي على كذا أو جاعلتك بكذا على أن تتوكل لي على كذا كانت منهما حقيقة فيصير التشبيه في قوله فكهما غير صحيح لانه من تشبيه الشئ بنفسه وقوله وليس المراد الخ أي وانما المراد أن العقد وقع على صورة الاجارة بان عين الرمان أو العمل أو على صورة الجعالة بان لم يعين الزمان ولذا قال المصنف أو ان وقعت بأجرة أو جعل ولم يقل أو ان كانت اجارة أو جعل (قوله في الاجارة الخ) أي في الوكالة اذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلام من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله في الجعالة أي وفي الوكالة لو ائتمنت على وجه الجعالة لا تلزم واحدا منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشروع وأما المحجول له وهو الوكيل ولا تلزمه (قوله من تنمة القول الثاني) أي وليس تكرار ما مع قوله وهل لا تلزم الخ (قوله تردد) محله في الوكالة في غير الخصام وأما الوكالة فيه فهي لازمة مطلقا وقعت على وجه الاجارة أو الجعالة أولا اذا قاعد الوكيل الخصم كالثلاث والافلا (قوله حيث لم تلزم) أي على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة أو جعل (قوله قبل قوله) أي يبيحه وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ح وصدره وقبل لا وقبل لا يقبل قوله وتلكها يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد قبضه الثمن والافلا الشئ للموكل

\*(باب) في الاقرار \*

اعلم أن الاقرار خبر كالابن عرفة ولا يتوهم من إيجابه حكما على المقر انه انشاء كبعث بل هو خبر كاللعوى

والشهادة والفرق بين الثلاثة ان الاخبار ان كان حكمه فاصرا على قائله فهو الاقرار وان لم يقصر على قائله فاما

أن لا يكون للمخبر فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى اهـ (قوله والسفيه) أي وكذا الرقيق بالنسبة

للمال فكل منهما وان كان مكلفا لكنه محجور عليه بالنسبة للمال (قوله والمكره) أي لانه غير مكلف (قوله وكذا

السكران) أي فلا يواحد باقراره لانه وان كان مكلفا الا انه محجور عليه في المال كما ذكره بن وشيخنا العدوى

وكالا يلزمه لقراره لا تلزمه سائر عقوده من بيع واجارة وهبة وصدقة وحبس بخلاف جباياه فانها تلزمه

(قوله دخل في كلامه) أي في المكلف المتناس بعدم الحجر السفيه المهمل فيصح اقراره على قول مالك لان المانع

من

من



وكذا المريض والزوجة وأما الحجر عليهما في زائد الثالث فمخصوص بالتبرعات (بأقراره) أي اعترافه (لاهل) أي لتأهل وقابل أن يملك ولو باعتبار المال كالحل أو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق كالوقف والمسجد فيصح الاقرار طمأ وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر (لم يكذب) نعت لا هل أي لا هل غير مكذب المقر في اقراره فان كذبه (٣٤٩) تحقيقا فهو ليس له عليه شيء أو احتمالا

نحو لاعلم لي بذلك بطول  
الاقرار ان استمر  
التكذيب وانما يعتبر  
التكذيب من الرشيد  
فتكذيب الصبي والسفيه  
لغو (ولم ينههم) المقر في  
اقراره والواو للعالم  
للا لطف لا اختلاف  
الفاعل اذ فاعل يكذب  
يعود على أهل وفاعل  
يتهم يعود على المقر  
والعطف يقتضي اتحاد  
وقيد عدم الاتهام انما  
يعتبر في المريض ونحوه  
والصحيح المحجور عليه  
لاحاطة الدين بماله  
الذي حجر عليه فيه ثم  
شرع في أمثلة من يلزمه  
الاقرار بمن يتوهم عدمه  
بقوله (كالعبد) أي غير  
المأذون له فيلزمه  
الاقرار (في غير المال)  
بجرح أو قتل عدا أو  
نحو ذلك مما فيه القصاص  
وكسرة بالنسبة للقطع  
دون المال وأما المأذون  
له ولو حكما كالمكاتب  
فيؤخذ بأقراره بالمال  
فيما يده من مال التجارة  
لا في غلته ورقبته  
لكونهما للسيد وما زاد  
عن مال التجارة ففي ذمته  
ويلزمه القطع في السرقة  
ويدفع المسروق ان كان  
قائما أو قيمته ان أنلفه

من تصرف السفيه عند ملك الحجر وأما عدا بن القاسم فالمساع السفيه كما مر (قوله وكذا المريض والزوجة)  
أي فيصح الاقرار منهم ما ولو بأزيد من ثلثهما حيث كان المقر له غيرهم عليهم والامنع اقرارهما ولو في الثلث  
(قوله فمخصوص بالتبرعات) أي والاقرار بما في الذمة ليس من التبرعات حتى يحجر عليه في زائد الثالث  
وحيث أنه معنى قول المصنف يؤخذ المكلف بالحجر معناه الموصوف بعدم الحجر عليه في المعاوضات ودخل في  
كلامه من ذلك كراذ كل من الزوجة والمريض لا يحجر عليه في المعاوضات وان حجر عليه في التبرعات بالنسبة  
لما زاد على ثلثه (قوله بأقراره) يؤخذ منه أن المال للمقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل بأقراره  
بمال معلوم وهو كذلك (قوله وقابل أن يملك) أي الشيء المقر به هذا اذا كان قابلا للملك في الحال بل ولو كان  
قابلا للملك باعتبار المال أي الزمان المستقبل بالنسبة لزمان الاقرار هذا اذا كان المقر له متأهلا وقابلا  
للمقر به باعتبار ذاته بل ولو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق (قوله كالحل) أي يقره  
أن له عنده شيئا من ميراث أبيه أو من هبة أو صدقة فالأقرار بذلك صحيح لان الحل قابل للملك ذلك باعتبار المال  
(قوله من اصلاح) بيان لما يتعلق (قوله فيصح الاقرار طمأ) أي لان المسجد قابل للملك المقر به باعتبار ما  
يتعلق به من اصلاح لأجل بقاء عينه والوقف قابل للملك المقر به باعتبار اصلاحه لأجل أخذ المستحقين له  
الغلة أو لأجل سكناهم فيه (قوله وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر) أي فلا يؤخذ بأقراره طمأ بل هو  
باطل اللهم إلا أن يقر لأجل اصلاح الحجر في كسبل أو لعطف الدابة في جهاد تأمل (قوله أي لا هل غير مكذب  
للمقر في اقراره) أي بل مصدق له وأما اشتراط صحة الاقرار تصديق المقر له للمقر له لا يدخل مال  
الغير في ملك أحد حرا فبا عدا الميراث (قوله ان استمر التكذيب) أي فيهما فان رجع المقر له الى تصديق المقر  
في الاولى فأنكر المقر عقب تصديق المقر له فهل يصح اقراره أو يبطل قولان الثاني منهما هو الذي في النوادر  
وعليه اقتصر ابن الحاجب والقول الاول هو الذي عراه ابن رشد للحدوث انظر كلامه في جاهن وأما ان رجع  
المقر له الى تصديق المقر في الثانية فأنكر المقر عقب تصديق المقر له صح الاقرار ولا عبرة بآثار المقر بعد ذلك  
وأولى ان رجع المقر له تصديق المقر ولم يحصل من المقر انكار (قوله لغو) أي وحيث أنه يلزم المقر ما أقربه طمأ  
وان كذبه (قوله ولم ينههم المقر في اقراره) أي فان اتهم بأقراره لملاطفه ونحوه طمأ (قوله والواو للعالم) أي  
وصاحب الحال هو المكلف (قوله والعطف يقتضي اتحاد) فيه أن هذا مسلم في مجرد عطف الفعل على الفعل  
عطف مفردات نحو أكل وشرب بدلا في عطف الجملة على الجملة نحو ضرب زيد وقيام عمرو وماهما من هذا  
القبيل تأمل (قوله ونحوه) أي مثل حامل مقر ومقرب وحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو قطع (قوله والصحيح  
الح) المراد به المفلس واعترضه بن مان اقرار المفلس المحجور عليه لمن يتهم عليه لارم يتبع به في ذمته وان كان  
المقر له لا يخاصص به مع العرماء خلافا لما يوهمه كلامه من بطلان الاقرار بالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر  
في اقرار المريض فقط فان أقر الصحيح لمن يتهم كان اقراره لارما (قوله عن يتوهم) أي مماثل لمن يتوهم عدم  
صحة اقراره (قوله في غير المال) أي وأما اقراره في المال فهو باطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال لانه لسيد  
وقد قال المصنف بالحجر (قوله وكسرة بالنسبة) أي فيقبل اقراره بالنسبة للقطع دون المال المسروق فلا  
يلزمه قيمته ان تلف ولا يؤخذ منه ان كان قائما (قوله وما زاد) أي من المال المقر به (قوله فلا يؤخذ) أي بل  
هو لسيد العبد (قوله حتى يشته) أي مدعيه بالبينه أو بأقرار السيد (قوله على كل حال) أي سواء أقر بالسرقه  
أو ثبتت بينه أو بأقرار السيد (قوله وأخرس) لما كان يتوهم عدم صحة اقراره لكونه مسلوب العبارة به  
المصنف على صحته منه فهو تمثيل بالحقي (قوله يلزمه اقراره بالاشارة) أي لان اشارة الآخر تترل منزلة  
اعبارة ولو اطلق لسانه وردح عن اقراره لم يعتبر رجوعه كما أنه لو لا عن روحته بالاشارة ثم يطلق لسانه وادعى

وكان له مال والا فلا شيء عليه بخلاف غير المأذون فلا يأخذ ما أقرب سرقته المسروق منه بمجرد  
الاقرار ولو كان قائما بل حتى يشته بينه وأما قطعه فيلزمه على كل حال (وأخرس) يلزمه اقراره بالاشارة



كانت في إشارة الناطق  
(ومريض) مرضاً  
مخوفاً (أن ورثه ولد)  
بنت أو ابن أو ابنه فيلزمه  
اقراره أن أقر (لا بعد)  
كعم ولا مفهوماً للولد في  
هذا الفرع بل الشرط  
أن يرثه أقرب مع وجود  
أبعد كاخ مع ابن عم  
وكان عم قريب مع بعيد  
سواء استغرق الأقرب  
الميراث أم لا بخلاف  
المسائل الثلاثة بعده  
في شرط الولد كما في  
المصنف (أو ملاطفه  
أو) أقر (لمن) أي لقريب  
(لم يرثه) كخال فيصح  
أن ورثه ولداً أو أماً لا جنبي  
غير ملاطف فيصح  
مطلقاً ومفهوم مريض  
أن الصحيح يلزمه الأقرار  
بلا قيد (أو) أقر المريض  
(لمجهول حاله) قريب  
أو ملاطف أو أجنبي  
فيصح أن ورثه ولد ويكفر  
من رأس المال والالم يصح  
مادام مجهول حاله والأعمال  
بما تبين وقيل يصح وقيل  
أن كان المال يسيراً  
(كزوج) مريض أقر  
لزوجته بدين في ذمته أو  
أنه قبض دينه منها إذا  
(علم خصه لها) وبها أخذ  
به وإن لم يرثه ولد أو  
انقضت بالصحة بر على  
المعتمد وكذا أقرارها

أنه لم يلاعن لم يعتبر رجوعه اه (قوله كانت في إشارة الناطق) أي وحيث فلو قال المصنف عقب قوله بأقراره  
ولو بإشارة ناطق لا فذلك وسلم بما يدل عليه ظاهره هناك من أن إشارة الناطق لا تعتبر أنظر شب (قوله  
ومريض) اعلم أن المريض إذا أقر ما أن يقر لو ارث قريب أو بعيد أو لقريب غير وارث أصلاً أو أصديق  
ملاطف أو لمجهول حاله لا يدري هل هو قريب أو ملاطف أو أجنبي أو يقر لا جنبي غير صديق فإن أقر لو ارث  
قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كان الأقرار باطلاً وإن أقر لو ارث بعيد كان صحيحاً إن كان هناك وارث  
أقرب منه سواء كان ذلك الأقرب حائراً للمال أم لا ولا يشترط أن يكون ذلك الأقرب ولداً وإن أقر لقريب غير  
وارث كالحال أو أصديق ملاطف أو مجهول حاله صح الأقرار إن كان لذلك المقر ولد أو ولد ولد أو أماً أو أماً أو أماً  
لا جنبي غير صديق كان الأقرار لارماً كان له ولد أم لا (قوله أن أقر لا بعد) أي لو ارث أبعد (قوله في هذا  
الفرع) أي وهو أقرار المريض لو ارث أبعد فقط (قوله مع ابن عم) أي الذي هو المقر له وقوله بعيد أي الذي  
هو المقر له (قوله فيصح مطلقاً) أي كان للمقر ولد أم لا وحيث أنه وعبر داخل في كلام المصنف (قوله يلزمه  
الأقرار بلا قيد) أي سواء أقر لو ارث بعيد أو قريب أو ملاطف أو لمجهول حاله أو لقريب غير وارث أو لا جنبي  
غير ملاطف سواء أقام المقر له في الصحة أو في المرض أو بعد الموت لما مر من أن الاتهام انما يعتبر في أقرار  
المريض ولقول ابن عبيد البر في الكافي وكل من أقر لو ارث أو لعير وارث في صحته بشئ من المال أو الدين  
أو البراءة أو قبض أثمان المبيعات فأقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولي شيء أو ادخال شيء  
بالكذب ولا جنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصديق في الأقرار في الصحة  
سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شيء وقبض ثمنه إلى معاينة قبض الثمن أهو لو أقر بعد ذلك  
بالتوليح فلا عبرة به كما في ح فإذا قام بقية أولاد من مرض بعد الاثبات في صحته بالبيع لبعض أولاده فلا كلام  
لهم أن كتب الموثق أن الأب قبض من ولده ثمن مباحه له وإن لم يكتب قبل يحلف الولد مطلقاً وقيل لا يحلف  
مطلقاً وقيل إن اتهم الأب بالميل له حلف والأفلا واقصر في التحفة على الأخير حيث قال

ومع ثبوت ميل بائع لمن \* منه اشترى يحلف في قبض الثمن

اه وما تقدم عن الكافي من أن أقرار الصحيح على قبض أثمان المبيعات جائز ولا يلحقه فيه تهمة ولا يظن  
فيه تولي شيء له محمول على ما إذا كان المقر له يظن به المال والأفني عجز وغيره لو أقر أن هذا الشيء تولده  
الصغير مثلاً وعلمنا أنه لا مال للولد بوجه فذلك تركه لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يجوز له فهو وتوليح فتأمل  
وفي بن إذا صير الأب لابنه دوراً أو عروضا في دين أقر له به فإن كان يعرف سبب ذلك الدين بأن باع له شيئاً  
أو أخذ منه شيئاً جاز ذلك التصير كان في الصحة أو في المرض وإن لم يعرف أصله فحكمه حكم الأقرار بالدين فإن  
كان في المرض جرى على نفسه وإن كان في الصحة كان ماضياً على قول ابن القاسم في المدونة وبه العمل كما  
في المتبسط وقيل أنه غير نافذ وهو قول المدنين (قوله أو لمجهول حاله) كقوله أعلى أو لعمر والذي بمكة عندي  
كد أولم يعلم حانه أصديق ملاطف أو قريب أو أجنبي (قوله والالم يصح) أي وإن لم يكن لذلك المريض المقر  
ولد لم يصح ذلك الأقرار (قوله والاعمل) أي والأيديم جهل الحال بل تبين عمل الخ (قوله وقيل يصح) أي  
وقيل يصح الأقرار وإن لم يكن للمقر ولد كان المال المقر به قليلاً أو كثيراً (قوله وقيل إن كان المال يسيراً) أي  
وقيل يصح الأقرار لمجهول الحال إن كان المال المقر به يسيراً أو كثيراً والموضوع أنه ليس للمقر المريض  
ولد (قوله كزوج) من فر وع أقرار الزوج أن يشهد أن جميع ماتحت يدها ملك لها فإن كان مريضاً جرى  
على ما ذكره المصنف من التفصيل في الروضة وإن كان صحيحاً كان أقراره لازماً على مذهب ابن القاسم  
وغيره من المصريين من غير تفصيل بين كونه علم به أم لا وللوارث تحليفها إن ادعى تجدد شيء كافي ح  
قوله (داعلم الخ) مفهوماً به أن علم به لها كل الأقرار باطلاً وإن أجاره الورثة كان انتداع عطية منهم  
لها (قوله على المعتمد) أي كالأشرف والناصر وغيرهما خلافاً لابن الحاجب الدائل محل صحة أقرار  
الزوج المريض لزوجته التي علم بعصه لها إذ لم تفرد بالصبر والاكاف باطلاً للتهمة (قوله بخلاف الصحيح)



مطلقا (أو جهل) حال الزوج معها من حب أو بغض (و قد ورثه) حال جهل الحال (ابن) واحد منها أو من غيرها صغيرا أو كبيرا (أو بنون) متعددون كذلك فيؤخذ بقراره (الأن تنفرد) الزوجة التي جهل حاله معها (بالصغير) فلا يصح إقراره لها وسواء كان معه كبير منها أو من غيرها أو لا فالاستثناء في كلامه راجع لهما لا للمتعدد فقط قال الزرقاني ومثل الانفراد بالصغير لذكرا الانفراد بالصغيرة (و) في جوار إقراره لها (مع) وجود (الاناث) الكبار منها أو من غيرها أو الصغار من غيرها (٣٥١) (والعصبية) نظرا إلى أنها بعد

من البنت ومنحه نظرا إلى أنها أقرب من العصبية (قولان) فإن انفردت بالصغار منع قطع أمه شبه في القولين فروعا بقوله (كقراره) أي المريض (للولد العاق) مع وجود بار ولو اختلفا ذكورة وأنثوية فقبل بصرح نظرا لعنوقه وقيل لا نظرا لمساواته لغيره في الولدية (أو) إقراره (لامه) أي أم العاق قبل بصرح نظرا لمساواة ولدها لغيره في الولدية وقيل لا يصح نظرا إلى أن وجود العاق كالعدم فكأنه أقر لها وليس لها ولد والموضوع أنه جهل بعضه لها فهذا كاستثناء مما قدمه من صحة إقراره لها مع جهل بعضه لها إذا كان له ابن فكأنه قال الآن يكون الولد عاقا فقصه قولان لكن الخلاف في الزوجة مع العاق ولو لم تكن أمه ولو قال أول زوجه معه كان أشمل (أولان من لم يقر له) بعصه (أبعدو) بعصه (أقرب) بمن أقر له كاخت مع وجود أم وعم فقيل لا يصح الإقرار لها

هذا محتر في تقييد الزوج بالمريض (قوله مطلقا) أي علم بعضه لها أو علم ميله لها انفردت بالصغير أو لا ورثه ابن أولا (قوله أو جهل حال الزوج) أي المريض (قوله ورثه ابن) هذا شرط في صحة الإقرار لها إذا جهل حاله فقهومه أنه إذا لم يرثه ابن ولا بنون بأن كان لا أولاد له أصلا كان الإقرار باطلا (قوله واحد منها أو من غيرها الخ) أي قصورا لابن أربع (قوله أو بنون) أي ورثه بنون ذكور وحدهم أو مع الاناث رأيا ما ان ورثه اناث فقط فهو قوله ومع الاناث والعصبية قولان لأن العاصب يشمل بيت المال وغيره كذا قرر طي وح فقله أو بنون صادق بما إذا كانوا ذكورا فقط أو ذكورا واناثا سواء كانوا كلهم صغارا أو كبارا أو بعضهم صغارا وبعضهم كبارا كان الجميع منها أو من غيرها أو البعض منها والبعض من غيرها فهذه ثمانية عشرة صورة داخلية تحت قوله أو بنون (قوله الآن تنفرد الخ) جعله عجا استثناء من قوله أو ورثه بنون فقط واصله أنما أتى بقوله أو بنون ليستثنى منه قوله الآن تنفرد على هذا إذا كان الوارث له ولدا صغيرا منها وأقر لها كان الإقرار صحيحا وجعله الشيخ إبراهيم اللقاني استثناء من قوله ورثه ابن أو بنون وحينئذ فيكون الإقرار في هذه الصورة باطلا لخلاف بينهما أنما هو في هذه الصورة وما ذكره عجا غير طاهر والحق ما ذهب إليه اللقاني وتبعه شارحنا من أن الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله أو بنون فقط دلالة وجهه للتفرقة وحينئذ فالمراد بإقرارها بالصغير أن يقصر حبس الولد الصغير عليها سواء كان واحدا أو متعددا سواء كان لها ولد كبير أيضا أو لا كان ذلك الصغير ذكرا أو أنثى ولو لم يكن له زوجة غير هاتين في الصغير للجنس (قوله راجع لهما) أي لابن والبنون فخرجوه لأن تخرج صورة من صور الأربع وهي ما إذا كان الابن صغيرا منها أو رجوعه للبنين يخرج ما إذا كان أولاده كلهم صغارا منها أو كان بعضهم صغيرا والبعض كبيرا أو الصغار منها والكبار من غيرها فقط أو منها ومن غيرها وسواء كان الجميع ذكورا أو ذكورا واناثا فهذه ست صور تخرج من صور البنين الثمانية عشرة بالاستثناء فالإقرار فيها باطل (قوله قال الزرقاني) المراد به الشيخ أحمد (قوله الانفراد بالصغيرة) أي خلافا لما يوهمه طاهر المصنف فقله الآن تنفرد بالصغير أي بالولد الصغير وليس المراد الابن الصغير (قوله وفي جوار إقراره) أي مجهول الحال (قوله والعصبية) المراد حبس العصبية أي غير الابن بدليل تقدمه في قوله ان ورثه ابن ومفهوم العصبية أنه لو أقر لها مع الاناث فقط سواء كانت بنتا أو بنتا فالإقرار صحيح الآن تنفرد بالصغيرة فالاناث كالدكور فلو قال المصنف أو جهل ورثه ولد أو أولاد الآن تنفرد بالصغير كان أحسن لشموله (قوله فان انفردت الخ) أي بأن ورثه مع العصبية اناث صغارا منها لم يصح إقراره لها اتفاقا سواء كانت الكبار منها ومن غيرها أو من غيرها فقط (قوله نظر العنوقه) أي فكأنه أقر لا بعدد مع وجود أقرب (قوله نظرا لمساواته لغيره في الولدية) أي والإقرار لا أحد المتساويين الوارثين باطل (قوله نظر المساواة ولدها لغيره في الولدية) أي فقد وجد شرط صحة الإقرار لها وهو وارث ابن (قوله أولان الخ) أي أو أقر لشخص مقول في شأنه أن من لم يقر له أبعد منه وأقرب منه فهو عطف في المعنى على قوله للولد العاق أو أن المعنى كإقراره للولد أو للمتوسط قاله شيخنا (قوله ولا الأقرب) أشار الشارح بتقدير لا إلى أن الواو بمعنى أولا أنها على حالها وإن المعنى لا أن كان من لم يقر له مساويا أو أقرب فلا يصح إقراره لما علمت من قول الشارح ويجري الخلاف أيضا الخ إذا عدم صحة الإقرار أحد قواين متساويين فالأقصر عليه ليس على ما ينبغي على أن بعضهم اعتمد صحة الاقتصار (قوله كآخر سنة) أي كما أنه لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب لا يلزم أيضا إذا وعد بالإقرار إن أخره

نظرا لكون العلم بعدمها وقيل يصح بطر الكون الأم أقرب منها وكذا إقراره لام مع وجود بنت وأخ ويجرى الخلاف أيضا فيما إذا كان من لم يقر له أقرب ومساويا كإقراره لأحد أخويه مع وجود أمه (للمساوي) فقط فلا يصح الإقرار له مع مساويه كإحدى الأخوين أو الابنين (و) لا (الأقرب) كام مع وجود أخت فلا يصح إقراره لها بالاولى من المساوي وانما ذكره تنجيما للأقسام وشبهه في عدم صحة الإقرار بقوله (كآخر سنة وأنا أقرب) بما تقدم عليه على فلا يكرن إقرارا أخوه أولا



(ورجع) المدعى (المدعى) الآن أو بعد السنة وله تحليف أنه ما أراد عاصد رفته الاقرار (ولزم) الاقرار (الحمل ان وطئت) أم هذا الحمل بان يكون طاروج أو سيد من نسل عليها بحيث ينسب الولد له بأن لم يقم به مانع عنهما من غيبه أو سجن (ووضع) الحمل (لاقله) أى لدون أقله أى الحمل يعنى وضعه حيا كاملا فى مدة أقل من ستة أشهر من يوم الاقرار بأن وضعه بعد يوم أو يومين أو شهرين أو بعد ستة أشهر الاستة أيام لانه يعتبر نقص كل (٣٥٢) شهر ولو جاء بعضهم كاملا فى الواقع فيستحق ما أقله به للعلم بوجوده حال الاقرار فان

وضعه بعد ستة أشهر  
الاجسة أيام فاكثر فلا  
يكون له المقرب به لاحتمال  
أن تكون حملت به بعد  
الاقرار وهذا ظاهرا  
كان حملها خفيا والافقد  
يكون حال الاقرار ظاهرا  
ظهورا لا خفاء به ثم تناخر  
وضعه أكثر من ستة أشهر  
فيلزمه الاقرار مطلقا  
(والا) بأن لم توطأ أى لم  
يكن من نسل عليها لغيبه  
أو موت أو سجن حال  
الاقرار (فلا كثره) أى  
فالاقرار لا يرمى من وضعه  
لا كثر أمد الحمل من يوم  
انقطاع الارسال عليها  
وهو تارة يكون يوم  
الاقرار وتارة يكون قبله  
بقليل أو كثير فان نزل  
الحمل ميتا فان لم يبين  
المقر شيئا بطل الاقرار  
لاحتمال كونه قصدا لطلبه  
وان بين أنه من دين أبيه  
أو وديعته كان لمن يرث  
أباه (وسوى) فى قسم المقر  
به (بين توأمية) الذكر  
كالأش (الألبان الفضل  
من المقر بأن يقول أعطو  
الذكر مثلى الأتى أو  
عكسه ومثله ما لو قال هو

وأخره هذا والذي نقله المواق وابن عارى عن الاستعانة هو التعبير بالمضى كأن يقول ان آخرتى لسنة أقررت  
لك بما تدعيه على فلو عبر المصنف به لفهم عدم اللزوم فى المضارع بالاولى انظر بن (قوله ورجع) أى واذا  
لم يلزم رجوع الخ (قوله ولزم الحمل) حاصل فقه المسئلة انه ان أقر الحمل بأن قال فى ذمى كذا الحمل فلائذ فلا يخلو اما  
أن يكون لام الحمل روج أو سيد مسترسل عليها حين الاقرار أم لا فان كان طاروج أو سيد مسترسل عليها حين  
الاقرار لزم الاقرار للمقران ولدته حيا لدون أقل أمد الحمل من يوم الاقرار للعلم بأنه كان موجودا يوم الاقرار  
وان ولدته لاقل أمد الحمل من يوم الاقرار وأولى لا كثر من أقل أمده كان الاقرار باطلا لاحتمال وجوده بعد  
الاقرار وعدم وجوده حينئذ وهذا كله اذا كان الحمل حين الاقرار خفيا فان كان ظاهرا حجبته لزم الاقرار ولو  
أتت به لا كثر من ستة أشهر من يوم الاقرار وأما ان كانت أم الحمل ليس لها حين الاقرار روج أو سيد مسترسل  
عليها كان الاقرار لا رما ان ولدته لا أقصى أمد الحمل فدون من يوم انقطاع الاسترسال عليها فان ولدته بعد  
كثر أمد الحمل بطل الاقرار (قوله ان وطئت) أى ان كان وطؤها ممكنا وقوله مسترسل عليها المراد أنه ليس  
بمانع من وطئها بأن كان حاصرا غير مسجون (قوله لدون أقله) أشار الشارح الى أن فى كلام المصنف حذف  
والاصل ووضع لاقل من أقله أولدون أقله (قوله بعد ستة أشهر الايام) أى من يوم الاقرار (قوله فاكثر)  
راجع لقوله ستة أشهر فهو من تبطبه وذلك كسنة أشهر الأربعة أيام أو الثلاثة أو الأيومين أو ستة كوامل  
(قوله والا فلا كثره) أى وهو أربع سنين على المنصوص هنا فان جاوز الا كثر لم يلزم اه خش والذي فى عقب  
ان الخلاف فى أكثره من كونه أربع أو خمس سنين جار هنا (قوله من يوم) أى والا كثر معتبر من يوم الخ  
(قوله وسوى الخ) أى واذا أقر للحمل سوى الخ (قوله بين توأمية) أى ان وضعها حين والألف المحى منها ولا شئ  
لمن وضع ميتا لانه لا يصح تملكه (قوله وترث الام) أى أم التوأمين منه أى من المقر به وقوله حينئذ أى حين اذ  
قال هودين لا بهما (قوله الثمن) أى ان كانت زوجة للاب وارثه احتراز عما اذا حملت منه وأما فى حال  
صحته ثم مات بعد وحصل الاقرار قبل الوضع (قوله على) أى كعلى ألف لفلان أو فى ذمى له ألف أو له عمدي  
لألف أو قال أخذت منه ألفا أو مالو قال أخذت من فدى فلان مائة أو من حمامه أو من مسجوده وليس ذلك  
قرار لفلان صاحب الفندق أو الحمام أو المسجد ولو كتب فى الأرض ان لفلان عندي كذا وقال أشهدوا  
على بذلك لزمه فان لم يشهد لم يلزمه وأما لو كتب فى صحيفة أو لوح أو خرقة أو نقش فى حجر لزمه مطلقا أشهد أم  
لا ولو كتب فى الماء أو الطواء فلا يلزمه مطلقا ولو أشهد حيث لم يصرح بأقراره اه شب (قوله ولو زاد) ردنا قول  
بن الموارنة لا يلزمه شئ اذا قال ان شاء الله أو ان قضى الله أو ان أراد الله أو ان يسر الله (قوله لانه لما أقر)  
أى لما نطق بالاقرار (قوله ولان الاستثناء) أى بالمسببة فإداه اللعوى وهو الانخراج وأداة الشرط مخبرجه  
(قوله بخلاف ان شاء فلان) أى فاذا قال له عندي مائة ان شاء فلان فلا يلزمه شئ ولو قال فلان شئت ذلك  
أى لانه خطر لانه حين قال ذلك كان مجورا أن يشاء وأن لا يشاء وقد يقول ظننت أنه لا يشاء (قوله فاقرار منه)  
أى من المدعى عليه بالملك للمدعى (قوله وعليه) أى وعلى المدعى عليه المقر (قوله حلف المدعى) أى الذى  
هو المقر له (قوله فى البيع) أى فى دعوى المدعى عليه البيع (قوله حلاف) هو مبنى على الخلاف فى اليمين هل  
توجه فى دعوى المعروف أم لا وظاهره جريان الخلاف سواء كان الشئ الذى ادعيت فيه الهبة فى يد المقر أم لا  
وهما قول ثالث وهو توجه اليمين على المدعى ان كان المدعى عليه حائزا أو افلا وعليه اقتصر صاحب النخفة

دين لا بهما وترث لام منذ حينئذ الثمن وأشار لصيغته وهى احدا ركاه الاربعه بقوله (على اوى  
ذمى أو عندي أو أحدث من لوراد ان شاء الله أو) راد ان (قضى) الله لانه لما أقر علمنا أن الله تعالى شاء أو قضى ولان الاستثناء لا يقيد  
فى غير اليمين بالله بخلاف ان شاء فلان فلا يلزمه ولو شاء (أو) يقول المدعى عليه للمدعى شئ أت (وهبته لى أو بعته) فاقرار منه وعليه  
أبات الهبة أو الصدقة أو البيع فان لم يثبت حلف المدعى فى البيع أنه ما باع اتفاقا وفى حلفه فى الهبة خلاف



(أو قال) (وفيته) لك أيها المدعي فإنه أقرار وعليه البيان بالوفاء (أو قال لشخص) (أقرضني) كذا فأقرار منه بمجرد (أو قال له) (أما أقرضني) مائة (أو لم تقرضني) ألفا مثلا فأقرار أن أجابه بقوله نعم أو بلى أو أجل ولا ينفعه الجحد بعد ذلك (أو قال للمدعي بحق) (سأهني) أي لا طفتني في الطلب فأقرار (أو أترنهماني) بخلاف أترن أو أترنهم ولم يقل مني فليس بأقرار على (٣٥٣) أحد القولين كما يأتي (أو قال

(لا قضيتك اليوم) فعل  
ماض منسقي بلا فهو  
أقراران فيسب باليوم كما  
قال فان لم يقيد به فليس  
بأقرار وأما لا قضيتك  
بالمضارع المؤكد بالتون  
فأقرار مطلقا فيدأم لا  
(أو قال) (نعم أو بلى أو  
أجسل جوابا لا ليس لي  
عندك) كذا وهو  
راجع للثلاثة قبله  
وقيل بل الستة (أو)  
قال لمن طالبه بحق  
(ليس لي ميسرة) كانه  
قال نعم وسأله الصبر  
ومثله أنا معسر أو  
أنظرني (لا) بقوله  
للمدعي (أقر) فليس  
بأقرار بل هو وعده (أو)  
قال لمن قال له لي عليك  
ألف مثلا (على أو على  
فلان) فليس بأقرار  
(أو قال له لي الجواب  
من أي ضرب تأخذها  
ما عندك منها) فليس  
بأقرار (وفي) بقوله  
للتطالب (حتى يأتي وكيلي  
وشبهه) كحتى يقدم  
غلامي أو أسأل من ذكر  
(أو أترن أو خذ قولان)  
في كونه أقرارا أولا  
ومحلها ما لم تكن قرينة  
تدل على أن مراده  
الأقرار أو عهده  
كالاستهزاء وشبهه

وأعلم أن محمل كون دعوى الهبة أو البيع أقرار بالشئ إذا لم تحصل الحيازة المعتدة شرعا فان مضت مدة الحيازة المعتدة وقال المدعي عليه أنه باع لي أو وهب لي فانه يصدق في ذلك يمينه ولا يكون هذا أقرارا بالملك للمدعي في حق أي آخر الشهادات مانصه قال ابن رشد إذا حارر رجل مال غيره في وجهه مدة تكون الحيازة فيها حاصلة وأدعاه ملكا لنفسه بالتباعد أو هبة أو صدقة كان القول قوله في ذلك يمينه قال ج عقبه وسواء ادعى سيرورة ذلك ملكا من غير المدعي أو ادعى أنه صار إليه ملكا من المدعي أما في البيع فلا أعلم في ذلك خلافا وأما في الهبة والصدقة ففيه خلاف انظر بن (قوله أو قال وفيته لك) أي أو قال لمن ادعى عليه بحق وفيته لك (قوله فانه أقرار) من المدعي عليه بالملك للمدعي وعلى المدعي عليه بيان الوفاء (قوله أو أقرضني) أي أو قال له عندك كذا فقال أقرضني إياه فهو أقرار بمجرد (قوله ان أجابه) أي لا آخره فيما نعم أو بلى أو أجل ولا فلا (قوله ولا ينفعه) أي المقر الجحد بعد ذلك أي بعد جواب الاتسروا علم أن هذا القيد الذي هو إجابة الاتسروا يحتاج له إذا وقع هذا اللفظ من المقر ابتداء أو ما إذا وقع قوله أقرضني وما بعده جوابا للقول الطالب لي عندك كذا فلا يحتاج لإجابه الاتسروا لان هذا اللفظ أقرار مطلقا قال نعم أولا (قوله فليس بأقرار) أي لانه لم ينسبه لنفسه (قوله فان لم يقيد به) أي لانه يمكن أن يكون نفي القضاء لنفي الدين (قوله أو قال نعم أو بلى أو أجل الخ) وذلك لاتفاق معناها في العرف من أنها إذا أجيب بها النفي فانه تصيرها إيجابا بالمبنى عليه الأقرار وان اختلف معناها لانه بل يوجب بها النفي فتصيرها موجبا أي أنها توجب الكلام المنفي أي تصيرها موجبا بعد أن كان منقيا وأما نعم فانها تقر بما قبلها من إيجاب أو نفي وكذا أجل (قوله جوابا) أي حالة كون الأقوال الثلاثة أو الستة وهي قوله سأهني وما بعده جوابا لا ليس لي عندك كذا (قوله وهو راجع الخ) أي قوله ليس لي عندك كذا راجع الخ (قوله أو أنظرني) أي أولست منكرا لها أو أرسل رسولك يأخذها (قوله لا بقوله للمدعي أقر الخ) فإذا قال له لي عندك كذا فقال أقر لك بها فهو وعده لا أقرارا وأما إذا قال لا أقر بها فليس أقرارا قطعا ولا وعده وأما إذا قال له لي عليك مائة فسكت فقد ذكر ح الخلاف في كون السكوت أقرارا أو ليس بأقرار وان الاطهر أنه ليس بأقرار وذكر ح أن مما ليس أقرارا إذا قال له لي عندك عشرة فقال وأنا لا أتر عندك عشرة وهو مستعرب إلا أن يقال ان معناه وأنا أكذب عليك بأن لي عندك عشرة كما كذبت على بعمل ذلك (قوله فليس بأقرار) أو بخلاف وسواء كان فلان كبيرا أو صغيرا إلا أن يكون ابن شهر فانه حينئذ كالعديم وهو كالعجماء في فعله فيؤاخذ المقر بأقراره كقوله على أو على هذا الحجر أو على أو على هذه الدابة (قوله فليس بأقرار) أي ان جمع بين اللفظين أو اقتصر على ثانيهما وكذا على أو لهما ان حلف به لم يرد الأقرار بذلك لان الإنكار والتهمك (قوله وفي قوله) أي جوابا للتطالب الذي قال له اقض العشرة التي عندك (قوله أو أسأل من ذكر) أي أو حتى تأتي فائدة أو روح (قوله تدل على أن مراده الأقرار أو عهده) أي والا كان أقرارا اتفاقا في الأول وغير أقرارا اتفاقا في الثاني (قوله فأقرارا قطعا) أي وأما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهى فلا يلزمه أقرارا اتفاقا وعلى ما أفاده النقل تكون الأقسام ثلاثة قسم يكون أقرارا قطعا وهو فيما أعلم وفي علمي وقسم ليس أقرارا قطعا وهو فيما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهى وقسم فيه الخلاف وهو فيما أظن أو في ظني هذا وما قاله الشارح نبع العبق وعج من أن مفاد العمل أنه لا خلاف فيما أعلم أو في علمي فقد رده طي بان التعليق بالعلم فيه شائبة الشك ولذا لا يكتفي به في إيمان البت وحينئذ فالخلاف مطلقا بطر من (قوله ان نوكر) أي المقر (قوله فقال للمدعي بل من نعم عبد) أي مسكرا أنها من نعم من خير (قوله أقر بعمارة ذمته) أي فيعد قوله بعد ذلك من نعم من خير وما ظهر كلام المصنف أنه لا يراعى حال المقر من أوبه يتعاطى الحجر أم لا بحث يقال ان كان يتعاطى الحجر صدق ولا يلزمه الأقرار وان كان لا يتعاطاه فلا يصدق ل

(٤٥ - دسوقي ثالث) في أهولين قوله (للمدعي الف فيما أعلم واطن أو علمي) واعترض بان مفاد النقل أن القولين فيما أظن أو ظني أو فيما أعلم أو علمي فأقرارا قطعا (ولزم) الأقرار (ان نوكرني) قوله لك على (ألف من نعم من خير) ونحوه مما لا يصح بوجه فقال المدعي بل من نعم من عبد مثلا لانه لما أقر بالالف أقل بعمارة ذمته فليزمه الالف



و يحلف المقر له أنها ليست من ثمن خرفان لكل لم يلزم الاقرار كما اذا لم ينكر (أو) قال على ألف من ثمن (عبد ولم أقبضه) منك وقال  
 البائع بل قبضته متى قبضته المقر له ولم أقبضه ندما (كدعواه الر با) بعد اقراره بأن قال على ألف من ربا وقال المدعى بل من  
 بيع (وأقام المقر (بينة) تشهد له (أنه) أي أن المقر (رباه) أي رأى المقر (في ألف) قبضته الألف ولا تنفعه البينة لاحتمال أنه رباؤه في  
 غير هذه المعاملة (لأن أقامها على اقرار المدعى) (٣٥٤) أي المقر له (أنه لم يقع بينهما الا الر با) فلا يلزم القدر الزائد على رأس المال

متى نوكر لزوم الاقرار ولا يصدق في دعواه أنها من ثمن خرم مطلقا (قوله ويحلف المقر له) أي اذا ناكروا سواء كان  
 مسلما أو ذميا أنها ليست من ثمن خرويا خذ الألف (قوله فان تكل لم يلزم الاقرار) هذا اذا كان المقر مسلما فان  
 كان ذميا كان له قيمة الخمر (قوله كما اذا لم ينكر) أي كما لا يلزم الاقرار اذا لم ينكر المقر له المقر له صدقه وهذا اذا  
 كان المقر له مسلما فان كان ذميا كان له قيمة الخمر مثل ما اذا ناكروا وتكل عن اليمين (قوله ويصدق له ولم أقبضه  
 ندما) ان قيل قد تقدم أنهم اذا اختلفا في قبض المثل فالأصل بقاؤه وحينه فلا يكون قوله ولم أقبضه ندما  
 قلت ان الاقرار بالثمن في ذمته كالشهادة في ذمته وقد سبق للمصنف واشهاد المشتري بالثمن مقتضى القبيض  
 مشبهه (قوله كدعواه الر با) تشبيه في لزوم الاقرار وحاصله أنه اذا ادعى عليه بألف فأقر به او قال عقب  
 اقراره هي من ربا أو أقام يئسه على أن المدعى رباؤه في ألف فلا تئسه تلك البينة شيئا ويلزمه الألف التي  
 أقربها (قوله ولا تنفعه البينة) أي لعدم تعيينها المال الخ (قوله فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال)  
 أي ويلزمه رأس المال فقط فان اختلفا في قدره ولا يئسه لواحد منهما كان القول قول المقر لانه غارم  
 (قوله أو قال اشترت منك خرا بألف) أي أو قال لمن طلب منه حقا عليه اشترت منك خرا بألف أو عبدا  
 ولم أقبضه (قوله وفيه بحث) لهذا البحث للمصنف في التوضيح وحاصله أن قوله ما في التعليق الشراء لا يوجب  
 عمارة الذمة الا بالقبيض ممنوع لان الضمان من المشتري بمجرد العقد وحينه قد تقدمت تعمير بمجرد العقد ولا  
 تتوقف عمارتها على القبيض (قوله أو قال أقرت بكذا وأنا صبي) أي أو نائم فلا يلزمه شيء حيث قاله نسفا  
 ولم تكذبه البينة وكذا اذا قال أقرت بكذا قبل أن أحلف حيث قاله نسفا لان هذا خارج مخرج الاستهزاء فلو  
 قال أقرت بألف ولم أدر أ كنت صديقا أو بالعالم يلزمه شيء حتى يثبت أنه بالغ لان الأصل عدم البلوغ بخلاف  
 ما لو قال لا أدري أ كنت عاقلا أم لا يلزمه لان الأصل العقل حتى يثبت انتفاؤه هداما استطهره ح (قوله  
 أو أقر) أي بان الكتاب اقلان اعتدارا لمن سأله اعارته أو شراؤه (قوله وكان السائل ممن يعتذر له ككونه  
 ذاو جاهة) أي يستحق منه أو يخاف منه وحاصل ما ذكره الشارح أنه اذا أقر اعتدارا فان المقر له لا يأخذ  
 الا ببينة تشهد له بما كره قبل الاقرار بشرط أن يكون السائل ممن يعتذر له فان كان ممن لا يعتذر له لردائه فان  
 المقر له يأخذه بغير بينة وقد تبع الشارح في هذا القيد الشيخ أحمد الزرقاني واعترضه طفي بأن الذي في السماع  
 وابن رشد الاطلاق فمتى أقر اعتدارا فلا يأخذ المقر له الا ببينة كان السائل ممن يعتذر له أم لا ولا يتوقف  
 ذلك على ثبوت الاعتدار فلا يلزمه وان لم يدعه بأن مات كما يفيد من قول المواق اه بن قال عيج وقد يقول الرجل  
 للسلطان هذه الامه ولدت مني وهذا العبد مدبر لثلاثيأخذ هما ولا يلزمه ولا شهادة فيه ومثله ما يقول الانسان  
 جارية كان يقول صاحب سفينة أو فر من عند ارادة ذى شوكه أحدها هما القلان ويريد شخصه بحمي ما ينسب  
 اليه فانه لا يكون اقرارا له (قوله أو ذما) أي مثل قبح الله فلا تأقر ضي مائة وضيق علي حتى وفية أو أقر ضي  
 فلان مائة وضيق علي حتى قضيته لا جراه الله عنى خيرا (قوله وصوب ابن يونس منه) أي من الخلاف عدم  
 لزوم الاقرار أي خلافا لمن قال ان قوله في الذم حتى قضيته يعد ندما ويلزمه الاقرار (قوله جرى على قاعدته  
 الاكثرية) أي من رجوع القيد لما بعد الكاف فان أقر بقرض لا على وجه الشكر ولا على وجه الذم ففيه  
 تفصيل بين القرب والبعد وان أقر أنه كان تسلف من فلان الميت ما لا وقصاه اياه فان لم يطل الزمان من يوم  
 المعاملة ليوم الموت لم ينفعه قوله قضيته الا أن تقوم له بينة وان كان زمان ذلك طويلا حلف المقر ويرى (قوله  
 وقيل أجل مثله) حاصله أنه اذا ادعى عليه بمال حال من بيع فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فان كان العرف

(أو) قال في اقراره  
 (اشتريت منك) خرا  
 بألف) فلا يلزمه شيء لانه  
 لم يقر بشيء في ذمته  
 (أو) قال (اشتريت  
 منك) عبدا بألف ولم  
 أقبضه) فلا يلزمه شيء  
 لان الشراء لا يوجب  
 عمارة الذمة الا بالقبيض  
 ولم يقر به وفيه بحث لان  
 الضمان من المشتري  
 بمجرد العقد فلا يعتبر  
 القبيض الا أن يفرض  
 في عبدا غائب ليكون  
 الضمان فيه من البائع  
 قدمه (أو) قال لمن  
 ادعى عليه بأنه أقر شيء  
 (أقرت بكذا وأنا صبي)  
 وقاله نسفا لم يلزمه شيء  
 حتى يثبت عليه أنه أقر  
 له به وهو بالغ (كما  
 مبرسم) أي قال أقرت  
 لك به وأنا مبرسم لم يلزمه  
 (ان علم تقدمه) أي  
 البرسام وهو صرب  
 من الجنون (أو أقر  
 اعتدارا) لمن سأله  
 اعارته أو شراؤه وكان  
 السائل ممن يعتذر له  
 ككونه ذاو جاهة فلا  
 يلزمه دفعه للمقر له ان  
 ادعاه الا ببينة تشهد له به  
 (أو) أقر (فرض

شكرا) كقوله جرى الله ولا ناكرا أقر ضي مائة وقضيتها له (على الاصح) قال ابن عارى في بعض النسخ أو بقرض شكرا  
 أو ذما على الأرجح وهو الصواب أي لان مسألة لشكري الما وتقر لا خلاف فيها وانما الخلاف في مسألة الذم وصوب ابن يونس منه عدم  
 لزوم الاقرار وعلى هذه النسخة لو قال المصنف كالذم على الأرجح جرى على قاعدته الاكثرية (وقيل) عند التنازع في حلول الدين وتأجيله



(أجل مثله) وهو أجل القريب الذي لا يتهم فيه المبتاع عادة فالقول قوله يمين (في بيع) فأتت فيه الساعة والاتحالف وتفاضا ولا ينظر  
 لشبهه فان اتهم المبتاع فالقول للبائع يمين (لا) في (قرض) بل القول المقرض أنه على الحلول يمينه حصل قوت أم لا حيث لا شرط ولا  
 عرف والأجل به كما قدمه وقبل لا فرق بين البيع والقرض بل قبوله في القرض أقرب (٣٥٥) وأخرى من قبوله في المعاوضة لأن

الغالب في المعاوضة  
 الحلول وفي القرض  
 التأجيل ويجزم به ابن  
 عسرة وقال الخطاب ما  
 قاله ابن عسرة لا شك فيه  
 ورد بأن ما قاله المصنف  
 هو ما في المدونة (و) قبل  
 (تفسير ألف) مثلاً (في  
 كالف درهم) ولا يكون  
 ذكر الدرهم مقتضياً  
 لكون الألف من الدراهم  
 ونقصه تحليفه على  
 ما فسره به إن أنه مائة أو  
 خالفه وبلا حظ دخول  
 الكاف على درهم أيضاً  
 (و) قبل قوله له عندي  
 (خاتم فضة) أو أمة  
 ولدها إلى أروجة بطاقتها  
 في وكذا باب مسماره  
 إلى أروجة الختم إلى مما صدق  
 الاسم فيه على المجموع  
 إذا قال ذلك (نسفاً) بلا  
 فصل (الافى غصب)  
 كقصبت منه هذا الخاتم  
 وقصته لي (فقولان)  
 الراجع قبوله لأنه نص  
 المدونة فالوقال ولو في  
 غصب لمشي على الراجع  
 (لا) يقبل تفسيره  
 (بجذع) وباب في قوله  
 (له من هذه الدار) شيء  
 أو حق أو قدر (أو) من  
 هذه (الأرض كفي) أي

بالعادة جارية بالتأجيل له كان القول قول المقر يمينه وإن كانت العادة عدم التأجيل أصلاً كان القول قول  
 المقر له يمينه وإن لم يكن عرف بشيء فإن ادعى المقر أجلاً قر يمينه أن تباع السلعة له كان القول قول المقر  
 يمينه وإن ادعى أجلاً بعيداً مستسكراً فإنه لا يصدق والقول قول المقر له يمينه وهذا إذا فاتت السلعة فإن  
 كانت قائمة تحالفاً وتفاضاً ولا ينظر لشبهه ولا لعدم هذا محصل الفقه وظاهر المصنف أنه لا ينظر للعرف  
 وإنما معنى ادعى المقر أجلاً يشبه أن تباع السلعة مثله بالدين كان القول قوله يمين ولو كان العرف عدم التأجيل  
 وليس كذلك إذا العمل بالعرف أصل من أصول المذهب فينبغي أن يحمل كلام المصنف على ما إذا لم يجز العرف  
 شيء (قوله أجل مثله) أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (قوله فان اتهم المبتاع) أي في أجل الذي ادعى  
 بأن كان بعيداً مستسكراً (قوله لا في قرض) حاصله أنه إذا ادعى عليه بمال حال من قرض فأجاب بالاعتراف  
 وأنه مؤجل فالقول قول المقر له يمينه لأن الأصل في القرض الحلول ولا يعمل بقول المقر أنه مؤجل ولو ادعى  
 أجلاً قر يميناً إذا لم يكن عرف بالأجل به (قوله وقيل لا فرق بين البيع والقرض) أي في قبول قول المقر  
 يمينه إن ادعى أجلاً قر يميناً (قوله بل قبوله) أي قول المقر إذا ادعى أجلاً قر يميناً في القرض أقرب الخ (قوله  
 هو ما في المدونة) أي وما قاله ابن عسرة مجرد بحث وإن ارتضاه (قوله وقبل تفسير ألف) أي أنه إذا قال  
 لفلان على ألف ودرهم أوله ألف وعبد أو ألف وثوب ونحو ذلك وأهم في الألف فإنه يقبل تفسير الألف بأي  
 شيء ذكره سواء فسر بالألف دينار أو درهم أو جدي أو ثوب أو حمار ولا يكون المعطوف مفسراً للمعطوف  
 عليه (قوله إذا قال ذلك نسفاً) أي إذا قال ذلك نسفاً قبل قوله ولا يلزمه إلا الخاتم دون الفص وأما إذا قال  
 قصته لي أو ولدها إلى بعد مهلة فإنه لا يصدق في أن الفص أو الولد له ويأخذ المقر له الخاتم قصته والجارية مع  
 ولدها (قوله كقصبت منه) أي من فلان (قوله وقصته لي) أي والحال أنه قال ذلك نسفاً (قوله فقولان) أي  
 في تصديقه في الغصب وعدم تصديقه فيه (قوله قبوله) أي قبول قوله في أن الفص له (قوله لا بجذع الخ)  
 حاصله أنه إذا قال لفلان حق أو قدر أو شيء من هذه الدار أو من هذه الأرض أو فيها ثم فسر ذلك الحق أو القدر  
 بجذع أو بباب منها فلا يقبل ذلك التفسير منه ولا بد من تفسيره بجزء من الدار أو الأرض كالف أو الثمن أو  
 النصف ولا فرق بين من وفي على الأحسن عند المصنف كما هو قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل  
 التفسير بالجذع والباب عند التعبير بنى لأنها للظرفية ولا يقبل عند التعبير عن ولا بد من تفسيره بجزء من  
 للتعبير (قوله أو من هذه الأرض) يعني شيء أو حق أو قدر (قوله أي كما لا يقبل تفسيره) أي للشيء والحق  
 والقدر في الدار والأرض بالجذع والباب إذا قال الخ (قوله إذا قال له في هذه الخ) أي له في هذه الدار أو في هذه  
 الأرض حق أو شيء أو قدر (قوله بماد ك) أي من الدار أو من الأرض (قوله يسوء قال عظيم أم لا) نحوه  
 بعض الشراح وفي ابن الحاجب أنه إذا قال عندي مال عظيم فيه خمسة أقوال نصاب الزكاة نصاب السرقة  
 يلزمه زيادة على نصاب الدرهم في الإقرار بالمال المطلق الذي لم يقيد به عظيم ويرجع في تلك الزيادة لتفسيره  
 يلزمه الديعة والخامس يؤمر بتفسيره ويلزمه ما فسره به (قوله أي من مال المقر) أي ولا يطر لمال أهل المقر له  
 عند التحالف فإن كان المقر من أهل الذهب لزمه نصاب من الذهب وإن كان من أهل الفضة لزمه نصاب  
 منها وإن كان من أهل الماشية لزمه نصاب منها وإن كان من أهل الحب لزمه نصاب منه فلو كان عنده الذهب  
 والفضة والأبل والبقر والغنم والحب أو ثلاثة مثلاً من ذلك لزمه أقل الأنصاء قيمة لأن الأصل راءة الذمة ولا  
 تلزم بمشكوك فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب السرقة لأنه الحق إلا أن يجري العرف بنصاب الزكاة  
 والألزمه وهذا كله على أن المراد بالنصاب نصاب الزكاة (قوله والمراد الخ) أي لأن الله تعالى أطلق المال

كما لا يقبل تفسيره إذا كان في سده الخ (عن الأحسن) عند المصنف لا فرق بين من وفي ولا بد من تفسيره بجزء مما ذكره سواء  
 كان قليلاً أو كثيراً وهذا قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل تفسيره بالجذع نحوه في دين من لأن من للتعبير وفي للطرفية (و)  
 لزمه في قوله له عندي (مال) وسواء قال عظيم أم لا (نصاب) أي من مال المقر من ذهب أو فضة أو غيرهما والمراد نصاب زكاة



لا مفرقة (والاحسن تفسيره) أي المال ولو بقيراط أوجه أودرهم والمعتد الأول وشبهه في التفسير أي في قبوله مشهورا بقوله (كشور  
وكذا) أي إذا قال له عندي أدنى (٣٥٦) ذمى شيء أوله كذا فإنه يقتل منه تفسيره بيمين ولو بأقل من واحد كامل بأ

على نصاب الركة فقال حذ من أموالهم صدقة فعني بالأموال لصايات والبول بلزوم نصاب الركة هو المعتد  
خلافا لمن قال يلزم المقر بالمال نصاب السرقة وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي ذلك من العروض  
و خلافا لمن قال يلزم تفسيره (قوله والاحسن) أي على ما في كتاب ابن سحنون تفسيره فإن فسر فلا  
كلام ويلزمه ما فسر به من قليل أو كثير فإن أبي سحنون حتى يفسره (قوله ولو بقيراط أوجه أودرهم) فإن  
ادعى المقر له أكثر مما فسر به حلف المقر فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه هذا كله على القول  
بلزوم تفسيره المال وقد علمت أنه ضعيف فإن تعذر التفسير على هذا القول بان مات المقر قبله فإظهاره أنه  
يقبل قول المقر له بيمين (قوله مشهورا) أي قول مشهورا ومقابله بطلان الإقرار من أصله (قوله ولو بأقل  
من واحد) كذا قال ابن عرفة خلافا لقول ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح لا يفسر إلا بواحد كامل فأكثر  
ومحل حلف المقر أن ادعى المقر له أكثر مما فسر به فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه (قوله  
للتفسير) أي لتفسير الشيء وكذا بدون ميمزله وإذا حبس للتفسير فلا يخرج من السجن حتى يفسر (قوله  
وكعشرة ونيف) أي فإذا قال على عشرة من الدراهم ونيف فإنه يقبل تفسيره النيف وقوله ولو بواحد فقط  
أي أو بأقل من واحد أو بأكثر منه ومثل ما إذا عطف النيف كالمثال ما إذا أفردته كما إذا قال له نيف من الدراهم  
فيلزمه تفسيره ويقبل تفسيره له بدرهم كامل وبأقل وبأكثر وقيل لا يقبل في تفسير النيف الكسر مطلقا  
سواء أفرد أو عطف (قوله ما زاد على العقد) أي من جنس الكامل كما قيل وقيل لانه مطلق ما زاد على العقد  
ولو كسر أو على هذا فيقبل منه تفسير النيف بالأقل من الواحد الكامل لا على الأول (قوله بالكسر) أي  
بكسر الباء (قوله وسقط شيء الخ) حاصله أنه إذا قال له على عشرة وشيء أو مائة وشيء أو ألف وشيء فإن الشيء  
الزائد على الجلة يسقط لانه مجهول (قوله بقرينة ما يأتي) أي أن ما يأتي قرينة على أن فاعل سقط ضمير الشيء  
لا ضمير الإقرار (قوله وكذا إذا قدم شيء) أي بأن قال له عندي شيء ومائة وقد يقال أنه يعكز على هذا قول ابن  
وجه السقوط في له على مائة وشيء مثلا كما يفيد ابن عبد السلام والتوضيح أن العرف إنما يقال مائة  
وشيء إذا أراد تحقيق المائة أي أنها مائة كاملة كما يقال فلان رجل ونصف أي كامل في الرجولية فإذا لم يكن  
عرف بذلك فلا يسقط ووجب تفسيره اه وظاهره أنه لا يأتى إلا في تأخير شيء لا في تقديمه فتأمل (قوله  
بخلافه مفردا) أي بخلاف ما إذا قال له على شيء مفردا فإنه يجب عليه تفسيره كما أنه لو قال له على عشرة  
لا شيء اعتبر الشيء وطول ب تفسيره (قوله وقيد ابن الماجشون السقوط) أي سقوط الشيء بما إذا تعذر  
سؤاله وأما إذا لم يتعذر سؤاله فلا بد من تفسيره وهو مخالف لظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس من  
السقوط مطلقا ولو وجد المقر وأمكن تفسيره وأن كلام ابن الماجشون مقابل لا تقبيد (قوله لزمه  
عشرون) أي عند ابن عبد الحكم وقال سحنون لا أعرف ذلك ويقبل تفسيرها أي كذا سواء كانت  
مفردة ونصب تمييزها أو رفع أو خفض أو كررت بدون عطف أو مع عطف وهو أليق بأصول المذهب لبناء  
الإقرار على العرف وأكثر الناس لا يعرف ما ذكرناه من (قوله ويلغى المشكوك) أي لأن الأصل براءة  
الذمة منه لكن يحلف عليه أن ادعى المقر له أكثر من العشرين (قوله لزمه مائة) أي لأن كذا نسبة عن عدد  
وأقل عدد غير المفرد المجزوء المائة لكن المعول عليه كما قرر شيخنا لزوم واحد لانه الجارى على عرف  
الاستعمال وإن خالف مقتضى اللغة والقاعدة أنه إن وافق العرف إلا أنه قد لا وإن تخالفا فإن فسر المقر كلامه  
بما وافق العرف قبل منه والام يقبل (قوله لزمه ثلاثة) أي لأن أقل عدد غير بالجمع مجزوء الثلاثة (قوله  
وهذا) أي لزوم العشرين إذا نصب الدرهم المميز لكذا ولزوم الواحد إذا رفعه أو وقف بسكون الميم ولزوم المائة  
إذا خفضه ولزوم الثلاثة إذا جمعه وقوله إذا كان أي المقر نحويا (قوله لأن العرف ليس حاريا على قانون اللغة)  
الأنرى أنه لو قال كذا درهم بالجرا العرف يلزمه درهم واحد ومقتضى اللغة يلزمه مائة (قوله أحد وعشرون)

قال هو نصف درهم  
مثلا (وسجن له) أي  
للتفسير أي لأجله إذا  
لم يفسر (وكعشرة ونيف)  
يقبل تفسير النيف بيمين  
ولو بواحد فقط والنيف  
يشدد ويخفف ما زاد  
على العقد حتى يبلغ العقد  
الثاني وأما البضع بالكسر  
فمن ثلاثة إلى تسعة  
(وسقط) تنى بقرينة  
ما يأتي (في) قوله عندي  
(كأنه شيء) وكذا إذا  
قدم شيء لانه مجهول مع  
معلوم بخلافه مفردا كما  
هو وقيد ابن الماجشون  
السقوط بما إذا مات  
المقر أو تعذر سؤاله (و)  
أن قال له على (كذا  
درهما) بالنصب لزمه  
(عشرون) لأن العدد  
غير المركب من عشرين  
إلى تسعين إنما يميز بالواحد  
المنصوب قبله منه المحقق  
وهو أنه ويلغى المشكوك  
فإن رفعه أو وقف بسكون  
الميم لزمه درهم واحد  
لانه المحقق إذا المعنى هو  
درهم لانه بدل أو بيان لكذا  
أو خبر عن مبتدأ محذوف  
ولو خفضه لزمه مائة  
ولو جمعه لزمه ثلاثة وهذا  
إذا كان المقر نحويا والا  
طلب منه التفسير لأن  
العرف ليس جاريا على  
قانون اللغة الفصحى

وله إذا قال سحنون لا أعرف هذا بل يقبل تفسيره (و) لزمه في (كذا وكذا) بالعطف (أحد وعشرون) لأن المعطوف في  
العدد من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق وهو مبتدؤها (و) في (كذا وكذا) بالعطف



(احد عشر) لانه الحق اذ العدد المركب من احد عشر الى تسعة عشر فيلحق المشكوك (و) في قوله له على (بضع او دراهم ثلاثة) ولو قال بضعه عشر لزمه ثلاثة عشر (و) لو قال له على دراهم (كثيرة) لزمه اربعة لان الرابع اول مبادى كثرة الجمع (أو) قال له على دراهم (لا كثير ولا قليلة) أو عكسه لزمه (أربعة) لحمل الكثرة المدفوعة على ثانی مراتبها وهو الخمسة (٣٥٧) والارم التناقض (و) لو قال له على

(درهم) لزمه (المتعارف) بين الناس ولو نحاسا كافي عرف مصر (والا) يكن عرف بشئ (فالشرعي) يلزمه (و) لو قال له على درهم معشوش أو ناقص (قبل عشه ونقصه) فلا يلزمه درهم خالص أو كما حصل (ان وصل) ذلك باقراره ولا يضرب فصل بعرض كعطاس بخلاف فصل سلام أو رده فيضرب (و) لو قال له عندى (درهم) مثلاً (مع درهم أو تحته) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو عليه) درهم (أو قبله) درهم (أو بعده) درهم (أو) درهم (أو درهم أو ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة حيث لم يجز عرف بخلافه (وسقط) الدرهم المقربه أولاً وهو ما تقدم بل (في) قوله له على درهم (لا بل ديناران) أو دينار أو درهمان وكان الاولى النص على هذه الأخيرة لفهم ما قبلها بالاولى ومثل ذلك ما لو حذف

فلو كرر كذا ثلاثة فاستظهر التاكيد (قوله) أحد عشر فان حرا التمييز فثلاثمائة كما قال ابن معطى وقد علمت أن أصل سحنون التفسير في جميع ما ذكر وهو الأبق بالعرف (قوله) وفي قوله له على بضع لزمه ثلاثة (أى) لان البضع من ثلاثة تسعة فيلزمه الحق (قوله) أو دراهم (أى) لو قال له على دراهم لزمه ثلاثة لان دراهم وان كان جمع كثرة إلا أن الصحيح مساواته لجمع القصة في المبدأ والذمة لا تلزم إلا بمحقق والمحقق من الجمع ثلاثة وأيضاً محمل افتراق مبدئهما على القول به حيث كان لكل صبغة والاستعمل أحدهما في الآخر (قوله) وكثيرة (أى) اذا قال له عندى دراهم كثيرة فالمشهور أنه يلزمه اربعة دراهم كما قال ابن عبد الحكم وقيل يلزمه تسعة لان ذلك تضعيف لا قبل الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة (قوله) على ثانی مراتبها (وهو) الخمسة (أى) لا على أول مراتبها وهو الاربعه والارم التناقض لانه يصير نافيها بقوله لا كثيرة ومثبتها ثانياً بقوله ولا قليلة لان ولا قليلة تحمل على أول مراتب العلة وهو ثلاثة وهذا يستلزم ثبوت الكثرة بالاربعه فلو جعل نافيها لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (قوله) كافي عرف مصر (أى) فان المتعارف فيها ان الدرهم اسم للجدد النحاس وعرف الشام أن الدرهم من الفضة ما يعد له ستة جدد من الفلوس النحاس (قوله) والا فاشري بزمه (أى) وهو من الفضة وزن خسين وخمسين حبة من الشعير المتوسط وما ذكره من لزوم الشرعي عند عدم العرف نحوه لابن الحاجب ابن عرفة هو قول ابن شامس تبعاً لجير العراني ولا أعرفه لاهل المذهب ومقتضى قول ابن عبد الحكم وغيره أن الواجب ما فسر به المقر مع عينه ان خالفه المقر له وادعى أكثر اطر المواق وابن غارى له بن (قوله) قبل عشه ونقصه (أى) قبل قوله معشوش وناقص سواء جمعهما أو اقتصر على أحدهما فلا يلزمه درهم خالص أو كامل وقيل تفسيره في قدر النقص وطاهر الشارح أن الضمير للدرهم وهو ظاهر في الشرعي وكذا في المتعارف ان كان النقص والعش يجريان فيه ويحتمل أن الضمير للمقر به أعم من أن يكون درهماً أو غيره (قوله) ان وصل ذلك (أى) قوله ناقص أو معشوش وقوله باقراره (أى) قوله له على درهم (قوله) كعطاس (أى) أو تناوب أو انقضاء نفس أو انهاء (قوله) بخلاف فصل سلام (أى) وأولى لفصله لا بشئ أصلاً فلا يقبل قوله معشوش ولا ناقص وهذا في اقراره غير أمانات وأمانها يقبل دعواه العش والنقص وان لم يصل على الرابع كما قال الناصر نحوه عندى درهم وديعه ووقف ثم قال معشوش أو ناقص لان المودع أمين (قوله) حيث لم يحرف عرف بخلافه (كان يكون قوله) درهم تحت درهم معناه درهم في مقابلة درهم أخذته منك والا كان اللارم درهماً واحداً (قوله) وهو ما تقدم بل (أى) ما تقدم على لفظ بل وحاصله أنه اذا قال له على درهم لابل ديناران فان الدرهم يسقط ويلزمه الديناران وذلك لان بل نقلت حكم الاول للثاني ولالا أكيد على مذهب جهو والنحاة واحترار ابن مالك وعند غيرهم أن لا لفي ما قبلها بل لا ثبات ما بعدها قاله شيخنا واعلم أنه اذا ضرب لاريد من المقر به أولاً كالمثال سقط المقر به أولاً مطلقاً سواء وصل الاضراب بالمقر به أولاً أو لا وأما اذا ضرب لابل كما لو قال له على دينار بل درهم أولاً على درهم بل نصفه فلا يسقط عنه الاول الا اذا وصل كافي المواق عن سحنون وأما اذا ضرب مساو كما اذا قال له على دينار بل ديناراً فاطرح بل يلزمه أحد المتعاطفين فقط لحمل الصيغة على شبه السكرار اللفظي لعدم وجود حقيقة الاضراب فيها أو يلزمه المتعاطفان وهو الظاهر لان بل حيث أصرب مساو كالفاء والواو في كونه المجرد العطف من غير اعتبار اضراب (قوله) على أم ايبانية (اعترضه شيخنا بأن شرطها اختلاف اللفظين آدمي اتخذ لفظ المصاف والمضاف اليه معت باتفاق البصريين والكوفيين فالصواب أن الاضافة للسبب أي انها من اضافة المسبب للسبب وأمل (قوله) في لصورتين (أى) وهما على درهم درهم ودرهم

لا واقصر على بل (و) درهم درهم) بالاصح ويحتمل ردهما (أو) درهم درهم) لحمل الاضافة في الاولى على أنها ايبانية والرفع على التوكيد وحمل الباقي الثانية على السببية أو اظرية أي له على درهم بسبب درهم أو في نظير درهم عاملتي به (وحلف) في الصورتين (ما أرادهما) لاحتفال حذف حرف العطف في الاولى وكون الباء للمعية في الثانية ثم شبه في الحكمين قوله



واحدة وخلاف المقر له (٣٥٨) فان اختلفا سببا او قدرا او نوعا لزمه المائتان معا وما مشى عليه المصنف ضعيف

بدرهم وقوله ما ارادهما أي ما اراد الدرهمين (قوله كاشهاده) أي من المقر في ذكر بخطه أو أمر بكتابه وحاصله أن المقر اذا كتب وثيقة بخطه ان لفلان عندي مائة دينار أو أمر بكتابتها أو شهد على مافي تلك الوثيقة ثم كتب أو أمر بكتابه أخرى بمائة دينار أو شهد على مافيها الشاهدين الاولين أو غيرهما فيلزم ذلك المقر مائة واحدة وتعد الثانية توكيد للاولى ويخلف المقر ما ارادهما وهذا اذا لم يدكر سببهما كما صورنا أو دكره وكان متحدا كما اذا كتب في كل من الورقتين له عندي مائة من بيع أو من قرض والموضع اتحاد المكتوب في الوثيقتين قدرا ونوعا كما ثلثة ربال أو محبوب (قوله فيلزمه مائة واحدة) أي وتعد الثانية توكيد للاولى (قوله فان اختلفا سببا) بأن كتب في واحدة له عندي مائة ربال من بيع وفي الثانية مائة ربال من قرض (قوله أو قدرا) كالو كتب في وثيقة مائة ربال وفي الثانية مائة ربال وفي الثانية مائة ربال (قوله أو نوعا) كالو كتب في وثيقة مائة ربال وفي الثانية مائة محبوب (قوله لزمه المائتان) الاولى لزمه مافي الوثيقتين معا لانه في مسألة اختلاف مافي الوثيقتين قدرا للالزام له أكثر من مائتين (قوله وما مشى عليه المصنف) أي من أنه اذا شهد على ذكر بمائة وعلى ذكر آخر بمائة يلزمه مائة واحدة (قوله والمذهب لزوم المائتين) يمكن أن يخرج كلام المصنف على المذهب بأن يحمل كلامه على أن كلام من الذكرين كتبه المقر له وأشهد على مافيها بأن أقر المقر بمائة ولم يكتبها ولم يأمر بكتبتها في مجلس ثم كذلك في مجلس ثان فكتب المقر له وثيقتين وقال للحاضرين في المجلس اكتبوا شهادتكم في هذه الوثيقة على ما سمعتم وعلى هذا المعنى قرر عبق كلام المصنف حيث قال كاشهاده من المقر له في ذكر أي وثيقة كتبها لنفسه بمائة وفي ذكر آخر بمائة بخط المقر له أيضا فيلزم المقر واحدة (قوله أموال) أي لا مال واحد ومن أقر بمائتين لشخص لزمه (قوله كما اذا أقر عند قوم الخ) أي انه اذا أقر في مجلس بمائة وشهد عليه بها ولم يكتب ولم يأمر بكتبتها ثم أقر في مجلس آخر بمائة كذلك من غير كتب ولا أمر به لزمه مائة واحدة بمنزلة ما اذا كان الذكران بخط المقر له (قوله و بمائة و مائتين) أي وكاشهاده في ذكر بمائة وفي ذكر آخر بمائتين وكلاهما بخط المقر لزمه الأكثرهما بظاهر المصنف كان الحاجب والذكران عرفة ذلك قائلا ما لا ينالحاجب من أروم مائه في المسئلة الاولى والاكثر في الثانية لا عرفة في المذهب والمعروف لزوم مائتين في الاولى وثلاثمائة في الثانية لان الادكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال بانفاق ابن القاسم وأصبح وقد جل الشيخ عبق كلام المصنف على أن كلام من الذكرين بخط المقر له من غير أن يأمر المقر بكتبتها وشارحنا هنا جل كلام المصنف على الاقرار المجرد عن الكتابة لأجل التخلص من اعتراض ابن عرفة (قوله بلاكتانه فيهما) أي من المقر ولا يأمر منه بالكتابة (قوله مطلقا) أي تقدم الاقرار بالاقول أو بالأكثر (قوله القول الذي مشى عليه المصنف) أي من أن الاذكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها تكون مالا واحدا وانه يلزمه في المسئلة الاولى مائة وفي الثانية الأكثر (قوله قول ابن القاسم) مقابل للمعتمد أي الذي وافقه أصبح عليه من أن الاذكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال لا مال واحد والحاصل أن المقر اذا كتب الوثيقتين أو أمر بكتبتها وأشهد على مافيها ولم يسب السبب أو بينه فيهما وكان متحدا فالمعتمد أنه يلزمه مافي الوثيقتين سواء اتحد القدر أو اختلف وأما الاقرار المجرد عن الكتابة أو المصاحب لكتابه المقر له اذا تعدد فان كان المقر به أولا وثانيا متحدا القدر لزمه أحدا الاقرارين وان كان مختلف القدر لزمه الأكثر منهما على المعتمد (قوله لزمه الثلثان منها فأكثر) هذا هو المعتمد وقيل انما يلزمه الثلثان منها فقط (قوله بالاجتهاد من الحاكم في تلك الزيادة) أي بالنسبة لعسر المقر وبسره (قوله وصدق بيمينه) أي صدق في أن هذا امراده ان نازعه المقر له وادعى أكثر مما فسر به بيمينه ومحل حلقه ان حقق عليه الدعوى وأما ان اتهمه في توجه اليمين عليه قولان والمعتمد عدم توجه بيمين التهمة (قوله ان فسر أكثر الخ) أي وانما يصدق في أن هذا امراده ان فسر أكثر الخ (قوله وهو) أي القول لمروم عشرة المكن بيمين قول

والمذهب لزوم المائتين بانفاق ابن القاسم وأصبح على أن الاذكار أموال اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها معا مع الاشهاد فيهما وما وأما الاقرار المجرد عن الكتب كما اذا أقر عند قوم وأقر ثانيا عند آخرين فقال واحد عند أحد أصبح وهو المعول عليه (و) أن أقر (بمائة و) أقر ثانيا (بمائتين) بلاكتابة فيهما لزمه (الاكثر) فقط وهو المائتان سواء تقدم الأكثر أو تأخر وقيل ان قدم الأكثر لزمه الجميع وان قدم الأقل لزمه الأكثر لدخول الأقل فيه وقيل يلزمه الجميع مطلقا وأكر ابن عرفة القول الذي مشى عليه المصنف وردبأنه قول ابن القاسم والمسئلة منصوصة لابن رشد في الاسمعة (و) في له على (جل المائة) مثلاً (أو قسرها أو نحوها) أو أكثرها لزمه (الثلثان) منها (فأكثر) زيادة على الثلثين (بالاجتهاد) من الحاكم في تلك الزيادة فالاجتهاد انما هو في

الزيادة خاصة ومحل أروم السبب والزيادة بالاجتهاد اذا تعدد سؤله بموت أو عيبه ولا سئل عن مراده فصدق بيمينه ان فسر بأكثر من نصفها لابه أو ناقل (وهل يلزمه في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) سواء لي أن في بمعنى مع كأي بادر عن عرف العامة وفي نسخة بدل عشرون عشرة سواء على أن في بمعنى الباء السببية أي بسبب أنه عامل في عشرة وهو قول ابن عبد الحكم



وهو الصواب (أو) يلزمه (مائة) أي عشرة مضروبة في عشرة ولا يمين حينئذ (قولان) قال ابن عرفة المنقول أنه هل يلزمه عشرة أو مائة قولان وقول ابن الحاجب عشرون لا أعرفه ولكن ما قاله ابن الحاجب التاسع له المصنف قريب لعرف العامة كما تدل زوم العشرة فقط بعيد عرفا ولا يصح حسا بان جار يجعل في سببه كما عدم ومحل القولين إذا لم يكن المقر (٣٥٩) والمقر له عارفين بعلم الحساب والالزمه المائة اتفاقا (و) لو قال له

عندي (ثوب في صندوق) يضم الصادوق وقد تفتح وقد تبدل زايًا وسينًا (وريت في جرة) لزومه المظروف (وفي لزوم طرفه قولان) مثل بعثنا إلى إشارة إلى أنه لا فرق بين استقلاله بدون طرف وعدمه (لا) يلزمه الطرف في قوله له عندي (دابة في اصطبل) بقطع الهمزة (و) لو علق إقراره على شرط كقوله له على (ألف إن استحل) ذلك فقال استحللت (أو) إن (أعاني) الشيء الفلاني فأعانه له (لم يلزم) الإقرار لأنه يقول ظننت أنه لا يستحل له أو لا يعبر (كان) قال له عندي كذا إن (حلف) فحلف لم يلزمه إن كان ذلك (في غير الدعوى) لأن له أن يقول ظننت أنه لا يحلف باطلاً فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه عند حاكم لم يلزمه (أو) قال أو غيره لزومه (أو) قال له على كذا إن (شهد) به (فلان) لم يلزمه شيء كان فلان عدلاً وغير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل بها إن كان عدلاً لا إن شهد (غير العدل)

ابن عبد الحكم وقوله وهو الصواب أي وأما القول بل زوم عشرين وهو ما مشى عليه ابن الحاجب فقد قال ابن عرفة لا أعرفه لكنه موافق لعرفنا إلا أن بالمعية (قوله أو يلزمه مائة) أي وهو قول سحنون (قوله هل يلزمه عشرة) أي يمين وقوله أو مائة أي من غير يمين (قوله لزوم العشرة فقط) أي كما قال ابن عبد الحكم (قوله عارفين بعلم الحساب) أي بان كانا معاً أو أحدهما لا يعرف علم الحساب (قوله والا) أي والابان كانا معاً يعرفانه لزومه المائة اتفاقاً بحث شيخنا الغدوي في ذلك بأنه لا يلزم من معرفة الحساب مراعاة إلا أن يقيد كلام الشارح بما إذا كانت محاورتهم مبنية عليه فيكون من قبيل تعليق الحكم عشتق (قوله لزومه المظروف) أي ويستقبل تفسيره للثوب والزيت (قوله إشارة إلى أنه لا فرق الخ) خلافاً لمن قال الخلاف إنما هو إذا كان المظروف يستقبل بدون طرفه كالثوب وأما إذا كان لا يستقبل بدون طرفه كالزيت فإن الطرف يلزم اتفاقاً كالظروف وأما لو قال له عندي صندوق وعينه بالإشارة لشخصه أو بوصفه فهل يكون له ما فيه أو لا قولان وعلى الأول إن قال وما فيه لي فهو كسؤاله عندي خاتم وفصه لي فيقبل قوله إن كان سقاً ولو أقر شخص بارض تناول الأقرار ما فيها من بناء وشجر وإذا أقر بما في الأرض من بناء وشجر دخلت الأرض فلا قرار كالبيع كما يفيد تـ بل ربما يقال أنه أولى من البيع بهذا الحكم وهو التناول لخروجه على غير عوض فيتساق فيه (قوله لا يلزمه الطرف) أي اتفاقاً لأنه لا ينتقل وانما يلزمه الدابة ويقبل تفسيره لها (قوله بقطع الهمزة) أي لأنه ليس من الأسماء التي تبدأ بمرة الوصل المشار لها بقول الخلاصة

وفي اسم است ابن انهم سمع \* واثنين وامري وتأتي تبس

(قوله في غير الدعوى) المراد بالدعوى الطلب وإن لم يكن عند حاكم أي كان قال ابتداء من غير تقدم طلب له عندي كذا إن حلف فحلف لم يلزمه شيء (قوله فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه الخ) بان قال له لي عليك عشرة فأتيتني بها فقال له إن حلفت عليها دفعتها لك فإذا حلف أن له عنده عشرة لزومه دفعها له ومطالبة وكيل رب الحق كطالبتها ثم إذا قال له احلف وخذي مسئلة الدعوى أي تقدم الطلب ليس له الرجوع ولو قبل حلفه ولا يعتبر رجوعه كما في تـ عن ابن عرفة وأما لو قال له احلف على كذا وأخذ من غير سبق دعوى أي طلب فله الرجوع ولا يلزمه شيء لو حلف كما مر (قوله لزومه) أي ما حلف عليه في الصورتين ومثله الضمان احلف وأما من اطرح (قوله لم يلزمه شيء) أي لمجرد ذلك القول كان فلان عدلاً أو غير عدل لأنه غير إقرار خلافاً للشافعية وأما الشهادة فيعمل بها إن كان فلان عدلاً ولا يعمل بها إن كان غير عدل (قوله لأنه يوهم خلاف المراد) وذلك لأنه يوهم أنه إذا كان عدلاً فانه يكون إقراراً وليس كذلك وأشار الشارح بقوله لا إن شهد فلان الخ إلى أن عبر العدل منصوب على الحال من مقدم عامله أي لا إن شهد فلان غير العدل ولا يصح كونه حالاً من فلان المذكور لأن هذا ليس من مفعول المقر ولا رفعه على أن صفة لفلان لأن فلا تباكني به عن المعرفة فهو معرفة وغير مكررة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف والتشكيك واجب ولا على أنه بدل من فلان المذكور لأنه يقتضي أنه إذا كان عدلاً كان إقراراً وليس كذلك في تنبيهه قد علم من المصنف أنه إذا قال له على كذا إن شهد به فلان لم يلزمه شيء وأما لو قال إن حكم به فلان فتعاضد اليه فانه يلزمه ما حكم به سواء كان عدلاً أو غير عدل بشرط أن يكون حكمه على مقتضى الشرع بان كان مستند البينة أو شاهدين ويمين والا فلا لأنه يقول ما ظننته بحكم باطل (قوله لزومه الشاة) أي التي أقربها أولاً (قوله وحلف عليها) أي ما حلف بتامع وجود أو لاحتمال أمهال الشاة لا للشاة أولاً لا احتمال روال شكه ولو عكس بأن قال له عندي هذه الناقة أو هذه الشاة لزومه الناقة وحلف على الشاة أم ليست للمقر له ولو قال المصنف وكذا أو كذا الرمة الأول وحلف على الثاني أي على نقيه أي نفي كونه للمقر له كان أشمل (قوله ثم قال لا بل من آخر) مثل ذلك ما لو أسقط لابان قال عصيته

فلو حلف غير العدل كان حسناً لأنه يوهم خلاف المراد (و) لو قال له عندي (هذه الشاة) مثلاً (أو هذه الناقة) لزومه الشاة وحلف عليها أي على الناقة أنها ليست له وحاصله أنه لا يلزم الأول ويحلف على الثاني (و) لو قال عذا الشيء (عصيته من فلان) ثم قال



(لا بد من آخر) نساه (فهو الاول) يقضى له به (وقضى للثاني بقيمته) ان كان معقوما وبمثله ان كان مثليا (و) ان قال الشخص (لك احد ثوبين عين) المقر فان عين له الادنى حلف ان اتهمه المقر له (والا) (٣٦٠)

من دلائل من آخر (قوله بقيمته) أي ان كان معقوما وتعتبر القيمة يوم العصبان علم والايوم الاررار وظاهر المصنف انه لا عين على كل من المقر له أو لاثنايا وهو قول ابن القاسم وقال عيسى ان ادعاء الثاني قله تخلف الاول فان حلف الاول فكما قال المصنف يقضى به للاول وبقيمته للثاني فان نكل الاول حلف الثاني وأخذ المقر به ولا شيء للاول على المقر ابن رشد وقول عيسى تقييد لقول ابن القاسم لا يمين عليهما وان نكل الثاني فلا شيء له من القيمة لانه أنكر أن تكون القيمة له بسبب دعواه ان الذي له نفس الشيء المعصوب ويكون ذلك المقر به شركة بين المقر له الاول والثاني كما في عقب وخش لتساويهما في السكول وتعقبه بن بان الظاهر انه للاول خاصة لان سكول الثاني تصديق للمالك الاول المبدأ باليمين (قوله أحد ثوبين) أي أحد هذين الثوبين أو أحد هذين العبدين (قوله حلف ان اتهمه المقر له) فان لم يتهمه فلا حلف فان اتهمه المقر له وطلب عينه فنكل حلف المقر له وأخذ الادنى ونفى للمقر الادنى فان نكل أيضا فينبغي أن يشتركا فيهما (قوله والاي عين بان قال لا أدري الخ) أي وأما لو امتنع من التعيين مع معرفته فانه يحبس حتى يعين أو يموت بخلاف المقر له فانه اذا امتنع من التعيين مع معرفته فانه لا يحبس بل يعطى الادنى وقوله بان قال لا أدري أي عين ما للمقر له وان كنت أعلم ان له أحدهما (قوله حلفا على نفي العلم واشتركا) وكذا يشتركان فيه اذا حلف أحدهما والموضوع أن كلا قال لا أدري (قوله كالعتق والطلاق) أي واليمين بالله والنذر (قوله شرطه) أي في كونه يصح بشرطه وهو أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه فالفصل بينهما مضر الا لامر عارض كسعال وعطاس وان ينطق به لكن في غير هذا الباب يكنى النطق به ولو سربا بحركة لسانه وأما هنا فلا بد أن يسمع به نفسه لانه حق للخلق ولا بد أن يقصد الاستثناء أي الانحراج ولا بد أن يكون غير مستثنى من المستثنى منه ولا مساويا له فاستثناء الأكثر أو المساوي باطل ويجوز استثناء الأقل أكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحوه على عشرة الا تسعة خلافا لعبد الملك واذا تعدد الاستثناء فكل واحد يخرج مما قبله فاذا قال له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فالواحد مستثنى من الاثنين سقى منهما واحدا مستثنى من الاربعه يبقى مائة ثلاثة مستثناء من العشرة يبقى سبعة هي المقر بها (قوله وصح له الدار) أي التي يبدى أو الدار الفلانية أو هذه الدار (قوله والبيت نفي) أي والبيت الفلاني منها في ونظير هذا المثال هذا الخاتم لفلان وقصه لي على ما مر (قوله فان تعددت بيوتها ولم يعين) أي البيت الذي له بان قال هذه الدار لفلان ولي بيت من بيوتها فانه يؤمر بتعيينه فان لم يعين جرى على ما مر (قوله كالف من الدراهم الخ) أي كقوله له على ألف من الدراهم أو الدراهم الا عيدا وكذا يصح عكسه نحوه على عبد الا عشرة دنانير فيقوم العبد وتسقط العشرة من قيمته ويلزم الباقي من القيمة (قوله وتسقط قيمته) أي يوم الاستثناء وبيان ذلك أن يقال للمقر اذكر اصفه العبد فاذا ذكرها قوم على الصفة التي ذكرها وطرحت قيمته من الألف فبقي فهو المقر به اللازم للمقر وان ادعى جهلها فينبغي أن تسقط قيمة عبد من أعلى العبد لان المقر انما يؤخذ بالمحقق وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة أدنى عبد وتسقط العشرة مثلا منها (قوله فان استعرفت الخ) أي فان استعرفت قيمة العبد الألف المقر بها وقوله بطل الاستثناء أي ولزم الألف المقر بها بينهما (قوله طرح صردها) أي صرف الدنانير من الدراهم ولزم ما بقي من الدراهم (قوله وان أبرأ) أي شخص فلانا أو كل رجل وتبطل البراءة مع اهمام المقر له كبريت رجلا كما قاله شيخنا وقوله وان أبرأ فلانا أي باحدى صيغ ثلاث كما بينها المصنف والحاصل أنه لا تحصل البراءة مطلقا أي من كل حق مالي أو بدني الا اذا وقعت صيغة من الصيغ الثلاث التي ذكرها المصنف وأما ان أبرأه بغيرها كابرأتك مما عليك فلا يبرأ مطلقا أي من كل حق بل من الدين لا من الامانة وان قال أبرأتك مما عليك فانه يبرأ من الامانات لا من الدين وان قال أبرأتك مما عدك برئ من الدين والامانة عند المارري ومن الامانة فقط عند ابن رشد ولا يبرأ من الحقوق البدنية اذا وقعت البراءة صيغة من هذه الصيغ (قوله برئ مطلقا) طاعره ولو أقر المبرأ بالفتح بعد الابراء الواقع

يعين بان قال لا أدري قيل للمقر له عين أنت (فان عين المقر له) أدناهما أخذ به لا يمين وان عين (أجودهما حلف) للثمة وأخذ به (وان قال لا أدري حلفا) معا (على نفي العلم) ويبدأ المقر (واشتركا) فيهما بالنصف (والاستثناء هما) أي في الاقرار (كعبه) من الابواب التي يعتبر فيها الاستثناء كالعتق والطلاق بشرطه نحو له على عشرة الا تسعة فيلزمه واحد (وصح) هما الاستثناء المعنوي كقوله (له الدار والبيت لي) فانه في قدرة قوله له جميع الدار الا البيت فان تعددت بيوتها ولم يعين جرى على قوله ولك أحد ثوبين الخ (و) صح الاستثناء (بغير الجنس كالف) من الدراهم (مثلا الا عبدا وتسقط) من الألف (قيمه) أي قيمة العبد ولزمه ما بقي فان استعرفت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقرار صحيح ولو قال له عندي عبد الا ثوبا طرحت الثوب من قيمة العبد وفي له عندي ألف درهم الا عشرة دنانير طرح صرفها منها (وان أبرأ فلانا مما له قبله) أي جهته (أو من كل حق أو أبرأه) وأطلق (برئ مطلقا) بعد

ألف درهم الا عشرة دنانير طرح صرفها منها (وان أبرأ فلانا مما له قبله) أي جهته (أو من كل حق أو أبرأه) وأطلق (برئ مطلقا) بعد



من الحقوق المالية معلومة أو مجهولة ودائع أو غيرها (و) برئ أيضا (من) البدنية مثل حد (النفذ) ما لم يبلغ الامام الآن برئ بالستر على نفسه (و) برئ من مال (السرقه) لا الحد لانه حق لله ليس لاحد سقاطه (٣٦١) واذا قلنا بالبراءة مطلقا (فلا تقبل) بعد

ذلك (دعواه) أي دعوى المبرئ بحق نسيان أو جهل (وان بصك) أي وثيقة علم تقدمه على السراة أو جهل الحال (الابينة) تشهد له (أنه) أي الحق المدعى به حصل (بعده) أي بعد البراءة (وان أراه مما معه) بأن قال له أبرأتك مما معك (برئ من الأمانة) كودبته وقراضه وابطاعه (لادين) فلا يبرأ منه لانه عليه لامة وهذا محمول على ما إذا كان العرف عدم تناول مع لما في التهمة وأما لو كان العرف تساوي مع لعند وعلى برئ مطلقا وكذلك يبرأ من الدين إذا أبرأه مما معه ولم يكن له عنده أمانة بل مجرد دين ولو أبرأه مما عليه برئ الدين لا الأمانة الآن يكون له عنده أمانة فقط فيبرأ منها وان أبرأه مما عنده برئ منه مما عند المازري ومن الأمانة فقط عند ابن

رشد ﴿فصل﴾

وفي نسخة باب في الاستلحاق وهو ادعاء رجل أنه أب لهذا فيخرج هذا أبي أو ابن فلان ولذا قال

بعد انكاره وهو ظاهر كلام ج والذي أفتى به الناصر اللقاني وأخوه شمس الدين اللقاني أن الافرار الطارئ بعد الادراء الحاصل بعد الانكار يعمل به لانه بمنزلة اقرار جديد فيفيد ما هنا بما اذا لم يقر المبرأ بعد الادراء وقوله برئ مطلقا ظاهره حتى في الآخرة أيضا فلا يؤخذ المولى بحق بعده وأبرأه صاحبه منه وهو أحد قولين ذكرهما القرطبي في شرح مسلم والقول الآخر لا تسقط عنه مطالبة الله في الآخرة بحق خصمه (قوله من الحقوق المالية) كديون المعاملات والقروض والقراض والودائع والرهون والميراث ودخل في الحقوق المالية المعينات كدار على الصواب مما في ح فيسقط بالبراءة الطالب بقيمتها اذا أفاها المبرأ والطالب برفع اليد عنها ان كانت قائمة ودخل فيها أيضا الحق المترتب على الاتلاف كالعرس للمال فيسقط ذلك بالبراءة وقوله معلومه أي للمبرئ وقت البراءة أو كانت مجهولة (قوله ما لم يبلغ الامام) أي فان بلغه فلا يصح ابرأه ولا بد من اقامه الحد الآن برئ بالستر على نفسه أي فاذا أراد ذلك كان له ابرأه ولو بلغ الامام لا ان أراد الشفقة على القاذف فلا ينفعه ابرأه ولا بد من حده (قوله فلا تقبل دعواه نسيان أو جهل) وكذا لا تقبل دعواه أن الابراء انما كان مما كان فيه الخصومة فقط وكذا اذا قال ليس قصدي عموم الابراء بل تعلقه بشئ خاص وهو كذا فلا يقبل منه كما قاله شيخنا العدوي (قوله بحق) متعلق بدعوى وقوله بنسيان أي سبب نسيان الخ (قوله علم تقدمه) أي الحق الذي في الصك (عزل الابينة انه بعده) أي فيلزم ذلك الحق المدعى به (قوله برئ) أي بقوله أبرأتك مما معك وقوله مطلقا أي من الدين والامانات (قوله عند المازري) أي وهو الظاهر وهو عرف مصر الآن فعلى مثل عند في عرف أهلها

﴿فصل في الاستلحاق﴾ (قوله وهو ادعاء رجل أنه أب لهذا) هذا قيد لبيان الواقع لان الشخص لا يكون أب لنفسه ان قلت ان الاستلحاق طلب لحق شئ والادعاء اخبار بقول يحتاج لدليل فكيف يصح تفسيره به مع أن الاخبار مقابل للطلب وأجيب بأن ما ذكرنا أصل الاستلحاق في اللغة ثم غلب في عرف الفقهاء على ما ذكره الشارح (قوله انما يستلحق الاب) أي لا الام اتفاقا والمراد لاب دنية فلا يصح الاستلحاق من الحد على المشهور وقال أشهب يستلحق الحد وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولدي لا أن قال هذا ابن ولدي فلا يصدق وسيأتي نحوه هذا الشارح في الاقرار بوارث غير ولد وحيد فلا يخالفه بن الشيخين وسر هذا أن الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفراسه لا في الحاقه بفراس غيره واعترض على المصنف بأنه انما يحصر الاستلحاق في مجهول النسب ولم يحصر الاستلحاق في الاب فيفهم منه أن غير الاب له أن يستلحق غيره مجهول النسب وهو فاسد اذا لا يصح الاستلحاق الا من الاب فكان الواجب أن يحصر الاستلحاق في الاب بحيث يقول انما يستلحق مجهول النسب الاب فيؤخر الاب لان المحصور فيه انما يجب تأخيره وأجيب بجعل المؤخر معه هو لا المقدر معطوف على يستلحق فيتعلق به المحصور لعطفه على مدخول أداة المحصر أي انما يستلحق الاب يستلحق ولد مجهول النسب أو معمولا للمقدر مستأنف استثناء ما يابا لانه لما قال انما يستلحق الاب كأنه قيل ومن الذي يستلحقه فقال مجهول النسب أي يستلحق مجهول النسب أو يقال ان العاقل في انما المحصر في المتأخر فقط وقد يكون فيه وفيما قبله أيضا كما تقدم في انما يجب القسم للزوجات في المييت فكذلك هنا المحصر في الفاعل والمفعول معا التأخرهما عن الفعل (قوله مجهول النسب) أي مجهول الانتساب لاب معين وبشيء منه اللقيط فانه لا يصح استلحاقه الابينة أو بوجه كجاءه أولئك ولا يعش له أولاد فيطرحه لاجل أن يعش (قوله ولو كدته أمه) ولا يشترط أن يعلم تقدم ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق على المشهور وهو ظاهر المدونة وقال سحنون بشرط ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الاول أنهم اکتفوا في هذا الباب بالامكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب ما لم يتم دليل على كذب المقر اطر ح (قوله ان لم يكذب العقل) هذا شرط أول اصحة الاستلحاق وقوله ولم يكن رق الخ شرط ثان ومطوقه صورتان ومفهوه وهو ما إذا كان رق أو مولى لم يكذب فيه تفصيل تارة يحصل استلحاق غير نام

(٤٦ - دسوقي ثالث) (انما يستلحق الاب) ولذا (مجهول النسب) ولو كدته أمه لتشوف الشارع للحقوق النسب لا مقطوعة كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلومه وحده من ادعاء حد النفذ (ان لم يكذب العقل)



وتارة لا يحصل أصلاً وأشار المصنف للآول بقوله لكنه الخ (قوله لصـ عـ رـ) أى لصـ عـ رـ الاب المستلحق مع كون الولد المستلحق بانفتح كبيراً فان ذلك يحمله العقل لما فيه من تقدم المعول على علمه (قوله كاستلحاقه من ولد بعد الخ) أى وكاستلحاق من علم أنه لم يقع منه سكاك ولا نسراً صلاً فان العادة لا العقل تحيل أن يكون له ولد لان كون الولد انما يكون بين ذكر وأنثى عادى لا عقلى ولذا قيل فى قوله تعالى أى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة أن هذه حجة عرفية لا عقلية (قوله علم أنه لم يدخله) فان شك فى دخوله فمقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى الراعى حجة استلحاقه (قوله لأنه يتهم على اخراج الرقبة الخ) اعترضه المناوى أنه لا يلزم من اللحق خروج الرقبة من الرقبة إذ قد يتزوج الحر أمة ويولد لها ولداً لاحقاً بآية ورقيق لسيد أمة ولذا قال ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول أشهب باللحق بل وقع مثله لابن القاسم فى سماع عيسى فكان ابن القاسم فى قوله المشهور وهو عدم اللحق رأى أن السيد قد تلحقه مضرة فى المستقبل لو ثبت اللحق إذ قد يعتق هذا العبد ويموت عن مال فتقدم عصبية نسبه على سيده فذلك المضرة قيل بعدم اللحق اهـ بن (قوله لكنه يلحق به) أى لكنه يلحق نسبه بمن استلحقه (قوله ان تقدم له على أمه ملك) أى وأما ان استلحق رقا لمكذبه أو مولى لمكذبه ولم يتقدم له ملك على أمه فانه لا يلحق به أصلاً فى الظاهر ولا فى الباطن والحاصل أنه اذا استلحق رقا لمكذبه أو مولى لمكذبه فتارة لا يحصل لـ الاستلحاق أصلاً وذلك اذا لم يتقدم للمستلحق ملك على أم الولد المستلحق وتارة يحصل الاستلحاق باقصاص ذلك اذا تقدم له ملك على أمه فقول المصنف لكنه يلحق به إشارة لبعض مفهوم قوله ولم يكن رقا الخ وهو القسم الثانى منه (قوله إلا أنه يستمر ملكاً) أى ولا مفاة بين ثبوت نسبه وبقائه رقا لا تحلان الشخص قد يكون رقا سيدياً كمن تزوج بأمة آخر أو ولدها فذلك الولد نسب أى ثابت النسب ورقيق لسيد الام (قوله وفيها أيضاً يصدق الخ) أى أن من باع عبداً واحده أو مع أمه رقيقاً أو أعتقه المشتري ثم استلحقه البائع فانه يلحق به وينقص البيع والعقود وينزعه المستلحق من المشتري ويرد له الثمن (قوله يصدق المستلحق) أى الذى كذبه المالك وقوله وان أعتقه المشتري أن الذى هو مكذب للمستلحق (قوله فهذه المسئلة) أى قوله وفيها الخ وقوله وما قبلها أى وهى قوله ولم يكن رقا لمكذبه أى فان كان رقا لم يصح الاستلحاق والحاصل أن هذه المسئلة محمولة على ما اذا تقدم له عليه ملك وما تقدم محمول على ما اذا لم يتقدم له عليه ملك فقد اختلف موضوع المسئلتين وان كان المالك مكذباً للمستلحق فيهما ولاختلاف الموضوع كان الحكم فيهما مختلفاً فقد حكم فى الآولى بعدم صحة الاستلحاق وفى الثانية بصحته وهذا التوفيق لآبى الحسن والعوى (قوله خلافاً لبعض الشراح) أى حيث جعل هذا كالمعارض للآول أى فعنى قوله وفيها أى وفيها قول آخر معارض للآول والمرضوع فيهما واحد وهو علم تقدم ملك المستلحق له أو لأمه فقد تقدم أنه يستمر ملكاً للمكذب يتصرف فيه كيف شاء وهذا حكم أن المستلحق يصدق وينزعه من المالك قال بن وقد حصل حيث شذ هذا مذهب ابن القاسم فقال فتحصل أنه اذا استلحق من هو فى ملك غيره أو فى ولائه سواء تقدم ملكه له أو لاهل يصدق أو لا قولان وعلى تصديقه وهو الظاهر فان كان المستلحق لم يدخل فى ملكه فانه يبقى فى ملك مالكه وان كان هو البائع فانه يلحق به وينقص البيع ان كان المشتري لم يعتقه فان أعتقه المشتري فهل ينقص البيع والعقود أو لا قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقص البيع والعقود اهـ وطاهر سياقه كما قاله بعضهم أن مورد هذا التقسيم هو صورة التكذيب والله أعلم اهـ كلامه وأما فى صورة التصديق فيلحق به جرماً ثم ان كان المستلحق لم يدخل فى ملكه فهو فى ملك مالكه وان كان هو البائع له ينقص البيع والعقود قولاً واحداً اهـ (قوله وان كبراً ومات) أى لانه لا يشترط تصديقه لاستلحاقه كما هو قول ابن رشد وابن شاس وقال ابن حروف والعوى باشرطه وقال ابن يونس يشترط تصديقه ان كان فى حوزة مستلحقه لان كان فى غيره انظر بن (قوله وان كبراً ولولده أومات) أى وسواء كان المستلحق بانكسر صحيحاً أو مريضاً أحاط الدين بحاله أم لا (قوله بانكسر الباء) أى لانه بمعنى طعن فى الدين ومصارعة بالفتح وأما كبراً بالصم وعماه عظم

كذب الاب فى استلحاقه (أو مولى) أى عتيقاً لمن كذبه لانه يتهم على اخراج الرقبة من رقب مالكتها أو على ازالة الولاء عن معتقه ومنطوقه صادق بصورتين ما اذا صدقه السيد وما اذا لم يكن رقيقاً ولا مولى (لكنه) أى الرقيق أو المولى (يلحق به) أى بمن استلحقه حيث كذبه المالك أو الخائن لولائه ان تقدم له على أمه ملك إلا أنه يستمر ملكاً أو مولى للمكذب يتصرف فيه تصرف المالك (وفيها) أيضاً أى فى محل آخر (يصدق) المستلحق بالكسر اذا باعه أو باع أمه حاملاً أو باعه مع أمه (وان أعتقه مشـ تـ رـ بـ) ان لم يستدل على كذبه بما من عقل أو عادة وينزعه من المشتري ويرد له الثمن ويصير أباه فهدد المسئلة فيما اذا باع العبد مستلحقه وما قبلها فيما اذا لم يبيعه فلم يكن ذكرها استسكالاً خلافاً لبعض الشراح ويصح الاستلحاق (وان كبر) الولد بكسر الباء (أو مات وورثه) أى ورث المستلحق بالكسر وهو الاب المستلحق بالفتح ادا مات (ان ورثه)

أى ورث المستلحق بالفتح (ابن) الأصوب ولد كفى اللعان ليشمل الأنثى وأن يقول ان كان له ولد أى ولو لم يرثه بان كان عبداً أو كافراً على المعتمد



وان كان مشكلا فتصيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف وان كان وجبها وعبارة هناك وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقل المال ثم هذا الشرط ان استلحقه بعد موته وكذا في مرضه وأما اذا استلحقه حيا صح بحاقفانه برنه مطلقا أي ولو لم يكن له ولد أو أكثر المال ثم الشرط في مجرد الارث وأما النسب فلا حق على كل حال (أوباعه) عطف على كبر أي يصح لاستلحاق وان باعه المستلحق على أنه عبد (ونقص) البيع ولو كذبه المشتري على التحقيق فهذه المسئلة (٣٦٣) من نفسه قوله وفيها أيضا يصدق الخ

(و) اذا نقص البيع  
(رجع) المشتري على  
البائع المستلحق  
(نفسه) عليه مدة  
اقامته عند المشتري  
(ان لم يكن له) أي للعبد  
(خدمة على الأرجح)  
فان كان له خدمة بان  
استخدمه بالفعل فلا  
رجوع له قلت قيمة الخدمة  
من النصفة أو لا كما  
لارجوع للبائع ان زادت  
على النصفة ومقابل  
الأرجح الرجوع مطلقا  
وعدمه مطلقا (وان)  
باع أمه بالأولد (أي  
استبلاها سابق) أي  
بولد سابق على البيع  
(فقولان) بنقص البيع  
وعدمه والارجح الأول  
ومحلها اذا لم يتهم فيها  
نحو محبة والأفلا  
نقص اتفاقا والقولان  
(فيها) أي في المدونة  
(وان باعها) حاملا غير  
ظاهرة الحمل (فولدت)  
عند المشتري (فاستلحقه)  
بائعها (لحق) به مطلقا كما  
يأتي (ولم يصدق فيها)  
أي في الأمة فلا ترد إليه  
(ان انهم) فيها (بمحبة)

في الجسم أو المعنى ومضارعه حيث يد بالضم أيضا وطم هذا بعضهم بقوله

كبرت بكسر الباء في السن واجب \* مضارعه بالفتح لا غير بإصاح  
وفي الجسم والمعنى كبرت بضمها \* مضارعه بالضم بإيضاح

لكن ذكر شيخنا العلامة العدوي نقلا عن أئمة اللغة جوار كل من الضم والكسر في المعنيين (قوله وان كان مشكلا) أي لان الولد الرقيق والكافر لا يرثان فهما بمنزلة عدمهما فيهم الاب في استلحاقه لاجل أخذه المال الكثير بخلاف ما اذا كان الولد وارثا وقد يقال ان الشارع مشوف للحقوق النسب بالسراية في الاولاد ونشوا قويا فاذا وجدت اولاد فقد تقوى جانب الاستلحاق فنسب عنه الميراث فان لم يكن أولاد كان الاستلحاق ضعيفا فلا ميراث الا اذا قل المال لان المال القليل كالعدم في تأمل (قوله فتصيد المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف) ولا يقال ان ما هنا في استلحاق ولد لم يلاعن فيه فلا يشترط ولده حرة ولا اسلام وما تقدم في اللعان في استلحاق من لو عن فيه فيشترط ولده الحرة والاسلام لا بما قول انه لا فرق بينهما من حيث الحكم المدكور أعني عدم اشتراط الحرية والاسلام على المعتمد (قوله أوباعه) أي وان كان قد باعه أو لا ثم استلحقه بعد ذلك وقوله أو باعه ونقص البيع الخ ذكر المصنف هذا وان علم من قوله وفيها أيضا ليرتب عليه قوله ورجع الخ (قوله على التحقيق) أي خلافا لما سبق حيث قيد النقض بالتصديق والافلا (قوله على التحقيق) أي لان ابن القاسم قال في هذا الموضع بنقص البيع حيث لم يعتقه المشتري فان أعتقه ففي نقص العتق قولان سواء صدقه المشتري أو كذبه كداني بن (قوله على الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من الأقوال الثلاثة في المسئلة حيث قال هو أعدا (قوله الرجوع مطلقا) أي الرجوع بالنصفة مطلقا كان له خدمه أم لا (قوله بنقص البيع وعدمه) اعلم ان هذه المسئلة بيعت فيها الأمة من غير ولد معها والافهي ما بعدها والقولان جاريان فيما اذا باعها سيدها سواء أعتقها المشتري أم لا على المعتمد (قوله أي في المدونة) أي وليس المراد بقوله فيها أي في الأمة وان كان صحيحا (قوله وان باعها حاملا) أي بحسب دعوى البائع لأن الحمل معلوم لان الفرض أنها غير ظاهرة الحمل (قوله غير ظاهرة الحمل) أي وأما لو كانت ظاهرة الحمل يوم البيع لحق به ولو لم يستلحقه كذا في عجم واعترضه طي بان ولدا الأمة ينتفي بغير لعان وحينئذ يقتضاه انه لا يلحق به الا اذا استلحقه وأجاب بحمل كلامه على ما اذا كان البائع أقر بوطئها قبل البيع (قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري أو كذبه تصرف فيها المشتري أم لا ان قلت هذه المسئلة عين قوله فيما مر وفيها أيضا بناء على أن بين المهاجرين وفاقا كما مر للشارح ورد ذلك لاختلاف الموضوع لان المبيع هناك الولد والمبيع هنا الأمة فقط قاله بن ومن هذا تعلم أن الاولى للشارح قصر ما تقدم على بيع الولد لاجل أن ينتفي التكرار (قوله ولم يصدق الخ) حاصله أن الولد وان لحق به لكن أمه فيها تفصيل فان انهم البائع فيها محبة أو عدم عن أو رجاءه فاما لا ترد للبائع ولزمه أن يرد الثمن لمشتريها وان لم يتهم فيها بواحد مما ذكر فاما ترد له أم ولد كما كانت أولا ويرد الثمن لمشتريها (قوله أي عسره) لا يقال انه ليس بعديم لانه مالك للأمة لا بما قول هي أم ولد وهي لا تباع (قوله وظاهر أن هذا انما يكون الخ) أي فيقتضي أنه اذا كان لم يقبضه فانه يصدق فيها وهو كذلك والقرص عدم الاتهام بمحبة أو رجاءه (قوله أو رجاءه) أي رجاءه الأمة (قوله ولحق به الولد)

أو عدم عن) عمدا البائع فيتهم على أنه بعد أن قبض الثمن من المشتري أراد أن يأخذ الأمة وولدها منه بدعوى الاستلحاق ولا يرد الثمن لعدمه أي عسره وظاهر أن هذا انما يكون اذا قص الثمن (أو رجاءه) هي العظمة وعلاؤا القدر قبل والمراد بها الجمال (ورد) البائع (عنهما) للمشتري لانه معترف بأنها أم ولد لكن من ادعى أن لا يرد الثمن الا اذا ردت اليه الأمة حقيقة بأن لم يتهم أو حكما ان ماتت أو أعتقها المشتري لان عتقه ماض وسيدها يدعي أنها أم ولد فكانت ردت اليه (ولحق به الولد مطلقا) ردت أمه اليه لعدم الاتهام أم لا تصرف في مشتريها أم لا



(وان اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح حتى ملكه بشراء أو وراث أو غيرهما من ماله المكذب له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والاول للاحال أي اشترى مستلحقا حال كونه مملوكا لغير مستلحقه وكذبه المالك (عق عليه) بمجرد المالك وهذا من ثمرات قوله سابقا لكنه يلحق (٣٦٤) به (كشاهدت شهادته) تشبيهه في العتق أي شهد عتق عبد فلم تقبل شهادته

عما أتى به دأد قوله أولا لحق لأجل قوله مطلقا (قوله وان اشترى مستلحقه) أي الماشي عن تكاح أو ملك بان قال هذا ولدي من زوجتي فلانة أو من أمي فلانة وقوله مستلحقه أي من كان استلحقه في حال كونه في أيام الاستلحاق مملوكا لغيره وكذبه ذلك العبر (قوله حال كونه) أي حين الاستلحاق (قوله عتق) لو قال لحق وعتق كاجمع بينهما في المدونة كان أظهر في إفادة المراد لكنه أكتفى بالزوم اللحق للعتق لأن المراد بالعتق هنا العتق بالنسب واللحق لازم له ولم يجمع بينهما احتصارا (قوله بمجرد المالك) أي ولا يثوقف لعتق على حكم ومحل كونه يلحق به ويعتق عليه حيث لم يكذبه عقل أو عادة والالم يعتق ولم يلحق به ثم إذا عتق المستلحق بالفتح في مسألة المصنف فان اشترى الام بعد ذلك كانت به أم ولدان كان الولد المستلحق ناشئا عن ملك لا عن تكاح (قوله شهد بعتق عبد) أي ادعى أن سيده أعنته (قوله لمقتض) أي كعدم تمام النصاب أو فسق أو رفق (قوله ثم اشترى) أي الشاهد بعد رد شهادته وقوله فانه يعتق عليه أي يحكم الحاكم لا بمجرد المالك كما في غش وفي عتق والعتق عليه بالقضاء كما في المدونة في محل وفي محل آخر منها أنه يعتق عليه فقال اللخمي يحتمل أنه يريد به حكم ويحتمل أنه حر بنفس الشراء لأنه مقرر أنه اشترى حرا والحر لا يفتقر إلى حكم وطائفة كون العتق بلا حكم أنه لا يحل له وطؤها إذا كانت أمة كما لا يحل له البيع أو الرد إلى البائع أما على أن العتق بحكم فلا يشتري ما ذكره المصنف القاضى بالعتق (قوله وولاه للمشهد عليه) وجهه أن الشاهد لما شهد بعتقه على سيده فقد ثبت بمقتضى شهادته أن الولاء لسيده فلما اشترى في الولاء لسيده (قوله ان كان وارث) أي ان كان للمقر وارث حائز لجميع المال وانما يرث المقر به في هذه الحالة لأن المقر بهتهم على خروج الارث عنهم من كل يرث ولا يعكر على هذا العليل ماد كره الشارح من أن المعتبر الوارث يوم الموت لا يوم الاقرار لأن الشخص قد يترقب يوم موته فيعمل عليه بالاحتياط (قوله ولا يصح غيره) أي وهو الشرط المنقضى أي ان لم يكن وارث (قوله موافقة للنقل) حلة لقوله صحيحة أي ان محنتها من جهة موافقتها للنقل فلا يناق أن نسخة ابن قاري أصوب من جهة الصناعة لأن حذف الجواب يكون مع مضي الشرط لامع مضارعبته (قوله لا الاقرار) أي لا يوم الاقرار (قوله أو وارث غير حائز) أي كما إذا أقر يوم وجود بنت أو أخ لام (قوله لا اخلاف) يستثنى من كلام المصنف ما إذا أقر شخص بعتقه بان قال أعنتني فلان فانه لا اقرار بالسوة يرث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لانه اقرار على نفسه فقط لأن المعتوق نورث ولا يرث فهو داخل في قول المصنف سابقا بواحد المكلف باقراره بخلاف الاقرار بالاحوة اذ هو اقرار على العبر أيضا لان كلا منهما يرث الا آخره الاقرار على العبر في المعنى دعوى (قوله والراح الارث) أي سواء كان الاقرار في حالة الصحة أو في حالة المرض كما في من وعلى الارث فهل يحلف المقر به أن الاقرار حق أولا يحلف قولان في ح (قوله ليس كالوارث) أي بل هو حائز بحوزة المال لأجل صرفه في مصالح المسلمين (قوله ويجرى الخ) أي فيقال لا يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح ان كان للمستلحق بالفتح وارث حائز لجميع المال والاخلاف (قوله فلو كذبه فلا ارث) أي فلا ارث لاحد منهما من الآخر كان له وارث حائز أم لا (قوله فهل هو كالتصديق) أي فيرث كل منهما الآخر ان لم يكن هناك وارث حائز على الراجح فان كان وارث حائز فلا ارث (قوله وخصه المختار) الضمير للاخلاف وكما وقع من المصنف لفظ المختار فهو اسم مفعول الا هذا فهو اسم فاعل يعني أن اللخمي قال محل الخلاف السابق اذ لم يطل زمن اقرار المقر بالاحوة ونحوها فان طال فانه رثته قول واحد الان قرينه الحال دلت على صدقه في ذلك ثم انه على المختار يترارثان عند الطول توارث ثابت السبب بالبينه الشرعية كما نقل ذلك أبو عبد الله المتيطي في شرحه لمختصر الحوفي وغيره عن اللخمي فعلى هذا

لمقتض ثم اشترى أو ملكه بنحو هبة فانه يعتق عليه لا عتاقه بحريته وولاه للمشهد عليه عند ابن القاسم وقال أشهب للشاهد (وان استلحق) شخص انسابا وارثا (غير ولد) كاخ وعم ويدخل فيه ما أذه الاستلحق أبا كقوله هذا أي وفي اطلاق الاستلحاق على هذا تجوز لانه اقرار (لم يرثه) أي لم يرث المقر به الذي هو غير الولد المستلحق بالكسر (وان كان وارثا كذا في النسخ الصحيحة بالشرط المثبت ولا يصح غيره قاله ابن غازي قيل والذي بخط المصنف أن يمكن بالمضارع المثبت وهي صحيحة موافقة للنقل أي ان وجد وارث للمستلحق بالكسر من الاقارب أو الموالي يوم الموت لا الاقرار (والا) يمكن له وارث أصلا أو وارث غير حائز (فخلاف) بالارث وعدمه والراجع الارث أي ارث المقر به من المقر بجميع المال في الاولى والباقي في الثانية بناء على أن يت المال

ليس كالوارث المعروف والصحيح مبني على أنه كالوارث المعروف ويجرى هذا التفصيل في ارث المستلحق بالكسر وهو اذا المقر من المستلحق بالفتح حيث صدقه على استماعه لان كلا منهما حينئذ مقر بصاحبه فلو كذبه فلا ارث وان سكت فهل هو كالتصديق أو يرث المستلحق بالفتح على تفصيل المصنف تردد (وخصه المختار) أي حص اللخمي الخلاف (بما اذ لم يطل الاقرار) بالاحوة ونحو



وأما ان طال زمن الاقرار بالشين كالثلاثة فلا خلاف في أنه يرثه لان الطول قرينه الصدق غالبا (وان قال لا ولامته) وهم ثلاثة (أحدهم ولي) ومات ولم يعينه (عتق الأصغر) كله على كل حال لانه ان كان ولده قطاهروا كان (٣٦٥) ولد غيره فهو ولد أم ولد عتقت بموت

سبيدها فيعتق معها  
(وثالثا الاوسط) لانه  
حر بتقديرين وهما كونه  
المقرب به أو الاكبر ورقيق  
بتقدير واحد وهو  
كون المقرب به الأصغر  
(وثالث الاكبر) لانه حر  
بتقدير واحد وهو  
كونه المقرب به ورقيق  
بتقديرين وهما كون  
المقرب به الاوسط أو  
الأصغر (وان افترقت  
أمهاتهم) أي الاولاد  
بأن كان كل واحد  
من أم (فواحد) يعتق  
(بالقرعة) ولا يرث  
واحد منهم افترقت  
أمهاتهم أم لا (واذا ولدت  
زوجة رجل وأمة  
رجل (آخر واختلاط)  
أي الولدان (عينة  
القافة) جمع قائف  
كبايع وباعة وهو الذي  
يعرف الاساب بالشبه  
والشكل والقافة لا تكون  
في نكاحين وانما تكون  
في ملكين أو نكاح وملاك  
(وعن ابن القاسم فيمن  
وجدت مع بنتها أخرى  
لا تلحق به) أي بزوجها  
(واحدة منهما) لاحتمال  
كون البنت الأخرى من  
نكاح والقافة لا تكون  
في نكاحين لكن رجح

إذا أقر باخ وكان له أخ وطال زمن الاقرار شارك الاخ المقرب به الاخ ثابت النسب وأما نظير خش في كونه  
يرث ميراث ثابت النسب أو ارث المقرب به فلا يرث ان كان هالك وارث حائر غيره فهو قصور كما قال بن وأورد  
على المصنف بأن التعبير بصيغة الاسم غير ظاهر لان اللفظ اختار التفصيل وهو غير الاطلاق فهو غير  
القولين فهو مختاره من عند نفسه فالمناسب أن يقول واختار تخصيصه بما اذا لم يطل الاقرار وقد يجب بان  
مخاره هذا المالم يخرج عن القولين لموافقته لهذا تارة ولهذا تارة فكانه اختاره من خلاف (قوله وأما ان طال  
زمن الاقرار) أي من كل أو من جانب مع سكون الآخر بناء على أنه كالتصديق على مامر (قوله كالثلاثة) أي  
وأما السنة والسنتين فالخلاف جار فيهما (قوله فلا خلاف في أنه يرثه) أي مالم تقم قرينه على عدم القرابة  
الموجبة للارث وفي عبق وانظر ادما المقرب به وله ولد هل ينزل منزلته في مسألة المصنف بتماها أم لا  
اه قال بن فيه قصور فقد جزم المتبسط بأنه لا ينزل منزلة أبيه فلا يرث شيئا من المقروا لم يكن له وارث وذكر  
ابن عرفة عن ابن سهل خلافا للافقأ كثيرا هل يظلموس بأن الولد يرث المقروا بن مالك وابن عتاب أفتوا  
بأنه لا يرث نقله ح (قوله ومات ولم يعينه) مفهومه انه اذا عاب ولم يعينه انتظر وحكمهم حين لا يتطار حتى  
يقدم على الرق فتجري عليهم أحكامه (قوله عتق الأصغر) أي وكذا اعتق أمهم لان واحدا منهم ولدها من  
سبيدها فتكون به أم ولد والعتق الحاصل لها ولكل واحد من اولادها من رأس المال لا من الثلث (قوله على  
كل حال) أي سواء كان ولده في الواقع أو ولد غيره (قوله وان كان ولد غيره فهو الخ) أي لان هذا الأصغر انما  
وجد بعد سيرورتها أم ولد بالاوسط أو الاكبر وما حدث لام الولد من الاولاد من غير سبيدها يكون بمنزلتها يعتق  
معها من رأس مال سبيدها أو اما ما حدث لها من الاولاد من سبيدها فهو حر متخلق على الحر به اذا كان سبيدها  
حر (قوله أو الاكبر) أي أو كون المقرب به هو الاكبر فيكون الاوسط حدث لها بعد سيرورتها أم ولد به هذا الاكبر  
وما حدث لام الولد من الاولاد بعد سيرورتها أم ولد بمنزلتها يعتق من رأس مال السيد بموته (قوله وهما كون  
المقرب به الاوسط أو الأصغر) وذلك لان وجود الاكبر كان قبل سيرورتها أم ولد به هذا الاوسط أو الأصغر فيكون  
رقيقا (قوله بأن كان كل واحد من أم) أي وقال أحدهم ولي ولم يعينه (قوله فواحد بالقرعة) أي على  
الرؤس ولا ينظر للقيم خلافا لحش كما حققه طي وأمه أم ولد كأي عبق خلافا لما استظهره شيخنا لانه حيث  
ثبت العتق الكامل في حالة الشك فأولى الامومة (قوله ولا يرث لواحد منهم) أي لعدم تحقق سبيه وهو  
لنسب في واحد منهم وقوله ولا يرث لواحد منهم أي لا من السيد ولا من الآخرين وقوله افترقت أمهاتهم أي  
كأي هذه المسئلة وقوله أم لا أي كأي المسئلة السابقة (قوله وان ولدت زوجة رجل) سواء كانت حرة أو أمة  
وقوله وأمة رجل آخر أي ولدت منه أو من غيره بغير نكاح (قوله واختلاط) أي الولدان أي وقال كل واحد من  
أبويهما لا أدري ولي من هذين أو تدا عبا واحدا أي كل واحد ادعاه لنفسه ونفيا الآخر وقوله عينته  
القافة أي وليس للابوين في الصور رتب المدكورين أن يصطلحا على أن يأخذ كل ولد أو اما ذالم يختلف  
الابوان في تعييبه بأن أحد كل واحد اعينه فله ذلك من غير قافة اه وقوله وأمة آخر أو اما ولد زوجته وأمه  
الموطوءة له اذا ولدت في ليلة واحدة واختلاط والدهما ولم يعلم ولد كل منهما فلاقافة لان كلام الولدين لاحق به  
ونسبه ثابت وبرتانه ولا قافة بين الامهات كذا في عبق ونحوه لطفي معترض على تت وخش التابعين  
للبساطي من دخول القافة قائلا انما تدعى القافة لتعاقب الاباء بالامهات لكن في من عن ابن ميسر  
عن سحنون أن القافة تدعى لتعاقب كل واحدة ولدها ومحل هذا الخلاف الا أن يقول الرجل أحدهما ولي  
والآخر رتب به جارتي فان قال لا بذلك واحتلطا فاقافة في الحق به وهو ولد وكان الا آخر غير ولده  
(قوله والقافة لا تكون في نكاحين) فاذا ولدت زوجة رجل وروحة آخر واحتلطا الولدان فلا يلحق واحد  
صهما بأحد من الرجلين المدكورين (قوله ثم المذهب أن القافة الخ) تحصل من كلامه أن القافة تكون

القول بامها تدخل في نكاح ومجهول كأي هذا الفرع ثم المذهب أن القافة تكون في النكاحين أيضا وعليه فلا  
مفهوم لقول المصنف وأمة آخر ففرع ابن القاسم ضعيف على كل حال (وانما تعتمد القافة) في معرفتها الانساب بالشبه



(هل البتة) أي بان عرقته قبل دونه سواء عرقته بعد الموت أو قبله ويكنى قائم واحد على المشهور ولا نه غير (وان أقر عدلان) أي بان أو أخوان أو عريان (ثالث ثبت النسب) للمقر به فان كانا غير عدلين فله مقر به ما نقصه اقرارهما كافر عدل واحد كإبائي ولا يشترط  
 النسب وقوله ثالث (٣٦٦) يشعر بأنهما من النسب ولو كانا من الاجنبيين في ثبوت النسب بل أولى ومراد المصنف

بالاقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون بالظن ولا يشترط فيه عدالة بخلاف الشهادة فاما لا تكون الابناء يشترط فيها العدالة (و) ان أقر (عدل) بأخ غير (يختلف) المقر به (معه) أي مع المقر أي مع اقرار المقر (ويرث ولا نسب) أي لا يثبت بذلك نسب (والا) يكن المقر عدلا (فحصه المقر) غير العدل (كالمال) أي كانها هي المال المسترول فادانوا ولد بن أقر أحد هما بنات فحصه المقر هي النصف بسين ثلاثة للمقر به ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الا آخر ظلمه به المنكر وما مشى عليه المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب أن المقر به ما نقصه الاقرار من حصه المقر سواء كان عدلا أو غير عدل ولا يمين وأشعر قوله ويرث أنه ان أقر بمن يحجه كافر أخ بان أخذ جميع

في ملكين ونكاح وملك اتفاقا هل تكون في السكاحين أو لا قولان والمذهب أنها تكون وفيهما هل تكون في نكاح ومجهول أو لا قولان والمعتد الاول (قوله على أب لم يدفن) أي على معرفة أب لم يدفن (قوله بعد الموت أو قبله) أي والحال أنه لم يدفن وأما لو عرقته بعد الدفن فليس لها أن تعتمد في معرفة النسب على الشبهة به حيث لا تغيره عن حالته الاولى وظاهره أنه اذا دفن وكانت القافة تعرفه معرفة تامة قبل موته أنها لا تعتمد على تلك المعرفة وليس كذلك فلو قال المصنف على أب لم تجهل صفته لكان أشمل (قوله ثالث) أي بالنسب لهما والافه وقد يكون رابعا أو خامسا في نفس الامر (قوله ثبت النسب) أي فيأخذ من التركة كواحد منهما ويحرم عليه نكاح أم الميت وانتبه ان كان المقر به ابنا أو أخا للميت (قوله فان كانا غير عدلين فله مقر به ما نقصه اقرارهما) لعل الاحسن ما نقصه باقرارهما فاذا كان الميت خلف ثلاثة أولاد أقر اثنين منهم ثالث وأنكره الثالث بقسم المال على الانكار وعلى الاقرار فمسئلة الانكار ثلاثة ومسئلة الاقرار أربعة ومسئلةهما اثنا عشر لتباينهما فاقسمها على الانكار يخص كل واحد أربعة وعلى الاقرار يخص كل واحد ثلاثة فالتدني بقصه اقرار كل واحد من المقرين واحد فيعطى الاثنان للمقر به (قوله ولا يثبت النسب) أي فلا يحرم على المقر به اذا كان ابنا أو أخا للميت ترويضه أو أمه وقوله ولا يثبت النسب أي لاجماع أهل العلم على أنه لا يثبت النسب بغير عدول ولو كانوا أحاديثين للميراث كالأب بن يونس وللمأزري عن ابن القصار ثبوته باقرار غير العدول اذا كانوا ذكورا وأحوار والميراث كله والمعتد الاول (قوله مثلها الاجنبيان) فاذا شهد عدلان أجنبيان أن زيدا ابن ثالث للميت أو أخ ثالث له ثبت النسب (قوله ومراد المصنف بالاقرار الشهادة) أي بقرينة قوله عدلان وقوله ثبت النسب (قوله لان النسب الخ) أنه لحدوف أي لاحقية الاقرار لان النسب لا يثبت بالاقرار بل بالشهادة وقوله لانه أي الاقرار قد يكون باطن فيجوز للانسان أن يقر بما طنه بدور تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الاقرار عدالة (قوله الابناء) أي الابالب والجزم الذي هو العلم (قوله وعدل يختلف معه ويرث ولا نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كان أخ ثالث وأنكره الاخ الثاني خلف المقر به وورث أي أخذ ثلثا من غير أن يثبت سبه فله أن يتزوج بام للميت وبنته وأخته كالباجي والطرطوشي وابن شاس وابن الحاجب والذخيرة الا أنه ضعيف كافي التوضيح والمعتد أنه ليس للمقر به الا ما نقصه المقر بسب اقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا اذا كان المقر رشيدا فان كان سفها لم يؤخذ من حصته شيء (قوله فحصه المقر هي النصف الخ) وذلك أن تقسم المال المترول على الانكار وعلى الاقرار فمسئلة الانكار اثنان ومسئلة الاقرار ثلاث ومسئلةهما ستة لتباين فاذا اقسمت الستة على الانكار كان لكل من المقر والمكر ثلاثة وعلى الاقرار كان لكل واحد اثنان فيأخذ المقر به ما نقصه المقر باقراره وهو واحد ويأخذ المقر اثنين ويأخذ المكر ثلاثة (قوله للمقر به ثلثها) أي للمقر ثلثاها وهو ثلث جميع المال (قوله من التفصيل) أي بين كون المقر عدلا أو غير عدل (قوله أخذ جميع المال) أي الذي كان يأخذه المقر ولو كان للميت أخوان أقر أحدهما بابن وأنكره الآخر أخذ الابن المقر به نصف المال وأخذ الآخر المنكر نصفه ولو كان للميت أخ واحد وأقر بابن أخذ الابن جميع المال واذا أقر أحد الورثة ندين على مورثهم وأنكره الباقيون أخذ من نصيب المقر قدره عند ابن القاسم فاذا كان نصيبه نصف التركة أخذ منه نصف الدين المقر به وان كان نصيبه ثلث التركة أخذ منه ثلث الدين وهكذا ويكون هذا الوارث المقر شاهد بالدين بالسببه للمكر فيختلف معه المقر له ويأخذ من المنكر ما يخصه وقال أشهب يؤخذ جميع نصيب المقر في الدين ان كان بعضه لا يبق به لانه لا ارث الا بعد وفاة الدين (قوله لان بل للاضرار بالالتشريع) أي ومتى كان العاطف للاضرار

المال (و) لو قال ابن الميت مثلا لا أحد شخصين معينين (هذا أحى) ثم قال (بل هذا) أحى (وللاول نصيب ارث كما أبيه) أي له نصف التركة لأعترافه له بذلك واضرا به عنه لا يسقط ذلك (وللثاني نصف ما بقى) بيد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا أخى لكان له نصف الباقي وهو الثلث وسواء أقر للثاني بعد الاول بترأخ أو بقور واحد كما هو ظاهر المصنف لان بل للاضرار بالالتشريع بل



خلافاً لما في بعض الشراح (وان ترك) ميت (أما وأخافاً فرت) الام (بأخ) آخر منها أو من غيرها وأنكره الاخ الثابت (فله) أي للمقر به (منها السدس) لطعها به ما من التمسك الى السدس وليس للاخ الثابت منه شيء ولو كان شقيقاً والمقر به للاب كما هو ظاهر المصنف لأنه إنما يأخذ به بالاقرار لا بالنسب والاخ الثابت منكراً فلا يستحق منه شيئاً وفيه بحث ادلاوجه لاستحقاق الاخ للاب له بل الوجه أن يوقف حتى يظهر الحال باقرار الشقيق أو بينة فإن لم يظهر فليت المال فلو تعدد الاخ (٣٦٧) الثابت لم يكن للمقر به شيء إذ لا تنقص الام عن

السدس (وان أقر ميت) أي عند موته (بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها اشتان أيضاً) من غيره (ونسيتها الورثة والبينة أي نسوا اسمها الذي سماه لهم) (فان أقر بذلك الورثة) أي اعترفوا باقرارهم نسباً سم اسمها (فهـن) أي بنات الجارية الثلاثة (أحرار ولهن ميراث بنت) يقسم بينهن ولا نسب لواحدة منهن (والا) تقول الورثة بذلك مع نسيان البينة اسمها (لم يعق) منهن (شيء) لان شهادتها حينئذ كالعديم اذ الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها وأما اذا لم تنس البينة اسمها فهي حرة ولها الميراث أنكرت الورثة أو اعترفت (وان استحق) رجل (ولداً) ولحق به شرعاً (ثم أنكره ثم مات الولد) بعد الانكار (فلا يرثه) أبوه المنكر لانه نفاه (ووقف ماله فان مات) الاب (فلورثته)

كما هنا فلا فرق فيما ذكر بين المهلة والغورية والتفرقة بين المهلة والغورية إنما هو اذا كان العاطف للتشريك كالواو في مثل هذا أخي وهذا أخي أو لم يكن عطف أصلاً كما في التوضيح انظر من (قوله خلاف لما في بعض الشراح) أي وهو عطف حيث قال اذا أقر للثاني بعد الاول تراخ أمالو كان الاقرار بغور واحد فمال بينهما يعني مع المقر على قاعدة الارث فيكون اثلاثاً (قوله فله منها) أي من حصتها التي أخذتها وهي الثلث السدس (قوله منه) أي من السدس الذي أخذته المقر به وحينئذ فالمسئلة من ستة للاخ الثابت ثلثاها أربعة وللأم السدس واحد وللأخ المقر به السدس الباقي واحد (قوله ولو كان) أي الاخ الثابت بالنسب (قوله لانه إنما يأخذ) أي لان المقر به إنما يأخذ السدس بالاقرار لا بالنسب (قوله والاخ الثابت منكراً) أي للمقر به فهو معترف بأن الأم تراث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وحينئذ فلا يستحق من ذلك السدس شيئاً وعلى هذا يلغز ويقال أخ لاب أخذ من الميراث مع وجود الشقيق وما ذكره الشارح من أخذ الاخ للاب السدس بالاقرار مع وجود الاخ الشقيق مثله في خس وعقب (قوله ادلاوجه الخ) أي لان الاخ للاب لا يستحق شيئاً مع وجود الشقيق والام لم تقبل للاخ للاب بالسدس وإنما أقرت بأنه أخ لاب وهذا الاقرار لا يوجب شيئاً من الارث لما علمت أنه لا يرث شيئاً مع الشقيق (قوله باقرار الشقيق أو بينة) أي وحينئذ فيأخذ الاخ الشقيق (قوله أي اعترفوا باقراره) أي اعترفوا بأنه أقر وحاصله أن الجارية معلوم كونها له ومعلوم أن لها ثلاث بنات ثم قال قبل موته فلانة هذه بنتي من جاريتي والاخرى ولداهما من غيري ثم ان البينة والورثة نسوا عين تلك البنت التي سماها الميت لهم فلا يحلوا ما أن يعترف الورثة بأن الميت قد أقر مع نسيانهم لعينها وأما أن لا يعترفوا بمقاتله (قوله ولهن ميراث بنت) ان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة حيث حكم فيها بثبوت ميراث بنت لهن وبين المسئلة السابقة وهي ما اذا قال لاولاد أمته أحدهم ولدي ومات ولم يعينه فقد تقدم أنه يعق الأصغر وثلاثاً الاوسط وثلث الاكبر ولا ارث لواحد منهم ولا نسب مع أن الولدية متعققة في المستثنين لشخص قلت الفرق أن الإبهام في مسألتنا هنا عارض بخلاف المسئلة السابقة كذا قيل وقال بن التحقيق أنه لا فرق وإنما المسئلة خلافية هنا وهماك وما قيل في كل يجري في الأخرى (قوله ولا نسب لواحدة منهن) مقتضى ذلك أنه يجوز لابن الميت ولاخيه نكاح أي واحدة أو اثنتين منهن وإطره (قوله اذ الشهادة اذا بطل الخ) فالبينة شهدت على أن إحدى الثلاث بنته وأنهما فلانة وقد حصل النسيان لاحد الأمرين المشهود بهما ونسيان بعض المشهود به مبطل للشهادة كلها (قوله ووقف ماله) أي مال ذلك الولد (قوله فلورثته) أي في دفع مال الولد الموقوف لورثته أبيه (قوله ووقف الباقي) أي حتى يموت الاب فتأخذ ورثته (قوله فلو مات الاب أولاً ورثته الولد) فان مات الولد بعد ذلك ورثته عصبته من قبل أبيه المستلحق كما قال ابن رشد (قوله ورثته الولد) أي بالاستلحاق الحاصل أولاً (قوله ولا يضره الانكار) أي لانه لا يسقط سببه بانكاره بعد استلحاقه واعلم أن هذه المسئلة يلعب بها من أربعة أوجه الاول ان يرث أباه ولا عكس وليس بالاب مانع الثاني مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه الثالث مال يوقف الوارث دون الوارث الرابع مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذه هو

باب في الابداع

أي في بيان حقيقته (قوله توكيل بحفظ مال) علم منه أن الابداع نوع خاص من التوكيل لانه توكيل على خصوص حفظ المال والتوكيل على البيع أو الشراء أو الاقضاء أو الطلاق أو النكاح أو الخصومة لا يسمى

لان انكاره لا يقطع حقه - م (وقصى به دية) أي دين الابان - م (وان قام عزمه) أي عزماء الاب (وهو حي أخذوه) في دينهم ووقف الباقي ان كان فلو مات الاب أولاً ورثته ولده ولا يضره الانكار (باب) في الابداع وبيان أحكام الوديعة (الابداع توكيل بحفظ مال) أي على مجرد حفظه فالإبهام على



داخله على قدر فقرحت المواضع لان القصد منها اخبار الامين بحيفها لا الحفظ والايباء والوكالة لان ما على الحفظ والتصرف وايداع  
 الابولده لانه ليس بمال واذا علم (١٣٨) - ان لا يداع ما ذكر علم ان الوديعه مال وكل على مجرد حفظه وظاهره انه لا يشترط فيه

ايداعه على علم ان لا يداع تو كيل خاص تعلم ان كل من جاره ان يوكل وهو البايع اعامل الرشيد جاره ان  
 يودع ومن جاره ان يتوكل جاره ان يقبل الوديعه والذي يجوز له ان يتوكل هو الممير على ما قاله ابن رشد  
 وحكي عليه الاتفاق وخالفه النخعي وقال لا بد ان يكون بالغ رشيدا وواقفه القرافي وابن الحاجب وابن  
 عبد السلام والمصنف في التوضيح قال ابن عرفة وعليه عمل اهل بلدنا (قوله داخله على مقدر) أي  
 والقرينة الدالة عليه ان الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله فقرحت المواضع) أي فخرج  
 التوكيل على الامه المراضعه وخرج أيضا التوكيل على التكاح والطلاق واقتضاء الدين والمخاصمة لانه ليس  
 توكيلا على حفظ مال (قوله لان القصد منها اخبار الامين الخ) أي لان القصد من التوكيل عليها اخبار  
 الامين بحيفها وليس القصد منه حفظ الجارية الى ان ياتيها الحبض (قوله والوكالة) أي على البيع أو  
 الشراء مثلا (قوله لانها على الحفظ) أي ان كلا منهما وان كان فيه توكيل لكن ليس على مجرد الحفظ بل  
 عليه مع النظر والتصرف (قوله مال وكل الخ) دخل في التعريف ذكر الحقوق لان الوثيقة متمول يراد  
 حفظه لاجل ما فيه وشمل أيضا العقار اذ وكل على حفظه فيسمى وديعه وهو ما ارتضاء الوانوغى وح قائل  
 لم أر احدا أخرج العقار عن ان يكون وديعه لكن ابن عرفة شرط في الوديعه ان تكون مما يمكن نقله  
 وجيشد فيخرج العقار انظر بن (قوله وظاهره انه لا يشترط الخ) فيه نظر لانه سبق عند قوله لا بمجرد ذلك  
 ان التوكيل يقتصر الى صيغة فكذلك لا يداع لانه نوع منه وصورة السكوت التي ذكرها لاسلم خلوها  
 عن الصيغة لان السكوت قائم مقامها كالمعاطاة في البيع اه بن والحاصل انه يكفي في قبول الوديعه الرضا  
 بالسكوت واعلم انه لا يجب قبولها ولو لم يوجد غيره لا لتخليص مستهلك كما يقع في أيام النهب من ايداع الناس  
 عند ذوى البيوت المحترمة ويحرم قبولها من مستغرق الدين ومن ردها له ضمن لبيت المال كما في ح (قوله فن  
 وضع ما لا عند شخص) أي عالم بذلك المال (قوله بسقوط شيء عليها) أي على الوديعه المفهومة من الايداع  
 وقوله ولو خطأ أي هذا اذا كان السقوط عمدا ل ولو كان خطأ كمن أذن له في تقليب شيء فسقط من يده فكسر  
 غيره فلا يضمن الساقط لانه مأذون له فيه ويضمن الاسفل بجنيته عليه خطأ والعمد والخطأ في أموال الناس  
 سواء وفي ح لا يجوز الرجوع اطلاق الوديعه ولو أذن له ربح في اتلافها فان اتلفها ضامنا لوجوب حفظ المال  
 (قوله في نقل مثلها) نقل المثل يختلف باختلاف الاشياء فبعض الاشياء شأنه ان يحمل على جل وبعضها  
 شأنه ان يحمل على حار وبعضها يحمل على الر جال وبعضها يناسبه المشى بسرعة وبعضها على مهل (قوله  
 فان لم يحتج له) أي لنقلها أصلا ونقل نقل أمثاله أو غير نقل أمثاله وقوله ضمن أي في الصور الثلاث ان  
 اكسرت والحاصل ان الصور أربع لا ضمان في صورة المصنف وهي ما اذا احتاجت للنقل ونقلها نقل  
 أمثاله فانكسرت والضمان فيما عداها وهو ثلاثة ما اذا لم تحتج لنقل ونقل أمثاله أو نقل غير أمثاله  
 أو احتاجت للنقل ونقلها غير نقل أمثاله فانكسرت (قوله وضمن بخطها غيرها) أي وترتبت في ذمته  
 بمجرد خطها غيرها وان لم يحصل فيها تلف اذ تعدر التمييز أو عسر هذا ما يفيد كلام النخعي وقوله المواع  
 وح خلافا لابن غاري حيث قيد الضمان بالخلط اذ حصل فيها تلف اه بن (قوله اذ تعدر التمييز) أي كالم  
 كانت الوديعه سمنا وخطها يدهن أو زيت أو عسل (قوله أو عسر) كالمو كانت مولا فخطها شعير (قوله الا  
 كقمح) لو قال الامتدب بعتله لكان أشمل (قوله أردنا نبرعثلها) فيه أن هذه الصورة وكذا الخطط دراهم عثلها  
 كلناهما داخل تحت الكاف في قوله الا كقمح بعتله فتسخره أو دراهم بدماير أولى (قوله راجع للصورتين) أي  
 خلافا لابن غاري في ارجاعه هذا القيد للاولى خاصة قائلانه الذي في المدونة فقط وأما الثانية فلا ضمان فيها  
 ولو فعل ذلك غير الاحرار ورد عليه بان أبا عمران وأبا الحسن قيد الثانية أيضا بذلك كذا في عقب ورد عليه بان  
 تقيدهم انما وقع لمسئلة خلط الداهم بعتلها والداهم بدماير بعتلها وهو مما أدخلته الكاف في الاولى وأما خلط الداهم

ايجاب وقبول وهو  
 كذلك فمن وضع مالا  
 عند شخص ولم يقل له  
 احفظه أو نحوه فقرط  
 فيه كان تركه وذهب  
 قضاع المال ضمن لان  
 سكوته حين وضعه يدل  
 على قبول حفظه ولما  
 كانت الوديعه أمانة  
 والامين لاضمان عليه  
 ويصدق في دعواه ما لم  
 يفرط أشار الى أنواع  
 التفريط الذي به الضمان  
 بقوله (تضمن بسقوط  
 شيء) من يد المودع  
 بالفتح (عليها) فتتلف  
 ولو خطأ لانه كالمصدق  
 الاموال (لا) تضمن  
 (ان اكسرت) الوديعه  
 من المودع بلا تفريط  
 (في نقل مثلها) المحتاج  
 اليه من مكان الى آخر  
 ونقل مثلها هو الذي  
 يرى الناس فيه انه غير  
 متعدي به فان لم يحتج له  
 أو احتاج ولكن نقلها  
 نقل غير مثلها ضمن  
 (و) ضمن (بخطها)  
 غيرها وان لم يحصل  
 فيها تلف اذ تعدر  
 التمييز أو عسر (الا كقمح)  
 خلطه (بمثله) جنسا  
 وصفة فلا يضمن فان

خلط سمرا بمجمولة ضمن (أرداهم بدماير) ليس المير في نسخة اود دماير بعتلها (للأحرار) راجع  
 للصورتين أي لا ضمان في خلطه القمح بعتله أو الدراهم بالدماير اذا كان ذلك لاجل الأحرار أي الحفظ أو الفرق ولا ضمن لانه يمكن اداني  
 كذا على حديثه ان يضيع أحدهما دون الآخر (ثم ان تلف بعضه) بعد الخلط للأحرار (فيينكما)



على حسب الانصباة فاذا تلقى واحد من ثلاثة لا يجدهما واحدا وصاحبه اثنان فعلى صاحب الواحد ثلثه وعلى صاحب الاثنين ثلثاه (الا ان يتميز) التالف كافي الدنانير والدرهم فالثالث من ربه خاصة (و) تضمن (٣٦٩) (بانتفاعه بها) بلا اذن ربه اقلقت أو تعيبت

كركو به الدابة فعطبت ولو سماوى ان كانت تعطب بمثلها والا فلا ضمان فى السماوى وكذا ليسه الثوب فضاع أو ابلاه (أو سفره بها) أى بالوديعة (ان قدر على ايداعها عند أمين) والا فلا ضمان (الا ان ترد) من الانتفاع بها أو من السفر بها (سالمه) لموضع ايداعها ثم تلمت بعد بلا تفریط فلا ضمان (وحرم) على المودع بالتفريط (سلف) أى تسلف (مقوم) غير اذن ربه لا اختلاف الاغراض فيه فلا يقوم غيره مقامه (و) حرم تسلف (معدم) أى فقير ولو لمثل له لانه مظنة عدم الوفاء (وكره النقد والمثلى) للمولى وهو من عطف العام على الخاص لان التقسّد من المثلى ولم يحرم لان المولى العير المماثل مظنة الوفاء مع كون مثل المثلى كعينه فالتصرف الواقع فيه كذا تصرف وهذا فى مثلى يكثر وجوده ولا يختلف فيه الاعراض وأما نادر الوجود أو ما يختلف فيه الاعراض كاللؤلؤ والمرجان فلا يجوز تسلفه (كالتيجارة) تشبيهه بام على لا يظهر محرم فى المقوم وعلى المعدم وتكرره فى المثلى للعلة المتقدمة

بالدراهم فلم يقع من أحد تقييدها بذلك انظر بن فعمل منه أن الحق ما قاله ان غارى من ر حوع القيد للصورة الاولى وأما الثانية فلا ضمان فيها مطلقا فعليه الا حراز أو اعياره (قوله على حسب الانصباة) هذا هو المعتمد ومقاله أن ما تلقى يكون بينهما على حسب الدعاوى فصاحب الواحد يقول سلم واحد وذلك يقول هو المالك فيقسم المالك ذلك عليهما مناصفة على كل واحد نصفه فلصاحب الاثنين واحد قطعا من الباقيين وتنازعا في واحد يقسم بينهما فلصاحب الواحد مما بقى نصفه ولصاحب الاثنين واحد ونصف (قوله وعلى صاحب الاثنين ثلثاه) أى وحينئذ فيكون لصاحب الواحد مما بقى ثلثاا ردب ولصاحب الاثنين اردب وثلث اردب (قوله الا أن يتميز التالف) أى بان يعرف انه لشخص معين منهما فصبيته من ربه خاصة قال شيخنا يؤخذ من هذا أن المركب اذا وسقت بطعام الجماعة غير شر كاه وأخذ طالم منه شيأ فان كان الطعام مخلوطا بعضه على بعض فما أخذ مصيبته من الجميع يقسم بينهم على حسب أموالهم وأما اذا كان غير مختلط بعضه ببعض بل كان طعام كل واحد متميزا على حدة فما أخذ مصيبته من ربه وأما ما جعل طلما على المركب بتما مها فيورع على جميع ما فيها كان هنالك اختلاطاً لا كالمجبول على القافلة (قوله وبانتفاعه بها) أى وأما لو تعدى عليها أجنبي وتلفها فلا ضمان على المودع لعدم انتفاعه ويتبع ربه من أتاها (قوله كركو به الخ) أى وكأله للحنطة وحاصل ما ذكره الشارح فى ركوب الدابة أن المودع اذا ركب الدابة وعطبت فانه يضمن اذا كانت المسافة شأن الدواب أن تعطب بمثلها سواء كان عطبها من ركوبها أو من سماوى وأما اذا كانت تلك المسافة الشأن أن لا تعطب الدواب بمثلها وعطبت فان كان عطبها بسماوى فله ضمان عليه وان كان من ركوبها فانه يضمن والذي فى عقبى وشب أنه اذا انتفع بالدابة انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت سماوى أو غيره فلا ضمان على الراحح فان تساوى الامر ان العطب وعدمه فلا ظهر كما يفيد أول كلام ابن ناجي الضمان ولو بسماوى وكذا ان جهل الحال للاحتياط والحاصل أن الصور ثمانية فادار كيهما المحل تعطب فى مثله عاليا أو جهلا الحال أو استوى الامر ان وتلفت ضمن كان التالف بسماوى أو تعديه وان ركبهما جعل لا تعطب فيه عادة فلا ضمان اذا عطبت بسماوى أو بعيره كما قال ابن القاسم خلافا لسحنون القائل بالضمان ولو كان العطب بسماوى وعز شب ما قاله شارحنا لبعض التفاريق (قوله والا فلا ضمان) أى وان يقدر على ايداعها عند أمين وخاف عليها ان تركت فلا ضمان عليه اذا صاحبها معه قتلت ولا فرق فى السفر الذى فيه الضمان والذى لا ضمان فيه بين سفر القفلة بالاهل وسفر التجارة والزبارة (قوله الا أن ترد سالمه الخ) والقول قول المودع انها ردت سالمه عند تنازعه مع الوديعة واذا ردت سالمه بعد انتفاعه بها فله ان أجرتها ان كان مثله بأخذ ذلك والا فلا هذا هو الحق خلافا لما ذكره فى أول العصب من اطلاق لزوم الاجرة اه عدوى (قوله وحرم حلف مقوم الخ) أى وحرم على المودع بالتفريط سواء كان ملياً أو معدما تسلف الشئ المودع اذا كان مقوما وحاصل ما ذكره أن الوديعة امان للمثليات أو من المقومات وفى كل امان يكون المودع ملياً أو معدما فالصور اربع فان كانت من المقومات حرم تسلفها غير اذن ربه مطلقا كان المودع المتسلف لها ملياً أو معدما وان كانت من المثليات حرم عليه تسلفها ان كان معدما وكره ان كان ملياً ثم ان محل كراهه تسلف المودع المثل للمثلى حيث لم يبيع له ربه ذلك أو يمنعه بأن جهل الحال والا أبيع فى الاول ومنع فى الثانى ومنعه له اما بالمقال أو بقيام القرائن على كراهه المودع تسلف المودع لها قال عقبى ومن تقرير عجز أن مثل المودع فى تفصيل المصنف ناظر الوقف وجابه فلا يجوز ولو احدى متهما تسلف مال الوقف ان كان معدما ويكره له ان كان ملياً واذا تسلف واحد منهما مال الوقف واتجر فيه سواء كان السلف حراما ومكروها وحصل ربح فالربح له دون الوقف (قوله من المثلى) من للتبعيض أى بعض المثلى (قوله بالتصرف الواقع فيه) أى فى المثلى من المودع المفعول (قوله فتعذر فى المقوم) أى فيحرم التجرة بها غير اذن ربه اذا كانت مقوما كان المودع بالتفريط ملياً أو معدما وكانت الوديعة مثليا



وقيل تشبيه الكراهة فقط في الجميع (والرجح) الحاصل من التجارة (له) أي للمودع بالفتح فان كانت الوديعة نقدا أو مثليا فله المثل  
وان كانت عرضا وفات فله قيمته وان كانت قائمة فله بها خبير بين أخذ سلعته ورد البيع وبين امضائه وأخذ ما بيعت به (وبرئ) متسلف  
الوديعة (ان رد غير المحرم) وهو المكروه (٣٧٠) كالنقد والمثل للملي الى مكانه لذي أخذه منه فصاع والقول قوله في الرد يمينه اذ لم

والمودع معهما وقوله وتكره في المثل أي اذا كان المودع مليا (قوله وقيل تشبيه في الكراهة فقط في الجميع)  
هذا ضعيف (قوله والرجح له) أي والرجح الحاصل من التجارة بهذا البيع له وهذا واضح اذا كانت الوديعة المتجر  
فيها دراهم أو دنانير لانه انما يرد لصاحبها مثلها (قوله فان كانت الوديعة) أي المتجر فيها (قوله فله المثل)  
أي وللمودع ما حصل من الرجح (قوله وان كانت عرضا الخ) أي سواء باعها بعرض أو بدراهم أو دنانير  
والحاصل أن الوديعة اذا كانت عرضا وباعها المودع لمتجر فيها سواء باعها بنقد أو بعرض فان ردها بخير  
كانت قائمة بيد المشتري بين أخذها ورد البيع وبين امضائه وأخذ ما بيعت به وان فأت بيد المشتري خيرا  
بين رد البيع وأخذ قيمتها من المودع وبين امضاء البيع وأخذ ما بيعت به لانه يبيع فضولي فان رد صاحبها  
البيع وأخذها فلا يكون هنالك رجح للمودع وان أجازها وأخذ ما بيعت به أو أخذ قيمتها فقد يكون له رجح اذا  
اتجر بثمنها قبل قيام ربحها عليه وأما قول عبق ونس اذا كانت عرضا وبيعت بعرض وهلم جرا فلا رجح له وله  
الاجرة وان باعها بدراهم أو دنانير فان فأت فله بها خبير بين أخذ سلعته ورد البيع وبين امضائه وأخذ ما بيعت به (قوله فله المثل)  
بانه لا وجه لهذا التفصيل ولا قل يساعده (قوله وفات) أي ذلك العرض (قوله فله قيمته) أي وله اجارة  
البيع وأخذ ما بيع به (قوله و يرى ان رد غير المحرم) يعني ان ادعى رده لمحلته وحاصله أن المودع اذا تسلف  
الوديعة وادعى انه رد ما تسلفه لمحلته ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه  
من الرد يمين اذا كان تسلفه مكرها بان كان مليا وتسلف نقدا أو مثليا سواء أخذ الوديعة من ربحها بينة أم لا  
وأما التسلف الحرام بان كان لمقوم فانه اذا تسلفه ملي أو غيره وأذهب عينه وادعى انه رده لموضع فانه لا  
يبرأ ولا بد من الشهادة على الرد لانه لا يكفي الشهادة على الرد لمحل الوديعة وأما ان كان تسلف مثلي لمقدم فانه  
يبرئه رده لمحلته ويصدق في دعواه الرد يمين ان لم يكن له بينة به كالتسلف المكروه (قوله يمينه) أي فان نكل  
فلا تقبل دعواه الرد (قوله ولا بد أن يدعى انه رد عينه أو صنفه) لعل أو بمعنى الواو والعطف تفسيرى  
فاندفع ما يقال ان فرض المسئلة انه تسلف الوديعة وشأن المتسلف أن لا يرد العين لانه قد انتفع به والا فليس  
الاتفاق (قوله تفصيل) بان يقال قوله و يرى ان رد غير المحرم أي المكروه كالمثل للملي ومفهوماً أن المحرم  
فيه تفصيل نارة لا يبرأ رده ان كان مقوما مطلقا وقارة يبرأ رده ان كان مثليا لمقدم (قوله ترد في ذلك) أي في  
برأه للمقدم اذا تسلف المثلي ورده لمحلته والحق البراء وذلك لان المودع انما منع من تسلفها خشية أن لا يردّها  
اذا ردها فقد انتفت العلة التي منع لاجلها من تسلفها (قوله أو يقول ان احتج الخ) فيه ان هذا من  
أفراد الادن وعطف الخاص على العام بالواو لا يجوز وأجيب بان المراد الا باذن مطابق أو قيد كان يقول ان  
احتج الخ (قوله فلا يبرأ الخ) فلو رد ما أخذه لمحلته ثم ضاعت لم يبرأ مما تسلفه (قوله والاحسن رجوع  
الخ) أي فالتحبي وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثل كالتجارة لا باذن ولا يحرم ولا يكره و يرى ان رد  
غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا رد ما أخذه منه الربح وخلاف الاحسن رجوع الاستثناء لخصوص قوله و يرى ان رد  
غير المحرم كافر أو لا وانما كان ما ذكره أحسن لانه أكثر فائدة (قوله وذا أخذ بعض الوديعة) أي سلفا  
أو للتجارة (قوله حراما) أي كان الأخذ غير اذن حراما أو مكروها (قوله ضمن المأخوذ فقط) أي لانه  
هو الذي تعدى عليه بأخذه من غير اذن ربه ولا به هو الذي تسلفه حالة الادن (قوله على التفصيل الخ)  
أي وهو ما اذا كان ذلك البعض أخذه باذن أو غير اذن وكان أحد حراما سواء رده لمحلته فيه حرام لا أو كان  
مكروها ولم يردّه وأما ان كان مكروها ورده فلا ضمان عليه لما أخذه ولا لمالم يأخذه (قوله أو بقفل) ففتح  
اتفاق معنى القفل كما تقتضيه مرجع الشارح لا بالضم معى الآلة وان صح أيضا من جهة الفقه

تقم يمينه على رده ولا بد  
أن يدعى أنه رد عينه  
أو صنفه فان ادعى أنه  
رد غير صنفه كالورد عن  
الدنانير دراهم أو عكسه  
أو عن القمح شعيرالم  
يبرأ كالمورد المحرم وهو  
المقوم ولا يبرئه الرد  
منه لربه وأما الشهادة  
على رده لمحل الوديعة فلا  
يكفي لان القيمة لزمته  
بمجرد هلاكه فان كان  
المحرم مثليا كالمقدم  
تسلف المثلي يرى رده  
لمحلته كالمكروه في مفهوم  
المصنف تفصيل ويؤيده  
نسخة المواق فان نسخته  
ان رد غير المقوم لكن  
المصنف في توضيحه  
تردد في ذلك ولما كان  
غير المحرم شاملا للمكروه  
والجائر والمراد هو الاول  
وأما الجائر كالمأخوذ  
باذن ربه فلا يقبل قوله  
في رده استثناء قوله (الا  
باذن) في تسلفها بان  
يقول له أدنت لك في  
تسلفها أو التسلف منها  
(أو يقول) له (ان  
احتج فخذ) فلا يبرأ  
الا رد ما أخذه لربها  
لان تسلفه حينئذ انما  
هو من ربحها فانقل من

أما ته لدمته وصار كسائر الديون والاحسن رجوع الاستثناء لاسم السلف والتجارة وقوله و يرى الخ أي (قوله)  
باذن فلا يحرم ولا يكره ولا يبرأ (و) اذا أخذ بعض الوديعة باذن أو لا اذن حراما أو مكروها (ص من المأخوذ فقط) على التفصيل المتقدم ولا  
يضمن غير المأخوذ رده اليه ما أخذه أم لا (أو قفل) أي يضمن بسبب قفل (ينهي) أي مع خيبة عنه فسرقت بان قاله له ضعه في حقه او قال مثلا



ولا تغفل عليها لان تألفت سماوى أو حرق بلا تقريط لانهم تلتف بالوجه الذى قصد الخوف منه (أو بوضع نهجاس في أمره) وضعها (بفخار) فسرقته فان لم يأمره بشئ لم يضمن ان وضعه بمحل يؤمن عادة (لان زاد قفلا) على قفل أمره به الا اذا كان فيه اغرام للص (أو عكس الامر في المختار) بان قال له اجعلها في نحاس فوضهها في فخار فلا ضمان (أو أمر (٣٧١) ربط) ط (بكم وأخذها باليد) فلا

ضمان ان غصبت أو سقطت لان اليد أحرز الآن يكون قصد اخفاءها عن عين العاصب (بجيبه) أي كوضعها به اذا أمره بربطها بكم فضاعت غصبت ونحوه فلا ضمان (على المختار) اللهم الآن يكون شأن السراق قصد الجيوب (و) ضمن (نسيانها في موضع ابداعها) وأولى في غيره (وبدخوله الحمام بها) فضاعت (وتخرجها) من منزله (بظناله فتلفت) لانه جنابة والعمد والخطأ في أموال الناس سواء (لا) يضمن (ان نسيها في كه) حيث أمره بوضعها فيه (فوقعت) منه (ولا أن شرط عليه الضمان) فيها لا ضمان فيه لما فيه من اخراجها عن حقيقتها الشرعية (و) ضمن (بإبداعها) عند أمين لان ربه الم يضمن غيره بخلاف الملتقط فله الإبداع ولا ضمان عليه (وان سفر) أي يضمن بإبداعها ولو في حال سفره وقد أخذها في السفر قال فيها ان أودعت لمسافر مالا فأودعه في سفره ضمن انتهى وانما بالغ العبد والاجر عياله والابن المعتادون لذلك بالتجربة مع طول الزمان والاصح واستثنى من قوله وبإبداعها ان سفر قوله (الا أن يودع) (لعورة حدثت) للمودع بالفتوى لم اذبالعورة العذر كهدم الدار وجار السوء (أو لسفر) أي لارادة سفر طرأ عليه

(قوله ولا تغفل عليها) أي بخالف ووضعها فيه وقفل عليها فسرق فيضمن لطمع السارق في الصندوق بسبب قفله ولا يضمن غير السرقة كالطرق والسماوى عند ابن القاسم لقوله لا يضمن الا اذا تلتف بالوجه الذى قصد الاحتراز من أجله فان تلتف بغير السرقة لم يضمن ومفهوم قوله بنهى أنه لو قفل عليها حيث لم ينهه فلا ضمان وانما لو ترك القفل عليها مع عدم النهى وعدم الامر فلا ضمان وذكر ابن راشد في مذهبه أنه لو جعلها في بيته من غير قفل وله أهل علم خيانتهم أنه يضمن لمخالفته لعرف وظاهره ولو علم ربه باجتيابهم لانه يجب على المودع حفظها ولو شرط ربه اخلافه لانه شرط مناقض لحقيقتها (قوله لا ان زاد قفلا) بضم القاف بمعنى الآلة (قوله فلا ضمان) وكذا لو وضعها في مثل ما أمر به في الاحرار كما لو قال له ربه اجعلها في هذا الصندوق أو في هذا السطل فخالف وجعلها في مثله كما نقله أبو الحسن عن اللخمي (قوله أو أمر بربط الخ) عطف على زاد قفلا وحاصله أن رب الوديعه اذا لقي المودع في غير بيته فدفع الوديعه له وأمره أن يربطها في كه حتى يذهب بها الى بيته فأخذها في يده أو وضعها في جيبه فضاعت فانه لا يضمنها على المختار (قوله الا أن يكون قصد اخفاءها عن عين العاصب) قال عبق انظر هل يقبل قول ربه أنه أراد ذلك بمجرد أولاد من قرينه تصدقه في ذلك قال شيخنا واظهار أنه لا بد من قرينه (قوله فلا ضمان) وظاهره كان الجيب بصدرة أو بجيبه وهو مفتضى كلام بهرام واستظهر شيخنا قصره على الاول وان يضمن بوضعها في جيبه اذا كان بجيبه ولو جعلها في وسطه وقد أمره بجعلها في عمامته لم يضمن وضمن في العكس أي ما اذا أمره بجعلها في وسطه فخالف وجعلها في عمامته وكذا في جيبه أو كه انظر بن (قوله على المختار) راجع لما بعد الكاف أي على ما اختاره اللخمي خلافا لما في الراى لابن شعبان من الصمان وكان الاولى أن يبدل قوله على المختار بقوله على الاحسن لان الذى رجح القول بعدم الضمان انما هو ابن عبد السلام لا اللخمي كما في المواق انظر بن قوله وأولى في غيره) أي كما لو جعل مالا لاسان ليشتري به بضاعة من بلد أخرى حتى أتى لموضع خوف فأخذ ذلك المال في يده خوفا عليه ونزل ليلول فوضعه بالارض ثم قام وسبه فضاع ولم يدرك محل وضعه فانه يضمن كما أفق به ابن رشد وابن الحاج عصره لان نسيانه جنابة على ذلك المال المودع خلافا لفتوى الباجي وابن عبدوس بعدم الضمان وقول الشارح وأولى في غيره كان وجهه الاولوية أنه حصل منه تصرف بنقلها (قوله وبدخوله الحمام بها) أي أردخوله المبيضاة بالرفع حدث أصغر أو أكبر فضاعت لكن محل الصمان فيها حيث كان يمكن وضعها في محله أو عند أمين ولو كان المودع غريبا في البلد لقدرة على سؤاله فيها عن أمين يحميها عنده حتى يرفع حدثه ولا يضمن واعلم أن قبوله لها وهو داهب للسوق كقبوله لها وهو يربد الحمام فادخلها وضاعت في السوق ضمنها اذا كان يمكن وضعها عند أمين ومحل الصمان أيضا ما لم يعلم ربه عند الإبداع أن المودع داهب للسوق أو للحمام فان علم بذلك فلا ضمان اذا ضاعت في الحمام أو السوق على الطاهر قياسا على ما اذا أودعه وهو عالم بعورة ماله كذا قرر شيخنا قال عبق والطاهر أنه يضمن في حصر اذا لم يجد أحدا يضعها عنده ودخل الحمام بها الا ان عرف مصر أن الداهل يودع ماله عند رئيس الحمام (قوله وبخروجه بها الخ) أي كذا يدفعها لمن يطمه ربه (قوله لا يضمن ان نسيها في كه) هذا مفيد بما اذا كانت غير مشورة والاضمن لانه ليس بحرر حيث (قوله ولا ان شرط عليه الصمان الخ) أي فلا ضمان اذا تلتف (قوله لما فيه) أي لما في شرط صلبها (قوله وبإبداعها عند أمين) أي بغير ادن ربه املتفت أرساعت (قوله وقد أخذها) أي والحال أنه قد أخذها من ربه في السفر (قوله وانما بالغ الخ) هذا مفيد أن قوله وان بسفر معناه وان قبلها في سفر أي وضمن ان أودعها في - ضرا أو سفرها اذا قبلها في الحضر بل وان قبلها في سفر (قوله بغير روحه وأمة الخ) منظومة

على السفر لئلا يتوهم أنه لما قبلها فيه كان مطمئنا لادى في الإبداع ومحل الصمان داودعه (بغير روحه وأمة أعيد بذلك) ومثلها العبد والاجر عياله والابن المعتادون لذلك بالتجربة مع طول الزمان والاصح واستثنى من قوله وبإبداعها ان سفر قوله (الا أن يودع) (لعورة حدثت) للمودع بالفتوى لم اذبالعورة العذر كهدم الدار وجار السوء (أو لسفر) أي لارادة سفر طرأ عليه



(عند الرد) لربها بان كان ربه غائبا أو مسجونا مثلاً فيجوز له ايداعها ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت واحترز بقوله حدثت بما اذا كانت قبل الايداع وعلم ربه بها (٣٧٢) فليس للمودع بالفتح الايداع والاضمن فان لم يعلم ربه بها فليس للمودع قبولها فان

صادق بما اذا اودعها لاجبي اول زوجه أو امه أو عبداً أو ابن أو اجيراً لم يعتادوا بذلك بان جعلها عند الزوجه باثر تزوجه أو عند الامه أو العبد باثر شرائه أو عند الاجير باثر استئجاره ومفهومة صورة واحدة وهو ايداع المودع لها لزوجه أو امه أو ابن أو عبداً أو اجيراً اعتيدوا لذلك بان طالت اقامتهم عنده ووثق بهم فلا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت عنده من ذلك وصدق المودع بالفتح في دفعها لاهله وحلف ان أنكرت الزوجه دفعه اليها ان اتهم وقيل مطلقاً فان كل غرم وليس لب الوديعة تحليف أهل المودع بالفتح الا أن يكون المودع بالفتح معسر اقله تحليفها وادخل في قوله لعير زوجه وامه الزوج فتضمن الزوجه اذا وضعت الوديعة التي تحت يدها عنده على أحد قولين وعزاه لظاهر المدونة (قوله عند الرد) كلام المدونة صريح في أنه قيدي المستلثين قبله كافي المواق وطفي اه بن (قوله ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت) أي عند المودع الثاني (قوله فليس للمودع بالفتح الايداع) بل يبقيا عنده فان ضاعت عنده فلا ضمان (قوله وهذا مبالغة الخ) أي وحينئذ فالمعنى فان حدثت له عورة بعد الايداع أو طرأ له سفر بعده وعجز عن رد هال ربه ايداعها وان اودعت عنده في سفره (قوله بقيدة) أي وهو العجز عن رد هال ربه (قوله ووجب الاشهاد الخ) أي واذا حدثت له عورة أو اراد سفر او عجز عن رد هال ربه او اراد ايداعها وجب عليه الاشهاد بالعدول لا جمل أن ينشئ عنه الضمان ان اودعها وتلفت (قوله من غير أن تراه) أي بل لا بد من أن يريهم اياه اذا كان عورة حدثت في البيت أو يقول لهم مرادى السفر وأن أضع الوديعة عند فلان ويشرع في السفر بحضورهم (قوله خلافا لما يوجب الخ) أي فالوقال المصنف بدل قوله ووجب الخ ولا بد من ثبوت العذر كان أحسن (قوله وبرى ان رجعت سالمة) ايست هذه مكررة مع قوله سابقاً الا أن ترد سالمة من السفر لان ما مر محمول على رد هال سالمة من سفره بم او ما هنار رجعت سالمة من عند المودع الثاني لا من سفره فلا تكرار (قوله اذا زال العذر المسوغ لايداعها) هذا يفيد أن كلام المصنف قيصراً اودعها العذر كسفر أو طرأ عورة وهو كذلك أما من اودعها غير عذر وجب عليه استرجاعها مطلقاً نوى الاياب أم لا اه عبق وحاصل كلام المصنف أن المودع بالفتح اذا اودعها العورة حدثت أو طرأ سفر وجب عليه استرجاعها من هي عنده اذا رجع من سفره أو زالت العورة بأن نبي جداره الذي سقط ومحل وجوب استرجاعها اذا رجع من سفره ان كان قد نوى عند سفره الاياب منه فان لم ينو الاياب عند سفره ندب له ترجيعها فقط اذا رجع والقول له أنه نواه فلا يضمن اذا لم يرجعها وهلكت الا أن يعاد الاياب من ذلك السفر والى الم يقبل قوله (قوله ان نوى الاياب) أي ان رجع من سفره وقد كان نوى الاياب عند سفره (قوله فان لم يسترجعها ضمن الخ) فلو طلبها المودع بالفتح من هي عنده وامتنع من دفعها له فيسبى القضاء عليه بدفعها له فان حصل تنازع في نية الاياب وعدمها فالظاهر أنه ينظر الى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قول المودع الاول فيقضى بدفعها له وان كان الغالب فيه عدم الاياب أو استوى الامر ان كان القول قول المودع الثاني فلا يقضى بدفعها الاول وحينئذ فلا يضمن الاول تلفها في هذه الحالة والذي تعلق ضمانها به الثاني اه عدى (قوله وبعثها بها) يستثنى من كلامه من اودعت معه وديعة بوصالها بالبلد فعرضت له اقامة طويلة في الطريق كالسنة فله أن يبعثها مع غيره ولا ضمان عليه اذا تلفت أو أخذها اللص لبعثها في هذه الحالة واجب ويضمن ان حسمها أو ما ان كانت الاقامة التي عرضت له قصيرة كالايام فالواجب انماؤها معه وان بعثها ضمنها ان تلفت فان كانت الاقامة متوسطة كاشهرين حبرى ارسالها وى انقائها فلا ضمان ان أرسلها وتلفت أو حسمها اهدا ما ارتصاه ابن رشد كافي ح (قوله فصاعت أو تلفت) أي أو أخذها اللصوص (قوله وكذا لو ذهب بها اليها الخ) أي وكذا لو ذهب المودع بالفتح بها لربها بعير ادنه ومثل عث المودع بها الى لصان وصى رب المال ببعث المال للورثة أو يسافر هو به اليهم من غير ادنهم فانه يضمن اذا ضاع كما يصح عليه في التوضيح والمدونة خلافاً لما في كبر حش من عدم الضمان وكذا القاضي يبعث المال المستحقه من ورثة أو غيرهم بعير ادنه عند ابن القاسم خلافاً للقول أصبغ

قبلها وضاعت ضمن مطلقاً اودعها أم لا (وان اودع) بالبناء للمجهول (بسفر) أي فيه وهذا مبالغة في جواز الايداع لعورة حدثت أو لسفر بقيده وبالغ عليه لئلا يتوهم انها لما اودعت عنده في السفر لا يجوز له ايداعها عند ارادته السفر أو حدوث العورة وان وجد مسوق الايداع لان ربه ارضى أن تكون معه في السفر (ووجب) عليه (الاشهاد بالعذر) وهو العورة أو السفر ولا يصدق ان ادعى أنه اعما اودع للعذر بلايته ولا بد من معانة اليه للعذر ولا يكفي قوله اشهدوا أي اودعها لعذر من غير أن تراه ولو شهدت له من غير أن يشهدا كفت خلافاً لما يوجبهم كلامه (وبرى) المودع بالفتح اذا اودعها الغير عذر (ان رجعت) له من هي عنده (سالمة) ثم تلفت أو ضاعت بلا تفریط (وعليه) وجوب اادارال العذر المسوق لايداعها (استرجاعها) ممن اودعها عنده (ان نوى الاياب) من سفره ثم عاد فان لم

بعدم

يسترجعها ضمن وكذا ادارات العورة فالوقال ان نوى الاياب أو رال المسامح كان أشمل فان لم ينو

الاياب بان نوى عدمه أولاً لانه لم يجب عليه استرجاعها ان عاد ولكن يستعجل به (و) ضمن (ببعثها) لربها بعير ادنه



الرسول وكذا لو ذهب  
بها ربها بلا اذنه  
فضاعت كما في التوضيح  
(و) ضمن (بانزائه) أي  
بطلق الفحل (عليها)  
بلاذن ربها (فمست)  
من الانزاه بسل (وان  
من الولادة) بخلاف  
الراعي فلا ضمان عليه  
لأنه ما دون حكم الرجوع  
الضمير بالنظر للمعنى  
ولو قال فماتت كان أحسن  
(كامة رزجها) المودع بلا  
اذن ربها (فماتت من  
الولادة) وأولى من الوطء فلو  
حذف من الولادة لشم  
المسئلتين مع الاختصار  
(و) ضمن (بجدها)  
بان قال ربها ما أودعتني  
شيئاً ثم اعترف أو قام  
عليه بيمينه بالإيداع والا  
فالقول قوله (ثم في قبول  
بينه الرد) من المودع  
لربها (خلاف) هل تقبل  
لأنه أمـ بين أولاً لأنه  
أكذبها بجده أصل  
الوديعة وقد جزم المصنف  
في الدين بعدم قبول  
بينه الرد بعد الجحد  
وسأني في عامل القراض  
بجده ثم يقيم بينه الرد  
أن الرجوع قبورها (و)  
ضمن (بموتها ولم يوص)  
بها (ولم توجد) في تركته  
أي تؤخذ من تركته  
لاحتمال أنه تسلفها (الا)

بعدم ضمانه وان مشى عليه غير واحد بطر عبق (قوله فضاعت) أي أو تلفت أو أحدها منه للصوم  
(قوله وضمن) أي المودع بانزائه الخ قال شيخنا مثل المودع في ذلك الشرط فإذا أنزى على الحيوان غير اذن  
شريكة فمات فانه يضمن حصه شريكه وان كان الموت من الولادة إلا أن يكون العرف أن الشريك يفعل ذلك  
من غير اذن شريكه فلا ضمان عليه حينئذ (قوله عليها) أي على الوديعة إذا كانت نوقاً أو شيئاً (قوله بلا اذن  
ربها) أي وأما ان كان باده فلا ضمان عليه والقول قول ربها في عدم الاذن يمين إذا تنازع في الاذن وعدمه  
قوله بخلاف الراعي فلا ضمان عليه) أي إذا أرى عليها فماتت تحت الفحل أو من الولادة وهذا القول  
عزاه في المدونة لعير ابن القاسم والذي يأتي للمصنف في باب الاجارة ضمان الراعي وعزاه بهرام في كبرى لابن  
القاسم في المدونة قال شيخنا والظاهر المنظر للعرف والشرط (قوله وجع الضمير) أي في قوله قتل وقوله  
بالنظر للمعنى أي لأن الوديعة تصدق بمعدود وأفراد الضمير أولاً في قوله عليها نظر اللفظ لأن لفظ وديعة مفرد  
(قوله فماتت من الولادة) وأولى من الوطء أي فيضمن ذلك المودع الذي تعدى وزوجها كما يضمن الزوج إذا  
علم بتعدى المودع الذي زوجها ويصير ربها في اتباع أي بها بعد ذلك وادعى تلفها أو أنه ردها أو أقام ربها  
عليها فان أعدم المودع انبوع الزوج (قوله ثم اعترف) أي بها بعد ذلك وادعى تلفها أو أنه ردها أو أقام ربها  
عليه بينة بالإيداع فادعى تلفها أو أنه ردها فلا تقبل دعواه الرد أو التلف حينئذ (قوله والا فلقول الخ) أي  
والا يعترف بها ولم تشهد عليه بينة بالإيداع فلقول قوله (قوله ثم في قبول الخ) أي أن أقام ربها عليه بينة بها  
حين جحد ها أو أقام هو بينة بردها كان في قبول بينة الرد خلاف مشهور وكذا قرر عبق فقد جعل موضوع  
الخلاف أن ربها أقام عليه بينة حين جحد ها وهذا يقتضي أنه لو أقر بعد الجحد ثم أقام بينة بالرد أنها تقبل من  
غير خلاف وليس كذلك بل لا فرق بين الاقرار واقامة البينة في جريان الخلاف كما في المواق وتبصرة ابن  
فرحون ونقله وأشعر قوله بينة الرد أن المودع إذا أنكر الايداع من أصله فاقام ربها عليه بينة بها فاشهد  
بينه بتلفها لا تقبل اتفاقاً وليس كذلك بل الخلاف موجود في كل من بينة الرد وبينه التلف كما قاله جدد عجب  
والشيخ أحمد الزرقاني واستصوبه شيخنا ثم الرجوع من القولين عدم قبول بينه الرد والتلف كما قال شيخنا  
واقصر عليه في المجمع (قوله وقد جزم الخ) حيث قال وان أنكر مطالب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء  
أي ثم إذا شهدت البينة عليه لا تقبل الخ وانما جزم في الدين بعدم القبول لأن الدين في الذمة والأصل بقاها  
فيما بخلاف الوديعة فانها أمانة ولما جحد ها وظهرت حيايتها وأقام بينة بالرد صار لتلك البينة طرفان من جحدان  
طرف الأمانة من جحد لقبولها وطرف الجحد من جحد لعدمه فلذا جرى الخلاف في الوديعة (قوله ان الرجوع  
قبولها) هذا يقتضي أن القول بعدم قبولها في القراض مرجوح بخلاف القول هنا بعدم قبولها فان مشهور  
والذي يقتضيه نقله في باب الوكالة كما قال بن استواء الوديعة والقراض والبضاعة في وجوب الخلاف في  
الجميع وان من قال بقبول البينة قاله في الجميع ومن قال بعدم قبولها قاله في الجميع وأن الرجوع من القولين  
عدم قبولها في الجميع وحينئذ فلا فرق أصلاً (قوله وبموتها الخ) مثل الوديعة من تصدق على ابنه الصبي  
بشيء أو غيرها وأراها للشهور ودواها للولد تحت يده ثم مات ولم توجد في تركته فيبقى له بقيتها من التركة  
الا لكعشر هذا هو الصواب كما قال ابن سهل (قوله ولم يوص بها) مفهومه أنه لو أوصى بها لم يضمنها فان كانت  
باقية أخذها ربها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصالها بها ما لو قال هي بموضع كذا ولم توجد فلا يضمنها كما  
قال أشهب ويحمل على الضباع لأنه بقوله هي بموضع كذا كانه ذكر أنه لم يتسلفها وهو مصدق لاماته (قوله  
أي تؤخذ من تركته) أي يؤخذ عوضها أو قيمتها أو مثاها من التركة وبخاص صاحبها بذلك مع العرماء  
وهذا معنى ضمان الميت لها إلا أنه يتبع بمثلها أو قيمتها في ذمته كما قيل وفائدة ذلك أنه لا يخاصص بها مع  
العرماء بل ان فضل بعد هاشي كان للوديعة والأفلا والحاصل أن المودع ادمات ولم يوص بها فانه يضمنها  
وهل تكون متعلقة بتركته أو بدمته خلاف والمشهور الأول وقد علمت فائدة كل من القولين اطرين (قوله  
لاحتمال أنه تسلفها) أي وهو الأقرب وأما احتمال ضايعها فهو بعيد ولو ضاعت لتحدث بضايعها قبل موته

أن يطول الزمن من يوم الايداع (الكعشرة سني) فلا ضمان ويحمل على أنه ردها ربها



والأولى حذف الكاف وحمل كون العشرة على طول الألف لا يمكن الوديعه بينة مقصودة للتوثيق والألف لا تسقط الضمان ولو زاد على العشر (وأخذها) ربه (أن ثبت بكتابة عليها أنها له) أي لمالكها الباء سببية متعلقة بأحد وعليها نعت كتابة وأنهم المعمول كتابة وقوله ان ثبت جملة معترضة بين العامل والمعمول وقوله (٣٧٤) (أن ذلك خطه) أي المالك أو خط الميت) فاعل ثبت أي يأخذها بسبب كتابة

كأنه عليها بأنها فلان ان ثبت بالبينة أن هذه الكتابة خط ربه أو خط الميت (و) تضمن (بمعناه) أي المودع بالفتح (بها المصدر) بكسر الدال أي لظالم صادرة ليأخذها وكذا ان دل عليها كمن دل لصاعلي مال فانه يضمن (و) تضمن (بموت المرسل معه) الوديعه (بليل) ليوصلها لربها بأذنه أي يضمنها الرسول فتوخذ من تركته ومثل الوديعه غيرها من دين أو قراض (ان لم يصل اليه) أي إلى البلد فان وصل ولم توجد في تركته بعينها لم يضمن ويحمل على أنه أوصلها لربها وحاصل المسئلة أن الرسول ان كان رسول رب المال فالدافع له يبرأ بالدفع اليه ولو مات قبل الوصول ويرجع الكلام بين رب المال وورثة الرسول فان مات قبل الوصول رجع في تركته وان مات بعده فلا رجوع ويحمل على أنه أوصله لربه وان كان الرسول رسول من عنده المال فلا يبرأ من أرسله الا

(قوله والأولى حذف الكاف) أي لاهم لم تدخل شيئا لان العشرة طول فماراد عليها (و) (قوله ادلم تكن الوديعه بينة الخ) أي ادلم تكن ثابته بينة بل باقرار المودع أو بينة غير مقصودة للتوثيق (قوله والألف لا تسقط الخ) أي والألف ان كانت ثابتة بينة مقصودة للتوثيق ومثلها البينة الشاهدة بها بعد جرده طولا فلا تسقط الخ (قوله وأخذها الخ) يعني أن من مات وعنده وديعه مكتوب عليها هذه وديعه فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبينة أن الكتابة بخط صاحب الوديعه أو بخط الميت ولو وجدت أنقص مما كتب عليها ويكون النقص في مال الميت ان علم أنه تصرف في الوديعه والام يضمن (قوله وأخذها كتابة الخ) أي وأولى بينة لا بامارة لاحتمال انه رآها (قوله معمول كتابة) أي أو بدل منها أو بيان ان كانت الكتابة بمعنى المكتوب (قوله جملة) فيه مسامحة بل جرحه جملة لما عيذ كره أن قرله ان ذلك خطه فاعل ثبت (قوله بكسر الدال) أي لظالم صادرة وضابقه ليأخذها منه وبصح فتح الدال ومعناه أن رب الوديعه اذا صادرة وضابقه ظالم لاجل أخذ مال منه وحين المصادرة ذهب المودع بالفتح ودفعها للمودع بالكسر بحضرة الظالم عالما بذلك فأخذها الظالم فان المودع بالفتح يضمن بسبب ذلك لانه يجب عليه إخفاؤها عن الظالم وحفظها في تنبيهه لو خشي المودع بعدم السعي بها للمصادرة اطلاعة عليها وانجب متاعه معها بادعاء أن الجميع للمصادر لحازله السعي بها للمصادر كما قرر بعضهم وفيه شيء اذا لا يجوز لاحد أن يصون ماله بعمال غيره كذا كتب بعض تلامذة عبق عنه (قوله وكذا ان دل عليه) أي على الوديعه وقوله كمن دل لصاعلي مال أي سواء كان وديعه أو غيرها (قوله وبموت المرسل معه) أي ويضمن الوديعه بموت الرسول الذي أرسلت معه كان من طرف ربه أو من طرف المودع قبل أن يصل لبلد ربه أو قد ضاعت بها وقد ضاعت ولم توجد معه والصامن لها في هذه الحالة هو الرسول وحينئذ تقرر خذ من تركته وأمان مات ذلك الرسول بعد وصوله لبلد ربه ولم توجد الوديعه معه فلا ضمان على الرسول والمصيبة على ربه ان كان ذلك الرسول رسوله وعلى المودع ان كان ذلك الرسول رسوله لان المودع لا يبرأ الا بوصول المال لربه أو لرسول ربه بينة أو اقرار في تنبيهه في مفهوم موته أنه اذ لم يموت وكذب المرسل اليه ذلك الرسول بان ادعى الرسول أنه أوصلها للمرسل اليه والمرسل اليه بذلك لم يصدق الرسول الا بينة ولا يعمل بتصديق المودع لذلك الرسول على أنه أوصلها للمرسل اليه ويضمن ذلك المودع أيضا ان كان قد دفعها للرسول بغير اشارة لانه لما دفع لغير البلية التي اتفقت عليه كان عليه الاشارة فاجاز تركه صار مفرطا وأمان دفع له باشارة فقد برئ ويرجع المرسل اليه على الرسول عند عدم البينة (قوله ومثل الوديعه غيرها من دين أو قراض) أشار بهذا إلى أن هذا التفصيل المذكور في الوديعه يجري بعينه في ارسال المدين ما عليه من الدين لربه بأذنه وفي ارسال عامل القراض رأس المال لربه مع رسول بأذنه فيموت ذلك الرسول ولم يوجد المال معه يقال اما أن يموت قبل الوصول لمحل لربه أو بعده وفي كل امان يكون ذلك الرسول من طرف رب المال أو من طرف مرسله على ما مر (قوله لم يضمن) أي ذلك الرسول (قوله ويحمل على أنه أوصلها لربها) أي وللجنار وهو من كان ذلك الرسول من طرفه تحليف وارثه انه لا يعلم لذلك الشيء سيلا (قوله وان مات بعده الخ) اذا علمت هذا الحاصل تعلم أن كلام المصنف يصح أن يحمل على رسول رب الوديعه وعلى رسول المودع لان تفصيله في ضمان الرسول جار في رسول المودع والمودع خلاف الشيخ أحمد الزرقاني فانه قصر كلام المصنف على رسول رب الوديعه (قوله وركوب الدابة كذلك) والضامن لها المودع بالفتح ان كان اللبس أو الر كوب حاصل منه أو من غيره بأذنه وأمان حصل من غيره بغير اذنه كعاصب فلا ضمان على المودع والضمان بما عوى على المتعدي (قوله والقول له أنه ردها سالمة) هذا لا يحال في مفهوم قوله سابقا وبرى

بحصوله لربه بينة أو اقرار فان مات قبل الوصول رجع مرسله في تركته وان مات بعده فلا رجوع وهي مصيبة على المرسل ان (و) تضمن (بكسر الثوب) لسان متقصا (وركوب الدابة) كذلك وهذا مستعنى عنه قوله سابقا وبانفعاها ما ردها لربه أي يبرأ ربه عليه (قوله والقول له) بعينه (أنه ردها سالمة ان أقر بالفعل) أي اللبس ونحوه أي لم يعلم ذلك الا من اقراره



وعليه الكراء حينئذ وأما لو شهدت عليه بینه بالفعل فادعى أنه ردها سالمة لم يقبل قوله (وان أكرها) أي الوديعة بان كانت دابة أو عبدا  
أو سنة بینه (الملك) ونحوها يغير اذن ربه (ورجعت) سالمة (بحالها الا انه حسبها عن أسواقها) بان (٣٧٥) نقصت قيمتها ولو كانت للقيمة

(فلان) يار بها ان شئت  
(فيمتها يوم كرائه) لانه يوم  
التعدي (ولا كراء) لك مع  
أخذ القيمة (أو أخذه)  
أي الكراء (وأخذها)  
منه وينبغي حينئذ ان  
عليه انفقته وليس له  
ان زادت على الكراء  
أخذ الزائد كالعاصب  
وحكم المستعارة  
والمكثرة بتعدي بها  
المسافة المشترطة  
كذلك ومفهوم  
رجعت بحالها أنها ان  
تلفت فلزم القيمة يوم  
الكراء لانه يوم التعدي  
وان نقصت خسر  
كالنهي - ير الذي ذكره  
المصنف حسبها عن  
سوقها أم لا ومفهوم  
حسبها عن أسواقها  
أنها ان رجعت بحالها  
ولم يتغير السوق نقص  
خسر بين أخذها كريت  
به وكراء المثل فله  
الاكثر منهما (و) تضمن  
(بدفعها) لشخص  
(مدعي) حال من  
المودع بالفتح الذي هو  
فاعل الدفع أي وادعى  
دفعها (انك) بامودع  
بالكسر (أمرته به)  
أي بالدفع وانكر ربه  
وتلفت أو ضاعت بلا  
تقريب من القابض لها  
وقوله مدعي الخ أي بلا

ان رد غير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ الا بشهادة بینه برده لربه لا برده لحل الايداع لان ماها انتفاع به حال  
كونها وديعة وما تقدم انتفاع بها بعد أن تسلفها فإنها باقية في أماته وما تقدم خرجت من أماته لذمته  
ه عبق (قوله سالمة) أي وأنها اعانتفت بعد الرد (قوله وعليه الكراء) أي ان كان رب الوديعة شاه أخذ  
الكراء والا فلا كراء عليه هذا هو الحق خلافا للشارح من اطلاق لزوم الكراء تبعاً لح في أول العصب قاله  
شيخنا العدوي (قوله وأما لو شهدت عليه بینه بالفعل) أي بعد انكاره له (قوله ورجعت بحالها) أي من غير  
نقص في ذاتها ولو تعيبت كأي صج (قوله الا انه حسبها عن أسواقها) أي حتى تغيرت أسواقها بنقص ومثل  
تغير سوقها ما اذا طال الزمان طولا مظنه لتغير سوقها كما قال شيخنا (قوله بان نقصت الخ) أي بان كانت قيمتها  
وقت كرائها أكثر من قيمتها وقت رجوعها (قوله ولو كانت للقيمة) أي هذا اذا كانت تراد للبيع بل وان كانت  
مادة للقيمة هذا هو الصواب كما في طي خلافا لما قاله اللقاني وتبعه خش من أن الوديعة اذا أكرها  
المودع رجعت سالمة الا أنه تغير سوقها فان كانت للقيمة فليس لربها الا كراءها وأما ان كانت للتجارة فيخير  
ربها على ما قال المصنف فعمل كلام المصنف على خصوص التي للتجارة (قوله ان عليك) أي ياربها حيث  
أخذتها مع الكراء (قوله وليس له) أي ليس للمودع بالفتح اذا زادت النفقة على الكراء أن يأخذ من ربه  
رائد النفقة والحاصل أن النفقة والكراء ان تساوبا أو رادت النفقة على الكراء فان ربه يأخذها ولا يدفع  
شيأ ولا يأخذ شيأ معها وأما ان زاد الكراء على النفقة فانه يأخذها ويأخذ رائد الكراء (قوله كذلك) أي اذا  
رجعت غير سالمة فيخير ربه ان شاء أخذها أو أجرة المسافة التي تعدي بها وعليه حينئذ نفقتها فان رادت  
النفقة على الكراء لم يعر ربه شيأ ولا يأخذ معها شيأ وانما قلت ان رجعت غير سالمة لأمها اذا رجعت سالمة  
يس له الا كراء الزائد كما ياتي في العصب (قوله ان تلفت فلزم القيمة الخ) أي ولا كراء لها ولو كان أكثر من  
القيمة الخ ولو طلبه ربه لم يرض المودع بدفعه له اذا طلبه (قوله وان نقصت) أي وان رجعت ناقصة في  
داتها بان رجعت مريضة أو هزيلة وسواء حسبها عن أسواقها أم لا والحاصل أن التخيير الذي قاله المصنف  
يجري فيما اذا رجعت سالمة بحالها ووجه اذا رجعت ناقصة الا أنها ان رجعت ناقصة خسر على الوجه المذكور  
مطلقا حسبها عن أسواقها أم لا وأما اذا رجعت بحالها فاعيا يخيير التخيير المذكور اذا حسبها عن أسواقها هذا  
هو الصواب (قوله وبدفعها) أي وضمنها المودع بدفعها (قوله وانكر ربه) أي أنكر أن يكون أمره بدفعها  
لذلك الشخص \* (تبيينه) \* مثل انكار ربه انكار ورثته ان مات في ح لومات المودع بالكسر فادعى المودع  
بالفتح أنه أمره قبل موته بدفعها فلان فانه يصمن ولا يصمدق ويحلف ورثة المودع على نفق العلم (قوله  
وتلفت) أي والحال أنها قد تفت عند ذلك الشخص الذي دفعت له أو ضاعت منه (قوله على الصور الاربع)  
أي دعواه أنه أمره بدفعها لذلك الشخص مباشرة أو بواسطة كتاب يعي غير مطبوع أو غير خط المودع  
بالكسر أو بواسطة رسول أو أمانة (قوله ولا رجوع له) أي للمودع وقوله حينئذ أي حين اذا أنكر ربه الامر  
بالدفع وحلف على ذلك وقوله لا اعترافه الخ الاعتراف المذكور اعيا يكون عند تحقق اذنه بالدفع له بان أمره  
مشافهة وأما ان لم يتحقق اذنه بالدفع له بان حسن الظن بامارته أو برسوله أو بكتابه غير المطبوع أو الذي  
هو غير خطه فانه ير جمع على القابض حيث كانت قائمة بيده أو اتفها الا ان تلفت غير سنده وذلك لعلم المودع  
بعدم تعدي به في القبض وهذه طريقة اللخمي والمتمم أن له الرجوع عليه حيث كانت قائمة بيده أو اتفها  
ولو صدقه على أنه قبض بوجه صحيح قاله شيخنا وفي بن أن المودع حيث صمن في هذه الحالة وهي ما اذا أنكر  
ربه الامر وحلف كان له الرجوع على القابض ولو تحقق اذن ربه في الدفع مان أمره مشافهة أو عرف  
الخط والامارة كافي النواذر عن ان الموارد لا يمنع من الرجوع عليه تصديقه فيما أتى به من الامارة والخط  
ونحوه لا ينسب لوقول اللخمي أنه لا رجوع للمودع الى القابض اذا اعترف بانه قبض بوجه صحيح

واسطة بان يقول أنت أمرتي بدفعها له بنفسك أو بواسطة بان يقول له جاءني كتابك أو رسولك أو أمانة فاشتمل كلامه على الصور الاربع  
(وحلفت) أنك لم تأمره أي فالصواب انكار ربه الامر بالدفع وحلف على ذلك ولا رجوع له حينئذ على القابض قطعا لا اعترافه أن الامر



قد ظلمه فلا ينظم هو القابض (والا) حلف (المودع بالفتح) (وبرى) من الضمان في جميع الصور ورجع بها على القابض لقبضه  
من غير منوع (الابينة) تقوم للدافع (٣٧٦) (على) ربحها (الامر) بالدفع فلا يضمن الدافع وهذا الاستثناء من قوله

تحقق اذنه في الدفع وان المودع طالم اختياره مخالف لما ذكره كلامه والارحه مافاله للخمي ولذا اقتصر  
في المج عليه (قوله قد ظلمه) أي بانكاره الامر بالدفع (قوله حلف المودع) أي أنك أمرته بدفعها لذلك  
اشخص (قوله في جميع الصور) أي الاربعة السابقة (قوله الابينة) أي تشهد بأن ربحها امر المودع بدفعها  
لذلك الشخص وهذا مفهوما قوله مدعيها أنك أمرته به ومثل البينة الكتاب المطبوع مع الشهادة على أن الخط  
خط صاحب الوديعة (قوله على ربحها الامر) مقتضى حل الشارح أن الامر يقرأ بالمد وهو غير متعين بل  
يصح سكون الميم أي الابينة تشهد على ربحها بالامر بالدفع له (قوله وهذا الاستثناء من قوله بدفعها) أي  
ضمن المودع بدفعها الشخص الابينة تشهد على ربحها بالامر بالدفع له (قوله ورجع الخ) أي وحيث قامت  
بينة للدافع على أن ربحها امره بدفعها فلان وقتلنا ضمان على الدافع حينئذ فان ربحها رجع على القابض  
ان ثبت تعديه عليها والافلا رجوع له على القابض كما انه لا رجوع له على الدافع فقول الشارح وهذا أي رجوع  
الامر على القابض ان ثبت تعديه عليها أي او كانت قائمة بيده (قوله راجع لقوله الابينة) أي وأما الصور  
الاربعة التي قبل الافلا يرجع المودع فيها على القابض كما قال الشارح تبعاً للخمي ويصح أن يجعل قول  
لمصنف ورجع على القابض راجعاً لما قبل الا أي وحيث ضمن المودع في الصور الاربع التي قبل الا وغرم  
رجع على القابض بما دفعه له وعلى هذا يكون المصنف ما شيا على طريقة ابن المواز المعتمدة والحاصل أنه ان  
جعل قوله ورجع الخ راجعاً لما بعد الا كان المصنف ساكتاً عن رجوع المودع على القابض في الصور الاربع  
التي قبل الا وعدم رجوعه عليه وأما ان جعل راجعاً لما قبل الا كان متسكماً على ذلك وساكتاً عن الرجوع  
وعدمه فيما بعد الا (قوله والافلا) أي والايثبت تعديه بأن تلفت بغير سببه فلا رجوع له على القابض  
كلا رجوع له على الدافع لعدم تعدى القابض في قبضها والدافع في دفعها (قوله شاهد على قول الباعث)  
أي من أنه أرسل ذلك وديعه أو صدقة وليس المراد أنه شاهد على فعل نفسه لان الفرض أن المبعوث له  
مصدق على القبض (قوله لتمسكه بالاصل) أي وهو عدم الصدقة لان الاصل عدم خروج الشيء عن ملك  
ربه على وجه خاص والاصل كالشاهد فلما انضم الاصل للشاهد صار الباعث كان معه شاهدين فذلك أخذ  
المال من غير يمين (قوله اكر يمين) أي لان الاصل كالشاهد الواحد فلا حلف معه (قوله أم لا) أي بأن  
كان باقياً بيد الرسول أو ليس بدواً منهما وقوله ملياً أو معدماً أي كان المبعوث له المال ملياً أو معدماً وكان  
على الشارح أن يزيد وسواشهد للرسول بينة على الدفع للمرسل اليه أم لا (قوله وهو قول ابن القاسم)  
وذلك لعدم تعدى الرسول بالدفع للمبعوث له سبب اقرار ربحها أنه امره بالدفع لمن ذكر فشهادته جائزة (قوله  
وظاهر المدونة) أي أن تاويل الاطلاق هو ظاهرها وهو للقاضي اسمعيل والحاصل أن ابن القاسم جعله  
شاهداً أو أطلق ولم يجعله أشهب شاهداً أو أطلق فقبل بينهما خلاف والمعتمد ما قاله ابن القاسم من جعله  
شاهداً مطلقاً وهو تاويل القاضي اسمعيل وقيل بينهما وفاق فكلام ابن القاسم محمول على ما اذا كان المال  
باقياً أو عدمه وكان المرسل اليه ملياً أو قامت بينة على الدفع للمرسل اليه وكلام أشهب محمول على ما اذا لم يكن  
للمال باقياً والمبعوث له معدماً ولم تقم بينة على الدفع له وهو تاويل ابن أبي ريد ومذهب سحنون التفصيل على  
بحوثه أو يل الوافق انظر بن (قوله ان كان المال بيده) المراد بكونه بيده كونه قائماً سواء كان بيده أو بيد  
غيره أي أو لم يكن قائماً بل عدمه وكان المبعوث له ملياً أو معدماً وشهدت بينة على الدفع للمرسل اليه وقوله  
لا عند عدمه أي عدم المال أي والحال أن المبعوث له معدماً ولم تقم بينة بالدفع له (قوله لانه يتهم الخ) وذلك  
لان المرسل اليه حيث كان معدماً لم يكن المال موجوداً ولم تقم بينة على الدفع له فان الرسول يضمن ولو كان  
المرسل اليه مقراً بالقبض لاحتمال أن يكون الرسول أخذ المال وتواطأ مع المرسل اليه المعدم فاقرار  
المرسل اليه المعدم بالقبض لا يفيقه على أحد القولين بخلاف الاشهاد على القبض فانه ينفعه (قوله  
تاويلان) محلها ما اذا لم يكن المال باقياً بيده ولم تقم بينة على الدفع للمرسل اليه والمبعوث اليه معدماً فيجوز

و بدفعها منقطع لان  
ما قبله مجرد دعوى  
والمراد بالبينة ما يشمل  
الشاهد واليمين وقوله  
(ورجح) الامر (على  
القابض) راجع لقوله  
الابينة على الامر  
ففاعل رجع عائد على  
الامر لا المودع بالفتح  
لانه اذا قامت له بينة على  
الامر برى فلا رجوع  
له على القابض وهذا  
اذا ثبت أن القابض  
تعدى عليها والافلا  
(وان بعث اليه بمال  
فقال) المبعوث اليه  
(تصدق به على  
وأكرت) الصدقة  
وقلت بل هو وديعة  
أو فرض (فالرسول  
شاهد) على قول  
الباعث فان شهد للمرسل  
أخذه بلا يمين لتمسكه  
بالاصل مع شهادة الرسول  
وان شهد للمرسل اليه  
أخذه على أنه صدقة  
عليه يمين فان لم يشهد  
الرسول بأن قال  
لا أدري فالفسلوب لرب  
المال لكن يمين (وهل)  
تقبل شهادته (مطلقاً)  
كان المال باقياً بيد المبعوث  
اليه أم لا ملياً أو معدماً

وهو قول ابن القاسم وظاهر المدونة وهو الراجح (أو) انما يكون شاهداً (ان كان المال بيده) أي بيد المبعوث اليه أو بيد  
الرسول وهو مما يعرف بعينه لا عند عدمه فلا تقبل شهادته لانه يتهم على اسقاط الضمان عن نفسه وعليه تاويل ابن أبي ريد (تاويلان)



يتفقان على قبول شهادته عند وجود المال بغيره (و) تضمن (بدعوى الرد) لهما من المودع بالفتح أو وارثه (على وارثان) أيها المودع بالكسر لأنه دفع لغير المؤمن وكذا دعوى وارث المودع بالفتح أنه ردها اليك (٢٧٧) (أو) على (المرسل اليه المنكر) أو لم يعلم إقراره

فيضمن الرسول ولا يبرأ  
الابينة قال فيها ومن  
بعث معه بمال ليدفعه  
إلى رجل صدقة أو صلة  
أو سلفاً أو غن مبيع أو  
يتاع لك به سلعة فقال  
قد دفعته إليه وأكذبه  
الرجل لم يبرأ الرسول  
إلا ببينة اتهمى  
(كعليك) أي كدعوى  
المودع الرد عليك  
باربها فانه يضمن (ان  
كانت له) أي لربها فقيه  
الثقات من الخطاب  
(ببينة) أي بالابديع  
ويحتمل أن ضمير له  
للإبداع أيضاً فلا الثقات  
(مقصودة) أي للتوثق  
بان يقصد بها أن لا تقبل  
دعوى الرد إلا ببينة ويشترط  
علم المودع بذلك فلا تكن  
بينة الاسترعاء ولا غير  
مقصودة ولا مقصودة  
لشيء آخر غير ما قد منا  
فيصدق في دعوى الرد (لا)  
تضمن (بدعوى التلف)  
أو الضياع بلا تقريبطولو  
مع البينة المقصودة  
للتوثق (أو) دعوى (عدم  
العلم بالتلف أو الضياع)  
أي لا يضمن إذا قال  
لا أدري هل تلفت بحرق  
ونحوه أو ضاعت بنحو  
سرفه لانه أمين ادعى أحد

شهادة الرسول على قوله المرسل في هذه الحالة على الأول لا على الثاني (قوله يتفقان عند وجود المال بغيره)  
أي يبرأ الرسول أو يبد المبعوث إليه أو لم يوجد واحد منهما وكان المرسل اليه ملبياً أو قامت بينة للرسول  
على الدفع للمرسل اليه والخلاف بين التأويلين إنما هو في صورة ما إذا كان المال غير موجود أصلاً وكان المرسل  
إليه معدوماً ولا يبينه للرسول بالدفع للمرسل اليه فعلى الأول تجوز شهادة الرسول على قول المرسل لا على الثاني  
(قوله لانه دفع لغير المؤمن) أي ومن ادعى الدفع لغير من اتهمه فلا يصدق إلا ببينة فلما قصر ترك الأَشهاد  
ضمن (قوله وكذا دعوى وارث المودع أنه ردها اليك) أي فانه يضمن كافي عن الجواهر وكذا إذا ادعى وارث  
المودع بالفتح أن مورثه دفعها قبل موته لو ارثك يا مودع فالضمان في هذه الصور الأربعة وأما ان ادعى ورثة  
المودع بالفتح على ورثة المودع أو على المودع أن مورثهم قدردها للمودع قبل موته فلا ضمان عليهم في هاتين  
الصورتين كما أنه لا ضمان إذا ادعى المودع بالفتح على المودع بالكسر أنه ردها له والحال أنه لم يقبضها بينه  
مقصودة للتوثق أو ادعى المودع بالفتح على ورثة المودع بالكسر أنه ردها لمورثهم قبل موته والحاصل أن  
صاحب اليد الموثمة إذا كانت دعوى الدفع منها لليد التي اتهمها فلا ضمان على المدعى سواء كانت الدعوى  
صادرة من ذي اليد الموثمة أو من وارثه على ذي اليد التي اتهمته أو على وارثه وفيما عدا ذلك الضمان (قوله  
وعلى المرسل اليه المنكر) عطف على وارثك أي وتضمن الوديع بدعوى الرد على المرسل اليه المنكر وحاصله  
أن المودع إذا أرسل الوديع مع رسوله إلى ربه بأذنه فأنكر ربه وصونها إليه ولا يبينه تشهد عليه بقبضها من  
لرسول فان الرسول يضمنها لتفريطه بعدم الأَشهاد (قوله أو لم يعلم إقراره) أي بقبضها من الرسول لموته  
فيضمنها الرسول لو رثته لتفريطه بعدم الأَشهاد ومحل ضمان الرسول ما لم يشترط على المودع عدم الأَشهاد  
على دفعها لربها فان اشترط ذلك فلا ضمان عليه والضمان على المودع وسيأتي للشارح التيسير على ذلك  
(قوله فانه يضمن) أي لانه اتهمه على حفظها لا على ردها (قوله ن كانت له بينة الخ) الطاهر أن مثل  
البينة المذكورة أخذ ورقة على المودع بالفتح بخطه كالمبيع لا أن (قوله ويحتمل أن ضمير له للإبداع) أي  
واللام عني على وقوله أيضاً أي كما أن ضمير به للإبداع (قوله بان يقصد) أي المودع بالكسر تلك البينة  
وقوله أن لا تقبل دعوى الرد أي من المودع بالفتح (قوله ويشترط علم المودع ذلك) أي تلك البينة (قوله  
ولا تكن) أي في الضمان بينة الاسترعاء أي لانه يقبل معاهد دعوى الرد (قوله ولا مقصودة لشيء آخر)  
كما لو أشهداها خوفاً من موت المودع لبأحدهما من تركه أو يقول المودع بالفتح أخاف أن تدعى أنه سلف  
فأشهد لي بينة أنها وديعه فأشهداها فيصدق في دعوى الرد كما دأبنا من المودع بالفتح بالأشهاد على نفسه  
بالقبض كما قال عبد الملك وقال ابن زرب ونحوه لابن يونس لا يبرأ إلا بالأشهاد لانه ألزم نفسه حكم الأَشهاد  
وعاقره الشارح علم أن المصنف حذف عدم مقصودة قيداً لا بد منه وهو للتوثق لان المقصودة أعم  
(قوله ولو مع البينة المقصودة للتوثق) أي لانه أمين على حفظها (قوله ونحوه) أي كحرق وأكل فأر (قوله  
هو مصدق الخ) أي وأما إذا قال لا أدري أتلفت بحرق أم رددتها أو لا أدري هل ضاعت بسرفه أم رددتها  
فانه يضمن فيهما ان قبضها بينة مقصودة للتوثق لانه ادعى أمرين غير مصدق في أحدهما وان لم يقبضها  
بينة مقصودة للتوثق فلا ضمان عليه ويحتمل مطلقاً سواء كان منهما أو غير منهما حقق عليه الدعوى أم لا  
في صورة ما إذا قال لا أدري هل تلفت أو رددتها أو ضاعت أو رددتها والحال أنه لم يقبض بينة مقصودة  
للتوثق (قوله وحلف المتهم) قيل هو من يشار إليه بالتساهل في الوديع وقيل هو من لبس من أهل الصلاح  
(قوله في دعوى التلف أو الضياع) أي كذا في صورة دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وقوله وحلف  
المتهم أي سواء حقق رب الوديع عليه الدعوى أو اتهمه (قوله دون غيره) أي دون غير المتهم فلا يحلف إذا  
لم تحقق عليه الدعوى وأما إذا حققت عليه الدعوى فانه يحلف وهذا كله في المسائل الثلاث دعوى التلف  
أو الضياع ودعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما في دعوى الرد فقط وفي قوله لا أدري هل تلفت أو

(٤٨ - دسرق ثالث) أمرين هو مصدق في كل منهما ولو مع بينة الموثق (وحلف المتهم) دون غيره في دعوى التلف أو الضياع (ولم  
يفده شرط بغيرها) أي ان شرط عند أحدها أنه لا عين عليه في دعوى التلف أو الرد لم ينفعه ذلك لأنه مما يقوى التهمة فلم ينجح في حلفه (فان نكل



حلقت ياربها والزمتة الغرم في دعواله التحقيق بان جازمت بكذبه وأما في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (ولا) ضمان على الرسول (ان شرط) على رب المال (الدفع للمرسل اليه بلاينة) فيعمل بشرطه ويحلف أنه دفع فهدم مقيدة لقوله سابقا والمرسل اليه المنكر فلو قال هناك لأن يشترط الدفع بلاينة لكان (٣٧٨) أحسن (و) تضمن (بقوله) لربها (تلفت قبل أن تلقاني بعدم دفعها) له ولو لعدرا أقامه

كاستغاله بالتوجه الحاجة ولو أثبت العذر لأن سكونه عن بيان تلفها دليل على بقاءها إلا أن يدهي أنه أعما علم بالتلف بعد أن لقيه فلا يضمن ويحلف إن اتهم (كقوله) تلفت (بعده) أي بعد الثاني وامتنع من دفعها له (بلا عذر) ثابت فإنه يضمنها فإن كان الامتناع لم يثبت لم يضمن (لا) يضمن (ان) قال لا أدري متى تلفت أقبل أن تلقاني أو بعده كان هناك عذر أم لا ويحلف المتهم (و) يضمن (بمنعها) من الدفع لربها (حتى يأتي الحاكم) فضاغت (ان لم تكن) عليه (بينه) بالتوثق عند ابداعها والا فلا ضمان والمراد الحاكم الذي لا يخشى منه (لان) قال عند طلبها منه (ضاغت من) مدة (سنتين) وأولى أقبل (و كنت أرجوها) فلا ضمان (ولو حضر صاحبها) بالبلد ولم يخبره بضياعها (كالقراض) تشبه تام في قوله وقوله تلفت إلى هنا أي أن عامل القراض حكمه حكم

رد دنها والحال أنه ليس هناك بينة مقصودة للتوثق فإنه يحلف كان منهما أم لا حقق عليه الدعوى أم لا (قوله) حلقت ياربها والزمتة الغرم في دعواله التحقيق) فإن لم يحلف في التحقيق صدق المودع بالفتح (قوله) وأما في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (أي لان بين التهمة لا تنقلب كذا الحج فحمل كلام المصنف على خصوص دعوى التحقيق ونحوه قول المواق لم يقل ابن يونس في المتهم إذا نكل إلا عدم رد اليمين والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله للبيان أن بين التهمة تنقلب هنا على المشهور وكانهم شددوا هنا مراعاة للإمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا على بين التهمة وغيرها اه بن (قوله) ولان شرط على رب المال (لعل الأولى ان شرط الرسول على المودع بالفتح اذ هذا هو المناسب لجعل هذا تقييد لقوله سابقا والمرسل اليه المنكر تأمل (قوله) فيعمل بشرطه) أي من جهة عدم تضمينه وأما المرسل فإنه يضمن للمرسل اليه حيث لم يشهد الرسول على الدفع (قوله) وبقوله تلفت الخ) صورته أن المودع اتى المودع يوم السبت فطلب منه الوديعة فامتنع المودع من دفعها العذر اعتذر به أو لغير عذر ثم انه اتيه في ثاني يوم وطلبها منه فقال له انها تلفت قبل أن تلقاني أمس فإنه يضمن (قوله) لان سكونه عن بيان تلفها) أي حين لقيه أولا (قوله) وامتنع من دفعها) أي والحال انه امتنع من دفعها له حين الملاقاة أولا بلا عذر ثابت بان امتنع لغير عذر بالسكينة أو لعذر محتمل (قوله) لم يضمن) أي لحمله على أنها تلفت قبل اللقاء ولم يعلم به إلا بعده (قوله) كان هناك عذر) أي منع من دفعها له حين لقيه أولا (قوله) حتى يأتي الحاكم) أي من سفره ويدفعها له بحضوره أو حتى تأتي البينة ويدفعها له بحضورها وأما دامت المرأة الوديعة حتى يقضي زوجها حاجته فتلفت فلا ضمان عليها كما في ح (قوله) فضاغت) أي قبل صورة القاضي أو البينة وانما ضمن لانه يصدق في دعواه الرد فلا يحتاج لدفعها لربها بحضور الحاكم أو البينة وحينئذ فهو متسبب في ضياعها بحبسه لها واعلم أن مثل الوديعة فيما ذكر الرهن فإذا طلب ربه فكأنه وامتنع المرتهن من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلف قبل اثباته فإنه يضمنه ان لم يكن قبضه بينة مقصودة للتوثق (قوله) والا فلا ضمان) أي إذا حسمها المحي بالقاضي أو البينة فضاغت أو تلفت قبل حضور من ذكر (قوله) وكنت أرجوها) كتب بعضهم أنه ينبغي أن يذكر هذا إلا بد منه في بني الضمان وأنه لو لم يذكره لضمن وذلك لان ربه يقول له لو أعلمتني بضياعها كنت أفتش عليها فترك إعلامي تفريط منك (قوله) فلا ضمان) أي ولو لم يخبر بذلك أحدا (قوله) ولو حضر صاحبها) أي هذا إذا كان صاحبها عابثا بل ولو حضر صاحبها خلافا لمن قال انه يضمن ان كان صاحبها حاصرا بالبلد لان ترك إعلامه بضياعها دليل على كذبه (قوله) تشبه تام في قوله وبقوله تلفت الخ) أي فيضمن العامل مال القراض إذا طلبه ربه فبذمه منه ولو لعدرا ثم قال له بعد ذلك ضاع قبل أن تلقاني أو بعد أن لقيتني ان منعه أولا لغير عذر ثابت ولا ضمان اذ تلفت وقال لا أدري متى تلفت وضمن بمنعه من ربه حتى يأتي الحاكم إذا كان ليس عليه بينة للتوثق لان قال ضاع من سنتين وكنت أرجوه (قوله) وأما قبله) أي قبل ضوض المال (قوله) لمن ظلمه بمثلها) أي مملوكة لمن ظلمه وقوله بمثلها متعلق بظلمه والباء سببية وبعدها مضاف محذوف أي بأخذه مملوها وتقدير الكلام وليس له الاخذ منها إذا كانت مملوكة لمن ظلمه سبب اخذ مثلها أي في القدر والجنس والصفة (قوله) ان أمن العقوبة) أي ان أمن على نفسه العقوبة بالضرب فافوقه من حس أو قطع أروة سل (قوله) والذيلة) أي كان ينسب للخيانة لان حفظ العرص واجب كالنفس (قوله) ويشهد له الخ) أي وأما جبراد لآمانة لمن اتهمه ولا تحس من خائن فاجاب ابن رشد بان معنى ولا تحس الخ أي لا تأخذ ازيد من حذق فتكون خائنا وأما من اخذ حقه فليس بجائن (قوله) ولا أجرة حفظها

المودع بالفتح في قوله تلفت قبل أن تلقاني الخ لكان بعد ضوض المال وطلب ربه أخذه وأما قبله فامتساعه من القسم أو من عطف احصار المال لا بوجوب ضمان لان الاول له في معه (وليس له) أي للمودع بالفتح (لا حذمها) أي من الوديعة إذا كانت (لمن ظلمه بمثلها) والمذهب أن له الاخذ منها قدر حقه ان أمن العوبة والردية ورجعها سدا أو منكر أو طالم يشهد له من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الخ وسيأتي للمصنف في الشهادات ومن قدر على شبهة فله أخذه الخ ولا فرق بين أخذ العين والمثل والقيمة على المذهب (ولا أجرة حفظها)



لان حفظها نوع من الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجرة كالقرض والضمان ان لم يشترطها أو يجربها عرف (بمخلاف محها) فله أجرته ان كان مثله يأخذ (ولكل) من ربهها والمودع (تركها) متى شاء فله ربهها وأخذها والمودع ردها (٣٧٩) الألعراض فيحرم وقد يصيب (وان

أودع) شخص (صيا أو)  
أودع (سفيها) وديعة  
(أو أقرضه أو باعه  
فأنلف) أو عيب (لم  
يضمن) الصبي أو  
السفيه شيأ لان ربه هو  
المسلط له عليها (وان)  
كان قبوله لما ذكر (بأن  
أهله) ما لم ينصبه وإليه  
في حائوته مثلاً  
فيضمن لانه لما نصبه  
لليبيع والشراء والاخذ  
والعطاء فقد أطلق له  
التصرف (وتعلقت)  
الوديعة (بذمة) العبد  
(المأذون) له في التجارة  
(عاجلاً) قبل عتقه  
فتؤخذ منه الآن وليس  
للسيد فسخ ذلك عنه  
ولا تؤخذ من مال التجارة  
ان كان لسيد (و)  
تعلقت (بذمة غيره) أي  
غير المأذون فتؤخذ منه  
(اداعق) لا برقبته لانها  
ليست جنابة ولا يباع  
فيها (ان لم يسقطه  
السيد) عنه فان أسقطه  
عنه لم ينبع (وان قال)  
المودع بالفتح لشخصين  
تناوعاها (هي لأحدكما  
ونسبته تحالفا وقسمت  
بينهما) كالوكلا فان  
فكل أحدهما أخذها  
الحالف وحده (وان  
أودع اثنين) وغاب  
وتسارعاه من تكون  
عنده (جعلت سيد

عطف على الاخذ منها أي وليس له أجرة حفظها (قوله لان حفظها نوع من الجاه) هذا يقتضي منع أخذ  
الأجرة على الحفظ ولو اشترطت أخرى لم يعرف ولا وجه له اذا لم يشرط حوازا لأجرة على الحراسة كما قال ابن  
عبد السلام فالأولى أن يقال انما يمنع أخذ الأجرة على الحفظ لان عادة الناس أنهم لا يأخذون لحفظ الودائع  
أجرة والحاصل أن تفرقة المصنف بين الحفظ والمحل فيما اذا كان العرف أخذ أجرة المحل دون الحفظ ولو انعكس  
العرف انعكس الحكم أو استوى العرف استوى الحكم (قوله بمخلاف محها) أي الكائنة فيه فقط من المنزل  
أو الحائوت كان ما كالمودع أو بالكراء فله أجرته أي ما لم يشترط المودع بالكسر عدمه أو يجز العرف بعدمه  
(قوله فله ربهها) أي من عند المودع وترك الأيداع وقوله ردها له أي بعد الأيداع بل له عدم قبولها من  
أول الأمر وبالجله انها جائزة من الجانبين بالنظر لذاتها لا لما يعرض لها من وجوب أو حرمة أو غيرهما من نية  
الإحكام الخمسة فالوجوب كمال في بد محجور عليه اذا لم يؤخذ منه تلف وكما يقع في زمن النهب من الأيداع عند  
ذوي البيوت المحترمة والحرمة كقبولها من غاصب ليحفظها ثم ترد له لا ربه (قوله أو أقرضه) أي دفع له مالا  
يعمل فيه قراضاً أو فرد الضمير لان العطف بأو (قوله هو المسلط له) أي لمن ذكر من الصعبر والسفيه (قوله  
عليها) أي على اتلافها أي على اتلاف ما ذكر من الوديعة والقراض والمبيع (قوله وان كان قبوله) أي قبول  
من ذكره من الصعبر والسفيه وقوله لما ذكر أي من الوديعة والقراض والمبيع وقوله باذن أهله أي في قبول  
الوديعة أو القراض أو الشراء والذي حرره أبو علي المسناوي رجوع المبالغة للوديعة فقط كما يفيد لفظ  
المدونة في المواق وأما ان اشترى باذن وليه أو قبل القراض باذن وليه وأنلف القراض أو ما اشترى فضاياه  
من وليه انظر بن (قوله فيضمن) أي وليه الناصب له لا الصبي ما أنلفه مما اشترى أو دفع له قراضاً أو وديعة ومحل  
عدم الضمان أيضاً في الوديعة والقراض والمبيع ما لم يصرن الصبي أو السفيه ماله بما أخذه والا ضمن ما أنلفه  
في المال الذي صونه به أي أنه يضمن القدر الذي صونه فقط مما كان ينفق مثله عادة ولا يعتبر زيادة الترفه على  
أكله أو لسه فاذا تلف المال الذي صونه به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره (قوله وتعلقت الوديعة بذمة  
العبد المأذون) أي اذا أنلفها (قوله فتؤخذ منه الآن) أي ان كان له مال أو مما يطرأ له من المال والمراد أنه  
يؤخذ منه الآن عوضها (قوله وليس للسيد فسخ ذلك عنه) أي اسقاط عوضها عنه (قوله ان كان لسيد)  
أي وأما ان كان له أخذت منه (قوله وتعلقت بذمة غيره) أي اذا أنلفها وطاهاه تعلقها بذمة العبد وان أدن  
له سيد في قبولها ولا شيء على السيد وهو كذلك (قوله لا برقبته) أي بحيث تدفع رقبته لرب الوديعة ان لم يفرده  
سيده (قوله ان لم يسقطه السيد) ذكر الضمير باعتبار عوض الوديعة أو باعتبار معناها وانما كان للسيد اسقاط  
عوضها عنه لانه ذين وهو يعيب العبد لانه ينقص من نعمه اذا أراد بيعه لان مشتريه يريد أنه اذا مات بعد أن  
أعتقه وله مال ولا وارث له استبد بها له ولا يأخذ غرماءه (قوله وان قال هي لأحدكما) أشعر ذلك أنه حي أما  
لومات وقال الوارث لا أدري هي لمن منك لا أن أبي كان يدكر أنه أوديعه فالحكم أنهم اتوقف أحداهن  
يستحقها واحد منهما أو من غيرهما بالينة لان الموضوع أن المودع لم يعينها ولا غيرهما (قوله تحالفا) أي  
بمخلاف الدين اذا قال المدين هو لأحدكما ونسبته فانه يعزم لكل واحد قدر ما عليه كذا قال عبق والذي في بن  
ان في كل من الوديعة والدين خلافاً نص ابن عرفة وفي كرون الدين كالوديعة أو عكسه ثالثاً لتفرقة المذكورة  
لانه يشدد فيما في الذمة أكثر من الأمانة ولو قال لمن تسارعاه هي لأحدكما ونسبته ثم قال هي ليست لواحد منكما  
لم يقبل قوله وكانت بينهما بعد حلفهما (قوله جعلت سيداً لأعدل) أي جعلها الحاكم بسدا لأعدل (قوله فان  
تساوى العدل) أي وأما لو كانا غير عداين فهل توضع عند غيرهما كالوصيين أو تبقى بايديهما خلاف الأول  
ظاهر المدونة كما في المراق والثاني حرم به عباص ونقله عن سحنون اه بن

باب في حكم العارية

الأعدل) والضمان عليه وحده ان شرط ان كان ربهها حاضر فالحاكم له على تساوي العداية قسمت بينهما ان قبلت القرض والا فالقرعة  
باب في حكم العارية وما يتعلق بها وهي تشديد التحية وقد تحفف



ينهما وان كان النذب  
يستلزم الصحة لاجل  
اقادة عدم الصحة في  
المخرجات الا تية وصحة  
العقد استجماعه  
الشروط الشرعية  
(اارة) أي اعطاء وتعليق  
(مالك منفعة) لذات  
فليس من شرط المعبر  
أن يكون مالكا للذات  
كما سنبه عليه (بلا  
حجر) متعلق بمالك  
نخرج المحجور من صبي  
وسفيه وعبد ولو ما ذوما  
له في التجارة لانه انما  
أذن له في التصرف  
بالعوض لا في نحو العارية  
الاما كان استئلافا  
للتجارة وشمل كلامه  
الحجر الجعلي من المالك  
فانه اذا منع المستعير من  
الاعارة فلا يجوز له أن  
يعير ولا فرق في الجعلي  
بين الصريح وغيره  
كقوله لولا أخوتك أو  
ديانتك أو نحو ذلك  
ما أعرتك وقوله (وان  
مستعيرا) مبالغة في الصحة  
لا في المذهب اذ يكره له أن  
يعير ما استعاره ومحمل  
الصحة ما لم يمنع المالك  
كما تقدم (لا) تصح اعارة  
(مالك انتفاع) وهو من  
ملك أن يتنفع بنفسه  
فقط وهو من قصر  
الشارع الانتفاع على

ما خذ من التعاور أي التداول فهي واو به فاصل عارية عورية فعلية بفتح عين تخفف ياؤها وتشدد تحركت  
لواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقبل انما مأخوذة من عرابع ومعنى عرض فاصلها عاروة فاعولة قلبت  
لواو الثانية ياء لتطرفها والتاء في فية الا تفصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلب  
لواو ياء وأدغمت الياء في الياء هذا في المشددة وأصل المحققة عاروة فاعولة فأبدلت الواو ياء لتطرفها وقبل ان  
يائه مأخوذة من العار فاصلها عارية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ورد ياءها الواو كانت يائية لثقل القوم  
بتعيرون مع أنهم قالوا وتعاورون أي يعير بعضهم بعضا (قوله صح وندب اعارة الخ) يعني أن مالك المنفعة سبب  
ملكه للذات المنتفع بها أو استجاره لها أو استعارته لها يصح له أن يعير غيره تلك المنفعة فخرج بقوله مالك  
الفضولي فاعارته للمالك العير غير صحيحة أي غير منعقدة كهيته ووقفه وسائر ما أخرجه بغير عوض أما ما أخرجه  
بعوض كبيعته فانه صحيح منعقد لكن يتوقف لزومه على رضا مالك (قوله لاجل اقادة عدم الصحة في المخرجات  
الآتية) أي وعبر بتدب لاجل اقادة حكمها الاصل ولم يعبر في غيرها من العقود بحكمه غالباً بل يقتصر فيه  
على الصحة لان الاصل فيما صح الاباحة بخلاف هذه فانه لما خاف حكمها وهو النذب الاصل في الصحة وهو  
الاباحة نص عليه (قوله ان يكون مالكا للذات) أي بل المدار على ملكه المنفعة كان مالكا للذات أو مستأجرا  
لها أو مستعيرا لها (قوله متعلق بمالك) أراد بالتعلق الارتباط يعني أنه متعلق بمعدوف حال من مالك أي حالة  
كون ذلك المالك ملتصبا بعدم الحجر عليه (قوله من صبي وسفيه وعبد) أي وكذا يخرج المريض اذا أعار  
طارية قيمة منافعتها أزيد من ثلثه فانها غير صحيحة ولا يرد على المصنف عارية الزوجة اذا كانت قيمة منافعتها  
أزيد من الثلث فانها صحيحة مع أنه محجور وعليها في التبرع عاراد على الثلث لا فرق بين التبرع بالذات أو بالمنافع  
لانه لما قدم قوله وللا رجوع الجميع ان تبرعت بزائد ادفع ترهم دخوله هنا في عدم الصحة وحاصله أنها  
مستثناة من كلام المصنف هنا قريبة كلامه السابق (قوله وشمل كلامه الخ) أي فليس مراده خصوص  
الحجر الشرعي الاصل وهو حجر المال بل مراده مطلق حجر الشامل للجعلي والاصلي والجعلي هو ما جعله المعير  
على المستعير بان قال له لا تعرها (قوله لا مالك انتفاع) قال عيج وملك الخلو من قبيل ملك المنفعة لا من قبيل  
ملك الانتفاع وجئت فقل ملك الخلو بيعه واجارته وهبته واعارته وبورث عنه اذ مات ويتعاصص فيه غرماؤه  
وقد أفتى الشيخ شمس الدين القفاني وأخوه الناصر القفاني بان الخلو معتد به لجريان العرف به وقال بن بمثل  
ماد كرم من الفتوى وقعت الفتوى من شيوخ فاس المتأخرين كالشيخ القصار وابن عاشر وأبي زيد القاسمي  
وسيدى عبد القادر القاسمي وأضرابهم والخلو اسم لما يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي وقعت الدراهم في  
مقابلتها ولذا يقال آجرة الوقف كذا آجرة الخلو كذا وشرط الخلو احتياج الوقف لعدم الربح وذلك بان تكون  
أرض برأحام موقوفة على جهة أو دار متخربة موقوفة على جهة وليس في الوقف ربح يعبر به في دفع انسان  
دراهم بلجهة الوقف ويأخذ تلك الأرض أو الدار على جهة الاستئجار ويجعل عليها آجرة يدفعها كل سنة تسمى  
حكرا أو ينيها والمفعلة الحاصلة بينائه تسمى خلو فاذا كانت تلك الدار تؤجر كل سنة بعشرة بعد البناء وكانت  
الآجرة المجعولة كل سنة ديناراً واحداً كانت التسعة آجرة الخلو والديار آجرة الوقف (قوله وهو من قصر الشارع  
الخ) أي بخلاف مالك المنفعة فان الشارع جعل له الانتفاع بنفسه وبغيره كالمالك والمستأجر والمستعير فلكل  
مهم أن يؤجر وأن يهب وأن يعير كما أنه يستفيع نفسه (قوله كما كن بيوت المدارس) أي بوصف كونه  
محجورا أو مرابطا والحال أن المساكن موقوفة على المجاورين في تلك المدرسة أو على المراتطين في ذلك الرباط  
فلاستحقاقه الانتفاع بذلك الوصف فاذا استعنته بذلك الوصف فلا يجوز له بيع ولا كراء ولا هبة ولا عارية ولا  
سكن فيه نعم يجوز له أن يسقط حقه منه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما  
وقع للبرلى في سكنى حلوة الناصر به فانه قد أسقط له حقه فيها من كان يملك الانتفاع به عند قدومه لغير  
الحج ويجوز اسقاط الحق في الانتفاع بسيوت المدارس والوطائف مجانا وفي مقابلته سراهم على



بإعادة وهذا إشارة إلى الركن

الثاني من أركان العارية

وهو المستعير يرضى أن

شرط المستعير أن يكون

من يصح أن تبرع

عليه فلا تصح العارة

للدواب ولا للجملات

وكذا عارة مسلم أو

مصحف لكافر إذا أصبح

التبرع عليه به وأشار

للكرن الثالث بقوله

(عينا) أي ذاتا (للمنفعة)

أي لأجل استيفاء

منفعتها فاللام للعلة

والقول بأنها تشبه لام

العاقبة ولا يصح أن

تكون للعلة لأن العلة

ثواب الآخرة مما لا يلتفت

إليه هنا وقوله عينا

معمول لا عارة لأنه أضيف

لفاعله ومفعوله الأول

من أهل التبرع والاصل

يصح أن يعبر بالمالك

أهل التبرع عليه عينا

للمنفعة (مباحة) استعمالا

وان لم يبيع بيعها ككتاب

سيب ووجد أضعفة

أو جلد ميتة دبغ

(لا كذا مسلما) فلا

يجوز لمأفقه من اذلال

المسلم وهو محتر من

أهل التبرع عليه

وأدخلت الكاف المصحف

له والسلاح لمن يقاتل

به من لا يجوز قتاله (و) لا

عاراة (جارية لوطه)

أو استمتاع بها

المعتمد كافي عن البرزلي وإذا سقط ما لا سقاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فان أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضاءها كالعارة يقوان أطلق في الإسقاط فلا يعود له كما أفاده البرزلي وقوله كساكن بيوت الخ أي وكالمستعير الذي منع من أن يعبر لأن المعبر إنما قصد انتفاع ذلك الشخص المخصوص الموصوف بكونه مستعيرا أي وكن استعار كتابا وقفا فليس له أن يعبره لأنه مالك للانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها كما مر (قوله والجالس في المساجد والأسواق) أي فانه إنما يستحق الانتفاع بذلك المكان الذي اشتهر بالجلوس فيه من المسجد أو السوق فليس له بيعه ولا اجارته ولا عارته نعم له أن يسقط حقه فيه لغيره على ما مر (قوله من أهل التبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله من بمعنى اللام) اعترضه بن بأنه لا داعي لذلك لأنه سمع تعدية أعار لمفعوله الثاني بمن تارة وباللام أخرى كباع ووهب يقال أعاره منه وله (قوله وهذا إشارة إلى الركن الثاني) أي فلماذا كرر شرط المعبر وهو كونه مالك للمنفعة وأن يكون غير محجور عليه شرعا بذكر شرط المستعير فذكر أنه لا بد أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار (قوله من يصح أن تبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله إذا أصبح التبرع عليه) أي وان كان من أهل التبرع عليه في الجملة أي بغير ذلك (قوله فاللام للعلة) أي ومعلومها العارة لا النذب أي أن مالك المنفعة يعبر الذات لأجل استيفاء المنفعة منها وهو ظاهر على أنه لا مانع من جعل معلولها النذب أي أعارة ذات العارة الذات لأجل الانتفاع بها (قوله والقول بأنها تشبه لام العاقبة) أي كما قال عبق وشبهها بالام العاقبة باعتبار الإيلولة أي نذب لمالك المنفعة أن يعبر عينا بول أمرها إلى استيفاء المنفعة منها أي عاقبة عارة العين وما آل أمرها استيفاء المنفعة قال عبق وأعماله كن لام لعاقبة لأنم التي يكون ما عدها تقيضا لمقتضى ما قبلها كالعداوة والحزن المناهية عن مسعى الالتقاط من المحبة والسرور وهما يستقيضانه لأنهما يتجامعه فهى تشبهها من حيث الإيلوية كما مر اه ورد عليه بأن الحق أن لام العاقبة لا يشترط فيها ذلك دليل وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون (قوله لأن العلة) أي في النذب ثواب الآخرة (قوله مما لا يلتفت إليه) أي لصحة جعلها للعاقبة كما علمت وبصح جعلها للعلة ولا نسلم أن علة النذب الثواب بل الثواب مرتب على الانتفاع الذي هو العلة ولذا صرح البساطي بأن الثواب عاقبة لا علة (قوله ومفعوله الأول من أهل التبرع) أي وعينا مفعوله الثاني واعترضه بن بأن الصواب العكس لأن قوله من أهل التبرع مفعول مقيد بالجار فهو المفعول الثاني وعينا مجرد عن الجار فهو المفعول الأول كافي قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا (قوله يصح أن يعبر) أي مالك المنفعة (قوله لمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها (قوله مباحة) بالنصب صفة لعينا (قوله استعمالا) أي من جهة الاستعمال كانت مباحة من جهة البيع أيضا أم لا (قوله ووجد أضعفة أو جلد ميتة دبغ الخ) أي فهذه الاعيان كلها مباحة الاستعمال وان لم يجز بيعها وحشيش فتجوز عاراتها (قوله لا كذا) المعطوف بلا محذوف بدليل المعطوف عليه أي لا يصح أن يعبر مالك المنفعة لغير أهل التبرع عليه كعاراة ذبي عبد مسلم فهذا تصريح بمفهوم قوله من أهل التبرع (قوله فلا يجوز لما فيه من اذلال المسلم) الأولى فلا يصح لأن هذه الامور مخرجة من الصحة وعبر الجائر قد يكون صحيحا ثم جعل المصنف هذه العارية غير صحيحة يقتضى أنه لا يجبر على اخراجه من ملكه ويؤجر عليه لعدم استقرار ملكه عليه وهذا خلاف الطاهر والطاهر أنها تفتى ويؤجر عليه مثل هبة العبد المسلم للذي كما صرح به خش وجزم به بن أيضا وحشيشه على المصنف المؤاخدة في اخراج هذه الامور من الصحة وشارحا جعل بقوله أي لا يجوز الى جعل الاخراج من الجواز الذي تستلزمه الصحة تأمل (قوله وأدخلت الكاف المصحف له) أي عارة المصحف له أي للذي وكذا أدخلت الاواني استعمالها في تكمر ودواب لمن يركبها الاذية مسلم ونحو ذلك من كل ما لا ربه أمر ممنوع فالكاف يلاحظ دحوها على ذي وعلى مسلما (قوله وجارية للوطه) أي لا يجوز عارة جارية للوطه وليس المراد لا تصح عارة جارية للوطه كما هو ظاهره لا بها صحة لكن يجبر المستعير على اخراجها من تحت يده بإعادة ويبيح ان تكون عارته للوطه كتحليلها له في عدم الحد اذا حصل ووطه وفي التفريق



(أو خدمة) أي ولا إعاره خدمة تجارية (غير محرم) أي لرجل غير محرم لأنه يؤدي إلى الممنوع (أو) إعارتها (لمن تعتق عليه) من ذم أو أتى وكذا إعاره العبد (وهي لها) أي والمنفعة زمن الإعاره لمن تعتق عليه تكون للجارية لا لسيدها ولا للمعارة فلها أن تواج نفسها زمنها (والأطعمة والنقود قرض) (٣٨٢) لا عارية وإن وقعت تلفظ العارية لأن المقصود من

على الواطى وإن امتنع من التقويم فتقوم جبراً عليها (قوله أو خدمة غير محرم) أي لا يجوز إعاره الجارية لخدمة رجل غير محرم لها فإن نزل ذلك بيعت تلك الخدمة من امرأة أو رجل مأمون إلا أن يكون المعبر قصد نفس المعارفة فالأمة له وتبطل العارية ثم محل عدم الجواز ابتداءً لأن يكون مأموناً وله أهل والأجارت العارية كإقال الخمس واقتصر عليه المواق (قوله لا يؤدي إلى الممنوع) أي وهو الخلوة والاستمتاع ما يرى من ابن أبي نعيم عن ثعلبة عن أبي مهران عن رجل في خلوة الرجل بأمة زوجته والظاهر الجواز إن وثق من نفسه بالأمانة والأمانع وأما الخلوة بالأجنبية فمنوعة مطلقاً لأن النفس مجبولة على الميل إليها وإن كانت كبيرة انظر من (قوله أو إعارتها لمن تعتق عليه) أي لخدمة من تعتق عليه وانما منع إعارتها لذلك لأن ملك المنفعة يتبع ملك الذات فلما كان من تعتق عليه لا يملك ذاتها فكذلك منفعته لا يملكها فلذا منعت إعارتها لخدمته وهذا في غير الرضاع وأما الرضاع فتستوى الإعاره والأجارة في الجواز والحاصل أن الرضاع تستوى فيه الإعاره والأجارة في الجواز لافرق بين حرة وأمة وأما الخدمة غير الرضاع فتمنع الإعاره والأجارة فيها لافرق بين حر ورفيق فلا يجوز للولد استئجاره والد له أو والدته في غير الرضاع هذا ما صرح به ابن عرفة (قوله والمنفعة) مبتدأ وقوله تكون للجارية أي المعارة خبر وقوله لا لسيدها أي المعبرها (قوله ومنها) أي زمن العارية والظاهر أنه ليس لسيدها منعها من الإجارة وليس له نزع أجرها منها الاعتراف السيد بملك الأمة للأجرة وعدم استحقاقه لها فإتراءها منها من قبيل رجوع الإنسان في هبته (قوله مع رد عينها) أي والنقود والأطعمة انما يستفح بهامع ذهاب عينها (قوله بل كل مادل على تملك المنفعة بعرض كفي) لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها إلا إذا قيدت بعمل أو أجل أو لم تقيد وجرت العادة فيها بشئ من العمل أو الزمن والالم تلزم كإسداد المصنف (قوله ويجاز أعتى بعلامك اليوم مثلاً) أي أو بداتك أو بنفسك (قوله لا عينك بعلامي) أي أو بداتي أو بنفسي يوماً أو يومين وسواء مماثل المعان به لا تخافم لا وسواء اتحد نوع المعان عليه كالبناء أو اختلاف كالبناء والحرث كما قال المصنف وحذف المصنف متعلق الفعل الأول والثاني وهو المعان عليه بالنسبة للأول والمعان عليه وبه بالنسبة للثاني (قوله أي لا عارية) أي لأنها بعرض عوض وهذا بعرض (قوله من أجل) أي من بانه وتعيين العمل وقرب زمن العملين كنصف شهر فلا يجوز أعتى بعلامك عدا على أني أعتى بعلامي بعد نصف شهر لأنه نقد في منافع يتأخر قبضها وأما قول عبيد أن قرب زمن العملين كشهر فقد رده شيخنا وابن بان الصواب نصف شهر كسئلة اجتماع النساء على أن يعرلن كل يوم لواحدة فانه يجوز إذا كان يتأخر العمل لأحدهما نصف شهر فأقل والافسخ والمسلتان متفقتان في أن المعتذر نصف شهر فقط خلافاً لما ذكره عبيد مما يخالف ذلك وذكر المصنف هذه المسئلة هنا مع أنها ليست عارية بل إجارة كما قال نظير القول أعنى والإعانة معروفة (قوله وإذا وجب الضمان) أي لدعواه التلف أو الضمان كان ذلك قبل الاستعمال أو بعده أو في أثناءه فأنما يضمن الخفاء كانت قيمتها بدون الاستعمال أصلاً عشرة و بعد الاستعمال المأذون فيه ثمانية وضاعت ولو قبل الاستعمال فانه يلزمه ثمانية وهذه طريقة لابن رشد في المقدمات قبلها أبو الحسن وابن عرفة وغيرهما وهي المعتمدة وفي الشامل طريقة أخرى ضعيفة وحاصلها أنه يضمن قيمتها يوم آخر رؤية أن تعددت رؤيتها عنده وإن لم تعدد رؤيتها عنده ضمن الأكثر من قيمتها يوم قبضها يوم تلفها إذا كان التلف بعد الاستعمال المأذون فيه وأما لو تلفت قبل الاستعمال فانه يضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما يقصها الاستعمال (قوله لا يتيهم) أي أعتى بعلامي

العارية الانتفاع بهامع رد عينها لربها وأشار للركن الرابع بقوله (بما يدل) عليها قولاً كاعتبرت أو نعم جواباً لا عرني كذا أو فعلاً كإشارة أو مناوله فليس لها صبغة مخصوصة بل كل مادل على تملك المنفعة بعرض كفي (وجاز أعتى بعلامك اليوم مثلاً) (لا عينك) بعلامي أو ثوري وسواء اتحد نوع المعارف به كالبناء أو اختلاف كالحرائث والبناء أو الحصاد والدراس وسواء تساوى الزمن أو اختلف كاعتنى بعلامك يوماً لا عينك بعلامي يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة من أجل وتعيين العمل ويصح الرفع على معنى وهو إجارة (ضمن) المستعير (المغيب عليه) أي ما يعاب عليه وهو ما يمكن أخفاؤه كالثياب والحلي بخلاف الحيوان والعقار وأما السفينة

فإن كانت سائرة فما يعاب عليه وإن كانت بالمرسى فما لا يعاب عليه وإذا وجب الضمان فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل العارية على ما يقصها الاستعمال المأذون فيه بعد عينه لقد ضاعت خبها لا يقدر على ردها لأنه يتيهم على أخذها بقيمتها من غير رضا صاحبها (الالبينة) على تلفه أو ضياعه بلا شبهة



فلا يضمنه خلافاً لأشبه القائل بالضمان (وهل) ضمان ما يغاب عليه (وان شرط) المستعير (نقيه) عن نفسه لان الشرط يزیده ثم ما  
ولانه من اسقاط حق قبل وحواله فلا يعتبر اولا يضمن لانه معروف ومن وجهين العارية (٣٨٣) معروف واسقاط الضمان معروف

آخر ولان المؤمن عنده  
شرطه (تردد) في النقل  
عن المتقدمين (لا غيره)  
أي لا غير المغيب  
عليه فلا يضمنه المستعير  
(ولو بشرط) عليه من المهر  
واذا لم يضمن الحيوان  
ضمن لجأه وسرجه  
ونحوهما وانما جرى قول  
مرجع في العمل بالشرط  
فيما يغاب عليه دون غيره  
لان الشرط في الاول  
من المهر وفوق دون  
الثاني (وحلف) المستعير  
(فيما علم أنه بلا سببه  
كسوس) في خشب أو  
طعام ورقض فأر حرق  
نار (أنه ما قرط) كان  
مما يغاب عليه أم لا اذا  
ادعى عليه أنه انما حصل  
له ذلك من تقربطه فان  
نكل غرم نكوله ولا  
تردد على المدعي لانها  
يمين نعمة وكذا الودعة  
والرهن وعلم منه أنه  
يجب تعهد العارية  
والودعة والرهن ونحوها  
مما هو في أمانته اذا كان  
يخاف عليه العيب بترك  
التعهد وحيث ضمن  
فيضمن ما بين قيمته  
سليما بقيته بما حدث  
فيه فان فات ضمن  
جميع قيمته (وبرى)  
المستعير (في كسر سيف

مع كونه يعرف القيمة لانه يهتم (قوله فلا يضمنه) أي لان ضمان العواري عنده ضمان تهمه يتنى باقامة  
البينة على ما ادعاه خلافاً لأشبه حيث قال ان ضمان العواري ضمان عدا لا يني باقامة البينة (قوله تردد  
في النقل الخ) أي فقد عراني العتية الاول لابن القاسم وأشهب وعز اللخمي والمازري الثاني لابن القاسم  
أيضا وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بذلك الشرط وقيل ان شرط ان الضمان اذا كانت مما يغاب  
عليه يفسد العقد ويكون للمعير أجره ما أعاده (قوله فلا يضمنه المستعير) أي والقول قوله في تلفها ولو غير  
بينة الا أن يظهر كذبه (قوله ولو بشرط عليه) أي ولو كان الضمان ملتبسا بشرط عليه لان عدم ضمانه  
يطريق الاصله وحيث لا يتنفع المعير بشرطه ورد بل على مطرف كما في المواق حيث قال اذا شرط المعير  
لضمان لامر خافه من طريق مخرفة أو نهر أو لصوص أو نحو ذلك فالشرط لا يرم ان هلك بالامر الذي خافه  
وشرط الضمان من أجله والمعتمد أنه لا ضمان ولا عبء بشرطه ولو لا امر خافه قال شيخنا نعم تنقلب العارية  
مع شرط الضمان اجارة فاسدة لانه كان آجرها بقيمتها وهي مجهولة وحيث فيها أجره المشمل مع الفوات  
باستيفاء المنفعة وتنفذ قبل استيفاء المنفعة (قوله واذا لم يضمن الحيوان ضمن لجأه وسرجه) أي بخلاف  
ثياب العبد فانه لا يضمنها لانه حائر لما عليه كما في التوضيح بن اللخمي وفي بن ابن يونس عن ابن حبيب اذا  
أرسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيده فطبت أو ضلت فلا ضمان عليه لان الناس هكذا  
يفعلون وان لم يعلم ضياعها أو تلفها لا يقول الرسول وسواء كان مأمونا أو غير مأمون ذكره أبو الحسن في شركة  
المفاوضة اه كلامه (قوله دون غيره) أي فانه لم يجز فيه قول مرجع بالعمل بالشرط وهذا لا ينافي وجود قول  
مرجع فيه وهو الذي أشار له المصنف لو (قوله فيما علم أنه بلا سببه) أي فيما علم أنه بعير صناعه وهذا  
صادق بكونه حصل بتقربط منه فلذا حلف على نفي التقربط وبهذا اندفع ما يقال اذا علم أنه بلا سببه  
فالتقربط منتف عنه فكيف يحلف أنه ما قرط (قوله أو طعام) الاولى حذف لما مر من عدم صحة اعارته  
(قوله وحرق نار) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة نظر الى أم الحمرقة بنفسها والمالك في كتاب محمد جعل  
لبار مما يمكن أن ينشأ عن فعله ولا يبريه الا البينة انظر بن (قوله كان مما يغاب عليه) أي كان ذلك المستعار الذي  
حدث فيه ما ذكر مما يغاب عليه أم لا (قوله ولا ترد على المدعي) أي الذي هو المعير وكذلك الراهن والمودع  
بالكسر (قوله وكذا الودعة والرهن) أي فاذا ادعى الراهن أو المودع بالكسر أن السوس ونحوه كفرص  
لنار والحرق بالبار انما حصل بتقربط المرمي والمودع بالفتح فانه يحلف انه لم يقربط وعزم بمجرد نكوله (قوله  
ترك التعهد) أي فان ترك التعهد تقربط المرمي وأما اذا تركه بعد كمرض وحدث العيب فلا ضمان (قوله  
وحيث ضمن) أي لمكوله عن الجيب أو ترك التعهد تقربط ما حدث العيب (قوله وقيمته بما حدث فيه)  
الباء للملاسة وسواء كان قليلا أو كثيرا (قوله فان فات) أي المقصود منه سبب السوس أو النار أو قرض  
الفار (قوله ضمن جميع قيمته) أي كما هو في المدونة كما قاله بن وحاصله أنه اذا فات المقصود منه ضمن  
قيمة جميعه وان لم يفت المقصود منه ضمن ما بين قيمته سليما بقيته بما حدث فيه من العيب سواء كان كثيرا أو  
قليل (قوله ونحوها من آلة الحرب) أي استعارها صحيحة وادعى أنها الكسرت منه في المعركة (قوله ان  
شهد له انه كان معه في اللقاء) أي وان لم تعين البينة أنه صرب به صرب مثله وذلك لان الشأن للحافظة على  
آلة الحرب عند اللقاء لان بهانجته فلا يضره الا شهادة البينة بالتعدي بخلاف غيرها والحاصل أن المستعار  
دا كان آلة حرب وردها المستعير مكسورة فانه يبرأ من ضمانها اذا شهدت البينة أنها كانت معه وقت  
اللقاء ولم يثبت تعديده عليها في الاستعمال سواء ثبت أنه ضرب بها ضربا مشاها أم لا هذا مذهب ابن القاسم  
(قوله أو كان المستعار غير آلة حرب) أي كالفأس والقدم وورده المستعير منكسرا فانه يبرأ من ضمانه

ورح وحجر ونحوها من آلة الحرب اذا ادعى أنها الكسرت منه في المعركة من قبل العدو (ار شهد له انه) كان (معه في اللقاء) ومثل  
البينة القرينة فان تفصل المعركة ويرى على السيف أثر الدم وان لم تشهد بانه صرب بها ضربا مشاها (أو) كان المستعار غير آلة حرب  
وشهدت البينة أنه (ضرب به ضرب مثله)



فالتنوين والاعمال أن المستعار أن كان له ضرب وأتى بها مكسورة فذهب المدونة وهو المعتمد أنه يكفي في الخروج من الضمان شهادة اليقظة بانها كانت معه في اللقاء وان لم تشهد أنه ضرب بها ضرب مثله اخلافا للسمعون وان كان غير آله ضرب كفاس ونحوه وأتى به مكسور واقلابا في الخروج من الضمان من أن تشهد أنه ضرب به ضرب مثله وأما لو شهدت أنه ضرب به حجر او نحوه فالكسر ضمن فتدائن عمل كلامه على مسئلتين احدهما بطريق التنصص (٢٨٤) وهي السبب ونحوه من آله الحرب والثانية بطريق التضمن كالفأس ونحوه فقوله

في كسر كسيف أي وما شابهه في مطلق الضرب به وقوله ان تشهد له الخ راجع لمسئلة السيف وقوله أو ضرب الخ راجع لما شابهه كالفأس واحسن زبال كسر عن الثلم والحقاء ونحوهما فلا ضمان (وقول) أي جازله أن يفعل (المأدون) له فيه (ومثله) كعارته دابة ليحمل عليها ارب قمع فحمل عليها ارب قول أولير كيهما الى محل فركبها الى خبيرة مثله في المسافة وانما منعت المسافة في الاجارة الا باذن كاسياني لما فيه من فسخ دين في دين لكن الراجح أن العدول في المسافة لا يجوز كالاجارة (ودونه) كيلا أو دونه أو مسافة (لاضر) مما استعاره وان أقل زنة أو مسافة فلا يجوز كما اذا استعارها ليحمل عليها فحمل عليها حجارة أقل زنة (وان زاد) في الحمل (ماتعطب به) وعطبت (له) أي لربها (قيمتها) وقت الزيادة لانه وقت التعدي (أو كراؤه

شهدت اليقظة أنه ضرب به ضرب مثله فانكسر (قوله فالتنوين) أي لتنوين الموضوع وعلى هذا فصار به الشيء المستعار لا للسيف اه وجعلت أوى كلام المصنف بمعنى الواو وهو غير طاهر لانه يكون موافقا للسمعون في اشتراط الامرين في عدم الضمان عند كسر آله الحرب وقد قال فيه ابن رشد انه بعيد (قوله خلافا للسمعون) أي القائل لا يبرئه الا شهادة اليقظة على انه كان معه حين اللقاء وانه ضرب به ضرب مثله (قوله وما شابهه في مطلق الضرب به) أي كالفأس والقنبر وساطور والجزار (قوله وفعل) أي المستعير وقوله المأدون له فيه أي من المعير (قوله أي جازله) انما قال ذلك ولم يقل أي طلب منه فعل المأدون فيه ومثله لانه المأدون فيه وكذلك مثله لا يطلب بفعله وانما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه (قوله ومثله) أي وفعل مثله في الحل والمسافة على ما قال الشارح (قوله أولير كيهما الى محل الخ) قد تسع في ذلك عجز ورد طئي بأن المنع مما أولى من الاجارة لانه دفع في الاجارة عيصادون ماها وأيد ذلك بقول عدة انظره في بن والحاصل أن المعتمد أن المراد بالمثل الذي يباح للمستعير فعله المثل في الحل لاي المسافة وأما المثل في المسافة فيجتمع فعله هنا كالاجارة على المعتمد لما في كل منهما من فسخ المنافع في مثلها وهو فسخ دين في دين (قوله لما فيه من فسخ دين في دين) ان أراد بالدين الاجارة ففيه أنه املك للموخر بالعقد فلم يفسخ وان أراد فسخ المنافع في مثلها فهذا موجود في العارية فلذا قال الشارح لكن الراجح الخ (قوله لا أضر) أي لا يجوز له أن يفعل الاضر مما استعاره له سواء كان ذلك الاضر أقل مما استعاره له في الورن أو المسافة أو مساويا أو أكثر (قوله أقل زنة) وأولى اذا كانت مساوية في الزنة أو أكثر (قوله وان زاد الخ) أي وان استعار دابة ليحمل عليها شيئا معلوما فخالف وراد الخ واعلم أن الصور مستلانه اذا اراد ما تعطب به تارة تعطب وتارة تعيب وتارة تسلم فالأولى منطوق قول المصنف وان راد الخ والثانية لم يتكلم عليها المصنف ولا تدخل تحت قوله والاول حكمها أن ربا يأخذ من المتعدي الاكثر من كراء الزائد أو رش العيب والثالثة داخلية في قوله والافكر أو كما أنه ان زاد ما لا تعطب به ففيه الصور والثلاث وكلها داخلية في قول المصنف والافكر أو وهذه الاحوال الستة اذا كانت الزيادة في الحل لاي المسافة وأما الزيادة في المسافة فسيأتي الكلام عليها (قوله أو كراؤه) أي الزائد ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوي كراؤه ها فيما استعاره له فاذا قيل عشرة قبل وكم يساوي كراؤه ها فيما حمل عليها المأدون فيه وغيره فاذا قيل خمسة عشر دفع اليه الخمسة الزائدة على كراء ما استعيرت له (قوله كرديف تعدي المستعير في حله) أي فيخير ربه على الوجه السابق أي ولو كان ذلك الرديف صيدا أو عبدا أو سفيها (قوله واتبع به ان أعدم ولم يعلم) أي واتبع الرديف عارضى به ربه من قيمة الدابة أو كراء الرائد ان أعدم المردف والحال أن ذلك الرديف لم يعلم بالاغارة وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب حيث كان الرديف لم يعلم بالاغارة فلا ضمان عليه ولو كان المردف معسرا لانه غير متمدد ورده الا لخمى بانه وان كان غير متمدد الا أنه مخطئ والعبد والخطأ أي أموال الناس سواء ومحمل اتباع الرديف بما رضى به رب الدابة اذا أعدم المردف ان كان ذلك الرديف رشيدا وأما ان كان عبدا أو صيدا أو سفيها فانه لا يتبع شيء اذا لم يعلم بالعدا او الا كان جنابة في رقبته العبد وضمن المحجور كما تقدم في قوله وضمن ما أفسدان لم يؤمن عليه أفاده شيئا العدو (قوله فان أيسر المردف) أي فان كان المردف موسرا (قوله خلافا لظاهر المصنف انه لا يتبع الرديف) أي اذا كان لمردف ملبا وقوله مطلقا أي علم الرديف بالعداء أو لا وليس كذلك بل في مفهوم قول المصنف ان أعدم المردف تفصيل وحاصله انه ان كان

أي الزائد فقط لأن خيره تنفي ضرره (كرديف) تعدي المستعير في حله معه فهلكت ماله بخير بين أحد القسم المردف أو كراء الرديف (واتبع به) الرديف (ان أعدم) المردف (ولم يعلم) الرديف (بالاغارة) واداعرم الرديف لم يرجع على المردف لانه يقول للرديف انما اتوجه على الغرم بسببك فان أيسر المردف لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء خلافا لظاهر المصنف انه لا يتبع الرديف مطلقا



ومفهوم لم يعلم أنه ان علم بالعداء اتبع مع عدم المردف وملائته وحيث تعلق الضمان بهما فهل تقض القيمة على قدر ثقلها أو نصفين لان هلا كلاهما كان بهما معا ولو انقرد كل لم تهلك خلاف (والا) بان زاد ما تعطب به ولم تعطب تعيب أو سلمت أو مالا تعطب به وعطبت أو تعيب أو سلمت (فكرأوه) أي الزائد فقط في الصور الخمس لكن في صورة التعيب بخير في الاكثر من الزائد قيمة العيب وكلام المصنف في زيادة الجمل كما أشرنا له تبع الشراعه ويبقى الطرف فيما اذا زاد في المسافة والظاهر كما قالوا أن حكمها في ذلك حكم الاجارة فان عطيت بالزيادة فيها ضمن قيمتها كانت تعطب بمثلها أم لا وان تعيبت فله الاكثر من كراء الزائد قيمة العيب (٣٨٥) وان سلمت فكراء الزائد (ولزم)

المقدمة بعمل) كاعارة أرض لزرها بطا أو أكثر مما لا يخلف كقصب أو يخلف كبرسيم وقصب (أو أجل) كسكنى دار شهرا مثلا (لا نقضائه) أي ما ذكر وهو العمل في الاولى والاجل في الثانية (والا) تقيد بواحد منهما كاعارة ثوب لبسه أو أرض لزرها أو دار لبسكنها (فالمعتاد) هو اللزم وهو ما جرت العادة به بعار اليه فليس لربها أحدا قبله لان العرف كالكسر طول لكنه ينافي قوله وله الانخراج في كبناء الخ فانه يقتضي أن له ذلك بشرطه الا في على أن الراجح أن للمعبر أن يرجع في الاعارة المطلقة متى أحب وأجيب بان محل قوله والا فالمعتاد فيما أعير للبناء والعرس وحصل لا ان لم يحصل ولا فيما أعير لغيرهما كاعارة الدابة للركوب والثوب للباس والدار للسكنى على المذهب خلافا لظاهر المصنف ومحل لزوم المعتاد في البناء والعرس

المردف ملية لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء والا تتبع أيضا وصار للمعبر عريمان (قوله ومفهوم لم يعلم الخ) الاولى حذفه لانه مستفاد مما قبله وحاصل الفقه أن الرديف اما أن يعلم بالا عارة أو لا يعلم بها وفي كل اما أن يكون المردف ملية أو معدما فان لم يعلم الرديف بالا عارة عزم ان عدم المردف وان كان ملية لم يلزم الرديف شي وانما يعزم المردف وان علم الرديف بالا عارة اتبع من عدم المردف وملائته كما يتبع المردف فيكون لرب الدابة عريمان بخير في اتباع أيهما (قوله وحيث تعلق الضمان بهما) أي كما لو علم الرديف بالا عارة كان المردف ملية أو معدما (قوله فهل تقض القيمة) أراد به اما أخذه رب الدابة من أحدهما فيشمل القيمة وكراء الرديف (قوله في صورة التعيب) أي ما اذا زاد ما تعطب به وتعيبت كما في عيبق اما اذا زاد مالا تعطب به وتعيبت فليس للمعبر الا كراء الزائد (قوله والظاهر كما قالوا ان حكمها الخ) والفرق بين زيادة الجمل وزيادة المسافة ان زيادة المسافة محض تعدد مستقل مفصل بخلاف زيادة الجمل فانه مصاحب للمأدون فيه أفاده شيخنا واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في زيادة الجمل طريقة لابن يونس قال ابن عرفة وظاهر كلام عبد الحق وعبر واحد من الشيوخ أن زيادة الجمل كزيادة المسافة في التفصيل المذكور فيها ذكر ذلك في باب العصب (قوله ولزم المقيدة الخ) ابن عرفة لا يخفى ان أجلت العارية بزمان أو انقضاه عمل لزم اليه وان لم تؤجل كقوله أعرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو الدار أو هذا العبد أو الثوب في محبة ردها ولو بقرب قبضها ولزم رد ما تعار اليه ثالثها ان أعاره أسكنى أو غرس أو بناء فالثاني والا فالاول الاول لابن القاسم فيها مع أشبه والثاني لغيرهما والثالث لابن القاسم في الدمياطية فقول المصنف والا فالمعتاد مخالف لظاهر المدونة الا ان ابن يونس صوبه اه (قوله ان له ذلك) أي لربها أخذ ما قبل مضي ما جرت العادة أن تعار اليه (قوله شرطه لا في) أي وهو ان يدفع المعبر للمستعير ما أنفق من ثمن الاعيان (قوله على أن الراجح الخ) أي وهو قول ابن القاسم في المدونة مع أشبه (قوله متى أحب) أي ولو برب قبضها (قوله وحصل) أي ولم يكن هناك تقيد بأجل فيلزم ما جرت العادة ان الأرض تعار له للبناء أو العرس (قوله لان لم يحصل) أي الا كان لربها لرجوع متى أحب على المعتد وكذا يقال فيما بعد والحاصل أن الاقوال الثلاثة لاسفة فيما ادالم تقيد بأجل أو بعمل انما هي فيما أعير للبناء والعرس ولم يحصل الا وكانت الاعارة لغيرهما أو ماله كانت الاعارة للبناء والعرس وحصل فانه يلزم المعتاد اتفاقا (قوله خلافا لظاهر المصنف) أي من لزوم المعتاد مطلقا (قوله ومحل لزوم المعتاد في البناء والعرس) أي اذا حصل بالفعل مالم يدفع المعبر للمستعير ما أنفقه والا فله الرجوع قبل مضي المعتاد (قوله كما أشار له بقوله وله الانخراج الخ) أي فهو كالمستثنى من قوله والا فالمعتاد فكانه قال والا فالمعتاد في معار لبناء وغرس وحصل الا أن يدفع له ما أنفق فلا يلزم المعتاد وله انخراج المستعير (قوله وله) أي وللمعبر انخراج المستعير في كبناء أي فيما اذا أعاره الأرض لبناء أو عرس وحصل لا والحال أنه لم يحصل تقيد بأجل وبذلك ذلك المعبر بناء المستعير وعرضه ان دفع له ما أنفق (قوله لغيره بطله عدم التقيد) أي بالاجل (قوله وفيها أيضا قيمته) أي والى والى لان مالك المدونة (قوله أي قيمة ما أنفقه) أي من الاعيان التي يبيها من طوب وحجر وخشب ونحو ذلك (قوله ومحل دفع ما أنفق) أي من ثمن الاعيان (قوله أو محله)

(٤٩ - دسوقي ثالث) اذا لم يدفع المعبر للمستعير ما أنفقه والا فله الرجوع قبل مضي المعتاد كما أشار له بقوله (وله الانخراج) أي انخراج المستعير (في كبناء) وغرس ولو بقرب الاعارة قبل المعتاد لتقريبه بعدم التقيد (ان دفع ما أنفق) من ثمن الاعيان التي بني بها أو عرسها ومن أجره الفعلة (وفيها أيضا قيمته) أي ان دفع قيمة ما أنفقه (وهل) ما في الموضوعين (خلاف أو) فاق (قيمته) أي فمحل دفع القيمة (ان لم يشتره) بأن كان ما يبي به من طين وأحجار وخشب في ملكه أو مباحا لمحل دفع ما أنفق ان اشتراه للعمارة (أو) محله (ان طال) زمن البناء والعرس ومحل الثمن ان لم يطل (أو) محل دفع القيمة (ان اشتراه) أي اشترى ما عرسه أو ما بني به من حجر وطين



والمستعير (بغير كسر) وما أتفق أن لا يمكن بغير أربعين سيرا (أو ثلاث) أربعة واحد بالخلاف وثلاثة بالوفاء (وإن انقضت مدة البناء والغرس) المشتركة أو المعتادة (فكالمعاصب) (٣٨٦) لأرض بنيها أو غرسها فالحيار للمعير بين أمره هدمه وقلم شجره وتسوية الأرض كما

أي محل دفع القيمة أن طال زمن البناء والغرس أي لتغير الغرس والاعيان بطول الزمان (قوله تأويلات أربعة) محلها في عارية صحيحة فإن وقعت فاسدة فعليه أجرة المثل ويدفع له المعير في شأنه وغرسه قيمته (قوله فكالمعاصب) أي فالمستعير كالمعاصب بخلاف من استأجر أرضا من شخص مدة طويلة كسنتين سنة على مذهب من يرى ذلك لغرس أو يبنى فيها وفعل ثم مضت تلك المدة وأراد المؤجر اخراج المستأجر ويدفع له قيمة بناءه أو غرسه منقوضا له لا يجاب لذلك ويجب عليه بقاء البناء والغرس في أرضه وله كراء المثل في المستقبل وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكا أو وقفًا على جهة ومنه على ذلك في التوضيح ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشية خش وأقره (قوله وبين دفع قيمته منقوضا) فإن لم يكن له قيمة منقوضاخير بين أن يأمره بقلعه وبين أن يأخذه مجانا وإذا أخذه مجانا فلا يرجع على المستعير بقيمة القلع والهدم وتسوية الأرض فيما يظهر بخلاف المعاصب اه عبني (قوله وإن ادعاها أي العارية) كدانة أو ثوب أو آنية إلا أخذ الخ كالمو ركب دابة رحل لمكان كذا أو لبس ثوبا بالاسان جمعة أو استعمال آنية بالاسان شهرا ورجع بها فقال لربها أخذتها منك على سبيل العارية وقال ربها كثرتها مني فالقول قول المالك أنها كثرها منه يمين كما أن القول قول المالك إذا ادعى الأمانة وادعى الاستعمال لأن القول قول من ادعى عدم البيع لأن الشيء لا يخرج عن ملك ربه إلا بيينة (قوله فالقول له) طاهر المدونة أن هذا الحكم محله إذا وقع النزاع بعد الانتفاع أما لو تنازع قبله فالقول للادعي بنى عقد الكراء لأن القول لمنكر العقد اجاعا وهو ظاهر اه بن (قوله وفي الأجرة) أي في قدرها (قوله فالقول للمستعير بيمينه) أي أنه أخذها على وجه العارية لا الأجرة (قوله عزم سكوله) أي عزم الكراء الذي قاله المعير شكوله أن كان ما قاله من الكراء مشبها ولا عزم كراء المثل (قوله فللمالك بيمينه) أي فالقول للمالك بيمينه أي أنه يحلف المالك أنه ما دفعها له إلا على وجه الأجرة وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراءه له به (قوله فلا ظهر لاشئ له) قال الشيخ أحد وهذا هو الجارى على القواعد اه لكن الذي في النوادر عن أشهب كل في بن أن المالك إذا نكل كان له كراء المثل واقتصرنت عليه واعلم أن هذا التفصيل بين من يألف ومن لا يألف يجري فيمن أسكن شخصا معه في دار سكنه كما يجري في الدابة والسياب والآنية فإن كان لا يألف من أخذ الكراء فالقول للمالك أنه كراءه يمين فإن نكل فالقول قول الساكن يمين فإن نكل عزم الكراء معجور دنكوله وإن كان يألف فالقول قول الساكن أنه أسكنه بعير أجرة يمين فإن نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراءه به فإن نكل أحد كراء المثل أو لاشئ له على الخلاف الذي قد علمته وأما أن أسكنه بعير دار سكنه فالقول لربها أنه كراءه له أنف أم لا (قوله كراء المسافة) أي كما أن القول قول المالك بيمينه إذا تنازعا في رائد المسافة بأن قال المعير أعرتك دابتي من مصر لخرة وقال المستعير بل إلى دمشق فالقول قول المعير بيمينه إذا كان تنازعا قبل أن يريدا المستعير شيئا على ما ادعاه المعير وهذا صادق ثلاث صور ما إذا تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلا أو في أثناء المسافة التي ادعاه المعير أو في آخرها بان تنازعا في عرة لكن إن كان تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلا أو في أثناء المسافة حيز المستعير في الركوب إلى المحل الذي حلف عليه المعير أو يترك فإن خيف من المستعير أن يتعدى الموضع الذي حلف عليه المعير توثق منه قبل أن يسلمها إليه لئلا يتعدى (قوله فالقول له في نفي الضمان والكراء) أي فالقول قول المستعير بالنسبة لسي الضمان وفي الكراء مطلقا كان تنازعا قبل وصول دمشق أو قبله إلا أنه إذا كان التنازع قبل وصوله فلا يقبل قوله بالنسبة لما في من مسافة (قوله وهذا أشبه) أي أن محل كون القول قول المستعير بالنسبة لسي الضمان والكراء إذا تنازعا بعد أن ركب المستعير الرائد أن أشبه قوله وحلف فإن لم يشبه أو نكل عن اليمين كان القول قول المعير فضمن المستعير قيمتها ان عطيت في الزائد وكراءها ان ردت سالمة (قوله كما إذا كان اختلافهما

كانت وبين دفع قيمته منقوضا بعد اسقاط أجرة من يهدمه ويسوى الأرض إذا كان المستعير لا يتولى ذلك بنفسه أو خدمه والالم يعتبر اسقاط ما ذكر ويدفع له قيمته منقوضا تمامها (وإن ادعاها) أي العارية (الآخذ و) ادعى (المالك الكراء) بأن قال دفعته لك بكراء (فالقول له) أي للمالك يمين في الكراء وفي الأجرة إن ادعى أجرة تشبه والا رد لأجرة المثل فإن نكل فالقول للمستعير بيمينه فإن نكل عزم سكوله (الا أن ياتف مثله) أي مثل المالك (عنه) أي عن الكراء أي كان مثله يستعظم أخذ أجرة على مثل ذلك الشئ فالقول للمستعير بيمينه فإن نكل فللمالك بيمينه فإن نكل فلا ظهر لاشئ له (كزائد المسافة) المختلف فيه فالقول للمعير بيمينه (إن لم يزد) المستعير أي لم يركب الزائد الذي ادعاه وهو صادق بثلاث صور ما إذا لم يحصل ركوب أصلا أو حصل بعضها أو جميعها (والا) بأن ركب المستعير الزائد أو بعضه (فالمستعير) أي فالقول

له (في نفي الضمان) أن عطيت الدابة فيه (و) في نفي (الكراء) أي كراء الزائد أن سلمت وهذا ان أشبه وحلف والاف للمعير الخ كما إذا كان اختلافهما قبل ركوب المسافة المتفق عليها أو في أثناءها كما هو بخير المستعير في ركوب المتفق عليها أو بقيتها والترك



وبالغ على ما بعد الكاف من المستثنى قوله (وان) كانت الاستعارة (برسول مخالف) للمستعير أو المعبر أو لهما أي فالقول للمعبر ان لم يزد وان  
برسول مخالف له وموافق للمستعير والقول للمستعير ان زاد وان برسول مخالف له وموافق للمعبر وشبهه في عدم الضمان قوله (كدعواه)  
أي المستعير (رد ما لم يضمن) وهو ما لا يعاب عليه كغيره فالقول له ولا ضمان عليه ان لم يقبضه بينة مقصورة للتوثق والا ضمن وأما دعواه  
رد ما يضمن وهو ما يعاب عليه فلا يصدق وعليه الضمان مطابقة (وان زعم) شخص (٣٨٧) (أنه مرسل) من زيد (لاستعارة

حلي) مثاله من بكر  
فدفع له بكر ما طلبه  
(و) زعم أنه (تلف)  
منه (ضمنه مرسله)  
وهو زيد (ان صدقه)  
على الارسال (والا)  
يصدقه (حلف) أنه لم  
يرسله (وبرى ثم حلف  
الرسول) لصد أرسلني  
وأنه تلف سلام تفريط  
من (وبرى) أيضا وضاع  
الحلي هذا لكن الراجح  
أن الرسول يضمن ولا  
يحلف الا بينة بالارسال  
فالضمان على المرسل  
ومفهوم زعم أنه تلف  
أنه لو ثبت التلف بلا  
تفريط وقد صدقه  
المرسل فلا ضمان على  
أحد لا تقاؤه في العارية  
حيث ثبت ومفهوم  
حلي أنه لو كانت العارية  
مما لا يضمن كدابة فلا  
ضمان على أحد الا  
اذا عدي (وان اعترف  
بالعداء) بأن قال لم  
يرسلني أحد وتلفت منه  
ضمن الحر الرشيديون  
لسفيه والصبي (و) ضمن  
(العبد في ذمته)

الح) أي كان القول قول المعبر اذا كان اختلافا لهما (قوله) وبالغ على ما بعد الكاف من المستثنى (وهما ما اذا  
تعارى رائد المسافة قبل أن يري المستعير شيئا على ما ادعاه المعبر وما اذا تنازع بعد أن راد المستعير على  
ما ادعاه المعبر (قوله) وان كانت الاستعارة برسول) أي قبضها من المعبر وسلمها للمستعير (قوله) ان لم يرد) أي  
المستعير على ما ادعاه المعبر (قوله) وان برسول مخالف له وموافق للمستعير) وأولى اذا كان موافقا له ومخالفها  
للمستعير وأولى اذا كان الرسول لم يوافق واحدا منهما بل خالفهما (قوله) وان برسول مخالف له) وأولى اذا  
كان موافقا له ومخالف للمستعير وأولى اذا لم يوافق واحدا منهما والحاصل أن الرسول هنا لغو فلا يكون شاهدا  
لا حدهما اذا صدقه (قوله مطلقا) أي سواء قبضها بينة مقصورة للتوثق أم لا (قوله) ثم حلف الرسول  
(و يرى) ما ذكره المصنف في هذه المسئلة هو سماع عيسى عن ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد مذهب  
المدونة وهو أن الرسول يضمن اذا أنكر مرسله الارسال وحلف فقول المصنف ثم حلف الرسول و يرى  
ضعيف كما في بن وغيره واذا كان ذلك المرسل عبدا فجنابة في رقبته والى مذهب المدونة أشار الشارح بقوله  
اكن الراجح أن الرسول يضمن ولا يبرأ بالحلف (قوله) انه لو ثبت التلف) أي قبل وصوله للمرسل (قوله)  
لا تقاؤه في العارية) أي لا تنقضاء الضمان في العارية اذا ثبت تلفها بلا تفريط (قوله) وان اعترف) أي الرسول  
بالعداء أي بتعديده في أحد العارية تغير ارسال والحال أنها تلفت منه (قوله) ضمن الحر الرشيدي) أي عاجلا  
(قوله) دون السفيه والصبي) أي لتفريط المعبر بالدفع طماع عدم اختبار حالهما (قوله) لا رقبته) أي ولا في  
ذمته عاجلا وطاهره ولو كان ذلك العبد مأذونا له في التجارة والذي ينبغي أن المأذون كالحرى أنه يضمنها في  
ذمته عاجلا كما مر في الوديعه (قوله) فعليه وعليهم اليمين) قال طي هذا الا باني على المعتمد في المسئلة الاولى  
سواء أنكر والارسال أو لا أما الاول فلما تقدم أهم يحلفون ويعزم الرسول وأما الثاني فالرسول دفع المعبر  
اليه التي دفعت اليه بغير اشراف فيعزم على المشهور وصرح به في معين الحكم ولهذا قال الشارح والراجح ضمان  
الرسول كما تقدم (قوله) ويبدؤن باليمين كما في النقل) أي فكان الاولى للمصنف أن يقول فعليه ثم عليه  
اليمين فان سلكوا أدرك كل فالعزم عليهم ثم عليه أي أن رب المتاع يرجع عليهم فان تعسر الخلاص منهم رجع  
عليه وان حلفوا وسلكوا فالعزم عليهم وعكسه العزم عليه فقط وهذا معنى قول الشارح ومن سلك مسهما  
ضمن (قوله) وفي علف الخ) العلف الذي فيه الخلاف بفتح اللام ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف  
للدابة فهو على المستعير قول واحد وظاهر المصنف جرى القولين ولو طالت المدة وهو كذلك حسلا فالقول  
بعضهم انها على المستعير في الليلة والليلتين وعلى المعبر في المدة الطويلة والسفر البعيد كداني المسواق وقد  
عكس ذلك عتيق (قوله) قيل على ربه) أي لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء وربما كان علفها  
أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف الى الكراء (قوله) وقيل على المستعير) أي لان ربه  
فعل معر وفاد لا يليق أن يشدد عليه والمعتمد من القولين أن علفها على ربه بخلاف العبد المحدم فان  
مؤنه على مخدومه بالفتح كما فاده شيعنا العدوى وفي بن أن اللائق باصطلاح لمصنف أن يعبر بتردد انظر  
المواق اه كلامه

(باب في العصب)

لارقبته فلا يباع له (ان عتيق) وليس له استمطاعه (ون قال) الرسول (أوصيته) أي المعار من حلي ونحوه (لهم) أي لمن أرسلني  
فكذبوه وأدكر والارسال (ومله) ليمس أهم أرسلوه وأه أرسله (وعليه اليمين) أهم لم يرسلوه ولم يوصله لهم وتكون هدر او من نكل  
منهما ضمن ويبدؤن باليمين كما في النقل والراجح ضمان الرسول كما تقدم (ومؤنه أحدها) أي أجرة أحدهما من مكاه ان احتاجت لاجرة  
(على المستعير كردها) لربها (على الاطلس) لاسم معروف من المعبر فلا يملك أجرة معروف صمحه (وفي علف الدابة) المستعارة وهي عند  
المستعير (قولان) قيل على ربه وقيل على المستعير

\*(باب) \* في العصب وأحكامه



(النصب أخذ مال) أي استيلاء عليه (قهر) على واضع يده عليه (تعديا) أي ظلمه (بلا حراية) فأخذ نجس يشمل النصب وغيره كما أخذ  
 إنسان ماله من مودع أو مدين أو غير ذلك وهو من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمتبادر من المال الذوات  
 فخرج التعدي وهو الاستيلاء على المنفعة سكنى دار وركوب دابة مثلاً وقوله قهر حال مقارنته لعاملها خرج به السرقة ونحوها إذ لا قهر  
 حال الأخذ وإن حصل القهر

خرج به المأخوذ قهراً بحق  
 كالدين من مدين مما طل  
 أو من غاصب والزكاة كرها  
 من تمتع ونحو ذلك ولما  
 كانت هذه القيود تشمل  
 الحراية قال بلا حراية  
 لأخراجها لأن حقيقتها  
 غير حقيقة العصب  
 من حيث ترتب بعض  
 الأحكام على الحراية  
 دون العصب (وآدب)  
 غاصب (مميز) صغير أو  
 كبير بخلاف غيره  
 كجنون وصبي لم يبرأ  
 الله تعالى ولو عفا عنه  
 المعصوب منه بإجتهاد  
 الحاكم وإنما آدب الصبي  
 لأنه لدفع الفساد  
 وإصلاح حاله كما ضرب  
 الدابة لذلك (كذعبه)  
 أي كما يؤدب مدعي  
 العصب (على صالح)  
 وهو من لا ينهم به  
 لاختصاصه بالصالح  
 عرفاً وهو القائم بحقوق  
 الله تعالى وعباده  
 حسب الامكان بخلاف  
 مدعيه على فاسق أو  
 مجهول حال فلا يؤدب  
 وحلف الفاسق وإن لم  
 تكن للمدعي يمينه والا  
 ضمن إن حلف المدعي

(قوله في العصب) أي في بيان حقيقة (قوله أي استيلاء عليه) يعني ليس الأخذ الحسي بالفعل لا رمايل متى  
 حال الظالم بين المال وربه ولو أبقاه بموضعه الذي وضعه فيه ربه كان غاصباً واعتبر قول المصنف أخذ مال  
 الخ بأنه يشمل أخذ المسافع فقط لأنها متمولة بعاوض عليها مع أنه تعدى العصب للذات فكان الأولى أن يقول  
 أخذ مال غير منفعة لأجل إخراج التعدي فأجاب الشارح بقوله والمتبادر الخ (قوله أخذ آدمي) أي سواء كان  
 مسلماً أو ذمياً سواء كان أجنبياً أو قريياً وغيره والدولة لا يشترط كون ذلك آدمياً بالعلم (قوله ونحو ذلك) أي ونحو  
 نحو ذلك كأخذ الآب العني والجد من مال ولده قهر عنه فلا يسمى غصباً وإنما خرج ذلك بقوله تعدياً لأن  
 المتعدى من لا شبهة له في الأخذ شرعية ولا بوالجد لها شبهة لخبراً ومالك لا يملك وحاشا له فلا يحكم لذلك  
 بحكم لعصب وهو الحرمة والآدب (قوله وآدب) أي وحوالاً بعد أن يؤخذ منه ما غصبه (قوله صغير أو كبير)  
 أي سواء كان بالعلم أو غير البالغ وقيل غير البالغ لا يؤدب وحكي القولين ابن عرفة عن ابن رشد واللغوي وابن  
 شعبان (قوله بخلاف غيره) أي بخلاف غير المميز فلا يؤدب (قوله لخلق الله تعالى) علة لقول المصنف وآدب  
 مميز وهذا التعليل يجري في البالغ والصغير وقوله بدو الخ علة أخرى لتأديب الصغير (قوله ولو عفا عنه  
 المعصوب منه) أي خلافاً للمتيقن حيث قال لا يؤدب إذا عفا عنه المعصوب منه (قوله بإجتهاد الحاكم) أي  
 وتأديب الغاصب المميز بإجتهاد الحاكم فلا يحكم بقدر معلوم من الأسواط كالحدود (قوله كذعبه على صالح)  
 قال في السوادرجل أدب من ادعاه على صالح إذا كانت الدعوى على وجه المشاتمة لأن كانت على وجه التظلم  
 دعه بن فاذا ادعى عليه العصب على وجه التظلم فلا يمين عليه اتفاقاً بل إن أقام المدعي يمينه غرم والا فلا شيء  
 عليه (قوله وهو من لا ينهم به) أي ولواتهم بغيره كزنا وسكر فله شيناً وقيل المراد بالصالح من كان من أهل  
 الخير والدين فعلى هذا لا يؤدب من ادعاه على من يثم بالزنا والسكر (قوله بخلاف مدعيه على فاسق) أي وهو  
 من يشار إليه بالعصب ولم يكن مشتهراً به (قوله أو مجهول حال) وهو من لا يعرف بخبر ولا شر (قوله وحلف  
 الفاسق) أي إذا ادعى عليه شخص أنه غصب كذا وقوله إن لم تكن للمدعي يمينه أي على ذلك الفاسق بالعصب  
 (قوله والأضمن) أي والأيحلف الفاسق ضمن ما ادعى عليه به أنه غصبه (قوله وفي حلف المجهول حاله) أي  
 إذا ادعى عليه بأنه غصب كذا وعدم حلفه قولاً وأما إذا ادعى على من كان مشهوراً بالعصب فانه يهدد ذلك  
 المدعي عليه ويسجن لعله يخرج عين المعصوب فإن لم يخرج شيئاً حلف ويرى فإن بكل حلف المدعي واستحق  
 يظهر لك أن الأقسام أربعة لأن المدعي عليه بالعصب إما صالح وإما فاسق يشار إليه بالعصب ولم يشتهر به وإما  
 مجهول حاله وإما مشهور بالعصب (قوله وقيل لا) أي وقيل لا توجه عليه اليمين بل إن أقام المدعي يمينه عليه  
 بالعصب غرم والا فلا شيء عليه والقول الثاني أظهر لأنه أعم من كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعائه  
 والعصب من باب التجريح وهو إنما يثبت بعدلين (قوله وضمن العاصب المميز) أي تعلق به الضمان وقوله  
 بالاستيلاء أي بالخلوة يمينه وبين مالكة وإنما قلنا أي تعلق الضمان به ولم يقل أي ضمن بالفعل لأنه لا يحصل  
 الضمان بالفعل إلا إذا حصل مفوت ولو سماوى أو جنابة غيره (قوله عقاراً أو غيره) هذا هو المذهب خلافاً  
 لما في ابن الحاجب من أن غير العقار لا يتقرر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء بل حتى ينقل والافيض من  
 وسامه شارحه واعترضه ابن عرفة بأن المذهب ليس كذلك بل مجرد الاستيلاء على المعصوب يوجب ضمانه  
 قطعاً كان عقاراً أو غيره انظر ابن (قوله وأشار بقوله الخ) أي أن فائدة تعلق الضمان به بمجرد الاستيلاء اعتبار  
 القيمة يومه إذا حصل مفوت لا يوم القوات (قوله وسيأتي له الكلام عن خاص المنفعة) أي من أنه يضمنها

(وفي حلف المجهول حاله) (سواء) قيل يحلف لغيره من غرم فإن بكل حلف المدعي استحق فانه كل شيء له رقيق  
 لا (ضمن) العاصب المميز (بالاستيلاء) على المعصوب عقاراً أو غيره ولو تلف سماوى أو جنابة غيره عليه وأشار بقوله وضمن بالاستيلاء  
 أي بمجرد ادعائه أن القيمة تعتبر يومه لا يوم حصول المفوت والكلام هنا في ضمان الذات المعصرة به وسيأتي له الكلام على عاصب المنفعة  
 (والا) بكن العاصب مميزاً بل كان غير مميز وكذا الجناني على نفس أو مال الغير المميز (فردد) أي طريقته



الطريقة الاولى تحكي الخلاف فيما يضمنه هل يضمن المال في ماله والدية على عاقبته ان بلغت ثلث ديتيه والاف في ماله اولاً يضمن المال بل الدية على ما ذكرنا اولاً يضمن مالا ولا دية بل فعله هدر كالعجماء والطريقة الثانية تحكي (٣٨٩) الخلاف في حد السن الذي يضمن

فيه اذا كان صغيراً قبل سنة وقيل سنتان وقيل سنة ونصف وقيل شهران وقيل غير ذلك الا ابن شهر فلا ضمان عليه كالعجماء واعترض قوله والا بان معناه والا يكن العاصب مميراً وغير الممير لا يتصور منه غصب ويجب بانه يشمل المجنون المطبق وهو يتصور منه الغصب خلافاً لمن قصره على الصبي فاعترض ثم المذهب أن الصبي العبر المميز والمجنون يضمنان المال في مالهما والدية على العاقلة ان بلغت الثلث والاف في مالهما وأن التميز لا يحد من فقد يكون ابن سنة وقد يكون ابن أكثر ومحل ضمان المميز اذا لم يؤمن على مال والا فلا ضمان كما مر في الحجر وسيأتي في الجراح أن هذه كالحطاط وأشار بقوله (كان مات) الحيوان المغصوب عند العاصب الى أنه يضمن السماوي كأنه دام الدار المعصومة قبل سكنها (أو قتل) عبد (مغصوب) (قصاصاً) ان جنى بعد العاصب أو لحرائقه أو ارتداده (أو ركب) الدابة المعصومة

بمجرد فواتها على ربه او الحاصل أن عاصب الذات يتعلق به ضماناً من يوم الاستيلاء عليها ويضمن غلة تلك الذات من يوم استعمالها أو ما المتعدي وهو عاصب المنفعة فيضمن المنفعة بمجرد فواتها على ربه وان لم يستعمل الا عاصب البضع لاجل وطره والحر لاجل استعماله فانه انما يضمن بالاستعمال فاذا وطئ واستخدم غريم صدق الاول وأحره الثاني والا فلا (قوله الطريقة الاولى تحكي الخلاف) أي تحكي ثلاثة أقوال فيما يضمنه ومالا يضمنه (قوله اولاً يضمن المال الخ) أي فعله بالنسبة للمال كفعل العجماء وأما الدية فعلى عاقبته ان بلغت الثلث (قوله والطريقة الثانية تحكي الخلاف في حد السن) أي فهذه الطريقة تجزم بضمانه المال والدية ولكن تحكي الخلاف في حد أقل السن الذي يضمن فيه (قوله قليل سنة) فان كان عمره أقل منها فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنتان) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنة ونصف) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله والا يكن لغاصب مميز) أي بان كان غير مميز فردد (قوله ويجب بانه) أي غير المميز يشمل الخ على أن لصي يتصور منه الغصب بأن يأخذ المال قهراً من هو مثله أو أقل منه أو يتلفه اهـ شـ (قوله خلافاً لمن قصره على الصبي الخ) أنت خير بان الطريقة تقتضي المذکورين انما تتأتيان في الصغير وأما المجنون فلا يتأتى منه الا الطريقة الاولى فالاولى قصر كلام المصنف على الصبي ولا اعتراض عليه لان الصغير الغير المميز يتأتى منه الغصب كما علمت قنأمل (قوله ثم المذهب الخ) أي وجهين فالتردد ضعيف سواء كان فيما يضمنه أو في السن الذي يضمن فيه على أنه ليس من عادته جعل التردد في موضوع متعدد ولو حذفه كان أحسن اهـ عقب وما ذكره من أنه المذهب هو القول الاول من الاقوال الثلاثة التي حكمتها الطريقة الاولى (قوله فقد يكون) أي المميز المفهوم من التميز ابن سنة وقد يكون ابن أكثر فالمداري التميز على فهم الخطاب وحسن الجواب عنه (قوله ومحل ضمان المميز) الاول ومحل ضمان الصغير لما أفصده من المال سواء كان مميراً أو غير مميز ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان (قوله ان عمده كالخطا) أي فيكون على عاقبته ان بلغ ثلث ديتيه والاف في ماله (قوله كان مات) تشبيهه في الضمان في قوله وضمن بالاستيلاء (قوله أو قتل عبد الخ) أي انه اذا عصب عبداً قتل شخصاً بعد غصبه فقتل به فانه يضمنه العاصب وأما لو كان القتل سابقاً على العصب وقتل به عند العاصب فلا ضمان عليه وهذا ما يفيد كلام النوادر وقرر به ابن فرحون كلام بن الحاجب اذا علمت هذا فتوقف عقب تبع العاصب أحمد الرقاني في القتل السابق على العصب اذا قتل بسببه بعد العصب هل يكون موجبا لضمانه أو لا قصوراً نظر بن (قوله ولو لم يركب) أي لان مجرد وضع اليد بوجوب الضمان (قوله أودع) أي أنه اذا عصب دابة ودبحها لرمته القيمة بمجرد الدبح وصارت مملوكة للعاصب فيجوز له الاكل منها ويجوز لغيره أن يشتري منها والمذهب أن الذبح ليس عمقياً ولربها الخيار بين أخذ قيمتها أو أخذها مدبوحة من غير أن يأخذ معها ما قصه الذبح كما هو قول ابن القاسم في سماع يحيى وقيل انه يخير بين أخذ قيمتها أو أخذها مدبوحة مع ما قصه الذبح وهو قول ابن مسلمة قال ابن باجي وهو بعيد عن أصول المذهب اهـ بن (قوله ولربها) أخذها مدبوحة) أي وحيمته فليس الذبح مفيتاً للادابة المعصومة بخلاف ما تقتضيه كلام المصنف حيث عد من المفوتات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل ابن عبد السلام وأصله لان الجلاب وعلى المذهب فلا يجوز الشراء مما يدبحه الفصاة ولا يجوز الاكل منه (قوله لا شيء على مجتهد) أتلف شيئاً بفتواه ومن غير المختهد ان نصبه السلطان أو نائبه للفتوى لانها كوظيفة عمل قصر فيها والا يكن منتصباً للفتوى وهو مقلد فقي صمانه قولان مبنيان على الخلاف في الغرور القولي هل يوجب الضمان أم لا والمشهور عدم الضمان وقال شيخنا الطاهر أنه ان قصر في مراجعة النقول ضمن والا فلا ولو صادف خطؤه لانه فعل مقدور ولان المشهور عدم الضمان بالغرور القولي (قوله ثم هلكت) أي عنده قبل أخذها منه وقوله لانه لم يحددها الخ لانه لم يحدف أي فيضمن قيمتها لانه الخ (قوله أو أكل شخص طعاماً حصواً) أي أهدها

فهلكت بل ولو لم يركب (أودع) شيء لمغصوب فيضمن القيمة يوم العدي ولربها أخذها مدبوحة (أوجده) مودع (ودبحة) ثم أقربها أو قامت عليه بينة ثم هلكت ولو بسماوي لا يجحد هار كالعاصب (أو أكل) شخص طعاماً مغصوباً (بلاعلم) منه بان الطعام مغصوب



وبدئ بالغاصب فإن أعسر أو لم يقدّر عليه شيء إلا كل بقدر ما كان له أو ما وهب له فإن أعسر المتبوع أو لم يأسر أو من أخذ منه شيء فلا رجوع له على الآخر وأما يعلم فهو والغاصب (٣٩٠) سواء (أو أكره غيره على التلف) فإن المكره بالكسر يضمن لكن يبدأ بالمباشر للتلف

له الغاصب أو أكره ضيافة عنده (قوله وبدئ بالغاصب) أي فيضمن ذلك إلا كل بقدر ما كل لكن يبدأ الخ (قوله وأما يعلم) أي وأما إذا أكل الشخص طعاما مغموصا بامع علمه أنه مغموص (قوله فهو والغاصب سواء) فلا يبدأ الواحد عن واحد بل يغرم الآخر كل ويغرم الغاصب ما بقى (قوله لكن يبدأ الخ) الحاصل أنهم ما يضمنان مع هذا المباشر نه وهذا التسبب لكن المباشر يقدم في العمد على التسبب فلا يتبع التسبب إلا إذا أعدم المباشر وكل من غرم شيئا منهما فلا رجوع له على صاحبه بشيء مما غرمه هذا هو الذي في النوادر عن سعد بن وقيل بن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة وبه قررنا وقال انه المذهب فحمل المصنف على ظاهره من أن الضمان على المكره بالكسر فقط ليس بصواب انظر بن (قوله فأني له به) أي ثم أتلفه المكره بالكسر (قوله على كل منهما على السواء) أي فكل من قدر عليه منهما أخذ منه الجميع ومن غرم شيئا رجع نصفه على صاحبه وما ذكره في هذه المسئلة من أن الضمان منهما على السواء هو الذي اقتصر عليه سعد بن وقيل ابن عرفة بين هذه ومسئلة المصنف بان هذه قد وقع من كل منهما مباشرة بخلاف الأولى فلم يقع من المكره بالكسر إلا لا كراه ذلك قدم عليه المباشر اهـ بن (قوله أو في طريق الناس) أي أو بصلتها بالأحاطل (قوله وأما علمك) أي وأما لو حضرها بملكه أي أو بأرض موات فتردى فيها شيء فلا ضمان إذا كان حفرها بغير قصد ضرر أو ألو حفرها بملكه تنص ضرر كوقوع شخص معين أو وقوع سارق أو وقوع حيوان محترم غير آدمي وإن لم يقصد هلاكه فقد رآه الله أنه وقع فيها حيوان أو شخص آخر غير المعين والسارق وتلف فانه يضمن (قوله وقدم عليه) أي على الحافر المتعدي المردى معنى أن الضمان متعلق به وحده دون الحافر فانه لا ضمان عليه أصلا سواء كان المردى موسرا أو معسرا خلافا لما يؤولهم لفظ قدم من أنه إن أعدم المردى ضمن الحافر وليس الحافر كالمكره بالكسر ولعله لأن تسبب الحافر أضعف من تسبب المكره (قوله فسيان) هذا مقيد بما إذا علم المردى بقصد الحافر والاقتص من المردى فقط كما نقله المواق عن ابن عرفة وما ذكره المصنف من أنهم ماسيان هو قول الناصي أبي الحسين وهو المعتمد وقال القاضي أبو عبد الله بن هر ون يقتل المردى دون الحافر تعليلا للمباشرة (قوله في الإنسان المكافئ) أي لهما معا فان كان المكافئ أحدهما فقط كأن حفرها حر مسلم لأجل وقوع عبده معين فرداه فيها عبدا مثله قتل المردى دون الحافر تعليلا للمباشرة وعليه الأدب وانظر هل عليه شيء من قيمة العبد أم لا قاله عبق (قوله وصمان غيره) أي غير الإنسان المكافئ (قوله قيد عبدا مثلا) أي أوقع قيد حرق لثلاثين بق فذهب بحيث تعذر رجوعه فانه يضمن دية عبده كما يأتي في قوله تكر باعه وتعذر رجوعه من أنه لا مفهوم لباعه بل حيث أدخله في أمر يتعذر رجوعه فانه يضمن دية (قوله قيد لثلاثين بق) مفهومه أنه لو وقع قيد عبدا قيدا لثلاثين بق لم يضمن ولو تازع ربه مع الفاتح فادعى ربه أنه إنما قيده لخوف إباته وقال الفاتح عما قيده لثلاثين بق ولم تقم قرينة على صدق واحد منهما فالظاهر أن القول قول سيده لأن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته (قوله فأبق) أي عقب الفتح أو بعده بجملة (قوله إلا بصاحب ربه) أي إلا إذا فتحه بحضرة ربه ولو كان ربه نائما نرا ما خفي فاحتج بكون عبده شعور قال عبق والظاهر أن المراد بصاحبه ربه في مسئلة المصنف أن يكون بكان هو مظنة شعوره بحروجه وإن بعد عنه يسيرا إلا الملاصقة (قوله والاضمن) أي وإن كان صاحبه حاضرا غير مأثم (قوله لا يمكن ترجيعه عادة) أي بخلاف غيره فانه يمكن ترجيعه (قوله فسال ما فيه) أشار به لدفع ما يبال أن قوله أوقع حررا مكرور مع قوله أو على غير عاقل وحاصل الجواب أن ما هاتق الحر على غير حيوان وما هاتق شعوره على حيوان أو أن ما هاتق الحر قد هاتق ما في داخله نفسه وما هاتق الحر وأخذ آحر ما في داخله (قوله أو أخذ منه شيء إذا كان جامدا) لكن في هذه يقدم الأخذ لمباشرة على الفاتح ومحل ضمان فالح الحر ما لم يفتح بصاحبه ربه ولا فلا ضمان على من فتحه كما احتاره ابن تومس فقد حذف المصنف قوله إلا بصاحبه ربه من هنا دلالة ما قبله عليه ولو أخره وذكره هات كان أولى

على المكره بالكسر وكذا من أغرى ظالماعلى مال لا يتبع المغرى بالكسر الأبعد تعذر الرجوع على المغرى بالفتح لأن المباشر يقدم على التسبب ومفهوم على التلف أنه لو أكرهه على أن يأتيه بمال الغير فأني به فالضمان على كل منهما على السواء (أو حفر بنا تعديا) بان حفرها في أرض غيره أو في طريق الناس فتردى فيها شيء ضمن وأما بملكه بغير قصد ضرر فلا ضمان عليه (وقدم عليه) أي على الحافر لها في الضمان (المردى) أي تعلق به الضمان وحده لأنه المباشر والحافر متسبب والمباشر مقدم في الضمان ولا ضمان على الحافر (الا) أن يحفرها (المعين) فرداه فيها غيره (فسيان) الحافر والمردى في القصاص عليهما في الإنسان المكافئ وضمان غيره (أو فتح قيد عبدا) مثلا (أبق) فأبق ضمن قيمته لربه (أو) فتح بابا معلقا (على غير عاقل فذهب فيضمنه) (الإصاحبه



معمول لقوله ضمن (ولو بطلان مثله) ورد في قول من قال اذا غصبه يوم الغلاء فرخس بعد ذلك اخذ به قيمته يوم الغصب (وصبر) ربه اذا تعذر وجود المثل كذا كنهه نرج ابانها (لو خوده) صبر (بلده) أي لبلد الغصب ان وجد العاصب بغيره (ولو صاحبه) بان كان المثل المعصوب مع العاصب في غير بلد الغصب لان نفسه قد توجب للمثل لاراد العين وجاز دفع عن عن الطعام المثل على المذهب لان طعام الغصب يحرق بحرق طعام القرص ويحب التعجيل لئلا يكون نسخ دين في دين ورد في قول أشهب بخبر ربه ان اخذ به في أوقى مكان الغصب (ومنه) العاصب منه أي من التصرف فيه (لثق) برهن أو جازح صباع حق ربه (٣٩١) ومثله المقوم حيث احتاج لكبير رجل

ولم يأخذه ربه واذا منع من التصرف للتوثق فصرف فيه فصرفه مردود فلا يجوز لمن وهب له منه شيء قبوله ولا الاكل منه مثلاً وظاهره ولو فات عند العاصب ولزمه القيمة وبه قال بعض وقال بعضهم يجوز حينئذ ورجح وحاصله أن الحرام لا يجوز قبوله ولا الاكل منه ولا السكنى فيه مالم يقف عند الظالم وتعين عليه القيمة والا جاز على الأرجح ومن اتماه فقد استبرأ لدينه وعرضه (ولارد له) أي ليس للمعصوب منه أن يلزم العاصب رد ما صاحبه في غير بلد الغصب الى بلده لما مر أن نقل المثل فوت كالمقوم ان احتاج لكبير رجل خلافا للمعبرة وهذا يغني عنه قوله بلده ولو صاحبه (كجازته بعهه معيها) تشبيهه في عدم الرد والضمير في اجازته يعود على المعصوب منه وفي بيعه يعود على العاصب والاضافة فيهما من اضافة المصدر لفاعله وبعهه

قوله مع ل لقوله ضمن (أو تمنع بطلان مثله) ادعيب أو تمنع بطلان مثله ولو عصبه بعلاء وحكم عليه به من رجا فقله بطلان مثله متعلق بضمن وقيدنا بقولنا اذا تعيب أو تلف احترازاً عما لو كان المثل المعصوب موجوداً ببلد الغصب وأراد ربه أخذه وأراد العاصب اعطاء مثله فله ربه أخذه لانه أحق بعين شئيه وان كانت المثليات لا تراد لعيانها لكن اتفقوا على أن المثليات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراماً أو كان في ماله شبهة قرب المعصوب له غرض في أخذه عين شئيه لانه حلال ومال العاصب حرام (قوله قول من قال) أي وهو اللغوي (قوله قيمته يوم الغصب) أي لان العاصب أحق بالحل عليه (قوله صبر) أي المعصوب منه وجوباً بالبلد أي لبلد الغصب ان وجد العاصب بغيره محل ذلك مالم يتعذر الخلاص منه ذار حرج لبلده ولا عزمه قيمته في المحل الذي وجد فيه ولا يصبر عليه حتى يرجع لبلده كافي ح عن البررلى عند قول المصنف الآتي وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه (قوله لان نقله فوت) أي لان نقل المثل ولو لم يكن فيه كلفة فوت بخلاف نقل المقوم انما يكون فوتاً اذا كان في نقله كلفة واحتاج لكبير رجل واعلم ان فوت المثل يوجب غرمه مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخيير بين أخذه وأخذ قيمته (قوله بن أخذه) أي المثل وقوله فيه أي في البلد الذي وجد فيه العاصب (قوله ومنع منه) أي أن الحاكم يجب عليه أن يمنع العاصب من التصرف في المثل الذي صاحبه في غير بلد الغصب حتى يتوثق منه ربه برهن أو جيل (قوله فيه) أي في المثل المعصوب الذي صاحبه العاصب بغير بلد الغصب (قوله ومثله المقوم) أي ومثل المثل المقوم فيمنع العاصب عن التصرف فيه اذا وجد معه ببلد أخرى غير بلد الغصب حيث احتاج الخ (قوله لم يأخذه ربه) أي بل أراد أخذ قيمته (قصر في) أي فخالف وتصرف فيه ببيع أو هبة أو صدقة (قوله فلا يجوز لمن وهب له شيء منه) أي مع علمه بأنه معصوب (قوله والجار على الأرجح) أي والابان فات عند العاصب ولزمه القيمة جازاً كله على ما رجحه ابن ناجي تبعه صاحب المعيار ولو علم الاكل أن العاصب لا يدفع القيمة لان دفع العوض واجب مستقل واعتمده أيضاً شيخنا في حاشية خش خلافاً فتوى الناصر والقرافي وصاحب المدخل من المنع اذا علم أن العاصب لا يدفع قيمة (قوله لما مر من أن نقل المثل فوت الخ) أي وحينئذ فمجرد نقله صار اللارم له مثله في بلد الغصب (قوله ان احتاج الخ) أما لو لم يحتاج لذلك تعين أحد ربه له (قوله يعني عنه قوله وبلده ولو صاحبه) وجهه أنه اذا كان يجب الصبر لبلده ولو كان مصاحباً للعاصب يعلم منه أن العاصب لا يحرق على رده لبلد الغصب وفيه أنه لا يعلم منه ذلك لان المعصوب منه قد يقول للعاصب أنا صبر لبلده ولكن رده أنت اليه تأمل (قوله أحوال من ضميره) لعل الاولى أحوال من مفعوله المحذوف أي كاجارة المعصوب منه بيع العاصب الشيء المعصوب حاله كونه معيباً وذلك لان ضمير بيعه للعاصب والموصوف كونه معيباً الشيء المعصوب لا العاصب (قوله اذا باع ما عصبه معيها) أي حاله كونه معيباً وقت بيع العاصب له سواء كان العيب طارئاً عنده أو كان عند ربه قبل الغصب (قوله فليس له رد البيع) أي الذي اجازته ولا عبرة بقله انه انما اجاز لظنه دوام العيب لتفريطه اذ لو شاء لتثبت (قوله على الأرجح) هذا القول بعد الحق وظاهر ح ترجيحه على قول بعض القرويين له الرد (قوله بغير بلده) أي بلد الغصب (قوله بما تضمنه الخ) أي فيما تضمنه (قوله ولا رد له) وهو عد

مفعول اجازته ومعيباً مفعول بيعه أحوال من ضميره يعني أن العاصب اذا باع ما عصبه معيباً فاجار المعصوب منه بيعه (قال) العيب عند المشتري (وقال) المعصوب منه انما (أجرت) البيع (الظن نقائه) أي العيب ثم طهره واليه فليس له رد البيع قال في المدونة من عصب أمة بعينها بياض فباعها ثم ذهب البياض عند المبتاع فاجار بها البيع ثم علم بذهاب البياض وقال انما أجرت البيع وأنا لا أعلم بزوال العيب وأما الآن فلا أجزه لم يلتفت لقوله ويلزمه البيع اه ولو باعه العاصب سليماً بعد زوال العيب فاجاره به لظنه نقاهه لكان الحكم كذلك على الأرجح من أنه ليس له رد البيع لان لعله تقر بطله اذ لو شاء لتثبت ولما كان المالك لا تسلط له على عين المثل اذا وجد مع العاصب بغير بلده أشار الى أن مثله ما اذا وجد على غير صفته مشبهاً له أيضاً بما تضمنه قوله ولا رد له



فقال (كفره) أو قلعة ذهب أو قلعة نحاس أو حديد غصبت (صغت) حليا أو غيره قلبي لربها أخذها بل له مثل النقرة والنحاس لقواتها بالصباغة (وطين لين) تضم اللام وكسر اليا مشددة أي ضرب لينا لا يراد له بل مثله أن علمه والافقيمته (وقمع) مثلا (طعن) ودقيق عجن وعجين خبر لقواته هنا بخلافه في الرويات فلم يجعلوه باقلا فنعوا التفاضل بينهما احتياطا للرب باوهنا احتاطوا للغاصب فلم يضيعوا كافة طعمه وهو (٣٩٢) أن ظلم لا يظلم وقال أشهب إن الطعن غير ناقص هنا كرويات والظالم أحق بالحل عليه (ونذر) أي

لاتفات لقول رب المصوب فما تضمنه قوله المدكور وجه الشبه لا المشبه به (قوله وصغت) أي صاغها العاصب حليا أو سبكها أو ضربها دراهم أو ضرب النحاس فلوسا (قوله لقواتها بالصباغة) أي وكذا بالضرب وأما جعل النحاس نورا فإنه لا يكون مقوتا (قوله والافقيمته) أي لأن المثلي الجزاف يضمن بالقيمة للهروب من المزاينة وهي في الجنس المتحد ولو غير بوي ولو كان غير طعام أصلا وانما كان الطين مثليا مع أن ضابط المثلي لا ينطبق عليه لأنه يكال بالقفة فينطق الضابط عليه (قوله وقمع مثلا) أي أو شعيرا أو دخن (قوله وعجين خبر) أي فلا يراد له بل يرد مثله (قوله فلم يجعلوه) أي ماد كرم من الطعن والعجن والحبر باقلا فنعوا التفاضل بين القمع والدقيق وبين الدقيق والعجين وبين العجين والحبر (قوله غير نازل) أي وحيث نذر فلرب القمع المصوب إذا طعنه العاصب أخذه مطحونا ولا يلزمه أحرة الطعن للعاصب وكذا إذا عجن الدقيق أو عجن العجين (قوله أي ما يدر الخ) أشار بهذا إلى أن البدر في كلام المصنف اسم لامصدر إذ هو مصدر الفاء الحب على الأرض وهو لا يعصب أو يصاهاو أي البدر بالمعنى المصدرى الزرع فلامعنى لقوله زرع (قوله ومعنى زرع بدر) أي لا بمعنى غطى لاقتضائه أن فوات المبدور يتوقف على تعطيه وليس كذلك إذ الفوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ريبص أفرخ) يعني أن من غصب يربضا فحضنه تحت دجاجة له فأفرخ فعليه بربض مثله لربه والفراخ للعاصب لقوات البيض محروج الفراخ منه (قوله إلا أن عصب) أي إلا أن غصبه طيرا قباض عنده ثم حضن ذلك الطير بيضه وأفرخ (قوله وأولى أن باضت عندها) أي وغصبها العاصب مع بيضها وضنت بيضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالام والفراخ لربها وكذا إذا غصب من شخص واحد دجاجة وبيضا ليس منها وحضنه تحتها فان الام والفراخ لربها وعليه أحرة مثله في تعبها فان كاتل شخصين فلرب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرام مثلها في حضنها والفراخ للعاصب اه \* (فرع) \* لو مات حيوان حامل فأخرج رجل ماني طمه من الحل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أحرة علاج الحجر اه عبق (قوله وعصب) أي وكعصب عصير أي ماء عصب وقوله تحمر أي بعد عصبه وقوله فلربه مثل العصب أي أن علم كيه والافقيمته وطاهر كلامه ولو كان العصب لادى مع أنه عاكس الحجر فينبغي أنه في هذه الحالة يخبر بين أن يأخذ ذلك الحجر أو مثل العصب كما إذا تحلل الحجر (قوله وان تحلل العصب) المصوب أي ابتداء أو بعد تحمره وقوله حبر ربه أي سواء كان مسلما أو دمي (قوله لذى) أراد به غير المسلم فيدخل المعاهد والمؤمن والمطربي (قوله أو قيمة الحجر) أي بعرفة المسلمين أو الذميين (قوله أو أنه من باب الخ) أي أن الواو في قوله وحلى عاطفة لعامل حذف وتبقى معمولة أي وان صنع كغزل أو تعبر حلى (قوله فقيمته يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وان صنع كعزل بناء على أنه مستأنف وأما على حمله بمالعة في قوله وتعين لغيره فالقاء واقعة في جواب شرط مقدر أي وحيث كان العزل والحلى وغير المثلي إذا تعبر عند العاصب لا يأخذ ربه فاللازم للعاصب قيمته يوم غصبه وانما ألزمت القيمة في العزل والحلى لأن أصلهما وان كان مثليا لكنه دخلته صنعة والمثلي إذا دخلته صنعة ألزمت فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أي لا يوم تعبره (قوله وان كان المصوب حامدا ميتة الخ) مالعة في ضمان القمه في غير المثلي اد تعبر أي وان كان غير المثلي الذي عصبه وتعه

ما يبدور من الحبوب (زرع) فيلزمه لربه مثله ومعنى زرع بذرا وقال وحبر بذرا كان أبين (ربض أفرخ) فلربه مثل البيض والفراخ للعاصب (الا) ان غصب (ما باص) من طير عند العاصب ثم أفرخ (ان حضن) بيض نفسه وأولى أن باضت عند ربه فالام والفراخ لربها (وعصير تحمر) فلربه مثل العصب المصوب (وان تحلل) العصب المصوب (خبر) ربه في أخذه خلا وأخذ مثل عصبه ان علم قدره والا فالقيمة (كتحلها) أي الحرة المعصوبة حال كونها (لذى) غصبت منه فربها الذي يخبر بين أخذ مثل الحجر أو أخذ الحبل هذا ظاهره لكن الذي به الفتوى أنه يخبر في أخذ الحبل أو قيمة الحجر يوم الغصب (وتعين) أخذ الحبل (لغيره) أي غير الذي وهو المسلم الذي غصب منه حجر فتخلل بنفسه بل

(وان صنع) لصاد مهملة ونون مبني للمجهول أي وان تحلل بصبغة فيقيد أن الرجح أحد الحل مطلعا وان تحلل الحجر بصبغة عمده ونائب الفاعل ضمير يعود على الحجر وقوله كعزل الخ تشبيه فيما ليس له به أخذه ويحتمل أنه متعلق بصبغ أي أنه نائب الفاعل ومعنى صنع غير بصبغ تسليطه على ما بعده أو أنه من باب علقها تساو ماء وعلى الأول وهو أن نائب الفاعل ضمير الحرة يكون قوله (كعزل) على حذف أي كتعبر غزل مصوب عند العاصب ينسج أو غيره (و) تعبر (حلى) شكيرا أو بحلى آخر (و) تعبر (غير مثلي) تعبر أو موت وأولى بصباع قلبي لربه أخذ ما ذكر من العاصب وحيث نذر (قيمة يوم غصبه) لا رمة له (وان) كان المصوب (حامدا ميتة لم يدنغ



أو كلباً) ما ذونا فأنلفه فإنه يغيرم القيمة ولو لم يحز ببيع ما ذر (ولو قتله) الغاصب (٣٩٣) (تعدياً) وفي نسخة بعداءه أي بسبب عداه

المغصوب على الغاصب  
فالقيمة يسوم الغصب  
(وخبر) ربه (في) قتل  
(الاجنبي) بالقيمة يوم  
التلف أو الغاصب بها  
يوم الغصب (فان تبعه)  
أي تبع الغاصب (تبع  
هو الجاني) بالقيمة يوم  
الجنابة وتكون الزيادة  
له ان زادت القيمة (فان  
أخذ ربه) من الجاني قيمته  
يوم الجنابة وكانت (أقل)  
من قيمته يوم الغصب  
(فله الزائد) أي أخذه  
(من الغاصب فقط)  
لا من الجاني (وله) أي  
للمغصوب منه أرض أو  
عمود أو خشب (هدم  
بنا عليه) أي على  
الشيء المغصوب وأخذه  
وله انقاؤه وأخذ قيمته  
يوم الغصب وأجرة الهدم  
على الغاصب (وله غلة)  
مغصوب (مستعمل) ربح  
حله على العقار من دور  
ورباع وأرض سكنها  
أو زرعها أو أكرأها  
دون الحيوان المستعمل  
الذي شأ عن استعماله  
على ككراء الدابة أو  
العبد أو استعمالهما  
لأنه مذهب المدونة  
فيضمن في العقار إذا  
استعمل والا فلا ولا يضمن  
في الحيوان الا ما شأ من  
غير استعمال كـ بن

نده جلد ميتة ولو عبر بلوبدل ان كان أولى لرد الحلال قال ابن رشد في سماع عيسى قال في المدونة من  
غصب جلد ميتة فعليه قيمته دبح أو لم يدبح وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وان دبح لأنه لا يجوز بيعه أهـ بن  
قوله أو كلباً ما دوناً أي في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة أو مالو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه  
وان اتخذه شخص جهلاً فإنه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن أخذه قهر أم من اتخذه أو قتله ابتداءً ولا  
يحتاج لتقييد المصنف الكلب بالمأذون لأن غيره خرج بقوله الغصب أخذ مال وغيره بالمأذون ليس بمال (قوله  
ولو قتله الخ) هذا ما بالغه في قوله فقيمه يوم غصبه أي ولو قتل الغاصب الشيء المغصوب تعدياً فيلزمه قيمته  
يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب يقتل الاجنبي وهذا قول ابن القاسم وأشهب وقال سحنون وابن  
القاسم في أحد قوليه ان الغاصب اذا قتل الحيوان المغصوب تعدياً فإنه يلزمه قيمته يوم القتل كالا جنبي الذي  
ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر المصنف بالاتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداء)  
أي وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيمه أي اذا قتل الغاصب الشيء المغصوب بسبب عداته عليه ولو لم يقدر  
على دفعه عنه الا بقتله فإنه يضمن قيمته وان كان يجب عليه دفعه لظلمه بغصبه فهو المسلط عليه على نفسه  
والطالم أحق بالجل عليه (قوله في قتل الاجنبي) أي للشيء المغصوب وقوله فان تبعه أي فان تبع رب المغصوب  
الغاصب وقوله تبع هو أي الغاصب الجاني لأن الغاصب لما غرم قيمته ملكه فلا يقال ان الغاصب لا يربح  
فكيف ربح هنا وإنما أورد الضمير لجريان الجواب على غير من هو له لأن ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير  
الجواب للغاصب (قوله وتكون الزيادة) أي زيادة القيمة يوم الجنابة على القيمة يوم الغصب (قوله فله الزائد)  
أي ما زادته القيمة يوم الغصب على القيمة يوم الجنابة (قوله أرض أو عمود أو خشب) الأولى قصر ما هنا على  
ما اذا كان المغصوب عموداً أو خشباً فادخل الارض هنا غير صحيح لأن حكمها مخالف للعمود والخشب لأنه  
اذا غصب أرضاً ونى فيها خير رها بن أن يامرهم بدم ثنائيه وتسوية الارض كما كانت أو يدفع للغاصب قيمة  
بنائه منقوضاً وسياتي حكمها للمصنف في قوله وفي بنائه أي أخذه ودفع قيمة نقضه الخ اهـ بن وقوله أرض  
أو عمود بالرفع نائب فاعل المغصوب (قوله وله انقاؤه وأخذ قيمته) أي فالمغصوب منه مخير بين هدم ما عليه  
وأخذ شيئاً وبنيانها للغاصب وأخذ قيمته ولا يلتفت لقول الغاصب حيث طلب المغصوب منه القيمة أنا  
أهدم بنائي ولا أعزم القيمة خلافاً لابن القصار حيث قال يلتفت لقوله ولو كان المغصوب عموداً واختار المالك  
هدم ما عليه وأحده فتلف في حال قلعه فهل الصمان على الغاصب أو على المغصوب منه لأنه لما اختار أحده  
فقد هلك على ملكه والظاهر الاول نقله شيخنا عن خط عيج وقوله هدم بناء عليه أي على الشيء المغصوب  
فهم منه بالاولى لو كان المغصوب أنقاضاً فبناها الغاصب فالمغصوب منه هدمها وله انقاؤها وأخذ قيمتها  
وكذا اذا غصب ثوباً وحملها طائفة طلبة فلزمه أخذها وانقاؤها وتضمنه القيمة (قوله وله) أي للمغصوب  
منه غلة الخ (قوله ربح الخ) حاصل هذا الذي رجحه بعض الشراح أن المغصوب ان كان عقاراً واستعمله  
لغاصب كانت غلته له فيلزمه أحرته ان سكن فيه أو أسكنه لغيره ويلزمه أن يرد ثمر النخل الذي أثمر عنده  
وان كان حيواناً فان كانت غلته ليست ناشئة عن تحريك الغاصب كاللبن والصوف فهي له وان كانت ناشئة  
عن تحريك كزر كوز والخدمة فهي للغاصب فلا يلزمه أجرة زر كوز ولا استعمال الدابة في حرث أو درس  
وبحود ذلك (قوله لأنه الخ) غلة لغيره ربح حله الخ (قوله اذا استعمل) أي بان سكن أو ررع قوله لا ما شأ من  
غير استعمال) أي أما ما شأ من استعمال الغاصب ككراء الدابة أو استعمالها بنفسه فلا يضمنه (قوله  
ولا ربح حله على ظاهره من العموم) أي أن غلة المغصوب داته لدى استعماله الغاصب للمغصوب  
منه سواء كان المغصوب عقاراً أو حيواناً كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب أو لا قال  
ابن عاشر وجل كلام المصنف على هذا والظاهر وعليه حله ح قالن التوضيح وهذا ما صرح  
به البارز وشهره صاحب المعين وابن الحاجب وقال ابن عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربي وغيره

( ٥٥ - دسوقي ثالث ) وصوف والاربح حله على ظاهره من العموم وظاهر قوله وغلة مستعمل



ولوفات المصوب ولوقت القيمة فيأخذ العلة وقيمة الذات وهو قول مالك وطائفة أصحابه ويجهل أهل المدينة وقال ابن القاسم لا كراء له إذا أخذ القيمة واختار يستعمل عما إذا عطل كذا رغلها وأرض بورها ودابة حبسها فلا شيء عليه ولا يخالف قوله فيما يأتي ومنفعة الحر والبضع بالتقويت وغيرهما بالقوات لأنه في غصب المنفعة وما هنا في غصب الذات فإذا غصب أرضاً وبورها فإن قصد غصب الذات فلا كراء عليه وإن قصد غصب المنفعة لزمه كراء مثلها (و) له (صيد عبد وجارح) غصبا منه أي مصيدهما وللغاصب أجره عمله ولربهما ترك الصيد وأخذ أجرتهما من الغاصب (و) (٣٩٤) له (كراء أرض) معصوبة منه (بنيت) واستعملت نحو سكي والافلاشي له وسواء

كان البناء اشاء أو ترميما  
فيشمل الدار الخربة يصلحها  
الغاصب فيقوم الاصل  
قبل البناء أو الاصلاح بما  
يؤاجر به لمن يصلحه  
فيلزم الغاصب الزائد  
للغاصب (كركب) بفتح  
الميم والكاف (نحصر)  
بكسر الخاء المعجمة أي  
بالاحتياج لا صلاح  
غصبه أو اختلسه فرمه  
وأصلحه واستعمله فينظر  
فيما كان يؤاجر به لمن  
يصلحه فيفرمه الغاصب  
والزائد للغاصب إن  
يقال تم تساوى أجرته  
نحصر لمن يفرمه ويستعمله  
فما قبل لزم الغاصب (و)  
إذا أخذ المالك المركب  
(أخذ) أي ملك مما يصلحه  
به (ملا عين له قائمة)  
يعنى ملاقيمة لعينه  
لوان فصل كالزفت والمشاق  
واللفظة وأما مله عيب  
قائمة فإن كان مسمر اجها  
أو هو نفس المسامر  
خير رجايب أن يعط به  
قيمته منقوضا وبين أن

من المتأخرين وقال ابن عاتر هو المشهور وهو الذي يأتي عليه قول المصنف إلا في وما أنفق في العلة ذلوه  
تأزم العلة الغاصب ما صح قوله في العلة انظر بن (قوله ولوفات المصوب) أي من الذات المعصوبة (قوله وهو  
أي أخذ العلة وقيمة الذات (قوله وقال ابن القاسم الخ) أي في المدونة وعلى قوله اقتصر ابن رشد في البيان  
والمقدمات وإن عرفة وبالجملة فقول ابن القاسم هو المعتمد كما قاله شيخنا وابن وغيرهما لأن القيمة يوم  
الاستيلاء فالغلة نشأت في ملك الغاصب حتى قبل أن الأول مبني على أن القيمة يوم التلف (قوله ودابة  
حبسها الخ) هذا انما يناسب القول الثاني (قوله بالتقويت) أي بالامتثال (قوله وله) أي لا نصوب منه (قوله  
وجارح) أي سواء كان باراً أو كلباً وقوله غصبا منه أي واستعمل الغاصب كلاً من العبد والجارح في الصيد  
فبرد ذلك المصيد معهما لربهما وقوله وللغاصب أجره عمله أي إذا اصطاد بالجارح ورد المصيد مع الجارح لربه  
(قوله للغاصب) متعلق بترك (قوله وله كراء أرض بنيت الخ) أي للمصوب منه كراء أرض بناها الغاصب  
واستعملها أو سكنها فيلزم للغاصب كراؤها برأها من يساجرها وأما كراء البناء فهو للغاصب وهذا بالنسبة لما  
مضى قبل القدرة عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على الغاصب فسيأتي الكلام فيه من أن رب الأرض يخبر بين  
أن يأمره به لم بناءه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع له قيمة بناءه منقوضاً بآخذه (قوله واستعملت نحو  
سكي) أي وأما مجرد دائها فلا يعد استعمالاً موجباً للأجرة بخلاف الناصر اللقائي (قوله بما يؤاجر به لمن يصلحه)  
هذا بالنظر للربح الخراب فهو كالمركب الدخرا لا تية في كونه يقوم بما يؤاجر به لمن يصلحه وأما الأرض  
البراح فانهما يتقوم بما يؤاجر به في ذاتها بقطع النظر عن كون الأجرة لمن يفرمها والفرق أن الأرض ينفع  
بها براحاً بدون بناء فيها وأما المركب والربح الخراب فانه انما ينفع بهما بعد الاصلاح (قوله والزائد للغاصب)  
أي وما زاد من أجره البناء على أجره الأرض برأها وللغاصب (قوله فرمه وأصلحه واستعمله) أي  
ويلزمه كراؤه بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه (قوله فينظر الخ) حاصله أنه يلزمه كراؤه غير مصلح بمن  
يصلحه ولا يلزمه كراؤه مصلحاً وهذا قول أشهب وأصيب والخمى وقال محمد يلزمه كراؤه مصلحاً والمعتد  
الأول انظر بن (قوله فما قبل لزم الغاصب) أي فإذا كانت أجرتهما معمرة تريد على ما قبل كان الزائد للغاصب  
(قوله وإذا أخذ المالك المركب) أي بعد القدرة على الغاصب (قوله دارفت الخ) أي وكالغش أي وأما  
لوارال الغاصب نفس المالك فعليه قيمته لأنه هو المتعدي في الفرعين (قوله عير ذلك) أي عير  
مسمر بها وغير المسامر (قوله عطف على أرض) أي فالعبي وللغاصب منه كراء أرض وله كراء  
صيد شبكة (قوله والقوس) هو بالقاف والواو لأنه آلة وأما الفرس بالفاء والراء فكما الجارح كذا كتب  
شيخنا العدوي وفي حش عن بعض المحققين أن الفرس مثل الآلات التي لا تصرف لها فاداعصب فرساً  
ورصاد عليه صيداً كان الصيد للغاصب وعليه أجره الفرس لربها وعلى ذلك اقتصر في المبح (قوله وما أنفق في  
لغلة) أي وما أنفق الغاصب على الشيء المعصوب بحسب له من العلة ويقاصص ربه به من العلة وهذا مذهب  
ابن القاسم في المدونة وحاصله أنه يرجع بالاقبل مما أنفق والعللة فإن كانت المفقة أقل من العلة عزم رائد  
العللة للمالك وإن كانت أغنته أكثره لا رجوع له في المدونة وإن تساوى فلا يعزم أحدهما لالتحاشياً

بأمره قلعه وإن كان غير ذلك كما هو رأي المجاديف والحيال جبر الغاصب بين أحدهما أو بين لهما واحد قيمتهما  
الآن يكون بموضع لا عني عنها ولا يمكن سيرها لحل أمنه إلا بما في خبر المركب بين دفعه قيمته بموضعه كيف كان أو بصلحه للغاصب  
(وصيد شبكة) بالحر عطف على أرض وصيد هنا بالمعنى المصدرى أي الفعل وفي قوله فيما هو صيد عبيد بمعنى المصيد كما هو يعني أن لرب الشبكة  
المعصوبة ونحوها كالتفخ والشرك والرح والسهم والقوس كراء الاصطياد بها وأما المصيد والغاصب ولوقال واصطياد بشبكة لكان أوضح  
وأشمل (وما أنفق في العلة) يعني أن ما أنفق الغاصب على المعصوب كعلف الدابة وموثة العبد وكسوته



وسقى الأرض وعلاجهما وخدمة شجر ونحوه يكون في الغلة التي تكون لربه كثره العبد والادابة والأرض بقصاصه ثم ان تساويها فواضح وان قصصت الغلة فليس للغاصب المطالب بالزائد لظلمه وان زادت على النفقة كان لربه أخذ ما راد فقوله وما أنفق في الغلة مبتدأ وخبر فيفيد الحصر أي والذي أنفق كائن في الغلة فلا يرجع بالزائد على ربه ولا في رقبه المصنوب (٣٩٥) فان لم يكن له غلة فلا شيء له على ربه فالنفقة

محصورة في العلة وليست العلة محصورة في النفقة والمنقول عن ابن عرفة ترجيح القول بأنه لا نفقة للعاصب لتعديده ولربه أخذ الغلة تمامها مطلقا أثق أولا وعلى القول بأن غلة الحيوان التي نشأت عن تحريك العاصب كالركوب والجل وأجرة ذلك تكون للعاصب بخلاف اللبن والسمن والصوف وبخلاف غلة العقار كما تقدم لا يحسن جعل النفقة في العلة لأن غلة الحيوان المذكورة له على كل حال والنفقة تضيع عليه على كل حال ولما قدم أن العاصب إذا أنفق مقوما لزمته قيمته يوم الغصب أشار هنا إلى أنه ليس على إطلاقه بل إذا أنفق العاصب على ما يطرأ من غلة العاصب في وقت الحاجة فله أن يملكها من غلة العاصب في وقت الحاجة

(قوله وسقى الأرض الخ) في بن أن محل كون العاصب له ما أنفق إذا كان ما أنفق ليس للمعصوب منه بد لطعام العبد وكوته وعلف الدابة وأما الرعي وسقى الأرض فان كان المالك يستأجر له لو كان في يده فكذلك وان كان يتولاه بنفسه أو بمن عنده من العبد فلا شيء عليه كما قاله الأصمغ وبقوله أيضا ابن عرفة عن النخعي (قوله وان زادت) أي العلة (قوله فلا يرجع) أي الغاصب بالزائد أي برائد النفقة (قوله فالنفقة محصورة في العلة) أي لا تعداها لزمه المعصوب منه ولا لرقبة المعصوب وجبت فلا يرجع العاصب برائد النفقة على ربه ولا في رقبته كما مر (قوله وليست العلة محصورة في النفقة) أي بل تعداها للعاصب فبرجع عليه بما رادته العلة على النفقة والالزم أنه لو زادت الغلة على النفقة فله لا يرجع المالك برائد الغلة على العاصب وليس كذلك (قوله والمنقول عن ابن عرفة ترجيح القول بأنه لا نفقة للعاصب) هذا القول لابن القاسم في الموازنة قال بن وقوله الأول الذي في المدونة أظهر لأن العاصب وان ظلم لا يظلم ولم أجده في ابن عرفة ترجيح ذلك القول (قوله وعلى القول بأن غلة الحيوان) حاصله أن قول المصنف وما أنفق في العلة إنما يأتي على الرجوع من أن غلة المعصوب مطلقا سواء كان عقارا أو حيوانا للمعصوب منه كانت غلة الحيوان تتوقف على تحريك أم لا لأنه لو لم تكن العلة لازمة للغاصب ما صح قوله والنفقة في الغلة أي تحسب للعاصب من أصل مال لزمه من العلة وأما على القول الثاني من أن العلة التي تكون للمعصوب منه إنما هي غلة العقار إذا استعمله وكذا غلة الحيوان التي لا تتوقف على تحريك وإنما غلة الحيوان المتوقفة على تحريك فهي للعاصب فلا يتأني أن يقال عليه النفقة في الغلة على الإطلاق بل بالنسبة للقسم الأول لا بالنسبة للقسم الثاني لأن العلة للعاصب لا لربه (قوله وبخلاف غلة العقار) أي فانه ان يكون للمعصوب منه للعاصب (قوله ولما قدم الخ) أي في قوله وان صنع كعزل وحلي وغير مثلي فقيسته يوم غصبه (قوله فيما إذا لم يطرأ بالمعصوب فيما عصب منه عطاء متعدها من متعدد) هذا صادق باربع صور إذا لم يعط فيه شيء أصلا أو أعطى فيه عطاء متعدها من واحد أو عطاء مختلف من متعدد أو من واحد (قوله وهل الخ) حاصله أن المقوم للمعصوب الذي أنفقه العاصب إذا كان أعطى فيه ثمن واحد من متعدد كان أعطى فيه زيد عشرة وكذلك أعطى فيه عمر عشرة فهل اللازم لذلك العاصب تلك العشرة فقط أو اللازم له أكثر من تلك العشرة والقيمة قولان (قوله المتلف لمقوم الخ) أي وأما لو كان المعصوب المقوم الذي أعطى فيه عطاء واحد من متعدد لم يتلف عند العاصب وإنما فات عنه بعير التلف فانه يلزم العاصب قيمته اتفاقا كما هو مستفاد من جعلهم الخلاف المذكور في المصنف فيما أنفق بطريق (قوله ليس على طريقته) أي لأن طريقته أن يشير بالتردد لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو لعدم نص المتقدمين وهما وجد نص للمتقدمين كمالك وابن القاسم وعيسى ولم يختلف المتأخرون في النقل عنهم وأجيب بأن المصنف أشار بالتردد للخلاف الواقع بين ابن رشد وغيره في كون قول عيسى مقابلا لقول الإمامين ضعيفا أو هو مقيد لتوطئه أو توضيحه أن الإمام قال في العتية إذا أعطى في المقوم المعصوب عطاء متعدها من متعدد وأنفق العاصب ضمن العطاء ولا يطرأ للقيمة وقال عيسى بن عيسى لا أكثر من العطاء والقيمة قال ابن رشد قول مالك ولا يطرأ للقيمة معناه لأن تكون القيمة أكثر من العطاء فتكون له القيمة وحيد فقول عيسى مفسر ليقول مالك في العتية وقال غير بن رشد أن قول مالك باق على إطلاقه كما هو ظاهره وحيد فقول عيسى مقابل وظهر لك أن التردد بين ابن رشد وغيره في فهم كلام مالك في العتية وكلام المصنف لا يؤدي هذا المعنى فلو قال وعن مالك أن أعطاه فيه متعدد عطاء فيه وهل على طاهره أو لا أكثر منه ومن القيمة تردد كان واضحا ولما كان الخلاف في فهم كلام العتية لا المدونة لم يعر تناوينا فان قلت هذا الكلام وان صحح عدم التعبير بالتأويلين لا يصحح تغييره بالتردد لا يوافق اصطلاحه قلت يتكلف بجعله موافقا

كعشرة من كل مائة أو مائة (فيه) أي فيلزمه (أو بالاكثر منه ومن القيمة) أي ما أكثر لزمه (تردد) الأول لمالك وابن القاسم والثاني لعيسى ورجح كل فالتردد ليس على طريقته فلو تعدد عطاء بقليل وكثير فالقيمة على مقتضى ظاهر المصنف وهو الذي يبيح والخلاف المذكور جاريا أيضا فيما إذا أنفق مقوم وقع على ثمن من متعدد وان لم يكن معصوبا (وان وجد) المعصوب منه (عاصبه بغيره)



أى ملتبسا بغير الشيء المعصوب (وغير محله) يعنى (٣٩٦) وفي غير محل العصب والبالا لاجل في الأول والطرفية في الثاني (فله تضمينه)

قيمته ثم وله أن يكلفه الذهاب معه محل العصب هو أو وكيله بخلاف المثلى فانه يلزمه الصبر لمحل كما هو (و) ان وجده غير محله (معنه) المقوم المعصوب (أخذه) ربه (ان لم يحتج لكبير حمل) والاخير به بين أخذه بلا أجرة حمل وتركه وأخذ قيمته لان مؤنة الحمل صبرته بمنزلة ما اذا حدث به عيب في الجملة ثم عطف على قوله كان مات قوله (لان هزلت) يكسر الزاى مع ضم الهاء وفتحها (جارية) أى فلا تقوت به فلا تلزمه القيمة بل يأخذها ربه ولا شئ على العاصب ولولم يعد لها السمن (أونسى عبد) أوجارية (مصنعة) عند العاصب (ثم عاد) لمعرفتها فلا تقوت فان لم يعد لها (أو خصاه) أى خصى العاصب العبد (لم ينقص) عن عنه فان نقص خير ربه بين أخذ قيمته وأخذه مع أرش النقص (أو جالس على ثوب غيره في صلاة) أو في مجلس يجوز فيه الجلوس معه فقام رب الثوب فانقطع فلا ضمان على الجالس

لا صطلأته بمحل ان من فهم فها كانه ناقل له عن صاحب الكلام المفهوم فهو من رد المتأخرين في القل قد بر (قوله أى ملتبسا بغير الشيء الخ) أى ليس معه الشئ المعصوب بل معه غيره ولو قال المصنف بدونه بدل قوله بغيره لكان أولى لان قوله بغير الشئ يقتضى أنه متصاحب بغيره وليس بمرادوا كما المراد ان المعصوب منه وجد العاصب في غير محل العصب وليس معه المعصوب سواء كان معه غيره أولا (قوله فله تضمينه قيمته) هذا في المقوم وكذا في المثلى الذى هو جراف لانه يقتضى بقيمته لا بمثله وكذا في المثلى اذا علم قدره وتعدر الرجوع لبلد العصب على خلاف في هذا اطر كلام الرزلى في ح ا ه بن (قوله هو أو وكيله) أى لاجل أن يسلمه الشئ المعصوب (قوله كما مر) والفرق بينهما أن الذى يعزم في المثلى هو المثل وربما كان يزيد ثمنه في غير بلد العصب والذى يعزم في المقوم هو القيمة يوم العصب في محله ولا فرق بين أخذه في بلد العصب أو في غيره لانه لا زيادة فيها (قوله ان لم يحتج لكبير حمل) الصواب أن ضمير لم يحتج راجع للمعصوب لا لربه كإى عبق أى أخذه تعيننا ان لم يحتج الشئ المعصوب لكبير حمل بان كان حيوانا أو من وحش الرقيق فان احتاج لكبير حمل بان كان عرضا أو من على لرقيق فلا يتغير أخذه بل يحير به في تركه للعاصب وأخذ قيمته وبين أخذه بلا أجرة الحمل وعلى هذا فيكون المصنف جارا على قول ابن القاسم ان القل في العروض وعلى الرقيق فون لاقى الوخش والحيوان خلافا لا صبيغ حيث قال ان نقل المعصوب من بلد لاخرى فون مطلقا أى احتاج لكبير حمل أولا فيخير ربه في أخذه وأخذ قيمته يوم عصبه وخلافا للسحنون حيث قال ان نقل المعصوب لبلد لاخرى غير فون مطلقا فليس لربه الا أخذه فافهم ذلك ولا تطرأ لغيره ا ه بن (قوله ولولم يعد لها السمن) أى عند العاصب بعد المزال (قوله فلم ينقص عن ثمنه) أى وكذا لو راد ثمنه عبد ابن عبدوس ومشى عليه ابن الحاجب (قوله فان نقص خبر ربه) أى ومثله مالو راد ثمنه عند ابن رشد لان الخصاء نقص عبد الا عراب ونحوهم من الذين لا رغبة لهم في الخصاء دون الاغنياء واستحسن هذا ابن عبد السلام (قوله في صلاة) طاهره ولو كان كل منهما عاصبا ا كتنفل كل والحال أن عليه فريضة ذاكرا لها أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها (قوله أو في مجلس الخ) أشار بذلك الى أنه لا مفهوم لقوله في صلاة وقوله يجوز فيه الجلوس معه خرج المجالس المحرمه والمكروهه فيضمن فيها (قوله فلا ضمان على الجالس) أى لانه مما تم به البلوى في الصلاة والمجالس (قوله بخلاف من وطئ الخ) مثل وطئ النعل قطع حامل حطب ثياب مار بطريق كإى المدونة فيضمن الحياطة وأرش النقص عند عدم الانذار ويبغى عدم الضمان معه كما هو مذهب الشافعى ومن أسند جرة ريت مثلا اسباب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فقبل بضمها فاتح الباب لان العمد والخطا في أموال الناس سواء وقيل بضمها بشرط أن لا يكون شأن الباب الفتح والافلا يضمنها كمن أحرق فرنه دار جاره فلا تقربط فانه لا يضمن (قوله فانه يضمن) كتب شيخنا على عبق أنه يضمن قيمه المسطوعة مع أرش الاخرى ولكن المأخوذ مما يأتى آخر الباب في رفو الثوب أنه يضمن خياطة المقطوعة وأرش الاخرى والفرق بين مسئلة النعل والصلاة أن الصلاة ونحوها يطلب فيها الاجتماع دون الطرق ادلاحق له في مراجعة غيره كذا قيل قال شيخنا العدى قد يقال ان الاسواق مظنة المزاجعة وصرح في حاشية خش أن الذى يدعى في مسئلة النعل عدم الضمان قياسا على مسئلة الثوب في الصلاة لان العلة في عدم ضمان الثوب وهى عموم البلوى موجودة في النعل وكذا هو في شب (قوله أو ظالم) أى عاصبا أو محاربا (قوله فلا ضمان على الدال) هذا هو الجارى على قول ابن القاسم بعدم الضمان بالغرو والقولى كما قال ابن يونس والمأزرى ولكنه ضعيف ا ه بن (قوله لكن عند الخ) أى لكن ضمان الدال عند تعدر الرجوع على اللص وائس المراد أنه على هذا المعتمد لا ضمان على اللص وأما الضمان على الدال اذ لم يلقه أحد كيف واللص مباشر لا حد المال وفي بن انه على القول المعتمد يكون للمالك هر يمان بحرق اتباع أيهما فان تبع اللص فلا رجوع له على الدال وان تبع الدال رجع على اللص (قوله فلا ضمان) أى وأحد صاحبه ولا يعزم قيمه الصياغة وألو باعه العاصب فكسره المشرى وأعاده محاله لم يأخذه مالكة

بخلاف من وطئ على نعل غيره فشى صاحبها فانقطع فانه يضمن (أودل لصا) أو ظالما على شئ فأخذه فلا ضمان على الدال والمعتمد الصمان بل - زعم به ابن رشد ولم يحل فيه خلافا لكن عند تعدر الرجوع على اللص ونحوه ومثلى الدلالة مالو حبس شيئا عن ربه حتى أخذه لص أو ظالم (أو أعاده) العاصب (مضوغا) بعد أن كسره (على حاله) فلا ضمان (و) ان أعاده (على غيره فاقبضته) على العاصب



وليس له أخذ له قوته (ككسره) فيلزمه القيمة له وهو الذي يرجع إليه ابن القاسم بعد قوله يأخذه بقيمة الصياغة ورجع المرجوع عنه وبعده  
تسمية المصنف عليه محله تشبها في قوله لأن هزلت أي فلا يضمن قيمته بل يأخذه أي مع (٣٩٧) قيمة الصياغة أن كانت مباحة إذ

الصياغة الحرمة كالعدم  
(أو غصب منفعة) لذات  
من دابة أو دار أو غيرها  
أي قصد بعصبة لذات  
الانتفاع بها فقط  
كالركوب والسكنى واللبس  
مسدة ثم يرد لها لربها وهو  
المسمى بالتعدي (قتل  
الذات) بسماري فسلام  
بضمين الذات وإنما  
بضمن قيمة المنفعة أي  
ما استولى عليه منها  
لابها التي تعدي عليها  
(أو) عصب طعاما  
(أو) كاه ماله ضيافة  
أو غيرها من الغاصب  
فلا يضمنه وسواء علم  
المالك أنه أم لا لأن  
ربه باتسار اتلافه (أو  
نقصت) السلعة  
المعصومة به أي قيمتها  
(للسوق) أي لتعديده من  
غير تعديده في ذاتها فلا  
ضمان على الغاصب  
في نقص القيمة بل  
يأخذها مالكها ولا شيء  
له إذ لا اعتبار بتغير  
السوق في هذا الباب  
بخلاف التعدي فان  
لربها أن يلزم الغاصب  
قيمتها إن تغير سوقها  
يوم التعدي (أو يرجع بها)  
أي بالدابة (من سفر ولو  
بعد) ولم تغير في ذاتها  
فلا يضمن قيمة وأما

الابتدع أجرة الصياغة لذلك المشتري لعدم تعديده وهذا في مشتري غير عالم بالغصب والافتكاك الغاصب في كونه  
لا أجرة له في صياغته وينبغي في الأول وهو ما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب أن يرجع المعصوب منه على  
الغاصب بما دفعه للمشتري من أجرة الصياغة (قوله وليس له أخذ له قوته) الفرق بينه وبين ما تقدم من  
تخييره مع القوت في مسئلة ما إذا احتاج لكبير حل مع أن المعصوب المقوم قد فات في كل منهما أن هذا غير  
شيء حكاه ما تقدم عين شبيهه اه عبق (قوله ككسره) أي من غير إعادة (قوله فيلزمه القيمة له) أي لأن  
كسره يفوته على ربه (قوله يأخذه بقيمة الصياغة) أي بناء على أن الكسر لا يفوته والحاصل أن كسر المصوغ  
وإعادته لحاله لا يفوته عند ابن القاسم وكسره وإعادته على غير حاله الأولى يفوته اتفاقا وأما كسره من غير  
إعادة فهل يفوته على ربه أولا يفوته عليه قولان لابن القاسم فالقوت هو ما رجح إليه ابن القاسم وعدمه  
القوت هو ما رجح عنه ولكنه المعتمد وقول المصنف ككسره أن جعل تشبيها في لروم القيمة كان ماشيا على  
المرجوع إليه وإن جعل تشبها في قوله لأن هزلت جارية كان ماشيا على المرجوع عنه (قوله كالعدم) أي  
وحيث إذا غصب الحلي المحرم وكسره أحده وبه مكسور من غير أخذ أجرة للصياغة (قوله أو غصب منفعة)  
تعبيره بعصب فيه مسامحة لأن هذا تعدد (قوله قتل الذات بسماري) أي وأما لو أتلغ الغاصب الذات فانه  
يضمنها فلا فرق في الاتلاف بين عصب الذات والمنافع وإنما يفرق في تلف الذات بالسماري (تنبيه)  
لو تلفت الذات بسماري وحصل تنازع هل غصب الذات فيضمن أو تعدي على المنافع فلا يضمن اعتبرت  
القراءات فإن لم تكن قريبة فتردد كقوله شيخنا (قوله أي ما استولى عليه منها) أي من المنفعة ولو كان جزأ سيرا  
من الزمن (قوله وأكله ماله) أي قبل أن يفوت عند الغاصب بطبخ مثلا ولا يفي مجرد القوت ضمن  
الغاصب قيمته ولو أكله ربه ضيافة فإن أكله ربه بعد القوت بغير إذن الغاصب ضمن كل منهما إلا أن القيمة  
فالغاصب يضمن قيمته وقت الاستيلاء عليه وربه يضمن للغاصب قيمته وقت الاكل (قوله أو بغير إذن  
الغاصب) أي أو أكرهه الغاصب على أكله فلا مفهوم لقوله ضيافة (قوله لأن ربه باتسار اتلافه) أي والمباشر  
يقدم على المتسبب في الضمان إذا ضعف السبب والسبب هنا ضعيف وما ذكره المصنف من عدم ضمان  
الغاصب إذا أكله ربه مقيد كما قال ابن عبد السلام بما إذا كان الطعام مناسباً لحاله ماله كالأكل لا  
للبيع والاضمنه الغاصب لربه ويسقط عن الغاصب من قيمته قيمة الذي انتفع به ربه أن لو كان من الطعام  
الذي شأه أكله كما إذا كان الطعام يساوي عشرة دراهم ويكفي ماله من الطعام الذي يليق به نصف درهم فإن  
الغاصب يجرم له تسعة دراهم ونصف قال شيخنا ينبغي أن يكون اعتبار هذا القيد إذا كان أكله مكرها أو غير  
عالم وأما إن أكله طائعا عالم بأنه ملكه فلا ضمان على الغاصب بل ضمانه من المالك ولو كان ذلك الطعام  
غير مناسب لحاله ومقيد بما إذا أكله ربه قبل فوته عند الغاصب كما قلنا والحاصل أن كلام المصنف مقيد  
بقيدين كما علمت (قوله أو نقص الخ) أي ومن باب أولى ما إذا رادت قيمتها لتغير السوق وهي عند الغاصب  
والحاصل أن كلامه نقصان القيمة وزيادتها لتغير السوق لا يفوت المعصوب على ربه فتيغيب أحده له ولا يرجوع  
له على الغاصب شيء لأجل نقص القيمة وإذا أراد الغاصب أخذه ودفع القيمة وأبى به أجبر الغاصب  
على دفعه له (قوله بل يأخذها مالكها ولا شيء له) وسواء طال زمان إقامتها عند الغاصب أم لا (قوله في هذا  
الباب) أي باب عصب الذوات (قوله فإن لم يجرم الغاصب قيمتها) أي وله أن يأخذ عين شيء ولا شيء له  
على المتعدي (قوله أما الكراه فيضمنه) أي ككسره المارري فالمعنى في كلام المصنف ضمان القيمة فقط  
وقوله خلافا لتف أي فانه قال لا يضمن قيمة ولا كراه أي لا يضمن قيمة لعدم القوت ولا كراه لأن العلة  
الباشئة عن تحريك الغاصب له بناء على ما من مذهب المدونة وقد علمت أن الرجوع خلافه (قوله ولا شيء  
له على السارق ولو تعديسوقها) أي فإدار رجح السارق بها من سفر لم يضمن قيمتها وأما يجرم كراهها فقول  
المصنف كسارق تشبه تام أي أنه تشبه في الأمرين أي عدم القوت بتغير السوق وسفره عليها مع نقائها

الكراه فيضمنه خلافا للتشائي (كسارق) أي لئلا يجرم بتغير قيمتها ولو تعديسوقها



(وله) أي المالك (في تعدى كمتاجر) أو مستعير أو متاجر دابة أو استعارها لغيرها أو يحمل عليها أشياء معلومة إلى مكان معلوم فتعدى وزاد في المسافة المشتركة زيادة أي بسيرة كالبريد واليوم أو زاد قدر في المحول يسير الانعطاب به عادة (كراء الزائد ان سلمت) بان رجعت سالمه من عيب (والا) بان لم تسلم أو كثرت الزائد (٣٩٨) في المسافة عن ريد أو يوم ولو سلمت (خير) ربحا (فيه) أي في أحد كراء الزائد مع أخذها

(وفي) أخذ (قيمتها) فقط (وقته) أي التعدى دون كراء الزائد وقوله وله كراء الزائد أي مع الكراء الأصلي في الاستئجار ومجردا في الاستعارة (وان تعيب) المعصوب عند العاصب يساوي (وان قل) العيب (ككسر نهديها) أي انكسارهما خيرا بربيه بين أن يضم من العاصب القيمة يوم الغصب وبين أخذه معيبا ولا شيء له في نظير العيب السماوي ولو الكثير (أوجبى هو) أي الغاصب (أو أجنبى) على المعصوب بان قطع يده أو فقأ عينه مثلا (خير) المالك (فيه) أي في العيب وهو هذا جواب قوله وان تعيب فهو راجع للمسائل الثلاث الآن كيفية التخيير مختلفة ففي السماوي ما تقدم وفي جنابة العاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وأخذ شبهه مع أرش النقص وفي جنابة الأجنبى بين أخذ قيمته من العاصب فيتبع العاصب الجاني بالارش وأخذ عين شئيه

على حاله لم تعيب في ذاتها (قوله وله) أي تعدى الخ) حاصله أن من استأجر أو استعار دابة لحل كذا أو يركبها لمكان كذا فتعدى ورادى الحل أو في المسافة المشتركة زيادة بسيرة كالبريد واليوم فان رجعت سالمه لم يربحها فليس لربها عليه الا كراء الزائد مع الكراء الاول في الاجارة أو كراء الزائد فقط في العارية فان لم تسلم الدابة بل عطيت أو تعيت أو راد كثيرا سواء عطيت أو سلمت خير المالك بين أن يصمنه قيمتها يوم التعدى ولا شيء له من كراء الريادة أو يأخذ كراء الرائد فقط في العارية أو مع الكراء الاول في الاجارة ولا شيء له من القيمة اه وهذا الذي ذكره الشارح من أن زيادة الحل كزيادة المسافة من غير تفرقة بينهما طريقتا لعبد الحق وغير واحد من الشيوخ كما قال ابن عرفة وطريقته ابن يونس أن زيادة المسافة لا يفرق فيها بين ما تعطى به وما لا تعطى به فان سلمت كان له كراء الرائد وان لم تسلم خير بين كراء الزائد وقيمتها بخلاف زيادة الحل فانه يفرق فيها بين زيادة ما تعطى به وما لا تعطى به فان راد ما تعطى به فان عطيت خير بها بين قيمتها وكراء الرائد وان تعيت كان لربها الاكثر من كراء الزائد وأرش العيب وان سلمت كان له كراء الرائد فقط وان زاد ما لا تعطى به فليس لربها الا كراء الزائد عطيت أو تعيت أو سلمت والفرق بين زيادة المسافة وزيادة الحل على هذا القول أن من رادى المسافة فقد تعدى على كل الدابة لان زيادة المسافة محض تعد فاشبهه العاصب لما والذي زادى الحل ليس متعديا تعديا محضا لمصاحبة تعديه للمأذون فيه وطريقته ابن يونس هذه هي التي اقصر عليها شارحننا في العارية وحل كلام المصنف عليها وقد حل كلام المصنف هنا على طريقته عبد الحق وما كان ينبغي ذلك (قوله بان لم تسلم) أي بان عطيت أو تعيت وقوله أو كثرت الزائد في المسافة أي أو في الحل لما علمت أنه لا فرق بين زيادة المسافة والحل على الطريقة التي سلكها (قوله خير بها فيه) أي في أخذ كراء الزائد مع أخذها أي ويأخذ أيضا أرش العيب اذا تعيت في زائد المسافة أو الحل وأما لو تعيت في المأذون فيه فلا أرش كما أفاده بن (قوله أو كثرت الزائد في المسافة عن ريد أو يوم ولو سلمت) ما ذكره من تخيره في رائد المسافة الكثيرة لا ينال ما ينال في الاجارة من أربها اذا سلمت ليس له الا كراء الرائد للحل على ما اذا كانت الريادة بسيرة وما هنا في الكثيرة (قوله وان تعيب المعصوب عند العاصب يساوي الخ) أي وكذا ان تعيب بعينه ومن ذلك العيب على العلية مع الشك في وطنها فان ذلك عيب يوجب لرب الخيار بين أخذها وتضمين العاصب قيمتها عند الاخوين وقال ابن القاسم ان ذلك غير عيب فليس لربها أن يضم منه القيمة بذلك (قوله وان قل) أي هذا اذا كان العيب كثيرا كالعمى والعور بل وان قل فلا فرق بين القليل والكثير كما حقه التلمساني في شرح تفريع ابن الجلاب خلافا لنقل المواق عن التفريع بين القليل فلا يضم منه العاصب والكثير فيضم منه وكذا سب اللخمى هذا التفصيل لتفريع ابن الجلاب قال التلمساني ما أدري من أين أخذ اللخمى هذا التفصيل من التفريع مع أن كلامه مطلق حيث قال فان نقصت قيمته عيب حدث به فرب به بالخيار نعم ذلك التفصيل موجود في كتاب محمد بن (قوله أي انكسارهما) أي فالمصنف أطلق المصدر الذي هو الكسر وأراد الحاصل به وذلك لان الكسر فعل الفاعل فلا يكون عيبا فائما ان المعصوب بل العيب القائم بها أثر فعل الفاعل وهو الانكسار (قوله أوجبى هو) أي جنابة غير متلفة للمعصوب بل عيبه فقط (قوله كصبعه) أي كتخييره في مسألة صبعه وقوله في قيمته بدل اشتغال من قوله كصبعه وما ذكره المصنف من التخيير في مسألة الصبغ هو مذهب المدونة ومقابلها لا شيء للعاصب في الصبغ ومعه كصبعه الباع وترويه مما لا قيمة له بعد نزعها وكان وجه ما فيها أن ما ذكر من التحصيل والتزويق مفارق يمكن ازالته بخلاف الصبغ فانه صفة دخلت في نفس ذات الشئ (قوله ولا شيء عليه)

وإتباع الجاني بالارش لا الغاصب (كصبعه) فتح الصاد لان المراد المعنى المصدرى يحى لوعه ب ثوبا أبيض وصبعه أي بالكه بخير (في) أخذ (قيمتها) أبيض يوم الغصب (وأخذتوبه) وودع قيمة الصبغ (كسر الصاد أي المصبع به وهذا ان زادت قيمته مصبوغا عن قيمته أبيض أولم تزد ولم تنقص فان نقصت عن قيمته أبيض خير بين أخذ قيمته أبيض وأخذ مصبوغا ولا شيء عليه (و) خير المالك (في بناءه) أي بناء الغاصب عرصه أو في عرصه



(في أخذه) أي البناء وكذا الغرس (ودفع قيمة نقضه) بضم النون يعني منقوضه أي قيمته منقوضا إن كان له قيمة بعد الهدم لأمال قيمها له كخص وجبر وجرة (بعد سقوط) أي إسقاط أجرة (كأنه لم يتولها) الغاصب بنفسه أو خدمه أي شأنه أنه لا يتولى الهدم وتسوية الأرض وردها لما كانت قبل الغصب فيقال كم يساوي نقض هذا البناء لو نقض فأذا قيل عشرة قيل وما أجرة من يتولى الهدم والتسوية فأذا قيل أربعة غرم المالك للغاصب ستة فإذا كان شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو خدمه غرم المالك له جميع العشرة وحذف المصنف الشق الآخر من شق التخيير وهو أنه يأمره بهدمه أو قلعها إن كان شجرة أو بتسوية أرضه للعلم به وسيأتي الكلام على الزرع في أول فصل الاستحقاق والمالك أيضا محاسب الغاصب بأجرة المثل مدة استيلائه على الأرض كما قدمه المصنف (٣٩٩) في قوله وغلة مستعمل وكراء أرض

أي لا يبرمه قيمة أصبح هداما في الموضع خلافًا لابي عمران القائل أنه يحجر على الوجه الذي ذكره المصنف لو بقصه الصبغ والحاصل أن المدونة قالت وإذا غصب ثوبا وصيغه خير ربه من أخذ قيمة الثوب أبيض أو يأخذ الثوب ويعرم قيمة الصبغ وأطلقت في ذلك ولم تقيد بزيادة ولا مساواة وأبقاها أبو عمران على ظاهرها وقيدتها ابن الجلاب بما إذا كان الصبغ لا ينقص القيمة (قوله في أخذه ودفع قيمة نقضه) أي وليس له ترك الأرض للغاصب وأخذ قيمتها منه بخلاف العمود والافتقار المعصوبة كما مر من أن لربها أثر كمال الغاصب وأخذ قيمتها منه وله أن يأمر بهدم البناء وأخذها (قوله إن كان له قيمة بعد الهدم) أي كحجر وحش ومساواة (قوله لا مالا قيمة له الخ) أي فإن المالك لا يدفع لذلك قيمة بل إذا أراد أخذ أرضه أخذ ما ذكر مجاها ولو قلع ذلك الغاصب فلا شيء عليه إن كان قبل الحكم به للمعصوب منه وأما إن قلعه بعد الحكم لزمه قيمته هدا هو النقل كما في بن خلافا لما في عقب (قوله على الزرع) أي على ما إذا غصب أرضا وزرعها وقدر المالك على الغاصب قبل أن يطيب الزرع (قوله بأجرة المثل الخ) أي إن كان الغاصب قد استعمل بعد البناء والغصب والأفلا أجرة عليه كما مر (قوله فتنقص من قيمة النقض) أي فإن بقي من قيمة النقض بعد ذلك شيء أخذ الغاصب وإن لم تب قيمة النقض بالأجرة أصلا أو أجرة إصلاح الأرض وجع المالك على الغاصب بالزائد كما قال الشارح (قوله أي لا استيفاء) أي فإن لم يستوف البضع بالوطء ولا استعمل الحر بالاستخدام بل عطل كلا عن الوطاء والاستخدام فلا شيء عليه (قوله مثلا) أي أو فعل به فعلا غير البيع تعذر سببه رجوعه فلا مفهوم لباعه (قوله أم لا) أي بان تحققت حياته أو شئت فيها (قوله لأنه في غصب الذات الخ) فتحصل أن غاصب الذات يضمنها بمجرد الاستيلاء ولو أنفت سماوى ولا يضمن منفعة الذات إذا استعملها وغاصب المنفعة لا يضمن الذات إذا تلفت سماوى ويضمن المنفعة التي قصد غصبها بمجرد فواتها على ربه وإن لم يستعمل الغاصب الحر والبضع فإنه إنما يضمن فيهما بالاستيفاء (قوله وهل يضمن الخ) يعني أن الشخص إذا شكك من غصبه أو من له عليه دين لحاكم ظالم وظلمه وعمره ما لا يجب عليه في ضمان الشاكي ما عرمة المشكوك وعدم ضمانه أقوال ثلاثة القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالمًا في شكواه بان كان له قدرة على تخليص حقه بنفسه أو بجحالك لا يجوز فإنه يبرم جميع ما عرمة المشكوك وأجرة الرسول وما راد عليهم وإن كان الشاكي مظلوماً بان كان لا قدرة له على خلاص حقه بنفسه ولم يجدها كما عاود لا يخاصه فإنما يغرم للمشكوك وأجرة الرسول والقول الثاني يقول إن كان الظالم غريم الجبيع وإن كان الشاكي مظلوماً فلا يغرم شيئا القول الثالث يقول لا يلزم الشاكي شيء أصلا سواء كان ظالمًا أو مظلوماً غاية الأمر أنه إن كان ظالمًا فإنه يبرم ما قاله وانظر لو شكك حلالا ظالمًا جائز لا يتوقى قتل النفس فغضب المشكوك حتى مات وهل يلزم الشاكي شيء أم لا قال بعضهم عليه دينه كمن فعل به ما يتعدى رجوعه وينبغي أن ذلك حيث تعدد القصاص من الظالم فتدبر (قوله وأخرى غيره) أي كالمدين (قوله لأن العرض الخ) علة لصحة رجوع الضمير للغاصب (قوله أنه) أي إن الكلام مفروض الخ (قوله فإن لم يظلم) أي بان كان ظالمًا لعدم قدرته على التخليص بنفسه وعدم حاكم عادل

بنيت فتنقص من قيمة النقض أيضا ويرجع بالزائد (و) ضمن الغاصب (منفعة البضع) بالتفويت فعليه في وطء الحرة صداق مثلها ولو نيبا وفي وطء الأمة ما نقصها ولو خشا (و) ضمن منفعة بدن (الحر بالتفويت) أي الاستيفاء وهو وطء البضع واستخدام الحر ولو عير به كان أصوب لأن التفويت يشمل مالو حبس المرأة حتى منعها التزويج أو الحمل من زوجها أو حبس الحر حتى فاته عمل من تجارة ونحوها مع أنه لا شيء عليه ثم شبه في الضمان قوله (كرباعه) الغاصب له مثلا (وتعذر رجوعه) فيلزمه دينه لأهله دينه عمد وسواء تحقق موته أم لا قال الخطاب ويضرب ألف سوط ويحبس سنة فإن رجع المعصوب يرجع بآثمه بما عرمة (و) ضمن المتعدي (غيرهما) أي منفعة غير البضع

والحر (بالعوب) ر لم يستعمل ر يستعمل كذا ر بعينها ولدي به يحسمها ويعبد ونحوه لا يستعمله وهذا في المنفعة فلا يحالف قوله فيما تقدم وعلة مستعمل لأنه في غصب الذات (وهل يضمن شاكيه) أي الغاصب وأخرى غيره لأن العرض أنه ظالم في شكواه الغاصب والمدين ونحوهما ممن للشاكي عليه حق ووجه كونه ظالمًا في شكواه مع أنه له حق على المشكوك من غاصب ونحوه أنه مفروض فيمن له قدرة على الانتصاف من عرمة بدون شكواه (المعزم) بكسر الهمزة المشددة أي شاكيه لظالم يتجاوز في ظلمه بان يعرمة ما لا يجب عليه (زائدا) مفعول بضم (على قدر) أجرة (الرسول) المعادة أي عرض أن الشاكي استاجر رسولاً أرسله للغاصب ليحضره عند الظالم سواء وجد رسولاً بالفعل أم لا (إن ظلم) الشاكي في شكواه بان كان له قدرة على تخليص نفسه أو بجحالك لا يجوز فإن لم يظلم لم يعرمة القدر الزائد



على أجره الرسول وإنما يغرم قدر أجره الرسول فقط لأنها على الشاكي أصالة يرجع بها المشكو عليه سواء كان الشاكي ظالماً لا فعله أنه ان ظلم غرم الجميع وحينئذ فتنبه أن يقال ما الفرق بين هذا القول وبين ما بعده وهو قوله (أو) يضم (الجميع) وجوابه أن الفرق يظهر باعتبار المفهوم وذلك أن مفهوم الأول أنه ان لم يظلم لا يضم من الزائد بل قدر أجره الرسول فقط ومفهوم الثاني أنه ان لم يظلم لا يغرم شيئاً (أولاً) يغرم الشاكي شيئاً ان ظلم فأولى ان لم يظلم وإنما يلزم الظالم الأثم والأدب (أقوال) ثلاثة المشهور في المذهب الثالث والمفتى به بمصر الثاني وهي (٤٠٠) في شاك له حق ماس وأما إذا لم يكن له حق فإنه من أفراد قوله المتقدم أو دل لصا وتقدم ان

(قوله) وإنما يغرم قدر أجره الرسول (أي أن لو كان هناك رسول أحضر المشكو للمشكوله (قوله أصالة) أي لان أجره الرسول على طالب الحق (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كان القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالماً فإنه يغرم القدر الزائد على أجره الرسول ويغرم أجره الرسول أيضاً فتنبه الخ (قوله الثالث) أي لانه قول أكثر أصحاب الامام كما عزا لهم ابن يونس (قوله والمفتى به بمصر) أي وهو أرجح الأقوال كما قال شيخنا العدوي القول الثاني وهو غرم الجميع ان كان ظالماً والأول لا يغرم شيئاً (قوله وهي) أي الأقوال الثلاثة (قوله كما هو ظاهر كلامهم) ابن عرفة لو شكا رجل لظالم يعلم أنه يتجاوز الحق في المشكو ويغرمه مالا والمشكو لا تناعه للشاكي عليه في ضمان الشاكي ما عرمة المشكو نالها البعض أصحابنا الا ضمان عليه ان كان مظلوماً أي بأن قد فقه المشكو أو سبه (قوله وملكه ان اشتراه) به على هذا مع أن من المعلوم أن كل من اشترى شيئاً ملكه ليرتب عليه قوله ولو عاب ورد بلو على أشبه القائل لا يجوز بيع المصوب لعاصبه إذا كان غائباً وذلك لان ذات المصوب قد فانت بالعبية عليها وصار الواجب على الغاصب أنما هو القيمة فالذي يجوز للمصوب منه أن يبيعه للعاصب إنما هو القيمة لا ذات المصوب وحينئذ فلا بد من معرفته أي البائع لها وأن يبيعها بما تباع به (قوله اد لا يشترط حضوره بالبلد) أي لان الأصل سلامته (قوله أو عرمة قيمته) أي أو فانت عند العاصب وغرم قيمته (قوله أي حكم الشرع عليه) أي القاضي يغرمها إذا لا بد في ملكه له بالقيمة إذا فانت عند من حكم القاضي بها كافي من خلاف المالك عبق (قوله ومحل ملكه) أي للقاتل يغرم القيمة أن لم يموت فقله ان لم يموت شرط في ملك القاتل القيمة فقط لا فيه وفي ملك العاصب شرائه كافي عبق فإذا اشترى المصوب وادعى أنه غائب فقد ملكه ولو موته في دعواه العيبة خلافاً لعبق وبص المدونة قال ابن القاسم لو قضينا على الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامة بعد الحكم فإن علم أنه أخفاها فلها أخذها ورد ما أخذ من القيمة أظن من (قوله ويرجع عليه ربه بعين شئنه) أي ويرد له ما أخذه منه من القيمة (قوله وان كذب في الصفة) أي كالوعصب بد أو تلف أو تغير عده وأرد ما تعريضه القيمة فادعى أنه كان أسود فقوم وغرم قيمته على أنه أسود ثم تبين أنه كان أبيض (قوله ولا يتقص البيع) الأولى ولا يتقص المالك اد لا يبيع هنا (قوله ولزمه القيمة) أي لتلفه أو صباغه (قوله لو موته في الصفة) أي هذا إذا لم يموت أصلاً بل ولو موته في الصفة (قوله ويرجع عليه) أي عند التمهويه في الصفة (قوله أو موته في الصفة فقط) أي فالمنطوق صورتان وقوله يرجع عليه بفصله أخفاها راجع لأحدى صورتين المنطوق قال ح واطر لو وصعه العاصب ثم ظهر أنه أنقص مما قال بعد أن غرم القيمة فهل له الرجوع أم لا واستظهر شيخنا العدوي أن له الرجوع (قوله ومفهومه أنه ان موته في الذات) أي فقط وأولى في الذات والصفة كان يقول العاصب العبد الذي عصيته ملك الأسود قد أتق ثم يظهر بعد أن غرم قيمته أنه لم يأتق وأنه أبيض (قوله لم يملكه) أي بما عرمة من القيمة (قوله ولزمه أخذه) أي ورد ما أخذه من القيمة (قوله وبغته) أي فإذا عصب جارية وادعى هلاكها واحلفا في صفتها من كونها أبيضاء أو سوداء فالقول قول العاصب بيمينه ان أتى بما يشبهه فان أتى بما لا يشبهه صدق المصوب منه بيمينه ان انفرد بالشبه فان تجاهلا الصفة قال المصوب يجعل من أدنى حسنه ويعرمة العاصب قيمته على ذلك يوم العصب فله شئ بخا واد

الراجع تغريمه لانه ظالم ولا حق له وبني ما إذا كان له حق غير مالي بان قد فقه المشكو أو سبه أو ضرب به كما يقع كثيراً في هذا الزمان الذي تعطلت فيه الاحكام الشرعية وكثرت فيه تعدى الناس بعضهم على بعض وجور الامراء والحكام فهل يضم الشاكي قطعاً أو تجرى فيه الأقوال كما هو ظاهر كلامهم (وملكه) الغاصب (ان اشتراه) من ربه أو من وكيله (ولو غاب) المصوب ببلد آخر اد لا يشترط حضوره بالبلد وهذا صريح في ضعف القول بأنه يشترط في صحة بيع المصوب لعاصبه رده لربه وهو أحد شقي التردد الذي قدمه بقوله وهل ان رد لربه مدة تردد (أو) غرم العاصب (قيمه) لربه أي حكم الشرع عليه بغرمها لحصول مفوت مما مر فإنه يملكه وان لم يعرمة بالفعل ومحل ملكه (ان لم يموت) العاصب أي لم يكذب في

دعواه التلف أو الضياع أرت برذاته فان موته تبين خلاف دعواه فانه لا يملكه ويرجع عليه ربه بعين شبهه ان شاء (و) ان كذب في الصفة فقط بان وصفه بصفة تقتضي نقص قيمته فظهر أنه أفضل مما قال (رجع عليه) المالك (بفضله أخفاها) ولا يتقص البيع فإذا لم يموت في الذات ولزمه القيمة ملكه ولو موته في الصفة ويرجع عليه براد ما أخفاه فقله وملكه ان غرم القيمة ان لم يموت أي في الذات بان لم يموت أصلاً أو موته في الصفة فقط ومفهومه أنه ان موته في الذات لم يملكه ولزمه أخذه كما تقدم (والقول له) أي للعاصب لانه عارم (في) دعوى (تأخذه وبغته)



وقدره) ونخاله ربه (وحلف) أي أن القول قوله يمين أن أشبهه والآخر قول له أن أشبهه يمين فإن لم يشبهه ما عاقضى بأوسط القيم أن حلفاً  
أو كلاً ما عاقضى للحالف على الناكل (كشتر منه) أي من العاصب فالقول قوله في تلفه (٤٠) ونفته وقدره وحلف (ثم غرم)

المشتري بعد حلفه قيمته  
لربه (لا آخر رؤية)  
عنده أي أن العبرة في  
التقويم بالآخر رؤية  
المقصوب عنده عليها  
بعد شرائه من الغاصب  
فإن لم ير عنده في يوم القبض  
ثم إذا غرم القيمة لربه  
رجع بالثمن على بائعه  
الغاصب ومحل العرم  
أن كان مما يعاب عليه  
ولم تقم على هلاكه يئنه  
أولاً لا يعاب عليه  
وظهر كذبه وأدى  
التلف بسماوي فيهما  
فإن قامت على هلاكه  
يئنه بسماوي أو لم يظهر  
كذبه فيما لا يعاب عليه  
فلا يعرم وهو معنى قوله  
الآتي لا سماوي وأما  
بجناية فيبأى تفصيله  
(ولربه امضاء يئنه)  
أي العاصب وله رده  
لأنه فضولي وبيع  
العاصب بالثمن أن قبضه  
وكان ملبساً والاتباع  
المشتري (و) له (نقص  
عنى المشتري) من  
العاصب (وأجارته)  
فيم عتقه ويرجع بالثمن  
على العاصب دون  
المشتري (وضمن مشتري)  
من العاصب (لم يعلم)

تجاءلا القدر آخر مما الحاكم بالصلح فإن لم يصطلحاً ترك حتى يصطلحاً (قوله وقدره) أي من كيد أو ورس أو  
عدد قال تت ورعي يدخل في تحالفهم في القدر مستلذان الأولى غاصب صرة ثم يقيم أي البعير مثلاً ولا يدري  
ما فيها فالقول قول العاصب مع يئنه عند مالك ابن ناجي وعليه الفتوى لا مكان معرفة ما فيها بعلم سابق أو  
يحسمها وقال مطرف وابن كنانة وأشهب القول لربه مع يئنه أن ادعى ما يشبهه وكان مثله يملكه لأنه يدعى  
تحقيقه أو لا تخرب يدعى تخميناً وأما أن غاب عليها العاصب فالقول قوله مع يئنه من غير خلاف والمسئلة الثانية  
قول عبد الملك في قوم أعاروا على منزل رجل والناس ينظرون نهبراً ما فيه ولا يشهدون بأعيان المعصوب بل  
بالأغارة والنهب فقط فلا يبطى المسته من يئنه وإن ادعى ما يشبهه إلا يئنه وقاله ابن القاسم محتجاً بقول  
مالك في الصرة وقال مطرف القول قول المعار عليه مع يئنه أن أشبهه وكان مثله يملك ذلك (قوله وحلف) أي  
في القدر والعت كافي عبق بل وفي دعوى التلف أيضاً كافي بن قلا عن ج وابن عبد السلام (قوله أن  
أشبه) أي وسواء أشبه ربه أيضاً أم لا وقوله والآخر قول لربه أي ولا يحلف بأن نكل أو لم ينكل ولكن لم يشبه  
فالقول لربه (قوله كشتر منه) فالقول قوله في تلفه (الح) أعلم أن القول قول المشتري من العاصب يئنه في  
تلفه ونفته وقدره سواء كان الشيء المعصوب مما يعاب عليه أم لا علم المشتري بغصب البائع لذلك المبيع أو لم يعلم  
بغصبه لكن أن علم بغصبه فحكمه في الضمان حكم العاصب سواء تلف المبيع بسماوي أو تلفه المشتري عمداً  
أو خطأ فيبيع المالك أيهما شاء بالقيمة وإن كان المشتري غير عالم بالغصب فإن تلف ما اشتراه عمداً فكذلك  
يكون ضامناً كالعاصب فإن تبع المالك المشتري بالقيمة يرجع بالثمن على العاصب وإن اتبع العاصب فلا  
رجوع له على المشتري وسواء كان ذلك المبيع مما يعاب عليه أم لا وإن تلف بسماوي فإن المشتري يعرم القيمة  
لا تخرب رؤية أن كان مما يعاب عليه ولم تقم على هلاكه يئنه أو كان مما لا يعاب عليه وظهر كذبه وإذا غرم القيمة  
رجع بالثمن على المشتري أما لو قامت على هلاكه يئنه أو لم يظهر كذبه فلا يغرم المشتري والذي يغرم القيمة أعم  
هو العاصب وإن تلف بجناية خطأ وبطل كالعمد وقيل كالمساوي هذا حاصل الفقه فقول المصنف ثم غرم الح  
هذا فيما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب وكان التلف بسماوي (قوله بعد حلفه) أي على التلف (قوله يوم  
القبض) أي فالمعتبر قيمته يوم القبض (قوله فلا يعرم) أي والغرم إنما هو على العاصب البائع له (قوله ولربه  
امضاء يئنه) أي سواء قبض المشتري المبيع أو لا علم أن بائعه غاصب أم لا حضر المعصوب منه وقت  
البيع أو غاب عييه قريبة أو بعيدة ومثل البيع الهبة وسائر العقود (قوله والاتباع المشتري) أي والاتباع يئنه  
أو قبضه وكان مع ما اتبع الح وقيل لا رجوع له على المشتري حيث كان العاصب قبضه ولو مع ما ورعج  
هذا القول بناء على أن الأجرة للعقد والقبض معاً لا للعقد فقط انظر بن (قوله وله) أي للمعصوب منه نقص  
عنى المشتري من العاصب أي وأحد الرقب (قوله وأجارته) ذكر هذا مع علمه من قوله وله نقص الح من  
أنصرح بما علم التراما ولو أعتقه العاصب وأجار المالك عتقه فاما أن يجيره على أن يأخذ منه القيمة وأما أن  
يجيره على أن لا يأخذ منه قيمة فإن كان الثاني لزم العتق بطر التشوف الشارع للحرية ولا يقال هذا عتق فضولي  
أجاره المالك وعتق الفضولي إذا كان لا معاوضة فيه فانه يكون باطلاً ولو أجاره المالك كما مروا أن كان الأول فلا  
يلزم عتقه إذا العتق ليس بفوت عمداً العاصب فهو باق على ملكه به وحيداً فلا يتعين على ربه أخذ قيمته التي  
وقع الاتفاق عليها بل له أحد عين عبده (قوله ويتم عتقه) أي بالعقد الأول (قوله ويرجع) أي ربه بالثمن على  
العاصب أي ولو معسراً وهذا بناء على أن الأجرة للعقد والقبض معاً كما هو الراجح (قوله وإن اتبع المشتري  
فالمعتبر يوم التعدي) أن قيل قد مر أن المشتري يعرم لا آخر رؤيته فلم غرمه ما يوم التعدي قلت لأنه ما قصد  
التلف من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف عمداً اعتبر عزمه يوم الاتلاف بخلاف المشتري السابق فانه لم يثبت

(٥١ - دسوقي ثالث) بعصبه (في عمد) أي في اتلافه عمداً كالأكل الطعام أو ألبس الثوب حتى أبلاه أو قتل الحيوان  
أو دبحه وأكله وهو حينئذ في مرتبة الغاصب في اتباع أيهما شاء بمثل المثل وقيمة المقوم فإن اتبع العاصب فالقيمة تعتبر يوم الاستيلاء كما  
تقدم ولا يرجع على المشتري وإن اتبع المشتري فالمعتبر يوم التعدي يرجع على الغاصب بجميه



(لا) يضمن المشتري غير العالم في (سماوى) (لا في) (غلة) استعملها لانه ذو شبهة بعدم علمه بالغصب ولا يرجع على الغاصب بها لانه لم يستعمل  
فليس له رجوع في السماوى (٤٠٢) الاعلى اعاصب وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب (وهل) التلف أو التعيب

(الخطأ) من المشتري الغير  
العالم (كالعمد) فيضمن  
للمالك قيمة المقوم ومثل  
المثل ويكون غريباً ثانياً  
للمالك لان العبد والخطأ  
في أموال الناس سواء  
أو كالمساوى فلا رجوع  
له عليه وانما يرجع  
على الغاصب (قأويلان  
وارثه وموهوبه) أى  
الغاصب (ان علما) بالغصب  
(كهو) أى كالعاصب في  
الضمان فينبع المستحق  
أيها شاء ومثلها المشتري  
ان علم (والا) يعلم بالغصب  
(بدى بالغاصب) في  
الغرم فيرجع المالك على  
التركة في الموت وعلى  
العاصب في الهبة بالقيمة  
ومثل المثل (و رجع)  
المالك (عليه) أى على  
العاصب الملى بدليل  
ما بعده (بغلة موهوبه)  
أى بالعلة التي استعملها  
موهوبه وليس للعاصب  
رجوع على موهوبه بشئ  
و اذ رجع على العاصب  
علة موهوبه فأولى ما استعمله  
هو ثم محمل الرجوع بالعلة  
اذا كانت السلعة قائمه أو  
بانت ولم يختصم فيه القيمة  
اذ لا يجمع بين العلة والقيمة  
فان أعسر (العاصب) فعلى  
لموهوب (يرجع بما استعمله

تعديه فيحمل أنه أحق المبيع فذلك اعظم من آخر رؤية رى عنده (قوله لا يضمن في سماوى) أى اذا  
كان مما يعاب عليه وثبت التلف بينه أو كان مما لا يعاب عليه ولم يظهر كده في دعواه التلف وأما اذا لم  
يثبت التلف بينه في الاول أو ظهر كذه في الثاني فانه يحرم القيمة لا آخر رؤية كما مر وهو محمل قوله  
سابقاً ثم غرم لا آخر رؤية (قوله لانه ذو شبهة) أى فيغوز بالغلة (قوله فليس له رجوع في السماوى الاعلى  
العاصب الخ) هذا جواب عما يقال كيف لا يضمن المشتري من الغاصب السماوى مع أن له العلة ومن  
له النماء عليه التوى وحاصل الجواب أن المنفى عن المشتري نوع خاص من الضمان وهو ضمانه للمالك  
وهذا لا ينافى أنه يضمن للعاصب الثمن فيدفعه له ان كان لم يدفعه له أولاً (قوله وان كان المشتري يضمن  
الثمن للبائع الغاصب) أى فيلزمه أن يدفعه له ان لم يكن دفعه له أولاً (قوله تأويلان) الاول لابن أبي زيد  
والثاني لابن رشد ومبناهما على أن البيع هل هو على الرضى بجار أو على الاجازة حتى يرد اه بن (قوله  
كالعاصب في الضمان) أى في ضمان قيمة الذات اذا تلفت بجناية عمداً أو خطأ أو بسماوى وضمان الغلة  
(قوله فينبع الخ) أى بخيرى اتباع تركة العاصب والوارث وفي اتباع الغاصب والموهوب له (قوله ومثلها  
المشتري ان علم) أى بان بائعه غاصب لمبايعه أى أنه مثلهما أى أنه يضمن القيمة كان التلف عمداً  
أو خطأ أو بسماوى أما اذا لم يعلم فانه انما يضمن القيمة حيث كان الانلاف عمداً لا بسماوى على ما مر  
(قوله ولا يعلم بالغصب) أى ولا يعلم الوارث والموهوب له بالعصم بدى بالغاصب في غرم قيمة الذات  
على وارثه وموهوبه كذا قرر الشارح قال بن الاول رجوع قوله والابدى بالغاصب للموهوب له فقط اذا لا  
عاصب مع الوارث يبدأ به لان الموضوع أن العاصب مات وقسم ورثته المعصوب واستعمله ثم استحق فيضمن  
الوارث قيمة المعصوب اذا تلف سواء علم بالغصب أو لا لكن عند عدم العلم لا يضمن الاحماية نفسه وعند العلم  
يضمن حتى السماوى (قوله والابدى بالغاصب) أى ولا يرجع العاصب على الموهوب له (قوله ورجع عليه  
بغلة موهوبه) الفرق بين علة المشتري منه فانه لا يضمنه كما مر وبين علة موهوبه فانه يضمنها أن الموهوب خرج  
من يده غير عوض فكانه لم يخرج من يده بخلاف مبيعته (تفسيره) علم ما ذكر أن غلة الموهوب لا تكون  
للموهوب له بل يرجعها المستحق على الغاصب ان كان ملياً والافعى الموهوب له وأن قيمة الموهوب اذا تلف  
على الموهوب له اذا علم والافعى العاصب الواهب وعلم منه أيضاً أن المشتري من الغاصب بخير المستحق في  
اتباعه أو اتباع الغاصب بالقيمة في العلم وعدمه وأما العلة فهي له عند عدم العلم فلا يجرمها الا هو ولا العاصب  
أما عند العلم فلا علة له ويغرمها كقيمة الذات وعلم أيضاً أن وارث الغاصب يجرم قيمة المعصوب اذا تلف  
وأنه لا غلة له علم أن مورثه غاصب أو لامات ملياً أو لا ففيها الوثبات العاصب وترك الاشياء المعصوبة واستعملها  
ولده فالاشياء وعلة المستحق ومحمل كون الوارث يجرم الغلة اذا كانت السلعة قائمة وأما لو فانت وضمن الوارث  
قيمتها كانت الغلة له لا للمعصوب منه اذ لا يجمع بين القيمة والغلة وفى بن لو باع عن الصعيق فربيه كالاخ والعلم  
بلا ايصاء ولا حصانة فكبر الصغير وأحد شئ من المشتري لا يرد المشتري علة له ولو كان عالماً يوم البيع  
تعدى البائع كلى المعيار لان المشتري شبهة تسوغ له العلة وكذا من باع ما يعرف اخيره راجعاً ان مالكة  
وكله على بيعه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا يرد الغلة اه (قوله ولم يختصم فيه القيمة) أى وانما  
اختار أخذ الغلة قوله اذ لا يجمع الخ علة له دوى أى فان اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شئ له من  
الغلة اذ لا يجمع الخ (قوله في الصورتين) أى صورة البداءة بالغاصب عن يسره وصورة البداءة بالموهوب  
له عند عسر الغاصب وما ذكره من أن من عزم شيئاً لا رجوع له على صاحبه هو ما في المدونة وهو المعتمد  
خلاف ما في البيان من أنه اذا أعسر الغاصب فعلى الموهوب ثم يرجع على العاصب اذا أسمر (قوله  
ومحمل الرجوع الخ) هذا التفسير مبنى على قول ابن القاسم في المدونة أنه لا يجمع بين أخذ القيمة

دون ما استعمله العاصب قبله وأعسر فان أعسر أيضاً اتبع أو لم يأسر او من عزم شيئاً لا يرجع به على صاحبه في الصورتين والعلة  
محمل الرجوع بالغلة ان كانت السلعة قائمة أو فانت واختار أخذ العلة فان اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شئ له من العلة اذ لا يجمع بينهما



تقدم (ولحق شاهد) شاهد المدعي (بالنصب) أي معاينة النصب من المدعي أن فلانا غصبه مني (الآخر) شهادته (على إقراره) أي الغاصب (بالنصب) من المدعي ويقضي للمدعي بالمغصوب بلا غير قضاء (كشاهد على كل) أي شاهد بأن هذا الشيء ملك للمدعي (لأن الغاصب) أي غصبه ملك أيها المدعي فيقضي به لك (وجعلت) في المستثنين (ذايد) أي حائز فقط (لأما الكا) فلك التصرف غير البيع والوطء وإن جاء مستحقها بالبيعة الشرعية أخذها أن كانت قائمة وبيعتهما الساقط أماني المسئلة الأولى فلا بد له من شاهد واحد منهما بالملك أو قد تعصب من مستأجر ومستعير ومودع ومضتم

(٤٠٣)

غصبا وشاهد الغصب لم يثبت له ملكا (الأن تخلف) في الثانية (مع شاهد الملك) البين المكمل للنصاب (و) تخلف أيضا (بين القضاء) أنك ما بيعت ولا وهبت ولا تصدقت ولا خرجت عن ملكك بوجه من الوجوه وله جمعها في عين واحد على أحد القولين (وان دعت) امرأة (استكراها) على الزنا (على) رجل (غير لائق) به ما دعت به عليه بأن كان ظاهر الصلاح (بلا تعلق) أي بادياله (حدثت) أي للزنا المفهوم من قوله ادعت استكراها أي لا قرارها بالزنا يظهر بها حل أم لا إلا أن ترجع عن قولها إذا لم يظهر بها حل فإن تعلق به لم تحدد للزنا لأن التعلق شبهة تدرك الحد وتحدد لفظه مطلقا ومفهوم عسير لائق أمران فاسق فلا حد لفظه مطلقا ولا للزنا

والعلة والدي عليه مالك عامه أصح ما به أنه قد يجمع بينهما كما قدم ذلك للشارح عند قول المصنف وغلة مستعمل (قوله كما تقدم) أي قرىبي في العبارة التي قبل هذه (قوله فيقضي به لك) أي بدون عين منك (قوله أي حائز فقط) يعني للسلعة أن كانت قائمة وتقيمتها أن قامت عند ذلك المصنف ودعيه (قوله فلك التصرف الخ) هذا مترتب على حمله ذايد قال بن الذي كان يهرره بعض الشيوخ أما لا تمنعه من البيع ولا من الوطء إذا منازع له وإنما فائدة كونه ذايد أنه إذا قامت بينة بالملك لعبه قدمت على بيته لأنها إنما أثبتت له الحوز فقط وهو ظاهر كلامه (قوله فلان شاهد الملك لم يثبت له عضبا) الأولى حذف هذا من التعليل والاقتصاد على قوله لأن شاهد الغصب لم يثبت له ملكا لأن الاجتماع على الغصب لا يقتضي ملكا فثبت له (قوله الان تخلف) أي بأنهم املكك (قوله في الثانية) أي لأنها هي التي فيها شاهد الملك فإذا حلفت معه البين المكمل وبين القضاء كنت حينئذ مالكا لا حائرا (قوله وتخلف أيضا بين القضاء) ولا يكتفي بها عن الأولى وإن كانت تضمنها كما جزم به ابن رشد وجزم الغصبي بالاكتفاء بين القضاء (قوله وله جمعها) أي وعلى ما قال ابن رشد من عدم الاكتفاء بين القضاء عن الأولى فله جمعها في عين واحدة على ما جرى به العمل خلافا لمن قال لا يكتفي بجمعها (قوله لا أن ترجع عن قولها) أي فلن رجعت عن قولها لم تحدد إذا لم يظهر بها حل فإن ظهر بها حل حدثت ولا عبرة برجوعها وعلى كل حال تحدد للحد كأي خس (قوله لم تحدد للزنا) أي حلت أم لا (قوله تعلق به أم لا) أي ولا عين لها عليه (قوله مطلقا) أي تعلق به أم لا لا به صير عفيف (قوله إذا طهر بها حل ولم تعلق به) أي وأما إذا لم يظهر بها حل تعلق به أم لا أو طهر بها حل وجاءت متعلقة به فلا تحدد في هذه الأحوال الثلاثة للزنا (قوله ولا لزما) أي طهر بها حل أم لا (قوله والاحداث) أي والتعلق به حدث واعلم أنه لا مهر لها على واحد من الثلاثة لأن ما ذكرته أقرأ على نفسها وعلى المدعي عليه فلا تؤاخذ بأقرارها عليه وأيضا فقد ذكر ابن رشد عن رواية عيسى عن ابن القاسم أنه لا صداق لها إذا ادعته على فاسق وتطلقت به فأولى إذا لم تعلق به وأولى إذا ادعته على مجهول حال أو صالح (قوله ما يشمل مجهول الحال) أي لأن دعواها عليه كدعواها على الصالح بالنسبة لهذا الزنا الذي كلام المصنف فيه وإنما يختلفان في حد القذف والمصنف لم يتعرض له (قوله ثم أعقب له الغصب بالتعدي) أي لما بينهما من المناسبة من جهة أن في كل منهما تصرف في الشيء غير إذن ربه (قوله غالبا) مرتبط بقوله والمتعدي أي والمتعدي في غالب أحواله هو الذي يحنى على بعض السلعة (قوله ومنه) أي ومن التعدي على بعض السلعة تعدي المكثري (قوله لا لمقصود الخ) علة أقوله ومنه تعدي المكثري المسافة المشتركة أي وإنما كان تعديها تعديا على بعض السلعة لأن المقصود بالتعدي إنما هو الركب والاستعمال الذي هو المنفعة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدي وحينئذ فيكون ذلك المقصود بالتعدي كالجزء منها وحاصل ما في المقام أن ابن الحاجب قال المتعدي هو الجاني على بعض السلعة فاعترضه ابن عبد السلام بأن هذا التعريف لا يعم صور التعدي إذا لا يشمل من أكرى أو استعار دابة لمكان معين ثم راد على المسافة المدحول عليها فافهم متعديان على كل الدابة لا على بعضها ومع ذلك جعلوه من التعدي فلا بد من قيد غالبا لا دخالها واعترضه ابن عرفة بأنه لا يحتاج لهذا القيد لا دخالها لأن المقصود

الأد طهر بها حل ولم تعلق به ومجهول حال فحدث الركب كالأصالح تعلق سقط ولا لزمها ولا تحدد للحدف والاولى أن يراد به لائق ما يشمل مجهول الحال ثم أعقب الغصب بالتعدي وهو غصب المنفعة أو الجباية على شيء دون قصد تملك ذاته فقال (والتعدي جان على بعض غالبا) أي بعض السلعة كحرق ثوب بالخاء المعجمة وكسر صحفه أي كسر بعضها ومن غير الغالب قد يكون التعدي على جميع السلعة كحرق ثوب بالخاء همله وكسر جميع الصحفه وقتن الدابة ومنه تعدي المكثري والمستعير المسافة المشتركة واستعمال دابة مثلا غير اذن ربه أو رصاه لأن المقصود بالتعدي إنما هو الركب والاستعمال الذي هو المنفعة دون تملك الدابة والذات تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي فليتأمل ثم أشار إلى أن المتعدي يضمن قيمة السلعة في الفساد الكثير



أن شاء المالك دون البسيرة فإنه يضمن نفسه فقط بقوله (فإن آفات المقصود) مما تعدى عليه والمبادر من آفات العبد مع أن الخطأ كذلك فكان الأولى حذف الهمزة (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) وحشمة كاسير وقاض رداة مضاف لذي والمراد من شأنها أن تكون لذي الهيئات سواء كان صاحبها ذاهية (ع . ع) أم لا فالهجرة بحالها لا محل مال كها فطع ذنبها فثبت للمقصود منها بخلاف قطع بعضه أو تنف

بالتعدي إنما هو المنفعة لا الذات والذات تابعة لأنها مقصودة بالتعدي وحيد شديكون ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها نعم يحتاج لقوله غالباً لادخال حرق الثوب وقيل الدابة المستأجرة أو المستعارة ولا يشملها التعريف إلا زيادة غالباً واعلم أن التعدي والعصب يترقان في أمور منها أن الفساد البير من العاصب يوجب له أخذ قيمة المعصوب إن شاء والفساد البير من المتعدي ليس له إلا أخذ أرش النقص الحاصل به ومنها أن المتعدي لا يضمن السماوي والعاصب يضمنه ومنها أن المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف العاصب إنما يضمن غلة ما استعمل كما هو واستظهر شيخي أن وثيقة الأرباب أقرب للتعدي من الغصب لأنهم لا يقصدون التملك المطلق (قوله إن شاء المالك) أي وإن شاء أخذها وأخذ أرش النقص (قوله فكان الأولى حذف الهمزة) أي وعلى هذا فالمقصود بالرفع فاعله أي فإن آفات المقصود من الشيء المتعدي عليه كقطع الخ (قوله والمراد من شأنها الخ) جواب عما يقال قوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة مفهومه أن قطع ذنب دابة غير ذي الهيئته لا يوجب تباينها وطاؤه مطلقاً كانت هي ذات هيئة أم لا مع أنها إذا كانت ذات هيئة ثبت لها الكها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مع الارش وأجاب الشارح أن المراد بقوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة في الكلام حذف أي كقطع دابة من شأنها أن تكون لذي هيئة كان صاحبها ذاهية أم لا وكل هذا على قراءة دابة بالتثنية بالاضافة لذي أما على قراءة دابة بالتثنية وذي هيئة صفة له فلا يرد عليه شيء من ذلك لصدفها عما إذا كان صاحبها ذاهية أم لا ولا يقال أنه يمنع من التثنية وصفها بذى إذا كان الواجب أن يقول ذات لانا نقول الدابة في معنى الحيوان فيجوز في وصفها مراعاة المعنى في الحديث فإذا دابة أهلب طويل الشعر وفيه أيضاً فأنى دابة أيض فوق الحمار ودون البعل (قوله مفيت للمقصود) أي وهو التجهيل بها (قوله بخلاف الخ) أي فإن هذا ليس مفيتاً للمقصود منها وحيد فلا يضمن إلا النقص فقط إلا العرف فإذا جرى العرف بتغيير المالك بين أخذ القيمة وأرش النقص في قطع بعض الذنب أو تنف شعره عمل بذلك العرف (قوله هو المقصود) أن قلت لا حاجة لذلك لاستفادته من قوله فإن آفات المقصود قلت الأول ذكر على أنه صاط كلى والثاني ذكر في جزئي مثل به لينطبق على ذلك الكلى ومثل هذا لا يعد تكراراً (قوله وإن لم يفته) أي وإن لم يفته المتعدي بجبايته المقصود من المتعدي عليه (قوله وليس له تركه وأخذ قيمته) أي فها من المتعدي وأما إذا رضى المتعدي بذلك كان له ذلك (قوله كلب بقرة) أي كقطعه أو تقليله (قوله وقطع يد عبد) أي وأما قطع رجله فمن الكثير (قوله إلا أن يكون صاعاً الخ) أي لأن ضمان قيمة الصانع بما يعطيه ولو أنعمه كالعج (قوله وعق عليه الخ) أي أنه إذا تعدى على عبد عمداً فاصداً شينته وآفات المقصود منه بجبايته عليه فإنه يعتق على ذلك الجاني أن قوم عليه أي أن اختار سيده أخذ قيمته منه (قوله ويدخل في قوله أن قوم الخ) أي لأن قوله أن قوم صادق بما إذا كان التقويم برضا صاحبه فقط في مفيت المقصود أو برضاهما معاً في غير مفيته وأصل هذا الكلام لشرف الدين الطنجي وتبعه عبق قال بن وهو غير صحيح لنص المدونة كأي المواق على أنه لا يعتق عليه فيما لا تحير فيه (قوله ولا منع الخ) يعني أنه ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من التقويم بحيث يأخذه مع أرش النقص إذا كان البعدى فاحشاً مفيتاً للمقصود بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذه الجاني فيعتق عليه كما اختاره ابن يونس (قوله وهذا مقابل) أي لأن معناه أن الرب المحبي عليه الخيار في التعدي الفاحش بين أخذ القيمة وأخذه مع أرش النقص وهو عام فيمن يعتق بالثمة وغيره وأما ابن يونس فيقول ما ذكر من التحير في غير من يعتق بالثمة وأما من يعتق بها فلا تحير فيه بل يتعين على صاحبه أخذ قيمته اهـ والحاصل أن غير الرقيق حكمه عند ابن يونس كحكمه عند غيره وهو تحجير المالك في أحد القيمة وأخذه مع أرش النقص وأما الرقيق فهو كذلك عند غير ابن يونس وأما عنده فيتعين فيه أحد السيد القيمة وليس له أخذه مع أرش النقص لئلا يجرم العبد من العتق (قوله والمذهب الأول) أي والمذهب الأول لانه مذهب المدونة (قوله

شعره) (أو) قطع (أذن) (أو طيلسانه) مثلث اللام (أو) قطع (لبن شاة هو المقصود) (الاعظم منها) (وقل عيني عبد أو) قطع (بديه فله) أي للمالك (أخذه ونقصه) أي مع أرش النقص (أو قيمته) سليمان يوم التعدي ويتركه للمتعدى (وإن لم يفته) أي لم يفته المقصود (فقطه) فقط أي يأخذ ما نقصه مع أخذه وليس له تركه وأخذ قيمته ومثل للمام يفته بقوله (كلب بقرة) أو شاة ليس هو المقصود (الاعظم منها) (و) قطع (يد عبد أو عينه) (أو) أن يكون صاعاً أو ذاب فقط أو عين فله أخذ قيمته (وعق عليه) أي على المتعدى (أن قوم) عليه وأخذ سيده قيمته لأن أخذه ونقصه فلا يعتق ويدخل في قوله أن قوم ما إذا تراضيا على التقويم فيما لا يجب فيه تقويم كجباية عمدها شين قصد ولم تنف المقصود (ولا منع لصاحبه) من التقويم أي وليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من تقويمه ويختار أخذه مع

نقصه (في الفاحش) أي المقيب للمقصود حتى يجرم العبد من العتق (على الأرجح) عند ابن يونس بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذه الجاني فيعتق عليه وبجبره الحاكم على أخذ قيمته وبجبر الجاني على دفعها ليعتق عليه وهذا مقابل لقوله فله أخذه ونقصه أو قيمته وخاص بالجناية على من يعتق بالثمة والمذهب الأول وهو أن ربه يحير في الفاحش مطلقاً



في العبد وغيره (ورقاً) الجاني (الثوب مطلقاً) كانت الجناية عليه محمداً أو خطأ أقات (٤٠٥) المقصود حيث أراد به أخذه ونقصه

في العبد وغيره) بيان للإطلاق (قوله الثوب) أي التي حصلت فيها الجناية (قوله أم لم تقته) أي وتعين أخذه مع نقصه وما ذكره المصنف من كون الجاني يلزمه الرقوى اليسير كالكتير قول عبد الحق واعترضه ابن يونس بأنه خلاف ظاهر كلامهم إذ ظاهر كلامهم يقتضي أن الجناية إذا كانت بسيرة لا يلزم الجاني رقوى بل أرش النقص فقط انظر بن (قوله ثم ينظر إلى أرش النقص بعد رفو) أي في أخذه به مع أخذه الثوب والحاصل أن من تعدى على ثوب شخص فأفسده أفساداً كثيراً بخرقه أو شراً مطعوله وأراد به أخذه مع أرش النقص أو أفسده بسيرافانه يلزمه أن يرفوه ولو زاد على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد الرفو ويأخذ أرش النقص بعد الرفو أن حصل بعده نقص والحاصل أن الجاني يلزمه شيئاً من الرفو وأرش النقص بعد الرفو لا أرشه قبله أذهو كثيراً ففيه ظلم على الجاني وبين الأمرين فرق مثلاً أرش النقص قبل الرفو عشرة وبعد خمسة وأجرة الرفو درهم فيلزمه درهم أجره الرفو وخمسة أرشه في نقصه بعده لا العشرة التي هي أرشه قبله (قوله وفي أجره الطبيب) أي وقيمة لدواء (قوله فيلزم الجاني أي على حرأورق) أي ثم ينظر بعد البرهان برئ على غير شين فلا يلزمه شيء إلا الأدب في العمد وان برئ على شين عزم النقص وهذا القول هو الراجح والقول الثاني عدم لزوم الأجرة وقيمة لدواء ثم ينظر بعد البرهان برئ على شين عزم النقص وان برئ على غير شين فلا شيء عليه (قوله خطأ) أشار بذلك إلى أن محل الخلاف في جرح خطأ ليس فيه مال مقرر أو عمد لا قصاص فيه أما لاتفاه أو لعدم المساواة أو لعدم المثل وليس فيه مال مقرر أيضاً أما لو كان فيه مال مقرر فإن الجاني لا يلزمه غيره اتفاقاً وان كان فيه القصاص فاعلم يقتض من الجاني ولا يلزمه شيء راد على ذلك اتفاقاً

\*(فصل وان زرع فاستعنت) (قوله غاصب لارض) أي لذاتها انما خص الكلام بالغاصب والمتعدى لان المصنف شبه به ذا الشبهة بعد ذلك والاراعى غير ملكه اما غاصب أو متعد أو ذو شبهة (قوله وليس المراد الخ) قال بن الصواب أن المراد بالاستحقاق هنا الاستحقاق المعروف اذا المراد بالملك الملك ولو بحسب الظاهر أو مطابق الكون تحت اليد مجازاً بقرينة أصافه الرفع اليه اذا الملك الحقيقي لا يرفع تدبر (قوله شتوت ملك) أخرج به مع الملك بالعق قبله وقوله قبله أي قبل الملك المرفوع أخرج به رفع الملك شتوت ملك بعده كافي الهبة والصدقة والبيع والارث (قوله اذا الكلام في العاصب والمتعدى) أي ولا ملك لها حتى يرفع (قوله ان شاء أمره بقلعه) أي فالحيار للمستحق لا الاراع ولا يجوز أن يتفاد على إبقائه في الارض بكره لانه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه (قوله ان لم يفت وقت ما) أي وقت زرع تراد له وهذا شرط في قوله فله أخذه بلا شيء وفي قوله فله قلعه (قوله ممارع فيها خاصة كقمح الخ) فان فات ابان مازرع فيها من قمح أو فول فليس لرب الارض أن يكلف العاصب قلعه وان كان يمكن أن تزرع مقثاء أو شيئاً آخر غير ممارع فيها (قوله ولكن الاول أرجح) أي وهو قول أصبغ تابع اتباع الامام وحل عبد الحق المدونة عليه (قوله وله أخذه بقيمته) قال عبق وكاله أخذه بقيمته له ابقاؤه لزاعه وأخذ كراء السنة منه في القرض المذكور وهو بلوغ الزرع حداً لا انتفاع به ولم يفت وقت ما تراد له الارض دون القسم الاول في المصنف وهو ما اذا لم يبلغ الزرع حداً لا انتفاع به فليس له ابقاؤه وأخذ كرائها منه والفرق أنه فيه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه لان صاحب الارض لما ملكه الشرع من أخذه بلا شيء فابقاؤه لزاعه بكره كان ذلك الكراء عوضاً عنه في المعنى فهو بيع له قبل بدو صلاحه (قوله على المختار) أي على ما احتاره اللخمي قال ابن رشد هو ظاهر المدونة في كراء الارضين وقيل ليس له أخذه بقيمته بل يتعين أمره بقلعه وهو سماع سحنون اطربس (قوله شأنه أن لا يتولاه) أما اذا كان شأنه أن يتولى قلعه بنفسه أو بخدمة فلا تسقط أجره ذلك من قيمته (قوله والابان فات وقت ما تراد له) سواء كان الزرع عند قيام المستحق بلغ حداً لا انتفاع به أم لا (قوله وكراء السنة يلزم العاصب) أي ويكون الزرع وائس المستحق الارض أن ياحره بقلعه اذا بلغ حداً لا انتفاع به ولا أخذه مجازاً اذا لم يبلغ ذلك وقد اعتمد

أم لم تقته ثم ينظر إلى أرش النقص بعد رفو (وفي أجره الطبيب قولان) قيل تلزم الجاني على حرأورق خطأ ليس فيه مال مقرر أو عمد لا يقتض منه لمنايع وليس فيه مال مقرر أيضاً

\*(فصل) (وان زرع) غاصب لارض أو لمنفعةها (فاستعنت) أي الارض بمعنى قام مالكمها وليس المراد به الاستحقاق المعروف الذي هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله اذا الكلام في العاصب والمتعدى (فان لم يتفع بالزرع) بأن لم يبلغ حد الانتفاع به ظهر أو لم يظهر (أحد الاشئ) في مقابلة البذر أو العمل وان شاء أمره بقلعه (والا) بأن بلغ حد الانتفاع به ولو لم ي (فله) أي للمستحق (قلعه) أي أمره به بقلعه وتسوية الارض (ان لم يفت وقت ما تراد) الارض (له) مما زرع فيها خاصة كقمح أو فول ويحتمل ممارع فيها وغيره كما قاله ابن رشد وهو ظاهر المصنف ولكن الاول أرجح وأشار بقسم قوله فله قلعه وهو الشئ الثاني من

التحجير بقوله (وله أحد ميمه) مدلولاً (على المختار) بعد اسقاط كلمة قبعه لوقوع ادا كان العاصب شأنه أن لا يتولاه كما تقدم (والا) بان فات وقت ما تراد له (فكره السنة) يلزم العاصب شبهة في كراء السنة لا بفقد فوات الابان قوله (أي شبهة)



من مشكوك واثبت ومكتر منهم ما ومن غاصب ولم يعلموا بالغصب والمعنى أن من زرع أرضاً بوجه شبهة بان اشتراها أو ورثها أو أكثرها من غاصب ولم يعلم غصبه ثم استحقها (٤٠٩) ربحا قبل فوات ما أراد له تلك الأرض فليس للمستحق الكراء تلك السنة وليس له نقله

المصنف في هذا على ما نقله في الوجهين عن اللغوي ونصه فان كان قيامه بعد خروج الابان فقال مالك الزرع للغاصب وعليه كراء الأرض وليس له نقله اللغوي وهو المعروف من قوله وذكر رواية أخرى أن للمستحق أن يقلعه ويأخذ أرضه وذكر ابن بونس أن هذه الرواية أصح وروى عن مالك أيضا أن الزرع لأرب الأرض وإن طاب وحصد واختار هذه الرواية غير واحد لما في الترمذي من زرع أرض القوم غير أنهم قالوا زرع لأرب الأرض وعليه ثقته فظهر لك ترجيح كل من الروايات الثلاث اهـ بن (قوله من مشتر) أي من غاصب وقوله ووارث أي من غاصب بدليل قوله بعد والمعنى الخ وقوله ومكتر منهم أي من المشتري أو من الوارث وفي تمثيله بوارث الغاصب نظرا لاولى اسقاطه وذلك لان الشارح قد قال بعد فان فات الابان فليس للمستحق على الزرع كراء ومعلوم ان واثرت الغاصب عليه الكراء مطلقا اذ لا غلة له وان كان ذا شبهة من حيث عدم قلع زرعه اذ لم يعلم وسيأتي ذلك عند قوله والعلة لذى الشبهة تدبر (قوله ما أراد له تلك الأرض) أي سواء كان الزرع بلغ حدا الانتفاع به أو لم يبلغ ذلك (قوله فان فات الابان) أي فان فات وقت ما أراد لزراعة تلك الأرض (قوله لا يقيد فوات الابان) أي بل يقيد بقاءه فهو تشبيه غير تام (قوله أوجهه ل حاله) عطف على المعنى أي كأن كان ذا شبهة أوجهه ل حاله (قوله أم لا) أي أو مبتاع (قوله فكأنني قبلها) أي فان استحقها ربحا قبل فوات الابان فليس للمستحق الكراء السنة كان الزرع بلغ حدا الانتفاع به أم لا وان استحقها بعد فوات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء (قوله جلاله) أي لجهول الحال وقوله على أنه ذو شبهة أي لا على أنه متعدد (قوله وفاتت بحرثها) وأولى زرعها الذي لا يحتاج لحراث كالبرسيم وكالفاء الحب عليها حيث لم تنجح لحراث وحاصل المسئلة انه اذا اكتري أرضا من مال الكهاشي معين كعبد ثم استحق ذلك المعين من يد المكري فان كان استحقاقه قبل حراث الأرض فسخ الكراء وأخذ الأرض صاحبها وان استحق بعد حراث الأرض لم ينسخ الكراء بين المكري والمكتري ثم ان أحد المستحق عين شبهة من المكري ولم يجر الكراء كان للمكري على المكتري أجرة المثل وان أجاز عقد الكراء بعده وأبعاه للمكري فان دفع للمكتري أجرة حرثه كان الحق له في منفعة الأرض وان أبي من دفع أجرة الحرث للمكتري قبل للمكتري ادفع للمستحق أجرة الأرض ويكون لك منفعتها أو أسلم له الأرض مجانا من غير شيء في مقابلة الحرث (قوله ولا يصح الخ) هذا رد على بهرام وتنت حيث جلا كلام المصنف على ما اذا استحققت الأرض (قوله لم يبق للمكري كلام حرثها المكتري أم لا) أي والمصنف قد جعل له كلاما اذا لم يجرها المكتري فان الكراء يفسخ ويأخذ المكري أرضه وكلا يصح حل كلام المصنف على استحقاق الأرض لا يصح حله على استحقاق الكراء العبر المعين لعدم فسخ عقد الكراء سواء وقع الاستحقاق قبل الحرث أو بعده وذلك لقيام عوضه مقامه (قوله أخذها) أي سواء كانت مؤجرة سنة أو سنتين (قوله اذا سلم الكراء) أي الذي هو العبد مثلا ومعنى سلمه أبقاه بيده ومحل أحد المستحق له اذا سلم الكراء للمكري ودفع كراء الحرث اذا كان المكتري لم يجرها بعد الحرث والافان على المستحق باليد (قوله أعط المستحق كراء سنة أو سنتين) أي لان المستحق لم يرد الفسخ بل أجاز العقد بشيئ فتمتعه الأرض المدة التي حصل العقد عليها يستحقها (قوله والا أسلمها) أي والاعط للمستحق كراء سنة أسلمها الرب الأجرة بلا شيء في مقابلة الحرث (قوله وعلى هذا) أي التقرير (قوله من تمته ما قبله) أي حيث أحار مستحق الكراء العقد به فان لم يجره وأحده فالمكري على المكتري كراء المثل كما مر وجعل قوله والمستحق الخ من تمته ما قبله هو ما يقيد به نقل المواق عن ابن بونس (قوله يحتمل أنه في استحقاق الأرض) أي فاذا استحق اسان أرضا من ذي شبهة بعد أن حرثها ذو الشبهة وقبل أن يورعها كان لأرب الأرض أحدها ودفع أجرة الحرث فان أبي قبل للمستحق منه أعط كراء سنة فان امتنع سلمه له ربحا المستحق بلا شيء في مقابلة الحرث وهذا الاحتمال هو مقتضى كلام ابن غاري وما مر من أن ذا الشبهة يلزمه كراء السنة ان لم يفت الابان فان فات لا شيء عليه وهو دما

الزرع لان الزارع غير متعبد وان فات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء لانه قد استوفى منفعتها والغلة لذى الشبهة والمجهول للحكم كما يأتي فقد علم أن التشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا يقيد فوات الابان (أوجهه ل حاله) أي حال الزارع هل هو غاصب أم لا فكأنني قبلها جلاله على أنه ذو شبهة اذ الاصل في الناس عدم العدا (وفاتت) الأرض (بحرثها) قبل زرعها ومعنى الفوات أن الكراء لا يفسخ فيما بين مكسر) للأرض (ومكتر) منه بكراء معين كعبد فاستحق الكراء وليس للمكري اذا أخذ المستحق شيئا منه الا الرجوع على المكتري بكراء أرضه وتبقى الأرض له كما كانت أولا فان استحق قبل الحرث انفسخ الكراء وأخذ المكري أرضه ولا يصح حل كلامه على استحقاق الأرض لانه اذا استحققت الأرض لم يبق للمكري كلام حرثها المكتري أم لا وسق الكلام بسين مستحق الكراء والمكتري بينهما

بقوله (وللمستحق) لكراء الأرض (أحدها) أي الأرض من المكري اذا سلم الكراء للمكري (ودفع كراء الحرث) للمكتري (فان أبي) المستحق من دفع ما كره للمكري (قبل له) أي للمكتري (أعط) المستحق (كراء سنة) أو سنتين (والا أسلمها) بحرثها جانا (بلا شيء) وعلى هذا قوله وللمستحق الخ من تمته ما قبله ويحتمل أنه في استحقاق الأرض والاولى جعله شاملا لهما



فيكون أول الكلام في استحقاق الكراء وقوله والمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز المستحق عقد الاجارة وفي استحقاق الارض (وفي سنين) أي وإذا أحرار الأرض من هي في يده وهو ذو شبهة مدة سنين أو شهور أو بطون ثم استحققت وفات الابان فلا شيء له من الاجرة فيما مضى لأن دال الشبهة فهو وبالغلة (يفسخ) العقدان شاء (أو يضي) في الباقي (٤٠٧) (ان عرف النسبة) أي نسبة ما ينوب

الباقي من الاجرة لتكون الاجارة ضمن معلوم فان لم تعلم بأن كانت تختلف الاجرة لاختلاف الارض في تلك السنين ولم يوجد من يعرف التعديل تعين الفسخ ولا يجوز الا مضاء (ولا خيار للمكترى) بل يلزمه العقد (للعهدة) أي لاجلها والمراد عهدة الاستحقاق أي الاستحقاق الطارئ بعد الاول أي أن المستحق اذا مضى الكراء فلا كلام للمكترى في فسخه خوفا من طرق استحقاق آخر فاللام للتعليل وهو علة للمتنى أي أن خيار المكترى لا حصل خوف طرر واستحقاق آخر منتف فليس له أن يقول أنا لأرضي الأمانة الاول لملائته مثلا ولا أرضي بالثاني لانها اذا استحققت مرة أخرى لم أجده من أرجع عليه لعسر المستحق (واتقذ) المستحق حصته من المكترى لما بقي من المدة أي قضى له بأخذ اجرة ما بقي من مدة الاجارة بشرطين أشار لاولهما بقوله (ان اتقذ

اذا استحققت الارض بعد الزرع (قوله فيكون أول الكلام) أي وهو قوله وفات حريتها فيما بين مكر ومكتر (قوله وفي استحقاق الارض) أي من ذي شبهة وقد كان حريتها (قوله وفي سنين) أراد بالجمع ما زاد على الواحد وهو عطف على أخذها والمعطوف في الحقيقة يفسخ بالنصب فانه في تأويل المصدر وأن محدوفة جوارا كما قال في الخلاصة وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثانيا أو من حذف وفي سنين متعلق بالمستحق والتقدير للمستحق في مسألة كراء سنين الفسخ والامضاء (قوله وهو ذو شبهة) أي وأما العاصب اذا أكرها سنين ثم استحققت من المكترى بعد زرعها بعض المدة فلا شيء له من الكراء كما تقدم في قوله وعلة مستعمل فيكون للمستحق كراء الماضي وان أمضى العقد فقد أمضى في الجميع فكذا أمضى معلوم ولا يتقيد بقوله ان عرف النسبة قاله بن (قوله أو شهور أو بطون) أي فلا مفهوم لقول المصنف سنين (قوله ثم استحققت) أي بعد ما زرعته بعض السنين (قوله فلا شيء له) أي للمستحق المفهوم من استحققت (قوله ويفسخ) أي للمستحق (قوله ان عرف الخ) أي ويحل جوارا مضائه العقد في الباقي ان عرف النسبة بقول أهل المعرفة كالأول كان اكترى الارض ثلاث سنين بشعين درهمين وقال أهل المعرفة أجرتها في السنة الاولى تساوي أربعين درهما لقوة الارض في تلك السنة وفي السنتين الباقيتين تساوي خمسين فلسه أن يضي العقد في السنتين الباقيتين وله أن يفسخ العقد فيها (قوله ولا يجوز الا مضاء) أي لادائه للاجارة ضمن مجهول (قوله ولا خيار للمكترى للعهدة) أي لا حل خوف العهدة أي لا حل خوف الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الاول وهذا من تعلقات قوله أو يضي ان عرف النسبة أي أن المستحق اذا مضى الكراء فيما بقي من مدة الاجارة فلا كلام للمكترى في فسخ العقد فيما بقي من المدة خوفا من طرق استحقاق آخر (قوله أي أن خيار المكترى) أي في امضاء العقد في باقي المدة وفسخه منتف وحيد فلا كلام له في فسخ العقد فيما بقي من العهدة (قوله لا أرضي الا بأمانة الاول) أي بأمانة المكترى على المكترى (قوله فليس له أن يقول أنا لأرضي الخ) أي لان هذا القول لا يحصل له لان المكترى لا يدفع اجرة المدة الباقية للمستحق حالا الا اذا كان مامونا أو يأتي بحميل ثقة كما يأتي (قوله وانتقد المستحق) أي حيث أمضى المستحق الاجارة فيما بقي من المدة بعد الاستحقاق فانه يضي له بأحد اجرة ذلك الباقي حالاً من المكترى (قوله ان اتقذ الاول) أي ان اتقذ الاول الكراء بالفعل وكذا اذا اشترط نقده أو كان العرف نقده وأما لو اشترط نقده بان فعل فان عينه عن مدة كان لمن له تلك المدة وان جعله عن مضمونهم كان بينهما على حسب ما اكل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده بعضه أو جرى بنقده بعضه عرف (قوله وحيد) أي وحين اد كان المكترى قد انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وانتقد المستحق حصته من المكترى فيلزم المكترى أن يرد حصته ما في المكترى (قوله وأمن هو) انما أبرر الضمير لمخالفة فاعل الفعلين المتعاطفين لان فاعل المعطوف عليه الاول وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولا يحشى منه فرار أو مطل) أي لو طرأ مستحق آخر (قوله الا أن يأتي بحميل) فان لم يأت به لم ينتقد وتوضع اجرة ما بقي من السنين عند حاكم الى انقضاء المدة والحاصل أن المكترى لما كان يحاف أن يحصل استحقاق ثان وأنه يضيع عليه ما نقده للمستحق لاحتمال عدمه أو فراره أو مطله اشترط في انتقاده المستحق كونه مامونا ولا فرق في ذلك بين كون الدار المؤجرة سنين صحيحة أو غير صحيحة وحيد فلا وجه لما نقله عبق وحش عن ابن بونس من قوله لعل هذا الشرط الثاني في دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت صحيحة فانه ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع العرماء قاله شيخنا (قوله والعلة) مبتدأ ولدى الشبهة حال وقوله للحكم خبر (قوله لا وارثه) أي فانه لا علة له مطلقا أي كان العاصب موصرا أو معسرا علم بعصم موثرته أم لا فادامات العاصب عن سبعة معصوبة

الاول) وهو المكترى أي ان كان أخذ جميع الاجرة عن مدة الاجارة وحيد فيلزمه رد حصته ما بقي من المدة للمكترى والى ثانيا بما يقول (وأمن هو) أي المستحق بأن لا يكون عليه دين محبط ولا يحشى منه فرار أو مطل والام ينتقد الا ان يأتي بحميل ثقة (والغلة الذي الشبهة) من مشتر ومكتر من فاصب لم يعلمها بعصمه لا وارثه مطلقا كونه



(أو المجهول) حاله هل هو غاصب أو هل واهبه غاصب أم لا (للحكم) بالاستحقاق على من هي يـ... ثم تكون للمستحق فاللام في الحكم للغاية ثم مثل لذي الشبهة بقوله (كوارث) من غير غاصب بل من ذي شبهة أو مجهول أو من مشتري من نحو غاصب وأما وارث الغاصب فلا غلة له اتفاقاً (وموهوب) مـين غير غاصب أو منه أن يسر الغاصب لأن أعسر فلا غلة له وهو به (ومشتري منه) أي من الغاصب (أن لم يعلموا) أي تحقق عدم علمهم أو جهل علمهم لجهلهم على عدم العلم فالعلة لهم إلى يوم الحكم للمستحق فإن علموا فلا غلة لهم بل تكون للمستحق (بخلاف ذي دين) طراً (على وارث) فلا غلة للوارث المطر وعليه بل يأخذ منه رب الدين الموروث وغلته أي أن الوارث إذا ورث عقاراً كدار واستعمله ثم طراً دين على الميت فإن الوارث يرد العلة حيث كان الدين يستوفى بها فهو مخرج من قوله والعلة لذي

واستغلهام ورثه أخذها المستحق وأخذ غلتها أيضاً منه (قوله ن أعسر الغاصب) ما لو كان موهوباً فإن الغلة تؤخذ منه ويقر الموهوب بما استغله (قوله يظنها مواتاً) أي فتبين أنها مملوكة (قوله فلا غلة لهم) أي وإن كانوا ذوي شبهة (قوله لا تكون لكل ذي شبهة) أي بل إنما تكون لمن أدى ثمنها أو نزل منزلته فالثلاثة المذكورة ذوو شبهة لا يقطع غرس واحد منهم ولا يهدم بناؤه لكنه لا غلة له فذو الشبهة الذي له العلة أخص من ذي الشبهة الذي لا يقطع غرسه ولا يهدم بناؤه (قوله أو المجهول) قضيته أن المجهول حاله ليس ذا شبهة لأن العطف يقتضي المعايرة وهو ما تحرر لبعض الشيوخ بعد أن جعله عطف خاص اه شيخنا (قوله هل هو غاصب أو هل واهبه غاصب أم لا) أي وليس كذلك بل هو مشتري من غاصب (قوله للحكم) لا ينافي هذا ما ذكره آخر الشبهات من الوقف في الرباع من الخصام لأن معناه المنع من البيع مثلاً فلا ينافي الاستغلال انظر بن (قوله للغاية) أي فهي بمعنى إلى والمعنى أن العلة تكون الذي الشبهة والمجهول من يوم وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله ثم مثل لذي الشبهة) أي لذي تكون له الغلة (قوله أو من مشتري) أي أو وارث لمشتري من نحو غاصب ثم ان ظاهر الشارح أن وارث المشتري من الغاصب ليس وارثاً لذي الشبهة لأن العطف يقتضي المعايرة وليس كذلك لما تقدم أن كلام المشتري من الغاصب والمشتري منه ذو شبهة وحينئذ كوارث كل منهما وارث ذي شبهة فكان الأولى للشارح أن يقول بل لذي شبهة أو مجهول حال كوارث مشتري أو مكتري من غاصب بكاف التمثيل ويحذف نحو وعلم من ذلك أن وارث ذي الشبهة ذو شبهة كوارث مجهول الحال (قوله فلا غلة له اتفاقاً) أي سواء علم بعصب مورثه أم لا (قوله من غير غاصب) أي بأن واهبه المشتري من الغاصب أو واهبه مجهول الحال (قوله أن لم يعلموا) هذا شرط في الثلاثة المذكورة قبـله أعني الوارث والموهوب والمشتري من الغاصب بناء على ما قرره قوله كوارث فالجمع في كلامه على حقيقته وأما حل الوارث في كلام المصنف على وارث الغاصب وجعل الشرط راجعاً إليه وجع ضميره باعتبار الأفراد أو راجعاً للثلاثة فهو حل فاسد لما علمت أن وارث الغاصب لا غلة له اتفاقاً مطلقاً (قوله فإن علموا فلا غلة لهم) بل تكون للمستحق قال عبق والمعتبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب الغاصب كما لا يخفى وإن وذكـره تت في تبع وان كان خلاف ظاهر قول المصنف فيما تقدم ووارثه وموهوبه ان علمهما كـه والابدي بالغاصب اه فان ظاهره أن المعتبر علم الموهوب له لا علم الناس والفرق كما قال بعضهم بين المشتري والموهوب له أن المشتري شبهته أقوى بالمعاوضة فقوى جابه (قوله إذا ورث عقاراً الخ) أشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على ما إذا قسم الوارث بين التركة ونمت في أيديهم وأما لو اشترى الوارث شيئاً من التركة وحوسب بذلك من ميراثه ونما في يده فله نـماؤه ولا شيء لأرباب الديون منه بمنزلة ما لو اشتراه أجنبي ونما في يده ان طرح (قوله فهو مخرج من قوله والعلة لذي الشبهة) أي فهو في قوة الاستثناء منه وكأنه قال والعلة لذي الشبهة إلا في طرودين على وارث فلا غلة للوارث علم الوارث بالدين قبل الاستعلال أولاً (قوله كان أنسب) أي بالأخراج من قوله والعلة لذي الشبهة ثم ان ظاهر كلام المصنف أن العلة لذي الدين ولو كانت ناشئة عن تجر الوارث أو تحرر الوصي على الوارث وهو كذلك فادامات شخص وترك ثلثمائة دينار وترك أيتاماً وأحد شخص الوصية عليهم واتجر في القدر المذكور حتى صار ستمائة مثلاً وطراً إلى الميت دين قدر الستمائة أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للمخرومي لقائل أن رب الدين الطاريء إنما يأخذ العلة من الوارث إذا كانت غير ناشئة عن تحريكه أو تحرريك وصيه بقوله أبو الحسن وقوله فالتجر بالقدر المذكور أي لا يتام وأما ان تحرر به لنفسه فالظاهر أن ربح المال له لأنه متسلم ولا يقال قد كشف العيب أن المال للعريم لا نقول الوصي المتجر به لنفسه أولى من غصب مالا واتجر فيه فربحه له وأما لو طراً العريم بعد اتفاق الولي التركة على الأيتام والحال أن الولي غير عالم بذلك العريم فلا شيء على الولي ولا على الأيتام ولو كان الولي مرسراً لانه أوفق بوجه جائز لانه مطالب بالاتفاق عليهم كافي المدونة بخلاف اتفاق الورثة الكبار نصيبهم فاهم بضمنون للعريم الطاريء بخلاف وقر وشيخنا العدوي في هذا محل ما محصله لو عمل أولاد رجل



في ماله في حال حياته معه أو وحدهم وبشأن عملهم غلة كانت تلك الغلة للاب وليس للاولاد الا احره عملهم بدفعها لهم بعد محاسبتهم بنفقتهم ورواجهم ان زوجهم فان لم تف أجرتهم بذلك رجع عليهم بالباقي ان لم يكن تبرع لهم عاذ كرم من النفقة والزواج وهذا ان لم يكن الاولاد بنوا لآبهم أولا ان ما حصل من الغلة لهم أو بينهم وبينه والاعمال بما دخلوا عليه وقررا أيضا انه اذا انجر بعض الورثة في التركة فاحصل من الغلة فهو تركته وله احره عمله ان لم يبين أولا انه يتجر لنفسه فان بين أولا كانت الغلة له والحسرة عليه وليس للورثة الا القدر الذي تركه مورثهم (قوله كوارث طرأ على مثله) أشعر قوله كوارث طرأ انه لو طرأ مستحق وقف على مستحق آخر استغله وهو يرى أنه منفرد به أو سكن لم يرجع عليه بالعله ولا بالسكنى وهو كذلك رواه ابن القاسم عن مالك وأما ان استغله عالما بالطارى رجع عليه بما يخصه من العلة (قوله والمراد أنه لا يختص بالعله الخ) فحاصله ان لو ارث اذا استغل ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصه الطارى في تلك الغلة وهذا اذا كانت الغلة ناشئة عن كراه لان كانت انتفاعا بنفسه بدليل الاستثناء بعده (قوله كان أوضح) أى لان المحدث عنه في كونه يفوز بالعله أولا يفوز بالمطر وعليه لا الطارى (قوله شرط أن لا يكون عالما بالطارى) أى رأما لو انتفع بنفسه مع علمه بالوارث الطارى فانه يغرم له حصته من العلة (قوله وأن يكون في نصيبه ما يكفيه) أى لانه اذا كان نصيبه يكفيه للسكنى كان مستغنيا عن حصه غيره بخلاف ما اذا كان نصيبه لا يكفيه فانه مضطر لحصه الغير فيغرم حينئذ أجرتها نعم ان كان نصيبه يكفيه وسكن أكثر منه رجع عليه فالشرط اذن أن يسكن قدر حصته فقط كما قال ابن عاشر وقوله وأن يكون في نصيبه الخ هذا الشرط في نفسه بعيد وأخذ من المصنف بعيد (قوله وأن لا يكون الطارى بحجب المطر وعليه) أى والارجع عليه بجميع ما غتله (قوله وأن يفوت الابان الخ) أى فان كان الابان باقيا فلا يفوز بالمطر وعليه بما انتفع به بل بحسبه الطارى بقدر ما يخصه واعلم أن هذه الشروط في المخرج أى الانتفاع بنفسه ومحصلة أن المطر وعليه اذا انتفع بنفسه فان الطارى لا يشاركه في العلة بل يفوز به المطر وعليه شرط أن يكون ماسكن فيه قدر حصته فقط وأن لا يعلم بذلك الطارى وأن يفوت الابان وأن لا يكون الطارى حاجبا فان احتل شرط من هذه الاربع رجع الطارى على المطر وعليه وحاصله في العلة كما انه يحاصره اذا كان المطر ولم ينتفع بنفسه بل أكثرى من غير شرط (تيسيره) اذا كانت دار مشتركة بين شخصين متلافاستعملها أحدهما مدة فان كان يكره رجع عليه شريكه بخصته في العلة وان أشعلها بالسكنى فلا شئ عليه لشريكه ان سكن في قدر حصته فان سكن أكثر منها رجع عليه شريكه ولا بشرط في عدم اتباع شريكه الا هذا الشرط وهو سكنه قدر حصته ولا بشرط عدم علمه بالطارى ولا فوات الابان في العمليات

وما على الشريك يوم ان سكن \* في قدر حظه لغيره ثمن

انظر بن (قوله وان غرس ذو الشبهة) أى كالمشترى أو المشتري من العاصب والموهوب له منه والمستعير منه ولم يعلم واحد منهم بعيبه وقوله وان غرس أو بى أو مائة حلوتجوز الجمع وقوله غرس فرض مسألة اذ لو صرف ما لا على تفصيل عرس أو خطاطته أو عمره سفينة فالحكم كذلك كما قرر شيخنا واحترز بدي الشبهة عما لو بى أحد اشركاه أو عرس بغير ادن شريكه فالأندمة يرجع به والا فلا يلزم نقله بل ان قسمه واروقع في قسم غيره دفع له قيمته منقوضا وان أنفرا الشركة على حالها فلهم أن يأمر به بأحده أو يدفعوا له قيمته منقوضا وقيل قائما بطرح (قوله قبل للمالك) أى وهو مستحق الارض وقوله أعطه قيمته قائما أى ولو من بناء المملوك لانه وضعه بوجه شبهه كدائى حش ورده بن بان اس عرفة قديره بما د لم يكن من بناء المملوك ودوى لشرفه ان كان كذلك فالمنصوص أن فيه قيمته منقوضا لان شأنهم الاسراف والتعالى واحتج بذلك بسماع القرينين وذكر أنها نزلت بالشع ابن الحبيب فأفنى بذلك (قوله أعطه قيمته قائما) أى على أنه في أرض الغير (قوله يوم الحكم) أى بالشركة واقتصار المصنف عليه اطه ورده وقيل ان القيمة تعتبر يوم البناء أو العرس قال المواق

(كوارث طرأ على مثله)  
فلا غلة للوارث والمراد  
أنه لا يختص بالعله بل  
يقاسمه أخوه الطارى  
فيها ولو قال طرأ عليه  
مثله كان أوضح (الآن  
ينتفع) المطر وعليه  
نفسه من غير كراه كان  
يسكن الدار ويركب  
الدابة أو يزرع الارض  
فلا رجوع عليه بشرط  
أن لا يكون عالما بالطارى  
وأن يكون في نصيبه  
ما يكفيه وأن لا يكون  
الطارى بحجب المطر و  
عليه وهذه الشروط  
تفهم من المصنف  
بالتأمل وأن يفوت  
الابان فيما يعتبر فيه  
ابان (وان غرس) ذو  
الشبهة (أو بى) وقام  
عليه المستحق (قيل للمالك  
أعطه قيمته قائما) منفردا  
عن الارض (فان أبى)  
المالك (فله) أى العارس  
أو البانى (دفع قيمته  
الارض) بغير غرس وبناء  
(فان أبى فشرى كان  
بالقيمة) هذا بقيمة  
أرضه وهذا بقيمة غرسه  
أو بناءه ويعتبر بالتقويم  
(يوم الحكم) لا يوم العرس  
والبناء



(ألا) أن تكون الأرض (المجسة) على معينين أو غيرهم تستحق بعد غرسها أو بنائها (فالتقص) بقسم الثمن مشعين لربها بأن يقال له  
أهدم بناءك وخذ ودع الأرض لاستحقاقها أذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائما إلا أن يكون في ثنائه منفعة للوقف ورأى الناظر أبقائه فله دفعه  
قيمه منفعة وضامن ريع الوقف أن كان له ريع (٤١٠) فإن لم يكن له ريع ودفعها من عندده كان معتبرا وخلق الغرس أو البناء بالوقف

والقول لأن ذكرهما من عرفة من غير ترجيح لأحدهما على الآخر هين وكيفيه التقويم ن يقال ما قيمه البناء  
قائما على أنه في أرض العير يقال كذا وما قيمه الأرض مفسدة عن الغرس أو البناء الذي فيها فيقال كذا  
فيكونان شريكين بقيمة ما لكل ولو قيل للمستحق أعطه قيمته قائما فيقال ليس عندى ما أعطيه إلا أن وما أريد  
إخراجه عن ملكي ولكن يسكن ويستفع حتى يرزقني الله ما أؤدى منه قيمة البناء أو الغرس لم يجوز ذلك ولو رضى  
المستحق منه لاه سافج برفعا وكذا لا يجوز أن يتراضيا على أن المستحق منه يستوفي ما وجب له من قيمة  
البناء أو الغرس من كراء الشئ المستحق عند ابن القاسم لفسخ الدين في الدين عند ابن القاسم وأجازه أشهب  
بناء على أن قبض الأوائل كقبض الآخر (قوله إلا المجسة) ما حر فيها إذا استحققت الأرض بملك والكلام  
الآن فيما إذا استحققت الأرض بحبس وحاصله أن من بنى أو غرس في أرض بوجه شبهة ثم استحققت بحبس  
وليس للباني الانتقضة اه فقوله إلا المجسة استثناء من الأوجه الثلاثة أي أن الأرض إذا استحققت بملك من  
ذى شبهة بعد أن بنى فيها أو غرس فيها ما حر من الأوجه الثلاثة المشار لها بقول المصنف قبل لما لك الخ  
وأما إذا استحققت بحبس فلا يجري فيها وجه من الأوجه المتقدمة فلا يقال لناظر الوقف أعطه قيمته إلى آخر  
الثلاثة وإنما يقال للباني أهدم بناءك وخذ تقضه (قوله على معينين أو غيرهم) هذا التعميم هو المعتمد خلافا  
لأن الحاج القائل إذا كانت حبس على معينين فتحكمها حكم المالك وإنما يتعين أحد الباني تقضه إذا كانت حبس  
على غير معينين أه شيئا عدوى (قوله أذ ليس ثم الخ) هذا التعليل إنما يظهر بالنسبة للمحبس على غير المعينين  
وقوله أذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائما أي وليس للباني أن يدفع قيمة البقعة براحاله لأنه يؤدي لبيع الحبس فيتعين  
أن الباني يهدم بناءه (قوله أو غرس هو أو غيره) أي في أرض الوقف (قوله ولا يكون) أي البناء المذكور  
(قوله مملوكا) أي لناظر الباني ما لم يبين الملكية حين البناء أو بعده والا كان له كايأني في الوقف (قوله ويدفع  
حكرا) أي في كل سنة (قوله من فهو غاصب) أي من غاصب ونحوه كوارثه وموهوره (قوله المستحقة) أي  
برقية بدليل ضمانها بالقيمة (قوله ويرجع) أي المشتري بثمنها (قوله ولا يرجع الخ) أي إذا كان الثمن الذي  
رجع به المشتري على البائع أكثر من قيمتها التي دفعها إليه لا يرجع الخ وقوله ربحها أي وهو المستحق (قوله وهو  
الحق) أي خلافا لما في صبق من أن لربها أن يرجع على الغاصب بما بقي له من الثمن أن زاد على القيمة التي  
أخذت من المشتري فعلى هذا إذا كانت قيمتها عشرة وأخذها المالك من المشتري وكان الثمن الذي أخذه  
البائع الغاصب خمسة عشر يرجع المشتري المستحق منه على البائع الغاصب بخمسة عشر ويرجع المستحق  
أيضا على ذلك الغاصب بخمسة فيعزم الغاصب خمسة عشر للمستحق منه ويغرم أيضا خمسة للمستحق وقد  
اعترضه بن بأنه غير صحيح وصوب ما قاله شارحنا (قوله لأن قيمتها) أي الأمانة قامت مقامها (قوله بان كان من  
سيدها الحر) أي وهو الذي اشتراها من الغاصب (قوله بان كان من غير سيدها) أي بان اشتراها من الغاصب  
وزوجها لحر فأولدها أو كان سيدها الذي اشتراها من الغاصب رقيقا فأولدها فالولد رقيق في الحالتين (قوله فله  
أخذه وأخذها) أي والمستحق أن يأخذ الأمانة ولدها ويرجع المشتري على بائه بالثمن (قوله يوم الحكم)  
أي بالاستحقاق وقوله لا يوم الاستحقاق أي قيام المالك واعلم أن ما ذكره المصنف من تبيين صمان القيمتين  
وأن القيمة تعتبر يوم الحكم هو المشهور وهو الذي رجع إليه مالك وكان أو لا يقول لمستحقها أحدها أن شاء مع  
قيمة لولد يوم الحكم قال في المدونة وعلى هذا جماعة المسامحة وأخذ به ابن القاسم ثم رجع عن هذين القولين  
معالي أنه يلزمه قيمتها فقط يوم وطئها ولا قيمة للولد لأنه نخلق على الحرية وبه أفتى لما استحققت أم ولده إبراهيم  
وقيل أم ولده محمدناظر بن تميمه إذا اعتبرت قيمة الولد الحر على القول به فيدون ماله على المشهور لانه

كالو بنى أو غرس هو أو  
غيره بآذنه ولا يكون مملوكا  
له ولا لغيره اللهم إلا أن  
يتعطى الوقف بالمرة ولم يكن  
هناك ريع له بقيمه ولم  
يمكن إجارته بما بقيمه فأذن  
الناظر لمن بنى أو غرس  
في مقابلة شئ يدفعه بجهة  
الوقف أو لا يقصد أحياء  
الوقف على أن ما بناء أو  
غرسه يكون له ملكا ويدفع  
حكرا معلوما في نظير الأرض  
الموقوفة لمن يستحقه من  
مسجد أو آدمي فلهذا  
يجوز أن شاء الله تعالى  
ويسمى البناء والعرس  
حينئذ خلوا بطن وبيع  
ويورث ووقف على  
ما أفتى به المصنف اللقائي  
وغير هذا ممنوع وقد تساهل  
الناس في هذا الزمان  
تساهلا كثيرا وخرجوا عن  
قانون الشرع فاحذرهم  
والله الموفق للصواب  
(ضمن) مشترلا من  
فهو غاصب لم يعلم تعديه  
فأولدها (قيمة) الأمانة  
(المستحقة) منه لما لكها  
المستحق ويرجع ثمنها  
على بائها كان قدر القيمة  
وأقل أو أكثر لا يرجع ربحها  
على الغاصب بما بقي له من

التمن أن زاد على القيمة التي أحدث من المستحق منه على ما يفيد عبد الحق في مكنه وهو الحق لأن قيمتها قامت  
مقامها (و) ضمن قيمة (ولدها) أيضا أن كان حرا بان كان من سيدها الحر فإن كان رقيقا أن كان من غير سيدها أو سيدها العبد فله أخذه  
وأخذها ونعتير القيمة (يوم الحكم) لا يوم الاستحقاق ولا يوم الوطء (و) أن قتل الولد خطأ



ضمن أبو المستحق (الأقل) من قيمته يوم قتلته ومن دية (ان أخذ) الأب له (دية) وكذا ان عفا على الأرحم وأما العمد فان اقتصر الأب فلا شيء للمستحق وان عفا فلا شيء عليه والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية وان صالح شيء قدر القيمة أو أكثر رجع بالأقل من القيمة ومما صالح به وأن صالح بأقل من القيمة والدية أخذه ورجع على الجاني بالأقل من باقي القيمة أو الدية (لا صدق حرة) اشتراها على أنها أمة ووطئها فقتلها فحرة فلا يضمنها (أو غلتها) اذا استخدمها أو أحرها (١١٤) فلا يضمنها (وان هدم مكر) من

ذی شبهة دارا مثلاً  
(تعدياً) بان كان بغير إذن  
المكرى فاستحققت  
(فالمستحق) على  
المتعدي بالهدم (النقص)  
ان وجد (وقيمة) نقص  
(الهدم) أي ما نقصه  
الهدم فيقال ما قيمة الدار  
مثلاً قائمة فان قيل عشرة  
قيل وما قيمة البقعة  
والانقاص فاذا قيل خمسة  
رجع المستحق على  
المتعدي بخمسة بعد أخذ  
الانقاص والبقعة فان باع  
النقص هادمه كان عليه  
للطالب ان شاء الثمن  
الذي أخذه فيه أو قيمته  
وهذا ان فات عند المشتري  
والأقله نقص البيع وأخذ  
الانقاص واجارته وأخذ  
ثمنه مع ما نقصه الهدم  
وبالغ على أن للمستحق  
النقص وقيمة الهدم  
بقوله (وان أرى مكربه)  
من الهدم قبل ظهور  
الاستحقاق وشبهه في عدم  
نفع البراءة فسوله  
(كسارق عبيد) من  
شخص أراه المسروق  
منه (ثم استحق) العبد

تخلق على الحرية ولم يملكه حتى يملك ماله كما أن الام تقوم بدون مالها لان مالها المستحقها كأي ح (قوله ضمن  
أبو المستحق الأقل الخ) أي زيادة على قيمة الام كما هو ظاهر (قوله فلا شيء للمستحق) أي لا على الأب ولا  
على الجاني (قوله وان عفا) أي الأب عن القاتل للولد عمداً (قوله فلا شيء عليه) أي فلا شيء على الأب  
للمستحق (قوله والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية) أي على تقدير أن فيه دية وهذا  
قول عبد الحق وقال ابن ميمون لا شيء للمستحق على القاتل أيضاً ابن (قوله وان صالح شيء قدر القيمة الخ)  
أي وان صالح الأب القاتل عمداً أو خطأ على شيء قدر القيمة فأكثر والحال انه أقل من الدية (قوله رجع بالأقل  
من القيمة ومما صالح به) فاذا كانت الدية ألفاً والقيمة يوم القتل مائتين ووقع الصلح بخمسمائة أحد المستحق  
القيمة مائتين لأنها أقل مما صالح به وان وقع الصلح بمائتين قدر القيمة أخذها المستحق فان صالح بمائة تعين  
أن يأخذها المستحق لا القيمة التي هي أكثر من ذلك فاذا أخذ المستحق تلك المائة من الأب رجع ذلك المستحق  
على الجاني أيضاً بمائة باقي القيمة ان كانت القيمة مائتين كما فرضنا فلو كانت القيمة ألفاً ومائتين رجع عليه  
بمائة كمال الدية هذا محصل كلام الشارح (قوله لا صدق حرة) أي لا يضمن المستحق منه صدق حرة  
وطئها بالملك لظنها أمة ولا يضمن غلتها لما مر من أن العلة لذی شبهة ومثل الأمة العبد يستحق بحرية فلا  
رجوع له بغلته على سيده الذي استحق منه وكذا من ابتاع أرضاً فاستعملها ثم استحققت بحبس فلا رجوع  
للمستحقها على من أغلها بالعلة عند ابن القاسم حيث كان ذلك المشتري غير عالم بها بحبس والاردع لهما الآن  
يكون البائع هو الموقوف عليه وهو ورثيد فلا يرجع حينئذ على المشتري بالعلة وان علم بانها وقف كأي ح  
(قوله وان هدم) أي أو قلع العرس (قوله بان كان بغير إذن المكري) هذا تفسير للتعدي ولم يحرز المصنف  
بالتعدي عن الخطأ لانه كالعمد فان هدمها بادن المكري كان كهدم المكري فيأخذ المستحق النقص فقط ان  
لم يبعه الهادم فان باعه فليس للمستحق الاثمه ولو كان قائماً عند المشتري ولم يفت كما جزم به الشيخ أحمد  
الزرقاني وقال غيره انما له الثمن ان فات عند المشتري والاخير المستحق بين أحده وأخذ ثمنه (قوله فاستحققت)  
أي بعد الهدم وقلع العرس (قوله ان وجد) أي أو فاته المكري ببيع (قوله الثمن الذي أخذه فيه) أي مع  
نقص الهدم (قوله أو قيمته) أي مع نقص الهدم (قوله وأحد الانقاص) أي مع ما نقصه الهدم (قوله وان  
أراه) أي وان أرى المكري المكري من قيمة البناء الذي هدمه قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ ما  
نقصه الهدم مع النقص لان نقص الهدم قد لزمت ذمة المكري بمجرد التعدي ولا رجوع للمستحق على المكري  
بنقص الهدم لانه فعل ما يجوز له وهو الأبراء من قيمة البناء وانما يرجع على الهادم (قوله كسارق عبيد)  
يعني أن من سرق عبداً من ذی شبهة فأفاته بوجه من وجوه المفوتات فأبرأ المالك ذمة السارق من قيمة  
العبد ثم استحق فان المستحق يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بأبراء المالك لان القيمة ترتبت في ذمته  
السارق بمجرد التعدي (قوله بخلاف مستحق مدعي حربة) حاصله أن العبد اذا برل في بلد فادعى الحرية  
وعمل لشخص عملاً ثم استحقه شخص بالملك لكلاً أو لبعضه فله أن يرجع على من استعمله بجميع أجره عمله  
الا أن يكون العمل قليلاً فلا رجوع له بأجرته كسقي دابة أو قضاء حاجة من مكان قريب واذا رجع  
مستحقه بغير القليل أسقط منه قدر بقية ثمنه فحسب تلك البقعة على المستحق وتسقط من أجرته وان رادت  
النفقة على العلة لم يرجع براءد النفقة على المستحق ان نقصت النفقة رجع المستحق عما راد منها على النفقة

فالمستحق الرجوع على السارق ولا رجوع له على المبرئ (بخلاف مستحق مدعي حربة) يستعمله اساء فلم يستحقه بوق الرجوع على  
من استعمله بأجرة استعماله (الا القليل) كسقي دابة ورش شيء نافع فلا رجوع له به وهذا يخرج من قوله أو غلتها فلو قدمه عنده كان أبين  
ولا يصح اخراجه مما قبله وظاهر المصنف من استعمله أجره أم لا ولو قبضها بآلة فله الرجوع على العبد الحق والاطهر أنه ان قبضها له لم يرجع  
المستحق عليه للشبهة (وله) أي للمستحق قطعة أرض (هدم مسجد) بي فيها ولو طال الزمن واشتهر بالمسجدية



وله إبقاء مسجد أو أخذ قيمة عرضته وليس له دفع قيمة البناء للباني ثمانية من بيع الحبس لأن البناء خرج لله وقفا وسواء بناء بشبهة أو كان  
خاصيا عند ابن القاسم وإذا أهدته جعلت (١٢) في مسجد آخر أو حبس وليس له بيعها ولا جعلها في غير ذلك وخص ذلك سحنون بما إذا

هذا هو الصواب ولا يعارض هذا ما يأتي من أن الصفقة التي تكون على المستحق إنما هي النفقة في رهن  
الخصام لا فيما قبله لأن ما يأتي محمول على ما لا غلة له انظر بن (قوله وله) أي المستحق الأرض (قوله وليس له)  
أي المستحق الأرض (قوله جعلت) أي الاتفاض المعلومة من قوله هدمه (قوله وليس له) أي الباني إذا هدم  
المسجد وأخذ اتفاضه (قوله وخص ذلك) أي الهدم (قوله قيمة بناءه قائما) أي ويبقى مسجد الصاحب  
الأرض (قوله قبل الباني أعطه قيمة أرضه) أي ويبقى مسجد الباني وإن أبي الباني أيضا كائنا شري يكن  
وحيث قد فأن احتمال القسم وكان فيما ينوب الباني ما يكون مسجد أقسم وإن لم يحتمل القسم أولم يكن فيه لمن  
بني ما يكون مسجد بيع وجعل ما ينوب الباني في مسجد أو حبس قاله أبو الحسن (قوله ورجع مال سحنون  
أيضا) أي كارجح مالا بن القاسم فقد رجع اللغوي وعبد الحق قول ابن القاسم ورجع أبو عمران قول سحنون  
والحاصل أن في هدم مسجد بني شبهة وعدم هدمه قولين مرجحين وأما لو كان الباني عاصبا فيهدم قول واحد  
إذا طلب المستحق هدمه (قوله نقضت) أي الصفقة أي نقض بيعها بتمامها (قوله ولا يجوز له التمسك  
بالباقى) أي لا بقيمتها ولا بما يخصه من الثمن (قوله جاز التمسك به) أي الباقى والاولى بعين التمسك به  
وأشار الشارح بقوله وإن كان غير وجهها الخ إلى أن قول المصنف ورجع للتقويم مرتب على ما إذا استحق  
غير وجه الصفقة واعتذر الجاهل في غير وجه الصفقة لقلته فليس كابتداء بيع شمن مجهول لأنه لا يعلم بما يخصه  
الافى ثاني حال بعد التقويم (قوله ورجع للتقويم) أي نظريه لقيمتها فيرجع المشتري على البائع بما يخصه من  
الثمن بميزان القيمة ولا ينظر فيه للتسمية فقط أي المسمى للجميع حين شرائه قبل الاستحقاق بحيث يقال  
لثلث المبيع ثلث الثمن المسمى وهكذا لأن من جهة المشتري إذا كانت التسمية أكثر من القيمة أن يقول  
رغبت في المجموع ليحمل بعضه بعضا فلورجع للتسمية لكان فيه عين على المشتري المستحق من يده (قوله  
وقد قدم هذه المسئلة في فصل الخيار) أي في قوله وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به ورجع للقيمة لا للتسمية  
ودكره لها في فصل الخيار استطراد (قوله أجبها) أي أجلبها وأحصل ما قيل في مسئلة استحقاق البعض  
أن ذلك البعض المستحق أما أن يكون شائعا أو معيناً فإن كان شائعا بما لا ينقسم وليس من رباغ العلة كبعض  
حيوان خير المشتري في التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رد البيع ضرر الشريك سواء  
استحق الأقل أو الأكثر وإن كان ذلك البعض المستحق شائعا فيما ينقسم أو فيما كان متخذاً للعلة خيرا إضافي  
استحقاقه الثلث فأكثر بين أن يتمسك بالباقي ويرجع بحصة المستحق من الثمن وبين أن يرد البيع وإن كان  
المستحق الشائع دون الثلث وجب التمسك بالباقي ورجع بحصة المستحق من الثمن وإن كان المستحق جزأ  
معينا فإن كان من مفهوم كالعرض والحيوان فإن كان المستحق وجه الصفقة تعين رد البيع ولا يجوز التمسك  
بالأقل وإن كان المستحق غير وجه الصفقة تعين التمسك بالباقي بقيمته ورجع بحصة المستحق بالقيمة أيضا لا  
بالنسبية وإن كان البعض المستحق مثلبا فإن استحق الأقل رجع بحصته من الثمن وإن استحق الأكثر خفي  
التمسك والرجوع بحصته من الثمن وفي الرد انظر ح د كره بن وقد تقدمت المسئلة في الخيار (قوله من  
النسخة المتقدمة) أي وهي قوله فكالمبيع إذا المراد فكالمبيع المعيب أي الذي ظهر به عيب قديم وفي الحقيقة  
كل من النسختين مفسرة للمراد من الأخرى (قوله استحق أفضلها بحرية) أي شيوتهما ولا عبرة بمجرد  
الدعوى ولو كان في محل مشهور وسبع الأحرار وقيل يطالب السيد بثبات الرق في هذا ذكر هذا الخلاف (قوله  
وله التمسك بالباقي) أي ليس فيه بيع مؤتلف شمن مجهول (قوله عني على) أي فالمعنى يجب على المشتري رد  
أحد عيدين استحق أفضلهما أي ولا يجوز له أن يتمسك بالباقي بما يوبه من الثمن لأنه لا يعلم حصته ذلك إلا  
بعد التقويم والفصل كان التمسك ببيع مؤتلف شمن مجهول وعلمت أن المجموع إنما هو التمسك بالباقي بحصته  
من الثمن وأما تمسكه بجميع الثمن فهو جائز (قوله كن صالح الخ) حاصله أنه إذا اشترى عبدا ثم أطاعه عليه

كان الباني عاصبا وأما إن كان  
ذات شبهة فليس له هدمه  
ويقال للمستحق أعطه  
قيمة بناءه قائما فإن أبي  
قبل الباني أعطه قيمة  
أرضه وكل من استولى  
عليه أبقاه وإذا أخذ  
الباني قيمة بناءه صرفه  
في مسجد أو حبس ورجع  
مال سحنون أيضا (وإن  
استحق بعضا) ممن  
متعدد اشترى صفقة  
واحدة (فكالمبيع المعيب)  
فإن كان وجه الصفقة  
نقضت ولا يجوز له  
التمسك بالباقي وإن كان  
غير وجهها جاز التمسك  
به (ورجع) حينئذ  
(للتقويم) لا للمسمى من  
الثمن فيقال ما قيمة هذا  
الباقى فإذا قيل ثمانية قيل  
وما قيمة المستحق فإذا  
قبل اثنان رجع المشتري  
على بائعه بخمس الثمن  
الذي دفعه له وقد قدم  
هذه المسئلة في فصل الخيار  
وأعادها هنا لأن هذا  
المحل محلها إلا أن  
المصنف أجبها كما ترى  
وتعمها هناك وفي نسخة  
فكالمعيب وهي مفسرة  
للمراد من النسخة المتقدمة  
(وله) أي للمشتري (رد  
أحد عيدين) اشتراها  
صفقة (استحق أفضلها)

أي أجودهما وهو موافق نصف القيمة (بحرية) وله التمسك بالباقي بجميع الثمن أو أن الالم بمعنى على ولا يجازى وله عيب  
في الخيار ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وشبهه بقوله وإن استحق بعض فكالمعيب قوله (كن صالح) البائع (عن عيب) قديم



بعيد مثلا اشترى منه به ثم اطلع عليه (بآخر) أي بعيد آخر وصار المشتري مالكا لعبدين ثم استحق أحدهما فان كانا متساويين أو استحق  
الأخرى رجع عما ينوب المستحق ولزم إلا خروا أن استحق الآخر (وهل يقوم) العبد (الاول) مع الثاني المأخوذ في العيب (يوم  
الصلح) لانه يوم تمام قبضه ما (أو يوم البيع تأويلان) الراجح الاول وأما العبد الثاني فيقوم يوم الصلح قطعا (وان صالح) مقر شيء مما أقر به بشي  
آخر من عوض أو مثلي (فاستحق ما يده مدعيه) أي مدعي الشيء المقر به وما يده هو (١٣٤) المصالح به (رجع) المقر له (في مقر به لم  
يفت والا) بأن فات وان

بحواله سوق (في عوضه)  
أي قيمته ان كان مقوما  
أو مثله ان كان مثليا  
(كانسكار على الارح)  
تشبيه في الرجوع بالعوض  
يعني أن من ادعى على  
آخر شيء فانكره ثم صالحه  
شيء فاستحق من يده  
المدعي رجع بعوضه لا بعين  
المدعي به ان كان قائما  
أو عوضه ان فات اذ لم يتقرر  
له شيء يرجع به أو بعوضه  
(لا الى الخصومة) بنسبه  
وبين المنكر الذي صالحه  
شيء استحق من يده اذ  
الخصومة قد انقضت بالصلح  
فما بقي الا عوض ما صالح  
به (و) ان استحق (ما يده  
المدعي عليه ففى الانكار  
يرجع) المنكر على  
المدعي (بما دفع) له ان  
لم يفت (والا) بأن فات  
(ف) يرجع (بقيته) ان  
كان مقوما والا فبمثله  
(و) ان استحق ما يده  
المدعي عليه (في الاقرار  
لا يرجع) المقر على  
المدعي شيء لاعتراؤه  
انه ملكه وانه أخذ منه  
المستحق طلبا (كعلمه

عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعبد آخر ودفعه له فكانه اشتراهما صفقة واحدة فاد استحق أحدهما  
فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة فيتعين رد البيع أولا فيقوم كل منهما ويقتض الثمن عليهما بالنظر لقيمتيهما  
ويتمسك بالباقي بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ثم ان العبد المأخوذ صلحا يقوم يوم الصلح بالاخلاق وأ  
لاول الذي وقع عليه البيع فهل يقوم يوم الصلح لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان الاول  
رجحه شيخنا العدوي قال لان التأويل الثاني عابه أبو عمر ان القاسي (قوله عبد) أي كان ذلك العيب بعبد  
(قوله اشترى منه به) أي اشترى ذلك العبد من البائع بالعيب (قوله ثم استحق أحدهما) أي الاول أو الثاني  
لانهما بمنزلة ما اذا اشتراهما صفقة وقال أشهب اذا استحق الاول تعين الفسخ من غير تفصيل بين كونه وجه  
الصفقة أولا وانما التفصيل اذا استحق الثاني (قوله وان صالح الخ) حاصله أن من ادعى على شخص شيء  
كعبد أو قر له به ثم صالحه عنه شيء معلوم معوم كهذا التوب أو مثلي كهذا الاروب القمح ثم استحق دلا  
المصالح به فان المدعي يرجع في عين شئبه الذي أقر به المدعي عليه ان لم يفت بحواله سوق فاعلى فان فات ذلك  
الشيء المقر به فان المدعي يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله والا ففى  
عوضه) أي والا فيرجع في عوضه أي عوض المقر به (قوله على الارح) أي عند ابن يونس وقال ابن اللباد  
انه يرجع للخصومة لا بعوض المصالح به (قوله تشبيه في الرجوع بالعوض) أي في الرجوع المدعي بالعوض  
فيما بعد والا وان كان المرجوع بعوضه فيقبل الكاف به المصالح عنه وفيما بعد المصالح به (قوله يرجع  
بعوضه) أي بعوض المصالح به بخلاف المشبه به فان الرجوع بعوض المصالح عنه وهو المقر به (قوله لا بعين  
المدعي) أي الذي هو المصالح عنه (قوله لا الى الخصومة) أي ولا يرجع من استحق من يده ما صرح به  
في الاسكار الى الخصومة (قوله اذ الخصومة الخ) أي ولا يرجع له رجوعه للخصومة فيه عر راد لا يدري ما يصح  
له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الى مجهول (قوله وان استحق ما يده المدعي عليه) أي هدار  
صالح المدعي بشي ودفعه له وحاصله أن من ادعى على شخص بعبد مثلا وانه ملكه فانكره ثم صالحه  
عقوم أو مثلي ودفعه له ثم استحق العبد فان المدعي عليه المنكر يرجع على المدعي بما دفعه له ان لم يفت  
فان فات بحواله سوق فاعلى رجع بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله وفي الاقرار لا يرجع)  
هدار واية أهل المدينة وبها العمل خلافا لأشهب القائل ان له الرجوع على المدعي بما دفعه له ان كان ما قبل  
فان فات رجع عليه بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله لاعتراؤه) أي المصالح وهو المدعي  
عليه وقوله أنه أي الشيء الذي استحق من يده وقوله ملكه أي ملك المدعي وهو البائع (قوله فلا يرجع  
له على البائع) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب يرجع بقيمته على البائع وأما عكس مسئلة المصنف  
وهو ما اذا علم عدم صحة ملك بائعه واشتره بقصد التملك فالمشهور أن له الرجوع بقيمته حيث استحق من  
يده لانه انما قصد المعاوضة ومقابلته عدم رجوعه وبقدر كانه وهب الثمن وأما لو نوى فداءه لصاحبه فهو  
ما صرح به قوله والاحسن في المذهب من لص أحده بالفداء (قوله ولو أتى الخ) مبالغة في رجوعه بالثمن على  
بائعه وحاصله انه اذا اشترى سلعة من اسان والحل أنه لا يرجع له صحة ملكه لما ثم استحققت من يده له  
الرجوع على بائعه ولو أتى ذلك المشتري بعبارة تشعر بصحة ملك البائع لم يمان قال دار فلان ولم يذ كر سب  
ا صافته من كونه من ساء آتائه أو من ساء فديعها وأما ان ذكر ذلك فلا رجوع له على البائع والحاصل

صحة ملك بائعه) تشبيه في عدم الرجوع اي ان من اشترى ساعة وهو عالم بصحة ملك بائعها فاستحققت من المشتري فلا رجوع له على البائع  
لعلمه أن المستحق طالم في أحد هاتين وفي نسخة تعلية باللام فيكون عليه لما قبله وسنخه الكاف أولى لافادتها مسئلة مستقلة (لان) لم يعلم  
صحة ملك بائعه ولو أتى بعبارة تشعر بصحة ملكه كإن (قال داره) أو بعبد اشترى يتسه منه فله الرجوع ان استحق منه على بائعه (و)  
المستحق منه (في) بيع (عرض بعرض) استحق أحدهما



(بما خرج) من يده ان كان باقيا (أو قيمته) ان لم يوجد ومراعاة بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فيتمثل الحل في فانه يقضى فيه بالقيمة وقوله عرض أي معين وأما غير المعين فليس فيه إلا الرجوع بالمثل (الانكاحا) أصدقهافيها عيدا مثلا فاستحق من يدها (ونخلها) على نحو عيدا فاستحق منه (وصلح) دم (عبد) على اقرار أو انكار عيدا أو شفعة فاستحق (و) الأعبدا أو شفعة (مقاطعة عن عبد) أي مأخوذا عن عبد اشترى نفسه من سيده (٤١٤) به فاستحق من يده السيد فالعق ماض ويرجع السيد عليه بعرضه ان كان المقاطع

به موصوفا أو معيناً وهو في ملك غير العبد وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشئ اذا استحق لانه كمال اتزعه منه ثم اعتقه (أو) مقاطعاً به عن كتابة (مكاتب) فاستحق (أو) مصلحاً به عن (عمري) لدار) أي أن المعمـر بالكسر صالح المعمـر بالفتح بعبد مثلاً في تطير العمري فاستحق من المعمـر بالفتح فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذي خرج منه فلا ترجع الزوجة في بضعها بان يفسخ النكاح في الاولى ولا الزوج بالعصمة في الثانية ولا القصاص في الثالثة وهكذا بل بعرض ما استحق من يده واحتز بصلح العبد عن صلح الخطأ بشئ استحق من أحده فانه يرجع للديـة ومثل الاستحقاق في هذه السبع الاخذ بالشفعة والرد بالعيب

أن المسئلة ثلاثية كرسبب الملك يجمع الرجوع قطعا مجرد قوله داره لا يمنع الرجوع قطعا لان الاضافة تأتي لادنى ملائمة التصريح بالملك مجردا عن ذكر سببه محل النزاع بين ان عيدا السلام وغيره فان عيدا السلام يقول انه يمنع من الرجوع وغيره يقول انه لا يمنع من الرجوع بالثمن على البائع واعتاده ح وقوله ولو أتى أي المشتري وأولى الموثق (قوله بما خرج من يده) وهو عرضه الذي بذله من يده لا مأخوذا بالاستحقاق من يده وهو عرض غيره (قوله ومراعاة بالعرض الخ) هذا جواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بالقصور وقوله ما قابل النقد الاولي ما قابل المثل الذي لا يقضى فيه بالقيمة سواء كان نقدا أو غيره من المشتريات (قوله الا الرجوع بالمثل) أي مطلقا سواء كان ما خرج من يده باقيا أولا (قوله أصدقهافيها عيدا مثلا) أي أو شفعة في عقار (قوله فاستحق من يدها) أي أو أخذ من يدها بالشفعة أو رده بعيب قديم فلا ترجع بما خرج من يدها وهو البصع بل بعرض ما استحق أو رده بالعيب أو أخذ بالشفعة (قوله على نحو عيدا) أي على عيده ونحوه كشقص وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بالعيب فلا يرجع بما خرج من يده وهو العصمة بل يرجع في العوض وهو قيمة ما استحق أو أخذ بالشفعة أو رده بالعيب (قوله وصلح دم عيدا) مثله صلح الخطأ عن انكار وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله فاستحق من يده السيد) أي أو أخذ منه بالشفعة أو رده بعيب (قوله وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشئ) هذا أحد قولين وقيل انه يرجع بقيمته ككذلك الاجبي انظر بن (قوله أو مقاطعاً به عن كتابة مكاتب) أي مأخوذا عوضا عنها بأن كاتبه على دراهم ونحوها ثم اتفق معه على أنه ان أتى له بعبد فلان أو بعبد هو أو بشقص من الدار القلانية عوضا عن تلك الدراهم فهو حر فلا فرق بين كون المأخوذ عوضا عن الكتابة عيدا أو شقصا وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب والفرض أن ذلك العبد معين سواء كان ليس له في ملك المكاتب أو كان في ملكه وأما لو كان ذلك العبد موصوفاً فإن السيد يرجع بمثله وقول عبق سواء كان معيناً أم لا فيه بطرقه شعبة خنا وانما يمكن المكاتب كالعبد المقاطع في مسألة ما اذا كان معيناً في ملك العبد لان المكاتب ليس له انتزاع ماله بخلاف المقاطع (قوله صالح المعمـر بالفتح بعبد مثلاً) أي أو شقص وقوله فاستحق من المعمـر بالفتح أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذي خرج منه) أي بالعوض الذي خرج من يده وهذا يشير إلى أن الاستثناء في كلام المصنف متصل بناء على ما قدمه من المراد بالعوض وحده تلك المسائل سبعة باعتبار أن الصلح عن دم العبد صادق بان يكون عن اقرار أو انكار (قوله عن صلح الخطأ) أي عن اقرار أو امان عن انكار فكان العبد كامر (قوله استحق من أحده) أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب قديم (قوله من ضرب الثلاث) أي وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد بالعيب وقوله في السبع أي وهي الخلع والنكاح وصلح العمد عن اقرار أو انكار والقطاعة والكتابة والعمرى وقد أشار ابن عاري لهذه المسائل بقوله صلحان بضعان وعثمان معا عمري لأرض عوض به ارجعها

وقوله ارجعها بأرض عوض أي سواء كان العوض استحق أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله والاضمن) أي والايصرفه فيما أمر صرفه فيه بل صرفه في غير ما أمر صرفه فيه ضمن (قوله ان عرف بالحرية) قيل المراد بعرفته بالحرية اشتهاره ما بين الناس بان ورث الوراثة وشهدا لاداة وولي الولايات وقيل المراد بعرفته بالصورة إحدى وعشرون حاصلة من ضرب الثلاث في السبع ومعنى الرجوع في الشفعة أن الشفع بأحد الشقص بقيمة ويدفعها للماخوذ منه الشقص كالزوجة في الاولى والزوج في الثانية وهكذا (وان أخذت وصية) ميت (مستحق) فتح الحاء (رق) أي استحققت رقبة وموته ربق وقد كان أوصى بوصايااً أخذها وصيه قبل الاستحقاق (لم يصح وصي) صرف المال فيما أمر صرفه فيه والاضمن (و) لا (حاج) حج عنه بأجرة من تركته كما أوصى (ان عرف) الميت أيام حياته أي اشتهر بين الناس بالحرية) ولم يظهر عليه شيء من أمارات الرق بل ولو جهل حاله على الأرجح لان الأصل في الناس الحرية



والشرط راجع للوصي والحاج لكن رجع ان الحاج اذا عينه المبت لم يضمن وان لم يعرف بالحريته وعليه فيحمل قوله وحاج على ما اذا عينه الوصي لا المبت (واخذ السيد) المستحق للمبت ما كان باقيا من تركته لم يبع و (ما يبيع و) هو قائم بيد المبت تری (لم يفت بالثمن) الذي اشتراه به المشتري ولا ينقض البيع في دفع السيد الثمن للمشتري ويرجع به الى الوصي الذي باعه (٥١٤) به ان كان باقيا بيده أو صرفه

في غير ما أمر به شرعا ولا لم يرجع عليه بشئ كما تقدم (كشهود بموته) تصرف وارثه أو وصيه في تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا (ان عذرت ينشئه) الشهادة بموته في دفع تعمد الكذب عنها بان رآته صريحا في المعركة فظنت موته أو مطعونا فيها ولم يبين لها حياته أو نقلت عن غيرها فانه يأخذ ما وجد من ماله ويأخذ ما يبيع بالثمن ان كان قائما يريد المبت تری لم يفت (والا) بان لم يعرف الاول بالحريته ولم تذر بيته الثاني (فكالعاصب أي فالأخذ شيء كالعاصب ولو قال كالمشتري من العاصب لطابق النقل فيأخذ به ما وجد من ماله وان شاء أخذ الثمن وسواءات أولم يفت وتزد له زوجته ولو دخل بها غيره ثم ذكر قسم قوله لم يفت فيما قبل والا بقوله (وما فات) بيد المشتري في المستثنين (فالثمن) يرجع به المستحق للمبت والمشهود بموته على الوصي ان لم يصرفه فيما أمر به

بالحريته أن لا يظهر عليه شيء من أمارات الرق وهو ما قصر عليه نت وعجز وهو المعتمد فن جهل حاله محمول على الحريته على الثاني لا على الاول اذا علمت هذا تعلم أن لشارح لفق بين القولين ولم يبين هذا من هذا ولو قال وقيل أن لا يظهر عليه شيء من علامات الرق ولو جهل حاله كان أولى (قوله والشرط راجع للوصي والحاج) ومفهومه أنه لو كان غيره معروف بالحريته اضمن كل من الوصي والحاج لتصرفه في مال غيره (قوله لكن رجع الخ) أي خلافا لظاهر المصنف من أنه لا فرق بين ما عينه المبت وما عينه الوصي من عدم ضمانهما ان عرف المبت بالحريته والضمان ان لم يعرفه (قوله اذا عينه المبت لم يضمن الخ) أي وأما اذا عينه الوصي فلا يضمن ان عرف المبت بالحريته وان لم يعرف بها فانه يضمن (قوله والا لم يرجع عليه) أي على الوصي شيء كما تقدم واذا رجع السيد على الوصي فوجده عديمًا فانه ينتظر يساره ولا شيء له على المبت تری (قوله وبأخذ ما يبيع بالثمن) أي ويرجع بالثمن على البائع فان وجده معدما انتظره (قوله ولم تعد بيته الثاني) أي بان تعمدت الزور (قوله فالأخذ) أي فالمشتري شيء من متاعه كالعاصب وجب فيه خير سيد العبد الذي قد استحق والمشهود بموته بين أخذ ما كان قائما بيده مجابا وبين أخذ ثمنه الذي يبيع به وسواء كان ذلك الذي وجد قائما بيد المشتري قد فات أم لا ويرجع ذلك المشتري ثمنه على بائه كان ذلك البائع وصيا أو غيره ولو كان ذلك الوصي صرفه فيما أمر به (قوله لطابق النقل) أي لانه لو كان كالعاصب حقيقة لحذف وطء الامه ورق ولده مع أنه حر ويعزم قيمته والعذر للمصنف أن التشبيه ليس من كل وجه ل من حيث الاحتمال (قوله وتزد له زوجته) أي في القسمين ما اذا عذرت بيته وما اذا لم تعذر (قوله وما فات فالثمن يرجع به الخ) أي في المسئلة الاولى وعلى الوارث في الثانية والحاصل أن ما قبل الا وهو ما اذا عرف ذلك المستحق بالحريته وما اذا عذرت بيته المشهود بموته يأخذ السيد والمشهود بموته ما وجد من متاعه قائما بيد المشتري بالثمن وما فات بيده يأخذ ثمنه من البائع سواء كان البائع وصيا أو غيره ان لم يكن الوصي صرفه فيما أمر به شرعا وأما اذا كان ذلك المستحق لم يعرف بالحريته وكذلك المشهود بموته لم تعذر بيته فان سيد الاول ونفس الثاني يحترق أحدهما وجد قائما بيد المشتري مجابا بالثمن وفي أخذ ثمنه الذي يبيع به من المشتري ويرجع المشتري ثمنه على بائه ولو كان وصيا صرفه فيما أمر به وسواء كان ما وجد قائما فات أولم يفت (قوله والمراد بالقوات هنا) أي في مسئلة المعروف بالحريته والمشهود بموته وعذرت بيته وقوله ذهاب العين أو تعبر الصفة أي لاحواله السوق فهو غير فوتها (قوله وأولى ان أعتقه) أي أو كاتبه أو أولاد الامه فيعتق أحدهما وقيمة ولدها لان الفرض أنه عرف بالحريته وعذرت البيته (قوله فله أخذها وقيمة الولد) أي وله أن يأخذ ثمنها وقيمة الولد

\*(باب في الشفعة)\*

أي في بيان حقيقتها (قوله الشفعة أخذ شريك أي بحر شائع لا بأذرع معينة فلا شفعة لاحدهما على الاخر قطعا لا مباحرا ولا يعبر معينة عندما لك ورجعه ابن رشد وأفتى به ولا شهب فيها الشفعة قال قلت كل من الجر كالثلث والاذرع غير المعينة شائع قلت شيوعها ما مختلف اذ الجر شائع في كل جر ولو قل من أجراء الكل ولا كذلك لاذرع اذا كانت خمسة أمتا تكون شائعة في قدرها أي في كل خمسة من الاذرع لا في أقل منها (قوله أي استحقاقه الا حد الخ) أي في الكلام مجاز بالحذف أو أنه من اطلاق اسم المسبب على السبب واطلاق الاحد على استحقاقه وان كان مجازا كما علمت لكمه مشهور فلا يقال ان المحارات يجب صون التعاريف ها والظاهر أن المراد بالاستحقاق هنا صيرورة الشريك مستحقا للاخذ وأهلاله

شرعا والمراد بالقوات هنا ذهاب العين أو تعبر الصفة كما أشار له بقوله (كالودبر) المشتري العبد وأولى ان أعتقه (أو كبر صغير) عنده فيعتق أخذ الثمن بخلاف قوله والا فكالعاصب فله أحده أو الثمن ولو أعتقه أو كاتبه أو أولادها فله أخذها وقيمة الولد فلا بد أن قال فكالعاصب \*(باب في الشفعة وأحكامها وما ثبت فيه وما لا ثبت فيه)\* (الشفعة) تضم الشين وسكون الفاء (أخذ شريك) أي استحقاقه الاخذ أخذ بالفعل أم لم يأخذ بدليل قوله لم يأخذ



بالشفعة فالأخذ كضد أي الترتيب عارض لها والعارض شيء غير ذلك الشيء المعروف فلا أخذ أي استعانة بحس وإضافته للشر يكسره  
به استعانة أخذ الدائن دينه والمودع وديعته والموقوف عليه من ربيع الوقت ونحوهم (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه  
(المسلم) شفعه (لذي) أو لمسلم فلا يذني إلا بغيره من المشتري الذي أو لمسلم ونخص المصنف الذي لأنه المتوهم لأن المسلم إذا باع نصيبه لذني  
كانت الخاصة بين ذميين فيتوهم (٤١٦) أن لا تعرض لها وعلى هذا فما قبل المبالغة خمس صور لأن الشر بكونه مامساك باع

أو أنه صفة حكمية توجب له صحة الأخذ جبرافا ليس والتاء للصيرورة أو أنها للطلب أي فهو طلب الشريك  
الأخذ كما قال عبيق وعلى كل حال فليس المراد به المعنى المتقدم الذي هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله لعدم صحته  
هنا (قوله عارض لها) أي طارعا بعد ما ترتب عليها إذ يقال أخذ الشفيع شفعته أو ترك الأخذ بها (قوله غير  
ذلك الشيء المعروف) أي بالبداية والاكات الصفة عين موصوفها (قوله ولو كان الشريك) أي الطالب  
للأخذ بالشفعة (قوله أو لمسلم) هذا مندرج فيما قبل المبالغة أي هذا إذا كان ذلك الشريك الطالب للأخذ  
بالشفعة مسلما أو باع شريكه المسلم أو الذي لمسلم أو ذي أو كان ذميا أو باع شريكه الذي لمسلم أو باع شريكه المسلم  
لمسلم بل ولو باع شريكه المسلم لذني خلا فالقول ابن القاسم في المجموعة لا يتعرض لهم وحجة المشهور أنه لما  
كان البائع مسلما كان للإسلام مدخل في الجملة فيكتفي بطلب الشفيع ويحجب لذني المشتري على الدفع له ولو لم  
يتراعى اليسا (قوله ونخص الذي) أي ونخص الذي الثاني بالذكر بعد المبالغة دون المسلم (قوله لأنه المتوهم)  
الاولى لأنه محل الخلاف والاقدم عدم الأخذ الذي بالشفعة من المشتري المسلم أكثر من توهم عدم الأخذ الذي  
من الذي تأمل (قوله فما قبل المبالغة خمس صور) الاولى ست صور كما علمت مما ذكرنا وصوره المبالغة  
سابعة وقوله كذميين ثمانية تأمل (قوله لأن البائع لا يدخل له) أي لا يدخل له في التعاكم لأن التعاكم من  
خصوص المتنازعين أعني الشفيع والمشتري (قوله لا يتوقف الحكم) أي بالشفعة على رضا الشفيع والمشتري  
أي يحكمنا بينهم والحاصل أن الحكم بالشفعة لا يتوقف على رضاهم يحكمنا إذا كان كل من الثلاثة ذميا  
فإذا كان كل منهم ذميا توقف الحكم بينهم بالشفعة على رضاهم يحكمنا وإن كان التعاكم من خصوص  
المتنازعين أعني المشتري والشفيع (قوله أو كان الشفيع) أي الشريك الطالب للأخذ بالشفعة (قوله ليس  
الشفيع المأخوذ) ظاهره ولو على غير من حس عليه الجزاء لا وهو واضح من جهة المعنى وفي مرام  
ليحس في مثل ما حس فيه الاول وبديل له كلام المدونة لا في وقوله ليس الشفيع المأخوذ أي وأما  
إذا أراد الأخذ للمالك فلا شفعة له ما لم يكن مرجع ما حسه أولا ولا كان له الأخذ بالشفعة كما قال الشارح  
(قوله فيجعله) أي فيجعله حيا في مثل الخ (قوله وهذا إذا لم يكن مرجعها له الخ) قال عبيق والظاهر أنه إذا  
كان المرجع للغير ملكا كان لذلك العبر الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكها حيا بالمرجع المجهول (قوله والاول  
الأخذ الخ) ولذا قال ح من أعمر شخص صاحب زنا عاني دار وله فيها شريك فباع شريكه فله المهر بالكسر  
الأخذ بالشفعة لأن الحصة ترجع له بعد موت المهر بالفتح (قوله مدة حياتهم) أي ثم بعد حياتهم ترجع  
له (قوله وقد وجبت له شفعة) أي في حصة شريكه البائع أعيره وقوله إن للسلطان أن يأخذ أي وله أن يترك  
الأخذ لا يقال المشتري من شريك المرتد لم يتجدد ملكه على ذلك بيت المال لا ما يقول أنه يتجدد بالسبب للمرتد  
والسلطان منزل منزلته في استحقاق الأخذ وقوله وقد وجبت له شفعة الخ كالأخذ كانت دار مشتركة بين المرتد  
وغيره وباع ذلك العبر حصته قبل ردة شريكه (قوله ولو لم يحس) أي ولو أراد الأخذ ليحس مثل ما حس  
عليه إذا أصل له في الشقص المحس أولا ورد المصنف بل على قول من قال إن المحس عليه لا يحس له الأخذ  
بالشفعة إذا أحد ليحس لكن ذكر المواق ما نصه سوى ابن رشد بين المحس عليه والمحس وإن أحدهما  
إذا أراد الأخذ لنفسه لم يكن له ذلك وإن أراد الخاق الحصة التي يريد أخذها بالشفعة بالحس فإنه ذلك فاطر  
هنا مع خليل اه (قوله إلا أن يكن الخ) أي ولا كان له الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكها حيا

أحدهما لمسلم أو ذي وأما  
ذميان باع أحدهما لمسلم  
وأما مسلم وذني باع الذي  
لمسلم أو المسلم لمسلم وصوره  
المبالغة سادسة والسابعة  
قوله (كذميين تحاكموا  
الينا) يعني أنه إذا كان كل  
من البائع والمشتري  
والشفيع لذني هو شريك  
البائع ذميا فلا تقضي  
للشفيع بالشفعة إلا إذا  
ترافعا الينا راضين  
بحكمنا بخلاف الصور  
الست قبلها فتبته وإن  
لم يترافعا اليسا في كلام  
المصنف مسامحة لأن  
البائع لا يدخل له لكن جملة  
على الجمع الإشارة إلى أنه  
لا يتوقف الحكم على رضا  
الشفيع والمشتري إلا إذا  
كان كل من الثلاثة ذميا  
(أو) كان الشفيع (محجبا)  
لخصته قبل بيع شريكه  
فهو الأخذ بالشفعة (ليحس)  
الشفيع المأخوذ أيضا  
قال فيها دار بين رجلين  
حس أحدهما نصيبه على  
رجل وولده وولده  
فباع شريكه في الدار نصيبه  
فليس لذني حس ولا

للمحس عليهم الأخذ بالشفعة إلا أن يأخذ المحس في مثل ما جعل نصيبه الاول أو عدا له لم يكن مرجعها ولا وله لا حد ولو لم بالمرجع  
يحس كأن يوقف على عشرة مدة حياتهم أو يوقف مدة معينة فله الأخذ طحا (السلطان) له الأخذ بالشفعة لبيت المال قال سعدون  
في المرتد يقتل وقد وجبت له شفعة إن السلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال وكذا لو رثت بيت من الأهل أيها نصف دار والنصف الثاني  
ورثه السلطان لبيت المال وعت البيت نصيب السلطان إلا لبيت المال (لا يحس عليه) أي ليس له أحد بالشفعة (ولو ليحس) مثل  
ما يحس عليه إلا أن يكون مرجع المحس له



كمن حبس على جماعة على انه اذا لم يبق فيهم الا فلان فهي له ملك (وجار) لاشفعة له (وان ملك فطرقا) أي انتفاعا بطريق الدار التي بيعت كمن له طريق في دار يتوصل به الى داره فيبيع تلك الدار فلاشفعة له وكذا لو ملك الطريق كما يأتي في قوله وممر قسم متبوعه (وناظر وقف) لا أخذه بالشفعة لانه لا ملك له الا أن يجعل له الواقع الاخذ بالحس (وكراء) أي لاشفعة (٤١٧) في كراء وهو صادق بصورتين الاولى

أن يكثرى شخصان دارا ثم يكرى أحدهما حصته والثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته فلا شفعة لشريكه (وفي ناظر الميراث قولان) بالاخذ بالشفعة لبيت المال وعند من ان ولى على المصالح المتعلقة باموال بيت المال مع السكوت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه فان جعل له السلطان الاخذ بها كان له الاخذ اتفاقا وان منع منه فليس له الاخذ اتفاقا (ومن تجدد ملكه) متعلق بأخذ أي بمن طرأ ملكه على الالة أخذ أي من يد الاخذ ولو ملكا عقارا معا معاوضة فلاشفعة لاحدهما على صاحبه الا اذا باع أحدهما لاجنبي فلا تنخر الاخذ حينئذ (اللام) صفة لملك احتراز به ممن تجدد ملكه معاوضة لكن يملك غير لام كبيع الخيار فلا شفعة فيه الا بعد مضيه ولزمه وسواء كان الخيار لاحد المتبايعين أو لهما أو لاجنبي واحتراز به أيضا عن بيع المحجور

بالمرجع المحمول له (قوله كمن حبس) أي حصته في دار على جماعة (قوله فهي له ملك) أي فاداباع الشريك حصته كان لفلان هذا الذي مرجع الحبس له الاخذ بالشفعة (قوله وجار) أي أني به مع خروجه بقوله شريك لان شريك وصف وهو لا يعتزم مفهوما ولا جلا أن يرتب عليه ما بعده من المباغة (قوله أي انتفاعا بطريق الدار) أي طريق فيها كالمالك لو كانت دار بين اثنين فاقسمها و جعل بينهما حائطا وصار أحدهما لا يمكنه الوصول لداره الا من دارا لا تنخر واستأجر طريقا يمر منها أو أرفقه جاره ذلك (قوله كمن له طريق في دار) أي وتلك الطريق يملك منفعتها باجارة أو أرفاق وكذلك اذا كان له ملك في ذات الطريق (قوله فيبيع تلك الدار) أي التي فيها الطريق وقوله فلاشفعة له أي للجار المالك للطريق (قوله وناظر وقف) كدار موقوف نصفها على جهة وله ناظر فاداباع الشريك نصفه فليس للناظر أخذ بالشفعة ولو لم يحس كقوله سحنون الا أن يجعل له الواقع الاخذ بالحس والا كان له الاخذ كقوله ع (قوله لانه لا ملك له) أي والشفعة انما تكون للمالك فليس للناظر كالحبس واعتراض المواق وابن عارى على المصنف بقوله ابن رشد لو أراد أجنبي أن يأخذ بالشفعة للحبس كان له ذلك على قياس الحبس والمحبس عليه اذا أراد ذلك لاحقا فها بالحبس فالناظر أولى ساقط لانه تنخر بيج لا يعادل نص سحنون كذا وحده بحد عقب (قوله فلاشفعة لشريكه) أي في الوجهين وهذا هو مذهب المدونة ابن ناسي وهو المشهور ومقاله أن في الكراء الشفعة لكنه مقيد بما ينقسم وبأن يريد الشريك السكنى بنفسه والا فلاشفعة له قاله اللخمي والاول هو المعتمد كما علمت لكن في بن عن الزرقاني في لاميته وغيره جريان العمل بالشفعة في الكراء بالقييد الثاني فقط وهو أن يسكن بنفسه (قوله وفي ناظر الميراث) أي وهو أمين بيت المال وقوله قولان أي والمعتمد أن له الاخذ بالشفعة لقيامه مقام السلطان الذي هو الناظر الاصل على بيت المال (قوله ان ولى الخ) هذا بيان لحل الخلاف (قوله مع السكوت) أي سكوت السلطان الذي أقامه ناظرا (قوله احتراز به ممن تجدد ملكه) معاوضة لكن يملك غير لام كبيع الخيار الخ) اعترض بان المعتمد أن الملك في رمن الخيار للبائع حينئذ فلم تجدد ملك المشتري حين البيع فهو خارج بقوله ممن تجدد ملكه وليس خارجا بقوله اللارم وأجيب بأن أخرجه بقوله لارم بناء على أن المبيع رمن الخيار على ملك المشتري فيصدق أنه تجدد ملكه الا ان ذلك الملك غير لارم قلدا أخرجه بقوله لارم (قوله واحتراز به أيضا عن بيع المحجور بلا دن وليه) أي فلاشفعة لشريك المحجور وبما عه المحجور والادن لان المشتري منه وان تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجرد بيعه بل حتى يحيزه وليه ومثل بيعه شراؤه فاداشترى هو يكرى قد تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجرد بيعه أو شراؤه بل حتى يحيزه وليه (قوله احتيارا) فيه ان هذا يغني عنه قوله معاوضة وأجيب بان الاوائل قد وقعت في مراكرها (قوله كالارث) أي فاداكانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أحدهما حصته منها فليس لشريكه أن يأخذ من وارثه بالشفعة فقوله فلاشفعة أي للشريك ممن تجدد ملكه بالميراث (قوله معاوضة) أي سواء كانت مالية كالبيع وهبة الشواب والصالح ولو عن انكار أو غير مالية كالنهر والخلع (قوله فلاشفعة له) أي للشريك ممن تجدد ملكه بالهبة أو الصدقة (قوله أي لاجلهم) أي لاجل تفرقة الخ أشارم ذالى أن اللام في قوله للمساكين تعليمية ربي الكلام حذف لا أنها صفة لبيع لانه اذا أوصى ببيع حصته للمساكين لم يكن للورثة أخذ بالشفعة اتفاقا وحاصل كلام المصنف أن الشخص اذا أوصى ببيع جزء من عقاره بعد موته بحمله الثلث لاجل أن يفرق ثمنه على المساكين ففعل فان الورثة يقضى لهم بأخذ ذلك المبيع بالشفعة ممن اشتراه على الاصح عبد الباجي والخمار عند اللخمي قال الباجي لان الموصى لهم ثمنه وان كانوا غير معينين فهم شركاء للورثة فاثبتون بعد ملكهم بقية الدار وقد ذكر ذلك عن ابن

(٥٣ - فسوق ثالث) بلادن وليه (احتيارا) احتراز به ممن تجدد ملكه للاختيار كالارث لاشفعة (بمعاوضة) ولو غير مالية كخلع ونكاح فان تجدد غير معاوضة كهبه وصدقة فلاشفعة له (ولو) كان تجدد الملك بالمعاوضة لعقار (موصى ببيع للمساكين) أي لاجلهم أي لاجل تفرقة ثمنه عليهم ففيه الشفعة للورثة اذا كان شفعها أوصى الميت ببيع من الثلث لفرق ثمنه (على الاصح والاختار)



المشاور الضرر عليهم والميت آخر البيع لو لم يقع فيه البيع إلا بعد ثبوت الشركة وهو بعد الموت وقال سحنون لا شفعة له لأن بيع الوصي كبيع الميت (لا) شفعة لو أرت من معين (موصى له ببيع جزء) من دار الميت من ثلثه والثلث بحمله لأن الميت قصد دفع الموصى له ويوجب تقييدها بما إذا كانت كلها للميت كما أشرنا له أما إذا كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لو حبس الأخذ بالشفعة لكونه شريكاً لا وارثاً (عقاراً) مفعول لا أخذ بشرط المضاف لقاعده وهو بيان للمأخوذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل به من بناء وشجر فلا شفعة في حيوان أو عرض (٤١٨) - الاتباع كما يأتي (ولو) كان العقار (متلاقياً) والمناقلة بيع العقار مثله وله صور منها أن

المواز وقال به ابن الهندي ومقاله ما سحنون لا شفعة للورثة لأن بيع الوصي كبيع الميت في حال حياته والميت إذا باع حصة في داره ليس لورثته أخذها من المشتري بالشفعة لأنه لم يتجدد ملكه عليهم بل ملكه سابق على ملكهم كما أن ذلك المشتري ليس له أن يأخذ بالشفعة من الورثة ومجمل الخلاف إذا كان العقار كله ملكاً للميت أما لو كان مشتركاً بينه وبين أجنبي أو بينه وبين وارثه فالشفعة ثابتة للمشتري باتفاق من حيث كونه شريكاً لا وارثاً (قوله) لدخول الضرر عليهم (أي على الورثة بالبيع لغيرهم وقوله) والميت الخ جلة حاله (قوله) لا بعد ثبوت الشركة (أي بين الورثة والموصى لهم ولذا كان للورثة الأخذ بالشفعة لتجدد ملك المشتري (قوله) من معين) أي من شخص معين أو وصى له الميت ببيع جزء من عقاره يحمله الثالث فاشترى ذلك الموصى له بعد موت الموصى وتقييد الشارح بمعين تبعاً لما يقتضي أن الموصى ببيعته للمساكين للوارث أخذه بالشفعة وليس كذلك كما يخزم به عيج والتعليل المذكور يقتضي ذلك والحاصل أنه لا شفعة للوارث في الشقص الذي أوصى الميت ببيعته لمعين أو لغير معين على الصواب (قوله) قصد به دفع الموصى له (أي وأخذ الوارث منه بالشفعة يبطل ما قصد مورثه (قوله) بما إذا كانت كلها للميت) أي وأوصى ببيع ثلثها لشخص معين (قوله) فاقول كل منهما (الاخر) أي سواء تأتت المناقلة بقصد الأرفاق بكل أو على وجه المشاحة (قوله) لضرر راح (أي لضرر الشريك القديم شركة الطارئ عليه (قوله) التي هي علة الخ) أي على القول الثاني وأما على الأول فهي دفع ضرر القسمة والحاصل أننا قلنا أن سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة خصت بما ينقسم أولاً لقسمة غيره وان قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره (قوله) فقَالَ (أي الشريك له أي للأمير الماصر وقوله) حكم الخ أي أفنى على وليس المراد أنه حكم عليه بالفعل والامتناع نقض ذلك الحكم والحكم بالقول الآخر بعده تأمل (قوله) ولكن المعول عليه هو الأول (أي وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والثاني لمالك أبصاراً وعنه بعض أصحابه أن قلت إن المقابل قد ذكر المصنف أنه عمل به وقد تكرر عندهم أن ما به العمل يقدم على غيره قلت محل ذلك كما كتب شيخنا عن كبير خشن إذا كان العمل عاملاً لا يعمل بآلة مخصوصة وذكر أن المصنف نفي عمل للمجهول بمالعة في ضعفه فاطره (قوله) أجبر شريكه عليه معه) أي لا جمل أن يتفق ضرر نقص الثمن فلذا لم يجب فيه شفعة (قوله) بخلاف ما ينقسم (أي فانه إذا طلب أحد الشريكين البيع لا يجبر شريكه على البيع معه (قوله) لغير الشريك على البيع معه) أي بخلاف ما ينقسم فانه لم ينتف ضرر نقص الثمن فيه لعدم جبر الشريك على البيع فلذا اشترعت الشفعة فيه لارالة لضرر (قوله) لأن الضرر الذي شرعت لأجله الشفعة ضرر الشركة (أي أو ضرر المقاسمة سواء على عمومها ما ينقسم وغيره أو خصصها بالمقسم (قوله) والضرر فيما لا ينقسم) الأولى حذف لا وقوله ضرر نقص الثمن أي وجهه في التعليل غير مناسب فالأولى ما ذكره عيج وبس وغيرهما من أننا قلنا أن سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة خصت بما ينقسم أولاً لقسمة غيره وان قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره كما مر (قوله) مثل الثمن (أي أراد بالثمن ما وقع العقد عليه وان نفذ خلافه هذا هو الراجح

يكون لشخص حصة من دار ولا آخر حصة من أخرى فاقول كل منهما إلا أن شرط شريك كل منهما الأخذ بالشفعة ممن ناقل شريكه ويخرجان معاً من الدارين ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله القسمة بقوله (ان انقسم) أي قبل القسمة لأن لم يقبلها أو قبلها بفساد كالحمام والفرن (وفيها) أي المدونة (الاطلاق) أي أنها تكون فيما ينقسم وغيره لضرر الشركة الطارئة التي هي علة الأخذ بالشفعة وكان عليه أن يزيد لفظ أيضاً ليقيد أن الأول فيها أيضاً (وعمل به) أي حكم بعض القضاة بالشفعة فيما لا ينقسم لكن في حمام كان بين أحمد بن سعيد الفقيه وشريك له فيه فباع أحمد الفقيه حصته فيه لأحمد بن اسحق فرفعه شريكه لقاضي الجماعة فطرطبة منذر

ابن سعيد فأحضر الفقهاء وشاورهم وأفتوا بعدمها على قول ابن القاسم فذهب الشريك للأمير الماصر لدين الله فقال له وهو زلت بي نارلة حكم على فيها غير قول مالك فأرسل الأمير للقاضي يقول له أحكم له بقول مالك فأحضر الفقهاء وسألهم عن قول مالك فقالوا مالك يرى الشفعة فحكم له به ولكن المعول عليه هو الأول وأما اختصاص الشفعة بما ينقسم لأن ما لا ينقسم إذا طلب الشريك فيه البيع أحبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فانتفى ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لجبر الشريك على البيع معه كذا عللوا وفيه نظر لأن الضرر الذي شرعت له الشفعة ضرر الشركة الطارئة على من لم يبيع والضرر فيما لا ينقسم ضرر نقص الثمن والمبيع شريكه معه (شمل الثمن) أي يأخذ الشفيع بشمل الثمن الذي أخذه به المشتري



ان كان مثليا (ولو) كان الثمن المأخوذة (دينار) للمشتري في ذمة البائع (أو قيمته) ان كان الثمن مقوما كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم  
الاخذ بالشفعة (برهنه وضامنه) الباء بمعنى مع أي أنه اذا بيع الشقص ثمن في ذمة المشتري وتوثق البائع منه برهن أو ضامن فان  
الشفيع لا يأخذه الامع رهن مثل رهنه يدفعه للمشتري أو ضامن مثل ضامنه يضمه (٩٩ ع) للمشتري فان لم يأت بمثل الرهن أو الضامن

فلا شفعة له ان أراد  
أخذه بدين كالمشتري كما  
هو موضوع المسئلة فان  
أراد أخذه بنقد فله ذلك  
(وأجرة دلالو) أجرة  
(عقد شراء) أي أجرة  
كاتب الوثيقة (وفي) لزوم  
غرم (المكس) بان يغرم  
للمشتري ما أخذ منه  
ظالما لانه مدخول عليه  
ولان المشتري لم يتوصل  
لشراء الشقص الا به  
وعدم لزومه لانه ظلم  
(تردد) الاظهر الاول  
(أو قيمة الشقص)  
بكسر الشين المعجمة  
وهو النصيب المشفوع  
فيه وهو عطف على  
مثل أي يأخذه بمثل  
الثمن أو بقيمة الشقص  
ان دفع (في كخلع)  
بان دفعته الزوجة  
لزوجها في نظير خلعها  
لها أو دفعه الزوج  
لزوجته في نكاح أو  
دفعه عبدا لسيده في  
عتقه (و) في (صلح)  
جنابة (عقد) على نفس  
أو طرف لان الواجب  
القود بخلاف الخطافان  
الشفعة فيه بالدية من  
ابل أو ذهب أو فضة  
تسجم كالتسجيم على

وهو قول ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما قدمه المشتري ولو عمدا على غيره وهو ما مشى عليه شاشا شيما  
عبدوى (قوله ان كان مثليا) أي ان كان الثمن مثليا معلوما ووحدا (قوله ولو دينيا في ذمة البائع) أي وبأحد  
الشفيع عنه ولو كان مقوما لان ما في الذمة بانه المثل (قوله فان الشفع لا يأخذه) أي بدين الامع رهن الخ  
ظاهره ولو كان الشفع أملي من المشتري وهو كذلك كما هو أرجح قولنا أشهب (قوله أو ضامن مثل ضامنه)  
أي مثل ضامن المشتري (قوله كما هو موضوع المسئلة) أي وليس موضوعها ان المشتري أخذه بدين في ذمة  
البائع وهي المتقدمة في قوله وان دينه لعدم رهن أو ضامن في الشقص واذا علمت ان موضوع هذه المسئلة  
ان المشتري اشترى بدين في ذمته فكان اللاتق تأخيرها عن قوله والى أجله كذا قال عبق وقد يقال ان  
موضوع هذه المسئلة ان المشتري اشترى بدين في ذمة البائع وان كان دين المشتري الذي على البائع رهن أو  
جيل ثم لما اشترى به الشقص منه سقط الرهن والضامن فاذا أخذ الشفع بمثل الدين الى مثل الاجل فلا بد  
ان يعطى المشتري مثل ما كان أو لامن رهن أو جيل اظن (قوله وعقد شراء) وكذا يعرف الشفع عن ما  
يكتب فيه وما عمر به المشتري في الشقص كافي بن و بين ما وقع في المواقي من الوهم فانظره (قوله ما أخذ منه  
ظالما) أي والظالم انه جرت به العادة كما اذا جرت العادة ان من اشترى عقارا يدفع دينار امكسا للحاكم أو  
اشيخ الحارة (قوله الاظهر الاول) أي بل هو المعنى به كما قال شيخنا (قوله أو دفعه الزوج لزوجه في نكاح)  
هذا اذا دفعه لما قبل الدخول وأما لو دفعه لما في نكاح التفويض بعد الدخول فان الشفع يأخذ ذلك الشقص  
بمهر المثل لا بقيمة الشقص كافي ح (قوله أو دفعه عبدا لسيده في عتقه) أي أو دفع صلحا في دم عمدا عن اقرار  
أو انكار أو المدفوع قطاعه عن مكاتب أو دفع صلحا عن عمري والحاصل ان المصنف أدخل بالكاف قيمة  
المسائل السبعة المتقدمة في الباب السابق وحينئذ فلا حاجة للتصريح بقوله و صلح عمدا وتعتبر القيمة في تلك  
المسائل السبعة يوم عقد الخلع والنكاح ويوم عقد قيمتها لا يوم الاخذ بالشفعة (قوله بخلاف الخطا) أي  
بخلاف الصلح بالشقص عن دم الخطافان الشفعة فيه بالدية أي التي أخذ الشقص عرضا عنها وهذا اذا كان  
الصلح عن اقرار أو مالو كان عن انكار فكما أخذ عن حرج العمد (قوله من ابل) أي اذا كانت عاقلة الجاني  
أهل ابل وقوله أو ذهب أي اذا كانت العاقلة أهل ذهب وكذا يقال فيما بعد اذا كانت العاقلة أهل ابل أحد  
الشفيع الشقص بقيمة الا بل وان كانت أهل ذهب أو ورق فانه يأخذ الشقص بذهب أو ورق قدر الدية  
وينجم ذلك على الشفع في ثلاث سنين كتسجيم الدية على العاقلة لو أخذت (قوله تعومل به) أي بالنقد (قوله  
لكن الراجح في هذا) أي الفرع وقوله أنه أي الشفع وقوله لا يأخذه أي الشقص لا بقيمة الجراف أي الذي  
دفع ثمن الشقص لا بقيمة الشقص نفسه كما قال المصنف لان المذهب جواز دفع النقد جزافا ان تعومل به  
وربما لان تعومل به عددا والحاصل ان النقدا اذا تعومل به عددا لا يجوز باتفاق بسببه جزافا وان تعومل به  
وربما فيه خلاف فقيل بالمنع وقيل بالجواز وهو المذهب وعليهما اذا اشترى الشقص بحراف نقدا فبأخذه  
الشفيع بقيمة على الاول و بقيمة الجراف على الثاني (قوله الا بقيمة الجراف) أي بقيمة من غير جسده  
فان كان ذهباً قوم بنفسه وان كان فضة قوم بذهب وعلى هذا الراجح فالشفيع يأخذ الشقص بقيمة الثمن في  
حالتين ما اذا كان الثمن مقوما أو نقدا جزافا (تنبيه) \* لو كان ثمن الشقص بعضه نقد معلوم القدر وبعضه  
جراف وقد لزمت الشفع اذا أحده دفع مثل المعلوم وقيمة الجراف (قوله بما يخصه) أي بعدم معرفة ما يخصه  
منه ولو قال الشفع أحدث بالشفعة قبل معرفة الثمن لم يلزمه الا احد كافي ح عند قوله بمثل الثمن (قوله  
خلاف لما يوهمه ت) أي من أنه يقوم كل منهما منفردا وتنسب قيمة الشقص لمجموع القيمةين ويأخذ من

العاقلة (و) بأحد الشفع لشقص بقيمة في (حراف نقد) مصوغ أو مسكوك تعومل به وربا يبيع به الشقص لكن الراجح في هذا انه  
لا يأخذه الا بقيمة الجراف (و) أحد الشقص المشتري مع غيره في صفته (بما يخصه) من الثمن (ان صاحب غيره) فيقوم الشقص منفردا  
ثم يقرم على أنه مبيع مع المصاحب له فاذا كانت قيمته وحده عشرة مثلاً أو قيمته مع المصاحب له خمسة عشر مثلاً علم أنه يخصه من الثمن الثلثان  
فأخذه بثلثي الثمن قل أو كثر أي فلا يقوم كل منهما منفردا خلافا لما يوهمه التثاني



الشخص مؤجلاً أخذه الشفيع (إلى أجله) الذي وقع تاجيل الثمن إليه (إن أيسر) الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يلتفت ليسره يوم حصول  
الأجل في المستقبل (أو) (٤٢٠) ثم يوم سر واكن (ضمنه ملى) أو أتى برهن ثقة أو لم يثق الشفيع حتى حل الأجل وطلب ضرب أحد

التمن سلك السببه (قوله وقديقال الوجه مع ت) أى لا ما قاله يرجع لما قام غيره ولا وجه للرد عليه (قوله  
ولزم المشتري الباقي) أى ولو كان قليلاً وليس له الزام الشفيع به ولا للشفيع أحد من المشتري (قوله وهو  
الغير) أى غير الشخص (قوله ولا يلتفت ليسره) أى ولا يفتى بتحقيق يسره يوم حلول الأجل نزول جامكه أو  
معلوم وطبقه في المستقبل إذا كان يوم الأخذ معسراً مراعاة لحق المشتري لا يحصل للشفيع بعدم الاكتفاء  
بذلك ضيق فيكون ذلك وسيلة لتركه الأخذ بالشفعة ولا يراعى أيضاً خوف طرؤه قبل حلول الأجل  
العاء للطارئ لوجوده صحيح العقد يوم الأخذ وهو البسر (قوله أو لم يوسر) أى يوم الأخذ (قوله الراجح  
لاول) أى وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن حبيب وصو به ابن يونس وابن رشد قال بن لكن الذى  
حرى به العمل عندما القول الثانى وهو قول مالك وأصبغ وقوله الراجح الاول أى كما أن الراجح فيها إذا  
اشتري الشخص بدين في ذمة البائع قبل حلول أجله ولم يأخذه الشفيع حتى حل الأجل وطلب ضرب أجل  
كالاول أنه يجب لذلك كما صرح به ابن زرقون خلافاً لما في الواضحة من أنه لا يجب (قوله ولو بيع الشخص)  
أى أو بنفسه (قوله فلا شفعة له) أى أسقط الحاكم شفعته ولا شفعة له إذا وجد حياً بعد ذلك كما قاله ابن  
حبيب ثم اداعجل الشفيع الثمن للمشتري لا يلزم المشتري أن يعجله للبائع بل حتى يتم الأجل الذى اشتري  
له المشتري (قوله على المختار) مقابله أنه متى كان الشفيع معسراً ما فلا يأخذه الاضامن ولو كان مساوياً  
للمشتري في العدم (قوله ولما فيه الخ) عطف علة على منتهى القول الخوالة رخصة بقصر فيها على ما ورد من  
الحلول (قوله كان أحد الشفيع) أى مستحق الشفعة وقوله من أجني أى غير المشتري وغير البائع وقوله  
مالاً أى كالجعالة وذلك كان يقول أجني للشفيع أعطيت ديناراً جعالة على أن تأخذ الشفعة من المشتري بما  
اشتراه به وأنا أشتريه منك بذلك الثمن (قوله من المشتري بالثمن) أى بمثل الثمن الذى دفعه المشتري  
(قوله في بيعه) أى لذلك الاجنبي (قوله زيادة على ما أخذه) أى كما إذا بيع الشخص بعشرة فيقول  
الاجنبي للشفيع خذ بالشفعة وأنا آخذ منك بائني عشر فأرجع إليك فيه اثني عشر وهذه الصورة تخالف ما قبلها  
من جهة أن الزائد على الثمن الذى اشتري به المشتري دفع للشفيع في الاولى على أنه جعالة وفي الثانية دفع له  
على أنه ربح وزاد خسر تبعا لتصوره ثالثاً غير الصورتين المذكورتين هنا في الشرح وهى أن يأخذ من  
اجنبي ما لا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للاجنبي غرض في دفع المال الا انكاه المشتري واضراراً  
قال المسنوي والظاهر أنه في هذه الصورة لا تسقط شفعته ولا بائني فيها قول المصنف ثم لا أخذه وقال  
طني ان هذه الصورة تحتاج لص عليها وعلى أنه لا أخذه بالشفعة اه بن (قوله من باب أكل  
أموال الناس بالباطل) فيه أنه كالجعالة لان استحقاقه لذلك المال معلق على إسقاط حق يحصل فالاولى  
أن يعلل المنع بأنه خلاف مورد الشفعة لانها اعاشر غت لدفع ضرر الشركة عن نفسه لا ليربح شيء  
(قوله وكذا لا يجوز أن يأخذ ليهب أو يتصدق) أى أو ليوليه لغيره وجبئند فلا مفهوم لقول المصنف  
ليربح (قوله كآخذه لغيره) أى لغير نفسه (قوله سقطت شفعته) أى لان أخذه لغيره اعراض عنها لنفسه  
ومحل سقوطها إذا علم ذلك بينة وقال المتبسط عن أشهب وكذلك إذا ثبت ذلك باقرار الشفيع والمبتاع  
لا باقرار أحدهما اه بن (قوله بالجوار وعدمه) الاولى فقولا في سقوط شفعته وليس له أن يأخذ بعد  
ذلك وعدم سقوطها (قوله أو باع قبل أخذه) أى باع الشخص الذى يستحق أخذه بالشفعة لاجنبي قبل  
أخذه إياه بالفعل قال في المدونة ولا يجوز بيع الشخص قبل أخذه إياه بالشفعة اه وانما جملنا كلام المصنف  
على بيع الشخص لاجنبي لان بيعه للمشتري هو الصورة الآتية بعد وجعلنا مقول باع الشخص الذى

كالاول فهل يجب إلى  
ذلك أو لا خلاف الراجح  
الاول لان الاجل له حصه  
من الثمن (والا) يكن  
الشفيع موسراً ولا ضمنه  
ملى (عجل) الشفيع  
(التمن) للمشتري ولو  
يبيع الشخص لاجنبي  
كما يأتي للمصنف فان  
لم يجعله فلا شفعة له (الا  
أن يتساوى) أى الشفيع  
والمشتري (عدما)  
فلا يلزم الشفيع  
حينئذ الا ببيان اضمامن  
ويأخذ الشخص بالشفعة  
الى ذلك الاجل (على  
المختار) فلو كان  
الشفيع أشد عدما  
لزمه الا ببيان يحصل  
فان أبى ولم يأت بالدين  
أسقط الحاكم شفعته  
(ولا يجوز) للمشتري  
(احالة البائع به) أى  
بالثمن على الشفيع لان  
الحوالة اما تكون بدين  
حال ولما فيه من بيع  
دين بدين لان البائع  
ترتب له في ذمة المشتري  
دين بآخذه بدين على  
الشفيع فلو لم تقع الحوالة  
الا بعد حلول الحال به

جارت (كان أخذ) الشفيع (من اجنبي ما لا يأخذ) الشخص من المشتري بالشفعة (ويربح) لمال الذى

أخذه ابتداءً ويربح محقق بيده له بأن يبيعه له بزيادة على ما أخذه به ولا يجوز لانه من باب أكل أموال الناس بالباطل وكذا لا يجوز أن يأخذ  
ليهب أو يتصدق ولا يجوز لأخذ الا ليمتلك ولو قال كآخذه لغيره لكان أحصر وأشمل فان أخذه لغيره سقطت شفعته ولو ادان (ثم لا أخذه)  
بعد ذلك وأمان أحد ليهب فقولا بالجوار وعدمه الاظهر الثانى (أو باع قبل أخذه) بالنفعل لم يجز لانه باع



فبطل ان يملك ولكن لا تسقط بذلك شفعته ولذا احره عن قوله لا احده (بخلاف اخذ مال) من المشتري (بعده) اي بعد الشراء (ليسقط) شفعته فيجوز ثم شبه بقوله عقار اقرله (كشجر) مشترك (وبناء) مشترك (بأرض حبس) (٤٢١) على البائع وشريكه في

الشجر أو البناء أو على غيرهما (أو) بأرض شخص (معبر) باع أحد الشركاء نصيبه من الشجرة أو البناء الكائنين في تلك الأرض فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة وهذه المسئلة إحدى مسائل الاستحسان الأربعة والثانية الشفعة في الثمار لا تبيح هنا والثالثة والقصاص شاهدو عين والرابعة أن الأئمة من الإجماع فيها خمس من الأصول وسأبان في الجراح (وقدم المعبر) على الشفيع في أخذه لا بالشفعة بل لدفع الضرر (بنقصه) أي بقيمته منقوضا (أو نعمة) الذي اشتراه به أي بالآقل منهما فأولاً تغيب ويؤكد (ان مضي ما) أي زمن (يعارله) وهذا شامل لما اذا كانت مطلقة ومضي ما تعارله عادة أو مقيدة ومضي ما قيدت به (والا) بعض ما تعارله عادة أو الآجل المحدود (فقائما) أي فيما أحده بقيمته قائما أي أو نعمة أي بالآقل منهما وهذا ظاهر في المطلقة وأما المقيدة بر من لم ينقض وقد دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكت

يستحق أخذه بالشفعة ولم يحله الشقص الذي تستحق الشفعة بسببه لأن هذا أسبق إلى المصنف بد كره في مسقطاتها حيث قال أرباع حصته (قوله قبل أملك) أي لأن من ملك أن يملك لا بعد مالكا (قوله أخذ مال) أي أخذ الشفيع مالا من المشتري أو من أجنبي (قوله بعد الشراء) أي بعد شراء المشتري سواء علم الشفيع بالبيع له أم لا (قوله يسقط شفعته) أي ليسقط حقه من الأخذ من المشتري بالشفعة (قوله فيجوز) أي وتسقط شفعته لأنه من اسقاط الشيء بعد وجوبه فان تقابلا ورجع المشتري على الشفيع بما دفعه له من المال كان الشفيع باقيا على شفعته لأن سقوطها كان معلقا على أمر لم يتم (قوله ثم شبه الخ) أي من تشبيه الخاص بالعام لأن العقار شامل للبناء والعرض وغيرهما كالأرض المجردة عن ذلك لأن العقار اسم للأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر ويكفي المعايير بين المشبه والمشبه به ولو بالعموم والخصوص (قوله أو على غيرهما) أي كالأرض كانت الأرض محبسة على جهة فاستأجرها اثنان ونسبوا أو عرسا فيها ثم باع أحدهما حصته لأجنبي فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة قال المصنف في توضيحه عن شيخه المنوفي ينبغي أن يتفق على ثبوت الشفعة في البناء القائم في الأرض المحكرة عندنا بمصر لأن العادة عندنا أن رب الأرض لا يخرج صاحب البناء أصلا فكان صاحب البناء بمنزلة صاحب الأرض أي أنه لا شفعة لمستحق الأرض وإنما الشفعة للشريك ولو أخذ منه أن الشر يكين في الترام بل بمصر لأحدهما الشفعة إذا باع الآخر حصته فيها وبه أفتى عجم قال شيخنا وهذا مقيد بما إذا كانت الحصة التي فرغ صاحبها عنها غير مقسومة والأول شفعة قال شيخنا أيضا والاراضي الرق التي على البر والصدقة فيها الشفعة أن كانت غير مقسومة فإذا باع أحد الشر يكين حصته لأجنبي كان لشر يكه الآخر الأخذ بالشفعة فان كانت مقسومة فلا شفعة فيها كما أن الرق الموقوفة على الشعائر لا شفعة فيها مطلقا فإذا كان شخصان مقرران في وظيفة طأطأ من صد عليهما وفرغ أحدهما عن حصته لأجنبي فليس لشر يكه الآخر الأخذ بالشفعة (قوله فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة) أي لكن يقدم عليه المير كما يأتي فاهنا يحمل يفصله ما يأتي أو يحمل ما هنا على ما إذا كانت العارية مقيدة ولم تمض المدة وباع أحد الشر يكين حصته على البقاء أو السكوت فلا كلام حينئذ للمعبر والشر يك أحق بالأخذ بالشفعة (قوله مسائل الاستحسان) أي التي قال مالك في كل واحدة منها أنه شيء استحسنته وما علمت أحدا قاله قبلي (قوله الآية هنا) أي في قوله وكثيرة ومقتاة (قوله والثالثة القصاص) أي في الجراح (قوله والرابعة الخ) راد بعضهم خامسة وهي وصاية الأم على ولدها إذا تركت له مالا يسيرا كالستين دينارا وجع الكل بعضهم بقوله

وقال مالك بالاحتياط \* في شفعة الاقصاص والتمار والجرح مثل المال في الاحكام \* والخمس في أئمة الاجهام وفي وصي الام بالبسير \* منها ولاولى للصغير

اه بن قال قلت كيف تكون مستحسانات الامام قاصرة على هذه المسائل الاربعة مع أن الاستحسان في مسائل الفقه أغلب من القياس كما قال المبطل وقال مالك انه نسيه أعشار العلم قلت ان الاستحسان الواقع من الامام ليس قاصرا على هذه الاربعة بل وقع منه في غيرها أيضا لكن وافقه فيه غيره أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة فإنه استحسنتها من عند نفسه ولم يسبقه غيره بذلك لقوله وما علمت أحدا قاله قبلي (قوله ان الأئمة الخ) حاصله أن كل أصبع دينه عشر من الال وفي الأئمة ثلث ما في الأصبع الا الأئمة من الاجهام ففيها نصف ما في الأصبع أعنى خمسة من الال (قوله أي بالآقل منهما) أي سواء دخل البائع مع المشتري على الهدم أو السكوت (قوله وهذا شامل لما إذا كانت) أي العارية مطلقة أي لم تقيد برمان (قوله وهذا ظاهر في المطلقة) أي سواء دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكوت أو الهدم (قوله على البقاء) أي للبناء والعرض لا آخر مدة العارية (قوله وبأحده) أي المعبر من الشفيع (قوله وكثيرة) أي موجودة حين الشراء شرط كونها مؤدرة دأبلا في مخطط حصصها وأما العبر الميخودة أو الموحودة عبر المؤدرة فاشار لها

فالشفعة شمس يك دون المعبر حتى تقضى مدتها فبأخذ بالآقل من نعمة أو قيمته مقروضا فان دخل معه على الهدم قدم المعبر بقيمته منقوضا أو نعمة كالأول وقوله وقدم المعبر أي مالم يسقط حقه فان أسقط حقه أخذه الشفيع بالثمن (وكثيرة)



باع أحد الشرى يكن نصيبه منها قال آخر أخذ بالشفعة وحمل قوله وكثرة القول الأخضر كذا كره ابن عرفة وقد بعضهم بالذي يبيع  
ليؤكل أخضر (ومقتاة) ويدخل فيه القرع (وباذنجان) بفتح المعجمة وكسر هاء فيها الشفعة (ولو) يبعث (مفردة) عن الأصل في الثمرة  
وعن الأرض فيما بعدها (الآن تيس) الثمرة بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي بأبسة كافي  
المسدونة (و) لو باع أحد الشرى يكن الأصول وعليها ثمرة قد أزهت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفعة  
بالشفعة حتى يبعث وقتنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها فان أخذ أصلها بالشفعة (حط) عنه (حصتها) أي ما يترتب بها من الثمن (ان أزهت  
أو أبرت) وقت البيع لان لها حصصه حينئذ من الثمن (٤٢٢) وبأخذ الأصل عما يترتب (وفيها) أيضا (أخذها) بالشفعة (مالم تيس أو

تجدو هل هو) أي ما في  
الموضعين (خلاف)  
لانه قال فيها مرة الآن  
تيس ومرة مالم تيس  
أو تجدو وهو يفيد أن  
الجسد إذ قبل البيع  
مفوت كاليس أو وفاق  
بجمل الأول على ماذا  
اشترها مفردة عن  
الأصل بالشفعة مالم  
تيس فان جذت قبل  
البيع فسله أخذها  
والثاني إذا اشترها مع  
الأصل فالشفعة مالم  
تيس أو تجدو ولو قبل  
البيع (أو يسلان) ثم  
ذكر قسم قوله وحط  
حصتها ان أزهت أو  
أو أبرت بقوله (وان  
اشترى أصلها فقط)  
وليس فيها وقت الشراء  
ثمرة أو ثمرة لم تؤبر (أخذت)  
بالشفعة مع الأصول  
ان لم تؤبر عند المشتري  
بل (وان أبرت) عنده  
مالم تيس عنده أو تجدو  
والأفاربها المشتري

بقوله وان اشترى الخ (قوله باع أحد الشرى يكن الخ) أي والأصل مملوك لهما أو بأيديهما في مسافة أو حبس  
عليهما (قوله ومقتاة) عطف على مقدار أي ثمرة غير مقتاة بالإضافة ومقتاة لان المقتاة ليست اسما للمقتاة بل  
للأصل أي العروش التي فيها القثاء (قوله ويدخل فيه القرع) أي وكذا كل ماله أصل تجني ثمرة ويبقى أصله  
كالقطن والبامية (قوله وباذنجان) عطف خاص على عام وهو المقتاة لان المراد بها كل أصل تجني ثمرة مع  
بقاء عينه ليخلف غيرها وهذا شامل للباذنجان وأما السيلة والملاحية وكرات المائدة فلا شفعة فيه لانها لا تجني  
ويبقى أصلها ليخلف غيرها وانما تحصد من أصلها ويخلف غيرها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولو يبعث  
مفردة) هذا يشمل ثلاث صور الأولى اذا باع الأصل دون الثمرة ثم باع أحدهما نصيبه فيها الثانية أن يكون  
الأصل باقيا وباع أحدهما نصيبه من الثمرة الثالثة أن يشتريهما معا الثمرة ويبيع أحدهما نصيبه منها والمقابل  
المردود عليه بل هو قول أصح وعبد الملك لا شفعة فيهما طافا وقول أشهب لا شفعة فيها اذا لم يكن الأصل  
لها كافي الصورة الأولى والثالثة اهـ بن (قوله في الثمرة) أي بالنسبة للثمر وقوله فيما بعدها أي بالنسبة لما  
بعدها (قوله الآن تيس) المراد باليس كمال ان رشد مجي وقت حداثتها ليس ان كانت تيس أو لا تلي  
ان كانت لا تيس اهـ بن (قوله بعد العقد) أي عقد البيع (قوله الأصول) أي حصته فيها (قوله رقلنا  
سقوط الشفعة حينئذ فيها) أي في الثمرة (قوله حط عنه حصتها) أي حصص الثمرة (قوله ان أزهت) أي ان  
كانت مزهية أو مأبورة يوم البيع ولم يأخذ الشفعة حتى يبعث (قوله وفيها) هذا راجع لقوله الآن تيس  
(قوله لانه قال فيها مرة الآن تيس) أي ومقتضى هذا انه لا يفتت الشفعة لا يسها وأما حذها قبل يسها  
فلا يفتت الشفعة فيها وظاهر ما شترت مفردة أو مع أصلها (قوله مفوت كاليس) أي وظاهره مطلقا سواء  
اشترت مفردة أو مع أصلها (قوله وليس فيها الخ) أي وأثمرت عند المشتري (قوله أخذت بالشفعة مع  
الأصول) فيه ان أحد الشفعين لها انما هو من باب استحقاق العلة لا من باب الأخذ بالشفعة لان الشفعة انما  
تكون في الموجود يوم الشراء (قوله فارها المشتري) أي لام اعلة (قوله ولا يحط عنه حصتها) أي بخلاف  
ما تقدم فانه يحط عنه حصتها وبهذا ظهر لك صحة قول الشارح ثم ذكر قسم قوله وحط حصتها (قوله ورجع  
المشتري الخ) أي ورجع أخذت رجع الخ حيث أبرت وأزهت وأما قبل ذلك فلا رجوع له بالمؤنة لانه لم يشأ عن  
عمله شيء اهـ بن (قوله بالمؤنة) أي بأجرته في خدمته للأصول والثمرة من سقى وتأبير وعلاج ولورادت أجرة المؤنة  
على قيمة الثمر (قوله من سقى وعلاج) أي حصلها منه عند شرائها قبل يسها والقول قوله فيما أنفق ان لم يبين  
كذبه (قوله لم تقسم أرضها المشتركة الخ) أي وليس المراد بأرضها الموضع الذي حفرت فيه (قوله فالشفعة)  
أي ولو كانت نرا واحدة لاسماء لها ولا أرض غير التي تررع عما لها (قوله له الشفعة) أي لقياس ما قسم أرضها  
على التي لم تقسم أرضها (قوله مع القسم) أي قسم الأرض (قوله الواحدة) أي التي لا تعدد فيها  
(قوله واليه أشار بقوله الخ) أي الى هذا التأويل وهو تأويل سحنون بالوافق (قوله أيضا) أي كما توارت على

وأخذ الشفعين الأصول بالثمن ولا يحط عنه حصتها منه (ورجع) المشتري على الشفعين (بالمؤنة) من سقى وعلاج ولوراد على قيمتها مخالفة  
(وكبير) أو عين مشتركة (لم تقسم أرضها) أي المشتركة التي تسقى أو تررع بمائها ادباغ أحد الشرى يكن حصته في البئر والعين  
خاصة أو مع الأرض فالشفعة (والا) بأن قسمت أرضها وبقيت البئر مشتركة فباع الشرى بن حصته منها (فلا) شفعة لان قسم الأرض  
مع الشفعة كذا في المسدونة وفي العتبية له الشفعة وأحلف هل ما في الكتابين خلاف لان ظاهرهما عدم الشفعة مع القسم ولو تعددت  
الأبار وظاهر العتبية الشفعة ولو اتخذت البئر أو وفاق بحمل ما فيها على البئر الواحدة وما في العتبية على المتعددة فلا خلاف بين الكتابين  
عدم اتحاد الموصوع واليه أشار بقوله (وأولت أيضا بالمتحدة) أي جلت على البئر المتحدة أي وما في العتبية على المتعددة فلا خلاف والحق



الخلاف وعليه فالمعول عليه ما في المدونة وإذا لم يقل وهل في المتعدي تأويلان ثم أخذ يتكلم على محترزان قوله عقار أو ما بعده من القيود بقوله (لا عرض) بالجر عطف على يشر وهو لا ينافي أنه محترز عقار أو لو نصبه لكان أنسب ومراعاة ما قبل العقار فيشمل الطعام ونحوه فلا شفعة فيه (أو كتابة) لعبد (ودين) مشترك من اثنين مثلاً باع أحدهما مائة لاجنبي (٤٣٣) فلا شفعة لشريكه فيه نعم قيل إن الشريك

أحق بما باعه شريكه  
لدفوع ضرر الشريك  
للاشفعة (وعا) وعلى  
سفل وعكسه) لانها  
جاران ولو حذف وعكسه  
كان أخضر والمعنى  
لاشفعة في علو على سفل  
إذا بيع أحدهما (و) لا  
(درع) مشترك ومراعاة  
به غير ما تقدم من المقائى  
والقصر من المقائى كما  
تقدم (ولو) بيع الزرع  
(بارضة) أى معها  
والشفعة في الأرض  
فقط ما ينوهم من  
التمسك وسواء بيع  
قبل يسه أو بعده (و)  
لانى (بقل) كفجل  
وجزر ولقت وصـل  
وملوخية ونحوها إذ  
مراده بالبقل ما عدا  
الزرع والمقائى لكن  
تقدم أن القول الأخضر  
فيه الشفعة وهو  
مشكل ولعله لكونه  
يؤخذ شيئاً فشيئاً فألحق  
بالثمره كالمقائى ويرد عليه  
أن البتل كذلك على  
أن الثمرة شيء قاله الإمام  
ولم يسبق به كما قال فلا  
يقاس عليه غيره إلا بنص

مخالفة التعية (قوله فلاشفعة فيه) أى إذا كان عرض أو طعم من اثنين باع أحدهما حصصه لاجنبي فإن البيع  
يمضى للاجنبي وليس للشريك أن يأخذ منه باشفعة إذا لشفعة له (قوله مشترك) أى كل من الكتابة والدين  
(قوله ولاشفعة لشريكه فيه) أى فيما ذكر من الكتابة والدين ويحتمل أن المراد بكتابة باعها السيد ودين  
بأعه صاحبه فلاشفعة فيه بمعنى أن المكاتب لا يكون أحق بكتاتبه ولا المدين أحق بدينه (قوله نعم قبل الخ)  
قائله عـ وحاصل ما قاله أن العرض أو الطعام إذا كان مشتركاً أراد أحد الشريكين أن يبيع حصته ووقفت  
في السوق على ثمن فشرى بـه أحق به الدفوع ضرر الشريك لالشفعة فإن فرض أنه باع لغير الشريك مضى البيع  
مالم يحكم للشريك حاكم بالشفعة يرى ذلك فقول المصنف إن الشريك أحق بما باعه شريكه أى بما أراد  
شرى بـه (قوله لا لشفعة) أى لأن الشفعة أحد من يد المشتري وهذا أحد من يد البائع (قوله وعلى  
على سفل) أى لشفعة لصاحب علو في سفل إذا باعه صاحبه وقوله وعكسه أى لشفعة لصاحب سفل في علو  
إذا باعه صاحبه لاجنبي (قوله لانها جاران) الأولى لشبههما بالجارين لأن الجار حقيقة من هو عن يمينك  
أو يسارك أو أمامك أو خلفك وهذا فوقه أو تحته فإطلاق الجار عليه مجاز ولم يكتب المصنف عن هذه بقوله  
وجار لأن شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما وإن في ذلك الشفعة (قوله ولا درع)  
مراده به ما يشمل السدر (قوله ولو بأرضه) أى هذا إذا بيع مفرداً بل ولو بيع مع أرضه ورد علو على من  
قال إن فيه الشفعة إذا بيع مع أرضه تبع الأرض (قوله ونحوها) أى كالنبلة (قوله أمراة الخ) علة لهجه  
للبقل بما ذكر (قوله ما عدا الزرع الخ) أى أن مراده به كل ما يجزأ أصله سواء أخلف أم لا كما أن مراده بالمقناة  
كل ما يجزئ ويبقى أصله ليخلف غيره كالقطن والباكية والدرع والبطيخ والقشاة والباديخان (قوله إن  
البقل كذلك) فيه نظر لأن البقل وإن أحدث شيئاً إلا أنه يصعد من أصله ويخلف غيره بخلاف المقائى  
فإنها كانت تخرج مع بقاء أصلها والقول كذلك فالخاق القول الأخضر بالثمار دون البقول طاهر لعدم الفارق  
في الأول وجوده في الثاني (قوله على أن الثمرة) أى على أن ثبوت الشفعة في الثمرة (قوله كما قال)  
أى الإمام لقوله في كل مسألة من مسائل الاستحسان أن هذا الشيء استحسنه وما أعلم أحداً قاله قبلى  
(قوله ولا يقاس الخ) فيه أنه إنما استحسن الشفعة في الثمار والمقناة لكونها تحصى مع بقاء أصلها وهذا المعنى  
موجود في القول المدكور فالخاقه بالثمار والمقناة ظاهرة ولا يحتاج القياس لنص من الإمام والاك كان قياس  
أهل المذهب مالم ينص عليه الإمام على ما نص عليه غير صحيح فبأمل (قوله وهى ساحة الدار التى  
بين بيوتها) أى المسماة بالحوش وسميت الفسحة المدكورة عرساً لعرض الصبيان أى تفريحهم فيها  
(قوله والمتبوع) أى للعرصة والمهر هو البيوت وقد يكون المهر لجان فيكون متبوعه الجبان (قوله أو باعها  
وحدوها) فيه نظر بل إذا باع حصه منها وحدها وجبت الشفعة كما نقله المواق عن اللحى قاله بن (قوله لا لها  
لما كانت تابعة الخ) أشار به إلى أن العلة في عدم الشفعة في المهر إذا قسم متبوعه كونه ليس مقصود  
لدائه بل لغيره وهو متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه وأما تعليل بعضهم بأنه لا يملك لكونه  
وقفاً فيه نظر لأن الوقف أعما هو المهر العام وأما مخرج جماعه خاصته فهو مملوك لهم قطعاً (قوله وهى البيوت  
المنقصة) أى أصيرة أو أهلها خبرنا (قوله ولاشفعة في حيوان) أى آدمى أو غيره مشترك بين اثنين مثلاً  
باع أحدهما حصته منه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لأجل الاستثناء بعده (قوله الا فى كحائط) ينتفع  
به فيه لكحرت أوسى وأما الذى لا ينتفع به فيه فلاشفعة فيه وقوله الا فى كحائط قال ابن عارى لم أر من ذكر  
الشفعة فى دابة الرحا والمصرة والحجسة فانظر ما فائدة الكاف فى المصنف وأجاب المقائى بأن الكاف

مـ (و) لالشفعة فى (عرصة) وهى ساحة الدار التى بين بيوتها (و) لانى (مهر) أى طريق (قسم متبوعه) أى ما ذكر من العرصة والمهر  
ولقول متبوعه ما كان أوضع والمتبوع هو البيوت أى بقيت العرصة أو المهر مشتركاً فلاشفعة فيها سواء باع الشريك حصته منها مع  
ما حصل له من البيوت أو باعها وحدها ولو أمكن قسمها لأن المالكات تابعة لما لاشفعة فيه وهو البيوت المنقصة كانت لالشفعة فيها (و)  
لاشفعة فى (حيوان الا) حيوان (فى كحائط) أى بستان سمى جائطاً لأنه يحول عليه حائط بدور به عالياً فإذا كان الحائط مشتركاً فيه حيوان



آدمي أو غيره مشتركا بين الشركاء فباع أحدهم نصيبه من الحائط فليبقية الشركاء أخذوا الحيوان بالشفعة تبعه الحائط فان بيع منفردا عن الحائط فلا شفعة (و) لافي (ارث) أي (٤٢٤) موروث لدخوله في ملك مالكه جبرا (و) لافي (هبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة

(والا) بان كانت لشواب  
(فيه) أي فبالثواب  
(بعده) أي بعد لزومه  
وذلك في المعين بتعيينه وفي  
غيره بالدفع أو القضاء  
به (و) لافي بيع (خيار  
الابعد مضيه) أي البيع  
أي لزومه (و) وجبت  
الشفعة (لمشتريه) أي  
لمشتري المبيع بالخيار (ان  
باع) المالك داره مثلا  
(نصفين) نصفها (خيارا)  
أو لا (ثم) النصف الآخر  
(تلا) لشخص آخر ثانيا  
(فأمضى) بيع الخيار  
الاول أي أمضاه من له  
الخيار بعد بيع البتل  
فالمشتري بالخيار متقدم  
على المشتري بتل لان  
الامضاء حق ملكه يوم  
الشراء ومشتري البتل  
متجدد عليه فالشفعة له  
على ذي البتل وهذا  
مشهور مبني على ضعف  
وهو أن بيع الخيار  
منعقد وكنهه ما يبنى  
المشهور على ضعف  
وأما على أنه منعقد وهو  
المشهور فالشفعة لمشتري  
البتل لكنه ضعيف (و) لا  
شفعة في (بيع فسد) ولو  
اختلف في فساد (الا  
ان يفوت) المتفق على فساد  
(فبالقيمة) وأما المختلف  
فيه اذا فوات فبأخذه  
بالثمن وأخرج من قوله

استقصائية أي أقصى ما يقال فيه بالشفعة من الحيوان حيوان الحائط لا تمثيلية لان حيوان الرحا والمعصرة  
والهبة لا شفعة فيه أو يقال ان الكاف مدخلة للحيوان المبدل للعمل في الحائط وتقدير كلامه ولا شفعة في  
حيوان الا في كحيوان حائط أي الا في حيوان حائط وما مثله فحيوان الحائط ما يعمل فيه بالفعل والمماثل له هو  
المبدل للعمل فيه وأما الذي لا يحتاج للعمل فيه فلا ينسب اليه وحيد فلا شفعة فيه ولا يكفي مجرد ظرفيته في  
الحائط (قوله نصيبه من الحائط) أي ومن الحيوان وكان الاولى ذكر ذلك (قوله تبعه الحائط) أي فاذا وقع  
الشراء في الحائط بما فيه ثم حصل فيما فيه هلاك من الله ثم أراد الشريك ان يأخذ بالشفعة ألزم الشفيع  
بجميع الثمن ولا يسقط لما هلك شيء اه عبق (قوله فان بيع منفردا) أي فان باع حصته من الحيوان  
منفردة عن حصته من الحائط فلا شفعة فيه عند ابن رشد وهو الراجح وما نقله أبو محمد عن الوارثية من  
الشفعة فهو ضعيف (قوله ولا في ارث) أي ولا شفعة لشريك ميت على وارث في ارث (قوله لدخوله في ملك  
مالكه) أي رهو الوارث (قوله ولا في هبة) أي ولا شفعة لشريك في هبة لشخص يملكه شر يملكه لا تحولا  
ثواب (قوله والافيه) أي والافيه الشفعة به أي بالثواب أي بانه ان كان مثليا أو قيمته ان كان مقوما هذا  
وكلام الشارح يقتضي أن قول المصنف فيه بالباء الموحدة وفي بعض النسخ والافيه بالثبائة التمهنية أي والا  
فيه الشفعة (قوله بعده) أي لكن لا يأخذ بالشفعة بالثواب الا بعد لزومه لا قبله (قوله وذلك) أي الاروم في  
الثواب المعين بتعيينه الخ فتي كان الثواب معينا أخذ به الشفيع بمجرد تعيينه وان لم يدفع وان كان غير معين  
فلا يأخذ به الشفيع الا اذا دفع أو حكم به (قوله ولا في بيع خيار) أي ولا شفعة في شقص بيع على الخيار لبائع  
أو مشتر أو لهما أو لاجنبي لانه غير لازم (قوله أي لزومه) أي بمعنى رمن الخيار أو تمت من له الخيار قبل مضى  
زمن الخيار واختلف هل الخيار الحكمي وهو خيار النقيصة كالشرطي أو لا فادارد المشتري بعد اطلاعه على  
العيب فله الشفعة عند ابن القاسم بناء على أن الرد بالعيب اسداء بيع ولا شفعة له عند أشهب بناء على أن الرد  
بالعيب نقض للبيع (قوله أي لمشتري المبيع بالخيار) أي المفهوم من المقام لا لمشتري الخيار كما هو المتبادر من  
كلامه لان الخيار لا يشتري (قوله ان باع المالك داره مثلا نصفين الخ) يعلم من هذا أن موضوع المسئلة اتحاد  
بائع الخيار والبتل ومثله دالم بعدا كما لو كانت دار بين شخصين فباع أحدهما حصته لاجنبي بالخيار ثم باع  
الشريك الثاني حصته بتلا وأمضى من له الخيار فله الشفعة فيما يبيع بالانشاء على أن يبيع الخيار منعه تلالا  
المشتري بتلا فحدد ملكه فيؤخذ منه (قوله فأمضى بيع الخيار) مفهوما أنه لو رد فلا يكون الحكم كذلك  
والحكم أن الشفعة لبائع الخيار فيما يبيع سلا حيث كان بائع الخيار غير بائع البتل لان بيع الخيار منعقد على  
المذهب والمبيع في رمن الخيار على ملك البائع فان كان بائع الخيار هو بائع البتل لم يكن له شفعة فيما باعه سلا  
(قوله منعقد) أي فالملك للمشتري زمن الخيار الا أن البيع غير لازم والامضاء يقرره ويصير لازما (قوله وأما  
على أنه منعقد) أي فالمبيع على ملك البائع والامضاء بتسداء المبيع لا تبرره له (قوله ولا شفعة في بيع فسد)  
يعني اذا باع أحد الثمر يكتسب حصته يعاقله فادلا شفعة لشر يكتسبها الا ذلك البيع مفسوخ شرعا فالشفقص  
لم ينقل عن ملك بائعه فلو أحد الشفيع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد عد أحد شفيع فبيع بيع الشفعة  
والبيع الاول لان المبني على الفساد فاسد (قوله الا أن يفوت) أي المبيع يباع فاسدا عند المهرى فان فوات  
عنده كان للشفيع الا حذ بمالم المشتري وهو العجبة ان كان الفساد متفعا عليه والثمن ان كان الفساد  
مختلفا فيه والفوات هابعير حواله الاسواق كغير الذات بالهدم وكالبيع من غير علم الشفيع وأما  
حواله الاسواق فلا تنفيت الرباع وقوله الا أن يفوت المتفق على فساد أي وكذا المختلف في فساد  
بيع صحيح وحاصله أن محل كون الشفيع يأخذ من المشتري بقيمة الشقص اذا كان متفعا على فساد  
البيع وفوات عسده وبؤ حذمه بالثمن اذا كان مختلفا في فساد فان الفوات غير بيع صحيح فان  
حصل من المشتري شراء فاسد ببيع صحيح فان للشفيع أن يأخذ من المشتري الثمن بما دفعه من الثمن

في القيمة قوله (الا) أن يفوت المعنى على فساد (بيع صحيح) بغير الفساد أي الا أن يكون فواته ببيع صحيح من مشتريه سواء



فاسدا (فبالثمن فيه) أى فبأخذ الشفع بالثمن الواقع في البيع الصحيح وهذا ان قام الشفع قبل دفع المشتري قيمته لبايعه ولا فالشفع بالتجار بين أخذ الثمن الصحيح أو القيمة في الفاسد لانها صارت كمن (٤٢٥) ساق على البيع الصحيح (وتنازع في سبق

ملك) أى اذا ادعى كل منهما أن ملكه سابق على ملك الآخر فلا شفعة لاحدهما على صاحبه ان حلفا أو نكلا فان حلف أحدهما ونكل الآخر فلا شفعة كما أشار به بقوله (الآن ينكل أحدهما وسقطت) الشفعة (ان قاسم) المشتري الشفع وكذا ان طلبها ولو لم يقاسم بالفعل على الارجح (أو المشتري) الشفع من المشتري فتسقط شفعته (أو ساوم) الشفع المشتري لان مساومته دليل على أنه أعرض عن أخذه بالشفعة (أو ساق) بأن جعل نفسه مساويا للمشتري فيما له فيه الشفعة (أو استأجر) الشفع الحصة من المشتري (أو باع) الشفع (حصته) فتسقط شفعته لانها شرعت لدفع الضرر وبيعها اتى (أو سكت) الشفع مع علمه (بعدم أو بناء) أو غرس من المشتري ولو لا صلاح (أو) سكت بلا مانع (شهرين) ان حضر العقد أى كتب شهادته في وثيقة البيع فتسقط شفعته بمضى شهرين من وقت الكتب وان لم

سواء كان البيع الأول متفدا على فساد أو مخلفا فيه وسواء وجد عند المشتري الأول مفوت قبل ذلك البيع الصحيح أم لا فلا يلتفت للغوات قبله (قوله) فالشفع بالخيار بين أخذه بالثمن الصحيح والقيمة في الفاسد هذا في المتفق على فساد أو اذا قام الشفع بعد أن دفع المشتري الأول الثمن في المختلف فيه خير بين أن يأخذ بالثمن الأول أو الثاني أو عدوى (قوله وتنازع) عطف على عرض وهو على حذف مضاف أى لا شفعة في عرض ولا في عقار ذي تنازع في سبق ملكه كالأول كان يملك دارا فباع نصفها لزيد ونصفها لعمرو وتنازعا فادعى كل منهما سبق ملكه على ملك الآخر يرد أن يأخذ منه بالشفعة فلا شفعة لاحدهما على الآخر ان حلف كل منهما على طبق دعواه أو نكلا (قوله وكذا ان طلبها) أى ان طلب الشفع القسمة ولم يحصل بالفعل (قوله على الارجح) هذا قول أبي القاسم الجوزي ومن وافقه من الموثقين ومقابله أنه لا يسقطها الا مقاسمة الشفع للمشتري بالفعل وهو ما في النوادر وهو المعتمد كما في حاشية عدوى (قوله فتسقط شفعته) أى ولو كان شرأه منه جهلا بحكم الشفعة فلا يعذر بالجهل كفى ح عن ابن كثر وكفى تن عن الذخيرة ان قلت ان الشفع المشتري للشقص قد ملكه بالشرأ كما ملكه بالشفعة فبما معنى سقوطها قلت تظهر فائدة سقوط الشفعة فيما اذا اختلف الثمن الذي أخذ به المشتري والذي أخذ به الشفع قدر الكمال لو كان البائع باع الشقص بمائة ثم اشتراه الشفع من المشتري بمائة وخمسين فليس له أن يرجع على بايعه ويأخذ منه بالشفعة بالمائة التي هي عن الشفعة وتظهر أيضا فيما اذا اشترى الشفع من المشتري بعير جنس الثمن الأول فليس له أن يرجع عليه ويعزم له من جنس الثمن الأول (قوله أو ساوم الشفع المشتري) أى في الشقص الذي يأخذه بالشفعة مالم يرد بالمساومة الشراء فقل من عن الشفعة والا فلا تسقط الشفعة بالمساومة ويحلف كما في التوضيح انظر في (قوله بان جعل نفسه مساويا الخ) أى فتسقط الشفعة لدلالة الجعل المدكور على رضاه وترك الاحد بالشفعة وأما دفع الشفع حصته مساقاة للمشتري فلا يسقط الشفعة لعدم دلالة على الرضا بالترك (قوله أو استأجر) أى وكذا اذا دعا الشفع المشتري لاستئجارها منه ولم يحصل استئجار بالفعل (قوله أو باع الشفع حصته) أى التي يشفع بها فتسقط شفعة الشفع ويصير للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ثم ان طاهر المصنف سقوطها ببيع حصته ولو فاسدا وردد المبيع على الشفع وليس كذلك بل الطاهر أن له الشفعة اذا ردت عليه حصته في بيع فاسد كماله ذلك اذا باع حصته بالخيار وردد من له الخيار البيع انظر في ثم المراد بقوله أو باع حصته أى كلها فان باع بعضها لم تسقط شفعته واحتلف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو كالصرح في المدونة أوله الكامل واختاره اللخمي وغيره والمعتمد الأول فقوله الا تى وهي على الاصح أى يوم قيام الشفع لا يوم شراء الاجنبى ومحل هذا الخلاف اذا تعدد الشركاء كثلاثة شركاء في دار لكل واحد ثلثها باع أحدهم نصيبه ثم باع الثاني النصف من نصيبه فيخلف هل يشفع هذا الثاني فيما باعه الأول بقدر ما باع وما بقي له أو بقدر ما بقي له فقط وأما لو لم يكن معه شريك آخر فإنه يشفع للجميع ولا يظهر فيه وجه للخلاف وطاهر كلام المصنف سقوط الشفعة بدع حصته ولو غير عالم ببيع شريكه وهو طاهر المدونة وكفى البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انما تسقط اذا باع عالم ببيع شريكه فان باع غير عالم ببيع فلا تسقط شفعته قال وهو أطهر الأقوال (قوله أو سكت) أى عن القيام بالشفعة (قوله مع علمه عدم أو بناء) أى ولو كان كل منهما يسيرا (قوله ولو لا صلاح) أى ولو كان كل من الأولين لا صلاح فليست كسئلة الحياة فانه لا يفوت العقار على مالكه اذا سكت مدتها الا لهدم والبناء لغير صلاح (قوله أى كتب شهادته) أى بان البائع باع للمشتري من غير تصريح باسقاط شفعته (قوله لم يعول على مجرد الحضور) بل يقول اذا حضر العقد ولم يكتب شهادته فلا تسقط شفعته بمضى شهرين بل بمضى سنة اذا كان حاضرا في البلد فلما كان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور وانما عول على كتابة



(والا) بان لم يكتب شهادته تسقط بحضوره ما كتب بالاعذار (سنة) من يوم العقد والمعل عليه وهو مذهب المدونة أنها لا تسقط إلا بمضي سنة ومافار بها كغيره بعد مطلقا (٤٣٦) ولو كتب شهادته في الوثيقة (كان علم فعاب) أي تسقط شفيعته بمضي شهرين ان

الشهادة احتيج للأولى في كلام المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد (قوله والا بان لم يكتب شهادته) سواء حضر مجلس العقد أم لا (قوله بحضوره) أي في البلد ساكتا عن القيام بشعبه وقوله سنة أي ولا يشترط الزيادة عليها حتى مضت السنة وهو حاضر في البلد ساكت بلا مانع ولا شفيع له (قوله كغيره) أدخلت الكاف الشهرين والثلاثة على ما قاله ابن الهندي والحاصل أن المدونة صرحت بان الشفيعه انما تسقط بمضي السنة ومافار بها فاختلف فيما فارقها على أقوال فقبل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة واعلم أن ما ذكر من سقوط الشفيعه بمضي المدتين المذكورتين أعنى الشهرين أو السنة أو بمضي السنة ومافار بها مطلقا محله اذا كان السكوت من بالغ عاقل رشيد أو ولي سفيه أو صغير حاضر في البلد عالم بالبيع لم يمنعه من القيام مانع وأما لو كان من صبي أو سفيه مهمل كان له اذا ارشدا لاخذ بالشفيعه حيث كان غنيا وقت القيام وهل يشترط كونه غنيا وقت البيع أيضا أولا يشترط فيه خلاف ومثله الغائب فله أن يأخذ بها اذا قدم ولو طالت غيبته بل يعتبر له سنة ومافار بها بعد قدومه وعلى الاشتراط فهل يشترط ملاؤه وقت البيع فقط أو داخل السنة قولان فان كان حاضر اغبر عالم ببيع الشريك أو حاضر عالما به لكن ترك القيام لمانع لم تسقط شفيعته وتستأنف له المدة وهي السنة ومافار بها مطلقا على المعتمد أو الشهران والسنة على ما قاله المصنف من وقت علمه ومن وقت زوال المانع له من القيام (قوله كان علم فعاب) أي فكل حاضر في البلد تسقط شفيعته بمضي شهرين ان كتب شهادته والافسنة على ما تقدم للمصنف من التفصيل والمعتمد أنه حيث كان كالحاضر فلا تسقط شفيعته إلا بمضي السنة ومافار بها كتب شهادته أم لا (قوله فانه يبقى على شفيعته ولو طال الزمن) فاذا قدم بعد الطول حلف انه باق على شفيعته وأخذها كما قال المصنف (قوله ان شهدت الخ) أي وانما يقبل قوله انه عتيق قهرا عنه ان شهدت الخ (قوله وحلف) أي مع البينة الشاهدة بحصول عدله عاقه عن الحضور أو القرينة الدالة على ذلك هذا وما ذكره الشارح من رجوع قوله وحلف ان بعد لقوله الا أن يظن الاوبة فعتيق لم يرتضه ح لانه يصير قوله ان بعد لا معنى له لانه اذا غاب بعد البيع فظن الاوبة قبل فعتيق ثم قدم بعد فاقاله يحلف مطلقا كان قدومه بعدها بقرب أو بعد والذي ارتضاه رجوعه لمفهوم قوله والافسنة أي وان لم يسكت سنة لم قام قبل السنة ولكن بعد ما بين العقد وقيامه لم تسقط شفيعته لكن لا يمكن منها حتى يحلف وحدها بعد ذلك أربعة أشهر ونحوها عند ابن رشد وكذا ان كتب شهادته وقام بعد العشرة الايام ونحوها فقال ابن رشد أيضا لا يمكن منها حتى يحلف ويؤخذ منه أنه اذا غاب بعد البيع وظن الاوبة قبل المدة ثم عتيق وقدم بعدها بشر أو بعد أنه يحلف بالأولى انظر بن (قوله مطلقا) أي كتب شهادته في الوثيقة أم لا (قوله وعليه ولا يحلف الخ) أي لانه كالحاضر كما قال المصنف وقد علمت أن الحاضر لا تسقط شفيعته إلا بمضي سنة وما راد عليها على المعتمد فكذلك من علم بالبيع فعاب ولا تسقط شفيعته إلا بمضي سنة وما راد عليها الا أن يظن الاوبة فعتيق وأتى بعد السنة وشهرين بايام كثيرة فانه يحلف أنه باق على شفيعته (قوله فلا يحلف المسافر) أي الذي علم بالبيع فعاب وأما العائت وقت البيع فقد علمت حكمه وقوله الا اذا رادت أي عيبت وقوله زيادة بنية أي كجمعه وقوله فان قدم بعدها أي بعد السنة (قوله بايام قليلة) أي كاليومين كافي عتيق (قوله ان أنكر الخ) أي ان أنكر بعد قدومه علمه بالبيع قبل سفره لان الأصل عدم العلم وحينئذ فله الاخذ بالشفيعه وله سنة ومافار بها بعد العلم وقوله ان أنكر الخ مفهومه أنه لو علم بالبيع وادعى جهل الاخذ بالشفيعه فلا يعدر وتسقط بمضي السنة ومافارها (قوله لان غاب الشفيع) أي عن محل الشقص (قوله ولو غاب سنين كثيرة) أي ولو علم بالبيع في عيبت وطاهره قرب محل العيبة أو بعد وهو طاهر قول ابن القاسم (قوله أو يحصل أمر مما تقدم) أي المشار له بقوله وسقطت أن قاسم الخ (قوله أو أسقط لكذب في الثمن) مثل الاسقاط سكوته من غير أخذ ونسليمه للمشتري لما ذكر من الكذب (قوله أو أخني) أي له بها علقه كالسمسار وكذا

كتب شهادته بعد الوثيقة والافسنة (الا أن يظن الاوبة قبلها) أي قبل مضي المدة المسقطه (فعتيق) أي فعاقه طائق قهري فانه يبقى على شفيعته ولو طال الزمن ان شهدت له بنية بعذره أو قرينة (وحلف ان بعد) قدومه عن الشهرين أو السنة أنه باق على شفيعته الى الآن وقد علمت أن مذهب المدونة أن الشفيعه لا تسقطها في الحاضر الا سنة ومافار بها مطلقا وعليه فلا يحلف المسافر الا ان زاد عن شهرين بعد السنة زيادة بنية سواء كتب شهادته قبل سفره أو لا فان قدم بعدها بشهر أو شهرين أو أكثر بايام قليلة أحد بلاعين (وصدق) يمينه (ان أنكر علمه) بعد قدومه بالبيع ونارعه المشتري بان قال له سأفرت بعد علمك ما لم تقم له بنية بالعلم (لان فاب) الشفيع (أولا) أي قبل علمه بالبيع وأولى قبل البيع ولا تسقط شفيعته ولو غاب سنين كثيرة فاذا قدم من سفره كان حكمه حكم الحاضر العالم له سنة ومافارها

بعد قدومه ما لم يصرح باسقاطها أو يحصل أمر مما تقدم (أو أسقط) شفيعته (لكذب) من بائع أو مشتر أو أجنبي كسمسار أجنبي (في الثمن) بزيادة فهم على شفيعته ولو طال الزمن (وحلف) أنه انما أسقط للكذب







الشركة (ترك الشريك) المسمى وفي نسخة الشفيع (حصته) ولا يؤخذ منه الجميع فإذا باع صاحب النصف لصاحب السدس  
أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له سهمًا (وطواب) الشفيع (بالأخذ) بالشفعة (بعد اشتراؤه) أي اشتراؤه المشتري أي أن للمشتري إذا  
تقرر البيع أن يطالب الشفيع بالأخذ بالشفعة أو يسقط حقه لما يلحقه من الضرر بعدم تصرفه فيها اشتراؤه (لا قبله) أي الاشتراء وليس أن  
أراد الشراء مطالبة الشفيع بأخذ أو ترك (٤٢٨) (و) لو طالبه قبل الشراء أسقط حقه (لم يزمه إسقاطه) ولو على وجه التعليق الصريح نحو

في نسخة الشفيع) أي ومعهما واحد (قوله وترك للشريك حصته) أي بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به  
(قوله لصاحب السدس الخ) أي وإن باع صاحب النصف لصاحب الثلث أخذ منه صاحب السدس سهمًا  
وترك له سهمين بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به وإن باع صاحب السدس حصته لصاحب النصف  
أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له ثلاثة أسهم بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به وإن باع صاحب  
الثلث الباقي له صاحب النصف سهمين وأخذ منه ثلاثة (قوله وترك له سهمًا) أي بما يخصه من الثمن الذي  
اشترى به (قوله وطواب الشفيع) أي عند الحاكم وقوله بالأخذ أي أو بالإسقاط فإن أجاب بواحد منهما فظاهر  
والأسقاط الحاكم شفيعه (قوله لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه) أي قبل ثبوته وتحققه (قوله وله نقض وقف أحدته  
لمشتري) أي في الشقص وإذا مضى ورد الثمن للمشتري فعل المشتري به ما شاء وأما لا بقاض فبعد ترددها  
عميق هل يجري فيها التفصيل بين علم المشتري بالشفيع وعدمه فإن علم به جعلت في وقف آخر ولا فلا أو يقال  
أنه يفعل به ما شاء كالثمن وإن علم بالشفيع لأنه لما علم به دخل على أن الوقف يستمر لقيامه فيملكه المشتري  
بعد قيام الشفيع وهذا الثاني هو ما جزم به بن فاطمه (قوله شفيعه) أي شفيع الشقص (قوله أي أن له شفيعا)  
أي وإن لم يعلم عينه (قوله فإن لم يعلم الخ) أن قلت كيف يتصور أن يشتري شقصا ولا يعلم أن له شفيعا قلت  
في صور ذلك فيما إذا اعتقد أن بائعه حصل بينه وبين شريكه قسمة وأنه باع ما حصل له بها أو اعتقد أن بائعه  
ملك النصف الآخر وكذا يتصور في مسألة المصنف الآتية في قوله لا أن وهب دارا فاستحق نصفها (قوله  
المأخوذ بالشفعة) أي الذي يدفعه المستحق (قوله ولا المتصدق عليه) أي لأن المشتري الواهب لم يعلم أن له  
شفيعا وهذه المسئلة محترزا للعلم في المسئلة السابقة كما هو عادة المصنف من عطف محتررات القيود عليها ويكون  
صرح بفهوم الشرط خلفاء تصوره (قوله بلا إشكال) أي لأنه إذا لم يكن للموهوب ثمن النصف الذي هو  
ملك الواهب فأولى أن لا يكون له ثمن النصف الذي تبين أنه ليس ملكا للواهب (قوله بأحد أمور ثلاثة) أي  
فعل هذا إذا باع الشفيع الشقص قبل أن يأخذ بواحد من هذه الأمور الثلاثة كان بيعه باطلا (قوله للمشتري)  
أي وإن لم يرض المشتري به (قوله أو أشهاد بالأخذ) أي بالشفعة وأما الأشهاد بأنه باق على شفيعه فلا يملكه ذلك  
سواء أشهد بذلك خفية أو جهرا ولو أشهد أنه باق على شفيعه ثم سكت حتى جاوز الأمد المسقط حق الحاضر ثم  
قام بطلبها فلا ينفعه ذلك وتسقط شفيعته كما لا بد من العبدوسى (قوله ولو في غيبة المشتري) أي عند ابن  
عرفة خلافا لابن عبد السلام حيث قيد كون الأشهاد بحضرة المشتري ولا يعرف ذلك لعبه ولعل هذا الخلاف  
مخرج على الخلاف في أن الشفعة تقرأ أو استحقاق فكلام ابن عرفة على الثاني وكلام ابن عبد السلام على  
الأول (قوله فلا يعمل لذلك) بل إن لم يأخذ بالشفعة حالا أو يسقطها حالا حكم الحاكم بإسقاطها وحاصله أن  
المشتري إذا رفع الأمر للحاكم وأحضر الشفيع وقال له أما أن تأخذ هذا الشقص الذي اشتريته أو تسقط شفيعتك  
فقال أمهلوني حتى أتروى في الأخذ وعدمه فله لا يعمل ويستعجل بالأخذ حالا أو بالإسقاط حالا فإن لم يأخذ  
حالا أو يترك حالا حكم الحاكم بإسقاط شفيعته (قوله أي قصد النظر الخ) أي أن المشتري إذا طلب  
الشفيع بالأخذ أو الترك فقال أمهلوني حتى أظفر الشفيع فله لا يعمل بل يستعجل فاما أن يأخذ  
حالا أو يسقط شفيعته حالا فإن لم يأخذ بالشفعة حالا ولم يسقطها حالا حكم الحاكم بإسقاط شفيعته

أن اشترى فقد أسقطت  
شفيعتي وله القيام عليه  
بعد الشراء لانه إسقاط  
لشيء قبل وجوبه (وله)  
أي للشفيع (نقض  
وقف) أحده المشتري  
ولو مسجدا (كهبة  
وصدقة) للشفيع  
نقضهما والأخذ  
بالشفعة (والثمن) الذي  
يأخذه المشتري من  
الشفيع (لمعطاء) أي  
لمعطي الشقص هبة أو  
صدقة وهو الموهوب له  
والمتصدق عليه  
للمشتري (أن علم)  
المشتري (شفيعه) أي  
أن له شفيعا لانه إذا  
علم به كانه دخل على هبة  
الثمن فإن لم يعلم أن له  
شفيعا فالثمن له دون  
معطاء (لأن وهب)  
المشتري (دارا) اشتراها  
بتمامها (فاستحق) من  
الموهوب له (نصفها)  
مثلا ملك سابق على الهبة  
وأخذ المستحق النصف  
الثاني بالشفعة فإن ثمن  
النصف المأخوذ بالشفعة  
ليس للموهوب له ولا  
المتصدق عليه بل  
للوهاب المشتري للدار

وأما ثمن النصف المستحق الذي يرجع به المشتري على بائعه فهو للواهب لا إشكال (وملك) الشقص أي ملكه (قوله)  
الشفيع بأحد أمور ثلاثة (بحكم) من حاكم له به (أو دفع ثمن) من الشفيع للمشتري (أو أشهاد) الأحكام ولو في غيبة المشتري  
(واستعجل) الشفيع أي أسقطه المشتري بالأخذ أو الترك لا يطلب الثمن خلافا لمائتي (أو قصد) الشفيع بالتأخير (أو تروى)  
في الأخذ أو الترك ولا يعمل لذلك (أو) قصد (نظر المشتري) بالفتح أي قصد النظر بالشفعة لثمنه المشتري ولا يعمل لذلك



(الا) أن يكون بين محل الشفيع ومحل الشقص مسافة (كساعة) والكاف استقصائية والظاهر أن المراد بها الساعة الفلكية لا أكثر فلا يعجل بل يستعجل ولكن لا بد من وصفه ليصبح له الأخذ إذا لا بد من علم المشتري بما اشتراه ولو بالوصف وليس مراده أن تكون مدة النظر ساعة كما هو ظاهره لأنه مخالف للنقل فإن كانت المسافة أقل من ساعة أمهل بقدر (٤٣٩) ذلك فقط فيما يظهر والاستثناء راجع لقوله أو نظرا فقط لا لما

قبله وهذا كله إذا طلبه المشتري وأوقفه عند الحاكم فإن أوقفه عند غيره فهو على شفيعته إذا لم يسقطها فعلم أن قولهم له الأخذ بالشفعة ولو بعد سنة محله إذا لم يستعجله عند حاكم ولم يسقط الشفيع حقه وحاصله أنه على شفيعته ما لم يعض شهران بعد سنة من يوم الشراء وهو حاضر عالم ومالم يوقفه المشتري عند حاكم أو لم يسقط حقه (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (إن أخذ) أي قال أخذت بصيغة الماضي لأن المضارع واسم الفاعل (وعرف الثمن) الوال للعال أي أن قال أخذت في حال معرفته الثمن فإن لم يعلم الثمن فلا أخذه صحيح غير لازم على المشهور وقيل بل فاسد لأن الأخذ بالشفعة ابتداء ببيع ثمن مجهول فيردوله الأخذ بذلك وإذا لزم فإن وفي الثمن فواضح وإن لم يوفقه باع الحاكم للتوفيق من ماله كما أشار له بقوله (فبيع) أي يبيع الحاكم من ماله ولو الشقص المشفوع فيه (لثمن)

(قوله الا ساعة) أي فانه يعجل حتى ينظر إليه بعد مدة المسافة (قوله الساعة الفلكية) أي وهي خمس عشرة درجة لا زمانية التي تختلف باختلاف الزمان من مساواة الفلكية نارة أو نقص أو زيادة عنها نارة أخرى (قوله لا أكثر) أي لا أن كان بين محل الشفيع ومحل الشقص أكثر من ساعة (قوله لانه مخالف للنقل) أي لأن النقل أن مدة النظر والاحاطة بمعرفة بعد مدة المسافة وهي الساعة ومدة النظر بقدر حال المنظور فيه فلا تحد ساعة (قوله بقدر ذلك) أي بقدر مدة المسافة ومدة النظر لا أنه يعجل ساعة ومدة النظر (قوله والاستثناء راجع لقوله أو نظرا فقط) أي كما قال ح والبساطي وقوله لا لما قبله أي أيضا كما قال ابن غاري إذا لم يمهال في المسئلة الأولى أصلا (قوله وهذا كله) أي استعجاله إذا طلب ارتباء أو طلب النظر إليه (قوله ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة) أي ولا ينفعه رجوعه وهذا أي لزوم الأخذ داخل تحت قوله سابقا أو اشهاد وصرح به هذا البيان شرطه وهو قوله وعرف الثمن لأن الواو في قوله وعرف الثمن والواو الحال وهي قيد العامل وبالجملة ما تقدم محمل وما هنا مفصل والحاصل أن الشفيع إذا قال بعد شراء المشتري اشهدوا أي أخذت بالشفعة فانه يلزمه ذلك الأخذ ولا ينفعه رجوعه إن كان يعرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من الشريك (قوله فلا أخذه صحيح) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق وقوله وقيل بل فاسد أي بناء على أن الأخذ بالشفعة شراء (قوله لان الأخذ بالشفعة ابتداء) أي قبل معرفته الثمن وقوله فيرد أي فيجبر الشفيع على رده للمشتري ولا يلزمه ذلك الأخذ (قوله وإذا لزم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن القاء في قول المصنف فيبيع الخ واقعة في شرط جواب مقدر وأشار بقوله أي يبيع الحاكم إلى أن الماضي بمعنى المصارع لأن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلا (قوله ولو الشقص المشفوع فيه) أي فإن أراد المشتري أحد الشقص حيث لزم بعه بالثمن فله ذلك ويقدم على غيره (قوله للاستقصاء في الاثمان) فيه أن التأجيل ليس للاستقصاء في الثمن بل لأحضار الثمن فالأولى أن يقول لكن بعد التأجيل ينظر الحاكم لأحضار الثمن (قوله ما هو الأولى أي) سواء كان الشقص أو غيره (قوله ولزم المشتري ذلك) أي شراء الشفيع هذا ظاهره والأولى أن يقول ولزم المشتري تسليم الحصة للشفيع إن سلم للشفيع الأخذ (قوله أخذت) أي الشقص بالشفعة وقوله وأنا سلمت أي الشقص لك بالشفعة وحاصل ما في المقام أن المسائل ثلاث أحداها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري له الأخذ فيلزم المشتري أن يسلم الشقص للشفيع ولا رجوع لواحد منهما ما لم يأت الشفيع بالثمن فلا كلام وإن لم يأت به فإن الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن الثانيه أن يقول الشفيع أخذت مع معرفته للثمن ويسكت المشتري فإن أتى الشفيع بالثمن أجبر المشتري على أحده وإن لم يأت الشفيع بالثمن فإن الحاكم يؤجله باجتهاده فإن مضى الاجل ولم يأت به فله أن يبيع على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع قدره وله أن يبطل أخذا للشفيع ويبقى الشقص لنفسه الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأبى المشتري ذلك فإن عجل الشفيع الثمن أجبر على أحده وإن لم يعجله أبطل الحاكم شفيعته من غير تأجيل في هذه حيث أراد المشتري ذلك وله أن يرضى باتباعه بالثمن فيباع له ولو الشقص (قوله فإن سكنت فله نقضه) أي إن لم يأت الشفيع بالثمن بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وله البقاء على أخذ الثمن فيباع من ماله ولو الشقص لسوقية الثمن فقر له فيبيع للثمن يتفرع أيضا على سكوت المشتري كما فرعه على تسليمه وتقدمه على هذا يؤهم أم البست كذلك مع أمها كذلك (قوله فان أبطله) أي فإن أراد المشتري إبطال الأخذ بالشفعة فإن قال بعد قول الشفيع أخذت بالشفعة لا أسلم لك فيه (قوله فان عجل) أي الشفيع للمشتري الثمن

أي لا جبر فويعمه له شري سكتي استعجالا حيس يطرا لحاكم بالاستعجال في البيع ودوره ببيع (والم) (المشتري) ذلك بأن يارعه الدفع للشفيع (ن سلم) أن قال بعد قول الشفيع أخذت رأيت سكتك (فان سكت) أي أو أبى بأن قال لا أسلم عند قول الشفيع حدث (فبه أي) المشتري (نقضه) أي نقض الأخذ بالشفعة أي بطله أي وله أن يبقى على مطالب الثمن فيباع من مال الشفيع له على ما تقدم فإن أبطله فإن عجل له الثمن أخذه منه جبرا عليه وإن لم يعجله استعجله المشتري عند حاكم ليبيع له من ماله للثمن



مع التأجيل بالاجتهاد على ما مر أو يبطل شفعته فلا قيام له بعد ذلك فقاعدة السكوت والمنع ابتداء أن له النقض ما لم يجعل له الثمن (وان قال) الشفيع (أنا أخذت) بصيغة المضارع أو بصيغة اسم الفاعل ولو لم يقل أنا (أجل ثلاثة أيام) أي ثلاثة أيام (للنقد) أي لاحتضاره فان أتى (والاستقطت) شفعته والقيام له بعد ذلك (وان اتحدت الصفقة) أي العقد واتحد المشتري بدليل ما عده (وتحدد الحصص) المشترى في أماكن مختلفة (و) تعدد (البائع) كان يكون (٤٣٠) ثلاثة شركة مع رابع هدا في بستان وهذا في دار وهذا في دار أخرى فباد

(قوله مع التأجيل بالاجتهاد) هذا المعايير عند سكوت المشتري لا عند بانه لما علمت أنه لا تأجيل في تلك الحالة فتأمل (قوله فقاعدة السكوت) أي فالقاعدة المترتبة على السكوت وعلى المنع ابتداء أي وعلى منع المشتري للشفيع في ابتداء أخذه بالشفعة وقوله ان له أي للمشتري النقض أي نقض الأخذ بالشفعة بخلاف ما إذا سلم له ابتداء فانه ليس له نقض شفعته (قوله وان قال الخ) حاصله أنه إذا قال الشفيع أنا أخذت بالشفعة بصيغة اسم الفاعل أو المضارع فان سلم له المشتري ذلك الأخذ فالحكم انه ان جعل ذلك الشفيع الثمن فلا كلام في أخذه وان لم يعجله أجل ثلاثة أيام لاحتضاره القدر فان أتى به فيها أو بعدها فالأمر ظاهر والاستقطت شفعته وهذا هو المراد بقول المصنف وان قال الخ أي وان قال أنا أخذت والحال أن المشتري سلم له الأخذ أجل ثلاثة أيام ان لم يجعل الثمن وأما ان سكت المشتري أو أتى فان جعل الشفيع الثمن أخذه المشتري جبراً والابطال شفعته حالاً فيهما وارجع الشفيع للمشتري (قوله وان اتحدت الصفقة الخ) من لوازم اتحادها اتحاد الثمن والالم تكن الصفقة واحدة (قوله واتحد المشتري) أي وكذلك الشفيع (قوله أي اذا امتنع المشتري من ذلك) أي من التبعيض وانما يجب الشفيع للتبعيض اذا طلبه وامتنع المشتري منه لان المشتري قد يكون غرضه في الجميع ومنه ما يأخذه الشفيع (قوله غير معتبر) أي بل لو كانت الحصص واحدة وأراد الشفيع أخذ بعضها بالشفعة لم يجبر المشتري على التبعيض وكذلك اذا تعددت الحصص وكان بائعها واحداً كما لو كانت دار وحائوت وسان شركة بين اثنين وباع أحدهما حصته في الثلاثة لاجنبى فليس للشفيع أن يأخذ البعض بالشفعة دون البعض الا اذا رضى المشتري (قوله كتعدد المشتري) أي كعدم التبعيض في حال تعدد المشتري (قوله أي اذا وقع الشراء لجماعه) كما لو باع أحد الشريكين نصف الدار مثلاً لثلاثة كل واحد باع له سداً وكان البيع للثلاثة صفقة واحدة مائة (قوله ومقابل الاصح) أي وهو القول بالتبعيض لاشبه وسعنون (قوله صحح) أي فقد احتار اللغوي والتوسى وقال ابن شاش انه الاصح لان المأخوذ من يده لم تبعض عليه صفقة وقوله أيضاً أي كما صحح لاول بأنه مذهب ابن القاسم في المدونة ولقوة ذلك المقابل اعني المصنف بالدعوى عليه وأشار لاصل صحة ذلك المقابل بأفعول التفضيل فاندفع اعتراض ابن عاري حيث قال انه يستعنى عن قوله على الاصح باقتصاره على مذهب المدونة (قوله وكان أسقط بعضهم) أي الشفعة حقه من الأخذ أي قبل أن يأخذ الباقيون بشفعته كما لو كانت الدار مشتركة بين ثلاثة أثلاثاً فباع واحد حصته لاجنبى وأسقط الثاني حقه من الأخذ بالشفعة قبل أن يأخذ الثالث فيقال للثالث اما أن تأخذ الثلث المبيع بتمامه أو تتركه للمشتري بتمامه وليس له أن يأخذ نصفه فقط الا اذا رضى المشتري فقوله اما أن تأخذ الجميع أي جميع الشفيع (قوله أرفأب البعض) أي بعض الشفعة قبل أخذه أي انه اذا كان بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً أراد المصنف أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وانما له أن يأخذ جميع الشفيع أو يترك جميعه للمشتري فان قلت ماذا كره المصنف هنا منافي لقوله سابقاً وهي على الانصاء لان مقتضاه أنه اذا أسقط أحد الشفعة شفعته قبل أن يأخذ الباقي كان لغيره أن يأخذ حصته فقط بالشفعة وكذا اذا غاب بعضهم فلمن حضر أن يأخذ قدر حصته فقط قلت لا مما فاة لانها باقية لغيره الامر على انصاء بينهم واما لان ما مر بخصوص بما اذا حضر جميع الشركاء ولم يحصل اسقاط من أحدهم بدليل ما هنا (قوله لم يجبر المشتري على ذلك) أي بل له أن يقول لمن أراد الأخذ بالشفعة اما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع (قوله والصغير كالعائث) فاداً كانت الدار لثلاثة أثلاثاً

الثلاثة أنصاء هم لاجنبى صفقة واحدة وأراد الرابع الأخذ بالشفعة (لم تبعض) أي ليس له أخذ البعض دون البعض بل اما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع أي اذا امتنع المشتري من ذلك فان رضى فله التبعيض فقوله لم تبعض أي لم يجبر المشتري على التبعيض ومفهوم اتحدت الصفقة أنها ان تعددت فله التبعيض ومفهوم تعددت الحصص والبائع غير معتبر وانما هو نص على المتوهم فالمدار على اتحاد الصفقة (كتعدد المشتري على الاصح) والمسئلة بحالها من اتحاد الصفقة أي اذا وقع الشراء لجماعه في صفقة واحدة وتميز لكل ما يخصه تعدد البائع أو اتحد فليس للشفيع الأخذ في البعض دون البعض بل أخذ الجميع أو ترك الجميع الا أن يرضى من يريد الأخذ منه وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة فعلم

أن المدار في عدم التبعيض على اتحاد الصفقة فقط كما تقدم ومقابل الاصح في هذه صحح أيضاً وشبه في عدم التبعيض أحدهم فاعلم على قوله كتعدد المشتري قوله (وكان أسقط بعضهم) أي الشفعة حقه من الأخذ فيقال للباقي اما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع وليس له أخذ حقه فقط (أو غاب) البعض قبل أخذه فليس للحاضر أخذ حقه فقط جبراً بل اما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع فان قال الحاضر أنا أخذ حقي فقط فان قدم العائث ولم يأخذ حقه أخذه لم يجبر المشتري على ذلك والصغير كالعائث ولو عه كعدم العائث



(حضر) أى قدم من سفره  
 من الشفعة أو بلغ بعد  
 أخذ الحاضر أو البالغ  
 الجميع (حصته) على  
 تقدير لو كان حاضرا  
 مع الاخذ فقط لاحصته  
 على تقدير حضور الجميع  
 فلا ينظر لتصيب من  
 بقى غائبان حضر ثالث  
 أخذ منهما على تقدير  
 أن الشفعة للثلاثة  
 ويقطع النظر عن غائب  
 رابع فادوم أخذ منهم  
 على تقدير أن الشفعة  
 لأربعة وهكذا (وهل  
 العهدة عليه) أى على  
 الشفع الاخذ الجميع  
 الحصة عند ذبية القادم  
 (أو على المشتري)  
 المأخوذ منه أى هل يجزى  
 القادم فى كتابة العهدة  
 على الشفع أو المشتري  
 وهو قول أشهب (أو)  
 يتعين كتبها (على  
 المشتري فقط) وهو  
 قول ابن القاسم فالأولى  
 للتخير والثانية لتوزيع  
 الخلاف تأويلان كما  
 يأتى (كغيره) أى غير  
 الغائب وهو الحاضر  
 ابتداء فانه يكتبها على  
 المشتري (ولو أقاله  
 المبيع) فان أقالته لا  
 تسقط الشفعة وعهدة  
 الشفع على المشتري  
 بناء على أن الأقالة ابتداء

بيع ملاحظ فيها امامهما بالادالة على طاق حق شعح - لا حاشية - بيع الحباري تسبها على من شاء منها -  
شفعه للمشتري أي يتركها له (قبلها) أي قبل الادالة فان سلمها قبلها ثم تعا بالادلة الشفعة والعهد على البائع

بيع ملاحظ فيها اتمامها بالادالة على طارح حق شعاع - لا حاشية - مع لجباري تسبوا على من شاء منهم - (الا أن يسلم) الشفيع  
شفيعه المشتري أي يتركها له (قبلها) أي قبل الادالة فان سلمها قبلها لم تقا بالادلة الشفعة والعهد على البائع



وهذا كله اذا وقعت الاقالة بالتسليم الاول فان وقعت بزيادة أو نقص ولم يحصل من الشفيع تسليم فانه يأخذ بأى البيعتين شاء ويكتب العهدة على من أخذ ببيعته اتفاقا وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف ثم ذكر ما هو كالتخصيص لقوله وهى على الانصبا بقوله (وقدم) فى الاخذ بالشفعة (مشاركه) أى البائع (فى السهم) مذهب المدونة أن المشارك فى السهم يقدم على الشريك الا اعم فلو مات ذو عقار عن جدتين وزوجتين وأختين فباعت احدهن (٤٣٢) نصها بالشفعة لمن شاركها فى السهم دون بقية الورثة (وان) كان المشارك فى

لما سقط الاخذ من المشتري صار شريكا فادابا على البائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد مدكه (قوله وهذا كله) أى ما تقدم من أن الشفيع يكتب العهدة على المشتري ولو أقال البائع المشتري من الشقص حيث لم يحصل من الشفيع ترك للشفعة قبل الاقالة محله اذا وقعت الاقالة بالتسليم الاول (قوله فانه يأخذ بأى البيعتين شاء) أى اتفاقا لان الاقالة بزيادة أو نقص بيع قطعا (قوله ما هو كالتخصيص الخ) أى فكانه قال وهى مفضضة على الانصبا اذا لم يكن للبائع مشارك فى السهم والا قدم مشارك فى السهم على غيره من بقية الشركاء (قوله وقدم مشارك فى السهم) أى على غيره من بقية الشركاء سواء كان ذلك صاحب سهم آخر كاختين شقيقتين أو لاب وأخ لام باعت احدي الاختين فالشفعة للاخت الاخرى دون الاخ للام أو كان عاصبا أو أجنبيا (قوله أن المشارك فى السهم) أى فى الخط والصيب والمراد به الفرض وقوله على الشريك الا اعم أى الغير المشارك فى الفرض سواء كان ذلك اعم صاحب سهم آخر أو عاصبا أو أجنبيا (قوله وان كانت الخ) أى خلافا لاشبه وكان الاولى المصنف أن يشير لردده بولابان اه بن (قوله وليس السدس الخ) هذا جواب عما يقال ان الاخت التى للاب ليست مشاركة فى السهم اذا فرض الشفيع النصف والسدس التى تأخذ الاخت للاب فرض آخر وحاصل الجواب أن السدس انما يكون فرضا مستقلا حيث لم يكن تكملة للثنتين كما اذا كانت تستحقه الجدة أو أكثر أو ولد الام وأما اذا كان تكملة للثنتين فلا يكون فرضا مستقلا بل هو تكملة للفرض خلافا لاشبه ولذا قال لا تقدم التى للاب اذا باعت الشفيع على العاصب تأمل (قوله ودخل على غيره) قال ابن عارى أى دخل الاخص من ذوى السهام أى الفروض على غيره أى من ذوى الفروض وأما دخوله على العاصب فهو مستفاد من قوله بعد كدى سهم على وارث أى عاصب وجه هذا فرار الشارح أولا ويحتمل أن يحمل قوله ودخل الاخص على غيره على العموم بحيث يشمل دخول أهل الورثة السفلى على أهل العليا ودخول ذى السهم على غيره من الورثة سواء كانوا ذوى فرض أو عصبه ودخول الورثة على الموصى لهم ودخول الجميع على الاجاب ويكون ما بعده وهو قوله كدى سهم على وارث مثالا وبذلك فرار الشارح آخر (قوله الاخص) أى الاقوى والاريد فى القرب (قوله من ذوى السهام) أى الفروض وقوله على غيره أى من أصحاب الفروض وهو الوارث الا اعم وهو عير الاقوى فى القرابة (قوله الطبقة السفلى اخص) أى لاهن أقرب للميت الثانى وفيه أن دخول البنات اعماهن من أجل تهرن منزلة أمهن الميتة فصارت البنات كأنهن نفس أمهن الميتة فرجع فى الحقيقة للشريك فى السهم وأما الاخصية وثمة القرب فباعتبار بعض البنات مع بعض وحينئذ وهذا الكلام غير مناسب قاله شيخنا وعلى هذا فالاولى جعل فاعل دخل ضمير المشارك فى السهم (قوله لقوله وقدم الخ) فان كانت الاخوات لام فقط كان من باب تقديم الوارث على الاجنبى لم يجبهن بالبنات (قوله بقدر حصصهم) أى فيقسم ذلك النصيب خمسة أسهم لكل بنت سهمان وللم سهم (قوله ويحتمل أن تكون للتشبيه) أى لدخول الاخص من ذوى السهام على غيره وقوله وعليه أى وعلى جعله تمثيلا وقوله والمراد بالاخص أى على جعل ما هنا تمثيلا لاهن يرث بالفرض أو بوراة أسفل أى أنه يفسر بمعنى عام (قوله فانه اخص) أى اقوى منه بتقديم ذوى الفروض والعول لهم وهذا أحد قولين للفرضيين فالجمله لما قدم أصحاب الفروض فى الارث قدمتوا فى الشفعة فى الجملة (قوله ومن يرث بوراة أسفل) أى كالبناات فى المسئلة السابقة فانهم قد ورثن بوراة الميت لأسفل وهو أمهن وقد يرجع هذا لما قبله لان الاخوات مع البنات عصبات (قوله فان من يرث بوراة أعلى) أى بوراة

السهم (كانت لاب) مع شقيقة أو بنت ابن مع بنت (أخذت سدسا) تكملة للثنتين فباعت الشفيع أو البنت فلهى للاب أو بنت الابن الاخذ بالشفعة دون العاصب وكذا لو باعت التى للاب فالشفعة للشفيع بالاولى وليس السدس هنا فرضا مستقلا بل هو تكملة للثنتين (ودخل) الاخص من ذوى السهام (على غيره) كميت عن ثلاث بنات ماتت احدهن عن بنتين فباعت احدي اخوات الميتة فأولاد الميتة يدخلن على خالاتهن اذا طبقة السفلى اخص والعليا اعم وادابعت احدي بنتى الميتة فالشفعة لاختها ولا يدخل معها خالاتها لقوله وقدم مشارك فى السهم وكميت عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن ابنتين باع أحدهما نصيبه اخص به أحسوه دون عميه فان باع أحد العمين دخلا مع عمهما كدى سهم (أى كدخول صاحب فرض (على

وارث) غير ذى سهم بل عاصب كميت عن اثنين وعمير باع احد العمين نصيبه فهو لا جميع بقدر حصصهم ولا يخص به العم فالكاف الميت للتشبيه ويحتمل أن تكون لا تمثيل كما قيل وعليه فتدلى أى الاخص على غيره أى على الاع والامراد بالاخص من يرث بالفرض فانه اخص ممن يرث بالتعصيب من يرث بوراة أسفل فان من يرث وراثته أعلى اعم منه (و) دل (وارث) أى موصى لهم من ارباع أحدهم مناهه فيدخل الوارث مع بقية أصحابه فى الشفعة فوارث عطف على الميت فى دخول ويجوز الجهر بالعطف على ذى سهم ومفهوم المصنف



أن الموصى له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث وهو قول ابن القاسم (ثم) قدم (الوارث) بفرض أو عهدة على الأجنبية فالمراتب أربعة  
مشارك في السهم ثم وارث ولو عاصباً الموصى لهم (ثم الأجنبية) فإذا كن عقار بين اثنين مات أحدهما هن زوجتين واختين وعجيين فإذا  
باع أحدى الزوجتين اختصت الأخرى نصيبها فإن أسقطت حقها فالشفعة للأختين والعجيين سواء فإن أسقطوا والموصى لهم فإن  
أسقطوا فالأجنبي وقيل المراتب خمسة المشارك في السهم فذوالفرض (٤٣٣) فالعاصب والموصى له فالأجنبي فإذا أسقطت

أحدى الزوجتين انتقل  
الحق للأختين فإن أسقطنا  
فالعجيين فإن أسقطنا  
فالموصى له فإن أسقط  
فالأجنبي والاول هو الرابع  
(وأخذ) الشفيع إذا تعدد  
البيع في الشفيع (بأى  
بيع) شاء (وعهده) أى  
درك المبيع من عيب  
أو استحقاق (عليه) أى  
على من أخذه أى يكتبها  
عليه أن لم يعلم قبل الأخذ  
بالشفعة بتعدد البيع فإن  
كان حاضر عالماً لم يأخذ  
البيع الثاني لأن حضوره  
وعلمه يسقط شفيعته من  
الاول وكذا إذا كثرت  
البياعات مع حضوره  
عالمها فالأخذ بالآخر فقط  
ويدفع الثمن لمن يده  
الشفيع ولو أخذ ببيع  
غيره فإن اتفق الثمنان  
فطاهر وإن اختلفا فإن كان  
الاول أكثر عشرة والثاني  
كخمسته فإن أخذ بالاول  
دفع للثاني خمسة ودفع  
لخمسته الأخرى للاول وإن  
كان بالعكس دفع للثاني  
خمسته ويرجع بالخمس  
الأخرى على بائعه (ونقص  
مابعد) أى مابعد البيع

الميت الأعلى كاحوات الميت في المسئلة السابقة (قوله أن الموصى له لا يدخل على الوارث إذا باع وارث) أى  
بل متى باع بعض الورثة فإن باقهم يقدم على الموصى لهم ولا دخول للموصى لهم مع الورثة كالعصبة مع ذوى  
الفروض (قوله أى درك المبيع) أى ضمان المبيع أى ضمان ثمن الشقص المبيع إذا ظهر في المبيع عيب  
أو حصل فيه استحقاق (قوله أى يكتبها الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أى وكتب  
عهده عليه ثم انه ليس المراد أنه يكتب أن ضمان ذلك الشقص إذا استحق أو ظهر به عيب من فلان بل المراد  
أنه يكتب في وثيقة الشراء اشتري فلان من فلان الشقص الكائن في محل كذا ومن لوازم الشراء منه ضمانه  
للمن إذا استحق أو ظهر به عيب (قوله أن لم يعلم) أى أو علم ولكن كان غائباً وهذا شرط في قوله وأخذ بأى  
بيع شاء وكتب العهدة على من أخذ بثمنه وحاصل كلام الشارح أن محل كون الشفيع بأخذ بأى بيع شاء  
إذا تعددت البياعات إذا لم يعلم بتعدد ما أو علم وهو غائب وأما أن علم ما أو كان حاضراً فاعلم بأخذ بشراء الأخير  
لأن سكوتهم مع علمه بتعدد البيع دليل على رضاه بشركة ما عدا الأخير فإنه غير راض بشركته فلذا كان له  
الأخذ منه لتجدد ملكه على ملكه (قوله لأن حضوره وعلمه يسقط شفيعته) أى وصار شريكاً للثاني (قوله  
ويدفع الثمن لمن يده الشفيع الثمن لمن يده الشفيع وهو المشتري الأخير وقوله ويدفع  
الخ مرتب بكلام المصنف (قوله فإن اتفق الثمنان) أى عن البيع الذى أخذه وعن من يده الشفيع وهو  
المشتري الأخير (قوله فإن أخذ بالاول الخ) أى وإن أخذ بالثاني دفع الخمسة للثاني (قوله وإن كان بالعكس)  
أى بأن كان الاول خمسة والثاني عشرة أى وأخذ بالاول دفع للثاني خمسة ويرجع الثاني بالخمس الأخرى  
على بائعه فيكمل له العشرة التى اشتريها وأما أن أخذ بالثاني دفع العشرة للثاني ولا يرجع على بائعه ولا يرجع  
عليه بائعه شيئاً (قوله تراجع الأثمان) أى وكل من كان شراؤه منقوضاً يرجع بثمنه على بائعه (قوله ويثبت  
ما قبله) أى من البياعات لأجرة الشفيع له بأجرة الذى أخذه وهذا بخلاف الاستحقاق إذا تداول الشيء  
لمستحق الأملاك فإن المستحق إذا أجاز بيعاً صحيحاً مابعد من البياعات ونقص ما قبله منها الفرق أن المستحق  
إذا أجاز بيعاً أخذ بثمنه وسلم في الشيء المستحق فضى ما أنبنى على ما أجزاه وأما الشفيع فإذا اعتبر بيعاً وعول  
عليه أخذ بنفس الشقص لنفسه ودفع الثمن فلا يصح التصرف فيما أخذ (قوله فإن أخذ بالآخر ثبتت  
لبياعات) أى وإن أخذ بالاول نقض الجميع وإن أخذ بالوسط صح ما قبله ونقص ما بعده (قوله وله علة) أى  
علة الشقص التى استعملها قبل أحده بالشفعة إلى وقت الأخذ بها أو طاهره ولو علم أن له شفيعاً وأنه يأخذ  
بالشفعة لانه يجوز لعدم أحده فهو دوش به (قوله وفى فسخ عقد كرائه) أى شاء على أن الأخذ بالشفعة  
استحقاق ومن المعلوم أن من استحق داراً مثلاً فوجدها مكترأة كان له أخذها ونقص الكراء ويرجع المكترى  
بأجرته على المكترى وله أمضاء الكراء وتكون الأجرة له وظاهره ولو لم يعلم المشتري عند كرائه أن له شفيعاً (قوله  
وانتقد الأجرة) أى وأما لو كان مشاهرة ولم ينتقد اتفاق على الفسخ (قوله وعدم الجواريل بتعتم الأمضاء الخ)  
أى شاء على أن لاخذ بالشفعة بيع ومن المعلوم أن من اشتري داراً مكترأة فلا يفسخ كراؤه والأجرة  
لبائعه ولا يقبضها المشتري إلا بعد مضى الكراء لكن لا بد أن يكون الباقي من أمد الكراء لا يزيد على القدر  
الذى يجوز تأخيرها إليه انتهاء وهو سنة فإن زاد كان له فسخ الكراء وأخذها كذا قال علق قال من والتقييد

(٥٥ - دسوقي ثالث) المأخوذه ومعنى دفعه تراجع الأثمان ويثبت ما قبله وسواء اتفقت الأثمان أو اختلفت فإن أخذ  
بالآخر ثبتت البياعات كلها (وله) أى للمشتري (غلتسه) إلى وقت الأخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل الأخذ بها والعلة بالضمان (وى) جواز  
(فسخ عقد كرائه) سم مصدريه أى كراء المشتري قبل الأخذ بالشفعة إذا كان وجيبة أو مشاهرة وانتقد الأجرة وعدم  
الجواريل بتعتم الأمضاء (تردد) الرابع الثاني



ولا يجوز ولو بعد الشفعة للمشتري وعلى الأول فالأجرة بعد هذا الشفع أي أن أمضاها (ولا يضمن) المشتري (نقصه) بالصادق المهمة أي ما نقصه الشقص عنده غير فعله بل بسماوى أو تعير سوق أو فعله لمصلحة كهدم لمصلحة من غير بناء دليل ما جسدته وسواء علم أن له شفعاً أم لا فإن هدم لمصلحة ضمن (فإن هدم وبني فله قيمته قائماً) على الشفع لعدم تعديبه (وللشفيع انقضاء) بالصادق المهمة أي المنقوض من حجر ونحوه إذا لم يعد في البناء فإن أعاده أو باعه أو تصرف فيه بوجه سقط عن الشفع ما قابل قيمته من الثمن ثم أجاب رحمه الله تعالى بخمسة أجوبة تبعاً للاشياخ (٤٣٤) عن سؤال أورده بعضهم على محمد بن الموارق قال كيف يتصور الأخذ

بالشفعة مع دفع قيمة البناء قائماً لأن الشفع علم بالهدم والبناء وسكت فقد سقطت شفيعته ولا فالمشتري متعدي فله قيمته منقوضاً بقوله (أما الغيبة شفيعه فقسام وكيه) غير المنقوض إذا المنقوض يقوم مقام الغائب وشمل كلامه جوابين الأول غائب أحد الشرى بكن أو كل إنسانا في مقاسمة شريكه الحاضر فباع الحاضر فقام الوكيل المشتري ولم يأخذ بالشفعة فإذا قدم الغائب كان له الأخذ بشفيعته الثاني غائب الشفع وله وكيل حاضر على أمواله لا في خصوص الشقص فباع شريك الغائب فسلم بر الوكيل العير المنقوض الأخذ للغائب بالشفعة فقسام المشتري فهدم وبني وأشار للجواب الثالث بقوله (أو) فاسم (فاض عنه) أي عن الغائب وكان لا يرى أن القسمة تسقط شفيعه الغائب أو لم يعلم بأن الغائب ثبت له شفعة وإنما قاسم المشتري من

بهذا أحد طريقين وقال بعضهم يتعتم أمضاؤه ولو طال ما بقي من أمد الكراء عشرة أعوام وعليه اقتصر في المبح (قوله والأجرة ولو بعد الشفعة للمشتري) أي على القول الثاني المبني على أن الأخذ بالشفعة بيع (قوله فالأجرة بعد هذا الشفع) أي وأما أجرة المدة التي قبلها فهي للمشتري قطعاً لأنها أغلة (قوله بل بسماوى) أي بأن رز عليه مطر فهدم شيئاً منه أو سقط شيء منه بزلزلة (قوله كهدم لمصلحة) أي بأن هدم لبني أو لأجل توسعة فإن شاء الشفع أخذ مهوداً وما بكل الثمن وإن شاء تركه للمشتري (قوله فإن هدم لمصلحة) أي بل عينا وقوله ضمن أي فيحط عن الشفع من الثمن نسبة ما نقصته قيمة الشقص بالهدم عن قيمته سليماً سواء هدمه عالماً أن له شفعاً أم لا ولا يقال كيف يضمن مع أنه لم يتصرف إلا في ملكه لأنه لما أخذ الشفع بشفيعته علم بالآخرة الأمر أنه ليس ملكه (قوله فإن هدم) أي المشتري لمصلحة وقوله وبني أي بعيراً ناقضه وقوله فله أي للمشتري قيمته أي قيمة البناء بمعنى الانقضاء وقوله قائماً أي مبنية أي فله قيمة الانقضاء مبنية بزيادة على الثمن الذي وقع به الشراء (قوله أو تصرف فيه بوجه) أي كان أهله أو وهبه (قوله سقط عن الشفع الخ) أي فيعبر قيمة البناء قائماً مع ما قابل قيمة الأرض من الثمن ويسقط عنه ما قابل قيمة الشقص من الثمن فيقال ما قيمة العرصه بالبناء وما قيمة النقص مهوداً وما بقص الثمن الذي اشترى به المشتري عليه ما قابل العرصه من ذلك دفعه الشفع للمشتري زيادة على قيمة البناء قائماً وما قابل النقص من ذلك فإنه يحط عنه وتعتبر قيمة النقص يوم الشراء كما في بن عن المدونة (قوله تبعاً للاشياخ) فيه إشارة إلى أن تلك الأجرة ليست لابن الموارق المسؤول بل لبعض تلامذته وغيرهم من الاشياخ وزاد بعضهم جواباً أساساً وهو أنه يمكن عدم علم كل من المشتري والشفيع بالآخر بأن يظن المشتري أن بانه يملك جميع الدار ولم يعلم الشفع بالهدم إلا بعد البناء ولا تعدى حينئذ نقول السائل ولا يعلم الشفع بالبناء والهدم فالمشتري متعدي فله قيمته معقوضاً ممنوع (قوله أورده بعضهم) ذلك البعض من المصرين أو رد هذا السؤال على ابن الموارق حين كان يقرأ في جامع عمرو (قوله أما الغيبة الخ) أي فالمشتري قيمة بناء قائماً أما لأجل غيبة شفيعه أي شفع المشتري أي الشفع الذي يأخذ منه فالأضافة لادنى ملائمة (قوله فقسام وكيه) وكيه بالرفع فاعل قاسم والصغير للشفيع والمفعول محذوف أي وقاسم وكيه المشتري (قوله فإذا قدم الغائب) أي بعد أن هدم المشتري وبني بعيراً ناقضه (قوله كان له الأخذ بشفيعته) أي ويدفع قيمة بناء المشتري قائماً لأنه غير متعدي (قوله على أمواله) متعلق بمحذوف صفه لو قيل أي وله وكيل وكله على أمواله أي على الطر لها والتصرف فيها (قوله فهدم وبني) أي فإذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً وكذا يقال فيما بعده (قوله وكان لا يرى) أي بأن كان حقيقاً (قوله أو لم يعلم الخ) أي لأنه لو علم القاضي بأن لذلك الغائب شفعة لم يحزله أن يقسم عليه ولو قسم لم يقرر له شفعة إذا قدم (قوله نفاذاً) أي القسمة (قوله فهدم وبني) أي فإذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً (قوله أو أسقط الشفع لكذب) أي فهدم المشتري وبني فلما تبين للشفيع الكذب وأن إسقاطه لشفيعته للكذب لا يعتبر أراد الأخذ بالشفعة فله ذلك ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً (قوله من غير المشتري) أي وأما لو كان أسقط شفيعته لكذب في الثمن من المشتري ثم المشتري هدم وبني فإن الشفع إذا علم تكديبه وأراد الشفع أن يأخذ بالشفعة فله قيمة ما منه منقوضاً (قوله الصف الثاني) أي فله يدفع له قيمة ما منه قائماً (قوله لعيب) أي لأجل عيب اطلع عليه المشتري في الشقص فإذا اشترى الشقص عانة

حيث أنه شريك الغائب وظن المشتري فهاذها هدم وبني وللرابع بقوله (أو أسقط) الشفع (لكذب) ثم من غير المشتري (في الثمن) وكذا في المشتري بالفتح والكسر وللخامس بقوله (أو) اشترى الدار كلها ثم (استحق) منه (نصفها) بعد أن هدم وبني وأخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة (وحط) عن الشفع من الثمن (ما حط) عن المشتري منه (لعيب) طهر في الشقص



(أولوية) من البائع (أن حط) الموهوب (عادة أو شبه الثمن بعده) أي بعد الحط أن يكون ثمن الشقص فالثمن بالرفع فاعل أشبه ويجوز نصبه وفاعل أشبه ضمير يعود على الباقي المفهوم من المقام وأعاد اللام في ليه ليرجع الشرط المذكور لما بعده فان كان الموهوب مما لا يحيط مثله عادة أو لم يشبه الباقي أن يكون ثمن الشقص لم يحط عن الشفيع شيء (وان استحق الثمن) المعين من البائع أي الذي وقع البيع الأول على عينه ولو مثليا (أورد) على المشتري (يعيب) ظهوره (بعدها) (٤٣٥) أي بعد الاحد بالشفعة (رجع البائع) على

المشتري (بقية شقصه)

لا بقية الثمن المستحق أو المردود بالعيب (ولو كان الثمن) المعين (مثليا) كطعام وحلي (الا نقد) المسكوك (فمثله) فان وقع البيع بغير معين رجع بمثله ولو مقسوما لا بقية الشقص (ولم ينتقص) البيع (ما بين الشفيع والمشتري) بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفيع من الثمن وهو مثل المثل وقيمة غيره كما هو القاعدة في الشفعة (وان وقع) الاستحقاق أو الرد بالعيب (قبلها) أي قبل الأخذ بالشفعة (طلت) الشفعة أي فلا شفعة له الا اذا كان الثمن نقدا فان كان نقدا لم يطل باستحقاقه ولا رده بالعيب فحذف الا لنقد من هنا لدلالة ما قبله عليه (وان اختلفا) أي الشفيع والمشتري (في) قدر (الثمن) المدفوع للبائع (فالقول للمشتري) أي فيما يشبه أن يكون ثمن

ثم اطلع فيه على عيب فحط عنه البائع لاجل عشرة فاحط عن الشفيع وبدفع للمشتري تسعين حط (قوله أولوية من البائع) أي للمشتري اذا حوت العادة بحطية ذلك التدرج من الثمن بين الناس كان تجري العادة أن من باع شيئا بمائة ذهب للمشتري من الثمن عشرة أي يحطها عنه (قوله أو شبه الخ) أي أو لم تجر العادة بالحط لكن أشبه الباقي بعد الحط أن يكون ثمن الشقص كالواشترى الشقص بمائة ثم حط عنه البائع عشرة ولم تجر العادة بحطها لكن الباقي شبهه أن يكون ثمن الشقص فانه يحط ذلك عن الشفيع (قوله وان استحق الثمن الخ) حاصله أن احدا اشترى يكتفي اذا باع الشقص لاجني بثمان مائة ثم اخذ الشفيع من ذلك الاجني بالشفعة ثم استحق ذلك الثمن المعين مقوما أو مثليا من البائع الاول فانه يرجع على المشتري منه بقية الشقص كان الثمن المعين مقوما أو مثليا الا أن يكون نقدا مسكوكا والارجع عليه بمثله هذا كله اذا كان الثمن معيناً أو مالهو كان غير معين واستحق بعد الشفعة الرجوع البائع الاول على من اشترى منه بمثله ولو كان مقوما (قوله ولم ينتقص البيع) أي في حال استحقاق الثمن من يد البائع أو رده على المشتري يعيب (قوله ما بين الشفيع والمشتري) أي وان كان قد انتقص ما بين البائع والمشتري ادلوا كان لم ينتقص البيع بينهما لرجع البائع بقية الثمن المستحق أو المردود ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا وظاهر المصنف عدم الانتقص بين المشتري والشفيع ولو كانت قيمة الشقص التي يرجع بها البائع على المشتري تزيد على قيمه الثمن الذي اشترى به الشفيع زيادة كثيرة أو نقص عنها وهو كذلك لان هذا امر طرأ وقيل انه ينتقص ما بينهما وجبته فبغير رجوع المشتري على الشفيع بمثل ما دفعه في قيمة الشقص ويرجع الشفيع على المشتري ما دفعه له من الثمن ويتقاصان (قوله بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفيع) أي تمامه وأما قول هب وخش وينبغي أن يرجع الشفيع على المشتري بارش العيب لانه دفع له ثمناسليما وهو قد دفع له ثمنه ثمننا معينا فغير صواب كما قال ابن لان شراء المشتري بالثمن المعيب لم يمس بطل رده وأعطى قيمه الشقص فكيف يتصور رجوع من الشفيع نعم يظهر ما قاله اذا رضى البائع بعيب الثمن ولم يردده للمشتري تأمل (قوله كما هو القاعدة في الشفعة) أي من دفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثليا وقيمه ان كان مقوما (قوله وان وقع الاستحقاق) أي للثمن المعين أو الرد بالعيب قبلها بطلت من هذا يعلم أن استحقاق الثمن أو رده بعيب قبلها يحال رد الشقص بعيب قبلها فقد تقدم قولنا لا الأخذ بالشفعة بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع وعدم الشفعة بناء على أن الرد به نقض للبيع (قوله الا اذا كان الثمن) أي المستحق (قوله فان كان نقدا لم يطل الخ) أي ويرجع البائع على المشتري بمثله لان المقد لا يتعين أي لا يراد اعينه (قوله وبما يشبه) أي في دعواه ما يشبه أن يكون ثمن الشقص عند الناس (قوله والا فلا يمين) أي والا يحق الشفيع عليه الدعوى ولم يكن ذلك المشتري متهما كان القول قول ذلك المشتري بلا يمين (قوله بلا يمين) طاهره ولو حقق الشفيع عليه الدعوى أو كان ذلك الكبير منهما فيما ادعى به (قوله لان شأن حواراه الغلو الخ) علة لكون القول قوله بلا يمين (قوله اذا أتى الخ) شرط في قبول قول ذلك الكبير المشتري (قوله بحواره) الباسببية (قوله وقبل يمين) أي اذا حقق الشفيع عليه الدعوى أو كان متهما والا فلا يمين (قوله سواء جعل تشبيها) أي وان المعنى ككبير يرغب الناس في حواراه اشترى شقصا بحواراه لتوسعتها به فقام عليه الشفيع لياخذ منه بالشفعة فتسارع في قدر الثمن (قوله أو غشيا) أي لدعوى الشبه من المشتري وعليه فالعنى ككبيره وهو ظاهر المصنف سواء جعل تشبيها أو تمثيلا وهو الأرجح

للشقص أشبه الشفيع أم لا وانما يحلف اذا كان متهما أو حقق عليه الشفيع لدعوى كان به قول كس حاصر مجلس العقد ووقع الثمن نكدا والا فلا يمين وشبه في أن القول قول المشتري قوله (ككبير) أمير أو قاض (برعى في حواره) أي يرغب الناس في العقار المجاور لداره ليستظلوا بظله ويدخلوا في حياه فان شأن البيوت المجاورة له علوا الثمن فاد اشترى الكبير شقصا بحواره وأخذه بالشفعة فادعى ثمنها ليا القول قوله بلا يمين لان حواراه هلو وشأنه هو الدفع الكثير اذا أتى بما يشبه أن يرد بحواره وقيل يمين ككبيره وهو ظاهر المصنف سواء جعل تشبيها أو تمثيلا وهو الأرجح



(والا) بأن المشتري بما يشبه (ق) القول (لشفيع) ان أشبه بدليل قوله (وان لم يشبهها حلفا ورد الى) القيمة (الوسط) ونكروطها كحلفهما  
ويقتضى للحالف على التأكل (وان نكل) عن اليمين (مشتري) فيها اذا تنازع مع البائع في قدر الثمن فقال المشتري بعشرة وقال البائع بعثا  
اياهم عشرين وقلنا بتوجه اليمين (٤٣٦) ابتداء على المشتري لانه العارم فنكل وحلف البائع على دعواه وأخذ ما حلف

لكبير برعب الناس في مجاورته (قوله والايات المشتري بما يشبه) أي اواني بما يشبه ولكن نكل عن اليمين  
(قوله فالقول للشفيع) أي يمين فان نكل فلا يأخذه الا بما قاله المشتري (قوله الى الوسط) أي وهو قيمة  
الشخص يوم البيع قال عقب ما لم تزد قيمته على دعوى المشتري وما لم تنقص على دعوى الشفيع كذا ينبغي  
ومثله في حش والصواب حذف ذلك لان الموضوع أنه لم يشبه واحدا منهما ولو رادت القيمة على دعوى  
المشتري لكان المشتري مشبها او بأحد بما ادعى مع أن الموضوع أنه لم يشبه بل زاد جدا وكذا ان قصت  
القيمة في دعوى الشفيع كان الشفيع مشبها بم ما قاله يطهر فيما اذا أشبهنا نكلا فتأمل (قوله لان من  
حجته الخ) أي أن من حجة المشتري أن يقول أنا وان اشتريته بعشرة لكن الشقص انما حصل لي بالعشرة  
الانحرى فصرت كأني ابتدأت الشراء بالعشرين (قوله فهذا الفرع) أعني قوله وان نكل مشتري (قوله وقع  
التنازع فيه بين المشتري والبائع) أي وما تقدم قد وقع فيه التنازع بين المشتري والشفيع لا يقال ان البائع  
والمشتري اذا تنازعا في قدر الثمن فانهما يتفاسخان بعد حلفهما وهما لم يتفاسخا قلت ههنا لم يتفاسخا لكون  
المشتري ومن المعلوم أنه يقتضي للحالف على التأكل (قوله بدليل قوله في الاخذ الخ) أي فان هذا لا يتصور  
في التنازع بين الشفيع والمشتري لما تقدم أنهم ما اذا تنازعا كان القول قول المشتري يمينه ان أشبهه والا  
يشبهه أو يحلف كل القول قول الشفيع يمينه ان أشبهه فان لم يشبهها فقيمة الشقص يوم البيع (قوله بزرها  
الاحضر) لا مفهوم للزرع بل مثله البذر لان حكمه حكم الزرع عند المصنف من عدم لشفعه فيه فاداشترى  
أرضا مبدورة ثم استحق نصف الارض فقط أخذ المستحق النصف الاخر منها بالشفعة بما ينوبه من الثمن  
بدون بدر وأما على مقابله أعني القول بالشفعة في الزرع والبذر تبعاً للارض فبأخذ الشفيع مبدورا  
بجميع الثمن ومفهوم الاخر انه لو ابتاع أرضا رزعا اليها بفس فاستحق نصفها وأخذ الشفيع النصف  
الثاني بالشفعة كان البيع صحيحا في الزرع لصحة بيع الزرع استقلالاً بعد يسه وكذا ان لم يحصل الاستحقاق  
حتى يفس ما ابتاعه أخضر مع الارض (قوله فاستحق نصفها) مفهوم نصفها انه لو استحق جملها فانه يتعين  
رد الباقي لبائعه وخينئذ فليس للمستحق أخذ ذلك الباقي بالشفعة فانه عقب ورده بن أن حرمة التمسك  
بالاقل انما هو في استحقاق المدين لا الشائع كما هنا اذ فيه يخير المشتري كما مر في الخيار وخينئذ فلا فرق هنا بين  
استحقاق النصف والاكثر فكان الاولى للمصنف أن يقول فاستحق نصفها (قوله في النصف) أي في نصف  
الارض المستحق والمأصل أن البيع بطل في نصف الارض المستحق وفي الزرع الذي فيه (قوله لبقائه  
بلا أرض) أي وقد علمت أن الزرع الاخضر لا يجوز بيعه مفردا عن الارض على التبقية (قوله ويرجع)  
أي نصف الزرع الذي بطل بيعه لبائعه وخينئذ فيلزمه أجرة نصف الارض المستحق لبقائه رزعه فيه (قوله  
و بقي نصف الزرع الكائن في النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع) أي انه لا يبطل البيع فيه وخينئذ فلا يرد  
للبائع بل يبقى للمشتري على الراجح ولا يلزمه كراء نصف الارض المأخوذ بالشفعة الذي فيه زرع له كالعلة  
(قوله وقبل يرد للبائع أيضا) أي وهو ضعيف وان اقتضاه تعديل المصنف (قوله فيكون الزرع كله للبائع) أي  
فعليه للمستحق كراء النصف المستحق من الارض دون ما أخذ بالشفعة فانه لا كراء له ومحل لزوم كراء النصف  
المأخوذ بالاستحقاق اذا كان الاستحقاق في اباي الزراعة والا فلا كراء له أيضا (قوله لكن البطلان) أي  
طلان البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الارض المستحق (قوله لا يتفيد بالاستشفاع) أي بل البيع  
فيه باطل سواء أخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة أم لا (قوله خلافا لـ) أي لان قوله واستشفع بطل

عليه من الثمن وهو  
العشرون في المثال فقام  
الشفيع على المشتري  
ليأخذ الشقص بالشفعة  
(في الاخذ بما ادعى)  
المشتري وهو العشرة في  
المثال لان دعواه تتضمن  
أن البائع طلبه في العشرة  
الثانية (أو) بها (أدى)  
للبائع وهو عشرون لان  
من حجته أن يقول انما  
ملك الشقص بها فلم  
يسلم لي الشراء الا بها  
(قولان) فهذا الفرع  
مستقل لا يتعلق بهما قبله  
وقع التنازع فيه بين  
المشتري والبائع بدليل  
قوله في الاخذ الخ (وان  
ابتاع) شخص (أرضا  
زرعها الاخضر فاستحق  
نصفها) منه (فقط) دون  
الزرع (واستشفع)  
لمستحق أي أخذ النصف  
لا آخر بالشفعة (بطل  
ليبيع في نصف الزرع)  
هو المالك في النصف  
لمستحق (لبقائه بلا  
رض) ويرجع للبائع  
بطل أيضا البيع في  
لنصف المستحق لبيان  
ن البائع لا يملكه

سكت عنه لوضوحه وفي نصف الزرع الكائن في النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع على الراجح وقبل يرد للبائع أيضا  
يكون الزرع كله للبائع كما أن الارض كلها تصير لمستحق النصف لكن البطلان لا يتفيد بالاستشفاع خلافا لما يؤولهم المصنف وأوجب أنه صرح  
ه لتلايتوهم أنه اذا استشفع ظل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فيبين به أنه يبطل في المصنف خاصة كما جلت عليه المدونة ولو قال  
لمصنف وان استشفع بالمائة كان أولى وشبه في البطلان قوله



(كَمْشْتَرَى قِطْعَةً مِنْ جَنَانٍ بَارِءٍ جَنَانُهُ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ) أَيُّ لَمَّا اشْتَرَاهُ (مِنْ جَنَانٍ مَشْتَرِيهِ) أَطْهَارُ فِي مَحَلِّ الْأَضْمَارِ فَأَلَاوَلَى مِنْ جَنَانِهِ أَيُّ الْمَشْتَرَى (نَحْمُ اسْتَعْقَ حَنَانِ الْبَائِعِ) صَوَابُهُ الْمَشْتَرَى كَمَا فِي نَسَخَةٍ قَدْ بَطِلَ فِيهَا الْبَيْعُ يَبْطُلُ فِي النِّتَاطَةِ الْمَشْتَرَاةِ لِبَقَائِهَا بِالْمَرِّ يَتَوَصَّلُ لَهَا مِنْهُ وَلَوْ قَالَ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ مِنْ جَنَانِهِ نَحْمُ اسْتَعْقَ لَكَانَ أَحْصَرُ وَأَبْيَنُ ثُمَّ تَعَمُّ مَسْئَلَةُ الْأَرْضِ الْمَبِيعَةِ بَرَرُوعَهَا الْأَحْضَرُ يَقُولُهُ (٤٣٧) (وَرَدُّ الْبَائِعِ) عَلَى الْمَشْتَرَى

(نصف الثمن) لان

الأرض استحق نصفها

فَبَطَّلَ الْيَمْعَ فِيهِ وَفِي نَصَفِ

زرعها (وله) أى للبائع

(نصف الررع) الذي يعبر

أرض (وخير الشفيع)

المستحق (أولاً) أى قبل

## تخیر المشتري (بین آن

بشفع) ای با خدا نصف

الا تخرب الشفعة فتشكون

الأرض كلها له ونصف

الزروع في النصف المستحق

الباب الثامن وعشرون في الآخر

للإتيان على الرابع

قد مناه وعلی البائع کراء

بصف الارض المستعمه

من كان الابن حين اخذ

بالشعره بأفيا لان الورع

وضع بوجه شبهه فان قال

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

نظام النصف الآخر

(۱۰) (۷) (۸) (۹)

المستأففة الدماء البائعه

أحمدية خندق

التجاسد في نصف الارض

من رعاها ولا أخذ فدية

لشؤون، والله أعلم

\* (باب) \* في القصة

وَأَقْسَامُهَا وَأَحْكَامُهَا\*

(القسم) ثلاثة أقسام

من المهاجرة لان كل واحد

ہمدہ عید) در کوب دایہ

كل منهما أو منهما العبد مثلاً

الخ يقتضي أن البطلان إنما يكون إذا استشفع والأفلا هم أن هذا انما يرد بناء على أن المراد بمول المصنف  
 راستشفع أي أخذ بالشفعة بالفعل أما أن قلنا أن معناه واستحق الأخذ بالشفعة أخذ بها بالفعل أو لا فلا يرد  
 هذا الاعتراض أصلاً (قوله كشتري قطعة) يصح قراءته بالاضافة والسووين وقوله من جنان أي من جنان  
 شخص آخر (قوله فالاولى من جنانه) أي من جنان نفسه (قوله صوابه المشتري) أي لان جنان البائع اذا  
 استحققت فالبطالان لذاته لا لعدم المهر الموصل لما اشترى (قوله ورد الخ) الحاصل أنه اذا استحق نصف  
 الارض بطل البيع فيه وفي زرعه وحيثما قيل لم البائع أن يرد للمشتري نصف الثمن وخير المستحق أو لا اما  
 أن يأخذ النصف الثاني بالشفعة أو لا فان أخذ بالشفعة كانت الارض كلها له وكان الزرع لدى في النصف  
 المستحق للبائع فيلزمه أجرة الارض التي هو فيها والزرع الذي في النصف المأخوذ بالشفعة قيل انه للمشتري  
 بما يخصه من الثمن وهو الراجح وقيل انه يرد للبائع أيضا وعلى كل لا يلزم أجرة أرضه للمستحق وان لم  
 يأخذه بالشفعة خير المشتري بين رد ما بقي من الارض والزرع للبائع وأخذ بقية ثمنه وأما أن يتماسك بنصف  
 الارض وزرعها فلا يأخذ بقية الثمن (قوله وله نصف الزرع) هذا نص صريح بما علم من قوله بطل البيع الخ  
 لانه اذا بطل البيع في نصف الزرع كان للبائع (قوله لدى عبر أرض) أي الذي في نصف الارض المستحق  
 (قوله وخير الشفيع أولا) أفاد المصنف بهذا بعده قوله واستشفع أن هاتين الحيزين أحدهما سابق على الآخر  
 وهذا لا يفيد قوله سابقا واستشفع فأنى هما لزادة الفائدة وهو أنه مخير في الأخذ بالشفعة وعدمه لا أحد  
 وان قوله أو لا واستشفع معناه ان شاء لا انه على سبيل التعميم وهو ما قيل ان قوله واستشفع مناف لقوله  
 هذا وخير الشفيع لان المبادر منه تحتم الاستشفاع وهو بنا في ما هنا من التخييراه \* (فرع) \* اذا باع الشريك  
 حصته من شائع على اسمه من نصيبه فليس يكره امضاؤه له وله أن يدخل معه في الثمن وله أن يأخذ بالشفعة  
 وله أن يقاسم انظر ح (قوله - بين الأخذ الخ) الاولى حين الاستحقاق كما في بن (قوله فلا كراء عليه) أي لان  
 الشفعة بيع ومن زرع أرضا وباعها دون زرعها فلا كراء عليه

\* (باب في القصة) \*

(قوله وأقسامها) عطف تفسير لان المصنف لم يدكر حقيقتها وانما ذكر أنواعها (قوله وهي المهايأة) بالياء التحتية وهي الاعداد بكسر الهمزة والتجهيز يقال هيأ الشيء لصاحبه أى أعده وجهه له ويقال أيضا بالنون (قوله تهايو) أى من شمر يكبر في رمن معين للاستعمال كدار بين شمر يكن يسكن فيها واحد منهما هذا الشهر والثاني الشهر الذي بعده أو أحدهما يسكنها سنة كداو الا آخر يسكنها سنة كدا التي بعدهما أو أحدهما يسكنها سنة كداو الا آخر السنتين اللتين بعدهما ان لا يشترط في تعيين الزمان مساواة المدة التي يستعمل فيها أحدهما للمدة التي يستعمل فيها الا آخر وانظر هل من تعيين الزمان المقيد بشهر دون تعيينه بكونه يسا مثلا أو بالاشارة اليه أو ليس ذلك تعيينا وحيث قد انقسمه غير صحيحة والثاني هو ما احساره بن عمره واختار شيئا من العدوى أنه تعيين (قوله أو نون) أى مضمومه وهمزة ويجوز قلب همزة ياء وحيد قلب ضمه المور الواقع قبلها كسرة (قوله لا أكثر) أى لان المدة التي يقع القبض بعدها كما كالمدة في الاجارة فكما لا يجوز اجارة عبد معين على أن يقبض بعد أكثر من شهر لا يجوز في المهايأة أن يستعمله بعد أكثر من شهر وهذا كذلك وسيأتى تحقيق ذلك (قوله والامسدت) أى والايعين الزمان فسدت كان يتفقا على أن أحدهما يستعمله مدة

الاول فسمية مفاع وهى المهايأة وترص وقرعه فاشار الى لاول بقوله (تهايو) بياء تخنية أو وون فهمرة الاول من المهايأة لان كل واحد  
 هيا لصاحبه ما ينتفع به والثانى من المهايأة لان كل واحد هيا صاحبه بما دونه له لا انتفاع به (فى رمن) معين (كخدمة عبد) وركوب دابة  
 (شهر) لا أكثر (وسكى دارسين) يشمل اتحاد العبد والدار بين شريكين أو أكثر ملكا أو اجارة يستخدم كل منهما أو منهم العبد مثلا  
 شهرا أو جمعة فلا بد من تعيين الزمن قطعا اذ به يعرف قدر الانتفاع والافسدت



ويشمل المتعدد كان يكون (٤٣٨) بشر يكتن عبدان أو داران يستخدم أحدهما أحد العبدان أو يسكن أحد الدارين والاخر

يستخدم الثاني أو يسكن الثانية وفي هذه خلاف فقيل بشرط تعيين الزمن والافسدت وقيل لا وعليه فان عين الزمن فهي لازمة والا فلا فلكل منهما أن يجعل متى شاء (كالاجارة) أي في تعيين الزمن وفي اللزوم ولا يشترط تساوي المدة على أحد القولين فيجوز قسمتها مهاتاة على أن يسكنها أحدهما سنة أو أكثر ويسكنها الاخر مثله أو أقل أو أكثر على ما تراخى عليه ويلزمهما ما دخلا عليه ومثل الدار الأرض المأمونة يزرعها أحدهما عاما والاخر كذلك بخلاف غير المأمونة فلا يجوز قسمها مهاتاة (لا) تجوز المهاتاة (في غلة) أي كراء يتجدد بتجدد قهريلك المشترك كعبد أو دابة يأخذ أحدهما كراء مدة معينة (ولو يوما) والاخر مثله لعدم انضباط العلة المتعددة اذ قد تقل وتكثر ومن غير المنضبطة الحمام والرحا فان انضبطت كدار معلومة الكراء وكرباط معن كل منهما حبة في مدة معينة جار ولا يضره أن يطحن لغيره

من الزمان والاخر كذلك (قوله ويشمل المتعدد) أي المقسوم المتعدد من العبد والدواب والدور (قوله فقيل بشرط) أي في صحتها وهو قول ابن عرفة (قوله وقيل لا الخ) أي وقيل لا يشترط في صحتها تعيين الزمن بل التعيين شرط في لزومها وهو قول ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والتوضيح ونحصل بمقاله الشارح أنه ان عين الزمن صحت ولزمت في المقسوم المتعدد والمتعدد وان لم عين فسدت في المتعدد اتفاقا وفي المتعدد خلاف فان ابن الحاجب يقول بصحتها وان كانت غير لازمة وابن عرفة يقول بفسادها فعنده اذ لم عين الزمن كانت فاسدة مطلقا لافرق بين المتعدد والمتعدد وعلى ما لا ابن عرفة جعل ابن عاري وج كلام المصنف بدليل مثاله وقوله في زمن اذا المتبادر من قوله في زمن المعين والالم يحتاج للص عليه اها اطربن (قوله كالأجارة) يفهم من التشبيه أن المهاتاة انما تكون بتراض وهو كذلك لان الاجارة كالبيع فلا يجبر عليها من أباه ولا يباي ذلك جعل المصنف قسمة المراضاة قسيما لها لان جعله قسيما لها باعتبار تعلقها بالذات والمهاتاة متعلقة بملك المنافع مع بقاء الذات بينهما وهذا لا ينافي أنه لا بد من رضاهما معاني كل من القسمين (قوله أي في تعيين الزمن) الأولى أي في اللزوم عند تعيين الزمن واعلم أن المقسوم مهاتاة ان كان عقارا فيجوز أن تكون المدة التي يقع القبض بعدها كالمدة في الاجارة فكما يجوز راجارة الدار لتقبض بعدها أكثر من عام لكونها مأمونة فيجوز قسمتها على أن يسكن أحدهما سنتين وأما عبد معين يشترط فيه أخذ بعده هـ هـ فلا يجوز في الاجارة وأما في المهاتاة فانه يجوز فيه شهرا أكثر بقليل كما قاله ابن القاسم ولذا جعل المواق التشبيه راجع للدار فقط وأنه تام أي في اللزوم والتعيين وفي أن المدة التي يقع القبض بعدها هنا كالمدة في الاجارة ولا يصح أن يكون التشبيه راجع للعبد الا أن يجعل غير تام بأن يكون في اللزوم وتعيين المدة فقط اهـ اطربن (قوله على أحد القولين) أي السابقين وهما عدم اشتراط تعيين الزمن واشتراطه اذا كان المقسوم متعددا ومراعاة بذلك الاحد أوهما والاولى حذف قوله على أحد القولين لانه لا يشترط تساوي المدة سواء كان المقسوم متحدا أو متعددا قلنا باشتراط تعيين الزمن في المتعدد أو بعدم اشتراطه والشارح تبع فيما قاله عبق وقد اعترضه بن فائظه (فيجوز قسمتها) أي الدار (قوله الأرض المأمونة) أي اذا كانت ملكا أو أمانة الجبس فاعلم أنه لا يجوز قسم رقابه اتفاقا وأما قسمة للاغتلال بان يأخذها كراء شهرا مثلا والاخر كذلك فبقيل يقسم ويجبر من أبي لمن طاب وينفذ بينهم الى أن يحصل ما يوجب تغيير القسم زيادة أو نقصان يوجب التغيير وقيل لا يقسم بحال وهو ما يفهمه كلام الامام في المدونة وقيل يقسم قسمة اغتلال بتراضهم فان أبي أحدهم القسم فلا يجبر عليه فعاب القول الاول واستظهر ح القول الثالث وسواء على ما استظهره قسم قسمة اغتلال أو قسمة اتقاع بان يتقاع كل واحد بالسكنى بنفسه أو بالزراعة بنفسه مدة وان كانت الاقوال الثلاثة انما هي في قسمة الاغتلال (قوله فلا يجوز قسمها مهاتاة) أي وان قلت المدة (قوله لافي غلة) عطف على مدقة تقديره وهي أي قسمة المهاتاة جائزة في منافع لافي غلة قال عبق ويستثنى من قوله لافي غلة اللبن كما يأتي فيقيد ما هنا عما يأتي فيجوز أن يحلب هذا يوما وهذا يوما اهـ والجوار مقيد فيما يأتي عما اذا كان هناك فضل بين (قوله كراء الحمامات والرحى) أي وحيثما لا يجوز قسم علتها مهاتاة بأن يأخذ أحد الشر يكتن أجرتها يوما أو جعة أو شهرا والاخر كذلك (قوله كدار معلومة الكراء) أي أودابة أو عبد معلوم الكراء كالأوكات الدابة أو الدار أو العبد مستأجر الشخص كل يوم تكدا فيجوز أن يأخذ كل واحد من الشر يكتن أجرة شهرا أو كان كل منهما غير مستأجر بالفعل لكن علم أن كل واحد منهما يؤاجر كل يوم تكدا (قوله لانه) أي الكراء تبع لما أي تبع للمدة المعينة التي وقعت المهاتاة عليها فلو دخلا على أن كل واحد يكرى مدته ولم ينصبط لم يحرى لانه من قسم العلة (قوله قول محمد) كذا في حش والدي في المواق أن هذا القول مردود عليه مقول عن مالك (قوله قد يسهل) أي قسم العلة مهاتاة في اليوم الواحد بان يأخذ كل واحد من الشر يكتن غلة المشترك يوما (قوله يأخذ حصة من المشترك) علم منه أن قسمة

المراضاة

بالكراء أي مدته لانه تبع لما وقعت المهاتاة عليه ورد بالقول محمد قد يسهل ذلك في اليوم

الواحد (و) الثاني من القسمة (مراضاة) بان يدخل على أن كل واحد يأخذ حصة من المشترك يرضي بها بدون قرعة وأشار بقوله



(فكاليبيع) إلى أن من صار له شيء ملك ذاته وأنها تكون فيما تمائل أو اختلف كعبد وثوب وفي المثل وغيره وسواء كانت بعد تعديل وثوب أم لا ولا يرد فيها بالعين إذا لم يدخلها مقوما فيها وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع كما يأتي في قوله وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه وأشار لنفسه الثالث من أقسام القسمة بقوله (وقرعة) وهي المقصودة من هذا الباب (٤٣٩) لأن قسمة المهايأة في المنافع كالاجارة وقسمة

المراضاة في الرقاب  
المراضاة في الرقاب  
كاليبيع ولكل من الاجارة  
والبيع باب يخصه (وهي)  
أي قسمة القرعة (تميز  
حق) في مشارع بين  
الشركاء لا يبيع فلذا يرد  
فيها بالعين ويجبر عليها  
من أباه ولا تكون الا  
فيما تمائل أو تجاس  
ولا يجوز فيها الجمع بين  
حظ اثنين (وكفي) فيها  
(قاسم) واحد لان  
طريقة الخبر كالفائف  
والمفاتي والطيب ولو  
كافرا وعبد الا أن يقيمه  
القاضي فلا بد فيه من  
العدالة (لا مقوم) فلا بد  
فيه من التعداد وظاهر  
المصنف أنه المقوم للسلع  
أو الاماكن المقسومة  
بالقرعة والتزمه بعضهم  
قائلًا أنه ظاهر النقل  
فليس المراد به خصوص  
مقوم المتلفات التي  
يترتب عليها غرم أو قطع  
فيكون المقوم هنا  
غير القاسم فالقاسم  
مقدم فعله على المقوم  
لان التقويم بعد  
القسمة فان كان القاسم  
هو المقوم فلا بد من  
تعدده على ما مشى عليه

المراضاة قسمة رقاب ودوات كالقرعة الا أنه بخلاف قسمة المهايأة فانها قسمة مسامح ولكن لا بد في كل من  
المهايأة والمراضاة من رضا الشريكين فلا تفعل واحدة منهما الا برضاها ولا يجبر أحدهما على الشريك على  
واحدة منهما ان أباه بخلاف القرعة فانه اذا طلبها أحدهما وأباه الا أن يخرط المهايأة أو المراضاة  
فانه يجبر على القرعة من أباه (قوله فكاليبيع) أي المعايير للمراضاة فاندفع ما يقال ان قسمة المراضاة يبيع  
فتشبهها به تشبيهه للشيء نفسه (قوله واما تكون فيما تمائل أو اختلف) أي فيجوز أن يأخذ أحدهما بقرة  
والاخر بقرة مثناها أو يأخذ أحدهما دارا والاخر دارا مثله أو يأخذ أحدهما حيوانا والاخر عقارا أو ثوبا  
أو قمحا (قوله وفي المثل وغيره) ذكره أن محل جواز المراضاة في المكيل والمورون اذا كان كل منهما من  
أصناف كصبرتي قمح وقول كل منهما مجهولة القدر يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة بالتراضي وأما  
صنف واحد كصبرتي قمح كل واحدة مجهولة الكيل يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة منهما بالتراضي فلا  
يجوز قال عبق ومحل عدم الجوار اذا وقع القسم جرافا فلا تحرر أو يتعذر في المكيل للعرر والمخاطرة وأما يتعذر  
في المورون فيجوز وأولى مع الورن أو الكيل بالفعل (قوله اذا لم يدخلها مقوما) أي فان أدخلها مقوما ردت فيها  
بالعين الخافا لها بالقرعة ما لم يطل الزمان والافلارد (قوله وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع) أي مراعاة  
للقول بانها تميز بحق لا يبيع (قوله وفي قفيز) أي مشترك بين شخصين على السواء (قوله أحد أحدهما  
ثانيه) أي والاخر ثلثه وقسم الفقير بتواضيعهما على هذا الوجه جائز مراعاة للقول بان المراضاة تميز بحق  
وكل منهما قد تميز حقه وتبرع أحدهما لصاحبه شيء من نصيبه أما على القول بان المراضاة يبيع وقسم الفقير  
على الوجه المذكور ممنوع لما فيه من بيع الطعام بمثلته متفاضلا (قوله ولكل من الاجارة والبيع باب يخصه)  
أي بخلاف القرعة فانها ليست كاليبيع ولا كالاجارة فلذا كان هذا بابها (قوله وهي تميز حق) هذا متفق  
عليه وأما المراضاة فتقبل اقسامها وهو المشهور وقيل انها تميز حق (قوله بين الشركاء) أي بين شريكين فأكثر  
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فلذا يرد فيها بالعين الخ) أي فلاجل كونها ليست بعيار يرد فيها بالعين أي ولو  
كانت بعيالا يرد فيها بالعين لان العين لا يرد به اليبيع ويجبر عليها من أباه أي ولو كانت ببيع لم يجبر عليها من  
أباه لان البيع لا بد فيه من رضا المتبايعين (قوله ولا تكون الا فيما تمائل) أي أم لا تكون الا فيما تمائل من  
الاصناف كعقروا جاموس وقمح وقول أو المتحد منها كعبيدين أو دارين أو ثوبين لا في مختلف (قوله ولا  
يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين) أي بخلاف المراضاة فانها يجوز فيها ذلك (قوله وكفي فيها) أي في قسمة القرعة  
أي كفي في تمييز الحقوق بقسمة القرعة قاسم واحد والمراد كفي في الاجراء وأشعر هذا أن الاثنين أولى وبه  
صرح ابن الحاجب (قوله الا أن يقيمه) أي القاسم وقوله فلا بد فيه من العدالة أي لان القاضي لا يقيم مقامه  
الا العدول بخلاف ما لو كان ذلك القاسم أقامه الشركاء فان الحق لهما فلهما أن يقيما ولو عبدا أو كافرا (قوله انه  
المقوم للسلع) أي المتلفه (قوله المقوم للسلع أو الاماكن) أي المعدل لاجراء المقسوم كذراع من الجانب  
الشرقي بذراعين من العري وكقفيز من بر يعدل قفيزين من شعير (قوله التي يترتب عليها) أي على تقويمها  
(قوله أو قطع) أي كتقويم مسروق ليترتب على سارقه القطع (قوله فالقاسم مقدم فعله على المقوم) لعل  
الاولى فالقاسم فعله مؤخر عن فعل المقوم لان التقويم قبل القسمة أي تمييز الانصاء لضرب السهام فتأمل  
(قوله وأجره) أي أجرته (قوله أي على عدد الشركاء) أي مقصودة على عدد الشركاء (قوله وكذا أجره  
الكاتب والمقوم) أي مقصودة على عدد الرؤس لا على قدر الانصاء (قوله وكذا أجره الاجره الخ) في بن  
تقييد الكراهة عن كان مقاما من طرف القاضي للقسمة أما من استأجره الشركاء على القسم لم فلا كراهة

المصنف (وأجره) أي القاسم (بالعدد) أي على عدد الشركاء من طلب القسم أو أباه لا على قدر الانصاء لان تعب القاسم في تمييز  
الانصاء اليسير كتعبه في الكبير وكذا أجره الكاتب والمقوم لليلة المدكورة (وكذا) أحد الاجرة ممن قسم لهم سواء كانوا أيتاما أو غيرهم لانه  
ليس من مكارم الاخلاق وهذا اذا لم يكن له شيء في بيت المال على ذلك والاحرم عليه الاخذ



تتم قسم لهم وكذا اذا كان الاخذ مطلقا (٤٤٠) قسم أولهم بقسم (وقسم) فعل ماض مبني للمفعول و (العقار وغيره) نائب الفاعل والمراد

بغيره المقومات (بالقيمة) لا بالعدد ولا بالمساحة حيث اختلفت أجزاء المقسوم فان اتفقت لم يحتاج لتقويم بل يقسم مساحة وأما ما يكال أو يوزن واتفقت صفته فانه يقسم كيلا أو وزنا لا قرعة وقيل يجوز قسمه قرعة أيضا ولا وجه له (وأفرد) في قسمه القرعة (كل نوع) من عقار وحیوان وعرض احتمل القسم أم لا لكن الذي لا يحتمله يفرد لياع أو يقابل به غيره في التقويم ان رضيا بذلك فمعنى أفرد أنه لا يضم لغيره في القسم فلا يجمع بين نوعين ولا بين صنفين متباعدين بل كل نوع على حدته قال ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع الارضين ولا الحوائط مع الارضين بل يقسم كل شئ من ذلك على حدته كما اشار له المصنف بقوله (وجع) في القسمة (دور وأفرد) الواو عني أو ادلا يجمع دورا لقرعة بل يجمع الدور على حدة والافردة بعضها البعض على حدة والافردة جمع قراح يفتح القاف وتخفيف الراء أرض الزراعة أي أفردته (ولو يوصف) مبالغة في مقدار أي ان عينت ولو كان تعيينها بالوصف وهو الجريالة والتعيين بالوصف انما هو في الدور والافردة العائبة عيبة غير معدة من محل القسم بحيث يؤمن تغير داتها أو موقها اذا ذهب اليها وهذا غير قوله وتاريت كالميل اذهو

في أحده الاجرة (قوله من قسم لهم) أي سواء كانوا أيتاما أم لا (قوله وكذا اذا كان الاخذ مطلقا) أي ان محل الاقسام الاربعة المذكورة حيث كان لا يأخذ الا اذا قسم بالفعل فان كان يأخذ مطلقا كالمسمى في زماننا بالقسم حرم أخذه مطلقا كان المال لا يتام أو لكبار كان له أجر في بيت المال على القسم أم لا فالصور ثمان الحرمه في ست وانكراهه في اثنتين (قوله والمراد بغيره المقومات) أي كالثياب والحيوان (قوله بالقيمة) أي تقوم الدور أو الجهات في الدار أو الحيوان أو الثياب ويجعل أقساما قدر عدد الرؤس كما يأتي وهذا في قسمة القرعة وكذا في قسمة المراضاة ان أدخلنا مقوما فتقوم الدور أو جهات الدار وكذا الثياب والحيوان ويأخذ كل واحد دارا أو جهة أو ثوبا أو حيوانا بالتراضي فقول المصنف وقسم العقار وغيره بالقيمة حار في قسمة القرعة والمراضاة ان أدخلنا مقوما (قوله لا بالعدد) أي في الثياب والحيوان وقوله ولا بالمساحة أي في العقار كالارض والدور (قوله حيث اختلفت أجزاء المقسوم) أي في القيمة (قوله فان اتفقت) أي أجزاء المقسوم في القيمة بان كانت الدور متساوية القيمة (قوله واتفقت صفته) أي كسمره ومحمولة وكون السمن شيعيا أو سمن رعي يرسم مثلا وانما قيد بقوله واتفقت صفته لانه محل الخلاف وأما مختلف الصفه فلا يقسم بالقرعة اتفاقا بل بالكيل والوزن (قوله فانه يقسم كيلا أو وزنا لا قرعة) لانه اذا كيل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلا وجه لدخولها فيهما أي في المكيل والموزون وهذا قول ابن رشد وأفتى به الشيباني واقتصر عليه صاحب المعين وصاحب السبعة (قوله وقيل يجوز قسمه قرعة) أي وحينئذ فتقوم كالمقومات لكن لا يجمع بين صنفين منها وبه أفتى ابن عرفة واستظهره صاحب المعيار (قوله ولا وجه له) أي فالمعول عليه القول الاول وهو أن المكيل والموزون لا يقسم بالقرعة وأما المراضاة فهو جائز اتفاقا اذا كان كل من المكيل والموزون من أصناف وأما اذا كان من صنف واحد فلا يجوز اذا وقع القسم جزا فبالا تخر أو تخر في المكيل وأما تخر في الموزون فيجوز وأولى مع الورن أو الكيل بالفعل كما مر (قوله وأفرد الخ) فاذا مات انسان وخلف عقارا وحيوانا وعرضا فان كل نوع يقسم على حدته ولا يصم لغيره هذا ان احتمل القسم فان لم يحتمله يسع وقسم ثمنه ولا يضم لغيره الا اذا تراعى الورثة على جمعه مع غيره والاجع فتقول الشارح ان الذي لا يحتمله يفرد لياع أي ويقسم ثمنه وقوله أو يقابل به غيره في التقويم أي فاذا تراعى على جمع ما لا يحتمل القسم من الانواع لغيره فانه يعمل به كافي ح وقوله انه لا يضم لغيره في القسم أي وأما كونه يقسم أو يساع ليقسم ثمنه فشيء آخر (قوله فلا يجمع بين نوعين) أي كالعقار والحيوان والعرض فهذه أنواع ثلاثة فلا يجمع بين نوعين منها بل يقسم كل نوع منها على حدته وقوله ولا بين صنفين متباعدين أي كالارض والحوائط والدور فان هذه أصناف للعقار فلا يجمع بين صنفين منها بل يقسم كل صنف منها على حدته واحترز بقوله متباعدين من الصنفين المتقاربين كالحرير والصوف فانهم ما صنفان للزمتقاربان لان المقصود منهما السترة واتقاء الحر والبرد فيجمعان كما يأتي (قوله بل كل نوع على حدته) أي يقسم بالقرعة على حدته وأراد بالمواع ما يشمل الصنف والا كان الاولى أن يقول بل كل نوع أو صنف يقسم على حدته (قوله في القسمة بالسهم) أي القرعة واحترز عن قسمة المراضاة فانه يجوز الجمع فيها بين تلك الانواع ويجوز أن يتراضى الورثة على أن يأخذ كل واحد منهم نوعا منها (قوله بل يقسم كل شئ من ذلك على حدته) أي ان احتمل القسم والابع وقسم ثمنه لم يتراض الورثة على جمعه مع غيره والاجع كما مر (قوله بل يجمع الدور على حدة) أي يجمع بعضها لبعض وتقسم على حدتها (قوله أرض الزراعة) أي الحالية من البناء والشجر كما قال الجوهري (قوله مبالغة في مقدار) هذا غير متعين اذ يصح أن تكون المبالغة في قوله جمع والباء للمبالسة أي جمع دور أو أفردة هذا اذا كان جمعها ملتبسا برؤيتها بل ولو كان ملتبسا بوصف (قوله ولو كان تعيينها بالوصف) أي للساحة والبناء (قوله والتعيين بالوصف الخ) الاوضح أن يقول رلا بدفينا ينقسم بالقرعة من الدور والافردة اذا كان معينا بالوصف أن يكون عائبا غيبة غير بعيدة من محل القسم (قوله بحيث يؤمن تغير داتها) أي ولو كانت العيبة أريد من كميل (قوله وهذا) أي اشتراط قرب العيبة هنا (قوله وتعاريت) أي

أي أفردته (ولو يوصف) مبالغة في مقدار أي ان عينت ولو كان تعيينها بالوصف وهو الجريالة والتعيين بالوصف انما هو في الدور والافردة العائبة عيبة غير معدة من محل القسم بحيث يؤمن تغير داتها أو موقها اذا ذهب اليها وهذا غير قوله وتاريت كالميل اذهو



في جواز جمعها في القسم وهذا في جواز قسمها في حد ذاتها وجواز الجمع شروطا أشار لها بقوله (ان تساوت قيمة) ولو اختلفت صفة البناء فيها (ورغبة) وقد تكرر القيمة عند الناس متفقة ورغبة الشركاء لا من مائة مختلفة فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء (وتقاربت) أي الدور أو الأقرحة أي تقاربت أمكنتها (كالميل) والميلين أي يكون الميل (٤٤١) أو الميلان جامعاً لا أمكنتها حتى يصح ضم بعضهما في قيمة

ضم بعضهما في قيمة القسم إلا إذا كانت غيبته قريبة كالميل سواء كان ذلك الغائب معيناً بالوصف أو برؤية سابقة (قوله في حد ذاتها) أي يقطع الطر عن جمعها مع غيرها وحاصله أن ما ينقسم بالقرعة إذا كان غائباً وكان معيناً بالوصف لا بد في حقه قسمته بالقرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن من تعذر ذاته أو سوفه ولو كانت الغيبة أكثر من كيل إلا أنه ان كانت الغيبة كيل فأقل قسم بالقرعة مع ضمه لغيره من الحاضر وإن كان أريد من كيل فانه يقسم بالقرعة على حدته من غير ضم (قوله وجواز الجمع) أي جمع الدور بعضها البعض والأقرحة بعضها البعض (قوله فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء) أي في الرغبة والحاصل أن المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشركاء ولا يلزم من تساوي الدارين في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فبهما فاحداً الأمرين لا يعني عن الآخر فلا بد منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها وحيث أن أحداً الأمرين يعني عن الآخر وحاصل الجواب أن الرغبة التي تكون القيمة تابعة لها رغبة أهل المعرفة بالتقويم وهذا ملحق بالسائل والرغبة هنا في كلام المصنف رغبة الشركاء وهذه قد تختلف وإن كانت القيمة متعددة وحيث أن أحداً الأمرين لا يعني عن الآخر (قوله وتقاربت كالميل) ظاهره رجوع هذا القيد للدور والأقرحة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاه للمدونة وتبعه ابن فرحون واعتزله طي بأن المدونة لم تجعل الميل حداً للقرب إلا في الأرضين والحوادث وأما الدور فقال فيها وإن كان بين الدور مسافة اليومين واليوم لم تجمع نظرين (قوله والجمع بالشرطين المذكورين الخ) أشار الشارح بهذه إلى أن الأولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال أنه إنما أتى بان لا اختلاف الفاعل في المحلين فقيه نظر لأن هذا إنما يجمع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من عطف الجملة على الجملة ولا يجمع منه اختلاف الفاعل تقول إن جاء زيد وسلم عليه عمر وكان كذا وكذا (قوله وهي ما يشرب الخ) أي وهي أرض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السبع لأن الذي يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسبع اسم للأرض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع السبع في المسم بالقرعة أحد طريقتين من حجتين والأخرى عدم جمعها نظرين (قوله لأن ركاته) أي ركعة ما يخرج منها (قوله كغيرها) أي مما لا يتضمن القسم من أنواع العقار (قوله لأن لها من يشرف) أي بسكنى مورثهم ولذا قيل إن حبيب يكون المورث له شرف وحرمة (قوله وهو الأرح) أي لأنه تأويل أكثر وأما الأول فهو تأويل فضل ولأن حبيب قول آخر مثل الأول أن كان المورث له فضل وحرمة وجعله بعضهم تأويل ثالثاً وليس ابن عرفة وهل الدار المعروفة بسكنى الميت كغيرها أي في إجابة من طلب جمعها مع غيرها ثالثها إن لم يكن الميت شريفاً له حرمة لأن ابن رمنين مع قول أكثر مختصرهم أو فضل وابن حبيب (قوله وفي جواز جمع) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بالقرعة بأن يجعل هذا قسماً وهذا قسماً وترى لقرعة فكل من جاءت عليه قرعته أحده أو لا يجوز جمعها في القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدته (قوله وعدم جوارحه) أي وعدم جوارحه في القرعة وقوله إلا بالتراضي استثناء منقطع أي لكن يجوز الجمع بينهما في المراضاة وقوله لا هما كالشيتين الخ أي ولا يجوز الجمع بين مختلفين في قيمة القرعة (قوله تأويلان) أي في حوار جمعها في القرعة وعدم حوار جمعها وأما جمعها في التراضي بأن يتراضيا على أن أحدهما يأخذ الأعلى والآخر يأخذ الأسفل فهو جائز اتفاقاً (قوله كل صنف) هو بالسوين والكاف في قوله كنفاح بمعنى مثل صفة لصنف هذا الذي أفاده المصنف هنا قدر رائد على ما تقدم من أفادة أن كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فالأشجار تفرد عن البساء وعن الأرض وماها أفاد أن أصناف الأشجار

وتقاربت أمكنتها (قوله في جواز جمعها) أي مع الحاضر في القسم والحاصل أنه لا يجوز جمع الغائب مع الحاضر في القسم إلا إذا كانت غيبته قريبة كالميل سواء كان ذلك الغائب معيناً بالوصف أو برؤية سابقة (قوله في حد ذاتها) أي يقطع الطر عن جمعها مع غيرها وحاصله أن ما ينقسم بالقرعة إذا كان غائباً وكان معيناً بالوصف لا بد في حقه قسمته بالقرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن من تعذر ذاته أو سوفه ولو كانت الغيبة أكثر من كيل إلا أنه ان كانت الغيبة كيل فأقل قسم بالقرعة مع ضمه لغيره من الحاضر وإن كان أريد من كيل فانه يقسم بالقرعة على حدته من غير ضم (قوله وجواز الجمع) أي جمع الدور بعضها البعض والأقرحة بعضها البعض (قوله فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء) أي في الرغبة والحاصل أن المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشركاء ولا يلزم من تساوي الدارين في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فبهما فاحداً الأمرين لا يعني عن الآخر فلا بد منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها وحيث أن أحداً الأمرين يعني عن الآخر وحاصل الجواب أن الرغبة التي تكون القيمة تابعة لها رغبة أهل المعرفة بالتقويم وهذا ملحق بالسائل والرغبة هنا في كلام المصنف رغبة الشركاء وهذه قد تختلف وإن كانت القيمة متعددة وحيث أن أحداً الأمرين لا يعني عن الآخر (قوله وتقاربت كالميل) ظاهره رجوع هذا القيد للدور والأقرحة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاه للمدونة وتبعه ابن فرحون واعتزله طي بأن المدونة لم تجعل الميل حداً للقرب إلا في الأرضين والحوادث وأما الدور فقال فيها وإن كان بين الدور مسافة اليومين واليوم لم تجمع نظرين (قوله والجمع بالشرطين المذكورين الخ) أشار الشارح بهذه إلى أن الأولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال أنه إنما أتى بان لا اختلاف الفاعل في المحلين فقيه نظر لأن هذا إنما يجمع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من عطف الجملة على الجملة ولا يجمع منه اختلاف الفاعل تقول إن جاء زيد وسلم عليه عمر وكان كذا وكذا (قوله وهي ما يشرب الخ) أي وهي أرض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السبع لأن الذي يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسبع اسم للأرض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع السبع في المسم بالقرعة أحد طريقتين من حجتين والأخرى عدم جمعها نظرين (قوله لأن ركاته) أي ركعة ما يخرج منها (قوله كغيرها) أي مما لا يتضمن القسم من أنواع العقار (قوله لأن لها من يشرف) أي بسكنى مورثهم ولذا قيل إن حبيب يكون المورث له شرف وحرمة (قوله وهو الأرح) أي لأنه تأويل أكثر وأما الأول فهو تأويل فضل ولأن حبيب قول آخر مثل الأول أن كان المورث له فضل وحرمة وجعله بعضهم تأويل ثالثاً وليس ابن عرفة وهل الدار المعروفة بسكنى الميت كغيرها أي في إجابة من طلب جمعها مع غيرها ثالثها إن لم يكن الميت شريفاً له حرمة لأن ابن رمنين مع قول أكثر مختصرهم أو فضل وابن حبيب (قوله وفي جواز جمع) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بالقرعة بأن يجعل هذا قسماً وهذا قسماً وترى لقرعة فكل من جاءت عليه قرعته أحده أو لا يجوز جمعها في القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدته (قوله وعدم جوارحه) أي وعدم جوارحه في القرعة وقوله إلا بالتراضي استثناء منقطع أي لكن يجوز الجمع بينهما في المراضاة وقوله لا هما كالشيتين الخ أي ولا يجوز الجمع بين مختلفين في قيمة القرعة (قوله تأويلان) أي في حوار جمعها في القرعة وعدم حوار جمعها وأما جمعها في التراضي بأن يتراضيا على أن أحدهما يأخذ الأعلى والآخر يأخذ الأسفل فهو جائز اتفاقاً (قوله كل صنف) هو بالسوين والكاف في قوله كنفاح بمعنى مثل صفة لصنف هذا الذي أفاده المصنف هنا قدر رائد على ما تقدم من أفادة أن كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فالأشجار تفرد عن البساء وعن الأرض وماها أفاد أن أصناف الأشجار

(٥٦ - دسوقي ثالث) ثمها كغيرها لأن لها من يشرف عن غيرها (وقرأت أيضاً بحلاها) وأما كغيرها فالقول لمن دعا لجمعها مع غيرها وهو إلا حرج أن كان صديق المصنف يفيد ضعفه (وي) جوار جمع (العلو والسفل) بالقرعة لأنهما كالشيء الواحد وعدم جوارحه إلا بالتراضي لأنهما كالشيتين المختلفين (تأويلان وأفراد كل صنف كنفاح) عن غيره من شجر نخوع ونحو ورماني فكل صنف يفرد في قيمة القرعة عن غيره ويقسم على حدته (ان احتول) والاضم لغيره (الا كما نطافه شجر



مختلفة فكلما قيل يقسم ما فيه بالقيمة للضرورة ويجمع لكل واحد خطه في مكان واحد ولا يقسم ما يحصل له فيه من أصناف الشجر (أرض شجر) أي معه أو ملتبسة به وأرض بالجر عطف على حائط ولو حذف الكاف ونصبها ما كان أحسن (مفترقة) يعني فيها شجر متفرق فانها تقسم مع شجرها بالقيمة إذ لو قسمت الأرض على حدة والأشجار على حدة بما صار كل واحد شجرة في أرض صاحبه وأما غير المفترقة فلا يتوهم فيه أفراد الأرض (٤٤٢) عن الشجر بل المنظور له الشجر والأرض تبسع وهو معنى قوله وأفراد كل صنف كتفاح

يفرد كل صنف منها عن غيره فإذا كان في الحائط أصناف من الشجر وكان كل صنف منها مفردا على حدة في الحائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسم بان حصل لكل وارث شجرة كاملة فأكثر من ذلك الصنف ولا يضم صنف لصنف آخر قال عبيق واعلم أن أفراد كل صنف من الشجر ومن الدور عند فقد شرط الجمع حق لله وليس لها التراضي على خلافه كذا يظهر (قوله مختلفه) أي مختلفه الأصناف (قوله يقسم ما فيه) أي من الأصناف بالقرعة (قوله الضرورة) هذا جواب عما يقال كيف جارت القرعة هنا أي في الأشجار المختلفة مع أنها لا تدخل في صنفين (قوله أي معه أو ملتبسة الخ) أشار إلى أن الباء أما للمصاحبة أو للملازمة ومتفرقة صفة لشجر لا الأرض وهي واحدة والشجر مفروق فيها وحيد فلا قلب في الكلام كما دعاه عبيق أي أو شجر متفرق في أرض وحاصله ان الأرض اذا كان فيها شجر مفروق فانها تقسم مع شجرها بالقرعة وتعديل بالقيمة اه وفي عبيق لم يتعرض المصنف للعيب بناء على أنها تقسم بالقرعة وفي الطور القطاني أصناف لا تجمع في القسم أي بل يقسم كل صنف منها على حدة أو يباع ويقسم منه (قوله على ظهر) أي حال كونه على ظهر كعقم (قوله لا يجوز أكثر) أي الدخول على تأخير تمام الجزأ أكثر (قوله لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه) أي والمعتقر فيه التأخير لنصف شهر فقط فقول لشارح لما فيه من بيع الخ علة لقوله لا يجوز أكثر أي اذا لا يجوز الدخول على تأخير تمام الجزأ أكثر من نصف شهر لما فيه الخ (قوله وهذه المسئلة) أي قول المصنف وحار قسم صرف على ظهر (قوله فيجوز لا أكثر) أي فيجوز وان تأخر كل من الشرع والجر ونعامة لا أكثر من نصف شهر وما ذكره الشارح تبع فيه الشيخ كرم الدين البرموني واعتمده شيخنا وفي شرح الدميري ان ما ذكره المصنف من الشروط في قسمة القرعة أيضا (قوله وجارأ حد الخ) يعني أن من مات وترك عروضا حاضرة ودبونا له على رجال شتى جاز للورثة قسم ذلك مراعاة بأن يأخذ وارث عروضا وارث دينا يتبع به العريم ان كان ذلك الدين مما يجوز بيعه (قوله بأن حضر المدين وأمر) راد نت نقلا عن ابن باجي ولا بد من الجمع بين الوارث والمدين لأجل اطمئنان النفس ودفع المشاحة تأمل (قوله لما فيه من دمة) أي من بيع ما في ذمة بما في ذمة أخرى وهو لا يجوز لله عن بيع الدين بالدين (قوله بأخذ كل منهما منه ما يخصه) أي فتراضي الورثة على أن يأخذ الخ (قوله جار) أي ولو كان العريم غائبا لانه لا عرف فيه وسواء كان الدين كله مؤجلا أو أجل أو بأجلين كان يكون الدين مائتين أحدهما محرمة والأخرى رجسية فيتراضي الورثة على أخذ كل واحد منهما مائة (قوله لانه لا يجمع فيها بين صنفين) أي بل يقسم كل صنف على حدة بناء على دخول القرعة في المكيلات والموزونات (قوله وجار خيار أحدهما) أي جار أن يقسم ما ويجعل لأحد هما أو طهما معا الخيار سواء دخل على ذلك أو جعله أحدهما لا آخر بعد القسم (قوله وهو ظاهر المدونة) وذكر بعض الرواة معه في القرعة وأما في المراضاة فلا نزاع في جواره (قوله كالبيع) أي حالة كون الخيارهما مائتا الخيار في البيع في المدة المختلفة باختلاف السلع وفيما يدل على الرضا وفيما يدل على الرد (قوله يعني عنه) أي يعني عن رجوعه له (قوله يا من استعرت أرضا) أي أو استأجرتها (قوله غرس أخرى) أي سواء كانت من جنس الأولى المقلوعة أو من غير جنسها وأما عرس اثنتين بدل المقلوعة فأجازه بعضهم ان كانا من جنس الأولى وفي المدونة لا يعرض اثنتين مكان واحدة وظاهر ما لو كانا من جنس

الخ (وجاز صرف) أي قسمه (على ظهر) قيل جزؤه (ان جز) أي ان دخل على جزه (وان) تأخر تمام الجز (لكن صنف شهر) الأولى حذف الكاف اد لا يجوز أكثر وأما ابتداء الجز فلا يجوز تأخير أكثر من عشرة أيام لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه وهذه المسئلة والتأخر بعد ما في قسمة المراضاة لا في القرعة لأنها غير حق فيجوز لا أكثر (وجارأخذ وارث عروضا) من تركه مورثه في نصيبه (و) أخذ وارث (آخر دينا) يتبع به العريم في قسمة المراضاة لا القرعة (ان جاز بيعه) أي الدين بان حضر المدير وأقر وكان ملأ تأخذه الاحكام وأما أحد كل واحد دينا على رجل غير لا آخر فلا يجوز لما فيه من ذمة بذمة وهو لا يجوز أن كان الدين على رجل واحد يأخذ كل منهما منه ما يخصه جاز (و) جاز في قسمة المراضاة (أخذ أحدهما قطنية) كقول (والا آخر قطنية)

لدايد والامنع لما فيه من بيع طعام بطعام لأجل وأما في القرعة فلا يجوز لانه لا يجمع فيها بين صنفين (و) جاز (خيار الواحدة أحدهما) وخيارهما معاد ادخل على ذلك أو جعله بعد القسم وظاهره في المراضاة والقرعة وهو ظاهر المدونة (كالبيع) في المدونة كورة في الخيار المختلفة باختلاف السلع وفيما بعد رضا وغير ذلك ويصح رجوع قوله كالبيع أقوله وأحد أحدهما قطنية الخ وفيه المناجزة كما قدمنا لا لقوله وأخذ وارث عرضا الخ لانه ان جاز بيعه يعني عنه (و) حار لك يا من استعرت أرضا مدة معينة باللفظ أو العرف تعرض فيها شجرا (غرس أخرى) بدل المقلوعة (ان انقلعت شجرتان) قبل تمام المدة بها أو



أو بفعل فاعل (من أرض غيرك إن لم تكن) المغروسة (أخر) من الأولى من جهة عروقها أو من جهة قرونها التي تستريحها  
الأرض وشبهه في الجواز قوله (كغرسه) أي كجواز غرس صاحب الأرض شجرة (بجانب نهرك الجاري في أرضه) أي أرض العارس  
وليس لب النهر معارضة رب الأرض في ذلك (وجعلت) بإرب النهر الجاري (٤٤٣) في أرض غيرك (في طرح كاسته) أي

كما سعة نهرك الذي  
يجانبه غرس غيرك  
(على العرف) لكن إن  
جري بالطرح على حاقته  
وكان هناك سعة فلا  
يجعل به كما أشار به بقوله  
(ولم تطرح) المكاسة  
(على حاقته) أي النهر  
إذا كان بها شجر غيرك  
(إن وجدت سعة) والا  
طرح عليها (وإن جاز  
ارتزاقه) أي أقاسم  
(من بيت المال) وحينئذ  
بحرم عليه الأخذ من  
بقسم لهم كأم (لأشهادته  
على من قسم لهم أن كل  
واحد وصله حقه من  
القسم فلا يجوز ولو تعدد  
لأنه شهادة على فعل  
النفس وهذا إذا شهد عند  
غير من أرسله وأما عند من  
أرسله فيجوز وفي  
الحقيقة كلام المصنف  
غير محتاج لتفسيره  
حقيقة الشهادة إنما  
تكون عند غير القاضي  
الذي أرسله وأما عند  
من أرسله فاعلام بما  
حصل (و) جاز (في  
تفسير) مشترك بين  
اثنتين مناصفة (أخذ  
أحدهما ثلثه والآخر  
ثلثه) أو أقل أو أكثر  
مراضاة فقط لا قرعة

الواحدة ولو لم يحصل بها خبر (قوله أو بفعل فاعل) أي سواء كان غير المستعير أو كان هو المستعير  
(قوله إن لم تكن المغروسة) أي التي تريد غرسها (قوله من جهة عروقها) أي بأن تكون عروقها  
المعية في الأرض تصرفا بما تجاوره أو تملكه (قوله بياض الأرض) أي الأرض البيضاء أي المشرقة  
بالشمس فتضعف منفعتها يستألفه (قوله الجاري) أي الذي أجريته في أرضه بأذنه وأرسلته لأرض  
(قوله وليس لب النهر معارضة رب الأرض في ذلك) طاهره مطلقا أضرب بالنهر أم لا وقبضه للمعنى بما إذا  
لم يضرب به وهو مقتضى التشبيه في كلام المصنف اهـ بن (قوله كاسته) أي طينه الذي يخرج منه (قوله  
على العرف) أي على عرف أهل البلد من طرحها على حاقته أو عيادته (قوله لكن إن جرى) أي العرف  
وقوله بالطرح على حاقته أي وكان بها شجر وكان هناك سعة وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن قول  
المصنف ولم تطرح بحاقته الخ كالمستثنى مما قبله (قوله والطرح عليها) أي على حافة النهر يعني في أسفل  
الشجر المغروس على حافة النهر لا على أعلى الشجر كذا في عبق والذي في المدونة كما في المواق أنه إن ضاق  
ما بين الشجر طرحت فوقها (قوله وحينئذ) أي وحين أدرزق الإمام القاسم من بيت المال حرم عليه الأخذ  
بمن يقسم لهم سواء كانوا أيتاما أو لا وكذلك إذا جعل له الإمام أو القاضي في كل تركه أو في كل شركة كذا سواء  
قسم أو لم يقسم فإنه ممنوع بالأخلاف وأما إذا جعل له في كل تركه أو شركة كذا إذا قسم وقسم بالفعل  
فأخذه مكره كانوا أيتاما أم لا وأما الشركاء إذا تراخوا على من يقسم لهم بأجر معلوم فذلك جائز بالأخلاف  
هذا محصل ما في المدونة والتوضيح وابن عرفة عن عياض (قوله وهذا إذا شهد عند غير من أرسله) أي  
وسواء كان مقام من طرف القاضي أو لا كما هو المنصوص في المواق وغيره وأما قول عبق وهذا كله إذا  
لم يكن مقام من طرف القاضي والأجازت شهادته على فعل نفسه عند من أقامه وعند غيره فهذا القيد غير  
صحيح والنص بخلافه أنظر المواق وغيره اهـ بن (قوله وأما عند من أرسله فيجوز) أي ولو بعد عزله حيث  
نولي بعد ذلك وشهد عنده حال التولية (قوله وفي قفيز أخذ الخ) أخذ عطف على ارتزاقه والجار والمجور  
أعني في قفيز فاصل بين العاطف والمعطوف والقفيز ثمانية وأربعون ساعة وهو المسمى عندنا بمصر رقيقة  
هـ شيخنا عدوى (قوله مراضاة فقط لا قرعة) أي وأما بالقرعة فيمنع ولو على القول بدخولها في المثليات  
لأنه لا بد في الجوازي هذه المسئلة من رضا الشريكين بالتفاضل والقرعة إنما تكون عند المشاحة وما ذكره  
المصنف من الجوازي مسئلة القفيز أو وقع القسم مراضاة مبني على أن المراضاة تميز حق لأنها بيع والا  
فالمع فساد كره المصنف من الجوازي فرع مشهور مبني على ضعف لأن المشهور أن المراضاة بيع (قوله  
دا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة) أي وكذا إذا كان الثلث أردأ من الفضل وهو معنى قول  
الشارح لا تقي ويؤخذ منه الخ وأما إذا كان الثلثان أردأ فالمع لدوران الفضل من الجانبين (قوله لأن  
راد أحدهما عياض الخ) أي لا يجوز إذا اقتسم عينا أن يريد أحدهما الجيدة عينا لا أخذ الرديئة لأجل داءة  
بأخذها ولا يجوز إذا اقتسم أطعما أن يريد أحدهما الجيد كيلا لا يردى لداءة ما أخذه (قوله لدوران  
الفضل من الجانبين) أي الفصل الحكمي لأن الجودة منزلة منزلة الزيادة في العدد فصاحب الجيدة يرغب  
لما لجودتها أو كانت أقل عددا وأخذ الدنية يرغب لما لكثرتها فلما دار الفصل من الجانبين اتفق قصد  
المعروف فعلم جانب البيع (قوله في الجواز جار) أي بأن دفع أخذ الأردأ لأجل جود ريادة  
(قوله كما إذا استويا جودة أو رداءة) أي وراد أحدهما صاحبه (قوله أحد أحدهما) على سبيل المراضاة  
ولا يجمع في القرعة بين نوعين (قوله على أنها) أي المراضاة تميز حق وهو فرع مشهور مبني على ضعف

إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة (أو راد) أحدهما (عياض) لصاحبه لأجل داءة بصيبه (أو) اد (كيلا لداءة) في منابه وسواء  
كل المقسوم عينا أو طعاما فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين ويؤخذ منه أن الزيادة ذوات في الآخر دجار كما إذا استويا جودة  
أو رداءة (و) جار (في كلاً من قفيز) من حب مشترك بينهما سوية (وثلاثين درهما) كذلك (أحد) أحدهما عشرة دراهم وعشرين  
قفيزا) والآخر عشرين درهما عشرة أفقرة (ان اتفق القميص) أو غيره من الحب (صفة) سمر أو محبولة نعيم أو علشا بناء على أنها تميز حق



لا يبيع غيره قسم المكمل وحده تقاشلا و الدراهم وحدها تقاشلا وقد علمت بجوازها حيث اتفق بجودة أو رداءه فإن اختلفت صفة الصبح لم يجر لا اختلاف الأغراض فينتقي المعروف وكذا أن اختلفت الدراهم لكن العبرة في الدراهم باختلاف الرواج لا بالذات فاختلافها في صفتها مع الاتفاق في الرواج لا يضر على المعتمد (٤٤٤) لأنها لا ترد لأعيانها (ووجب غلبة قبح) وعبره من الحب (ليبيع) أي

(قوله لا يبيع) أي والامتنع لما يبيعه من بيع طعام و دراهم بمثلها وقوله بمنزلة أي وذلك بمنزلة الخ (قوله فان اختلفت صفة الصبح) أي بان أخذ أحد مما يحمله والاخر سمرا أو أخذ أحد مما تقيها والاخر غلثا (قوله لا اختلاف الأغراض) أي لان عدولها بمائها هو الأصل من أخذ كل واحد حصته من الاقصة والدراهم انما هو لعارض وهو هنا المكايسة (قوله وكذا ان اختلفت الدراهم) أي في الصفة فانه لا يجوز كما قاله بعضهم وعلى ذلك أنها اذا اختلفت في الصفة اختلفت الأغراض فينتقي المعروف لان عدولها بمائها هو الأصل من أخذ كل واحد حصته في الدراهم انما هو لعارض المكايسة وقوله لكن العبرة بالخ هذا إشارة لطريقة أخرى وهي المعتمدة وحاصلها أنه لا يشترط في الجواز اتفاق الدراهم في الصفة والعبرة انما هو باتفاقها في الرواج فاختلافها في الصفة مع لاتفاق في الرواج لا يضر وهذه الطريقة ظاهر المصنف حيث خصص شرط الاتفاق في الصفة بالبيع فيقتضي أن الدراهم لا يشترط اتفاقها في الصفة (تنبيه) مثل مسألة المصنف في الجواز مسألة المدونة وهي مائة فقير قبح ومائة فقير شعير شركة بين اثنين اقتسماها مراعاة فأخذ أحدهما ستين فمعا وأربعين شعيرا وأخذ الاخر ستين شعيرا وأربعين فمعا فاجوز مع اتفاق الحب في الصفة بناء على أنها تميز حق (قوله ووجب غلبة قبح ان زاد غلثه على الثلث) أي سواء كان الغلث تناء أو غيره وكذا يجب تنقية لم زاد حشفه البالي الذي لا حلاوة فيه على الثلث وانما وجبت الغلبة عند زيادة الغلث على الثلث أي لان بيعه من غير غلبة فيه غير ركثير (قوله بخلاف القسمة) أي بالقرعة بناء على دخولها في المكيلات والمورونات وانما اعتقر فيها عدم الغلبة لأنها لا تميز حق فيغفر فيها ما لا يعتقر في البيع وذكر المصنف مسألة البيع هنا مع أنه لا تعلق لها بالقسمة إشارة الى أن الغلبة فيها ليس حكمها كالبيع (قوله وجار في القسم جمع تراخ) أشار الشارع بهذا الى أن قول المصنف وجمع الخ ليس عطف على فاعل وجب ولا ندب بل على فاعل جار المتقدم ومحل حوار الجمع اذا تراخا لما لم يطلبها القسم ولم يذ كر اجمعا ولا افرادا أما لو طلب الجمع أحدهما كان واجبا فان طلبها الافراد كان الجمع ممنوعا (قوله كل ما يلبس) أي ومنه القراء كما ابيض (قوله وهكذا) أي ثم يجمع في القسم فتقر عند التقويم وتجمع عند القسم بالقرعة لأنها وان كانت أصنافا حقيقة لم تكن جمعا لها كالصنف الواحد لان الغرض من هذه الاصناف واحد وهو السنن واتقاء الحر والبرد (قوله فلا يجب افراد كل صنف على حدة) أي بالقسم بل يجوز رجوعهما (قوله ولو كصوف) هذا ما بالغة في محذوف أي وجمع بز مختلف ولو كان الاختلاف كصوف الخ (قوله لا جمع أرض) أي لا يجوز في قسمة القرعة جمع أرض كبعل وهي التي يشرب زرعها عروقه من رطوبتها (قوله أو غرب) أي أدوات ترعرب (قوله فتعابر المعطوفان) أي لان العرب معطوف على محذوف وهو الدولاب وهما معايران لأنه عطف على تر حتى يلزم عطف الخاص على العام بأولان العرب ينسب من البئر (قوله مطلقا) أي سواء كانت بدولاب أو عرب (قوله فلا يجوز الجمع بينهما) أي بين البعل وبين ذات لبئر ذات العرب (قوله كالنوعين) أي فان الركة من الاول العشرون من الاخيرين صنفان فمثل تلك الاراضي منزلة الانواع لمختلفة هي لا تجمع في القرعة (قوله والبيع) مبتدأ وقوله كالبعل خبره وقوله في تلك الاقسام أي اقسام المطوق والمفهوم فلا يجمع أرض سبيع مع ذات لبئر بدولاب أو غرب ولا معها ما أو اما جمع السبيع من البعل فقد تقدم للمصنف جوارحه وهو أحد قولين والاخر المصنف أشار له المصنف سابقا لو وقوله وهو أي السبيع مدخول الكاف أي في قول المصنف كبعل (قوله والمراد ثمر البخل خاصة) الصواب المحرم اذ لا فرق بين البطم وعبره من القواكه كافي بن وقوله بدليل الشرط الا في أي وهو قوله وانما هذا من بئر أو رطب

لاجل بيعه (ان زاد غلثه على الثلث والا) يزد على الثلث بان كان الثلث قد دون (بدت) الغلبة بخلاف القسمة فلا يجب فيها الغلبة ولو زاد الغلث على الثلث (و) جار في القسم (جمع نر) البز بفتح الباء كل ما يلبس من قطن أو كتان أو صوف أو خز أو حرير مخيط أو غير مخيط أي جمع بعضه لبعض بعد أن يقوم الكتان على حدة والقطن على حدة وهكذا فلا يجب افراد كل صنف على حده (ولو كصوف وحرير) لأنها كالصنف الواحد عندهم لان المقصود منها اللبس وأما الزينة فلا تعتبر شرطا وسواء احتمل كل صنف القسمة على حده أم لا (الا) جمع أرض (كبعل وذات) أي مع أرض ذات (بئر) بدولاب (أو غرب) أي ذو كبير فتعابر المعطوفان والاوجه في التعاير أن يقال ذات بئر مطلقا أو ذات غرب من بحر أو غدير فلا يجوز الجمع بينهما في القرعة لا اختلاف ركاة ما يخرج منهما فكأننا

صنفين متباعدين كالنوعين ومطوقه ثلاث صور البعل مع كل منهما ومعهما معا ومفهومه أن ضم ذات الدولاب لذات العرب جائز والبيع وهو ما يروى بالماء الواصل لها من الاودية والاهار كما جعل في تلك الاقسام وهو مدخول الكاف (و) لا يجوز (عمر) بالمثلثة أي قسمة على رؤس الشجر والمراد ثمر البخل خاصة وهو البطم الصغير كالذي لم يبدعه للاحه بدليل الشرط الا في (أو ررع)



بارضه قبل بدو صلاحه بالحرص أي التحري (أن لم يجزأه) أي لم يدخله على (٤٤٥) الجذب أن دخل على التبقية أو سكتا لأن قسمه

من البيع وهو يمنع  
بيعه منفردا بالتحري  
قبل بدو صلاحه على  
التبقية فان دخل على  
جذوه عاجلا جازوا ما  
إذا بدا صلاحه فالمنع  
بالأولى في قسمه بالحرص  
على أصوله لأنه روي  
والشك في التماثل  
كتحقق التفاضل فلا  
يقسم إلا كيلا أو بيعا  
ليقسم ثمنه (كقسمه)  
أي ما ذكر من الثمر  
والزرع (بأصله) أي  
مع أصله وهو الشجر  
وأرض الزرع فلا  
يجوز مطلقا دخلا على  
الجد إذا بدا صلاحه  
أولا كثمر غير النخل  
منفردا لما فيه من بيع  
طعام وعرض بطعام  
وعرض فالتشبيه في  
مطلق المنع لا يقيد  
الشرط المتقدم وفاقا  
للشارح (أو) قسمه  
(قنا أو درعا) بقسمة  
ونحوها فلا يجوز إذا  
صلاحه أم لا للشك في  
التماثل المؤدي إلى المزاينة  
(أو) قسم (فيه فساد)  
ولا يجوز ولو مرضاة  
لأنه عن أصالة المال  
سلافا فائدة (كياقوتة  
أو كعبير) ليسف وأما

وفيه أن هذا شرط في شيء خاص فلا ينتج التخصيص في جميع السباق: قوله (أو زرعه بارضه) أي لا يجوز قسم  
الزرع القائم في أرضه (قنا أي التحري) أي بأن يتحري أن زرعه أو يلح تلك الجهة قدر زرع أو يلح تلك الجهة  
ويأخذ كل واحد جهة (قوله لأن قسمه من البيع) هذا التعليل يقتضي أن الممنوع قسمه مرضاة لأنها من  
البيع وأن قسمه بالقرعة غير ممنوع وليس كذلك بل قسمه على التبقية أو السكوت ممنوع مطلقا كانت  
القسمه مرضاة أو بالقرعة قنامل (قوله فان دخل على جذوه عاجلا جار) أي إذا وجدت بقية شروط بيعه  
على الجذب من الانتفاع به والاضطرار وعدم التماثل وكذا كره من (قوله فالمنع بالأولى) أي إلا ما سباني استثنائه  
من الثمر والغيب فانه يجوز قسمه بالحرص بأشروط السنة التي ذكرها المصنف (قوله بالحرص على  
أصوله) أي ولو دخل على الحد (قوله فلا يقسم إلا كيلا) أي بعد جذوه بالقتل (قوله أولا) أي بأن دخلا  
على السكوت أو التبقية (قوله كثمر غير النخل) أي كما يمنع قسم ثمر غير النخل بالتحري قبل بدو صلاحه  
ولو دخل على جذوه كذا قال الشارح تبع العبق ورد من بابه غير مسلم بل ثمر غير النخل كثمر النخل إذا قسم  
فردا بالحرص يمنع أن دخلا على التبقية أو السكوت وأما أن دخلا على الجد إذا فيجوز (قوله لما فيه الخ) علة  
لقوله فلا يجوز مطلقا (قوله طعام وعرض) أي والعرض مع الطعام بقدر أنه طعام والشك في التماثل  
كتحقق التفاضل (قوله لا يقيد الخ) أي لأن قسمه بأصله ممنوع ولو دخل على الجد (قوله وفاقا لشارح) قال  
بن وهو غير صواب والصواب ما قاله غيره من جعل التشبيه تاما فقال كقسم ما لم يبد صلاحه من الزرع والثمر  
مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فيمنع مع اشتراط التبقية أو السكوت وأما على الجد فيجوز وأما قسم ما بدا  
صلاحه مع أصله فيمنع ولو دخل على جذوه لأن فيه بيع طعام وعرض طعام وعرض وهذا هو الموافق لنص  
المدونة ونصها قال سلك إذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيها ثمر فلا تقسم الثمار مع الأصل قال ابن القاسم وإن  
كان الثمار طلعاً أو ودياً لا أن يجزأه مكانه اه وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن تقول لا يجوز قسمه الزرع  
والثمر بالتحري وقبل بدو صلاحه حيث دخل على التبقية أو السكوت ويجوز إذا دخل على الجد وأما بعد  
بدو صلاحه فلا يجوز مطلقا لا البيع والغيب فانه يجوز بالشرط السنة التي ذكرها المصنف وهذا كله  
إذا أريد قسمه بدون أصله وأما لو أريد قسمه معه فإن كان لم يبد صلاحه جار أن دخلا على الجد ومنع أن دخلا  
على التبقية أو السكوت وإن كان قد بدا صلاحه منع مطلقا ولو دخل على الجد هذا على طريقة غير مبرام  
وهي الصواب وأما على طريقة أخرى قسم مع أصله منع مطلقا بدو صلاحه أو لا دخلا على التبقية أو الجد  
أو السكوت (قوله أو قسمه) أي الزرع تحري باقتا أي حرما وهو أي قوله أو قناعتف على بأصله (قوله فلا  
يجوز) أي وأما يقسم بعد نصفيته بمعياره الشرعي وهو الكيل وإنما امتنع قسم الزرع هنا قنا وجر بيع  
لقت جزافا كما تقدم في قوله رقت جزافا لا منفوشا لكثرة الخطر هنا إذ يعتبر في كل من الطرفين شروط الجراف  
لو قبل بجوازه لا بخلاف البيع فأنما تعتبر في طرف المبيع فقط وهو القن (قوله إلى المزاينة) أي لأن  
كلام من الشر يكتنير بريد بن الآخر أي دفعه وغلبته وما ذكره الشارح من التعليل يشير إلى أن مراد المصنف  
بالزرع هما يمنع فيه التفاضل وأما غيره كالبرسيم فسيأتي الكلام عليه عند قوله كيقول (قوله أو فيه فساد)  
صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح والموصوف المحذوف عطف على قسمه من قوله كقسمه بأصله  
(قوله كياقوتة) أي رقص وألوة فلا يجوز قسم واحد مباد كراصفين وأخذ كل واحد من الورثة نصفا  
مرضاة أو بالقرعة وكذا يقال في الجفير (قوله وأما المردوجان كالحقن) أي والعلين والمصراعين وحلح  
من المزدوجين الكتاب إذا كان سفرين (قوله فيجوز مرضاة) أي لا مكان كل من الشريكين شراء فردة أخرى  
يكملهما لا انتفاع كذا قاله فيقال هذا التعليل يجري في القرعة أيضا قنامل (قوله أو في أصله بالحرص)  
عطف على أن لم يجزأه (قوله مع مقبله) أي مع ما قبل قوله تقسمه بأصله وهو قوله وثمراد معناه وثمر على أصله  
(قوله ويحمل هذا الخ) على الجواب الأول بصيرا الاستثناء وهو قوله إلا الثمر متصلا وعلى الجواب الثاني

المردوجان كالجفير ويجزأه مرضاة لا قرعة (أو في أصله بالحرص) بفتح الخاء المعجمة أي الحرر والتحري فيمنع ثم أن كانت في معنى  
مع تكرار مع قوله تقسمه بأصله وإن كانت بمعنى على تكرار مع مقبله وأجيب باختيار الثاني ويحمل هذا على ما إذا بدا صلاحه وذلك  
قبل بدو أو أن هذا يحمل على ثمر غير النخل وذلك في النخل خاصة بدليل الشرط بعده كما قدمنا



(كَيْفَل) لا يقسم على أصله بالحرص بل يباع ليقسم ثمنه إلا أن يدخلا على جذره وكان فيه تفاضل بين فيجوز أن لم يكن تفاضل بين ودخلا على جذره جاز أيضا عند أشهب وروى عنه لأنه ليس روي بأقصد الجواز على الدخول على جذره واستثنى من قوله أو في أصله بالحرص قوله (إلا الثمر) بالثلاثة والمراد ثمر النخل خاصة بدليل ما يأتي في الشروط (والغنب) فيجوز قسم كل على أصله بالحرص للضرورة أولا ما يمكن حرره باختلاف غيرهما من الثمار لتغطية بعضه بالورق بشروط ستة أشار لاولها بقوله (إذا اختلفت حاجة أهله) بأن احتياج هذا لأكل وهذا للبيع (وان) كان الاختلاف (بكثره أكل) (٤٤٦) وقلته بأن يكون أكل أحدهما أكثر من الآخر لكثرة عياله دون الآخر والشروط

الثاني قوله (وقل) المقسوم لأن كسثر فلا يجوز قسمه بخرصه والتفصيل ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفا والثالث قوله (وحل بيعه) أي بدو صلاحه والرابع قوله (واتخذ) المقسوم (من سر أو رطب) فلو كان بعضه يسر أو بعضه رطباً قسم كل منهما على حدته فلو صار تمر يابساً على أصله لم يجز قسمه بالحرص بل بالكيل لأن في قسمه بالحرص حينئذ اتعالا من البقيين وهو قسمه بالكيل إلى الشك واليه أشار بقوله (لا تمر) فيمنع وأشار للخامس بقوله (وقسم بالقرعة) لا بالمسارعة لأنها بيع محض فلا يجوز في مطعوم إلا بالقبض بجزء السادس أن يقسم (بالتحري) أي في كبله لا قيمته فيتحري كبله ثم يفرع عليه لأنه يتحري قيمته ثم يفرع عليه كافي المقومات ولا أنه يتحري ورثته ثم يفرع

يصير منقطعاً وانما حل ما هنا على ما بدأ صلاحه وما تقدم على ما لم يبدأ صلاحه لا لاطلافه المنع هنا وتقييده فيما مر ولا شك أن ما لم يبدأ صلاحه انما يمنع قسمه إذا لم يدخلا على جذره والجار وأما ما بدأ صلاحه فيمنع قسمه مطلقاً ولو دخلا على جذره وقوله أو أن هذا محمول على غير النخل أي الذي لم يبدأ صلاحه وقوله وذلك في النخل أي في ثمر النخل الذي لم يبدأ صلاحه وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقتضي أن ثمر غير النخل الذي لم يبدأ صلاحه يمنع قسمه بالحرص مطلقاً ولو دخلا على الجذري بخلاف ثمر النخل الذي لم يبدأ صلاحه فانه انما يمنع إذا لم يدخلا على الجذري وليس كذلك بل ثمر غير النخل كثمر النخل كما مر على الصواب فالأولى الحل الأول (قوله كَيْفَل) أي من كراث وسلق وكزبرة وبصل وجوز وفجل وخس اه قال شيخنا وما قيل في البقل يقال في زرع البرسيم وحاصل ما في البقل أن تقول إذا قسم على التبقية أو السكوت فالتنعيداً صلاحه أو لا قسم بارضه أو وحده وان قسم على الجذري كان هناك تفاضل بين أجزاء اتفاقاً وان لم يكن تفاضل بين أجزاء أشهب وعبد الحق ومنعه غيرهما لافرق بين كونه بدأ صلاحه أم لا قسم وحده أو مع أصله (قوله لا يقسم على أصله) أي لا يقسم حالة كونه على أصله التي هي الأرض (قوله شروط ستة) أي فإذا وجدت جازت القسمة سواء دخلا على الجذري أو على التبقية أو على السكوت (قوله لكثرة عياله الخ) الأولى سواء أراد عيال أحدهما على عيال الآخر أو لا فلا يشترط اختلاف عددهما بل المدار على اختلاف الحاجة مطلقاً ولو كان الاختلاف بكثرة أكل عيال أحدهما وقلة أكل عيال الآخر ولو مع اتفاقهما عدداً كافي بن خلافاً لما في عقب من اشتراط اختلاف عددهما (قوله فلا يجوز قسمه بخرصه) أي وانما يقسم بالكيل بعد جذره أو يباع ليقسم ثمنه (قوله ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفاً) هذا ما أخبره شيخنا وقال عجم أن القلة معتبرة بالعرف (قوله وحل بيعه) أي على التبقية لا مطلقاً محلل للبيع لأن له غيراً إذا بلغ حد الانتفاع به حل بيعه لكن على الجذري لا على البقاء فلا يجوز قسمه إذا كان القسم على البقاء كما هو الموضوع هنا فالصحيح غير ما لم يجز بيعه على البقاء لم يجز قسمه على التبقية وإلى كون المراد وحل بيعه على التبقية أشار الشارح بقوله بدو صلاحه يعني بالأجرار أو الأصغر أو بالنسبة لثمر النخل وظهور الخلوة فيه بالنسبة للغنب (قوله قسم كل منهما على حدته) أي ولا يجمعان في القسم بالحرص (قوله إلى الشك) أي وهو قسمه بالحرص (قوله بالتحري أي في كبله) أي بأن يتحري كبل ما على النخل الذي في الجهة القلانية وكيل ما على النخل الذي في الجهة القلانية فادان ساري الكيلان صرت القرعة بينهما وإلى هذا أشار الشارح بقوله فيتحري (قوله شامل للثلاثة) أي تحري الكيل وتحري الوزن وتحري القيمة (قوله شرط الشيء) أي الذي هو التحري بقوله في نفسه أي لأن الموضوع قسمه بالحرص والحرص هو التحري (قوله موهم) أي لأنه ينهم منه تحري لوزن أو تحري لقيمة (قوله وهذا) أي اشتراط تحري الكيل (قوله لا بد منها الخ) أي ولا يشترط قلته ولا اتحاده من سر أو رطب ولا يباي ذلك في البطح الرامخ والحاصل أن البطح ما صغير وهو المشار إليه بقوله وثمر وزرع أن لم يجدها بشرط في جوار قسمه بالحرص الدخول على الجذري فقط وأما البير وهو الرامخ ولا بد في جوار قسمه بالحرص من الشروط المذكورة هنا في المنع الا بشرط القلة والاتحاد من سر أو رطب وحلية البيع فالمشترط فيه تحري الكيل

عليه فالتحري الذي هو شرط تحري خاص بالكيل والحرص الذي هو موضوع المسئلة تحري عام شامل للثلاثة فلا يلزم والقسمة شرطاً لشيء في نفسه ولو صرح المصنف بالكيل كان أحسن لأن كلامه مرهم وهذا في محل معيار البطح والغنب بالكيل فقط أو هو مع الوزن وأما ما في بلد معيارهما فيه الوزن فقط كما صرفه تحري ورثته فإله الأشياخ كالبلح الكبير تشبيهه في جوار قسمه بالحرص وهو كالاتشاء من قوله وحل بيعه كانه قال إلا البطح الكبير وهو الرامخ فانه يجز قسمه بالحرص وان لم يحل بيعه ونقية الشروط من اختلاف الحاجة وان يقسم بالقرعة وان يتحري كبله لا بد منها ويراد هنا بشرط وهو أن لا يدخلا على التبقية أو الأفسد (و) إذا قسمهما



ذلك كذلك ثم اقتسمها الاصول فوقع ثمر هذا في أصل هذا والعكس ونشأ في السقي (سقي ذوالأصل) وإن كانت الثمرة لغيره وما تقدم في تناول البناء والشجر الأرض من قوله ولكل منهما السقي فعند عدم المشاحة (كباثعه) أي الأصل (المستثنى) لنفسه (ثمرته) فالسقي على البائع (حتى يسلم) الأصل لمشتريه وهو لا يسلمه إلا بعد الجذاذ وبالإستثناء تجوز إباحة الحكم الشرعي بوجوب انقضاء الثمرة المأبورة للبائع ولو لم يستأجرها ما لم يشترطها المشتري لنفسه كما تقدم في تناول البناء فليقرأ المستثنى بفتح النون اسم فاعول وثمرته بالرفع نائب الفاعل أي الأصل الذي استثنى له الشرع ثمرته عند بيع أصلها (أو) قسم (فيه تراجع) (٢٤٧) بين المتقاسمين فلا يجوز كدارين أو

عبدان بينهما أحدهما بمائة والأخر بمائتين على أن من صار له ذو المائة يدفع لصاحبه خمسة وعشرين أذ كل منهما لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه فقبه غرر وجهالة (الأن يقل) ما يتراجعان فيه كنصف العشر فدون فيجوز والراجح المنع مطلقا وعندنا في القرعة كما يشعر به التعليل المذكور وأما المراضاة فجائزة مطلقا قل أو كثر (أو ليس في ضرر) لا يجوز قسمه قرعة ولا مراضاة لأنه ابن بلبن من غير كيل وهو مخاطرة وقار (الافضل بين) فيجوز لأنه على وجه المعروف (أو قسموا) دار مثلا (لا يخرج) لأحدهما فيمنع (مطلقا) بقرعة أو مراضاة وهذا إن دخلا على ذلك (وصحت) القسم (أن سكتانه) (وكان) (أشريكه) (الانتفاع) بالمخرج الذي صار في نصيب صاحبه وليس له منعه (ولا يجبر) أحد من الشركاء (على قسم

والقسم بالقرعة واختلاف حاجة أهله والدخول على الجسد أو أمانة ما كان البيع قد بدا صلاحه فيجوز قسمه ولو على التبقية بالشروط التي ذكرها المصنف (قوله ذلك) أي البيع والعقب وقوله كذلك أي بالشروط المذكورة (قوله وبالعكس) أي ووقع ثمر هذا الثاني في أصل هذا الأول (قوله سقي ذوالأصل) المفعول محذوف أي أصله أو نخله (قوله فليقرأ الخ) هذا غير متعين بل يجوز قراءته بكسر النون على أنه اسم فاعل ويحمل على ما إذا كان الثمر غير مؤثر كداني عقب وهذا انما يظهر على القول الضعيف من جوار استثناء البائع ثمر المأبور بناء على أن المستثنى سبق فقط لا أنه مشتري والامنع (قوله أو فيه تراجع) عطف على أول الممنوعات وهو قوله لا كثر أو زرع أن لم يحد (قوله على أن الخ) أي ودخلا قبل القسمة على أن من صار الخ وقوله أذ كل منهما لا يدري أي حال القسمة (قوله كنصف العشر) أي كمالو كانت إحدى الدارين تساوي مائة والأخرى تساوي تسعين ودخلا على أن من أخذت المائة يدفع خمسة (قوله والراجح المنع مطلقا) أي كما قال ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين مطلقا وما قاله المصنف تبع فيه اللغوي وهو ضعيف وإن سلمه ابن عبد السلام (قوله التعليل المذكور) أي وهو قوله أذ لا يدري كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه (قوله قل) أي ما يتراجعان فيه أو كثر (قوله أولبن في ضرر) أي كان يكون بينهما قرعة واتفقا على أن كل واحد يحملها يوما أو بقرتان واتفقا على أن كل واحد يأخذ واحدة يأكل لبنهما مع بقاء الشركة سواء تراضيا على أن هذا يأخذ هذه وهذا يأخذ الأخرى أو اقترعا فلا يجوز سواء اتفق ذواللبن أو اختلف كبقر وغنم (قوله فيجوز) أي إذا كانت القسمة مراضاة وسواء اتفق ذواللبن كبقر أو اختلف كبقر وغنم وكذا إذا كانت مهاداة على ما مر عن عقب (قوله لأنه على وجه المعروف) أي لأن أحدهما ترك الآخر الفضل على وجه المعروف فلا مخاطرة (قوله لا يخرج) مثل المخرج المرحاض والمباح فاذا قسما داخلين على أنه لا مراضاة أو لا مطبخ لأحدهما كانت القسمة فاسدة كانت مراضاة أو بالقرعة (قوله وهذا إن دخلا على ذلك) أعلم أن محل المسع إذا دخلا على ذلك ما لم يكن لصاحب الحصص التي لا يخرج لها محل يمكن أن يجعل له فيه مخرج أو لا يجوز وكذا يقال في المرحاض والمطبخ وظاهر كلام المصنف ولو تراضيا بعد القسمة على خروج من لم يحصل المخرج في نصيبه من المخرج الذي حصل للآخر وهو كذلك لوقوع العقد فاسدا والعالم بعدم انقلابه صحيحا (قوله ولا يجبر الخ) يعني أنه إذا كانت أرض تسقي من عين أو من نهر فقسمت الأرض فاتفقوا على أن العين أو النهر لا يقسم لامراضاة ولا جبرا وإن مجرى الماء المسمى بالقناة لا تقسم جبرا فاذا طلب أحد الشركاء قسمتها أو أبي إلا آخر فلا يجبر إلا بي وإن تراضوا على قسمتها قسمت وإذا لم يتراضوا على قسمتها وقسمت لآخر لا يجبر على قسم المجرى قسم الماء بالماء بالقلد (قوله على قسم مجرى الماء) أي بالقرعة بأن يجعل قناتين وتضرب القرعة (قوله بدليل ما يأتي) أي وهو قوله وقسم أي الماء بالقلد أو لم يحمل ما هنا على القسم بعير القلد لما في ما بعده وذلك لأن قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء الجاري أفادني الجبر على قسمه وقوله عند وقسم أي الماء الجاري بالملد طاهره جبراً عن الأبي فادخل قوله ولا يجبر على قسم الماء الجاري أي بغير القلد بدقت المناقاة (قوله فقد تكلف) هذا جواب من قال (قوله على كل حال) أي سواء فسرنا مجرى الماء بالماء الجاري

مجري الماء) أي محل جريه يجعله قناتين أو أكثر فيجيب إلى عدمه من أباه لأنه لا يقوى الجري في محل دون الآخر سبب ربح أو خلو محل أو خفص آخر وغير ذلك فلا يصل لكل ذي حق حقه على الكمال وأما قسمه مراضاة فجائز ومن قال مراده الماء الجاري فالمراد بالمجرى الجاري وهو من إضافة الصفة للموصوف وإن معناه أي بغير القلد بدليل ما يأتي فقد تكلف بلا فائدة لأن المراد على كل حال أن القسمة المتبعة لا تجعل قناتين أو أكثر جبراً مراضاة فإن قال بل معناه أن الماء الجاري أي الذي شأنه الجري كالعين والعيون لا يقسم بجبر فيه بين النصيبين قلنا هذا ممنوع مطلقا بالجبر والمراضاة أو ليا فيه







(وأعطى كلا) من  
الاوراق (لكل) من  
الشركاء وهذا ظاهر  
إذا استوت الانصباة أو  
اختلفت وكان المقسوم  
عسروضا فان اختلفت  
وكان عقارا لم يظهر ولم  
يصح غالبا كزوجة  
وأخ لام وعاصب فلا  
ينبغي أن تفعل هذه  
الصفة لما يلزم عليهما من  
التفريق المضرا أو إعادة  
العمل مرة فمرة وهو من  
ضباع الوقت فيما لا ينبغي  
فتعين الأولى (ومنع  
اشترى) الجزء (الخارج)  
أي ما يخرج قبيل  
خروجه لأنه مجهول  
العين ويشعر تسليمه  
عند العقد (ولزم)  
القسم بقرعة أو تراخ  
حيث وقع على الوجه  
الصحيح فمن أراد الرجوع  
لم يكن له ذلك (ونظر في  
دعوى جور أو غلط  
وحلف المنكر) منهما  
حيث لم يتضح الحال  
(فان تفاحش) الجور  
أو العلط بان طهر ظهورا  
بيننا (أو ثباتا) بالبيننة  
(نقضت) القسم  
وكان الانسب أن يؤخر  
قوله وحلف الخ هنا بان  
يقول والاحلف المنكر

(قوله أو كتب المقسوم) أي اسمه بان يكتب اسم الجهة ويريد المجاورة للمحل المخصوص فيكتب مثلا الجهة  
الشرقية المجاورة لفلان وهكذا (قوله وأعطى كلا لكل من الشركاء) أي فيعطى صاحب النصف في المثل  
الذي قلناه سابقا ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذه الطريقة قد  
تحصل تفرقة في النصيب الواحد قال الشيخ أجدولعله غير مضر في القسمة لأنها لرفع ضرر الشركة وذلك  
حاصل مع التفريق أيضا وفيه نظوف في الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم  
تفرقه وعليه فيعاد العمل إذا لم يحصل اتصال حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق كذا في عبق قال  
بن وهو كلام تخليط خلاف الصواب والصواب كما لابن غاري وطني وغيرهما أن قول المصنف أو كتب  
المقسوم الخ عطف على قوله ثم روى فكتابة الشركاء مسلط عليه وحاصله أنه إذا كتب الشركاء في أوراق  
بعددهم إما أن يرمي أسماءهم التي كتبها على أجزاء المقسوم أو يقوم مقام روى أسماء الشركاء على الأجزاء  
كتابة الأجزاء معينة في أوراق ستة مثلا أو يأخذ ورقة من الأسماء ورقة من الأجزاء وكل لصاحبه مما يلي  
أن بقي له شيء كالعامل الأول سواء بالتفريق ولا إعادة قسم انظر بن (قوله فتعين الأولى) أي وهي أن يكتب  
أسماء الشركاء (قوله ومنع اشتراء الخ) كأن يكون لشخص من الورثة ربع الدار وأراد مقاسمة شركائه  
فيقول له شخص اشتري منك ما يخرج لك بالقسمة بكذا فيمنع كل ذلك المشتري أجنيا أو شريكا على المعتمد  
وظاهره المنع وقع البيع على البت أو على الخيار وهو ما اختاره عج واختار اللقاني أن يحصل المنع إذا وقع  
البيع على البت لأن وقع على الخيار فلا يمنع بناء على أن يبيع الخيار من عمل وهذا بخلاف ما إذا اشتري حصص  
شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز ويدخله الشفعة ووجه جوازها أنه لما كان الشريك مجبورا  
على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشتراطه للقسم مناقضا لمقتضى العقد والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة  
المصنف أن البائع في هذه المسئلة قادر على التسليم بخلافه في مسئلة المصنف وذلك لأن المشتري لما دخل  
على الشيوع صار المبيع معلوما له ومقدورا على تسليمه من حيث الشيوع بخلاف مسئلة المصنف فان  
المشتري فيها دخل على شراء معين والتعيين غير حاصل في الحال فتأمل (قوله قبل خروجه) ظرف لقوله  
اشترى (قوله ويتعذر تسليمه عند العقد) أي ولأنه قد يخرج ما لا يوافق غرضه (قوله ونظر) أي ونظر الحاكم  
في دعوى جور أو غلط أي في دعوى أحد المتقاسمين أن ما بيده أقل من نصيبه بالقسمة لجورهم أو هو ما كان  
عن عمد أو غلط من القاسم وهو ما لم يكن عن عمد فان تحقق عدم ذلك منع المدعى من دعواه وان أشكل عليه  
الأمر بان لم يتفاحش ولم يثبت حلف المنكر لدعوى صاحبه الجور أو الغلط وان تفاحش الجور أو الغلط بان  
طهر حتى لعبير أهل المعرفة أو ثبت بقول أهل المعرفة نقضت وقوله ونظر الخ هذا في قسمة القرعة (قوله  
حيث) ظرف لقوله حلف (قوله فان تفاحش) أفرد الضمير مع أن المتقدم شيئا أن الجور والغلط لأن  
العطف بارأوني ثانيا نظرا لجوار لا مبرين (قوله أو ثبت) أي أو لم يتفاحش ولكن ثبت الخ (قوله نقضت  
القسمة) أي فان فأتت الأملك بناء أو عرس رجوع للقيمة يقسمونها فان فأتت بعضها ونقي سائرته على حاه  
اقسم ما لم يفت مع قيمة ما فات كأي ح وغيره وقوله نقضت القسمة طاهره نقض القسمة بثبوت العلط ولو  
كان يسيرا وعزاه عياض للمدونة وأشهب وابن حبيب وقيل يعني عن اليسير كالدينار في العدد الكثير وهو قول  
ابن أبي ريد وغيره اه بن (قوله وكان الأسب الخ) أي لان قوله وحلف الخ مرتب على مفهوم قوله فان  
تفاحش أو ثبت (قوله وهذا) أي ماد كرم من قصها ما لم تطل المدة حاصل الفقه ان محل نقص القسمة أن  
قام واحد بانقر بوحده ابن سهل بن عام والطاهر أن ما قار به كنصف سنة كهو وأما ان قام واجده بعد طول  
فلا نقض وهذا طاهر فيما إذا كان الجور أو الغلط ثبت بقول أهل المعرفة وأما لو كان متفاحشا طاهرا لأهل  
المعرفة وغيرهم فلا تنقض القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب بحيث سكت مدة تدل على الرضا فان لم  
تص مدة تدل على الرضا حلف المدعى أنه ما طاع على ذلك ولا رضى به فان حلف كان له بقص القسمة وانما



فإن نكل المتكر عند الاشكال أعيدت القسمة وشبه في النظر والنقض قوله (كلما راضاه) فينظر فيها عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط (إن أدخلنا) فيها (مقوما) يقوم لهما السلع أو المخصص لأنها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت سلا تعديل وتقويم فلا تنقض ولو ظهر التفاحش ولا يجاب له من طلبه لدخولهم على الرضا (وأجبرها) أي لقسمة القرعة (كل) من الشركاء إلا آيين إذا طلبها البعض (إن انتفع كل) من الآيين وغيرهم انتفاعا تاما عرفيا بما يراد له (و) أجبه (لبيع) من أباه من الشركاء لدفع الضرر (إن قصت حصة شريكه) أي شريك الآي وهو من أراد البيع إذا بيعت (مفردة) عن حصة الآخر لأن يلتزم لمن أراد البيع ما تنقصه حصته إذا بيعت مفردة فلا يجبر وهذا فيما لا ينقسم كما هو المتبادر (٤٥٠) من الشرط المذكور عقارا أو عرضا كعبد وسيف لا مثليا ولا فيما ينقسم لعدم الضرر

أدشأن ما ينقسم لا ينقص إذا بيع منفردا فإن فرض أنه ينقص كبعض الثياب وأحد المزدوجين أجبر له الآخر (لا) إن كان المشترك (كربع علة) أي دار اشترت لأن تكسرى وأدخلت الكاف الحمام والفرن والحنان فلا يجبر الآي على البيع لعدم نقص ما يبيع مفردا عادة بل قد يرغب فيه أكثر من شراء الجميع (أو اشترى) مریدا البيع (بعضا) أو وهب له البعض فالمراد ملك البعض مفردا فلا يجبر غيره على البيع معه والحاصل أن من طلب البيع فيما لا ينقسم أجبر له الآخر بشرط أن يتخذ للسكنى ونحوها لا لعل أو تجارة وأن يكون الشركاء ملكوه جملة ولم يلتزم الآي ما نقص من حصة شريكه

حلف لاحتمال اطلاعه عليه ورضاه به ولا يخلف إن نصيبه جورا أو غلطا الظهور للعارف وعبره قوله فإن نكل المتكر عند الاشكال أعيدت القسمة) فيه نظر بل إذا نكل قسم ما ادعى الآخر أنه حصل به الجور أو الغلط منهما على قدر نصيب كل مثلا لو كانت حصة أحدهما تساوي عشرة والأخرى تساوي خمسة عشر على دعوى مدعي الجور أو الغلط فالذي حصل به الجور ما يقابل خمسة فيقسم بينهما من غير رد بين أن أهمه المتكر أو بعد بين المدعي أن حقق المتكر كذبه كما في بن (قوله فينظر فيها) أي في المراضاة عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط فإن وجد الجور أو الغلط فيها فاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم بنقضت وأما إن ثبت الجور أو الغلط بقول أهل المعرفة بنقضت إن كان الجور كثيرا لقليل كما ليعياض وغيره وحكي ابن عرفة عليه الاتفاق وبهم ما يعلم أن التشبيه في قول المصنف كلما راضاه غير تام وذلك لأن الجور الثالث بالبيئة تنتقض به القرعة سواء كان كثيرا أو يسيرا على المعتمد كما علمت وأما المراضاة فلا تنتقض به إلا إذا كان كثيرا نعم على ما قابل المعتمد في القرعة يكون التشبيه تاما تأمل (قوله ولا يجاب له) أي للنقض المفهوم من تنقض (قوله وأجبرها) أي عليها أو أنه ضمن أجبر معنى ألبى فلهذا عداه باللام وظاهره أنه يجبر عليها من أباهاد طلبها البعض كانت حصة الطالب قليلة أو كثيرة وهو كذلك وظاهره أيضا أنه يجبر الآي عليها إن انتفع كل ولو كانت الحصة بعد القسم ينقص منها عما يخصها ولو بيع المقسوم بتمامه وهو كذلك (قوله انتفاعا تاما) أي بان يكون انتفاعه بعد القسم مجازا لا انتفاعه قبل في المدخل والمخرج والمرفق وإن لم يكن الانتفاع بعد القسم مساويا لانتفاعه قبله فالمدار على كون سكناه بعد القسم كسكناه قبله بخلاف ما لو كان القسم يؤدي لعدم سكناه بل لا يجبره فقط فلا يجبر حينئذ ويقسم مراضاة أو بهيأة خلافا لأن المساجشون فالمدار عنده على أي انتفاع كان (قوله بما يراد له) أي للانتفاع به كبيت السكنى ومفهوم الشرط أنه إذا لم ينتفع كل انتفاعا تاما لا يجبر وهو كذلك وحينئذ فيقسم بارتاضي (قوله وأجبر للبيع الخ) يعني أنه إذا اشترى اثنين دار للسكنى أو للقبضة أو ورثاها معا أو وهبت لهما أو تصدق بها عليهما ثم أراد أحدهما أن يبيع حصته وامتنع شريكه من بيع حصته أجبر شريكه على البيع معه إن قصت حصة شريكه ذلك الآي وهو مرید البيع إذا بيعت مفردة عن حصة الآخر (قوله فإن فرض أنه ينقص الخ) فيه نظر بل الصواب أن ما ينقسم لا يجبر به على البيع بحال إذ لو طالب النسم بلجبر له الآخر نظرا بن (قوله لا كربع علة) أي أو اشترياه معا للتجارة (قوله بان راد الخ) فيه إشارة إلى أن أفعال علي بانه اه وقال بن المراد بالآي أكثر على ما صححه ابن غاري الثالث فأكثروا وبمعنى الكثير لا حقيقة اسم التفضيل إلا أنه إذا كان النصف قد دون له الخيار في التمسك بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب الجزء السالم شيء وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف المعيب من السالم ويكون لصاحب السالم من المعيب بقدر ما كان لصاحب المعيب من السالم فلا تستنقص القسمة في الكل بل في البعض وإذا كان المعيب أكثر من النصف وله الخيار على وجه آخر وهو أن يتمسك بالمعيب ولا يرجع

في بيعها مفردة مما ينوها في بيع الحلة ولما ذكر القسمة ذكر ما يطرأ عليها والطارئ أحد أمور عشرة عيب شئ أو استحقاق أو عر يم على ورثة أو عر يم على وارث وعلى موصى له بالثلث أو موصى له بعدد على ورثة وعلى موصى له بالثلث أو عر يم على مثله أو وارث على مثله أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث وذكرها على هذا الترتيب فقال (وإن وجد) أحد المتقاسمين في حصته (عيبا) قديما لم يظهر له عند القسمة (بالأكثر) من حصته بان راد على نصفها (وله ردها) أي القسمة أي إبطالها وتكون الشركة كما كانت قبل القسمة وسواء كان المقسوم عقارا أو حيوانا أو عروضا أي رة التمسك بالحصة ولا يرجع شئ لأن خبرته تنفي ضرره وليس له التمسك بها ويرجع أرش العيب لقوله وحرم التمسك بأقل استحقاق أكثره أي أو عيب أي حرم التمسك بأقل والرجوع وأما التمسك بالرجوع فلا يحرم ومثلي الآخر ما إذا كان المعيب



وجهه الصفقة (فان فات) عند الرد (ما) أي السالم الذي (يد صاحبه) أي صاحب واحد العيب (بكهدهم) أو صدقه أو حبس أو بيع ونحوها لا تغير سوق (رد) صاحب السالم لو وجد العيب (نصف قيمته) أي السالم الفات (يوم قبضه) سواء كان يوم القبض هو يوم القسم أو بعده (وماسلم) من الفوات وهو ما به العيب شركة (بينهما) ان فات (ما) أي المعيب الذي (يده) أي واحد العيب (رد) لصاحب السالم من العيب (نصف قيمته) أي المعيب يوم قبضه أيضا (وماسلم) من العيب والفوات معا (بينهما) فحصله أنه متى فات أحدهما بكهدهم فلا آخر بينهما نصفين مع رد قيمة نصف ما فات يده لصاحبه فلو فات النصيبان معاقال المصنف يرجع ذو المعيب على ذي السليم بحصته مما زادته قيمة السليم على قيمة المعيب فلو كان قيمة السليم عشرة والمعيب ثمانية رجع عليه بواحد (والا) بحد عيبا بالاكتر بل بالاقل بان كان دون الثلث كربع (رجع بنصف المعيب) أي بنصف قيمة مقابل المعيب (مما يده) أي يد صاحب السليم (ثمنا) أي قيمة كما قدرناه مع تقدير مضاف أيضا فهو تمير محمول عن المضاف إليه أي فلا يرجع شر بكا فيما (٤٥١) يددى السالم (والمعيب بينهما)

شر كفة فصاحب  
الصحيح يصير شر بكا  
في المعيب بنسبة ما أخذ  
منه فإذا كان المعيب ربعا  
ورجع صاحبه على ذي  
الصحيح يبدل نصف  
الربع قيمة فلصاحب  
الصحيح نصف ربع المعيب  
والمعتمد أن المراد بالاكتر  
في قوله وان وجد عيبا  
بالاكتر الثلث فما فوق لأن  
العيب مقبض على  
الاستحقاق الذي هو ثاني  
الامور العشرة وقد ذكره  
قوله (وان استحق نصف  
أو ثلث) من نصيب أحد  
المتقاسمين (خير) المستحق  
منه بين التمسك بالباقي  
ولا يرجع شيء وبين  
رجوعه شر بكا فيما يبدل  
شر بكا بنصف قدر  
ما استحق قال ابن القاسم  
في المسدونة إن اقتسما  
عبدان وأخذ هدا عبدا  
وهذا عبدا فاستحق نصف  
عبد أحدهما أو ثلثه فللذي

شيء أو يفسخ القسمة من أصلها وعليه في قول المصنف وله رد ما اجمال (قوله وجه الصفقة) أي باعتبار القيمة وان لم يكن أكثر في التجربة (قوله أو بيع) ما ذكره من أن البيع مفيت ويلزم صاحب السالم أن يرد لو وجد العيب نصف القيمة هو ما في الام وذكروه أبو سعيد في نهدي به وهو الراجح وفي ح أنه غير مفيت ووجد العيب مخبر ان شاء رد ذلك البيع فعود الشركة كما كانت قبل القسمة وان شاء أجاره وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه وهو قول سحنون انظرين (قوله رد نصف قيمته) الاولى قيمة نصفه وهي أقل من نصف القيمة وذلك لأنه لو لم يحصل فوات أخذ النصف من السليم فاذ فات فليأخذ قيمة نصفه لا نصف قيمته تأمل (قوله أو بعده) أي أو كان يوم القبض بعد يوم القسم (قوله وماسلم بينهما) لو قال والمعيب بينهما لم يرد عليه شيء حتى يحتاج للجواب بقول الشارح من الفوات وهو ما به العيب (قوله انه متى فات أحدهما) أي أحد النصيبين وقوله فالآخر أي فالتصيب الآخر (قوله قال المصنف) أي في التوضيح (قوله والارجع الخ) حاصله أنه اذا وجد أحد المتقاسمين عيبا في حصته قليلا كالربع فأقل فان القسمة لا تنقض في الكل بل في البعض وذلك لان صاحب المعيب يرجع على صاحبه بنصف قيمة الصحيح المقابل للمعيب ويصير صاحب الصحيح مشاركا في المعيب قدر ما أخذ منه من الصحيح (قوله مما يده) أي حالة كون قيمة نصف مقابل المعيب مما يده (قوله عن المضاف إليه) أي وهو قيمة التي هي بمعنى غن (قوله أي فلا يرجع) أي ذو المعيب شر بكا الخ أي وانما يرجع عليه بنصف قيمة مقابل المعيب من السليم (قوله بنسبة ما أخذ منه) أي وهو قيمة بدل نصف الربع (قوله يبدل نصف الربع قيمة) أي بقيمة نصف الربع من السليم المقابل لنصف الربع من المعيب وتعتبر القيمة هنا يوم القسم لصحته لا يوم القبض (قوله والمعتمد الخ) أي خلافا لظاهر المصنف فانه يقتضي أن للثلث والنصف حكم الربع وانما اذا اخلان تحت قوله والارجع نصف الخ لان المتبادر من الاكثر ما زاد على النصف (قوله الثلث فما فوق) أي كنصف وما فوقه الا أن كيفية التخيير مختلفة كما تقدم في كلام ابن غاري (قوله من نصيب أحد الخ) احترر عما اذا كان الاستحقاق من النصيبين فانه لا كلام لواحد منهما على الآخر لاستواء الكل في ذلك (قوله فللذي استحق ذلك من يده) أي وله ان يتمسك بالباقي ولا يرجع شيء (قوله بنصف قيمة ما استحق من يده) أي وهو الربع (قوله بنصف ما يقابله) أي ما يقابل ما استحق من يده (قوله واليه) أي الى عدم التخيير (قوله في الاكثر) أي في استحقاق الاكثر (قوله في الحلين) أي محل استحقاق لنصف والثلث ومحل استحقاق لاكثر (قوله أو على وارث وموصي له بالثلث) ان قلت لم فسخت في طر وموصي له بعدد على وارث وموصي له بالثلث مع أن وصية الميت اعما تنفذ جبر على الوارث من الثلث وكان القياس أن لا يرجع الموصي له بالعدد الا على الموصي له بالثلث قلت لان حق الموصي له بعدد متعلق

استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه بربع أو سدس العبد الذي في يده ان كان قائما وان فات رجع على صاحبه بربع أو سدس قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يبدل أحدهما فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقص وليس له الا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شر بكا بنصف ما يقابله واليه أشار بقوله (الارجع) فلو استحق جل ما يبدل أحدهما فان القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما أشار له بقوله (وفسخت في الاكثر) من النصف فيرجع شر بكا في الجميع أي ان شاء وان شاء بقيت القسمة على حالها فلا يرجع شيء كافي العقل فعلم أن التخيير في الحلين ثابت وكذا عدم الفسخ فيهما مستوفى عدم الرجوع شيء وانما يختصان في ارادة الفسخ في النصف أو الثلث يرجع شر بكا بنصف قدر المستحق وفي الاكثر تبطل القسمة من أصلها ويرجع شر بكا بالجميع وشبهه في الفسخ قوله (كطريق غير موصي له بعدد) من دنائير ونحوها (على ورثته) فقط (أو على وارث وموصي له بالثلث) فان القسمة



تُنفِخ في الأربعة بالثيد الذي أشار له بقوله (والمقسوم) أي والحال أن المقسوم مفقود (كدار) أو حيوان أو ثياب لتعلق الأعراس بذلك  
يريد وقد أبي الورثة من دفع الدين اذ لو دفعوه فلا كلام له كإبائي وإذا فسخت فإن الغريم أو الموصى له يعطى حقه ثم يقسم الباقي ثم ذكر مفهومه  
القيد بقوله (وان كان) المقسوم (٤٥٢) (عينا) ذهباً أو فضة (أو مثلياً) كقمح لم تنفسخ و (رجع) الطاري من غريم أو موصى له

بجميع التركة وقد تلف ما قبضه الموصى له بالثالث أو ينقص (قوله تنفسخ في الأربعة) ومثلها في البطلان  
طريق غريم على موصى له بعدد وطريق وارث على موصى له بعدد وطريق غريم على وارث وموصى له بعدد فهذه  
الثلاثة تضم للأربعة التي ذكرها المصنف تنقض القسمة فيها (قوله وقد أبي الورثة من دفع الدين) أي  
للغريم الطاري وقوله اذ لو دفعوه أي للغريم الطاري وقوله فلا كلام له أي في نقض القسمة وكذا يقال  
في الموصى له بعدد (قوله أو مثلياً) أي غير العين فلا يقال إن فيه عطف العام على الخاص بأرو هو كعكسه  
ممنوع (قوله ان كان) أي ما أخذه قائماً وقوله وبمثله أي ورجع عليه بمثل ما يخصه ان كان ما أخذه قد فات  
(قوله فعلية) أي فيرجع الطاري عليه بما يخصه في ذمته ولا يأخذ مبلغاً عن معدم (قوله والمعتمد الخ) أي  
وهو طاهر ابن الحاجب وابن شاس وصرح به ابن رشد في سماع يحيى ونصه واختلف اذ اطرأ على التركة  
دين أو وصية بعدد بعد اقسام الورثة التركة من ديار أو دراهم أو عروص أو طعام أو حيوان أو عقار على  
خمس أقوال ثم قال والثاني أن القسمة تنقض فيكون ما هلك أو نقص أو غنى من جميعهم إلا أن يتفق جميعهم  
على عدم نقضها ويخرجوا الدين والوصية من أموالهم ويقدوها فذلك لهم وهو المشهور ومن مذهب ابن  
القاسم المنصوص له في المدونة اه ومعنى كون ما هلك أو نقص من جميعهم أنه اذا هلك ما بيد أحدهم كذا  
أو بعض ما سوى ثم نقضت القسمة لطر والدين فضمن ما تلف من جميعهم لا بمن كان بيده لأن القسم بينهم  
كان باطلا للدين فان فصل من باقى التركة شئ بعد الدين كان لمن تلف قسمة الدخول مع الورثة فيما فضل  
وأما ما هلك بيد أحدهم بفعله فلهم تضمينه اه وفي ح أن ما ذكره المصنف من التفصيل صرح  
به في الباب وذكره ابن عرفة ونقله الأحمى وابن رشد أيضاً انظر بن نجدة نص ابن عرفة والباب فيه  
(قوله وان دفع الخ) هذا كالاستثناء من الفسخ في قوله كطريق غريم على وارث الخ (قوله جميع الورثة)  
أي أو أجنبي فيما يظهر اه عبق وقوله للغريم أي أو للموصى له بالعدد (قوله مضت القسمة) أي  
فيما اذا كان المقسوم عقاراً على طاهر المصنف ومطلقة على المعتمد (قوله ولا تنقض) ظاهره سواء قسموا  
غير طالين بالغريم أو طالين به وهو كذلك خلافاً لما في كتاب محمد عن مالك من عدم صحة القسمة اذا قسموا  
عالين بالغريم ولو دفعوا ماله من الدين بعد القسم (قوله فان امتنعوا أو بعضهم نقضت) الحاصل أنه اذا  
دفع جميعهم أو بعضهم برضا الباقي أو مع إياهم ولو بقصد الدافع الرجوع شئ على من أبي فان القسمة  
تقضى في هذه الصور الثلاثة وان لم يدفع أحد منهم للطاري أو دفع بعضهم مع إياهم بأقبحهم وأراد الدافع  
الرجوع بما دفعه عليهم فانه ياتى في هاتين الصورتين (قوله كيبيهم الخ) يعني اذا باع الورثة  
التركة بلا محاباة بل ضمن المثل فان بيعهم يكون ما ضايفاً اطرأ العريم بعد بيعهم فليس له نقضه وسواء  
كان البيع بعد القسم أو قبله وكذا يعفى ما اشتراه الورثة من التركة وحوسبوا به في ميراثهم وطاهره  
مضى البيع ولو كانت السلعة قائمة بيد المشتري ولو كانت الورثة معدمين بالثمن وهو كذلك اذ لا مطالبة على  
المشتري ومحل مضى البيع حيث لم يعلم الورثة بالدين حين البيع أما لو علموا به فباعوا فلا عزماء نقض البيع  
وإن راع المبيع ممن هو بيده كما قاله في كتاب الدين من المدونة اطرأ (قوله مطلقاً) أي ولو بمحابة وقوله  
ادافات الخ قيد في مضيه اذا كان بمحابة وقوله والافلهم أي للعزماء نقضه قياساً على الوكيل ببيع بمحابة  
فانه ما ضايفاً وبعزم المحابة وللعمول كل رده ان كان المبيع قائماً ولم يدفع للعمول ما حابى به وما اقتضاه كلامه  
من ان البيع اذا كان بمحابة للعزماء رده مع السيام ويمضى مع الفوات فيه بطر كما قال بن بل  
البيع ما ص مطلقاً ولو مع القيام لان المحابة التي وقع البيع بها كالحبسة من الوارث رهبة لا تردواختلف  
هل يصح الواهب في هذه المسئلة فقال ابن حبيب يصح في دفع للعريم ولا يرجع على الموهوب له وهو

بالعدد (على كل) من  
الورثة أو الموصى له  
بالثالث بما يخصه ان  
كان قائماً وبمثله ان فات  
(ومن أعسر) منهم  
(فعلية) في ذمته (ان لم  
يعلموا) بالطاري فان  
علموا به واقسموا التركة  
كانوا متعددين فيؤخذ  
المليء عن المعدم  
والطاهر عن الغائب  
والحي عن الميت هذا  
تفسير يره على ظاهره  
والمعتمد نقض القسمة  
مطلقاً ولو كان المقسوم  
عينا أو مثلياً علموا أم لا  
فحق قسوله والمقسوم  
كدار الخ أن يتأخر عن  
المسائل الأربعة  
الآتية وهي طرق  
غريم أو وارث أو  
موصى له على مثله أو  
موصى له بحجزه على  
وارث بأن يقول عقب  
قوله على وارث ما نصه  
نقضت القسمة ان كان  
المقسوم كدار فان كان  
عينا أو مثلياً اتبع كل  
بخصته فاعل بالنسخ  
المبيضة خرجته في غير  
محلها قاله الطخيني  
وغیره (وان دفع جميع  
الورثة) للعريم ماله من  
الدين (مضت) القسمة

ولا تنقض لاستيفائه حقه فان امتنعوا أو بعضهم نقضت لان الدين مقدم على الارث كما علم مما تقدم (كيبيهم) المشتري

التركة (بلاغين) بل ضمن المثل فانه يمضى ولا ينقص ولا مقال للعريم الطاري فان باعوا عين ضمن البائع ما حابى فيه ولا يرجع العريم به على  
المشتري على الراجح فلا مفهوم لقوله بلاغين اذ بيعهم ما ص مطلقاً اذ افاض المبيع أو لم يفت ودفعوا للعريم ما حابوا به والافلهم نقضه



(واستوفى) الطارى (مما ربحه) من التركة بيد بعضهم لم يهلك ولم يبعه (ثم) اذا استوفى مما ربحه قائما بيد بعضهم (تراجعوا) أى يرجع  
المأخوذ منه على غيره (ومن أعسر) ممن لم يؤد (فعلية) خرم حصته في ذمته لمن أدى الطارى ولا يؤخذ من ماله عن معدوم ولا حتى عن ميت  
(ان لم يعلموا) بالطارى ولا أخذ المولى عن المعدوم والمخاض عن العائيب لتعديهم (وان طرأ غريم) على مثله (أو) طرأ (وارث) على مثله  
(أو) طرأ (موصى له على مثله أو) طرأ (موصى له بجزء) أى نصيب (على وارث اتبع (٣٥٤) كلاً) من المطروء عليه (بخصته) لا تنتقض  
القسمة ولا يأخذ ملباً

عن معدوم علم المطروء  
عليه بالطارى أم لا وهذا  
إذا كان المقسوم مثلباً أو  
عينا فان كان مقوما كدار  
نقضت القسمة لما يدخل  
عليه من الضرر ببيع بعض  
حقه وقد تقدم التنبيه  
على ذلك (وأخرت)  
قسمة التركة (لادين)  
فلا يؤخر قضاؤه (لحل)  
أى لو ضعه (وفى) تأخير  
(الوصية) لوضع الحل  
كالتركة وتعجيلها لرجاء  
كالدين (قولان) ان لم  
تكن الوصية بعدد ولا  
جعلت كالدين اتفاقاً  
(وقسم عن صعب أب أو  
وصى) أو حاكم عند  
عدمهما (وملتقط)  
فليس له اذا بلغ رشيداً  
كلام (كقاص) بقسم  
(عن غائب) بعدت عيبته  
والا انتظر (لأدى شرطه)  
من جنس السلطان  
فليس له أن يقسم عن  
غيره وشرطه بورن غرقة  
بضم فسكون (أو)  
ذى (كف) أى صيانة  
(أما) صعباً أى ليس  
للأخ الكبير الذى كف

المستترى وذهب أشهب وسحنون الى انه لا يضمن فيرجع الغريم على الموهوب له بالمحاباة وعلى كل حال لا  
ينقض البيع انظر من وما تقدم من قياس الوارث البائع بمحاباة على الوكيل بالمحاباة فهو قياس مع الفارق  
فان الورثة باعوا ما هو في ملكهم في اعتقادهم بخلاف الوكيل (قوله واستوفى الخ) حاصـ له أنه اذا طرأ غريم  
أو موصى له بعدد على الورثة فوجد بعضهم استهلك ما أخذ به القسمة وبعضهم لم يستهلك أو بعضهم باع  
حصته وبعضهم لم يبيع فانه يستوفى حقه ممن وجد يده شيئاً من التركة قائماً لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين  
واذا استوفى الغريم من ذلك الموجود فان الورثة يتراجعون بعد ذلك كما قال المصنف (قوله ان لم يعلموا) أى  
قبل القسمة بالطارى والا أخذ الخ كذا قرره الطخيشي وهو مشكل لانه اذا كان من أخذ منه الطارى عالماً  
فكيف يقال انه يأخذ المولى العالم عن المعدوم مع مساوئته في العلم والذي ينبغي أن يقال ان التراجع هنا كالحالة  
فان لم يعلموا بذلك الطارى قبل القسمة وأخذ الطارى حقه مما وجد قائماً بيد أحدهم فان المأخوذ منه  
يرجع على كل واحد بخصته ولا يأخذ أحداً عن أحد وان كانوا عاقلين بذلك الطارى قبل القسمة وأخذ حقه مما  
وجده بيد أحدهم فان المأخوذ منه يأخذ من المولى العالم حصته ويشاركه فيما على المعسر ولا جمل هذا  
الاشكال قرر بعضهم وهو جديج أن قول المصنف ان لم يعلموا ليس شرطاً فيما قبله وانما هو راجع لعدم  
الكلام أعني قوله كبيعهم بلا عين أى كما مضى بيعهم بلا عين ان لم يعلموا فان علموا كان للغريم بقضه كما مر  
عن المدونة وقوله ان لم يعلموا أى بان عليه ديناً انه يقدم على الارث فعلمهم بالدين مع جهلهم تقدمه على  
الارث كعدم علمهم ونحوه لان عاشر وارثه المسنواوى لكن في تأخير ان لم يعلموا تشويش فله من  
مخرج المبيضة (قوله ببيع بعض حقه) أى أخذ بعض حقه من قسم شخص والبعض الآخر من قسم شخص  
آخر (قوله لادين) بالرفع عطف على الضمير المستترى أخرت من غير فاصل وفي قوله لادين رد على ابن أبين  
القائل بتأخير قضاء الدين للوضع ووجهه بعضهم بأن ثبوت الدين يتوقف على الاعذار لجميع الورثة ويقوم  
مقام الصعير وصيه وانما يقام عليه بعد وضعه ورده ح بأن اقالة الوصى عليه لا تتوقف على الوضع بل  
تصح على الحل (قوله فلا يؤخر قضاؤه) أى بل يقضى عاجلاً لاوله بالموت (قوله وفي تأخير الوصية) أى في  
تأخير تنفيذها وقوله كالتركة أى كقسم التركة (قوله قولان) أى وعلى القول بتعجيل حل انفاذ الوصية فان  
نقض بقية التركة بعد تعجيل الوصية وقبل الوضع يرجع الورثة على الموصى لهم ثلثي ما بأيديهم مراعاة للقول  
الآخر (قوله والا جعلت كالدين اتفاقاً) الحق أن الخلاف في الوصية مطلقاً سواء كانت بعدد أو بجزء كما  
يؤثر (قوله وقسم) أى بقرعة أو بتراص وقوله أب أى مسلم والافلاذ لا ولاية للكافر على المسلم وقوله  
أو وصى أى ولو أما شرط كونه مسلماً أيضاً والمراد بالوصى ولو كما يدخل مقدم القاضى (قوله وملقط)  
اسم فاعل يقسم عن ملتقطه بالفتح المشار له به فيما وهله (قوله فليس له) أى للصعير الذى قسم  
عنه أبوه أو وصيه أو ملتقطه أو الحاكم كلام اذا بلغ رشيداً (قوله شرطه) أى علامة تميزه في لبسه  
(قوله فليس له أن يقسم عن غيره) أى من صعباً رعايب الهم الا بأمر القاضى (قوله أو ذى كف) هو  
لكا دل طرعا (قوله قل أو أكثر) لعدم في الجحر أن الحصن يبيع القليل والظاهر ان قسم القليل كبيع  
وهو الذى رجحه ابن سهل كما في المواق عنه اهـ بن (قوله والاخر أخرى) هذا لفظها وقد استشكل بان  
القسمة ان كانت قرعة كما هو مقتضى التعادل فلا تدخل في الوعير ولا يشترط فيها التراضى واركات

أما الصعير احتساباً ان يقسم له شيئاً أو شوبل الامر للحاكم ان وجدوا لا يجمعاه المسلم به وهو واحد منهم وجار أن يقرأ كيف فعلاً  
ما يصا صفة للحدوف معطوف على ذى أى أو أخ كف (أو أب عن) ابن (كبير) رشيد فلا يقسم له (وان غاب) وانما يقسم له وكيله أو الحاكم  
(وفيها قسم) أى جوار قسم (محلة وزيتونة) مشتركين بين رجلين (ان اعهد لنا) قيمة وقرضاً على قسمهما بأن يأخذوا واحدة  
والاخر أخرى



وهذا وارد على قوله المتقدم وأفرد كل صنف الخ ان جعل كلامها على قسمة القرعة كما جعلها عليه ابن يونس بدليل قولنا ان اعتدلتنا واليه أشار بقوله (وهل هي قرعة) ووجه الايراد ان القرعة لا تدخل فيما اختلف جنسه وأجيب بان محل المنع في الكثير وأما في القليل كما هنا فتجاوز بشرط الاعتدال في القيمة كما هو نصها كما أشار له بقوله (وجارت للقلة) وعلى هذا فمعنى وتراضيا أي بالاستهام وقيل بل يحمل كلامها على المراضاة بدليل ٤٥٤ قولها وتراضيا فلا ينافي ما مر من قوله وأفرد كل صنف ان احتمال واليه أشار بقوله (أو

مراضاة) وعليه فمعنى قوله ان اعتدلتنا مع ان المراضاة لا يشترط فيها اعتدال انهما دخلا على بيع لاغبين فيه وحاصل كلامه هل ما فيها مجهول على القرعة فيشكل على ما مر أو على المراضاة فلا يشكل (تأويلان) فان لم يعتد لا منع قرعة لامراضاة

(باب)

في القراض وأحكامه \* ومناسبته لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ونوع شركة قبل ذلك وقد رسمه المصنف بقوله (القراض) بكسر القاف من القرض وهو القطع مسمى بذلك لان المالك قطع قطعة من ماله لمن يعمل فيه بجزء من الربح (توكيل) من رب المال لغيره (على تجر في نقد) ذهب او فضة فهو توكيل خاص فخرج ما عداه من أنواع التوكيل حتى الشركة لان معنى في نقد تجر مقيم بهدا القيد والشركة لا تقيد

مراضاة فلا يشترط فيها التعادل وأجاب ابن يونس باختيار الاول ودخلت في النوعين للقلة ولم يجبر عليها لاختلاف النوع وأجاب غيره باختيار الثاني أي انها مراضاة ومعنى قولنا ان اعتدلتنا ان دخلا على قسمة لاغبين فيها (قوله وهذا) أي قول المصنف وفيها قسم نحلة الخ (قوله وهل هي) أي القسمة المفهومة من قولنا وفيها قسم الخ (قوله قرعة) أي أن تضرب القرعة ليظهر من يأخذ هذه ومن يأخذ هذه (قوله وأجيب) أي عن الايراد المذكور (قوله وقيل بل يحمل كلامها على المراضاة) أي كما جعلها عليه سحنون (قوله فلا ينافي الخ) أي لانه في القرعة (قوله انهما دخلا على بيع) أي على قسم لاغبين فيه

(باب في القراض)

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم أي ولان فيه نوع شركة قبل قسم الربح (قوله من القرض) أي بفتح القاف (قوله بجزء من الربح) أي والعامل قطع لرب المال حراً من الربح الحاصل بسعيه اه بن وحيث ان المفاضلة على بابها (قوله توكيل الخ) هذا يقتضي أنه لا بد في القراض من لفظ ولا تكفي في انعقاده المعاطاة لان التوكيل لا بد فيه من لفظ ويفسد ذلك أيضا قوله بجزء لان جعل الجزء للعامل انما يكون باللفظ لكن مقتضى قول ابن الحاجب القراض اجارة على التجرة في مال بجزء من ربحه أنه يكفي فيه المعاطاة لان الاجارة يكفي فيها المعاطاة كالبيع اذا وجدت القرينة (قوله على تجر الخ) المراد به البيع والشراء لتحصيل الربح (قوله ما عداه) أي ما عدا ذلك التوكيل الخاص (قوله حتى الشركة) أي حتى خرجت الشركة وقوله لان الخ علة لخر وج الشركة (قوله والشركة لا تقيد به) أي لجوازها بالنقد وغيره كما مر (قوله لان النقد متجر به لافيه) أي وحيث أنه متعلق بتجر محذوف أي في كل نوع وليس المراد ظاهره من توكيله على بيع الذهب بالفضة وعكسه لعدم شموله للتجارة فنقد في عروض مع أنها جائرة وقد يقال جعل في معنى الباء غير لازم بل يصح ابقاؤها على حالها لظرفية المجازية والتجر في المال يشمل عرفا التجرة به في أي شيء كان تدبر (قوله ضربا يتعامل به) اشتراط التعامل في المسكوك هو الذي فهمه الشيخ زروق من كلام التنبيهات قال ح ولم أر من صرح به لافي التنبيهات ولا في غيرها فانظره اه بن (قوله لا بعروض) أي ومنها الفلوس الجدد وهذا محتمل رتبة قدم ما بعده محتمل مضر وبأركان عليه أن يز يدولا بمضروب لا يتعامل به كافي بلاد السودان وظاهره عدم الصحة اذا كان رأس المال عرضا ولو كان يتعامل به ولو افرد التعامل به كالودع فصرنا لخصوصه على مورد هالك كن قال بعضهم كافي بن ان الدراهم والدنانير ليست مقصودة لذاتها حتى يمنع القراض به غيرها حيث افرد التعامل به اظهره (قوله مسلم من ربه للعامل) أي بدون أمين عليه لا بد من أمين عليه أو برهن أو ودعة كما يأتي ولا ان جعل عليه أمينا فان تسليمه حينئذ كالتسليم (قوله بجزء) الاولى تعلقه بتوكيل لا بتجر أي أن يملكه بجزء على أن يتجر بالقد أي بالمال كله وتعلقه بتجر يوهم أن المتجر به الجزء مع أن المتجر به المال كله (قوله كعشرة دنانير) أي الا أن ينسبها القدر سماء من الربح كعشرة ان كان الربح مائة ويجوز لانه بمنزلة العشرة (قوله ان علم قدرهما) أي وقت العقد (قوله يؤدي الى الجهل بالربح) ان أراد الجهل بمقداره فهذا لا ريب لكل قراض ولا يصح وان أراد الجهل بالجزء المجعول للعامل من الربح من نصف أو ربع مثلا فلا يسلح فالاولى التعليل أن فيه خروجا عن سمة القراض الذي هو رخصة وذلك لانه قد استثنى للصورة من الاجارة بمجهول ومن السلف بمنفعة (قوله الموصوف بما تقدم) أي من كونه مضروبا

متعاملا

به وفي معنى الباء أي بقدر لان التقدم مجرد به لافيه وهي باء الا لقرات تجر المصروف بالبيع والشراء ربح (مضروب) صريحا يتعامل به لا بعروض ولا بربو بقارضة (مسلم) من ربه للعامل (بجزء) شائع كائن (من ربحه) أي ربح ذلك المال لا بقدر معين من ربحه كعشرة دنانير ولا شائع من ربح غيره وأولى معين (ان علم قدرهما) أي المال والجزء كربع أو نصف واشترط علم قدره الاصل لان الجهل به كالودع له ما لا يعرف معلوم العدد والوزن يؤدي الى الجهل بالربح ويجوز بالقد الموصوف بما تقدم (ولو)



كل (متشوشا) فهو مبالغ في مقدور لا من تمام التعريف فذكر مفهوم مسلم وهو ثلاثة الدين والرهن والوديعة ويد بالدين لانه الاصل بقوله (لا دين) لرب المال (عليه) أي على العامل لانه يتهم على أنه أخر به ليزيده فيسه (و) ان وقع دين (استمر) ديناً على العامل يضمه لربه وللعامل الرجوع عليه الخمس (ما) أي مدة كونه (لم يقبض أو) (لم يحضره) لربه (ويشهد) أي مع الاشهاد بعد الدين أو عدل وامرأتين فان أقبضه لربه أو أحضره مع لاشهاد لي أن هذا هو الدين الذي على المدين وأن ذمته قد برئت منه ثم دفعه له قراضاً صح لا تنفاه التهمة المتقدمة (ولا) يحور (برهن أو وديعة ولو) كل من بينهما (بيده) أي بيد العامل أشبهها بالدين قال ابن القاسم لاني أخاف أن يكون أنفها فصارت عليه ديماً والمنع اذا كان كل في غير يد المرتين والمودع بالفتح (٤٥٥) بأن كان بيد أمين ظاهر لان رب المال انتفع

بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الامين وهو زيادة منسوعة في القراض وهذا أمر محقق وأما لو كان كل بيد المرتين أو المودع بالفتح فيتوهم فيه الجواز لعدم الاحتياج الى تخليص ينتفع به رب المال وعلّة خوف الاتفاق أمر متوهم مع أن المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله ولو بيده فالمبالغة صحيحة ثم ان محل المنع اذا لم يقبض كل منهما أو لم يحضره مع الاشهاد والاجاز بالاولى من الدين الذي هو الاصل في المنع وهو واضح بل قال الاجهـوري ان احضار الوديعة ولو غير اشهاد كاف لانها محص أما ثم ن وقع عمل في الوديعة فالرجع لربه وعليه الخمس كافي النفل وما عرفت الوديعة من أن المودع اذا التجرف في الوديعة فالرجع له فذلك فيما اذا التجرف فيها عبر اذن ربه وما هنا قد اذن له في العمل فيها فكان الرجع لربه والخمس عليه والرهن

متعاملاً به (قوله لا من تمام التعريف الخ) صفة لمقدراً أي مبالغ في معدر مستقل لا من تمام التعريف لثلاث يلزم أحد الحكمين في التعريف وهو دور ورد المصنف بلوقول عبد الوهاب بالمنع كذا في بن وغيره (قوله لانه لاصل) أي في المنع لو ردد النص فيه وأما الرهن والوديعة فالمنع فيهما بطريق القياس على الدين (قوله واستمر الخ) مستأنف استئنافاً بما يجواب عما يقال قد قلت ان القراض بالدين لا يصح فباحكمه اذا وقع فأجاب بقوله واستمر الخ (قوله ما لم يقبض أو يحضره) ان قلت المحل للو لا لاول لان عدم الجواز مقيد بانتفاء الامرين معاً فاذا انتفى القبض والاحضار مع الاشهاد فلا يجوز واد ا حصل أحدهما فالجواز والجواب أن أو بعد النفي لئني الاحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من انتفائهما معاً حتى يتحقق انتفاؤه كقوله تعالى ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً (قوله أو أحضره) أي في يده لربه (قوله مع الاشهاد) أي لرجلين أو رجل واحد وامرأتين ولا يكفي اشهاد واحد وعين لعدم تصوره هنا لان اليمين على المسكر عند التنارع ولا نزاع هنا عما هو اشهاد على من حضر (قوله ثم دفعه له قراضاً) أي في الحالة الاولى وهي ما اذا أقبضه لربه أو أمره أن يعمل به في الحالة الثانية وهي ما اذا أحضره لربه (قوله صح) ظاهره أنه مجرد القبض يصح امرأه ولو أعاده له بالقرب وهو كذلك والمعصوب يكفي في صحة عمل العاصب فيه قراضاً احضاره لربه كالوديعة (قوله ولو بيده) أي هذا اذا كان كل من الرهن والوديعة بيد أمين أماني الرهن فظاهر وأما في الوديعة فبيان أودعها المودع لعورة حدثت في منزله بل وان كانا بيد العامل أي عنده وفي محله (قوله مع ان المشهور بالمنع) أي للعلّة التي علل بها ابن القاسم (قوله فلذا بالغ على ذلك) أي على منع القراض بالرهن والوديعة اذا كانا بيده (قوله ولو غير اشهاد كاف) قال بن وهو الصواب ومقتضى التعليل بأنها محص أما به أن الرهن ليس كالوديعة فلا يكفي فيه مجرد الاحضار بل لا بد معه من الاشهاد (قوله والرهن كالوديعة) أي فاد ا وقع القراض بالرهن فالرجع لرب المال والخمس عليه وليس للعامل الابرة مثله (قوله أي بلد القراض) أي لمدا العقد وقوله أو العمل فيه أي أو بلد العمل في القراض واول تنويع الخلاف فالاول تقرير الشارح هـ رام والثاني للمواق (قوله اذ لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً) أي وأما اذا وجد مسكوك يتعامل به بالمنع ولو غلب التعامل به على التعامل بالمسكوك (قوله بالمنوع) أي بان وقع تبر أو بنقارضة أو حلى لم يتعامل به ببلده (قوله على المشهور) أي لان التبر اذا كان لا يحور القراض به الا اذا اضر التعامل به والحال انه ليس منظمة للكساد فاولى الفلوس التي هي منظمة للكساد فلا يجوز القراض بها اللهم الا ان تنفرد بالتعامل بها والاجاز اتفاقاً (قوله ولو في المحقرات) أي ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات الخ (قوله وظاهره ولو في بلاد الخ) قد تقدم لك من ان بعضهم أجار جعل العرض رأس مال قراض اذا انفرد التعامل به (قوله يقتصر فيها على ما ورد) أي من الدراهم والديماير (قوله ومحل المنع) أي بالعرض (قوله سواء كان العرض نفسه قراضاً) أي أن دفع رب المال له عرضاً بمائة وجعل له جراً من الرجح اذ باعه ورجح وقوله أو نسه بأن دفع له عرضاً وأمره ان يبيعه ويجعل ثمنه رأس مال وقيد الخمس في المعنى الثاني بما اذا كان

كالوديعة وذكّر مفهوم مضروب بقوله (و) لا يحور (تبر) وتجار وحلى (لم يتعامل به) أي بالتبر أو النقار أي القطع من الفضة أو الذهب (ببلده) أي بلد القراض أو العمل به فان تعومل به ببلده جاز أي اذ لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضاً في المفهوم تفصيل ثم ان وقع بالمنوع مضى بالعمل فيه كما قاله ابن القاسم وقال أصح غرضي ولو لم يعمل فيه لقوة الخلاف فيه وذكّر مفهوم نقد بقوله (كفلوس) لا يحور قراضها ولو تعومل بها على المشهور وظاهره ولو في المحقرات التي الشأن فيها التعامل بها (وعرض) لا يحور أن يكون رأس مال قراض وظاهره ولو في بلاد لا يوجد فيها التعامل بالنقد المسكوك كبلاد السودان لان القراض رخصة يقتصر فيها على ما ورد ومحل المنع (ان تولي) العامل (بيعه) سواء كان العرض نفسه قراضاً أو ثمنه فان تولي غيره بيعه



لجعل ثمنه قراضاً جازراً (كان وكله على) خلاص (دين) ثم يعمل بما خلاصه قراضاً فيمنع (أو) وكله (ليصرف) ذهباً دفعه له بفضة أو عكسه (ثم يعمل) بالفضة أو بالذهب فلا يجوز أن وقع في المسائل الأربعة الفلوس وما بعدها (فأجر مثله) أي فله عامل أجر مثله (في تولية) ذلك من تخليص الدين أو الصرف أو بيع العرض أو الفلوس في ذمة رب المال (ثم) له (قراض مثله في ربحه) أي ربح المال لا في ذمة ربه حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له ثمن ثم شبه بما يمنع وفيه قراض المثل قوله (كان) أي كقراض قال رب المال للعامل لك (شرك) في ربحه (و) الحال أنه (لإعادة) تعين قدر الجزء في القراض (٤٥٦) المقول فيه ذلك فإن فيه قراض المثل فإن كان لهم عادة تعين الجزء من نصف أو ثلث عمل بها

لبيع خطب والجار وتقييده ضعيف والمعتمد المنع مطلقاً (قوله وجعل ثمنه قراضاً جازراً) أي لا أن جعل رأس المال قيمة العرض أو نفسه والمحصل أن قوله أن تولي العامل بيعه في مفهومه تفصيل وذلك لأنه إذا تولي غير العامل بيعه فإن جعل رأس المال الثمن الذي يبيع به العرض جازوا أن جعل رأس المال قيمته إلا أن أو بعد المفصلة أو نفس العرض منع (قوله كان وكله على خلاص دين) أي ولو كان الذي عليه الدين حاضر أمقراملياً تأخذه الأحكام وأما تقييد اللغوي المنع بالحاضر الملد أو الغائب الذي يحتاج للمضي إليه فضعيف (قوله أو ليصرف) سواء كان للصرف بال أو لا قصر المرخصة على مورد ها وتقييد فضل المنع بما إذا كان له بال ضعيف (قوله في المسائل الأربعة الفلوس وما بعدها الخ) الذي في بن عن ابن عاشر أن قول المصنف فأجر مثله راجع للتبر وما بعده واعلم أن جريان قوله فأجر مثله في التبر والفلوس ولو متعاملاهما ما حيث باعهما واشترى بينهما عروضاً فإن جعلهما مائتاً لعروض القراض فليس له أجر توليه وإعماله قراض مثله والعرض أن كلاماً من الفلوس والتبر لم ينقر دبالاً تعامل به لأنه محل الفساد وأما لو انفرد كل بال تعامل به فالقراض صحيح ولا يكون للعامل إلا الجزء الذي سمي له (قوله في ذمة) متعلق بقوله أجر مثله وحيد فله ذلك إلا حصل ربح أم لا (قوله ثم له قراض مثله) أي مثل المال لا مثل العامل (قوله فإن فيه قراض) أي لأن لفظ شرك يطلق على النصف فأقل وأكثر فيكون مجهولاً (قوله فلا جهل) أي وحيتند فيكون جائراً (قوله عطى على مدخول الكاف) الأولى على صفة مدخول الكاف المقدور (قوله أو قال بجزء الخ) لا يقال حله على هذا يلزم عليه التكرار مع قوله كل شرك فالأولى حله على الأول لا نأقول نظراً لاختلاف العنوان لمعايرة لفظ جزء للفظ شرك وإن كان المعنى واحداً (قوله وفيه قراض المثل) أي بخلاف ما إذا قال له يعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد فقط ونحو ذلك مما عين فيه ومن العمل فانه فاسد وفيه أجرة المثل فقط كما يأتي وذلك لشدة التحجير في هذا دون ما قبله لأن المال بيده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به حتى يأتي الوقت الذي عينه رب المال للعمل فيه بخلاف ما إذا قال له يعمل فيه سنة من الآن أو يعمل فيه سنة فإن المال بيده ليس محجوراً عليه في العمل به وأما صورة إذا جاء الوقت فلا في فاعمل به فانه وإن كان محجوراً عليه في العمل فيما بيده حتى يأتي الزمان الذي عينه ربه فهو مطلق التصرف بعده فهو أخف مما يعمل فيه في الصيف فقط (قوله أي شرط فيه على العامل) أي وأما لو تطوع العامل أي وأما لو تطوع العامل بالضمان ففي صحة ذلك القراض وعدمها خلاف أنظر بن فإن دفع رب المال للعامل المال واشترط عليه أن يأتي له بضامن بضمنه فيما يتلف بتعديده فلا يفسد بذلك وهو جائز وإن شرط عليه أن يأتيه بضامن بضمنه مطلقاً أي لا يقيد كان القراض فاسداً ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم كما أفق به عجب (قوله أو قراض قال فيه للعامل الخ) أي أن رب المال أعطاه دراهم معينة وقال له اشترى سلعة فلان ثم يعها واتجر بثمنها ولك ثلث الربح مثلاً (قوله والصورة أربع) أي صورة المصنف ثم إن اشتراط البيع بالدين كاشتراط الشراء به فيفسد القراض وفيه قراض المثل إن عمل كما في وت وقال المواق فيه أجرة المثل وعلى الأول حل عياض المدونة وعلى الثاني حلها ابن يوس (قوله أو شرط عليه ما يقل وجوده) أي التجبر فيما يقل وجوده (قوله بأن يوجد تارة) أي كالبيع الأجر والبطيخ (قوله إن عمل) أي وحصل ربح فإن حصل خسر فهو عليهما معا كما عبق (قوله على المعتمد) أي خلاف لمن قال بعدم انفساد اشتري ما اشتراط

بها وأما لو قال والربح مشترك فهو يفيد التساوي عرفاً فلا جهل فيه بخلاف شرك (أو مبهم) بالجر عطى على مدخول الكاف المقدور أي أو قراض مبهم بأن قال اعمل فيه قراضاً ولم يتعرض لذكر الجزء أصلاً أو قال بجزء أو بشئ في ربحه ولم يبينه فله قراض مثله أي ولاعادة أيضاً (أو) قراض (أجل) كأعمل به سنة أو سنة من الآن أو إذا جاء الوقت الفلاني فأعمل به ففاسد وفيه قراض المثل إن عمل لما فيه من التعجير الخارج عن سنة القراض (أو) قراض (ضمن) بضم الضاد وتشديد الميم أي شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إن تلف بلا تقريط أو أنه غير مصدق في تلفه وقراض فاسد لأنه ليس من سنة القراض وفيه قراض المثل إن عمل والشرط باطل لا يعمل به (أو) قراض قال فيه للعامل (اشترى

سلعة فلان ثم اشترى في ثمنها) عد بيعها وهو أجر في شرائه وبيعه وله أجر مثله في ذلك وله قراض مثله عليه وبيعه ففسد المسئلة مما يفيد أجرة مثله في توليه الشراء والبيع للسلعة وقراض المثل فكان عليه ضمه مع الأربعة المتقدمة لتكون المسائل خمسة (أو) قال اشترى (دين) أي شرط عليه الشراء فاشترى بنقد ففيه قراض المثل في الربح والخسارة على العامل فإن اشترى يدين كما شرط عليه أو عند اشتراطه عليه الشراء بنقد في الصورتين الربح والخسارة عليه لأن لثمن صار قرصاً في ذمته وأما لو شرط عليه الشراء بالنقد فاشترى به بالجزء أو بغيره فصورته ربح (أو) شرط عليه (ما يتلف وجوده) بأن يربح تارة أو يفسد وفيه قراض المثل في الربح إن عمل وسواء خالفه واشترى به أو اشتراه على المعتمد أو أمما يوجب جدياً إلا أنه لا يملك وجوده فيصحيح ولا يضر في



اشتراطه (كاختلافهما) بعد العمل (في) جزء (الرجح وادعيا) أي كل من رب المال والعامل (مالا يشبه) كان يقول العامل الثلثين و رب المال الثمن فاللزام قراض المثل فان أشبه أحدهما بالقول له وان أشبهاهما بالقول للعامل لترجيح جانبه بالعمل وسيأتي أن الاختلاف اذا كان قبل العمل فالقول لرب المال أشبه أم لا فالنشبيه في المصنف في الرد إلى قراض المثل فقط لآي الفساد أيضا لان العقد في هذه صحيح (وفيما فسد غيره) أي وفي القراض الفساد غير ما تقدم (أجرة مثله في الذمة) أي دمة رب المال سواء حصل ربح أم لا بخلاف المسائل المتقدمة التي فيها قراض المثل فانه لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح (٤٥٧) فلا شيء على ربه ويفرق بينهما أيضا بأن

ما وجب فيه قراض المثل اذا عثر عليه في أثناء العمل لا يفسخ بل يتبادى فيه كالمساواة بخلاف ما وجب فيه أجرة المثل فانه يفسخ متى عثر عليه وله أجرة فيما عهدهم أحد في بيان ما يرد العامل فيه لأجرة المثل بقوله (كاشتراط يده) مع العامل في البيع والشراء والاخذ العطاء فيما يتعلق بالقراض ففاسد لما فيه من التعجير عليه ويرد فيه العامل لأجرة مثله أو مراجمته أي مشاورته عند البيع والشراء بحيث لا يعمل عملا فيه الا باذنه (أو) اشترط (أميناً عليه) أي على العامل وانما رد الى أجرة مثله لانه لما لم يأمنه أشبه الاجير (بخلاف) اشتراط رب المال عمل (علام غير عين) أي غير رقيب على العامل (نصيب له) أي للعلام من الربح فيجوز وأولى غير نصيب أصلاً احترازاً

عليه (قوله مالا يشبه) أي جرأ لا يشبه أن يكون جزء قراض (قوله فاللزام قراض المثل) أي جزء قراض المثل (قوله فالنشبيه الخ) أي انه غير تام ولا جل اختلاف هذا مع ما قبله في الصحة والفساد عدل المصنف عن عطف هذا كالأذى قبله للنشبيه (قوله وفيما فسد) خبر مقدم وما موصولة صلتها جملته فسد وغيره حال من الضمير في الصحة وأجرة مثله مبتدأ مؤخر واستأنى أمثله في قوله كاشتراط يده الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بين ما فيه قراض المثل وأجرة المثل وقوله أيضاً أي كما فرق بما تقدم (قوله بأن ما وجب فيه قراض المثل) أي كافي المسائل المتقدمة (قوله بل يتبادى فيه) أي حتى يبيع ما اشتراه فقط كما هو صريح كلام ابن رشد وليس المراد أنه يتبادى ولو بعد نضوض المال (قوله فانه يفسخ متى عثر عليه) أي ولا يمكن العامل من التماضي على العمل (قوله في بيان ما يرد) أي في بيان المسائل التي يرد الخ (قوله كاشتراط يده) أي كان يشترط رب المال يده مع العامل أو يشترط العامل على رب المال عمل يده مع العامل كافي عبق (قوله أي مشاورته) أي رب المال (قوله بحيث لا يعمل عملاً فيه) أي فيكون القراض فاسداً ويرد العامل لأجرة المثل ولا يعطى الجهر الذي سمي له حال العقد (قوله أو أمينا) هو بالنصب عطف على محل مراجعته كما أشار له الشارح بتقدير اشترط (قوله لانه لما لم يأمنه) أي لان رب المال لما لم يأمن العامل على مال القراض وجعل عليه أمينا صار العامل شبهه بالاجير (قوله بخلاف غلام الخ) أي فيجوز بالشرطين لا تبين (قوله غير رقيب) أي غير جاسوس يتطلع على ما يفعله العامل في المال ويخبر به ربه (قوله فالشرط الخ) قال بعضهم وبقى للجوار شرط ثالث وهو أن لا يقصد رب المال بذلك تعليم العلام والافساد القراض وكان المصنف لم يعتبر بهذا الشرط فلم يذكره أو أنه اعتبره وأدخله في مسائل اشتراط زيادة على العامل لان تعليم العلام زيادة على العمل عليه (قوله وكان يخط) عطف على قوله كاشتراط يده فيكون القراض فاسداً ويرد العامل لأجرة المثل (قوله أو يشترط عليه أن يشارك الخ) أي اشترط ذلك عليه في حال العقد وأما وقوع ذلك بعد العقد فجائز كما سيأتي أن له أن يشارك بالاذن (قوله أو يخط) أي أو شرط عليه رب المال أن يخط المال بماله فان وقع وخسر المالان فض الخسر عليه بما بقدر كل وللعامل على رب المال أجرة مثله فيما عمله في مال القراض سواء حصل ربح أو خسر أو لم يحصل واحد منهم ما يقبل قوله في الخسر والتلف وفي قدر ما تلزم به يمينته كما أفتى به عج (قوله الا باذن رب المال) أي بعد العقد (قوله والا ضمن) أي خسرته وتلفه فان أضعف غير اذن رب المال ورجح فان كان الا بصاع بأجرة الموضع معه فهي في ذمة العامل وان كانت الأجرة أكثر من حظ العامل من الربح حسب العامل حظ من الربح يدفعه فيما عليه من الأجرة وغرم العامل الزائد وان كانت أجرة الموضع معه أقل من حظ العامل لم يلزم رب المال غير أجرة الموضع معه لان العامل لم يعمل شيئاً وان عمل الموضع معه غير أجرة فللعامل الاول الاقل من حظه وأجرة مثل الموضع معه أن لو استأجره لانه لم يتطوع الا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض (قوله أن يزرع) أي يكرى الأرض والبقر ويشتري البذر من مال القراض ويعمل يده (قوله وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع الخ) يؤخذ منه أن تعيين رب المال للعامل ما يتحرقه

( ٥٨ - دسوقي ثالث )

من جعل النصيب للسيد أي أنه ان كان نصيب للعلام لا للسيد والافساد ورد

لأجرة مثله فالشرط أن لا يكون العلام رقيقاً وان لا يكون نصيب للسيد (وكان) يشترط على العامل أن (يخط) يصاب بالمجارة (أو يخرز) خلودها أي باللود المشتركة لها (أو) يشترط عليه أن (يشارك) غيره في مال القراض (أو يخط) المال بماله أو بمال قراض عنده فلا يجوز له أجرة مثله (و) اشترط عليه في العقد أن (يبضع) بمال القراض أي يرسله أو يعضه مع غيره ليشتري به ما يتجره العامل به فيجمع وفيه أجرة مثله فان لم يشترط عليه لم يجز له الا بصاع الا باذن رب المال والا ضمن (أو) يشترط عليه أن (يرع) بمال القراض لان ذلك زيادة رادها رب المال عليه وهو عمله في الزرع وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع من غير أن يعمل يده



فلا يمنع (أو) يشترط عليه أن (لا يشترى) بالمال شيئا (إلى) بلوغ (بلد كذا) و بعد بلوغه يكون له التصرف في أي محل ففاسد وفيه أجر  
 المثل أن عمل لما فيه من التحجير (أو بعد اشتراؤه أن أخبره قرض) أي فاسد وفي نسخة بالواو بدل أو وهي الصواب إذ ليست هذه المسئلة من  
 مسائل القراض الفاسد الذي يرد فيه العامل لأجرة المثل كما في سابقها وما بعدها فكان حقها التأخير بعد القراض من المسائل المسد كورة  
 وذ كر الواو التي للاستئناف ومعناها أن الشخص إذا اشترى سلعة لنفسه بثمن معلوم فقد أقلم يقدر على نقده فقال لا آخر قد اشترى سلعة  
 كذا بكذا فادفع لي الثمن لا نقده لربها على أن ربحها يثبتا منصفة مثلا فدفعه له على ذلك فيمنع ولا يكون من القراض بل هو قرض فاسد  
 لأنه لم يقع على وجه القرض المعروف (٤٥٨) فيلزمه رد على الفور فإن أخذته السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه ومفهوم أن

أخبره أنه ان لم يخسره  
 بالشراء بل قال له ادفع  
 لي عشرة مثلاً ويكون  
 قراضاً بينا فقرض صحيح  
 ولكنه يكره ذلك ومفهوم  
 الطرف سبأني في قوله  
 وادفع لي فقد وجدت رخصاً  
 اشتريه (أربعين) رب  
 المال للعامل (شخصاً)  
 للشراء منه أو البيع له بأن  
 قال له لا اشتري من فلان  
 أو لا تبع إلا من فلان  
 فقرض فاسد وفيه أجرة  
 المثل (أو) عين (زمناً)  
 لهما ولو تعدد كلاهما  
 تبع الألف الشئ أو اشترى  
 الصنف وبيع الشئ  
 (أو محلاً) للتجربة لا يتعداه  
 لغيره كسوق أو حانوت ففاسد  
 للتحجير وفيه أجرة المثل  
 والربح لرب المال والخسارة  
 عليه في الجميع (كان  
 أخذ) العامل من  
 شخص (مالياً يخرج) أي  
 على أن يخرج (به لبلد)  
 معين (فيشترى) منه سلعة  
 ثم يجلبه لبلد القراض للبيع ففاسد وفيه أجرة المثل (وعليه) أي على العامل ما جرت العادة أن يتولاه (كالشروط) (وقوله  
 الخفيفين) (عليه) (الأجر) في ماله (ان استأجر) على ذلك لافي مال القراض ولا في ربحه (و) (جاء) للعامل (جزء) من الربح (قل أو أكثر) كالمساوي  
 شرط علمه لهما كما تقدم ولو كد ينار من مائة أو مائة من مائة وواحد (و) (جاز) (رضاهما) أي المتقارضين (بعد) أي بعد العمل وأولى بعد  
 العقد (على ذلك) أي على جزء معلوم لهما قل أو أكثر غير الجراء الذي دخلا عليه لأن الربح لما كان غير محقق اعتقر فيه ذلاً (و) (حار) (ركاته)  
 أي الربح المعلوم أي اشتراط ركاته (على أحدهما) رب المال أو العامل وأما رأس المال فركاته على ربه ولا يجوز اشتراطه على العامل  
 (وهو) أي الجراء المشترط (المشترط) (وإن لم تجب) (ركاته) لم يباع

ثم يجلبه لبلد القراض للبيع ففاسد وفيه أجرة المثل (وعليه) أي على العامل ما جرت العادة أن يتولاه (كالشروط) (وقوله  
 الخفيفين) (عليه) (الأجر) في ماله (ان استأجر) على ذلك لافي مال القراض ولا في ربحه (و) (جاء) للعامل (جزء) من الربح (قل أو أكثر) كالمساوي  
 شرط علمه لهما كما تقدم ولو كد ينار من مائة أو مائة من مائة وواحد (و) (جاز) (رضاهما) أي المتقارضين (بعد) أي بعد العمل وأولى بعد  
 العقد (على ذلك) أي على جزء معلوم لهما قل أو أكثر غير الجراء الذي دخلا عليه لأن الربح لما كان غير محقق اعتقر فيه ذلاً (و) (حار) (ركاته)  
 أي الربح المعلوم أي اشتراط ركاته (على أحدهما) رب المال أو العامل وأما رأس المال فركاته على ربه ولا يجوز اشتراطه على العامل  
 (وهو) أي الجراء المشترط (المشترط) (وإن لم تجب) (ركاته) لم يباع



كقصور المال عن التصاب أو تفاصلا قبل الحول أو كان العامل ممن لم يجب عليه زكاة لرق أو دين أو كفر فإن كان للعامل نصف الربح وكان  
أربعين واشترطت الزكاة على العامل مثلاً فإنه يخرج ربع العشر وهو دينار واحد من الأربعين يعطيه لرب المال فيكون للعامل تسعة  
عشر ديناراً ولرب المال أحد وعشرون ديناراً حيث لم يجب الزكاة لماسراً واعتصرص على المصنف في المبالغة بأنه إن وجبت الزكاة كان الجزء  
للفقراء لا للمشتري فاقبل المبالغة مشكلاً وأجب بأن الواو للعالم (٤٥٩) وهي ساقطة في بعض النسخ وبأن الضمير في وهو

عائد على جزء الزكاة على  
حذف مضاف أي ونفع  
جزء الزكاة للمشتري لانه اذا  
وجبت الزكاة دفع الجزء  
من مال المشتري عليه  
للفقراء فانتفع المشتري  
بتوفير حصته بعدم  
أخذ الجزء منها وإخراج  
من حصته المشتري  
عليه وإن لم يجب أخذه  
المشتري لنفسه كما  
قدمنا (و) حاز (الربح)  
أي جعله كله (لاحدهما)  
رب المال أو العامل (أو)  
لغيرهما أي لاجنبي  
وحيث خرج عن كونه  
قراضاً حقيقة (وضمنه)  
أي ضمن العامل مال  
القراض (في) اشتراط  
(الربح له) أي للعامل بأن  
قال له رب المال أعمل  
ولك ربحه لانه حيث  
كالقراض اتفق من  
الامانة الى الذممة  
بشرطين (ان لم ينفه)  
العامل عن نفسه بأن  
شرط عليه الضمان  
وسكت فإن بقا بان قال  
ولا ضمان علي أو قال  
له رب المال أعمل ولا  
ضمان عليك لم يضمن (ولم )

(قوله كقصور المال) يعني رأس المال وربحه عن التصاب كما لو كان رأس المال عشرة دنانير وربحه خمسة  
بينهما وشرط رب المال على العامل جزء الزكاة فإنه يدفع له ربع نصف واحد من حصته (قوله وكان) أي  
الربح (قوله مثلاً) أي أو على رب المال (قوله لماسراً) أي بأن تفاصلا قبل الحول أو كان العامل لم يجب عليه  
الزكاة لرق أو دين أو كفر (قوله بأن الواو للعالم) أي والمعنى وهو المشتري لا للقراض في حال كون الزكاة لم  
يجب لماسراً لكونه اشترط الزكاة ولم توجد والحاصل أن زكاة الربح اذا اشترطت على أحدهما ولم يجب الزكاة في  
الربح لماسراً فإن جزء الزكاة من الربح بتمامه يكون لمشتريه ولا يكون للقراض لكونه اشترط الزكاة ولم توجد  
لأزكاة حصته المشتري فقط كما توهم (قوله والربح) أي كان يقول رب المال للعامل أعمل في هذا المال والربح  
الحاصل كله لي أولئك أو لفلان الأجنبي (قوله وحيث خرج) أي وحينئذ جعل الربح لأحدتهما أو لغيرهما  
خرج عن كونه قراضاً إلى كونه هبة وإطلاق القراض عليه في هاتين الحالتين مجازاً لما علمت أن حقيقة القراض  
توكيل على تخرج نقد مضر وبمسلم بجزء من ربحه وإذا علمت أنه في هاتين الحالتين يكون هبة فيجوز على  
حكمها فاد اشترط الربح لغيرهما وكان معينا قضى له به أن قبله وإن لم يقبله كان للمشتري كافي جزء الزكاة هذا  
هو الصواب كما قال ابن وهب على ذلك في التوضيح وإن كان غير معين كالفقراء وحب من غير قضاء فإن اشترط  
لمسجد معين فقال ابن ناجي أنه يجب من غير قضاء كالفقراء وغير المعينين وقال ابن زب أن يقضى به كالفقير  
المعين وإن اشترط للعامل لم تبطل بموت ربه أو فلسه قبل المفاصلة لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة  
وإن اشترط لربه فهل تبطل بموت العامل أولاً على أن العامل أجبر لرب المال فكان رب المال حائز له  
قولان (قوله وضمنه في الربح له) فهم منه أنه لا ضمان على العامل في اشتراط الربح لربه وهو كذلك  
لبقاء المال على الامانة وكذا اذا اشترط لغيرهما اهـ شب (قوله اتفق الخ) أي لانه اتفق من الامانة  
للذمة (قوله ان لم ينفه) أي ان لم ينف العامل الضمان عن نفسه (قوله بان شرط عليه الضمان) أي بان  
شرط رب المال على العامل الضمان (قوله يكون قراضاً فاسداً) وهل يكون الربح للعامل عملاً مباشراً أو  
فيه قراض المثل لكونه قراضاً فاسداً انظر اهـ عبق (قوله أو هما على المعتمد) أي وهو قول ابن الموار  
ومقابله لا يجوز اشتراط عملهما معاً لا شهت وقوله عمل غلام ربه أو دابته أي سواء كان كل منهما معيناً أو غير  
معين (قوله في المال الكثير) قيل هذا فرض مسألة لا قيد ولذا لم يذكره في المدونة كما قال المتبسط وإنما هو في  
التوضيح عن ابن زرقون اهـ بن وعلى اعتباره فالظاهر أن القلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله مجازاً) أي  
أو بجزء للعلام لا للسيد ولعل مراد ابن فرحون بمجازاً التامع له الشارح في التعبير بها أن لا يكون مجزئاً لربه  
فيوافق ماسراً والحاصل أن اشتراط عمل علام ربه مع العامل جائز سواء كان المشتري لذلك رب المال أو العامل  
بشرط أن لا يكون مجزئاً لربه أعم من أن يكون مجزئاً للعلام ويشترط شرط ثان إذا كان المشتري رب  
المال وهو أن لا يكون ذلك للعلام عيناً يطع على ما يفعله العامل في المال ويخبر به ربه والامع كما مر (قوله  
وخلطه) أي مال القراض غيره (قوله وإن بماله) أي إذا كان الخلط بمال القراض عنده بل وإن كان  
الخلط بماله (قوله أن كان مثلياً) أي أن كان المال المخلوط والمخلوط به مثلياً (قوله وكان الخلط قبل شغل  
أحدهما) قال بن لم أر من ذكر هذا الشرط وظاهر التوضيح خلافه (قوله فيمنع خلط مقوم) ظاهره  
ولو متماثلاً ونص في التوضيح على جواز خلطه بمثله والحاصل أن جواز خلط مال القراض غيره قيد الشارح  
بشروط ثلاثة وقد علمت أن شرطين منهما غير مسلمين (قوله أي الخلط) أي خلط مال القراض بماله أو بمال

يسم قراضاً قال سماه بأن قال أعمل فيه قراضاً أو الربح لك فلا ضمان عليه ولو شرط عليه الضمان لكانه مع اشتراط الضمان يكون قراضاً  
فاسداً (و) جاز (شرطه) أي العامل على رب المال (عمل غلام ربه أو دابته) أو هما على المعتمد (في المال الكثير) مجازاً والمشتري هنا العامل وما  
تقدم رب المال فلا تكرار (ر) جاز للعامل (خلطه) من غير شرط ولا فاسد كما مر (وإن) كان الخلط بماله (أن كان مثلياً وفيه مصلحة لأحد المالكين  
غير متقسية) وكان الخلط قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما ويعين لمصلحة متيقنة (وهو) أي الخلط (الصواب)



ان خاف بتقديم أحدهما رخصاً فيجب ان كان المالان لنفسه أو كان أحدهما له ويلزم من تقديم ماله رخص مال القراض لوجوب تنبيه عليه فان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله لم يجب اذ لا يجب عليه تنبيه ماله ومثل الرخص أى في البيع العلام في الشراء وقيل معني الصواب التدب وعلى الوجوب يضمن الخسر اذا لم يخلط وعلى التدب لا يضمن (وشارك) العامل رب المال (ان زاد) على مال القراض ما (مؤجلاً) في ذمته كان يشترى سلعة بمال القراض ويؤجل في ذمته لنفسه فيصير شريكاً لرب المال بما راده عن مال القراض فيختص بربح الزيادة وخسرها وتعتبر (٤٦٠) الريادة (بقيته) أى قيمة المؤجل وان كان عينا فتقوم سلعة يوم الشراء ثم تقوم السلعة

قراض عنده (قوله ان خاف) أى العامل بتقديم أحدهما في البيع رخصاً في ثمن الثاني أى أو خاف بتقديم أحدهما في الشراء غلو الثمن في الثاني (قوله فيجب الخ) أى فيكون معني الصواب الوجوب لا التدب وهو أحد قولين والآخر التدب كما ذكر الشارح والاول قول ابن ناجي والثاني قول بعض شيوخه (قوله ويلزم من تقديم ماله الخ) جلة حالية قيد في قوله أو كان أحدهما له (قوله لوجوب الخ) علة لوجوب الخلط (قوله العلاء في الشراء) أى كان يخاف بتقديم أحدهما في الشراء العلوي ثمن الثاني (قوله يضمن) أى العامل الخسر اذا خاف ولم يخلط (قوله فتقوم) أى تلك العين المؤجلة بسلعة ثم تقوم تلك السلعة بنقد وما ذكره المصنف من أن العامل يشارك بقيمة المؤجل ولو عينها هو مذهب المدونة الذي أصلها عليه سحنون ومقابله وهو الذي كان في المدونة قبل الاصلاح أن العامل يشارك بما زادت قيمة ما اشتراه بحال ومؤجل على الحال فقط (قوله بربحه) أى بربح الثلث (قوله وما بقى) أى وهو الثلثان على حكم القراض أى فللعامل منه الجزء المجعول له والباقي لرب المال وهذا على القول المعتمد من أن العامل يشارك بقيمة ما زاد وأما على مقابله فتقوم تلك السلعة التي اشتراها بالمائتين فان كانت قيمتهما مائة وعشرين كان شريكاً بالسدس (قوله كما هو ظاهر المصنف) أى فان قوله وشارك ان زاد مؤجلاً ظاهراً كان شريكاً بالزائد لنفسه أو للقراض (قوله وقبل يخير رب المال) هذا هو الصواب كما جزم به ابن رشدانظرين (قوله في قبوله) أى في قبوله لما راده العامل للقراض (قوله وعدم قبوله) أى وعدم قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله فالمال كله له) أى ويكون كله رأس مال القراض (قوله مطلقاً) أى سواء زاد مؤجلاً أو حالاً واشترى فيهما لنفسه أو للقراض فالصور أربع صورة المصنف ومفهومها ثلاثة قد عانت من الشارح (قوله قبل الشغل) أى قبل شغل مال القراض بشرائه به كلاً أو بعضاً سلماً (قوله أى ان لم الخ) أشار بذلك الى أن قوله قبل شغله متعلق ببيع حجر (قوله أو حصل بعد شغله) أى كلاً أو بعضاً (قوله وليس لرب المال منعه بعد الشغل) أى سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وسواء كان السفر بعيداً أو قريباً وسواء كان العامل من شأنه السفر أو لا خلافاً لسحنون حيث قال لا يسافر بعد الحجر عليه بعيداً ولو بالليل ولا بن حبيب القائل يمنع السفر بعد الحجر عليه مطلقاً (قوله والالم يجوز) أى والافلوسهما كان قال وجدت سلعة كذا تباع رخيصة مع فلان أو سمى أحدهما لم يجوز وكان قراضاً فاسداً قال عبق وانظر هل تكون السلعة لرب المال وعليه للمشتري أجرة تولية الشراء أو تكون للمشتري أو ان عين البائع فكمسئلة اشترى سلعة فلان فله فرفض المثل وان عين السلعة فأجرة المثل (قوله برفض) أى وأما ببيعة سلع التجارة بدين فلا يجوز (قوله لانه شريك) أى والشريك له أن يبيع بالعرض فان قلت مقتضى تعريف المصنف القرض أنه توكيل على تجر بقدر الخ أن العامل وكييل مخصوص والو كيل المخصوص بمنع ببيعة بالعرض قلت هو وان كان وكبلاً مخصوصاً لكن جاز ببيعة بالعرض لتقوى جانبه بكونه شريكاً (قوله وجار له) أى للعامل رده بعيب قديم أى اطلع عليه بعد الشراء ولو أبى رب المال من رده وأراد بقاءه للقراض وطاهره ولو كان ذلك العيب قليلاً والشراء فرصة اه عبق (قوله وللمالك) أى وهو رب المال قبوله أى لنفسه على وجه المفاضلة وأما لو أحده لبيعه للقراض فليس له ذلك (قوله ان كان المعيب) أى ان كان ثمن

بنقد فاذا دفع له مائة فاشترى سلعة بمائتين مائة هي مال القراض ومائة مؤجلة فتقوم المؤجلة بعرض ثم العرض بنقد فاذا كانت قيمته خمسين كان شريكاً بالثلث فيختص بربحه وخسره وما بقى على حكم القراض وقولنا لنفسه فان اشترى به للقراض فالحكم كذلك كما هو ظاهر المصنف وقيل يخير رب المال في قبوله ويدفع له قيمته فيكون كله قراضاً وعدم قبوله فيشارك العامل به كما تقدم ومفهوم مؤجلاً أنه لو زاد حالاً شارك بعده واختص بربحه وهذا ان زاد بالحال لنفسه وأما ان زاده للقراض فرب المال يخير بين دفع المائة الثانية فالمال كله له وعدمه فيشارك بالنصف ثم حكم لزيادة مطلقاً المنع (و) جار للعامل (سفره) بمال القراض (ان لم يحجر) رب المال (عليه قبل

شغله) أى ان لم يحصل حجر قبل الشغل بأن لم يحصل حجر أصلاً أو حصل بعد شغله فان حجر عليه قبله لم يحجر له السفر فان سافر ضمن وليس لرب المال منعه بعد الشغل فان منعه وسافر بعد شغل المال لم يضمن (و) جار لشخص أن يقول لا تسخر (ادفع لى) مالا أعمل فيه قراضاً لك (فقد وجدت) شيئاً (رخصاً اشتريه) وهذا مفهوم قوله فيما هو أو عد شرائه الخ وتقدمت وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع ولا لم يحجر وكان قراضاً فاسداً (و) جار للعامل (بيعه) سلع التجارة (عرض) لانه شريك الاداط كساده (و) جار له (رده) أى رده ما اشتراه (معيب) قديم (وللمالك قبوله) أى المعيب شرطين (ان كان) المعيب (الجميع) أى جميع مال القراض (والثمن) أى ثمن المعيب (عيب) لان من حجة رب المال أن يقول لو رددته لنقض المال



ولي أخذه فان كان ثمن المعيب عرضا لم يكن له قبوله لان العامل يرتجور بجهه اذا عاد اليه والواو في قوله والتمن للعمال أي والحال أن الثمن الذي اشترى به المعيب المردود عين (و) جازم لك (مقارضة عبده) (مقارضة) (أجيره) أي أجبر لخدمة عنده مدة معلومة كسنة مثلا بكذا وسواء بقي على خدمته أم لا ومنعه سحنون لمساقيه من فسخ دين في دين لانه فسخ ما يترتب له في ذمته من المنفعة في عمل القراض (و) جازم لك (دفع مالين) لعامل كانه دينار وألف درهم (معا) أي في آن واحد (أو متعاقبين) في عقدين ودفع الثاني (قبل شغل الاول) بجزأين متفقين بل (وان) كانا (بمختلفين) في جزء الربح كأن يكون له في هذا نصف الربح وفي الآخر ثلثه ومحل الجواز في المالين معا أو متعاقبين اتفاقا في الجزء أو اختلافًا (ان شرطًا خلطًا) للمالين قبل العمل فان لم يشترطاه بان سكتا أو شرطاه عدمه (٤٦١) منع في مختلفي الجزء لاثامه

على العمل في أحد المالين دون الآخر جاز في المتفق لعدم التهمة وهو ظاهر المدونة وقيل بالمنع أيضا ورجح وعليه فقوله ان شرطًا الخ راجع لما قبل المبالغة وما بعدها وعلى الاول راجع لما بعدها فقط وذكر مفهوم الطرف بقوله (أو) دفع الثاني بعد أن (شغله) أي الاول ولم ينض فيجوز (ان لم يشترطه) أي الخلط أن شرطاه عدمه أو سكتا فان شرطاه منع ولو اتفق الجزء لانه قد يحصل خسر في الثاني فيجبره بربح الاول (كنصوص الاول) تشبيه في الجواز أي يجوز لرب المال اذا نض ما يمد طامله أن يدفع له مالا آخر على أن يعمل فيه مع الاول بشرطين أو لهما قوله (ان ساوى) أي نض الاول مساويا لاصله من غير ربح ولا خسر والثاني قوله (واتفق جزؤهما) بأن يكون الربح للعامل في الثاني كالاول وطاهره

المعيب المردود جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشترى به ذلك المعيب عين (قوله ولي أخذه) أي لانه اذا نض المال كان لربه أخذه ولا كلام للعامل ولا يعارض هذا قولهم عقد القراض لازم بعد العمل لانه محمول على ما قبل النضوض (قوله وسواء بقي الخ) هذا مذهب ابن القاسم فالجواز عنده مطلق غاية الامر انه اذا شغل القراض الاجبر عن الخدمة كلاً أو بعضا سقط من الاجرة بحسب الشغل (قوله ومنعه سحنون) أي اذا لم يبق على عمله الاول (قوله لمساقيه الخ) قال عجم ولعل جوابه أن عقدا القراض ناسخ للعقد الاول (قوله ودفع مالين الخ) حاصل ما في هذه المسئلة من الضرر على الراجح أن المالين اما ان يدفع للعامل مل معا أو متعاقبين قبل شغل الاول أو بعده وفي كل امان يتفق الجزآن المجهولان للعامل في المالين أو لا في الاولين بقسميهما يجوز ان شرط الخلط والامنع وفي الأخير بقسميه يجوز ان لم يشترط الخلط والامنع هذا كله ان لم ينض المال الاول وأما ان دفع الثاني بعد ما نض الاول فان نض مساو بالرأس ماله واتفق جزؤهما جار والامنع (قوله ان شرطًا خلطًا للمالين قبل العمل) انما جاز لانه ولو مع اختلاف الجزء يرجع لجزء معلوم ببيان ذلك انه لو دفع له مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخلطهما فحسابه أن تنظر لاقلة عدد له ثلث ونصف صحيح تجد ذلك ستة وقد علمت أن للعامل من ربح إحدى المائتين الثلث ومن ربح المائة الأخرى النصف فنجد له نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح مائة وثلثا ربح المائة الأخرى فنجد له نصف الستة وثلثيها وذلك سبعة أجمعها مع الخمسة التي سحت للعامل يكون المجموع اثني عشر اقسام الربح على اثني عشر جزء للعامل خمسة أجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه ولا شك ان الربيعين والثلث والسادس مجموع الربح (قوله وعلى الاول) أي وعلى القول الاول وهو الجواز في المتفق (قوله فان شرطاه) أي أو حصل بالفعل (قوله مساويا لاصله) أي لرأس ماله (قوله ومفهوم الشرط الاول) أي وهو ما اذا نض الاول بربح أو خسر (قوله قد يضيع على العامل ربحه) أي بان يجبر به الثاني (قوله قد يجبر الثاني خسر الاول) أي فهو في الحالتين كاشتراط الزيادة على العامل أو على رب المال وذلك ممنوع (قوله والحق أنه يجوز مطلقا) أي والحق أنه اذا نض الاول بمساو جاز الدفع مطلقا اتفق جزؤهما أو اختلف ان شرط الخلط والامنع مطلقا اتفق جزؤهما أو اختلف (قوله ربحا) أي سواء اشترى منه نقد أو بموئل (قوله ان صبح الخ) أي ولم يشترط ذلك عند العقد والامنع (قوله ان لا ينزل وادبا) أي محلا من خفضا كترعة (قوله أولا يتناع سلعة عينها) أي لقله ربحها أو لوضيعة أي خسر فيها (قوله وضمن ان خالف) أي وكان يمكن المشي بعير الوادي والمشى بالنهار والسفر بعير البحر والا فلا ضمان اه عدوى (قوله غير الخسر) أي كالنهب والعرق والسموى ومن المخالفة فقط ولا يضمن السماوى والنهب بعد المخالفة كما لا يضمن الخسر وهذا في الثلاثة الاول بخلاف الرابعة فانه يضمن فيها السماوى والخسر واذا تنازع العامل ورب المال في أن السلف وقع زمن المخالفة أو بعدها صدق العامل في دعواه أنه وقع بعد ومنها كما في ح عن اللخمي (قوله كان ربح الخ) يعني أن العامل اذا اشترى بالمال طعاما أو آلة للحرث أو اكرت آلة أو أجر أو زرع بمحل جور بالنسبة اليه أو عمل بالمال في حائط غيره مساقاة بمحل جور بالنسبة اليه بان كان

شرطا الخلط أولا ومفهوم الشرط الاول المنع لانه ان نض بربح قد يضيع على العامل ربحه وان خسر قد يجبر الثاني خسر الاول ومفهوم الشرط الثاني المنع اذا اختلف الجزء مع نصوص الاول مساو يا حيث لم يشترط الخلط والاجاز والحق أنه يجوز مطلقا ان شرطًا خلطًا والا منع مطلقا على الراجح المتقدم فلا مفهوما لهذا الشرط الثاني فالاولى للمصنف حذفه (و) جار (اشترى به منه) أي من العامل ضيما من مال القراض (ان صح) القصص بان لا يتوصل به إلى أحد شي من الربح قبل المضاطعة بان يشترى منه كما يشترى من الناس بعير محاباة (و) جار (اشترطه) أي رب المال على العامل (أن لا ينزل وادبا أو) لا (يمشى بليل أو) يسافر (ببحر أو) لا (يتناع سلعة) عينها (وضمن) في المسائل الأربع (ان خالف) غير الخسر الا الرابعة فيضمن فيها حتى الخسر (كأن زرع) العامل (أو ساقى) أي عمل بالمال في حائط غيره



مساقاة (بموضع جدره) أي للعامل وان لم يكن جدره غيره (أو حركه) العامل (بعد موته) أي موب ربه وعلمه بموته حال كون المال (عيناً) فيضمن لان حركه قبل علمه بموته فخير لم يضمن كالمو كان غير عين (أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا اذن فيضمن (وان) شارك (عاملاً) آخر لرب القراض أو غيره (أو باع بدين أو قراض) أي دفعه له عامل آخر قراضاً (بلا اذن) في المسائل الاربع الا ان الاذن في الاولى من الورثة (وغرم) العامل الاول (للعامل الثاني) الزائد (ان دخل) أي عقد معه (على أكثر) مما دخل عليه الاول مع رب المال فان دخل معه على أقل فالزائد لرب (٦٢ ع) (كخسره) المال تشبهه في غرم العامل الاول يعني أن العامل الاول اذا تلج في المال فخير ثم دفعه لا آخر يعمل فيه

لا حرمه له فيه ولا جاء فانه يكون ضامناً للمال اذا تلف الزرع أو الثمن نهب أو سارق لانه عرضه للتلف وأما لو كان للعامل حرمه وجاء ونهب الزرع أو الثمن أو سرق فلا ضمان عليه ولو كان المحل جدره بالنسبة لغيره (قوله عينا) حال من الملاء في حركه أي أو حركه العامل مال القراض حاله كونه عيناً بعد موت رب المال وعلمه بموته وظاهر قوله أو حركه أنه يضمن بالتعديك بعد علمه بموت ربه سواء حركه ببلد ربه أو غيره وقيد ابن بوس الضمان بالاول وأما ان كان غيره فله تحريكه ولو علم بموته طرأ الى أن السفر عمل كشغل المال ولم يعتمد المصنف تقييده وظاهر كلام مرام اعتماد ذلك التقييد (قوله فيضمن) أي سواء اتجر لنفسه أو للقراض والربح له في الاولى وأما في الثانية فالربح كله للورثة ولا شيء له للعامل (قوله لم يضمن) أي على الراجح لان له فيه شبهة وقيل يضمن لخطئه على مال الوارث والعهد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله كالمو كان) أي مال القراض غير عين أي فانه لا يضمن بتعديك وليس للورثة أن ينعروه من التصرف فيه كما أن موثرهم كدلت (قوله أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا اذن فيضمن لانه عرضه للضياع لان ربه لم يستأمن غيره ومحل الصمان اذا شارك بلا اذن اذا غاب شريك العامل على شيء من المال وسواء كان ذلك الشريك صاحب مال أو كان عاملاً وأما ان لم يغيب على شيء لم يضمن اذا تلف كما قال ابن القاسم واعتمده أبو الحسن (قوله وان شارك عاملاً آخر) أي هذا اذا شارك عامل القراض صاحب مال آخر بل وان شارك عاملاً آخر لرب القراض أو لغيره (قوله أو باع بدين) أي بنسيئة فيضمن لانه عرضه للضياع فالربح لهما والخسارة على العامل على المشهور اه خش (قوله في المسائل الاربع) أي وهي قوله أو حركه بعد موته عينا الى هنا ولا يتأني رجوعه للزرع والمساقاة بمحل جدره لان رب المال لا يأن في تلف ماله في هذه الحالة وقد يقال رب المال قد يرضى بالمخاطرة فلا يضمن العامل لعدم تعديبه ولذا أرجع هذا القيد الشيخ أحمد بابا للزرع والمساقاة أيضاً (قوله وغرم العامل الاول) حاصله أن عامل القراض اذا دفع المال للعامل آخر قراضاً بعير اذن رب المال فان حصل تلف أو خسر فالضمان من العامل الاول كما مر في قوله أو قراض بلا اذن وان حصل ربح فلا شيء للعامل الاول من الربح وانما الربح للعامل الثاني ورب المال كما سبق للمصنف والربح لهما ثم ان دخل العامل الاول مع الثاني على مثل ما دخل عليه الاول مع رب المال قطاهر وان دخل معه على أكثر مما دخل عليه مع رب المال فان العامل الاول يغرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال ولا شيء للعامل الاول من الربح لان القراض جعل لا يستحق الا تمام العمل والعامل الاول لم يعمل فلاربح له وان دخل معه على أقل فالزائد لرب المال لا للعامل الاول لانه لا شيء له اذا لم يحصل للعامل الثاني ربح فلا شيء له ولا يلزم العامل الاول لذلك الثاني شيء أصلاً كما هو القاعدة أن العامل لا شيء له اذا لم يحصل له ربح انظر بن (قوله تشبهه في غرم العامل الاول) أي تشبهه تام لان العامل الاول يغرم في المحالين للعامل الثاني (قوله فخير) أي أو تلف بعضه بسماوى أو ضياع بعضه أو نقصه بعد فلام مفهوم للخسر في كلام المصنف (قوله ويرجع الثاني على الاول الخ) قال بن محل غرم الاول للثاني ما خصه من الربح الذي أخذه رب المال ما لم يعلم العامل الثاني بتعدي الاول أو خسره والاقلا غرم عليه كما في المدونة (قوله وخسر الاول) أي أو نقص بسماوى أو ضياع أو تعدد (قوله فالمراد بالنقص) أي فالمراد أنه نقص قبل عمله بضياع أو تعدد أو سماوى (قوله اذا قراض بلا اذن) أي وأما التعدي بالمشاركة أو البيع بدين فله الربح مع رب المال والتلف عليه وحده (قوله ككل أخذ مال للتنمية) أي فانه لا ربح له كما أن العامل الاول في

بلا اذن من ربه فربح فيه فان رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصله من الربح ويرجع الثاني على الاول بما خصه من الربح الذي أخذه رب المال فاذا كان المال ثمانين فخير الاول أربعين ثم دفع الاربعين الباقية لشخص يعمل فيه على النصف في الربح فصار مائة فان رب المال يأخذ منه ثمانين ورأس المال وعشرة ربحه والعامل عشرة ثم يرجع العامل على الاول بعشرين تمام الثلاثين ولا يرجع لرب المال عليه لان خسره قد جبر هذا ان حصل الخسر بعد عمله بل (وان) حصل (قبل عمله) أي عمل الاول كالمو ضاعت الاربعون في المثال المتقدم بأمر من الله قبل عمل الاول وقبل دفع الاربعين الباقية للعامل الثاني واطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز فالمراد النقص (والربح لهما)

أي لرب المال والعامل الثاني في مسألة ما اذا قراض بلا اذن ولا شيء للعامل الاول لتعديبه وعدم عمله وشبهه بما تضمنه قوله والربح لهما من أنه لا شيء للاول قوله (ككل أخذ مال للتنمية) لربه غير القراض كوكيل على بيع شيء ومبضع معه (قوله) فلا ربح له بل لرب المال كان يوكله على بيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فالزائد لربهم الا لو وكيل وكان يبضع معه عشرة فليشترى له



بها عبداً أو طعاماً من محل كذا فاشترى بها نيسة قال زائد وهو الاثنان لرب المال لا للمشتري هذا معناه فكلام المصنف مشكل إذ مثل هذا لا يقال فيه متعدد والتنمية هنا غير لازمة إذ قد يكون ذلك للتنمية وقد لا يكون كما هو ظاهر (٤٦٣) وأما إذا باعها بعشرة كما أمره فاتجر

في العشرة حتى حصل فيها ربح أو أن المبتضع معه اشترى بالعشرة مائة غير ما أمره بائضاعها فربح فيها فالربح لو وكيل فيها كالمودع يتجرى في الوديعة والعاصب والوصى والسارق إذا حركوا المال فربحوا فالربح لهم كأن الحسارة عليهم (لأن نهاء) أي لأن هي رب المال عاملة (عن العمل قبله) أي قبل العمل وانحل عقد القراض حيث كان تعدى وعمل فالربح له فقط كما أن الحسارة عليه فليس قوله لا أن نهاء الخ راجعاً لقوله والربح لهما المدكور قبله بل لما يفهم من أول الكلام اذ علم منه أن الربح بين رب المال والعامل وأما المذكور قبله فالضمير في لهما رب المال والعامل الثاني فالضمير في نهاء للعامل لا بقيد الثاني ولا شئ في اجمال كلامه رحمه الله تعالى (أو جنى كل) من رب المال والعامل والمناسب التعبير بلو بدل أو لعدم ظهور العطف أي ولو جنى كل منهما على بعض مال القراض (أو أخذ) أحدهما (شيئاً) منه

المشبه لاربع له (قوله لا يقال فيه متعدد) أي لأن المتمدى من فعل في شئ غيره ما يضر به بغير ادبه إلا أن يقال أراد المصنف بالتعدى مطلق المخالفة (قوله والتنمية هنا غير لازمة) هذا إشارة إلى اعتراض ثان على المصنف وحاصله أن كون الوكيل والمبتضع معاً أخذ المال على وجه التنمية لا يظهر إذ قد يكون التوكيل والابضاع للتنمية وقد لا يكونان للتنمية وقد يجاب أن المراد بالتنمية ما يشمل فعل ما هو الأصل كذا قيل فتأمل (قوله فالربح للوكيل فيهما) أي كما أنه إذا حصل خسره فهو عليه وحده قال في غياث الطاهر أن الوكيل إذا تعدى لا ربح له سواء كان تعديه في بيعه بأكثر مما أمره بالبيع به أو كان تعديه بالتجرف في الثمن الذي باع به وكذلك المبتضع معه لا ربح له مطلقاً سواء تعدى بالتجرف في المال الذي دفع له ليشتري به سلعة كذا أو كان تعديه باشتراؤه السلعة بأقل مما أمر به فلا فرق وما قاله شارحنا من التفرقة قد تبين قبحه وت وهو غير ظاهر والحاصل أن الأقسام الثلاثة العاصب والمودع والوصى إذا حركوا قائلهم الربح وعليهم الخسر والمبتضع معه والوكيل إذا خالفوا فلا شئ لهم من الربح وعامل القراض إذا شارك أو باع بدين فعليه الخسر والربح له مع رب المال وإذا قارض بلاذن فالحسارة عليه والربح للعامل الثاني مع رب المال (قوله لا أن نهاء الخ) لا عاطفة لمقدّر على محذوف بعد قوله فتعدى معلوم من أول الكلام والأصل والربح لهما أي لرب المال والعامل أن لم ينه عن العمل قبله لا لربح لهما أن نهاء وإنما جعل المعطوف محذوفاً لأن لا تعطف الجمل وإنما قدرنا والربح لهما مع التصريح به لأن ضمير لهما المدكور لرب المال والعامل الثاني وهذا ليس بمراد صورته أعطى العامل ما لا يعمل فيه قراضاً ثم قيل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحيث بذل عمل عقد القراض ويصير المال كالوديعة فإذا عمل بعد ذلك كان الربح للعامل وحده وظاهره ولو أقر العامل أنه اشترى للقراض بعد ما نهى وهو ما اختاره المصنف في التوضيح وقال ابن حبيب إذا قرأ أنه إذا اشترى بعد ما نهى للقراض فالربح لهما لا لتمامه لرب المال نصيبه من الربح فيلزمه الوفاء به (قوله وانحل عقد القراض حيث) أي وحيث يشد فلا يجوز له أن يعمل فيه (قوله فليس قوله الخ) هذا تفريع على ذكر انحلال العقد في الحل السابق إذا انعقد أنها هو مع الأول (قوله اذ علم منه) أي من أول الكلام (قوله لا بقيد الثاني) أي بل من حيث هو عامل (قوله أو جنى كل الخ) حاصله أن العامل أو رب المال إذا جنى أحدهما على شئ من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئاً منه فراضاً فإن حكمه كجناية الأجنبي أي فيكون الباقي بعد الأخذ أو الجناية هو رأس المال والربح لذلك الباقي وأما ما ذهب بالجناية أو بالأخذ فراضاً فيستبع به الجاني أو الأخذ في ذمته أن كان الأخذ أو الجاني هو العامل وكذا أن كان الجاني أجنبياً وأما أن كان الأخذ أو الجاني رب المال فكأنه بائضاعاً على الباقي فيكون هو رأس المال خاصة ويكون الربح له (قوله والمناسب التعبير بلو) أي لأن مدحول أو عطف على الشرط وجوابه بالنسبة لمدين قوله فكأن جنى وفيه بحث لأن الربح في المعطوف عليه ليس لهما فيقتضي أنه كذلك في هذين لأخراجهما كالذي قبلهما مما أمر به فيه لهما مع أن الربح في هذين لهما (قوله فكأن جنى) أي فحكمه حكم جناية الأجنبي (قوله فيتبع) أي الأخذ أو الجاني بما أخذه وما تلفه بجانيته (قوله في المستثنين) أي مستثنى جناية الأجنبي وجناية العامل أو أخذه بعضه قرضاً (قوله ولا يصح بذلك) أي المأخوذ قرضاً أو التلف بالجناية بالربح لأن الربح لا يجبر الخسر والتلف وأما الجناية والأخذ منه قرضاً فلا يجبران به لأن الجاني يتبع ما جنى عليه والأخذ قرضاً يتبع بما أخذه (قوله والربح له خاصة) أي لأنه رأس المال والربح إنما هو رأس المال ولا يعقل ربح المأخوذ مع أنه لم يحرك (قوله فقد رضى به) أي بأن الباقي رأس المال (قوله ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده) أي في كون رأس المال هو الباقي ولا يجبر بذلك بالربح ويتبع الأخذ بما أحده والجاني بما جنى عليه وهذا هو الصواب كما قال طي وأما قول خش ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لكن أن كانت قبله يكون الباقي رأس المال وأما بعده فربح رأس المال على أصله لأن الربح يجبره ولا يجبره إذا حصل ما ذكر قبله وحيث لا يقتسمان من الربح إلا ما زاد على ما يجبر رأس المال ففيه نظر لأن الجاني والأخذ

قرصاً (وكأن جنى) فيتبع به في المستثنين ولا يجبر بذلك بالربح ورأس المال هو الباقي بعد الأخذ أو الجناية والربح له خاصة لأن ربه أن كان هو الجاني فقد رضى به وإن كان العامل اتبع به في ذمته كالأجنبي ولا ربح للجاني الدية ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده



(ولا يجوز اشتراؤه) أي العامل (من ربه) أي المال ساعدا للقراض لأنه يؤدي إلى جعل رأس المال عرضا لأن الثمن يرجع إلى ربه والمشهور في هذا الفرع الكراهة خلافا لظاهره وأما اشتراؤه منه لنفسه فجائز (أو) اشتراؤه ساعدا للقراض (بنسيئة) أي دين قيمته (وإن أذن) ربه فإن فعل ضمن والرجح له وحده ولا شيء منه لرب المال إذ لا يرجح لمن لا يضمن (أو) اشتراؤه للقراض (بأكثر) من ماله نقدا أو إلى أجل فإن فعل كان شريكا بنسبة قيمة ما زاد أو بعدده (٤٦٤) في النقد كولو اشتري لنفسه على ما تقدم من الرجح (ولا) يجوز (أخذه) أي العامل قرضا

يتبع بما أخذه وما جنى عليه وحينئذ فلا يجبر بالرجح فالأولى ما قاله الشارح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه ساعدا للقراض) أي وأما اشتراؤه منه ساعدا لنفسه فهو جائز (قوله والمشهور في هذا الفرع الكراهة) أي لئلا يتحول على القراض بغير رجوع رأس المال لربه (قوله أو اشتراؤه ساعدا للقراض بنسيئة) أي ما منع ذلك لأكل رب المال رجح مالم يضمن وقد نهي عنه النبي عليه الصلاة والسلام فلا يشتري العامل بالنسيئة لنفسه لجواز الخلوص من النهي المذكور ثم إن المنع مقيد بما إذا كان العامل غير مديروا مالمدير فله الشراء للقراض بالدين كما في سماع ابن القاسم ويجب أن يفيد ذلك بكون الدين الذي يشتري به يفي به مال القراض والالم يجوز (قوله وإن أذن ربه) أي بخلاف بيعه بالدين فإنه يمنع مالم يأذن له رب المال والاجاز ولا يقال إن اتلاف المال لا يجوز لأن التالف هنا غير محقق على أن اتلاف المال الممنوع أن يربيه في بحر أو نار مثلا بحيث لا ينتفع به أصلا (قوله فإن فعل ضمن) أي فإن فعل العامل واشتري بنسيئة ضمن ذلك العامل ما اشتراه بالنسيئة وكان له ربحه (قوله أو اشتراؤه بآثر) أي لادائه لسلف جر نفعًا إذا نقد وأكل رجح مالم يضمن إذا لم ينقد (قوله فإن فعل كان شريكا) أي إذا لم يرض رب المال بما فعله أمالورضى به دفع له رب المال قيمة الموقوف وعدد الحال وصار الكل رأس المال كما مر وقوله بنسبة قيمة ما زاد أي إذا كان ذلك الأكثر لا جمل (قوله كولو اشتري لنفسه) أي فإنه يكون شريكا بنسبة ذلك أي بنسبة قيمته أو عدده لمال القراض (قوله إن كان الثاني يشغله عن الأول) أي ما منع في هذه الحالة لأن رب المال قد استحق منفعة العامل (قوله جوازه منه) أي ويجري فيه ما مر من التفصيل من دفع المالكين له معا أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده (قوله ويجبر أيضا ما تلف الخ) التلف هو النقص الحاصل لا عن تحريك أو ما انحسر فهو ما نشأ عن تحريك وما ذكره المصنف من جبر انحسر والتلف بالرجح في القراض الصحيح وكذلك القاسد الذي فيه قراض المثل وأما الذي فيه أجرة المثل فلا يتأتى فيه جبر لأن المال ورجحه كله لرب المال وظاهر المصنف أن انحسر والتلف يجبران بالرجح ولو شرط خلافه بأن اتفقا على أن الباقي بعد انحسر أو التلف هو رأس المال وهو ظاهر ما للمالك وابن القاسم وحكي بهرام مقالة عن جمع فقهاء محل الجبر مالم يشترط خلافه ولا يعمل بذلك الشرط قال بهرام واختاره غير واحد وهو الأقرب لأن الأصل أعمال الشر وطالب المؤمنون عند شر وطهم مالم يعارضه نص (قوله بماوى) أي وأما ما تلف بجناية فلا يجبر به الرجح لما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان الجاني أجنبيا أو كان هو العامل وسواء كانت الجناية قبل العمل أو بعده (قوله أو أخذ لص أو عشار) أي ولو علموا وقد رعى الانتصاف منهما كما في عقب (قوله الذي في الباقي) أي فيما بقي بعد التلف أو انحسر (قوله للتلف فقط) أي لأنه وللخسر لأن الخسر إنما ينشأ بعد العمل (قوله إلا أن يقبض المال) أي بعد انحسر أو التلف (قوله ثم يعيده له) أي فيستجرف فيه فيحصل رجح (قوله فلا يجبر بالرجح بعد ذلك) أي لا يجبر بالرجح أو التلف الحاصل قبل قبض المال بالرجح الحاصل بعده (قوله وله الخلف) أي وله عدم الخلف لكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده وإذا خلف التالف في لزوم قبول العامل لذلك الخلف تفصيل أشار له بقوله فإن تلف الخ والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده فإن أخلف لزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل إن كان التلف بعد العمل والالم يلزمه (قوله وله الخلف) أي ولا يجبر التالف بربح الخلف سواء كان التالف كل المال أو بعضه كما قال الأعمشي

آخر (من غيره) أي غير رب المال (إن كان) الثاني (يشغله) أي العامل (عن الأول) والاجاز ومفهوم من غيره جوازه منه وإن يشغله عن الأول (و) لا يجوز (بيع ربه ساعدا) من سلع القراض (بلاذن) من العامل فإن باع فله عامل وده لأنه الذي يحركه وينمي له حق فيما يرجوه من الرجح (وجبر خسره) جبر بالبناء للمفعول وخسره نائب الفاعل ويصح قراءته بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الرجح المتقدم في كلامه يعني أن رجح المال يجبر خسره إن كان حاصلا فيه خسر (و) يجبر أيضا (ما تلف) منه بماوى أو أخذ لص أو عشار كما هو ظاهر المسندونه الحقا لا أخذهما بالسماوى لا بالجناية ومعنى جبر المال بالرجح الذي في الباقي أنه يكمل منه أصل المال ثم إن زاد شيء يقسم بينهما على شرطهما إذا حصل التلف بعد العمل بل (وإن) حصل تلف بعضه (قبل عمله) في المال فالمبالغة راجعة للتلف فقط لأنه

الذي يكون قبل تارة و بعد أخرى (الأن يقبض) المال أي يقبضه ربه من العامل أي ثم يعيده له فلا يجبر بالرجح بعد ذلك لأنه لا يصر قراضا متفقا ومعلوم أن الجبر إنما يكون إذا بقي شيء من المال فإن تلف جميعه فأنه ربه ببذله فربح الثاني فلا يجبر بربحه الأول وهو ظاهر لأنه قراض ثان (وله) أي لرب المال التالف بيد العامل كله أو بعضه (الخلف) لما تلف كلا أو بعضا (فإن تلف جميعه لا يلزم الخلف) أي يلزم العامل قبوله وأما إن تلف بعضه فيلزمه قبوله إن تلف البعض بعد العمل لا قبله



فيصير المدة نور وان المدة بعد المدة وفيه على ظاهرهما من الاطراف (قوله ما لا فراض  
 الرجح فالرجح الذي لم ينفذ عليهما على حسب عملهما اذا تفاوتا في العمل بالقلة وال  
 بالسوية كما انه لو اخذ اثنان مالا واحدا وجعل لواحد نصف الرجح وللآخر ثلثه فان ك  
 العمل قدر ما جعل له من الرجح ولا يكون العمل عليهما سوية (قوله كل واحد منهما بق  
 بيع او شراء فالقول لم يضع المال عنده فان وضعه ربه عندهما ردا اخر ما اختلفا في  
 المال ان لم يتفقا (قوله وانفق ان سافر) أي في رمن سفره واقامته في البلد الذي يتبع  
 حتى يصل لوطنه (قوله ويقضي له بذلك) أي عند الممازعة (قوله من طعام) من عمن  
 ما لم يشعله) أي العمل في القراض (قوله عن الوجوه التي يقتات منها) كالأول كانت له  
 لأجل عمل القراض فله الاتفاق على نفسه من مال القراض وان كان حاضرا (قوله و  
 أبو الحسن حلفا قالت القائل بعدم اعتباره (قوله ولم يبين زوجته) أي ولم يدخل بها فاما  
 عقد عليها فلا تسقط نفقته حتى يدخل بها قال في معين الحكم ان تزوج في بلد لم تسقط نفق  
 نصير بلده نقله ابن عرفة والدعوى للدخول ليست مثله في اسقاط النفقة خلافا لعين  
 نبي سقطت نفقته) أي من مال القراض فان طلقها بعد البناء بها طلاقا بائنا فأنظر آه  
 حاملا لان النفقة للحمل لا للزوجة كذا كتب شيخنا العذوي تبعا للشب (قوله وان  
 سافر فيها لم تسقط) أي كالأول سافر بها فينفق على نفسه بناء على أن الدوام ليس كالأبدا  
 اليسير) فلو كان يبدل العامل مالا في سيران لرجلين ويحملان باجتماعهما النفقة ولا ي  
 فروى اللخمي أن له النفقة والقياس سقوطها لحجة كل منهما بأنه انما دفع ما لا يجب  
 ابن عرفة ولا أعرف هذه الرواية لغيره ولم أجدها في النوادر وهي خلاف أصل المذهب  
 رجلين كل واحد منهما لا تبلغ ثلث الدية وفي مجموعهما ما يبلغه أن ذلك في ماله لا على  
 أهل الخ) بان كان سفره لاسل تسمية المال أمالو كان سفره لأجل واحد مما ذكر فلا  
 لا في حال دها به ولا في حال اقامته في البلد التي سافر اليها مطلقا وأما في حال رجوعه  
 فلا نفقة له ولو كانت البلد التي رجع اليها ليس بها قرية وأما ان رجع من عند أهل  
 النفقة لان سفر القرية والرجوع منه لله ولا كذلك الرجوع من عند أهل (قوله  
 وأما المتقدمة فقد نبى بها حال سفره للتجارة (قوله كالأجاس) يعني وجودهم في  
 العدم (قوله بالاعرف) فلو أنفق سرفا عين أن يكون له القدر والمعتاد كما قال شيخنا

(٩٥ دسوی ثالث ) والمراد بالاهل الزوجة المدخول بها الا لا فارب فهم كاللج ثم ان من سافر لقرينة كاللج وصلة الرحم فلا نفقة له حتى في رجوعه بخلاف من (بالعرف) متعلق بالفق والمراد بالمعروف ما ياسب حاله (في المال) أي حال كونه فلو اتفق على نفسه من مال نفسه رجع به في مال القراض قال تيم ولا رجوع له على له على ربه بالزائد ولا ياتي هذا قوله واحصل المال لانه قد يعرض للمال آفة (واستغنى



أي اتخذ خادم من المال في حال سفره (ان تأهل) أي كان أهلاً لأن يخدم بالشروط السابقة وهي ان سافر ولم يبق برز وجه واحتمل المال والافجرة خادمه عليه كنفقته (لادواء) بالجر عطف على مقدار أي أنفق في أكل وشرب ونحوهما لا في دواء المرض وليس من الدواء الحاجة والحام وحلق الرأس بل من النفقة (٤٦٦) كما تقدم (واكتسى ان بعد) أي ان طال سفره حتى امتن ما عليه ولو كانت البلد التي أقام بها

غير بعيدة فالمدار على  
الطول ببلد التبعر والطول  
بالمعرف وقوله ان بعد أي  
مع الشروط السابقة  
وسكت عنه لوضوحه  
(ووزع) الاثاق (ان  
خرج) العامل (لحاجة)  
غيره الاهل والقرينة  
كالجميع مع خروجه للقراض  
على قدر الحاجة والقراض  
فاذا كان ما ينفقه على  
نفسه في حاجته مائة  
وما ينفقه في عمل القراض  
مائة فافق مائة كانت  
المائة موردة نصفها عليه  
ونصفها من مال القراض  
ولو كان الشأن أن الذي  
ينفقه على نفسه في اشتغاله  
بالقراض مائتان وزع على  
الثلث والثلثين وقيل  
المعنى أنه ان كان ينفق  
على نفسه للحاجة مائة  
ومال القراض في ذاته  
مائة كانت النفقة على  
النصف هذا ان أحد  
القراض قبل الاكتر أو  
التزود للحاجة بل (وان)  
أخذ من ربه (بعد ان  
اكترى وتزود) للخروج  
لحاجته خلافا للخمى  
القائل بسقوط النفقة من  
القراض في هذه الحالة  
كالذي خرج لاهله قال وهو

بالشروط الخ) ما ذكره من اعتبار الشروط في الاستعداد تسع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو الطاهر كما قال  
بن بدليل قول ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما كان شرطاً في الأخص وأما  
قول عبيق ان عدم البناء بالزوجة وكونه لغير حج وغزو وقربه لا يعتبر في الاستعداد فهو غير ظاهر (قوله  
وهي ان سافر) فان كان حاضراً لا يستخدم وان تأهل لان الاستعداد من جهة الاثاق وهو انما يكون في  
السفر للتبعر (قوله لم يبق برز وجه) أي في البلد التي سافر اليها فان بقي زوجته بها سقط أجره الخادم من  
القراض وكان عليه أن يزيد وكان سفره للمال لا لاهل أو قرينة كحج أو غزو فان سافر لغير المال كانت أجره  
الخادم عليه لا من مال القراض كما قال الشيخ أحمد (قوله واحتمل المال) أي فان لم يحتمل لم يستخدم من  
مال القراض (قوله ان طال سفره) أي بالطريق أو طالت اقامته في البلد التي سافر اليها قال ابن عرفة وفي  
كون البضاعة كالقراض في النفقة والكسوة وسقوطها فيها ثلثها الكراهة لسماح ابن القاسم مع رواية  
عبد الوان رشد عن سماح القرينين ورواية أشهب وصوب هو والخمى والصقلى الثاني ثم قال عن الخمى  
العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة فيها بل اما أن يعمل مكارمة فلا نفقة له أو باجرة معلومة فلا شيء له غيرها اه بن  
(قوله فالمدار على الطول ببلد التبعر) الاولى أن يقول فالمدار على طول السفر (قوله أي مع الشروط  
السابقة) أي فلا بد في الكسوة من شروط خمسة السفر وطول العيبة فيه واحتمال المال لها ولم يبق برز وجه  
وكون السفر للمال (قوله والطول بالمعرف) أي وجعل ابن القاسم في المدونة الشهرين والثلاثة طرولاً محمول  
على ما اذا احتاج للكسوة والالم يكن له كافي عبيق (قوله وسكت عنه) أي ان اشتراطها (قوله لوضوحه  
أي لان لكسوة أخص من النفقة وما كان شرطاً في الأعم فهو شرط في الأخص (قوله ووزع الخ) حاصله  
انه اذا سافر للقراض وقصد معه حاجة لنفسه فلا تسقط نفقته ووزع ما أثق على الحاجة والقراض وقد  
ذكر الشارح طريقين في التوزيع وحاصل الاولى أن ما ينفقه يوزع على النفقتين أي على ما شأنه أن ينفق  
في القراض وعلى ما شأنه أن ينفق في الحاجة وهذا في المواردية وصححه ابن عرفة والعوفي وحاصل الثانية أن  
التوزيع يكون على ما شأنه أن ينفق في الحاجة ومبلغ مال القراض وهذا ما في العتبية ونحوه في الموازنة  
لمكن نظريه ابن عبد السلام والتوضيح (قوله وهذا) أي ما ذكر من التوزيع (قوله قبل الاكتر الخ)  
فيه ان هذا يعارض قول المصنف ان خرج لحاجة لانه اذا أخذ القراض قبل الاكتر وان كان خروجه  
للقراض لا حاجة وأجيب بان المراد بقوله ان خرج لحاجة أي ان أراد الخروج لها (قوله في هذه الحالة) أعني  
ما اذا أخذ مال القراض بعد أن اكترى وتزود بخروجه لحاجته (قوله وان رضاه ابن عرفة بقوله ومعرفة  
المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل لم يرضه ابن عرفة ولم يقل ذلك بل يعقبه عليه واصله الصقلى فيها المال ان  
خرج في حاجة لنفسه فاعطاه رجل قراضاً فله ان يفض النفقة على مبلغ قيمة نفقته ومبلغ القراض الخمى من  
أخذ قراضاً وكان خارجاً لحاجته فمعرفة المذهب لا شيء له كمن خرج الى أهله وفيه أنه قد رجع لمعروف المذهب  
خلاف نصها ما ظهر من (قوله ان لم يعلم بالحكم) أي الذي هو عتقه (على رب المال اذا ملكه) (قوله ويعلم لربه  
نعمه) أي ويعلم العامل لربه نعم العبد الذي اشتراه به (قوله ما عدا ربحه) أي ربح العامل الكائن في المال  
الذي اشترى به العبد وهذا اذا أراد بالمفاضلة فان أريد بقاء القراض فان العامل يعرّم لرب المال ثم كاه اه  
بن (قوله بل الشراء) أي رأما لرب الحاصل بعد الشراء هو هدر واحترق بقوله ان كان له ربح قبل  
الشراء عما اذا لم يكن له ربح قبل الشراء فانه يدفع له ثمه تمامه كما لو دفع له مائة يعمل فيها قراضاً بانصاف  
فاشترى بها ان رب المال عالماً انه انشه فانه يمتنع عليه ويدفع لرب المال المائة تمامه فقط ولو كان

المعروف من المذهب وان رضاه ابن عرفة بقوله ومعرفة المذهب خلاف نصها (ون اشترى) لعامل من مال القراض (من يعتق على العبد  
ربه عالماً) بالقراءة كالسبوة را لم يعلم بالحكم (حق عليه) أي على العامل بالشراء لمعده ولا يحتاج لحكم (ان أسره) العامل ويعرّم لربه ثمه ما عدا  
ربحه ان كان له ربح قبل الشراء كالمعطاء مائة فاشترى بها راحة فاعطاه مائة وخمسين فاشترى بها ابن رب المال عالماً انه عتقه عليه رد دفع لرب المال



مائة وخمسة وعشرين ان كانا على المناصفة ولا يلزم رد مال العامل فراضا ولا العامل قبولها (والا) يكن العامل موسرا (بيع) منه (تقديره) أي بقدر رأس المال (و تقدير ربحه) أي مع حوز المال (قد له أي قبل ٤٦٧) شراء العبدان كان كالمثال المتقدم

وباع منه بقدر ما بقي بمائة وخمسة وعشرين (وعتق باقيه) قبل أو أكثر والولاء لرب المال في الصورتين (و) ان اشتراه العامل (غير عالم) بالقرابة (فعلى ربه) يعتق بمجرد الشراء له دخوله في ملكه لا على العامل لعذره بعدم علمه (و) على ربه للعامل (ربحه فيه) أي في المال وهو خمسة وعشرون في المثال المتقدم لا في العبد فلا يغرمه على المعتد كما لو كان العبد في المثال يساوي مائتين وقت الشراء فلا يغرم له خمسين نظر الراجح العبد وهذا اذا كان رب المال موسرا والابق احط العامل رقا له (و) ان اشترى العامل (من يعتق عليه وعلم) بالقرابة كبنوته (عتق عليه) أي العامل نظرا الى أنه شريك وبنوه رب المال (بالاكثر من قيمته ومنه) الذي اشتراه به ماعد احصاه العامل من الربح في الاكثر المذكور وعتقه على العامل اذا كان في المال ربح كالمثال المتقدم بل (ولو لم يكن في المال) الذي

العبد يساوي مائتين (قوله مائة وخمسة وعشرين) أي و هو ان ذلك العبد يساوي مائتين لماسم من الربح الحاصل بعد الشراء هدر (قوله ولا العامل قبولها) أي ولا يلزم العامل قبولها لو ردها عليه رب المال ليعمل فيها قراضا (قوله والا يبيع بقدر ثمنه و ربحه) هذا اذا وجد من يشتري بعضه فان لم يوجد الا من يشتري كله أو أكثر من رأس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الاول وأكثره في الثاني وبأحد العامل حصته من الربح الحاصل قبل الشراء و حصته من الربح فيه وكذا رب المال وقولهم لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه معناه حيث عتق وأخذ حظه من الربح وأما ان يبيع كما هنا فربح فيه (قوله و ربحه قبله) أي و ربحه الحاصل قبله لا الربح الحاصل بعده لانه هدر فلو كان أصل القراض مائة فأجر بها العامل فربح مائة واشترى بالمائتين ابن رب المال وكان هذا الابن يساوي ثلث مائة وقت الشراء فانه يبيع منه النصف مائة رأس المال وخمسون حصة رب المال قبل الشراء و يعتق منه النصف لان حصة العامل قبل الشراء خمسون أفسدها على نفسه بعمله والمائة الربح في نفس العبد هدر (قوله ان كان) أي ربح كافي المثال المتقدم واما ان لم يكن ربح كافي لاشترائه بمال القراض قبل أن يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في الصورتين) أي ما اذا عتق كله لكون العامل موسرا وما اذا عتق بعضه لكونه معسرا وانما كان الولاء له لان العامل لم يعلم بالقرابة واشتراه صار كانه اترم عتقه عن رب المال (قوله فلا يغرم له خمسين نظر الراجح العبد) أي وانما يغرم له خمسة وعشرون فقط التي هي حصته من ربح المال الحاصل قبل شراء العبد (قوله والابق حط العامل رقا له) أي فله يبعه ولا تقوم الحصة على رب المال لان الفرض أنه معسر والقول للعامل اذا تارعا في العلم بالقرابة وعدمه (قوله عتق عليه) أي بالحكم كافي المراق نظر لكونه أجيرا والحاصل انه نظر لكونه شريكا فعتق العبد على العامل نظر لكونه أجيرا فتوقف العتق على الحكم (قوله من قيمته) أي يوم الحكم لا يوم الشراء كافي التوضيح وجزم به ابن عرفة أيضا كافي بن قادا كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه تبعه ثم الا انه مال أخذه لينمي له صاحبه فليس له أن يختص بربحه وان كان ثمنه أكثر من قيمته تبعه به لانه أثلفه على رب المال لقرضه في ربه (قوله ماعد احصاه العامل من الربح في الاكثر الخ) فادفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين ثم اشترى بالمائة والخمسين ولد نفسه عالما أنه ولده عتق عليه ثم ان كان ثمنه أكثر من قيمته كما لو اشتراه بالمائة والخمسين والحال انه يساوي مائة يغرم لرب المال الثمن وهو المائة والخمسون ماعد احصاه العامل من الربح في الثمن وهو خمسة وعشرون وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه كما لو كانت قيمته تساوي مائتين والحال ان اشتراه بمائة وخمسين فانه يغرم لرب المال قيمته وهي المائتان ماعد احصاه العامل من الربح في ثمنه وهي خمسة وعشرون وماعد احصاه من الربح فيه وهي أيضا خمسة وعشرون (قوله اذا كان في المال) أي الذي اشترى به العبد (قوله كالمثال المتقدم) أي وهو قوله كالمثال أعطاه مائة واشترى بمائة مائة بمائة وخمسين واشترى العبد بالمائة والخمسين (قوله ولو لم يكن في المال الخ) رد بالمبالغة على المعبرة العائل انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق عليه لانه لا يتعلق حقه بالمال ولا يكون شريكا لا اذا حصل ربح فيه فادام يحصل فيه ربح لم يتعلق حقه به وحيد شدا للعامل كانه اشتراه لغيره فلم يدخل في ملكه حتى يعتق عليه (قوله لانه بمجرد الخ) تعليل لعتق العبد على العامل في الحالة المذكورة وهي ما ذالم يكن في الثمن الذي اشترى به العبد فضل ولو علل الشارح به لما علم شد عليه لتعديده ولانه سبب علمه تملك المال كما ان كان أسبب بما يأتي في الصراحة الآية من تقييد المراق (قوله ببقية منه يعتق) أي والا يعلم قرأته فانه يعتق عليه في مقابلة قيمته التي يعرفها الرب المال (قوله يوم الحكم) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم لا يوم الشراء (قوله أي اعد الخ) خلافا

اشترى به بعد العبد (فصل) أي ربح بأن اشتراه برأس مال ودونه لا بمجرد قبضه بل ان يتعلق به حق فصار شريكا (والا) يعلم بالقرابة (بقيته) يعتق يوم الحكم ولو كانت اقل من قيمته يوم الشراء وقونه بقيته أي ماعد احصاه العامل من الربح



منها فلا يغرر بها فإذا كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه غير عالم بالقراءة وكانت قيمته يوم الحكم مائة وخمسين غرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان الربح على (٤٦٨) المناصفة ومحل عتقه بالقيمة أن كان في المال فضل قبل الشراء والالم يعتق

منه شيء ويكون رقيقا لرب المال بخلاف حالة العلم فلا يراعى فيها الفضل ولذا أخر حالة عدم العلم عن المبالغة (أن أيسر) العامل (فيهما) أى فى صورتي العلم وعدمه (والا) يكن موسرا فيهما (بيع) منه (بما وجب) على العامل مما تقدم لرب المال وعتق الباقي والذي وجب عليه لربه الاكثر من القيمة والثلث حال العلم والقيمة فقط حال عدم العلم العير ربع العلم في الحالتين (وان أعنتق) العامل عبدا (مشتري للعتق) أى اشترا من مال القراض للعتق وأعنتقه وهو موسر عتق عليه و (غرم عنه) الذى اشتراه به (وربحه) أى الربح الحاصل قبل الشراء وأما الربح الحاصل في العبد فلا يغرر به على الاربح وان كان الطاهر من المصنف غرمه (و) ان اشتراه (للقراض) فاعتقه وهو موسر غرم لربه (قيمه يومئذ) أى يوم العتق وقبل يوم الشراء (الاربحه) وفي نسخة لاربحه وهى أصوب وأما نسخة و ربحه بالاثبات

لما يتبادر من كلام المصنف من انه يغرر لرب المال كل العبد وليس كذلك (قوله) أى حالة كون حصة العامل من الربح كائنه من قيمته (قوله) مائة وخمسين أى ولو كانت قيمته يوم الحكم مائتين غرم لرب المال مائة وخمسين (قوله) ان كان في المال فضل أى اذا كان في الثمن الذى اشترى به العبد زيادة على رأس المال لكونه حصل فيه ربح قبل الشراء (قوله) والالم يعتق منه شيء ويكون رقيقا لرب المال كذا فى المواق عن ابن رشد وذلك لانه انما يعتق على العامل مراعاة للقول بأنه شريل واذا لم يكن في المال فضل فلا يشرى كذا فلا يتصور عتق حتى تقوم عليه حصة شريكه وبهذا التقييد المذكور تعلم ان قول الشارع فان كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه الخ فيه تسامح والاولى فاشترى بها سلعة باعها بمائة وعشرة ثم اشترى بها قريبه الخ والا كان مناقضا لما فى آخر الكلام من التقييد (قوله) فلا يراعى الخ أى بل يعتق على العامل بالاكثر من الثمن والقيمة سواء كان في الثمن الذى اشترى به العبد فضل أم لا لانه انما يعتق شرائه عالما لتعديبه (قوله) ان أيسر أى أن ما تقدم من أن العامل اذا علم يعتق عليه بالاكثر من القيمة والثمن ولو لم يكن في المال فضل وان لم يعلم عتق عليه بقيمته ان كان في المال فضل محله اذا كان العامل موسرا فيهما (قوله) يبيع بما وجبه الخ) هذا مقيد بما اذا لم يزد ثمنه الذى اشتراه به على قيمته يوم الحكم فان زاد يبيع له بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل في القيمة يوم الحكم وتبيع رب المال العامل بما بقى له من ربحه من الثمن فان كان رأس المال مائة أتجر فيها فربحت مائة فاشترى بالمائتين قريبه والحال أن قيمته يوم الحكم مائة وخمسون فان اشتراه عالما بالقراءة والحال انه معسر يبيع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي وهو ما يساوى خمسة وعشرين وتبيع رب المال العامل في دمه بخمسة وعشرين وان كان غير عالم بالقراءة لم يتبعه بشئ وانما لم يبيع لرب المال بقدر رأس ماله وحصلته من الربح الحاصل قبل الشراء في المثال المذكور وهو خمسون في حالة علمه لتشوف الشارع للحرية وتفضل أن فى كل من يعتق عليه أو على رب المال أربع صور العلم وعدمه بضر بان في اليسر والعسر فان نظرت فيمن يعتق على العامل لكون المال فيه فضل أم لا كانت صورته ثمانية والمعتبر في العسر واليسر يوم الحكم كقوله شيخنا العدوى (قوله للعتق) أى لاجل أن يعتقه (قوله غرم عنه) أى غرم رب المال الذى هو رأس ماله الذى اشترى به العبد وقوله و ربحه أى ربح الثمن أى غرم حصته رب المال من ربح الثمن الحاصل قبل الشراء ان كان فيه ربح (قوله) فلا يغرر به على الاربح أى لانه منسلف (قوله) وان كان الطاهر من المصنف غرمه) أى بناء على أن الضمير في قوله و ربحه راجع للعبد لا للثمن (قوله) يوم العتق) هذا القول نقله المواق عن ابن رشد وقوله وقيل يوم الشراء هذا القول ذكره البساطي وتنت ويبحث فيه شيخنا بأنه غير واضح لان الجناية على ذلك العبد يوم عتقه وقيمة الجنى عليه انما تعتبر يوم الجناية (قوله) الاربحه) أى ربح العامل أى الا حصة العامل من الربح الحاصل حتى في العبد فانها تحيط من قيمته فلا يغرر بها فاذا دفع له مائة فأتجر بها فربحت خمسين ثم اشترى بالجميع عبدا للقراض يساوى مائتين ثم أعنتقه فانه يغرر لرب المال مائة وخمسين وذلك قيمته يوم العتق ما عدا حصة العامل قبل الشراء وفي العبد وذلك خمسون فيسقط ذلك عن العامل فقوله الشارع أى حصة العامل من الربح الحاصل في العبد الاول أن يقول من الربح الحاصل حتى في العبد كفى كلام غيره (قوله) وهى أصوب) الاولى وكلاهما صواب كما قال عبق ادلاوجه لاصوبية الثانية عن الاولى (قوله) فخطأ أى لاقتضاها أن العامل يغرر حصته من الربح السكائن في العبد مع أنه يسقط عنه ولا يغرر به (قوله) أى لا حصة العامل) نفسى برأى قول المصنف الاربحه (قوله) وهو الثمن و ربحه) أى وحصة ربه من ربحه (قوله) ان بقى شئ أى وذلك اذا كان في العبد ربح والالم يعتق منه شئ و يبيع كله (قوله) مشتراه لوطاء أى اشتراه بعمال اقرض بقصد اللوطاء (قوله) بقيمتها) أى يوم اللوطاء سواء كان ذلك العامل لوطا أو موسرا أو معسرا أو أنه كان معسرا

فخطأ أى حصة العامل من الربح حاصل في العبد فلا يغرر بها (فأما عسر) العامل في حاله شرائه بغيره والعراض ثم اعتقه (بيع منه بما) يجب (لربه) وهو الثمن و ربحه في الاولى وقيمه فقط في الثانية و يعتق على العامل ما بقى ان ما بقى شئ (وان وطئ) العامل (أمة) مشتراه للوطاء أو القراض (قوم ربه أو أبى) أى قريبه أو هو رب المال بخبرين أن يتركها للعامل بقيمتها أو يبيعهها للقراض (ان لم يحمل)



وهو ظاهر وقيل بل ترك للعامل ولرب المال أكثر من الثمن والقيمة وظاهر كلامهم ترجيح وجه وسواء أيسر أو أعسر لكنه إن أعسر بيعت أو بعضها لو قام ما وجب عليه من قيمة أو ثمن وأما إن جلت فقد أشار إليه بقوله (فإن) جلت و (أعسر) أي وهو معسر وقد أشترها للقراض فيعبر فيها ذلم تحمل من وجهين العسر واليسر والشراء للقراض أو الوطء ويخص ما إذا (٤٦٩)

إذا أعسر كما ذكره (اتبعه) رب المال إن شاء بدليل مقابله (بها) أي بقيمتها يوم الوطء على المشهور ولا يوم الحمل وتجعل في القراض (وبحصة) ربحاً من قيمة (الولد) الحرة (أو باع) منها (له) أي لرب المال (بقدر ماله) وهو جميعها إن لم يكن في المال فضل والافق قدر رأس المال وحصته من الربح ولو الحاصل فيها وبقي الباقي منها بحساب أم الولد وأما حصصة الولد فينبعها ولا يباع منه شيء لأنه حر ولا يباع من أمه شيء في قيمته وأما لو أيسر فإنه يبعه بقيمتها فقط يوم الوطء ولا شيء له من قيمة الولد إذ يقدر أنه ملكها يوم الوطء مجرد معجب الحشفة ليس به واعترض المصنف بأن رب المال لا يبعه بقيمة الولد إذا احتار اتباعه بقيمتها ولا يبعه بقيمة الولد إذا اختار أن يبيع له منها بقدر ماله وهو الشق الثاني من التخيير فكان عليه تأخير قوله وبحصة الولد عنه بأن يقول وتبعه

واختار رب المال بقيمتها فأنما اتباع على العامل فيما وجب عليه (قوله وهو ظاهر) أي والقول بتخيير رب المال في هذه الحالة أي حالة عدم الحمل بين إبقائها للقراض أو تقويمها على العامل ظاهر لا غبار عليه وهو ظاهر كلام النوادر وحمل ابن عبدوس المدونة عليه وكذا ابن عبد السلام والوضوح حمل كلام ابن الحاجب عليه وكذا بهرام والساطي وت حملوا كلام المصنف عليه (قوله وقيل بل ترك للعامل) أي في هذه الحالة وهي حالة عدم الحمل ويخير رب المال في اتباعه بالثمن أو القيمة وهذا القول لابن تاس والميتيطي وابن قنبر وحمل بعض الشراح كلام المصنف عليه فقال قوم بها أي تبعه بقيمتها وقوله أو أنى أي أو إبقائها للوطء بالثمن الذي اشتراها به فهي تبقى للعامل في التخييرين والمقابلة بين الثمن والقيمة (قوله وظاهر كلامهم ترجيح وجه) لكن بحث فيه ابن عبد السلام بأن ظاهر كلام هذا القائل أنه لا يكون له ما رددها للقراض وهو بعيد فقد تقدم أن أحد الشرطين إذا وطئ أمه بينهما فلا غير الواطئ إبقاؤها للشركة إذا لم تحمل وحيث صرح أن المشهور في المشتراة للشركة أن لا غير الواطئ إبقاؤها للشركة فالتى للقراض مثلها فتأمل (قوله من قيمة) أي إن كانت أكثر من الثمن وقوله أو ثمن أي إن كان أكثر من القيمة فإن لم يوف عنهما ما اختاره من قيمة أو ثمن اتبعه بالباقي ديناً في ذمته (قوله على المشهور) وعليه فلا شيء لرب المال في الولد لأنه متخلق على الحرية وأما إلى مقابل المشهور وهو اعتبار القيمة يوم الحمل فرب المال حصته من قيمة الولد وعلى ذلك القول مشى المصنف في قوله وبحصة الولد (قوله ونجعل) أي تلك القيمة في القراض وأما الأمه فتكون أم ولد للعامل (قوله أو باع) أي العامل (قوله إن لم يكن في المال فضل) أي إن لم يكن في الثمن الذي اشتراها به ربح قبل الشراء فإن اشتراها برأس المال فقط (قوله والافق قدر الخ) فإذا دفع له مائة أتجرها فبلغت مائة وخمسين واشترى بها أمه للقراض ووطئها وجلت وهو معسر فأنما أن يبعه رب المال بقيمتها وحصته من قيمة الولد وتجعل تلك القيمة في القراض وأما أن يباع لرب المال من تلك الأمه بقدر ماله وهو مائة وحصته من الربح وهو خمسة وعشرون هذا إذا كانت قيمتها قدر الثمن أو أقل فإن كانت تساوي مائتين يبيع لرب المال بقدر مائة وخمسين والباقي منها وهو مائة ساوي خمسة وعشرين في الأول وذلك سدسها وما يساوي خمسين في الثاني وذلك ربعها بحساب أم الولد أي أنه يعتق بعدم موت العامل من رأس المال (قوله وحصته) أي رب المال (قوله وأما حصصة الولد) أي وأما حصته من قيمة الولد فينبعها أي وحيث قد حذف المصنف قوله وبحصة الولد من الثاني دلالة الأول عليه (قوله بأن رب المال لا يبعه بقيمة الولد الخ) أي بناء على المشهور من أن القيمة تعتبر يوم الوطء لأنه إذا اتبعه بقيمتها يوم الوطء فقد تحقق أن الولد متخلق على الحرية فلا شيء له من قيمته كما لا ينشئ والميتيطي (قوله فكان عليه الخ) فصار حاصل الفقه أنه إذا وطئها وجلت وأحال أنها مشتراة للقراض فإن كان موسراً اتبعه رب المال بقيمتها حالاً ولا شيء له من قيمة الولد وإن كان العامل الواطئ معسراً خبر رب المال أن يبعه بقيمتها إذا حصل له يسار ولا شيء له من قيمة الولد وإن شاء يبيع له منها حالاً بقدر ماله وتبعه بقيمة حصته من الولد إذا حصل له يسار (قوله بأن يقول وتبعه بحصة الخ) أي ويكون مساقه هكذا أو باع له بقدر ماله وتبعه بحصة الولد (قوله فإن لم تحمل الخ) الأولى إسقاط ذلك لأن قول المصنف أو لا وإن وطئ أمه قوم ربحها أو أنقى شامل لما إذا اشتراها للوطء أو للقراض كما تقدم له (قوله أو إبقائها له) أي للعامل بالثمن وقد تقدم أن هذا أحد قولين والقول الآخر أنه يخبر بين تركها له بقيمتها يوم الوطء وبين إبقائها للقراض (قوله ولكل فسخه) أي فسخ عقد القراض وقوله أي تركه جواب عما يقال إن الفسخ فرع الفساد وهو غير فاسد حتى يفسخ (قوله قبل عمله) أي وقبل التروء له (قوله كره به فقط) أي دون العامل

بحصة الخ (وإن أحبل) العامل (مشتراة) من مال القراض (للوطن) أي اشتراها نه ليضأها زان من) يارمه عاحلان أيسر (واتبع به إن أعسر) ولا يباع منها شيء لعدم اشتراطها للقراض فإن لم تحمل خير بين اتباعه بقيمتها يوم الوطء أو إبقائها له بالثمن (ولكل) من المتقارضين (فسخه) أي تركه والرجوع عنه (قبل عمله) أي الشراء به لأن عقد البيع لا يرد (كوبه) له فسخه فقط (وإن تروء) العامل (يسر) من مال القراض



(ولم يظعن) في السير والافليس له فسخه وأمالو تزود من مال نفسه فله فسخه وكذا ربه ان دفع للعامل عوضه والواو في قوله وان تزود ساكنة في نسخة وهي الصواب وعلى ثبوتها فتجعل للحال ليصح الكلام (والا) بان عمل فيه في الحضر أو ظعن (فلنضوضه) أي المال وليس لاحدهما قبل النضوض كلام فاللام عنى الى (٤٧٠) فان تراخى على الفسخ حار والنضوض خلوص المال ورجوعه عينا كما

كان وبه ثم العمل فليس للعامل تحريك المال بعده في الحضر الا باذن وجار في السفر الى أن يصل لبلد القراض الا يمنع (وان استنضه) أي كل منهما على سبيل البديهة أي طالب رب المال دون العامل أو عكسه نضوضه (فالخاتم) ينظر في الاصلح من تعجيل أو تأخير فان اتفقا على نضوضه جار كما لو اتفقا على قسمته العروض بالقيمة فان لم يكن حاكم شرعي فجماعة المسلمين ويكفي منهم اثنان فيما يظهر (وان مات) العامل قبل النضوض (فلوارثه الامين) لا غيره (ان يكمله) على حكم ما كان موروثة (والا) يكن الوارث أمينا (أي) أي عليه ان يأتي (بأمين كالاول) في الامانة والثقة (والا) يأت بأمين كالاول (سلموا) أي الورثة المال لربه (هدرا) أي بغير شيء من ربح أو اجرة (والقول للعامل في) دعوى (تلفه) كانه أو بعضه لان ربه

الان التزود من مال القراض بالنسبة للعامل عمل فله ربه تمامه ما لم يلزم غرم ما اشترى به الزاد رب المال والا كان له فسخه ورد المال لصاحبه (قوله ولم يظعن في السير) أي لم بشرع فيه (قوله والافليس له فسخه) أي (والا) بان طعن فليس لرب المال فسخه ويلزمه بقاء المال تحت يد العامل الى نضوضه (قوله وأمالو تزود) أي العامل من مال نفسه (قوله ان دفع للعامل عوضه) أي عرض المال الذي تزود به من مال نفسه والحاصل ان تزود العامل من مال القراض يمنعه من الانحلال ما لم يدفع لرب المال عوضه ولا يمنع رب المال من الانحلال وتزوده من مال نفسه لا يمنعه من الانحلال ويمنع رب المال منه ما لم يدفع له عوضه هذا ما يقبده كلام التوضيح وابن عرفة وأبي الحسن كافي بن حلاف المائي عبق (قوله اصح الكلام) أي لان جعلها للمباغة يلزم عليه تكرار ما قبل المباغة مع قوله واكل فسخه قبل عمله ومناقضته له لاقتضاها أنه اذا لم تزود ولم يظعن لربه فسخه دون العامل كما هو بعد التزود وهو ما قضى لقوله ولكل فسخه قبل عمله (قوله أرظعن) أي بعد التزود (قوله فلنضوضه) أي فيبقى المال تحت يد العامل لنضوضه أي خلوصه ببيع السلع (قوله الاصلح) أي من رب المال للعامل عن التعجيل في السفر بعد النضوض فليس له التعجيل حيث لا (قوله ينظر في الاصلح من تعجيل أو تأخير) أي فيحكم به (قوله ويكفي منهم اثنان الخ) استظهر وشيخنا العدوي كفاية واحدا عارف برضايته (قوله فلوارثه الامين ان يكمله) أي ولا يفسخ عقد القراض بعون العامل كالجعل وانما لم يفسخ كالأجرة تفسخ بثلث ما يستوفى منه ارتكابا لا خوف الضرر به وهما ضرر الوارثة في الفسخ وضرر ربه في ابقائه عندهم ولا شك ان ضرر الوارثة بافساخ أشد لضياع حقهم في عمل مورثهم وقوله فلوارثه الامين أي ولو كان دون امانة من مورثهم (قوله لا غيره) أي ولو كان مورثه غير أمين لضرار المال به (قوله كالاول في الامانة والثقة) أي بخلاف امانة الوارث فلا يشترط مساواتها لامانة المورث والفرق أنه يحتاج الى الاجنبى مالا يحتاج الى الوارث وبعضهم اكتفى بمطلق الامانة في الاجنبى وان لم تكن مثل الامانة في الاول وفي حاشية شيخنا على خش ترجيحه (قوله والايات) أي وارث العامل بأمين كالاول أي والفرض ان ذلك الوارث غير أمين (قوله هدر) أي أسلما هدر لان عمل القراض كالجعل لا يستحق العامل فيه شيئا لا بتمام العمل (قوله والقول للعامل في تلفه) وكذا القول قوله في أنه لم يعمل بمال القراض الى الآن كما استظهره مع قال ولم أرفقه نصا اذ بن وما ذكره المصنف من أن القول للعامل في التلف والخسر يجري في القراض الصحيح والفساد (تنبيه) قول المصنف والقول للعامل أي بيمين وقيل بعين وعلم أن الخلاف في تحليفه وعدمه جار على الخلاف في ايمان التهمة وفيها أقوال ثلاثة قبل تنوجه مطلقا وهو المعتمد وقيل لا تنوجه مطلقا وقيل تنوجه ان كان متهم عند الناس والافلا هعدوى (قوله لا لقرينه تكذبه) بان سأل تجار بلد تلك السلع هل خبرت في زمان كذا ولا فاجابوا بعدم الخسارة (قوله رده الى ربه ان قبض بلا يمينه مقصودة للتوثيق) كذا بالمصنف مقيد بما اذا ادعى العامل رده رأس المال وجميع الربح حيث كان فيه ربح فادعى رده رأس المال فقط مقرا ببقاء ربح جميعه يده أو ببقاء ربح العامل فقط لم يقبل على ظاهر المدونة وقيل عند اللخمي وقال القاسمي يقبل ان ادعى رده رأسه مع رد حط رب المال من الربح وأمالو ادعى رده رأس المال فقط مع بقاء جميع الربح يده فلا يقبل قوله وفاقا للمدونة والحاصل أن المدونة طاهرها عدم القبول في المستثنين واللخمي يقول بالقبول فيهما والقاسمي يقول بالقبول في واحدة وبعدمه في واحدة وذكر الاقوال الثلاثة ابن عرفة ومشى ابن المنبر في نظم المدونة على ما للقاسمي (قوله فكما لو قبض بلا يمينه) أي في أن القول قوله في دعوى الرد بيمين

رصبه أمينا وان لم يكن أمينا في الواقع وعدا لم تقم فيه على كذبه ولا صحت (و) في دعوى حصره) يجرى ولو غير مسمي على (قوله المنهوء الا لقرينه تكذبه) (و) في دعوى (رده الى ربه ان قبض بلا يمينه) مقصودة للتوثيق بيمين ولو غير مسمي اتها فان كل حلف رب المال لا الدعوى هنا دعوى تحقيق بخلاف ما تقدم فيعزم بمجرد نكوله لانه ادعى اتهامه ولو قبض بيمينه غير مقصودة للتوثيق فكما لو قبض بلا يمينه



وكذا ان أشهد العامل على نفسه أنه قبض وأما المقصودة للتوثيق وشهدت على معايضة الدفع والقبض معا فلا يقبل قوله معها في الرد (أو قال) العامل هو (قراض) بجزء من لربح (و) قال (ربه) هو (بضاعة بأجر) فالقول للعامل يمين ان كانت المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضا وأن يز يد جزء لربح على أجرة البضاعة (أو عكسه) أي قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض فالقول للعامل بالشروط المتقدمة فلو قال قراض وربيه بضاعة بلا أجرة فالقول لربه يمين وعليه أجرة مثله كما في المدونة (أو ادعى) رب المال (عليه) أي على من بيده مال (الغصب) (٤٧١) أو السرقة وقال من بيده المال قراض فالقول له يمين

(قوله وكذا ان أشهد العامل على نفسه) أي من غير حضور رب المال أو أشهد رب المال على العامل عند الدفع له لا تخوف بحدوده بل تخوف انكار وارثه اذا مات (قوله وأما المقصودة للتوثيق) أي وهي التي يشهد بها رب المال خوفا من دعوى العامل الرد والظاهر أنه يقبل قوله أنه أشهدا خوفا من دعوى الرد لأنه لا يشترط نصيحة للبيئة بذلك (قوله وشهدت على معايضة الدفع) أي من رب المال والقبض من العامل (قوله ان كانت المنازعة بعد العمل الخ) أي فاداخل شرط لم يقبل قوله ولو حلف كما أنه اذا وجدت وتكلم لم يقبل قوله وحلف ربه ودفع أجرة البضاعة (قوله فالقول للعامل بالشروط المتقدمة) أي ان كانت المنازعة بعد العمل وكان مثل العامل يشترى البضاعة للناس بأجر وكان مثل المال يدفع بضاعة وأن تزيد أجرة البضاعة على جزء الربح هذا هو المراد وانما قبل قول العامل في هاتين المسئلتين لان اختلاف بينهما وبين رب المال يرجع للاختلاف في جزء الربح وسيأتي أنه يقبل فيه قول العامل اذا كان اختلافهما بعد العمل كما هنا (قوله وعليه أجرة مثله) أي مثل المال سواء كان مثل العامل يأخذ أجرة أم لا (قوله كافي المدونة) قد يقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون للعامل أجرة مثله والا فلا ثمرة لكون القول قول ربه وأجيب بأن ثمرة كون القول قول رب المال عدم غرامة جرم القراض الذي ادعاه العامل حيث زاد ووجه كون العامل له أجرة المثل أن دعوى رب المال تتضمن أن العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعي أنه بأجرة له أجرة مثله (قوله على من بيده مال) أي لرب المال المدعى (قوله وعلى رب المال الاثبات) أي اثبات ما ادعاه من الغصب أو السرقة (قوله أو قال) أي قبل المفاصلة والمال أن المال بيد ذلك العامل وأشبهه في دعواه وأما لو ادعى ذلك بعد المفاصلة أو لم يشبهه في دعواه لم يقبل قوله (قوله أم لا) أي لكونه سلعاً اشتراها مريعا رأس المال القدر (قوله بعد العمل) أي وأما قبله فلا فائدة لكون القول قول العامل لان ربه فسخه (قوله ان ادعى مشبها) أي وأما لو اتهم رب المال بالشبه كان القول قوله كما يأتي (قوله أشبهه ربه) أي فيما يدعيه من الجرم أم لا (قوله الصادق ذلك بجميع المال) أي الاصل والربح وقوله أو ربحه أي فقط (قوله والمال بيده) أي حيا أو معي ككونه وديعة عند أجنبي بل وان كان عند ربه ومفهوم بيده أنه لو سلمه لربه على وجه المفاصلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهة وهو كذلك ان بعد قيامه فان قرب قال قول كما قاله أبو الحسن (قوله فاللام بمعنى عند) كقوله تعالى أفم الصلاة لدلوك الشمس (قوله وأما ان خافه) أي بان قال العامل هو بيدك وديعة وقال ربه بل قبضته على المفاصلة (قوله فينبغي أن يكون القول قول رب المال) أي يمين يعني ان قام عن بعد أمان قام عن قرب فالقول قول العامل (قوله فان لم يشبه) أي رب المال أيضا أي كأن العامل لم يشبه (قوله كما قدمه) أي في قوله كاختلافهما في الربح وادعيهما لا يشبه أي كاختلافهما في جزء الربح المحمول للعامل والمال انهما ادعيهما لا يشبه ومحل لزوم قراض المثل اذا حلفا أو نكلا والاقضى للعالم على الماكل (قوله فالقول لربه يمينه) أي سواء كان تبارعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته لك قراضا وقال العامل بل فرصا صدق العامل لان رب المال هنا مدعى للربح فلا يصدق والحاصل أن القول قول مدعى القرض منهما (قوله لان الاصل تصديق الخ) أي ولان العامل يدعى عدم ضمان ما وقع بيده عليه والاصل في وضع اليد

لان الاصل عدم العداء ولو كان العامل مثله يعصب وعلى رب المال الاثبات (أو قال) العامل (أنفقت) على نفسه (من غيره) فأرجع به وقال ربه بل منه فالقول للعامل ويرجع عما ادعى بربح المال أو خسركان يمكنه الاتفاق منه لكونه عينا أم لا ان أشبهه فقوله لا أي ان ادعى مشبها يرجع لهذه أيضا (و) القول للعامل يمينه (في) قدر (جره) لربح (اذا تنازعا بعد العمل بشرطين) (ان ادعى مشبها) أشبهه ربه أم لا (والمال) أي والمال أن المال الذي يدعيه الصادق ذلك بجميع المال أو ربحه أو خصوص الحصة التي يدعيها (بيده) أي العامل ولو كما أشار له بقوله (أو وديعة) عند أجنبي بل (وان لربه) أي عند ربه فاللام بمعنى عند أي وأقر ربه بأنه عنده وديعة وأما ان خافه فينبغي أن يكون القول قول رب المال وقوله ان ادعى مشبها

والمال بيده راجع لمسئلة لانفاق وما بعد ما دكر ما ينبل فيه قول العامل دكر مسائل يقبل فيها قول رب المال فقال (و) القول (لربه) يمينه (ان ادعى) في قدر جزء الربح (الشبه فقط) ولم يشبه العامل فان لم يشبهه ربه أيضا فقرص المثل كما قدمه (أو قال) رب المال (قرض في) قول العامل (قراض أو وديعة) فالقول لربه يمينه لان الاصل تصديق المالك في كيفية خروج ماله من يده (أو) تنازعا (في) قدر (جزء قبل العمل) الذي يحصل به لزوم لكل فالقول لربه بلا يمين (مطلقا) أشبهه أم لا لغيره على رد ماله



(وان قال) ربه هو (وديعه) عندك وقال العامل قراض (ضمنه العامل ان عمل) وتلف الدعواه انه اذن له في تحريكه قراضا والاصل هذه ومفهوم الشرط عدم الضمان ان ضاع قبل (٤٧٢) العمل لاتفاقهما على انه كان امانة ولا ذكر ما يصاحبه فيه العامل وما يصدق فيه ربه ذكر

ما هو اعم قوله (و) القول (لمدعي الصحة) دون مدعي الفساد وظاهره ولو غلب الفساد وهو المشهور لانها الاصل كما لو قال رب المال فقد ناعى نصف الربح ومائة تخصصني وقال العامل بل على نصف الربح فقط قال قول للعامل وفي عكسه القول لرب المال (ومن هلك) أي مات (وقبله) يكسر القاف وفتح الباء أي جهته (كقراض) أدخلت الكاف الوديعة والبضاعة (أخذ) من ماله (وان لم يوجد) في تركته لاحتمال انفاقه أو تلفه بتفريطه فان ادعى الوارث ان الميت رده أو تلف عنده بسماوى أو حصر فيه أو نحو ذلك مما يقبل فيه قول مورثهم فقال العوفي قبل منهم لانهم نزلوا منزلة مورثهم ولا تقبل دعواهم ان الردم منهم وتقدم في الوديعة زيادة بيان (وحاص) رب القراض ونحوه (غرماء) في المال المختلف عنه (وتعين) القراض ومثله الوديعة والبضاعة (بوصية) ان أفرزه وشخصه بها كهذا قراض فلان أو وديعة (وقدم صاحبه) أي صاحب القراض ونحوه المعين له على الغرماء الثابت دينهم

على مال لغير الضمان (قوله وان قال وديعه الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني جواب ان محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والاصل وان قال وديعه وخالفه العامل وقال قراض قال قول ربه وان كان العامل حركه ضمنه وقوله ان عمل دليل على هذا المقدر وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل وديعه قال قول للعامل لان ربه مدع على العامل الربح وهذا اذا تنازع بعد العمل والافقوله ربه كاختلافهما في الجهر قبل العمل (قوله والاصل عدمه) أي عدم اذنه له في تحريكه قراضا (قوله لاتفاقهما على انه كان امانة) أي لان أحدهما يدعي انه امانة على سبيل الوديعة والاخر يدعي انه امانة على سبيل القراض (قوله ولو غلب الفساد) أي فساد القراض في عرف بلدهم (قوله وهو المشهور) مقالة قول عبد الحميد القول قول مدعي الفساد ان غلب واستظهره بن (قوله قال قول للعامل) أي لانه مدعي الصحة ورب المال مدعي الفساد (قوله ومن هلك) أي أو أسروا وفقدوا مضت عليه مدة التعيين (قوله وقبله) خبر مقدم والكاف من قوله كقراض اعم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر أي وجهته مثل قراض أي قراض وما ماله بينه أو اقرار من الميت (قوله أخذ من ماله) أي بعد حلف ربه أنه لم يصل اليه ولا قبض شيئا منه (قوله لاحتمال انفاقه) أي لاحتمال أن العامل أنفقه أو ضاع منه بتفريطه قبل موته (قوله أو نحو ذلك) أي تدعواهم انه أخذ من ماله (قوله فقال العوفي قبل منهم) أي ولم يؤخذ من مال الميت شيئا (قوله وتقدم الخ) حاصل ما تقدم أن محل الضمان والمخاصة حيث لم يوص ولم يطل الأمر فان أوصى بالوديعة أو القراض أو البضاعة فلا ضمان وان لم يوجد وان وجدها أخذها وان لم توجد فلا شيء له لانه علم من إيصائه بها انه لم يتلفها ومن الوصية بها أن يقول رضى عنها في موضع كذا ولم توجد فيه وان طال الأمر كعشرين من يوم أخذ المال من ربه لوقت الدعوى فانه يحكم على أنه رده لربه ولا تقبل دعوى ربه انه باق (قوله ونحوه) أي كرب البضاعة والوديعة (قوله غرماء) أي غرماء الميت (قوله وتعين بوصية ان أفرزه بها) أي ان عينه بالوصية أي بحيث ينفذها أخذ من عينه ويخصص به عن الغرماء عند اذا وجد ذلك المال المفروض وكان الميت الذي عينه غير مفلس مطلقا كان التعيين في الصحة أو المرض قامت بينه بأصله أم لا ولذا قال المصنف وقدم الخ وأما ان كان مقلبا قبل تعيينه ان قامت بينه بأصله سواء عين في حال الصحة أو المرض وان لم يتم بينه بأصله لا يقبل تعيينه كان صحيحا أو مريضا ولا فرق في هذا كله بين الوديعة والقراض والبضاعة على ما هو الصواب وأما ان عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا شيء لربه بخلاف ما أوصى به لم يفرزه فانه ان وجد ربه بأصله لا يحسن به مع الغرماء اه وفي عجز لو أقر العامل بكراهات أو أجرة أو جبر أو دابة أو ببيعة فمن أو نحو ذلك قبل لزوم مال القراض ان كان اقراره قبل المفاصلة لا بعدها ففي جبرته ما عليه فقط وسئل عجز عن عامل قراض أرسل سلعاً إليه فأخذها رب المال بينه تشهد ان أياه أخبر أنها من سلع القراض وأسرها العامل فجاء منه كتاب بان مال القراض عنده وان السلع من غيره فأجاب بان العامل يصدق لانه أمين ولا ينظر للنهبة واقرار ربه لا يلزمه لان اقراره لا يسرى على غيره (قوله ان أفرزه) أي والا حاص الغرماء ولا يقدم عليهم كما تقدم (قوله وشخصه بها) أي بالوصية (قوله المعين له على الغرماء) أي سواء كان تعيين القراض ونحوه أو في مرضه نت أسله بينه أم لا (قوله متعلق بمحذوف) أي كما قال طي نقديره الثابت وقال ابن عاشر الظاهر علمه بوصية (قوله أي يحرم) جعل الشارح كلام المصنف على المحرم وان كان لفظه كلف المدونة يقتضي الكراهة لعل ان يوس وابن ناجي انقطعا على التحريم (قوله كثير) وأما به القليل كدفع لئحة لسائل ونحوها فحازر كما انه يحرم وزله أن يهرب للثواب لانها بيع والفرق بين الشريك وطامل القراض حيث جاز لا لولاهية الكثير للاستتلاف دون الثاني أن العامل رجح فيه أنه أجبر والقول بأنه شر ين مرجوح وجب شد

(في الصحة والمرض) وسواء ثبت دينه باقرار أو بيمينه بوله في الصحة متعلق بمحذوف تقديره الثاني أي فاشربك قدّم على الدين الثابت في الصحة والمرض (ولا ينبغي) أي يحرم (العامل) في مال الغرماء (حجة) له رثواب كثير ولو لولاه تلاف



(و) لا (تولية) لسلعة من القراض بان يوليها غيره مثل ما اشترى وهذا ما لم يخلف الوضعية والاجاز (ووسع) بالبناء لمفعول أى رخص في الشرع للعامل ويحتمل البناء للفاعل والمرخص هو الامام مالك رضي الله تعالى عنه (أن يأتى) العامل (بطعام غيره) أى كأيأتى غيره بطعام يشتركون في أكله (أن لم يقصد التفضل) على غيره بأن لا يريد على غيره زيادة طابال (والا) بان قصد التفضل (وليتحاله) أى يتعطل رب المال بان يطلب منه المساعدة (فان أبى) من مساحته (فليكافته) أى يعرضه بقدر ما يخصه \* (باب) \* في بيان أحكام المساقاة وهي عقد على خدمة شجرة وما لحق به يحجزه من

(٤٧٣)

القراض ظاهرة (انما تصح) مساقاة شجرة بالشروط الاتية فهي مصب الحصر فلا ينافى ما يأتي له من أنها تكون في الزرع والمقتاة ونحوهما (وان بعلا) وهو ما يشرب بعروقه من ندوة الارض ولا يحتاج لسقي لان احتياجه للعمل يقوم مقام السقي (ذى عمر) أى بلغ حد الاثمار بان كان يشمر في عامه سواء كان موجودا وقت العقد أم لا واحتراز بذلك من الودى فانه لا يبلغ حد الاثمار في عامه (لم يحل بيعه) عند العقد أى لم يبد صلاحه ان كان موجودا فان بدا صلاحه وهو في كل شئ يحسبه لم تصح مساقاته لاستعناؤه (ولم يخلف) عطف على ذى عمر أى مجردى عمر وشجر لم يخلف فان كان يخلف لم تصح مساقاته ويخلف بضم أوله وكسر ثالثه من أخلف والمراد عما يخلف ما يخلف اذ لم يقطع كل وزفانه اذا انتهى أخلف لانه تنبت

فالشرية أقوى منه (قوله ولا تولية) أى تتعلق حق رب المال بالرخ فيها (قوله ما لم يخلف الوضعية) أى الخس فيها (قوله ان لم يقصد التفضل الخ) صادق بأن يكون طعام كل مساويا للطعام الاخر أو كان أزيد منه ولو كانت الزيادة طابال لم تصح من القرض الا أنه لم يقصد به المفاضلة قطاهره الجواز في الصورتين وهو مسلم في الاولى دون الثانية ولذا قال الشارح بأن لا يزيد الخ تفسير لعدم قصد المفاضلة (قوله بقدر ما يخصه) \* (باب المساقاة) \* (قوله عقد على خدمة شجرة) انماسمى ذلك العقد مساقاة مع أنه متعلق بغير السقي أيضا لانه معظم ما يتعلق به العقد (قوله وما لحق به) أى كالنخل والزرع والمقتاة ونحوها (قوله ظاهرة) أى من جهة أن كلا منهما عقد على عمل يحجز مجهول الكم واعلم أن المساقاة مستتاة للضرورة من أمور خمسة ممنوعة الاول بيع الثمرة قبل بدو صلاحها الثاني بيع الطعام بالطعام نسيئة اذا كان العامل يعمر طعام الدواب والاجراء لانه يأخذ عن ذلك الطعام طعاما بعد مدة الثالث العرر للجهل بما يخرج على تقدير سلامة الثمرة الرابع الدين بالدين لان المنافع والثمار كلاهما غير مقبوض الا أن الخامس المخارة وهي كراء الارض بما يخرج منها بالنسبة لتركها لباض للعامل كأيأتى (قوله انما تصح مساقاة شجرة) أى العقد على سقي شجرة فهي من المفاعلة التي تكون لو احدث كافر وعاقاه الله وأراد بالثبوت جرم ما يشمل النخل (قوله فهي) أى الشروط مصب الحصر أى ويصح عليها من صبا على الشجر بقيد معدوف أى انما تصح المساقاة صحة مطلقة في شجر ومعدوف لا إطلاق سواء عجز عنه أم لا (قوله وان بعلا) أى هذا اذا كان سيجا أى يشرب بالماء الجاري على وجه الارض بل وان كان به صلاحه وبالع على البخل دفع التوهم عدم جوار المساقاة فيه لبعده عن محل الص وهو السقي لا الرد على قائل بعدم جوار المساقاة فيه كما قاله عتيق فقد قال بن لم أرو حود الخلاف في مساقاة البعل بعد البحث عنه في أس عرفة وغيره (قوله من الودى) أى وهو النخل الصغير (قوله فانه لا يبلغ حد الاثمار في عامه) أى فلا تصح المساقاة فيه (قوله لم يحل بيعه) صفة لا ثمر (قوله وهو) أى بدو الصلاح في كل شئ يحسبه في البلع باجراره أو اصفراره وفي غيره بطهور الحلاوة فيه (قوله لاستعناؤه) أى وأجار سحنون المساقاة بعد بدو الصلاح على حكم الاجارة بناء على مذهبه من اعتماد الاجارة بلفظ المساقاة (قوله عطف على ذى) أى لا على لم يحل بيعه لان جملة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الاخلاف انما هو من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله والمراد بما يخلف) أى من الهجر (قوله فانه اذا انتهى) أى طيب عمره (قوله يناله من سقي العامل) أى والحال أنه لا يثمر في ذلك العام (قوله وأما ما يخلف مع القطع الخ) هذا محترز قوله اذ لم يقطع (قوله كالسدر) أى والسنت والنوت (قوله انما يكون بجذ) أى كالقرط والبرسيم والمولوجية (قوله استثناء من مفهوم الثلاثة) أى كافي ح عن الباجي خلافا لقول ابن عارى انه استثناء من مفهوم الشرطين قبله (قوله وما يخلف تبعا) أى فلا يمنع من صحة المساقاة واذا دخل تبعا كان له ما ولا يجوز ابقاؤه للعامل ولارب الحائط لانه زيادة اما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مشقة والفرق بينهما وبين الارض ورود السنة في الارض بطر بس

(٦٠ - دسوقي ثالث)

أخرى منه بجانب الاولى ثمر قبل قطع الاولى وهكذا دائما فانتهاه عذلة فلا يجوز مساقاته لان الذي لم ينسب منه يناله من سقي العامل فكانه زيادة عليه وأما ما يخلف مع القطع كالسدر فانه يخلف اذا قطع فتصح مساقاته وسيأتي في مساقاة الزرع أن من جملة ما يعتبر فيه أن لا يخلف أيضا لكن الخلاف فيه انما يكون بجذ فالأخلاف في الشجر غير معنى الخلاف في الزرع (الاتبعا) استثناء من مفهوم الثلاثة قبله أى الا أن يكون ما لا عرف فيه وما جعل بيعه وما يخلف تبعا لكن رجوعه لمفهوم الثاني أى لم يحل بيعه انما يصح اذا كان في الحائط



أكثر من نوع والذي حل بيعته من غير جنس ما لم يحل وأما إن كان الحائط نوعا واحدا فهو محل البعض حل الباقي كالحل فلا تنقضي فيه تبعية والتبعية في المسائل الثلاث الثلاث قدون (بجزء) الباء بمعنى على متعلقة بتصح والمراد بالجزء ما قبل المعين كثمر نخلة بعينها أو أصع أو أوسق لا مقابل الكل إذ يجوز أن يكون جميع (١٧٤) الثمرة للعامل أو رب الحائط (قل) الجزء كعشر أو أكثر شاع في جميع الحائط احترازا مما إذا

(قوله أكثر من نوع) أي كبيع وخوخ والذي حل بيعه واحد منهما دون الآخر (قوله الثالث) وهو حل هو فيما لا يملكه بالنظر لثالث قيمته أصوله فإذا كانت قيمتها الثلث من قيمتها مع قيمة الثمرة جازت المساقاة والا فلا أو المعتبر عددا لا يشتر من عددها بشرطه عيني (قوله والمراد بالخ) أي وحيدته فالحصر المتعلق بهذا نسبي أي أعاصير بجزء لا بعدد أصع ولا بثمر نخلة أو نخلات بعينها (قوله أو أصع) أي معلومة العدد (قوله في نخلة معينة) أي كساقينك على العمل في هذه الحائط بثلث ثمرة هذه النخلة أو هذه النخلات (قوله وعلم قدره) أي وعين قدره ولو جهل قدره في الحائط وسواء كان تعيينه باللفظ والنص عليه كربع بل ولو كان التعيين بالعادة التجارية في البلد (قوله لا يستلزم تعيين قدره) أي لأنه أعم منه لصدقه بما إذا قال له جعلت لك جزأ قليلا أو كثيرا أو بما إذا قال له جعلت لك الربع مثلا والأهم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله وبشرط في الجزء أيضا) أي كما بشرط شيوعه في جميع الحائط وتعيين قدره (قوله أن يكون مستويا الخ) قيد يقال في من هذا الشرط اشتراط شيوعه في جميع الحائط لأنه إذا حصل له النصف في الثمر والربع في الزيتون كان كل من الجزأين غير شائع في جميع الحائط فأمس (قوله أي بهذه المادة) أي فيدخل ساقينك وأما ساقينك أو أعطيتك حائط مساقاة (قوله والمذهب الخ) هذا قول سحنون واختاره ابن شاس وابن الحبيب وما ادعاه الشارح من أنه المذهب تبع العيق قال بن فيه نظر ادقول ابن القاسم الذي هو ظاهر المصنف صححه ابن رشد في المقدمات والبيان وكذا كلام المتيطي وعياض والتوضيح وغيرهم يقتضي أنه المذهب ولذا اقتصر ابن عرفة عليه (قوله بعاملات ونحوه) كعاملتك على الخدمة في هذا الحائط بكذا أو عاقدة دنت على الخدمة في هذا الحائط بكذا (قوله ونحوه) أي كرضيت (قوله واحتراز بذلك عن لفظ الاجارة الخ) هذا يقتضي أن هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون وليس كذلك بل هو من محل الخلاف بينهما كما في كلام ابن رشد والمتيطي ونص الأول منهما والمساقاة أصل في نفسها لا تعتقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على العمل في حائط هذا بنصف ثمرة لم يجز على مذهبه كما لا تجوز الاجارة عمده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجزها ويجعلها اجارة وكلام ابن القاسم أصح اه بن (قوله ولا نقص الخ) الواو للمحال ولا نافذة والخبر محذوف والتقدير انما تصح مساقاة شجر بالشروط المذكورة والحال أنه لا نقص لمن في الحائط من الرقيق والدواب ولا تجديده موجود وهو ما تعلم أن ما ذكره الشارح حل معنى لا لاعراب (قوله ولا تصح باشتراط نقص الخ) أي ولا تصح المساقاة باشتراط رب الحائط على العامل أنه يخرج من كان في الحائط موجودا حين العقد من الرقيق أو الدواب ويأتي العامل ببذله (قوله بخلاف لو أخرجه) أي هذا العقد من غير شرط فإنه لا يضر كما أن إخراج من ذكر من الحائط قبل عقدها لا يضر ولو كان قاصدا للمساقاة (قوله ولا باشتراط تجديد) أشار به إلى أن لم يضر بما هو لا اشتراط وأما التجديد لشيء لم يكن في الحائط وقت العقد من غير شرط لم يضر كان لم يجد العامل أو رب الحائط وأشار المصنف بهذا القول المدونة وما لم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترطه العامل على رب الحائط إلا ما قل كعلام أو دانه في حائط كبيره بن (قوله خارجه عن الحائط) أي فهو غير قوله ولا تجديد فلا يقال أنه لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد (قوله ونحو ذلك) أي كان يشترط أحدهما على الآخر خدمة يتسه أو طعن أو رب مثلا (قوله إلا أن كانت) أي لزيادة الخارجة عن الحائط قليلا وقوله أو دابة أي أو كان التجديد المشروط شيئا قليلا كدابة أو علامة في الحائط والحال أنه كبيع (قوله وجوبا) أخذ هذا من كون القضية مطلقة ومن القواعد أن قضايا العلوم لمطلقة تفيد الوجوب أو أخذ من السعي

كان شائعا في نخلة معينة أو نخلات (وعلم) قدره كربع احترازا مما إذا جهل فهو لك جزء أو جزء قليل أو كثير فقوله بجزء قل أو أكثر لا يستلزم تعيين قدره فلذا قال وعلم ويشترط في الجزء أيضا أن يكون مستويا في جميع أنواع الحائط فلو دخل على أنه في الثمر النصف وفي الزيتون مثلا الربع لم يجز (ساقيت) أي بهذه المادة فقط عند ابن القاسم لأن المساقاة أصل مستقل بنفسه فلا تعتقد الا بلفظها والمذهب أنها تنعقد بعاملات ونحوه أي من البادئ منها ما يكفي من الثاني أن يقول قيات ونحوه واحتراز بذلك عن لفظ الاجارة والبيع ونحوهما فلا تعتقد به فان فقد شرط لم تصح (ولا) تصح باشتراط (نقص) أي إخراج (من في الحائط) من رقيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم العقد قال في الرسالة ولا يجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب أو الرقيق في انتهى فالضر شرط إخراج ما كان موجودا بخلاف

بالفعل

لو أخرجهما لا بشرط (ولا) باشتراط (تجديد) على العامل أو على رب الحائط

لشيء من ذلك لم يكن موجودا وقت العقد (ولا) باشتراط (زيادة) خارجة عن الحائط (لا أحدهما) كان يعمل له عملا في حائط أخرى أو يزيد به عينا أو عرضا أو منفعة كبيع دار ونحو ذلك لأن كانت قد لاه أو دابة أو علامة في الحائط كسبياني (وعمل العامل) وجوبا



(جميع ما يقتصر) الحائط (اليه عرفا) ولو بقي بعد مدة المسافة (كبار) وهو تعليق طلع الذكر على الاشئ (وتنقية) لمنافع العجر (ودواب  
وأجرام) يصح تسييط عمل عليهم بالتضمن أي لضمته معنى لزم أي يلزمه الاتيان به ما ان لم يكونا في الحائط و يصح أن يقدروا لها عامل  
يناسبهما أي وحصل الدواب والأجرام قال فيها وعلى العامل قامة الادوات كالدلاء والمساحي والأجرام والدواب (وأفق) العامل على  
من في الحائط من رقيق وأجرام ودواب وكسا) من يحتاج للكسوة سواء كان (٢٧٥) لرب الحائط أو العامل قال فيها وتلزمه نفقة

نفسه ونفقة دواب  
الحائط ورقيقه كاتواله أو  
رب الحائط انتهى  
(لاجرة من كان فيه)  
بالرفع عطف على المعنى  
أي على العامل ماذا كره  
لاجرة أو ولزمه ماد كره  
لا تلزمه الاجرة فيما مضى  
ولا فيما يستقبل فحكم  
الاجرة بخالف لحكم النفقة  
فيما كان موجودا في  
الحائط وأما اجرة ما استأجره  
فعليه (أو خلف من مات  
أو مرض) أو أبق فلا  
يلزم العامل وأما  
خلفه على ربه (كارت)  
من دلاء وحبال فهي على  
العامل (على الاصح)  
فالتشبيه راجع لما قبل  
التي فكان عليه نفقته  
عليه ثم شبه بقوله أول  
الباب انما تصح مسافة  
شجر فقال (كزرع)  
ولو سلا كزرع مصر  
وأفريقية (وقصب)  
يفتح الصاد المهملة وهو  
قصب السكر اذا كان  
لا يخلف كما يأتي كبعض  
بلا المعرب بخلاف ما يخلف  
كقصب مصر فلا يصح  
مسافته (وهل ومفناه) بغير ريب الساف بباله المتله مهموز ومفناه بالفتح مسافة ذلك شجر وطخنة الاول  
وقد تركه المصنف أن يكون مما لا يخلف أي بعد قطعه ولا يجوز في القصب بالصاد المعجمة والقرط بضم القاف والبطل كالكرات وكذا  
برسيم فانه يخلف وقد علمت أن معنى الاخلاف هنا غير معناه في الشجر الشرط الثاني أشار له بقوله (ان عجر ربه) عن تمام عمله الذي يشمو به  
وللثالث بقوله (وخيف موته) لوترك العمل فيه والرابع بقوله (وبرر) من أرضه ليصير مثابا للشجر وللخامس بقوله (ولم يبد صلاحه)  
أن يبدل من مسافته والبدوي في كل شيء بحسبه (وهل كذلك) أي مثل الزرع في المسافة بشرطه (الورد ونحوه) كالياسمين (والقطن)

بالفعل كذا قدره شيخنا (قوله جميع ما) أي جميع العمل الذي يقتصر الحائط اليه فصار يقتصر للحائط المفهوم  
من المقام وحينئذ فالصلة حرت على غير من هي له ولم يبرز مشيا على المذهب الكوفي لأن اللبس لأن الذي  
يقتصر للعمل انما هو الحائط (قوله عرفا) أي لقيام العرف بمقام الوصف (قوله كبار) أي وكذا ما يؤثر به  
على المتمد (قوله وتنقية لمنافع الشجر) أي وأما تنقية العين فعلى رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل  
فلا يصح دخوله هنا لأن كلام المصنف فيما على العامل لزوما وهذا وما ذكره المصنف من الفرق بين تنقية  
مناقع الشجر وتنقية العين أي كنسها تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو قول ابن حبيب ولكن الذي في  
المدونة التسوية بين منافع الشجر وتنقية العين في أنه على رب الحائط الا أن يشترطها على العامل كما في نقل  
المواق فلعل الاولى أن مراد المصنف بالتنقية هنا تنقية النبات فلا يخالف المدونة أنظر ابن (قوله ودواب  
وأجرام) أي وكذا عليه الجسد اذ الحصاد لثمر وزرع والكيل وما أشبه ذلك كالدراس (قوله وأفق العامل)  
أي من يوم عقد المسافة على من في الحائط من رقيق أو دواب أو أجرام سواء كانوا في الحائط لربه قبل عقد  
المسافة أو أتى بهم العامل فيه بعده (قوله من يحتاج للكسوة) أي مما في الحائط من الرقيق وقوله وكسا أي  
سواء كانت الكسوة لا تبقى بعد مدة المسافة أو كانت تبقى بعدها لان بقاءها بعد هاز من قليل فليست مثل  
كنس العين وبناء الجدار تأمل (قوله سواء كان) أي من في الحائط من الرقيق (قوله ورقيقه) أي رقيق الحائط  
وقوله كانوا أي الدواب والرقيق (قوله لا تلزمه الاجرة الخ) ظاهر المصنف أنه لا يلزمه اجرة من كان فيه كان  
لكرامه وجيبه أو مشاهرة وهو ظاهر المدونة كما قال ح وقال اللخمي انما ذلك في الوجيبة تقدر رب الحائط فيها  
م لا وأما المشاهرة فتلزمه ان لم ينقد في ربه مدة كما أن عليه اجرة ما زاد على مدة الوجيبة قال ح وهو يخالف  
ظاهر المدونة أي فهو وضعيف خلافا للبساطي فانه جعل كلام اللخمي هو المعول عليه (قوله أو خلف من  
مات) عطف على اجرة ومعناه أنه لا يجب على العامل خلف من مات أو مرض من الدواب التي كانت فيه  
ابل هو كما في المدونة على رب الحائط وان لم يشترط العامل ذلك فلو شرط خلفها على العامل لم يجز (قوله  
على الاصح) أي لانه انما دخل على انتفاعه بها حتى تهلك أعيانها وتجديد يد لها على العامل معلوم عادة وحينئذ  
فلا يجوز اشتراطها على رب الحائط (قوله كزرع ولو حلا) أي لانه قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه  
واحتياجه لعمل ومونة (قوله فلا تصح مسافته) أي لان اخلافه بعد قطعه وجواز المسافة فيما يخلف  
بعد القطع خاص بالشجر كما مر (قوله وبصل) أي وكفجل وكرات مما يجذو كزبرة وجزر وخس وكرنب  
واسباخ وشبث (قوله ومنها الباذنجان) الاولى أن يقول ومنها القرع ومثلها الباذنجان والياميا والعصفور  
(قوله غير معناه في الشجر) أي لان المراد بالاخلاف هنا الاخلاف بعد القطع والمراد به في الشجر الاخلاف  
قبل القطع (قوله ان عجر ربه الخ) ومنه اشتغاله عنه بالسفر كما في التوضيح عن الباسي خلافا لعقب (قوله  
وخيف موته) أي وطن وموته اذا ترك العمل فيه ولا يلزم من عجر ربه خوف موته لان السماء قد تسقيه وكلا  
المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كما في نقل المواق فسقط اعتراض البساطي على المصنف بأن هذا  
الشرط ليس في كلامهم صريحا (قوله وبرر) ان قبل لا معنى لاشتراط هذا الشرط اذ لا يسمى زرعاً أو قصباً أو  
بصلاً الا بعد برزه وأما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أن هذا الاسم يطلق على البذر بجارا  
باعتبار ما يؤول اليه فاشتراط الشرط المدكور لدفع توهم أن المراد بالزرع ما يشمل البذر (قوله شروطه) أي  
الخمس (قوله مما تجبى) أي حالة كونه مما تجبى ثم رنه ولو قال الذي تجبى ثم رنه الخ لكان أوضح

مسافته (وهل ومفناه) بغير ريب الساف بباله المتله مهموز ومفناه بالفتح مسافة ذلك شجر وطخنة الاول  
وقد تركه المصنف أن يكون مما لا يخلف أي بعد قطعه ولا يجوز في القصب بالصاد المعجمة والقرط بضم القاف والبطل كالكرات وكذا  
برسيم فانه يخلف وقد علمت أن معنى الاخلاف هنا غير معناه في الشجر الشرط الثاني أشار له بقوله (ان عجر ربه) عن تمام عمله الذي يشمو به  
وللثالث بقوله (وخيف موته) لوترك العمل فيه والرابع بقوله (وبرر) من أرضه ليصير مثابا للشجر وللخامس بقوله (ولم يبد صلاحه)  
أن يبدل من مسافته والبدوي في كل شيء بحسبه (وهل كذلك) أي مثل الزرع في المسافة بشرطه (الورد ونحوه) كالياسمين (والقطن)



بما يفتي بغيره ويبقى أصله فيشمر مرة أخرى وأما ما يعني مرة واحدة من قطن أو غيره فكأن زرع اتفاقاً (أو كالأول) وهو الشجر فلا يشترط فيها جميع الشروط فيجوز مسافاتهما عجزاً بينهما أم لا (وعليه إلا كثيراً بلان) وذكر ابن رشد أنه لا يعتبر في الورد والياسمين العجز اتفاقاً وأن الرجح أن القطن كالزراع (واقفت) المسافة (بالجذأة) أي قطع الثمر ظاهرة أنه لا بد أن تؤقت بالجذأة أي يشترط ذلك وانها ان أطلقت كانت فاسدة مع ابن الحاجب صرح بأنها ان أطلقت كانت صحيحة وتحمّل على الجذأة وسيأتي أنها يجوز سنين ما لم تكن جذاً فالتوقيت بالجذأة ليس شرطاً (٤٧٦) صحتها المراد أنها اذا أقت لا يجوز أن تؤقت بزمن يزيد على زمن الجذأة عادة يعني

(قوله وذ كروا ابن رشد الخ) حاصل كلامه أن الورد والياسمين كالشجر بلا خلاف وحيث قلنا لا يعتبر في صحة مسافاتهما عجزاً بينهما وأما القطن ففيه الخلاف والراجح أنه كالزراع فيشترط في صحة المسافة فيه الشروط الخمسة المذكورة ولو أبدل المصنف الورد بالعصفرة كان أولى لوجود الخلاف فيه كالقطن وعبارة بن لم أر من ذكر التأويل الأول في الورد وظاهر كلامهم أنه كالشجر بلا خلاف فان ح والتوضيح والمواق لم يذكر والتأويل الأول لا في العصفرة وأما الورد فظاهر كلامهم أنه كالشجر اتفاقاً (قوله ولو كان نوع بطعم الخ) أي كافي التين والعنب في بعض بلاد المغرب (قوله وكذا في بيض خالية من النخل والزرع وانما سميت الأرض الخالية بماد كرو بيضاء لانها تخلوها بماد كرو تصير في النهار مشرقة بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر والكواكب وأما اذا استترت بزراع أو شجر سميت سوداء لمجد ماد كرو مجة الاشراف فيصير ما تحته سوداء (قوله أي ادخاله الخ) الحاصل أن المصنف ذكر للبياض أربعة أحوال الأولى ادخاله في المسافة ويجوز بالشروط الثلاثة الثانية أن يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع وان قبل الثالثة أن يسكت عنه فيبقى للعامل ان قبل الرابعة أن يشترطه العامل لنفسه وهي جائزة أيضاً ان قبل (قوله ان وافق الجزء الخ) هذا هو المشهور ولم يشترط أصبغ موافقة الجزء قال المساوي وقد جرى العرف عندما يقاس أن البياض لا يعطى الاجزاء أثره مستند فلا يشترط على الناس اذ ذاك كذا المشهور راجع بن (قوله وبذره العامل من عنده) أي واشترط بذره عليه لان الكلام في صحة العقد والمراد اشترط عليه ذلك مع عمله فيه جميع ما يقتضيه اليه عرفاً فلا بد من هذا (قوله مع قيمة الثمرة) أي بأن ينسب كراء البياض الى مجموع قيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها وكراء البياض وليس المراد أن كراء البياض ثلث بالنسبة لقيمة الثمرة مفردة (قوله ان اختلف شرط من الثلاثة) أي بان لم يكن جزءه موافقاً للجزء في الشجر أو الزرع أو كان موافقاً ولكن ليس البذر من عند العامل أو كان ولكن كان البياض أثمر من الثلث (قوله فسد العقد) أي عقد المسافة في البياض وفي غيره (قوله البياض البسر) أي وهو ما كان كراؤه الثلث فدون ومن باب أولى اذا كان كثيراً (قوله أي ليعمل فيه لنفسه) أي ليعمل فيه رب الحائط لنفسه وقوله لنبيه الخ الأولى اذا كان ياله شيء من سقي العامل (قوله ولذا) أي ولا جمل كون الفساد لنيل البياض شيئاً من سقي العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقي العامل لا بضر اشتراط ربه أخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفى الشروط المتقدمة) أي في قوله ان وافق الجزء الخ والأولى اسقاط ذلك اذا لمعنى له (قوله ان سكت عنه) أي وقت عقد المسافة على الشجر أو الزرع فلم يبين ادخوله في عقد المسافة ولا كونه للعامل أول ربه (قوله أو اشترطه) لما كان الشيء قد يكون جائزاً واشترطه بوجوب منعه كالتفدي يسع الخيار زاد المصنف أو اشترطه لبيه على حواره (قوله لم يبلغ) أي عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فان اشترطه له فسد العقد (قوله ولا ادخاله في عقد المسافة) أي فان أدخل فيها فقدت والحاصل أن البياض ان كان كثيراً غير أن يكون له ولا يجوز اشتراطه للعامل

أن منتهى وقتها الجذأة سواء صرح به أو أطلق أو قيدت بزمن يقتضي وقوع الجذأة فيه عادة احترازاً عما اذا قيدت بزمن يزيد على مدة الجذأة فانها تكون فاسدة (و) لو كان نوع بطعم في السنة بطنين تميز احداهما عن الاخرى (جملت) المسافة أي انتهاؤها (على الاول) منهما (ان لم يشترط ثان) وأما الجيز والنيق والتوت فبطونه لا تميز فلا بد من انتهاء الجميع (وكي ياض نخل) الاولى شجر لانه أعم (أو زرع) تجوز مسافته أي ادخاله في عقد المسافة سواء كان منفرداً على حدة أو كان في خلال النخل أو الزرع بشروط ثلاثة أفادها بقوله (ان وافق الجزء) في البياض الجزء في الشجر أو الزرع فان اختلفا لم يجز (وبذره العامل) من عنده فان

دخل على أن بذره على ربه لم يجز (وكان) كراء البياض (ثلاثاً) فدون بالطر إليه مع قيمة الثمرة (باسقاط كلفة الثمرة) كان يكون كراؤه مفرداً مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد اسقاط ما أنفق عليه ما ثلثان فقد علم أن كراءه ثلث (والا) بان اختلف شرط من الثلاثة (فسد) العقد (كاشتراطه ربه) أي رب الحائط البياض البسر لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فلا يجوز ويقتضيه لنيله من سقي العامل وهي زيادة اشتراطها على العامل ولذا لو كان معاً أو كان لا يسقي معاً الحائط بالكان منفصلاً عنها يسقي بماء على حدة لجاز له اشتراطه لنفسه (والغنى) البياض المستوفى الشروط المتقدمة (للعامل ان سكت عنه أو اشترطه) لعامل نفسه والموضع أن البياض بسرياً كان كراؤه الثلث فدون فان كثيراً لم يبلغ وكان له ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا ادخاله في عقد المسافة



(ودخل) لزوماني عقد المسافة (شجر تباع زرعاً) بأن ساقاه على زرع وفيه شجر هو تابع للزرع بأن تكون قيمته الثلث فدون كأن يقال ما قيمة الثمر على المعتاد بعد اسقاط كلفته فإذا قيل مائة قيل وما قيمة الزرع فإذا قيل مائتان علم أن الشجر تباع في عقد المسافة لزوماً ويكون بينهما على ما دخل عليه من الجزء ولا يجوز العاؤم للعامل ولا لربه وعكسه كذلك (٧٧) أي يدخل زرع تباع شجراً (وجاز زرع

وشجر) أي مسافاتهما معا بمقد واحد إذا كان أحدهما تباعاً للآخر بل (وان) كان أحدهما (غير تباع) بأن تساوي أو تقارب بالكن أن كان أحدهما تابعا اعتبر شروط المتبوع فقط والا اعتد بشروط كل (و) جاز (حواط) أي مسافاتهما بعقد واحد (وان) اختلفت تلك الحواط في الأنواع بأن كان بعضها تخلوا بعضها ما تار بعضه عنها (بجزء) متفق في الجميع وكان الاوضح أن يقول ان اتفق الجزء فان اختلف لم يصح (الا) أن يكون مسافاتهما (في صفقات) متعددة فيجوز اختلاف الجزء فالاستثناء من مفهوم قوله بجزء (و) جاز (غائب) أي مسافة حائط فائت ولو عيسد العيبة بشرطين أشار لهما بقوله (ان وصف) ما اشتمل عليه من شجر وأرض ورقبى ودواب وما بقي به من نهر أو شر أو غيرهما أو هو يعمل ونحو ذلك (ووصله) العامل أي أمكنه

ولا ادخاله في عقد المسافة ولا يلحق للعامل عند السكوت عنه وان كان قبل لاصيه الاحوال الاربع المتقدمة (قوله ودخل شجر) يعني أن المسافة اذا وقعت قصد على زرع وفيه شجر تباع فان ذلك الشجر يدخل في عقد المسافة على الزرع لزوماً ولا يجوز اشتراطه للعامل ولارب الأرض لأن السنة اساوردت بالغاء البياض لا بالغاء الشجر ولا يعتبر في مسألة المصنف شروط التابع بأن يقال لا بد أن يكون ذلك الشجر بلغ حد الانمار وان لا يحمل بيع عمره ان كان موجوداً وان يكون ذلك الشجر لا يختلف وكذا في عكسها فلا يقال لا بد أن يعجز ربه عن العمل فيه وأن يبرز وأن يخاف موته وأن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يختلف وانما يعتبر فيها شروط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته) أي قيمة ثمره الثلث فدون أي بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة المتبوع وهو الزرع وأما لو كانت قيمة ثمر الشجر أكثر من ذلك فلا يدخل في المسافة على الزرع (قوله كأن يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضي أنه انما يعتبر شروط الكلفة في قيمة الثمرة دون زرع وهو ظاهر كلام البصرة واعتبر ذلك لشئ مع أحد الزرق فيهما معا (قوله فدخل في عقد المسافة) أي على الزرع (قوله أي مسافاتهما) أشار بذلك إلى أن المسافة في هذه المسئلة تقع عقدها على كل من الأمرين سواء كان أحدهما تابعا أو لا وأما التي قبلها فاعتلت بأحد الأمرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرر (قوله وان كان أحدهما) مراده لاحد الشائع (قوله غير تباع) أي لا آخر (قوله اعتبر شروط المتبوع) أي وأما اتفاق الجزء فلا بد منه في جميع الصور (قوله عقد واحد) أي أو عقود والعامل في الجميع واحد أو متعدد وكذا رب الحواط إما واحد أو متعدد (قوله وان اختلفت) أي هذا اذا اتفقت تلك الحواط في الأنواع بل وان اختلفت (قوله فالاستثناء من مفهوم قوله بجزء) أي فكانه قال لا يجوز أن ياتي صفقات والاستثناء متصل لا بقوله وحواط وان اختلفت شامل لما اذا كان العقد صفقة واحدة أو صفقات أخرج من ذلك ما اذا كان صفقات (قوله ان وصف) أي سواء كان واصفه للعامل ربه أو غيره ويظهر من قوله ان وصف أنه لا يجوز مسافة الغائب برؤية لا يتغير بعدها ولا على الخيار بالرؤية وظاهر المدونة وح الجوار لان المدونة شبهت مسافة الغائب ببيعها انظر بن (قوله من شجر) أي من جنس الشجر وعدد (قوله وأرض) أي فيوصف ما هي عليه من صلاية أو غيرها (قوله أو غيرهما) أي كغرب (قوله ان أمكنه وصوله قبل طيبه) أي وان لم يصل بالفعل فان عقداها في زمن يمكن فيه الوصول قبل طيبه فتواني في طريقه فلم يصل اليه الا بعد الطيب لم تقصد رخط عن العامل نسبة ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حط بنسبته ثم نفقته في ذهابه وأقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول فيه نوع قوة (قوله والافسدت) أي والابان جزم عند العقد بعدم وصوله قبل طيبه فسدت (قوله جزء الزكاة) الاضافة بآية ولو قال واشترط لزكاة لكفاه وكلام المصنف من اضافة المصدر لمفعوله أي واشترط أحدهما الزكاة على الآخر وعلم أن النخل والزرع المساقى عليه انما يركى كل منهما على ملك رب الحائط والزرع فان كان ربه أهلاً للزكاة وثمره أو زرعه وحده أو مع ما ينضم اليه من غيره بصاب وجبت الزكاة ولو كان العامل من غير أهله لأنه أجبر فان لم يكن ربه من أهله أو لم يبلغ الثمر أو الزرع ولو مع ماله من غيرها بصاب لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصاباً وهو من أهله لأنه أجبر وما قلناه من أنه لا فرق بين الثمر والزرع هو الصواب كما بين وما في عقب من التفرقة بينهما ضيق نظرنا بن (قوله بجزء معلوم) فكانه جعل لمن اشترطت الزكاة عليه نصف الثمرة مثلاً الا نصف عشرها (قوله وقبل لشرطه) أي وقيل ان جزء الزكاة وهو عشر الثمر أو نصف عشره يكون لمن اشترطه على صاحبه (قوله وجاز سنين) أي والسنة الأخيرة تنتهي بالحد اذا تقدم الجاراد على تمام السنة الأخيرة أو

وصوله (قبل طيبه) ولا فسد ولو فرض صرله قبله (و) جاز (اشترط جزء الزكاة) أي زكاة الحائط بتمامه على أحدهما بأن يجزها من حصته لرجوعه بجزء معلوم فان سكتا عن شرطها بدى به ثم قسم الباقي على ما شرط من الجزء فان قصر الخارج عن النصاب ألغى الشرط وقسم الثمرة على ما شرط على الراعي وقبل لشرطه قياساً على القراض (و) جاز مسافة عامل في حائط (سنين) ولو كثرت



(مالم يكثر جدا بالأحد) في الكثرة الجائزة وغير هابل المداق في الجواز على السنين التي لا تتغير الأصول فيها عادة وذلك يختلف باختلاف الأحوال  
أرضها وأصولها إذا جدد ليس كالقديم ولا الأرض القوية كالضعيفة قال فيها قبل لمالك العشرة قال لا أدري عشرة ولا عشرين ولا ثلاثين  
اه (و) جازا شرط (عامل) على رب الحائط (دابة) وإن تعددت (أو غلاما) كذلك أوهما (في) الحائط (الكبير) دون الصغير فيجوز لا يربح  
كفاه ذلك فيصير كانه اشترط جميع (٤٧٨) العمل على ربه (و) جازا شرط (قسم الزيتون حبا) وهذا الشرط ان وقع للتوكيد

إذا العقد يقتضي ذلك لما علم أنها انتهت بالجذاذ (عصره) أي الزيتون يجوز اشتراطه (على أحدهما) والعادة كالشرط فان لم يكونا فهو عليهما (و) جازا شرط رب الحائط على العامل (اصلاح جدار وكس عيين) والعادة كالشرط فان لم يكونا فعلى رب الحائط (وسد) بالمهمة والمعجمة (خطيرة) بطاء معجمة الزرب بأعلى الحائط يمنع التسور وشده بالشين المعجمة يكون ينحو الحبال وبالشين المهمة يكون بأعواد ونحوها لما افتتح منه (واصلاح صغيرة) بضاد معجمة مجتمع الماء كعاصل وصهر ييج وجاز اشتراط الاربعة المذكورة على العامل ليسارتها وعدم بقائها بعد مدة المسافة غالباً فان لم يشترطه على العامل فعلى ربه (أو ما قل) غير ما تقدم مما لا يبقى بعد المسافة كذا طور وظاهره أنه تجوز الامسور السابقة ولو كثرت وليس كذلك فكان الأولى تقديم قوله أو ما قل عليه ويجوز أصله بتعديل (و) جازا تقايدهما ولو قبل العمل للزومها بالعقد بخلاف القراض (هدرا) أي حال كون التقايل حالياً من شيء يأخذ أحد هما من الآخر ومفهوم هدر أنه لو وقع التقايل على شيء فقطاهر المدونة المنع مطلقاً والمذهب قول ابن رشد أنه ن كس يجوز مسمى من الثمرة ولم يطب جاز تقايل قبل العمل تساقاً لانه هبة من رب الحائط للعامل وأما بعده فأجازه ابن القمام وصعبه أصبح كالوطابت الثمرة أو كان الحرء غير مسمى وأما لو كان الحمال بدراهم ونحوها فلا ينص إلا ما يفهم من المدونة من المع

تأخر عن تمامها (قوله مالم يكثر جدا) أي كثرة جذاذها ومفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف وذلك بان احتمال أن لا يبقى الحائط على حاله إليها (قوله بالأحد) أي أنه لم يثبت عند الامام تحديد بشئ من السنين في الكثرة الجائزة ولا في غير الجائزة لأنه رأى أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال إذا جدد ليس كالقديم فالوحد لغهم الاقتصاد على ذلك (قوله قبل لمالك العشرة) أي السنين التي تجوز مساقاتها العشرة (قوله لأنه ربحا كفاه) أي لان ذلك العلام أو الدابة الذي اشترطه العامل على رب الحائط ربحا كفي ذلك الحائط الصغير (قوله وجازا شرط قسم الزيتون حبا) أي من العامل أو من رب الحائط (قوله للتوكيد) أي توكيد مقتضى العقد وقوله لما علم أنها أي المسافة تنهى بالجذاذ وإذا انتهت بالجذاذ قسم الزيتون حبا وحيث كان اشتراط ذلك مؤكداً لمقتضى العقد فلا يضره وانما ينص المصنف على جواز ذلك مع كون العقد مقتضياً له لدفع توهم أن اشتراطه يوجب فساد العقد كافي المسائل التي يجوز فيها التقذير وطوايفه شرطه كبيع الخيار (قوله فان لم يكونا فهو عليهما) أي فان لم يكن شرط بعصره ولا عادة بذلك أي والحال أنهم لم يقتسماه حبا كان عصره عليهما والحاصل أنه إذا اقتسماه حبا فالأحرظ ظاهر فان لم يقتسماه حبا واشترط عصره على أحدهما أو جرى عرف بذلك عمل به والا كان عصره عليهما فان جرت العادة بشئ واشترط خلافه عمل بالشرط لانه كالتاسخ للعادة (قوله الزرب بأعلى الحائط) أي وهي الزرب الذي يجعل بأعلى الحائط المحيط بالستان سواء كان من شول أو من جريد أو بوس أو من أعواد (قوله لما افتتح منه) أي توضع فيما افتتح منه أي من الزرب (قوله الاربعة المذكورة) أي وهي اصلاح الجدار وما بعده (قوله فان لم يشترطه على العامل فعلى ربه) أي ولو انهارت البئر فعلى ربه اصلاحها فان أنى فلا ساقى بالفتح أن ينفق عليها قدر ما يخص ربه من ثمرة سنة ويكون نصيب ربه من الثمرة رهنا يده كداني وثائق الجزيري والذي في التوضيح والشارح بهرام ينفق العامل ويكون نصيبه من الثمرة رهنا من غير تقييد سنة (قوله أو ما قل) أي يجوز أن يشترط رب الحائط على العامل عمل ما قل مما هو لازم لرب الحائط (قوله وظاهره الخ) قد أشار الشارح لدفع ذلك الاعتراض بأن المراد أو ما قل يعني غير ما تقدم فيقيد أن محل جوارا شرط ما تقدم إذا كان قليلاً (قوله للزومها بالعقد) علة لقوله ولو قبل العمل لان الاقالة فرع للزوم والا كان مجرد ترك كما مر في القراض (قوله ولو وقع التقايل على شيء) أي يدفعه رب الحائط للعامل (قوله مطلقاً) أي سواء كان بجزء مسمى كربع أو لا كوسق كان التقايل قبل العمل أو بعده لانه ما يبيع للثمر قبل زهره ان أمر النخل وأما من أكل أموال الناس بالباطل ان لم يظهر في النخل ثم قد أكل العامل ما أخذ بطلاذا لم يعد على ربه نفع (قوله والمذهب) أي كما قال ح دل في بن ان الذي تقتضيه المدونة هو ما قاله ابن رشد فاطوره (قوله وأما بعده) أي العمل كان التقايل بجزء مسمى أولاً (قوله ومنعه أصبح) قال بن الصواب نسبة المنع الى سماع أشهب وعلة لمنع اتهام رب الحائط على استئجار العامل تلك الاشهر بسدس من ثمر الحائط ان كانت الاقالة عليه فصارت المسافة دلالة بينهم وصار فيه بيع الثمرة بالعمل قبل بدو صلاحها (قوله كالوطابت الثمرة) أي والحال أن التقايل قبل العمل والمنع لانه من أكل أموال الناس بالباطل (قوله إلا ما يفهم من المدونة من المنع) أي أن الاقالة قبل العمل والمنع لانه من أكل أموال الناس بالباطل (قوله إلا ما يفهم من المدونة من المنع) أي لاتهام رب الحائط على استئجار العامل تلك الاشهر شيء من ثمر تلك الحائط ثم اشتراها منه بالدراهم قبل بدو

ولو كثرت وليس كذلك فكان الأولى تقديم قوله أو ما قل عليه ويجوز أصله بتعديل (و) جازا تقايدهما ولو قبل العمل للزومها بالعقد بخلاف القراض (هدرا) أي حال كون التقايل حالياً من شيء يأخذ أحد هما من الآخر ومفهوم هدر أنه لو وقع التقايل على شيء فقطاهر المدونة المنع مطلقاً والمذهب قول ابن رشد أنه ن كس يجوز مسمى من الثمرة ولم يطب جاز تقايل قبل العمل تساقاً لانه هبة من رب الحائط للعامل وأما بعده فأجازه ابن القمام وصعبه أصبح كالوطابت الثمرة أو كان الحرء غير مسمى وأما لو كان الحمال بدراهم ونحوها فلا ينص إلا ما يفهم من المدونة من المع



أي الامانة اذا جهل الحال  
(وضمن) الاول موجب  
فعل غير الامين (فان عجز)  
العامل أو وارثه عن  
العمل (ولم يجد) أمينا  
يساقبه (أسلمه) لربه  
(هدرا) بلائى ولزم ربه  
قبوله فان امتنع من القبول  
حتى تلف شئ فضمنه  
منه (ولم تنسخ) المسافة  
(بفلس ربه) أي الحائط  
الطارى على عقدتها (و)  
ذالم تنسخ بالفلس الطارى  
(بيع) الحائط على أنه  
(مساقى) ولو كانت  
المسافة سنين كما تباع الدار  
على أنها متاجرة والموت  
كالفلس لان المسافة  
كالكره لا تنسخ موت  
المتكاريين وأما لو تأخرت  
المسافات عن الفلس لكان  
للعزماء فسخها (و) جاز  
(مسافة وصى) حائط  
محجوره لانه من جملة  
تصرفه له وهو محمول على  
النظر (و) مسافة (مدين)  
حائطه قبل قيام غرمائه  
عليه وهو معنى قوله (بلا  
حجر) ولا فسح لغرمائه  
بخلاف ما لو أكرى أو ساقى  
بعد قيامهم فلهم الفسخ كما  
تقدم (و) جاز لمسلم  
(دفعه) أي حائطه (لذنى)  
يعمل فيه مسافة (لم  
يعصر) حائطه خجرا

صلاحها وصارت المسافة دليلا (قوله وجاز مسافة العامل عاملا آخر) أي بعينه اذن رب الحائط وحمل  
الجواز ان لم يشترط رب الحائط عمل العامل بعينه والامتنع من مساقبه لا (قوله أمينا) أي بخلاف  
عامل القرض فليس له أن يعمل عاملا آخر غير اذن رب المال مطلقا ولو كان أمينا لان مال القراض مما  
يغاب عليه بخلاف الحائط (قوله لا غير أمين) أي فلا تجوز مساقبته وان كان الاول مثله في عدم الامانة لان  
رب الحائط ربحا رغب في الاول لا هرايس في الثاني وظاهر كلام المصنف كان جزء الثاني أقل من جزء  
الاول أو أكثر منه أو مساويا له وهو كذلك والزيادة للعامل الاول فيما اذا كان الجزء الذي جاء به للثاني أقل  
من الجزء المحمول له والزيادة عليه فيما اذا كان الجزء الذي جعله أكثر (قوله على ضدها) أي وعليه اثباتها  
لان الأصل في الناس الجرحة لا العدالة وهذا بخلاف ورثة العامل الاول فانهم يحملون على الامانة حتى  
يثبت ضدها فليسوا كالأجنبي لانهم ثبت لهم حق مورثهم فلا يزول إلا بأمر محقق بخلاف الأجنبي والفرق  
بين ورثة عامل المسافة وورثة عامل القراض حيث حملوا على ضد الامانة أن مال القراض يغاب عليه دون  
الحائط (قوله وضمن الاول موجب فعل غير الامين) أي موجب فعل الثاني اذا كان الثاني غير أمين وحاصله  
أن العامل الثاني حيث حمل على ضدها عند الجهل بحاله فان العامل الاول يضمن موجب فعل الثاني الذي  
لا أمانة عنده كانت المسافة في زرع أو شجر ولا يرجع قوله وضمن لما اذا كان الثاني أقل أمانة لانه اذا ثبتت  
أمانته ولو كانت أقل فلا ضمان (قوله أسلمه لربه هدرا بلائى) قال في التوضيح طاهره أنه لا شئ له ولو انتفع  
رب الحائط بما عمل العامل وهو ظاهر المدونة أيضا وقال اللخمي له قيمة ما انتفع به من العمل الاول قياسا على  
قوله في الجمل على حفر البئر ثم يترك ذلك اختيارا ويتمم رب البئر حفرها اه وقال في التوضيح أيضا قوله  
أسلمه هدرا قال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيرها أن ذلك للعامل وان لم يرض رب الحائط لكن تأول  
المدونة أبو الحسن وغيره بأن معناه اذا تراخى على ذلك خليل وهذا التأويل متعين اه اذا علمت هذا فقول  
الشارح ولزم ربه القبول انما يتم على ما لا ين عبد السلام وقد علمت رده (قوله فضمنه منه) يعني أنه لا رجوع  
له على أحد وقال اللخمي وابن بوس لو قال رب الحائط أنا استأجر من يعمل عام العمل وأبيع للعامل ما خصه  
من الثمرة وأستوفى ما أدبت فان فضل شئ فله وان نقص اتبعته ان ذلك له نقله بن عن التوضيح (قوله ولم  
تنسخ المسافة) أي عقدتها وقوله بفلس ربه أي بالمعنى الاعم أو الاخص وقوله الطارى على عقدتها أي قبل  
العمل أو بعده (قوله بيع) أي لاجل قسم غنمه على العزماء وقوله على أنه أي على أن الحائط مساقى فيه  
العامل بالثلث أو الربع مثلا (قوله والموت كالفلس) أي وموت رب الحائط الطارى بعد عقد المسافة كالفلس  
في عدم فسخ المسافة به وفي عجز والظاهر أنه اذا استحق الحائط بعد عقد المسافة فيه خير المستحق بين ابقاء  
العامل وفسخ عقده لكشف العيب أن العاقل له غير مالك وحينئذ يدفع له أجرة عمله ولو بيعت الحائط ولم يعلم  
المشتري أنه مساقى الا بعد الشراء لم يثبت له خيار بخلاف من اشترى دارا ثم علم بعد الشراء أن بائعها قد أبرجها  
مدة قبل البيع فله عيب يوجب حله الخيار فان شاء رضى بذلك وان شاء رد (قوله مسافة وصى) أي من قبل  
الأب لامن الأم اذا لا ياتى لها حتى توصى خلافا لعقب انظر بن ومثله القاصي ومقدمه (قوله حائط  
محجوره) أي دفعها للعامل يعمل فيها على وجه المسافة وهل يجوز له أن يعمل بنفسه مسافة في حائط اليتم  
الذى في حجره لانه ليس مما يغاب عليه أو ليس له ذلك كلقراض انظر في ذلك (قوله وهو محمول على النظر)  
لان هذا ليس من بيع ربه حتى يحمل على عدم النظر (قوله مسافة مدين حائطه) أي دفعه للعامل  
مسافة (قوله وهو) أي كونه قبل قيام غرمائه عليه معنى قوله بلا حجر أي لقيام غرمائه عليه (قوله  
فلهم الفسخ) أي لان قيام العزماء يمنع التصرف مطلقا سواء كان على وجه التبرع أو على وجه المعاوضة  
والذى يمنع التبرع فقط انما هو احاطة الدين (قوله لم يعصر) أي اذا تحقق أو ظن ظما قويا بأنه لم يعصر حصته  
التي يأخذها على العمل خرا وسواء اشترط عليه ذلك أي عدم العصر أو لا فلما دار على عليه الظن بعدم العصر  
هذا هو المعتمد خلافا لاساطى ومن تبعه من أنه لا بد في الجوار من أن يشترط المسلم عليه عدم عصر



والألم يجزئانية من أعاتهم على المصيبة (لأشارته) أي الحائط في المسافة فلا يجوز رأي لا يجوز لزب الحائط أن يشارك عاملا في مسافة حائطه على أن له جزأ معلوما من الثمرة لأنه على خلاف ما جاءت به السنة (أو أعطاه أرض) لرجل (ليغرس) فيها شجرا من عنده (أو بلغت) حدا الأعمار مثلا (كانت) الحائط (٤٨٠) يسده (مسافة) سنين سماه أو أطلق ثم يكون الغرس ملكا لرب الأرض كما في

النص فلا يجوز أن نزل  
فبغت المغارسة ما لم يمر  
الشجر أو أثمر ولم يعمل  
والعامل أجره مثله وقيمة  
ما أتقنه وقيمة الأشجار  
يوم غرسها فإن أثمر الشجر  
وعميل لم تنسخ المسافة  
وكان له مسافة مثله وأما  
لو دخل على أن الأرض  
والشجر بينهما جازان  
حين ما يغرس في الأرض  
وكانت مغارسة والاقلا  
فإن عثر عليهما قبل العمل  
فسنعت وبعد مضت  
وعلى رب الأرض نصف  
قيمة العرس يوم العرس  
وعلى العارس قيمة نصف  
الأرض براحا وكان الحائط  
بينهما على ما شرط (أو)  
أو أعطاه (شجر المبلغ) حد  
الأطعام في عام العقد يساقه  
عليه (خمس سنين) أو  
أقل أو أكثر (وهي) أي  
والحال أن الأشجار (تبلغ  
أثناءها) أي أثناء الخمس  
سنين أي أثناء المدة فلا  
يجوز فساد المنع على  
أعطائه شجر المبلغ  
حد الأطعام في عامه مدة  
خمس سنين مثلا وهي  
تبلغ بعد عامين مثلا من تلك  
المدة فهذا مفهوم قوله سابقا  
ذي ممراد معناه بلغ حد  
الأعمار كما تقدم وقوله لم تبلغ  
معموله محذوف أي حد  
الأطعام وخمس سنين

حصته خيرا ويدل للأول مساقاته عليه السلام لاهل خير ولم ير وأنه اشترط عليهم ذلك اكتفاء بالظن القوي  
أنهم لا يصرون (قوله والألم يجزئ) أي والأبأن تحقق عصره له خيرا أو ظن ذلك أو شك فيه لم يجز والظاهر  
الكراهة حالة الشك قياسا على ما ذكره من كراهة مقارضة من شك في عمله بالربا ومما علمته (قوله لأشارته  
ربه) هذا شروع في بيان الأمور التي لا تجوز في المسافة وهذه المسألة غير قوله إلا أني واشترط عمل ربه لأنه  
وقع العقد في هذا ابتداء على أن العمل عليهما والربح بينهما على ما شرط كان يقول رب الحائط لشخص أسقى  
أنا وأنت في حائطي ولك نصف ثمرة بخلاف المسألة الآتية فإن معناها أن العامل شرط حين العقد على رب  
الحائط أن يعمل معه مجانا ويصح حل كلام المصنف أيضا على ما إذا اشترط العامل على رب الحائط حين العقد  
العمل معه ويشاركه في الجزء الذي شرطه له (قوله لأنه على خلاف الخ) أي لأن السنة أنما جاءت بتسليم  
رب الحائط الحائط للعامل فإن وقع ونزل فإن كان المشترط هنا رب الحائط فللعامل أجره مثله وإن كان المشترط  
العامل فله مسافة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم  
له الحائط فكان أجره على معاوتته في العمل بخلاف الثانية فإنه لم يسلم له الحائط وكان المشتري العامل ترج  
جانب المسافة دون الأجرة فكان للعامل مسافة مثله (قوله ليغرس فيها شجرا من عنده) أي ويقوم بخدمة  
(قوله فإذا بلغت حدا الأعمار مثلا) أي أو بلغت قدر كدام من السنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي  
أو أطلق في السنين ولم يسم عددها (قوله ثم يكون العرس) أي ثم بعد مضي مدة المسافة يكون العرس ملكا  
لرب الأرض أي خابعا عن المسافة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المخاطرة ألا يدري هل يبقى دلت  
الشجر أو يموت قبل أتيان زمن المسافة أو يهوى أو يهد (قوله فسنعت المغارسة) يعني العندة كلها لمخونة  
على المغارسة والمسافة بدليل ما بعده (قوله ما لم يشمر الخ) أي إن فسخت العقدة في صورتين ما إذا لم يثمر الشجر  
وان حصل منه عمل أو أثمر من غير حصول عمل يعني في زمن المسافة وذلك بعد بلوغ العذر المعلوم (قوله  
وللعامل الخ) أي وإذا فسخت فللعامل فيما تقدم على سنين المسافة أجره مثله في مقابلة عمله وله نفقته التي  
أفقهها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم عرسها له أمور (قوله فإن أثمر وعمل) أي في زمن المسافة وقوله  
وكان له مسافة مثله أي زيادة على الأمور الثلاثة المتقدمة وهي أجره مثله ونفقته التي أفقهها على الشجر  
وقيمة الشجر يوم عرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين العرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله  
ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وإن لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي أن  
صورة المصنف مغارسة أيضا لأنها فاسدة (قوله والأقلا) أي وإن لم يعين ما يغرس وبها حين العقد كانت  
مغارسة فائدة (قوله فإن عثر عليهما) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها)  
أي وهي تبلغ حد الأطعام في أثناء مدة المسافة ومن باب أولى إذا لم تبلغ أثناءها بل بعد الصياح عمله باطلا  
(قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المسافة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر  
(قوله ولا مفهوم لخمس) أي وانما عبر المصنف بها تبع للرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد  
علمت أن ما في الرواية فرض مسألة (قوله قبل بلالوغها الأطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل  
أجر مثله وأما لو عثر على ذلك بعد الأطعام وقبل العمل فسسخ ولا علقه لاحدا أحد (قوله أي وعمل) وأما  
لو عثر على ذلك بعد الأطعام ولم يعمل فسخت ولا تسمى له (قوله مسافة مثله) أي فتزاد هذه المسألة على المسائل  
التي هي الآتية (قوله وفسخت الخ) اعلم أن المسافة إذا وقعت فاسدة لفقد شرط أو وجود مانع فإن  
أطلع عليها قبل العمل فسخت ولا علقه لاحدا أحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجره المثل  
أو مسافة المثل وإن أطلع عليها بعد العمل فإن وجب فيها أجره المثل فسخت أيضا وحاسب

معمول مسافة المقدور ولا مفهوم لخمس كما تقدم فإن عثر على ذلك قبل بلوغها الأطعام فسسخ وكان للعامل أجره مثله ونفقته العامل  
وإن عثر على ذلك بعد بلوغ الأطعام أي وعمل لم تنسخ في بقيمة المدة وكان للعامل في بقيمة مدة المسافة مسافة مثله وفيما مضى أجره مثله (وفسخت)



مساقاة (فاسدة) لفقد ركن أو شرط أو لو جود مانع (بلا عمل) صفة لفاسدة أى كائنة بلا عمل يعنى أن المساقاة الفاسدة إذا عثر عليها قبل العمل بتعين فسدها هدر أو كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاته أذ لم يضع على العامل شيء وأما إذا عثر عليها بعد العمل فأشار له بقوله (أو) عثر عليها (فى اثنا عشر) أى العمل وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله (أو بعد سنة من) مدة (أكثر) من سنة فتفسخ أيضا (أن وجبت) فيها (أجرة المثل) لأنه يكون للعامل فيها أجره مثله بحساب ما عمل فلا ضرر عليه (٤٨١) فان وجب مساقاة المثل لم تنفسخ فى

الصورتين (و) الواجب (بعده) أى العمل كذا أو بعضا (أجرة المثل) ان خرجا عنها (أى عن المساقاة) فهذا فى قوة جواب سؤال سائل قال له وما ضابط ما يجب فيه أجرة المثل وما يجب فيه مساقاة المثل فقال الواجب بعد العمل أجرة المثل ان خرجا عن المساقاة الى الأجرة الفاسدة أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (كان ازداد) أحدهما (عينا أو عرضا) لأنه ان كانت الزيادة من رب الحائط فقد خرجا عن المساقاة الى الأجرة الفاسدة لأنه كانه استأجره على أن يعمل له فى حائطه بما أعطاه من عين أو عرض ويجزئه من ثمرته وذلك أجرة فاسدة توجب الرد لأجرة المثل ويحسب منها تلك الزيادة ولا شيء له من الثمرة وان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها الى بيع الثمرة أو عرضا (أو) وقعت (مع بيع لسلعة) قبل بدو صلاحها لأنه كانه اشترى الجزء المسمى بما دفعه لرب الحائط وأجرة

العامل بأجرة ما عمل وان كان الواجب فيه مساقاة المثل لم تنفسخ بعد الشروع فى العمل وتبقى لآفة قضاء أمدها لأنه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسخت العقد قبل طيبها لزم أن لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل الا بتمام العمل هذا يحصل كلامه (قوله بلا عمل) أى أصلا أو بعد عمل لا بال له اه عبق (قوله اذا عثر عليها) أى اذا اطلع على فسادها (قوله وكانت المدة) أى مدة المساقاة كالمساقاة (قوله أو بعد سنة من أكثر) أى أو عثر على فسادها بعد مضي سنة من أكثر وانما ذكر هذه مع دخولها تحت قوله أو فى اثنا عشر لئلا يتوهم أن حكم هذه حكم ما اذا عثر على الفساد قبل العمل من حيث ان السنة قليلة فى جانب أكثر منها (قوله ان وجبت فيها أجرة المثل) أى ليكون رب الحائط والعامل خرجا عن المساقاة لأجرة فاسدة أو بيع فاسد كأن زاد رب الحائط للعامل عينا أو عرضا فأنما فاسدة ويجب فيها أجرة المثل (قوله بحساب ما عمل) أى كالأجرة الفاسدة (قوله فان وجب مساقاة المثل) أى لكون الفساد من عقدها لا لخروجه عنها لبيع فاسد أو أجرة فاسدة وذلك كأن يشترط العامل على رب الحائط عمل دابة أو غلام لرب الحائط والحال أن الحائط صغير (قوله لم تنفسخ فى صورتين) أى بل يتعين إبقاؤها الى انقضاء أمدها وكان له مساقاة المثل لأنه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة فلو فسخت لزم أن لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل اه ثم ان لزوم مساقاة المثل بالنظر للمدة المستقبلية بعد الاطلاع وأما المدة التى قبل الاطلاع على الفساد كفى الصورة الثانية فله فيها أجرة المثل كذا ذكر بعضهم واطره (قوله والواجب بعده) أى والواجب اذا فسخت بعد العمل كذا أو بعضا (قوله ان خرجا عنها) أى لأجرة فاسدة أو لبيع فاسد (قوله كان ازداد أحدهما عينا أو عرضا) يتحقق فى زيادة أحدهما عينا أو عرضا لخروجه للأجرة الفاسدة والخروجه لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها كما بينه الشارح (قوله ولا شيء له من الثمرة) قال ابن سراج الا لضرورة كان لا يجوز رب الحائط عاملا الا مع دفعه له شيئا رائدا على الجزء فيجوز (قوله فقد خرجا عنها) أى عن المساقاة (قوله مساقاة المثل) أى وهى الواجبة للعامل واعلم أن مساقاة المثل واجبة فى حائطه فيكون العامل أحق به فى الموت والفلس بخلاف أجرة المثل فانها فى الذمة فلا يكون العامل أحق بماعمل فيه فى فلس ولا موت ولكن الذى ح قيل قوله وان ساقته أو أكرهته الخ أن العامل أحق بالحائط فيما فيه أجرة المثل فى الفلس لا فى الموت هذا فى المساقاة نعم فى القراض ليس أحق بما فيه أجرة المثل لا فى الفلس ولا فى الموت (قوله وليس تبعا) أى بان كان الثمر الذى بدو صلاحه رائدا على الثلث (قوله على حائط واحد) أى فيه ثمر أطعمه رائدا على الثلث من نوع مغاير للوع لذى لم يطعم (قوله والا) خر لم يطعم أى فادالم يطلع على فساد هذه المساقاة الا بعد العمل كان له فيما لم يثمر مساقاة المثل والعلة فى فساد هذه المساقاة احتراؤها على بيع ثمر مجهول وهو الجزء المسمى للعامل شئ مجهول وهو العمل ولا يقال أصل المساقاة كذلك لاننا نقول المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناول خروجها هذا الفرع لخروجه هذا الفرع عن سنة المساقاة من كونها قبل الاطعام فتبقى هذا الفرع على أصله (قوله صفة واحدة) أى كأن يقول رب الحائط للعامل ساقيتك حائطى وبعثك سلعة كذا دينار وثلاث الثمرة والعلة فى فسادها اجتماع البيع والمساقاة فادالم يطلع عليها الا بعد العمل مضى وكان للعامل مساقاة المثل (قوله ان كل ما يمنع الخ) أى وهو ما ذكره بعضهم فى قوله نكاح شركة صرف وقرض \* مساقاة قراض يبيع جعل

(٦١ - سوقى ثالث) عمله فوجب أن يرد لأجرة مثله ولا شيء له من الثمرة (والا) يخرج عنها بان جاء الفساد من عقدها على غرر ونحوه (فساقاة المثل) وذكر كذلك تسع مسائل بقوله (كمساقاته مع ثمر أطعم) أى بدو صلاحه أى فيه ثمر أطعم وليس تبعا وهو شاعلى لما اذا ساقاه على حائط واحد ولما اذا ساقاه على حائطين أحدهما ثمره أطعمه والا خر لم يطعم (أو) وقعت (مع بيع لسلعة) أى ساقاه بجزء معلوم وبأجرة واحدة ونحوه (قوله ان كل ما يمنع اجتماعه مع المساقاة من أجرة رجع اليه ونكاح



ومصرف كذلك أي تفسخ وفيها مساقاة المثل (أو اشتراط) العامل (عمل ربه) معه في الحائط لجولان يده وأما لو كان المشترط رب الحائط فليس  
أجرة المثل كامر (أو) اشتراط العامل (عمل دابة أو غلام) لرب الحائط (وهو) أي الحائط (صغير) وهذا مفهوم قوله ساقا في الكبير (أو)  
اشتراط العامل على رب الحائط (حمله منزله) أي جل يصيب العامل لمنزل العامل إذا كان فيه كلفة ومشقة وكذا كسبه وهو اشتراط رب الحائط  
على العامل ذلك (٤٨٢) (أو) اشتراط عليه رب الحائط أنه (يكفيه مؤنة) حائط (آخر) بلا شيء وله أجر مثله في الثاني ومساقاة

مثله في الأول (أو اختلف  
الجزء) الذي للعامل  
(سنتين) وقع العقد عليها  
جسلة كان يعاقده على  
سنتين أو أكثر على أن له  
النصف في سنة والثالث  
مثلا في أخرى (أو)  
اختلف الجزء في (حوائط)  
أو حائطين صفقة واحدة  
أحدهما بالثلث والآخر  
بالتصنيف مثلا مساقاة  
المثل وأما مع اتفاق الجزء  
أو في صفقات فيجوز كما  
مر (كالاختلاف) بعد  
العمل في قدر الجزء (ولم  
يشبه) مساقاة المثل فإن  
أشبه أحدهما بقوله يمينه  
فإن أشبهها معا فالقول  
للعامل يمينه فإن اختلفا  
قبل العمل تحالفا وتقساما  
ولا ينظر لشبه ونكولهما  
ككفهما وقضى للعالم  
على الكل وانما شبه  
هذه بما قبلها لأن العقد  
فيها صحيح ومساقاة المثل  
للاختلاف بينهما (وان  
ساقيته) على حائط (أو  
أكرته) دارك مثلا  
(فأقضيه) أي وجدته  
(سارقا) بخاف منه على  
سرقه الثمرة مثلا أو على

فجميع اثنين منها الطرقيه \* قدس وطنا فان الحفظ سهل  
(قوله مصرف كذلك) أي وشركة وقراض (قوله أي تفسخ) أي إذا طلع عليها قبل العمل وقوله  
وفيها مساقاة المثل أي إذا طلع عليها بعد العمل (قوله أو اشتراط العامل عمل ربه معه) أي مجانا فغير قوله  
ومشاركته ربه أو المراد اشتراط عمل ربه معه مجانا أو مع مشاركته له في الجزء وما تقدم من قوله أو شارك ربه بار  
للمنع وهذا في الواجب بعد الوقوع ولا تكرار على كل حال وقوله أو اشتراط أي في صاب العقد لا بعده ولا يتأتى  
الاشتراط بعده (قوله كامر) فيسهله لم يرد ذلك للشارح وإن كان مرادنا ذلك عند قوله أو مشاركته ربه وقد صا  
وجهه أيضا (قوله أو اشتراط عمل دابة أو غلام وهو صعب) قال عبق الطاهر في هذه المسئلة وما بعدها الفساد  
ولو أسقط الشرط (قوله أو حمله منزله) أي مجانا أو باجرة (قوله إذا كان فيه كلفة ومشقة) أي والاجازو ينبغي  
أن يدفع له أجرة العمل في المتنوعة مع أجرة المثل (قوله حائط آخر) أي مجانا أو باجرة خلافا للشارح ولا مفهوم  
لحائط بل متى شرط أحدهما على الآخر خدمة في شيء آخر حائط أو غيره وإن باجرة فسدت المساقاة وكان فيها  
مساقاة المثل فكان الأولى للشارح أن يجعل آخر صفقة لشيء لا الحائط (قوله في الأول) أي في الحائط الأول  
وهو الذي وقع عليه العقد (قوله سنتين) المراد بالجمع ما زاد على الواحد ولو كثر ذلك الزائد جدا والحاصل أنه  
حيث اختلف الجزء فالمنع سواء كانت السنين التي وقع العقد عليها قليلة أو كثيرة جدا وعلى كل حال له مساقاة  
المثل لأنهما لم يخرجا الباب آخر وانما المنع لغير ركد أقر ربيخنا العدوى (قوله صفقة) أي وقع عقد المساقاة  
عليهما صفقة واحدة (قوله مساقاة المثل) أي إذا حلقا أو تكلفا فان حلف أحدهما وتكلى الآخر قضى للعالم  
على الناكل فإن كانت مساقاة المثل محتاجة بأن كانت عادتهم في بلدهم يساقون بالثلث وبالربع قضى بالأكثر  
أه تقر برشيعنا عدوى (قوله وأما مع اتفاق الجزء) أي وأما ان وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء متفق  
صفقة واحدة وأولى في صفقات أو وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء مختلف في صفقات فيجوز (قوله أو في  
صفقات) أي أو مع اختلافه في صفقات (قوله فالقول للعامل) أي لتقوى جانبه بالعمل (قوله تحالفا وتقساما)  
أي بخلاف القراض إذا تنازع قبل العمل فإن المال يرد له بالاتفاق لأن عقده قبل العمل منحل بخلاف  
المساقاة فإنها تلزم بالعقد (قوله وانما شبه هذه بما قبلها) أي ولم يطفها عليها (قوله ومساقاة المثل) أي وانما  
وجبت مساقاة المثل في هذه المسئلة مع أن العقد فيها صحيح من أجل الاختلاف بينهما في قدر الجزء (قوله  
أكرى عليه الحاكم المنزل الخ) فإذا أكرى عليه الحاكم المنزل بزيادة كانت الزيادة للمكترى الأول والنقص  
عليه وكذا إذا ساقى عليه عاملا فإن كان الجزء أقل من جزء الأول أو أكثر فالزيادة له والنقص عليه (قوله  
مالوا أكثريته) أي جعلته كرباعته للخدمة بقي ما إذا أكثرته للعمل فوجدته سارقا والظاهر كافي عبق  
وحاشية شيخنا أنه مثل ما إذا أكرته دارك لا مثل ما إذا أكرته للخدمة (قوله كبيعته) أي كبيع شخص  
سلعته لمفلس (قوله بل هو أسوة العرما في الثمن) أي أنه يحاصص معهم بالثمن في ما بيعت به سلعته وغيرها  
وهذا إذا كان البيع له قبل اقتسام العرما وأما إذا باع له بعد اقتسامهم فلا دخول له معهم كامر (قوله لتفريطه)  
أي حيث باع لذلك المفلس ولم يثبت (قوله إن له أحد عين شبيهه) أي المحار عنه في العباس (قوله أي  
سقط منه) أشار بهذا إلى أن الإضافة على معنى من وفي الكلام حذف مضاف أي والساقط

شيء من الدار (لم تفسخ) عقدة المساقاة أو الكراه (وليتحفظ منه) فإن لم يمكن التحفظ أكرى عليه الحاكم المنزل وساقى الحائط من  
وهذا بخلاف مالوا أكثريته للخدمة فوجدته سارقا له عيب يثبت به الخيار بين رده والتماثل مع التحفظ كما قال في ماسياني وخيران تميز  
أنه سارق وشبهه في عدم الفسخ قوله (كبيعته) سلعته للمفلس (ولم يعلم) البائع (بفلسه) فالبيع لارم وليس له أخذ عين ماله بل هو أسوة غيره  
في الثمن لتفريطه وأما ما تقدم في المفلس من أن له أخذ عين شبيهه فقيما إذا طرأ المفلس على البيع فلا تفريط عند البائع (وساقط النخل)  
أي بأسقط منه حال كونه (كليف) وسقط



النخل أو الشجر قلر به  
(والقول لمدي الصحة)  
بهم كدعوى رب الحائط  
أنه جعل للعامل جزاً  
معلوماً وأدى العامل  
أنه مبهم أو عكسه وسواء  
كانت المنازعة بعد العمل  
أو قبله وهذا ما لم يظلم  
الفساد بأن يكون  
عرفهم فيصدق مدعيه  
بيمينه (وان قصر عامل  
عما شرط) عليه من  
العمل أو جرى به العرف  
(خط) من نصيبه  
(بنسبه) فينظر قيمة  
ما عمل مع قيمة ما ترك  
فإن كانت قيمة ما ترك  
الثلث مثلاً من  
جزئه المشترط له ثلثه  
وأشعر قوله قصر أنه لو لم  
يقصر بان شرط عليه  
السقي ثلاث مرات فسقي  
مرتين وأغناه المطر عن  
الثالثة لم يحط من  
حصته شيء وكان له جزؤه  
بالتمام وهو كذلك والله أعلم  
ولما أنهى الكلام  
على البيوع وما يتعلق  
بها وما يلحق بها انتقل  
بتكلم على الإجارة  
بذلك وهو أول الربع  
الرابع من هذا الكتاب  
فقال رضي الله عنه  
ونحننا بركاته وأسرا

من أجزاء النخل حاله كونه كليف ولا مفهوم للنخل بل مثله الشجر والزرع والساقط منه كالتين والوقيد يكون  
بينهما على ما دخل عليه من الجز في الحب (قوله وجريد) أي بطلع وقلة كالثمرة أي الباقية من غير سقوط  
(قوله قلر به) أي ولا تسمى منه للعامل فليست الاضافة ببيان صدقها بذلك مع أنه غير مراد (قوله لمدي  
الصحة) أشعر قوله لمدي الصحة أنها لو اختلفا فقال رب الحائط لم تدفع لي الثمرة وقال العامل بل دفعها لك  
صدق العامل لأنه أمين ابن المواز ويجلب كان التنازع قبل جذاذ الناس أو بعده اهـ (قوله كانت المنازعة  
بعد العمل أو قبله) أي كما جزم بذلك النخعي وابن رشد وقل ذلك العلي في حاشيته على المدونة عن المتبلى  
وفي الشامل وصدق مدي الصحة إذا تنازعا بعد العمل والافعال فاستفت قال عجع وهو خير معول عليه  
واعترضه الشيخ أبو علي المناوي بأن ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في الغنية وابن يونس والتونسي  
وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد فجعل أن طريقة ابن رشد والنخعي القول لمدي الصحة مطلقاً وطريقة  
غيرهما التفصيل وعليها الشامل اهـ بن (قوله ما لم يغلب الفساد) أي بخلاف القراض فإن القول قول  
مدعي صحته ولو غاب الفساد على المشهور وما ذكره تت هنا عن ابن ناجي من أن القول لمدي الصحة ولو  
غلب الفساد على المشهور رده معج بأن ابن ناجي إنما ذكره في القراض لاقى المسافة (قوله بأن يكون عرفهم)  
أي بأن يكون الفساد عرفهم (قوله فيصدق مدعيه بيمينه) أي يسخ العمد (قوله عما شرط عليه من  
العمل أو جرى به العرف) أي كالمحرث أو السقي ثلاث مرات فحرث أو سقي مرتين (قوله فينظر قيمة ما عمل  
الخ) كان يقال ما أجره مثله لو حرث مثلاً ثلاث مرات فادأ قبل خمسة عشر فيقال وما أجرته لو حرث مرة فادأ  
قبل خمسة خط من حصته من الثمرة ثلثها الآن قيمة ما ترك خمسة ونسبتها للخمسة عشر ثلثها (قوله وهو  
كذلك) قال ابن رشد بلا خلاف بخلاف الإجارة بالدرهم أو الدينار على سقاية حائطه زمن السقي وهو  
معلوم عندهم وجاء ماء السماء فأقام به جناً فانه يحط من الإجرة بقدر إقامة الماء فيه والفرق أن الإجارة مبنية  
على المشاحة والمسافة مبنية على المساحة لأنهما رخصة والرخصة تسهيل (قوله كذلك) أي وما يتعلق  
بها وما يتعلقها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

والله المرجع والمآب

ثم الجزء الثالث من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

و ر يله الجزء الرابع أوله باب في الإجارة





فهرست الجزء الثالث من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدرديري

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٨٤	باب الطوالة	٢	باب ينقض البيع بما يدل على الرضا
٢٨٨	باب الضمان	٤٢	فصل علة طعمام الربا اقتيات واستنار
٣٠٤	باب الشركة	٦٦	فصل في بيع الوكيل
٣٢٦	فصل في المزارعة	٧٢	فصل ذكر فيه حكم بيع العينة
٣٣١	باب صحة الوكالة	٧٩	فصل انما الخيار بشرط
٣٤٨	باب في الاقرار	١٣٧	فصل في المراجعة
٣٦١	فصل في الاستلحاق	١٤٧	فصل تناول البناء والشجر الارض الخ
٣٦٧	باب في الابداع	١٦٣	فصل ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن
٣٧٩	باب في حكم العارية	١٧٠	باب السلم
٣٨٧	باب في الغصب	١٩٤	فصل في القراض
٤٠٥	فصل وان زرع فاستمعت	١٩٨	فصل في المقاصة
٤١٥	باب في الشفعة	٢٠١	باب في الرهن
٤٣٧	باب في القسمة	٢٢٨	باب في القلس
٤٥٤	باب في القراض	٢٥٥	باب في بيان أسباب المجر
٤٧٣	باب المساقاة	٢٧٠	باب الصلم

(تمت)



٣٧٣	دائرة
٢٣	فهرست
١٥	ع











